



الجزء الرابع من ارشاد السادة  
لشيخ محمد البخاري  
العلامة القسطلاني  
تقنا الله  
آمين



## بسم الله الرحمن الرحيم

\* (بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب البيوع) \* جمع بيع وجمع لاختلف أنواعه كبيع العين وبيع الدين وبيع المنفعة والعصم والفساد وغير ذلك وهو في اللغة المبادلة ويطلق أيضا على الشراء قال الفرزدق

إن الشباب لا يبيعون بآله \* والشيب ليس لبيعه تجار

يعنى من اشتراء ويطلق الشراء أيضا على البيع نحو وشروه بمن بخس قيل وسمى البيع بيعا لأن البائع يبدعه إلى المشتري حالة العقد غالبا كما يسمى صفقة لأن أحد المتبايعين يصفو يده على يد صاحبه لكن رد كونه البيع مأخوذا من الباع لأن البيع يأتي العين والباع واوى تقول منه بعث الشيء بالضم أبوعه بوعا إذا قسمه بالبائع وإسم الفاعل من باع باع بالهمز وتركه لحن واسم المفعول مبيع وأصله مبيوع قيل الذى حذف من مبيع واو مفعول زيادتها وهى أولى بالحذف وقال الاخفش المحذوف عين الفعل لأنهم لما سكنوا الياء ألغوا حركاتها على الحرف الذى قبلها فانضمت ثم أبوا من الضمة كسرة للياء التى بعدها ثم حذفت الياء وانقلبت الواو ياء كما انقلبت واو ميزان للكسرة قال المازني كلا القولين حسن وقول الاخفش أقبس \* والبيع في الشرع مقابلة مال قابل للتصرف بمال قابل للتصرف مع الإيجاب والقبول على الوجه المأذون فيه وحكمته نظام المعاش وبقاء العالم لأن حاجة الإنسان تتعلق بما فى يده صاحبه غالبا وقد لا يذللها بغير المعاملة وتفضى إلى القتال والتنازع وفناء العامل واختلال نظام المعاش وغير ذلك ففى تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج ومن ثم عقب المؤلف كغيره المعاملات بالعبادات لأنها ضرورية وآخر النكاح لأن شهوته متأخرة عن شهوة الأكل والشرب ونحوهما وقد ثبتت البسطة مقدمة قبل كتاب فى الفرع ومؤخرة عنه

لأبى ذر (وقول الله عز وجل) بالجزء عطف على الجور والسابق (وأحل الله البيع وحرم الربا) لما ذم الله أكلة الربا بقوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس وأخبر أنهم اعترضوا على أحكام الله وقالوا البيع مثل الربا فإذا كان الربا حراما فلا بد أن يكون البيع كذلك رد الله عليهم بقوله وأحل الله البيع وحرم الربا واللفظ لفظ العموم فيتناول كل بيع فيقتضى إباحة الجميع لا يمكن قد منع الشارع بوعا أخرى وحرمها فهو عام فى الإباحة مخصوص بما يدل الدليل على منعه وقال إمامنا الشافعى فيمارأيته فى كتاب المعرفة للبيهقى وأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضى المتبايعين الحائزين الأمر فيما يبيعان إلا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم منه أو ما كان فى معنى ما نهى عنه رسول



صلى الله عليه وسلم انتهى (وقوله) بالجزع عطف على سابقه ويجوز الرفع على الاستئناف (الآن تكون) التجارة  
 (تجارة باخرة تدبرونها بينكم) استثناء من الأمر بالكاتب والتجارة الحاضرة تتم المبايعة بين أوعين وإدارتها  
 بينهم تعاطيهم أياها أي أي الآن تباعوا أي لا يد فلا بأس أن لا تكتبوا بعده عن التنازع والنسيان قاله  
 البيضاوي وقال الثعلبي الاستثناء منقطع أي لكن إذا كانت تجارة قائم اليست باطل فأقول هذه الآية يدل  
 على إباحة البيوع الموجهة وآخرها على إباحة التجارة في البيوع الحاضرة وسقط اليتان في رواية أبي ذر  
 والوقت وابن عساكر (باب ما جاء في قول الله تعالى) أسقط ابن عساكر لفظ الباب وزادوا والعطف قبل قوله ما  
 (فإذا قضيت الصلاة) فرغتم منها (فانتشروا في الأرض) لقضاء حوائجكم (وابتغوا من فضل الله) رزقه وهذا  
 أمر بإباحة بعد الحظر وكان عمر ابن مالك إذا صلى الجمعة أنصرف فوقف على باب المسجد فقال اللهم أجبت  
 دعوتك وصليت فريضتك وانتشرت كما أمرتني فأرزقني من فضلك وأنت خير الرازقين رواه ابن أبي حاتم وعن  
 بعض السلف من باع واشترى بعد صلاة الجمعة بارك الله له سبعين مرة (واذكروا الله كثيرا) اذكروه في مجامع  
 أحوالكم ولا تخصوا ذكره بالصلاة (لعلكم تفلحون) بخير الدارين (واذكروا وأتجارتهم أولها وانقضوا إليها)  
 قبل تقديره إليها واليه مخذفت إليه للقرينة وقيل أفرد التجارة لأنها المقصودة إذا المراد من اللهو طبل قدوم العير  
 والآية ترات حين قدمت عير المدينة أيام الغلاء والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فسمع الناس الطبل لقدومها  
 فأنصرفوا إليها الاثني عشر رجلا (وتركوا قائما) في الخطبة وكان ذلك في أوائل وجوب الجمعة حين كانت  
 الصلاة قبل الخطبة مثل العبد كما رواه أبو داود في مراسيله (قل ما عند الله) من الثواب (خير من اللهو ومن  
 التجارة والله خير الرازقين) لمن توكل عليه فلا تتركوا ذكر الله في وقت \* وفي هذه الآية مشروعية البيوع  
 من طريق عموم ابتغاء الفضل لشعوله التجارة وأنواع التكسب وانظر رواية أبي ذر والوقت وابن عساكر فإذا  
 قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة وفي أخرى لهم ذكر الآية إلى قوله  
 واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ثم قال إلى آخر السورة (وقوله) تعالى بالجزع عطف على السابق (لأننا كانوا  
 أموالكم فيكم بالباطل) بما لم يحبه الشرع كالغصب والربا والقمار (الآن تكون تجارة عن تراض منكم)  
 استثناء منقطع أي لكن كون تجارة عن تراض غير منهي عنه أو اقصدوا كون تجارة وعن تراض صفة لتجارة  
 أي تجارة صادرة عن تراض المتعاقدين وتخصيص التجارة من الوجوه التي بها يحل تناول مال الغير لأنه أغلب  
 وأوفق لذوى المروءات وقرأ الكوفيون تجارة بالنصب على أن كان ناقصة واضمار الاسم أي أن تكون  
 التجارة أو الوجهة تجارة \* وبالسند قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع (قال حدثنا شعيب) هو ابن  
 (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال أخبرني) بالافراد (سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن) أن أبا  
 هريرة رضي الله عنه قال انكم تقولون ان أبا هريرة يكتر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بضم أول  
 يكتر من الاكثار (وتقولون ما بال المهاجرين والانصار لا يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث  
 أبي هريرة وان اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم صفق بالاسواق) بفتح ياء المضارعة من يشغلهم مضارع شغله  
 الشيء ثلاثيا قال الجوهري ولا تقل أشغلتني يعني بالالف لأنه لغة رديئة والصفق بالصاد وسكون الفاء وبالضاد  
 وقال الحافظ ابن حجر ووقع في رواية القاسمي بالسين أي بدل الصاد وقد قال الخليل كل صاد تجيء قبل الصاد  
 فللحرب فيها الغتان سين وصاد قال في المصابيح وقوله يشغلهم خبر كان مقدما وصفق اسمها فان قلت قد منعوا في باب  
 المبتدأ تقديم الخبر في مثل زيد قام ثلاثا بئس بالفاعل ومقتضاه منع ما ذكرته من الاعراب اجيب بأنه بعد  
 دخول الناسخ يجوز نحو كان يقوم زيد خلا فالقوم صرح به في التسهيل انتهى والمراد بالصفق هنا التبايع لانهم  
 كانوا اذا تباعوا ناصقوا بالالكاف أمانة لا تنزع المبيع لان الاملا لا تضاف الى الايدي والمقبوض تبع  
 لها فاذا ناصقت الاكف انتقلت الاملا واستقرت كل يدها على ما صار لكل واحد منهما من ملك صاحبه \*  
 وهذا موضع الترجمة لانه وقع في زمنه صلى الله عليه وسلم واطلع عليه وأقره (وكنت أزم رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على مل بطني) بكسر الميم وسكون اللام ثم همزة مقتضاها بالقوت فلم يكن لي غيبة عنه (فأشهد) رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم (اذا غابوا) أي اخوتي من المهاجرين (وأحفظ) حديثه (اذا نسوا) بفتح النون وضم المهملة



الخففة (وكان يشغل أخوتي من الانصار عمل أموالهم) في الزراعة وعمل فاعل يشغل وأخوتي مفعول وهو  
 بالمنة الفوقية في الموضعين (وكنتم امرأ مسكيناً من مساكين الصفة) التي كانت منزل غرباء فقراء العصاة  
 بالمسجد الشريف النبوي (أي) استئناف أحوال من الضمير في كنتم وان كان مضارعاً وكان ماضياً لأنه  
 الحكاية الحال الماضية أي احفظ (حين ينسون) لم يقل أشهد إذا غابوا إلا أن غيبة الانصار كانت أقل لأن  
 المدينة بلدهم ووقت الزراعة قصير فلم يعتد به (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث يهتد به أنه لن  
 يبسط أحد نوبه حتى أقضى مقالتي هذه ثم يجمع اليه نوبه الا وعى ما أقول) أي حفظه (فبسطت غمرة) كانت  
 (على) بفتح النون وكسر الميم كساه ملقونا كأنه من النمر لما فيه من سواد وبياض وقال ثعلب نوب مخطط (حق)  
 إذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته جمعها إلى صدرى فأنسيت من مقالة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تلك من شيء) ووقع في الترمذي التصريح بهذه المقالة المهمة في حديث أبي هريرة ولفظه قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين مما فرض الله تعالى عليه فيتعلمهن ويعلمهن إلا دخل الجنة  
 ومقتضى قوله فأنسيت من مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك من شيء تخصيص عدم النسيان بهذه المقالة  
 فقط لكن وقع في باب حفظ العلم من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة قال أبسط رداءك فبسطته فغفر يديه ثم  
 قال نعمه فضمته فأنسيت شيئاً بعده أي بعد الضم وظاهره العموم في عدم النسيان منه لكل شيء في الحديث  
 وغيره لأن الذكر في سياق النبي تدل عليه لكن وقع في رواية يونس عند مسلم فأنسيت بعد ذلك اليوم شيئاً  
 حدثني به وهو يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث \* وحديث الباب أخرجه مسلم في الفضائل والتساهل  
 في العلم \* وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) الأويسى قال (حدثنا إبراهيم بن سعد) بسكون العين (عن  
 أبيه) سعد (عن جده) إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قال قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لما قدمنا  
 المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيني وبين سعد بن الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة وسكون المننة  
 التحية الانصاري الخزرجي النقيب البدرى وآخى بالمد جعلنا أخوين وكان ذلك بعد قدومه عليه الصلاة  
 والسلام المدينة بخمسة أشهر وكانوا يتوارثون بذلك دون القرابة حتى نزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض  
 (فقال سعد بن الربيع) لعبد الرحمن بن عوف (اني أكر الانصار ما لا أقسم لك نصف مالي وانظر) بالواو  
 في نسخة بالفرع كما صله فانظر (أي تزوجت) هويت) زوجتي بلفظ المثنى المضاف إلى ياء المتكلم واسم إحدى  
 زوجتيه امرأة بنت حزم أخت عمرو بن حزم كما سماها اسماعيل القاضي في أحكامه والآخرى لم نسّم وهويت  
 بفتح الهاء كسر الواو أي أحببت (نزلت لك عنها) أي طلقناها (فإذا حلت) أي انقضت عدتها (تزوجتها) قال  
 قتادة (الرحمن) أي له ولا يوبى ذرو الوقت وابن عساكر فقال لعبد الرحمن (لا حاجة لي في ذلك هل من سوق  
 فيه تجارة) وهذا موضع الترجمة والسوق يذكر ويؤث (قال) سعد (سوق قينقاع) بفتح القاف وسكون  
 المشاة التحية وضم النون وبالضاد آخره من مهجلة غير مصروف في الفرع على ارادة القبيلة وفي غيره  
 بالصرف على ارادة الحى وحكى في التقييد ثلث نونه وهم بطن من اليهود أضيف اليهم السوق (قال فقدا  
 إليه) أي إلى السوق (عبد الرحمن فاني بأقط) لبن جامد معروف (وسمن) اشتراهما منه (قال ثم تابع القدوة) إلى  
 السوق للتجارة (فخالت أن جاء عبد الرحمن عليه أثر مضرة) أي الطبيب الذي استعمله عند الزفاف (فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) له (تزوجت قال نعم قال) عليه الصلاة والسلام (ومن) أي من التي تزوجتها  
 (قال) تزوجت (امرأة من الانصار) هي ابنة أبي الحيسر أنس بن رافع الانصاري الأويسى ولم نسّم  
 (قال كم سقت) أي كم أعطيت لها مهراً (قال) سقت (زنة نواة) أي خمسة دراهم (من ذهب) ومن بعض  
 المالكية هي ربع دينار وعن أحمد ثلاثة دراهم وثلاث (أو نواة من ذهب) شك الراوى ولا يوافق ابن عساكر  
 أو نواة ذهب باسقاط حرف الجر والاضافة (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اولم) أي اتخذ وليمة وهي الطعام  
 للعرس ندباً قيساً على الاضحية وسائر الولائم وفي قول وجوب الظاهر الامر (ولو بشاة) أي مع القدرة والافتقار  
 أولم صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه عتيق من شعير كما في البخاري وعلى صفية بنت عثمان وأقط \* ورواه هذا  
 الحديث كلهم مدنيون وظاهره الارسال لأنه ان كان الضمير في جده يعود إلى إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن  
 عبد الرحمن فيكون الحديث فيه إبراهيم بن عبد الرحمن وإبراهيم لم يشهد المواخاة لأنه توفي بعد التسعين يقيين



وعمره خمس وسبعون سنة وإن عاد الضمير إلى جده سعد فيكون على هذا سعد روى عن جده عبد الرحمن وهذا  
 لا يصح لأن عبد الرحمن توفي سنة اثنتين وثلاثين وتوفي سعد سنة ست وعشرين ومائة عن ثلاث وسبعين سنة  
 ولكن الحديث المذكور متصل لأن إبراهيم قال فيه قال عبد الرحمن بن عوف يوضح ذلك ما رواه أبو نعيم الحافظ  
 عن أبي بكر الطخيلفي حدثنا أبو حصين الوادي حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن  
 جده عن عبد الرحمن بن عوف قال لما قدمنا المدينة الحديث وبه قال (حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد  
 الله بن يونس التميمي البربوعي قال (حدثنا زهير) بضم الزاي وفتح الهاء ابن معاوية الجعفي قال (حدثنا حميد)  
 الطويل (عن أنس رضي الله عنه) أنه (قال قدم) وللكتيبين قال لما قدم (عبد الرحمن بن عوف) رضي الله عنه  
 (المدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع الانصاري) بفتح الراء وكسر الموحدة وآخى  
 بالذم من المواخاة (وكان سعد ذا غنى فقال لعبد الرحمن أقامك مالي نصفين وأزوجه) وفي الحديث السابق  
 وانظر أي زوجتي هويت نزلت لك عنها فإذا حلت تزوجتها (قال) عبد الرحمن (بارك الله لك في أهلك ومالك  
 ودونك على السوق) أي فدلوه على السوق (فارجع) منه (حتى استفضل) بالضاد المعجمة أي ربح (أقطاوسمنا  
 فأتى به) أي بالذي استفضله (أهل منزله فكثنا بسيرا أو ماشاء الله فجاء وعليه وضر) بفتح الواو والضاد المعجمة  
 أي أطبخ (من صفرة) أي صفرة طيب أو خلوق واستشكل مع محبي النهي عن التزعمروأجيب بأنه كان بسيرا  
 فلم يكره أو علق به من ثوب امرأته من غير قصد وعند المالكية جوازها لما روى مالك في الموطأ أن ابن عمر كان  
 يلبس الثوب المصبوغ بالزعفران قال ابن العربي وما كان ابن عمر ليكره النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ويستعمله  
 قال والاصغر لم يرد فيه حديث لكنه ورد عند وحافي القرآن قال تعالى صفراء فاقع لونها تسر الناظرين وأسند  
 إلى ابن عباس أنه من طلب حاجة على نعل أصفر قضيت حاجته لأن حاجة بني إسرائيل قضيت بجعل أصفر  
 (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مهيم) بفتح الميم الأولى وسكون الأخيرة وبعد الهاء الساكنة مشددة فتحة  
 مفتوحة كلمة يستفهم بها أي ما شأنك (قال يا رسول الله تزوجت امرأة من الانصار) هي ابنة أبي الحيسر  
 أنس بن رافع الانصاري (قال ما سقت إليها) من الدراهم صداقا (قال) سقت إليها (نواة من ذهب) بنصب نواة  
 بتقدم سقت إليها فيكون الجواب مطابقا للسؤال من حيث أن كلامهم باجالة فعلية ويجوز الرفع على أن  
 المشاكلة غير لازمة أو أن المشاكلة حاصلة بأن يقدر ما سقت إليها جلة اسمية وذلك بأن يكون ما سقتها  
 إليها الخبز والعائد محذوف أي سقته لكنني لم أقف على كونه مرفوعا في أصل من البصريين واتباع الربيع بن جؤلي  
 (أو) قال سقت إليها (وزن نواة من ذهب) اسم الخمسة دراهم كما مر قريبا (قال) عليه الصلاة والسلام من علم  
 ولو بشاة \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يوجب ذروا الوقت حدثني (عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا  
 سفيان) بن عيينة (عن عمرو) بفتح العين ابن دينار المكي (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال كانت بيعة  
 بضم العين وتخفيف الكاف آخره طاء معجمة منونة ولا يذرعكاظ بغير تنوين (ومحنة) بكسر الميم وفتح الجيم  
 وتشديد النون ولا يذرومحنة بفتح الميم (ودوا الجواز) بفتح الميم والجيم وبعد الألف زاي (اسواقا في الجاهلية)  
 فسورة محنة هو سوق هجر قال البكري على أميال بسيرة من مكة بناحية مزا الظهران وكان سوقه عشرة أيام  
 آخر ذى القعدة والعشرون قبلها سوق عكاظ وذو المجاز يقوم بعد هلال ذى الحجة (فلما كان الاسلام) أي جاء  
 وكان تامة (فكانهم تأخروا فيه) أي اجتنبوا الاثم والمعنى تركوا التجارة في الحج حذرا من الاثم وللكتيبين  
 منه بدل فيه (فترت ليس عليكم جناح أن تبغوا) في أن تطلبوا (فضلا من ربكم) أي عطا مورز قامنه يريد الربح  
 والتجارة (في مواسم الحج قرأها ابن عباس) كذلك بزيادة في مواسم الحج وهي شاذة لكن صح اسنادها فهي  
 مما يحتج به وليس بقرآن \* وهذا الحديث قد مضى في الحج في باب التجارة في أيام الموسم والبيع في أسواق  
 الجاهلية ومطابقته للترجمة من حيث أنهم كانوا يتجرون في الأسواق المذكورة \* هذا (باب) بالتنوين (الحلال  
 بين والحرام بين وبينهما مشبهان) بفتح الشين المعجمة وفتح الموحدة المشددة \* وبالسند قال (حدثني) بالافراد  
 (محمد بن المنقذ) الزماني قال (حدثني ابن أبي عدي) بفتح العين وكسر الال المهملتين إبراهيم مولى بني سليم  
 (عن ابن عون) بفتح المهملة وسكون الواو وعبد الله بن اربطان (عن الشعبي) عامر بن شراحيل  
 (قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنه يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم) وسقط لابن عباس



قوله سمعت النبي الخ ولم يذكر لفظ هذه الرواية وهي عند أبي داود والنسائي وغيرهما بلفظ إن الحلال بين  
وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتهرات وأحياناً يتناول مشبهة وسأضرب لكم في ذلك مثلاً إن الله حي حي  
وإن حي الله ما حرمه وإن من يرع حول الحي يوشك أن يخالطه وإن من يخالط الرية يوشك أن يجسر به قال  
(ح حدثنا) ولابي ذر وابن عساكر وحدثنا (علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان  
(عن أبي فروة) بفتح الفاء وسكون الراء عروة بن الحبارث الأكلبي ولابي ذر والوقت حدثنا أبو فروة (عن  
الشعبي) مامر (قال سمعت النعمان) زاد في رواية أبي ذر والوقت وابن عساكر ابن بشير (عن النبي صلى الله  
عليه وسلم) ولابي ذر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وسقط ذلك لابن عساكر كالأول وبه قال (ح حدثنا)  
ولابي ذر والوقت وحدثني بالواو والافراد ولابي عساكر وحدثنا بالواو والجمع (عبد الله بن محمد) المسندي  
قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان (عن أبي فروة) عروة الأكلبي (قال سمعت الشعبي) عامر يقول (سمعت  
النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) ولم يذكر لفظ ابن عيينة عن أبي فروة  
في الطريقين ولفظه كما عند ابن خزيمة في صحيحه والاسماعيلي من طريقه حلال بين وحرام بين ومشتهرات بين  
ذلك فذكره وفي آخره ولكل ملك حي وحي الله في الأرض معاصيه \* وبه قال (ح حدثنا محمد بن كثير)  
بالمثناة العبدى البهرى قال ابن معين لم يكن بالثقة وقال أبو حاتم صدوق وثقه أحمد بن حنبل وروى عنه  
البخاري ثلاثة أحاديث في العلم وهذا الحديث والتفسير وقد توبع عليها قال (أخبرنا سفيان) الثوري  
(عن أبي فروة عن الشعبي عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الحلال بين)  
واضح لا يخفى - له وهو ما علم ملكه بقينا (والحرام بين) واضح لا يخفى حرمة وهو ما علم ملكه لغيره (وبينهما)  
أى الحلال والحرام الواضحين (أمور مشتهرة) بسكون الشين المعجمة وفتح المثناة الفوقية وكسر الموحدة بلفظ  
التوحيد أى مشتهرة على بعض الناس لا يدري أى من الحلال أم من الحرام لأنها في نفسها مشتهرة لأن الله  
تعالى بعث رسوله صلى الله عليه وسلم مبيناً للامة جميع ما يحتاجونه في دينهم كذا قرره البرماوى كالكرمانى  
وقال ابن المنبر فيه دليل على بقاء الحملات بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلافاً لمن منع ذلك وتناول ذلك من  
قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شئ وإنما المراد أن أصول البيان في كتاب الله تعالى فلا مانع من الاجمال  
هو الاشتباه متى يستنبطه البيان ومع ذلك قديمة مذكر البيان ويبقى التعارض فلا يطلع على ترجيح فيكون البين  
الاحتياط والاستبراء للأمرض والدين والاخذ بالاثبات على قول أو يتخير المجتهد على قول أو يرجع  
الأصلية وكل ذلك بيان يرجع اليه عند الاشتباه من غير أن يجحد الاجمال أو الاشكال قال ابن حجر  
الحاكم أن الاستدلال بذلك نظر إلا أن أراد به مجمل في حق بعض دون بعض أو أراد الرد على منكرى القياس  
فيمحق ما قاله والله أعلم (فن ترك ما شبه عليه من الاثم) بضم الشين وكسر الموحدة المشددة (كان لما استبان)  
أى ظهر حرمة (أترك) نصب خبر كان (ومن اجترأ) بالراء من الجرأة (على ما يشك) بفتح أوله وضم ثانيه  
ولابي ذر يشك بضم أوله وفتح ثانيه مبنياً للمفعول (فيه من الاثم) بهمزة قطع (أو شئ) بفتح الهززة والمججمة أى  
قرب (أن يواقع ما استبان) أى ظهر حرمة فينبغى اجتناب ما شبه لأنه ان كان في نفس الامر حراماً فقد برئ  
من تبعته وإن كان حلالاً فينبغى على تركه بهذا القصد الجميل وزاد في حديث باب فضل من استبرأ لدينه ألا وإن  
لكل ملك حي (والمعاصي) التى حرمها كالقتل والسرقة (حي الله من يرتع حول الحي يوشك) بكسر المعجمة  
أى يقرب (أن يواقع) أى يقع فيه شبه المكاف بالراعى والنفس البهيمية بالانعام والمشيتهات بما حول الحي  
والمعاصي بالحي وتناول المشبهات بالرتع حول الحي فهو تشبيه بالمحسوس الذى لا يخفى حاله ووجه التشبيه  
حصول العقاب بعدم الاحتراز في ذلك كما أن الراعى اذا جرّ رعيه حول الحي الى وقوعه استحق العقاب لذلك  
فكذا من أكثر من المشبهات وتعرض لانتهاها وقع في الحرام فاستحق العقاب قال في فتح الباري واختلف  
في حكم المشبهات فقبيل التحريم وهو مردود وقيل الوقف وهو كالتحلف فيما قبل الشرع وحاصل ما فسر به  
العلماء أن المشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة ثانياً اختلاف العلماء وهي منتزعة من الاولى ثالثاً  
أن المراد بها قسم المكروه لانه يجتنبه جانب الفعل والترك رابعاً المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا أن يحمله  
على منساوى الطرفين من كل وجه بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الاولى بأن يكون منساوى الطرفين



باعتباره راجع القبل أو الترتيب باعتبار أمر خارج وقد كان بعضهم يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام  
 فمن استكثروا من المكروه تطرق إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثروا منه تطرق إلى المكروه \*  
 ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومكي وكوفي وبخاري وانما كثر طرقه رداعلي ابن معين حيث حكى عن  
 أهل المدينة أن النعمان لم يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرج حديثه هذا الجعدي في مسنده  
 عن ابن عيينة فصرح فيه بصديقه أبي فروة وسماع أبي فروة من الشعبي وسماع الشعبي من النعمان علي  
 المنبر وسماع النعمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم \* (باب تفسير المشبهات) يفتح الشين المجهمة وتشديد  
 الموحدة المفتوحة ولا بن عساكر المشبهات بسكون المجهمة ثم مثناة فوقية مفتوحة وكسر الموحدة وفي بعض  
 النسخ الشبهات بضم الشين والموحدة (وقال حسان بن أبي سنان) بكسر السين المصري أحد العباد في زمن  
 التابعين وليس له في هذا الكتاب غير هذا الموضع (مارأيت شيئا أهون من الورع دع ما يريين إلى ما لا يريين)  
 بفتح الياء فيهما من رابه يريه ويجوز الضم من أرابه يريه وهو الشك والتردد والمعنى هنا إذا شككت في شيء فدعه  
 وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي مرفوعا لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ملا باس به  
 حذر أعماسه بأس وهذا التعليل قد وصله أحمد وأبو نعيم في الحلية ولفظه اجتمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي  
 سنان فقال يونس ما عالجت شيئا أشد علي من الورع فقال حسان ما عالجت شيئا أهون علي منه قال كيف قال  
 حسان تركت ما يرييني إلى ما لا يرييني فاسترحمت وقد ورد قوله دع ما يرييك إلى ما لا يرييك مرفوعا أخرجه أحمد  
 والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي \* وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) العبدى  
 قال (أخبرنا سفيان) الثوري قال (أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين) بضم الحاء وفتح السين القرشي  
 المكي قال (حدثنا عبد الله بن أبي مليكة) زهير التميمي الأحول ونسبه لجدته واسم أبيه عبيد الله مصغرا (عن  
 عقبة بن الحارث) أبي سروعة (رضي الله عنه أن امرأة سوداء) لم تسم (جاءت) في حديث باب الرحلة في المسئلة  
 النازلة أن عقبة بن الحارث تزوج ابنة لابي اهاب بن عزيز فأتت امرأة (فزعمت أنها أرضعتهم) أي عقبة والتي  
 تزوج بها واسمها غنية (فذكر) عقبة ذلك (لنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه وتبسم) وفي نسخة بالفرع  
 فتبسم (البي صلى الله عليه وسلم قال كيف) تباشرها (وقد قيل) أنك أخوها من الرضاع وعند الترمذي قال  
 تزوجت امرأة فجاءتنا امرأة سوداء فقالت اني أرضعتكما فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فذنت  
 بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت اني أرضعتكما وهي كاذبة قال فأعرض عني قال فأتته من قبلهم  
 فقلت اني كاذبة قال وكيف هم وقد زعمت انها أرضعتكما دعها عنك أي احتياطا لأنه لما أخبره أنه ليس عنه  
 فلو كان حراما لاجابه بالتحريم (وقد كانت) ولله استملى وكانت (بحسبه) أي تحت عتبة (ابنة) ولا بن عبيد  
 (أي اهاب التميمي) بكسر الهمزة واسمها غنية كما مر \* وهذا الحديث قد سبق في العلم \* وبه قال (حدثنا يحيى  
 الرقزعي) بإتفاف والزاي والعبس المهملة المفتوحات قال (حدثنا مالك) الإمام (عن ابن شهاب) الزهري (عن  
 عروة بن الزبير) بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) انها (قالت) كان عتبة بن أبي وقاص) هو الذي كسر ثنية  
 النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة أحد فأتى في شركه وقد ذكر ابن الأثير في أسد غابة ما يقتضي أنه أسلم فأنه أعلم  
 قاله الحافظ زين الدين العراقي وقال في الإصابة لم أر من ذكره في الصحابة إلا ابن منده وقد اشتد انكار أبي نعيم  
 عليه في ذلك وقال هو الذي كسر رباعية النبي صلى الله عليه وسلم وما علمت له أسلا مابل روى عبد الرزاق عن  
 معمر عن الزهري وعن عثمان الجزري عن مقسم أن عتبة لما كسر رباعية النبي صلى الله عليه وسلم دعا عليه أن  
 لا يحول عليه الحول حتى يموت كفر اخطأ له الحول حتى مات كافرأ إلى النار وجئت في فلامعني لا يراده  
 في الصحابة واستدل ابن منده في قوله بما لا يدل على اسلامه وهو قوله في هذا الحديث كان عتبة بن أبي وقاص  
 (عبد) أي أوصى (إلى أخيه سعد بن أبي وقاص) أحد المشركين وهو أول من ربح بسهم في سبيل الله وأحد من  
 قتلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بآبيه وأمه (أن ابن وليدة ربيعة) بن قيس العامري أي جاريته ولم تسم واسم  
 ولدها صاحب القصة عبد الرحمن وزمعة بفتح الزاي وسكون الميم ولا بن ذر زمعة بفتحهم ما قال الوقشي وهو  
 في الصواب (بفتح فاقبصه) بهمزة وصل وكسر الموحدة وأصل هذه القصة أنه كانت لهم في الجاهلية امام يزين  
 وكانت السادة تأتيه في خلال ذلك فاذا أتته احدا من بولده فرعايته عليه السيد ورجلايته عليه الزاني فاذا مات



السيد ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاء ورثته الحق به إلا أنه لا يشارك مستلقه في ميراثه إلا أن يستلقه قبل  
 القسمة وإن كان السيد أنكره لم يلحق به وكان لزمنة بن قيس والد سودة أم المؤمنين أمة على ما وصف وعلمها  
 ضمنية وهو لم يهاظر بها حمل كان سيدها بطن أنه من عتبة أخى سعد فعهد عتبة إلى أخيه سعد قبل موته أن  
 يستلق الحمل الذي بأمة زمعة (قالت) عائشة (فلما كان عام الفتح أخذه) أي الولد (سعد بن أبي وقاص) وسقط  
 قوله أن ابن وليدة إلى هنا من رواية ابن عساكر وقال في نسخة أنه لم يكن في الأصل وهو من رواية الحموي  
 والنعمي كذا نقل عن اليونينية (وقال) أي سعد هو (ابن أخى) عتبة (قد عهد إلى فيه) أن استلقه به وسقط  
 لابن عساكر لفظه قد (فقام عبد بن زمعة) بغير إضافة ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري أسلم يوم الفتح  
 وهو أخو سودة أم المؤمنين (فقال) هو (أخى وابن وليدة أبي) أي جاريته (ولم على فراشه فتساوتا) أي  
 فتدا فعا بعد تخاصمهما وتنازعهما في الولد (إلى النبي) ولابى ذر إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال سعد  
 يا رسول الله هو (ابن أخى) عتبة (كان قد عهد) لابن عساكر كان عهد (إلى فيه) أن استلقه به (فقال  
 عبد بن زمعة) هو (أخى وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله) ولا بوى ذر والوقت وابن عساكر فقال  
 النبي (صلى الله عليه وسلم) هو (أي الولد) (لأبي عبد بن زمعة) بصم الدال على الأصل ونصب نون ابن ولابى ذر  
 يا عبد بن زمعة وصقط في رواية النساء إداة النداء واختلف في قوله لك على قولين أحدهما معناه هو أخوك  
 أما بالاستلحاق وأما من القضاء بعلمه لأن زمعة كان مهرمه عليه الصلاة والسلام والد زوجته وبؤيده  
 ما في المغازي عند المؤلف هو لك فهو أخوك يا عبد وأما ما عند أحمد في مسنده والنساء في سننه من زيادة ليس  
 لك بأخ فأعلمها البيهقي وقال المنذرى أنها زيادة غير ثابتة والثاني أن معناه هو لك ملكا لأنه ابن وليدة أيلك من  
 غيره لأن زمعة لم يقربه ولا شهد عليه فلم يبق إلا أنه عبد تبعه لأمته وهذا قاله ابن جرير (ثم قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم الولد) تابع (للفراش) وهو على حذف مضاف أي لصاحب الفراش زوجها أوسيد وفي كتاب الفرائض عند  
 المؤلف من حديث أبي هريرة الولد لصاحب الفراش وترجم عليه وعلى حديث عائشة الولد للفراش حرة كانت  
 أو أمة وهو لفظ عام ورد على سبب خاص وهو معتبر العموم عند الأكثر نظر الظاهر اللفظ وقيل هو مقصور  
 على السبب لو روده فيه ومثاله حديث الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري قبل يا رسول الله أتوضأ من بئر  
 بضاعة وهي بئر يلقى فيها الخيض ولحوم الكلاب والنز فقال إن الماء طهور ولا ينجسه شيء أي مما ذكر وغيره وقيل  
 مما ذكر وهو ما كنت عن غيره ثم إن صورة السبب التي ورد عليها العام قطعية الدخول فيه عند الأكثر من  
 العلماء لو روده فيها فلا يخص منه بالاجتهاد وقال الشيخ تقي الدين السبكي وهذا عندى ينبغي أن يكون إذا دلت  
 قرينة أو مقالية على ذلك أو على أن اللفظ العام يشمله بطريق لا محالة والافتقار ينزع الخصم في دخوله  
 وفي اللفظ العام ويدعى أنه قد يقصد المتكلم بالعام إخراج السبب ويبيان أنه ليس داخل في الحكم فإن  
 للخصم القائلين أن ولد الأمة المستفرشة لا يلحق سيدها ما لم يقربه نظر إلى أن الأصل في اللحاق الإقرار أن يقولوا  
 في قوله عليه الصلاة والسلام الولد للفراش وإن كان واردا في أمة فهو وارد لبيان حكم ذلك الولد ويبيان حكمه  
 أما بالثبوت أو بالاتقاء فإذا ثبت أن الفراش هي الزوجة لأنها هي التي يتخذ لها الفراش غالباً وقال الولد للفراش  
 كان فيه حصر أن الولد للحرّة ويعتضى ذلك لا يكون للأمة فكان فيه بيان الحكمين جميعاً في السبب عن السبب  
 وإثباته لغيره ولا يلحق دعوى القطع وهنا وذلك من جهة اللفظ وهذا في الحقيقة نزاع في أن اسم الفراش هل هو  
 موضوع للحرّة والأمة الموطوءة أو للحرّة فقط فالخصم يدعون الثاني فلا عموم عندهم له في الأمة فتخرج المسئلة  
 حينئذ من باب إن العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب نعم قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث هو لك  
 يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر بهذا التركيب يقتضى أنه ألحقه به على حكم السبب فيلزم أن يكون  
 حراً ما من قوله للفراش فليقتبه لهذا البحث فإنه نفيس جداً وبالجملة فهذا الحديث أصل في الحاق الولد بصاحب  
 الفراش وإن طهر أو عليه وطء محرم (وللعاهر) أي الزاني (الحجر) أي الخيبة ولا حق له في الولد والعرب تقول  
 في حرمان الشخص له الحجر وله التراب وقيل هو على ظاهره أي الرجم بالحجارة وضعف بانه ليس كل زان يرحم بل  
 المحصن وأيضاً فلا يلزم من رجه نفي الولد والحديث إنما هو في نفسه عنه (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (سودة  
 بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اختي منه) أي من ابن زمعة المتنازع فيه (ياسودة) والأمر للثبوت  
 والاحتياط والافتقار ثبت نسبه وأخوته لها في ظاهر الشرع (لمأراى) عليه الصلاة والسلام (من شبهة)



أبي الولد المتخصص فيه (بشيء) بن أبي وهاص (فأشاراً) عبد الرحمن المستطيق (حتى لقي الله) عز وجل أي مات  
والاجتناب لا يتأني ظاهر الحكم وفيه جزاء استطاع الوارث نسباً للمورث وأن الشبه وحكم القافة انما  
يعقد إذ لم يكن هذا أقوى منه كالفراش فلذلك لم يعتبر الشبه الواضح وهذا موضع الترجمة لأن الحاقه بزمعة  
يقتضي أن لا يفتصب منه سودة والشبه بعنية يقتضي أن لا يفتصب والمشبهات ما شئت الحلال من وجهه والحرام  
من آخره وبشيء مباح هذا الحديث تأتي أن شاء الله تعالى في محالها وقد أخرجه المؤلف في الفرائض  
والاحكام والوصايا والمغازي وشراء المملوك من الحرابي ومسلم وأخرجه النسائي في الطلاق وبه قال  
(حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال أخبرني) بالافراد  
(عبد الله بن أبي السفر) بفتح السين المهملة وإفاء آخره راء الكوفي (عن الشعبي) عامر (عن عدي بن حاتم)  
الطاهي (رضي الله عنه) أنه (قال سألت النبي) ولابي ذر رسول الله (صلى الله عليه وسلم عن المعراض) بكسر  
الميم وسكون العين المهملة وبعد الراء ألف ثم ضاد معجمة السهم الذي لا يرش عليه أو عصار رأسها محدد أي سألته  
عن رمي الصيد بالمعراض (فقال) عليه الصلاة والسلام (إذا أصاب) المعراض الصيد (بجذءه فكل وإذا أصاب  
بمرضه) بفتح العين المهملة (فقتل) الصيد (فلأن كل) منه (فانه وقيد) بفتح الواو وكسر القاف آخره معجمة  
يعني موقوف وهو المقتول بغير محدد من عصا أو حجر ونحوهما وسقط في رواية ابن عساكر قوله فقتل (قلت  
يا رسول الله ارسل كلبى) المعلم (وأسمى) الله (فأجدمعه على الصيد كلما آخر لم اسم عليه ولا أدري أيهما أخذ)  
الصيد (قال) عليه الصلاة والسلام (لأن كل) منه ثم علل بقوله (انما سميت) أي ذكرت الله (على كلبك) عند  
إرساله (ولم تسم على) الكلب (الآخر) وظاهره وجوب التسمية حتى لو تركها سهواً أو عمداً لا يحل وهو قول  
أهل الظاهر ومذهب الشافعية سنيهاً وتقدم البحث في ذلك في باب إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله  
سبعاً من كتاب الوضوء ويأتي في الصيد والذباح أن شاء الله تعالى مزيد لذلك بعون الله وقوته (باب ما يترده) بضم  
أوله أي يجتنب وللكنهين ما يكره (من الشبهات) وبه قال (حدثنا قيس) بفتح القاف وكسر الموحدة ابن  
عقبة السوائي قال (حدثنا سميان) النوري (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن طلحة) بن مصرف البائي  
الكوفي (عن أنس رضي الله عنه) أنه (قال مر النبي) صلى الله عليه وسلم (بمرة مسقطه) بضم الميم وسكون السين  
المهملة وفتح القاف على صيغة المفعول ولابي ذر مسقوطة بفتح الميم وبعد القاف واو أي ساقطة ويأتي مفعولاً  
بمعنى فاعل كقوله تعالى أنه كان وعده ما تيا أي آتياً ونسب الحافظ ابن حجر الرواية الأولى للكرامة (الآخرى  
للاكثر) (فقال) عليه الصلاة والسلام (لولا أن تكون صدقة) وفي نسخة من صدقة (لا كلتها) فتركها لله لا لاجل  
الشبهة وهو احتمال كونها من الصدقة والحديث رواه كوفيون وأخرجه أيضاً في المظالم ومسلم في الزكاة  
والنسائي في القطة (وقال حمام) بفتح الهاء وتشديد الميم ابن منبه مما وصله المؤلف في القطة (عن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي) صلى الله عليه وسلم (أنه) (قال أجد غرة ساقطة على فراشي) تمامه فأرفعها لا كلها ثم  
أخشي أن تكون صدقة فألقها وقال أجد باقظ المضارع استحضار الصورة الماضية وذكره هنا لما فيه من تعيين  
المحل الذي رأى فيه القرة وهو الفراش (باب من لم ير الوسواس ونحوها) وفي نسخة الوسواس ونحوه (من  
المشبهات) بيم مضعومة وفتح الشين المعجمة وتشديد الموحدة ولابي ذر عن الجوى والمسلمي من الشبهات بضم  
الشين والموحدة من غير ميم ولا بن عساكر المشبهات بيم مضعومة وسكون الشين ومثناة فوقية مفتوحة وكسر  
الموحدة وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان (عن الزهري) محمد بن  
مسلم (عن عباد بن تميم) بتشديد الموحدة بعد العين المفتوحة (عن عمه) عبد الله بن زيد بن عاصم المازني قال  
شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم (بضم الشين وكسر الكاف) الرجل يجدي الصلاة شيئاً أي وسوسة في بطلان  
الوضوء (أيقطع الصلاة قال) عليه الصلاة والسلام (لا يقطعها) حتى يسمع صوتاً أو يجرد ريحاً فلا يزول يقين  
الطهارة بالشك بل يزول يقين الحدث (وقال ابن أبي حفصة) هو أبو سلمة محمد بن أبي حفصة مبسرة البصري  
مما وصله أحمد والسراج في مسنده (عن الزهري) بن شهاب (لا وضوء إلا بعد حدث الريح أو سمعت  
الصوت) وبه قال (حدثني) بالافراد ولا بوي ذرو الوقت حدثنا (أحمد بن المقدم) بكسر الميم وسكون  
القاف (الجبلي) بكسر الميم المهملة ومكون الجيم البصري الحافظ قال (حدثنا محمد بن عبد الرحمن)



(الطحاوي) بضم الطاء المهملة وتحقيف الفاء وكسر الواو قال (حدثنا هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير  
 (عن عائشة رضي الله عنها) أن قوما قالوا يا رسول الله إن قوما يأوتوا بالبحم لا يدرى أذكروا اسم الله عليه) عند  
 الذبح (أم لا) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا الله عليه وكأوه) ولا في الوقت وابن عساكر سموا عليه  
 واستدل به على أن التسمية ليست شرطاً للصحة الذبح قال في فتح الباري وغرض المصنف هنا بيان ودع  
 الموسوسين كن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لإنسان ثم انفلت منه وكن يترك شراء ما يحتاج  
 إليه من مجهول لا يدرى أهله حرام أم حلال وليست هناك علامة تدل على الحرمة وكن يترك تناول الشيء  
 نظراً ورده فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل الإباحة قويا وتأويله ممتنع أو مستبعد (باب  
 قول الله تعالى وإذا رأوا) ولا بن عساكر باب بالنون وإذا رأوا (تجارة أولاهوا انقضوا إليها) وبه قال  
 (حدثنا طلق بن غنم) بفتح الطاء وسكون اللام وغنم بفتح المجمة والنون المشددة ابن معاوية الضبي الكوفي  
 قال (حدثنا زائدة) بن قدامة أبو الصلت الكوفي (عن حصين) بضم الحاء وفتح الصاد المهملة ابن عبد الرحمن  
 السلي الكوفي (عن سالم) هو ابن أبي الجعد واسمه رافع الأشجبي الكوفي (قال حدثني) بالنون جدد (جابر  
 رضي الله عنه قال بينما) بالميم (نحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم) أي منتظرين صلاة الجمعة لأن المقارنة  
 كانت في أثناء الخطبة لكن المنتظر للصلاة كأصلي (أذ أقبلت من الشام غير) بكسر العين وسكون التنية أي  
 ابل لاجية أول عبد الرحمن بن عوف (تجمل طعاما فالتفتوا إليها) أي إلى العبر وفي رواية ابن فضيل فأنقض  
 الناس أي قفروا وهو موافق لنص القرآن فالمراد من الالتفات الانصراف (حتى ما بقي مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم الا ثمانون رجلا) برفع اثنا بالالف ويجوز النصب لأنه استثناء من الضمير في بقى العائد على المصلي  
 فإنه إذا كان كذلك يجوز الرفع والنصب على ما لا يخفى وفي رواية خالد الطحان عند مسلم أن جابرا قال أنا فيهم  
 وله في رواية هشيم فيهم أبو بكر وعمر وروى السهيلي بسند منقطع أن الاثني عشر هم العشرة المبشرة وبلال  
 وابن مسعود (فترأت وإذا رأوا تجارة أولاهوا انقضوا إليها) تقديره وإذا رأوا تجارة انقضوا إليها أولاهوا انقضوا  
 إليه فحذف أحدهم للدلالة إلا أن أخر عليه أو أعيد الضمير إلى التجارة لأنها كانت أهم إليهم أو أن الضمير أعيد إلى  
 المعنى دون اللفظ أي انقضوا إلى الرؤية التي رأوها أي مالوا إلى طلب ما رأوه وقد أشار المؤلف بهذه الترجمة  
 إلى أن التجارة وإن كانت مدحوعة باعتبار كونها من مكاسب الحلال فإنها قد تدم إذا قدمت على ما يجب تقديمه  
 عليها قال في الفتح (باب من لم يبال من حيث كسب المال) \* وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي أياس قال (حدثنا  
 ابن أبي) محمد بن عبد الرحمن قال (حدثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم) أنه قال يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام) الضمير في منه  
 عائد إلى ما وفيه ذم ترك التحري في المكاسب وقال السفاقي أخبرهم هذا عليه الصلاة والسلام تحذيرا من قسنة  
 المال وهو من بعض دلائل نبوته لاخباره بالأمور التي لم تكن في زمنه ووجه الذم من جهة التسوية بين  
 الأمرين والافاخذ المال من الحلال ليس مذموما من حيث هو والله أعلم (باب التجارة في البر) بفتح الموحدة  
 وازاء المهملة المشددة ولا يورى ذرو الوقت في البر بالزاي بدل الراء قال الحافظ ابن حجر وعليه إلا أكثر وليس  
 في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب وصوب ابن عساكر الأول وهو أليق عوادة الترجمة  
 اللائحة وهي التجارة في البحر وكذا مضبطها الحافظ الدمياطي وأما قول البرماوي تبعنا لبعضهم أنه تعصيف  
 فقال في الفتح أنه خطأ إذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الآثار اللاتي أوردها في الباب ما يرجح أحد اللغتين ولا بن  
 عساكر البر بضم الموحدة وبالراء ونسبها ابن حجر لضبط ابن بطال وغيره فيما قرأه بخط التطب الحلبي وليس  
 في الباب ما يقتضي تعيينه من بين أنواع التجارات وزاد في رواية أبي الوقت وغيره بالجر عطفاً على السابق قال  
 الحافظ ابن حجر ولم يقع في رواية إلا أكثر وثبت عند الامام عيسى وكريمة (وقوله) تعالى بالخفض عطفاً على  
 السابق أو بالرفع على الاستئناف (رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) قال ابن عباس يقول عن الصلاة  
 المكتوبة وقال السدي عن الصلاة في جماعة وعن مقاتل بن حيان لا يلهيهم ذلك عن حضور الصلاة وأن  
 يقوموا كما أمرهم الله وأن يحافظوا على مواقيتها وما استعظمهم الله فيها \* والتجارة صناعة التاجر وهو الذي  
 يبيع ويشتري للربح وعطف البيع على التجارة مع كونها أعم لأن البيع كافي للكسب إذ دخل في الألهام من  
 قبل أن التاجر إذا اتجهته يبعه رابحة وهي طلبته الكلية من صناعة ألهته ما لا يلهيه شراءه شيء يتوقع



فيه الرجوع في الوقت اولان هذا يقين وذلك مظنون وان المشرع يسمى تجارة اطلاقا لا اسم الجنس على النوع  
او التجارة لاهل الجلب يقال تجر فلان في كذا اذا جلبه واختلف في المعنى فليس لتجارة لهم فلا يشتغلون  
عن المذكور قبل لهم تجارة ولكن لا تشغلهم وعلى هذا تنزل ترجمة البخاري فانما اراد اباحة التجارة واثباتها  
لانها واداد بقوله في البرزوخية انه لا يتقيد في تخصيص نوع من المضائع دون غيره وانما التقيد في أن لا يشتغل  
بالتجارة عن المذكور ولم يسبق في الباب حديثا يقتضي التجارة في البرزوخية من بين سائر أنواع التجارات قال ابن  
بطلان غير أن قوله تعالى رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله يدخل فيه جميع أنواع التجارة من البرزوخية  
قال في المصابيح لا نسلم شمول الآية لكل تجارة بطريق العموم الاستغراق فان التجارة والبيع فيها من المطلق  
لا من العام فان قلت كيف يتجه هذا وكل من التجارة والبيع في الآية وقع نكرة في سياق النفي وأجاب بأن  
ترجمة البخاري مقتضية لاثبات التجارة لانها وان المعنى لهم تجارة وبيع لا يلها منهم عن ذكر الله فاذن كل  
منها نكرة في سياق الاثبات فلانهم (وقال قتادة كان القوم) أي العصاة (يتبايعون ويتجرون ولكنهم اذا نابهم)  
أي عرض لهم (حق من حقوق الله لم تلهيهم تجارة ولا بيع) أي لم تشغلهم الدنيا وزخرفها وملذها وورجها  
(عن ذكر الله حتى يؤذوه الى الله) عز وجل الذي هو خالقهم ورازقهم فيقدمون طاعته ومراعاة ومحبته على  
مرادهم ومحبتهم وقال ابن بطلان ورأيت في تفسير الآية قال كانوا احدثا دين وخزرازين فكان احدهم اذا رفع  
المطرقة أو غرزا لاشني لم يرفعه من الفرزة ولم يوقع المطرقة ورعى بها وقام الى الصلاة وهذا التعليق قال في الفخ  
لم اره موصولا عن قتادة نعم روى ابن أبي حاتم وابن جرير فيما ذكره ابن كثير في تفسيره عن ابن عمر أنه كان  
في السوق فاقبعت الصلاة فأغلقوا حوائطهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر فيهم نزلت الآية وعزاه في فتح الباري  
لتخريج عبد الرزاق وبه قال (حدثنا أبو عاصم) لنيل الفضال بن محمد البصري (عن ابن جريج) عبد الملك  
ابن عبد العزيز المكي (قال اخبرني) بالافراد (عمر بن دينار) بفتح العين المكي (عن أبي المنهال) بكسر الميم  
وسكون النون آخره لام اسمه عبد الرحمن بن مطعم الكوفي (قال كنت أتجر في الصرف) وهو بيع الذهب  
بالذهب والفضة بالفضة أو احدهما بالاخر (مسأت زيد بن ارقم) الانصاري الكوفي (رضي الله عنه  
فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم) قال البخاري (ح وحدثني) بالتوحيد (الفضل بن يعقوب) الرخامي بضم  
الراء بعد هاءه معجمة أبو العباس البغدادي الملقب قال (حدثنا الحاج بن محمد) الاعور الترمذي (الاصم)  
سكن المصيبة (قال ابن جريج) عبد الملك (اخبرني) بالافراد (عمر بن دينار وعاصم بن مصعب) بضم الميم وفتح  
العين (انما سمعنا أبا المنهال) عبد الرحمن بن مطعم (يقول سألت الرازي عازب وزيد بن ارقم عن الصرف) سقط  
لفظ ابن عازب (فقالا كنا جريين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الصرف فقال ان كان يد ايد) أي متقابلين في المجلس (فلا بأس) به (وان كان نساء) بفتح النون والسين  
المهملة معدودا ولا يذرع عن الحوى والمسقى نسبنا بكسر السين ثم مشاة فحسبنا كنه مهملوزا أي متأخرا  
(فلا يصلح) واشترط القبض في الصرف منفق عليه وانما الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد ومباحث  
ذلك تأتي ان شاء الله تعالى في محالها وموضع الترجمة قوله وكانا تاجرين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
وأخرج المؤلف الطريق الثانية بنزول رجل لاجل زيادة عامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج  
عنهما عن أبي المنهال المذكور وليس لعاصم بن مصعب في البخاري سوى هذا الموضع الواحد وروى المؤلف  
هذا الحديث في البيوع وهجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومسلم في البيوع وكذا النسائي (باب) اباحة  
(انطروج في التجارة) وفي التعليق أي لاجل التجارة كتبوله تعالى لمسكم فيما افضتم (وقول الله تعالى) بالجر عطفًا  
على سابقه (فاتشروا في الارض وابتعوا من فضل الله) اطلاقا لما حذر عليهم واحتج به من جعل الامر بعد  
الحظر للاباحة كافي قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا ولا تبغوا من فضل الله هو طلب الرزق وسقط لابن عساكر  
وأبي ذر وابتغوا من فضل الله وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرع حدثني (محمد بن سلام) بتخفيف اللام ابن  
الفرج البيهقي بكسر الموحدة وسقط في رواية ابن عساكر وأبي ذر لفظ ابن سلام قال (اخبرنا محمد بن يزيد)  
من الزيادة محمد بن بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح اللام الخزانة قال (اخبرنا ابن جريج) عبد الملك (قال اخبرني)  
بالافراد (عطاء) هو ابن أبي رباح (عن عبيد بن عمير) بضم العين فيهما معفرين ابن قتادة أبو عاصم قاصم



أهل مكة قال مسلم ولد في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال البخاري رأى النبي صلى الله عليه وسلم (ان اباموسى)  
عبد الله بن قيس (الاشعري) رضى الله عنه (استأذن على عمر بن الخطاب رضى الله عنه) زاد بسير بن سعيد  
عن أبي سعيد في الاستئذان انه استأذن ثلاثا فلم يؤذن له (بضم الياء مبنيا للمفعول) (وكأنه) (اي عمر) كان  
مشغولا) بأمر من أمور السابق (فرجع أبو موسى ففرغ عمر) من شغله (فقال ألم اسمع صوت عبد الله بن قيس)  
أبي موسى الأشعري (أذنوا له) بالدخول (قبل قدر رج) أي أبو موسى فبعث عمر وراءه فحضر (فدعاه)  
فقال لم رجعت (فقال) أي أبو موسى (كأنو مريدك) أي بالرجوع حين لم يؤذن للمستأذن قال في رواية  
الاستئذان المذكورة فأخبرت عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك (فقال) أي عمر (ثاني) بدون لام  
التأكيدي في أوله وهو خبر أريد به الأمر في نسخة تأتي بحذف التهمة التي بعد الفوقية (على ذلك) أي على  
الأمر بالرجوع (بالينة) زاد مالك في موطنه فقال عمر لأبي موسى أما إن لم أتك ولكن خشيت أن يقول  
الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيت قد لا دلالة في طلبه البينة على انه لا يحتاج بخبر الواحد بل أراد  
سد الباب خوفا من غير أبي موسى أن يحتلق كذبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الرغبة والرغبة  
(فانطلق) أي أبو موسى (إلى مجلس الانصار) بتوحيد مجلس ولا يذعن عن الكشيبي إلى مجالس الانصار  
(مسالمهم) عن ذلك (فقالوا لا يشهد لك على هذا) الذي أنكره عمر رضى الله عنه (الا صغرا أبو سعيد) سعد  
ابن مالك (الحدري) أشاروا إلى انه حديث مشهور بينهم حتى ان اصغروهم معه من النبي صلى الله عليه وسلم  
(فذهب) أي أبو موسى (بأبي سعيد الحدري) إلى عمر فأخبره أبو سعيد بذلك (فقال عمر أخني على) ولا يوى  
ذرو الوقت عن الجوى أخني هذا على (من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم) والهمزة في أخني للاستفهام  
وياء على مشددة (ألهاني) أي شغلني (الصفق بالاسواق يعني عمر) رضى الله عنه بذلك (الخروج إلى تجارة)  
ولا بن عساكر عن الكشيبي إلى التجارة بالتعريف أي شغل ذلك عن ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في بعض الاوقات حتى حضر من هو أصغر مني ما لم احضره من العلم وفيه أن طلب الدنيا يمنع من استفادة العلم  
وقد كان احتياج عمر رضى الله عنه إلى السوق لاجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس وهذا موضع الترجعة  
وفي ذلك رد على من ينقطع في التجارة فلا يحصر الاسواق ويتخرج منها لكن يحتمل أن يخرج من يتخرج لطلبه  
الإنكرات في الاسواق في هذه الازمنة بخلاف الصدر الاول وفي الحديث أن قول الصحابي كأنو مريدك ذاك  
بكم النظم وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاعتصام ومسلم في الاستئذان وأبو داود في الأدب (باب  
الجوارح البحر) أي باب اباحة ركوب البحر للتجارة قال الحافظ ابن حجر وفي بعض النسخ وغيره (وقال مطر)  
هو ابن زهيمان أبو رجاء الوترقي البصري مما وصله ابن أبي حاتم (لا بأس به) أي بركوب البحر (و) يقول  
(مالا كره الله) أي ركوب البحر (في القرآن لا يحق) ولا بن عساكر وما ذكر الله بأسا ط الضمير المنصوب  
وفي نسخة بالرفع الا بالحق ووقع في رواية الجوى وقال مطر فبدل مطر قال الحافظ ابن حجر وغيره انه تعصيف  
(ثم تلا) مطر (وترى الفلك مواخر فيه) وهذه آية النحل ولا يذرو ترى الفلك فيه مواخر بتقديم فيه على مواخر  
وهذه آية سورة فاطر (وتبينغوا من فضله) من سعة رزقه تركبونها للتجارة ووجه حل مطر ذلك على الاباحة  
انها سقت في مقام الامتنان لان الله تعالى جعل البحر لعباده لا ابتغاء فضله من نعمه التي عدها لهم وأراهم  
في ذلك عظيم قدرته وسخر الرياح باختلافها لجلهم وترددهم وهذا من عظيم آياته وهذا يرد على من منع ركوب  
البحر في ابان ركوبه وهو قول يروي عن عمر رضى الله عنه ولما كتب إلى عمرو بن العاص يسأله عن البحر  
فقال خلق عظيم يركبه خلق ضعيف دود على حود فكتب إليه عمر رضى الله عنه أن لا يركبه أحد طول حياته  
فلما كان بعد عمر رضى الله عنه لم يزل يركب حتى كان عمر بن عبد العزيز فأنشع فيه رأى عمر رضى الله عنه وكان  
منع عمر لشدة شفقته على المسلمين وأما إذا كان ابان هيأته وأرتجابه فلا يجوز ركوبه لانه تعرض للهلاك وقد  
نهى الله عباده عن ذلك بقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة قال البخاري (والفلك) في الآية هي (السفن)  
بضم السين والفاء جمع سفينة وسببت سفينة لانها تسفن وجه الماء أي تقشره فمبيلة بمعنى فاعله والجمع سفائن  
وسفن وسفين وقوله (الواحد والجمع) وسقط الواو من قوله والفلك لا يذرو ولا يذرو ابان عساكر والجميع  
(سواء) يعني في الفلك دليل قوله تعالى في الفلك المشهون وقوله حتى اذا سكنت في الفلك وسرين بهم فذكره  
في الافراد والجمع بلفظ واحد (وقال مجاهد) فيما وصله القرطبي في تفسيره وعبد بن حيد من وجه آخر (عمر)



بفتح التاء وسكون الميم وفتح الظاء المجهمة أي تشق (السفن الريح) برفع السفن على الفاعلية ونصب الريح على  
المفعولية **ص** كذا في فرع اليونانية قال عياض وهو رواية الأصيلي وهو الصواب ويدل لقوله تعالى مواخر  
فيه اذ جعل الفعل للسفن وقال الخليل محرت السفينة الريح اذا استقبلته وقال أبو عبيد وغيره هو شقها الماء  
وعلى هذا فالسفينة رفع على الفاعلية ولا يذروا بن عساكر من الريح وفي نسخة قال عياض وهي للاكثر  
السفن بالنصب الريح بالرفع على الفاعلية لأن الريح هي التي تصرف السفينة في الاقبال والادبار (ولا يخفى  
الريح) ثنى (من السفن) بنصب الريح على المفعولية ولا يذروا الريح شيئا من السفن برفع الريح على الفاعلية  
(الا لظك العظام) بالرفع فيها ما بدلا من المستثنى منه لانه منفي ولا يذروا الا لظك العظام بالنصب فيها ما على  
الاستثناء (وقال الليث) بن سعد الامام (حدثني) بالتوحيد (جده من ربيعة) بن شرجيل بن حسنة المصري  
(عن عبد الرحمن بن هرم) (الاعرج) (عن أبي هريرة) رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ذكر رجلا  
من بني اسرائيل خرج في البحر ولا يذروا البحر (فقضى حاجته وساق الحديث) ويأتي بنماه في الكفالة ان  
شاء الله تعالى وسبق في كتاب الزكاة في باب ما يستخرج من البحر بصورة التعليق أيضا ولفظه انه ذكر رجلا من بني  
اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل أن يسلفه ألف دينار فدفعها اليه فخرج في البحر فلم يجد مركبا فأخذ خشبة  
فنقرها فادخل فيها ألف دينار فرمى بها في البحر فخرج الرجل الذي كان أسلفه فأذا بالخشبة فأخذها لاهله طبا  
فذكر الحديث فلما نشرها وجد المال والرجل المقرض هو النجاشي كما نقله الحافظ بن حجر في المقدمة عن كتاب  
العصاية لمحمد بن الربيع الجيزي وفيه بحث يأتي ان شاء الله تعالى في الكفالة \* وهذا الحديث قد وصله الاسماعيلي  
وكذا هو موصول عند المؤلف في رواية أبي ذر عن المستمل حيث قال (حدثني) بالافراد (عبد الله بن صالح)  
كاتب الليث (قال حدثني) بالافراد أيضا (الليث بهذا) الحديث وأفاد في فتح الباري أن هذا ثابت في رواية أبي  
الوقت أيضا وقال صاحب اللامع وفي بعض النسخ تقديم ذلك على قوله وقال الليث ويعزى ذلك لرواية الحوى  
ولكن الصواب أن يكون مؤخر افاق البخاري لم يخرج عن عبد الله بن صالح كتاب الليث في الجامع مسندا  
ولا حرا قبل ولا مسلم الا أن البخاري استشهد به في مواضع وهذا معنى قول أبي ذر ان كل ما قاله البخاري عن  
الليث فانما سمعه من عبد الله بن صالح كاتب الليث في الاستشهاد انتهى ووجه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة التذ  
شرع من قبلنا نمرع لنا اذ لم يرد في شرعنا ما ينسخه لاسيما اذ ذكره صلى الله عليه وسلم مقررا له أو ثبته من  
النساء على فاعله وما أشبه ذلك ويحتمل أن يكون مراد المؤلف بإيراد هذا أن ركوب البحر لم يزل متعارفا في الش  
من قديم الزمان فيحصل على أصل الاباحة حتى يرد دليل على المنع والحديث يأتي ان شاء الله تعالى في الاستش  
والاستقراض واللاطف والشروط والاستئذان وأخرجه النساء في اللقطة \* هذا (باب) بالنسبة (و) **ب**  
تجارة أوها وانقضوا اليها وقوله جل ذكره رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله \* وقال قتادة كان السارم  
أي العصاة (يتجرون ولكنهم كانوا اذا ناهيهم حق من حقوق الله) عز وجل (لم تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله  
حتى يؤذوه الى الله) كذا وقع ذلك كله معاد في رواية المستمل وحده وسقط لغيره قال الحافظ ابن حجر الا النسفي  
فانه ذكره هنا وحذفه فيما سبق انتهى وسقط عند المستمل في رواية أبي ذر لفظ رجال وعن أبي ذر سقوط قوله عن  
ذكر الله وهذا التعليق قد سبق في باب التجارة في البر انه لم يقف عليه موصولا مع ما فيه \* وبه قال (حدثني)  
بالافراد ولا بن عساكر حدثنا (محمد) هو ابن سلام البيهقي (قال حدثني) بالافراد من الحديث ولا بن عساكر  
أخبرنا بالجمع من الاخبار (محمد بن فضيل) مصفرا ابن غزوان الضبي الكوفي (عن حصين) مصفرا ابن عبد الرحمن  
السلي الكوفي (عن سالم بن أبي الجعد) بفتح الجيم وسكون العين المهملة الكوفي (عن جابر رضي الله عنه قال  
أقبلت عبر ونحن نعلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة) أي فتنظروا (فانقض الناس) أي فتهترقوا (الاثنى  
عشر رجلا) بنصب اثني بالياء على الاستثناء (فزلت هذه الآية واذا راوا تجارة أولها وانقضوا اليها وتر كوك  
قائما) أي في الخطبة \* وهذا الحديث قد سبق في باب التجارة في البر وذكره هنا لکن يتخالف لبعض المتن والسند  
\* (باب) تفسير (قول الله تعالى انقضوا من طيبات ما) (سبتم) أي من حلاله أو جياذه وعن مجاهد المراد به  
التجارة ولا ي الوقت كوايدل انقضوا قال ابن بطال وهو غلط وأفاد في فتح الباري انه رأى ذلك في رواية النسفي  
\* وبه قال (حدثنا محمد بن أبي شيبة) أنسوا أبي بكر (قال حدثنا جرير) بفتح الجيم وكسر الراء ابن عبد الحميد (عن



منصور) هو ابن المعتمر (عن أبي وائل) شقيق بالهمز (عن مسروق) هو ابن الابدع (عن عائشة رضي الله عنها)  
 قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أنفقت المرأة على عيال زوجها وأضيافه ونحوهم (من طعام) زوجها  
 الذي في بيتها) التصرف فيه إذا أذن لها في ذلك بالصريح أو بالمفهوم أو علمت رضاه بذلك حال كونها (غير  
 مفسدة) له بأن لم تتجاوز العادة (كان لها) أي للمرأة وأفاد الزركشي أن قوله وكان ثبت بالواو ويحفل زيادتها  
 ولهذا روى بإسقاطها انتهى والذي في الفرع وغيره مكان يحذف الواو وقال في المصاييح لم تثبت زيادة الواو  
 في جواب إذا فالذي ينبغي أن يجعل الجواب محذوفاً والواو عاطفة على المعهود فيها محافظة على إبقاء القواعد  
 وعدم الخروج عنها أي لم تأثم وكان لها (أجرها بما أنفقت) غير مفسدة (ولزوجها) زاد في باب من أمر خادمه  
 بالصدقة أجره (بما كسب) أي بسبب كسبه وهذا مع الترجمة (وللغازن) الذي يحفظ الطعام المتصدق منه  
 (مثل ذلك) من الأجر (لا ينقص) بفتح أوله وضم ثالثة (بعضهم أجر بعض) أي من أجر بعض (شأناً) بالنصب  
 فعله ينقص \* وهذا الحديث سبقت مباحته في الزكاة \* وبه قال (حدثني) بالافراد (بجني بن جعفر) أبو  
 زكريا البكندى قال (حدثنا) ولابن عساكر أخبرنا (عبد الرزاق) بن همام الصنعاني (عن معمر) بفتح الميم  
 ابن راشد (عن همام) هو ابن منبه أنه (قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال)  
 إذا أنفقت المرأة من **سبب** زوجها عن غير أمره) الصريح في ذلك القدر المعين فلا يشترط في ذلك الأذن  
 الصريح بل لو فهمت الأذن لها بقرائن حاله دالة على ذلك جاز لها الاعتماد على ذلك فيتنزل منزلة صريح الأذن  
 أو المراد اتفاقها من الذي اختصم الزوج به فانه يصدق بأنه من كسبه فيؤجر عليه **وسكونه** بغير أمره ولا بد  
 من الحمل على هذين المعنيين والافولم تكن مأذونا لها فيه أصلاً فهي منه ذية فلا أجر لها بل عليها الوزر (وله) أي  
 للزوج وللكتيمين فلها أي للمرأة (نصف أجره) محمول على ما إذا لم يكن هنالك من يعينها على تنفيذ الصدقة  
 بخلاف حديث عائشة رضي الله عنها فيه أن الخادم مثل ذلك أو أن معنى النصف أن أجره وأجرها إذا جمعا كان  
 لها النصف من ذلك فلكل منهما أجر كامل وهما اثنان فكانت نصفان وقيل أنه بمعنى الجزء والمراد المشاركة  
 في أصل الذواب وإن كان أحدهما أكثر بحسب الحقيقة وموضع الترجمة قوله من كسب زوجها فان كسبه  
 التجارة وغيرها وهو مأثور بأن ينفق من طبقات ما **كسب** \* وأخرجه المؤلف أيضاً في النفقات ومسلم  
 في المكرات فكذا أبو داود (باب من أحب البسط) التوسع (في الرزق) \* وبه قال (حدثنا محمد بن أبي يعقوب)  
 (كم الهذلي لكرمان) بكسر الكاف قال (حدثنا حسان) بتشديد المهملة من غير صرف ابن إبراهيم  
 بن جارية العنزي بالزاي قاضي **كرمان** قال (حدثنا يونس) بن يزيد قال (حدثنا محمد) هو ابن  
 مسعود بن شهاب ولا يدرى ابن عساكر قال محمد هو الزهري (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول من سره) أي من أفرجه (أن يبسط له رزقه) بضم المثناة التحتية وسكون الموحدة  
 وفتح المهملة مبنياً لله فعول ولا يدرى ابن عساكر له في رزقه (أو ينسأ) بضم أوله وسكون النون آخره همزة  
 منصوب عطفاً على أن يبسط أي يؤخر (له في أثره) بفتح الهمزة المقصورة والمثلثة أي في بقية عمره وجواب من  
 قوله (فليصل رحمه) كل ذي رحم محرم أو الوارث أو القريب وقد يكون بالمال وبالخدمة وبالزيارة واستشكل  
 هذا مع قوله في الحديث الآخر **كتب رزقه** وأجله في بطن أمه وأجيب بأن معنى البسط في الرزق البركة فيه  
 إذ الصلة صدقة وهي تربي المال وتزيد فيه فيؤجر بها وفي العمر حصول القوة في الجسد أو يبقئ ثناؤه الجليل على  
 الألسنة فكانه لم يمت وبأنه يجوز أن يكتب في بطن أمه أن وصل رحمه فرزقه وأجله كذا وإن لم يصل فكذا وفي  
 كتاب الترغيب والترهيب للمعتمد أبي موسى المديني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال إن الإنسان ليصل رحمه وما بقي من عمره الا ثلاثة أيام فيزيد الله تعالى في عمره ثلاثين سنة وإن  
 الرجل لبقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فينقص الله تعالى من عمره حتى لا يبقى منه الا ثلاثة أيام ثم قال  
 هذا حديث حسن ومن حديث اسماعيل بن عياش عن داود بن عيسى قال مكتوب في التوراة صلة الرحم  
 وحسن الخلق ويز القربة بعمر الديار ويكثر الاموال ويزيد في الآجال وإن كان القوم كفاراً \* قال أبو موسى  
 يروي هذا من طريق أبي سعيد الخدري من قواعن التوراة \* (باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة)  
 بفتح النون وكسر السين المهملة وفتح الهمزة أي بالاجل \* وبه قال (حدثنا علي بن أسد) بضم الميم وفتح العين  
 المهملة وفتح اللام المشددة أبو الهيثم قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران



(قال ذكرنا عند ابراهيم) التميمي (الرهني في السلم) أي في السلم ولم يرد به السلم العرفي الذي هو بيع الله وقد كان نينا  
(فقال) أي ابراهيم (حدثني) بالافراد (الاسود) بن يزيد وهو خال ابراهيم (عن عائشة رضي الله عنها) على الاطلاق  
صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما في البخاري من حديث عائشة انه ثلاثون صاعا من شعير وفي آخره (عن) بن عبدربه  
وللزار من طريق ابن عباس أربعون وفي مصنف عبد الرزاق وسق من شعير (من يهودي) هو ألم شهر عي في آخر  
مسند الشافعي ومبهمات الخطيب ورواه البيهقي (الى أجل ورهنة درع من حديد) بكسر الدال الميم قال ابن معين كان  
في الحرب قال أبو عبد الله محمد بن أبي بكر التلمساني في كتاب الجوهرية ان هذه الدرع هي ذات الفضة (تمام بن منبه) بكسر  
لم يرهنة عند أحد من مبسيري الصحابة حتى لا يبقى لاحد عليه منه لو أبرأ عنه وفي الحديث جواز <sup>سلم</sup> ان داود عليه  
ومعاملة اليهود وان كانوا ياكلون أموال الربا كما أخبر الله تعالى عنهم ولكن مبايعتهم وأكل طعامهم <sup>سلم</sup> ان داود عليه  
فيه باباحة الله تعالى وفيه معاملة من يظن أن أكثر ماله حرام ما لم يتيقن أن المأخوذ به منه حرام (عن عمل يده) صريح  
في الحضرة وان كان في التزبل مقيدا بالسفر \* وفي هذا الحديث ثلاثة من التابعين على نسلي أحاديث الانبياء  
وابراهيم والاسود وأخرجه المؤلف في البيوع والاستقراض والسلم والشركة والرهن والجزا وكان ادريس  
ومسلم في البيوع وكذا التساوي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام \* وبه قال (حدثنا مسلم) هو بضم الموحدة  
الفرابي القصاب قال (حدثنا هشام) الدستوائي قال (حدثنا قتادة) بن دعامه (عن أنس بن مالك) قال قال  
السند (وحدثني) بواو العطف والافراد وسقطت الواو واقرأ أبي ذروا بن عساكر (محمد بن عبد الله بن يحيى) الله عنه  
بفتح الحاء والسين المجمة بينهما واوسا كنه آخره موحدة على وزن كوكب قال (حدثنا اسباط) <sup>سلم</sup> قال البدر  
وسكون السين المهملة وبالموحدة وبعد الالف طاء مهملة (أبو اليسع) بفتح المثناة التحتية والسين الزاوية المجمة  
(البصري) وليس له في البخاري سوى هذا الموضع قال (حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة) بر من (ان يسأل  
أنس رضي الله عنه انه مشى الى النبي صلى الله عليه وسلم بخبز شعير واهالة) بكسر الهمزة وتحقيف نافع الى ذلك  
أو ما أذيب من الشحم أو كل ما يؤتد به من الادهان أو الدسم الجامد على المرقعة (منخفة) بفتح السين الحاقا \* وبه  
وكسر النون وفتح الحاء المجمة أي منخبة الرائحة من طول المكث وروى زينة بالزاي (ولقد رهن الله وهمزة ثم  
عليه وسلم درعاه) من حديث تسمى ذات القصول (بالمدينة عن يهودي) هو أبو الشحم (وأخذ منه شعير) رضي الله  
صاعا أو عشرين أو أربعين أو وسقا واحدا كما مر (لا هله) لازواجه وكن تسعا قال أنس (ولقد تسعهم الموحدة  
الصلاة والسلام) (يقول ما أمسي عند آل محمد صلى الله عليه وسلم صاع بر ولا صاع حب) نعميم بعد شعير له من (ان  
قال البرماوي وآل مقحمة) (وان عده تسع نوبة) بنصب تسع اسم ان واللام فيه للتأكيده وفيه ما روي في الشرح  
عليه الصلاة والسلام من الثقل من الدنيا اختيارا منه وهذا من كلام أنس كما مر فالضمير في سمعته للنبي <sup>سلم</sup> قوله  
عليه وسلم كما مر أي قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودي مظهرا للسبب في شرانه الى أجل كذا قاله الهذلي ابن  
حجر قال وزهل من زعم انه من كلام قتادة وجهل الضمير في سمعته لأنس لانه اخرج للسباق عن ظاهره بغير دليل  
اتمى وهذا طاله البرماوي كالكرمانى واتسره له العيني منه قبلا لابن حجر فقال الواجه في حق النبي صلى الله عليه  
وسلم ما قاله الكرمانى لان في نسبة ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم نوع اظهار بعض الشكوى واظهار الفاقة على  
سبيل المبالغة وليس ذلك يذكرفي حقه صلى الله عليه وسلم ورجل هذا الحديث كلهم بصريون وساقه المؤلف  
هنا على لفظ اسباط وفي الرهن على لفظ مسلم بن ابراهيم مع أن طريق مسلم أعلى وذلك لان اسباط فيه مقال  
فاحتاج الى ذكره عقب من بعده ويتقوى به ولان من عاده غالباً أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين  
باسناد واحد \* (باب) بيان فضل (كسب الرجل وعمله يده) هو من عطف الخاص على العام لان الكسب أعم  
من أن يكون بعمل اليد أو بغيرها \* وبه قال (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) الاويسى (قال حدثني) بالافراد  
(ابن وهب) عبد الله (عن يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (قال حدثني) ولا يوزن  
والوقت أخبرني بالافراد فيهما (عروة بن الزبير) بن العوام (ان عائشة رضي الله عنها قالت لما استخلف أبو بكر  
الصديق رضي الله عنه) (قال لقد علم قومي) فريش أو المسلمون (ان حرفتي) بكسر الميم وسكون الراء بعدها  
فاء أي جهة كسبي (لم تكن تعجز) بكسر الجيم (عن مؤنة أهلي وشغلت) بضم الميم مبنيا للمفعول (بأمر المسلمين)  
عن الاحتراف (فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال) لانه لما اشتغل بالنظر في أمور المسلمين لكونه خليفة احتاج



هو وأهله من بيت المال وقد روى ابن سعد بسناد مرسل رجاله ثقات قال لما استخلف أبو بكر أصبح  
(منصور) موق على رأسه أثواب يتغير بها فلقبه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهما فقالا  
قالت قال الـ هذا وقد وليت أمر المسلمين قال فن ابن أطم عيالي قالوا تفر من لك فقرضوا له كل يوم شطر شاة  
الذي في (يتن) الذي كان يتناوله فرض له باتفاق من الصباية (ويحترف للمسلمين فيه) أي يتغير في أموالهم بأن  
مصدرة) له يتغير فيه ويجعل ربحه للمسلمين في نظير ما يأخذ والمستمل والحرى واحترف به حزة بدل المياه وهذا  
ولهذا روى بأسلا يجب على الامام الاتجار في أموال المسلمين بقدر مؤنته لأنها فرض في بيت المال أو المراد من  
في جواب اذا قال أمورهم وتغيير مكاسبهم وأرزاقهم أو المعنى يجازيهم يقال احترف الرجل اذا جازى على خير  
وعدم الخروج الحديث للترجمة من حيث ان فيه ما يدل على أن كسب الرجل بيده أفضل وذلك أن أبا بكر رضي  
بالصدقة أجرة (أي أي يكسب ما يكفي عياله ثم لما شغل بأمر المسلمين حين استخلف لم يكن يفرغ للاحتراف بيده  
(مثل ذلك) من المين وأنه يعتذر عن ترك الاحتراف لأهله فلولا أن الكسب بيده أفضل لم يكن يعتذر وقد صوب  
فعول ينقص سبب الكسب ما كان يعمل اليده وهذا الحديث وان كان طاهرا أنه وقوف لكنه بما اقتضاه من  
زكريا البكنا استخلف كان يحترف لخدمته بل مؤنة أهله يصير مرفوعا لانه كقول الصحابي كانه مل كذا على عهد  
ابن راشد (الله عليه وسلم) وبه قال (حدثنا محمد) هو ابن اسماعيل المؤان قال (حدثنا عبد) (زيد) هو  
أدا / قتي بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي شيخ المؤان قال (حدثنا سعيد) هو ابن أبي ا  
الصريح بل (أبو الافراد) (أبو الاسود) محمد بن عبد الرحيم بن عروة بن الزبير (عن عروة قال قال  
أو المراد اتفاق الصحابة (بول الله صلى الله عليه وسلم عمال أنفسهم) بضم العين وتشديد الميم جمع عام (وكان)  
من الحمل على هذين المعنيين (يكون لهم أرواح) جمع ربح وهو أكثر من أرباح خلافا لما يقتضيه كلام  
للزوج وللكنية أن فيه والريح لخدمة الرياح والارياح وقد يجمع على أرواح لأن أرواح الواد وأرواح اللحم أتت  
بجلاف حديثانية واسماها نهم مستتر فيها ويكون لهم أرواح في محل نصب خبر كان وعبري يكون المضارع  
لها النصف ماضى أو إرادة الاستمرار (فقبل لهم لو اعتسلتهم) لذهب عنكم تلك الروائح الكريهة (رواه) أي  
في أصل التور كور (همام) بفتح المهملة وتشديد الميم ابن يحيى بن دينار الشيباني البصري (عن هشام عن أبيه)  
التجارة (عن عائشة) وفي بعض النسخ وقال همام بدل رواه همام وقد وصله أبو نعيم في مستخرج  
التي كرس في كونه عنه بافظ كان القوم خدام أنفسهم فكانوا يروحون الى الجمعة فأمروا أن يقتسلوا وبه قال  
كم النزال (أهم بن موسى) بن يزيد التميمي القراء الرازي الصغير قال (أخبرنا عيسى بن يونس) الهمداني  
أبو جابر (أي ذرو الوقت وابن عساكر ابن يونس) (عن نور) بالمثلثة ابن يزيد من الزيادة الكلاعي الحمصي  
مسند شمل تتيته في الحديث لكنه كان قد ربا فخرج من حص فاحرق داره بها فارتحل منها الى القدس  
صلى الله عليه وسلم ماله عن بحالسته وقال ابن معين كان يجالس قوما ينالون من علي لكنه كان لا يسب  
وقد احتج به الجماعة وكان الثوري يقول خذوا عنه (عن خالد بن معدان) بفتح الميم وسكون العين المهملة  
بعد هاء الهملة وبعد الالف فون الكلاعي كان يسبح في اليوم أربعين ألف تسبيحة (عن المقدم) بكسر الميم  
وسكون ا قاف ابن معدي كرب الكندي رضي الله عنه عن رسول الله) ولا يوى ذرو الوقت وابن عساكر  
عن النبي (صلى الله عليه وسلم) انه (قال ما أكل أحد طعاما) وعند الاسماعيلي ما أكل أحد من بني آدم طعاما  
(قط خيرا) بالنصب قال في المصباح يحتمل أن يكون صفة لمصدر محذوف أي اكلا خيرا (من أن يأكل من  
عمل يده) فيكون أكله من طعام ليس من كسب يده منقى التفضيل على أكله من كسب يده وهو واضح ويحتمل  
أن يكون صفة لطعاما فيحتاج الى تأويل أيضا وذلك لان الطعام في هذا التركيب مفضل على نفس أكل  
الانسان من عمل يده بحسب الظاهر وليس المراد فيقال في تأويله الحرف المصدرى وصلته بمعنى مصدر مراد به  
المفعول أي من ما كوله من عمل يده فتأمله وعند الاسماعيلي خير بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف أي هو خير  
وقوله من عمل يده بالافراد وعند الاسماعيلي يديه بالتثنية ووجه الخبرية ما فيه من إيصال النفع الى الكاسية والى  
غيره والسلامة عن البطالة المؤدية الى الفضول ولكسر النفس به وللتعفف عن ذل السؤال (وان) بنى الله داود  
عليه السلام كان يأكل من عمل يده في الدروع من الحديد ويبيعه لقوته وخص داود بالذكرا لان اقتصاره في أكله  
على ما يعمل بيده لم يكن من الحاجة لانه كان خليفة في الارض وانما اتقى الاكل من طريق الافضل ولهذا اورد



النبي صلى الله عليه وسلم قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد وقد كان نبينا  
صلى الله عليه وسلم يأكل من سعيه الذي يكسبه من أموال الكفار بالجهاد وهو أشرف المكاسب على الإطلاق  
لما فيه من إعلاء كلمة الله وخذلان كلمة أعدائه والنفع الأخرى \* وبه قال (حدثنا يحيى بن موسى) بن عبدربه  
البلخي المشهور بجهت قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام بن نافع الجبزي الصنعاني ثقة حافظ شهر عفي في آخر  
عمره قد غيروا كان يشيع وقد احتج به الشيخان في جملة حديث من سمع منه قبل الاختلاط وقال ابن معين كان  
عبد الرزاق أثبت في حديث معمر وروى له الجماعة قال (أخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن همام بن منبه) بكسر  
الموحدة المشددة قال (حدثنا أبو هريرة) رضى الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن داود عليه  
السلام) ولا يورى ذرو الوقت وابن عساكر أن داود النبي عليه السلام (كان لا يأكل إلا من عمل يده) صريح  
في الحصر بخلاف الذي قبله وهو طرف من حديث يأتي أن شاء الله تعالى في ترجمة داود من أحاديث الأنبياء  
ووقع في المستدرل عن ابن عباس بسند واه كان داود زيدا وكان آدم حراثا وكان نوح نجارا وكان إدريس  
خطاطا وكان موسى راعيا وفيه أن التكسب لا يقدح في التوكل \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة  
مصغرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد الأيلي (عن ابن شهاب)  
الزهرى (عن أبي عبيد) بالضم مصغرا من غير إضافة (مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه  
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ن) بفتح اللام قال الزركشي على جواب قسم مقدر قال البدر  
الدمايني يحتمل كونها لام الابتداء ولا تقدير (يخطب أحدكم حزمة) بضم الحاء المهملة وسكون الزاي المبهمة  
فيحملها (على ظهره) فيبنيها فبا كل ويصدق (خير من) <sup>شبهني</sup> وابن عساكر خبره من (أن يسأل  
أحد أفعطيه أو يمنعه) بنصب الفعين جوابا للطلب ولا يخفى ما <sup>في</sup> كمن ذل السؤال مع ما ينضاف إلى ذلك  
من ألم الحرمان \* وهذا الحديث قد مضى في الزكاة في باب قول الله تعالى لا يسألون الناس الحافا \* وبه  
قال (حدثنا يحيى بن موسى) المشهور بجهت قال (حدثنا وكيع) هو ابن الجراح الرؤاسي بضم الراء وهمزة ثم  
مهملة الكوفي قال (حدثنا هشام بن عروة) بن الزبير بن العوام (عن أبيه) عروة (عن الزبير بن العوام رضى الله  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ن) بفتح اللام (بأخذ أحدكم أحبله) بفتح الهمزة وضم الموحدة  
جمع حبل كفلس وأفلس أى أخذ الحبل للاحتطاب ولا بن عساكر وأبي ذر عن الجوى والمستألى خبره من أن  
يسأل الناس \* وبه قال (باب) استنباط (السهولة) ضد الصعوبة (والسماحة) أى الجود والسخاء <sup>في الشراء</sup>  
والبيع) وقول الحافظ ابن حجر السهولة والسماحة متقاربان في المعنى فحذف أحدهما على <sup>الاحتياط</sup>  
التأكيده اللفظي نعتيه العميق بانغماسه في أصل الوضع فلا يصح أن يقال من التاكيد <sup>الذي</sup>  
التأكيده اللفظي أن يكون المؤكد والمؤكد لفظا واحدا من مادة واحدة كما عرف في موضعه (ومن طلب  
له عن عليه) <sup>فليطلبه</sup> منه حال كونه (في) ولا بن عساكر في نسخة عن (عفاف) بفتح العين الكف مما لا يحسن  
التدرا أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعا بلفظ من طلب  
فليطلبه في عفاف واف أو غير واف \* وبه قال (حدثنا علي بن عباس) بفتح العين المهملة وتشديد النونية وبعد  
الآلف شين مجمة الالهاني الحصى قال (حدثنا أبو غسان) بفتح الغين المبهمة وتشديد السين المهملة وبعد الآلف  
نون محمد بن مطرف بكسر الراء على صيغة اسم الفاعل من التعريف (قال حدثني) بالافراد (محمد بن المنكدر)  
على وزن اسم الفاعل من الانكدار (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
رحم الله رجلا سمعا) بإسكان الميم من السماحة وهي الجود (إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى) أى طلب  
قضاء حقه بسهولة وهذا يحتمل الدعاء والخبر ويؤيد الثاني قوله في حديث الترمذي عن زيد بن عطاء بن السائب  
عن ابن المنكدر في هذا الحديث غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلا إذا باع ولكن قرينة الاستقبال المستفاد من  
إذا باع له دعاء وتقديره رجلا <sup>سك</sup> ون سمعا وقد يستفاد العموم من تقييده بالشرط قاله البرماوى وغيره  
كالكرمانى وفي رواية حكاهما ابن التين وإذا قضى أى أعطى الذى عليه بسهولة من غير مطلق وهذا الحديث  
أخرجه الترمذي كما تركذا أخرجه ابن ماجه في التيارات (باب) فضل (من أنظر موسرا) \* وبه قال  
(حدثنا سعد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي البرقي قال (حدثنا زهير) بضم الزاي وفتح المهملة



قوله بكسر الهمزة والواو  
العواد بان يكون تاء ما بها  
فبالفتح لا عبرة

مصفرا ابن معاوية أبو خزيمة الجعفي قال (حدثنا منصور) هو ابن المغيرة السلمي (أن ربي بن حراش) يكسر الراء  
وسكون الموحدة وبعد العين المهملة المكسورة فتحة مستدة وحراش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء وبعد  
الالف شين موحدة (حدثنا أن حذيفة) بن الجبان (رضي الله عنه) حدثه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم نكفت  
الملائكة (استقبلت) روح رجل من كان قبلكم عند الموت (قالوا) أي الملائكة ولا يذوقوا (أجلت) بهمزة  
الاستفهام (من الخير شيئا) زاد في رواية عبد الملك بن عمير عن ربي في ذكر بني إسرائيل فقال ما أعلم قبل لقطر (قال  
كنت امر قياتي) بكسر الفاء جمع قتي وهو الخادم حرا كان أو مملوكا (أن ينظروا) بصم أوله وكسر ثالثة أي  
يملأوا (وتجاوزوا) أي يتساحوا في الانتفاء (عن الموسر) كذا في اليونانية ليس فيها ذكر المعسر وكذا في  
وقفت عليه من الأصول المعقدة لكن قال الحافظ ابن حجر أنها كذلك ساقطة في رواية أبي ذر والتسني وللشافعي  
إثباتها والجار والمجرور يتعلق بقوله وتجاوزوا لكنه يخالف الترجمة بمن أنظر موسرا فيقتضي أن الموسر يتعلق  
بقوله ينظروا أيضا واختلف في الموسر فقبل من عنده موته وموثة من تلزمه نفقته والمرجح أن الأيسار والاعسار  
يرجعان إلى العرف فمن كانت حاله بالنسبة إلى مثله ييسر أو فهو موسر وعكسه قال (قال قباوز واهنه) بنح  
الواو في الضرع وغيره وفي رواية قباوز وباكسر الواو على الأمر فيكون من قول الله تعالى للملائكة وفي لفظ  
لمسلم كما سبأني قريبا إن شاء الله تعالى فقال الله عز وجل أنا أحق بذا منك تجاوزا عن عبدی والمؤلف في بني  
إسرائيل ومسلم أن رجلا كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه فقبل له هل علمت من خير قال ما أعلم قبل  
له أنظر قال ما أعلم شيئا غير أني كنت أبايع الناس في الدنيا فأجازهم فأنظر الموسر وتجاوزا عن المعسر فأدخله  
الله الجنة قال المظهرى هذا السؤال منه كان في القبر وقال الطيبي يحتمل أن يكون فقيل مسندا إلى الله تعالى  
والفاء عاطفة على مقدر أي أتاه الملك ليقبض روحه فقبض فبعثه الله تعالى فقال له فأجاب فدخله الله الجنة  
وعلى قول المظهرى فقبض وأدخل القبر فتنازع ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فيه فقيل له ذلك وينصر هذا  
قوله في الرواية الأخرى تجاوزا عن عبدی \* وحديث الباب أخرجه المؤلف في الاستقراض وفي ذكر بني  
إسرائيل ومسلم في البيوع وابن ماجه في الأحكام (وقال أبو مالك) سعد بن طارق الأشجعي الكوفي ولا يورى ذكر  
والوقت قال أبو عبد الله أي البخاري وقال أبو مالك (عن ربي) هو ابن حراش (كنت أيسر على الموسر) بضم  
الهمزة وتشديد السين من التيسير (وأنظر المعسر) وهذا موصله مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الأشج قال حدثنا  
أبو خالد الأحمر عن أبي مالك عن ربي عن حذيفة بلفظ أي الله يعبد من عباده أتاه الله ما لا يقال له ماذا علمت  
في الدنيا لا ولا يكتون الله حديثا قال يارب آتني ما لا فكنت أبايع الناس وكان من خلق الجواز فكانت  
أيسر على الموسر وأنظر المعسر فقال الله تعالى أنا أحق بذا منك تجاوزا عن عبدی قال عقبه بن عامر الجهني  
وأبو الوليد الأصبهاني هكذا جمعناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم (وتابعه) أي تابع أبا مالك (شعبة) بن  
الحجاج (عن عبد الملك) بن عمير (عن ربي) أي عن حذيفة في قوله وأنظر المعسر وهذه المتابعة وصلها ابن ماجه  
من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ ورواها البخاري في الاستقراض عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ  
فأتجاوز عن الموسر وأخفف عن المعسر (وقال أبو عوانة) الوضاح ابن عبد الله الشكري بما وصله المؤلف في ذكر بني  
إسرائيل (عبد الله الملك) عن ربي أنظر الموسر وتجاوزا عن المعسر) وهذا موافق للترجمة (وقال نعيم بن أبي هند)  
بضم النون وفتح العين معفرا الأشجعي بما وصله مسلم (عن ربي) فأقبل من الموسر وتجاوزا عن المعسر) قال ابن  
الدين مما نقل في الفتح رواية من روى وأنظر الموسر أولى من رواية من روى وأنظر المعسر لأن أنظر المعسر واجب  
قال في الفتح ولا يلزم من كونه واجبا أن لا يؤخر صاحبه عليه أو يكفر عنه بذلك من سببانه (باب فضل) من أنظر  
المعسر (وهو الذي لم يجد وفاء \* وبه قال) (حدثنا هشام بن عمار) السلي قال (حدثنا يحيى بن حمزة) بالحاء  
المهملة والراء الحضرمي قاضي دمشق قال (حدثنا الزبيدي) بضم الزاي وفتح الموحدة محمد بن الوليد بن عامر  
(عن الزهري) محمد بن مسلم (عن عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة  
(الله مع أباه ربه رضى الله عنه) يحدث (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال كان تاجريدين الناس)  
وفي رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النساء أن رجلا لم يعمل خيرا قط وكان يدين الناس (فأدراى معسرا  
قال لبيداه) نكذابه (تجاوزا عنه) وعند النساء فيقول لرسوله خذ ما تيسر واترك ما عسر وتجاوزا عن الله



أن يتجاوز عنا حقنا وزنا لله عنه) وعند النساء  
غلام وكنت أداين الناس فإذا بعته يتقاضى  
الله تعالى قد تجاوزت عنك وفي حديث أبي  
تعالى بالصبر على المعسر فقال وإن كان ذو عسر  
إذا حل الدين يطالب أتما بالقضاء وأما بالبراءة  
عسره عند الحاكم وقد حكى القرافي وغيره  
القرض أفضل من النافلة وذلك أن انظاره  
البراءة يشتمل على الاشارة الى ان  
واجب وهو الاشارة الى ان  
ولده التاج في الاشياء والنظار في ذلك  
العلاقة فهما قسمان لا يشتمل أحدهما على  
وهذا كله بتقدير تسليم أن البراءة أفضل  
أن يكون اقتراح كلام فلا يكون دليل على  
ما يقاس به المنظر من ألم الصبر مع تشوف  
راحة من هذه الحبيشة ليست في الاشارة  
رواه أحمد فانظر كيف وزع أجره على  
عوضا جديدا ولا يخفى أن هذا لا يقع  
بالتسليم (إذا بين البيعان) بفتح الموحدة  
ما في البيع من العيب (ولم يكتم) ما فيه من العيب  
للعلم به وتقديره بورك الله ما في بيعهما (ويذكر)  
المهمتين عدودا (ابن خالد) واسم جده هوذة بن ربيعة  
(قال كتب لي النبي صلى الله عليه وسلم هذا ما اشترى  
القاضي عياض هذا مقلب والصواب كما في الترمذي  
العداء من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يكون بمعنى باع وحله في المصاحح على تعدد الواقعة  
محدوى أي هو بيع المسلم وبالنسب على أنه مصدر  
بزع الخافض أي كبيع المسلم والمسلم الثاني منصوب  
هذا مبيعة المسلمين مطلقا لا يقصر على ولا غيره  
والمراد به العيب الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا  
البائع والافلو كان بالعبد داء وبينه البائع لكان  
لاداء نفي الداء مطلقا بل نفي داء مخصوص وهو  
الموحدة ثم مثله مفتوحة أي لا مبياعين قوم لهم عهد  
الحلال بالطيب وللكنه في ولا خيبة (ولا غائله) بالغين  
(وقال قتادة) فيما وصله ابن مندة من طريق الأصمعي  
والاباق) قال ابن قرقول في المطالع الظاهر أن تفسير  
الضمي (أن بعض الخاصين) بفتح النون والخاء المجهمة  
الميم المشددة وفاءه ضمير يعود على البعض المتقدم  
الراعي تشديد التحية على المشهور في النبوة ورفع الياء  
تشديد الدابة قال القاضي عياض وأظن أنه سقط من الأصل  
لغة دابة يعني أنه كان الأصل يسمى آري دابة



ووجهه في المصايح بأنه من حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على  
 الا ترى أي الاصطبل كانه كان فيه يسمى آريه وفي رواية أبي زيد المديني  
 مدمع قصر آخره كدما قال الحافظ ابن حجر وهو تصيف ولا يذروا  
 أظن والصواب الاول وهو الذي في الفرع وأصله لا غرو قد بين الصواب  
 عن مغيرة عن ابراهيم قال قيل له ان ناسا من النخاسين وأصحاب الدواب  
 الاطيم المعروف وهو ثاني مفعولي يسمى (وسجستان) بكسر السين  
 ثم يأتي السوق (فيقول جاء أمس) بكسر السين اليوم الذي قبل يومه  
 عما كروا اليوم وللعمى والمستقلى أمس (من سجستان فكرهه كره  
 والتدليس على المشتري لانه يظن بذلك انها قرية الجلب من المحلبين  
 المتوفى بمصر والياسنة عمان وخمين فيما وصله ابن ماجه بمعناه (لا يجرى  
 باطنا كوجع كبد) (الاخبره) وللكنيمى الاخبار به \* وبه قال  
 (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن قتادة) بن دعامة (عن صالح أبي الخليل  
 الضبي) (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب  
 في عهده صلى الله عليه وسلم وحنكه وهو معدود من حيث الرواية  
 حكيم بن حرام) بكسر الحاء المهملة وبالزاي الخفيفة وله في البخاري  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان) بفتح الموحدة وتشديد المنة  
 بتقديم القوية على الفاء وتشديد الراء (او قال حتى يفرقا) بابتداء  
 الراوى (فان صدقا) كل واحد منهما عما يتعلق به من الثمن ووصف  
 من عيب وفحوى في السلعة والثمن (بولك لهما في بيعهما) أي كذا  
 عيب السلعة والمشتري عيب الثمن (وكذا) في وصف السلعة والثمن  
 وتماؤه فان فعله أحدهما دون الآخر محقق بـ \* \* وهذا الحديث أخرجه في البيع وكذا مسلم وأبو داود  
 في البرك من المبيع اذا وجد الكذب أو الكسر (باب بيع الخلط من التمر) بكسر الميم  
 أو هو ردى \* وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا شيبان) بن يحيى التميمي (عن يحيى  
 ابن ابي كثير) عن أبيه (عن عبد الرحمن) (عن أبي سعيد) سعد بن مالك الخدرى (رضي الله عنه قال كان رزق  
 بخلط النورة \* مبيعا للمفصول أي نعطي (تمر الجمع) بفتح الجيم وسكون الميم (وهو الخلط من التمر) أي من أنواع  
 متفرقة منه وانما خلط رداءه فغيبه دفع توهم من توهم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لا اختلاط جيبه برديته لان  
 هذا الخلط لا يقدح في البيع لانه متميز ظاهر فلا يده تغشا بخلاف خلط الابن بالامه فانه لا يظهر (وكذا يبيع صاعين  
 من التمر بصاع) واحد منه (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا) (صاعين) من التمر (بصاع) منه (ولا)  
 تبيعوا (درهمين بدرهم) ويدخل في معنى التمر جميع الطعام فلا يجوز في الجنس الواحد منه التفاضل ولا النساء  
 وبقية المباحات تأتي ان شاء الله تعالى قريبا \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا التماسى وأخرجه ابن  
 ماجه في التجارات \* (باب ما قيل في الحمام) يباع اللحم (والجزار) الذي يضر الابل \* وبه قال (حدثنا عمر بن  
 حفص) قال (حدثنا أبي) حفص بن غياث الضبي الكوفي قال (حدثنا الاعمش) سليمان بن مهران (قال حدثني)  
 بالتوحيد (ثقيق) هو ابن سلة أبو وائل (عن أبي مسعود) عقبة بن عمرو الانصاري انه قال (جاء رجل من  
 الانصار) لم يعرف اسمه (يكنى) بضم التحتية وسكون الكاف (ابن شعيب) بالجر على الاضافة ووقع في اليونانية  
 ضبطه بالرفع أيضا (فقال لغلام له قصاب) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة والجر صفة لغلام أي جزار وفي  
 المطالم من وجه آخر عن الاعمش كان له غلام لحام ولم يسم الغلام (اجعل لي طعاما يكتفى خمسة من الناس) وفي  
 رواية جرير عن الاعمش عنده مسلم اصنع لي طعاما خمسة نفر (فاني أريد أن أدعو النبي صلى الله عليه وسلم) حال  
 كونه (خامس خمسة) لا يجوز الرفع بتقدير هو خامس خمسة أي أحدهم يقال خامس خمسة وخامس أربعة



عن قال الله تعالى فاني اثبت وثالث ثلاثة وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة ومعنى خامس أربعة أي زائد  
عليهم قال المهلب إنما صنع طعام خمسة لعله أنه عليه الصلاة والسلام سيتبعه من أصحابه غيره ويحتمل أن أبا  
شعيب حين رأى النبي صلى الله عليه وسلم وعرف في وجهه الجوع رأى معه جالسين انتهى (فاني قد عرفت  
في وجهه) صلى الله عليه وسلم (الجوع مدعاهم) بعد أن صنع الطعام وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش عند  
مسلم والترمذي فدعاه وجلساء الذين معه وكانهم كانوا أربعة وهو عليه الصلاة والسلام خامسهم (جاء  
معهم رجل) سادس لم يسم أيضا (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لا بشي شعيب الانصاري (ان هذا) الرجل  
(قد تبعنا) بفتح القوقبة وكسر الموحدة وفي رواية أبي عوانة وجرير اتبعنا بالتشديد وفي رواية أبي معاوية  
لم يكن معنا حين دعوتنا (فان شئت أن نأذنه) في الدخول (فأذنه) وسقط قوله فأذنه في رواية أبي ذر  
وابن عساكر (وان شئت أن يرجع رجع فقال) ولا في الوقت قال لا يرجع (بل قد أذنت له) زاد في رواية جرير  
يا رسول الله ولقد روية أبي معاوية فقد أذناه فدخل وانما توقف عليه الصلاة والسلام عن أذنه لهذا  
الرجل السادس بخلاف طعام أبي طلحة لان الداعي في هذه القصة حصر العدد بقصده أولا حيث قال طعام  
خمس مع أن له عليه الصلاة والسلام التصرف في مال كل من الأمة بغير حضوره بغير رضاه لكنه لم يفعل ذلك  
الا بالأذن تطيبا لقلوبهم ونشر به الامتة وفيه أن من تطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه  
فان دخل بغير أذنه كان له اخراجه وان من قصد التطفل لم يمنع ابتداء لان الرجل تبع النبي صلى الله عليه وسلم  
فلم يرد له لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالأذن له وأن الطفيلي يأكل حراما وقد روى أبو داود  
الطيالسي من حديث أبي هريرة مرفوعا من مشى الى طعام لم يدع اليه مشى فاسقوا وكل حراما ودخل سارقا  
وخرج مغبرا وللطبيب البغدادى في أخبار الطفيليين جزء فيه فوائد يأتي منها في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى  
طائفة مع بقية المباحث وفي حديث الباب علم من أعلام النبوة فان الانصاري لم يقل لغلامه طعام خمسة  
بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم فأطلع الله تعالى نبيه على انه سحر الدعوة ولم يطلقها وقد أخرج الحديث أيضا  
في النظام والاطعمة ومسلم في الاطعمة والترمذي في السكاح والنسائي في الوأمة (باب) بيان (ما يحق  
الكذب) من البائع في مدح سلعته ومن المشتري في التقصير في وفا الثمن (والكتمان) من المائع عن عيب  
سلعته ومن المشتري عن وصف الثمن من البركة (في البيع) \* وبه قال (حدثنا بدل بن المحبر) بفتح الموحدة  
والمهمله آخره لام ابن المحبر بضم الميم وفتح المهملة ونشد بيد الموحدة المفتوحة آخره راء باب منه أبو يحيى  
البصرى الواسطي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن قتادة) ز دعامة (قال سمعت ابا الخليل) صاحب (باب) من أبي  
صريم الضبي (يحدث عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي (عن حكيم بن حزام) بالزاي (رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال البيهقي) بانخبار ما لم يتفرقا بأبدانهم ما عن مكانهما الذي تبايعا فيه  
(أو قال حتى يتفرقا) بالثاء من الراوى (فان صدقا) البائع في السوم والمشتري في الوفاء (وبينا) ما في الثمن  
والمثمن من عيب (يورد لهما في بيعهما) مبيعهما (وان كتما) عيب السلعة والثمن (وكذبا) في وصفهما (محقت  
بركة بيعهما) مبيعهما وهذا الحديث قد سبق قريبا \* (باب قول الله تعالى) وفي نسخة عز وجل (يا أيها الذين  
آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة) نهي سبحانه وتعالى عباده المؤمنين عن تعاطي الربا وأكله أضعافا  
مضاعفة كما كانوا يقولون في الجاهلية اذا حل أجل الدين اتما أن تقضى واتما أن تربي فان قضاءه والازاده في المدة  
وزاده الاخر في القدر وهكذا كل عام فربما يضاعف القليل حتى يصير كثيرا مضاعفا ثم أمر تعالى عباده  
بالتقوى فقال (وتقوا الله) فيما نهيتم عنه في الربا (لعلكم تفلحون) راجع في الفلاح في الاولى والاخرة \* وبه  
قال (حدثنا آدم) بن أبي اسحاق قال (حدثنا ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن قال (حدثنا سعيد المقبري) بضم  
الموحدة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال لياتين على الناس زمان لا يالي  
المرء ما أخذ المال) بإثبات ألف ما الاستقهامية الداخل عليها حرف الجر والقياس حذفها لكنه وجد في كلام  
العرب على فله وقد سبق في باب من لم يبال من حيث كسب المال بهذا السند لا يالي المرء ما أخذ منه (امن  
حلال أم حرام) وفي الباب السابق بالتعريف فيه ما ولا في ذرأ من الحلال بالتعريف فيه فقط \* وهذا الحديث  
ساقط في رواية الغساني وليس عنده سوى الآية وقول الحافظ ابن حجر واهل المصنف أشار بالترجمة الى ما أخرجه  
القسامي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا يأتي على الناس زمان يأكلون الربا فمن لم يأكله أصابه من غيابه



تعبه العبيق بأن الآية هي الترجمة فكيف يشعربها إلى حديث أبي هريرة والآية في النهي عن أكل الربا  
والامر بالتقوى وحديث أبي هريرة يخبر عن فساد الزمان الذي يؤكل فيه الربا (باب حكم (أكل الربا) بهذا  
الهمزة وكسر الكاف والربا بالقصر ومدته لغة شاذة وألفه بدل من واو يكتب بها وبالواو يقال الرماء بالميم  
والمد (و) حكم (شاهده) بالافراد ولا سيما على وشاهده بالتثنية (و) حكم (كاتبه) الذين يواطئون صاحب  
الربا على كتمان الربا وإظهار الجائر وفيه ما يدل على أن الكاتب غير الشاهد وانهما وظيفتان وعلى ذلك العمل  
بتونس وبعض بلاد المغرب (وقوله تعالى) بالجر عطف على سابقه وسقطت الواو لا يذروا القول عنده مرفوع  
ولابن عساكر قول الله تعالى (الذين يأكلون الربا) أي لا آخذون له وإنما عبر عنه بالكل لأن الأكل أعظم  
المنافع ولأن الربا شائع في المطعومات وهو في اللغة الزيادة قال الله تعالى فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت  
أي زادت وعلت وفي الشرع عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع  
تأخير في البدل أو أحدهما وهو ثلاثة أنواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر وربا  
اليدين وهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما وربا النساء وهو البيع لأجل وكل منها حرام (لا يقومون)  
من قبورهم (الأكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان) أي الإقيا ما كقيام المصروع (من المس) أي الجنون وقال  
في البحر من المس متعلق بقوله يتخبطه وهو على سبيل التأكيد ورفع ما يحتمل يتخبطه من المجاز إذ هو ظاهر في أنه  
لا يكون إلا من المس ويحتمل أن يكون المراد بالتخبط الاغواء وتزيين المعاصي فأزال قوله من المس هذا الاحتمال  
وقول الزمخشري أن قوله من المس متعلق بلاقومون أي لا يقومون من المس الذي بهم الأكما يقوم المصروع  
ضعيف لأن ما بعد إلا لا يتعلق بما قبلها إلا أن كان في حيز الاستثناء ولذلك منعوا أن يتعلق بالبينات والرب بقره  
وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا وأنت تقدر وما أرسلنا بالبينات والزبر إلا رجالا يوحى إليهم انتهى وقيل إن الناس  
يخرجون من الآجداث سراعا لكن آكل الربا يربو الربا في بطنه فيريد الإسراع فيسقط فيصير بمنزلة المتخبط من  
الجنون لا خلل عقله (ذلك) أي العقاب (بأنهم) بسبب أنهم (قالوا إنما البيع مثل الربا) نظموا البيع والربا  
في سلك واحد لافضائهما إلى الربح فاستحلوه استحلاله قال الزمخشري فإن قلت هلا قبل إنما الربا مثل البيع  
لأن الكلام في الربا في البيع فوجب أن يقال أنهم شبهوا الربا بالبيع فاستحلوه وكانت شبهتهم أنهم قالوا  
لو اشترى الرجل ما لا يساوي الأدره ما بدرهمين جاز فكذا إذا باع درهمين بأربعين وأجاب بأنه جى به على طريق  
المبالغة وهو أنه قد بلغ من اعتقادهم في حل الربا أنهم جعلوه أصلا وقانونا في الحل حتى شبهوا به البيع انتهى  
وذهب ابن المنير بأنه لا يجب حمله على المبالغة ادعى أن يقال الربا كالبيع والبيع حلال فالربا مثله ويمكن  
أن يغفل فيقال البيع كالربا ولو كان الربا حراما كان البيع حراما فالأول قياس الطرد والثاني قياس العكس انتهى  
والفرق بين الربا والبيع بين فأن من أعطى درهمين بدرهم ضيع درهمين من اشترى سلعة تساوي درهمين بدرهمين  
فلهل ميسر الحاجة إليها أو توقع رواجها يجبر هذا القبح (وأحل الله البيع وحرم الربا) إنكار لتسويتهم  
وابطال للقياس لمعارضة النص (فمن جاءه موعظة من ربه) بلغه وعط من الله (فاتى) فاتعظ وتبع النهي حال  
وصول الشرع إليه (فله مأسا) من المعاملة أي له ما كان أهل من الربا من الجاهلية (وامره إلى الله) يحكم  
يوم القيامة بينهم وليس من أمره اليحكم نبي (ومن عاد) إلى تحليل الربا وأكله (فاولئك أصحاب النار هم فيها  
خالدون) لأنهم كفروا به ولفظ رواية أبوي ذروا الوقت الذين يأكلون الربا لا يقومون الأكما يقوم الذي يتخبطه  
الشيطان من المس إلى قوله هم فيها خالدون وبالسند قال (حدثنا محمد بن بشر) بالموحدة وتشديد المجهمة قال  
(حدثنا غندر) هو لقب محمد بن جعفر البصري الكوفي (عن شعبة عن منصور) أي ابن المعتمر (عن أبي الضحى)  
مسلم بن صبيح الكوفي (عن مسروق) هو ابن الأجدع (عن عائشة رضى الله عنها) أنها (قالت لما رأت) أي  
الآيات (آخر) سورة (القرة) الذين يأكلون الربا لا يقومون الأكما يقوم يتخبطه الشيطان من المس إلى قوله  
لا تظلمون ولا تظلمون (قرأهن النبي صلى الله عليه وسلم عليهم في المسجد ثم حرم التجارة في الحرم) أي بيعه وشراؤه  
وهذا الحديث قد مر في أبواب المساجد من كتاب الصلاة وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكي  
قال (حدثنا جري بن حارم) بالخاء المهملة والزاي قال (حدثنا بورجاء) عمران العطاردي (عن سمرة بن جندب)  
بضم الجيم وقع الدال ابن هلال الفزاري حليف الانصار (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم



رأيت من الروايات ما ذكرنا من جهزة مضمومة قبل الراء مبنية على قول (الليلة رجلين) جبريل وميكائيل  
 (أتينا فإخرجنا إلى أرض مقدسة) بالتسكير للتعظيم (فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم) ففتح الهاء وسكونها  
 (فيه) أي في النهر (رجل قائم) هو (على وسط النهر) الجملة حالية وحذف المبتدأ المقدر به ولا يجوز أن  
 يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو قوله (رجل بين يديه حجارة) المخالفة لذلك سائر الروايات لأن الرجل الذي بين  
 يديه حجارة هو على شط النهر لا على وسطه كما مر في آخر الجنازة بانقضاءه وعلى شط النهر رجل بين يديه حجارة لا سيما  
 وفي بعض الأصول ورجل بين يديه حجارة بالواو ولا يفصل بين المبتدأ والخبر وفي رواية وسط النهر بغير واو  
 وحينئذ فتكون متعلقة بقائم وقوله رجل مبتدأ حذف خبره تقديره على الشط أو هناك والجملة حالية سواء  
 كانت بالواو أو بدونها وعند ابن السكك على شط النهر بدل قوله وسط النهر وصوبه القضاة عياض (فأقبل  
 الرجل الذي في النهر فإذا أراد أن يخرج) من النهر وفي رواية غير ابن عساكر وأبي الوقت فإذا أراد الرجل  
 أن يخرج (رجل الرجل) الذي في شط النهر (بجحر من الحجارة) التي بين يديه (في فيه) أي في فم الذي في النهر (فردّه  
 حيث كان) من النهر (فجعل كلما جاء ليخرج) من النهر (رجل الرجل) الذي على الشط (في فيه بجحر) من تلك  
 الحجارة قال ابن مالك تضمن وقوع خبر جعل الانشائية جملة فعلية مصدرية بكما وحقه أن يكون فعلا مضارعا  
 وقد جاء هنا ماضيا (فيرجع كما كان) ولا يمكنه من الخروج منه قال عليه الصلاة والسلام (فقلت) لجبريل  
 وميكائيل (ما هذا) الذي رأيت (فقال) أحدهما (الذي رأيته في النهر آكل الربا) وهذا موضع الترجمة لكن  
 ليس فيه ولا في سابقه ذكر لكاتب الرابوا شاهد فقبيل لانهم الما كما ما عاونين لا كلة ثم لا منزلة الا كل فترجم  
 المؤلف بالثلاثة أو أنهم ما رضيا به والراضي بالشيء كفعاله وأنهما بفعلهما كأنهما قائلان انما البيع مثل الربا  
 أو عقد الترجمة لهما ولم يجد فيهما ما حدى على شرطه قال في الفتح ولعله أشار إلى ما ورد في الكتاب والشاهد  
 صريحاً فعند مسلم وغيره من حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده  
 وقال هم في الأثم سواء ولا أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وفي رواية الترمذي بالثنية وهذا  
 انما يقع على من واطأ صاحب الربا عليه أثمان كتبه أو شاهد القصة يشهد بهما على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق  
 فهو جليل القصد لا يدخل في الوعيد المذكور \* (باب) بيان اثم (موسى كل الربا) بضم الميم وتشديد الكاف  
 اسم فاعل أي مطعمه (لقوله) ولا في الوقت لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما كنتم  
 ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين) بقلوبكم فان دليله امتثال ما أمرتم به وروى انه كان لتقيف مال بعض  
 قريش فطالبوهم عند المحل بالمال والربا فنزلت (فان لم تفعلوا فادبوا بحرب من الله ورسوله) أي فادبوا بها  
 (وان تبتم) من الارتباء واعتقاد حله (فلكنم رؤس أموالكم لا تظلمون) بالزيادة (ولا تظلمون) بالمطيل  
 والنقصان (وان كان ذو عسرة) وان وقع غريم ذو عسرة (فمنظرة) فالحكم نظرة أو فعليكم نظرة أو فلتكن نظرة  
 وهي الانتظار (إلى ميسرة) يسار (ونصدة قوا) بالابراء (خير لكم) أكثر نوابا من الانتظار أو خير مما تأخذون  
 لمضاعفة ثوابه (ان كنتم تعلمون) ما فيه من الذكرا الجليل والأجر الجزيل (واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله)  
 يوم القيامة أو يوم الموت فتأهبوا المصيركم إليه (ثم توفي كل نفس ما كسبت) أي جزاء ما عملت من خير  
 أو شر (وهم لا يظلمون) بنقص ثواب وتضعيف عقاب وافظ رواية ابن عساكر بعد قوله وذروا ما بقى من الربا  
 إلى قوله وهم لا يظلمون ولا يوبى ذروا الوقت إلى ما كسبت وهم لا يظلمون (قال ابن عباس) بما وصله المؤلف  
 في التفسير من طريق الشعبي عنه (هذه) الآية من واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله (أخرية تزلت على النبي  
 صلى الله عليه وسلم) \* وبه قال (حدثنا أبو الوائيد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج  
 (عن عوب بن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء مصغرا وفي آخر أبواب الطلاق من رواية آدم عن شعبة حدثنا  
 عون (قال رأيت أبا جحيفة وهب بن عبد الله) (أشترى عبدًا حجاما) لم يسم زاد المؤلف في آخر البيع من وجه  
 آخر عن شعبة فأمر بمعاجه فكسرت زادي في نسخة الصغاني فأمر بمعاجه فكسرت كافي البيع (فسالته) عن ذلك  
 أي عن كسره الحجام وهي الآلة التي يحجم بها (فقال نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن الكلب)  
 ولو عمل القباسته فلا يصح بيعه كتنزير وميته ونحوهما وجوز أبو حنيفة بيع الكلاب وأكل غنمها وانما تضمن



بأنه عند الاتلاف وعن مالك روايتان وقال الحنابلة لا يجوز بيعه مطلقا (ومن الدم) أي أجرة الطهارة وأطلق  
عليه الثمن فجوزوا وقد احتجهم صلى الله عليه وسلم وأعطى الجاهل أجره ولو كان حراما لم يعطه كما ثبت في الصحيحين  
فالتهي عنه للتنزيه نجسه من جهة كونه عوضا في مقابلة تخامرة النجاسة ويطرد ذلك في كل ما يشبهه من كائن  
وغيره (ونهي) عليه الصلاة والسلام نهى تحريم (عن الواشمة) الذنابة للوشم (والموشومة) أي عن فعلهما  
والوشم أن يغرز الجلد بآلة ثم يحشى بكحل أو غيره فيزرق أثره أو يحضره ولقطة ثم يمسح بالدهن أو غيره  
عن الوشم لما فيه من تغيير خلق الله تعالى قال في الروضة لوشن موضع في بدنه وجعل فيه دما أو وشم يده أو غيرها  
فانه ينجس عند الغرز وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلاج فان كان لا يمكن إلا بالجرح لا جرح ولا ثم عليه بهد  
(و) نهى عليه الصلاة والسلام أيضا عن فعل (آكل الربا) عن فعل (موكله) لان ما شرب كان في الفعل  
(والعن المصور) للحيوان لا الشجر فان الفتنة فيه أعظم وهو حرام بالاجماع \* وهذا الحديث أخرجه أيضا  
في البيوع والطلاق واللباس وهو من أفراد \* هذا (باب) بالتنزيه كرفسه قوله تعالى (يمحق الله الربا)  
ينهب بركته ويهلك المال الذي يدخل فيه (ويربي الصدقات) يضاعف ثوابها ويبارك فيما أخرجت منه  
(والله لا يحب كل كفار) مصر على تحليل المحرمات (آثم) منه مك في ارتكابه وفي رواية يمحى الله الربا ويربي  
الصدقات الآية \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير المصري قال (حدثنا الليث)  
ابن سعد الامام (عن رونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) الزهري أنه قال (قال ابن المسيب) هو سعيد  
وكان ختن أبي هريرة على ابنته واعلم الناس بحديثه (ان أبا هريرة رضى الله عنه فان سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول الملقف) بفتح الطاء المهملة وكسر اللام اليمين الكاذبة (منققة) بفتح الهمزة والنون وسكون  
الساكن من فتح البيع اذا راج ضد كسدا أي مزينة (للسلعة) بكسر السين المتاع وما يتجر به (منققة) بفتح الميم  
والمهملة فيهما ميم ساكنة كذا اليبى ذرفهم ما من الحق أي مذهبه (للبركة) وفي رواية لغرابي ذر منققة بضم الميم  
وفتح النون وتشديد الفاء مكسورة منققة بضم وسكون وكسر الحاء كما في الفرع وأصله وفي رواية منققة بضم  
الميم فيهما بصيغة اسم الفاعل واسند الفعل الى الحلف اسنادا مجازيا لانه سبب في رواج السلعة ونفاقها وقوله  
الملقف مبتدأ والخبر منققة ومنققة خبر به ووضح الاخبار به مامع انه مذكروه ما مؤنثان بالهاء اما على  
تكرار الحلف باليمين أو على انها ليست للتأنيث بل هي للمبالغة وهما في الاصل مصدران من يدان ميمان بمعنى  
التناقض \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي \* (باب ما يكره من الحلف  
في البيع) سواء كان صادقا أو كاذبا لكن الكراهة في الصدق للتنزيه وفي الاخرى للتحريم \* وبه قال (حدثنا  
عمر بن) (حدثنا هشيم) بن عمار (حدثنا هشيم) بن عمار (حدثنا هشيم) بن عمار (حدثنا هشيم) بن عمار (حدثنا هشيم) بن عمار  
الواسطي قال (أخبرنا العوام) بفتح الميملة وتشديد الواو ابن حوشب الشيباني الواسطي (عن ابراهيم بن عبد  
الرحمن) السكسكي الكوفي (عن عبد الله بن أبي اوفى) الاسلمي (رضي الله عنه ان رجلا) لم يسم (أقام سلعة)  
أي روجها من قولهم قامت السوق أي راجت ونفقت (وهو في السوق) الواو للعمال (لخلف بالله) يحتمل أن  
يكون بالله هو اليمين وقوله (لقد) جوابه وأن يكون صلة للحلف ولقد جواب القسم المحذوف أي فقال والله  
(اعطى) بفتح الهمزة والطاء (بها) أي بدل السلعة (مالم يهط) بضم التحتية وكسر الطاء مبني للفاعل كالسابق  
والمعنى انه يحلف لقد دفع فيها من ماله مالم يكن دفعه ولا يذرا أعطى بها مالم يعط بضم الهمزة وكسر الطاء في الاول  
وفتح الطاء في الثاني مبني للمفعول فيها مالم يذرا أعطى بها مالم يعط بضم الهمزة وكسر الطاء في الاول  
الوجه (ايوقع فيها) أي في سلعته (رجلا من المسلمين) ممن يريد الشراء (فتزلت) هذه الآية (ان الذين يشتركون  
أي يستبدلون) بهما الله (هما عاهدوا عليه من الايمان بالرسول والوفاء بالامانات) وأيمانهم عننا قسلا متاع  
الدين اذ أراد أبو ذر الآية الى آخرها اولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله أي كلام لطف بهم ولا ينظر اليهم  
بعين الرحمة ولا يزكهم من الذنوب والادناس وفي حديث أبي ذر عند الامام أحمد رحمه ثلاثة لا يكلمهم الله ولا  
ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم قلت يا رسول الله من هم خسروا وخابوا قال واعاد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات قال المسبل ازاره والمنفق سلعته بالخلف الكاذب والمان ورواه مسلم واحمد اب السنن  
من طريقه وقيل نزلت في ترفع كان بين أشعث بن قيس ويهودي في بئر أو أرض وتوجه الحلف على اليهودي رواه



أحمد وروى الامام أحمد أيضا وقال الترمذي حسن صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولا هم عذاب اليم رجل منع ابن السبيل فضل ما عنده ورجل حلف على سلعة بعد العصر يعني كاذبا ورجل بايع اماما فان اعطاه وفي له وان لم يعطه لم يف وقيل نزات في أخبار حذروا التوراة وبدلوا نعت محمد صلى الله عليه وسلم وحكم الامانات وغيره او أخذوا على ذلك رشوة وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في التفسير والشهادات وهو من افراد \* (باب ما قيل في الصواع) بفتح المهملة وتشديد الواو وبعد الالف غين معجمة (وقال طاوس) فيما وصله المؤلف في باب لا يتقر صيد الحرم من كتاب الحج (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه قال (قال النبي صلى الله عليه وسلم) عن مكة (لا يحتلى) بضم أوله وسكون الميمجة أى لا يقطع (خلاها) بفتح الخاء المعجمة مقصورا حشيشها الرطب (وقال العباس الا اذخر) بمزة مكسورة فمجة ساكنة فمجة مكسورة حشيشة معروفة طيبة الريح تنبت بالحجاز (فانه اقيضهم) بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالتون وهو يطلق على الحداد والصانع كما قاله ابن الاثير وغيره (ويوتهم قتال) عليه الصلاة والسلام (الا اذخر) \* وبه قال (حدثنا عمار) هو لقب عبد الله بن عثمان الازدي قال (اخرنا عند الله) بن المبارك قال (اخبرنا يونس) بن يزيد الابلبي (عن ابن شهاب) الزهري (قال اخبرني) بالافراد (على بن حسين) بغير ألف ولام ولا بن عساكر الحسين (ان) أباه (حسين بن عني رضي الله عنهما اخبره ان) أباه (عباسا) هو ابن أبي طالب (قال كانت لي شارف) بشين معجمة وبعد الالف راء ثم فاء أى مسنة من الابل (من نصيبي من المغنم) من بدر (وكان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاني) قبل يوم بدر (شارفا من الخس) بضم الخاء المعجمة والسبب المهملة من غنمة عبد الله بن جحش لما بعثه عليه الصلاة والسلام الى نخلة في رجب وقتل عمرو بن الحضرمي واستاق العير وكانت أول غنمة في الاسلام فقسمها ابن جحش وعزل الخس قبل أن يفرض وقيل بل قدم بالغنمة كلها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما أمرتكم بالقتال في الشهر الحرام فأخر الغنمة حتى رجع من بدر ففقه بها مع غنائها قال علي (فلما أردت أن أبتى بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أدخل بها وهو يرد علي الجوهري حيث قال بنى فلان يذنا وبنى علي أهله أى زفها والعامة تقول بنى بأهله وهو خطأ وكان الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلته دخوله بها فقبل لكل داخل بأهله بان (واعدت رجلا) لم يسم (صواعا من بني قينقاع) بتثنية التون آخره عين مهملة غير منصرف على ارادة القبيلة أو منصرف على ارادة الحى وهم رهط من اليهود والصواع صائع الحلى (ان يرتحل معي فتأني) بنون بعد الفاء وفي رواية قال في (بأذخر) بالذال المعجمة (أردت أن أبيع من الصواعين واستعير به) منصوب عطفًا على أبيع به (بأذخر) بضم الاصول فأستعين بالفاء بدل الواو أى أستعين بتمته (في وليمة عرسى) بضم العين والراء في اليونية أى في طعامه \* ففيه أن طعام العرس على النكاح وجواز معاملة الصائع ولو كان غير مسلم وموضع الترجمة منه قوله واعدت رجلا صواعا وفائدتها كما قال ابن المنير التنييه على أن ذلك كان في زمنه عليه الصلاة والسلام وأقره مع العلم به فيكون كالنص على جوازه وما عداه يؤخذ بالقياس ويؤخذ منه أيضا انه لا يلزم من دخول الفساد في صنعة أن تترك معاملة صاحبها ولو تعاطاها أراذل الناس مثلا ولعل المصنف أشار الى حديث أن كذب الناس الصباغون والصواعون وهو حديث مضطرب الاسناد أخرجه أحمد وغيره قاله في الفتح \* وفي حديث الباب الحديث والاخبار والغنمة وأخرجه أيضا في المغازي واللباس ومسلم في الاشربة وأبو داود في الخراج \* وبه قال (حدثنا) بالجمع وفي بعض الاصول حدثني بالافراد (اسحاق) هو ابن شاهين الواسطي كان نص عليه ابن ما كولا وغيره قال (حدثنا خالد بن عبد الله) الطحان (عن خالد) الحذاء (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة) ابتداء من غير سبب فبسبب لا حد ولم يحترمها الناس (ولم تحل لاحد قبلي ولا) تحل (لاحد بعدي) بفتح التاء من تحل وكسر الحاء (وانما حلت) بفتح الحاء ولا بنى ذرا حلت بمزة مضومة وكسر الحاء (الى ساعة) أى مقدارا من الزمان في يوم الفتح وهي من الغداة الى العصر كما في كتاب الاموال لابي عبيد (لا يحتلى) بضم التحتية وسكون الميمجة لا يقطع (خلاها) بفتح الخاء المعجمة مقصورا حشيشها الرطب (ولا يعصد) بضم أوله وفتح الصاد المعجمة بينهما عين مهملة ساكنة أى لا يقطع (شجرها) الرطب غير المؤذى (ولا يتقر صيدها) أى لا يجوز صيدها ولا حلال (ولا يلتقط)



بضم المثناة التحتية وسكون اللام وقع التاء والقاف ولا يروى ذرو الوقت وابن عساكر ولا تلفظ بالمثناة الفوقية  
 (لقطنتها) بفتح القاف قال النورى وهو اللغة المشهورة أى لا يجوز التقاطعها (اللامعترف) يعترفها ثم يحفظها  
 لما لكها ولا يملكها كما ترأفقات غيرها من سائر البلاد (وقال عباس بن عبد المطلب الا الاذخر) حلفا مكية  
 فانه (اصاغتنا) جمع صانع (ولسقف بيوتنا فقال) عليه الصلاة والسلام (الا الاذخر) بالنصب على الاستثناء  
 وسبق ما فى الاستثناء الأول من البحث فى الحج (فقال عكرمة) خالد (هل تدري ما يتقرصيدها) بالرفع نائب عن  
 الفاعل (هو أن تصبه من القل) بالمثناة الفوقية (وتنزل مكانه) ناء الخطاب كالاول (قال عبد الوهاب) بن  
 عبد الحميد الثقفى مما وصله المؤلف فى الحج (عن خالد اصاغتنا وقبورنا) بدل قوله ولسقف بيوتنا \* (باب ذكر  
 القين) بفتح القاف وسكون التحتية (والحداد) لما كان القين يطلق على العبد والحداد والجارية قينة مغنية  
 ام لا والمماشطة عطف المؤلف الحداد على القين عطف تفسير ليعلم أن مراده من القين الحداد لا غيره وفى النهاية  
 لابن الأثير فانه لقبون تاجع قين وهو الحداد والصانع انتهى ~~ا~~مكن لم أرى الصحاح كالقاموس مطلقا على  
 الصانع فانه أعلم نعم قال ابن دريد فيما نقلوه عنه أصل القين الحداد ثم صار كل صانع قينا عند العرب وسقط  
 فى بعض الاصول ذكر الحداد وكذا سقط لفظ ذكر لابن عساكر \* وبه قال (حدثنا) ولابى ذر حدثنى بالافراد  
 (محمد بن بشار) بوحدة فحجة مشددة الملقب ببندار البصرى قال (حدثنا ابن أبي عدى) بفتح العين وكسر  
 الدال المهملة آخره تحية مشددة هو محمد بن أبي عدى واسمه ابراهيم (عن شعبة) بن الطحاج (عن سليمان) بن  
 مهران الا عمن (عن ابى الضحى) بضم الصاد المجهمة وفتح الحاء المهملة مسلم بن صبيح (عن مسروق) هو ابن عبد  
 الرحمن الاجدع (عن خباب) بفتح المجهمة ونشد يد الموحدة وبعد الالف موحدة أخرى ابن الارت انه (قال  
 كنت قينا) حدادا (فى الجاهلية وكان لى على العاصى بن وائل) بالهمزة السهمى هو والد عمرو بن العاصى  
 العاصى المشهور (دين فأنيته أنقاضا) أى فأنيت العاصى أطلب منه دينى وبين فى رواية بسورة مريم من  
 التفسير أنه أجرة سيف عمله (قال لا عطين) حقل (حتى تكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم) قال خباب (مقلت)  
 له (لا اكفر) بمحمد صلى الله عليه وسلم (حتى يميتك الله ثم تبع) زاد فى رواية الترمذى قال وانى لميت ثم مبعوث  
 فقلت نعم واستشكل كون خباب على الكفر ومن علق الكفر كفروا جيب بأن الكفر لا يتصور حينئذ بعد  
 الموت لمعاينة الآيات الباهرة المبته الى الايمان اذ ذلك فكأنه قال لا أكفر أبدا أو انه خاطب العاصى بما  
 يعتقد من كونه لا يقرب بالبعث فكأنه علق على محال (قال) العاصى (دعنى حتى أموت وأبعث) بضم الهمزة  
 مبني على اهل منصوب عطف على أموت (فساوتى) بضم الهمزة وفتح المثناة الفوقية (مالا وولدا فأقضيك)  
 بالتصديق عند أبى ذر على الجواب ولغيره فأقضيك بالسكون (فقرئت) هذه الآية (أقرأيت الذى كفر يا مينا  
 وقال لا ودين مالا وولدا) استعمل أقرأيت بمعنى الاخبار والفاء على اصلها (أطلع الغيب) أقبل من شأنه الى  
 أن أدنى الى علم الغيب الذى توحيده الواحد القهار حتى ادعى أن يؤتى فى الآخرة مالا وولدا (ام اتخذ عند  
 الرحمن عهدا) أم اتخذ من عالم الغيوب عهدا بذلك فانه لا يتوصل الى العلم به الا بأحد هذين الطريقين وقيل  
 العهد كلمة الشهادة والعمل الصالح فان وعده الله بالثواب عليهما كالعهد عليه وسقط لابي ذر من قوله أطلع الغيب  
 الى آخر الآية \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا فى المطالم والتفسير والآجزة وأخرجه مسلم فى ذكر المنافقين  
 والترمذى فى التفسير وكذا النسائى \* (باب ذكر الخطايا) بفتح الحاء المجهمة ونشد يد المثناة التحتية وسقط لفظ  
 ذكر لابي ذر \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمى قال (اخبرنا مالك) الامام الاعظم (عن اسحاق بن  
 عبد الله بن ابى طلحة) زيد الانصارى وسقط لفظ ابن أبى طلحة لابي ذر (انه سمع) عمه (انس بن مالك رضى الله  
 عنه يقول ان خطايا) لم يسم (دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لطعام صنعته قال انس بن مالك رضى الله عنه  
 فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فترى) الخطايا (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خيرا) قال الاسعاعى كان من شعير (ومر فأنيسه دباء) بضم الدال ونشد يد الموحدة محدودا صنوتا الواحد  
 دباءة فهو مزنة منقلبة عن حرف علة وخطا صاحب القاموس ابو جهرى حيث ذكره فى التصورى أى فيه قرع  
 (وقد يد فرأيت انبى صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوالى القصعة) بفتح القاف (قال) أنس (فلم ازل  
 احب الدباء من يومئذ) قال الخطابى فيه جواز الآجزة على الخطا ردا على من أبطلها بعله انما ليست بأعيان



مرتبة ولا صفات معلومة وفي صنعة الخياطة معنى ليس في سائر ما ذكره البخاري من ذكر القين والصانغ والخبار  
لأن هؤلاء الصناع إنما تكون منهم الصنعة الحضة فيما يصنعها صاحب الحديد والخشب والفضة والذهب  
وهي أمور من صنعة يوقف على حدتها ولا يخلط بها غيرها والخياطة إنما يخلط الثوب في الغلب بمخروط من  
عنده فيجتمع إلى الصنعة الآلة واحداهما معناها التجارة والاخرى الآجارة وحصة أحدهما لا تميز من  
الأخرى وكذلك هذا في الخرز والصباغ إذا كان بمخروطه ويصنع هذا بصنعة على المادة المعتادة فيما بين  
الصناع وجميع ذلك فاسد في القياس إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم وجدهم على هذه العادة أول زمن  
الشريعة فلم يغيرها إذ لو طوبوا بغيره لشق عليهم فصار يعزل من موضع القياس والعمل به ماض صحيح لما فيه  
من الأرفاق انتهى وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الأطنمة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي وقال  
حسن صحيح (باب ذكر التساج) بفتح النون وتشديد المهملة وبعد الألف جيم وسقط لابن عساكر ما ذكر به وبه  
قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لجدته واسم أبيه عبد الله المخزومي مولاهم المصري قال (حدثنا يونس بن  
عبد الرحمن) بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري بتشديد الياء المدني نزيل الاسكندرية (عن أبي حازم) بالحاء  
المهملة والزاي سلة بن دينار الأعرج القاص (قال سمعت سهل بن سعد) يسكون العين الأنصاري الساعدي  
العمامي ابن الصامي (رضي الله عنه) وعن أبيه (قال جاءت امرأة) لم نسسم (ببردة) بضم الموحدة كساء مربع  
يلبسها الأعراب (قال) ولا بن عساكر فقال (أندرون ما البردة فقيل له نعم هي الشملة) هو (مسوج) ولا يذر  
عن الحموي والمستمل منسوجة بالتأنيث والرفع فيها خبر مبتدأ محذوف (في حاشيتها) أي منسوجة فيها حاشيتها  
فهو من باب القلب كما قاله في الكواكب (قالت يا رسول الله اني نسجت هذه) البردة (بيدي) كسوكها فآخذها  
النبي صلى الله عليه وسلم حال كونه (محتاجا إليها) وللحموي والمستمل محتاج بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي  
وهو محتاج إليها والجملة الاسمية في موضع نصب على الحال (فخرج البناواتها) أي البردة (أزاره) قال رجل من  
القوم (و) عبد الرحمن بن عوف (يا رسول الله اكسنيها) بضم السين أي البردة (فقال) عليه الصلاة والسلام  
(نعم) اكسوكها (جلس النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس ثم رجع) إلى منزله (فطواها ثم أرسل بها إليه فقال له  
القوم ما أحسنت) أي لم تحسن فإنا فيه (سألتها إياه لقد علمت) ولا يذر وابن عساكر عرفت (أنه) عليه الصلاة  
والسلام (لا يرد سائلا فقال الرجل) عبد الرحمن (والله ما سألته) إياها (الأنكون كفي يوم أموت قال سهل)  
رضي الله عنه (فكانت) أي البردة (كسني) وهذا الحديث سبق في باب من استعذ للكفن في الكتاب - باب -  
(باب الجار) بالنون المشددة والجيم ولا يذر عن الكشيميني التجارة بكسر النون وتحفيف الجيم وبها آخرها  
قال الحافظ ابن حجر والأول أشبه بسياق بقية التراجم وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) بكسر العين لا بفتحها  
بفتح الجيم ابن طريف النقي البعلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة قال (حدثنا عبد العزيز) بن أبي حازم (عن  
أبي حازم) سلة بن دينار أنه (قال اني رجال إلى سهل بن سعد) يسكون العين الساعدي رضي الله عنه وسقط لفظ  
إلى عند ابن عساكر وأبي ذر (يسألونه عن المنبر) النبوي (فقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى فلانة  
امرأة) من الأنصار (قد سمعناها سهل) رضي الله عنه ولم نعرف من هي (أن مري) بضم الميم وكسر الراء من غير  
همز (علامك الجار) هو باقوم موحدة وبعد الألف قاف آخره ميم وقيل آخره لام وهي رواية عبد الرزاق وقيل  
قبصة وقيل ميمون وقيل مينا وقيل إبراهيم وقيل كلاب وقيل أن الذي عمله غيم الداري لكن روى الواقدي من  
حديث أبي هريرة أن تمبا أشارة فعله كلاب مولى العباس وحزم البلاذري بأن الذي عمله أبو رافع مولى  
النبي صلى الله عليه وسلم وأن تفسيره (يعمل إلى أعواد) اجلس عليهن إذا قلت الناس) برفع يعمل واجلس  
ولا يذر يعمل واجلس بالجزم فيها جوابا للامر (فأمرته) الأنصارية ولا بن عساكر فأمره (يعملها) بفتح المثناة  
التحتية والميم بينهما عين ساكنة أي الأعواد والكشيميني فأمره يعملها بوحدة مكسورة بدل التحية وفتح العين  
وأمره بالتذكير رواية ابن عساكر أي فأمرته إليه صلى الله عليه وسلم فأمره بعملها (من طرفاء الغاية) موضع  
من عوالي المدينة من جهة الشام (ثم) لما فرغ منها (جاءها) للأنصارية (فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بها فأمرها فوضعت) مكانه من المسجد (جلس عليه) أي على المنبر المأمور من الأعواد المذكورة وهذا  
الحديث قدم في الجمعة وبه قال (حدثنا خلاد بن يحيى) بن صفوان السلي الكوفي قال (حدثنا عبد الواحد



ابن ابي عمير (عن ابيه) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان امرأة من الانصار قالت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ألا جعل لك شيئا تقدم عليه اذا خطبت (فان لي غلاما محجرا قال)  
عليه الصلاة والسلام (ان شئت) وفي السابعة انه عليه السلام بعث اليها ان مري فيصنع له بلقها انه عليه  
السلام يريد عمل المنبر فلبثت اليها بآية بقرتها الا جعل لك شيئا تقدم عليه فقال لها مري غلامك (فعملت له  
المنبر) أي فأمرت غلامها بعمله (فلما كان يوم الجمعة) بالرفع اسم كان ولا يذري يوم الجمعة بالنصب على الظرفية  
(فعد النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر الذي صنع له) (فصاحت الغلة التي كان) ولا بن عساكر كانت (يخطب  
عندها) والمراد بالغلة الجذع (حتى كادت أن تنشق) وأقرب أبي ذر حتى كادت تنشق بالرفع واسقاط أن (فزل  
النبي صلى الله عليه وسلم حتى أخذها) أي الشجرة (فضمها اليه فجعلت تن أبن الصبي الذي يسكت) بضم أوله  
لأنه فعول من التسكيت (حتى استقرت قال) عليه السلام (بكت على ما كانت تسمع من الذكر) وهذا الحديث  
تقدم في باب الخطبة على المنبر من كتاب الجمعة \* (باب شراء الامام الخوارج بنفسه) بنصب الخوارج على  
المفعولية وسقط لغير أبي ذر لعطف الامام فهو أعم والخوارج جز بالاضافة وقال الحافظ ابن حجر لا يذري عن غير  
الشك في باب شراء الامام الخوارج بنفسه وسقط الترجمة للباقيين ولأنهم هم شراء الخوارج بنفسه أي  
الرجل وفائدة الترجمة رفع وهم من يتوهم أن تعاطى ذلك يقدح في المروءة (وقال ابن عمر رضي الله عنهما) مما  
وصله المؤلف في الهبة (اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جلاما من عمر) رضي الله عنه وزاد الشهاب في واشترى ابن  
عمر بنفسه وهذا وصله المؤلف في باب شراء الابل الهيم (وقال عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق (رضي الله عنهما)  
وصله في آخر البيوع (جاء مشرك) لم يسم (بغتم فاشترى النبي صلى الله عليه وسلم منه شاة واشترى) عليه السلام  
(من جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (بعيرا) كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الباب الذي يلي هذا وفي ذلك جواز  
مباشرة الكبير لشراء الخوارج بنفسه وان كان له من يكفيه لاطهار التواضع والمسكنة واقتداء بالشارع صلى الله  
عليه وسلم \* وبه قال (حدثنا يوسف بن عيسى) المروزي قال (حدثنا ابو معاوية) محمد بن خازم بالحاء والراء  
المجتهدين الضري قال (حدثنا الاحمسي) سليمان بن مهران (عن ابراهيم) النخعي (عن الاسود) بن يزيد (عن  
عائشة رضي الله عنها) انها (قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي) هو أبو الشعم (طعاما) كان  
ثلاثين وفي رواية عشرين وجمع بينهما في مقدمة الفتح بانه كان فوق العشرين ودون الثلاثين فجرت عائشة الكسر  
تأخر والغنة في أخرى (بنسبة) وفي باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى أجل (ورحمه درعه) ذات  
الفضول في أد المجمة \* (باب شراء الدواب والحير) من عطف الخاص على العام لأن الدواب في الاصل  
موضع لكل ما يدب على الارض ثم استعمل عرفا لكل ما يمشي على أربع وهو يتناول الحبر وغيرها قال في الفتح  
ووقع في زواجة أبي ذر والحبر بضمين وكلاهما جمع لأن الحمار يجمع على حمر وحمر وحمران وأحمر (واذا اشترى  
دابة أو جلا وهو) أي والحال أن البائع (عليه) أي وراكب على الجمل (هل يكون ذلك) أي الشراء المذكور  
(قبضا) للمشتري (قبل ان ينزل) البائع عن العين المبيعة فيه خلاف (وقال ابن عمر رضي الله عنهما) فيما وصله في  
كتاب الهبة (قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر) بن الخطاب رضي الله عنه (بعنيه يعني جلامعا) \* وبه قال  
(حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والمجمة المشددة قال (حدثنا عبد الوهاب) بن عبد الحميد الثقفي قال  
(حدثنا عبد الله) بضم العين مصغرا ابن عمرو (عن وهب بن كيسان) بفتح الكاف الاسدي (عن  
جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة) قيل هي  
ذات الرقاع كما في طبقات ابن سعد وسبعة ابن هشام وابن سيد الناس وفي البصاري كانت في غزوة  
توك \* وفي مسلم من حديث جابر قال أقبلنا من مكة الى المدينة فيكون في الحديدية أو عمرة القضية  
أو في الفتح أو حجة الوداع لم يكن حجة الوداع لاسمي غزوة بل ولا عمرة القضية ولا الحديدية على الراجح  
فتعين الفتح وبه قال الباقي (فأبطأ بي جلي وأعيا) أي تعب وكل يقال أعيا الرجل أو البعير في المشي ويستعمل  
لازما ومتعذبا تقول أعيا الرجل وأعياه الله (فأتى على النبي صلى الله عليه وسلم فقال جابر) بالنون على  
تقدير أنت جابر وبلا تون منادى سقط منه حرف النداء أي يا جابر (فقلت نعم قال ما تأمك) أي ما حالك  
وما جرى لك حتى تأخرت عن الناس (قلت أبطأ علي جلي وأعيا فضلفت) عنهم (فزل) صلى الله عليه وسلم حال  
كونه (بجبهته) مضارع جبن بالحاء المهملة والجيم والنون أي يجذبه (بجبهته) بكسر الميم بمصاه



الموجبة من رأسها كالصولجان معتدلاً يلتقطه الركيب ما يستطاع منه (ثم قال اركب فركبت فلقد رأيتني) أي  
الجل ولابن عساكر فلقد رأيتني (أصكفه) أممه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) حتى لا يتجاوز (قال  
تزوجت) بحذف همزة الاستفهام وهي مقدرة (قلت نعم) تزوجت (قال) تزوجت (بكر أم) تزوجت (نبيا)  
بالمثنية وقد تطلق على البالغة وإن كانت بكراً مجازاً وانساعاً والمراد هنا العذراء ولا يذركم أبكراً همزة  
الاستفهام المقدرة في السابق وفي بعض الأصول أبكر أم ثيب بالرفع فيها خبر مبتدأ محذوف أي أزواجك بكر  
أم ثيب (قلت بل) تزوجت (نبيا) هي مهيلة بنت مسعود الأوسية (قال) عليه السلام (أولاً) تزوجت  
(جارية) بكراً (تلاعها وتلاعبك) وفي رواية قال ابن أنس من العذراء ولعابها وفي أخرى فهل تزوجت بكراً  
نضاً حكت ونضاً حكتها وتلاعبك وتلاعها وقوله ولعابها بكسر اللام وضبطه بعض رواة البخاري نضها وقد  
فسر الجمهور وقوله تلاعها وتلاعبك باللعب المعروف ويؤيده رواية نضاً حكتها ونضاً حكت وجهه بعضهم من  
اللعاب وهو الرين وفيه حض على تزويج البكر وفضيلة تزويج البكار وملاعبة الرجل أهله (قلت إن لي  
اخوات) ولم أنعم الله عليك وزلت تسع بنات وإن كرهت أن آتيهن أو أجيبهن بملهن (فأحبت أن تزوج  
امرأة فجمعهن وتخطهن) بضم الشين المعجمة أي تسرح شعرهن (وتقوم) وللكشمي فتقوم بالقضاء (عليهن)  
زاد في رواية مسلم وتصلهن (قال) عليه السلام (أما) بفتح الهمزة وتحقيف الميم حرف تنبيه (الآن) بكسر  
الهمزة (قادم) على أهلك (فأقدمت) عليهم (فالكيس الكيس) بفتح الكاف والنصب على الأغراء والكيس  
الجماع قال ابن الأعرابي فيكون قد حضه عليه لما فيه وفي الاعتسالة منه من الأجر لكن فسر المؤلف في موضع  
آخر من جامعه هذا بأنه الولد واستشكل وأجيب بأنه إما أن يكون قد حضه على طلب الولد واستعمال الكيس  
والرفق فيه إذ كان جابراً لولده إذ ذاك أو يكون قد أمره بالتعطف والتوفى عند إصابة الأهل مخافة أن تكون  
حاضفة قد علم الطول الغيبة واستداد العربية والكيس شدة المحافظة على الشيء قاله الخطابي وقيل الولد  
العقل لما فيه من تكثير جماعة المسلمين ومن الفوائد الكثيرة التي يحافظ على طلبها ذوالعقل (ثم قال) عليه  
السلام (أتبيع جلات قلت نعم فاشترأه مني بأوقية) بضم الهمزة وتشديد التحيبة وكانت في القديم أربعين درهما  
ووزنها أفعولة والالف زائدة والجمع الواقي مشدداً وقد يخفف ويجوز فيها أوقية بغير ألف وهي لغة عامرية  
وفي رواية بخمس أواق وزادني أوقية وفي أخرى بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفي أخرى بأوقية ذهب  
وفي أخرى بأربعة دنانير وفي أخرى بعشر بن دينار قال المؤلف وقول الشعبي بوقية أكثر قال القائل عياض  
سبب اختلاف الروايات أنهم روه بالمعنى فالمراد أوقية ذهب كما فسر سالم بن أبي الجعد عن جابر ويحتمل طلبها  
رواية من روى أوقية وأطلق ومن روى خمسة أواق فالمراد من العضة فهي قيمة وقيمة ذهب ذلك الوقت  
فالأخبار عن قيمة الذهب هو أخبار عما وقع به العقد وأواق العضة أخبار عما حصل به الوفاء ويحتمل أن يكون  
هذا كله زيادة على الأوقية كما جاء في رواية حازل بن زيد وأما أربعة دنانير فيحتمل أنها كانت يومئذ أوقية  
ورواية أوقيتين يحتمل أن أحدهما ثمن والاخرى زيادة كما قال وزادني أوقية وقوله ودرهما أو درهمين موافق  
لقوله في بعض الروايات وزادني قيراطاً ورواية عشر بن دينار محمولة على دنانير صغار كانت لهم على أن الجمع بهذا  
الطريق فيه بعد في بعض الروايات ما لا يقل شيئاً من هذا التأويل قال السهيلي وروى من وجه صحيح أنه كان  
يزيد درهما درهما وكلما زاده درهما يقول قد أخذته بكذا والله يغفر لك فكان جابر أقصد بذلك كثرة استغفار  
النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية قال بعني بأوقية فبعته واستنبت جلانه إلى أهلي وفي أخرى أفقرني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ظهره إلى المدينة وفي أخرى لك ظهره إلى المدينة قال البخاري الاشتراط أكثر وأصح  
عندي واحتج به الإمام أحمد على جواز بيع دابة بشرط البائع لنفسه ركوبها إلى موضع معلوم قال المرداوي  
وعليه الأصحاب وهو المعمول به في المذهب وهو من المفردات وعنه لا يصح وقال مالك يجوز إذا كانت المسافة  
قريبة وقال الشافعية والخنفية لا يصح مواءمة المسافة أو قربت لحديث النبي عن بيع وشرط وأجابوا  
عن حديث جابر بأنه واقعة عين يتطرق إليها الاحتمالات لانه عليه السلام أراد أن يعطيه الثمن هبة ولم يرد  
حقيقة البيع بدليل آخر القصة أو أن الشرط لم يمسك في نفس العقد بل سابقاً لم يؤثر وفي رواية النسائي  
أخذته بكذا أو أعزتك ظهره إلى المدينة فزال الإشكال (ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم) المدينة

قوله الولد العقل أهله الولد  
العقل أو ذوالعقل أخذت  
بوجه فلا يخفى قوله نصر الأهلية



(قيل وقدمت بالفداء فغتنا) أي هو وخبره من العصاية (إلى المسجد فوجدته) صلى الله عليه وسلم (على باب المسجد قال) ولابن عساكر فقال (الآن قدمت قلت نعم قال فدع) أي اترك (جاءك فادخل) أي المسجد ولا يذروا دخل بالواو بدل الفاء (فصل ركعتين) فيه (قد خلت) المسجد (فصلت) فيه ركعتين وفيه استجابتهما عند القدوم من سفر (فأمر) صلى الله عليه وسلم (بلال أن يزن له أوقية) بهمة مضومة وتشديد المنة الصفة ولابن عساكر وقية وعبر بضمير الغائب في قوله له على طريق الالتفات (فوزن لي بلال فأرجح) زاد أبو ذر الوقت عن الكشيبي (في الميراث) وهو محمول على أنه عليه السلام له في الأرجاح له لأن الوكيل لا يرجح إلا بالاذن (فأنطلقت حتى وليت) أي أدبرت (فقال ادع لي جاراً) بصيغة المفرد ولا يذروا ابن عساكر ادعوا بصيغة الجمع (قلت الآن برز علي الجبل ولم يكن شيء أبغض إلي منه) أي من رذائل الجبل (قال) عليه السلام ولا بن عساكر فقال (خذ جملك ولت غنة) وهذا الحديث أخرجه المؤلف في نحو عشرين موضعاً تاتي أن شاء الله تعالى بعون الله وقوته وبركة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم مع مباحثها وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي بالفاظ مختلفة وأسانيد متغيرة \* (باب) جواز التبائع في (الأسواق التي كانت في الجاهلية) قبل الإسلام (فتبائع بها الناس في الإسلام) لأن أفعال الجاهلية ومواضع المعاصي لا يمنع أن يفعل فيها الطاعات قاله ابن بطال \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني وسقط لابن عساكر ابن عبد الله قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) ولا بن ذر زيادة ابن دينار (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانت عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وبعد الألف ظاء مجمة (ومجته) بكسر الميم وفتحها وفتح الجيم وتشديد النون غير منصرفين ولا غير أب ذر بالصرف فيها (وذو الجناز) بفتح الميم والجيم وبعد الألف زاي (أسواق في الجاهلية فلما كان الإسلام تأمنوا من التجارة فيها) أي تخرجوا من الأثم وكفوا الجارة والمجرور متعلق بالآثم وهو حال أي حاصلاً من التجارة أو بيان أي الأثم الذي هو التجارة أو المعنى احتزوا عن الأثم من جهة التجارة (فأنزل الله) عز وجل (ليس عليكم جناح في مواسم الحج) زاد ابن عساكر أن يتغوا فضلاً من ربكم (قرأ ابن عباس كذا) أي بزيادة في مواسم الحج قال الحافظ العماد بن كثير وهكذا فسره مجاهد وسعيد بن جبيرة وعكرمة ومنصور بن المعتمر وقتادة وإبراهيم النخعي وإبراهيم بن أنس وغيرهم \* وهذا الحديث قد سبق في كتاب الحج \* (باب شراء الأبل الهيم) بكسر الهاء وسكون الهمزة جمع هيم وهيماء قال ذو الرمة

فأصبحت كالهيماء لا الماء مجرد . صداها ولا يقضى عليها هيماءها

وهي الأبل التي بهم الهيماء وهو داء يشبه الاستسقاء تشرب منه فلا تروى \* وقال في القاموس والهيم بالكسر الأبل المطاش والهيماء العشاق الموسوسون وكسحاب ما لا يتماثل من الرمل فهو ينهال أبداً أو هو من الرمل ما كان تراباً دافقاً يابساً ويضم ورجل هائم وهيموم مخبر وهيمان عطشان والهيماء بالضم كالجنون من المعشق والهيماء المفازة بلا ماء وداء يصيب الأبل من ماء تشربه مستنقعة فهي هيماء الجمع (أو الأجر) بالجر عطفاً على سابقه أي وشراء الأجر من الأبل واستشكل التعبد بالأجر لأن الاعتبار بما معنى الجمع فلا يوصف بالأجر وأما المفرد فلا يوصف بالهيم وأجيب بأنه اسم جنس يحتمل الأمرين واستشكل أيضاً بأن تأنيثه لازم والصحيح أن يقال الجرباء أو الأجر بلفظ الجمع وأجيب بأنه على تقدير تسليم لزوم التأنيث فهو عطف على نفسها لا على صفتها وهو الهيم قاله الكرمانى والبرماوى ولتسنن والأجر من غير همزة قال المؤلف مفسراً لقوله الهيم (الهائم المحالف للنقص في كل شيء) كانه يريد أن يهادء الجنون واعترضه ابن المنير كابن التين بأن الهيم ليس جمعاً لها ثم أجاب في المصايح بأنه لم لا يجوز أن يكون كازل وبزل ثم قلبت ضمة هيم لتصح الياء كما فعل بجمع أيض \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني وسقط لغير أبي ذر الوقت ابن عبد الله قال (حدثنا سفيان) ابن عيينة (قال قال عمرو) هو ابن دينار (كان ههنا رجل اسمه نواس) بفتح النون وتشديد الواو وبعد الألف سين مهملة وللقابسي كافي الفتح نواس بكسر النون والتخفيف وللکشيبي نواسي كالرواية الأولى لكنه بزيادة ياء النسب المشددة (وكانت عنده أبل هيم فذهب ابن عمر رضي الله عنهما فاشترى تلك الأبل) الهيم (من شريك له) لم يسم (لجاء إليه) أي إلى نواس (شريكه فقال بعنا تلك الأبل) الهيم (فقال) نواس (ممن بعها قال) ولا بن ذر فقال (من شيخ) صفته (ككذا وكذا فقال) نواس (ويحك) كلمة توبيخ يقال لمن وقع فيهلكة لا يستحقها



(دال والله ابن عمر بن الخطاب) أي لجاء ثواس ابن عمر (فقال إن شريكي باعك ابلاهما ولم يعترفك) بفتح التثنية وسكون المهملة والهمزة والمستمل ولم يعترفك بضم التثنية وفتح المهملة وتشديد الراء من التعريف أي لم يعلك انما هم (قال) أي ابن عمر لثواس (فاستقها) فعل أمر من الاستباق وفي رواية ابن أبي عمر قال فاستقها إذا أي ان كان الأمر كما تقول فارتجعهما (قال فلماذا حب) ثواس (بستانها) ابرتجعهما استدرج ابن عمر (فقال) ولا ي الوقت قال (دعها) أي اتركها (رضينا بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بمحمد (لا عدوى) قال الخطابي المعنى رضيت بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرضى بالبيع مع ما اشتمل عليه من التدليس والعبث فلا أعدى عليكما كما ولا أرفعكما إليه وقال غيره هو اسم من الأعداء يقال أعداء الداء بعديه أعداء وهو أن يصيبه مثل ما يصاحب الداء وذلك بأن يكون بغير حرب من لا فتى مخالطة بابل أخرى حذرا أن يعتدى ما به من الجرب اليها فيصيبها ما أصابه وقال أبو علي الهجري في النوادر الهيام داء يعرض للابل ومن علامة حدوثه اقبال البعير على الشمس حيث دارت واستمراره على أكله وشربه وبدنه يتقص كالدائب فاذا أراد صاحبه استبانته أمره استبانته فان وجد ربحه مثل ربح الخمرة فهو أهيم فن شمه بوله أو بعره أصابه الهيام انتهى وبهذا يتضح عطف المؤلف الجرب على الهيم لاشتراكهما في دعوى العدوى ومما يقويه أن الحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع ويكون قول ابن عمر لا عدوى ولا طيرة وعلى التأويل الأول يصير موقوفا من كلام ابن عمر رضي الله عنهما \* قال علي المديني شيخ المؤلف (سمع سفيان) بن عيينة (عمر) أي ابن دينار وسقط قوله سمع سفيان عمر لابن عساكر \* (باب بيع السلاح في) أيام (الفقة) وهي ما يقع بين المسلمين من الحروب هل هو مكروه أم لا نعم يكره عند اشتباه الحال لانه من باب التعاون على الإثم والعدوان وذلك مكروه منهى عنه أما إذا تحقق الباعى فالبيع ان كان على الحق لا بأس به (وغيرها) أي وغير أيام الفقة لا يمنع منه (وكره عمران بن حصين) فيما رصده ابن عدي في كامله من طريق أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران عن فروعا واسناده ضعيف (بيعه) أي السلاح (في الفقة) لمن يقتل به ظمما كببيع العنب لمن يتخذة خمر أو الشبكة من يصطاد بها في الحرم والخشب من يتخذ منه الملاهي وبيع المماليك المردلن يعرف بالبحرور فيهم وهذا كله حرام عند التحقيق أو الطن أما عند التوهم فمكروه والعقد في كلها صحيح لان النهي عنه لا امر خارج عنه \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القنبي (عن مالك) امام دار الهجرة (عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن ابن ابي عمير) هو مولى أي أيوب الانصاري ونسبه بلخمي بقرينة به وصرح أبو ذر بانه فقال عن عمر بن كثير بالثلثة (عن أبي محمد) نافع بن عبيش بالثلثة التثنية والمجته لا قروح (مولى أبي قتادة عن أبي قتادة) الحارث بن ربيعة الانصاري (رضي الله عنه) انه (قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين) واد بين مكة والطائف وراة عرفات وكان ذلك في السنة الثامنة من الهجرة (فأعطاه) عليه السلام (بمعنى درعا) كان السباق يقتضي أن يقول فأعطاني لكنه من باب الالتفات وأسقط المصنف بين قوله حنين وقوله فأعطاه ما ثبت عنده في غزوة حنين من المغازي لما قصده من بيان جوار بيع الدرع فذكر ما يحتاج اليه من الحديث وحذف ما ينتمى ما على عادته وله فله خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كان للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين فضر به من ورائه على جبل عاتقه بالسيف فقطعت الدرع وأقبل على فضمني ضمة وجدت منهار يخ الموت ثم أدركه الموت فارتسلني فلهقت عمر رضي الله عنه فقلت ما بال الناس قال أمر الله عز وجل ثم رجموا وجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقال من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه فقلت من يشهد لي بخليفتي ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم مثله فقمت فقلت من يشهد لي ثم جلست قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم مثله فقمت فقال مالك يا أبا قتادة فأخبرته فقال رجل صدق وسلبه عندي فارضه مني فقال أبو بكر رضي الله عنه لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال النبي صلى الله عليه وسلم فأعطه فأعطانيه (فبعث الدرع) المذكور (فابتعت) فاشترت (به) أي بثمنه قال الواقدي باعه من حاطب بن أبي بلتعة ببيع أواق (مخرقا) بفتح الميم والراء بينهما خاء مبهمة ما كنه وبعد الراء فاستأنا (في بي سلمة) بكسر اللام بطن من الانصار ورواهم قوم أبي قتادة (فانه) أي



الحرف (الاول) بلام مفتوحة قبل الهمزة للتأنيدي كقولهم في قول (مال ثالثة) بالثالثة قبل اللام وبعد الهمزة المفتوحة من باب التثنية الذي فيه معنى التكلف أي اتخذته أصلاً لي (في الاسلام) ومقط لابي ذر وابن عساكر قوله فأعطاه يعني درعا \* ومطابقة الحديث لما ترجمه في الجزء الثاني منها فان بيع أبي قتادة درعه كان في غير أيام الفتنه وأخرجه المؤلف أيضا في الخمس والمغازي والاحكام ومسلم في المغازي وأبو داود في الجهاد والترمذي في السير وابن ماجه في الجهاد \* هذا (باب) بالتسوين (في العطار) الذي يبيع العطر (ويبيع المسك) أراد الرذعة على من كره بيع المسك وهو منقول عن الحسن البصري وعطاء وغيرهما وقد استقر الاجماع بعد الخلاف على طهارة المسك وجوازيه \* وبه قال (حدثني) بالافراد ولا يذرح حدثنا (موسى بن اسماعيل) التبوذكي قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد العبدى قال (حدثنا ابوردة) بضم الموحدة هو بريد (بن عبد الله) قال سمعت ابا بردة بن ابي موسى بضم الموحدة أيضا واسمه عامر وهو جد أبي بردة بن عبد الله (عن ابيه) أبي موسى عبد الله بن قيس الاشعري (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الجليس الصالح على وزن فعيل يقال جالسته فهو جليسي (و) مثل (الجليس السوء) الاول (كمثل صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن يزيد كما ساقى ان شاء الله تعالى بعونه وقوته في الذبايح كمال المسك وهو أعم من أن يكون صاحبه أم لا (و) الثاني كمثل (كبر الحداد) بسكون المثناة التحتية بعد الكاف المكسورة البناء الذي يركب عليه الرق الذي ينفخ فيه وأطلق على الرق اسم الكبر مجازا لمجاورته له وقيل الكبر هو الرق نفسه وأما البناء فاسمه الكور وظاهر الكلام أن المشبه به الكبر والمناسب للتشبيه أن يكون صاحبه وفي رواية أي أسامة كحامل المسك ونافع الكبر (لا يعدم) بفتح أوله وثالثه من العدم أي لا يعدمك (من صاحب المسك) اما تشريه او تجدرجحه (فاعل) يعدم مستتر يدل عليه اما أي لا يعدم أحد الامرين أو كلمة اما زائدة وتشريه فاعله بتأويله بمصدر وان لم يكن فيه حرف مصدرى كما في قوله \* وقالوا ما نشاء فقلت ألهو \* قاله الكرمانى ونهضه البرماوى فقال في الجوابين نظر والظاهر أن الفاعل موصوف نشري أي اما تشريه كقوله

لوقت ما في قومها لم تبتم \* يفضلها في حسب وميسم

ولا يذر لا يعدمك بضم أوله وكسر ثالثه من الاعدام (وكبر الحداد) يحرق بذك (بضم الباء من أحرق ولا يذر) في الوقت وابن عساكر يترك (أو تترك) وفي رواية أبي أسامة ونافع الكبر اما أن يحرق ثيابك ولم يذكرك يترك وهو أوقع (او تجدرجحه) وفيه النهي عن مجالسة من يتأذى بمجالسته في الدين والدنيا ولم يترجم المؤلف للحديث ادلاء سبق ذكره \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا ومسلم في الادب \* (باب ذكر الجمام) \* وبه قال (حدثنا) بن عبد الله بن يوسف (التنيسي) قال (أخبرنا مالك) الامام (عن حميد) الطويل (عن انس بن مالك) رضي الله عنه قال سمعنا أبا طيبة (بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية وفتح الموحدة واسمه نافع) على الصحيح فعند أحد وابن السكن والطبراني من حديث محبصة بن مسعود أنه كان له غلام جمام يقال له نافع أبو طيبة فانطلق الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن خراجه الحديث وحكى ابن عبد البر أن اسم أبي طيبة دينار ووهموه في ذلك لأن دينار الجمام نابي فعند ابن مندة من طريق يسام الجمام عن دينار الجمام عن أبي طيبة الجمام قال حججت النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في الكنى أن دينار الجمام يروي عن أبي طيبة لانه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في الصحابة باسناد ضعيف ان اسم أبي طيبة ميسرة وقال العسكري الصحيح انه لا يعرف اسمه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) فامر له بصاع من تمر وأمر اهله (وفي باب ضريبة العبد من الاجارة وكلم مواليه وهم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم محبصة بن مسعود وانما جاع على طريق الجاز كما يقال بنو فلان قتلوا رجلا ويكون القاتل واحدا وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بنى ياضة فهو وهم فان مولى بنى ياضة آخر يقال له أبو هند (ان يحفظوا من خراجه) بفتح الخاء المعجمة ما يقرره السيد على عبده أن يؤديه اليه كل يوم أو شهر أو نحو ذلك وكان خراجه ثلاثة أصع فوضع عنه صاعا كما في حديث رواه الطحاوى وغيره وفيه جواز الجمامة وأخذ الاجرة عليهم او حديث النهي عن كسب الجمام محمول على التنزيه والكراهة انما هي على الجمام لا على المستعمل له لضرورته الى الجمامة وعدم ضرورة الجمام لكثرة غير الجمامة من الصنائع ولا يلزم من ككونهم من المكاسب الدنيئة أن لا تشرع فالكساح أسوأ حالا من الجمام ولو تواطأ الناس على تركه لا صرتهم \* وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال



(حدثنا خالد بن عبد الله الطحاوي قال (حدثنا خالد) هو ابن مهران الجذاء البصري (عن  
 عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضى الله عنهما) انه (قال اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم واعطى  
 الذي حجه) أي صاها من تركها في السابق وحذفه (ولو كان) أي الذي أعطاه من الاجرة (حراما لم يعطه) وهو  
 نص في اباحة أجرة الحجام وفيه استعمال الاجير من غير تسمية أجره واعطاه قدرها أو أكثر أو كان قدرها معلوما  
 فوقع العمل على العادة \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الاجارة وأبو داود في البيوع \* (باب التجارة  
 فيما يكره لبسه للرجال والنساء) اذا كان مما ينتفع به غير من كره لبسه أتما ما لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه  
 أصلا على الراجح \* وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح قال (حدثنا أبو بكر بن  
 حفص) هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري (عن سالم بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب  
 (عن ابيه) عبد الله انه (قال ارسل النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر رضى الله عنه بحلة حرير) بضم الحاء المهملة  
 واحدة الحلل وهي برود اليمن ولا تكون الحلة الا من ثوبين من جنس واحد ويجوز اضافة حلة الحرير فيسقط  
 التنوين وهو أحد الوجهين في الفرع (أو سيرا) بكسر السين وفتح المنة التحتية مدودا برد فيه خطوط صفراء  
 أو حرير محض وهو صفة للحلة أو عطف بيان لكن قال بعضهم انما هو حلة سيرا بالاضافة لان سيده قال لم يأت  
 فعلا صفة لكن اسما وقال عياض انه ضبطه بالاضافة عن متقي شيوخه وقال النووي انه قول المحققين  
 ومتقي العربية وانه من اضافة النسي لصفته كما قالوا ثوب خراشي والاكثرون على تنوين حلة وجزم القرطبي  
 بأنه الرواية (فراها) عليه الصلاة والسلام (عليه) أي على عمر (وقال لي لم ارسل بها) بالكلية (الملك لتلبسها انما  
 يلبسها من لا اخلاق له) أي من الرجال في الآخرة أو هو عام فبدخل فيه الرجال والنساء فيطابق الترجمة لكن  
 انتهى عن الحرير خاص بالرجال فيدل للجزء الاول من الترجمة (انما بعثت اليك) بها (لتستمتع) ولا بن عساكر  
 تستمتع (بها يعني تلبسها) وفي اللباس من وجه انما بعثت بها اليك لتلبسها أولئكسوها قال في الفتح وهو واضح  
 فيما ترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال والتجارة وان كانت أخص من البيع لكنها جزؤه المستلزم له  
 وأما ما يكره لبسه للنساء فبالقياس عليه \* وهذا الحديث قد سبق بأطول من هذا من وجه آخر في كتاب الجمعة  
 وباتى في اللباس ان شاء الله تعالى وأخرجه مسلم أيضا \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال  
 (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع) مولى ابن عمر (عن القاسم بن محمد) أي ابن أبي بكر الصديق (عن عائشة رضى الله  
 عنهن) رضى الله عنهن انهن اخبرنه انهن اشترى عرقه (بضم النون والراء ويكسرهما بينهما ميم ساكنة) بالالف  
 المفتوحة وحكى ثلثت النون وسادة صغيرة (فيها تصاوير) حيوان (فما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال  
 على الباب فلم يدخله (ولكن شئني فلم يدخل بجذف الضمير) (وعرفت في وجهه) عليه السلام (الكرامة) فقلت  
 يا رسول الله أتوب الى الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم ماذا أذنت) فيه جواز التوبة من الذنوب كلها اجمالا  
 وان لم يستحضر التائب خصوص الذنب الذي حصلت به مؤاخذته (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال  
 هذه الفرقة قلت اشترىتم الملك لتعده عليا وتوسرها) بالنصب عطف على سابقه وحذف التاء للتخفيف وأصله  
 وتوسدها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اصحاب هذه الصور) المصورين ماله روح وفي نسخة بالفرع  
 وأصله الصورة بالافراد (يوم القيامة يعدون فيقال لهم) على سبيل التكميل والتعجيز (احيوا) بفتح الهمزة  
 (ما خلقتهم) صورتم كصورة الحيوان (وقال) عليه السلام (ان الميت الذي فيه) زاد المستعلى هذه (الصور  
 لا تدخله الملائكة) عام مخصوص فالمراد غير الحفظة أما الحفظة فلا يفارقون الانسان الا عند الجماع والخلاء  
 كما عند ابن عدي وضعفه والمراد بالصورة صورة الحيوان فلا بأس بصورة الاشجار والحيال ونحو ذلك مما  
 لا روح له ويدل له قول ابن عباس المروى في مسلم لرجل ان كنت ولا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له وأما  
 الصورة التي غنهن في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة بسببها لكن قال الخطابي انه عام في كل  
 صورة انتهى واذا حصل الوعيد لصانعها فهو حاصل لمسته مما لا يمنع الاتصاف بالعمل فالصانع سبب  
 والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد ويستفاد منه انه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون صورة لها ظل  
 أو لا ولا يبين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة خلافا لما استثنى التسج وادعى انه ليس بتصوير  
 ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة من جهة أن التوب الذي فيه الصورة يشترط في المنع منه الرجال والنساء



حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة على جميعها وقال الكرماني لا يفرق بين البيع والبيع  
 يدل على الخاص الذي هو التجارة التي عقد عليها الباب وأجاب بأن حرمة الجزء مستلزمة لحرمة الكل فهو من  
 باب اطلاق الكل وإرادة الجزء. وقال ابن المنبر الظاهر أن البخاري أراد الاستشهاد على صحة التجارة في الخارج  
 المصورة وإن كان استعمالها مكرها لانه عليه الصلاة والسلام إنما أنكر على عائشة استعمالها ولم يأمرها  
 بفسخ البيع. وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في النكاح والباس وبدء الخلق ومسلم في اللباس. (باب)  
 بالتزويج (صاحب السلعة أحق بالسوم) بفتح السين وسكون الواو وبذكرة ومعين للثمن. وبه قال (حدثنا  
 موسى بن اسماعيل) المذقري بكسر الميم وفتح القاف يثم ما نون ساكنة قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد (عن  
 أبي السباح) بفتح المثناة الفوقية وتشديد التحتية وبعد الألف هاء مهملة يزيد بن جند (عن أنس رضي الله عنه)  
 أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد بناء مسجده (يا بني النجار) وهم قبيلة من الأنصار (يا منون)  
 بما نطقكم بالمثلثة أمر لهم بذلك الثمن مهيأ باختيارهم على سبيل السوم لئلا يكرههم عليه الصلاة والسلام ثمنا  
 معينا يختاره ثم يقع التراضي بعد ذلك وبهذا يحصل المطابقة بين الحديث والترجمة وقال المازري انما فيه دليل  
 على أن المشتري يدأ بذكر الثمن وتعبه القاضي عياض بأنه عليه السلام لم ينص لهم على ثمن مقدّر بذله لهم  
 في الحائط وانما ذكر الثمن مجلا فان أراد أن فيه التبدية بذكر الثمن مقدرا فليس كذلك وأجاب في المصايح بأن  
 ابن بطال وغيره نقل الإجماع على أن صاحب السلعة أحق الناس بالسوم في سلعته وأولى بطلب الثمن في الكن  
 الكلام في أخذ هذا الحكم من الحديث المذكور فالظاهر أن لا دليل فيه على ذلك كما أشار إليه المازري  
 والحائط البستان (وفيه خرب) بكسر الخاء المجهمة وفتح الراء جمع خربة كنعمة ونعم وقبل الرواية المعروفة بفتح  
 الخاء وكسر الراء جمع خربة ككلمة وكلم (وتخل) وهذا الحديث سبق في الصلاة في باب هل تنسقبور مشركي  
 الجاهلية وتخذ مكانها المساجد ويأتى أن شاء الله تعالى في الهجرة. هذا (باب) بالتزويج (كم يجوز الخيار)  
 بكسر الخاء المجهمة اسم من الاختيار وهو طالب خير الأمرين من امضاء البيع أو فسخه وهو أنواع منها خيار  
 المجلس وخيار الشرط وهو خيار الثلاث فأقل فان زاد عليه ابطال العقد بلا تفريق لانه صار شرطا فاسدا وخيار  
 لزومي وهو شراء ما لم يره على أنه بالخيار إذا رآه وفيه قولان قاله في القديم والصواب من الجديد يصح وافق به  
 التفرغ والذوياني وقال في الام والبويطي لا يصح واختاره المزني وهو الاظهر للجهل بالمبيع وخيار العيب  
 للمشتري سبب اطلاعه على عيب كان عند البائع ولو قبل القبض وخياره لثقي الركان اذا وجدوا السعر أغلى مما  
 ذكره المبيع وخياره تفريق الصفقة وتفريقها بعدد ما في الابتداء كبيع حل وحرام أو الدوام كتلف أحد  
 العينين قبل القبض وخيار العجز عن الثمن بأن عجز عنه المشتري والمبيع باق عنده لحديث الشيخين مرفوعا اذا  
 أقلس الرجل ووجد البائع سلعته بعينها فهو أحق به من الغرماء وخياره فقد الوصف المشروط في المبيع كان  
 اتباع عيبه بشرط كونه كاتبا فبان غير كاتب فثبت له الخيار لغوات الشرط والخيار فيما رآه قبل العقد اذا تغير  
 عن صفته وليس المراد بالتغير التعيب والخيار للجهل الغصب مع القدرة على انتزاع المبيع من الغاصب ولطريان  
 العجز عن الانتزاع مع العلم به وبلهول كون المبيع مستأجرا أو مزرعا والمراد هنا بيع الشرط والترجمة هنا  
 مرفوعة لبيان مقداره. وبه قال (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي قال (أخبرنا عبد الوهاب) بن عبد  
 الحميد الثقفي (قال سمعت يحيى) هو الانصاري زاد أبو ذر ابن سعيد (قال سمعت نافعا) مولى بن عمر (عن ابن عمر  
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال ان المتبايعين بالخيار في بيعهما) بنصب المتبايعين بالياء  
 اسم ان ولان عساكر ان المتبايعان بالالف وعزاها ابن التين للقاسي وهي على لغة من أجرى الثمن بالالف مطلقا  
 وشط لفظ قال لابي ذر (ما لم يتفرقا) بالابدان عن مكانهما الذي تبايعا فيه فثبت لهما خيار المجلس وما مصدرية  
 يعني أن الخيار معتد من عدم تفرقهما وقيل المراد التفرق بالأقوال وهو التراجع من العقد فاذا انعقاد صح  
 البيع ولا خيار لهما الا أن يشترطا ونسبهما بالمتبايعين يصح أن يكون بمعنى التساومين من باب تسمية الشيء  
 بما يؤول اليه أو يقرب منه وفيه بحث يأتي ان شاء الله تعالى في باب البيعان بالخيار وفي رواية النساء في عالم  
 يفترا بتقديم الفاء ونقل ثلث عن الفضل بن سلمة اقترعا بالكلام وتغيرتا بالابدان وردة ابن العربي بقوله تعالى  
 وما تفرق الذين أوفوا الكتاب فانه ظاهر في التفرق بالكلام لا بما لا اعتقاد واجب بأنه من لازمه في الغالب  
 لأن من خالفه في عقده كان مستدجا لما بينه في الفتح ولا يفتي خالف هذا الجواب والحق



جل كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وإنما استعمل أحدهما في موضع الآخر استعارة (أو يكون البيع  
 خياراً) برفع يكون كافي القرع وفي غيره بالنصب فتكون كلمة أو بمعنى الأي إلا أن يكون البيع بخياراً أن يخير  
 البائع المشتري بعد تمام العقد فليس له خيار في الفسخ وإن لم يتفرقا (وقال بافع) مولى ابن عمر بالسناد  
 السابق (وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً بعجبه فارق صاحبه) الذي اشتراه منه يلزم العقد \* وهذا الحديث  
 أخرجه مسلم والترمذي والنسائي في البيوع \* وبه قال (حدثنا حماد بن عمر) بن الحارث الأزدي قال (حدثنا  
 همام) هو ابن يحيى الأزدي البصري العوزي بفتح المهملة وسكون الواو وبالهمزة (عن قتادة) بن دعامة (عن  
 أبي الخليل) صالح بن أبي مرير (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي (عن حكيم بن حزام) بالزاي (رضي  
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال البيهقي) بفتح الموحدة وتشديد المثناة التحتية (بالخيار) في المجلس  
 (مالم يتفرقا) بتقديم الفاء على المثناة الفوقية وفي نسخة يتفرقا ثانياً خبيرها أي بأبدانهم كما مر (وزاد أحمد) بن  
 سعيد الدارمي مما وصله أبو عوانة في صحيحه فقال (حدثنا حماد بن عمر) بفتح الموحدة وبعد الهاء الساكنة زاي مجمة ابن  
 راشد (قال قال همام) هو ابن يحيى المذكور (قد كرت ذلك لابي التياح) بالفوقية والتمنية المشددة وبعد  
 الالف مهملة واسمه يزيد كما مر قريبا (فقال كنت مع أبي الخليل) صالح (لما حدثني عبد الله بن الحارث به) هذا  
 الحديث (ولا يورى ذرو الوقت هذا الحديث بإسقاط حرف الجزف بالحديث نصب على المفعولية وزعم بعضهم أن  
 أحمد هذا هو أحمد بن حنبل قال الزركشي وهذا أحد الموضعين اللذين ذكره البخاري فيهما وقال ابن حجر لم أر  
 هذه الطريق في مسند أحمد بن حنبل قال وفائدة منبسط همام طلب علو الاسناد لأن بينه وبين أبي الخليل  
 في اسناده الأول رجلين وفي الثاني رجلا واحدا وليس في هذين الحديثين ذكر ما ترجم له وهو بيان مقدار مدة  
 الخيار قال في الفتح يحتمل أن يكون مراده بقوله كم يجوز الخيار أي كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة وأشار إلى  
 ما في الطريق الثانية بعد ثلاثة أبواب من زيادة همام وبخاترة ثلاث مرار لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أبى الترجمة  
 على الاستفهام كما أدته وتعبته في عمدة القاري فقال هذا الاحتمال الذي ذكره لا يساعد البخاري في ذكره لقطة  
 كم لأن موضوعها للعدد والعدد في مدة الخيار لا في تخيير أحد المتبايعين الآخر وليس في حديث الباب ما يدل  
 على هذا وقوله أشار إلى زيادة همام لا يفيد أنه بعد ترجمة ثم يشير إلى ما تضمنته الترجمة باب آخر هذا مما  
 لا يفيد \* وفي حديث ابن عمر مر فوعا عند البيهقي الخيار ثلاثة أيام وبه احتج الحنفية والشافعية بسند صحيح  
 التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة فلو كانت المدة مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد وتحول المدة  
 المشترطة من الثلاثة فسادونها من العقد الواقع فيه الشرط وهذا الحديث الأخير سبق في باب إذا بين المتبايعين  
 \* هذا (باب) بالتسوين (إذا لم يوقت) أي البائع أو المشتري زمنا (في الخيار) وأطلقا ولا يذرا إذا لم يوقت الخيار  
 بإسقاط حرف الجزف (هل يجوز البيع) أي هل يكون لازما أو جازا فسخه \* وبه قال (حدثنا أبو لعمان) محمد  
 ابن الفضل السدوسي قال (حدثنا حماد بن زيد) قال (حدثنا أيوب) السختياني (عن بافع عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما) أنه (قال قال النبي) وفي نسخة رسول الله (صلى الله عليه وسلم البيهقي بالخيار) في مجلس العقد  
 (مالم يتفرقا) بالابدان أي فيمتد زمن عدم تفرقهما (أو يقول) برفع اللام وبإثبات الواو بعد القاف في جميع  
 الطرق قال في الفتح وفي إثباتها نظر لانه مجزوم عطفا على قوله مالم يتفرقا فانه لعل الضمة أشبعت كما أشبعت الكسرة  
 في قراءة من قرأ أنه من يتقى ويصبر انتهى وهذا كما قال في العمدة ظن منه أن أوله عطف وليس كذلك بل هي بمعنى  
 ألا كما ذكره هو احتمالاً وبه جزم النووي وعبارته في شرح المهذب ويقول منسوباً بآب وتقدير الآن أو إلى أن  
 ولو كان معطوفاً لكان مجزوماً ولقال أو يقل (أحد هما صاحبه اختر) أمضاء البيع أو فسخه فان اختار  
 أمضاء انقطع خيارهما وإن لم يتفرقا وبه قال الشافعي وآخرون وإن سكنت انقطع خيار الأول دون الثاني على الصحيح  
 لأن قوله اختر رضني بالزوم ولو اختار أحدهما لزوم العقد والآخر فسخه قدم الفسخ وظاهر قوله مالم يتفرقا  
 أو يقول أحد هما صاحبه اختر حصر لزوم البيع بهذين الأمرين وفيه نظر (وربما قال أو يكون) البيع (بيع  
 خيار) بأن شرط فيه فلا يطل بالتفرق \* (باب) بالتسوين (البيهقي بالخيار) في المجلس (مالم يتفرقا وبه) أي  
 بخيار المجلس (قال ابن عمر) بن الخطاب وورد من فعله كما مر أنه كان إذا اشترى شيئاً بعجبه فارق صاحبه وعند  
 الترمذي أنه كان إذا اشترى شيئاً بعجبه فارق صاحبه (وهو قاعد فام يجب له وعند ابن أبي شيبة إذا باع أنه صرف ليجب البيع) (وهو)



قال (شرح) أيضا بضم الشين المجهدة وقع الرأى وسكون التنية آخره ما بهنمه أين الطلوث الكندي الكوفي  
أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه وأقام قاضيا على الكوفة ستين سنة فيما وصله سعيد بن منصور (و) به قال  
(الشعبي) عاصم بن شراحيل مما وصله ابن أبي شيبه (و) كذا (طاوس) هو ابن كيسان مما وصله الشافعي في الام  
(و) كذا (عطاء) هو ابن أبي رباح المكي (وابن أبي مليكة) عبد الله مما وصله عنهما ابن أبي شيبه بلفظ البيعان  
بالحيار حتى يتفرقا عن رضى \* وبه قال (حدثني) بالافراد ولا يذروا ابن عساكر حدثنا (اسحاق) غير منسوب  
قال أبو علي الجاني لم أجده منسوبا عن أحد من رواة الكتاب ولعله ابن منصور فان مسلما قد روى في صحيحه عن  
اسحاق بن منصور عن حبان بن هلال قال الحافظ ابن حجر وقد رأيت في رواية أبي علي الشجوي في هذا الباب  
ولفظه حدثنا اسحاق بن منصور حدثنا حبان بن هلال فبهذه قرينة تقوى ما ظنه الجاني قال (اخبرنا حبان) يفتح الحاء  
المهمله وتشديد الموحدة زاد أبو ذر هو ابن هلال (قال حدثنا شعبة) بن الطحاج (قال قتادة) بن دعامة (اخبرني)  
بالافراد (عن صالح ابى الخليل) بن أبي مريم (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي انه (قال سمعت حكيم  
ابن حرام رضى الله عنه) يقول (عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال البيعان بالخيار) في المجلس (مالم يتفرقا)  
بيدتهما عن مكان التعاقد فلو أقام فيه مدة أو غشيا مراحلا فهو ما على خيارهما وان زادت المدة على ثلاثة  
أيام فلا اختلاف في التفرق فالقول قول منكره جيمه وان طال الزمن لموافقته الاصل (فان صدقا) البائع في صفة  
البيع والمستري فيما يعطى في عوض البيع (ويؤا) ما بالبيع والتمن من عيب ونقص (بورك) لهما في بيعهما  
وان كذبا في وصف البيع والتمن (وكتما) ما فيهما من عيب ونقص (محقت بركة بيعهما) التي كانت تحصل  
على تقدير خلوه من الكذب والكتمان لوجودهما فيه وليس المراد أن البركة كانت فيه ثم محقت أو المراد أن  
هذا البيع وان حصل فيه ربح فانه يمحى بركة ربحه ويؤيده الحديث الآتي ان شاء الله تعالى بلفظ وان كذبا  
وكتما فمضى أن يربحوا ويحقا بركة بيعهما \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك)  
الامام الاعظم (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل  
واحد منهما ما بالخيار على صاحبه) بالخيار خبر لكل واحد أي كل واحد محكوم له بالخيار والجملة خبر لقوله  
المتبايعان (مالم يتفرقا) بيدتهما فثبت لهما خيار المجلس والمعنى أن الخيار يمتد زمن عدم تفرقهما وذلك لان  
يقوى البرية ظرفية وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاصي عن عبد الله بن  
شمر بن عيطي مالم يتفرقا عن مكانهما وذلك صريح في المقصود وسماهما المتبايعين وهما المتعاقدان لان البيع  
من المعاماة المشتقة من أفعال الناعلين وهي لا تقع في الحقيقة الا بعد حصول الفعل وليس بعد العقد  
تفرق الا بالابدان وقيل المراد التفرق بالاقوال وهو الفراغ من العقد فاذا انعقد اصح البيع ولا خيار لهما  
الا أن يشترطا وتسميتهما بالمتبايعين يصح أن يكون بمعنى المساومين من باب تسمية الشيء بما يؤثر اليه أو يقرب  
منه وتعبه ابن حزم بأن خيار المجلس ثابت بهذا الحديث سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالابدان أما حيث قلنا  
بالابدان فواضح وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضا لان قول أحد المتبايعين مثلا بعثتك بعشرة وقول المشتري  
لبعشرين مثلا افتراق في الكلام بلا شك بخلاف ما لو قال اشتريت بعشرة فانها حينئذ متوافقة فيعين  
تبوت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يفترقان وهو المدعى وأما قوله المراد بالمتبايعين المتساومان فردود لانه  
يجازو الحل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى قال البيضاوي ومن نى خيار المجلس ارتكب مجازين بمجمله التفرق  
على الاقوال وجملة المتبايعين على المساومين (الايبع الخيار) استثناء من أصل الحكم أي الا في بيع اسقاط  
الخيار فان العقد يلزم وان لم يتفرقا بعد حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وقد ذكر النووي اتفاق  
الاصحاب على ترجيح هذا التأويل وأن كثيرا منهم أبطل ما سواه وغلطوا فاقاله انتهى وهو قول الجمهور وبه جزم  
الشافعي ومن روجه من الحديثين البيهقي والترمذي وعبارته معناه أن يخبر البائع المشتري بعد ايجاب البيع فاذا  
خبره فاختر البيع فليس له بعد ذلك خيار في فسخ البيع وان لم يتفرقا انتهى وقيل الاستثناء من مفهوم النافية أي  
الايبع شرط فيه خيار مدة فان الخيار بعد التفرق يبق الى حضي المدة المشروطة ورجح الاول بأنه أقل في الانضمام  
وقيل هو استثناء من اثبات خيار المجلس أي الا البيع الذي فيه أن لا خيار لهما في المجلس فيلزم البيع بنفس  
العقد ولا يكون فيه خيار أصلا وهذا أضعف هذه الاحتمالات \* هذا (باب) بالتسوين (اذا اشترى أحدهما)



في البيع بالخيار بين (أما بعد البيع) وبطل التفريق (فقد وجب البيع) أي لازم وإن لم يتفرقا فيه **قوله** قال  
حدثنا حماد بن عيسى قال (حدثنا البيهقي) بن سعد الأنباري (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا تبع الرجل فكل واحد منهما) محكوم له (بالتخييار) في المجلس (عالم يتفرقا)  
تأخرت فانتقطع الخيار (وكأنما جعلا) تأكيده لسابقه والجملة حاله من الضمير في يتفرقا أي وقد كأنما جعلا وهذا  
قال الخطابي أوضع شيء في ثبوت خيار المجلس وهو مبطل لكل تأويل يخالف لظاهر الحديث وصحة قوله  
في آخره وإن تفرقا بعد أن يتبايعا فيه البيان الواضح أن التفريق بالبدن هو القاطع للخيار ولو كان معناه التفريق  
بالقول لخلا الحديث عن فائدة انتهى وقد جله ابن عمر راوي الحديث على التفريق بالأبدان كما مر وكذا أبو رزة  
الأصلي ولا يعرف لهما مخالفة بين الصحابة ثم خالف في ذلك إبراهيم التيمي فروى سعيد بن منصور عنه إذا وجبت  
الصفة فلا خيار وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم (أو يخيرا أحدهما الآخر) فينتقطع الخيار  
أيضا وقوله أو يخير بكسر ما قبل آخره مرفوع كما في الفرع وغيره وقال في الفتح وجع العدة بالجزم عطما على الجزوم  
السابق وهو عالم بتفرقا ونعقب بأن أوفيه ليست للمطف بل بمعنى الأي إلا أن أوفيه إلى أي أن يخير فهو  
نصب بأن مضمر وفي بعض الأصول وخير باسقاط الالف والفعل بلفظ الماضي (متبايعا على ذلك) قيل أنه من  
عطب الجمل على الفصل فلا تغاير بينه وبين ما قبله إلا بالاجمال والتفصيل (فقد وجب البيع) الهاء للسببية  
والترتيب على سابقه أي فإذا كان التبايع على ذلك فقد لازم البيع وانهرم وبطل الخيار (وإن تفرقا بعد أن  
يتبايعا) بلفظ المضارع (ولم يترك واحد منهما البيع) أي لم يفسخه (فقد وجب البيع) بعد التفريق وهو ظاهر  
جدا في انقضاء البيع بفسخ أحدهما وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع والنسائي فيه وفي الشروط  
وأخرجه ابن ماجه في التجارات وهذا (باب) بالتسوية (إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) أي هل يكون  
العقد جائزا أم لازما وكأنه قصد الرد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فإن في الحديث التسوية بينهما  
في ذلك **قوله** قال (حدثنا محمد بن يوسف) القرياني قال (حدثنا سليمان) الثوري (عن عبد الله بن دينار عن ابن  
عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال كل بيعين) بتشديد التثنية بعد الموحدة (لا بيع  
بينهما) لازم (حتى يتفرقا) من مجلس العقد بينهما فيلزم البيع حينئذ بالتفريق (البيع الخيار) فيلزم باشرطه  
وهذا الحديث أخرجه النسائي في البيوع والشروط **قوله** قال (حدثني) بالافراد ولابن عساكر حدثنا  
(أصحق) هو ابن منصور قال (حدثنا) ولابي ذرأ خبرنا (حسان) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال  
قال (حدثنا همام) هو ابن يحيى الأزدي قال (حدثنا قسادة) بن دعامة السدوسي (عن يحيى الخليل بن أبي  
الحجة المفتوحة صالح بن أبي مريم) (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي (عن حكيم بن حزام) (الحاء  
المهملة والراء) رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان (بتشديد التثنية) (بالتخييار) في المجلس  
(عالم يتفرقا) بينهما فإذا تفرقا سقط الخيار ولزم العقد والسموي والمستقلى حتى يتفرقا (قال همام) المذكور  
المفروق هو الذي رويته لكن (وجدت في كتابي مختار ثلاث مرار) بالجزء على الإضافة ويختار بلفظ الفعل ووقع  
عند أحمد بن حنبل عن همام قال وجدت في كتاب الخيار ثلاث مرار (قال صدقنا ببولك إلهما في بيعهما وإن  
كذبا وكتمانني إن يربح أحدهما ويمحق بركة بيعهما) يحتمل أن يكون داخل تحت الموجود في الكتاب أو يروي  
من حفظه والظاهر الثاني قاله الكرمانى فيكون من جملة الحديث (قال) حسان بن هلال (وحدثنا همام)  
المذكور (قال حدثنا أبو النجاشي) يزيد (أنا سمع عبد الله بن الحارث) بن نوفل (يحديث بهذا الحديث عن حكيم  
ابن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم) وقوله سبق حديث حكيم بن حزام هذا في باب إذا بين البيعان **قوله** هذا  
(باب) بالتسوية (إذا اشترى) شخص (شيئا بوجه) ذلك الشيء (من ساعته) أي على الفور (قبل أن يتفرقا)  
ولم ينكر البائع (أي والحال أن البائع لم ينكر) (على المشتري) حتى ينقطع خياره بذلك (أو اشترى) شخص (عبد)  
قائمه (من ساعته قبل أن يتفرقا) (وقال طاوس) هو ابن كيسان اليماني الجبلي فيما وصله سعيد بن منصور  
وعبد الرزاق عن طريق ابن طاوس عن أبيه نحوه (فمن يشتري السلعة على الرضاء) أي على شرط أنه لو رضى  
بها قبل أن يتفرقا (المبيعة أو السلعة) قاله الرمادي كالمسكرومانى قال المعنى وجع الضمير المتكلم  
في حديثه إلى العلة ظاهرا وأما إلى المبيعة فبالقرينة إذ لا طعن في صحة ما نقله من حديثه



(ه) أيضا وسط والرجح له غير ابن عساكر (وقال الحمدي) بضم الحاء المهملة وفتح الميم جده الله بن الزبير ولا بن  
 عساكر وقال لنا الحمدي فأسنده إلى المؤلف وقد جزم الاسماعيلي وأبو نعيم بأنه علقه ووصله المؤلف من وجه  
 آخر في الهبة عن سفيان وكذا هو موصول أيضا في مسند الحمدي قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا  
 حماد) بن عيسى العيني ابن دينار (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه قال (كأن مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر) قال  
 الحافظ ابن حجر لم أقف على تعيينه (فكنت على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف ولد المسافة أول ما يركب  
 (صعب) صفة لبكر أي تفور لكونه لم يذال وكان (نعم) بن الخطاب رضي الله عنه (فكان يغلبني في تقدم امام  
 اقوم بجزء عمر ويزده ثم يتقدم فيجزء عمر ويزده) ذكر ذلك يانا لصعوبة هذا البكر فلذا ذكره بالفاء (قَالَ  
 النبي صلى الله عليه وسلم) (عمر رضي الله عنه) (هو) لا يارسل الله قال بعينه (ولا يذال) قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه (فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في الهبة فاشترى النبي صلى  
 الله عليه وسلم (وهو) النبي صلى الله عليه وسلم هو (أي الجمل) (لأن) يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت من أنواع  
 اتصرت فان وهذا موضع الترجمة فانه صلى الله عليه وسلم وهب ما ابتاعه من ساعته ولم ينكر البائع فكان قاطعا  
 لخياره لأن سكونه منزل منزلة قوله أمضيت البيع وقول ابن التين هذا تعسف من البخاري ولا يظن انه صلى الله  
 عليه وسلم وهب ما فيه لا خيار ولا انكار لانه لم يبعث مينا أجيب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم قد بين ذلك  
 بالاحاديث السابقة المصرية بخيار المجلس والجمع بين الحديثين ممكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر بأن تقدمه  
 أو تأخر عنه مثلا ثم وهب وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا يتفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية  
 في ابطال ما دل عليه الاحاديث المصرية من اثبات خيار المجلس فانها ان كانت متقدمة على حديث البيهقي  
 بالخيار وحديث البيهقي فاض عليها وان كانت متأخرة عنه حل على انه صلى الله عليه وسلم لم يكتفي بالبيان  
 السابق فانه في الفتح وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الهبة (قال أبو عبد الله) البخاري رحمه الله تعالى  
 (وقال الليث) بن سعد الامام وهو وصلة الاسماعيلي وسقط قوله قال أبو عبد الله لابن عساكر (حدثني) بالافراد  
 (عبد الرحمن بن خالد) هو ابن مسافر الهجري المصري (عن ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن عبد الله عن) أبيه  
 (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) انه (قال) بعث من امير المؤمنين عثمان (ولا يذال) زيادة ابن عوفان رضي الله  
 عنه (ألا) أرضا أو عقارا (بالوادي) وادعهم عندهم أو وادي القرى وهو من أعمال المدينة (بمال)  
 بأرض أو عقار (له بخير) حصن بلفظة اليهود على نحو ما حل من المدينة من جهة الشمال والشرق (فلما  
 جاءهم جمع على عقي) بكسر الموحدة بلفظ الافراد (حتى خرجت من يمينه حسيبة ان يراى) بضم الياء  
 وتشديد الال المفتوحة بفاعلي وأصله يراى في (البيع) أي بطلب استرداده مني وخشيته منصوب على أنه  
 مفعول له (وكانت السنة) أي طريقة الشرع (ان المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا) أي أن هذا هو السبب  
 في تروجه من بيت عثمان وانه فعل ذلك ليجب البيع ولا يبقى لعثمان رضي الله عنه خيار في فسخه (قال عبد  
 الله) بن عمر رضي الله عنهما (فلما وجب بيعي وبيعه) أي لزم من الجانبين بالتفرق بالبدن (رأيت اني قد غبته)  
 خدعته (بالي سنة إلى أرض تمود) بصرف ولا يصرف وهم قوم صالح وأرضهم قرب تبوك (ثلاث ليل) أي  
 زدت المسافة التي بين أرضه التي صارت إليه على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي باعها ثلاث ليل  
 (وسألتني إلى المدينة ثلاث ليل) يعني أنه نقص المسافة التي بيني وبين أرضي التي أخذتها عن المسافة التي  
 بعثت ثلاث ليل وانما قال إلى المدينة لانها جميعا كانا بها فرأى ابن عمر القبطة في القرب من المدينة فلذا قال  
 رأيت اني قد غبته • وفيه أن الغبن لا يرد به البيع وجواز بيع الأرض بالأرض وبيع العين العائنة على  
 الصفة ومطابقته للترجمة من جهة أن المتبايعين التفرق على حسب ارادتهما بإجازة وفسخا قاله الكرمانى •  
 (باب ما يكره من الخداع في البيع) • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) امام دار  
 الهجرة ابن أنس (عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رجل) هو حبان بن منقذ كما رواه  
 ابن الجارود والحاكم وغيرهما وجزم به النووي في شرح مسلم وهو بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة ومنقذ  
 بالمجهم وكسر القاف قبلها الصحابي ابن الصحابي الانصاري وقيل هو منقذ بن عمرو وكان وقع في ابن ماجة وتاريخ  
 البخاري وصحبه النووي في ميسماته وكان حبان قد شهد أحد أو ما بعد حارون في زمن عثمان رضي الله عنه



(ذ كر النبي صلى الله عليه وسلم انه يتخذ من البيوع) بضم التحتية وسكون الخاء المجهمة وفتح الدال المهملة وعند الشافعي وأحمد وابن خزيمة والدارقطني أن حبان بن متقذ كان ضميعة وكان قد شج في رأسه مأمومة وقد ثقل لسانه وزاد الدارقطني من طريق ابن اسحاق فقال حدثني محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدي متقذ بن عمرو وكانت في رأسه آفة (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم (إذا بايعت فقل لا خلافة) بكسر الخاء المجهمة وتخفيف اللام أي لا خديعة في الدين لأن الدين النصيحة فلا تنفي الجنس وخبرها محذوف وقال التوربشتي لقنه النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول ليتلفظ به عند البيع ليطالع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر من معرفة السلع ومقادير القيمة فيما يرى له كما يرى لنفسه وكان الناس في ذلك أحقاء لا يفطنون أخاهم المسلم وكانوا ينظرون له كما ينظرون لا أنفسهم انتهى واستعمله في الشرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث وقد زاد البيهقي في هذا الحديث بإسناد حسن ثم أتت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية الدارقطني عن عمر فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عهده ثلاثة أيام زاد ابن اسحاق في رواية يونس بن بكير فان رضىته فأمسك وان سخطت فأردد فبقي حتى أدرله زمن عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمن عثمان فكان اذا اشترى شيئاً فقبل له انك غبت فيه رجع به فيشهد له الرجل من العصابة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله بالخيار ثلاثاً فآذله درا همه واستدل به أحمد لأنه يرد بالقين الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة وحده بعض الخنا بلة بثلث القيمة وقيل بسدسها وأجاب الشافعية والحنفية والجمهور بانهم اوافقه عين وحكاية حال فلا يصح دعوى العموم فيها عند أحد وقال البيضاوي حديث ابن عمر هذا يدل على أن القين لا يفسد البيع ولا يثبت الخيار لانه لو أفسد البيع أو أثبت الخيار لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالشرط انتهى وفيه اشتراط الخيار من المشتري فقط وقيس به البائع ويصدق ذلك بأشترائطهما معا وخرج بالثلاثة ما فرقها وشرط الخيار مطلقاً لا يثبت الخيار على خلاف القياس لانه غير مختص فيه على مورد التص وجاراً أقل منها بالاولى \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في ترك الحيل وأبو داود والتمساع في البيوع \* (باب ما ذكر في الاسواق وقال عبد الرحمن بن عوف) فيما سبق موصولاً في أول كتاب البيوع (لمائة) من المدينة قلت هل من سوق فيه تجارة) وسقط قوله قلت لابي ذر (قال) سعد بن الربيع ولا بوى ذرو الوقت فقال (سوق قينقاع) بضم القين منصرف وغير منصرف (وقال اسى) مما وصله في الباب المذكور أيضاً (قال عبد الرحمن) بن عوف (دلوني على السوق وقال عمر) بن الخطاب فيما وصله في اثناء حديث أبي موسى في باب الخروج في التجارة في كتاب البيوع (ألهاني الصفاق بالاسواق) \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا بوى ذرو الوقت حدثني (محمد بن الصباح) فتح الصاد المهملة وثبت يد الموحدة ابن سفيان الدولابي قال (حدثنا اسماعيل بن زكريا) أبو زياد الاسدي (بن محمد بن سوفة) بضم السين المهملة وسكون الواو وبالضاد أبو بكر الغنوي الكوفي من صفار السابغين (عن) نافع بن جبير بن مطعم) انه (قال) حدثني عائشة رضی الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بغزو) بالقين والراى المجعنين أي يقصد (جيش الكعبة) لتخريبها (فأذا كانوا يبدا من الارض) ولمسلم عن أبي جعفر الباقري يبدأ المدينة (يخسف بأولهم وآخرهم) وزاد الترمذي في حديث صفية ولم ينج أوسطهم ولمسلم في حديث حفصة فلا يبقى الا الشريد الذي يخبر عنهم (قالت) عائشة (قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم اسواقهم ومن ليس منهم) جمع سوق وعليه ترجم المؤلف والتقدير أهل اسواقهم الذين يبيعون ويشتررون كما في المدن وفي مستخرج أبي نعيم وفيهم أشهر افهم بالمجدة والراء والفاء وفي رواية محمد بن بكير عند الامام عابلي وفيهم سواهم بدل اسواقهم وقال رواية البخاري اسواقهم أي بالضاف وأظنه تعميماً فان الكلام في الخسف بالناس لا بالاسواق ونعقبه في فتح الباري بأن لفظ سواهم تعميم فانه يعني قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري ويحتمل أن يكون المراد بالاسواق هنا الرعايا قال ابن الاثير السوقة من الناس الرعية ومن دون الملك وكثير من الناس يظنون السوقة أهل الاسواق انتهى قال في اللامع كالتعقيب لكن هذا يتوقف على أن السوقة يجمع على اسواق وذاكر صاحب الجامع انها تجمع على سوق فكأنهم قال في المساميع لكن البخاري انما فهم منه انه جمع سوق الذي هو محل البيع والشراء فينبغي أن يحترز النظر فيه انتهى وفيه به على أن حديث أفض البلاد الى الله أسواقها المروى في مسلم ليس من شرطه وفي رواية مسلم فقلنا ان



الطريق يجمع الناس قال ثم يسم المستبصر أي المستبين لذلك القاصد للفتنة والمجبور بالخيم والموحدة أي  
المنكروه وابن السبيل أي سالك الطريق معهم وليس منهم والغرض منها استنبطت وقورع العذاب على من  
لا ارادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة (قال) عليه الصلاة والسلام مجيبا لها (يحيى بأولهم وأحرهم)  
لشؤم الاشرار (ثم يفتنون على يقاتهم) فيعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده وفيه التحذير من  
مصاحبة أهل الظلم ومجاورة الستم وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها \* وبه قال (حدثنا قتيبة)  
ابن سعيد قال (حدثنا جرير) بفتح الجيم وكسر الراء الأولى ابن عبد الحميد (عن الأعمش) سليمان بن مهران (عن  
أبي صالح) ذكوان الزيات (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة  
أحدكم في جماعة تريد) في باب فصل الجماعة من كتاب الصلاة صلاة الرجل في الجماعة تضعف (على صلاته  
في سوقه وبه يصح) بكسر الموحدة ما بين الثلاث إلى التسع على المشهور وقيل إلى عشر وقيل غير ذلك  
(وعشرين درجة) وفي الصلاة بالنظر خمسة وعشرين (وذلك) إشارة إلى الزيادة (بأنه) أي بسبب أنه (إذا تواضعا  
وأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا يريد إلا الصلاة لا يهرزه) بفتح التحتية والهاء بينهما يفتحون ساكنة وبعد الراي هاء  
لا يذفعه ولا يذريه لا يهرزه بضم أوله وكسر ثانيه أي لا يهزئه (ألا الصلاة) أي قصدها في جماعة (لم يحط خطوة)  
بفتح الحاء (الارتفاع بها درجة) بالنصب (أوحطت عنه بها خطيته) بالرفع نائب عن المسأل أي بحيث من  
صميمه والجله كالبيان لسابقتها (والملائكة تصلي على أحدكم مادام) أي مدة دوامه (في صلاة) بضم الميم  
المكان (الذي يصلي فيه) والمراد كونه في المسجد مستمرا على انتظار الصلاة تقول (اللهم صل عليه اللهم ارحمه)  
بيان لقوله تصلي عليه (مالم يحدث فيه) يخرج ريجاح من دبره (مالم يؤد فيه) الملائكة حتى الحدث أو المسلم بالفعل  
أو القول بيان لمالم يحدث فيه (وهال) عليه الصلاة والسلام (لا يزال أحدكم في) ثواب (صلاة ما كانت الصلاة  
تقبله) وهذا الحديث قدم في باب فضل صلاة الجماعة \* وبه قال (حدثنا آدم بن أبي إياس) بكسر الهمزة  
وتخفيف التحتية قال (حدثنا ثعلبة) بن الجراح (عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه) أنه (قال  
كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق فقال رجل) لم يسم (يا أبا القاسم قالت إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال) الرجل (انمادعوت هذا) أي شخصا آخر غيرك (فقال النبي صلى الله عليه وسلم هموا) بفتح السين وضم  
الهم وفي نسخة هموا (باسمي) محمد وأحمد (ولا تمسكوا) بفتح التاء والنون المشددة على حذف إحدى  
التاءين (بكيتي) أي القاسم وقوله هموا جملة من الفعل والفاعل وباسمي صله له وكذا قوله ولا تمسكوا  
بكيتي هم من باب عطف المنى على المنى والامر والنهي هنا ليسا للوجوب والتحريم فقد جوزهما لك مطلقا  
لأنه كان في زمنه للالتباس ثم نسخ فلم يبق التباس وقال جمع من السلف النهي مختص بمن اسمه  
محمد أو أحد حديث النهي أن يجمع بين اسمه وكنيته والغرض من الحديث هنا قوله كان النبي صلى الله  
عليه وسلم في السوق وقد أخرجه أيضا في كتاب الاستئذان \* وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) بن زياد  
أبو غسان النهدي (حدثنا زهير) بضم الزاي وفتح الهاء ابن معاوية (عن حميد) الطويل  
(عن أنس رضي الله عنه) أنه (قال دعا رجل) لم يسم (بالبيع) بالسوق الذي كان به (يا أبا القاسم قالت إلى  
أبي صلى الله عليه وسلم فقال) له الرجل (لم أعش) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة وكسر النون أي لم أقصدك  
(قال) عليه الصلاة والسلام (هموا) بضم الميم (باسمي ولا تمسكوا) بفتح التاء وسكون الكاف بينهما وضم  
النون (بكيتي) ولا يذروا ابن عساكر ولا تمسكوا بفتح التاء والكاف والنون المشددة على حذف إحدى  
التاءين وقد عورض المصنف في إيراد هذه الطريق الثانية بأنه ليس فيها ذكر السوق وما تقدم من كون السوق  
كلن بالبيع قال المعنى يحتاج إلى دليل \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن  
عيينة (عن عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن أبي يزيد) من الزيادة وسقط قوله ابن أبي يزيد لابن عساكر  
(عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبي هريرة الدوسي) بفتح الدال المهملة وسكون الواو والسين المهملة نسبة إلى  
دوس قبيلة من الأزد (رضي الله عنه) أنه (قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم في طائفة النهار) في قطعة منه  
وقال البرماوي كالكرمان وفي بعضها صائفة النهار أي حر النهار يقال يوم صائف أي حار قال العوفي وهو الوجه  
كذا قاله والمداد على الروي لكن الحافظ ابن حجر حكاه عن الكرماني ولم ينكره فاقه أعلم (لا يمكنني) له كان  
يشق ولا يوحى أو غيره (ولا أكلمه) توقيره وهيبته منه (حتى أتى سوق بني قينقاع) بتثنية النون أي ثم انصرف



منه (جلس بفناء بيت فاطمة) ابتته رضى الله عنهما بكسر الفاء محدودا اسم للموضع المتسع الذى أمام البيت  
(فقال) عليه الصلاة والسلام (انم اكع انم اكع) بهمزة الاستفهام وفتح المثلثة وتشديد الميم اسم يشار به للمكان  
البعيد وهو ظرف لا يتصرف فلذا غلط من أعربه مفعولا لقوله رأيت ثم رأيت ولكع بضم اللام وفتح الكاف  
وبالعين المهملة غير منقون لشبهه بالمعدول أو أنه منادى مفرد معرفة وتقديره أنة أنت بالكع ومعناه الصغير بلغة  
نعم قال الهروى والى هذا ذهب الحسن إذا قال الانسان بالكع يريد يا صغير ومراده عليه الصلاة والسلام  
الحسن بفتح الحاء ابن ابتته رضى الله عنهما (خبيثة) أى منعت فاطمة الحسن من المبادرة الى الخروج اليه  
عليه الصلاة والسلام (شيأ) قال أبو هريرة (فظننت انها تلبسه) أى أن فاطمة تلبس الحسن (سجابا) بكسر  
السين المهملة وخاء مبهمة خفيفة وبعد الالف موحدة قلادة من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة أو هى من قرنفل  
أو خرز (أو تغسله) بالتشديد ولا يذرى ذر تغسله بالخفيف (بخاء) الحسن (يستد) يسرع (حتى عانقه) النبى صلى  
الله عليه وسلم (وقبله وقال اللهم أحبيه) بكون الحاء المهملة والموحدة بينهما أخرى مكسورة وللحموى  
والمستقى أحبه بكسر الحاء وادغام الموحدة فى الأخرى وزاد مسلم فقال اللهم انى أحبه فأحبه (وأحب من  
يحبه) بفتح الهمزة وكسر الحاء وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا فى اللباس ومسلم فى الفضائل والنسائى  
فى المناقب وابن ماجه فى السنة (قال سفيان بن عيينة) بالاسناد السابق (قال عبيد الله) بن أبى يزيد (أخبرنى)  
بالافراد وفيه تقديم الراوى على الاخبار وهو جائز (انه رأى نافع بن جبير أو تبركة) قال فى فتح البارى وأراد  
البخارى بهذه الزيادة بيان لى عبيد الله انساق بن جبير فلا تنصرف الغنمة فى الطريق الموصولة لأن من ليس  
بهذا لاس إذا ثبت لقائه أن حدث عنه جلت عنفته على السماع اتفاقا وانما الخلاف فى المدلس أو فمى لم يثبت  
لقبه لمن روى عنه وأبعد الكرماني فقال انما ذكر الوتر هنا لانه لما روى الحديث الموصول عن نافع بن جبير انتهز  
الفرصة لبيان ما ثبت فى الوتر مما اختلف فى جواز انتهى \* وبه قال (حدثنا ابراهيم بن المنذر) الحزامى المدنى  
قال (حدثنا ابو شمرة) بفتح الصاد المعجمة وسكون الميم وبالراء أنس بن عياض قال (حدثنا موسى) ولا بوى ذر  
والوقت موسى بن عتبة بضم العين وسكون القاف ابن أبى عياش المدنى مولى الزبير بن العوام (عن نافع) مولى  
ابن عمر انه قال (حدثنا ابن عمر) بن الخطاب (انهم كانوا يشترون الطعام) وفى رواية طعاما (من الركان) جمع  
راكب والمراد به جماعة أصحاب الابل فى السفر (على عهد النبى صلى الله عليه وسلم فبيعت) النبى صلى الله عليه  
وسلم (عليهم من يبيعهم) فى محل نصب مفعول يبعث (ان يبيعوه حيث) أى من البيع فى مكان (اشترى) حتى  
يشأوه حيث يباع الطعام) فى الاسواق لأن القبض شرط وبالنقل الذكور يحصل القبض ووجه نهيه عن البيع  
ما يشترى من الركان لبعده التحويل وفى موضع يريد أن يبيع فيه الرق بالناس ولذلك ورد النهى عن تلقى  
الركان لأن فيه ضررا لغيرهم من حيث السعر فلذلك أمرهم بالنقل عند تلقى الركان ليوسعوا على أهل الاسواق  
(قال) نافع بالسند السابق (وحدثنا ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى النبى صلى الله عليه وسلم ان يباع الطعام  
إذا اشترى حتى يستوفيه) أى يقبضه وفيه انه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه وحديث بيع الطعام قبل قبضه  
هذا أخرجه المؤلف ومسلم وأبو داود والنسائى بأسانيد مختلفة وألفاظ متباينة \* (باب كراهية السخب) بفتح  
السين المهملة والحاء المعجمة آخره موحدة ويجوز ابدال السين بالصاد المهملة لتقاربهما مخرجا وهو رفع الصوت  
بالخصام ونحوه (فى السوق) \* وبه قال (حدثنا محمد بن سنان) بكسر السين المهملة وبشونين بينهما ألف العوقى  
بفتح الواو وبالقف كان ينزل العوقة بطن من عبد القيس فنسب اليهم وهو باهى بصري قال (حدثنا قليح) هو  
ابن سليمان أبو يحيى الحترانى واسمه عبد الملك وقلح لقبه قال (حدثنا هلال) هو ابن على الأصح القسرى  
المدنى (عن عطاء بن يسار) بفتح التحتية والمهملة الخفيفة وبعد الالف راء انه (قال اقيمت عبد الله بن عمرو بن  
العاصى رضى الله عنهما قلت) له (أخبرنى عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التوراة) لانه كان قد قرأها  
(قال) عبد الله (أجل) بفتح الهمزة والجيم وباللام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر  
ووعدا للطلب فيقع بعد نحو قام ونحو أقام زيد ونحو اضرب زيدا أى فيكون بعد الخبر وبعد الاستفهام  
والطلب وقيل يختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وقيد المالى الخبر بالمثبت والطلب بغير النهى وقال  
فى القاموس هى جواب كنتم الا انه أحسن منه فى التصديق ونعم أحسن منه فى الاستفهام انتهى وهذا قاله



الاخفش كما في المفتي لابن هشام قال الطيبي وفي الحديث جاء جوابا للامر على تأويل قرأت التوراة هل  
 وجدت صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فأخبرني قال أجل ( والله انه لموصوف في التوراة ببعض صفته  
 في القرآن ) أكد كلامه بمؤكدات الحلف بالله والجملة الاسمية ودخول ان عليها ودخول لام التأكيدي على  
 الخبر ( يا أيها النبي اما ارسلناك شاهدا ) لا تمتك المؤمنين بتصديقهم وعلى الكافرين بتكذيبهم واتصاب شاهدا  
 على الحال المقدرة من الكاف أو من الفاعل أي مقدرا أو مقدرين شهادتك على من بعثت اليهم وعلى تكذيبهم  
 وتصديقهم أي متقبولا عند الله لهم وعليهم كما يقبل قول الشاهد العدل في الحكم ( ومبشرا ) للمؤمنين ( ونذيرا )  
 للكافرين أو مبشرا للمطيعين بالجنة والعصاة بالنار أو شاهدا للرسل قبله بالبلاغ وهذا كله في القرآن في سورة  
 الاحزاب ( وحرزا ) بكسر الحاء المهملة وبعد الراء الساكنة زاي أي حصنا ( لللاتيين ) للعرب يخصصون به من  
 غوائل الشيطان أو من سطوة العجم وتغلبهم وسماؤا أميين لان أغلبهم لا يقرؤون ولا يكتبون ( أنت عبيدي  
 ورسولي سميتك المتوكل ) أي على الله اقناعته باليسير من الرزق واعتماده على الله في النصر والصبر على انتظار  
 الفرج والاخذ بحماس الاخلاق واليقين بتمام وعد الله فتوكل عليه فسماه المتوكل ( ليس بفظ ) سبي الخلق جانبا  
 ( ولا غليظ ) قاسي القلب وهذا موافق لقوله تعالى فيمارة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا  
 من حولك ولا يه ارض قوله تعالى واغلظ عليهم لان النبي محمول على طبعه الذي جبل عليه والامر محمول على  
 المعالجة أو النبي بالنسبة للمؤمنين والامر بالنسبة للكفار والمنافقين كما هو مصرح به في نفس الآية ويحتمل أن  
 تكون هذه آية أخرى في التوراة لبيان صفته وأن تكون حالا تامن المتوكل أو من الكاف في سميتك وعلى هذا  
 يكون فيه التفات من الخطاب الى الغيبة ولو جرى على التسق الاول لقال انت بفظ ( ولا ضباب ) بتشديد الضاء  
 المجهمة بعد السين المهملة وهي لغة أثبتها الفراء وغيره والضحباب بالصاد أشهر أي لا يرفع صوته على الناس لسوء  
 خلقه ولا يكثر الصياح عليهم ( في الاسواق ) بل يلين جانبه لهم ويرفق بهم وفيه ذم أهل السوق الذين يكرهون  
 بالصفة المذمومة من الضحباب واللغظ والزيادة في المدح والذم لما يتبع بعونه والايان الحاشية ولهذا قال  
 عليه الصلاة والسلام شر البقاع الاسواق لما يغلب على أهلها من هذه الاحوال المذمومة ( ولا يدفع بالسيئة  
 السيئة ) هو كقوله تعالى ادفع بالتي هي احسن السيئة ( ولكن يعصو ويغفر ) ما لم تنتهك حرمت الله تعالى ( ولن  
 يفاضلهم الله ) حتى يقيم به الله العوجاء ) مله ابراهيم فانهم اقداء عوجت في أيام الفترة فزيدت ونقصت وغيرت  
 عن استقامتها وأميلت بعد قوامها وما زالت كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وسلم فأقامها بنفي ما كان  
 عليه من الشر والاثبات للتوحيد ( بأن يقولوا لا اله الا الله ويفتح بها ) أي بكلمة التوحيد ( اعينا عينا )  
 بضم العين وسكون الميم صفة لا عين ولا تنافي بين هذا وبين قوله تعالى وما أنت به ادى العمى عن ضلاتهم لانه  
 دل ايلاء الفاعل المعنوي حرف النبي على أن الكلام في الفاعل وذلك أنه تعالى نزل له لخصه على ايمان القوم  
 منزلة من يدعى استقلاله بالهداية فقال له أنت است بمستقل فيه بل انك لتهدى الى صراط مستقيم باذن الله تعالى  
 وتيسيره وعلى هذا فيفتح معطوف على قوله يقيم أي يقيم الله تعالى بواسطة الله العوجاء بأن يقولوا لا اله  
 الا الله ويفتح بواسطة هذه الكلمة أعينا عينا ( وآذانا سمعوا وقلوبا غلفا ) بضم الغين وسكون اللام صفة لقلوبا  
 وصما لا آذانا ولا يذروا ويفتح بضم أوله مبنيا للمفعول بها أعين عني وآذان سمع وقلوب غلف بالرفع على ما لا يخفى  
 ( تابعه ) أي تابع فليحيا ( عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال ) هو ابن علي وهذه المتابعة وصلها في سورة الفتح ( وقال  
 سعيد ) هو ابن أبي هلال مما وصله الدارمي في مسنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني جميعا بأسناد  
 واحد ( عن هلال ) المذكور في سند الحديث ( عن عطاء ) هو ابن يسار ( عن ابن سلام ) بتخفيف اللام عبد الله  
 الصحابي وقد خالف سعيد هذا عبد العزيز فليحيا في تعيين الصحابي قال الحافظ ابن حجر ولا مانع أن يكون عطاء بن  
 يسار حله عن كل منهما فقد أخرجه ابن سعيد من طريق زيد بن أسلم قال بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول  
 فذكره وسأذكر لرواية عبد الله بن سلام متابعات في تفسير سورة الفتح انتهى قلت ولم أجد ما وعده به رحمه الله من  
 المتابعات في سورة الفتح وله سماع عن ذلك كغيره في كثير من الحوالات ثم وجد بخطه في تفسير سورة الفتح  
 تنظر الفرجة ولم توجد غير فرجة ايس فيها كتابة فلعلة أراد أن يكتب فيها ما وعده أو غيره ( غلف ) بضم الغين  
 وسكون اللام ( كل شيء في غلاف ) يقال ( سيف ) أغلف اذا كان في غلاف ( و ) كذا يقال ( قوس غلفاء ) اذا



كانت في غلاف كالجعبة ونحوها (و) كذا (رجل اغاب اذا لم يكن محتوياً قاله ابو عبد الله) أي البخاري وهو  
كلام أبي عبيدة في الجواز وهذا كلام وقع في رواية النسائي والمستمل كما قاله في الفتح لكن قال انه قبل قوله تابعه  
والذي في الفرع تأخيره كما ترى وسقطه في رواية ابن عساكر وزيادة قال ابو عبد الله لا يذرع عن المستمل بدون  
هاء الضمير في قال \* (باب مؤنة الكيل) فيما يكال ومؤنة الوزن فيما يوزن (على البائع و) كذا **بكون** على  
(المعطى) بكسر الطاء باء ما كان أو موفياً للذين أو غير ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي (لقول الله  
تعالى) بلام التعليل للترجمة ولا يذرع قول الله تعالى عطفاً على الكيل أي باب في بيان الكيل وفي بيان معنى  
قوله تعالى (واذا كالوهم أو وزنهم يخسرون) وفي حديث ابن عباس عند النساء أي وابن ماجه لما قدم نبي الله  
صلى الله عليه وسلم المدينة كانوا من أخت الناس كيلاً فأنزل الله تعالى ويل للمطففين فحسنوا بعد ذلك (يعني  
كالوا لهم أو وزنوا لهم كقوله يسمعونكم يسمعون لكم) حذف الجار وأوصل الفعل أو كالوا مكيلهم فحذف  
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال في الكشف ولا يصح أن يكون ضميراً مرفوعاً للمطففين لأن الكلام  
يخرج به إلى نظم فاسد وذلك أن المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا وان جعلت  
الضمير للمطففين انقلب إلى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص  
أخسروا وهو كلام متنافر لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشرة انتهى وتعقبه أبو حيان فقال لا تنافر فيه  
بوجه ولا فرق بين أن يؤكدا الضمير أو لا يؤكدا الحديث واقع في الفعل غاية ما في هذا أن متعلق الاستيفاء  
وهو على الناس مذكور وهو في كالوهم أو وزنهم محذوف لأنه لا علم به لأنه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل والميزان  
اذا كان لا أنفسهم إنما يخسرون ذلك لغيرهم وسقط قوله يعني كالوا لهم الخ في رواية ابن عساكر (وقال النبي  
صلى الله عليه وسلم) فيما وصله النساء أي وابن حبان في حديث لما اشترى من طارق بن عبد الله المحاربي وأصحابه  
جلا بصيلان من تمر وأرسل إليهم رجلاً بتمر يأمرهم بالاكل من التمر وقال (اكالوا حتى تستوفوا) فمن جعلكم \*  
ومطابقة للترجمة من جهة أن الاكتيال يستعمل لما يأخذ المرء لنفسه كقوله اكتب اذا حصل الكسب  
(ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثة منبياً للمنفعة (عن عثمان رضى الله عنه) فيما وصله الدارقطني وأحمد وابن ماجه  
والبخاري (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا) وللكتيميني قال له اذا (بعت بكل) بكسر الهمزة كاف (واذا) بالواو  
وللعلموى والمستمل فاذا (ابعت) اشترت (فاكتل) أي اذا بعت فكن كائلاً واذا اشترت فكن مكيلاً عليك  
أي الكيل على البائع لا المشتري قال ابن بطال فيه أنه يكيل لغيره اذا اشترى ويكيل لغيره اذا باع \* **بب** قال  
(حدثنا عبد الله بن يوسف) النسائي قال (أخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما) أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه (ولا يذرع فلا يبيعه بالجزم ولا الناهية) حتى يذرع فيه  
أي يقبضه وقد سبق هذا الحديث قريباً \* وبه قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان قال (أخبرنا  
جرير) هو ابن عبد الحميد (عن مغيرة) بضم الميم وكسر الغين المجبة ابن مقسم بكسر الميم أبي هشام الكوفي (عن  
الشعبي) عامر بن شراحيل (عن جابر رضى الله عنه) أنه (قال نوفي عبد الله بن عمرو بن حرام) بفتح العين وسكون  
الميم وحرام بالراء المهملة وهو أبو جابر هذا (وعليه دين) الواو للعال (فاستعنت النبي صلى الله عليه وسلم) من  
الاستعانة وفي باب الشفاعة في الدين فاستشفعت (على غرمانه ان يضعوا) أي يتركوا (من دينه) شيئاً (فطلب  
النبي صلى الله عليه وسلم إليهم فلم يفعلوا) أي لم يتركوا شيئاً (فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فصنف تمر  
اصنافاً) أي اعزل كل صنف على حدة اجعل (العجوة) وهي ضرب من أجود التمر بالمدينة (على حدة وعذق  
زيد على حدة) بفتح العين المهملة وسكون الهمزة عطفاً على العجوة المنصوب بالمقدر مضافاً إلى  
شخص يسمى زيد أو هو نوع من التمر ردي ولا يذرع زيد بكسر العين قال الجوهري بالفتح النخلة وبالكسر  
الكباسة فأصناف تمر المدينة كثيرة جداً فذكر أبو محمد الجويني في الفروق أنه كان بالمدينة فبلغه أنهم عدوا عند  
أميرها صنوف الاسود خاصة فزادت على الستين قال والتمر الاحمر أكثر عندهم من الاسود (ثم ارسل إلى)  
بلفظ الامر قال جابر (ففعلت) ما أمرني به صلى الله عليه وسلم (ثم ارسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فجلس)  
ولا بن عساكر رأيت ذرع عن **الكشيميني** فجاءه **فجلس** (على أعلاه) أي جلس عليه الصلاة والسلام على أعلى  
التمر (أوفى وسطه ثم قال) عليه الصلاة والسلام (كل للقوم) أمر من كال يكيل (فكلتم حتى أوفيتهم الذي لهم



وبقي كانه لم ينقص منه شيء) فيه معجزة ظاهرة له صلى الله عليه وسلم ومطابقته لترجمة من جهة أن الكيل على  
 المعطى وأخرجه في الاستقراض والوصايا والمغازي وعلامات النبوة والنسابة في الوصايا (وقال فراس)  
 بكسر الفاء وتخفيف الراء وبعد الالف سين مهملة ابن يحيى المصنف في حديث جابر الموصول عند المؤلف  
 في أواخر أبواب الوصايا (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (حدثني) بالافراد (جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في أزال يميل لهم) أي لغرماء أيه (حتى أدى) دين أيه وغير أبي ذر وابن عساكر حتى أذاه بضمير النصب  
 (وقال هشام) هو ابن عروة فيما وصله المؤلف في الاستقراض (عن وهب) هو ابن كيسان مولى عبد الله بن  
 الزبير (عن جابر) انه قال (قال النبي صلى الله عليه وسلم جذه) بضم الجيم وتشديد الذال المجمة أي اقطع للغريم  
 العراجلين (فأوف له) حقه \* (باب ما يستحب من الكيل) \* وبه قال (حدثنا ابراهيم بن موسى) بن يزيد الرازي  
 الصغير قال (حدثنا الوليد) بن مسلم القرشي (عن نور) هو ابن يزيد الحمصي (عن خالد بن معدان) الكلاعي بفتح  
 الكاف وتخفيف اللام والعين مهملة الحمصي (عن المقدم) بكسر الميم (ابن معدى كرب) غير مصروف (رضي  
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال كيلو اطعامكم) أي عند البيع (ببارك الله فيكم) أي فيه قال ابن  
 الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل وقال غيره لما وضع الله تعالى من البركة في مد أهل  
 المدينة بدعوتهم صلى الله عليه وسلم ولا معارضة بين هذا الحديث وحديث عائشة الاتي ان شاء الله تعالى  
 في الرقاق المتضمن لانها كانت تخرج قوتها وهو ثوب يسير بغير كيل فبورك لها فيه فلما كاته فني وعند ابن ماجه  
 ما زلتنا مأكل منه حتى كانه الجارية فلم يلبث ان فني ولولم تسكه لرجوت أن يبقى أكثر لان حديث الباب أن  
 يكال عند شرائه أو دخوله الى المنزل وحديثها عند الاتفاق منه فالكيل الأول ضروري يدفع الغرر في البيع  
 ونحوه والثاني لمجرد القنوط والاستكثار لما خرج منه وقوله يبارك بالجزم جوابا للامر \* وهذا الحديث من أفراد  
 البخاري وأكثروا له شاميون ورواه الوليد عن نور عن خالد عن المقدم كما زى قنابعه يحيى بن حمزة عن نور  
 وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن نور أخرجه أحمد عنه وتابعه بغير بن سعد عن خالد بن  
 معدان وخالفهم أبو الريح الرهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدم جبير بن نفير وهكذا أخرجه  
 الاسماعيلي أيضا وروايته من المريد في متصل الاسانيد ورواه ابن ماجه في روايته من خالد عن المقدم عن أبي  
 أيوب الانصاري فذكره في مسند أبي أيوب ورجح الدارقطني هذه الزيادة قاله الحافظ ابن حجر \* (باب بركة صاع  
 النبي صلى الله عليه وسلم ومده) عليه الصلاة والسلام وللصموي والمستقلى والتسفي ومدهم بصيغة الجمع قال  
 الحافظ ابن حجر الضمير يعود للحدوف في صاع النبي صلى الله عليه وسلم أي صاع أهل مدينة النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهم وتعبه العيني بأنه تعسف لاجل عود الضمير والتقدير بصاع أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم  
 غير موافق ولا مقبول لان الترجمة في بيان بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص لاني بيان صاع أهل  
 المدينة ذلال أهل المدينة صبعان مختلفة انتهى وقال في انتقاض الاعتراض المراد بصاعهم ما قدره على صاعه  
 صلى الله عليه وسلم خاصة وقد قال العيني بعد قليل وأما وجه الضمير في مدهم فهو أن يعود الى أهل المدينة وان  
 لم يصر ذكرهم لان القرينة اللفظية تدل على ذلك وهو لفظ الصاع والمثل لان أهل المدينة اصطلموا على لفظ الصاع  
 والمثل كما اصطلم أهل الشام على المذكول انتهى فوقع في التعسف الذي عابه (مبه) أي في صاعه الذي دعاه عليه  
 الصلاة والسلام بالبركة (عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله المؤلف في آخر  
 كتاب الحج في حديث طويل \* وبه قال (حدثنا موسى) بن اسماعيل المنقري البصري  
 قال (حدثنا وهيب) مصغرا ابن خالد البصري قال (حدثنا عمرو بن يحيى) بن عمارة الانصاري  
 المدني (عن عباد بن تميم الانصاري عن عبد الله بن زيد) الانصاري البصري (رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم) انه قال (ان ابراهيم) الخليل عليه الصلاة والسلام (حرم مكة) بقهر  
 الله (ودعاهلها وحزمت المدينة) أن يصادف فيها (كما حرم ابراهيم مكة ودعوت لها في مدها وصاعها)  
 أن يبارك فيها كيلا فيها (مثل ما دعا ابراهيم) عليه الصلاة والسلام (لمكة) وهذا الحديث قد سبق  
 في كتاب الحج \* وبه قال (حدثني) بالافراد (عبد الله بن مسلمة) بن قعنب القعنبي المدني سكن البصرة (عن  
 مالك) امام دار الهجرة (عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الانصاري المدني (عن انس بن مالك رضي الله  
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم) أي أهل المدينة (في ميكلهم) بكسر الميم آلة الكيل



أى فيما يكال في ميكا لهم (وباركة لهم في) ما يكال في (صاعهم و) ما يكال في (مدهم) وحديث المقدّر لفهم السامع وهو من باب ذكر الحمل وإرادة الحلال وقد استجاب الله دعاء رسوله وكثر ما يكال بهذا يكال حتى يكفي منه ما لا يكفي من غيره في غير المدينة واقد شأدت من ذلك ما يعجز عنه الوصف علم من أعلام نبوته عليه الصلاة والسلام فينبغي أن يتخذ ذلك الميكال رجاء بركة دعوته عليه الصلاة والسلام والاستئنان بأهل البلد الذين دعا لهم عليه الصلاة والسلام (بعض أهل المدينة) وهل يختص بالمدن المخصوص أو بكل مدّة تعارفه أهل المدينة في سائر الأعصار زاد أو نقص وهو الظاهر لانه أضافه إلى المدينة فارة وإلى أهلها أخرى ولم يصفه عليه الصلاة والسلام إلى نفسه الركنية فدل على عموم الدعوة لأعلى خصوصها بعمده عليه الصلاة والسلام \* وهذا الحديث قد أخرجه المؤلف أيضا في الاعتصام وكفارات الإيمان ومسلم والنسائي في المناسك \* (باب ما يذكر في بيع الطعام) قبل قبضه (و) ما يذكر في (الحكرة) بضم الحاء وسكون الكاف وهي امسالك ما اشتراه في وقت الغلاء لاني وقت الرخص ليبيعه بأكثر مما اشتراه به عند اشتداد الحاجة بخلاف امسالك ما اشتراه في وقت الرخص لا يبيع مطلقا ولا امسالك غلة ضيعته ولا امسالك ما اشتراه في وقت الغلاء لنفسه وعياله أو ليبيعه بمثل ما اشتراه به أو أقل لكن في كراهة امسالك ما فضل عما يكفيه وعياله سنة وجهان الظاهر منهما المنع المسكن الأولى منعه كما صرح به في الروضة ويختص بحريم الاحتمكار بالاقوات ومنها التمر والزبيب والذرة والارز فلا نتم جميع الاطعمة \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرحه ثنى (اسحاق بن ابراهيم) هو ابن راهب قال (أخبرنا الوليد بن مسلم) أبو العباس الدمشقي (عن الاوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو بن بفتح العين (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن سالم عن ابيه) عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قال رأيت الدين بن برون الطعام (شراء مجازفة) أو انصب على الحال أي حال كونهم مجازفين أي من غير كيل ولا وزن ولا تدير (بضربون) بضم أوله وفتح ثالثة (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) كراهة (ابن يعمرو) أو كلمة لا مقدرة بخو بين الله لكم أن تضلوا (حتى يوروه إلى رحالهم) أي يقبضوه وفي المجموع عن الشافعي يبيع الصبرة من الحنطة والتمر مجازفة صحيح وليس بحرام وهل هو مكروه فيه قولان أحصهما مكروه كراهة تنزيه لانه قد يقع في الدم وعن مالك لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جرافا يعلم قدرها وسقط في رواية ابن عساکر في نسخة قوله أن يبعوه \* وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المحاريب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبريزي الميموني قال (حدثنا وهيب) هو ابن خالد (عن ابن طاوس) عبد الله (عن ابيه) طاوس بن كيسان البجلي (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرجل طعاما حتى يستوفيه (يقبضه قال طاوس) قلت لابن عباس (رضي الله عنهما) كيف ذلك (أي ما يلزم هذا النهي) قال ابن عباس (ذلك درهم بدرهم) أي إذا باع المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باع دراهم بدراهم (والطعام مرجا) بجمع مضنومة فراهسا كنه فخم مفتوحة مخففة فهـ مزة وقد تترك الهـ مزة أي مؤخر ولا يذرحه جبال السنون من غيرهم مروي في كتاب الخطابي مروي بالتشديد للجمالة ومعنى الحديث أن يشتري من إنسان طعاما يذرحه إلى أجل ثم يبيع منه أو من غيره قبل أن يقبضه يذرحه من ذرا ولا يجوز لانه في التقدير يبيع ذهب بذهب والطعام غائب فكأنه قد باع ديناره الذي اشتري به الطعام بدينارين فهو ربا ولا يبيع غائب باجر قال الزركشي فيكون الطعام مرجا مبتدأ وخبر في موضع نصب على الحال \* وزاد هنا في رواية أبي ذر عن المستمل قال أبو عبد الله أي البخاري معنى قوله تعالى من جؤن مؤخرون وهو موافق لتفسير أبي عبيدة \* وبه قال (حدثني) بالافراد (ابو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج قال (حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ابتاع طعاما فلا يبيعه) ولا يذرحه لانه بالجزم بلا الناهية (حتى يقبضه) وفي الرواية السابقة حتى يستوفيه وهما بمعنى \* وهذا الحديث قد سبق في باب الكيل على الدائم \* وبه قال (حدثنا علي) هو ابن المديني قال (حدثنا سفیان) بن عيينة قال (كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن مالك ابن اوس) به مزة مفتوحة وبعد الواو الساكنة سين مهملة السابعة وقيل له صـ مزة ولا يصح (انه قال من عند) وفي رواية من كان عنده (صرف) أي دراهم يصرف بها دنائير (فقال طلحة) هو ابن عبيد الله أحد العشرة

قوله الظاهر منها المنع لكن  
الخ هكذا في النسخ ومن  
عبارة غير مستقيمة تأمل اهـ



المبشرة (أنا) عندي الدراهم ولصكن أصبر (حتى يجي خازنتا) لم يسم هذا الخازن (من الغابة) بالغين المجهمة  
 والموحدة موضع قريب من المدينة من عواليها أموال أهل المدينة ومنها عمل المنبر الشريف النبوي (قال  
 سفيان) بن عيينة بالسند السابق (هو) أي كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري هو (الذي حفظناه من الزهري  
 ليس فيه زيادة) وقد حفظ الزيادة مالت وغيره عن الزهري (فقال) بالقضاء قبل التضاف أي قال الزهري ولا ي  
 الوقت قال (أخبرني) بالافراد (مالت بن اوس) ولا بن عساكر زيادة ابن الحدادان بفتح المهملين وبالمثلثة (أله سمع  
 عمرو بن الخطاب رضي الله عنه) حال كونه (يحبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انه (قال الذهب بالذهب)  
 ولا يوزن ولا يوزن بالوقت بالورق بفتح الواو وكسر الراء وهو رواية أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر  
 أصحاب الزهري أي يبيع الذهب بالذهب أو بالورق (ربا) بالتشوين من غير همز (الاهاء وهاء) بالمذوق بفتح الهمزة  
 فهما على الالف فتح الاشهر وهي اسم فعل بمعنى خذ تقول هاء درهم أي خذ درهمها فدرهما منصوب باسم الفعل  
 كما ينصب بالفعل ويجوز كسر الهمزة فحوها وسكونها فحو خف والتصريح أكثر الخطابي وأصلها حال  
 بالكاف فقلت الكاف همزة حكا الماوردي والمنزوي وليس المراد بكون الكاف هي الأصل أنهم من نفس  
 الكلمة وإنما المراد أصلها في الاستعمال وهي حرف خطاب قال ابن مالك وحققا أن لا تنوع بعد الالف لا يقع  
 بعدها خذ فاذا وقع بفتح قول قبله يكون به محكي أي الامتثال لا عنده من المتعاقدين هاء وهاء قال الطيبي فاذا  
 محله النصب على الحال والمستثنى منه مقتدر يعني يبيع الذهب بالذهب ربا في جميع الحالات الاحال الحضور  
 والتفويض فكفي عن التفاضل بقوله هاء وهاء لأنه لا زمة انتهى وعبر بذلك لأن المعطى قائل خذ بلسان الحال  
 سواء وجد معه بلسان المقال أولا فلا استثناء مفرغ من الخبر وفيه حذف مضاف من المبتدأ وحذف مضاف  
 مما بعد الا (واو بالبر) بسم الموحدة القمع وهو الحنطة أي يبيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده من  
 المتعاقدين (هاء وهاء) أي خذ (والتمير بالقر) أي يبيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده من المتبايعين (هاء  
 وهاء والشعر بالشعر) بفتح الشين المجهمة على المشهور وقد تكسر قال ابن مكي الصقلي كل فعل وسطه حرف حلق  
 مكسور ويجوز كسر ما قبله في لغة غيم قال وزعم اللبث أن قوما من العرب يقولون ذلك وان لم تكن عينه حرف  
 حلق فهو كبير وجليل وكريم أي يبيع الشعر بالشعر (ربا الا) مقولا عنده من المتعاقدين (هاء وهاء) أي يقول  
 كل واحد منهما مالا آخر خذ وبنو خذ منه أن البر والشعر صنفان وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وفقهاء الحديثين  
 وغيرهم وقال مالك والليث ومعظم علماء المدينة والشام وغيرهم من المتقدمين انه ما صنف واحد واتفقوا  
 على أن الذرة صنف والارز صنف واللبث بن سعد وابن وهب المالكى فتسالا ان هذه الثلاثة صنف واحد وبقيت  
 سبب الحديث تأتي ان شاء الله تعالى بعد تسعة عشر بابا حيث ذكره المؤلف ولم يذكر في شيء من هذه الاحاديث  
 الحكمة المترجم بها قال ابن حجر وكان المصنف استعبط من الامر بنقل الطعام الى الرجال ومنع بيع الطعام  
 قبل استيفائه فلو كان الاحتكار حراما لم يجرى ما يؤول اليه وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله مرفوعا  
 لا يحتكر الا خاطئ أخرجه مسلم لكن مجرد ادعاء الطعام الى الرجال لا يستلزم الاحتكار لأن الاحتكار الشرعي  
 امسالة الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس اليه ويحتمل أن يكون البخاري أراد  
 بالترجمة بيان تعريف الحكمة التي نهى عنها في غير هذا الحديث المراد به افذر زائد على ما يفهمه أهل اللغة  
 وسباق الاحاديث التي فيها تمكين الناس من شراء الطعام ونقله ولو كان الاحتكار ممنوعا لمنعوا من نقله وقد  
 ورد في ذم الاحتكار احاديث كحديث عمر مرفوعا من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام  
 والافلام أخرجه ابن ماجه باسناد حسن وعنده والحاكم باسناد ضعيف عنه مرفوعا الجالب مرزوق والمحتكر  
 ملعون \* (باب) حكم (بيع الطعام قبل ان يتبعض) أي قبل قبضه فان مصدرية (و) حكم (بيع ما ليس عندك)  
 \* وبه قال (حدثنا علي بن عمدة الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال الذي) ولا بن عساكر قال أما  
 الذي (حدثنا من عمرو بن دينار) نه (سمع طاوسا) البجلي ويشير الى أن في غير رواية عمرو بن دينار عن طاوس  
 زيادة على ما حدثهم به عمرو عنه كسؤال طاوس من ابن عباس عن سبب النهي وجوابه وغير ذلك وقال البرماوي  
 كالكرمان لما كان سفيان منسوبا الى التدليس أراد رفعه بالتصريح بالسماع والحنظ من طاوس حال كونه  
 (يقول سمعت ابن عباس رضي الله عنهما) حال كونه (يقول أما الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فهو

قوله استعبط من الاصل  
 هكذا في كثير من النسخ  
 بدون ذكر مفعول لقوله  
 استعبط ولعله سقط من قلم  
 النسخ والاصل استعبط  
 حكمها وجوازها ونحو ذلك  
 تأمل اه



الطعام ان يباع) من بائعه أو غيره (حتى يقبض) موضع أن يباع رفعه بلامن الطعام وانما أبدلت النكرة من المعرفة بلانعت لأن المضارع مع أن متوغل في التعريف قاله البرماوى كالكرمانى (قال ابن عباس ولا احسب كل شئ الامثلة) أى مثل الطعام وفي رواية مسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه واحسب كل شئ بمنزلة الطعام وهذا من تفقه ابن عباس رضى الله عنهما وقد قال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام لا تبين شئاً حتى تقبضه رواه البيهقي وقال اسناده حسن متصل وهو مذهب الشافعية سواء كان طعاماً أو عقاراً أو منقولاً وقال أبو حنيفة لا يصح الا فى العقار وقال مالك لا يصح فى الطعام وقال أحمد لا يصح فى المكبل والموزون قال المنازى وتمسك الشافعى بنهيه صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن فعم وتمسك أبو حنيفة بقوله حتى يستوفيه فاستثنى ما لا يقتل أو يعذر الاستيفاء فيه وتمسك من منع فى كل المكبلات والموزونات بقوله حتى يكتبه فعمل العلة الكيل وأجرى سائر المكبلات والموزونات مجرى واحدا وتمسك مالك رحمه الله بنهيه عن بيع الطعام فدل على أن غير الطعام مما فيه حق توفية بخلاف الطعام اذ لو منع من الجميع لم يكن لذكر الطعام فائدة ودليل الخطاب كالنص عند الأصوليين وفى صفة القبض عند الشافعى تفصيل فيما يتناول باليد كالشوب فقبضه بالتناول وما لا يتقل كالعقار فبالتحلية وما ينقل فى العادة كالحبوب فبالنقل الى مكان لا اختصاص للبائع به والعلة فى النهى ضعف الملك فانه معرض للاستتوط بالتلف \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلة) (القعنى قال) (حدثنا مالك) (الامام) (عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه) (ولا يذره فلا يبيعه بالجزم) (حتى يستوفيه زاد اسماعيل) (بن أبي أويس فى روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال) (من ابتاع طعاماً فلا يبيعه) (ولا يذره فلا يبيعه بالجزم) (حتى يقبضه) (وجه ابن حجر الزيادة بأن فى قوله حتى يقبضه زيادة فى المعنى على قوله حتى يستوفيه لانه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيله البائع ولا يقبضه للمشتري بل يحبس عند من تقدمه الثمن مثلاً وتعقبه العيني بأن الامر بالعكس لأن لفظ الاستيفاء يشعر بأن له زيادة فى المعنى على لفظ الاقباض من حيث انه اذا أقبض بعضه وحبس بعضه لاجل الثمن يطلق عليه معنى الاقباض فى الجملة ولا يقال له استوفاء حتى يقبض الكل وقال البرماوى كالكرمانى معناه زاد رواية أخرى وهى يقبضه اذ الرواية الأخرى يستوفيه والافهوعين السابق اذ معنى الاستيفاء القبض والرجال أربعة وهذه الطريق قد وصلها البيهقي ولم يذكر فى حديثى الباب بيع ما ليس عندك وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبط من النهى عن البيع قبل القبض ووجه الاستدلال منه بطريق الاولى وحديث النهى عن بيع ما ليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام بلفظ قلت يا رسول الله يأتينى الرجل فيسألنى ويبيعنى ما ليس عندى ابتاعه من السوق ثم أبيع منه فقال لا تبع ما ليس عندك \* (باب من رأى اذا اشترى طعاماً جرافاً) يتلث الجرم وهو البيع بلا كيل ونحوه (ان لا يبيعه حتى يوزنه) (أى ينقله) (الى رحله) منزله (ويستلخه) رساله بلفظ الجمع (و) بيان (الادب فى ذلك) \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) (المصرى قال) (حدثنا الليث) (بن سعد الامام) (عن يونس) (بن يزيد الايلي) (عن ابن شهاب) (الزهري انه) (قال اخبرنى) (بالافراد) (سالم بن عبد الله ان) (اباه) (ابن عمر) (وفى نسخة أن عبد الله بن عمر) (رضى الله عنهما قال) (اقد رأيت الناس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون) (جماعة ساء) (كنة قبل المنة الفوقية ولا بن عساكر يتبعون بتأخير الموحدة وبعد الاف تحية) (جرافاً) بكسر الجيم وتفتح وتنضم (يعنى الطعام يضربون) (بذم أوله وفتح ثالثه) (ان يبيعه) (أى كراهية أن يبيعه) (أو فيه لا مقدرة كما فى قوله تعالى بين الله لكم أن تضلوا) (فى مكانهم) (حتى يوزنه الى رحالهم) (منازلهم) وهذا قد خرج مخرج الغالب والمراد القبض وفى بعض طرق مسلم عن ابن عمر كذا بتاع الطعام فيبعث علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأمره بالتقاله من المكان الذى ابتاعه فيه الى مكان سواء قبل أن يبيعه وفرق مالك فى المشهور عنه بين الجراف والمكيل فأجاز بيع الجراف قبل قبضه لانه مرئى فيكفى فيه التحلية والاستيفاء انما يكون فى مكيل أو موزون وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مر فوعان اشترى بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه وفى الحديث مشروعية تأديب من يتعاطى العقود الفاسدة \* هذا (باب) (بالتنوين) (اذا اشترى) (شخص) (مناعا او دابة فوضعه) (أى ترك المبيع) (عند البائع) (تلف أو تعيب) (او مات) (الحيوان) (قبل ان يقبض) (بضم أوله مبتدأ للمفعول) (بآفة سماوية) (انفخ المبيع فى السالف والميت) (وسقط الثمن عن المشتري



اعتذر القبط المستحق سواء عرضه البائع عليه فلم يقبله أولا قاله الشيخ أبو حامد وغيره قال السبكي وينبغي  
 أن يكون مرادهم إذا كان مستمرا يدا البائع فإن أحضره ووضع بين يدي المشتري فلم يقبله فالأصح عند  
 الرافعي وغيره أنه يحصل القبض ويخرج من ضمان البائع وإذا أبرأ المشتري عن ضمان المبيع لو ناز  
 أو أنه لم يبرأ لأنه أبرأ عملا لا يجب وانفساخه بلف المبيع مقداره انتقال الملك إلى البائع قبيل التلف لا من  
 العقد كالفسخ بالعيب فتجهيزه على البائع لا انتقال الملك فيه إليه وزوائد المنفعة له الحادثة عنده كتمرة وابن  
 بيض وصوف وكسب للمشتري لأنها حدثت في ملكه وهي أمانة في يد البائع وإتلاف المشتري للمبيع قبل  
 قبضه ولو جاعلا به قبض له ولا يفسخ البيع بالتلف الاجنبي لقيام بدله مقامه بل يتخير المشتري بين الفسخ  
 والرجوع عليه بالقيمة أو المثل وإذا اختار الفسخ رجع البائع على الاجنبي بالبدل ولو تعيب المبيع قبل القبض  
 بأفة كحصى وشال ثبت للمشتري الخيار من غير ارش له لقدرته على الفسخ ومذهب الحنفية كالشافعية في أن  
 المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وهو مذهب الحنابلة أيضا وعجالة الرداوى في الانصاف إذا تلف المبيع  
 كله بأفة سماوية انفسخ العقد وكان من ضمان بائعه وكذا إن تلف بعضه لكن هل يتخير المشتري في باقيه أو يفسخ  
 فيه روايتان فريق الصفقة إلا أن يتلفه آدمي فيتخير المشتري بين فسخ العقد وبين امضائه ومطالبة متلفه بالقيمة  
 هذا المذهب مطلقا نص عليه وعليه جماهير الاصحاب وقطع به كثير منهم (وقال ابن عمر رضي الله عنهما) بما  
 وصله الطحاوي والدارقطني من طريق الاوزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه (ما أدركت  
 الصفقة حيا) أي ما كان عند العقد غير ميت أي موجودا (بمجموعا) صفة لحيا وغير منفصل عن المبيع فهلك بعد  
 ذلك عند البائع (فهو من المتاع) أي من ضمان المشتري وليس عندهما لفظ بمجموعا واسناد الادراك إلى  
 العقد مجاز وما شرطية فلذا دخلت الفاء في جوابها واستدل به الطحاوي على أن ابن عمر كان يتم بالاقوال قبل  
 التفرق بالابدان وليس ذلك بل لازم وكيف يحتج بامر محتمل في معارضة امر مصرح به فقد تقدم عن ابن عمر  
 التصريح بأنه كان يرى الفرق بالابدان ونقل عنه هنا ما يحتمل التفرق بالابدان قبل وبعد فحمله على ما بعده  
 أولى جمع بين حديثيه وبه قال (حدثنا فروة بن ابى المغراء) فروة بفتح الفاء وسكون الراء المغراء بفتح الميم  
 وسكون العين المججمة وبالراء والمدوامه معدى كرب قال (اخبرنا علي بن مسهر) بضم الميم وسكون السين المهملة  
 وكسر الهمزة فأنى الموصل (عن هشام عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) انها (قلبت لقل يوم  
 وغين مني) أي والله لقل ما يأتي يوم (على النبي صلى الله عليه وسلم الا يأتي فيه بيت ابى بكر) الصديق رضي الله  
 عنه (لذا طرقت في النهار) فاللام جواب قسم محذوف والاستثناء مفرغ واقع بعد تنقي مؤول لان قل في معنى  
 التثنية لانه الواقعة بعد اداة الاستثناء في محل نصب على انها خبر كان وبيت نصب على المفعولية وأحد ظرف  
 بتقدير في (فلما اذن له) عليه السلام بضم الهمزة وكسر المججمة (في الخروج الى المدينة لم يرعنا) بفتح  
 التحتية وضم الراء وسكون العين المهملة من الروع وهو العزع (الاوقد انا ناطهرا) يعني فاجأنا بقنة في غير  
 الوقت الذي اعتدنا مجيئنا فيه فأفزعنا ذلك وقت الظهر (خبر) بضم الخاء المججمة وكسر الواو المشددة (به)  
 عليه الصلاة والسلام (ابو بكر) الصديق (قتال ما جاءنا النبي) ولا بى ذرعن التثنية ما جاءنا بالنبي  
 (صلى الله عليه وسلم في هذه الساعة الا امر حدث) بفتح الحاء ولا بوى ذرو الوقت وابن عساكر الا من حدث  
 أي من حادثة حدثت له (فلما دخل) عليه الصلاة والسلام (عليه قال لا بى بكرا) أخرج من عندك بفتح  
 الهمزة وكسر الراء امر من الاخراج ومن بفتح الميم مفعول أخرج ولا بى ذرعن الجوى والمستمل ما عندك  
 وقوله في التثنية والوجه من اي بالنون تعقبه في المصاييح بأن ما قد تقع ويراد به من يعقل فحو لما خلقت بيدي  
 وسبحان ما سخر ككنا قال أبو حيان هذا قول أبي عبيدة وابن درستويه وابن خروف ومكي بن  
 أبي طالب ونسبه ابن خروف لسيبويه ومن ادلتهم أيضا سبجان ما سيج الرعد محمده ولا أنتم عابدون  
 ما عبدوا والسما وما بناها الآيات (قال يارسول الله انما هما ابتائى يعني عائشة واسماء) رضي الله عنهما  
 (قال اشعرت الله وادان) بضم الهمزة وكسر المججمة أي اذن الله (لى في الخروج) الى المدينة (قال) أبو  
 بكر أريد (الصعبة) معك عند الخروج (يارسول الله قال) صلى الله عليه وسلم أنا أريد أو النفس (الصعبة)  
 أيضا أو نلتها ويجوز الرفع فيها ما خبر مبتدأ محذوف يقتدر في كل ما يلحق به في الاول مرادى الصعبة



أومسئاق العصة وفي الثاني مبدولة أو حاصلة لك أو نحوه (قال) أبو بكر (يارسول الله إن عندى ناقتين أعددتهمما للزواج) معك إلى المدينة قال في اللامع والمصابع وغيرهما وروى عددهما بغير همزة قال ابن التين وصوابه بالهمزة لأنه رباعى وتعقبه العيني بأن قوله رباعى إنما هو بالنسبة إلى عدد حروفه ولا يقال في مسطلم الصرفين الاثلاثى مزيد فيه (نخذ) يارسول الله (أحدهما قال) عليه الصلاة والسلام (قد أخذتها) أى إحدى الناقتين قال ابن الصاق في غير رواية ابن هشام هي الجداء (بالثمن) قال المهلب لم يكن أخذ ابائيد ولا بالحجارة بل بالابتاع بالثمن وأخرجهما عن مالك أبي بكر لأن قوله قد أخذتها يوجب أخذ أصحهما وقبضا من الصديق بالثمن الذى هو عوض وتعقبه في فتح البارى بأن ما قاله ليس بواضح لأن النصة ما سبقت لبيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر الثمن وصفة العقد فيحمل كل ذلك على أن الراوى اختصره لأنه ليس من غرضه وكذلك اختصر وصفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض \* ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة من حيث أن لها جزأين فدلالته على الأول ظاهرة لأنه لم يقبض النافعة بعد الأخذ بالثمن الذى هو كفاية عن البيع وتركها عند أبي بكر وأما الثانى وهو قوله أومات قبل أن يقبض أتملا لشعار بأنه لم يجد حديثا على شرطه فيما يتعلق به وأما للاعلام بأن حكم الموت قبل القبض حكم الوضع عنده قياسا عليه قاله الكرماني وغيره وأخذ ابن المنير منه جواز بيع الغائب لأن قول أبي بكر أن عندى ناقتين بالنسبة كيريدل على غيبتهما وعلى عدم سمي العهديهما وهذا معارض بقوله في هذا الحديث في رواية ابن شهاب عن عروة قال أبو بكر نخذ بأبي أنت يارسول الله إحدى راحتى هاتين \* وهذا الحديث من أفراد وأخرجه أيضا أول الهجرة مطولا \* هذا (باب) بالتنوين (لا يبيع) باثبات الياء على أن لنافعة وللشميمى لا يبيع بالجزم على النهى (على بيع أخيه) بأن يقول لمن اشترى سلعة في زمن خيار المجلس أو خيار الشرط أفسخ لا يبعك خيرا منه بمثل ثمنه أو مثله بأنقص فانه حرام وكذا الشراء على شرائه بأن يقول للبائع أفسخ لا اشترى منك بأريد (ولا يسوم) الرجل بالرفع على التثنية وللشميمى ولا يسوم بالجزم على النهى (على سوم أخيه) بأن يقول لمن اتفق مع غيره في بيع ولم يعقداه أنا اشتريه بأزيد أو أنا أبيعك خيرا منه بأرخص منه فيجزم بعد استقرار الثمن باترائى بمرحما وقبل العقد فلم يصرح له المالك بالاجابة بأن عرضهم أو سك أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن بأن كان المبيع اذذال ينادى عليه لطلب الزيادة لم يحرم (حتى يأذن له) أخوه البائع (أو يترك) اتفاهه مع المشتري فلا تحريم لأن الحق لهما وقد أسقطاه هذا ان كان الاذن مال كافا كان وليا أو وصيا أو وكلا أو جزوا فلا عبرة بأذنه ان كان فيه ضرر على المالك ذكره الاذرى وذكر الاخ ليس للتقييد بل للرقعة ويخفى ذلك \* والا فالكافر كالمسلم في ذلك \* وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس (قال حدثنى) بالافراد (مالك) الإمام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع) باثبات الياء على أن لنافعة وللشميمى لا يبيع بصيغة النهى (بعضكم على بيع أخيه) زاد في الشروط من حديث أبي هريرة وأن يستلم الرجل على سوم أخيه وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث والترجمة ولعله أشار إلى ذلك كما هو عادته وظاهر التقييد بأخيه تخصيص الحكم بالمسلم وبه قال الاوزاعى وغيره ولمسلم عن أبي هريرة لا يسوم المسلم على المسلم وقال الجمهور لا فرق بين المسلم وغيره وذكر المسلم ليس للتقييد بل لأنه أسرع امتثالا فذكر الاخ أو المسلم لا مفهوم له \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في البيوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وأخرجه ابن ماجه في التجارات \* وبه قال (حدثنا على بن عبد الله) المدينى (قال) (حدثنا سمان) بن عيينة (قال) (حدثنا الزهرى) محمد بن مسلم (عن سعيد بن المسيب) بفتح الياء المشددة (عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (نهى تحريم) ان يبيع حاضر لباد) متاعا يقدم به من البادية ليبيعه بسهر يومه بأن يقول له أى الحاضر اتركه عندى لا يبعه لك على التسديد ببيع باغلى (و) قال (لاتناجشوا) مضارع حذف إحدى تاءيه والاصل تنناجشوا من التجش بنون مفتوحة وجيم ساكنة وشين معجمة وهو أن يزيد فى الثمن بلا رغبة بل ليغتر غيره والجملة معمول افعال مقدرة أى نهى وقال لاتناجشوا (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبه أخيه) بكسر الخاء وصورته أن يخطب الرجل المرأة فتركن اليه ويتنقا على صداق معلوم ويتراضيا ولم يبق الا العقد فيبقى آخر ويخطب ويزيد فى الصداق والمعنى فى ذلك الايذاء وهو خبر عنه منى النهى (ولاتسأل المرأة طلاق اختها) تسأل رفع خبر عنه منى النهى وبالكسر على النهى حقيقة أى لانسأل امرأة زوج



امرأة أن يطلق زوجته ويتزوج بها ويكون لها من النفقة والمعاشرة ما كان لها وهو معنى قوله (لنكفاً) بفتح  
 الفوقية والفاء ويتهما كاف ساكنة آخره همزة أي تطلب (ما في أناتها) ولا يذركن بفتح الكاف كسر الفاء ثم المثناة  
 التحتية قال وصوابه بالفتح والهمزة وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الأحكام ومسلم في النكاح والبيع  
 وأخرجه أبو داود في البيوع ببعضه لا تتاجشوا في النكاح ببعضه لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه  
 والترمذي في البيوع ببعضه لا يبيع حاضر لباد وفي موضع آخر منه ببعضه لا تتاجشوا في النكاح ببعضه  
 لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع الرجل على بيع أخيه والنسائي في النكاح بتمامه ولم يذكر السوم  
 وابن ماجه في النكاح ببعضه لا يخطب الرجل على خطبة أخيه وفي التجارات ببعضه ولا تتاجشوا ورواه فيه  
 أيضاً ببعضه لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه ورواه فيه أيضاً ببعضه لا يبيع حاضر لباد  
 (باب بيع المزايدة وقال عطاء) هو ابن أبي رباح عما وصله أبو بكر بن أبي شيبة (أدركت الناس لا يرون بأساً ببيع  
 المغنم فمن يريد) ويلحق بها غيرها للاشتراك في الحكم وكأنه خرج مخرج الغالب فيما يعتادون فيه البيع مزايدة  
 وهي الغنائم والموارث وقد أخذ بظاهرها الأوزاعي وإسحاق فخصا الجواز ببيع المغنم والموارث \* وبه قال  
 (حدثنا بشر بن محمد) بكسر الموحدة وسكون الشين المجهة أبو محمد قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا  
 الحسين) بن ذكوان المعلم (المكتب) سكون الكاف من الألف ولا يذركن بفتح الكاف وتشديد  
 الفوقية من التكتيب وهو المعروف (عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما  
 أن رجلاً) هو أبو مذكور الانصاري كما في مسلم (اعتق غلاماً) اسمه يعقوب كما في مسلم والنسائي (عن دبر)  
 بضم الدال المهملة والموحدة أي قال له أنت حر بعد موتي (فاحتاج) الرجل الى غنمه (فأخذ النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال من يشتره مني) فعرضه للزيادة ليبتغي فيه للمفلس الذي باعه عليه وهذا يرد على الأصحاب على  
 حيث قال ليس في قصة المدبر بيع المزايدة أن يعطى به واحد ثمنا ثم يعطى به غيره زيادة (فاستراه  
 نعيم بن عبد الله) بضم النون وفتح العين النعمان بفتح النون والماء المهملة المشددة العدوي القرشي ووصف  
 بالنعمان لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخل الجنة فسمعت نعمة نعيم فيها والتمعة السعة اسم قديماً وأقام  
 بفتح الكاف قبيل الفتح وكان قومه يذمهونه من الهجرة لشرفه فيهم - لأنه كان يتفق عليهم فقالوا أقم عندنا على أي  
 نعيم \* وما تقدم على النبي صلى الله عليه وسلم اعتقه وقبله واستشهد يوم اليرموك سنة خمس عشرة (بكذا  
 وأما ثمانمائة درهم) فدفعه إليه أي دفع عليه الصلاة والسلام الثمن الذي أبيع به المدبر المذكور لمدبره  
 أو للمدبر المشتري نعيم وقول العيني أي دفع الثمن الى الرجل وهو نعيم بن عبد الله - وهو لا يفتي وقد وقع  
 في رواية مسلم وأبي داود والنسائي من طريق أبي يوب عن أبي الزبير ما يعني أن الضمير للثمن ولفظه فاستراه نعيم بن  
 عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها اليه وفي رواية مسلم والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير فدفعها اليه ثم  
 قال ابدأ بنفسك فتصدق عليها وفي رواية النسائي من وجه آخر عن اسماعيل بن أبي خالد ودفع ثمنه الى مولاه  
 وأما ما وقع في رواية الترمذي فبات ولم يترك ما لا غيره فهو مما نسب فيه ابن عيينة الى الخطأ ولم يكن سيده مانعاً  
 كما وقع مصرحاً به في الأحاديث الصحيحة وفيه جواز بيع المدبر وهو قول الشافعي واحد ذهب أبو حنيفة  
 ومالك الى المنع وتأتى ان شاء الله تعالى مباحث ذلك في موضعه بحول الله وقوته \* وهذا الحديث أخرجه  
 المؤلف في الاستقراض وكذا أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه \* (باب النجش) بفتح  
 النون وسكون الجيم وفتحها وهو في اللغة تنفير الصيد واستنارته من مكانه ليصاد يقال نجشت الصيد  
 انجشته بالضم فنجشوا في النمرع أن يزيد في غن السلعة من غير رغبة ليوقع غيره فيها وقيل الامام وغيره ذلك  
 بالزيادة على ما يسهل عليه المبيع وقضيته أنه لو زاد عند نقص القيمة ولا رغبة له جاز وكلام الأصحاب يخالفه ولا خيار  
 للمشتري لتقريطه حيث لم يتامل ولم يراجع أهل الخبرة ويقع النجش أيضاً بمواطاة الناجش البائع فيستتر كان  
 في الاثم ويقع بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وقد يختص به البائع كما أن يقول اعطيت في المبيع كذا  
 والحال بخلافه أو أنه اشتراه باكثر مما اشتراه ليوقع غيره ولا خيار للمشتري (و) باب (من قال لا يجوز ذلك  
 البيع) الذي وقع بالنجش وهو مشهور مذهب الحنابلة إذا كان بمواطاة البائع أو صنعه والمشهور وعند  
 المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار والاصح عند الشافعية وهو قول الحنفية صحة البيع مع الاثم والحرمان



في جميع المناهي شرطه العلم بها الا في الجش لانه خديعة وتحريم الخديعة واضح لكل احد وان لم يعلم هذا الحديث بخصوصه بخلاف البيع على بيع أخيه انما يعرف من الخبر الوارد فيه فلا يعرفه من لا يعرف الخبر قال الرافعي "ولك أن تقول هو اضرار وتحريم الاضرار معلوم من العمومات والوجه تخصيص المصيبة بمن عرف التحريم بعموم أو خصوص وأقره عليه النووي وهو ظاهر بل نقل البيهقي عن الشافعي "أن الجنس كغيره من المناهي (وقال ابن أبي اوفى) عبد الله في حديث أورده المؤلف في الشهادات في باب قوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم ثمنا قليلا (الناجش آكل ربا) أي كاسه ولا يذر عن الجوى والمستمل آكل الربا بالتعريف (خائن) لكونه غاشا وهو خبر بعد خبر قال المؤلف (وهو خداع) بكسر الخاء المعجمة أي مخادعة (باطل) غير حق (لا يحل) فله وهذا قاله المؤلف تفقها وليس من كلام عبد الله بن أبي اوفى (قال النبي صلى الله عليه وسلم الخديعة) أي صاحبها (في النار) رواه ابن عدي في كماله وقال صلى الله عليه وسلم فيما وصله المؤلف في كتاب الصلح من حديث عائشة رضي الله عنها (ومن عمل عملا) بكسر الميم في الاول وقحها في الثاني (ليس عليه أمر نافع ورذ) أي مردود عليه فلا يقبل منه وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القهني قال (حدثنا مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجش) يسكون الجيم وقحها وهذا الحديث أخرجه أيضا في ترك الحيل ومسلم والنسائي في البيوع وابن ماجه في التجارات (باب بيع الغرر) بفتح الغين المعجمة وبراهين كماله في الفارة والصوف على ظهر القم وهو شامل لبيع الاثني والمعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وكلها باطلة الا اذا دعت حاجة كاس الدار وحشو الجبة فيجوز لدخول الحشو في معنى الجبة والاس في معنى الجدار فلا يضر ذكرهما لانه تأكيدي بخلاف نحو بيع الحامل وحملها أو ولبن ضرعها فانه لا يصح لجعله الحمل واللبن المجهول بمصاعع المعلوم بخلاف بيعها بشرط كونها حاملا أو لبونا لانه جعل ذلك وصفا تابعا (و) بيع (حبل الجبل) بفتح المهملة والموحدة فيهما وقيل هو يسكون الموحدة في الاول وهو من عطف اخص على العام ولشهرته في الجاهلية افرق بالتخصيص عليه وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن بيع حبل الجبل) قال نافع أو ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر (وكان) بيع حبل الجبل (بيعا يتابعه أهل الجاهلية كان الرجل) منهم (يتباع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكر أو أنثى وحكم الجزور كغيره (الى ان تلج الناقة) بضم اوله وقيل الناقة مبنيا لافعل من الافعال التي لم تسمع الا كذلك نحو جن وزهى علينا أي تكبر والناقة مرفوع باسناد يثبت اليها أي تضع ولدها فولداتها تاج بكسر النون من تسمية المفعول بالصدر يقال نجت الناقة بالبناء للمفعول لا بالأي ولدت (ثم تلج التي في بطنها) ثم تعيس المولودة حتى تكبر ثم تلد وصفته كما قاله الشافعي ومالك وغيرهما أن يقول البائع بعثك هذه السلعة بثمن مؤجل الى أن تلج هذه الناقة ثم تلج التي في بطنها الآن الاجل فيه مجهول وقيل هو بيع ولد ولد الناقة في الحال بأن يقول اذا نجت هذه الناقة ثم نجت التي في بطنها فقد بعثك ولدها لانه بيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه فيدخل في بيع الغرر وهذا الثاني تفسير أهل اللغة وهو أقرب لفظا وبه قال أحمد والاول اقوى لانه تفسير الراوي وهو ابن عمر وهو اعرف وليس مخالف للظاهر فان ذلك هو الذي كان في الجاهلية والنهي وارد عليه قال النووي ومذهب الشافعي ومحققي الأصوليين أن تفسير الراوي مقدم اذا لم يخالف الظاهر وقال الطيبي فان قلت تفسيره مخالف لظاهر الحديث فكيف يقال اذا لم يخالف الظاهر وأجاب باحتمال أن يكون المراد بالظاهر الواقع فان هذا البيع كان في الجاهلية بهذا الاجل فليس التفسير حلالا لفظ بل بيان للواقع ومحصل الخلاف السابق كما قاله ابن التين هل المراد البيع الى اجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو بيع جنين الجنين فصارت أربعة اقوال انتهى ولم يذكر في الباب بيع الغرر صريحا لكنه لما كان حديث الباب في النهي عن بيع حبل الجبل وهو نوع من أنواع بيع الغرر ذكر الغرر الذي هو عام ثم عطف عليه حبل الجبل من عطف الخاص على العام كما مر عليه على أن أنواع الغرر كثيرة وان لم يذكر منها الا حبل الجبل من باب التيسير بنوع مخصوص معلول بعلة على كل نوع توجد فيه تلك العلة وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن بيع الغرر



من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عباس عن ابن عباس وسهل بن سعد عن أحمد بن حنبل في حديث الباب أخرجه  
 أبو داود والنسائي في البيوع \* (باب حكم بيع الملامسة) مناعلة من اللبس وبأقوى تفسيرها في حديثه  
 الباب أن شاء الله تعالى (قال انس) مما وصله المؤلف في بيع المخاضرة (نهي عنه) أي عن بيع الملامسة (النهي  
 صلى الله عليه وسلم) ولا يذنبه النبي صلى الله عليه وسلم عنه \* وبه قال (حدثنا سعيد بن عفير) بضم العب  
 وفتح الفاء وبعد الشاة التحتية الساكنة واو نبيه لجدته لشهرته به واسم أبيه كعب بن الصخرى (قال  
 حدثني) بالافراد (الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد أيضا (عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خا  
 الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (عامر بن سعد) بسكون العين ا  
 أبي وقاص (ان اباسعند) سعد ابن مالك الخدري (رضي الله عنه) اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
 نهى تحريم (عن المنابذة) بضم الميم وبالذال المحممة قال أبو سعيد الخدري (و) المنابذة (هي طرح الرجل ثوبه  
 لمن يريد شراءه) (بالبيع) أي بسببه (الى رجل) آخر (قل ان يلقه) ظهر البطن (او) قبل أن (ينظر اليه  
 ويتأمله) (ونهي) النبي عليه الصلاة والسلام (عن الملامسة واللامسة) هي (لمس الثوب لا ينظر) المستا  
 اليه) وعند المؤلف في اللباس من طريق يونس عن الزهري واللامسة لمس الرجل ثوب الاخر يده باللبس  
 أو بالتمار ولا يلقه الا سلت والمنابذة أن يذال الرجل الى الرجل بثوبه وينبذ اليه الاخر بثوبه ويكون ذا  
 بيعهما من غير نظر ولا تراص وللنسائي من حديث أبي هريرة واللامسة أن يقول الرجل للرجل أبيع  
 ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الاخر ولا يدرى كل واحد منهما كم مع الاخر ونحو ذلك ولمسلم من طريق  
 عطاء بن ميثاق عن أبي هريرة أما الملامسة وأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمنابذة أن يذ  
 كل واحد منهما ثوبه الى الاخر لم ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه وهذا التفسير الذي في حديث  
 أبي هريرة أقعد بلفظ الملامسة والمنابذة لانهما كما تمفاعلة فتستدعي وجود الفعل من الجانبين وظاهر الطر  
 كلاهما أن التفسير من الحديث المرفوع لكون وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي ص  
 الله عليه وسلم ولفظه وزعم أن الملامسة أن يقول الخ فالقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لا أنه يبعده  
 بعد الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ واختلف في تفسير الملامسة على ثلاث صور احدا  
 أن يكتفى باللمس عن النظر ولا خيار له بعده بأن يلمس ثوبه بالمره ثم يشتريه على أن لا خيار له اذا راء النا  
 أن يبيع اللبس يباع بأن يقول اذالمسته فقد بعته ككفا بلمسه عن الصيغة الثالثة أن يبيعه شيئا  
 أنه لم يبيع لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره ككفا بلمسه عن الالزام بفرق أو تخاير وبطلان البيع  
 المستفاد من النهي لعدم رؤية المبيع واشتراط نفي الخيار في الاولى ونفي الصيغة في عقد البيع في الثانية  
 وشرط نفي الخيار في الثالثة \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس ومسلم وأبو داود والنسائي في البيو  
 \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا عبد الوهاب) الثقفي قال (حدثنا أيوب) السختياني (ع  
 محمد) هو ابن سيرين (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى) بضم أوله مبني للمفعول أي نهى النبي صلى الله  
 عليه وسلم (عن ابسة بن) بكسر اللام على الهيئة لا بالفتح على المرة احدهما (ان يحتج الرجل في الثوب  
 الواحد ثم يرفعه على منكبه) كلمة أن مصدرية والتقدير نهى عن احتباء الرجل في الثوب الواحد ليس على فرة  
 منه شيء ولم يذكر في حديث أبي هريرة ثاني التبيين المنهى عنهما وهو اشتغال الصماء قال البرماوي  
 كالكرمان اختصارا من الراوي كانه لشهرته وقال ابن حجر وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق  
 هشام عن ابن سيرين ولفظه أن يحتج الرجل في ثوب واحد ليس على فرة منه شيء وأن يرتدي في ثوبين  
 طرفيه على عاتقيه (و) نهى صلى الله عليه وسلم (عن بيعتين) تشبيه بعة بفتح الموحدة وكسر هاو الف  
 بينهما أن الفعل بالفتح للمرة وبالكسر للعادة والهيئة قال البرماوي والوجه الكسر لأن المراد الهيئة  
 انتهى والذي في الفتح احدهما (الاماس و) الثانية (النباذ) بكسر الاول منهما مصدر لاس وناذ وهه  
 الحديث مضى في الصلاة في باب ما يستمر من العورة \* (باب حكم بيع المنابذة وقال انس) فيما وص  
 في باب بيع المخاضرة كما مر في الباب السابق (نهي عنه) أي عن بيع المنابذة (النهي صلى الله عليه وسلم  
 ولا يذنبه النبي صلى الله عليه وسلم) وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس (قال حدثني) بالافرا



(مالك) الامام (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة وتشديد الموحدة (عن ابي الزناد) عبد الله بن ذكوان  
كلاما (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهى عن الملامسة) (عن المناذبة) ولم يذكر في شيء من طرق حديث ابي هريرة تفسيرهما والمناذبة أن يجعل  
النبيذ يباعا كنفاه به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ البكتوبى بعشرة فيأخذها الآخر أو يقول بعثك بكدا على  
انى اذا نبذته البكت لزم البيع وانقطع الخبار وبه قال (حدثنا) ولا يذرحه ثنى بالافراد (عباس بن الوليد)  
بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التحتية وبعد الافشين معجمة الرقام البصرى قال (حدثنا عبد الاعلى) بن  
عبد الاعلى البصرى السامى قال (حدثنا معمر) بفتح الميم بينهما عين ساكنة ابن راشد (عن الزهرى) محمد بن  
مسلم (عن عطاء بن يريد) من الزيادة الليثى (عن ابي سعيد) الخدرى (رضى الله عنه) أنه (قال سمى النبي صلى  
الله عليه وسلم عن ابنتين) بكسر اللام (وعن ينعين) بفتح الموحدة (الملامسة والمناذبة) وسبق تفسيرهما وقيل  
المناذبة تبداء الحصة والصحيح انها غيره وتفسير اللبستين معلوم مما سبق واختصره الراوى وهذا الحديث  
أخرجه المؤلف أيضا فى الاستئذان وأبو داود فى البيوع وأخرجه ابن ماجه فى التجارات بالنهى عن البيعتين  
وفى اللباس بالنهى عن اللبستين . (باب النهى للبائع ان لا يحفل الابل والبقر والغنم) بضم المثناة التحتية وفتح  
المهملة وتشديد العاء المكسورة من الحفل وهو الجمع ومنه المحفل للجمع الناس ولا يحتمل أن تكون زائدة وأن  
تكون تفسيرية ولا يحفل بيا نال النهى والتقييد بالبائع يخرج ما لو حفل المالك للجمع اللبن لولده أو عياله أو ضيفه  
(وكل محفلة) بفتح الفاء المشددة ونسب كل عطف على المفعول من عطف العام على الخاص أى وكل مصرارة  
من شأنها أن تحفل فالتصوص وان وردت فى النعم لكن الحق بها غير ما من مأ كول اللحم للجامع بينهم وهو تقرير  
المشترى نعم غير المأ كول كالجارية والأتان وان شارك فى النهى وثبت الخيار لكن الاصح أنه لا يرد فى اللبن صاعا  
من تمر ادم ثبوته ولأن الأتانيات لا يعتاض عنه غالباً ولأن الأتانيات نجس لا عوض له وبه قال الحنابلة  
فى الأتانيات دون الجارية (والمصرارة) بضم الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الراء مبتدأ خبره قوله (التي صررى)  
بضم المهملة وتشديد الراء أى ربط (لبنها) أى ضرعها (وحقن فيه) أى فى الثدي من باب العطط التفسيرى  
لأن التصريفة والحقن بمعنى واحد (وجع) اللبن (ولم يحلب اياما) وهذا تفسير الشافعى (و) قال أبو عبيد وأكثر  
أهل اللغة (أصل التصريفة حبس الماء يقال نه صررت الماء) بتشديد الراء وزاد أبو ذر اذا حبسته وبه قال  
(حدثنا ابن بكير) بضم الموحدة وفتح المكاف يحيى قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن جعفر بن ربيعة) بن  
شرحبيل بن حسنة المصرى (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم أنه قال (قال أبو هريرة رضى الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم لا تصروا الابل والغنم) بضم التاء وفتح الصاد وتشديد الراء بوزن تزكوا من صررى  
بصررى تصريفة تركى تركى وأصله تصريوفاً استقلت الضمة على الياء فسكنت فالتقى سا كان فخفف  
أو لهما وضما قبل الواو للمناسبة والابل على هذا نصب على المفعولية وما بعده عطف عليه وهذه الرواية  
الصحيحة وقال عباس بن ربيعة فى غيرهم لم عن بعضهم بفتح التاء وضم الصاد من صررى بصررى اذا ربط قال وعن  
بعضهم بضم التاء وفتح الصاد بغير واو بصيغة الافراد على البناء للجهول وهو من السر أيضاً والابل مرفوعة به  
والغنم عطف عليه والمشهور الاقول قال أبو عبيد لو كانت من الصرر لكانت مصرورة أو مصررة لا مصرارة  
وأجيب بأنه يحتمل أنها مصررة فأبدلت إحدى الراءين ألما نحو دساها وأصله دسساها فكرر هو اجتماع ثلاثة  
أحرف من جنس وعلى هذا فلا مباداة بين تفسير الشافعى وبين رواية لا تصروا وعلى ما صححه على أنه قد سمع  
الاحمران فى كلام العرب وذكر المؤلف البقر فى الترجمة ولم يقع له ذكر فى الحديث إشارة الى أنها فى معنى الابل  
والغنم فى الحكم خلافاً لادود وانما اقتصر عليهما لغلبتهما عندهم (فن ابتاعها) أى فن اشترى المصرارة (بعد)  
بضم الدال أى بعد التصريفة وقيل بعد العلم بهذا النهى قال الحافظ الشرف الدماطى فيما نقله الزركشى أى  
بعد أن يحلبها كذا رواه ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج وبه يصح المعنى قال الزركشى والبخارى رواه  
من جهة الليث عن جعفر باسقاطها يعنى باسقاط زيادة بعد أن يحلبها فاستشكل المعنى لكن رواه آخر الباب  
عن ابي الزناد عن الاعرج بلفظ فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ملامعنى لاستبدال الحافظ له من جهة ابن  
لهيعة وهو ليس من شرط الصحيح مع الاستغناء عنه بوجوده فى الصحيح وتعب بأن قوله ان اسقاط هذه الزيادة



أوجب اشكال هذا المعنى فيه نظرو ذلك أن نص حديث اللبث كحديث أبي الزناد ولعله (فانه بخير النظرين) أي الرأيين (بين أن يحتلبها) كذا في الفرع بفتح همزة أن رأيت الفوقية بعد الحاء وبين مر قوم عليها علامة الجوى مصحح عليها ونحت العلامة علامة السقوط وفي الهامش مكتوب صوابه بعد أن يحتلبها أي وقت أن يحتلبها أي فالمشترى متلبس بخير النظرين في وقت حلبها وقال العيني صكا لحافظ ابن حجر أن يحتلبها كذا في الأصل بكسر الهمزة على أنها شرطية وحزم يحتلبها لأنه فعل الشرط ولا بن خزيمة والاسماعيلي من طريق أحمد بن موسى عن اللبث بعد أن يحتلبها بفتح أن ونصب يحتلبها اه والذى رأيت في فرع بن الليونينية وسائر ما وقعت عليه من الأصول بفتح الهمزة والنصب وزاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أخرجه الطحاوي وظاهر قوله بعد أن يحتلبها أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب والجمهور على أنه إذا علم بالتصيرية ثبت له الخيار على الفور من الاطلاع عليها لكن لما كانت التصيرية لا تعلم غالباً إلا بعد الحلب ذكره قيداً في ثبوت الخيار فلو ظهرت التصيرية بعد الحلب فالخيار ثابت (ان شاء الله) المصراة على ملكه (وان شاء رذها وصاع عمر) بالنصب على أن الواو بمعنى مع أو لطلق الجمع ولا يكون مفعولاً معه لان جهورا النواة على أن شرط المفعول معه أن يكون فاعلاً نحو جئت أباً وزيداً وقوله ان شاء الله أم لك الخ جملتان شرطيتان عطفت الثانية على الاولى ولا محل لهما من الاعراب اذ هما تفريتان أي بهما البيان المراد بالنظرين ما هو وهذا الحديث أخرجه بقية الأئمة السنة (ويذكر) بضم أوله مبنياً للمفعول (عن أبي صالح) ذكر أن الزيات مما وصله مسلم (وبجاءه) مما وصله البزار والطبراني في الاوسط (والوحيد بن رباح) بفتح الواو وتخفيف الموحدة وبهذا الالف مهملة مما وصله أحمد بن منيع في مسنده (وموسى بن يسار) بالتحية وتخفيف السين المهملة مما وصله مسلم والاربعة (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم صاع عمر) وقيل يكفي صاع قوت لحديث أبي داود صاع من طعام وهل يتخير بين الاقوات أو يتعين غالب قوت البلاد وجهان أصحهما الثاني وعلى تعيين القوت وهو الصاع عند الشافعية لو تراخيا على غيره من قوت أو غيره جاز ولو فقد القوت ردت قيمته بالمدينة ذكره الماوردي وأقره الرافعي والنووي ويتهين الصاع ولو قل اللبن فلا يختلف قدر القوت بقلة اللبن وذكره كما لا يختلف غيرة الجنين باختلاف ذكوره وإفوثته ولا أرض الموضحة باختلافها أصغراً أو كبراً (وقال بعضهم) وصله مسلم عن قرة (عن ابن سيرين) عن أبي هريرة مرفوعاً (صاع من طعام وهو بالخيار ثلاثة أيام) وهو وجه ضعيف عند الشافعية وأجيب عنه بأنه محمول على العالب وهو أن التصيرية لا تظهر إلا ثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العالين أو الماوى أو تبدل الأيدي أو غير ذلك واستدلوا الثلاثة على القول بها من العقد وقبل من التفرق (وقال بعضهم) مما وصله مسلم أيضاً عن أيوب (عن ابن سيرين) عن أبي هريرة مرفوعاً أيضاً (صاع من تمر ولم يذكر ثلاثاً والتمر أكثر) يعني أن الروايات الناصة على التمر أكثر مما وصله مسلم من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلته بذكر الطعام وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا معمر) بضم الميم الاولى وكسر الثانية (قال سمعت أبي) سليمان بن طرخان حال كونه (يقول حدثنا أبو عثمان) عبد الرحمن بن مل بن شبيب اللام الهندي بالنون أسلم في عهد رسول الله عليه وسلم وأذى إليه الصدقات (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) أنه (قال من اشترى شاة محفلة) بفتح الفاء المشددة مصرة (فردّها) أي فأراد ردّها (وليردّها) ان كانت مأكولة وتلف لبنها (صاعاً) زاد أبو ذر من تمر أي بدل اللبن الذي حلبه وان زادت قيمته على قيمته ولو علم بها قبل الحلب ردت ولا شيء عليه وهذا الحديث رواه الاكثرون عن معمر بن سليمان موقوفاً وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ عن معمر بن سليمان مرفوعاً وذكر ان رفعه غلط قال ابن مسعود بالسند السابق (ونهى النبي صلى الله عليه وسلم ان تلقى البيوع) بضم التاء وفتح اللام والقاف المشددة مبنياً للمفعول والبيوع رفع نائب عن الفاعل وأصله تلقى فحذفت إحدى التاءين والمضى قبل أصحاب البيوع ولا يذران تلقى البيوع بفتح التاء والعين كما في فرع اليونينية وقال العيني وروى بالتحسين ورجال الحديث كلهم بصريون الا ابن مسعود وفيه رواية لابن عن الاب والتابعي عن التابعي عن الصحابي وأخرجه الثواقف مرفوعاً وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) اتينسي قال (أخبرنا مالك) امام دار الهجرة (عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان) بفتح التاء واللام والقاف وأصله لا تلقوا فحذفت إحدى التاءين أي



لا تستقبلوا الذين يحملون المتاع الى البلد لا تشتروا منهم قبل أن يقدموا الاسواق ويعرفوا الاسعار (ولا يبيع)  
 بالرفع على أن لا نافعة ولا يذروا لا يبيع بالجزم على النهي (بعضكم على بيع بعض) في زمن الخبار (ولا تناجشوا)  
 أصله تناجشوا حذف أحدى التاءين وقدمت أنه الزيادة في النفي بلا رغبة ليغتر غيره (ولا يبيع) بالرفع ولا يذروا  
 ولا يبيع بالجزم (حاضر اساد) هو أن يقول الحاضر إن يقدم من البادية بمتاع لبيعه بسعر يومه اثره عندى  
 لا يبيعه لك بأعلى (ولا يصير) والعنم) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكوا والغنم نصب به وضبطه بعضهم بفتح أوله  
 وضم ثانيه من صير يصير إذا ربط وضبط آخر بضم أوله وفتح ثانيه لكن بغير واو وبصفة الافراد على البناء للمجهول  
 وهو من الصير أيضا وعلى هذا فالغنم رفع والمشهور الأول كما مر • وزاد في الرواية السابقة الابل (ومن  
 ابتاعها) أى المصراة (فهو) وفي السابقة فانه (بغير النظرين بعد ان يحتلبها) بفوقية بعد الحاء المهملة وكسر  
 اللام ولا يذري مجلبها باسقاط الفوقية وضم اللام (ان رضيا) أى المصراة (امسكها وان) بخطها ردها وصاعا  
 من تمر) ولو اشترى مصراة بصاع من تمر ردها وصاع تمران شاء واسترد صاعه قال القاضي وغيره لان الربا لا يؤثر  
 في الفسوح قال الأذرى واسترداد الصاع من البائع ان كان باقيا بيده فلو تلف وكان من نوع ملازم المشتري  
 رده فيخرج من كلام الأئمة انه ما يقعان في التقاض ان جوزناه في المثليات كما هو الاصح المتخصص خلافا  
 للرافعي وغيره ولورد غير المصراة بعد الحلب بعيب فهل يرد بدل اللبن وجهان أحدهما وبه جزم البغوي وصححه  
 ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرفعة ثم كالمصراة فبرده صاع تمر وقال الماوردي بل فيه اللبن لان الصاع عوض  
 لبن المصراة وهذا لبن غيرهما وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع أيضا وكذا أبو داود والنسائي • هذا  
 (باب) بالثنيون (ان شاء) مشتري المصراة ترك البيع (رد المصراة) بالنصب مفعول رده والجملة جواب الشرط  
 (و) عليه (في حلتها صاع من تمر) بسكون اللام في اليونانية وغيرها على انه اسم الفعل ويجوز الفتح على انه  
 بمعنى المحلوب قاله الهيثمي كفتح الباري وقال في القاموس الحلب ويحترق استخراج ما في الفسوح من اللبن  
 كالحلاب والاحتلاب والحلب محركة والحليب اللبن المحلوب ما لم يتغير طعمه وقال الجوهري الحلب بالتحريك  
 اللبن المحلوب والحلب أيضا مصدر حلب الناقة يحلبها حلبا واحتلبها فاه وحالب وحاصله ان أريد بالحلب اللبن  
 فلا ممة مفتوحة فقط وان أريد به المصدر فيجوز السكون والفتح وعلى هذا فهو قول البخاري وفي حلتها بسكون  
 اللام صاع من تمر ان الصاع في مقابلة الفعل وهو موافق لقول ابن حزم يجب رد التمر واللبن معا لان التمر  
 في مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن وهذا يخالف لما عليه الجمهور من أن التمر في مقابلة اللبن وقد كان القليل من رد  
 عين اللبن أو مثله لكن لما ذكر ذلك باختلاط ما حدث بعد البيع في ملك المشتري بالموجود حال العقد وتبين انه  
 الى الجهل بقدره عين الشارع له بدلا يناسبه فطعا للخصومة ودفعا للنزاع في القدر الموجود عند العقد وبه  
 قال (حدثنا محمد بن عمرو) بنحو العين والتمس على رواية عبد الرحمن الهمداني زيادة ابن جبهة وحدثنا  
 أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الثوري وفي رواية أبي علي بن شبيب عن الثوري حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن  
 جبهة وأحمد بن الباقون وجزم الدارقطني بأنه محمد بن عمرو وأبو غسان الرازي المعروف بزنجب زاي ونون وجيم  
 مصغرا وجزم الحاكم والكلابي بأن محمد بن عمرو والسواق البلخي قال الحافظ ابن حجر في المقدمة ويؤيده أن  
 المكي شيخه بلخي وقال في الشرح والازل أولى قال (حدثنا المكي) بن إبراهيم وهو من مشايخ الموات قال  
 (أخبرنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال أخبرني) بالافراد (زياد) زاي مكسورة ومثناة تحية مخففة  
 ابن سعد بن عبد الرحمن الخراساني (ان تابنا) هو ابن عياض بن الاحنف (مولى عبد الرحمن بن زيد أخبره انه سمع  
 ابا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى غنما مصراة فاحتلبها فان رخصها  
 امسكها وان خطها ففي حلتها) بسكون اللام (صاع من تمر) طاهره أن الصاع في مقابلة المصراة سواء كانت  
 واحدة أو أكثر لقوله من اشترى غنما لانه اسم مؤنث موضوع للجنس ثم قال ففي حلتها صاع من تمر ونقل ابن  
 عبد البر عن استعمال الحديث وابن بطل عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والحالبه وعن أكثر  
 المالكية يرد عن كل واحدة صاعا وقال المازني ومن المستبشع أن يفرم متلف ابن ألف شاة كما يفرم متلف لبن  
 شاة واحدة وأجيب بأن ذلك مغتفر بالنسبة الى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع فجعل حدا  
 يرجع اليه عند الخصام فاستوى القليل والكثير ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف  
 باختلاف تباينها ومع ذلك فالمعتبر الصاع سواء قل اللبن أم أكثر كذلك هو معتبر سواء قلت المصراة أم أكثر انتهى



وقال الحنفية لا يجوز للمشتري أن يرد ما اشتراه إذا وجد هاهنا مع لبنها ولا مع صاع غير مقدمه لأن الزيادة  
 المنفصلة المتولدة عن المصراة وهو اللبن مانعة من ردها وحديث أبي هريرة يخالف لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم  
 فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع \* (باب حكم بيع العبد  
 الزاني وقال شريح) بجهة مضمومة وراصة متوحدة ابن الحارث الكندي القاضي فيما وصله سعيد بن منصور  
 بإسناد صحيح من طريق ابن سيرين (أن شام) المشتري (رد) الرقيق المبتاع ذكرنا كان أو أثنى ولو صغيرا (من الزنا)  
 الصادر منه ما قبل العقد وان لم يكثر لنقص القيمة به ولو تاب لأن تهمة الزنا لا تزول ومذهب الحنفية الزنا عيب  
 في الامة دون العبد فترد الامة لأن الغالب أن الافتراض مقصود فيها وطلب الولد والزنا يخل بذلك وفي الامالي  
 الزنا في الجارية عيب وان لم يمتد عند المشتري للحقوق العارضا ولادها وسقط قوله وقال شريح الخ في رواية  
 الكشميني والحوي \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا اللبت) بن سعد الامام قال  
 (حدثني) بالافراد (سعيد المقبري عن يه) كيسان المدني مولى بني لث (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه سمعه  
 يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا زنت الامة فتبين زناها) بالينة أو بالحل أو بالقرار (فليجدها) سبدها  
 ففقه أن السيد يقيم الحد على رقيقه خلافا لابي حنيفة وزاد أبو بوب بن موسى الحد لكن قال أبو عمر لانهم أحدا  
 ذكر فيه الحد غيره (ولا يثرب) بضم التحتية وفتح المثناة وتشديد الراء المكسورة آخره موحدة أي يوجبها  
 ولا يقرعها بالزنا بعد الحد لا ارتفاع اللوم بالحد قال في المصايع وفيه نظروا قال الخطابي معناه أنه لا يقتصر على  
 التثريب بل يقام عليها الحد (ثم ان زنت) ثانيا (فليجدها ولا يثرب) ثم ان زنت الثامنة فليجدها) استحبابا أي بعد  
 جلدها - الزنا ولم يذكره اكتفاء بما قبله (ولو) كان البيع (يجعل من شعر) وهذا مباغة في التعريض على  
 بيعها وقيدته بالكسر لانه الاكسر في حبالهم \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع ومسلم في الحدود  
 والنسائي \* وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام (عن ابن شهاب)  
 محمد الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله) بتصغير الاول ابن عتبة بن مسعود (عن أبي هريرة ورید بن خالد)  
 الجهني الصحابي المدني (رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم - مثل) بضم السين مبني للمفعول  
 ولم أقف على اسم السائل (عن الامة) أي عن حكمها (اذا زنت ولم تحصن) بضم أوله وتسكون ثانيه وكسر  
 ثالثة ما - نادى الاحسان اليها لانها تحصن نفسها بعنفها ولا يذر ولم تحصن بفتح الصاد باء - نادى الاحسان الى  
 غنم أو بكون بمعنى الفاعل والمفعول وهو أحد الثلاثة التي جئن نوادر يقال أحصن فهو محصن  
 وأصلها فهو مسهب وألفج فهو ملفج وقال العيني ويروى ولم تحصن بضم الناء وفتح الحاء وتشديد الصاد من  
 باب التثنية - قال عليه الصلاة والسلام (ان زنت فاجلدوها) ظاهره وجوب الرجم عليها اذا أحصنت  
 والاجماع بخلافه وأجيب بأنه لا اعتبار للمفهوم حيث نطق القرآن صريحاً بخلافه في قوله تعالى فاذا أحصنت  
 فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فالحد يثبت دل على جلد غير المحصن والآية على  
 جلد المحصن والرجم لا يتنصف فيجلدان عملا بالدليلين أو يجاب بأن المراد بالاحصان هنا الحصرية كما في قوله  
 تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات أو التي لم تتزوج أو لم نسلم كما في قوله تعالى فاذا  
 أحصنت الآية قيل بمعنى اسلم وقيل تزوجن وقول الطحاوي ان قوله ولم تحصن لم يذكرها أحد غير مالك انكره  
 عليه الحفاظ فقالوا لم ينفرد به ابل رواها ابن عينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما رواه مالك وانما أعاد  
 الزنا في الجواب غير مقيد بالاحصان للتنبه على انه لا أثر له وأن الموجب في الامة مطلق الزنا (ثم ان زنت  
 فاجلدوها ثم ان زنت فبها) بعد جلدها (ولو صغير) فعيل بمعنى مفعول أي حبس مقتول أو منسوج من  
 الشعر وهذا على جهة التهديد فيها وليس من اضاعة المال بل هو حث لها على مجابة الزنا واستشكاه ابن المنير  
 بأنه عليه الصلاة والسلام نصح هؤلاء في إبعادها والنصيحة عامة للمسلمين فيدخل فيها المشتري فينصح في إبعادها  
 وأن لا يشتريها فكيف تصور نصيحة الجانيين وكيف يقع البيع اذا انتصهما معا وأجاب بأن المباحة انما توجهت  
 على البائع لانه الذي لدغ فيها مرة بعد أخرى ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ولا كذلك المشتري فانه بعد لم يجزب  
 منها سوءه فليست وظيفته في المباحة كالبايع انتهى ولعلها أن تستغف عند المشتري بأن يزوجه أو يدهنها بنفسه  
 أو يوصونها بميته أو بالاحسان اليها (قال ابن شهاب) الزهري (لا أدري بعد الثالثة) ولا يذرع الكشميني  
 بعد الثالثة بمزة الاستنهام أي هل أراد أن يعيها يكون بعد الزينة الثالثة (أو الرابعة) وقد جزم أبو سعيد بأنه



في الثالثة كما مر به وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المحار بين والمعتق وفي البيوع أيضا وأخرجه مسلم في الحدود وكذا أبو داود وأخرجه النساء في الرجم وابن ماجه في الحدود والله أعلم به (باب حكم البيع والشراء مع النساء) ولا يذري الشراء والبيع بتقديم الشراء وبه قال (حدثنا أبو إيمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة الحمصي (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه قال (قال عروة بن الزبير) بن العوام) قالت عائشة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له (أي قصة بركة المروية في غير ما موضع من البخاري) وأفظ رواية عمرة عنها في باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد من الصلاة انتهى بركة تسألها في كتابها فقالت ان شئت أعطيت أهلك ويكون الولاء لي وقال أهلها ان شئت أعطيت ما بقي وقال سفيان ان شئت اعتنتها ويكون الولاء لنا فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لعائشة (اشترى وأعتق) بهمزة قطع وفي رواية عمرة ابتاعها فأعتقها أي بركة (فان الولاء) ولا يذري ذرو الوقت فانما الولاء أي على العتيق (لمن أعتق) والولاء بفتح الواو والمراد به هنا وصف حكمي ينشأ عنه ثبوت حق الارث من العتيق الذي لا وارث له من جهة نسب أو زوجية أو فاضل عن ذلك وحق العقل عنه اذا جنى والتزويج للآتي بشروطه وقد كانت العرب تبيع هذا الحق وتبنيه فنهى الشرع عنه لان الولاء كلمة النسب لا يقبل الزوال بالازالة ويقال للمعتق بهذا الاعتبار المولى من أعلى وللعتيق أيضا السكن من أسفل وهل هو حقيقة فيهما أو في الأعلى أو في الأسفل اقوال مشهورة (ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم من العشي) وفي رواية عمرة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وقال سفيان مرة فسمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر (فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ما بال) ما شان والله كشمهني ثم قال أما بعد ما بال (اناس) وحذف الفاء من فاعلى هذه الرواية على اللغة القليلة ولا يذري ما بال الناس واعمرة ما بال اقوام (يشترطون شروطا) والله كشمهني شرط بالافراد (ليس في كتاب الله بالتذكير باعتبار الجنس أو باعتبار المذ كور والمراد من كتاب الله حكم الله (من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) وللنساءى لم يجزله (وان اشترط مائة شرط) ذكر المائة للمبالغة في الكثرة (شرط الله) الذي شرعه (أحق وأوثق) احكم وأقوى وما سواه واه فأفعل التفضيل ليس على بابه وموضع الترجمة في اشترى بخاطب عائشة والبيع والشراء كان في بركة حيث اشترتها من أهلها وصدق البيع والشراء ههنا من النساء مع الرجال قاله العمري وهذا الحديث قد سبق في الصلاة كما مر وفي باب الصدقة على موالى ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتى ان شاء الله تعالى بعون الله تعالى في البيوع والعتيق والمكاتبة والهبة والطلاق والفرائض والشروط والاطعمة وكفارة الايمان وبه قال (حدثنا حسان بن أبي عباد) بتشديد السين من حسان والمادة من عباد مع فتح أولهما واسم أبي عباد حسان أيضا قال ابن حجر كذا اللمس على ولا يذري في الفرع ونسبها ابن حجر لغير المستقلى حسان بن حسان وهو بصري سكن المدينة ومتر ذكره في العمرة قال (حدثنا همام بنغ الهاء وتشديد الميم ابن يحيى) (قال سمعت مافعا) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان عائشة رضي الله عنها سألت بركة) بفتح الموحدة وكسر الراء الاولى قال في المصابيح ووقع في تهذيب الاسماء واللغات للنووي انها بنت صفوان قال الجلال البلقيني لم يقله غيره وفيه نظر ظاهر وقيل كانت مولاة لقوم من الانصار وقيل لآل عنية بن أبي لهب وكانت قطيبة وعاشت الى خلافة يزيد بن معاوية والمراد ساومت أهل بركة فأبوا عليها الا أن يكون لهم الولاء فأرادت أن تخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (الخروج) أي النبي صلى الله عليه وسلم (الى الصلاة فلما جاء) من الصلاة (قالت) لعائشة (اسم) أي أهل بركة (ابوا) أي امتنعوا (أن يبيعوها الا ان يشترطوا الولاء) لهم (فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق) قال همام بن يحيى المذكور (قلت لسماع) مولى ابن عمر (حزرا) كان زوجها أو عبد افعال ما يدريني) أي ما يعلمني وصنيع البخاري حيث ترجم في الطلاق بقوله باب خبار الامة تحت العبد مع سؤقه لحديثها يقتضى ترجيح كونه عبدا وصريح به ابن عباس في حديثه في الباب المذكور حيث قال رأيت عبد ابني زوج بركة لكن الحديث عند المؤلف في الفرائض عن حفص بن عمر عن شعبة وفي آخره قال الحكم وكان زوجها حزرا ثم ذكره بعده من طريق منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة وفيه قال الاسود وكان زوجها حزرا قال البخاري قول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيت عبد أصبح وقال الدارقطني في العلل لم يختلف على عروة عن عائشة انه كان عبدا وكان اسمه مغينا مولى



أبي أحمد بن يحيى الأمدى وجاءت تسمية من حديث عائشة كافي الترمذى وهذا الحديث أخرجه أيضا  
 في الفرائض هذا (باب) بالتزوين (هل) يجوز أنه (بيع حاضر لباد) ساعته التى أتى بها يريد بيعها (بغير أجر)  
 ويتنع مع أخذه لانه لا يكون غرضه فى الغالب الاتصاف بالاجرة لانصح البائع والحاضر ما كن الحاضرة  
 وهى المدن والقرى والريف وهو أرض فيها زرع ونصب والبادى ساكن البادية وهى خلاف الحاضرة (وهل)  
 يعينه او ينصحه وقال النبي صلى الله عليه وسلم) مما وصله الامام أحمد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم  
 ابن أبي يزيد عن أبيه مرفوعا والبيهقى من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا أيضا (إذا)  
 (استنصح أحدكم أخاه فليصح له) وهو يؤيد جواز بيع الحاضر للبادى إذا كان بغير أجر لانه من باب النصيحة  
 التى أمر بها الشارع عليه الصلاة والسلام (ورخص فيه) فى بيع الحاضر للبادى بغير أجر (عطاء) هو ابن أبي  
 رباح فيما وصله عبد الرزاق وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المدينى قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن  
 إسماعيل) بن أبي خالد (عن قيس) هو ابن أبي حازم انه (قال سمعت جريرا) هو ابن عبد الله (رضى الله عنه  
 يقول) كذا العموى والمستقلى والله كشمينى قال (بابعت) أى عاهدت (رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
 شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة) المفروضة اصله اقامة الصلاة وانما جاز حذف التاء  
 لان المضاف اليه عوض عنها (وايتا الزكاة) المكتوبة أى اعطائها (والسمع والطاعة والنصح لكل مسلم)  
 وهذا الحديث قد سبق فى آخر كتاب الايمان ومن لطائف اسناده هنا أن الثلاثة الاخيرة من رواه يجلبون  
 كوفيون يكنون بأبي عبد الله وهو من النوادر وبه قال (حدثنا الصلب بن محمد) بفتح المهملة وسكون اللام  
 الخاركي قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد العبدى قال (حدثنا معمر) بكون العين وفتح الميم ابن راشد  
 عن عبد الله بن طاوس عن أبيه) طاوس بن كيسان (عن ابن عباس رضى الله عنهما) انه (قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان) أصله لا تلقوا اخذت احداهما والركبان بضم الراء جمع راكب وزاد  
 الكشمينى لا يبيع (ولا يبيع) بالرفع على التثنية ولا يذروا لايبيع بالجزم على النهى (حاضر لباد قال) طاوس  
 (قال لابن عباس) رضى الله عنهما (ما قوله) أى ما معنى قوله عليه الصلاة والسلام (لا يبيع) بالرفع (حاضر لباد  
 قال لا يكون له سمارة) بكسر المهملة الاولى وبينهما ميم ساكنة أى دلالا واستنبط المواقف منه تخصيص النهى  
 عن بيع الحاضر للبادى اذا كان بالاجر وقوى ذلك بعموم حديث النصح لكل مسلم وخصه الحنفية بزمن القبط  
 بفتح الضاد اربا أهل البلد فلا يكره زمن الرخص وتمسكوا بعموم قوله عليه الصلاة والسلام الدين النصيحة  
 وزادوا انه ناسخ لحديث النهى وحمل الجمهور حديث الدين النصيحة على عمومها الا فى بيع الحاضر للبادى فهو  
 خارج مقتضى على العام وصورة بيع الحاضر للبادى عند الشافعية والحنابلة أن يمنع الحاضر البادى من بيع  
 متاعه بأن يأمره بتركه عنده ليبيعه له على التدريج بمن غال والمبيع مما تم حاجة أهل البلد اليه فلواتنى عموم  
 الحاجة اليه كان لم يحتج اليه الا نادرا أو عمت وقصد البدوى يبيعه بالتدريج فساله الحاضر أن يفوضه اليه  
 أو قصد يبيعه بسعر يومه فقال له اتركه عندى لا يبيعه كذلك لم يحرم لانه لم يضرب بالناس ولا سبيل الى منع المالك  
 منه لما فيه من الضر اربه ولو قال البدوى للعاضر ابتداء اتركه عندى لتبيعه بالتدريج لم يحرم أيضا وجعل  
 المالكية البدوية قيد افعلوا الحكم منوطا بالبادى ومن شاركه فى معناه لكونه الغالب فألحق به من يشاركه  
 فى عدم معرفة السعر الحاضر فأضرار أهل البلد بالاشارة عليه بأن لا يادر بالبيع وعن مالك لا يلتحق بالبدوى  
 فى ذلك الا من كان يشبهه قال فأما أهل القرى الذين يعرفون اثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين فى ذلك  
 ولا يطل البيع عند الشافعية وان كان محترما لرجوع النهى فيه الى معنى يقترب به الى ذاته وقال المالكية  
 ان باع حاضر لعمودى فسخ البيع وأدب الحاضر البائع للعمودى وهو المشهور وهو قول مالك وابن القاسم  
 وأصنغ وقال الحنابلة لا يصح بيع حاضر لباد بشرطه وهى خمسة أن يحضر البادى لبيع ساعة بسعريومها  
 جاهلا بسعرها ويقتضيه الحاضر ويكون بالمساواة حاجة اليها فاجتماع هذه الشروط يحرم البيع ويطل على  
 المذهب فان اختلف منها شرط صح البيع على الصحيح من المذهب وعليه أكثر اصحاب انتهى ولو استشار البدوى  
 الحاضر فيما فيه حظه ففى وجوب ارشاده الى الاضرار والبيع بالتدريج وجهان أحدهما نعم بذا للنصيحة  
 والثانى لا توسع على الناس قال للاذرى والاول أشبه وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا فى الاجارة  
 ومسلم وأبو داود فى البيوع والنسائى وابن ماجه فى التجارات (باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر) وبه قال







التناقض يبيع المصرات فان فيه خداعا ومع ذلك لا يطل البيع وبسكوته فصل في بيع الحاضر للبادي بن  
 أن يبيع باجرا أو بغيره أو مذهب الشافعية يحرم التلقا لشراء قطعا والبيع في أحد الوجهين والمعنى فيه  
 الغبن والوجه الشافعي لا يحرم ومعه الأذرى تبعه لابن أبي عمرون ويصح كل من الشراء والبيع وإن  
 ارتكب محرما لماسبق في بيع حاضر لبادولهم الخيار إذا عرفوا الغبن لحديث مسلم فإذا أتى سيده السوق فهو  
 بالخيار وحيث ثبت الخيار فهو على الفور قياسا على خيار العيب وخرج بالتقييد بقبل دخول البلد التلقا  
 بعد دخوله فلا يحرم لقوله في رواية البخاري لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق ولأنه إن وقع لهم غبن  
 فالتقصير منهم لأن التلقا ولو لم يتسوا البيع منه ولو مع جهلهم بالسعر أو لم يقبضوا بأن اشترأ منهم بغير البلد  
 أو أكثر أو بدونه وهم عالمون به فلا خيار لهم لاتقاء المعنى السابق ويؤخذ من كلامهم أنه لا يأنم وهو ظاهر  
 إذا تعريروا قال أبو حنيفة وأصحابه إذا كان التلقا في أرض لا يضر بأهلها فلا بأس به وإن كان يضرهم  
 فكروه لحديث ابن عمر كان تلقى الركان فتشترى منهم الطعام فنهاها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعه حتى يبلغ  
 به سوق الطعام قال الطحاوي في هذا الحديث أباحه التلقا وفي غيره النهي وأولى بنا أن نفعل ذلك على غير  
 التضار فيكون مانع من التلقا لما فيه من الضرر على غير المتلقين المقيمين في السوق وما أبيع من التلقا  
 هو ما لا ضرر عليهم فيه وبه قال (حدثنا محمد بن بشر) بالموحدة والمجعة المشددة ابن عثمان العبدى البصرى  
 الملقب ببندار قال (حدثنا عبد الوهاب) بن عبد المجيد الثقفي قال (حدثنا عبيد الله) بالتصغير بن عمر بن حفص  
 ابن عاصم (العمرى) وسقط العمرى غير أبي ذر (عن عبيد بن أبي سعيد) المقبرى (عن أبي هريرة رضى الله  
 عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (عن التلقا) أى للقافلة (وإن يبيع حاضر لباد) وظاهره منع  
 التلقا مطلقا سواء كان قريبا أو بعيدا لاجل الشراء منهم أم لا وسيأتى البحث فيه قريبا إن شاء الله تعالى وبه  
 قال (حدثنا) بالجمع وغير أبي ذر حدثني (عياض بن الوليد) بالثناة التحية والسبب المجعة الرغام البصرى قال  
 (حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن ابن طاووس) عبد الله (عن أبيه)  
 أنه قال سألت ابن عباس رضى الله عنهما ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم (لا يبيع حاضر لباد) فقال لا يكن  
 له سارا بالتحية والحزم على النهى ولا يذروا الجوى والمسعى لا يكون بالرفع على التلقا ولا ي الوقت  
 لا تكون بالثناة الفوقية وليس للتلقا فيه ذكركم ولهله أشار على عادته إلى أصل الحديث وقد سبق قبل بابين  
 في حديث آخر عن معمر بن وهب أنه قال ولا تلقوا الركان والتقييد بالركان خرج مخرج الغالب في أن من جلب  
 الباطل لم يكن عددا ركانا ولا مفهوما بل لو كان الجلب عددا مشاة أو واحد ارا بكالم يختلف الحكم وبه  
 قال (حدثنا) هو ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بضم الزاى وفتح الراء قال حدثني (بالأفراد  
 التميمي) هو سليمان بن طرخان (عن أبي عثمان) عبد الرحمن بن مل التهدي بالنون (عن عبد الله) هو ابن مسعود  
 رضى الله عنه قال من اشترى محلة بضم الميم وفتح الحاء المهملة ونشد يد الفاء المفتوحة مصراة (طبردة  
 معها صاعا) أى من غر يدل ما فسد من لبنها (قال) ابن مسعود بالسند (ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقا  
 البيوع) فيه تقييد لا طلاق حديث أبي هريرة السابق هناك وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي  
 قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن مافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لا يبيع بالرفع) بضم على يبيع بعض) عدى يعلى لأنه ضمن معنى الاستعلاء (ولا تلقوا السلع) أصله  
 ولا تلقوا الخدفت إحدى النساء والسلع بكسر السين جمع سلعة وهى المتاع (حتى يهبط) بضم أوله وفتح  
 ثالته أى ينزل (بها إلى السوق) ويأتى البحث في هذا إن شاء الله تعالى في الباب التالى وهذا الحديث  
 أخرجه أيضا في البيوع وحدثنا مسلم وأبو داود والنسائى وأخرجه ابن ماجه في التجارات (باب) بيان  
 (منهوى) جواز (التلقا) للركان وابنهاته وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكى (قال حدثنا  
 جويرية) تصغير جارية بن اسماء بن عبيد الضمى بضم المعجمة وفتح الموحدة البصرى عن (نافع عن عبد الله)  
 أى ابن عمر (رضى الله عنه) وعن أبيه أنه (قال كان تلقى الركان) داخل البلد على السوق (فتشترى منهم  
 الطعام فنهاها النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعه) فى مكان التلقا (حتى يبلغ به سوق الطعام) فإذا بلغناه  
 نبيع وقوله يبيع بضم التحية وفتح اللام مبنيا للمفعول وسوق بالرفع نائب عن الفاعل كذا فى الفرع  
 وفى نسخة تبلغ بنون مفتوحة وضم اللام والسوق نصب على المفعولية (قال أبو عبد الله) أى البخاوى



رحمه الله تعالى (هذا) أي التلقي المذكور في هذا الحديث كان (في أهل السوق) بالبلد لا خارجها وهو يدل  
 على أن التلقي إلى أعلى السوق جائز لأن النهي انما وقع على التبايع لا على التلقي فلو خرج عن السوق ولم يخرج  
 عن البلد فذهب الشافعية الجواز لا مكان معرفتهم الاسعار من غير المتلقين وحدث ابتداء التلقي عندهم من البلد  
 وقال المائكة واختلاف في الحد المنهي عنه فقيل الميل وقيل الفرسخان وقيل البومان وقال البايع يمنع قربا  
 وبعدا واذا وقع بيع التلقي على الوجه المنهي عنه لم يفسخ على المشهور وتعرض على أهل السوق فان لم يكن سوق  
 فأهل البلديشتر له معه فيها من شاء منهم ومن مرت به سلعة ومنزله على نحو ستة أميال من المصر التي تجلب اليها  
 تلك السلعة فانه يجوز له شراؤها اذا كان محتاجا اليها لا للتجارة انتهى (وبينه) أي كون التلقي المذكور  
 في أعلى السوق (حديث عبيد الله) بن عمر التالى لهذا الحديث حيث قال فيه كانوا يتبايعون الطعام في أعلى  
 السوق ولا يذرتا خبر قوله قال أبو عبد الله الخ عن الحديث الا لاحق وكونه عقب حديث جويرية هو الصواب  
 وسقطت الواو لغير أبي الوقت من وبينه \* وبه قال (حدثنا مسدد) بالسجين الممثلة وتشهد الدال الاولى ابن  
 مسرهد قال (حدثنا يحيى) القطان (عن عبيد الله) بالتصغير العسمرى (قال حدثني) بالافراد (نافع عن عبد  
 الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) أنه (قال كانوا يتبايعون) بوحدة ساكنة بين المثنيتين التحسية والفوقية  
 ولا يذرتا يتبايعون بتأخيرها عنهما وازيادة تحسية قبل العين (الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانهم)  
 ولا يذرتا في مكانه الذي اشتروه فيه (فها هم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى يقلوه) أي  
 يقبضوه ومفهومه أن التلقي خارج البلد هو المنهي عنه لا غير وقد صرح مالك في روايته في الباب السابق عن  
 نافع بقوله ولا تلتقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق فدل على أن التلقي الجائز انما هو ما يبلغ به السوق والحديث  
 يفسر بعضه بعضا \* هذا (باب) بالتسوين (إذا اشترط) الشخص (شروطا في البيع لا تحل) هل يفسد البيع  
 أم لا ولا تحل صفة لقوله شروطا ولا يذرتا في البيع شروطا بالتقديم والتأخير وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف)  
 النسبي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها) انها  
 (قالت جاتني بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء الاولى مولاة قوم من الانصار كما عند أبي نعيم وقيل لآل أبي  
 أحمد بن جحش وفيه نظر فان زوجها ما غيضا هو الذي كان مولى أبي أحمد بن جحش وقيل لآل عتبة وفيه نظر أيضا  
 لأن مولى عتبة سأل عائشة عن حكم هذه المسألة فذكرت له قصة بريرة أخرجه ابن سعد (فقالت كتبت أهلي)  
 نعتي موالها (على تسع أواق) بفتح الهمزة بوزن جوار والاصل أواق بتشديد الياء فحذفت إحدى الواو  
 تخفيفا والثانية على طريق قاض (في كل عام وقية) بفتح الواو ومن غير همزة وتشديد الياء ولا يذرتا في  
 الاصيلي وابن عساكر أوقية همزة منمومة وهي على الاسح أربعون درهما أي اذا ادتها فهي حرة ويؤخذ  
 منه أن معنى الكتابة عتق رقيق بعوض مؤجل بوقتين فأكثر (فاعيذني) بصيغة الامر للمؤث من الاعانة  
 وفي رواية الكشميهني في باب استعانة المكاتب في الكتابة فاعيتني بصيغة الخبر الماضي من الاعباء والضمير  
 للاواق وهو متجه المعنى أي أعجزتني عن تحصيلها قالت عائشة (فقلت) لها (ان أحب أهلك) بكسر الكاف  
 أي مواليك (ان أعدتها لهم) أي تسع الاواق ثمناء منك واعتقك (ويكون ولاؤك) الذي هو سبب الارث  
 (لي فعلت) ذلك (فذهبت بريرة) أي من عند عائشة (إلى أهلها فالت لهم) مقالة عائشة رضي الله عنها لها  
 (فأبوا عليها) أي امتنعوا ولا يذرتا في نسخة فأبوا ذلك عليها (لجأت من عندهم) وللعموي والمستقلى من  
 عندها إلى عائشة (ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس) عندها (فقالت) لعائشة (اني عرضت) واغترابي  
 ذراني قد عرضت (ذلك) الذي قلته وكاف ذلك بالفتح كما في الفرع وقال في المصايح بكسرها لأن الخطاب لعائشة  
 (عليهم) وللکشميهني من ذلك عليهم (فأبوا) فامتنعوا منه (الا أن يكون الولاء لهم) استثناء مفرغ لأن في أبي  
 معنى النفي قال الزمخشري في قوله تعالى في سورة التوبة ويأبى الله الا أن يتم نوره فان قلت كيف جازأبى الله  
 الاكذا ولا يقال كرهت أو ابغضت الا زيد اقلت قد أجرى أبي مجرى لم يردأ لا ترى كيف قول يردون أن يطفئوا  
 نور الله بأفواههم بقوله ويأبى الله وكيف أوقع موقع ولا يريد الله الا أن يتم نوره (فسمع النبي صلى الله عليه وسلم)  
 ذلك من بريرة على سبيل الاجال (فأخبرت عائشة رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم) به على سبيل التفصيل  
 زاد في الشروط فقال ما شان بريرة ولمسلم من رواية أبي امامة ولا بن خزيمة من رواية حماد بن سلمة وأحمد كلاهما



عن هشام فجاءتني بريرة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لي فيما بيني وبينها ما ردتا أهلها فقلت لاهما الله  
 اداورفعت صوتي واتهورتها فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسألني فأخبرته (فقال) عليه الصلاة والسلام  
 لعائشة (خذها) أي اشترها منهم (واشترط ليهم الولاء فانما الولاء لمن اعتق ففعلت عائشة) رضي الله عنها  
 ما أمرها به عليه الصلاة والسلام من شرائها وهذا صريح في أن كتابتها كانت موجودة قبل البيع فيكون  
 دليلا لقول الشافعي القديم ببيعة بيع رقبة المكاتب ويعلم ذلك المشتري مكاتباً ويعتق بأداء النجوم اليه والولاء له  
 وأما على قوله الجديد أنه لا يصح بيع رقبة فاستشكل الحديث وأجيب بانها عجزت نفسها ففسخ موالها كتابتها  
 واستشكل الحديث أيضاً من حيث أن اشتراط البائع الولاء مفسد للعقد لمخالفته ما تقر في الشرع من أن الولاء  
 لمن اعتق ولأنه شرط زائد على مقتضى العقد لا مصلحة فيه للمشتري فهو كاستثناء منفعته ومن حيث أنها  
 خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح وكيف اذن لها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وأجيب بأن روايته  
 هشام ما تتردد بقوله واشترط ليهم الولاء فيحمل على وهم وقع له لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأذن فيما لا يجوز وهذا  
 منقول عن الشافعي في الامم ورأيت عنه في المعرفة للبيهقي واثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ  
 والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه وأجاب آخرون بأن لهم معنى عليهم كما في قوله تعالى وإن أسأتم فلها وهذا  
 مشهور عن المزني وجرم به عنه الخطابي واسنده البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم الرازي عن حرملة عن  
 الشافعي لكن قال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط  
 ولو كانت بمعنى على لم ينكره وأجاب آخرون بأنه خاص بقصة عائشة لمصلحة قطع عاداتهم كما خص الحج إلى  
 العمرة بالصحابة لمصلحة بيان جوازها في شهره قال النووي وهذا أقوى الاجوبة ونعقبه ابن دقيق العيد بأن  
 التخصيص لا يثبت الا بدليل وأجاب آخرون بأن الامر فيه للاباحة وهو على وجه التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم  
 فوجوده كعدمه فكانه قال اشترطى أو لا تشترطى فذلك لا يفيدهم ويؤيد هذا قوله في رواية ابن الاسمين الاسمية أن  
 شاء الله تعالى في آخر أبواب المكاتب اشترها ودعهم يشترطون ما شاؤوا قبل غير ذلك مما سياتي إن شاء الله  
 تعالى في محاله واختلف هل يجوز بيع المكاتب فقال المالكية يجوز بيع جميعها أو جزء منها فإن وفي المكاتب  
 ما عليه من نجوم الكتابة للمشتري عتق والولاء للاول لأنه قد انعد له اولاً والابان عجزاً وهلك قبل ذلك فهو  
 رقيق للمشتري وقال الشافعية لا يبيع (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله تعالى وأثنى  
 عليهم قال أما بعد) أي بعد الحمد والثناء (مأبال رجال) ما حالهم وحذف الفاء في جواب أمادليل على جوازه  
 ومثل ما سبق في الحج في باب طواف القارن حيث قال وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا بغير فاء لكنه  
 نادراً (يشترطون شروطاً يست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) جواب ما الموصولة  
 المتضمنة لمعنى الشرط (وإن كان) المشروط (مائة شرط) مبالغة وتأكيده (قضاء الله الحق) بالاتباع من  
 الشروط المخالفة له (وشرط الله أدنى) باتباع حدوده التي حدتها وليس أفعّل التفضيل هنا على بابه اذ لا مشاركة  
 بين الحق والباطل (وانما الولاء لمن اعتق) وكلمة انما للعصر فيستفاد منه اثبات الحكم المذكور ونفيه عما  
 عداه ولولا ذلك لما لم من اثبات الولاء لمن اعتق ونفيه عن غيره \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التنبسي  
 قال (أخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عائشة) رضي الله عنها (أم المؤمنين)  
 وفي رواية مسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة فصار من مسند عائشة  
 لكن يمكن أن تكون هاهنا لا يراد بها اداة الرواية بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في كونها  
 (ارادت ان تشتري جارية) هي بريرة (فتعتقها) بالنصب عطف على المنصوب السابق (فقال أهلها) موالها  
 (فبيعهن على أن ولأهالنا فذكرت) عائشة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك) بكسر  
 المكاف ولا يذري باب ما يجوز من شروط المكاتب لا يمنعك بنون التأكيده وهو كقوله ابتاعى فأعتق وليس  
 في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام السابقة (فانما الولاء لمن اعتق \* باب بيع التمر بالثناة  
 وسكون الميم فيها \* وبه قال (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا الليث) بن سعد  
 الامام ولا يذري باسقاط اداة التعريف (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن مالك بن اوس) أنه  
 (سمع ابن عمر) بضم العين (رضي الله عنهما) يقول (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال البر بالبر) بضم



الموحدة يبيع القمح بالقمح (ربا الاهاه وهاء) بالمد وفتح الهمزة وقيل بالكسر وقيل بالسكون والمعنى خذوها  
 أي يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيتقاضيان في المجلس (والشعير بالشعير) بفتح الشين على المشهور  
 وحكي كسرهما اتباعا (ربا الاهاه وهاء) واستدل به على أن البر والشعير صنفان عند الجمهور خلافا لما لا رجه الله  
 فعنده انهما صنف واحد (والتمر بالتمر ربا الاهاه وهاء) زاد مسلم من رواية أبي سعيد الخدري والمخ بالمخ وبقاس على  
 ذلك سائر الطعام وهو ما قصد للطمع اقتياتا أو تفكها أو تداءيا فإنه نص على البر والشعير والمقصود منهما التقوت  
 فالحق بهما ما يشاركهما في ذلك كالارز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفكه فالحق به ما يشا كله في  
 ذلك كالزبيب والتين وعلى المخ المروي في مسلم والمقصود منه الاصلاح فالحق به ما يشاركه في ذلك كالمصطكي وغيرها  
 من الادوية فيشترط في بيع ذلك اذا كان جنسا واحدا ثلاثة امور الحلول والمماثلة والتقابض في المجلس قبل  
 التفرق ويدل له حديث الباب مع حديث مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر  
 بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمنزل سواء بسواء يدايد فإذا اختلفت هذه الاجناس فبيعهوا كيف شئتم اذا كان يدايد أي  
 مقايضة قال الرافي "ومن لازمه الحلول ولا بد من القبض الحقيقي فلا تكني الحوالة وان حصل القبض بهما في  
 المجلس ويكتفي قبض الوكيل في القبض عن المتعاقدين أو أحدهما وهما في المجلس وكذا قبض الوارث بعدموت  
 مورثه \* (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) من عطف العام على الخاص وبه قال (حدثنا اسماعيل)  
 ابن أبي اويس واسم أبي اويس عبد الله بن عبد الله بن أبي اويس الاصمجي ابن أخت الامام مالك وصهره على  
 ابنه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرحثنى (مالك) امام دار الهجرة ابن انس الاصمجي (عن نافع عن عبد الله بن  
 عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن المزانية) بضم الميم وفتح الزاي والموحدة  
 والنون مفاعلة من الزين وهو الدفع الشديد وسمي بهذا البيع الخصوص لان كل واحد من المتعاقدين يدفع  
 صاحبه عن حقه وفي الجامع للقرائين المزانية كل بيع فيه غرر وهو كل جراف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده وأصله  
 أن المغبون يريد أن يفسخ البيع ويريد الغابن أن لا يفسخه فيترابان عليه أي يتدافعان قال ابن عمر (والمزانية  
 بيع الثمر) بالمثلثة وفتح الميم الرطب على النخل (بالتمر) بالمثلثة القوقية وسكون الميم اليابس (كيلا) نصب على  
 التمييز أي من حيث السكيل وذكر الكيل ليس قدافي هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلا مفهوم له  
 اوله مفهوم ولكنه مفهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى بالمنع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلا) بفتح  
 الكاف وسكون الراء شجر العنب والمراد العنب نفسه وادخال حرف الجر على الكرم قال الكرماني "مراد  
 القلب وكان الاصل ادخالها على الزبيب وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع وكذا مسلم والنسائي وبه  
 (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا حماد بن زيد) هو ابن درهم الجهضمي (عن ايوب)  
 لسختياني (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية \* قال) ابن عمر  
 (والمزانية ان يبيع الثمر) بالمثلثة وفتح الميم وقوله أن يبيع بيان لقوله المزانية وقال العيني كلمة أن مصدرية في محل  
 رفع على الخبرية وتقديره المزانية بيع الثمر (بكيل) من التمر أو الزبيب فائلا (ان زاد) التمر المخروص على ما يساوي  
 الكيل (فلي ونهصر فعلى) والمطابقة بين الحديث والترجمة مفهومة من النهي عن بيع الزبيب بالعنب  
 أي يجوز بيع الزبيب بالزبيب كالبر بالبر وبقاس بيع الطعام بالطعام عليه قاله الكرماني ومباحث الحديث تأتي  
 ان شاء الله تعالى في بابيه وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في البيوع (قال) عبد الله بن عمر مما وصله أيضا  
 في البيوع (وحدثني) بالافراد (زيد بن ثابت) الانصاري رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص  
 في العرايا) وهي بيع الرطب أو العنب على الشجر (بخرصها) بقدره من اليابس في الارض كيلا وهو مستثنى  
 من بيع المزانية المنهى عنه والباء في بخرصها للسببية أي بسبب خرصها وهو بفتح الخاء المعجمة المصدر وبالكسر  
 المخروص قال النووي والفتح اشتهر وقال القرطبي الرواية الكسر كذا قاله البرماوي كالزركشي وكلاهما انما هو  
 على رواية مسلم والذي في الفرع وغيره من الاصول التي وقفت عليها من البخاري الفتح ولا ينبغي أن ينقل كلام  
 متعلق برواية مسلم الى لفظ البخاري الا بعد التثبت ويأتي الكلام على العرايا ان شاء الله تعالى بعون الله وقوته  
 \* (باب بيع الشعير بالشعير) \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التنيسي (قال أخبرنا مالك) هو ابن انس  
 امام الأئمة (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن مالك بن اوس) بفتح الهمزة وسكون الواو آخره مهملة







رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقول الذهب بالذهب (بالرفع في اليونانية أي يبيع الذهب فحذف المضاف للعلم به  
 أو مبتدأ خبره محذوف أي الذهب يباع بالذهب أو بإسناد الفعل المبني للمفعول إليه أي يباع الذهب ويجوز  
 النصب أي يبيعوا الذهب بالذهب (مثلاً بمثل) أي حال كونهما متماثلين أي متساويين وجوز أبو البقاء فيما  
 حكاه الزركشي عنه فيه وفي وزنا بوزن وجهين أن يكون مصدران في موضع الحال أي الذهب يباع بالذهب  
 موزوناً بموزون وأن يكون مصدرًا مؤكداً أي يوزن وزناً قال وكذلك الحكم في مثلاً بمثل وتبعه في فتح الباري  
 وتبعه العيني فقال قوله مصدران ليس بصحيح على ما لا يخفى ولا يوجب ذرو الوقت مثل بالرفع على إسناد الفعل  
 المبني للمفعول إليه أي يباع مثل بمثل (و) يباع (الورق بالورق) أي الورق يباع بالورق حال كونهما (مثلاً بمثل)  
 فإن قلت كيف يكون هذا صرفاً والصرف يبيع الذهب بالفضة وبالعكس أوجب بأن مفهومه إذا لم يكن بنفسه  
 لا تشترط فيه المماثلة وأمثال هذه المفاهيم انما يابعد عليها السياق ولا يذرو حده مثل وتوجيهها كالسابق  
 \* وبه قال (حم) ثنا عبد الله بن يوسف (التبسي الكلاعي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن رافع عن أبي سعيد  
 الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل) أي الأحال  
 كونها متماثلين أي متساويين أي ومع الحلول والتقايض في المجلس (ولا تشفوا) بضم المشاء الفوقية وكسر  
 الشين المجعومة وضم الفاء المشددة من الإشفاف أي لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق) بكسر  
 الراء فيهما النضة بالفضة (ال) حال كونهما (مثلاً بمثل ولا تشفوا) أي لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تتبعوا  
 منها غائباً) أي مؤجلاً (بناجر) بالنون والجيم والزاى أي بمحاضر أي فلا بد من التقايض في المجلس \* وهذا  
 الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي \* (باب يبيع الدينار بالدينار) حال كونه (نساء)  
 بفتح النون والمهملة ممدوداً ويسكون السين أي مؤجلاً \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا  
 الفتح بن محمد) بفتح الميم وسكون الفاء أبو عاصم وهو شيخ المؤلف قال (حدثنا ابن حريج) عبد الملك قال  
 أخبرني) بالافراد (عمرو بن دينار) بفتح العين (أن أبوصالح) ذكره (الزيات) أخبره أنه سمع أباب سعيد الخدري  
 رضي الله عنه يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار مثلاً بمثل  
 من زاد وأزداد فقد أربى قال أبو صالح (فقلت له) أي لابي سعيد الخدري (فإن ابن عباس) رضي الله عنه - ما  
 (لا يقوله) أي لا يقول بأن الربا إنما هو فيما إذا كان أحد العوضين بالنسيئة وأما إذا كانا متفاضلين فلا ربا فيه  
 أي لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين (فقال أبو سعيد سألته) ولمسلم قد أنزلت  
 ابن عباس (فقلت له) (سمعته) بحذف همزة الاستفهام أي سمعته (من النبي صلى الله عليه وسلم) أو وسمعت  
 في كتاب الله تعالى قال) ولا يذرو قال (كل ذلك لا أقول) برفع كل كافى الفرع أي لم يكن السماع  
 ولا الوجدان وفي بعض الأصول بالنصب قال في الفتح كاستنتاج على أنه مفعول مقدم وهو في المعنى نظيره قوله  
 عليه الصلاة والسلام في حديث ذي البدين كل ذلك لم يكن فالمنقح هو المجموع انتهى وحينئذ فيكون السبب  
 الكل بخلاف وجه الرفع فإنه لعموم السلب وهو أبلغ وأعم من سلب الكل على ما لا يخفى وهو مراد ابن عباس  
 لأنه ليس مراده في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثابتاً وإذا نصبت كل كانت داخله في حيز  
 النفي ضرورة أن نصبها بأقول الواقع بعد حرف النفي فيكون التركيب هكذا لا أقول كل ذلك فيكون المعنى بل  
 أقول بعضه وليس هو المراد فتعين أن مراده في كل واحد من الأمرين أي لم اسمعه من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله ثم كيف يكون التركيب مع نصب كل نظير كل ذلك لم يكن والمنقح هنا في حيز كل  
 وفي النصب هي في حيز النفي نعم إن رفع كل من قوله كل ذلك لا أقول على أنه مبتدأ ولا أقول خبره والعائد محذوف  
 أي أقوله على حد قوله قد أصبحت أم الحبار تندي \* على ذنبا كاه لم أصنع  
 برفع كل وحذف العائد أي لم أصنعه فحينئذ يكون نظير كل ذلك لم يكن ويكون المنقح كل فرد لا المجموع من  
 حيث هو مجموع قاله في المصابيح والنصب هو الذي في الفرع وفي رواية - لم فقال لم اسمعه من رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله تعالى (وانتم أعلم برسول الله مني) أي لأنكم كنتم بالعين كاملين عند  
 ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا كنت صغيراً (ولكنني) بنونين ولا يوجب الوقت وذرو ولكني (أخبرني  
 أسامة) بن زيد رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا إلا في النسيئة) أي لا في التفاضل وقد أجمع



على ترك العمل بظاهره وقيل انه محمول على الاجناس المختلفة فان التفاضل فيها لا ربا فيه ولصكته بحمل فيه  
حديث أبي سعيد أو أنه منسوخ وتغيب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الخطابي يحتمل انه سمع كلمة من آخر  
الحديث ولم يذكر قوله كان مثل عن التمر بالشعر أو الذهب بالفضة من فاضلا فقال انما الربا في النسبة وهو صحيح  
لاختلاف الجنس وقد رجع ابن عباس عن ذلك فروى الحاكم من طريق حبان العدوي وهو بالخاء المهملة  
والحمبة قال سألت أبا مجلز عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا به  
يدأيد وكان يقول انما الربا في النسبة فاقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه التمر بالتمر والحنطة بالحنطة  
والشعر بالشعر والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدأيد مثل لا يعمل في زاد فهو ربا فقال ابن عباس رضي الله عنهما  
استغفر الله وأتوب اليه فكان ينهى عنه أشد النهي • وفي حديث الباب ثلاثة من العصابة وأخرجه مسلم  
والقسائي وابن ماجه في البيوع • (باب بيع الورق) بفتح الواو وكسر الراء وقد تكرر الراء وقد تكسر الواو  
مع اسكان الراء فهي ثلاث لغات ي الدراهم المضروبة بالذهب) حال كونه (نسبة) على وزن كريمة ويجوز  
الادغام فتكون على وزن بركة حذف الهمزة وكسر النون بكسرة • وبه قال (حدثنا حمص بن عمر) الحوضي  
قال (حدثنا شعبه) بن الجراح (قال اخبرني) بالافراد (حبيب بن ابي ثابت) قيس ويقال هندن دينار الاسدي  
مولي يم الكوفي (قال سمعت ابا المنهال) يسار بن سلامة الرياحي بالحمية والمهملة المصرية (قال سألت البراء بن  
عازب ورصد بن ارم رضي الله عنهم عن الصرف) وهو بيع أحد التقدين بالآخر (وكل واحد منهما) أي من  
البراء وزيد) يقول هذا خبر مني فكلاهما يقول نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق دينار  
أي غير حال حاضر في المجلس ولا يقال لا مطابقة بين الحديث والترجمة لان بيع الورق بالذهب والحديث عكسها  
لان العوض اذا كانا تقدين على أيهما دخلت الباء فالمعنى سواء بخلاف ما اذا كان العوضان غير التقدين  
الذين هما للتمنية فانها لا تدخل على المثنى • (باب بيع الذهب بالورق) حال كونه (يدأيد) وهذه الترجمة عكس  
السابقة • وبه قال (حدثنا عمران بن ميسرة) البصري يقال له صاحب الاديم قال (حدثنا عباد بن العوام) بفتح  
العين المهملة وتشديد الموحدة والعوام بفتح العين وتشديد الواو ابن عمر الكلابي الواسطي قال (اخبرنا يحيى  
ابن ابي اسحق) الحضرمي مولا هم المصري النحوي وثقه ابن معين واحتج به البخاري وغيره قال (حدثنا عبد  
الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنه قال نبي لبي صلى الله عليه وسلم عن الهبة بالفضة والذهب بالذهب  
(البراء) أي مساوين وتسمى المراطلة (وامرنا) أمر اباحة (أن يتباع) بفتح النون أي تشتري (الذهب  
بالفضة) وللعموي والكشميري في الفضة (كيف شئنا والفضة بالذهب) ولا يذرى الذهب (كيف شئنا)  
ولم يقل فيه يدأيد طابق ما رحمه له وأجيب باحتمال انه أشار به الى ما وقع في بعض طرقه فقد أخرجه مسلم عن  
أبي الربيع عن عباد بن العوام الذي أخرجه المؤلف من طريقه وفيه فساء رجل فقال يدأيد فقال • كذا  
سمعت واشترط القبض في الصرف متفق عليه وانما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد وقد عذ  
عليه الصلاة والسلام أصولا وصريح بأحكامها وشروطها المعتمدة في بيع بعضها ببعض جنسا واحدا  
أو أجناسا وبين ما هو العلة في كل واحد منهما ليتوصل المجتهد بالشاهد الى الغائب فانه عليه الصلاة والسلام ذكر  
التقدين والمطعومات ايذانا بأن علة الربا هي التقدية أو الظلم واشعارا بأن الربا انما يكون في النوعين  
المذكورين وهما التقدان والمطعوم واختلاف في العلة التي هي سبب التحريم في الربا في الستة التي هي الذهب  
والفضة والبر والشعر والتمر والمخ فقال الشافعية العلة في الذهب والفضة كونهما جنسا لا اثنان فلا يعتدى  
الربا منهما الى غيرهما من الموزونات كالحديد والنحاس وغيرهما لعدم المشاركة في المعنى والعلة في الاربعة  
الباقية كونها مطعومة فيعتدى الربا منهن الى كل مطعوم سواء كان اقبيانا أو تفصكها أو تدوبا كما مر وقال  
أبو حنيفة العلة في الذهب والفضة الوزن فيعتدى الى كل موزون من نحاس وحديد وغيره • (باب بيع  
المزبنة) مفاعلة من الزين وهو المدقع فان كل واحد من المتبايعين يزبن صاحبه عن حقه اولان أحدهما اذا  
وقف على ما فيه من القين أراد دفع البيع عن نفسه وأراد الآخر دفعه عن هذه الارادة بامضاء البيع (وهي)  
في الشرع (بيع التمر) بالمثلثة الفوقية وسكون الميم اليابس على الارض (بالتمر) بالمثلثة وفتح الميم الرطب في رؤس  
الفصل وليس المراد كل الثمار فان سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر والذي في الفرع التمر بالمثلثة وفتح الميم بالمثلثة



وسكون الميم (ويسع الزيب بالكرم) بفتح الكاف وسكون الراء أي الغناب على الكرم (ويسع العربا) جمع عربية  
وبأني تفسير ما أن شاء الله تعالى (قال أنس) لما وصله في بيع المحاضرة (عن النبي صلى الله عليه وسلم عن المزانية  
والحافله) بضم الميم وقع الحاء المهملة وبعد الألف كاف فلام فهما تأنيث مفاعلة من الحقل وهو الزرع وموضعه  
وهو بيع الحنطة بسنبلها حنطة صافية من التبن ووجه الفساد فيها أنه يؤدي إلى ربا الفضل لأن الجهل بالمانلة  
كحقيقة المفاضلة من حيث أنه لم يفتق فيها المساواة المشروطة في الربوي بجنسه وتزيد الحافله أن المقصود من  
البيع فيها مستور بماليس من صلاحه • وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسيبه إلى جده لشهرته به واسم أبيه عبد  
الله الخزومي قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد بن عقيل بفتح العين  
الأي بفتح الهمزة وسكون التحتية (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه (قال أخبرني) بالافراد (سالم بن  
عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الثمر) بالثلاثة  
وفتح الميم (حتى يرد صلاحه) بغير ألف بعد واو ويد والناسب أي يظهر ويد والصلاح في كل شيء هو صبرونه إلى  
الصفة التي يطلب فيها غالباً وبأني يمانه أن شاء الله تعالى في باب بيع الثمار قبل أن يرد صلاحها (ولا تبعوا  
التمر بالتمر) الأول بالثلاثة والثاني بالثمانية • (قال سالم) بالاسناد السابق (وأخبرني) بالافراد (عبد الله) بن عمر  
ابن الخطاب (عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك) أي بعد انتهى عن بيع التمر  
بالتمر (في بيع العربية) بكسر الراء وتشديد التحتية واحدة العربا وهي أن تخرج من نخلات فيكون رطبها إذا جفت  
ثلاثة أوسق مثلاً (بالرطب) على الأرض (أو بالتمر) بالثمانية (ولم يرخس في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على  
النخل بالرطب على الأرض وهو وجه عند الشافعية فتكون أول التخيير والجهر على المنع فيسألون هذه الرواية  
بأنهم من شك الراوي أيهما قال النبي صلى الله عليه وسلم وما في أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال التمر فلا يقول  
على غيره وقد وقع عند السامى والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الأوزاعي عن  
الزهري ما يؤيد أن أول التخيير لا لشك وإنما بالرطب وبالتمر وقبس الغناب بالرطب بجماع أن كلا منهما زكوى  
يمكن خرصه ويدخر بأبيه وكالرطب اليسر بعد بدو صلاحه لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب ذكره الماوردي  
والروائي وأما غير الرطب والغناب من الثمار التي تجفف كالشمس وغيره فلا يجوز لأنها متفرقة مستورة  
بالأوراق فلا يأتى الخرص فيها بخلاف ثمرة النخل والكرم فانها متدلية ظاهرة • وهذا الحديث أخرجه مسلم •  
وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) السيسى قال (أخبرنا مالك) الإمام الأعظم (عن نافع) مولى ابن عمر (عن  
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية) قال ابن عمر (والمزانية اشتراء  
التمر) بالثلاثة وفتح الميم وفي رواية مسلم ثمر النخل وهو المراد هنا (بالتمر) بالثمانية وسكون الميم (كبلال) بالنصب على  
التمييز وليس قبله (ويسع الكرم) الغناب (بالزيب كبلال) وفي رواية مسلم ويسع الغناب بالزيب كبلال وفي الحديث  
جواز تسمية الغناب كروا حديث النهي عن تسميته به محمول على التنبيه وذكره هنا لبيان الجواز وهذا على تقدير  
أن تفسير المزانية صادر عن الشارع صلوات الله وسلامه عليه أما على القول بأنه من الصماني فلا حجة على  
الجواز ويحمل النهي على الحقيقة • وهذا الحديث سبق في باب بيع الزيب بالزيب • وبه قال (حدثنا عبد الله  
ابن يوسف) المذكور فيما مر قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الإمام (عن داود بن الحصين) بضم الحاء وفتح  
الصاد المهملة المدنى مولى عمرو بن عثمان المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة (عن أبي سفيان) قيل اسمه قزمان  
بضم القاف وسكون الزاي (مولى ابن أبي أحمد) هو عبد الله بن أبي أحمد بن جحش الأسدي ابن أخي زيب بنت  
جحش أم المؤمنين (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية  
والحافله والمزانية اشتراء التمر بالتمر) الأول بالثلاثة (في روه من النخل) زاد ابن مهدي عن مالك عند الإسماعيلي  
كبلال وهو موافق لحديث ابن عمر السابق وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد والحافله كراء الأرض • وهذا  
الحديث أخرجه مسلم في البيوع وابن ماجه في الأحكام • وبه قال (حدثنا مسدد) بالهملة وتشديد الدال قال  
(حدثنا أبو معاوية) محمد بن حازم الضرير (عن الشيباني) بفتح الشين المهملة سليمان (عن عكرمة) مولى ابن  
عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحافله والمزانية) والمزانية  
في النخل والحافله في الزرع • وهذا الحديث من أفراد • وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) بضم الميم واللام

قوله للناسب العربا حذفه  
فان الألف انما تزاد بعد واو  
الجماعة المسئلة بالهمل كها  
ظاهرا



ابن قعنب القعني قال (حدثنا مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لصاحب العربية) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية الرطب أو العنب على الشجر (ان يبيعها بخمرها) بفتح الخاء المعجمة وبعد الراء الساكنة صاد مهملة بأن يقدر ما فيها اذا صار عمرا بتر زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ المواقف فيه كيد لا ولمسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخمرها عرايا كونه رطبا ولا يجوز بيع ذلك بقدره من الرطب لانتفاء حاجة الرخصة اليه ولا يبيعه على الارض بقدره من اليابس لأن من جملة معاني بيع العرايا أكله طريا على التدريج وهو منتف في ذلك وأفهم قوله كيد لأنه يمنع بيعه بقدره يابس خمر صا وهو كذلك مثلا يعظم الغرر في البيع وانما يصح بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق بتقدير الجفاف بمثله كما سيأتي ان شاء الله تعالى ويشترط فيه التقاض قبل التفرق \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه في التجارات \* (باب بيع التمر) بفتح المثناة والميم الرطب حال كونه (على رهوس النخل بالذهب والفضة) ولا يذرأ والفضة \* وبه قال (حدثنا يحيى بن سليمان) أبو سعيد الكوفي سكن مصر قال (حدثنا ابن وهب) عبد الله قال (أخبرنا) ولا يوزن ذرو الوقت أخبرني بالافراد (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (وابن الزبير) بضم الزى وفتح الموحدة محمد بن مسلم بن تدرس بفتح التاء وسكون الدال وضم الراء آخره سين مهملة كلاهما (عن جابر رضي الله عنه) أنه (قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر) بفتح المثناة والميم وهو الرطب (حق بطيب) ولا ين عينة عند مسلم حتى يبدو صلاحه (ولا يباع شئ منه) أي من الثمر (الا بالدينار والدرهم) وكذا يجوز بالعروض بشرطه واقتصر على الذهب والفضة لأنه ما جل ما يتعامل به قاله ابن بطال (الاعرايا) زاد يحيى بن أيوب عند المؤلف فان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخمر ص ويعرف قدره بقدر ذلك من التمر \* وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع وابن ماجه في التجارات \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) أبو محمد الحنفي (قال سمعت مالكا) هو امام دار الهجرة ابن أنس الاصمعي (وسأله عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن الربيع) بفتح الراء وكان الربيع حاجب المنصور وهو والد الفضل وزير هارون الرشيد وفيه اطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ وأقر به وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظا (أحدثك داود) بن الحصين (عن أبي سفيان) بن أبي أحمد (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص) بتشديد الخاء المعجمة من التمر بص ولا يصلي وأني ذر عن التمر يعني ارخص بهمرة مفتوحة قبل الراء من الارخاص (في بيع) تمر (الاربا) والعرايا النخل (في خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو على الافصح وهي ستون صاعا والصاع خمسة رطال وثلاث بتقدير الجفاف بمثله (أودون خمسة أوسق قال) مالك (نعم) حدثني داود ووقع في مسلم أن الشك من داود بن الحصين والمؤلف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وقد أخذ الشافعي رحمه الله بالاقول لأن الاصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يتحقق منه الجواز ويبلغ ما وقع فيه الشك وهو قول الحنابلة فلا يجوز في الخمسة في صدقة ولا يخرج على تفريق الصدقة لأنه صار بالزيادة من ابنة فبطل في الجميع والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فنادونها بسبب الخلاف أن المنهي عن الزيادة وقع مقرونا بالرخصة في بيع العرايا فعلى الاول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال قال يحيى بن سعيد) الانصاري (سمعت بشيرا) بضم الموحدة وفتح المعجمة ابن يسار ضد البين الانصاري المدني (قال سمعت سهل بن أبي حنيفة) بفتح الخاء المهملة وسكون المثناة وهو سهل بن عبد الله بن أبي حنيفة واسمه عامر بن ساعدة الانصاري رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر) الرطب (بالتمر) اليابس (ورخص في العربية) بتشديد التحتية (ان تباع بخمرها ياكها اهلها) المشترون الذين صاروا ملان الثمرة (رطبا) بضم الراء وفتح الطاء وليس التقييد بالاكل قيد ابل ليسان الواقع قال علي بن المديني (وقال سفيان) بن عيينة (مرة) اخرى الا انه رخص في العربية يبيعها اهلها) البائعون (بخمرها ياكونها رطبا) بضم الراء وفتح الطاء (قال هو سواء) أي مساو للقول الاول وان اختلفا لفظا لانهما في المعنى واحد (قال سفيان) بن عيينة بالاسناد المذكور



(فقلت ليحيى) بن سعيد الانصارى لما حدث به (وانا غلام) جلة حالبة والمراد الاشارة الى قدم طلبه وانه كان في زمن الصبيان اطرشيوحه ويأثمهم (ان اهل مكة يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لهم في بيع العرايا) أى من غير قيد (فقال) يحيى (وما يدري) بضم أوله (أهل مكة) نصب يدرى قال سفيان (قلت انهم) أى أهل مكة (يروونه) أى هذا الحديث (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصارى (فسكت) يحيى (قال سفيان) بالاسناد المذكور (انما اردت) أى انما كان الحامل لى على قولى ليحيى بن سعيد انهم يروونه عن جابر (ان جابر من أهل المدينة) فرجع الحديث الى أهل المدينة ومحل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالحرص وأن يأكلها أهلها رطباً وأما ابن عيينة في روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيدهابشئ مما ذكر أنهم يروونه عن جابر وكان يحيى أن يقول لسفيان وأهل المدينة رويوا فيه التقيد فيحمل المطلق على المقيد والتقيد بالحرص زيادة لحاظه من المصير اليها وأما التقيد بالاكل فالذى يظهر أنه لبيان الواقع لانه قيد \* قال ابن المديني (قل لسفيان) بن عيينة قال الحافظ ابن حجر لم أقف على تسمية القائل (وليس فيه) أى في هذا الحديث (نهي عن بيع الثمر) بالثلثة (حتى يبدو صلاحه قال) سفيان (لا) أى وان كان هو صحيحاً من رواية غيره \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الشرب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي والنسائي \* (باب تفسير العرايا) جمع عربية وهي لغة الخلعة ووزنها فعيلة قال الجمهور بمعنى فاعلة لانها عربيت باعراء مالكة أى افرادها من باقى الخل فهي عارية وقال آخرون بمعنى مفعولة من عرأ يعرفونها إذا أتت لأن مالكة يعرفونها أى يأتيها فهي معروفة وأصلها عروية فقلبت الواو ياء وادغمت فتسمية العقد بذلك على القواين مجاز من أصل ما عقد عليه (وقال مالك) الامام الاعظم ابن أنس الاصمعي مما وصله ابن عبد البر (العربية) بتشديد التحتية (ان يعرى) بضم الياء من الاعراء أى يهب (الرجل الرجل تخله) من تخلات بستانه فيملكها لأن عند الامام مالك أن الهبة تلزم بنفس العقد أى يهبه غيرها (ثم يأتى) الواهب (بدحوه) أى بدخول الموهوب له (عليه) البستان لاجل الثمرة الموهوبة والتقاطها (ورخص) بضم الراء مبنياً للمفعول (له) أى للواهب (ان يشتريها منه) أى يشتري رطبها من الموهوب له (بقر) يابس ولا يجوز غيره ذلك ومثله قول أبي حنيفة رحمه الله العربية أن يهبه تخله ويشق عليه تردد الموهوب له الى بستانه ويكره أن يرجع في هبته وهذا بناء على مذهبه في أن الواهب الاجنبى يرجع في هبته متى شاء لكن يكره في دفع اليه بدلها ثم اى يكون هذا في معنى البيع لانه بيع حقيقة وكل القواين يعتمد عن لفظ الحديث لان لفظ الرخص العربية فيها عام وهم ما يقيدونها بصورة وأيضاً قد صرح بلفظ البيع فبنى كونه بيعاً مخالف لظاهر اللفظ وأيضاً الرخصة قيدت بخسة أوسق أو مادونها والهبة لا تقيد (ابن ابي ادريس) الامام أبو عبد الله محمد الشافعى وعزم به المزني في التهذيب وهو عبد الله بن ادريس الاودى ورجحه السفاقي وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المذهب (العربية) بالتشديد (لان تكون الا بالكيل) أى فيمادون خمسة أوسق (من الثمر) لتعلم المساواة (يدأيد) قبل التفرق لكن قبض الرطب على التخل بالتخلية وقبض الثمر بالنقل كغيره (لا يكون بالجفاف) بكسر الجيم في الفرع وأصله فيسلم المشتري الثمر اليابس بالكيل ويخل بينه وبين التخل وعبارة الشافعى في الام ونقلها عنه البيهقي في المعروفة من طريق الربيع عنه العرايا أن يشتري الرجل ثمر الخل وأكثر بخرصه من الثمر بأن يخرص الرطب ثم يقدركم ينقص اذا ييس ثم يشتري بخرصه ثمر فان تفرق قبل أن يتقاسم فسد البيع انتهى قال في الفتح وهذا وان غار ما علقه البخارى لفظاً فهو يوافقه في المعنى لأن محصلهما أن لا يكون جزافاً ولا نسيئة (ومما يشقوه) أى القول السابق بأن لا يكون جزافاً (قول سهل بن أبي حنيفة) عند الطبري من طريق الليث عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج عن سهل موقوفاً (بالاوسق الموسقة) وفائدة قوله الموسقة التأكيدي كما في قوله والقناطير المقنطرة وهو يعطى انها المكيلة عند البيع (وقال ابن اسحاق) هو محمد بن اسحاق بن يسار صاحب المغازي مما وصله الترمذي (في حديثه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه قال (كانت العرايا أن يمرى الرجل الرجل في ماله الخل والخلائن) وصله الترمذي بدون تفسير وأما التفسير فوصله أبو داود عنه بلفظ التخلات وزاد فيه فيشق عليه فيبيعها بمثل خرصها (وقال يزيد) هو ابن هارون الواسطي (عن سفيان بن حسين) الواسطي من اتباع التابعين مما وصله من حديثه الامام أحمد عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعاً في العرايا قال سفيان بن حسين (العرايا تخل



كانت توجب له ما كين فلا يستطيعون ان يقتطروا بها) أى الى أن يصير رطبها نرا ولا يحبون اكلها رطباً  
لاستباحهم الى التمر (رخص لهم) بضم الراء مبني للمفعول (ان يبيعوها) بعد خرصها (بما شاؤا من التمر)  
من الواهب أو من غيره بأخذونه مجلاً وهذه إحدى صور العربية وهي صحيحة عند الشافعية كغيرها وقد حكى  
عن الشافعي تقييدها بالمساكين على ما في هذا الحديث وهو اختيار المزني والصحيح انه لا يختص بالفقراء  
بل يجري في الأغنياء لاطلاق الأحاديث فيه ومارواه الشافعي عن زيد بن ثابت ان رجلاً محتاجين من  
الانصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرطب باقى ولا تشد بأيديهم يتناعون به رطباً يأكلونه مع  
الناس وعندهم فضل قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتناعوا العرايا بخرصها من التمر أجيب عنه بأنه ضعيف  
ويتقدر صحته فهو حكمة المشروعية ثم قد يعجز الحكم كافي الرمل والاضطباع على انه ليس فيه أكثر من أن قوماً  
بصفة سألوا فرخص لهم واحتمل أن يكون سبب الرخصة فقرهم أو سؤالهم والرخصة عامة فلما أطلق  
في أحاديث أخرى أن سبب السؤال كالمسأل غيرهم وأن ما بهم من الفقر غير معتبر اذ ليس في لفظ الشارع  
صلى الله عليه وسلم ما يدل لاعتباره وعند الجنبلة لا تجوز العربية إلا لحاجة صاحب الحائط الى البيع أو المشتري  
الى الرطب \* وبه قال (حدثنا محمد) زاد أبو ذر هو ابن مقاتل المروزي البخاري وبعده قال (أخبرنا عبد الله بن  
المبارك) قال (أخبرنا موسى بن عتبة) بضم العين وسكون الشافى الأسدي (عن نافع) مولى ابن عمر  
(عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا ان تباع) ثم رتبها  
الرطب أو العنب (بخرصها) بقدره من اليابس (ككيلاً) نصب على التمييز أى من حيث الكيل (قال  
موسى بن عتبة) بالسند السابق (والعرايا ثلاث معلومات تأتيا فاشترىها) بناء الخطاب فيهما كما في الفرع  
وأصله وفي بعض الأصول بياء الغيبة وفي آخرها النون أى تشتري ثم تبيع بمعلوم قال في الفتح وكأنه اختصره  
للعلم به ولم أجده في شيء من الطرق عنه إلا هكذا وأعله أراد أن يبين انها مشقة من عروت اذا أتيت وترددت  
اليه لا من العري الذي هو بمعنى التجرد \* (باب حكم بيع التمار) بالمثلثة المكملة سورة الشاملة للرطب  
وغيره (قبل ان يبدو) بغير همز أى يظهر (صلاحها) وبدوا الصلاح في الاشياء صيرورتها الى الصفة التي تطلب  
فيها غالباً في التمار ظهور أول الحلاوة في غير المتلون بأن يتقوى ويلين وفي المتلون بانقلاب اللون كأن احمر  
أو اصفر أو اسود وفي نحو النشاء بأن يجنى مثله غالباً لاكل وفي الجبوب باشتدادها وفي ورق التوت بتناهيها  
(اللبث) بن سعد الامام (عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (ككان عروة بن الزبير) بن العوام ولا ي  
ذريته عروة بن الزبير (يحدث عن سهل بن أبي حنيفة) بسكون هاء سهل والمثلثة من حنيفة (الانصاري) من  
بنى حارثة) بالحاء المهملة والمثلثة (انه حدثه عن زيد بن ثابت) الانصاري (رضي الله عنه) انه قال كان  
لناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمنه وأيامه (يتناعون) بتقديم الموحدة الساكنة على  
الفوقية والذى في اليونانية ببناء يهون (التمار) بالمثلثة (فاذا جد الناس) بفتح الجيم والذال المهملة في اليونانية  
وفي غيرهما من الأصول التي وقعت عليها وقال الحافظ ابن حجر والعيني بالمعجمة أى قطعوا ثمر النخل وهذا قاله  
في الصحاح في باب الذال المعجمة وقال في باب الدال المهملة وجد النخل يجده أى صرمه وأجد النخل سان له  
أن يجده وهذا من الجد والجداد مثل الصرم والصرام وقال في باب الميم صرمت الشيء صرماً اذا قطعته  
وصرم النخل أى جده وأصرم النخل حان أن يصرم وللعموى والمستمل أجذب زيادة ألف قال الشافعي أى  
دخل في الجداد كما ظلم اذا دخل في الظلام قال وهو أكثر الروايات (وحضر تفاضهم) بالضاد المعجمة أى  
طلبهم (قال المتابع) أى المشتري (انه أصاب التمر) بالمثلثة والافراد (الدمان) بضم الدال وتخفيف الميم وبعد  
الالف نون كذا في الفرع وغيره وهو رواية القاسبي فيما قاله عياض وهو موافق لضبط الخطابي وفي رواية  
المرحسي فيما قاله عياض الدمان بفتح الدال وهو موافق لضبط أبي عبيد والصغاني والجوهري وابن  
فارس في الجمل وقال ابن الاثير وكان الضم أشبه لان ما كان من الادواء والماءات فهو بالضم كالسعال  
والزكام وفسره أبو عبيد بانه فساد الطلع ونقصه وسواده وقال القزاز فساد النخل قبل ادراكه وانما يقع  
ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة اسود معقوناً (أصابه مرض) بضم الميم وبعد الراء المخففة ألف ثم ضاد معجمة  
بوزن الصداع اسم لجميع الامراض وهو داء يقع في الثمر فيهلك وللكنهية والمستمل كافي الفتح مرض



بكسر الميم والهموي والمستعمل كافي الفرع مرض (أصابه قشام) بضم القاف وتخفيف الشين المعجمة أي  
انتفض قبل أن يصير ما عليه بسرا أو نسي يصيبه حتى لا يربط كما زاده الطحلو في روايته وقوله أصابه بدل من  
الثاني وهو بدل من الأول وهذه الأمور الثلاثة (عاهات) عيوب وآفات تصيب الثمر (بمحبون بها) قال  
البرماوي كالكرماني جمع الضمير باعتبار جنس المتاع الذي هو مفسره وقال العيني فيه نظرا لا يخفى وإنما  
جمعه باعتبار المتاع ومن معه من أهل الخصومات بقرينة يتعاون (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما  
كثرت عنده الخصومة في ذلك فأملا) بكسر الهمزة وأصله فان لا تتركوا هذه المبايعة فزيدت ما للتوصية  
وادغمت النون في الميم وحذف الفعل أي أفعل هذا ان كنت لا تفعل غيره وقد نطقت العرب بامالة لا امالة  
صغرى لتضمينها الجمله والا فالقياس أن لا أعمال الحروف وقد كتبها الصغاني فأملى بلام ويا لاجل أمالها ومنهم  
من يكتبها بالالف على الأصل وهو الاكثر ويجعل عليها فتحة محذوفة علامة للإمالة والعامة تشيع أمالها وهو  
خطأ (فلا تنبأ بهوا حتى يبدو صلاح الثمر) بأن يصير على الصفة التي تطلب (كالمشورة) بفتح الميم وضم الشين  
واسكان الواو كذا في الفرع وغيره مما وقفت عليه ويجوز سكون المعجمة وفتح الواو بل قال ابن سيده هي على وزن  
مفعلة لا على وزن فَعُولَة لانها مصدر والمصدر لا يفتح على مثال فَعُول وزعم صاحب النقيب والعلامة الحريري  
أن الاسكان من لحن العامة وفي ذلك نظر فقد ذكرها الجوهري وصاحب الغمك وغيرهما والمراد بهذه  
المشورة ان لا يشتر واشياء حتى يتكامل صلاح جميع هذه الثمرة لثلاث تقع المنازعة قال في النسخ وهذا التعليق  
لم اراه موصولا من طريق الليث وقد رواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد عن أبيه فهو حديث الليث ولكن  
بالاسناد الثاني دون الاول واخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن يونس عن أبي الزناد بالاسناد  
الاول دون الثاني واخرجه البيهقي من طريق يونس بالاسنادين معا (يتبر بها) عليهم (الكثرة خصومتهم)  
قال أبو الزناد (واخبرني) بالافراد (خارجة ابن زيد بن ثابت) أحد الفقهاء السبعة والواو للطف على سابقه  
(أن) أباه (زيد بن ثابت) لم يكن يبيع غمار رضيه حتى تطلع الثريا) النجم المعروف وهي تطلع مع الفجر اول فصل  
السيف عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار والمعتبر في الحقيقة التنجيم وطلوع النجم علامة له وقد  
بينه بقوله (فتبين الاصفر من الاسمر) وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود مر فو عاذا تطلع النجم صباحا رفعت  
العاهة عن ككل بلد وقوله كالمشورة يشير به اقال الداودي الشارح تأويل بعض نقله الحديث وعلى تقدير  
أن يكون من قول زيد بن ثابت فاعمل ذلك كان في أول الامر ثم ورد الجزم بالنهاي كما بينه حديث ابن عمر وغيره  
وقال ابن المنير وأورد حديث زيد معلقا فيه إيماء إلى أن النهي لم يكن عزيمه وإنما كان مشورة وذلك يقتضي  
الجواز الا انه أعقبه بأن زيدا راوى الحديث كان لا يبيعها حتى يبدو صلاحها واحاديث النهي بعد هذا  
مبتوتة فكذلك قطع على الكوفيين احتجاجهم بحديث زيد بأن قوله يعارض روايته ولا يرد عليهم وذلك أن فعل  
أحد الجائزين لا يدل على منع الاخر وحاصله أن زيدا امتنع من بيع غماره قبل بدو صلاحها ولم يفسر امتناعه  
هل كان لانه حرام أو لكان لانه غير مصلحة في حقه انتهى (قال أبو عبد الله) البخاري (رواه) أي الحديث  
المدكور (على بن بحر) بفتح الواو واحدة وسكون الحاء المهملة آخره راء القطان الرازي أحد شيوخ المصنف  
قال (حدثنا حكم) بفتح الحاء المهملة وكاف المشددة وبعد الالف ميم ابن سلم يستكون اللام أبو عبد الرحمن  
الرازي الكوفي بنوفين قال (حدثنا عنبسة) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الواو واحدة والسين المهملة  
ابن سعيد بن الضريس بضم الصاد المعجمة مصغرا الكوفي الرازي (عن زكريا) بن خالد الرازي (عن أبي  
الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن عروة) بن الزبير (عن سهل) هو ابن أبي حنيفة الانصاري (عن زيد) هو ابن  
ثابت الانصاري وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع) مولى  
ابن عمر (عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار منفردة عن  
التخل نهى فحريم (حتى يبدو صلاحها) ومقتضاها جوازها وحتمه بعد بدو صلاحها ولو بقي بشرط القطع بأن يطاق  
أو يشترط إبقاؤه أو قطعه والمعنى الفارق بينهما أن العاهة بعده غاليا وقبله تسرع اليه لضعفه (نهى البائع) لئلا  
ياكل مال أخيه بالباطل (و) نهى (المتاع) أي المشتري لئلا يضيع ماله والى الفرق بين ما قبل ظهوره والصلاح  
وبعد ذهاب الجمهور وروى أبو حنيفة رحمه الله البيع حالة الاطلاق قبل بدو صلاحه وبعد وابطاله بشرط  
الابقاء قبله وبعد كذا صرح به أهل مذهبه خلافا لما نقله عنه النووي في شرح مسلم وبدو صلاحه في شجرة



ولوني حبة واحدة يستمع الكل اذا اتحد البستان والعقد والجنس فيقع ما لم يبد صلحه ما بدا صلحه اذا  
 اتحد فيهما الثلاثة واكتفى بيد وملاح بعضه لان الله تعالى امتن علينا في عمل الثمار لا تطيب دفعة واحدة اطالة  
 لزمن التفكه فلو اتبعنا في البيع طيب الجميع لا ذى الى ان لا يباع شئ قبل كمال صلاحه او تباع الحبة بعد الحبة  
 وفي كل منهما مرجح لا يحنى ويجوز البيع قبل الصلاح بشرط القطع اذا كان المقطوع ضئفا عليه كالمصرم اجماعا  
 وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود وبه قال (حدثنا ابن مقائل) محمد المروزي قال (أخبرنا عبد الله)  
 ابن المبارك المروزي قال (أخبرنا حميد الطويل) أبو عبيدة البصري "الثقة المدلس" (عن أنس رضي الله عنه)  
 وفي الباب لاحق من وجه آخر عن حميد قال حدثنا أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم  
 (ان تباع ثمرة النخل) بالثلثة (حتى ترهق) بالواو وفي رواية ترهق بالياء وصوبها الخطابي قال ابن الأثير ومنهم  
 من انكر ترهق ومنهم من انكر ترهق وهو الصواب الرواية على اللغتين زها النخل يزها اذا ظهرت ثمرة وازهي  
 يزهي اذا احمر أو اصفر وذكر النخل في هذه الطريق لكونه الغالب عندهم واطلق في غيرهما فلا فرق بين النخل  
 وغيره في الحكم (قال أبو عبد الله) البخاري في قوله حتى ترهق (يعني حتى تحمر) وهذا الحديث من أفراد  
 \* وبه قال (حدثنا سعد) هو ابن مسهر قال (حدثنا يحيى بن سعيد) القطان (عن سليم بن حيان) بفتح السين  
 المهملة وكسر اللام وبعد التحتية ميم وحيان بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتية الهلالي البصري قال  
 (حدثنا سعيد بن ميناء) بكسر العين وميناء بكسر الميم وسكون التحتية وبعد النون همزة ممدودة (قال سمعت  
 جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان تباع الثمرة حتى تشقق  
 بضم المثناة الفوقية وفتح الشين المعجمة وتشديد القاف المكسورة آخره مهملة كذا في القصر وغيره وضبطه  
 العيني كالبرماوي بسكون الشين المعجمة وتخفيف القاف قال في القمع من الرباعي يقال اشقق ثمرة النخلة يشقق  
 اشقا اذا احمر أو اصفر والاسم الشقعة بضم المعجمة وسكون القاف وقال الكرماني التشقيق بالمعجمة  
 والقاف وبالمهملة تغير اللون الى الصفرة أو الحمر في الفتح من باب الافعال والكرماني من باب التفعيل  
 وقال في التوضيح واللامع وضبطه أبو ذر بفتح القاف قال القاضي عياض فان كان هذا فيجب أن تكون القاف  
 مشددة والتاء مفتوحة تفعل منه (فقبل وما تشقق) بضم اوله وفتح ثانيه وبالمثناة الفوقية وسقطت الواو وغير  
 أبو ذر (قال) سعيد أبو جابر (تحمارة وتصفارة) من باب الافعال من الثلاثي الذي زيدت فيه الالف  
 التضعيف لأن أصلها حمارة وضمها قال الجوهرى حمارة بمعنى وقال في القاموس حمارة حمارة صار  
 حمارة كاحمار وفرق المحققون بين اللون الثابت واللون العارض كما نقله في المصابيح كالشقق فقالوا حمارة فيما ثبتت  
 حمارة واستقرت واحمار فيما تحول حمارة ولا تثبت انتهى وقال الخطابي أراد بالاحمرار والاصفر ان ظهور  
 أوائل الحرة والصفرة قبل أن يشبع وانما يقال تفعال من اللون الغير المتكهن قال العيني وفيه نظر لانهم اذا  
 أرادوا في لفظ حمارة بغيره يقولون حمارة فيزدون على أصل الكلمة الالف والتضعيف ثم اذا أرادوا المبالغة فيه  
 يقولون حمارة فيزدون فيه أنين والتضعيف واللون الغير المتكهن هو الثلاثي المجرد اعني حمارة فاذا تمكنت يقال  
 حمارة اذا ازداد في التمكن يقال حمارة لأن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة (ويؤكل منها) وهذا التفسير  
 من قول سعيد بن ميناء كما بين ذلك أحمد في روايته لهذا الحديث عن حماد بن أسد عن سليم بن حيان أنه هو الذي  
 سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجابه بذلك ولفظ مسلم قال قلت لسعيد ما تشقق قال تحمارة وتصفارة ويؤكل منها  
 وعند الأسماعيلي أن السائل سعيد والمفسر جابر ولفظه قلت لجابر ما تشقق الحديث \* وهذا الحديث أخرجه  
 مسلم في البيوع وكذا أبو داود وقد أضاف حديث زيد بن ثابت سبب النهي وحديث ابن عمر ان تصريح بالنهي  
 وحديث أنس وجابر بيان الغاية التي ينتهي اليها النهي \* (باب بيع النخل قبل أن يبد وصلاحها) قال الحافظ  
 ابن حجر هذه الترجمة معقودة لحكم بيع الأصول والتي قبلها الحكم ببيع الثمار وتعقبه العيني فقال هذا كلام  
 فاسد غير صحيح بل كل من الترجعتين معقود ببيع الثمار أما الأولى فهي قوله باب بيع الثمار قبل أن يبد وصلاحها  
 ولم يذكر فيه النخل ليشمل ثمار جميع الاشجار المثمرة وههنا ذكر النخل والمراد ثمرة وليس المراد عين النخل لأن  
 بيع النخل لا يحتاج أن يتبدد وصلاح ولا بعده منه الالتزام قال في الحديث وعن النخل حتى ترهق وهو وصفة  
 الثمرة لا صفة عين النخل والتقدير وعن ثمر النخل وأجاب الحافظ ابن حجر في انتقاض الاعتراض بأنه قد فات



المعنى أنه ينقسم إلى بيع النخل دون الثمرة أو الثمرة دون النخل أوهما معا في الأول لا يتحقق إلا بصلاح الثمرة دون  
 الآخرين \* وبه قال (حدثني) بالافراد ولا يذرح حدثنا (علي بن الهيثم) بفتح الهاء وبعد التحية الساكنة مثلثة  
 فيم البغدادى قال (حدثنا معلى) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة ولا يذرح معلى بن منصور  
 الرازى الحافظ وهو من شيوخ البخارى وانما يروى عنه في هذا الجامع بواسطة قال (حدثنا هشيم) بضم الهاء  
 وفتح المعجمة مصغرا ابن بشير الواسطى قال (اخبرنا حميد) الطويل قال (حدثنا انس بن مالك رضى الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع الثمرة) بالمثلثة (حتى ييد وصلاحها وعن النخل) أى عن ثمره (حتى  
 يزهر) وليس تكرار ارفع ما قبله لأن المراد بالاول غير الثمرة بقرينة عطفه عليه ولأن الزهر مخصوص بالرطب  
 (فيل وما) معنى (يزهر) بالمثلثة التحية فيهما في فرع اليونانية وفي بعض الاصول بالفوقية (قال يحمارة  
 او بصفارة) بألف قبل الواو ولم يسم السائل ولا المستول في هذه الرواية وسياق ان شاء الله تعالى بعد خمسة  
 أبواب عن حميد فقلنا لانس ما زهوها قال تحمر وفي رواية مسلم من هذا الوجه فقلت لانس \* هذا (باب)  
 بالتسوين (اذا باع) الشخص (الثمار قبل ان ييد وصلاحها ثم اصابته) أى المبيع (عاهة فهو من البائع) أى من  
 ضمانه ومفهومه النقول بصفة البيع وان لم ييد صلاحه لأنه اذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو موافق لقول  
 الزهرى المذکور آخر الباب \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النيسابى قال (اخبرنا مالك) الامام (عن  
 حميد) الطويل (عن انس بن مالك رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى  
 تزهر) بالياء من ازهى يزهرى وصوبها الخطا بى ونفى زهروا بالواو ثابت بعضهم ما نفاه فقال زها اذا طال واكمل  
 وازهرى اذا احمر واصفر (فيل له وما زهرى) زاد النساء والطحاوى بارسل الله وهذا صريح في الرفع لكن  
 رواه اسماعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوف على انس كما سبق في الباب قبله (قال) عليه الصلاة والسلام  
 أو انس (حتى تحمر) بتشديد الراء بغير ألف (فقال رأيت) أى أخبرني وهو من باب الكناية حيث استثنهم  
 وأراد الامر ولا يوى ذروا الوقت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت (اذا منع الله الثمرة) بالمثلثة بأن تلفت  
 (بم يأخذ أحدكم مال أخيه) بحذف ألف ما الاستفهامية عند دخول حرف الجر مثل قولهم قيم وعلام وحتام  
 ولما كانت ما الاستفهامية متضمنة للهمزة ولها صدر الكلام ناسب أن يقتدرا ثم والهمزة للانكار فالمعنى  
 لا ينبغي أن يأخذ أحدكم مال أخيه باطلا لأنه اذا تلفت الثمرة لا يبقى للمشتري في مقابلة ما دفعه شيء وفيه اجر له  
 الحكم على الغالب لأن تطرق التلف الى ما بد صلاحه ممكن وعدم تطرقه الى ما لم ييد صلاحه ممكن فبطل الحكم  
 الغالب في الحالين واختلاف في هذه الجمل هل هي مرفوعة أو موقوفة فصريح مالك بالرفع وتابعه محمد بن  
 عن الدراوردي عن حميد وقال الدارقطني خالف مالك جماعة منهم ابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية  
 وزيد بن هارون فقالوا فيه قال انس رأيت ان منع الله الثمرة قال الحافظ ابن حجر وليس في جميع ما تقدم ما يمنع  
 أن يكون التفسير مرفوعا لأن مع الذى رفعه زيادة علم على ما عند الذى وقفه وليس في رواية الذى وقفه ما يبنى  
 قول من رفعه وقدرى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع من حديث انس وانظره قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بيعت من اخيك ثم اصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ ما  
 أخيك بغير حق (قال) ولا يلى الوقت وقال (الليث) بن سعد الامام بما وصله الذهلي في الزهريات (حدثني)  
 بالافراد (يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى أنه (قال لو أن رجلا ابتاع) أى اشترى  
 (ثمرا) بالمثلثة (قبل ان ييد وصلاحه ثم اصابته عاهة) آفة (كان ما اصابه على ربه) أى واقعا على صاحبه الذى  
 باعه محسوبا عليه قال الزهرى (اخبرني) بالافراد (سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضى الله عنهم ما ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال لا تتبايعوا) بآيات النساء (الثرمة) بالمثلثة وفتح الميم (حتى ييد وصلاحها) فاستنبط  
 الزهرى مقالته من عموم هذا النهى (ولا تتبعوا الثمر) الرطب (بالتمر) البلبس وقد خص من عموم العربا بما  
 مر \* (باب) حكم (شراء الطعام الى اجل) \* وبه قال (حدثنا عمر بن حفص بن غياث) الكوفي قال (حدثنا ابى)  
 حفص بن غياث بن طلق بفتح الطاء وسكون اللام القاضى قال (حدثنا الاعشى) سليمان بن مهران (قال ذكرنا  
 عند ابراهيم) النخعي (الرهن في السلف) قال الكرماني أى في السلم قال في اللامع وفيه نظر فالمراد أعم من ذلك  
 بدليل الحديث فانه ليس سلفا (فقال) ابراهيم (لا بأس به) أى بالرهن في السلف (ثم حدثنا) أى ابراهيم



(عن الاسود) بن يزيث بن قيس النخعي المخضرم (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله) وفي نسخة أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما) عشرين صاعا أو ثلاثين أو أربعين من شعير (من يهودي) اسمه أبو النخعم (الى اجل فرهنه) على ذلك (درعه) بكسر الدال المهملة وسكون الراء وهي ذات الفضول كما في اخوهره للتمساني. وهذا الحديث قد سبق في باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة ويأتي ان شاء الله تعالى في البيوع أيضا وفي الاستقراض والجهاد والشركة والمغازي وفيه ثلاثة من التابعين الاعمش وابراهيم والاسود ورواية الرجل عن خاله وهو ابراهيم عن الاسود \* هذا (باب) بالتزوين (اذا اراد) الشخص (بيع غير بئر) بالمتناة الفوقية فهما أي يابسين (خير منه) ماذا يصنع حتى يسلم من الربا \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد ابن جميل بفتح الجيم النقي البغلاني بفتح الموحدة وسكون المجمة (عن مالك) الامام (عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن) عيم مفتوحة بعدها جيم ومحمدا بعضهم فقال عبد المجيد بالخاء المهملة وسهيل بضم السين المهملة مصغرا ولا في الوقت في نسخة زيادة ابن عون (عن سعيد بن المسيب) بفتح التحتية (عن ابي سعيد الخدري وعن ابي هريرة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل) اتمر (رجلا) هو سواد بن غزية بمجتمين بوزن عطية وتخفيف واوسود كما سماه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد (على خبير بجاه ثم جنب) بفتح الجيم وكسر النون وبعد التحتية الساكنة موحدة بوزن عظيم نوع جيد من أنواع التمر وقيل الصاب وقيل غير ذلك (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وسلم) كل تمر خبير هكذا قال (الرجل) لا والله يا رسول الله انانا أخذ الصاع من هذا) أي من الجنب (بالصاعين) زاد سليمان بن بلال عن عبد المجيد عند المؤلف في الاعتصام من الجمع بفتح الجيم وسكون الميم التمر الردي (والصاعين) من الجنب (بالثلاثة) من الجمع والثلاثة بناء التانيث للقاسي وللا كثر بالثلاث وهما جائزان لان الصاع يذكر ويؤنث (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل بيع الجمع) أي التمر الردي (بالدراهم ثم ابتع) اشتر (بالدراهم) تمرا (جنبيا) ليكونا صفتين فلا يدخله الربا وبه استدلال الشافعية على جواز الحيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا كبيع ذهب بذهب متفاضلا بأن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشتري منه بالدراهم أو بالعرض الذهب بعد التقابض أو أن يقرض كل منهما صاحبه ويبرئه أو أن يتراهما أو يهب الفاضل مالكة لصاحبه بعد شرائه منه ما عداه بما يساويه وكل هذا جائز اذا لم يشترط في بيعه واقراضه وهبته ما يفعله الاخر نعم هي مكروهة اذا نوي ذلك لان كل شرط أفسد التصريح به العقد اذا نواه كره كالوزن تزوجها بشرط أن يطلقها لم ينعقد أو يقصد ذلك كره ثم ان هذه الطرق ليست حيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا لانه حرام بل حيلة في عليك لتحصيل ذلك في التعبير بذلك تسامح وقد زاد سليمان بن يزيث رواية هذا الحديث بعد قوله لا تفعل ولكن مثله مثل أي بيع المثل بالمثل وزاد في آخره \* وكذلك الميزان أي في بيع ما يوزن من المقنات مثله قال ابن عبد البر كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك وهو أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه وقد أجمع على أن التمر بالتمر لا يجوز بيع بعضه ببعض الا مثلا بمثل وسواء فيه الطيب والدون وأنه كاه على اختلاف أنواعه واحد وأما \* سكوت من سكنت من الرواة عن نسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع وقد ورد الفسخ من طريق أخرى عند مسلم بلفظ فقال هذا الربا فردوه ويحمل تعدد القصة وأن التي لم يقع فيها الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل انتهى وقد احتج بحديث الباب من أجاز بيع الطعام من رجل نقدا ويتنازع منه طعاما قبل الاقتراق وبعده لانه صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه بائع الطعام ولا مبتاعه من غيره وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة ومنعه المالكية وأجابوا عن الحديث بأن المطلق لا يشمل ولكن ينبع فاذا عمل به في صورة فقط سقط الاحتجاج به فيما عداها باجماع من الاصولين وبأنه عليه الصلاة والسلام لم يقل وابتع عن اشترى الجمع بل خرج الكلام غير متعرض لعين البائع من هو فلا يدل والله اعلم \* وهذا الحديث أخرجه في الوكالة أيضا والمغازي والاعتصام ومسلم في البيوع وكذا النساء \* (باب من) ولا في ذر قبض من (باع بخلا) اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخيل (قد أبرت) بضم الهمزة وتشديد الموحدة في الضرع يقال أبرت الشيء أو بره تأبيره كعلمه أعلمه تعلما وفي غيره أبرت بالتخفيف يقال أبرت النخل بالتخفيف أبره أبر بوزن اكلت الشيء آكله كالأكل والجملة صفة لقوله نخلا والتأبير التلقيح وهو أن يشق طلع الاناث ويؤخذ من طلع الفحول فيذر منه ليكون ذلك



بإذن الله اجود مما لم يؤثر وألحق بالنخل سائر الثمار وتأثير كلها تأثير بعضها بتبعه غير التأثير للمؤثر لما في تتبع ذلك  
من العسر والعادة الاكتفاء بتأثير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبت ریح الذكور اليه وقد لا يؤثر شيء  
ويتشقق الكل والحكم فيه كالمؤثر اعتباراً بظهور المقصود وطلع الذكور يتشقق بنفسه ولا يشقق غالباً (أو) باع  
(ارض مزروعة) زرعاً يؤخذ مرة واحدة كالأبر والشعير (أو) أخذ (باجارة) فثمرتها للبائع وان قال بحقوقها  
لانه ليس للدوام فأشبهه منقولات الدار (قال أبو عبد الله) البخاري (وقال لي ابراهيم) على سبيل المذاكرة  
(اخبرنا هشام) قال المزني ابراهيم هو ابن المنذر وهشام هو ابن سليمان الخزومي قال لان ابن المنذر لم يسمع من  
هشام بن يوسف قال الحافظ ابن حجر في المقدمة ويحتمل أن يكون ابراهيم هو ابن موسى الرازي وهشام هو ابن  
يوسف الصغاني وحزم به في الشرح وقال البرماوي كالكرمان وغيره هو ابراهيم بن موسى الفراء الرازي الصغير  
وهشام هو ابن يوسف الصغاني قال (اخبرنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال سمعت ابن أبي مليكة) بضم  
الميم وفتح اللام هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جده عان ويقال اسم أبي مليكة زهير التميمي المدني  
(يخبر عن نافع مولى ابن عمر أن) بفتح الهمة وسقط لفظ أن لابي ذر وزاد الاصيل بعد قوله مولى ابن عمر أنه قال  
(أيما نخل يبعث) بكسر الموحدة من غير ألف مبنياً للمفعول حال كونهما (قد ابرت) بتشديد الموحدة وتخفيف كما مر  
مبنياً للمفعول والجملة التي قبلها مضافة (لم يذكر الثمر) بضم التخمية مبنياً للمفعول أيضاً والتمر رفع نائب عن الفاعل  
والجملة حالية أيضاً أي والحال انهم لم يعترضوا للتمر بأن اطلقوا اذ لو اشترطوه للمشتري كان له لا للبائع وقوله  
أيما للشرط نحو أيما تدعوا فله الاسماء الحسنی أي أي نخل من النخل يبعث فلذلك دخلت الفاء في جوابها  
في قوله (فالتمر لذي ابرها) لا للمشتري وذكر النخل ليس بقيد وانما ذكر لان سبب ورود الحديث كان في النخل  
وفي معناه كل ثمر بارز كالعنب والتفاح اذا بيع أصله لم تدخل الثمرة الا ان اشترطت وهذا الحديث رواه ابن  
جرير عن نافع موقوف لكن قال البيهقي ونافع يروي حديث النخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
(وكذلك العبد) اذا بيع وله مال على مذهب من يقول انه يملك فله للبائع الا أن يشترطه المبتاع أو اذا بيعت  
الامة الحامل ولها ولد رقيق منفصل فهو للبائع وان كان جنيناً لم يظهر بعد فهو للمشتري وهذا هو المناسب لما  
في الحديث من الثمرة وهذا أيضاً موقوف على نافع وقال البيهقي وحديث العبد يرويه نافع عن ابن عمر عن عمر  
موقوفاً (و) كذلك (الحرق) بسكون الراء آخره مثلثة أي الزرع فانه للبائع اذا باع الارض المزروعة (سعى له)  
أي لابن جريج (نافع هؤلاء الثلاثة) التمر والعبد والحرق وذلك موقوف على نافع كما ترى وبه قال (حدثنا)  
الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا ماث) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلاً قد ابرت) بضم الهمة وتشديد الموحدة (فثمرتها للبائع) لا للمشتري وتترك  
في النخل الى الجذاذو على البائع التي لحاجة الثمرة لانها ملكه ويجبر عليه ويمكن من الدخول للبلدان التي  
ثمارها وتهداها ان كان أميناً والانصب الحاكم أميناً للتي وموته على البائع ونسقي بالماء المعد للتي تلك  
الاشجار وان كان للمشتري فيه حق كما تله في المطلب عن ظاهر كلام الاصحاب وقد جعل صلى الله عليه وسلم التمر  
مداً مستكناً في الطلع كالولد في بطن الحامل اذا بيعت كان الحمل تابعاً لها فاذا ظهر تميز حكمه ومعنى ذلك أن  
كل ثمر بارز يرى في شجره اذا بيعت أصول الشجر لم تدخل هذه الثمار في البيع (الا ان يشترط المبتاع) أي  
المشتري أن الثمرة تكون له ويوافق البائع على ذلك فتكون للمشتري فان قلت اللفظ مطلق فمن أين يفهم أن  
المشتري اشترط الثمرة لنفسه أجيب بأن تحقيق الاستثناء بين المراد وبأن لفظ الاقعمال يدل أيضاً عليه يقال  
كسب لعياله واكتسب لنفسه واستدل بهذا الاطلاق على انه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط كلها  
وكأنه قال الا أن يشترط المبتاع شيئاً من ذلك وهذه هي النكته في حذف المفعول وقال ابن القاسم لا يجوز له  
شرط بعضها ومفهوم الحديث انها اذا لم تؤثر تكون الثمرة للمشتري الا أن يشترطها البائع وكونها في الاول للبائع  
صادق بأن يشترط له أو يكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري صادق بذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله صواب  
ابرت أم لم تؤثر هي للبائع ولا للمشتري أن يطالبه بقلعهما عن النخل في الحال ولا يلزمه أن يصبر الى الجذاذ فان اشترط  
البائع في البيع ترك الثمرة الى الجذاذ فالبيع فاسد لانه شرط لا يقتضيه الا قد قال أبو حنيفة وتعليق الحكم  
بالأبارة لا تنبيه به على ما لم يؤثر أو لغير ذلك ولم يقصد به في الحكم عما سوى المذكور ولو اشترط المشتري الثمرة



فهي له وقال مالك لا يجوز شرطها للبائع والحاصل أن مالك والشافعي استعملوا الحديث لفظا ودليلا وأبو حنيفة استعمله لفظا ومعقولا لكن الشافعي يستعمل دلالة من غير تخصيص ويستعملها مالك مخصوصة وبيان ذلك أن أبا حنيفة جعل الثمرة للبائع في الحالين وكأنه رأى أن ذكر الأبار تنبيه على ما قبل الأبار وهذا المعنى يسمى في الأصول معقول الخطاب واستعمله مالك والشافعي على أن المسكوت عنه حكمه حكم المنطوق وهذا يسمى أهل الأصول دليل الخطاب قاله صاحب عمدة القاري ودلالة الحديث على القبض المذكور في الترجمة عن أبي ذر من حيث أن قبض المشتري للنخل صحيح وإن كان ثمر البائع عليه ومعناه أن للبائع أن يقبض ثمر النخل إذا كان مؤبرا. وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الشروط وكذا مسلم وأبو داود وأخرجه النسائي في الشروط وابن ماجه في التجارات \* (باب حكم بيع الزرع بالطعام كيلا) نصب على التمييز أي من حيث الكيل \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزبنة أن يبيع غر حائطه (بالمئة) وفتح الميم رطب بستانه (إن كان) الحائط (نخلًا) بتمر (بالمئة) يابس (كيلا) وقوله أن يبيع بدل من المزبنة والشروط تفصيل له (وإن كان) البستان (كرما) أي عنبا نهي (أن يبيعه بزيب كيلا أو كان) ولا يزرع (زرعا) كخطة نهي (أن يبيعه بكيل طعام) بالخفض على الإضافة لأنه يبيع مجهول معلوم وفي نسخة بكيل طعاما بالنسب وهذا يسمى بالمخافلة وأطلق عليه المزبنة تغليباً وتشبيهاً (ونهي عن ذلك) المذكور (كاه) وموضع الترجمة من الحديث قوله أو كان زرع الخ وأما بيع رطب ذلك يابس به بعد القطع وامكان المماثلة فالجهور لا يجيزون بيع شيء من ذلك بجنسه لا متفاضلا ولا متماثلا خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله \* وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في البيوع وابن ماجه في التجارات \* (باب حكم بيع ثمر النخل بأصله) أي بأصل النخل \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) الثقفني أبو رجاء البغلي بفتح الموحدة وسكون المعجمة قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إيمان امرئ بكسر الراء (أبر نخلًا) بتشديد الموحدة في الفرع وفي غيره أبر بخفيفها أي شق طاعه وكذا لو تشق بنفسه (ثم باع أصلها) أي أصل النخل وليس المراد أرضها فالإضافة بيانية والنخل قديون قال تعالى والنخل بالنخل باسقاط فقلت فلذلك أنت الضمير (فلذلك أبر) وهو البائع (ثمر النخل) فلا يدخل في البيع بل هو مستتر على ملك البائع (الآن بشرطه) أي الثمر (المبتاع) المشتري لنفسه ولا يذر إلا أن يشترط باسقاط الضمير وموضع الترجمة قوله ثم باع أصلها \* وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه \* (باب حكم بيع الحاضرة) بالخاء والضاد المجتئنين بينهما ألف مفاعلة من الحاضرة لأنهما تبايعا شيئاً أخضر وهو بيع التمار والحبوب خضرا لم يبدل صلاحها \* وبه قال (حدثنا إسحاق بن وهب) بفتح الواو الملاف الواسطي قال (حدثنا عمر بن يونس) بن القاسم الحنفي البجلي (قال حدثني) بالافراد (أبي) يونس (قال حدثني) بالافراد أيضا ولا يزرع حنثا (إسحاق بن أبي طلحة) هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة واسمه زيد بن سهل (الانصاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه) أنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخافلة (بضم الميم وفتح الخاء المهملة وبعد الألف قاف من الحقل جمع حقله وهي الساحة الطيبة التي لا بناء فيها ولا شجر وهي بيع الخنطة في سنبها بكيل معلوم من الخنطة الخالصة والمعنى فيه عدم العلم بالمماثلة وإن المقصود من المبيع مستور عما ليس من صلاحه (ونهي عليه الصلاة والسلام أيضا عن) (الحاضرة) بالخاء والضاد المجتئنين ولا يجوز بيع زرع لم يشترطه ولا يبيع بقول وإن كانت تجرد حرارا لا بشرط القطع أو القطع أو مع الأرض كالتمر مع الشجر فإن اشتد حب الزرع لم يشترط القطع ولا القلع كالتمر بعد بدو صلاحه قال الزركشي أوقياس ما مر من الاستفاد في التأخير بطلع واحد وفي بدو صلاح بحبة واحدة لا كنفاء هنا بأشدة استنبلة واحدة وكل ذلك مشكل انتهى وكذا لا يصح بيع الجزر والفجل والثوم والبصل في الأرض لاستتار مقصودها ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط القطع كالبقول (ونهي عن) (الملاسة) بأن يلبس ثوبا مطويا في ظلمة ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه أو يقول إذا المسته فقد بعته (والمناذرة) بالمعجمة بأن يجعل التبايعا (والمزبنة) بيع التمر اليابس بالرطب كيلا ويبيع الزبيب بالغناب كيلا \* وهذا الحديث من أفراد \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) أي ابن أبي كثير أبو إبراهيم الانصاري المدني (عن حميد)



الطويل (عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمر التمر) بالثلثة وفتح الميم في الأولى  
والثلثة والسكون في الثانية مع الإضافة كذا في الفرع لكنه ضيق على الأولى قال البرماوى كالصكر مافى  
والإضافة مجازية انتهى والظاهر أنه يريد بها الخراج غير ثمر النخل لأن الثمر هو حمل الشجر والشجر من النبات ما قام  
على ساق أو ما غلب نفسه دق أو جل قاوم الشتاء أو عجز عنه فله في القاموس فيدخل فيه شجر البلح وغيره فبين  
أن المراد ثمر النخل الرطب الذي سيصير تمر أو في بعض الأصول عن بيع الثمر بالثلثة من غير إضافة (حتى يزهو)  
بالواو من زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته قال جيد (فقلنا) وفي رواية قبل (لأنس ما زهوها قال تحمروا وتصفر)  
بتشديد الراء فيها من غير ألف قال أنس (أرايت) أي أخبرني (إن) بكسر الهمزة (منع الله التمرة) بالثلثة وفتح  
الميم والثاني بمعنى لم يخرج ولا يوزن ذرو الوقت الثمر بالتدكير (بم تسجل) إذا تلف الثمر (مال أخيك) هو بمعنى  
الانكار وإنما اختص ذلك بما قبل الزهوع امكان تلفه بعده لأن ذلك أكثر وأغلب وأسرع كما مر والظاهر أن  
التفسير موقوف على أنس ورواه معمر بن سليمان وبشر بن المفضل عن جيد فقال فيه أفرأيت الخ قال فلا أدري  
أنس قال بم تسجل أو حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الخطيب في المدرج وقد سبق من زيد لذلك  
في باب إذا باع الثمار قبل أن يرد صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع \* (باب) حكم (بيع الجار) بصم الجيم  
وتشديد الميم قلب النخلة (و) حكم (أكاه) \* وبه قال (حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك) الطيالسي قال  
(حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري (عن أبي بشر) بموحدة مكسورة فمجة سا كنة آخره راء جوهفر  
ابن أي وحشية واسمه إياس البصري (عن مجاهد) هو ابن جبر الالمام المشهور (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه  
(قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأكل جمارا) جملة حالبة (فقال) عليه الصلاة والسلام (من  
الشجر) من جنسه (شجرة كالرجل المؤمن) في الصفة الحسنة زاد في كتاب العلم من طريق عبد الله بن دينار عن  
ابن عمر فحدثوني ما هي فوق الناس في شجر البوادي \* قال عبد الله (فأردت أن أقول هي النخلة) وسقط لا يوزن  
ذرو الوقت لفظ هي فالنخلة نصب على المفعولية أو رفع بتقدير الساقط (فإذا أمان أحدكم) زاد في باب الفهم  
في العلم فسكت أي تعظيما للأكبر وفي الأظعمة فإذا أمانا عشرة أمانا أحدهم أي أصغرهم سنا وإذا للمفاجأة  
(قال) عليه الصلاة والسلام (هي النخلة) وليس في الحديث ذكر بيع الجار المترجم به لكن إلا كل منه يقتضي  
جواز بيعه قاله ابن المنير \* والحديث قد سبق في كتاب العلم \* (باب من أجرى امرأته) أهل (الامصار) على  
ما يتعارفون بينهم في البيوع والأجارة والمكيل والوزن وسنهم) بضم الميم وفتح النون الأولى مخففة (عن  
حسب) (بناهم) مقاصدهم (ومذاهم) طرائقهم (المشهور) فيما لم يأت فيه نص من الشارع فلو وكل رجل لآخر  
في بيع شيء فباعه بغير النقد الذي هو عرف الناس أو باع موزونا أو مكيلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد لم يجز وقد  
قال القماني حسين أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس التي ينبغي عليها الفقه (وقال شريح) بضم  
السين المعجمة آخره طاء مهملة ابن الحارث الكندي القاضي مما وصله سعيد بن منصور (للعزالي) بالغين المعجمة  
والزاي المشددة البياعين للمنفذولات لما اختلفوا إليه في شيء كان بينهم فقالوا ان ستمنا يئنا كذا وكذا فقال  
(سنتكم) عادتكم (بينكم) أي جائزة في معاملتكم مبتدأ وخبر ويجوز نصب بتقدير الزموا ووقع في بعض النسخ  
هنا زيادة في غير رواية أبي ذر رجحا بكسر الراء وسكون الموحدة وبجاء مهملة قال الحافظ ابن حجر وغيره وهي زيادة  
لامعنى إياها هنا وإنما محلها آخر الآثار الذي بعده (وقال عبد الوهاب) بن عبد الحميد النخعي مما وصله ابن أبي شيبة  
عنه (عن أيوب) السختياني (عن محمد) هو ابن سيرين (اللباس) أن باع (العشرة بأحد عشر) ويجوز نصب  
عشرة بتقدير بيع وظاهره أن ربح العشرة أحد عشر فتكون الجهة أحد عشر ين لكن العرف فيه أن للعشرة  
دنانير من بلاد بشار أو أحد أقباض العرف على ظاهر اللفظ وإذا ثبت الاعتماد على العرف مع مخالفة لظاهر فلا  
اعتماد عليه مطلقا قال ابن بطلان أصل هذا الباب بيع الصبرة على أن كل قفيز يدرهم من غير أن يعلم مقدار  
الصبرة أي بأن يقول بعثك هذه الصبرة كل قفيز يدرهم فيبيع البيع عند الشافعية والمالكية والحنابلة وأبي  
يوسف ومحمد في الكل لأن المبيع معلوم بالإشارة إلى المشار إليه فلا يضر الجهل وقال أبو حنيفة يبيع في واحد  
فقط ولو قال اشترت بمائة وقد بعثت بمائتين وربع درهم لكل عشرة جازوك أنه قال بعثت بمائتين وعشرين  
ويسمى بيع المراجعة (ويأخذ) البائع (للفقة) أي لأجل النفقة على المبيع (رجحا) فان قال بعث بمائة على



دخل فيه مع الثمن أجره الكيال والجمال والدلال والقصار وسائر مؤن الاسترباح كاجرة الحمارت والصباغ  
وقية الصبغ حتى المكس وقال مالك لا يأخذ الا فمهاله تأثير في السلعة كـ الصبغ والخياطة وأما أجره الدلال  
والشد والاطى فلا لكن ان أربحه المشتري على مالا تأثيره جاز اذا رضى بذلك ومناسبة هذا الاثر لترجمة الاشارة  
الى انه اذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم يباع بأحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن  
به بأس (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله في الباب (لهند) هي بنت عتبة زوج أبي سفيان والد معاوية  
(خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف) وهو عادة الناس (وقال) الله (تعالى ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف)  
أباح تعالى للوصي الفقير أن يأكل من مال اليتيم بالمعروف ما يستدبه جوعته وبه كـ تنسى ما يستدبه عورته  
(واكثر الحسن) البصري فيما وصله سعيد بن منصور (عن عبد الله بن مرداس) بكسر الميم (حمارا فقال) له  
(بكم قال) ابن مرداس (بدانقين) بفتح النون والقاف تنية دائق بكسر النون وفتحها وصحح في الفرع على  
الفتح وهو سدس الدرهم فرضي الحسن بالدانقين وأخذ الحمار (فرصكه ثم جاء مرة أخرى) الى ابن مرداس  
(فقال) له (الحمار الحمار) كثره مرتين منصوب بتقدير أحضر الحماراً وأطلبه ويجوز الرفع أي الحمار مطلوب  
(فرصكه ولم يشارطه) على الاجرة اعتمادا على العادة السابقة فاستغنى بالعرف المعهود بينهما (فبعث اليه بنصف  
درهم) فزاد على الدانقين دانقا آخر فضلا وكرما وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا  
مالك) امام دار الهجرة (عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضى الله عنهما) انه (قال سمع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ابوطيبة) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية ثم موحدة واسمه قبل دينار وقبل نافع وقبل ميسرة مولى  
محيصة بضم الميم وفتح الحاء المهملة وسكون الياء وبالصاد المهملة ابن مسعود الانصاري وكانت هذه الخجامة  
لسبع عشرة خلت من رمضان كما في حديث عند ابن الاثير وفي الطبراني ان ذلك كان بعد العصر في رمضان  
(فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وامراهله) بنى يياضة (ان يحقنوا عنه من خراجهم) بفتح  
الخاء المعجمة وهو ما يقرره السيد على عبده أن يؤديه اليه كل يوم وكان ثلاثة أصع فوضع عنه بهذه الشفاعة  
صاع \* ومطابقته لترجمة من حيث انه صلى الله عليه وسلم لم يشارط الخجامة المذكورة على أجرته اعتمادا على  
العرف في مثله \* وهذا الحديث سبق في أوائل كتاب البيوع في باب ذكر الخجامة وأخرجه أبو داود في البيوع \*  
وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) هو الثوري كان نص عليه المزني (عن هشام عن)  
أبيه (عروة) بن الزبير (عن عائشة رضى الله عنها) انها قالت (قالت هند) بالصرف ودونه (ام معاوية) بن أبي  
سفيان رضى الله عنهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اباسفيان رجل شحيح) بفتح السين المعجمة وبالطاء بن  
الامينين بينهما تخفية ساكنة بجعل حريص (فهل على جناح) بضم الجيم اثم (ان أخدم من ماله سرا) نصب على  
التمييز أي من حيث السر أو صفة لمصدر محذوف تقديره أخذ أخذا سرا أي غير جهر وأن مصدرية (قال)  
عليه الصلاة والسلام (خذي انت وبنواتك) بالرفع عطف على الضمير المرفوع في خذي وانما أتى بلفظ انت ليصح  
العطف عليه وفيه خلاف بين نخاة البصرة والكوفة ولا يوى ذرو الوقت والاصيلي وابن عساكر وبنك بالنصب  
على المفعول معه (مايكفيك) لنفسك ولبنيك (بالمعروف) واقتصر عليها لانها الكافلة لامورهم وأحالتها عليه  
الصلاة والسلام على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي وكان قوله عليه الصلاة والسلام هذا قبلا لا حكما لان أبا  
سفيان كان بمكة فلا يستدل به على الحكم على الغائب بل قال السهيلي انه كان حاضر اسواها فقال أنت في حل  
بما أخذت \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في النفقات والاحكام \* وبه قال (حدثني) بالافراد (اسحاق) هو ابن  
منصور كما جزم به خلف وغيره في الاطراف قال (حدثنا ابن غير) بضم النون وفتح الميم عبد الله قال (اخبرنا  
هشام) هو ابن عروة \* قال المؤلف بالسند (وحدثني) بالافراد (محمد) زاد أبو ذر في روايته ابن سلام بتشديد  
اللام البيكندی وهو يرد على من قال انه محمد بن المثنى الزماني (قال سمعت عثمان بن فرق) بفتح الفاء والصاد  
بينهما راء ساكنة آخره دال مهملة هو العطار وقد تكلم فيه لكن لم يخرج له المؤلف موصولا سوى هذا الحديث  
وقرنه باب غير وذكـر له تعليقا آخر في المغازي (قال سمعت هشام بن عروة) بن الزبير (يحدث عن ابيه انه سمع  
عائشة رضى الله عنها تقول) في قوله تعالى في سورة النساء (ومن كان غنيا من الاوصياء فليستعفف) عن مال  
اليتيم ولا يأكل كل منه شيئا قال في الكشف واستعفف أبلغ من عفف كانه طلب زيادة العفة قال ابن المنبر  
في الاتصاف بشيرا الى أن استعمل بمعنى الطلب وهو بعيد فان تلك متعديّة وهذه قاصرة والظاهر أن هذا مما جاء



فيه فعل واستفعل بمعنى ورده التفتازاني بأن كلامه يبي فعل واستفعل يكون لازما ومتعديا وكل من غف  
واستغف لازم (ومن كان فقيرا قليلا كل بالمعروف انزات في والي اليتيم الذي يقيم) نفسه (عليه) أي بعثكف عليه  
ويلازمه (ويصلح في ماله ان كان فقيرا اكل منه بالمعروف) بقدر قيامه \* وهذا موضع الترجمة منه وهذا  
الحديث قد ذكره المؤلف في تفسير سورة النساء عن اسحاق عن ابن عمر عن هشام عن أبيه عن عائشة بلفظ انها  
نزات في مال اليتيم اذا كان فقيرا انه يأكل بالمعروف منه مكان قيامه عليه بمعروف فظهر أن المسوق هنا لفظ  
رواية عثمان بن فرقد في التفسير لفظ عبد الله بن عمر بلفظ في مال اليتيم بدل قوله هنا وفي الوصايا من طريق  
أبي امامة عن هشام والي اليتيم لكنه سقط في الموضعين قوله في هذا الباب الذي يقيم عليه وهي بالمشاة التحية  
بعد القاف كما في الفرع وغيره وأما قول البرماوي ويقوم بالواو وفي بعضها يقيم فبدأ بالواو فلعنه رآها  
في بعض الاصول من البخاري ثم أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام بالواو ووصوها السفاقة سي قال لانها  
من القيام لان الإقامة وقد تقدم توجيهها ولا يقضي برواية على أخرى فيما هذا سبيله \* وهذا الحديث أخرجه  
المؤلف أيضا في التفسير وأخرجه مسلم \* (باب) حكم (بيع الشريك من شريكه) \* وبه قال (حدثني) بالافراد  
ولابي ذر حدثنا (محمود) هو ابن غيلان بالقبين المجبة قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام قال (أخبرنا معمر) هو  
ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن جابر) الانصاري (رضي الله  
عنه) انه (قال) جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة (بضم الشين المجبة من شئت الشيء اذا ضمته  
وسميت شفعة لضم نصيب الى نصيب) في كل مال لم يقسم (عام مخصوص لان المراد العقار اذ لا يمتثل للشفعة وهذا  
كالايجاع وشذوذا فاجرى الشفعة في كل شيء حتى في الثوب وأما ما لا يمتثل للشفعة كالحيات ونحوه فلا شفعة  
فيه لانه يشتمه تبطل المنفعة ولا شفعة الا لشريك لم يقسم فلا شفعة لغيره بخلاف الحنفية واحتجوا به بما رواه  
الطحاوي باسناد صحيح من حديث أنس مرفوعا جارا لدارأحق بالدار \* ومباحث ذلك تأتي ان شاء الله تعالى  
في بابيه وفي رواية المستملى والكشميهني في كل مال لم يقسم (فاد اوقعت الحدود) أي صارت مقسومة (وصرفت  
الطريق) بضم الصاد المهملة وتشديد الراء المكسورة مبيها للجهول وفي بعض الاصول وصرفت بتخفيف الراء  
أي يئنت مصارف الطرق وشوارعها (فلا شفعة) حينئذ لانها بالشفعة تكون غير مشاعة قال ابن المنير أدخل  
في هذا الباب حديث الشفعة لان الشريك يأخذ الشقص من المشتري قهرا بالثمن فأخذه له من شريكه مبايع  
جائز قطعاً \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الباب الآتي وفي الشركة والشفعة وترك الحيل وأبو داود في البيع  
والترمذي في الاحكام وكذا ابن ماجه \* (باب) حكم (بيع الارس والدور) بالواو جمع دار قال الجوهري  
مؤنثة وأدنى العدد اثنان وبالهمزة فيه مبدلة من واو منسومة والآن لا تمز والـ كثير ديار مثل جبل واجبل  
وجبال (و) بيع (العروس) جمع عرض أي المتاع حال كونه (مشاعة غير مقسوم) \* وبه قال (حدثنا محمد بن  
محبوب) بضم مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فوحدة منسومة وبعد الواو وحدة أخرى قال (حدثنا عبد الواحد)  
ابن زياد قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن عن  
جابر بن عبد الله (الانصاري) (رضي الله عنهما) انه (قال) قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال  
لم يقسم (عام يدخل فيه العقار وغيره لكنه مخصوص بالعقار والله تعالى والكشميهني مالم يقسم) (فاد اوقعت  
الحدود وصرفت الطريق) بتشديد الراء وتخفيف كما مر (فلا شفعة) لانها تكون غير مشاعة \* وبه قال (حدثنا  
مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد (بهذا) الحديث السابق (وقال) مسدد في روايته  
(في كل مال لم يقسم) وللحموي مال لم يقسم بلفظ العام (تابعه) أي تابع عبد الواحد فيما وصله المؤلف في ترك الحيل  
(هشام) هو ابن يوسف اليماني (عن معمر) هو ابن راشد في روايته في كل مال لم يقسم (قال عبد الرزاق) بن  
همام في روايته فيما وصله المؤلف في الباب السابق (في كل مال) وكذا (رواه عبد الرحمن بن اسحاق) فيما  
وصله مسدد في مسنده عن بشر بن المنفل عنه (عن الزهري) قال الكرمانى الفرق بين الاساليب الثلاثة أن  
المتابعة أن يروي الراوي الآخر الحديث بعينه والرواية أعم منها والقول انما يستعمل عند السماع على سبيل  
المذاكرة \* هذا (باب) بالتسوية (اذا اشترى) أحد (شيئا فغيره بغير اذنه) يعني بطريق انفصال (فرضي) ذلك  
الغير بذلك الشراء بعد وقوعه \* وبه قال (حدثنا يعقوب بن ابراهيم) بن كثير الدورقي قال (حدثنا ابو عاصم)



النعمان بن محمد قال (أخبرنا بن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال أخبرني) بالافراد (موسى بن عقبة) بن أبي  
 عباس الاسدي المدني (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
 (قال خرج ثلاثة يشون) ولابي ذر عن العكشمي ثلاثة نفر يشون أي حال كونهم يشون (فأصابهم  
 المطر) عطفه بأفاه على خرج ثلاثة وفي باب المزارعة أصابهم بأسقاط الفاء لأنه خبرينهما (فدخلوا في غار) كهف  
 وهويت منقور كائن (في جبل فأنحطت عليهم صخرة) على باب غارهم وفي باب المزارعة فأنحطت على قم الغار صخرة  
 من الجبل (قال) عليه الصلاة والسلام (فقال بعضهم لبعض ادعوا الله عز وجل (بأفضل عمل عملتموه)  
 في المزارعة فقال بعضهم لبعض انظروا أعمالا عملتموها صالحة لله تعالى فادعوا الله به العله يفرجها عنكم  
 (فقال أحدهم اللهم) هو كقوله لمن قال أزيد هذا اللهم نعم أو اللهم لا كأنه ينادي الله تعالى مستشهدا على ما قال  
 من الجواب (أني كان لي ابوان) أب وأم فغلب في التثنية وفي المزارعة اللهم أنه كان لي والدان (شيخان كبيران)  
 زاد في المزارعة ولي صبية صغار (فكسرت أخرج) إلى المري (فارعي) غني (ثم أجيء) من المري (فأطلب)  
 ما يحلب من الغنم (فأجى بالحلاب) بكسر الحاء وتحفيف اللام الاناء الذي يحلب فيه وعمراده هنا اللبن المحلوب  
 فيه (فأتى به) أي بالحلاب (أبوى) أصله أبوان لي فلما أضافه إلى ياء المتكلم سقطت النون وانصب على  
 المفعولية قلبت ألف التثنية ياء وادغمت الياء في الياء فأنا ولهما ياء (فيسريان ثم أسقى الصبية) بكسر الصاد  
 المهملة واسكان الموحدة جمع صبي وفي المزارعة فبدأت بوادي أسقيهما قبل بنى (وأهلي وأمرأتى) والمراد  
 بالاهل هنا الأقارب كالأخ والاخت فلا يكون عطف امرأتى على أهلي من عطف الشيء على نفسه (فاحتبست)  
 أي تأخرت (ليلاً) من الليالي بسبب عارض عرض لي (لجنت) لهما (فأذاها ماأمان) مبتدأ وخبر فإذا  
 لامناجاة (قال فكبرهت أن أوقظهما) وفي المزارعة فقامت عندهم وسهما أكره أن أوقظهما وأكره أن أسقى  
 الصبية (والصبية يتضاغون) بالضاد والغين المجتمعتين بوزن يتضاغون أي يضجون بالبكاء من الجوع (عند  
 رجلي) بالتثنية وفي المزارعة عند قدمي (فلم يزل ذلك دأبي ودأبهما) أي شأني وشأنهما مرفوع اسم يزل وذلك  
 خبر أو منصوب وهو الذي في اليونينية على أنه الخبر وذلك الاسم كافي قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم (حتى  
 طلع النجى) واستشكل تقديم الابوين على الاولاد مع أن نفقة الاولاد مقدمة وأجيب باحتمال أن يكون  
 في شرعهم تقديم نفقة الاولاد على غيرهم (اللهم ان كنت تعلم اني فعلت ذلك ابتغاء وجهك) أي طلباً لمرضاتك  
 التي تصاب ابتغاء على انه مفعول له أي لاجل ابتغاء وجهك أي ذالك (فأفرج) بضم الراء فعمل طلب ومعناه  
 الفرج من فرج يفرج من باب نسر ينسر (عنا فرجة) بضم الفاء وسكون الراء (نرى منها السماء) قال ففرج  
 عنها (بقدر ما دعا فرجة ترى منها السماء) وقوله ففرج بضم الفاء الثانية وكسر الراء (وقال) بالواو ولابي الوقت  
 فقال (الآخر اللهم ان كنت تعلم اني كنت أحب امرأة من بنات عمي كآشد ما يحب الرجل النساء) الكاف زائدة  
 أو أراد تشبيه محبته بأشد المحبات فراودتها عن نفسها (فقالت لا تنال ذلك) باللام قبل الكاف ولابي ذر ذلك  
 بالالف بدل اللام (منها حتى تعطيها مائة دينار) كان مقتضى السياق أن يقال لا تنال ذلك مني حتى تعطيني لكنه  
 من باب الالتفات (فصعبت فيها) أي في المائة دينار (حتى جمعتهما) وفي الفرع حتى جمعتهما من المجى وعزى الاول  
 لابي الوقت (فلما) أعطيتها الدنانير وامتنتني من نفسها (فعدت بين رجلها) لاطأها (قالت اتق الله يا عبد  
 الله) ولا تنقض الخاتم (بفتح المثناة الفوقية وفتح الصاد المعجمة ويجوز كسر ها وهو كتابة عن إزالة بكارتها  
 (الابحثة) أي لا تزل البكارة الاباححة الصحيح الحلال (فقامت) من بين رجلها (وتركتها) من غير فعل (فان  
 كنت تعلم اني فعلت ذلك) الترك (ابتغاء وجهك) أي لاجل ذالك (فأفرج عنا) بضم الراء (فرجة قال) ولابي  
 الوقت فقال (ففرج) بفتحات أي ففرج الله (عنهم الثلثين) من الموضع الذي عليه الصخرة (وقال الآخر) وهو  
 الثالث (اللهم ان كنت تعلم اني استأجرت أجيراً) بالظ لا فرادى على عمل (بفرق) بفتح الفاء والراء ميكال يسع  
 ثلاثة أصع (من ذرة) بضم الذال المعجمة وفتح الراء المخففة حب معروف (فأعطيتهم) الفرق الذرة (وأبى) أي  
 امتنع (ذلك) الاجير (ان يأخذ) الفرق وفي المزارعة فلما قضى عمله قال أعطني حتى فعرضت عليه فرغب عنه  
 وفي باب الاجارة واستأجرت اجراء فأعطيتهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب (فعمدت) بفتح الميم  
 أي قصدت (إلى ذلك السرق فزرعته) وفي المزارعة فلم أرل أزرقه (حتى اشتريته منه بقرأ وراعيها) بالنصب  
 عطفاً على المفعول السابق ولغير أبي ذر وراعيها بالسكون (ثم جاء) الاجير المذكور (فقال) لي (يا عبد الله



أعطى حتى) بمزة قطع (فقلت) له (انطلق الى تلك البقر وراعها فانها لك) وسقط لابي ذرقانها لك (فقال) لي  
(استهزئ بي قال فقلت) له وفي بعض الاصول قلت (ما استهزئ بك ولكنك لك) وفي احاديث الانبياء فساقها  
وفي المزارعة نخذه فأخذه وفي الاجارة فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئا (اللهم ان كنت تعلم اني فعلت ذلك)  
الاعطاء (ابتغاء وجهك) ذاك المقدسة (فأخرج عنا) بضم الراء (فكشف عنهم) بضم الكاف وكسر المجهة أي  
كشف الله عنهم باب الغار زاد في الاجارة فخرجوا ويمشون \* وموضع الترجمة من هذا الحديث قوله اني استأجرت  
الخ فان فيه تصرف الرجل في مال الاجير بغير اذنه فاستدل به المؤلف رحمه الله تعالى على جواز بيع الفضولي  
وشرائه وطريق الاستدلال به ينبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا والجمهور على خلافه لكن تقر بأن النبي  
صلى الله عليه وسلم ساقه سياق المدح والتناء على قاعله وأقره على ذلك ولو كان لا يجوز لبينه فهذا التفسير يصح  
الاستدلال به لا بمجرد كونه شرع من قبلنا والقول بصحة بيع الفضولي هو مذهب المالكية وهو القول القديم  
لشافعي رضى الله عنه فينعتد موقفا على اجارة المالك ان اجازة نقد والالغاء والقول الجديد بطلانه لانه ليس  
بمالك ولا وكيل ولا ولي ويجرى القولان فيما لو اشترى لغيره بلا اذن بعين ماله أو في ذمته وفيما لو زوج أمة غيره  
أو ابنته أو طلق منكوحته أو أعتق عبده أو أجرد ابنه بغير اذنه وقد أجيب عما وقع هنا بأن الظاهر أن الرجل  
الاجير لم يملك الفرق لان المستأجر لم يفرق معين وانما استأجره بفرق في الذمة فلما عرض عليه قبضه  
امتنع لردائه فلم يدخل في ملكه بل بقي حقه متعلقا بذمة المستأجر لان ما في الذمة لا يتبع الا قبض صحيح فالنتائج  
الذي حصل على ملك المستأجر تبرع به للاجير بتراضيهما ونجاة ذلك أنه أحسن القضاء فاعطاه حقه وزادات  
كثيرة ولو كان الفرق تعين للاجير لكان تصرف المستأجر فيه تعديا ولا يتوصل الى الله بالتعدي وان كان مصلحة  
في حق صاحب الحق وليس أحد في حجر غيره حتى يبيع املاكه ويطلق زوجته ويرغمهم أن ذلك أحطى لصاحب  
الحق وان كان أحطى فكل أحد أحق بنفسه وماله من الناس أجمعين \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاجارة  
والمزارعة واحاديث الانبياء ومسلم في التوبة والنساء في الرقائق \* (باب) حكم (الشراء والبيع مع المشركين  
واهل الحرب) من عطف الخاص على العام \* وبه قال (حدثنا ابو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال  
(حدثنا معمر بن سليمان) بن طرخان (عن ابيه عن ابي عثمان) عبد الرحمن بن مل النهدى بالنون (عن عبد الرحمن  
ابن أبي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) انه (قال) كناع النبي صلى الله عليه وسلم زاد في باب قبول الهدية من  
المشركين من كتاب الهدية ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم هل مع أحد منكم طعام فاذا مع رجل  
صاع من طعام أو نحوه فحين (ثم جاء رجل مشرك) قال الحافظ ابن حجر لم أعرف اسمه (مشممان) بضم الميم  
وسكون الشين المجهة وبعد العين المهملة ألف ثم نون مشددة أي طويل شعر الرأس جدا أو البعيد العهد  
بالدهن للشعر وقال القاضي النائر الرأس متفرقة (طويل بعنق وبها فقال) زاد في نسخة له (النبي صلى الله  
عليه وسلم يبع) أنصب على المصدرة أي أتبيع يه أو الحال أي أتدفعها يبع ويجوز الرفع خبر مبتدأ محذوف أي  
أهذه يبع (أم عطية أو قال أم هبة) بالنسب عطف على السابق ويجوز الرفع كما مر والشك من الراوي (قال)  
المشرك (لا) ليس عطية أو ليس هبة (بل) هو (بيع) أي يبيع وأطلق البيع عليه باعتبار ما يؤول (فاشترى)  
عليه الصلاة والسلام (منه شاة) فيه جواز بيع الكافر واشبات ملكه على ما في يده وجواز قبول الهدية منه  
واختلف في مبايعة من غالب ماله حرام واحتج من رخص فيه بقوله صلى الله عليه وسلم لا لمشرك يبع أم هبة  
وكان الحسن بن أبي الحسن لا يرى بأسا أن يأكل الرجل من طعام العشار والصراف والعامل ويقول  
قد أحل الله تعالى طعام اليهودي والنصراني وقد أخبر أن اليهود كانوا للسحت قال الحسن ما لم يعرفوا  
شأ بعينه وقال الشافعي لأحب مبايعة من أكثر ماله ربا وكسبه من حرام فان يبيع لا يفسخ \* وهذا الحديث  
أخرجه أيضا في الهبة والاطعمة وأخرجه مسلم في الاطعمة أيضا (باب) حكم (شراء المملوك من الحربى  
و) حكم (هبة وعنته وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمان) الفارسي (كتاب) أي اشتر نفسك من مولائك  
بنجمين أو أكثر (و) الحال أنه (كان حرا) قبل أن يخرج من داره (فطأوه وباعوه) ولم يكن اذ ذاك مؤمنا وانما  
كان ايمانه ايمان مصدق بالنبي صلى الله عليه وسلم اذا بيعت مع اقامته على شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام  
فأقره النبي عليه السلام مملوكا لم يكن في يده اذ كان في حكمه عليه الصلاة والسلام أن من أسلم من رقيق











الامام (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عروة) بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) قالت اختصم  
 سعد بن ابى وقاص (أحد العشرة المبشرة بالجنة) وعبد بن زمعة (خوسودة أم المؤمنين (في غلام) هو عبد  
 الرحمن بن وليدة زمعة المذكور (فقال سعد هذا) الغلام (يا رسول الله ابن اخي عتبة بن ابى وقاص) مات  
 مشركا وكان قد كسر ثنية النبي صلى الله عليه وسلم (عهد) أى أوصى (الى انه) أى الغلام (ابنه انظر الى شبهه)  
 بعتبة (وقال عبد بن زمعة) أخو أم المؤمنين سودة رضي الله عنها (هذا) الغلام (اخى يا رسول الله ولاد على  
 فراش ابى) زمعة (من ولادته) أى جاريته ولم تسم (فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرأى شبيها بينا  
 بعتبة) لكنه لم يعده لوجود ما هو أقوى منه وهو الفراش (فقال) عليه الصلاة والسلام (هو) أى الغلام (لأن  
 يا عبد) ولا بى ذريا عبد بن زمعة بضم عبد ونصب ابن (الولد) تابع (للفراش) أى لصاحبه زوجا كان أو سيدا  
 خلا فاللحظة حيث قالوا ان ولدا الامة المستقرشة لا يلحق سيدها ما لم يقرب به فلا عموم عندهم له في الامة وفيه  
 بحث تقدم في باب تفسير الشبهات أوائل البيع (وللظاهر) أى الزانى (الحجر) أى الخيبة ولا حق له في الولد  
 (واحتجى منه) أى من الغلام (ياسودة بنت زمعة) هى أم المؤمنين أى نذبا واحتياطا والافقد ثبت نسبه  
 واخوته لها في ظاهر الشرع لما رأى من الشبه البين بعتبة (فلم تره سودة قط) وفي باب الشبهات فما رآها أى  
 الغلام حتى لحق بالله وموضع الترجمة منه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ملك زمعة الوليدة واجراء أحكام الرق  
 عليها فدل على تفيد عهد المشرك والحكم به وان تصرفه في ملكه يجوز كيف شاء وهذا الحديث قد سبق  
 في أوائل البيع \* وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والمجعة المشددة العبدى البصرى أبو بكر  
 بن دار قال (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر البصرى قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (من سعد) هو ابن ابراهيم  
 ابن عبد الرحمن بن عوف (عن ابيه) انه قال (قال عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه لصهيب انى الله ولا تدع  
 بغيره وفى بعض النسخ ولا تدعى بشباع كسرة العين باء أى لا تتسبب (الى غيرك) لانه كان يدعى انه عرى  
 عرى ولسانه أعجمى وكان يسوق نسبه الى الثور بن قاسط ويقول ان امة من بني عيم (فقال صهيب ما يسرني  
 انى كذا وكذا وانى قلت ذلك) الادعاء الى غير الاب (ولكنى سرقت) بضم السين المهملة مبنى الله فعول  
 (وأنا صبي) وذلك أن اياه كان عاملا لكسرى على الابل وكانت منازلهم بأرض الموصل فأغارته عليهم  
 الروم فبنت مهبيا صبيقتا عند الروم فصارا لكن فبشاعه رجل من كاب منهم وقدمه مكة فاشتراه ابن  
 جندب وعنتقه كما مر فلذا قال له عبد الرحمن ذلك \* وموضع الترجمة منه كون ابن جندب ان اشتراه واعتقه  
 له وبه قال (حدثنا ابو اليمان) الحكم بن نافع قال (اخبرنا شعيب) هو ابن ابى حمزة (عن الزهري) محمد بن  
 مسلم بن شهاب انه (قال اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان حكيم بن حزام) بالحاء المهملة  
 المكية وروى الزاى (اخبره انه قال يا رسول ارايت) أى أخبرني (امورا كنت أنت تحت) بالحاء المهملة  
 وتشديد النون والمثلثة آخر الكلمة (أو أنت تحت) بالمثلثة بدل المثلثة بالشك وكأن المصنف رواه عن أبي اليمان  
 بالوجهين ولذا قال في الادب ويقال أيضا عن أبي اليمان أنت تحت أى بالمثلثة اشارة الى ما أورده هنا والذي  
 رواه الكافة بالمثلثة وغلط القول بالمثلثة وقال السفاقي لا علم له وجهه ولم يذكره أحد من اللغويين بالمثلثة  
 والوهم فيه من شيوخ البخاري بدليل قوله في الادب ويقال كما مر وانه هو بالمثلثة وهو مأخوذ من الحنت  
 فكأنه قال أنوفى ما يؤثم ولكن ليس المراد بوفى الاثم فقط بل أعلى منه وهو تحصيل البر فكأنه قال أرايت  
 أمورا كنت أتبرر (بها في الجاهلية من صفة) احسان للاقارب (وعتاقة) للارقاء (وصدقة) للفقراء (هل لي  
 فيها اجر قال حكيم رضى الله عنه قال) الى (رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلمت على ما) أى مع ما أو مستعليا  
 على ما (سأف لك من خير) وسقط لابي ذر لفظ لك \* ومطابقة الحديث للترجمة مما تضمنه من الصدقة والعتاقة من  
 المشرك فانه يتضمن صحة ملك المشرك لان صحة العتق متوقفة على صحة الملك فيطابق قوله في الترجمة وهبته  
 وعنتقه \* وهذا الحديث قد سبق في الزكاة في باب من تصدق في الشرك ثم أسلم وأخرجه أيضا في الادب وغيره \*  
 (باب) حكم (جاود المينة قبل ان تدبغ) هل يصح بيعها أم لا \* وبه قال (حدثنا زهير بن حرب) أبو خزيمة النسائي  
 والد أبي بكر بن أبي خزيمة قال (حدثنا يعقوب بن ابراهيم) بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري  
 المدني نزيل بغداد قال (حدثنا ابى عن صالح) هو ابن كيسان (قال حدثني) بالافراد (ابن شهاب) الزهري  
 (ان عبيد الله بن عبد الله) بن مسعود أو أحد الفقهاء السبعة (اخبره ان عبد



الله بن عباس رضي الله عنهما أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثبوت مائة فقال هلا استمتعتم بهاها  
 بكسر الهمزة وتخفيف الهاء الجاء قبل أن يدبغ أو سواه يدبغ أول يدبغ وزاد مسلم من طريق ابن عيينة هلا أخذتم  
 إهابها فدفنتموه فانتفعت به (قالوا إنها ميتة) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على تعيين القائل والمعنى كيف تأمرنا  
 بالانتفاع بها وقد حرمت علينا فبيناهم وجه التحريم حيث (قال إنما حرم أكلها) بفتح الهمزة وجزم الكاف  
 وحرم بفتح الحاء وضم الراء مخففة ويجوز الضم وتشديد الراء مكسورة وفيه جواز تخصيص الكتاب بالسنة لأن  
 لفظ القرآن حرمت عليكم الميتة وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال فحمت السنة ذلك بالكل واستدل به  
 الزهري على جواز الانتفاع بجلد الميتة مطلقا سواء يدبغ أول يدبغ لكن صح التقييد بالدباغ من طريق أخرى وهي  
 حجة الجمهور واستثنى الشافعي من الميتات الكلب والخنزير وما تولد منهما نجاسة عندهما عندة وقد عمسك بعضهم  
 بخصوص هذا السبب فنصر الجواز على المأكل لورود الخبر في الشاة ويتقوى ذلك من حيث النظر لأن  
 الدباغ لا يزيد في التطهير على الذكاة وغيره المأكول لو ذكي لم يطهر بالذكاة عند الأكره كذلك بالدباغ وأجاب  
 من عم بالتمسك به يوم اللفظ وهو أولى من خصوص السبب وبعموم الالتماس بالتمسك به \* وموضع الترجمة قوله هلا  
 انتفعتم بهاها والانتفاع يدل على جواز البيع \* وقد سبق الحديث في الزكاة وأخرجه أيضا في الذبايح \* (باب  
 قتل الخنزير) هل هو مشروع فان قلت ما المناسبة في سوق هذا الباب هنا أجيب بأنه أشار به إلى أن ما أمر بقتله  
 لا يجوز به (وقال جابر) هو ابن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما مما وصله الموفاء في باب بيع الميتة والاصنام  
 (حرّم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير) \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) الثقي البغلاني البجلي قال  
 (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن ابن المسيب) بفتح الياء المشددة سعيد (أنه  
 سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) الله (الذي نفسى يده) قال العارف  
 شمس الدين بن اللبان نسبة الأيدي إليه تعالى استعارة لطباق أنوار علوية يظهر عنها تصرفه وبطشه بدءا وإعادة  
 وتلك الأنوار متفاوتة في روح القرب وعلى حسب تفاوتها وسعة دوائرها تكون رتب التخصيص لما ظهر عنها  
 (ليوسكن) بلام التوكيد المستوحدة وكسر التين المحجمة وتشديد التون (أن ينزل فيكم) أي في هذه الأمة (ابن  
 مريم) بفتح أول ينزل وكسر ثالثة وأن مصدرية في محل رفع على القاعلية أي ليسر عن أوليقر بن نزول ابن مريم  
 من السماء ينزل عند المنارة البيضاء مشرق دمشق واضعا كفيه على أجنحة ملكين (حكى) بفتح حين أي حاكم  
 (مقبضا) عاد لا يقال اقسط إذا عدل وقسط إذا جازى حاكم من حكام هذه الأمة بهذه الشريعة الحمد  
 لأنبياء برسالته مستقلة وشريعة فاصحة (في كسر الصليب) الذي تعظمه النصارى والأصل فيه ما روى أن رجلا  
 من اليهود سبوا عيسى وأمه عليه الصلاة والسلام فدعا عليهم فسموهم الله قردة وتنازروا فاجعت اليهود  
 على قتله فأخبره الله بأنه يرفعه إلى السماء فقال لأصحابه أيكم يرضى أن يلقى عليه شبهة فيقتل ويصلب ويدخل  
 الجنة فقام رجل منهم فألقى الله عليه شبهة فقتل وصلب وقيل كان رجلا ينافقه فخرج ليدل عليه فدخل بيت  
 عيسى ورفع عيسى وألقى شبهة على المنافق فدخلوا عليه فقتلوه وهم يظنون أنه عيسى ثم اختلفوا فقتل بعضهم  
 أنه اله لا يبعث قتله وقال بعضهم أنه قتل وصلب وقال بعضهم أن كان هذا عيسى فأين صاحبنا وإن كان صاحبنا  
 فأين عيسى وقال بعضهم رفع إلى السماء وقال بعضهم الوجه وجه عيسى والبدن بدن صاحبنا ثم تسلطوا على  
 أصحاب عيسى عليه السلام بالقتل والصلب والحبس حتى بلغ أمرهم إلى صاحب الروم فقبيل له أن اليهود قد  
 تسلطوا على أصحاب رجل كان يذكراهم أنه رسول الله وكان يحكي الموتى ويرى الآلهة والأبرص ويفعل  
 العجايب فعدوا عليه فقتلوه وصلبوه فأرسل إلى المصلوب فوضع عن جذعه وحياً بالجذع الذي صلب عليه  
 فعظمه صاحب الروم وجعلوا منه صليبا فمن ثم عظم النصارى الصليبان فسموهم عيسى عليه الصلاة والسلام  
 الصليب إذا نزل فيه تكذيبهم وإبطال لما يدعون من تعظيمه وإبطال دين النصارى والقضاء في فكسر تفصيلية  
 لقوله حكاه قسطا والراء نصب عطفا على الفعل المنصوب قبله وكذا قوله (ويقتل الخنزير) أي يأمر بأعدامه  
 مباغتة في تحريم أكله وفيه بيان أنه نجس لأن عيسى عليه السلام إنما يقتل بحكم هذه الشريعة المحمدية والشئ  
 الطاهر المتنعى به لا يباح اتلافه وهذا موضع الترجمة على ما لا يخفى (ويضع الخنزير) عن ذمتهم أي يرفعها وذلك  
 بأن يحمل الناس على دين الإسلام فيسلمون وينسقط عنهم الجزية وقيل يضعها يضربها عليهم ويلزمهم إياها من



غير محاباة وهذا قاله عياض اجتماعا لا وتعبه النووي بأن الصواب أن عيسى عليه السلام لا يقبل إلا الإسلام  
والجزية وإن كانت مشروعة في هذه الشريعة إلا أن مشروعيةها تنقطع بمن عيسى عليه السلام وليس عيسى  
بناصح حكمها بل ينيناها والمبين للنسخ بقوله هذا والفعل بالنصب عطف على المنصوب السابق وكذا قوله  
(وبفيض) بفتح التحتية وكسر الفاء وبالضاد المحجمة أي يكثر (المال حتى لا يقبله أحد) أكثره واستغناء كل أحد  
بما في يده بسبب نزول البركات وتوالي الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم وتخرج الأرض كنوزها وتقل الرغبات  
في اقتناء المال لعلمهم بقرب الساعة وقوله ويفيض ضبطه الدمياطي بالنصب كما مر وضبطه ابن التين السفاقي  
بالرفع على الاستئناف قال لأنه ليس من فعل عيسى عليه السلام \* وهذا الحديث أخرجه في أحاديث الأنبياء  
ومسلم في الإيمان والترمذي في الفتن وقال حسن صحيح \* هذا (باب) بالتسوين (لا يذاب شحم الميتة ولا يباع  
ودكه) بفتح الواو والمهمله دسم اللحم ودهنه الذي يخرج منه (رواه) بمعنى (جاءه) (جابر) فيمارواه الموقوف في باب بيع  
الميتة والاصنام (عن النبي صلى الله عليه وسلم) \* وبه قال (حدثنا الحميدي) عبد الله بن الزبير المكي قال (حدثنا  
سفيان) بن عيينة قال (حدثنا عمرو بن دينار قال أخبرني) بالافراد (طاووس) البجلي (أنه سمع ابن عباس رضي  
الله عنهما يقول بلغ عمر) زاد أبو ذر ابن الخطاب رضي الله عنه (أن فلانا) في مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي  
شعبة عن ابن عيينة بهذا الاسناد أنه سمعه وزاد البيهقي من طريق الزعفراني عن سفيان بن جندب (باع خرا)  
أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فباعها منهم معتقدا جواز ذلك أو باع العصير عن يتخذه خرا والعصير  
يسمى خرا باعته ما يؤول إليه أو يكون خلال الخمر ثم يباعها ولا يظن بسمرة أنه باع الخمر بعد أن شاع تحريمها قاله  
القرطبي وقال الاسماعيلي يحتمل أن سمرة علم تحريمها ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر رضي الله عنه على  
ذمه دون عقوبته (فقال قائل الله فلانا) يحتمل أنه لم يرد به الدعاء وانما هي كلمة تقولها العرب عند ارادة الزجر  
فقالها عمر تغليظا وظاهرا أن الراوي لم يصرح بسمرة تأديبا من أن ينسب لأحد من الصحابة ما في ظاهره بشاعة  
ومن ثم لم يفسره صاحب المصابيح الشيخ بدر الدين الدمايني وقال رأيت الكف عن ذلك وآثرت السكوت عنه  
جزاه الله خيرا لكن لما كان ذلك مصرا حايبه في كتب الحديث التي بأيدي الناس كان الأولى التنبيه على المعنى  
والله تعالى يهدينا سواء السبيل بحنه وكرمه (ألم يعلم) أي فلان (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله  
اليهود) الاصل في فاعل أن يكون من اثنين فلهذا عبر عنه بما هو مسبب عنه فأنهم بما اخترعوا من الحيل اتصموا  
فهم المحاربة لله ومقاتلته ومن قاتله قتله وفسره البخاري من رواية أبي ذر باللعنة وهو قول ابن عباس وقال  
أبو روى عنه قتله الله وقال البيضاوي في سورة التوبة قاتلهم الله دعاء عليهم بالهلاك فان من قاتله الله هلك  
سواء وهنى ما سبق (حرمت عليهم الشحوم) وجمع الشحم لاختلاف أنواعه والافهوا هم جنس حقه الافراد أي  
حرّم عليهم أكلها طائفا من الميتة وغيرها والافهوا حرّم عليهم بيعها الم كن إهم حيلة فيما صنعوه من اذابتها  
المذكور بقوله (لحمها) بفتح الجيم والميم أي أذا بوها (فباعوها) يعني فبيع فلان الخمر مثل بيع اليهود  
الشحم المذاب وكل ما حرم تناوله حرم بيعه نعم المذاب للاستصباح ليس بحرام لان الدعاء عليهم انما هو مرتب  
على المجموع وفيه استعمال القياس في الاشياء والنظائر وتحريم بيع الخمر \* وهذا الحديث أخرجه أيضا  
في ذكر بني اسرائيل ومسلم في البيوع والنساء في الذبايح والتفسير وابن ماجه في الاشربة \* وبه قال (حدثنا  
عبدان) هو عبد الله بن عثمان المروزي قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك المروزي قال (أخبرنا يونس) بن يزيد  
الايبي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه قال سمعت سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود (بغير تسوين) لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث لأنه علم للتبعية  
ويروى يهود بالتسوين على ارادة الحى فيصير بعلة واحدة فينصرف وفي بعض الاصول قاتل الله اليهود  
بالالف واللام (حرمت عليهم الشحوم فباعوها واكوا اثمها) جمع عن ولم يقل في هذه الطريق لخمها وزاد  
هنا في بعض الاصول في رواية المستمل (قال أبو عبد الله) البخاري (قاتلهم الله لعنهم) الله وهو تفسير لقاتل  
في اليهود لا لقاتل الواقع من عمر رضي الله عنه في حق فلان واستشهد المؤلف على ذلك بقوله تعالى (قتل) أي  
(لأن الخراصون) أي الكذابين وهو تفسير ابن عباس رواه الطبري عنه في تفسيره \* (باب بيع التصاوير) أي  
المصورات (التي ليس فيها روح) كالاشجار ونحوها (و) بيان (ما يكره من ذلك) اتجاذا وبيعها وعلا ونحوها \*



وبه قال (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) الجبلي قال (حدثنا يزيد بن زريع) مصغرا قال (أخبرنا عوف) بنخ  
 العين آخره فاه ابن أبي حنيفة المعروف بالاعرابي (عن سعيد بن أبي الحسن) هو أخو الحسن البصري وأسن منه  
 ومات قبله وليس له في البخاري موصول سوى هذا الحديث أنه (قال كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما إذ  
 أتاه رجل) لم يسم (فقال يا أبا عباس) هي كنية عبد الله بن عباس وفي بعض الأصول يا ابن عباس (أي الإنسان  
 أعظم عيشتي من صنعة يدي وإنني أصنع هذه التماثيل فقال) له (ابن عباس لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سمعته يقول من صور صورة فإن الله معذبه بها) (حتى ينفخ فيها) أي في الصورة (الروح وليس  
 ينفخ فيها) الروح (أبدا) فهو يعذب أبدا (قربا الرجل) أصابه الربو وهو مرض يعاوم منه النفس ويضيق الصدر  
 أو ذعر واستلاخوفا أو انتفخ (ربوة شديدة) بتلث الراء (واصفرو وجهه) بسبب ما عرض له (فقال) له ابن  
 عباس (وبحك) كلمة ترحم كما أن ويك كلمة عذاب (إن آيت الان تصنع) ما ذكرت من التماثيل (فعليك بهذا  
 الشجر) ونحوه (كل شيء ليس فيه روح) لا بأس بتصويره وكل بالجز بدل كل من بعض كتوله  
 رحم الله أعظام دفنوها \* بسجستان طلحة الطلحات

أوبتدبر مضاف محذوف أي عليك بثل الشجر أو أوالعطف مقتدة أي وكل شيء كما في التعجبات الصلوات  
 إذ معناه والصلوات وكذا في صحيح مسلم فاصنع الشجر وما لا نفس له ولا بي نعيم فعليك بهذا الشجر وكل شيء ليس  
 فيه روح باثبات وأوالعطف بل وجدتها كذلك في أصل من البخاري مسوع على الشرف المبدوحى عن الدكي  
 المذري وهذا مذهب الجمهور واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه وسلم فإن الله معذبه حتى ينفخ فدل  
 على أن المصور إنما يستحق هذا العذاب لكونه قد باشر تصوير حيوان يختص بالله عز وجل وتصوير جمادات ليس  
 في معنى ذلك لا بأس به وقوله فعليك بهذا الشجر كل كذا في الفرع من غير وادوى غيره باثباتها (قال أبو عبد الله)  
 البخاري (سمع سعيد بن أبي عروبة عن النضر بن أنس) بالاضاد المجمة (هذا) الحديث (الواحد) أشار بهذا إلى  
 ما رواه في اللباس بن طريق عبد الأعلى عن سعيد عن النضر عن ابن عباس معناه ويأتى ما بين الطريقين من  
 التباين هنالك إن شاء الله تعالى \* (باب تحريم التجارة في الحرم) سبقت هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن بتقدير  
 المسجد (وقال جابر) الانصاري مما هو موصول في باب بيع الميتة والاصنام (حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع  
 الحرم) \* وبه قال (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم الأزدي القصاب البصري قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن  
 الأحفش) سليمان بن مهران (عن أبي النخعي) مسلم بن صبيح الكوفي (عن مسروق) هو ابن الأجدع الهمداني  
 الكوفي (عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت (ما رأت أباب سورة البقرة عن آخرها) ولا يوي ذرو الوقت (في  
 آخرها بالميم أي من أول آية الربا إلى آخر السورة) (خرج النبي صلى الله عليه وسلم) من حجرته إلى المسجد (فتسال  
 حرمت التجارة في الحرم) وهذا الحديث سبق في باب تحريم تجارة الحرم في المسجد \* (باب انهم من باع حرا) عالما  
 متعمدا \* وبه قال (حدثني) بالافراد وفي بعض الأصول حدثنا (بشر بن مرحوم) بكسر الموحدة وسكون  
 الشين المجمة ومرحوم بنخ الميم وسكون الراء وضم الحاء المهملة وهو بشر بن عبيس بضم العين وفتح الموحدة  
 وآخره سين مهملة ابن مرحوم بن عبد العزيز بن مهران الطاطار البصري مولى آل معاوية بن أبي سفيان قال  
 (حدثنا يحيى بن سليم) بضم السين وفتح اللام القرشي الطائي تكلم فيه والتحقيق أن الكلام فيه إنما هو في روايته  
 عن عبد الله بن عمر خاصة وليس له في البخاري موصول إلا هذا الحديث وقد ذكره في الأجاره من وجه آخر (عن  
 اسماعيل بن أمية) بن عمرو بن سعيد بن العاصي الأموي (عن سعيد بن أبي سعيد) المقبري (عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال قال الله) عز وجل (ثلاثة) أي من الناس (أنا خسرهم يرم  
 القياس رجل أعطى بي) أي أعطى العهد باسمي واليمين بي وذكر الثلاثة ليس للتخصيص لأنه سبحانه وتعالى خصم  
 لجميع الظالمين ولكنه أراد التشديد على هؤلاء الثلاثة والخصم يقع على الواحد فافوقه والمذكر المؤنث بالفظ  
 واحد (ثم غدر) نقض العهد الذي عليه ولم يف به (ورجن باع حرا) عالما متعمدا (فأكل ثمنه) وخص الاكل  
 بالذكر لأنه أعظم مقصود وفي حديث عبد الله بن عمر عند أبي داود مر فو عا ورجل اعتيد محزرا وهو أعم من  
 الأول في الفعل وأخص منه في المقول به واعتباد الحر كما قاله الخطابي يقع بأمرين أما بأن يعتقه ثم يكتم ذلك  
 أو يبعده وأما بأن يستخدمه كره بعد العتق والأول أشدهما قال ابن الجوزي الحر عبد الله فمن جنى عليه



نفسه سيدة (ورجل استأجر اجيرا فاستوى منه) العمل (ولم يعطه اجره) بفتح الهمزة وهذا كاستخدام الخنزير  
 لانه استخدمه بغير عوض فهو عين الظلم \* وهذا الحديث من افراد المؤلف رحمه الله تعالى \* (باب امر النبي  
 صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع ارضهم) قال الحافظ ابن حجر كذا في رواية أبي ذر بفتح الراء وكسر الضاد المجهمة  
 جمع ارض وهو جمع شاذ لانه جمع سلامة ولم يبق مفردة سالما لان الراء في المفرد ساكنة وفي الجمع محركة وفي نسخة  
 ارضهم يسكون الراء على الافراد (و) يبيع (دمهم) وهذه اللفظة ساقطة في بعض الاصول (حين اجلهم) بالجمع  
 الساكنة بعد الهمزة المفتوحة أي أخرجهم من المدينة (فيه المقبري) أي حديثه (عن أبي هريرة) المروي في باب  
 اخراج اليهود من جزيرة العرب من كتاب الجهاد ولفظه بينما نحن في المسجد خرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 انطلقوا الى يهود فخرجنا حتى جئنا بيت المدراس فقال أسلموا أسلموا وأعلموا أن الأرض لله ورسوله وإني أريد  
 أن اجليكم من هذه الأرض فمن يجد منكم عماله شيئا فليبعه والا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله قال الزركشي  
 وغيره ان اليهود هم بنو النضير والظاهر أنهم بقايا من اليهود تخلفوا بالمدينة بعد اجلاء بني قينقاع وقرظة  
 والنضير والفراع من امرهم لان هذا كان قبل اسلام أبي هريرة لانه انما جاء بعد فتح خيبر كما هو مقرر معروف  
 وقد أقر صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على أن يعملوا في الأرض واستمروا الى أن اجلاهم عمر رضي الله عنه قال  
 ابن المنبر والعجب أن ترجمة البخاري هنا على بيع اليهود ارضهم ولم يذكر فيه الا حديث أبي هريرة وليس فيه  
 للأرض ذكر الا أن يكون أخذ ذلك بطريق العموم من قوله فمن يجد منكم عماله شيئا فليبعه والمال أعظم من  
 الأرض قد دخل فيه الأرضون وهذا الباب ساقط من بعض النسخ وهو ثابت في فرع من الفروع المقابلة  
 باليونانية لكنه رقم عليه علامة السقوط \* (باب حكم) (بيع العبيد) أي بالعبيد نسبة وفي نسخة يبيع العبد  
 بالافراد (و) يبيع (الحيوان باحوال نسبه) من عطف العام على الخاص (واشترى ابن عمر) بن الخطاب رضي  
 الله عنه فيماروا مالاً في الموطأ والشافعي عنه عن نافع وابن أبي شيبة من طريق أبي بشر عن نافع عن ابن عمر  
 (را حله) هي ما أمكن ركوبه من الابل ذكرا أو أنثى (بأربعة ابعرة مضمونة) تلك الراحلة (عليه) أي على البائع  
 (يوفيها صاحبها) أي يسلمها البائع الى صاحبها الذي اشتراها منه (بالردة) بفتح الراء والموحدة والذال المجهمة  
 موضع بين مكة والمدينة (وقال ابن عباس) رضي الله عنهما فيما وصله امامنا الشافعي رحمه الله من طريق  
 طاوس عنه (قد يكون البعير خيرا من البعيرين \* واشترى رافع بن خديج) بفتح الخاء المجهمة وكسر الدال المهملة  
 الجيم الانصاري الحارثي مما وصله عبد الرزاق (بعيرين بغير فاعطاء) أي فأعطى رافع الذي يباعه  
 (بأربعة ابعرة مضمونة) (وقال) انا (أبوك) بالبعير (الاحمر غدا) اتيانا (رهوا ان شاء الله) برامفتوحة  
 وهما ساكنة فواو سهلا بلا شدة ولا غمطلة أو المراد أن المأني به يكون سهل السير غير خشن وحينئذ فيكون نصب  
 رهوا على الحال (وقال ابن المسيب) سعيد السامي الجليل (لأرباني الحيوان) هذا وصله مالك عن ابن شهاب  
 عنه في الموطأ وزاد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهى في بيع الحيوان عن ثلاثة المضامين والملاقح  
 وحبل الحبله ووصل ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الزهري عنه قوله (البعير بالبعيرين) وسقط بالبعيرين غير  
 أبي ذر (واشاة بالشاتين الى اجل) ولفظ ابن أبي شيبة نسبة والمعنى واحد (وقال ابن سيرين) محمد السامي  
 الكبير فيما وصله عبد الرزاق (لابأس بعير) ولا يذرا لأبأس بعير (ببعيرين نسبة) زاد في غير الفرع وأصله بعد قوله  
 بعيرين ودرهم بدرهم والاول رفع على رواية غير أبي ذر وعليها جاز وفي بعض الروايات ودرهم بدرهمين بالثنية  
 وهو خطأ والصواب الافراد كما هو في رواية أبي ذر وكذا هو بالافراد عند عبد الرزاق وزاد فان كل أحد البعيرين  
 نسبة فهو مكرره وروى سعيد بن منصور من طريق يونس عنه انه كل لا يرى بأسا بالحيوان يدايد والدرهم  
 نسبة ويكره أن تكون الدراهم قدرا والحيوان نسبة ومذهب الشافعية انه لأرباني الحيوان مطلقا كما قال  
 ابن المسيب لانه لا يبعد لاكل على هيئته فيجوز بيع العبد بالعبد نسبة وبيع العبد بعبدين أو أكثر نسبة وقال  
 أبو حنيفة لا يجوز وقال مالك انما يجوز اذا اختلف الجنس \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائحي  
 البصري قاضي مكة قال (حدثنا حماد بن زيد) أي ابن درهم الجهضمي (عن ثابت) البنان (عن انس) هو ابن  
 مالك رضي الله عنه انه (قال) (كان في البقي) أي سبي خيبر (صفية) بنت حبي بن أخطب (فصارت الى  
 دحية الكلبي) في رواية عبد العزيز بن صهيب عن انس فجاءه دحية فقال أعطني يا رسول الله جارية من السبي



فقال اذهب فخذ بزيه فأخذ صفيحة فجاء رجل فقال يا بني الله أعطيت دحية صفيحة سيدة قريظة والنضير لا تصح  
الالك قال ادعوه فاقبلوا نظر اليها النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ جارية من السبي غيرها (ثم صارت الى النبي  
صلى الله عليه وسلم) ولم لم انه صلى الله عليه وسلم اشترى صفيحة منه بسبعة أرؤس وليس في قوله بسبعة أرؤس  
ما ينافي قوله في رواية عبد العزيز خذ جارية من السبي غيرها اذ ليس فيه دلالة على نفي الزيادة وقد أورد المؤلف  
هذا الحديث مختصرا وليس فيه ما ترجم له وله أشار الى ثور وروايته مسلم وعبد العزيز السابقين وقال ابن  
بطال ينزل تبدلها بجارية غير معينة يختارها منزلة بيع جارية بمجارية نسيئة \* وهذا الحديث أخرجه أيضا  
في البيع قريبا والنكاح وغزوة خيبر ومسلم والنسائي في النكاح \* (باب بيع الرقيق) \* وبه قال (حدثنا أبو  
اليمان) الحكم بن نافع الحمصي قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة الحمصي أيضا (عن الزهري) محمد بن  
مسلم بن شهاب (قال أخبرني) بالافراد (ابن حجر) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبعد الباء الساكنة راء آخره  
زاي مصغرا عبد الله الجمعي (ان أبا سعيد الخدري رضي الله عنه أخبرنا) بالميم (هو جالس عند النبي  
صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله) وفي بعض الاصول قال رجل يا رسول الله وفسره الحافظ ابن حجر في  
المقدمة بأنه مجدي بن عمرو الزهري كما سبأني في القدر ان شاء الله تعالى (انا نصيب سيبا) أي تجماع الاماء  
المسيبات (فحبب الاثمان) فنهزل المذكور عن الفرج وقت الانزال حتى لا تنزل فيه دفعا لحصول الولد المانع من  
البيع (فكيف ترى في العزل) أهو جائز أم لا (فقال) عليه الصلاة والسلام (او انكم تفعلون ذلك) بفتح الواو  
وكسر همزة ان والهمزة الداخلة على الواو لا تستهنام وهذا الاستهنام فيه اشعار بانه صلى الله عليه وسلم  
ما كان اطلع على فعلهم ذلك وقد كانت دواعيهم متوفرة على سؤاله عن امور الدين فاذا فعلوا شيئا وعلموا انه  
لم يطلع عليه بادروا الى سؤاله عن الحكم فيه (لا) خرج (عليكم أن لا تفعلوا ذلك) بضم الجيم أي ليس عدم  
الفعل واجبا عليكم وقال الفراء لازمة أي لا بأس عليكم في فعله وقد صرح بجواز العزل في حديث جابر  
المروي في مسلم حيث قال اعزل عنها ان شئت وعند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير  
اذنها قال الغزالي وغيره يجوز وهو الصحيح عند المتأخرين والوجه الاخر الحزم بالمنع اذا امتنعت وفيما اذا  
رضيت وجهان أحدهما الجواز وهذا كله في الحرة وأما الأمة فان كانت زوجة فهي مترتبة على الحرة ان جاز  
فيما افق الأمة أولى وأن امتنع فوجهان أحدهما الجواز فخرج من ارفاق الولد وان كانت سرية جاز بلا خلاف  
عندهم الا في وجه حكم الروابي في المنع مطلقا وانفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها الا باذنها  
وأن الأمة يعزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المزدوجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول  
حنيفة والراجح عند أحمد وقال أبو يوسف ومحمد الاذن لها وقال المانعون قوله في هذا الحديث لا عليه  
أن لا تفعلوا انني الحرج عند عدم الفعل فانهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل  
لقال لا عليكم أن تفعلوا وما دعي من أن لازمة الاصل عدمه ووقع في رواية مجاهد في التوحيد تعاقبا  
ووصلها مسلم وغيره ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك  
فلم يصرح بالنهي وانما أشار الى أن الاولى ترك ذلك لان العزل ان كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك  
(فانما ليست نسمة) بفتح النون والسين المهملة تنفس أو انسان (كتب الله أن تخرج) من العدم الى الوجود  
(الاهي خارجة) وفي بعض الاصول الاهي خارجة بثبوت الواو وبقيّة مباحث الحديث تأتي ان شاء الله  
تعالى في محالها وقد أخرجه في النكاح والقدر والمغازي والعنق والتوحيد ومسلم وأبو داود في النكاح  
والنسائي في العنق وعشرة النساء \* (باب بيع المدبر) وهو المعلق عنته بموت سيده كأن يقول لعبد اذامت  
فأنت حر \* وبه قال (حدثنا ابن غير) محمد بن عبد الله قال (حدثنا وكيع) هو ابن الجراح الرؤاسي قال (حدثنا  
اسماعيل) بن أبي خالد (عن سلمة بن كهيل) بضم الكاف مصغرا الحضرمي (عن عطاء) هو ابن أي رباح (عن  
جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه) انه (قال باع النبي صلى الله عليه وسلم) به ثوب (المدبر) الذي  
أعتقه سيده أبو مذكور عن دبر وكان عليه دين ولم يكن له مال غيره من نعيم الخمام بمائة درهم وعند أبي  
داود من طريق هشيم عن اسماعيل بسبع مائة أو تسعمائة على الشك فدفعها اليه وقال له ثا في مسلم ابدأنفسك  
فتصدق عليهما وعند النسائي من طريق الاعمش عن سلمة بن كهيل فأعطاء وقال افض دينك وقد اتفقت  
الروايات كلها على أن يبيعه كان في حياة الذي دبره الا ما رواه شريك عن سلمة بن كهيل ان رجلا مات وترك مدبرا



ودينافاً منهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعوه في دينه بثمانمائة درهم أخرجه الدارقطني ونقل عن سبطه  
 أبي بكر النيسابوري أن شريكاً أخطأ فيه والصحيح ما رواه الأعمش وغيره عن سلمة وفيه ودفع عنه إليه  
 والنسائي من وجه آخر عن اسماعيل بن أبي خالد ودفع عنه إلى مولا وقد كان شريكاً تغير حفظه لمولى القضاء  
 والتدبير تعلق عتق بصفة وفي قول وصية للعبد بعثه فلو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير ولو رجع عنه بقول  
 كاطلته أو فسخته أو رجعت فيه صح أن قلنا أنه وصية والأفلا يصح وهل التدبير عقد جائز أو لازم فمن قال لازم  
 منع التصرف فيه إلا بالعق فلا يصح بيعه ومن قال جائز أجاز بيعه وبالأول قال مالك والكوفيون وبالثاني  
 قال الشافعي وأهل الحديث لحديث الباب ولأن من أوصى بعق شخص جاز بيعه بالاتفاق فيلحق به بيع  
 المدبر لأنه في معنى الوصية وأجاب الأول بأنها واقعة عين لا عموم لها فتحمل على بعض الصور وهو اختصاص  
 الجواز بما إذا كان عليه دين وهو مشهور وقول أحمد وهذا الحديث قد سبق في باب بيع المزايدة وفي أسناده  
 ثلاثة من التابعين اسماعيل وسلمة وعطاء وأخرجه أبو داود في العتق والنسائي فيه وفي البيوع والقضاء وابن  
 ماجه في الأحكام وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) هو ابن دينار  
 وفي مسند الحميدي (حدثنا عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه) يقول باعه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد ابن أبي شيبة في مصنفه يعني المدبر وبه قال (حدثني) بالافراد (زهري بن  
 حرب) بضم الزاي مصغراً وحرب بفتح الحاء المهملة وبعد الراء الساكنة موحدة قال (حدثنا يعقوب) قال  
 (حدثنا أبي) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري (عن صالح) هو ابن كيسان  
 أنه (قال حدث ابن شهاب) محمد بن مسلم وحدث فعل ماض بدون ضمير المفعول وإن فاعل وفي النسخة  
 المقروءة على المبدوعي حدثت ابن شهاب بناء الفاعل وصحح عليها وضرب وابن نصب على المفعولية ولم يظهر لي  
 توجيهها وفي الهامش حدثنا بنون الجمع (ان عبد الله) مصغراً ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء  
 السبعة (أخبره أن زيد بن خالد) الجهني (وأبا هريرة رضي الله عنهما) أخبراه أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يسأل (بتحية منعمومة فسبين ساكنة ثم همزة مفتوحة وللمعوى) والمستمل سئل بسين منعمومة فهمزة  
 مكسورة مبنية للمفعول فيهما (عن الأئمة تزي ولم يخصن) بالتزويج وتخصن بضم أوله وفتح ثالثة بأسناد  
 الإحصان إلى غيرهما ويجوز كسر الصاد على اسناد الإحصان إليها (قال) عليه الصلاة والسلام (اجلدوها)  
 أن نصف ما على الخراج من الحد قال تعالى فإذا احصن فإن اتعن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من  
 الحد اب والرجم لا يتصف فدل على عدم رجم الأئمة (ثم إن زنت) أي في الثانية (فاجلدوها ثم بيعوها) بعد  
 الجلد إذا زنت (بعد الثالثة أو) قال بعد (الرابعة) شك من الراوي وهذا الحديث قد سبق في باب بيع العبد  
 الزاني واستشكل إدخاله في بيع المدبر وأجاب الحافظ ابن حجر بأن وجه دخوله هنا عموم الأمر ببيع الأئمة  
 إذا زنت فيشمل ما إذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة وتنعقبه العيني بأنه أخذ  
 بعض كلامه هذا من الكرماني وزاد عليه من عنده وهو كله ليس بموجه لأن الأئمة المذكورة في الحديث  
 إنما أمرهم عليه الصلاة والسلام ببيعها لاجل تكرر زناها والأئمة المدبرة يجوز بيعها عندهم سواء تكررت زنا  
 منها أم لم يتكرر أول تزنا قال وقوله ويؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة كلام واما لأن الأخذ الذي ذكره  
 لا يكون إلا بدلالة من اللفظ من أقسام الدلالات الثلاثة ولا يصح أيضاً على رأي أهل الأصول فإن الذي يدل  
 لا يتخلو أما أن يكون بعبرة النص أو بإشارته أو بدلالته فأى ذلك أراد هذا القائل انتهى وبه قال (حدثنا  
 عبد العزيز بن عبد الله) الأويسى (قال أخبرني) بالافراد (اللبث) بن سعد الامام (عن سعيد عن أبيه) أبي  
 سعيد كيسان المتبري (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا زنت أئمة  
 أحدكم فتبين) أي ظهر (زناها) بالبينه أو الحمل أو الاقرار (فليجلدها) سبدها (الحد) نصف حد الحر وقوله  
 فليجلدها يسكون اللام الأولى وكسر الثانية (ولا يثرب عليها) بالثلثة المفتوحة وبعد الراء المشددة المكسورة  
 موحدة أي لا يؤبخها ولا يقرعها بالزنا بعد الجلد والمعنى لا يقتصر على التثريب بل يقام عليها الحد (ثم إن زنت)  
 أي الثانية (فليجلدها الحد ولا يثرب) زاد أبو ذر هنا عليها وهي ثابتة في الأولى اتفاقاً (ثم إن زنت الثالثة فتبين  
 زناها فليبيعها) بعد الجلد (ولو يجبل من شهر) وفي باب بيع العبد الزاني ولو بضمير وهذا مبالغة في التعريض



على يدها وليس من باب اضاءة المال . هذا (باب) بالتسوين (هل يسافر) الشخص (بالجارية) التي اشتراها  
 (قبل أن يستبرئها ولم ير الحسن) البصري فيما وصله ابن أبي شيبه (بأسا أن يقبلها) أي الجارية (أوياسرها)  
 يعني فيما دون الفرج وفي بعض الاصول ويأشرها بحذف الالف (وقال ابن عمر رضي الله عنهما اذا وهبت  
 الوليدة) بضم الواو وكسر الهاء والوليدة بفتح الواو وبعد اللام المكسورة مثناة تحتية ساكنة ثم دال مهملة  
 الجارية (التي توطأ) مبني للمفعول (أو يمت) بكسر الموحدة مبني للمفعول أيضا (أو عتقت) بفتح العين  
 (فليستبرأ) بضم التحتية مبني للمفعول أيضا مجزوم بلام الامر (رحمها) بالرفع نائب عن الفاعل (بحيضة) وهذا  
 وصله ابن أبي شيبه من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وأما قوله (ولا تستبرأ العذراء) بضم الفوقية وفتح  
 الراء مبني للمفعول أيضا ولا نافية والعذر بفتح العين المهملة وسكون المعجمة مدودا البكر وصله عبد  
 الرزاق من طريق ايوب عن نافع عنه وكأه كان يرى أن البكارة مانعة من الحمل أو تدل على عدمه أو عدم  
 الوط وفيه نظروا على تقديره في الاستبراء شائبة تعبد ولهذا استبرأ التي آتت من الحيض وفي بعض الاصول  
 فليستبرأ مبني للفاعل وكذا قوله ولا تستبرأ العذراء بكسر همزة تستبرأ على أن لانهية فهو مجزوم كسر  
 لا لتقاء الساكنين (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح (لا بأس أن يسب) الرجل (من جاريته الحامل) من غيره  
 (مادون الفرج وقال الله تعالى) في كتابه العزيز (الاعلى ازواجهم أو ما ملكت ايمانهم) من السراري ووجه  
 الاستدلال بهذه الآية دلالتها على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه فخرج الوط بدليل فبقي الباقي على الاصل  
 . وبه قال (حدثنا عبد الغفار بن داود) بن مهران أبو صالح الحراني نزيل مصر قال (حدثنا ياقوب بن عبد  
 الرحمن) القاري بتشديد الياء نسبة الى القارة (عن عمرو بن أبي عمرو) بفتح العين وسكون الميم فيهما مولى  
 المطلب المدني أبي عثمان وأمه أبيه مبصرة (عن انس بن مالك رضى الله عنه) انه (قال قدم النبي صلى الله  
 عليه وسلم خيبر) مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على غمائية برد من المدينة قال ابن اسحاق خرج النبي  
 صلى الله عليه وسلم في بقية المحرم سنة سبع فأقام يحاصر ما بضع عشرة ليلة (فلما فتح الله عليه الحصن) وهو  
 القموص بأقاف المفتوحة والصاد المهملة (ذكره) بضم الذال وكسر الكاف مبني للمفعول (بحال صفيية  
 بنت حيي بن اخطب) بالخاء المعجمة وكان سباها من هذا الحصن (وقد قتل زوجها) كناية عن الربيع بن  
 أبي الحقيق (وكانت عروسا) يستوى فيه المذكر والمؤنث (فاصطفاها) اختارها (رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لنفسه) صفييا من مغن خيبر والصفي ما يختار من سلاح أو دابة أو جارية أو غير ذلك قبل التسمية (فخرج به)  
 عليه الصلاة والسلام (حتى بلغ ناسه الروحاء) بفتح الراء وسكون الواو ومدودا موضع قريب من المدينة وقيل  
 في المصابع كأنه فتح جبلها (حلت) أي ظهرت من حبيضا وقدروى البيهقي بإسنادين انه صلى الله عليه وسلم  
 استبرأ صفيية بحيضة (فبقي) أي دخل (بها) عليه الصلاة والسلام (ثم صنع) عليه الصلاة والسلام (حيضا) بفتح  
 الحاء وبعد التحتية الساكنة سين مهملتين من غروم عن واقط (في نطع صغير) بكسر النون وفتح الطاء المهملة  
 على المشهور (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا تسر (آذن) بهمزة مدودة وكسر المعجمة أي أعلم (من  
 حولك) من الناس لاشهار النكاح قال أنس (فكانت تلك) الاخلاط التي من التمر والسمن والاقط (وليمة)  
 عرس (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفيية) بنصب وليمة ورفعها (ثم خرجنا الى المدينة قال فرأيت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يحوي لها) بضم التحتية وفتح المهملة وتشديد الواو المكسورة (وراءه بعبادة) بعين  
 مهملة مفتوحة وهمزة بعد الالف كسا صغير أي يدير العبادة على سنام البعير يحجها بذلك لكونها صارت من  
 اتهام المؤمنين أو يهيئ لها من ورائه بانهبارة مركبا وطيبا ويسمى ذلك المركب حوبة (ثم يجلس) عليه الصلاة  
 والسلام (عند بعيره فيضع ركبته) الشريفة (فتضع صفيية رجلها على ركبته حتى تركب) وقد ولد صفيية مائة  
 نبي ومائة ملك ثم صيرها الله تعالى امة لسيد الرسل صلوات الله وسلامه عليه وكانت من سبط هارون قاله  
 الحافظ في كتاب الموالي . وهذا الحديث أخرجه المواقف أيضا في المغازي عن عبد الغفار وعن غيره في الجهاد  
 وفي الاطعمة والدعوات وأخرجه أبو داود في الخراج . (باب) تحريم (بيع الميتة) بفتح الميم ما زالت عنه  
 الحياة لا بد كانه ثمر عينة (و) تحريم بيع (الاصنام) جمع صنم قال الجوهري هو الوزن وقرئ بينهما في النهاية فقال  
 الوزن كل ماله جنة موله من جواهر الارض أو من الخشب أو من الحجارة كصورة الآدمي تعمل وتنسب  
 فتعبد والصنم الصورة بلا جنة قال وقد يطلق الوزن على غير الصورة . وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال



(حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن يزيد بن أبي حبيب) البصري أبي رباح واسم أبيه سويد (عن عطاء بن أبي رباح) بفتح الراء والموحدة واسمه أسلم القرشي وعطاء هذا كثير الارسال وقد بين المؤلف في الرواية المعلقة الا حقة لهذه الرواية المتصلة أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وانما كتب به اليه (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة) سنة ثمان من الهجرة والواو في وهو الحال ومقول قوله (ان الله ورسوله حرم بيع الخمر) بافراد الفعل وكذا هو في مسلم وكان الاصل حرموا ولكنه أفرد للمعذف في أحدهما أو لانهما في التحريم واحد ولا يبي داود ان الله حرم ليس فيها ذكر الرسول عليه الصلاة والسلام (و) حرم بيع (الميتة والخنزير) لنجاستهما فيتعذر الى كل نجاسة (و) حرم بيع (الاصنام) لعدم المنفعة المباحة فيها فيتعذر الى معدوم الانتفاع شرعا فبيعهما حرام مادامت على صورتها فلو كسرت وامكن الانتفاع برضاها اجاز بيعها عند الشافعية وبعض الحنفية نعم في بيع الاصنام والصور المتخذة من جوهر نفيس وجه عند الشافعية بالصحة والمذهب المنع مطلقا وبه أجاب عامة الاصحاب (مقبل) لم يسم القائل وفي رواية عبد الحميد الازدي ان شاء الله تعالى فقال رجل (يا رسول الله ارايت) اخبرني (شعوم الميتة فانما) ولا يوي ذرو الوقت وابن عساكر فانه بالتدكير (بطلي بها السفن ويدهن بها الجلود) بنهم أول بطلي وفتح ثالثة كيدهن مبنيان للمفعول (ويستصح بها الناس) أي يجعلونها في سرجههم ومصابيحهم يستضيئون بها فهل يحل بيعها الماذكر من المنافع فانما مقتضية لبيعة البيع كالمراة الهلية فانها وان حرم اكلها يجوز بيعها لما فيها من المنافع (وقال) عليه الصلاة والسلام (لا تبيعوها) أي بيعها (حرام) لا الانتفاع بها نعم يجوز نقل الدهن النجس الى الغير بالوصية كالكلب وأما هبته والصدقة به فمن القاضي أبي الطيب منعهما لكن قال في الروضة ينبغي أن يقطع ببيعة الصدقة به للاستصحاب ونحوه وقد جزم المتولي بأنه يجوز نقل اليد فيه بالوصية وغيرها انتهى ومنهم من حل قوله هو حرام على الانتفاع فلا يفتق من الميتة بشئ عندهم الا ما خص بالابل وهو الجلد المدبوغ وأما المتنجس الذي يمكن تطهيره كالثوب والخشب فيجوز بيعه لان جوهره طاهر (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك) أي عند قوله حرام (قاتل الله اليهود) أي لعنهم (ان الله لما حرم عليهم) شعومها (أي اكل شعوم الميتة) جلوه (أي المذكور وعند الصنعاني) اجلوه بالالف والاولى الأصح أي اذا بوم واستخرجوا دهنه (ثم باعوه فأكلوا منه) وهذا الحديث قد سبق قريبا وأخرجه أيضا في الغزالي وأبو داود والترمذي وابن ماجه (قال ابو عاصم) الضحاك بن محمد أحد شيوخ البخاري فيما وصله امام احمد (حدثنا عبد الحميد) بن جعفر بن عبد الله بن أبي الحكم الانصاري قال (حدثنا يزيد) من الزيادة ابن أبي حبيب قال (كتب الى عطاء) هو ابن أبي رباح قال (سمعت جابر ارضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) واختلف في الاحتجاج بالكتابة فاحتج بها الشيخان وقال ابن الصلاح انه الصحيح المشهور وقال أبو بكر ابن السمعاني انها أقوى من الاجازة ومن قال بالمتنع علل بأن الخطوط تشبهه (باب عن الكلب) \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام ابن أنس الاصمعي (عن ابراهيم شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام (عن أبي مسعود) عقبة بن عمرو (الانصاري) رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكلب (عن ثمن الكلب) الملعوم وغيره مما يجوز اقتنائه ولا وهذا مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما وعله المنع عند الشافعي بنجاسته مطلقا وعند غيره من لا يرى نجاسته النهي عن اقتنائه والامر بقتله وما لا ثمن له لا قيمة له اذا قتل فلو قتل كلب صيدا أو ماشية لا يلزمه قيمته وقال أبو حنيفة ومالك ومحمد بن الحسن بن مالك الكلاب التي ينتفع بها يجوز بيعها وانما نهى لانه حيوان منتفع به حراصة واصطياد الحديث جابر عند النساء قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد لكن الحديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث كما بينه النووي في شرح المذهب كغيره نحو حديث الاكل باضاريا وحديث ان عثمان غزم انسانا ثمن كلب قتله عشرين بغيرا وقال المالكية لا يجوز بيع الكلب المنهي عن اقتنائه باتفاق لورود النهي عن بيعه وعن اقتنائه وأما المأذون في اقتنائه ككلب الصيد ونحوه فلا يجوز بيعه على المشهور ولورود النهي عن بيعه ونهيه بعضهم جوازيه ولم يقوه هذا التفسير عند الشيخ خليل فلم يذكره وقال القرطبي مشهور مذهب مالك جواز اقتنائه الكلب وكراهة بيعه ولا يفسح ان وقع وكأنه المالم يكن



عنده نجسا واذن في اتخاذه لمنافعه الجائزة كان حكمه حكم جميع المبيعات لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيها لانه ليس من مكارم الاخلاق (و) نهى عليه الصلاة والسلام عن (مهر البغي) بفتح الموحدة وكسر المجهمة وتشديد التثنية فعمل بمعنى فاعله يستوي فيه المذكروا المؤنث ما تأخذه الزانية على الزنا وسماه مهر الكونه على صورته وهو حرام بالاجماع (و) عن (حلوان الكاهن) بضم الحاء المهملة وسكون اللام مصدر حلوته حلوا اذا اعطيته وأصله من الخلاوة وشبهه بالنبي الحلوم من حيث أخذه حلوا مهلا بلا كافة ولا مشقة يقال حلوته اذا أطعمته الحلوم والمراد هنا ما يأخذه الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكواثر وكان في العرب كهنة يدعون انهم يعرفون كثيرا من الامور فنفهم من كان يزعم أن له رثيا من الجن وتابعة تلقى اليه الاخبار ومنهم من كان يدعى أنه يستدرك الامور بفهم أعطيه ومنهم من كان يسمى عرافا وهو الذي يزعم أنه يعرف الامور بمقتدات يستدل بها على موافقها كالشيء يسرق فيعرف المظنون به السرقة وتتهم المرأة فيعرف من صاحبها ومنهم من يسمى المنجم كاهنا فالحديث شامل لهؤلاء كلهم قال الخطابي وأخذ العوض على مثل هذا وان لم يكن منبها عنه فهو من اكل المال بالباطل ولان الكاهن يقول ما لا يتفق به وبعان بما يعطاه على ما لا يحل قال القرطبي وأما التسوية في النهي بين الكلب وبين مهر البغي وحلوان الكاهن فمعمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه وعلى تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة للقدر المشترك من الكراهة وهو أعم من التحريم والتزنية اذ كل واحد منها منهي عنه ثم يؤخذ خصوص كل واحد منها من دليل آخر فاننا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الاجماع لان مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على النهي والايجاب على النهي انتهى وهذا بناء على ما قاله من أن المشهور وجواز اتخاذه مطاقا ما على ما شهره الشيخ خليل فلا \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجارة والطلاق والطب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي فيه وفي النكاح والنسائي فيه وفي الصيد وابن ماجه في التجارات \* وبه قال (حدثنا حجاج ابن منهل) بكسر الميم السلي - الانطاقي - البصري قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال أخبرني) بالافراد (عن) ابن أبي جيفة) بحجم مضغومة وبعد الحاء المهملة المفتوحة تحتية ساكنة فناء وعون بفتح العين وسكون الواو السواني (قال رأيت أبي) أي أبا جيفة وهب بن عبد الله (اشتري حجاما) زاد هنا في رواية أبوي ذرو الوقت عن الكشيبي فأمروا بحاجه فكسرت بفتح الميم جمع بحجم بكسر ها الا لآلة التي يحجم بها الحجام (فسأله عن ذلك) أي سألت أبي عن سبب كسر الحجام (فقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن غن الدم) أي عن أجرة الخجامة وأطلق عليه الثمن تجوزا (و) عن (عن الكلب) مطلقا ليجازيها أو عن غير كلب الصيد والماشية (و) عن (كسب الأئمة) اذا كان من وجه لا يحل كالزنا لاكتنوا الخباطة من الكسب المباح \* وفي حديث رفاعه بن رافع عند أبي داود مر فوعانني عن كسب الأئمة الا ما علمت يدها وقال هكذا باصبعه نحو الغزل والنفس وهو بالقاء أي نفس الصوف وقيل المراد جميع كسبها قال في الفتح وهو من باب سد الذرائع لانها لا تؤمن اذا التزمت بالكسب أن تكتسب بغير جهالها معني انه لا يجعل عليها خراج معلوم تؤديه كل يوم (وامن) عليه الصلاة والسلام (الواشمة) التي تفرز الجلد بالابر ثم تحشوها بالكميل (والمستوشمة) وفي باب موكل الربا والموشومة أي المنعول بها ذلك لان ذلك من عمل الجاهلية وفيه تغيير لخلق الله تعالى (و) لعن عليه الصلاة والسلام أيضا (ا) كل الربا وموكله) لانه يعين على أكل الحرام فهو شريك في الاثم كما أنه شريك في الفعل (ولعن المصور) للحيوان \* وهذا الحديث قد سبق في باب موكل الربا

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب السلم) بفتح السين واللام السلف قال النووي وروا في حديث السلم عبارات أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة يبدل بعطى عاجلا بمجلس البيع يسمى سلمة تسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال وأورد عليه أن اعتبار التجميل شرط لعقد السلم لا ركن فيه وأجيب بأن ذلك رسم لا يقدح فيه ما ذكره أجمع المسلمون على جواز السلم انتهى وفي التلويح وكرهت طائفة السلم وروى عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود انه كان يكرهه والاصل في جوازه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس أنهد أن السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه ثم تلا الآية وفيه ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى الا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح أن تكتبوها



وهذا في البيع الناجز فدل على أن ما قبله في الموصوف غير الناجز واختلف في بعض شروطه مع الاتفاق على أنه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس قاله في فتح الباري وهذا فيه نظر فان مذهب المالكية يجوز تأخير كاله أو بعضه إلى ثلاثة أيام على المشهور لخفة الأمر في ذلك وقيل لا يجوز للدين بالدين وعلى القول باشتراط تسليم رأس المال في المجلس لو تفرق قابعد قبض البعض صح فيه بقسطه ويشترط أيضا في السلم كون المسلم فيه ديناً لأنه الذي وضع له لفظ السلم فان قال أسلت اليك ألفاً في هذا العبد مثلاً وأسلت اليك هذا العبد في هذا الثوب فليس بسلم لاتقاء شرطه ولا يبعالا لاختلال لفظه لان لفظ السلم يقتضي الدفعية ويشترط أيضا القدرة على التسليم للمسلم اليه وقت الوجوب فان أسلم فيما يعدم وقت الحلول كالرطب في الشتاء أو فيما يعز وجوده لقلته كاللؤلؤ البكار فلا يصح وكذا يشترط بيان محل تسليم المسلم فيه المأرجل وانما يشترط بيانه فيما له مؤنة وأن يقتدر بالكيل أو الوزن أو الذرع أو العقد كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وأن يصفه بما ينضبط به على وجه لا يعز وجوده فلا يصح في المختلطات المتصورة الاركان التي لا تنضبط قدر أو صفة كالمهرينة والحلوى والمجونات فهذه ستة شروط للسلم زائدة على البيع \* (باب السلم في كيل معلوم) أي فيما يكال \* وقد وقعت البسملة متوسطة بين كتاب وباب وقدمها على الكتاب في رواية المسند وأخرها انفسى عن الباب وحذف كتاب السلم كذا قاله الحافظ ابن حجر \* وبه قال (حدثنا) وبافراد لابى ذر (عمرو زرار) بفتح العين وزرارة بضم الزاى وتخفيف الراءين بينهما ألف أبو محمد بن واقد قال (أخبرنا اسماعيل بن علية) بضم العين وفتح اللام وتشديد التحتية اسم أمه واسم أبيه ابراهيم بن سهم الاسدى قال (أخبرنا ابن أبي نجيح) بفتح التون وكسر الجيم وبعد التحتية الساكنة طاء مهملة اسم عبد الله واسم أبيه يسار (عن عبد الله بن كثير) بالثلاثة أحد القراء السبعة المشهور فيما جزم به المزى والقاسى وعبد الغنى أو هو ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمى فيما جزم به ابن طاهر والكلاباذى والدمياطى وكلاهما ثقة (عن أبي المنهال) عبد الرحمن بن مطعم الكوفى وليس هو بأبي المنهال سيار البصرى (عن ابن عباس رضى الله عنهما) أنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة والناس أى والحال أن الناس (يسلفون) بضم اوله من أسلف (في الثمر) بالثلاثة وفتح الميم (العام والعاسين) بالنصب على الطرفية (أو قال عامين أو ثلاثة شك اسماعيل) أى ابن علية ولم يشك سفيان فقال هو هم يسلفون في الثمر السنتين والثلاثة (فقال) صلى الله عليه وسلم (من سلف) بتشديد اللام (في ثمر) بالثلاثة يسكون الميم وفي رواية ابن عيينة من أسلف في ثمر وهو أشمل وقال البرماوى والعينى كالكرمانى وفي بعضها أى نسخ البخارى أو رواياته ثمر بالثلاثة والظاهر أنهم تبعوا في ذلك قول النووى في شرح مسلم وفي بعضها بالثلاثة وهو أعم لكن الكلام في رواية البخارى هل فيها بالثلاثة قاله أعلم واغترأبى ذر زيادة كيل (فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم) قال في المصابيح انظر قوله عليه الصلاة والسلام في جواب هذا فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم مع أن المقيار الشرعى في الثمر بالثلاثة الكيل لا الوزن انتهى وهذا قد أجابوا عنه بان الواو بمعنى أو والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن وقال النووى في شرح مسلم معناه ان أسلم كيلاً أو وزناً فليكن معلوماً وفيه دليل لجواز السلم في المكيل وزناً وهو جائز بلا خلاف وفي جواز السلم في الموزن كيلاً ولا وجهان لأصحهما بناءً أصحهما جوازهما كعكسه انتهى وهذا بخلاف الرويات لان المقصود هنا معرفة القدر وهما لك المماثلة بعبادة عهد صلى الله عليه وسلم وحمل الامام إطلاق الاصحاب جواز كيل الموزن على ما بعد الكيل في مثله ضابطاً حتى لو أسلم في فتات المسك والعنبر ونحوه ما كيلاً لم يصح لان القدر اليسير منه مالمية كثيرة والكيل لا يبعد ضابطاً فيه \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في السلم ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذى وأخرجه النسائى فيه وفي الشروط وابن ماجه في التجارات \* وبه قال (حدثنا) وبالأفراد لابى ذر (محمد) غير منسوب قال الجاني هو ابن سلام وبه جزم الكلاباذى قال (أخبرنا اسماعيل) ابن علية (عن ابن أبي نجيح) عبد الله بن يسار (بهذا) الحديث المذكور (في كيل معلوم ووزن معلوم) الواو بمعنى أو لانا لو أخذناها على ظاهرها من معنى الجمع لزم أن يجمع في الشيء الواحد بين السلم فيه كيلاً أو وزناً وذلك يفضى الى عزة الوجود وهو مانع من صحة السلم فتعين الحل على التفصيل \* (باب السلم) حال كونه (في وزن معلوم) فيما يوزن \* وبه قال (حدثنا صدقة) بن الفضل المروزى قال (أخبرنا ابن عيينة) سفيان قال (أخبرنا ابن أبي نجيح) عبد الله (عن عبد الله بن كثير) المقرئ أو ابن المطلب بن أبي وداعة وصح



هذا الاخير الجاني (عن أبي المنهال) عبد الرحمن (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون بالتمر) بالثلثة وفتح الميم والذي في اليونانية بالفوقية وسكون الميم وفي قوله موحدة بدل في الرواية السابقة (الستين والثلث) من غير شك كما مر (فقال) عليه الصلاة والسلام (من اسلم في نبي) شامل للحيوان فيصح السلم فيه خلافا للحنفية لئانه ثبت في الذمة قرضا في حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر او قيس عليه السلم وعلى البكر غيره من سائر الحيوانات وحديث النهي عن السلم في الحيوان قال ابن السمعاني غير ثابت وان خرج الحاكم (في كيل معلوم) فيما يكال كالقمح والشعير (ووزن معلوم) فيما يوزن وكذا اعتد فيما بهت كالحيوان وذرع فيما يذرع كالثوب ويصح المكيل وزنا وعكسه كما مر ولو اسلم في مائة صاع حنطة على أن وزنها ككالم يصح لأن ذلك يعز وجوده ويشتري الوزن في البطيخ والبادنجان والقثاء والسفرجل والرتان فلا يكتفى فيها السكيل لانها تنجاف في المكال ولا العدة لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين العدة والوزن مفسد لما تقدم ويصح السلم في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه بغطا قشوره ورقها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح ويجمع في اللبن بكسر الموحدة بين العدة والوزن بأن يقول مائة لبنة وزن كل لبنة واحدة رطل (الى اجل معلوم) قال النووي وليس ذكر الاجل في الحديث لاشتراط الاجل بل معناه ان كان أجل فليكن معلوما \* وبقيّة مباحث ذلك تأتي ان شاء الله تعالى في باب السلم الى أجل معلوم والله الموفق \* وبه قال (حدثنا علي) هو ابن عبد الله المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال حدثني) بالافراد (ابن ابي نجيج) عبد الله (وقال) بعد أن روى الحديث عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس كما مر (فليسلف في كيل معلوم) فيما يكال (الى اجل معلوم) ان كان مؤجلا كما مر \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن ابن ابي نجيج) عبد الله بن يسار (عن عبد الله بن كثير) ابن المطلب أو المتري كما مر قريبا (عن أبي المنهال) عبد الرحمن بن مطعم انه (قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول قدم النبي صلى الله عليه وسلم) أي المدينة كما في السابقة الحديث (وقال في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم) أثبت الوزن في هذه وأستطه من سابقها وقال في الثلاث الى أجل معلوم وصرح في الطريق الأولى بالاخبار بين ابن عيينة وابن ابي نجيج \* وبه قال (حدثنا ابو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن ابن ابي الجهم) بضم الميم وفتح الجيم وبه الألف لام مكسورة فدل مهملة بالابهام قال المؤلف بالنداء (ح وحدثنا يحيى) هو ابن موسى السخيتاني البلخي المعروف بخت أجد مشايخ المؤلف قال (حدثنا وكيع) هو ابن الجراح (عن شعبة) بن الحجاج (عن محمد بن أبي الجهم) فسمي به هنا محمد وأبهجه في الأولى كما مر \* وبه قال (حدثنا حنص بن عمر) الحوضي القري قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال أخبرني) بالافراد (محمد أو عبد الله بن أبي الجهم) بالشك وجرم أبو داود بأن اسمه عبد الله وأورده المؤلف في الباب التالي من رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي اسحاق الشيباني فقالوا عن محمد بن أبي الجهم ولم يشك في اسمه وكذا ذكره المؤلف في تاريخه في المحدثين (قال) أي ابن أبي الجهم (اختلف عبد الله بن شداد بن الهاد) أصله الهادي بالبلاء (وابوردة) بنهم الموحدة عامر بن موسى الأشعري قاضي الكوفة (في السلف) أي في السلم أي هل يجوز السلم الى من ليس عنده السلم فيه في تلك الحالة أم لا (فبعثوني أي ابن أبي اوفى) عبد الله وجمع النصارى ما باعتبار أن اقل الجمع اثنان أو باعتبار عمار من معهما (رضي الله عنه فسأله) عن ذلك (فقال انا كنا سلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في زمنه وایام حياته (وعلى عهد أبي بكر وعمر) الخلفيتين من بعده صلى الله عليه وسلم ورضي عنهما (في الحنطة والشعير والزبيب والتمر) بالمتنة وسكون الميم وذكر أربعة أشياء من المكالات ويقياس عليها سائر ما يدخل تحت الكيل (وسألت ابن ابري) بفتح الهمزة والزاي بينهما موحدة ساكنة عبد الرحمن أحد صغار الصحابة (فقال مثل ذلك) الذي قاله عبد الله بن أبي أوفى \* وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع وكذا التلخيص وابن ماجه في التجارات \* (باب) حكم السلم الى من ليس عنده مما أسلف فيه (اصل) وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبريزي قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا الشيباني) بفتح الشين المعجمة أبو اسحاق سليمان قال (حدثنا محمد بن أبي الجهم) ولا يدرى الجهم (قال يعني عبد الله بن شداد) هو ابن الهاد (وابوردة) عامر بن



أبي موسى الأشعري (إلى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما ففلاسله) بسبب مهملته مفتوحة فلام ساكنة  
(هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم) في زمنه وأيام حياته (يسلفون)  
بضم الياء وسكون السين من الأسلاف (في الحنطة) فسأله عن ذلك (قال) ولا يوزن ذرو الوقت فقال  
(عبد الله) بن أبي أوفى (كان سلف يبط أهل الشام) بفتح النون وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وآخره  
طاء مهملته أهل الزراعة وقيل قوم ينزلون البطائح وهو ما لا هدايتهم إلى استخراج المياه من البنايع لكثرة  
معابلتهم الفلاحة وقيل نصارى الشام الذين عمروها (في الحنطة والشعير) مما يكال (والزيت) مما يوزن  
وهذا يدل قوله في السابقة الزبيب ويقاس عليه الشعير والسمن ونحوهما (في كيل معلوم) أي ووزن معلوم  
فيما يكال أو يوزن ويلحق بهما الذرع والعدد الجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار وأجمعوا على أنه لا بد من  
معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره وانما لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به وانما تعرض  
لذكر ما كانوا يعملونه (إلى أجل معلوم) قال ابن أبي الجهم (قلت) لابن أبي أوفى هل كان المسلم (إلى من كان أصله  
عنده) أي المسلم فيه (قال ما كانوا هم) عن ذلك ثم بعثني إلى عبد الرحمن بن أبي رزيق فسأله عن ذلك (فقال)  
كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يلفون على ولا يوزن عن الجوى والمستمل في (عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم ولم نسألهم أنهم حث) أي زرع (أم لا) حث أهم \* وبه قال (حدثنا اسحاق) بن شاهر الواسطي  
قال (حدثنا خالد بن عبد الله) بن عبد الرحمن الطحان الواسطي (عن الشيباني) سليمان (عن محمد بن أبي مجالد  
بهذا) الحديث (وقال) فيه (فمنافهم) في الحنطة والشعير \* وقال عبد الله بن الوليد العدني نزل مكة (عن  
سفيان) الثوري مما هو موصول في جامع سفيان قال (حدثنا الشيباني) سليمان (وقال والزيت) آخره مثناة  
فوقية \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن الشيباني) سليمان (وقال  
في الحنطة والشعير والزبيب) بالموحدتين بينهما تحسية ساكنة يدل الزيت في السابقة \* وبه قال (حدثنا  
آدم) بن أبي إياس قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج قال (أخبرنا عمرو) بفتح العين ابن مرة بضم الميم ابن عبد الله  
المرادي الأعمى الكوفي (قال سمعت أبا الجهم) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية  
وبالراء وثنيدي التحتية سعيد بن فيروز الكوفي (الطائي) قال سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في  
(الخل قال) ولا يوزن (نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع) ثمر (الخل حتى يوصل كل منه)  
(ن يظهر صلاحه) (وحتى يوزن فقال الرجل) أي أبو الجهم قاله الكرماني وقال الحافظ ابن حجر لم أقف  
على اسمه (وأي شيء يوزن) إذ لا يمكن وزن الثمر على الخل (قال رجل) لم يسم (إلى جانبه) أي جانب ابن عباس  
المراد (حتى يحوز) بتقديم الراء على الزاي أي يحفظ ولا يوزن عن الكشميهني حتى تحوز بتقديم الزاي على الراء  
أي تحوص وكأها أي الكيل والوزن والاكل والحرص ككنايات عن ظهور صلاحها ومفهومه جواز  
السلم إذا بدا صلاح الثمرة وليس كذلك لأن العقد لم يقع على موصوف في الذمة بل على ثمرة تلك الخل خاصة  
فليس مسترسلا في الذمة مطلقا فذكر الغاية بيان للواقع لأنهم كانوا يلفون قبل صيرورته مما يؤكل والقيود  
التي خرجت مخرج الأغاب لا مفهوم لها قاله الكرماني وقول ابن بطال فيما نقله الزركشي والعيني والكرماني  
هذا الحديث ليس من هذا الباب وانما هو من الباب الذي بعده وغلط فيه الناسخ فعقبه ابن المنير بأن التحقيق  
أنه من هذا الباب قال وقل من يفهم ذلك ووجه مطابقته أن ابن عباس أسئل عن السلم إلى من له نخل في ذلك  
النخل عد ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو صلاحها وإذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز لم يبق لوجودها  
في ملك المسلم إليه فائدة متعلقة بالسلم فتعين جواز السلم إلى من ليس عنده أصل ولا يلزم سداد السلم بل لعله  
أجوز لانه يؤمن فيه غائلة اعتقادهما على هذا النخل بعينه فيلحق ببيع الثمار قبل بدو صلاحها \* وهذا  
الحديث أخرجه المؤلف أيضا ومسلم في البيوع (وقال معاذ) هو ابن معاذ التميمي قاضي البصرة (حدثنا  
شعبة) بن الحجاج (عن عمرو) هو ابن مرة السابق (قال أبو الجهم) سعيد بن فيروز (سمعت ابن عباس رضي  
الله عنهما) يقول (نهي النبي صلى الله عليه وسلم مثله) أي مثل الحديث السابق \* وهذا وصله الامام علي عن  
يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به \* (باب حكم السلم في) ثمر (الخل) \* وبه قال (حدثنا  
أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن عمرو) هو ابن مرة السابق في الباب  
قبلة (عن أبي الجهم) بفتح الموحدة والفوقية بينهما خاء معجمة ساكنة سعيد أنه (قال سألت ابن عمر



رضى الله عنه - ما عن السلم في (نمر) (التخل فقال نهي) بضم النون مبنيا للمفعول باتفاق الروايات كما في الفتح  
 (عن بيع) نمر (التخل حتى يصلح) أي يظهر فيه الصلاح فإذا ظهر صح السلم فيه وهو قول المالكية (و) نهي  
 (عن بيع الورق) بكسر الراء ويجوز سكونها الدراهم المضروبة من الفضة أي بالذهب كما في الرواية الأخرى  
 (نساء) بفتح الدون والمهملة والمدى تأخيرا (بناجر) أي حاضر ونساء نصب على الحال أما يجعل المصدر نفسه  
 حالا على المبالغة أو تأويله باسم المفعول أي مؤخر أو على الحذف أي ذاتا خيرا وأن يجعل نساء مصدر فعل  
 محذوف ناصبه أي نساء نساء قال أبو الجعفي (وسألت ابن عباس) رضى الله عنهما (عن السلم في) نمر (التخل  
 فقال نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع) نمر (التخل حتى يؤكل منه) بضم أول يؤكل وفتح ثالثة مبنيا  
 للمفعول (أو) قال (ياكل) بفتح فضم أي باكل صاحبه (منه حتى يؤزن) مبنيا للمفعول أي يخرس \* وبه قال  
 (حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والمججمة المشددة قال (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبه) بن  
 الحجاج (عن عمرو) هو ابن مرة (عن أبي الجعفي) بفتح الموحدة والفوقية بينهما مججمة ساكنة سعيد أنه قال (سألت  
 ابن عمر رضى الله عنهما عن السلم في) نمر (التخل فقال نهي النبي صلى الله عليه وسلم) وفي بعض النسخ وهي  
 اليونانية لا يؤين نهي عمر رضى الله عنه ونهيه أما باجتهاد أو بسماع من الرسول صلى الله عليه وسلم (عن بيع  
 النمر حتى يصلح ونهي عن الورق) أي عن بيع الفضة (بالذهب نساء) تأخيرا (بناجر) أي حاضر قال أبو الجعفي  
 (وسألت ابن عباس) رضى الله عنهما عن السلم في التخل (فقال نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع) نمر (التخل  
 حتى يأكل) منه صاحبه (أو يؤكل) بضم أوله مبنيا للمفعول (وحتى يؤزن) مبنيا للمفعول أيضا قال أبو الجعفي  
 (قلت وما يؤزن قال رجل) لم يسم (عنده) أي عند ابن عباس (حتى يحزر) يسكون الحاء المهملة وتقديم الزاي  
 على الراء لا يذرعن الكسمة أي يخرس وفي رواية يحزر بتقديم الراء أي يحفظ ويصان وفي أخرى يحزر  
 براءين مهملتين الأولى مشددة أي بالخرس ليعلم كية حق الفقر أو قبل أن يبسط المالك يده في التمر فيزيد يسخ  
 السلم فيه وهو قول المالكية خلافا للجمهور وروى قد نقل ابن المنذر اتفاق الأصحاب على منع السلم في تخل معين من  
 بستان معين بعد بدو السلاح لانه غرر وحلوا الحديث على السلم الحال ويشهد لمذهب الجمهور حديث عبد الله  
 ابن سلام في قصة سلام زيد بن سعة بفتح السين وسكون العين المهملتين بعد هانن المروى عند ابن حبان  
 والحاكم والبيهقي انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم هل لك أن تبيعني تمرا معلوما إلى أجل معلوم من حائط بني فلان  
 قال لا أبيعك من حائط مسمى بل أبيعك أو سقا مسماة إلى أجل مسمى وقول ابن عمر في الرواية الأولى نهي النبي  
 للمفعول في معنى المرفوع بدليل نصريحه في الثانية بقوله نهي النبي صلى الله عليه وسلم وقال في الثانية عن  
 بيع التمر بدل قوله في الأولى عن بيع التخل وسقط في رواية ابن عباس الثانية قوله في الأولى عن السلم في التخل  
 وقدم بأكل المبنى للفاعل على يؤكل المبنى للمفعول في الثانية وآخره في الأولى (باب الكفيل في السلم) \* وبه  
 قال (حدثنا) وبالأفراد لا يذرعن (محمد بن سلام) وسقط ابن سلام غير أبي ذر قال (حدثنا يعلى) بفتح التحتية  
 واللام وبينهما عين مهملة ساكنة ابن عبيد الله بالتصغير الطنافسي الحنفي الكوفي قال (حدثنا الأعمش) سليمان  
 ابن مهران (عن إبراهيم) النخعي (عن الأسود) بن يزيد النخعي (عن عائشة رضى الله عنها) أنها قالت اشترى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما ثلاثين صاعا من شعير أو أربعين أو عشرين (من يهودي) هو أبو الشعم  
 بالمججمة ثم المهملة (بنسبة ورهنة درعاه من حديد) على ذات الفضول \* ودلالة الحديث على الترجمة من حيث  
 انه يراد بالكفالة النتمان ولا ريب أن المرهون ضامن للدين لانه يباع فيه يقال اكفله إذا ضمنته أيام أو يقاس  
 على الرهن بجامع كونهما وثيقة ولهذا كل ما صح الرهن فيه صح ضمانه وبالعكس أو أشار إلى ما ورد في بعض  
 طرق الحديث على عاقبة في الرهن عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش قال تذاكرنا عند إبراهيم الرهن  
 والكفيل في السلف الحديث فنبه التصريح بالرهن والكفيل لان الكفيل هو الكفيل والمراد بالسلف سواء  
 كان في الذمة نقدا أو جنسا (باب الرهن في السلم) \* وبه قال (حدثني) بالأفراد (محمد بن محبوب) بالحاء  
 المهملة والموحدين بينهما واو ساكنة أبو عبد الله البصري قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا  
 الأعمش) سليمان (قال تذاكرنا عند إبراهيم) النخعي (الرهن في السلف) وقد أخرج الأعمش على من طريق ابن  
 عمر عن الأعمش ان رجلا قال لابراهيم النخعي ان سعيد بن جبير يقول ان الرهن في السلم هو الربا المضمون



فرد عليه ابراهيم بهذا الحديث (فقال حدثني) بالافراد (الاسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما الى اجل معلوم) سقط لابي ذرقوله معلوم (وارثن) اليهودي  
 (منه) عليه الصلاة والسلام (درعا من حديد) وقد قال الله تعالى اذا تدانيتهم يدان الى اجل مسمى فاكتبوه الى  
 ان قال فرهن مقبوضة وهو عام فيدخل فيه السلم ولانه أحد نوعي البيع وقال المرداوي من الحساب  
 في تنقيحه ولا يصح أخذ رهن وكفيل بمسلم فيه وعنه أي عن الامام أحمد يصح وهو أظهراته هي واستدل للقول  
 بالمتع بحديث أبي داود عن أبي سعيد من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره وجه الدلالة منه انه لا يأمن هـ لانه  
 الرهن في يده بعد وان فيصير مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه وعن ابن عمر رفعه من أسلم في شيء فلا يشرط على  
 صاحبه غير قضائه أخرجه الدارقطني واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى العقد وقال  
 ابن بطال وجه احتجاج النخعي بحديث عائشة أن الرهن لما جازى الثمن جازى المثل وهو المسلم فيه اذ لا فرق بينهما  
 \* (باب السلم الى اجل معلوم وبه) أي باختصاص السلم بالاجل (قال ابن عباس) رضي الله عنهما فيما وصله  
 الشافعي من طريق أبي حسان عن الأعرج عن ابن عباس (وابو سعيد) الخدرى فيما وصله عبد الرزاق  
 (والاسود) بن يزيد مما وصله ابن أبي شبة (والحسن) البصري مما وصله سعيد بن منصور (وقال ابن عمر) بن  
 الخطاب مما وصله في الموطأ (لاباس) بالسلف (في الطعام الموصوف بسعر معلوم الى اجل معلوم ما لم يك) أصله  
 يمكن فاسقط النون للتخفيف (ذلك) السلم (في زرع لم يبد صلاحه) فان بدا صح وهذا مذهب المالكية كما مر  
 تقريره في الباب السابق \* وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن ابن أبي  
 نجيم) عبد الله (عن عدا الله بن كثير) بالملثة المقرئ أو ابن المطالب بن ابي وداعة (عن ابي المنهال) بكسر الميم  
 عبد الرحمن (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم) أي أهلها  
 (بساتون) بضم التثنية وبالفاء (في النمار) بالملثة والجمع (السنين والثلاث فقال) عليه الصلاة والسلام  
 (أسلفوا في النمار في كيل معلوم) فيما يكال (الى اجل معلوم) وقد أشار المؤلف بالترجمة الى الرد على من أجاز  
 السلم الحال وهو مذهب الشافعية واستدل به هذا الحديث المذکور في أوائل السلم وقد أجاب الشافعية عنه  
 كما سبق تقريره بحمل قوله الى اجل معلوم على العلم بالاجل فقط فالتقدير عندهم من أسلم الى اجل فليس سلم الى  
 اجل معلوم لا يجهول وأما السلم لا الى اجل فجوازه بطريق الاولى لانه اذا جاز مع الاجل وفيه الغرر رفع الحال  
 الى لكونه أبعد من الغرر فيصح السلم عند الشافعية حالا وموجلا فلو أطلق بأن لم يذ كر الحلول ولا التأجيل  
 اعتقد حالا ولو أقت بالحصاد وقدوم الحاج ونحوه ما مطلقا لا يصح اذ ليس له ما وقت معين وقال الحنفية  
 والمالكية لا بد من اشتراط الاجل لحديث الباب وغيره واختلفوا في حد الاجل فقال المالكية أقله خمسة عشر  
 يوما على المشهور وهو قول ابن القاسم نظرا الى أن ذلك مظنة اختلاف الاسواق غالباً وقال الطحاوي من  
 الحنفية أقله ثلاثة أيام اعتبارا بجملة الخیار وعن بعض الحنفية لو شرط نصف يوم جاز وعن محمد شهر قال صاحب  
 الاختيار وهو الأصح (وقال عبد الله بن الوليد) العدني (حدثنا سفيان) بن عيينة مما هو موصول في جامع  
 سفيان قال (حدثنا ابن أبي نجيم) وقال في كيل معلوم (وزاد) (و) في (وزن معلوم) وصرح فيه بالتحديث وهو  
 في السابق بالنعنة \* وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل) المروزي قال (اخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (اخبرنا  
 سفيان) الثوري (عن سليمان الشيباني) بفتح الشين المججمة (عن محمد بن ابي مجالد) بدون الالف واللام ولا يذ كر  
 بإثباته انه (قال ارسلني ابو بردة) عامر بن أبي موسى الأشعري (وعبد الله بن شاذان) بالمججمة وتشديد المهمل  
 الاولى لما اختلفا في السلف (الى عبد الرحمن بن ابري) بفتح الهمزة والزاي بينهما واحدة ساكنة (وعبد الله بن  
 ابي اوفى) فسألتهما عن السلف فقالا (أي ابن ابري وابن أبي أوفى) كانصيب، غانم) هي مأخذ من الكفار قهرا  
 (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأتينا أنباط) جمع نبط كفرس ونبط بكميل وهم نصارى الشام الذين  
 عمروها والزراعون (من أنباط الشام فسألناهم في الخنطة والشعير والزيب) ولا يذ كر الزيت بالملثة الفوقية  
 آخره بدل الزيب بالوحدة (الى اجل مسمى) لم يذ كر الى اجل مسمى في الرواية السابقة في باب السلم الى من ليس  
 عنده أصل (قال) أي ابن أبي المجالد (قلت) اهـ (اكان لهم) أي للأنباط (زرع اولم يكن لهم زرع قال  
 ما كانوا لهم عن ذلك) ومطابقته لترجمة في قوله الى اجل مسمى كما لا يخفى وقد ذكر الحديث قريبا



من ثلاث طرق باختلاف الشيوخ والزيادة في المتن وغيره (باب السلم الى ان تنقح الناقة) بضم المثناة الفوقية الاولى وفتح الثانية وسكون النون بينهما آخرة جيم أى الى أن تلده وبه قال (حدثنا) ولابي ذر بالافراد (موسى بن سماعة) التبوذكى قال (اخبرنا جويرية) بن أسماء الضبي البصري (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر) (رضي الله عنه) وعن أبيه انه (قال كانوا) في الجاهلية (يتبايعون الجزور) بفتح الجيم واحدا لابل يقع على الذكر والاتي (الى جبل الحبله فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فسمه نافع) الراوى عن ابن عمر (الى ان تنقح الناقة) بضم أوله وفتح ثالثة والناقة بالرفع أى تلده (ما في بطنها) زاد في باب بيع الغرر وجبل الحبله ثم تنقح التي في بطنها لكنه لم ينسبه لتفسير نافع ثم قال الاسماعيلي انه مدرج من كلام نافع أى الى أن تلده هذه الدابة ويلد ولدها والمراد أنه يبيع بمن الى تنجح الناقة وبطلان البيع المستفاد من انتهى لانه الى اجل مجهول فنبه عدم جواز السلم الى أجل غير معلوم ولو اسند الى شيء يعرف بالعادة خلافا لما لك ورواية عن أحمد وهذا الحديث قدم في باب بيع الغرر وجبل الحبله

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشفعة) كذا لابي ذر عن المستمل ولابي ذر أيضا بعد البسملة السلم في الشفعة كذا في اليونينية وقال الحافظ ابن حجر كتاب الشفعة بسم الله الرحمن الرحيم السلم في الشفعة كذا للمستمل وستط مساوي البسملة للباقيين وثبت للجميع (باب الشفعة فيما لم يقسم) أى في المكان الذي لم يقسم والشفعة بضم المجهمة وسكون الفاء وحكى ضمها وقال بعضهم لا يجوز غير السكون وهي في اللغة الضم على الاظهر من شفعت الشيء ضمته فهي ضم نصيب الى نصيب ومنه شفع الاذان وفي الشرع حق تلك قهرى يثبت للتشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض واتفق على مشروعيتها خلافا لما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها (فاذا وقعت الحصة) أى عيشت (فلا شفعة) والمعنى في الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة اليه كصعد ومنور وبالوعة وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الواحد بن زياد قال) (حدثنا معمر) يمين مفتوحين بينهما ماملة ساكنة ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) وقد اختلف على الزهري في هذا الاسناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب من سلا كذا رواه الشافعي وغيره والمخفوف روايته عن أبي سلمة عن جابر انه (قال قضى رسول الله) ولابي ذر الوقت قضى النبي (صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما) أى في كل مشترك مشاع قابل للقسمة (لم يقسم فاذا وقعت الحصة) جمع حذر وهو هنا ما تميز به الاملاك بعد القسمة وأصل كل هذا المنع في تحديد الشيء منع خروج شيء منه ومنع دخول غيره فيه (وصرف الطارق) بضم الصاد المهملة وكسر الراء المخففة ونشأ أي ينت مصارفها وشوارعها (فلا شفعة) لانه لا مجال لها بعد أن تميزت الحقوق بالقسمة وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربعة أو حائط ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به والربعة بفتح الراء تأنيث الربع وهو المنزل والحائط البستان وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع وصدره يشعر بشيئها في المنقولات وسبقه بشعر باختصاصها بالعقار وبما فيه العقار ومشهور مذهب المالكية والشافعية والحنبلة بتخصيصها بالعقار لانه أخص الأنواع ضررا والمراد بالعقار الارض ونوابعها المنبئة فيها للدوام كالبناء وتوابعه الداخلة في مطلق البيع من الابواب والرفوف والمسامير وحجرى الطاحون والاشجار فلا تنبت في منقول غير تابع وبشرط أن يكون العقار قابلا للقسمة واحتزبه عما اذا كان لا يقبلها أو يقبلها بضرر كالحمام ونحوها لما سبق أن على ثبوت الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة الى الشفيع وفي الفتح وقد أخذ بعومها في كل شيء مالك في رواية وهو قول عطاء وعن أحمد تنبت في الحيوانان دون غيرها من المنقولات وروى البيهقي من حديث ابن عباس من فوعا الشفعة في كل شيء ورجاه ثقات الأئمة قد أعل بالارسال وقد أخرج الطحاوي له شاهدا من حديث جابر بالاسناد لا بأس به انتهى ومشهور مذهب مالك كما سبق بتخصيصها بالعقار وقال المرداوي الحنبلي في تنقيحه ولا شفعة في طريق مشترك لا يتعد ولا فيما تجب قسمته وماليس بعقار كشجر وحيوان وجوهر وسيف ونحوها انتهى وخرج بقوله في الحديث في كل شرك اخبارا ولو ملاصقا خلافا للحنفية حيث أثبتوها للبار الملاصق



أيضا وفي الجامع وللجار المقابل في السكة غير النافذة أما المقابل في السكة النافذة فلا شفعة له اتفاقا واستدل  
 لهم بقوله عليه الصلاة والسلام الجار أحق بشفعة جاره ينتظر به أو ان كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا  
 أخرجه أبو داود والترمذي وقد زعم بعضهم أن قوله فإذا وقعت الحدود ودان إلى آخره مدرج من كلام جابر قال  
 لأن قوله الأول كلام تام والثاني كلام مستقل ولو كان الثاني مرفوعا لقال إذا وقعت الحدود انتهى ولا يخفى  
 ما فيه لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل والله الموفق \* وحديث الباب  
 قد سبق في باب بيع الشريك من شريكه \* (باب عرض الشفعة) أي عرض الشريك الشفعة (على صاحبها)  
 الذي هي له (قبل) صدور (البيع وقال الحكم) بن عتيبة بضم العين المهملة وفتح الفوقية والموحدة بينهما  
 تحية ما كنهه مصغرا الكوفي التابعي (إذا أذن) مستحق الشفعة (له) أي للشريك الذي يريد البيع (قبل  
 البيع فلا شفعة له) وهذا وصله ابن أبي شيبة (وقال الشعبي) عامر بن نرا حبل الكوفي التابعي الكبير فيما وصله  
 ابن أبي شيبة (من بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له) ومذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة  
 وأصحابهم لو أعلم الشريك بالبيع فاذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة فله ذلك ومفهوم قوله  
 في حديث مسلم السابق ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه المحجوب بالاعلام لا يمكن حمله الشافعية على  
 الندب وكراهة بيعه قبل إعلامه كراهة تنزيهه وبصدق على المكروه أنه ليس بجلال ويكون الحلال بمعنى المباح  
 وهو مستوى الطرفين بل هو راجح الترك فانه النووي وقال في المطلب والخبر يقتضي استئذان الشريك قبل  
 البيع ولم أظفر به في كلام أحد من أصحابنا وهذا الخبر لا محيد عنه وقد صح وقد قال الشافعي إذا صح الحديث  
 فاضربوا بغيره عرض الحائط انتهى \* وبه قال (حدثنا المكي بن إبراهيم) بن بشير بن فرقد الحنظلي قال (أخبرنا  
 ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز قال (أخبرني) بالافراد (إبراهيم بن ميسرة) ضد المينة (عن عمرو بن  
 الشريد) بفتح العين وسكون الميم والشريد بفتح الشين المجهمة وكسر الراء المخففة آخره دال مهملة ابن سويد  
 التابعي الثقة وأبوه صحابي أنه (قال وقتت على سعد بن أبي وقاص فحاشا المسورين مخزومة) بكسر ميم مسور  
 وسكون السين وفتح ميم مخزومة وسكون الحاء المجهمة بينهما (فوضع يده على إحدى منكبي) بتأنيث إحدى  
 وأنكره بعضهم لأن المنكب مذكور في نسخة المبدوءي أحدا بالتذكير وهو بخط الحافظ الدصاطي كذلك (أذ  
 جاء أبو رافع) أسلم القبطي (مولى النبي صلى الله عليه وسلم) وكان للعباس فوهبه له عليه الصلاة والسلام فلما بشر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بإسلام العباس أعتقه وأذله فاجأه منافقة للجملة وجوابها قوله (فقال) أبو رافع  
 (لم سعد ابتع) أي اشتر (من يتي) الكائنين في دارك فقال سعد والله ما أبتاعهما) أي ما أشتريهما (فقال  
 المسور والله لتبتاعهما) بفتح اللام المؤكدة ونون التوكيد المثقلة ووقع في رواية سفيان أن أبا رافع سأل المسور  
 أن يساعده على ذلك (فقال سعد) لا ي رافع (والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو) قال (مقطعة) وهما  
 بمعنى أي موجهة والشك من الراوي \* وفي رواية سفيان الآية أن شاء الله تعالى في ترك الحيل أربعة مائة  
 منقال (قال أبو رافع لقد أعطيت بها خمسمائة دينار) بضم همزة أعطيت على صيغة المجهول (ولو لا أني  
 سمعت النبي) ولا ي ذر رسول الله (صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بشفعة) بفتح السين المهملة والقاف  
 وبعدهما موحدة ويجوز إبدال السين صاد القرب والملاصقة أو الشريك (ما أعطيتكها) أي البقعة الجامعة  
 للبيتين (بأربعة آلاف وأنا أعطى) بضم الهمزة وفتح الطاء مبني للمفعول ولا ي ذر عن الجوى والمستقلى وإنما  
 أعطى (بها خمسمائة دينار فاعطاها إياه) قال في معالم السنن وقد احتج بهذا من يرى الشفعة بالجوار وأوله غيره  
 على أن المراد أن الجار أحق بشفعة إذا كان شريكا فيكون معنى الحديثين على الوفاق دون الاختلاف واسم  
 الجار قد يقع على الشريك لأنه قد يجاور شريكه ويساكنه في الدار المشتركة بينهما كالمرأة تسمى جارة لهذا المعنى  
 قال ويحتمل أنه أراد أحق بالبر والمعونة وما في معناهما وكذا قال ابن بطال وزاد أن قولهم المراد به الشريك  
 بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين وتعبه ابن المنير بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من  
 به دار سعد لا شقصا شاعرا من منزل سعد انتهى وإنما عدل عن الحقيقة في تفسير السبق إلى المجاز لأن لفظ أحق  
 في الحديث يقتضي شركة في نفس الشفعة والذي له حق الشفعة الشريك والجار على مذهب القائل به ولا ريب  
 أن الشريك أحق من غيره فكيف يرجع الجار عليه مع ورود تلك النصوص الصحيحة فيحمل الجار على الشريك  
 جمعا بين حديث جابر المصرح باختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع أنه هو مصروف الظاهر اتفاقا



لأن الذين قالوا بشفعة الجوار قد مروا الشريك مطلقاً في المشارك في الطريق ثم على من ليس بجوار ومن ثم نعين التأويل وقال أبو سليمان أي الخطابي بعد أن ساق حديث أبي داود حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي قال حدثنا سفيان عن إبراهيم بن جيسرة سمع عمرو بن الشريد سمع أبا رافع سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بسقبة تكلم بعضهم في اسناد هذا الحديث واضطراب الرواية فيه فقال بعضهم عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع سمع النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم عن أبيه عن أبي رافع وأرسله بعضهم وقال فيه قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد قال والآن حديث التي جاءت في أن لاشفعة إلا للشريك أساساً جلياً وليس في شيء منها اضطراب انتهى وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في ترك الحيل عن علي بن عبد الله عن سفيان النوري وعن ابن عينة وعن محمد بن يوسف وأبي نعيم كلاهما من سفيان النوري وعن محمد بن يحيى عن الثوري وأخرجه أبو داود في البيوع عن الصقل عن سفيان بن عيينة وعن محمد بن غيلان عن أبي نعيم به وأخرجه ابن ماجه في الأحكام من طريق ابن عينة وهذا (باب) بالتسوين (أي الجوار أقرب) بكسر الجيم وتضم فيه إشعاراً إلى أن المؤلف يختار مذهب الكوفيين في استحقاق الشفعة بالجوار لكنه لم يترجم له وإنما ذكر الحديث في الترجمة الأولى وهو دليل شفعة الجوار وأما قوله في الباب لا يدل بذلك على أن الأقرب جواراً أحق من الأبعد لكنه لم يصرح في الترجمة بأن غرضه الشفعة واستدل الثوري بشي بإيراد البخاري حديث الجار أحق بسقبة على تقوية شفعة الجوار وإبطال ما تأوله أبو سليمان الخطابي من منعها عليه وأجاب شارح المشكاة بأن إيراد البخاري لذلك ليس بحجة على الإمام الشافعي ولا على الخطابي وقد وافق محيي السنة البغوي الخطابي في ذلك وإذا كان كذلك فلا وجه للتشريع على الإمام أبي سليمان الذي لأن له الحديث كما لأن لأبي سليمان الحديث انتهى • وبه قال (حدثنا حجاج) هو ابن المنهال السلمي الانطاقي وليس هو حجاج بن محمد الأعور قال (حدثنا شعبة) ابن الحجاج (ح) لتحويل السند قال المؤلف (وحدثني) بالافراد (على) غير منسوب ولا ابن السكن وكرية كما قال في فتح الباري على بن عبد الله ولا بن شيبويه على بن المديني ورجح أبو علي الجبائي أنه على بن سلمة اللبقي بفتح اللام والموحدة وبعدها قاف وبه جزم الكللابي وابن طاهر وهو الذي في رواية المستملي قال الحافظ ابن حجر وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما نسبه من نسبه من الرواية بحسب ما ظهر له فإن كان ذلك فالأرجح أنه ابن المديني لأن العادة أن الإطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المديني أشهر من اللبقي ومن عانة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي إنما يقصد به علي بن المديني انتهى وفي اليونانية على بن عبد الله ورقم قوله ابن عبد الله علامة السقوط لابي ذر قال (حدثنا شيباه) بفتح الشين المججمة وتخفيف الموحدين ابن سفيان المدايني أصله من خراسان روى بالاربعة قبل وكان داعية لكن وثقه ابن معين وابن المديني وأبو زرعة وغيرهم وحكي سعيد بن عمرو البردعي عن أبي زرعة أنه رجع عن الأرباء وقد احتج به الجماعة قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال (حدثنا أبو عمران) عبد الملك بن حبيب الجوني بفتح الجيم وسكون الواو وبالنون قال سمعت طلحة ابن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله بن معمر التميمي فيما جزم به المزني وقيل هو طلحة بن عبد الله الخزاعي (عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت (قلت يا رسول الله إن لي جارين فإيهما أهدى) بضم الهمزة (قال) عليه الصلاة والسلام وزاد أبو ذر (إلى أقربهما من بابا) قال الزركشي ويروى قال أقربهما باباً سقاطاً إلى وبالجز على حذف الجار وإبقاء عمله ويجوز الرفع وهو الأبعد وليس في الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجوار لأن عائشة رضي الله عنها إنما سألت عن تدابره من جيرانه بالهدية فأخبرها بأن من قرب أولى من غيره لأنه ينظر إلى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها فإذا رأى ذلك أحب أن يشاره فيه وأنه أسرع إجابة لجاره عند التوائب العارضة له في أوقات الغلة فلذلك بدى به على من بعده وهذا الحديث من أفراد المؤلف لم يخرج به مسلم وأخرجه أبو داود في الأدب والمؤلف أيضاً في وفي الهبة

### • (كتاب الإجارة) •

بكسر الهمزة على المشهور وحكى الراجح فيها وصاحب المستعذب فتحها وهي لغة اسم للاجرة وشرعاً عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم تخرج بمنفعة العين وعقد مقصودة التافهة كتفاحة للشم ومعلومه القراض والجمالة على عمل مجهول وبقابلة للبذل والإباحة البضع وبعوض هبة المنافع والوصية بها



والشركة والاعارة وبعلوم المسافة والجمالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالخج بالرزق نعم برده عليه بيع حق  
المتر ونحوه والجمالة على عمل معلوم بعوض معلوم

(بسم الله الرحمن الرحيم \* في الاجارات) بالجمع كذا في رواية المستملي قال في القمح وسقط للتسني في الاجارات  
وسقط للباقين كتاب الاجارة \* هذا (باب) بالنورين (في الاجارة استجار الرجل الصالح) فيه اشارة الى قطع وهم  
من لعنه يتوهم انه لا ينبغي استجار الصالحين في الاعمال والخدم لانه امتهان لهم قاله ابن المنير ولا يذري باب  
استجار الرجل الصالح وفي بعض النسخ كتاب الاجارة في الاجارة استجار الرجل الصالح (وقول الله تعالى)  
بالجر عطفاً على السابق وبالرفع على الاستئناف ولا يذري وقال الله تعالى (ان خير من استأجرت القوي  
الامين) لتعليل شائع يجري مجرى الدليل على انه حقيق بالاستجار وللمبالغة فيه جعل خبر اسما وذكراً الفعل  
بلفظ الماضي للدلالة على انه امر مجرب معروف وأشار بذلك الى قصة موسى عليه الصلاة والسلام مع ابنه  
شعيب في سقيه المواشي قال شريح القاضي وأبو مالك وقتادة ومحمد بن اسحاق وغير واحد فيما قاله ابن كثير  
في تفسيره لما قالت استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين قال لها أبوها وما علمك بذلك قالت انه رفع  
العصرة التي لا يطيق حملها الا عشرة رجال ولما جئت معه تقدمت أمامه فقال كوني من ورائي فاذا اختلفت  
الطريق فاحذني لي بحصاة أعلم بها كيف الطريق لا هتدي اليه (والخازن الامين ومن لم يستعمل) من الائمة  
(من اراده) أي لا يفوض الامر الى الخريص على العمل لانه لحرصه لا يؤمن \* وهذا الخزان من جملة  
الترجة وقد ساق لكل منهما حديثاً \* وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) القريابي قال (حدثنا سفيان) الثوري  
(عن ابي بردة) بضم الموحدة وسكون الراء يريد بن عبد الله انه (قال اخبرني) بالافراد (حدثني ابو بردة) عامر  
على الاثمه (عن ابيه ابي موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري رضي الله عنه) انه (قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم الخازن الامين الذي يؤدى) يعطى (ما أمر به) بضم الهمزة على صيغة المجهول من الصدقة حال  
كونه (طيباً) بما يؤديه (نفسه) رفع طيبة ولا يذري طيب نفسه برفعها على أن طيبة خبر مبتدأ محذوف  
ونفسه فاعله أو تو كيد وقال الكرماني وفي بعضها طيب نفسه مضافاً الى النفس وانما اتصّب حالاً والحال  
لا يكون معرفة لان الاضافة انظمية فلا تقبل التعريف وقوله الخازن مبتدأ خبره (احد المتصدقين) بفتح  
الهمزة على التنبيه ويجوز كسرهما على الجمع وهما في الفرع وأصله \* واستشكل سياق هذا الحديث هنا من  
يأتى انه لا تعلق له بالاجارة المترجم بهما وأجاب السفاقي بأن الخازن لا شيء له في المال وانما هو أجبر وقال  
الكرماني أشار الى أن خازن مال الغير كالأجير لصاحب المال وقول ابن بطال انما أدخله لان من استأجر  
على شيء فهو أمين فيه ولا ضمان عليه فيه ان لم يفترط وتبعه الزركشي في التقيح ذهبه صاحب المصايب بأن  
سقوط الضمان ليس منوطاً بالامانة وانما هو منوط بالائتمان حتى لو ائتمته فوجدته خائناً لم يكن عليه ضمان  
والمسوق في الحديث هو من انصف في الواقع بالامانة فأني يؤخذ منه ما قاله فتأمل انتهى \* وهذا الحديث  
سبق في باب أجرة الخادم اذا تصدق من كتاب لزكاة \* وبه قال (حدثنا مسدد) حو ابن مسرهد قال (حدثنا  
يحيى) بن سعيد القطان (عن قرة بن خالد) بضم القاف وتشديد الراء الدوسي البصري (قال حدثني)  
بالافراد (محمد بن هلال) بضم الحاء مصغراً العدوي البصري قال (حدثنا أبو بردة) عامر (عن) ابيه (ابي  
موسى) عبد الله بن قيس الاشعري رضي الله عنه (قال اقبلت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهي رجلان من  
الاشعريين) لم يسميا وقد سمي من الاشعريين الذين قدموا مع أبي موسى في السفينة كعب بن عاصم وأبو مالك  
وأبو عامر وغيرهم (فقلت ما علمت انهما يطلبان العمل) كذا ساقه هنا مختصراً واقتطعت في استجابة المرتدين في باب  
حكم المرتد والمرتدة وهي رجلان من الاشعريين أحدهما عن عيني والاخر عن يساري ورسول الله صلى  
الله عليه وسلم يستألف كلاهما سأل أي العمل فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس قال قلت والذي بعثك  
بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما وما شعرت انهما يطلبان العمل فكأنني أنظر الى سواك تحت شفتي  
قلت أي تزوت (فقال) ولا يذري قال (ان) بالنون (او) قال (لا) بالالف شك من الراوي (فستعمل على علمنا  
من اراده) لما فيه من التهمة بسبب حرصه ولان من سأل الولاية وكل اليها ولا يعان عليها وفي نسخة المبدوي  
انما لا نستعمل وذلك كالفاسي أن في بعض النسخ ان أولي نستعمل بضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام



مع كسرها فعل مستقبل من الولاية قال القطب الحلبي فعلى هذه الرواية يكون لفظة نستعمل زائدا ويكون  
تقدير الكلام لن أولى على علمنا وقد وقع هذا الحديث في الأحكام من طريق يزيد بن عبد الله عن أبي بردة  
بلفظ أنا لا نولى على علمنا وهو يعضد هذا التقدير قال ابن حجر ولما كان في الغالب أن الذي يطلب العمل إنما  
يطلبه لأجرة طابق ذلك ما ترجم له . وهذا الحديث أخرجه أيضا في الإجارة والأحكام وفي استنابة المرتدين  
ومسلم في المغازي وأبو داود في الحدود والنسائي في القضاء . (باب رعى الغنم على قراريط) جمع قراريط وهو  
نصف الدائن أو نصف عشر الدينار أو جزء من أربعة وعشرين جزءا . وبه قال (حدثنا أحمد بن محمد) الأزرق  
القواس (المكي) صاحب أخبار مكة قال (حدثنا عمرو بن يحيى) بفتح العين وسكون الميم (عن جده)  
سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال  
(ما بعث الله نبيًا إلا رعى الغنم) وللكنية في الأراعى الغنم بألف بعد الراء وكسر العين (فقال أصحابه وأنت)  
بجذف همزة الاستفهام أي وأنت أيضا رعيتهما (فقال) عليه الصلاة والسلام (نعم كنت أراعا على قراريط  
لاهل مكة) وفي رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى كنت أراعا لاهل مكة بالقراريط وقال  
سويد شيخ ابن ماجه يعني كل شاة بقيراط يعني القيراط الذي هو جزء من الدينار أو الدرهم وقال أبو إسحاق  
الحري قراريط اسم موضع بمكة وصححه ابن الجوزي كابن ناصر وأيده مغلطاي بأن العرب لم تكن تعرف  
القيراط قال ابن حجر لكن الأرجح الأول لأن اهل مكة لا تعرف بهامكانا يقال له قراريط انتهى وقال بعضهم  
لم تكن العرب تعرف القيراط الذي هو من التقدير ولذا قال عليه الصلاة والسلام كافي الصحيح تفهون أراضا يذكر  
فيها القيراط لكن لا يلزم من عدم معرفتهم لهما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف ذلك والحكمة  
في الهامهم صلوات الله وسلامه عليهم رعى الغنم قبل النبوة ليحصل لهم الترتين برعيها على ما يكفونونه من القيام  
بأمراتهم ولأن في مخالطتها زيادة الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على مشقة الرعي ودفعوا عنها السباع الضارية  
والأبدى الخاطفة وعلما الاختلاف طباعها وتفاوت عقولها وعرفوا وضعها واحتياجها إلى النقل من مرعى  
إلى مرعى ومن مسرح إلى مسرح رفقوا بضعفها واحسنوا نواحيها فدهو وتوطئة لتعرفهم سياسة أعمهم وخص  
الغنم لأنهم الأضعف من غيرها وفي ذكره صلى الله عليه وسلم لذلك بعد أن علم أنه اشرف خلق الله ما فيه من  
التواضع والتعظيم بحسنه عليه . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في التجارات . (باب استئجار المسكين)  
(المشركين عند الضرورة) أي عند عدم وجود مسلم (أو إذا لم يوجد اهل الاسلام) وفي نسخة عند الضرورة  
إذا لم يجد أهل الاسلام (وعامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر) على العمل في أرضها إذا لم يجد أحدا من  
المسلمين ينوب مناهم في ذلك قال ابن بطال عاتقه القتها يجوزون استئجارهم عند الضرورة وغيره لما في ذلك  
من المذلة لهم إنما امتنع أن يوافق المسلم نفسه من المذلة لما فيه من الإذلال . وبه قال (حدثنا) ولا يورى ذكر  
والوقت حدثني بالافراد (ابراهيم بن موسى) بن يزيد بن زاذان أبو إسحاق التميمي القراء الرازي الصفي قال  
(أخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني (عن معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن  
عروة بن الزبير) بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت (واسأجر) بواو العطف على قصة في هذا  
الحديث وهي ثابتة في أصله الطويل المسوق عند المؤلف في باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم واستنابته إلى  
المدينة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عتيق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت لم أعقل أبوي إلا وهما  
يدبران الدين الحديث وفيه خروج أبي بكرهما جارا نحو أرض الحبشة حتى بلغ رلة الغمام لقيه ابن الدغنة  
وخروجه مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى غار ثور فكتابه ثلاث ليلات بيت عندهما عبد الرحمن بن أبي بكر  
وهو غلام شاب ثقف لقف فدخل من عندهما بهر فيصبح مع قريش بمكة فكانت معهم فلا يسمع أحدا يكادان به  
الأوعاء حتى يأتيهما بخبز ذلك حتى يحتمل الظلام ويرعى عليهما عامر بن فهيرة مولى أبي بكر منحة من غنم  
فيريحهما عليهما حتى يذهب ساعة من العشاء فيبيتان في رسل وهو ابن منحتهما أو رضيعتهما حتى ينفق بها عامر  
ابن فهيرة بفلس يفعل ذلك كل ليلة من الليالي وسقط وأوالعطف المذكور لابي ذر واستأجر (النبي) ولابي  
الوقت رسول الله (صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلا) مشركا (من بني الدليل) بكسر الدال المهملة وسكون  
التحفة هو عبد الله بن اريقط وقال ابن هشام رجلا من بني عامر وكان مشركا وهذا موضع الترجمة  
(ثم من بني عبد بن عدى) بفتح العين وكسر الدال المهملة وتشديد التحفة بطن من بني بكر (عاديا) للطريق

قوله لهما أي لقراريط  
بالضمة بن اللذين هما  
الموضع وسكون  
الضم



(خزينا) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء وسكون التحتية بعدها مشناة فوقية صفتان لرجل ونسب الحافظ ابن حجر الاخيرة لزيادة الكسبية في قال الزهري (الخرية الماهر بالهداية قد غس) أي عبد الله بن اريقط (بين حلف) بكسر الخاء المهملة وبعد اللام الساكنة فاه وغس بفتح الغين المعجمة والميم والسين المهملة أي دخل (في) جلة (آل العاصي بن وائل) بالهمز من بني سهم رط من قريش وغس نفسه فيهم وكانوا اذا تحالفوا غسوا أيديهم في دم أو خلق أو نبي يكون فيه تلويث فيكون ذلك تأكيذا للعنف (وهو) أي عبد الله بن اريقط (على دين كفار قريش فامناه) بكسر الميم المخنفة بعد الهمة المفتوحة المقصورة من أمنت فلاناهو آمن وذلك مامون والنعير للنبي صلى الله عليه وسلم والصديق (قد دعا اليه راحتيهما) تنبيه راحلة من الابل البعير القوى على الاسفار والاحمال يستوى فيه المذكر والمؤنث والثناء للمبالغة (وواعداه) ولا يذروا وواعداه بألف قبل العين فالاولى من الوعد والثانية من المواعدة (غارثور) بالثلثة ككها بجيل أسفل مكة (بعد ثلاث ايام) فأتاهما براحتيهما صبيحة ليل ثلاث فارتحلا وانطلقا معهما عامر بن فهيرة) بضم الفاء وفتح الهاء وبعد الباء الساكنة واء مفتوحة (والدليل الديني) بكسر الدال المهملة وسكون الياء من غير همزة هو عبد الله بن اريقط (فأخذهم) أي أخذ بالنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعامر عبد الله بن اريقط الدليل وفي نسخة أسفل مكة (وهو طريق الساحل) وفي الهجرة فأخذهم طريق الساحل فأسقط لفظ وهو وهذا الحديث أخرجه في باب الاجارة والهجرة هذا (باب) بالتسوين (إذا استأجر) الرجل (اجير العمل له) عملا (بعد ثلاثة ايام او بعد شهر او بعد سنة) وجواب اذا قوله (جاز) التاجر (وهما) أي المؤجر والمستأجر (على شرطهما) الذي اشترطاه اذا جاء الاجل قال العيني وهو جاز عند مالك وأصحابه بعد اليوم أو اليومين أو ما قرب اذا أنقذه الاجرة واختلفوا فيما اذا لم يتقدمه فآجازه مالك وابن القاسم وقال أشهب لا يجوز لانه لا يدري أي عيش أم لا وقياسه أن يستأجر منه منزلا مدة معلومة قبل مجيئ السنة بأيام مكان يقول آجرتك الدار سنة بعد عشرة أيام فذهب الشافعية عدم الصحة لان منفعتها اذا لم تغرم قدورة التسليم في الحال فأشبهه بيع العين على أن يسلمها غدا وهو بخلاف اجارة الذمة فانه يجوز فيها تأجيل العمل كما في السلم فلواجر السنة الثانية استأجر الاولى قبل انقضائها جاز لا اتصال المتين مع اتحاد المستأجر فهو كالواجر مادفعة واحدة بخلاف ما لو آجرها من غيره لعدم اتحاد المستأجر وقال الحنفية اذا قال في شعبان مثلا آجرتك دارى في أول يوم من رمضان جاز مطلقا لان العقد يتجدد بمحدث المنافع وهو مذهب المالكية \* وبه قال (حدثنا يحيى بن عيسى) بضم الموحدة وفتح الكاف قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد ابن عقيل بفتح العين (قال ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (فأخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان عاتقه رضى الله عنهما زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت واستأجر) بواو العطف على قصة مذكورة في الحديث كانه عليه في الباب السابق (رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر رجلا) اسمه عبد الله بن اريقط (من بني الدليل) بكسر الدال (هاديا) يرشد الى الطريق (خزينا) بكسر المعجمة وتشديد الراء ماهرة يتهدى لآخرات المغازاة وهي طرقها الخفية ومضايقتها وقال الزهري فيما أدرجه في السابقة الماهر بالهداية (وهو على دين كفار قريش) على أن يدلها على طريق المدينة بعد ثلاث ليل (قد دعا) أي النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه (اليه) أي الى عبد الله بن اريقط (راحتيهما وواعداه) بألف قبل العين وبعد الدال (غارثور) بأسفل مكة (بعد ثلاث ليل) زاد في نسخة المبدوى فأتاهما (براحتيهما صبح ثلاث) نصب على الظرفية والعامل فيه واعداه وكذا العامل في غارثور واعترض الاسماء على على المصنف بأنه لا مطابقة بين الترجمة والحديث فانه ليس فيها استأجره على أن لا يعمل الا بعد ثلاث بل الذي فيه انهما استأجره واشتد في العمل من وقته بتسليم راحتيهما منهما رعاها ويحفظهما الى أن يتها لهما الخروج وأجيب بأن الاجارة انما كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة وأن يحضرهما راحتيهما بعد ثلاث ليل عند الفارث ثم يخدمهما بما اراداه من الدلالة على الطريق بعد الليالي لثلاث وقاس المؤلف على ذلك اذا كان ابتداء العمل بعد شهر أو بعد سنة فقام الاجل البعيد على الاجل القريب ولم تكن اجارتهما لخدمة الراحتين ويؤيده أن الذي كان يرعاها عامر بن فهيرة لا دليل كما في الحديث وأما من قال بطلان الاجارة اذا لم يشرع في العمل من وقت الاجارة فيحتاج الى دليل \* (باب الاجير في الغزو) \* وبه قال



(حدثنا) بالجمع ولا يذرحديثي (يعقوب بن ابراهيم) بن كثير الدورقي قال (حدثنا اسماعيل بن علي) بضم  
العين المهملة وفتح اللام وتشديد التثنية اسم امه واسم ابيه ابراهيم بن سهم الاسدي قال (اخبرنا ابن جريج)  
عبد الملك بن عبد العزيز (قال اخبرني) بالافراد (عطاء) هو ابن أبي رباح (عن صفوان بن بهلى) بفتح الباء  
وسكون العين وفتح اللام مقصورا (عن) ابيه (بهلى بن امية) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التثنية واسم امه  
منية بضم الميم وسكون النون وفتح التثنية (رضي الله عنه) أنه (قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم جيش  
العسرة) بضم العين وسكون السين المهملتين هو غزوة تبوك وسمى بالعسرة لان النبي صلى الله عليه وسلم ندب  
الناس الى الغزوة في شدة القبط وكان وقت طيب الثمرة فعسر ذلك وشق عليهم وكانت في سنة تسع من الهجرة  
(فكان) الغزو (من ارتق اعمال في نفسى فكان لي اجر) أي يخدمني باجرة (فقاتل) الاجير (انسانا فعض  
احدهما اصبع صاحبه) وفي مسلم العاص هو بهلى بن امية (فاتزع اصبعه فأندر) بهمزة مفتوحة فنون  
ساكنة فدل مهملة مفتوحة فراء أي أسقط (ثبته) يجذبه والثنية مقدم الاسنان والثنايا أربع ثنان عليا  
وثنان سفلى (مسقط) من فيه (فانطلق) الذي ندرت ثبته (الى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر) عليه الصلاة  
والسلام (ثبته) فلم يوجب له دية ولا قصاصا (وقال) عليه الصلاة والسلام له (أفدع) يترك (اصبعه في فيك  
تعضهما) بفتح الضاد المجهة على اللغة القصيدة وما ضيه على ما قال ثعلب يكسرها أي تأكلها بأطراف أسنانك  
والهمزة في أفدع للاستفهام الانكارى (قال) بهلى (احسبه) عليه الصلاة والسلام (قال كما يضم الفحل)  
الذكر من الابل ويقضم بفتح الضاد كما مر (قال ابن جريج) عبد الملك بالاسناد السابق (وحدثني) بالافراد  
(عبد الله) هو مؤذن ابن الزبير وقاضيه (ابن ابي مليكة) بضم الميم وفتح اللام مصغرا زهير بن عبد الله بن جده عان  
القرشي التميمي ونسبه بلده لشهرته به واسم ابيه عبيد الله بالتصغير فهو عبد الله بن عبيد الله بن زهير المكنى بابي  
مليكة وهذا هو الذي اعتمد المزي في التهذيب وقيل هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بن زهير  
قال المكنى هو عبد الله وأبوه زهير فيكون نسبه الى جد ابيه وهذا كما قال في الاصابة المعتمد وعزاه لابن سعد وابن  
الكثير وغيرهما (عن جده) الضمير على القول الاول يعود الى أبي مليكة زهير وعلى الثاني يعود الى عبد الله بن  
زهير وقد أخرج الحديث الحاكم أبو أحمد في الكنى عن أبي عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابيه عن  
جده عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه (بمثل هذه الصفة) بكسر الصاد المهملة وتخفيف الفاء وللاربعة  
القصة بالضاف المكسورة وتشديد الصاد المهملة (ان رجلا عض يدرجل فأندر ثبته) أي أسقطها (فأهدر)  
ابو بكر الصديق (رضي الله عنه) وفي هذا دليل للشافعية والحنفية حيث قالوا اذا عض رجل يد غيره فترج  
المعضوض يده فسدقت اسنان العاض أو فك لحية لاضمان عليه وقال المالكية بضم ديتها •  
وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في الجهاد والمغازي والديات ومسلم في الحدود وأبو داود  
في الديات والنسائي في القصاص • (باب من استأجر) ولا يذرباب بالتذوين اذا استأجر (اجيرا  
فبين له الاجل) أي المدة (ولم يبين العمل) الذي يعمل له هل يصح ذلك أم لا والذي مال اليه المصنف  
الجواز (لقوله) تعالى (اني اريد أن أنكحك) أزوجهك (احدى ابنتي هاتين الى قوله على) ولا يذروا الله  
على (ما تقول وكييل) شاهد على ما عقدنا واعترضه المهلب بأنه ليس في الآية دليل على جهالة العمل  
في الاجارة لان ذلك كان معلوما بينهم وانما حذف ذكره لانه لم به وأجاب ابن المنبر بأن البخاري لم يقصد  
جواز أن يكون العمل مجهولا وانما أراد أن التخصيص على العمل باللفظ ليس مشروطا وأن المتبع  
المقاصد لا الالفاظ وقد ذهب أكثر العلماء الى أن ما وقع من النكاح على هذا الصداق خصوصية  
لموسى عليه السلام لا يجوز لغيره لظهور القرر في طول المدة ولانه قال احدى ابنتي هاتين ولم يعينها وهذا  
لا يجوز الا بالتعيين وأجاب في الكشف بأن ذلك لم يكن عقدا للنكاح ولكن مواعدة ولو كان عقدا لقال  
قد أنكحتك ولم يقل اني اريد أن أنكحك وقد اختلف فيما اذا تزوجها على أن يزوجها نفسه سنة فقال  
الشافعي النكاح جائز على خدمته اذا كان وقتا معلوما ويجب عليه عن الخدمة سنة وقال مالك يفسخ النكاح  
ان لم يكن دخل بها فان دخل ثبت النكاح بمهر المثل وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ان كان حرا فلها مهر مثلها وان  
كان عبدا فلها خدمته سنة وقال محمد يجب عليه قيمة الخدمة سنة لانها متقومة ثم أخذ البخاري بغير قوله



في بقية الآية على أن تأجرني فقال (يا جبر فلانا) بضم الجيم (يعطيه اجرا ومنه) أي ومن هذا المعنى قولهم  
 (في التعزية) باليت (آجر الله) بفتح الهمزة أي يعطيك أجرك وهكذا قسمه أبو عبيدة في الجواز وزاد يا جبرك  
 ينيبك ولم يذكر حديثا لانه انما يقصد بتراجعه بيان المسائل الفقهية واكتفى بالآية على ما أرادها الله تعالى  
 بثبوت قوله يا جبر فلانا الخ لا يذعن الكشيمى \* هذا (باب) بالتسوين (إذا استأجر) أحد (اجبر على ان  
 يقيم جابطا يريد ان ينقض) أي يسقط (جاء) \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذعن (ابراهيم بن موسى) بن  
 يزيد القزاعي الصفي قال (اخبرنا هشام بن يوسف) أبو عبد الرحمن قاضي اليمن (ان ابن جريج) عبد الملك بن عبد  
 العزيز (اخبرهم قال اخبرني) بالافراد (يعلى بن مسلم) أي ابن هرمز (وعمر بن دينار) المكي أبو محمد الاثرم  
 الجعفي كلاهما (عن سعيد بن جبيرة) الاسدي الكوفي (يريد احدهما) أي يعلى أو عمرو (على صاحبه) واستشكل  
 قوله يريد احدهما على صاحبه فانه يلزم من زيادة أحدهما على صاحبه نوع محال وهو أن يكون الشيء مريدا  
 ومريدا عليه وأجاب الكرمانى بأنه أراد بأحدهما واحدا معينا منهما وحيث فلا اشكال وان أراد كل واحد  
 منهما فمعناه أنه يريد شيئا لم يزد الا آخر فهو مريد باعتبار شي ومريد عليه باعتبار شيء آخر (وغيرهما) أي قال  
 ابن جريج واخبرني أيضا غير يعلى وعمرو (قال) ابن جريج (قد سمعته) أي الغير (يحديثه) أي الحديث (عن  
 سعيد) هو ابن جبيرة (قال قال لي ابن عباس رضي الله عنهما حدثني) بالافراد (ابي بن كعب) الانصاري  
 الخزرجي سيد القراء رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حديث قصة موسى مع الخضر  
 المسوق تمامه في التفسير وسبق في كتاب العلم في ذهاب موسى في البحر الى الخضر (فانطلقا) موسى والخضر  
 (فوجد احدا يريدان ينقض) تداني أن يسقط فاستعيرت الارادة للمشاركة (قال سعيد) هو ابن جبيرة أشار  
 الخضر (بيده) الى الجدار (هكذا ورفع) أي الخضر (يديه) بالثنية الى الجدار فسمعه (فاستقام) ولا يذعن  
 والوقت يده بالافراد (قال يعلى) بن مسلم (حسبت ان سعيدا قال فسمعه) أي سمع الخضر الجدار (بيده  
 فاستقام) وهذا ما زاده يعلى على عمرو في ذلك قال موسى للخضر (لو شئت لاتخذت عليه) بتشديد الفوقية وفتح  
 الخاء المعجمة (اجرا) تحريضا على أخذ الجعل ليعتساهبه أو تعريضا بأنه فضول لما في لو من التثنية كأنه لما رأى  
 الحرمان ومساس الحاجة واشتغاله بما لا يعينه لم يتمالك نفسه (قال سعيد) أي ابن حمزة (اجرا فاكاه) ولا يذعن  
 ذرا جبر بالرفع بتقدير هو وانما يتم الاستدلال بهذه القصة لما ترجم له اذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا القول  
 بموسى لو شئت لاتخذت عليه أجرا لو شارطت على عمله بأجرة معينة لنفعنا ذلك \* (باب) حكم (الاجارة) من  
 نزل النهار (الى نصف النهار) \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الازدي الواسطي بمجتمعة فمهمة البصري  
 قال (حدثنا حماد) هو ابن زيد بن درهم (عن ابوب) السخيتاني (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال مثلكم) مع نبيكم (ومثل اهل الكتابين) التوراة والانجيل مع  
 انبيائهم (كمثل رجل استأجر أجرا) بضم الهمزة وفتح الراء على الجمع فأمثل مضروب للامنة مع نبيهم والممثل  
 به مع من استأجرهم (فقال من يعمل لي من غداة) بضم الغين المعجمة (الى نصف النهار على قيراط) زاذ في رواية  
 عبيد الله بن دينار قيراط قيراط وهو المراد (فعملت اليهود) زاذ ابن دينار على قيراط قيراط (ثم قال من يعمل لي  
 من نصف النهار الى صلاة العصر) أول وقت دخولها أو أول الشروع فيها (على قيراط) قيراط (فعملت  
 النصارى) على قيراط قيراط (ثم قال من يعمل لي من العصر الى ان تغيب الشمس على قيراطين) قيراطين (فأنتم  
 هم فغضبت اليهود والنصارى) أي الكفار منهم (فقالوا) وفي التوحيد فقال أهل التوراة (مالنا اكثر  
 عملا) ممن عمل من العصر الى الغروب (واقبل عطاء) منهم لان الوقت من الصبح الى الظهر أكبر \* وأكثر وأقل  
 بالنصب على الحال كقوله تعالى فإلههم عن التذكرة معرضين أو خبر كان أي مالنا كذا أكثر ومالنا كذا أقل وفي  
 الفرع بالرفع فيها ما خبر مبتدأ محذوف أي مالنا نحن أكثر ومالنا نحن أقل وعملنا نصب على التمييز (قال) الله  
 تعالى (هل نقصتكم من حقكم) زاذ في الرواية الآية شيئا (قالوا لا) لم تنقصنا (قال فذلك فضلي اوتيه من اشاء)  
 من عبادي وأراد المصنف رحمه الله بهذا اثبات صحة الاجارة بأجر معلوم الى أجل معلوم من جهة ضرب  
 الشارع المثل بذلك \* (باب الاجارة الى صلاة العصر) \* وبه قال (حدثنا اسماعيل بن ابي اويس) واسمه عبد الله  
 ابن عبد الله بن اويس بن أبي عامر الاصمعي أبو عبد الله ابن أخت الامام مالك (قال حدثني) بالافراد (مالك)



الإمام (عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر عن) موله (عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه) ما ن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثلكم مع نبيكم (واليهود والنصارى) مع انبيائهم بالخفض عطفاً على  
 الضمير المخفوض في مثلكم بدون اعادة الجار وهو ممنوع عند البصريين الا يونس وقطربا والاخفش وجوزة  
 الكوفيون قاطبة والحديث مما يشهد لهم ويجوز الرفع وكلاهما في اليونانية والتقدير ومثل اليهود على حذف  
 المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه ونقل الحافظ ابن حجر وجدانه مضبوطاً بالنصب في أصل أبي ذر ووجهه  
 على ارادة المعية (كرجل استعمل عمالاً فقال من يعمل لى) أى من أول النهار (الى نصف النهار على قيراط قيراط)  
 مرتين (فعملت اليهود) أى الى نصف النهار (على قيراط قيراط) مرتين أيضاً قال الطيبي هذه حالة من حالات  
 المشبهة ادخلها في حالات المشبهة به وجعلت من حاله اختصاراً اذا اصل قال الرجل من يعمل لى الى نصف  
 النهار على قيراط فعمل قوم الى نصف النهار الخ كذلك قال الله تعالى للامم من يعمل لى الى نصف النهار على قيراط  
 فعملت اليهود الى آخره وتظهر قوله تعالى كمثل الذى استوقد ناراً الى قوله ذهب الله بنورهم فقوله ذهب الله  
 بنورهم وصف للمنافقين وضع موضع وصف المستوقد اختصاراً (ثم عملت النصارى) أى ثم قال من يعمل لى الى  
 صلاة العصر على قيراط قيراط فعملت النصارى (على قيراط قيراط) ثم انتم الذين تعملون من صلاة العصر الى  
 مغارب الشمس) باللفظ الجمع كما في رواية مالك ولعله باعتبار الأزمنة المتعددة باعتبار الطوائف المختلفة اللازمة  
 (على قيراطين قيراطين فغضبت اليهود والنصارى وقالوا نحن اكثر عملاً) أى باعتبار مجموع عمل الطائفتين  
 (واقل عطاء قال) الله تعالى (هل ظلمتكم) أى نقصتكم كما في رواية تافع في الباب السابق وانما لم يكن ظلماً لانه  
 تعالى شرط معهم شرطاً وقبلوا أن يعملوا به (من حكم شيئاً قالوا لا فقال) تعالى ولا يذوق قال (فذلك فضلى اوتيه  
 من ان شاء) قال الطيبي وما ذكر من المقابلة والمساواة له تخيل وتصوير ولم يكن حقيقة لانه لم يضمن ثمة اللهم  
 الا أن يحمل ذلك على حصوله عند اخراج الذرف يكون حقيقة (باب انتم من منع اجر الاجير) وبه قال (حدثنا  
 يوسف بن محمد) العصفري الخراساني نزيل البصرة قال (حدثني) بالافراد (بجى بن سليم) بضم السين وفتح اللام  
 الطائفي نزيل مكة صدوق سبي الحفظ ولم يخرج له المؤلف سوى هذا الحديث وله أصل عنده من غير هذا الوجه  
 واحجج به الباقون (عن اسماعيل بن امية) بن عمرو بن سعيد بن العاصي الاموي (عن سعيد بن ابى سعيد)  
 المقرئ (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال قال الله تعالى ثلاثة) من الناس  
 (انا خصهم يوم القيامة رجل اعطى بى) أى اعطى العهد باسمى (ثم غدر) أى نقض العهد (ورجل باع حراً  
 عالمته مدا) فاكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه) العمل (ولم يعطه اجره) وهذا الحديث سبق  
 في كتاب البيع في باب انتم من باع حراً (باب الاجارة من العصر) من أول وقته (الى) أول دخول (الليل) \*  
 وبه قال (حدثنا محمد بن العلاء) بفتح العين والمدأبو كريب الهمداني الكوفي قال (حدثنا ابواسامة) حماد بن  
 أسامة (عن يزيد) بضم الموحدة وفتح الراء وسكون التنية (عن ابى بردة) بضم الموحدة وسكون الراء عامر  
 (عن ابى موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه قال مثل المسلمين  
 واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوماً هم اليهود وهو من باب القاب أى كمثل قوم استأجرهم رجل  
 أو كمن باب تشبيه المركب بالمركب لانه تشبيه المفرد بالمفرد فلا اعتبار بالاجرة وعين اذا التقدير مثل الشارع  
 معكم كمثل رجل مع آخر (بمعاملته على ما الى الليل على اجر معلوم) أى على قيراطين (فعملوا له الى نصف  
 النهار فقالوا لا حاجة لنا الى اجرنا الذى شرطت لنا) إشارة الى انهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم وهذا من  
 اطلاق القول وارادة لازمه لان لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الايمان (وما عملنا باطل) إشارة الى احباط  
 عملهم بكفرهم بعيسى اذ لا ينفعهم الايمان بموسى وحده بعد بعثه عيسى (فقال لهم لا تفعلوا) ابطال العمل وترك  
 الاجر المشروط (كلوا) وللابوين فقالوا (كلوا) بقية عملكم وخذوا اجركم كاملاً فابوا وتركوا واستأجروا آخرين  
 بخلاف معجزة فراء مكسورة وهم النصارى (بعدهم فقال) لهم (اكلوا بقية يومكم هذا ولكم الذى شرطت لهم) \*  
 أى لليهود (من الاجر) وهو القيراطان (فعملوا حتى اذا كان حين صلاة العصر) بنصب حين على انه خبر كان  
 النافضة واسمها ضمير مستتر فيها يعود على انتهاء عملهم المفهوم من السياق وبالرفع على انه فاعل كان التامة  
 (قالوا لا يا عملنا باطل ولكم الاجر الذى جعلت لنا فيه) فكفروا وتولوا وحبط عملهم كاليهود (فقال لهم اكلوا بقية



علمكم فان ما بقى من النهار شئ يسير) بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقى من الدنيا (فأبوا) أن يعملوا وتركوا  
 أجرهم وفي رواية غير أبوي ذروا الوقت واستأجروا أجيرين يحيم مكسورة فثناة تحية ساكنة فرامفتوحة على  
 التنثية فقال لهما كلابية يومكما هذا ولكما الذي شرطت لهما من الاجرة فملا حتى اذا كان حين صلاة العصر  
 قال لك ما علمنا باطل ولك الاجر الذي جعلت لنساقبه فقال لهما كلابية عملكما فان ما بقى من النهار شئ يسير  
 فأبوا وفي حديث ابن عمر السابق انه استأجر اليهود من أول النهار الى نصفه والنصارى منه الى العصر فبين  
 الحديثين مغايرة وأجيب بأن ذلك بالنسبة الى من عجز عن الايمان بالموت قبل ظهور دين آخر وهذا بالنسبة الى  
 من أدرك دين الاسلام ولم يؤمن به والظاهر أنهم ما قضيتان وقد قال ابن رشد ما حاصله ان حديث ابن عمر سبق  
 مثالا لاهل الاعذار لقوله فمجزوا فأشار الى أن من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع في ذلك  
 يحصل له الاجر تاما بفضل الله قال وذكر حديث أبي موسى مثالا لمن أخر غير عذر والى ذلك الإشارة بقوله عنهم  
 لا حاجة لنا الى أجر لك فأشار بذلك الى أن من أخره علمه الا يحصل له ما حصل لاهل الاعذار انتهى ووقع في رواية  
 سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في باب من أدرك ركعة من العصر الآتية ان شاء الله تعالى في التوحيد  
 ما وافق رواية أبي موسى ولفظها فعملوا حتى اذا انتصف النهار عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا وقال في أهل  
 الانجيل فعملوا الى صلاة العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا فهدل على أن مبلغ الاجرة لليهود لعمل النهار  
 كله قيراطان وأجر النصارى للنصف الباقي قيراطان فلما عجزوا عن العمل قبل تمامه لم يصيبوا الا قدر عملهم  
 وهو قيراط (واستأجر) بالواو ولا يذرف استأجر بالفاء (قوما) هم المسلمون (ان يعملوا البقية يومهم فعملوا بشية  
 يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا اجر الفريضة) اليهود والنصارى (كاهما) بايمانهم بالانبياء الثلاثة  
 محمد وموسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهم وحكى السفاقي أن في روايته كلاهما بالالف وهو على لغة من  
 يجعل المثني في الاحوال الثلاثة بالالف (فذلك مثلهم) أي المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) المحدث  
 ولا سماعيلي فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم  
 الله به واستدل به على أن بقاء هذه الامة يزيد على الالف لانه يقتضى أن مدة اليهود نظير مدتي النصارى والمسلمين  
 وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود الى البعثة المحمدية كانت أكثر من أثنى سنة ومدة النصارى من  
 ذلك ستمائة سنة وقيل أقل فتكون مدة المسلمين أكثر من ألف سنة قطعا قاله في الفتح (باب من  
 استأجر اجيرا فترك الاجره) والله كسبهم في ترك الاجر اجره (فعمل فيه المستأجر) بالتجارة والزراعة  
 (فزاد) فيه أي ربح (او من) وفي بعض النسخ ومن (عمل في مال غيره فاستفضل) بالاضاد المججمة أي فضل  
 تركت السنين للطلب وهو من باب عطف العام على الخاص وهو قال (حدثنا ابو اليمان) الحسك بن نافع  
 قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حنيفة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب انه قال (حدثني) بالافراد (سالم  
 ابن عبد الله ان) أباه (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انطلق  
 ثلاثة رهط) قال الجوهري والرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال تعالى وكان  
 في المدينة تسعة رهط فجمع وليس له واحد من لفظه مثل ذود (من كان قبلكم حتى أدوا الميث) بقصر  
 الهمزة كرموا والميث موضع البيوت (الى غار) كهف في جبل (فدخلوه فاشدروا) هبطت (صخرة من  
 الجبل فسدت عليهم الغار فقالوا انه لا ينجيكم) بضم الياء من الانجاء أي لا يخلصكم (من هذه الصخرة  
 الا ان تدعوا الله بصالح أعمالكم) يسكون واوتدعوا وأصله تدعون فسدت التون لدخول أن (فقال)  
 بالفاء ولاي الوقت قال (رجل منهم التهم كان لي ابوان شيخان كبيران) هو من باب التغليب اذا المراد الاب  
 والام (وكنتم لا غنى قبلهما) بفتح الهمزة واسكان القين المججمة وكسر الموحدة آخره فاف من الثلاث كذا  
 في الفرع وفي نسخة أغنى بضم الموحدة وللأصيلي كافي الفتح أغنى بضم الهمزة من الرباعي وخطاؤه والقبوق  
 شرب العشي أي ما كنت اقدم عليهما في شرب نصيبهما من اللبن (اهلا) أقارب (ولا مالا) رقيقا (فناي) كسي  
 أي بعد (بي) واكسر يمة والأصيلي كافي الفتح فنا بعد التون بوزن جاء وهو بمعنى الاول (في طلب  
 نبي) بعد (يوما فلم ارجع) بضم الهمزة وكسر الراء من اراح رباعيا أي لم أرجع (عليهما) أي على أبوي  
 (حتى نأما فخلبت) وللمعنى والمستحلى فخلبت بالميم (لهم ما غبوا فوجدتهم ما فمجن وكرهت) بالواو  
 ولا بوي ذروا الوقت فمكرهت (ان اغنى قبلهما اهلا او مالا فخلبت والقدرح) أي والحال ان القدرح



(على يدي) بتشديد آخره على التثنية (انتظر استيقاظهما حتى يرق الفجر) بفتح الراء أى ظهر ضياؤه (فاستيقظا) فسر بأغبوقه ما اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه العثرة) بفتح عين مفتوحين فراء مكسورة مشددة (فانفرجت شيئا لا يستطيعون الخروج) منه (قال النبي صلى الله عليه وسلم) وقال الا يحسن الله ما كانت لي بنت عم كانت احب الناس الى فارادتها عن نفسها) أى بسبب نفسها أو من جهتها والعموى والمسمى على نفسها أى مستغلبة عليها وهو كناية عن طلب الجماع (فامتنعت منى حق الميت) بتشديد الميم وللشك في معنى أملت أى نزات (بما سئمت من السنين) المقعدة فأحوجتها (لجاءتني فأعطيتها عشرين ومائة دينار) وفي البيوع مائة دينار والتخصيص بالعدد لا ينافي الزيادة أو المائة فكانت بالتعاسها والعشرون تبرعاً منه كرامة لها (على ان تخلي بيني وبين نفسيها ففعلت) ذلك (حق اذا قدرت عليها) وفي الرواية السابقة فلما فعدت بين رجلها (قالت لا أحل لك) بفتح الهمزة في اليونانية وفي غيرها أحل بضمها من الاحلال (أن نفرض الحاتم الابحقة) أى لا يحل لك ازالة البكارة الا بالحلل وهو الشكاح الشرعى المسوغ للوطء (فمخرجت) أى تجنبت واحترزت من الاثم الثاني (من الوقوع عليها) بغير حق (فانصرفت عنها وهى احب الناس الى وتركت الذهب الذى اعطيتها) قال العيني وفي رواية أبي ذر انى أعطيتها والذهب يذ كرويتون (اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فارجع) بهمزة وصل وضم الراء (عنا ما نحن فيه) أى من هذه العثرة وقول الزركشى انه في البخارى يقطع الهمزة وكسر الراء أى اكشف وفي رواية غير البخارى بهمزة وصل وضم الراء لم أره فيما رقت عليه من نسخ البخارى المعتمدة كما قال بل في كلها بهمزة الوصل قاله أعلم (فانفرجت العثرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها) قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الثالث اللهم انى استأجرت أجراً بضم الهمزة وفتح الجيم والراء جمع اجير ووسط لفظ انى لابي الوقت (وأعطيتهم جرحهم) بفتح الهمزة وسكون الجيم (غير رجل واحد) منهم (ترك) اجره (الذى له وذهب فموت) أى كثرت (اجره حتى كثرت منه الاموال لجاءتني بعد حين فقال يا عبد الله ادى الى اجري) بياء ثابتة بعد الدال والصواب حذفها (فقلت له كل ما ترى) برفع كل والخبر قوله (من اجرك) وللشك في معنى من أجلك باللام بدل الراء (من الابل والبقر والغنم والرقيق) بيان لقوله ما ترى ولا منافاة بين قوله في السابقة بقر اوراعها (فقال يا عبد الله لا تستهزئ بي) بسكون الهمزة مجزوما على الامر (فقلت) له (انى لا استهزئ بك فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئا اللهم فان) بالفاء قبل الهمزة (كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فارجع عنا) بالوصل وضم الراء (ما نحن فيه) أى من هذه العثرة (فانفرجت العثرة فخرجوا) من الغار (يشون) وقد تعقب المهلب المصنف بأنه ليس في الحديث دليل لما ترجم له فانما الرجل انما يخرج في أجر اجيره ثم أعطاه على سبيل التبرع فانه انما كان يلزمه قدر العمل خاصة وهذا الحديث قد سبق في كتاب البيوع وتأتى بقية مباحثه في أواخر أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى بعون الله ومنته (باب من أجر نفسه) غيره (يحمل) له متاعه (على ظهره ثم تصدق به) أى بأجره وللشك في معنى ثم تصدق منه (و) باب (اجرة الحال) بالحاء المهملة ولا يذروا جر بغيره (وبه قال) (حدثنا) ولا يذروا حدثنى بالافراد (سعيد بن يحيى بن سعيد) أى ابن أبان بن سعيد بن العاصى الأموى (القرشى) البغدادي وسقط لغير أبي ذر القرشى قال (حدثنا يحيى بن سعيد قال) (حدثنا الاعشى) سليمان بن مهران (عن شقيق) أبي وائل (عن أبي مسعود) عقبة بن عامر (الأنصاري) البدرى (رضى الله عنه) انه (قال) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر بالصدقة (ولا يذروا) امرنا بالصدقة (انطلق احداً) لما سمعه من الاجر الجزيل فيها (الى السوق فيحامل) بضم التحتية وكسر الميم من باب الفاعلة الكائنة من اثنين أى يعمل صنعة الحاملين فيحمل ويأخذ الاجرة من الاخر ليكتب ما يتصدق به (فيصيب المذ) من الطعام اجرة عما حمله وعند النساءى من طريق منصور عن أبي وائل ينطلق احداً الى السوق فيحمل على ظهره (وان لبعضهم) أى اليوم (لمائة ألب) من الدنانير أو الدراهم واللام للتأكيد وهى ابتدائية لا خواها على اسم ان وتقدم الخبر زاد النساءى وماله يومئذ درهم أى في اليوم الذى كان يحمل فيه بالاجرة لانهم كانوا فقراء حينئذ واليوم هم أغنياء (قال) أبو وائل (ما رآه) بفتح النون وضمها أى ما أظن أباه مسعود عقبة بن عامر أراد بذلك البعض (الانفسه) وفي نسخة بالفرع وأصله ما رآه يعنى الانفسه وهذا الحديث سبق في باب اتقوا النار ولو بشقعة من كتاب الزكاة (باب) حكم (اجر الشجرة) بفتح السين المهملة بين ماميم ساكنة أى الدلالة (ولم ير ابن سيرين) محمد (وعطاء)



هو ابن أبي رباح (وابراهيم) الضبي - فيما وصله ابن أبي شيبة عنهم (والحسن) البصري (باجر السمار بأسا وقال  
 ابن عباس) رضى الله عنهما مما وصله ابن أبي شيبة (لأبأس ان يقول) للسمار (بع هذا الثوب فإزاد على كذا  
 وكذا فهو لك) وهذه أجرة مسرة أيضا لكنها مجهولة ولذلك لم يجرها الجمهور بل قالوا ان باع على ذلك فله أجر  
 مثله (وقال ابن سيرين) محمد مما وصله ابن أبي شيبة أيضا (إذا قال بعه بكذا فما كان من ربح فهو لك) ولا يرى  
 ذرو الوقت لك (أومني وينك فلا بأس به) وهذا أشبه بصورة المقارض من السمار (وقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم المسلون عند شروطهم) أي الجائزة شرعا وهذا روى من حديث عمرو بن عوف المزني - عند اصحاق  
 في مسنده ومن حديث أبي هريرة عند احمد وأبي داود والحاكم - وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد  
 قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن ابن طاوس) عبد الله (عن أبيه)  
 طاوس (عن ابن عباس رضى الله عنهما) أنه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يلقى) بضم التحتية وفي  
 بعض النسخ فوقية مبنيا للمفعول (الركبان) بالرفع نائب عن الفاعل (ولا يبيع) بالنصب على أن لازمة  
 (حاضر لباد) قال طاوس (قلت يا ابن عباس ما قوله) أي ما معنى قوله (لا يبيع حاضر لباد) قال لا يكون له  
 سمارة \* وهذا موضع الترجمة فان مفهومه جواز أن يكون سمارة في بيع الحاضر للحاضر لكن شرط  
 الجمهور أن تكون الأجرة معلومة \* وهذا الحديث سبق في باب النهي عن تلقي الركبان في كتاب البيوع \* هذا  
 (باب) بالنوين (هل يواجر الرجل) المسلم (نفسه من مشرك في أرض الحرب) وهي دار الكفر \* وبه قال  
 (حدثنا عمر بن حفص) قال (حدثنا أبي) حفص بن غياث بن طلق الضبي قال (حدثنا الامش) سليمان بن  
 مهران (عن مسلم) هو ابن صبيح بضم الصاد مصغرا أبي الضبي (عن مسروق) هو ابن الأجدع قال (حدثنا  
 خباب) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة الأولى ابن الارت التميمي من السابقين إلى الاسلام (رضي الله عنه  
 قال كنت رجلا فبينا) بفتح القاف وسكون التحتية حدادا (فعملت) أي سيفا (للعاصي بن وائل) السهمي  
 والدعمرون العاصي الصحابي المشهور وكان له قدر في الجاهلية ولكنه لم يوفق للاسلام وكان عمله ذلك له بمكة  
 وهي اذ ذاك دار حرب وخباب مسلم (فاجتمع لي عنده) زاد الامام احمد دراهم (فأتيته أقتاضه) أي أطلب  
 الدراهم أجرة عمل السيف (فقال) أي العاص (لا والله لا أقضيك حتى تكفر بمحمد فقلت اما) بتخفيف الميم  
 يعرف تنبيه (والله) لا أكثر (حتى تموت ثم تبعث) مفهومه غير مراد لان الكفر لا يتصور بعد البعث  
 فكانه قال لا أكفر أبدا (فلا) أي فلا كفر والفاء لا تدخل في جواب القسم فهو مفسر للمقدر الذي حذفه  
 ال الكرماني ويروى أما بالتشديد وتقديره أما أنا فلا أكفر والله وأما غيري فلا أعلم حاله (قال) العاصي  
 (واني) بمحذف همزة الاستفهام والتقدير أو اني (لميت ثم مبعوث) قال خباب (قلت) له (نعم قال فانه سيكون  
 لي ثم) بفتح المثناة أي هنالك (مال وولد فأقضيك) - حقن (فأزل الله تعالى أقرأت الذي كفريا ياتيا وقال  
 لا وتين - مالا وولدا) \* وموضع الترجمة منه قوله فعملت الخ ووجه الدلالة أن العاصي كان مشركا وكان خباب  
 اذ ذاك مسلما ومكة حينئذ دار حرب واطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأقره لكن يحتمل أن يكون  
 الجواز مقيدا بالضرورة وقيل الاذن يقتل المشركين والامر بعدم اذلال المؤمن نفسه قال ابن المنبر والذي  
 استقرت عليه المذاهب أن الصانع في حوائثهم كالتقيد والخطا ونحوهما يجوز أن تعمل لاهل الذمة ولا بعد  
 ذلك ذلة بخلاف خدمته في منزله وبطريق التبعية له كالمكاري والبسلان في الحمام ونحو ذلك \* وهذا الحديث  
 سبق في باب ذكر القين والحداد من كتاب البيع ويأتي ان شاء الله تعالى في تفسير سورة هريم \* (باب)  
 حكم (ما يهطن) بضم أوله وفتح ثالثة (في الرقية) بضم الراء وسكون القاف أي العوذة (على أحياء العرب)  
 بفتح الهمزة طائفة مخصوصة (بفاتحة الكتاب) وعورض المؤلف في قوله على أحياء العرب لان الحكم  
 لا يختلف باختلاف الامكنة والاجناس وأجاب في فتح الباري بأنه ترجم بالواقع ولم يعرض لنفي غيره واعترضه  
 في عدة القارى بأن هذا الجواب غير مقنع لان القيد شرط اذا اتى بفتي الشروط انتهى وقد شطب عليه  
 في الفرع وأصله (وقال ابن عباس) رضى الله عنهما مما وصله في الطب (عن النبي صلى الله عليه وسلم) احق  
 ما اخذتم عليه اجرا (كتاب الله) وبهذا تمسك الجمهور في جواز الأجرة على تعليم القرآن ومنع ذلك الخفيف في  
 التعليم لانه عبادتوا الاجر فيها على الله تعالى وأجازوه في الرقي لهذا الخبر وبقية مجت ذلك تأتي ان شاء الله تعالى  
 بعون الله في باب التزويج على تعليم القرآن (وقال الشعبي) عامر بن شراحيل فيما وصله ابن أبي شيبة (لا ينسقط







وليس يصح يقال نشط العقدة اذا عقدتها وانشطتها اذا حللتها وفي القاسوس ~~ص~~ كالحصاح والحبل كعصر  
عقده كشطه وانشطه حله ونقل في المصايح عن الهروي أنه رواه كأنما أنشط من عقال وعن الشافعي أنه  
كذلك في بعض الروايات ههنا (فانطلق) الملدوغ حال كونه (يعني وما به قلبه) بحركات أي علة وسمى بذلك  
لأن الذي نصيبه بتقلب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء منه ونقل عن خط الدبساطي أنه داء مأخوذ من  
القلاب يأخذ البعير فيشسكي منه قلبه فيموت من يومه (قال فاؤفروهم جعلهم الذي صالحوهم عليه) وهو  
الثلثون شاة (فقال بعضهم اقموا فقال الذي رقى) بفتح الراء والقاف (لاتفعلوا) ما ذكرتم من القسمة (حتى تأتي  
النبي صلى الله عليه وسلم فندكره) بنصب نذكر عطفًا على تأتي المنصوب بأن المضمرة بعد حتى (الذي كان) من  
أمرنا هذا (فتنظر) نصب عطفًا على المنصوب (ما يأمرنا) به فتنبه وفي رواية الأعمش فلما قبضنا القنم عرض  
في أنفسنا من شيء (فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم) المدينة (فدكروا له) القصة (فقال) عليه الصلاة  
والسلام للراقي (وما يدريك أنها) أي الفاتحة (رقية) بضم الراء واسكان القاف قال الداودي معناه وما أدراك  
قال ولهله المحفوظ لأن ابن عيينة قال إذا قيل وما يدريك فلم يدركه وما قيل فيه وما أدراك فقد علمه وأجاب ابن  
التين بأن ابن عيينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن والافتراق بينهما في اللغة وعند الدارقطني وما علمك أنها  
رقية قال حتى أتى في روى (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (قد أصبتم) في الرقية أو في توقفكم عن التصرف  
في الجعل حتى استأذنتوني أو أعم من ذلك (اقسموا) الجعل بينكم (واضربوا) اجعلوا (لي معكم) منه (مهما)  
أي نصيبوا الأمر بالقسمة من باب مكارم الأخلاق والألفا لجميع للراقي وإنما قال اضربوا تطييبًا لتلويمهم ومبالغة  
في أنه حلال لا شبهة فيه (فتحك رسول الله) ولا يوي ذروا الوقت النبي (صلى الله عليه وسلم قال أبو عبد الله)  
البحاري (وقال شعبة) بن الجراح فيما وصله الترمذي والمؤلف في الطب اسكن بالغنعة (حدثنا أبو بشر)  
جعفر بن أبي وحشية السابق قال (سمعت أبا المتوكل) الناجي (بهذا) الحديث السابق وفائدة ذكر هذا تصريح  
أبي بشر بالسماع ومتابعة شعبة لأبي عوانة على الأسناد وقد تابع أبا عوانة أيضا هشيم كافي مسلم والنسائي  
وشالفهم الأعمش فرواه عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد جهميل بدل أبي المتوكل أبا نضرة  
أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وليس الحديث مضطربا بل الطريقان محفوظان قاله في الفتح وقد سقط  
قوله قال أبو عبد الله الخ في رواية الجوى وثبت للمثقال والكشيحي ومباحث هذا الحديث وما يستنبط منه  
تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الطب ومطابقته للترجمة واضحة وفيه أن رجاله كلهم مذكورون بالكفى وهو  
غريب جدًا وكلهم بصريون غير أبي عوانة فواسطي وأخرجه المؤلف في الطب أيضا وكذا مسلم وأخرجه  
أبو داود وفيه وفي البيوع والترمذي فيه وكذا النسائي وابن ماجه في التجارات (باب) حكم (ضريبة العبد)  
بخنخض المضاد المجمة فعليه بمعنى مفعولة ما يترززه السيد على عبده في كل يوم (و) بيان (نعاهد ضرائب الاماء)  
وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) اليكندي بكسر الموحدة البخاري قال (حدثنا سفيان) بن عيينة  
(عن حميد الطويل) أبي عبيدة البصري (عن انس بن مالك رضي الله عنه) أنه (قال جهم أبو طيبة) اسمه نافع  
على الصحيح (النبي صلى الله عليه وسلم) فأمر له بصاع أو صاعين من طعام) شك الراوي وفي باب ذكر الجحام  
من كتاب البيوع فأمر له بصاع من تمر (وكلم مواليه) هم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم محبصة بن مسعود  
وأنما جمع الموالى مجازا كما مر (تخفف) بفتح الخاء المجمة وفي نسخة تخفف بضمها مبنيا للمفعول (عن غلته)  
بفتح الغين المجمة وتشديد اللام (أو) قال (شرييته) وهما يعني والشك من الراوي ومناسبة الترجمة واضحة  
وأما ضرائب الاماء فبالقياس واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة لتطرق الفساد في الأغلب والأفك كما يخشى  
من اكتساب الأمة بفرجها يخشى من اكتساب العبد بالسرقة مثلا والحديث سبق في البيع (باب) خراج  
الجحام (وبه قال) (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري البصري قال (حدثنا وهيب) بضم الواو ومضفرا  
ابن خالد الباهلي البصري قال (حدثنا ابن طاووس) عبد الله (عن أبيه) طاووس (عن ابن عباس رضي الله  
عنهما) أنه (قال احتجيم النبي صلى الله عليه وسلم) وأعطى الجحام أبا طيبة نافعًا (أجره) بفتح الهـ مزه أي  
مساعا من تمر وزاد في البيع ولو كان حراما لم يعطه ونحوه في الحديث الملاحق وهو نص في إباحتها وإليه ذهب  
الجمهور وحملوا ما ورد في الزجر عنه على التنزيه وذهب الامام أحمد وغيره إلى الفرق بين الحر والعبد  
فكرهوا الحر الاحتراف بالجحامة ومنعوه الاتفاق منها على نفسه وأباحوا اتفاقها على عبده ودأبته



وأباحوا للعبد مطلقا حديث محببة عند مالك واحد وأصحاب السنن ورجاله ثقات أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الجحام فنهاه فذكر له الحاجة فقال له اءلفه فواضح وبه قال (حدثنا مسدد) بفتح السين وتشديد الدال الأولى المهملة الاسدي البصري قال (حدثنا يزيد بن زريع) بتقديم الزاي على الراء مصغرا البصري (عن خالد) الخداء (عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال الحنبل) النبي صلى الله عليه وسلم واعطى الجحام) أباطية (اجره) صاعا من تمر (ولو علم) عليه الصلاة والسلام (كراهية) في اجر الجحام (لم يعطه) اجره وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا مسعر) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملة آخره راء ابن كدام (عن عمرو بن عامر) بفتح العين وسكون الميم الانصاري وليس له رواية في البخاري الا عن انس ولله في البخاري الاحدينان هداو آخره سبق في الطهارة انه (قال سمعت انس) هو ابن مالك (رضي الله عنه يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل) التعبير بكان يشعر بالمواظبة على القول بان كان تقتضي التكرار (ولم يكن يظلم احدا اجره) أي لم يكن ينقص من أجر أحد ولا يرتد بغير أجر وهو اعم من أجر الجحام وغيره ممن يستعمله في عمل (باب من كالم موالى العبد أن يخفضوا عنه من خراجه) وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضي الله عنه) انه (قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم غلاما حجاما فحجمه) وسقط قوله حجاما في رواية ابوي ذر والوقت والظاهر أنه أبو طيبة وان كان حجه أبو هند مولى بني ياضة كما عند ابن منده وأبي داود لانه ليس في حديثه عندهما ما في حديث أبي طيبة قوله (وامر له بصاع او صاعين او مائة او مدين) أي من تمر والشك من شعبة (وكلم) عليه الصلاة والسلام بالواو والهموز والمسفل فيكم (فيه) مولاة محببة بن مسعود وانما جمع في الترجمة كالحديث السابق على طريق المجاز أو كان مشتركين جماعة من بني حارثة منهم محببة (تخفف من ضريبته) بضم الخاء المعجمة مبنيا للمفعول وفي حديث عمر عند ابن أبي شيبة ان خراجه كان ثلاثة أصع والله اعلم (باب) حكم (كسب البغي) بفتح الموحدة وكسر الغين المعجمة وتشديد التحتية أي الزانية (و) حكم كسب (الاماء) البغايا والمنوع كسب الامة بالتجور لا بالصنائع الجائرة (وكسر ابراهيم) التخي فيما وصله ابن أبي شيبة (اجر النائح والمغنية) من حيث ان كلا منهما معصية واجارته باطلة كهر البغي (وقول الله تعالى) بالجر عطفا على كسب أو بارفع على الاستئناف (ولا تكرر هو اقبائكم) أي اماءكم (على البغاء) أي الزنا وكان أهل الجاهلية اذا كان لاحدهم امة ارسلوها تربي وجعل عليها ضريبة يأخذها منها كل وقت فلما جاء الاسلام نهى الله المؤمنين عن ذلك وكان سبب نزول هذه الآية مارواه الطبري ان عبدا لله بن أبي امرأمة له بالزنا فجاءت يبرد فقال ارجعي فازني على آخر فقالت ما انابرا جعة فترت وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعا وروى أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير مع جابرا قال جاءت مسيكة امة لبعض الانصار فقالت ان سيدي يكرهني على البغاء فترت والظاهر أن انزلت فيهما وسماها الزهري معاذة (ان اردن تحصنا) قال في الكشف فان قلت لم أنقم قوله ان اردن تحصنا قلت لان الاكرام لا يتأتى الا مع ارادة الحصن وأمر الموازية للبغاء لا يسمى مكرها ولا امره اكراما وكلمة ان واشارها على اذا لانا بان الباغيات كن يفعلن ذلك برغبة وطواعية ممن وأن ما وجد من معاذة ومسيكة من حيز الشاذ النادر (لتبغوا عرض الحياة الدنيا) من خراجهن واولادهن (ومن يكرههن فان الله من بعدا كراهتهن) لهن (غفور رحيم) وقال الزمخشري لهم أولهن أولهم ولهن ان تابوا واصلحو وقال ابو حيان في البحر فان الله من بعدا كراهتهن غفور رحيم جواب الشرط والصحيح أن التقدير غفور لهم ليكون جواب الشرط فيه ضمير يعود على من الذي هو اسم الشرط ويكون ذلك مشروطا بالتوبة ولما غفل الزمخشري وابن عطية وأبو البقاء عن هذا الحكم قدروا فان الله غفور رحيم لهن أي للمكرهات فعريت بوجه جواب الشرط من ضمير يعود على اسم الشرط وقد ضعف ما قلناه أبو عبد الله الرازي فقال فيه وجهان احدهما فان الله غفور رحيم لهن لان الاكرام يزيل الاثم والعقوبة عن المكره فيما فعل والثاني فان الله غفور رحيم للمكره بشرط التوبة وهذا ضعيف لانه على التفسير الاول لا حاجة لهذا الانضمام وعلى الثاني يحتاج اليه انتهى وكلامهم كلام من لم يعم في لسان العرب فان قلت قوله من بعدا كراهتهن مصدر اضيف الى المفعول وفاعل المصدر محذوف والمحذوف كالمفوض به والتقدير من بعدا كراهتهن والربط يحصل بهذا المحذوف المقدر فلتنجز هذه المسألة قلت لم يعدوا في الربط الفاعل



المخدوف تقول هند عجبت من ضربها زيدا فتجاوز المسألة ولو قلت هند عجبت ضرب زيد الم تجاوز لما قدر  
 الزمخشري في احد تقديراته لهن اورد سؤالا فقال فان قلت لاحاجة الى تعليق المغفرة بهن لان المكروهة على الزنا  
 بخلاف المكروه عليه في انهما غير آثمة قلت لعل الاكراه كان دون ما اعتبرته الشريعة من اكراه بقتل أو بما يخاف  
 منه التلف أو ذهاب العضو من ضرب عنيف وغيره حتى تسلم من الاثم وور بما فصرت عن الحد الذي تعذر فيه  
 فتكون آثمة انتهى وهذا السؤال والجواب مبنيان على تقدير لهن انتهى وقد حكى ابن كثير في تفسيره عن ابن  
 عباس انه قال فان فعسائم فان الله لهن غفور رحيم واثمنهن على من اكرههن قال وكذا قال عطاء الخراساني  
 ومجاهد والاعمش وقتادة وعن الزهري قال غفر لهن ما اكرههن عليه وعن زيد بن أسلم قال غفور رحيم  
 للمكروهات حكاه ابن المنذر في تفسيره قال وعند ابن أبي حاتم قال في قراءة عبد الله بن مسعود فان الله من بعد  
 اكرههن لهن غفور رحيم واثمنهن على من اكرههن انتهى وهذا يرجح قول القائل ان الضمير يعود على المكروهات  
 (وقال مجاهد) في تفسير (قتياتكم) أي (آمائكم) أخرجه عبد بن حميد والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن  
 مجاهد بلفظ ولا تكرر هو اقتياتكم على البغاء قال اماكم على الزنا وهذا ساقط في رواية غير المستطلي ثابت في روايته  
 ولفظ رواية أبي ذر ولا تكرر هو اقتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى قوله غفور رحيم \* وبه قال (حدثنا قتيبة  
 ابن سعيد) بكسر العين (عن مالك) الامام (عن ابن شهاب) الزهري (عن ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث  
 ابن هشام عن ابى مسعود الانصاري) هو عقبة بن عامر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن) اكل (عن الكلب) مطلقا (و) عن (مهر البغى) بكسر الغين المجمة وتشديد الباء وفي الفرع  
 يسكون الغين والذي في اليونانية كسر ها واطلاق المهر فيه مجاز والمراد ما تأخذه على الزنا لانه حرام بالاجماع  
 فالعامة وضمة عليه لا تحل لانه عن عن محرم (و) عن (حلو ان الكاهن) بضم الحاء وهو ما يعطاه على كهاتيه  
 وهذا الحديث قد سبق في آخر البيوع \* وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) قال (حدثنا شعبه) بن الخياط (عن  
 محمد بن حمادة) بيمين مضمومة فخاء مهملة مفتوحة وبعد الالف دال مهملة الايامي بفتح الهمزة وتخفيف  
 التثنية السكوني (عن ابى حازم) بالحاء المهملة والزاي المجمة المكسورة سلمان الاشجعي (عن ابى هريرة رضي  
 الله عنه) انه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الاماء) بالنجور لاما تكتسبه بالصنعة والعمل \*  
 (اب) النهى عن (عسب الفعل) بفتح العين المهملة وسكون السين آخره موحدة والفعل والذكر من صكل  
 نيوان \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد (واسماعيل بن ابراهيم)  
 امه عليمة (عن علي بن الحكم) بقصتين البناني بضم الموحدة وتخفيف التوئين (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن  
 عمر رضي الله عنهما) انه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن) كراه (عسب الفعل) حذف المضاف وأقام  
 المضاف اليه مقامه والمشهور في كتب الفقه أن عسب الفعل ضربه وقيل اجرة ضربه وقيل ماؤه فعلى الاولى  
 والثالث تقديره بدل عسب الفعل وفي رواية الشافعي رحمه الله نهى عن عسب الفعل والحاصل أن بذل المال  
 عوضا عن الضراب ان كان بينهما فباطل قطعاً لان ما الفعل غير متقوم ولا معلوم ولا متقدور على تسليمه وكذا ان  
 كان اجارة على الاصح ويجوز أن يعطى صاحب الانثى صاحب الفعل شيأ على مبدل الهدية لما روى الترمذي  
 وقال حسن غريب من حديث انس ان رجلا من كلاب سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفعل فقال  
 يا رسول الله ان انظر ق الفعل فنكرم فرخص في الكرامة وهذا مذهب الشافعي قال المالكية حله أهل المذهب  
 على الاجارة المجهولة وهو أن يستأجر منه فله ليضرب الانثى حتى تحمل ولا شك في جهالة ذلك لانها قد تحمل  
 من اول مرة فيغيب صاحب الانثى وقد لا تحمل من عشرين مرة فيغيب صاحب الفعل فان استأجره على نزوات  
 معلومة ومدة معلومة جاز \* وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في البيوع \*  
 هذا (باب) بالتزوين (اذا استأجر) احد (ارضاً) من آخر (فما احدثه ما) أي احد المتواجرين هل تنفسخ  
 الاجارة ام لا (وقال) بالواو ولا بي الوقت قال (ابن سيرين) محمد (ليس لاهله) أي اهل الميت (ان يخرجوه) أي  
 المستأجر (الى تمام الاجل) الذي وقع العقد عليه وقول البرماوى كالكرمانى لاهله أي لورثته أن يخرجوه من  
 عقد الاجارة ويتصرفوا في منافع المستأجر قال العيني هو بيان لعود الضمير المنسوب في أن يخرجوه الى عقد  
 الاستئجار قال وهذا لا معنى له بل الضمير يعود الى المستأجر ولكن لم يتقدم ذكر المستأجر فكيف يعود اليه وكذلك



الضمير في أهله ليس مرجعه مذ كورافيهما اضمار قبل الذكرو لا يجوز ان يقال مرجع الضميرين يفهم من لفظ  
 الترجمة لان الترجمة وضعت بلا ريب قبل قول ابن سيرين فالوجه أن يقال ان مرجع الضميرين محذوف والقربة  
 تدل عليه فهو في حكم الملتصق وأصل الكلام في أصل الموضع هكذا سئل محمد بن سيرين في رجل استأجر من رجل  
 أرضاً فأتاه أحداهما هل لورثة الميت أن يخرجوا يد المستأجر من تلك الأرض أم لا فأجاب بقوله ليس لأهله أي  
 لأهل الميت أن يخرجوا المستأجر إلى تمام الاجل أي أجل الاجارة (وقال الحكم) بن عتيبة أحد فقهاء الكوفة  
 (والحسن) البصري (واباس بن معاوية) بن قرة المزني (تغني الاجارة) بضم القوقية وفتح الصاد ولا يذرفقها  
 وكسر الصاد (إلى أجلها) وصله ابن أبي شيبة من طريق جيد عن الحسن واباس بن معاوية ومن طريق أيوب  
 عن ابن سيرين نحوه والحاصل أن الاجارة لا تنسخ بموت أحد المتأجرين وهو مذهب الجمهور وذهب  
 الكوفيون والميت إلى الفسخ واحتجوا بأن الوارث ملك الرقبة والمنفعة تتبع لها فارتفعت يد المستأجر عنها  
 بموت الذي آجره (وقال ابن عمر) رضي الله عنهما عما أخرجه مسلم (أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خير بالشرط)  
 أي بأن يكون النصف للزارع والنصف له صلى الله عليه وسلم (فكان ذلك) مستمرا (على عهد النبي)  
 ولا يذرع على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عهد (أبي بكر وصدر من خلافة عمر) رضي الله عنهما  
 (ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جدد الاجارة) ولا يذرع ولم يذكر أن أبا بكر جدد الاجارة (بعد ما قبض النبي صلى الله  
 عليه وسلم) فدل على أن عقد الاجارة لم ينسخ بموت أحد المتأجرين \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل)  
 قال (حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال أعطى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خير) زاد أبو ذر والوقت اليهود (أن يعملوا ويرزعوها ولهم شطر ما يخرج  
 منها وان ابن عمر) عطف على سابقه أي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (حدثنا) أيضا (ان المزارع) بهج  
 الميم (كانت تكرر على شيء) من حاصلها قال جويرية (سماء) أي سمى (نافع) مقدر ذلك الشيء (لا احفظه  
 وان رافع بن خديج) فتح الحاء المجهمة (حدث) بآثبات الضمير في الاول وحذفه في هذا لان ابن عمر رضي الله  
 عنهم أحدث نافعا بخلاف رافع فانه لم يحدث له خصوصاً (ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع)  
 بفتح الميم (وقال عبيد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (عن نافع عن ابن عمر) رضي الله عنهما  
 (حتى أجلاهم عمر) رضي الله عنه وهذا أصل مسلم ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خير  
 بشر ما يخرج منها من ثمر أو زرع ورواه أيضا من وجوه أخرى وفي آخره قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نقر كم بهما على ما شئنا فقرأ بهما حتى أجلاهم عمر رضي الله عنه إلى تيماء وأريحا (بسم الله الرحمن الرحيم  
 \* الحوالات) بالجمع وفتح الحاء وقد تكسر وهي نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى وفي رواية أبي ذر عن المسقلى  
 كافي الفرع وأصله كتاب الحوالات بسم الله الرحمن الرحيم وقال الخافظ ابن حجر بسم الله الرحمن الرحيم كتاب  
 الحوالات كذا لاكثر وزاد النسفي والمسقلى بعد السبعة كتاب الحوالات \* هذا (باب) بالنوين (في الحوالة وهل  
 يرجع) المحيل (في الحوالة) أم لا فان قلنا انها عقد لازم لا يرجع \* وإها سنة اركان محيل ومحتمل ومحال عليه  
 ودين للمحتمل على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه وصيغة \* وهي بيع دين بدين جواز الحاجة وهذا لم يشترط  
 التقابض في المجلس وأن كان الدينان ربويين فهي بيع لانها ابدال مال بمال فان كلاما من المحيل والمحتمل يملكها  
 ما لم يملكه قبلها لا استيفاء لحق بأن يقدر أن المحتمل استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه \* وشروطها  
 رضي المحيل والمحتمل لأن للمحيل أيضا الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهة وحق المحتمل في ذمة المحيل فلا ينتقل  
 الأبرضاء ومعرفة رضاها بالصيغة ولا يشترط رضي المحال عليه لانه محل الحق والتصرف كالعبد المبيع ولأن  
 الحق للمحيل فله أن يستوفيه بغيره كالأول وكل غيره بالاستيفاء والإيجاب والقبول كافي البيع وأن تكون الحوالة  
 يدين لازم فلو أحال على من لا دين عليه لم تصح الحوالة ولو رضى بغيره عدم الاعتياض اذ ليس عليه شيء يجهله عوضا  
 عن حق المحتمل فان تطوع بأداء دين المحيل كان قاضيا دين غيره وهو جائز ويشترط أيضا اتفاق الدينين  
 جنسا وقدر واحد لولا أنما جيل لا صحة وتكسيرا وجودة ورداءة وقال المالكية ولا يشترط رضى المحال  
 عليه على المشهور خلافا لابن شعبان وعلى المشهور في شرط في ذلك السلام من العداوة وهو قول مالك  
 وحقيقته أن تكون على أصل دين فان لم تكن على أصل دين انقلبت جمالة ولو كانت بلفظ الحوالة



واشترط الحنفية رضي المحال عليه لتفاوت الناس في الاقتضاء ففعل المحال عليه اعسر وافلس فيشترط رضاه  
دفعاً للضرر عنه وقال الحنابلة ولا يعتبر رضي محتمل ان كان المحال عليه ملياً ولومياً قاله في الرعاية (وقال  
الحسن) البصري (وقادة) مما وصله ابن أبي شيبة والاثرم واللفظ له وقد سئل عن رجل أحال على رجل  
فأفلس فقالا (إذا كان) المحال عليه (يوم أحال عليه ملياً) أصله ملياً بالهمزة بعد الياء الساكنة  
فأبدت الهمزة ياءً وادغمت الياء في الياء أي غنياً وجواب إذا قوله (جاء) أي الفعل وهو الحوالة وليس له أي  
للمحتمل أن يرجع على المحيل ومفهومه أنه إذا كان مفلساً يوم الحوالة الرجوع ومذهب الشافعي أن المحتمل  
لا يرجع بمحال حتى لو أفلس المحال عليه ومات أو لم يمت أو جحد وسلف لم يكن للرجوع على المحيل  
كما لو تعرض عن الدين ثم تلف الدين في يده وكذا لو بان المحال عليه عبد الغير المحيل بل يطالبه بعد العتق وقال  
الحنابلة يرجع على المحيل إذا شرط ملاءة المحال عليه فتبين مفلساً وقال المالكية يرجع عليه فيما إذا حصل منه  
غرور بأن يكون أفلس المحال عليه مقترناً بالحوالة وهو جاهل به مع علم المحيل به وقال الحنفية يرجع عليه  
إذا توى حقه والتوى عند أبي حنيفة أما أن يجحد الحوالة ويحلف ولا يئنه عليه أو يموت مفلساً وقال محمد وأبو  
يوسف يحصل التوى بأمر ثالث وهو أن يحكم الحاكم بأفلاسه في حال حياته (وقال ابن عباس) رضي الله عنهما  
مما وصله ابن أبي شيبة بعناه (يتخرج الشريك) إذا كان له مدين على إنسان فأفلس أو مات أو جحد وحلف  
حيث لا يئنه يخرج هذا الشريك مما وقع في نصيب صاحبه وذلك إلا تخز كذلك في القسمة بالتراضي بغير قرعة  
مع استواء الدين (و) كذا يتخرج (أهل الميراث) فيأخذهم ذاعينا وهذا ديناً فان توى) بفتح المثناة الفوقية  
وكسر الواو على وزن قوى من توى المال يتوى من باب علم يعلم إذا هلك أي فان هلك (لا حدهما) شيء مما  
أخذه (لم يرجع على صاحبه) لأنه رضي بالدين عوضاً فتوى في ضمانه كما لو اشترى عينا فتلفت في يده وقد ألحق  
المواف الحوالة بذلك وكذلك الحكم بين الورثة كما أشار إليه بقوله وأهل الميراث \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن  
يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن  
ابن هرم (عن أبي هريرة) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطل (المدين) (الغني) القادر  
على وفاء الدين ربه بعد استحقاقه (ظلم) تحزم عليه وخرج بالغني العاجز عن الوفاء والمطل أصله المدة تقول مطل  
المطلبة أمطلها إذا مدت بها التطول والمراد هنا تأخير ما استحق إذاؤه بغير عذر ولفظ المطل يشعر بتقديم  
الطلب فيؤخذ منه أن الغني لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق له لم يكن ظالماً وقد حكى أصحابنا وجهين  
في وجوب الاداء مع القدرة من غير طلب من رب الدين فقال إمام الحرمين في الوكالة من النهاية وأبو المظفر  
السمعاني في القواطع في أصول الفقه والشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد الكبرى لا يجب الاداء إلا بعد  
الطلب وهو مفهوم تقييد النووي في التغليف بالطلب والجمهور على أن قوله مطل الغني ظلم من باب إضافة  
المصدر للفاعل كما سبق تقريره وقيل هو من إضافة المصدر للمفعول والمعنى أنه يجب وفاء الدين وإن كان مستحقه  
غنياً ولا يكون سبباً لتأخير عنه وإذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى قال الحافظ زين الدين  
العراقي وهذا فيه تعسف وتكاف ولو لم يكن له مال لكنه قادر على التكسب فهل يجب عليه ذلك لو فاء الدين أطلق  
أكثر أصحابنا ومنهم الرافعي والنووي أنه ليس عليه ذلك وفصل الفراوي فيما حكاه ابن الصلاح في فوائد الرحلة  
بين أن يلزمه الدين بسبب هوبه عاص فيجب عليه ألاكتساب لو فاته أو غير عاص فلا قال الاسنوي وهو واضح  
لأن التوبة مما فعله واجبة وهي متوقعة في حقوق الأديمين على الرذات هي قال ابن العراقي ولو قيل بوجوب  
التكسب مطلقاً لم يبعد كالتكسب لنفقة الزوجة وكما أن القدرة على الكسب كالمال في منع أخذ الزكاة في النظر  
في أن لفظ هذا الحديث هل يتناوله أن يفسرنا الغني بالمال فلا وإن فسرناه بالقدرة على وفاء الدين فنعم وكلامهم  
فيمن ماله غائب يوافق الثاني وفي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عن النساءى وابن ماجه المطل ظلم والمعنى أنه من  
الظلم وأطلق ذلك للمبالغة في التنفير عن المطل (فاذا أتبع أحدكم) بضم الهمزة وسكون المثناة الفوقية وكسر  
الموحدة مبنياً للمفعول (على) (ي) بتشديد المثناة التحتية وضبطها الزركشي بالهمز وقال الغني من الملاءة قال  
في المصايح وظاهره أن الرواية كذلك فينبغي تحريرها ولم أظفر بشيء انتهى والذي في الفرع وجميع ما وقفت عليه  
من الأصول المعقدة بدون الهمزة وهو الذي روينا وذكر هذه الجملة عقب ما قبلها يشعر بأن الأمر بقبول الحوالة



معلل بكون مطل الغني ظلمًا قال ابن دقيق العيد وأهل السبب فيه أنه إذا تقرر كونه ظلمًا والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سببًا للامر بقبول الحوالة عليه لأن به يحصل المنصود من غير ضرر المظل ويحتمل أن يكون ذلك لأن الملى لا يتعد راسخًا فالحق منه عند الامتناع بل يأخذه الحاكم قهرًا ويوفيه في قبول الحوالة عليه يحصل الغرض من غير مفسدة في الحق قال والمعنى الأول أرجح لما فيه من بقاء معنى التعليل بكون المطل ظلمًا وعلى هذا المعنى الثاني تكون العلة عدم وفاء الحق لا الظلم انتهى والمعنى الأول هو الذي اقتصر عليه الرافعي وقال ابن الرفعة في المطلب وهذا إذا كان الوصف بالغني يعود إلى من عليه الدين وقد قيل أنه يعود إلى من له الدين وعلى هذا لا يحتاج أن يذكر في التقديرين الغني انتهى قال البرماوي وقد يدعى أن في ~~كل~~ منهم ما بقاء التعليل بكون المطل ظلمًا لأنه لا بد في كل منهما من حذف ذكره يحصل الارتباط فيقتدر في الأول مطل الغني ظلم والمسلم في الظاهر يجنبه فمن اتبع على ملى فينبغي أن يتبعه وفي الثاني مطل الغني ظلم والظلم تزيده الأحكام ولا تفرقه فمن اتبع على ملى فليتبّع ولا يمتنع من المطل ويشبه كما قال الأذري أنه يعتبر في استحباب قبولها على ملى كونه وفاء وكون ماله طيبًا ليجزى المماطل ومن في ماله شبهة (فلينبع) بفتح النخبة وسكون الفوقية أي إذا أحيل بالدين الذي له على موثر فليحتل ندبا وقوله ظلم يشعر بكونه كبيرة والجمهور على أن فاعله ينسوق لكن هل يثبت فستة عمرة واحدة أم لا قال الثوري مقتضى مذهبنا التكرار ورده السبكي في شرح المنهاج بأن مقتضى مذهبنا عدمه واستدل بأن منع الحق بعد طلبه واتقاء العذر عن أدائه كالعصب والغصب كبيرة والكبيرة لا يشترط فيها التكرار لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره انتهى ويدخل في المطل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد لعبده والحاكم لرعيته والعكس واستدل به على اعتبار رضى المحيل والمحتمل دون المحال عليه لكونه لم يذكر في الحديث وبه قال الجمهور كما مر \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحوالة ومسلم في البيوع وكذا النسائي والترمذي وابن ماجه \* هذا (باب) بالتسوين (إذا أحال) من عليه دين رب الدين بدينه (على ملى فليس له رد) \* وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) البكدي قال (حدثنا عفيان) الثوري (عن ابن ذكوان) عبد الله (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن (عن أبي هريرة) رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال مطل الغني ظلم ومن أتبع على ملى فلينبع) بتشديد التاء كما في الفرع وقال النووي المشهور في الرواية والألف التخييف وقال الخطابي أكثر المحدثين يقولونه بالتشديد والصواب التخييف والمعنى جعل تابعًا له بدينه وهو معنى أحيل في الرواية الأخرى في مسانيد الإمام أحمد بلفظ وإذا أحيل أحدكم على ملى فليحتل ولهذا عدى أتبع به على لأنه ضم من معنى أحيل وعند ابن ماجه من حديث ابن عمر فإذا أحلت على ملى فاتبعه بتشديد التاء بخلاف جمهور العلماء على أن هذا الأمر للندب وقال أهل الظاهر وجماعة من الحنابلة بالوجوب فأوجبوا قبولها على الملى كما حكيناه في الباب السابق عن الرعاية من كتبهم وإليه مال البخاري حيث قال فليس له رد وهو ظاهر الحديث وعلى الأول فالصارف للامر عن حقيقة وهي الوجوب إلى الندب أنه راجع لمصلحة دينية فيكون أمر ارشاد أشار إليه ابن دقيق العيد بقوله لما فيه من الاحسان إلى المحيل بتحصيل مقصوده من تحويل الحق عنه وترك تكليفه التحصيل بالطلبية انتهى وقد يقال الاحسان قد يكون واجبا كالتطار المعسر والدينوى انما هو في جانب المحيل أما قبول المحتمل الحوالة ظلمًا من أخرى وقبل الصارف كونه أمرًا بعد حظر وهو بيع الكالئ بالكالئ فيكون للإباحة أو الندب على المرجح في الأصول ومن اتبع بالواو وحيد فلا تعلق للجملة الثانية بالاولى بخلاف الحديث السابق حيث عبر بالفاء فإذا اتبع وقدم ما في ذلك \* وهذا الباب ثابت في نسخة الفريرى ساقط من نسخ الباقيين \* هذا (باب) بالتسوين (إذا أحال) رجل (دين الميت على رجل جاز) هذا الفعل \* وبه قال (حدثنا المسكين بن ابراهيم) بن بشير بن فرقد البجلي قال (حدثنا يزيد بن أبي عبيد) بالتصغير مولى سلة ابن الأكوع (عن سلة بن الأكوع) واسمه سنان المدني شهد بيعة الرضوان (رضى الله عنه) بأنه (قال كما جلا ما عند النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى) بضم الهمزة مبنيا لله فعول (بجنازة فقللوا صل عليها) يا رسول الله ولم يسم صاحب الجنازة ولا الذي قال صل عليها في حديث جابر عند الحاكم مات رجل فقللناه وكنهناه ووضعناه حيث نوضع الجنازة عند مقام جبريل ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم به (فقال هل عليه) أي الميت (دين لانه عليه السلام كان قبل أن تفتح عليه الفسوح إذا أتى بمدين



لا وفاء لدينه قال لا صحابه صلوا عليه ولا يصلي هو عليه فحذروا عن الدين وزجروا عن المداطلة (قالوا لا) دين عليه (قال فهل ترك شيئا قالوا لا) لم يترك شيئا (فصلى عليه) زاده الله شرفا لديه (ثم أتى بجنائز أخرى فقالوا يا رسول الله صل عليها قال) عليه الصلاة والسلام (هل عليه دين قبل نعم) عليه دين (قال فهل ترك شيئا) لدينه (قالوا) ترك (ثلاثة دنائير) ولما كن من حديث جابر ديناران وعند الطبراني من حديث اسماء بنت زيد كانا دينارين وشطراو جمع الحافظ ابن حجر بين هذين من قال ثلاثة جبر الكسرو ومن قال دينارين ألفاه أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران فن قال ثلاثة فباعته بالاصل ومن قال ديناران فباعته بما بقي (فصلى عليها) ولعله عليه الصلاة والسلام علم أن هذه الدنائير الثلاثة تنفي بدنه بقرائن الحال أو غيرها (ثم أتى) الجنائز (الثلاثة فقالوا صل عليها) يا رسول الله (قال هل ترك) الميت (شيئا قالوا لا قال فهل عليه دين قالوا) نعم عليه (ثلاثة دنائير قال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة) الحارث بن ربعي الانصاري (صل عليه يا رسول الله وعلى دينه وصلى عليه) صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه فقال أبو قتادة أنا تكفل به زاد الحارث في حديث جابر فقال هما عليك وفي مالك والميت منهما برى قال نعم فصلى عليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أبا قتادة يقول ما صنعت الدينارين حتى كان آخر ذلك أن قال قد قضيتهما يا رسول الله قال الآن حين بردت عليه جلده وقد ذكر في هذا الحديث ثلاثة أحوال وترك الرابع وهو من لا دين عليه وله مال وحكمكم هذا أنه كان يصلي عليه وله انما لم يذكر كونه كان كثير الا لكونه لم يقع ولم يسم أحد من الموتى الثلاثة \* ومطابقته للترجمة ظاهرة من قول أبي قتادة على دينه وفي الرواية الأخرى أنا تكفل به وقوله عليه الصلاة والسلام هما عليك وفي مالك والميت منهما برى وإلى هذا ذهب الجمهور فصحبوا هذه الكفالة من غير رجوع في مال الميت وعن مالك أنه أن يرجع ان قال ضمنت لا رجوع فان لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة ان ترك الميت وفاء جاز النعمان بقدر ما ترك وان لم يترك وفاء لم يصح وصلاته عليه الصلاة والسلام عليه وان كان الدين باقيا في ذمة الميت لكن صاحب الحق عاد إلى الرجاء بعد اليأس واطمأن بأن دينه صار في مأمن تخف مخطه وقرب من الرضاء وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفالة وهو سابع ثلاثياته وأخرجه النسائي أيضا في الجنائز

بسم الله الرحمن الرحيم \* باب الكفالة في القرض والديون من عطف العام على الخاص والكفالة في العرف قاله الماوردي تكون في النفوس والضمائم في الاموال والحالة في الديارات والزعماء في الاموال العظام قال ابن حبان في صحيحه والزعماء اهل المدينة والحيل لغة أهل مصر والكفيل لغة أهل العراق وهي التزام حق ثابت في ذمة الغير أو احضار من هو عليه أو عين مضمونة (بالأبدان وغيرها) أي الكفالة بالاموال والجار والجرور يعلق بالكفالة وسقطت البسمة لابي ذر (وقال ابو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن محمد بن حمزة) بالحاء المهملة والزاي (ابن عمرو) بفتح العين (الاسلمى) عن ابيه (حمزة) ان عمرو بن عبد الله رضي الله عنه بعثه مصدقا بتشديد الدال المكسورة أي أخذ الصدقة عاملا عليها (فوقع رجل على جارية امرأته) لم يسم أحد منهم وهذا مختصر من قصة أخرجه الطحاوي ولفظه كما رأيته في شرح معاني الآثار انه ان عمر بن الخطاب بعثه مصدقا على سعد هذيم فأتى حمزة بمال لصدقة فاذا رجل يقول لامرأته أدي صدقة مال مولاك واذا المرأة تقول له بل أنت فأد صدقة مال ابنك فسأل حمزة عن امرئهما وقولهما فاخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فأعتقه المرأة ثم ورث من أمه مالا فقالوا هذا المال لابنه من جاريته قال حمزة للرجل لا رجلك باجارك فقبل له ان امرءه دفع الى عمر جلده مائة ولم ير عليه رجما قال (فأخذ حمزة) رضي الله عنه (من الرجل كفلا) ولا يذرك نكلا بالجمع (حتى قدم على عمرو وكان عمر) رضي الله عنه (قد جلده مائة جلدة) كما سبق وسقط قوله جلدة لا يذروا الوقت (فصدقههم) بالتشديد في الفرع وغيره من الاصول المعتمدة أي صدق القائمين بما قالوا (و) انما درأ عمر عنه الرجم لأنه (عذره بالجهالة) وفي بعض الاصول فصدقههم بالتحقيق أي صدق الرجل القوم واعترف بما وقع منه لم يكن اعتذرا بأنه لم يكن عالما بجرمه وط جارية امرأته أو بانها جاريته لانها التبت واشتهت بجارية نفسه أو بزوجه ولعل اجتهاد عمر اقتضى أن يجلد الجاهل بالحرمه والا فالواجب الرجم فاذا سقط بالعذر لم يجلد واستنبط من هذه النص مشروعية الكفالة بالأبدان فان حمزة صحابي وقد فعله ولم ينكره عليه عمر مع كثرة



الصعابة حينئذ (وقال جرير) بفتح الجيم وكسر الراء ابن عبد الله الجبلي (والاشعث) بن قيس الكندي الصعابي  
 (عبد الله بن مسعود في المرتدين) وهذا أيضا مختصر من قصة أخرجه البيهقي بطولها من طريق أبي إسحاق  
 عن حارثة بن مضرب قال صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود فملا سلم قام رجل فأخبره أنه انتهى إلى مسجد بني  
 حنيفة فسمع مؤذن عبد الله بن النواحة يشهد أن مسيلة رسول الله فقال عبد الله على باب النواحة وأصحابه  
 فجئ بهم فأمر قرظلة بن كعب فضرب عنق ابن النواحة ثم استشار الناس في أولئك التفرقات عليه عدي بن  
 حاتم يقتلهم فقام جرير والاشعث فقالا لا بل (استبهم وكفلهم) أي ضئهم وكانوا مائة وسبعين رجلا كبارا و  
 ابن أبي شيبة (فتابوا وكفلهم) ضئهم (عشارهم) قال البيهقي في المعرفة والذي روى عن ابن مسعود وجرير  
 والاشعث في قصة ابن النواحة في استنابهم وتكفيلهم عشارهم كفالة بالبدن في غير مال وقال ابن المديني أخذ  
 البخاري الكفالة بالبدن في الديون من الكفالة بالأيديان في الحدود بطريق الأولى والكفالة بالنفس قال بها  
 الجمهور ولم يختلف من قال بها أن المكفول بحد أو قصاص إذا غاب أو مات أن لا حد على الكفيل بخلاف الدين  
 والفرق بينهما أن الكفيل إذا أذى المال وجب له على صاحب المال مثله وفرق الشافعية والحنفية بين كفالة  
 من عليه عقوبة لا دمي كقصاص وحد قذف ومن عليه عقوبة لله فمخجوها في الأولى لأنها حق لازم كالمال ولأن  
 الحضور مستحق عليه دون الثانية لأن حقه تعالى مبني على الإدراة قال الأذري ويشبه أن يكون محل المنع حيث  
 لا ينضم استيفاء العقوبة فإن نضم وقتلنا لا يسقط بالتوبة فيشبه أن يحكم بالعصاة (وقال حماد) هو ابن أبي سليمان  
 واسمه مسلم الأشعري الكوفي الفقيه أحد مشايخ الإمام أبي حنيفة (إذا تكفل بنفس فمات فلا شيء عليه) سواء  
 كان المتعلق بتلك النفس حدا أو قصاصا أو مالا من دين وغيره قال في عميون المذاهب وتبطل أي الكفالة بموته  
 إلا عند مال أو بعض الشافعية يلزمه ما عليه ويموت الكفيل لا الطالب بالاجماع انتهى والذي رأيته في شرح  
 مختصر الشيخ خليل للشيخ بهرام عند قوله ولا يسقط باحضاره أن حكمه لا أن أثبت موته أو عدمه في غيبته ولو بغير  
 بدنه ورجع به مراده أن يشير إلى ما وقع من الخلاف والتفصيل في هذه المسألة ونصها عند ابن زرقون ولومات  
 الغريم سقطت الجمالة بالوجه وقاله في المدونة قال وهذا إذا مات ببدنه قبل أن يلتزم الغريم قبل الأجل أو بعده  
 وأما إن مات بغير البلد فقال أنه لا يطالب مات غائبا أو في البلد أي بغير الجبل وهو مذهب المدونة وقال ابن  
 القاسم يغرم الجبل إن كان الدين حلالا قربت غيبته أو بعدت وإن كان مؤجلا فمات قبله بحد طويلا أو خرج إليها  
 لجاء قبل الأجل فلا شيء عليه وإن كان على مسافة لا يمكنه أن يجيء إلا بعد الأجل ضمن (وقال الحكم) بن عتيبة  
 (بضمن) أي ما يقبل ترتيبه في الذمة وهو المال وهذا وصله الأثر من طريق شعبة عن حماد والحكم (قال أبو عبد  
 الله) البخاري (وقال الليث) بن سعد وسبق في باب التجارة في البحر أن أبا ذر عر المسملي وصله فقال حدثني عبد  
 الله بن صالح قال حدثني الليث وعبد الله هذا هو كاتب الليث وكذا وصله أبو الوقت فيما قاله في الفتح كذلك  
 وسقط في رواية أبي ذر قوله قال أبو عبد الله وكذا في رواية أبي الوقت واقتصر على قوله وقال الليث (حدثني)  
 بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شرحبيل بن حسنة القرشي المصري (عن عبد الرحمن بن هرم) الأعرج (عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بهن بن إسرائيل  
 أن يسلفه ألف دينار فقال إني بالشهادة أشهدهم) على ذلك (فقال كني بالله شهيدا قال إني بالكفيل قال  
 كني بالله كفلا قال صدقت) وفي رواية أبي سلمة فقال سبحان الله نعم (فدفعها) أي الألف دينار (اليه) وفي  
 رواية أبي سلمة فعده ستمائة دينار قال ابن حجر رحمه الله والأول أرجح لوافقه حديث عبد الله بن عمرو (إلى أجل  
 مسمى فخرج) الذي استلف (في البحر فمضى حاجته) وفي رواية أبي سلمة فركب البحر بالمال يتجرفه (ثم التمس  
 مركبا) بفتح الكاف أي سفينة (يركبها) حال كونه (يقدم عليه) أي على الذي أسلفه ودال يقدم مفتوحة  
 (للاجل الذي أجله فلم يجد مركبا) زاد في رواية أبي سلمة وغدا رب المال إلى الساحل يسأل عنه ويقول اللهم  
 اخلفني وانما أعطيت لك (فأخذ) الذي استلف (خشية فقرها) أي حذرها (فأدخل فيها) في الخشبة  
 وللكشمي فيه أي في المكان المنقور من الخشبة (ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه) الذي استلف منه ولا ي  
 الوقت وصحيفة فيه وفي رواية أبي سلمة وكتب إليه صحيفة من فلان إلى فلان إني دفعت مالا إلى وكيلك توكل بي  
 (ثم رجع موضعها) برأي وجين قال القاضي عياض سمرها بـ امير كالزجاج أو حشا فوق لصاقها بشئ ورفعها



بالزج وقال الخطابي سوى موضع النقر وأصله وهو من تزجج الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ويحتمل أن يكون مأخوذاً من الزج وهو التصل كأن يكون النقر في طرف الخشبة فتد عليه زجاً يسكه ويحفظ ما فيه وقال السفاقي أصل موقع النقر (ثم أتى بها) أي بالخشبة (إلى البحر فقال اللهم الملك نعم اني كنت نسلف فلانا ألف دينار) قال ابن حجر كلزركشي كذا وقع فيه هنا سلفت فلانا والمعروف تعدية بحرف الجر وزاد ابن حجر كما وقع في رواية الاسماعيلي استسلفت من فلان وتعقبه العيني بأن تنظيره باستسلفت غير موجه لان تسلفت من باب التفعّل واستسلفت من باب الاستفعال وتعمل يأتي للمتعدى بلا حرف الجر كتوسدت التراب واستسلفت معناه طلبت منه السلف ولا بد من حرف الجر انتهى وسقط قوله كنت في رواية أبي ذر (فسأني كفيلاً فقلت كفي بالله كفيلاً فرضني بك وسأني شهيداً فقلت كفي بالله شهيداً فرضني بك) ولا بد من الكشيميني فرضني بذلك وقال العيني كالحفاظ ابن حجر قوله فرضني بذلك للكشيميني ولغيره فرضني به أي بالهاء وفي رواية الاسماعيلي فرضني بك أي بالكاف انتهى والذي في الفرع وغيره من الأصول المعتمدة التي وقفت عليها بك غير الكشيميني وبذلك له على أن في المتن الذي ساقه العيني بك بالكاف في الموضعين قاله أعلم (وأي جهدت) بفتح الجيم والهاء (ان أجد مركباً بعث إليه الذي له) في ذمتي (فلم أقدر) على تحصيلها (واني أسترد عكها) بكسر الدال وضم العين ولا بوي ذر والوقت استودعكها بفتح الدال وسكون العين وبهذا مشاة فوقية (فرمى بها في البحر حتى ولجت فيه) بتخفيف اللام أي دخلت في البحر (ثم انصرف وهو) أي والحال انه (في ذلك يلتمس) أي يطلب (مركباً يخرج الى بلده) أي الى بلد الذي أسلفه (فخرج الرجل الذي كان أسلفه) حال كونه (ينظر اهل مركباً قد جاء بماله) الذي أسلفه للرجل (فاذا بالخشبة التي فيها المال فأخذها لاهله) يجعلها (حطباً) للايقاد (فلما نشرها) أي قطعها بالشار (وجد المال) الذي له (والصحيفة) التي كتبها الرجل اليه بذلك (ثم قدم) الرجل (الذي كان أسلفه فأتى بالالف دينار) ذكر ابن مالك فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون أراد بالالف دينار على البدل وحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حاله من الجز قال ابن الدماميني المضاف هنا بحرور فلم يقل ان المضاف اليه أقيم مقام المضاف \* الثاني أن يكون أصله بالالف دينار ثم حذف من الخط اصيرورتها بالادغام والافكتبت على اللفظ قال في مصابيح الجامع لكن الرواية بتنوين دينار ولو ثبت عدم تنوينه برواية معتبرة تعين هذا الوجه وكثيراً ما يعقد هو وغيره التوجيه باعتبار الخط ويلغون تحقيق الرواية الثالث أن يكون بالالف مضافاً الى دينار والالف واللام زائدتان فلم ينعما الاضافة ذكره أبو علي الفارسي (فقال) بالفاء ولا بد الوقت وقال للذي أسلفه (والله ما زلت جاهد في طلب مركب لا تبين بالالف فوجدت مركباً قبل الذي أتيت فيه قال) الذي أسلفه (هل كنت بعثت الى بشي) وللعموي والمستمل الى شياً (قال أخبرني اني لم أجد مركباً قبل الذي بعثت فيه) وللعموي والمستمل جئت به (قال فان الله قد أدى عنك) المال (الذي) وللعموي والمستمل التي أي الالف التي (بعثت) بها أوبه (في الخشبة) ولا بوي الوقت وذرع عن الكشيميني بعثت والخشبة نصب على المنعولية فانصرف بكسر الراء والجرم على الامر (بالالف دينار) التي أتيت بها صحتك حال كونك (راشداً) قال الحفاظ ابن حجر لم أقف على اسم هذا الرجل لكن رأيت في مستند الصحابة الذين نزلوا مسير لمحمد بن الربيع الجيزي باسناد له فيه مجهول عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه ان رجلاً جاء الى الجاشي فقال اسلفني ألف دينار الى أجل فقال من الجبل بك قال الله فأعطاء الالف دينار فضرب بها الرجل أي سافر بها في تجارة فلما باع الاجل أراد الخروج اليه فبسه الريح فعمل تابوتاً فذكّر الحديث فحو حديث أبي هريرة فاستفدنا منه ان الذي أقرض هو الجاشي فيجوز أن تكون نسبته الى بني اسرائيل بطريق الاتباع لهم لا انه من نسلهم انتهى وتعقبه العيني فقال هذا الكلام في البعد الى حد السقوط لان السائل والمسؤل منه كلاهما من بني اسرائيل على ما صرح به ظاهر الكلام وبين الخبشة وبين بني اسرائيل بعد عظيم في النسبة وفي الارض ويعد أن يكون ذلك الانتساب الى بني اسرائيل بطريق الاتباع وهذا باباه من له نظر تام في تصرفه في وجوه معاني الكلام على أن الحديث المذكور ضعيف لا يعمل به انتهى وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن المراد بالاتباع الاتباع في الدين فيستوي بعيد الارض وقريبها وبعيد النسب وقريبه وكان جمع من أهل اليمن دخلوا في دين بني اسرائيل وهي اليهودية ثم دخل من يقابل



أهل اليمن من الحبشة في دين بني اسرائيل أيضا وهي النصرانية وكان التجاني ممن تحقق ذلك الدين ودان به  
قبيل التبديل والملك لما بلغه دعوة الاسلام بأمر إلى الاجابة لما عنده من العلم حتى قال لما سمع قوله تعالى  
انما المسيح عيسى بن مريم الآية لا يزيد عيسى على هذا وهذا الحديث أخرجه أيضا مختصرا في الاستقراض  
واللقطة والاستئذان والشروط وسبق في البيع والزكاة (باب قول الله تعالى والذين عاهدت ايمانكم) (مبتدأ ضمن معنى الشرط فوق خبره مع الفاء وهو قوله (فأ توهم نصيهم) ويجوز أن يكون منصوبا على قولك  
زيدا فاضربه ويجوز أن يعطف على الوالدان ويكون الضمير في فأ توهم للموالى والمراد بالذين عاهدت ايمانكم  
موالى الموالاة كان الرجل يعاقد الرجل فيقول دمي دمك وثاري ثارك وحربي حربك وسلي سلمك وترثني وأرثك  
ونطلب بي وأطلب بك ونعتل عنى واعرقل عنك فيكون للخليف السدس من ميراث الخليف فنسخ بقوله تعالى  
وأولو الارحام بعضهم اولى ببعض ووجه دخول هذا الباب هنا كما قاله ابن المنير أن الخلف كان في اول  
الاسلام يقتضى استحقاق الميراث فهو مال أوجب عقد التزام على وجه التبرع فلزم وكذلك الكفالة انما هي  
التزام مال بغير عوض تطوعا فلزم وبه قال (حدثنا الصادق بن محمد) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام آخره  
مشاة فوقية ابن عبد الرحمن الخماركى بجاء مجة البصرى قال (حدثنا ابواسامة) جاد بن اسامة (عن ادريس)  
ابن يزيد من الزيادة ابن عبد الرحمن الاودى بفتح الهمزة وسكون الواو وبالذال المهملة (عن طلحة بن مصرف)  
بكسر الراء المشددة ابن عمرو بن كعب اليامي بالتحية الكوفى (عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضى الله  
عنهما) أنه قال في قوله تعالى (ولكل جعلنا موالى قال) تفسير موالى (ورثة) وبه قال مجاهد وقتادة وزيد بن  
أسلم والسدى والفضال ومقاتل بن حيان (والذين عاهدت ايمانكم) أى عاهدت ذوا ايمانكم ذوى ايمانهم  
وقرأ عاصم وحزرة والسكسائى عقدت بغير ألف اسند الفعل الى الايمان وحذف المفعول أى عقدت ايمانكم  
عهودهم فحذف العهود وواقم الضمير المضاف اليه مقامه كما حذف فى الاولى (قال) أى ابن عباس (كان  
المهاجرون لما قدموا) زاد أبو ذر على النبي صلى الله عليه وسلم (المدينة يث) فعل مضارع ولاى ذر عن  
الكشميني ورث (المهاجر الانصارى دون ذوى رحمه) اقربانه (للاخوة التى آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم)  
بين المهاجرين والانصار (فلما زلت واكلى جعلنا موالى نصحت) أى آية الموالى آية المعاقدة (ثم قال) ابن عباس  
فى قوله تعالى (والذين عاهدت ايمانكم الا النصر والرفادة) بكسر الراء أى المعاونة (والنصيحة) مستثنى من  
الاحكام المقدرة فى الآية المنسوخة أى نصحت تلك الآية حكم نصيب الارث لا النصر وما بعده والاستثناء  
منقطع أى لكن النصر باق ثابت (وقد ذهب الميراث) بين المتعاقدين (ويوصى له) بفتح الصاد مبني للمفعول  
والضمير لاذى كان يرث بالاخوة وهذا الحديث أخرجه البخارى فى التفسير والفرائض وأبو داود والنسائى  
جميعا فى الفرائض وبه قال (حدثنا فية) بن سعيد قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الانصارى الزرقى  
أبو اسحاق القارى (عن حميد) الطويل (عن انس رضى الله عنه) أنه (قال قدم علينا عبد الرحمن بن عوف)  
الزهري أحد العشرة رضى الله عنه (فآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع) الانصارى  
انما زرجى أخذ نقباء الانصار وهذا حديث مختصر من حديث طويل سبق فى البيوع والغرض منه اثبات  
الحلف فى الاسلام وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرحثنى (محمد بن الصباح) بالمهملة والموحدة المشددة  
وبعد الالف حاء مهملة الدولا بى البغدادى قال (حدثنا اسماعيل بن زكريا) الخلقانى بالخاء المعجمة المضمومة  
واللام الساكنة بعدها قاف وبعد الالف نون الكوفى قال (حدثنا عاصم) هو ابن سليمان المعروف بالاحول  
(قال قلت لانس) ولا يذرح زيادة ابن مالك (رضى الله عنه ابلفن) بهمزة الاستفهام الاستخبارى (ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لا حلف) بكسر الحاء المهملة وسكون اللام آخره فاء أى لا عهد (فى الاسلام) على  
الاشياء التى كانوا يتعاقدون عليها فى الجاهلية (فقال) انس له (قد حلف) آخى (النبي صلى الله عليه وسلم بين  
قريش والانصار فى دارى) أى بالمدينة على الحق والنصرة والاخذ على يد الظالم كما قاله ابن عباس رضى الله  
عنهما الا النصر والنصيحة والرفادة ويوصى له وقد ذهب الميراث وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا  
فى الاعتصام ومسلم فى الفضائل وأبو داود فى الفرائض (باب من تكفل عن ميت دبره اقليل له ان يرجع) عن  
الكفالة لانها لازمة له واستقر الحق فى ذمته (وبه) أى بعدم الرجوع (قال الحسن) البصرى وهو قول



الجمهور وبه قال (حدثنا أبو عاصم) الضحاك التيمي الشيباني البصري (عن يزيد بن أبي عبيد) بضم العين مصغرا من غير إضافة الاسمي مولى سلمة ابن الأكوع (عن سلمة بن الأكوع) هو ابن عمرو بن الأكوع (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة (بضم الهمزة) ليصلي عليها فقال هل عليه (أي الميت) من دين فقالوا (فصل لي عليه) زاد في باب أن أحال دين الميت على رجل جاز قال فهل ترك شيئا قالوا لا (ثم أتى بجنازة أخرى فقال هل عليه من دين قالوا نعم) عليه دين زاد في الرواية السابقة ثلاثة دنانير (قال صلوا) ولا يذر فصلوا (على صاحبكم قال أبو قتادة) الحارث بن زبني الانصاري (على دينه) ولا بن ماجه أنا أنس كفل به (بارسول الله صلى الله عليه) صلوات الله وسلامه عليه واقتصر في هذه الطريق على اثنين من الاموات الثلاثة المذكورة في الرواية السابقة \* ووجه المطابقة هنا انه لو كان لابي قتادة أن يرجع لما صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى يوفي أبو قتادة الدين لاحتمال أن يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه باق عليه فدل على أنه ليس له أن يرجع \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا عمرو) هو ابن دينار أنه (سمع محمد بن علي) أي ابن الحسين بن عني بن أبي طالب (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهم) انه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين) موضع بين البصرة وعمان أي لو تحقق الحجي (قد أعطيتن هكذا وهكذا) زاد في غير رواية أبي الوقت وهكذا زاد في الشهادات فيسط يديه ثلاث مرات فيه اقتران الماضي الواقع جوابا للو بقدر قال ابن هشام وهو غريب كقول جرير

لو شئت قد نفع الفؤاد بشربة \* تدع الصوادي لا يجد غليلا

يقال تقع الماء العطش سكنه والذي وقع هنا يؤيد كحديث ابن عباس عند البخاري في باب رجم الحبلي من الزنا الذي فيه ذكر البليعة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قال عبد الرحمن بن عوف لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين فقال يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا ففقه كك الذي قبله ورود جواب لو بشرطها جيب عام فترين بقدر وفلان المشار اليه بالبليعة هو طلحة بن عبيد كافي فوائده البغوي (فلم يجئ مال البحرين حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء مال البحرين امر أبو بكر) الصديق رضي الله عنه رجلا فنادى من كان له عند النبي صلى الله عليه وسلم عدة (أي وعد) (أودين فليأتنا) قال جابر (فأتيته فقلت) له يا النبي صلى الله عليه وسلم قال لي كذا وكذا الخالي) أبو بكر رضي الله عنه (حنية) بفتح الحاء المهملة وباء الشاء المثلثة فيهما قال ابن قتيبة هي الحفنة وقال ابن فارس ملء الكفين (فعدتها فاذا هي خمسمائة وقال خذ مثلها) أي مثلي خمسمائة فالجمله ألف وخمسمائة وذلك لان جابر لما قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لي كذا وكذا وكذا ثلاث مرات حناله أبو بكر حنية بخاءت خمسمائة فقال خذ مثلها بالنصير ثلاث مرات كما وعدني صلى الله عليه وسلم وكان من خلقه الوفاء بالوعد فنفذه أبو بكر بعد وقائه عليه الصلاة والسلام \* ومطابقته للترجمة من جهة أن أبا بكر رضي الله عنه لما قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع فلما التزم ذلك لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحسن والمغازي والشهادات ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم \* (باب جوار أبي بكر) الصديق رضي الله عنه أي أمانه قال تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأجره أي آمنه وجيم جواريا لكسر ويجوز الضم (في عهد النبي صلى الله عليه وسلم) أي في زمنه (وعقده) أي عقد أبي بكر \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لبلد مشهرته به وأبو عبد الله الخزمي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خلدانه قال (قال ابن شهاب) محمد بن مسلم (فاخبرني) القاء عاطفة على محذوف تقديره أخبرني فلان بكذا فاخبرني (عروة بن الزبير) ابن العوام (ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لم اعقل) بكسر القاف أي لم أعرف (أبوي) أبا بكر وأم رومان وزاد أبو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم هنا قط يتشديد الطاء المضعومة للنسبة في الماضي (الا وهما يدينان الدين) بكسر الدال المهملة والتصب على نزع الخافض أي يدينان بدين الاسلام (وقال أبو صالح) سليمان بن صالح المروزي وفي نسخة بالفرع وأصله ساموية بفتح المهملة واللام وضم الميم وسكون الواو وفتح التحيمة آخره تاء تأنيث قال الحافظ ابن حجر وهذا التعليق قد سقط من رواية أبي ذر وساق الحديث عن عقيل وحده (حدثني) بالافراد (عبد الله) بن المبارك (عن يونس) بن يزيد (عن الزهري قال اخبرني) بالافراد



(عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت لم اعقل أبوي قط الا وهما يدينان الدين ولم يتر علينا يوم الا باتينا  
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار بكرة وعشية) تفسيرا لقوله طرفي النهار وهو منصوب على الظرف  
 (فلما ابتلى المسلمون) بأذى المشركين وأذن صلى الله عليه وسلم لأصحابه في الهجرة إلى الحبشة (خرج أبو بكر)  
 رضي الله عنه حال كونه (مهاجرا قبل الحبشة) بكسر القاف وفتح الموحدة أي إلى جهة الحبشة ليطلق بمن سبقه  
 من المسلمين فسار (حتى اذا بلغ بركة الغماد) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها كاف والغماد بكسر الغين المعجمة  
 وتخفيف الميم ولا يذبر بكسر الموحدة قال في المطالع وبكسر الموحدة وقع للاصلي والمستعمل والحموي  
 قال وهو موضع بأفصى هجر وقيل اسم موضع باليمن وقيل وراء مكة بخمس ليال (أنبه ابن الدغنة) بفتح  
 الدال المهملة وكسر الغين المعجمة وفتح النون المخففة ولا يذبر الدغنة بضم الدال والغين وتشديد النون كذا  
 في الفرع وأصله لا يذبر وعند المروزي الدغنة بفتح الدال والغين والنون المخففة قال الاصمعي وكذا رواه  
 لنا المروزي وقيل ان ذلك كان لاسترخاء في لسانه والصواب فيه الكسر وهو اسم أمه واسم الحارث بن يزيد  
 كما عند البلاذري وحكي الهبلي مالك وعند الكرماني أن ابن اسحاق سمع ربيعة بن ربيع وهو وهم  
 من الكرماني لأن ربيعة المذكور آخر يقال له ابن الدغنة أيضا لكنه سلب والذي هنا من القارة فافترقا  
 (وهو سيد القارة) بالقاف وتخفيف الراء قبيلة مشهورة من بني الهون بضم الهاء وسكون الواو يوصفون  
 بجودة الزمى واسم ابن الدغنة قال مغلطاي اسمه مالك وعند البلاذري في حديث الهجرة انه الحارث بن يزيد  
 قال الحافظ ابن حجر وهو أولي وهم من زعم أنه ربيعة بن ربيع (فقال ابن ترد يا أبا بكر فقال أبو بكر) رضي  
 الله عنه (أخرجني قومي) أي تسبوا في أخراجي (فأما ما تريد أن اسمي) بفتح الهمزة وسين مهملة مكسورة وبعد  
 التحتية حاء مهملة أي اسير (في الارس) فان قلت حقيقة السياحة أن لا يقصد موضعا بعينه ومعلوم انه قصد  
 التوجه إلى أرض الحبشة أوجب بانه عني عن ابن الدغنة جهة مقصده لكونه كافرا ومن المعلوم انه لا يصل  
 اليها من الطريق التي قصدها حتى يسير في الأرض وحده زمانا فيكون سائحا (فأعبد) بالقاف ولا يذبر أعبد  
 (ربي قال ابن الدغنة ان من ذلك لا يخرج ولا يخرج) بفتح أول الأول وضم أول الثاني مبنيا للفاعل والثاني  
 للمفعول (فأنك تكسب المعدوم) بفتح المثناة الفوقية أي تعطى الناس ما لا يجدون عند غيرك قبل والصواب  
 المعدم بدون الواو أي الفقير لان المعدوم لا يكسب وأوجب بانه لا يمنع أن يطلق على المعدم المعدوم لانه  
 كالمعدم الميت الذي لا تدبر له وقال الزركشي وتكسب العديم أي التقير ففعل بمعنى فاعل وهذا أحسن قول  
 الرواية السابقة أول الكتاب في حديث خديجة تكسب المعدوم انتهى ولم أقف على شيء من النسخ كما ذهبا واد  
 وقف عليها في نسخة كذلك (وتصل الرحم) أي القرابة (وتحمل الكل) بفتح الكاف وتشديد اللام الذي  
 لا يستقل بأمره أو الثقل بكسر المثلثة وسكون القاف (وتسرى الضيف) بفتح المثناة الفوقية من الثلاث أي  
 تنهي له طعامه ونزله (وبعين على نواب الحق) أي حوادثه وانما قال نواب الحق لانهم ان يكون في الحق والباطل  
 وهذا كقول خديجة رضي الله عنها لابي صلى الله عليه وسلم لما أخبرها بأول محبي الملك له (وانا لك جار) أي  
 مجبر لك مؤتمنك من أخافك منهم (فأرجع فأعبد ربك يلا ذلك) فارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر (استشكل  
 في أن القياس أن يقال رجع أبو بكر معه عكس المذكور كما لا يخفى وأوجب بانه من باب اطلاق الرجوع وإرادة  
 لازمه الذي هو المجيء وهو من قبيل المشاكلة لان أبا بكر كان راجعا وأطلق الرجوع باعتبار ما كان قبله  
 بمكة وفي باب الهجرة فرجع أي أبو بكر وارتحل معه ابن الدغنة وهو الأصل والمراد في الروايتين كما قال ابن حجر  
 مطلق المصاحبة (فطاف) أي ابن الدغنة (في انحراف كسار قرين) أي ساداتهم (فقال لهم ان أبا بكر لا يخرج  
 مثله) بفتح أوله وضم ثالثة مبنيا للفاعل ولا يذبر لا يخرج بضم أوله وفتح ثالثة مبنيا للمفعول (ولا يخرج) بضم  
 أوله وفتح ثالثة ولا يذبر بفتح أوله وضم ثالثة (المخرجون رجلا) بضم التاء وكسر الراء والهمزة للاستفهام  
 الانكار (يكسب المعدوم) بفتح الباء وضمها كما في الفرع وأصله والجمله في محل نصب صفة لرجل  
 وما بعده عطف عليه (ويصل الرحم ويحمل الكل ويسرى الضيف ويهين على نواب الحق فانفذت قرين) بالذال  
 المعجمة بعد الفاء أي امضوا (حوار ابن الدغنة) ورضوا به (وآمنوا) بفتح الهمزة وفتح الميم المخففة أي جمعوا  
 (أبا بكر) في أمن ضد الخوف (وقالوا لابن الدغنة مر أبا بكر فليعبد ربه في داره) دخلت القاء على شيء محذوف  
 قال الكرماني تدبره ليعبد ربه فليعبد ربه قال العيني لا معنى لما ذكره لانه لا زيادة شيء بل تصلح



الفاء أن تكون جزء شرط تقديره مرأباً **كر** إذا قبل ما يشترط عليه فليعبد ربه في داره (فليصل) بالفاء  
وفي نسخة بالفرع واصل ولصل (وليقرأ ما شاء ولا يؤذينا بذلك) إشارة إلى ما ذكر من الصلاة والقراءة  
(ولا يستعلن) لا يجهر (به فأن قد خشيتم أن يفتن) بفتح التحتية وكسر الفوقية أي يخرج (ابناءنا ونساءنا) من  
دينهم إلى دينه (قال ذلك) الذي شرطه كفار قريش (ابن الدغنة لابي بكر فطفق) بكسر الفاء أي جعل وفي الهجرة  
فلبت (أبو بكر) رضي الله عنه (يعبد ربه في داره ولا يستعلن بالصلاة ولا القراءة في غير داره ثم بدا) أي ظهر  
(لأبي بكر) رضي الله عنه رأي في أمره بخلاف ما كان يفعله (فأبى مسجد ابفناء داره) بكسر الفاء ممدودا  
ما امتد من جوانبها وهو أول مسجد بني في الاسلام (وبرز) ظهر أبو بكر (فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن  
فيتقصص) بالثناة الفوقية بعد التحتية وللكتيميني فينقص بالنون الساكنة بدل الفوقية وتخفيف الصاد  
(عليه نساء المشركين وبنائهم) أي يزدحجون عليه حتى يسقط بعضهم على بعض فيكاد ينكسروا وطلق يتقصص  
مبالغة (يحبون) زاد الكتيميني منه (وينظرون إليه وكان أبو بكر رجلاً بكا) بتشديد الكاف أي كثير  
البكاء (لا يملك دمه) وفي الهجرة لا يملك عينيه أي لا يملك أسكانهما عن البكاء من رقة قلبه (حين يقرأ القرآن  
فأفرغ) بالفاء الساكنة وبعد هازي أي أخاف (ذلك اشراق قريش من المشركين) لما يعلمون من رقة قلوب  
النساء والشباب أن يميلوا إلى دين الاسلام (فارسوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم فقالوا له انا كنا اجرننا) بالراء  
الساكنة وللكتيميني أجرنا بالزاي بدل الراء (أبا بكر) على أن يعبد ربه في داره وأنه جاوز ذلك فأبى مسجداً  
يفناء داره وأعلن الصلاة والقراءة وقد خشيتم أن يفتن) بفتح أوله وكسر ثالثة (ابناءنا ونساءنا) ولأبي ذر أن  
يفتن بضم أوله وفتح ثالثة مبنياً للمفعول ابناؤنا ونساءنا بالرفع نائباً عن الفاعل (فأنه فأن أحب أن يقتصر  
على أن يعبد ربه في داره فعل وان أبي) امتنع (الا ان يعلن ذلك) المذكور من الصلاة والقراءة أي يجهر (فسله)  
بسكون اللام من غير مزعل أمر (ان يرذالك ذمتك) عهد له (فأنا كرهنا ان نخفرك) بضم النون وسكون  
الخاء المعجمة وكسر الفاء وفتح الراء أي نتنض عهدك (واسماء مقرين لأبي بكر الاستعلان) أي لانسكت على  
الانكار عليه خوف نساءنا وبنائنا (قالت عائشة) رضي الله عنها (فأتى ابن الدغنة أبا بكر فقال له) قد علمت  
الذي عقدت لك عليه) مع اشراق قريش (فأما ان تقتصر على ذلك) الذي شرطوه (وأما ان ترد إلى ذمتي)  
عهدي (فأني لا أحب ان تسمع العرب اني اخفرت) مبنياً للمفعول أي غدرت (في رجل عقدت له قال أبو بكر)  
الصديق رضي الله عنه (أبي) ولأبي ذر فأنى (أرداك جوارك وارضى بجوار الله) أي بامانة الله وحجابه وفيه  
ثلاثة يقين الصديق رضي الله عنه (ورسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قد أريت) بضم الهمزة مبنياً للمفعول (دار هجرة تكلم رأيت سحنة) بفتح السين المهملة والحاء المعجمة بينهما  
موحدة ساكنة ولأبي ذر سحنة بفتح الواو والموحدة ولا تكاد تنبت لبعض الشجر قال  
في المصابيح كالشقيج وإذا وصفت به الأرض كسرت الباء (ذات فحل بين لبتين) بموحدة مخففة تنثية لابة (وهما  
الحرتان) بتشديد الراء بعد الحاء المفتوحة المهملة والحرّة أرض بها حجارة سود وهذا مدرج من تفسير الزهري  
(فهاجر) بالفاء ولأبي الوقت وهاجر (من هاجر) من المسلمين (قبل المدينة) بكسر القاف وفتح الموحدة (حين  
ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجع إلى المدينة بعض من كان هاجر إلى أرض الحبشة وتجهز  
أبو بكر) رضي الله عنه حال كونه (مهاجراً) أي طالباً للهجرة من مكة (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على رسلك) بكسر الراء وسكون السين المهملة أي على مهلك من غير عجلة (فأني أرجو أن يؤذني) بضم الباء  
مبنياً للمفعول في الهجرة (قال أبو بكر هل ترجو ذلك بأبي أنت) مبتدأ خبره بأبي أي مفدى بأبي أو أنت تأكيد  
لفاعل ترجو وبأبي قسم (قال) عليه الصلاة والسلام (نعم) أرجو ذلك (فحبس أبو بكر نفسه) أي منعه من  
الهجرة (على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصحبه وعلف راحلتين كانتا عنده ورق السم) بفتح السين  
المهملة وضم الميم زاد في الهجرة وهو الخط وهو مدرج فيه من تفسير الزهري (أربعة أشهر) ومطابقة الحديث  
للترجمة من جهة أن انجمرت لهم أرا أن لا يؤذى من جهة من أجار منه وكأنه ضمن أن لا يؤذى وأن تكون  
العهدية عليه في ذلك وقد ساق المؤلف الحديث هنا على لفظ يونس عن الزهري وساقه في الهجرة على لفظ عقيل  
كما سيأتي ان شاء الله تعالى \* وقد سبق صدر هذا الحديث في ابواب المساجد في باب المسجد يكون  
في الطريق والله اعلم \* (باب) بيان حكم (الدين) سقط الباب وترجمته لأبوي ذر والوقت والحديث



الآتي ان شاء الله تعالى من رواية المستقلى وعند النسقى وابن شيبة باب بغير ترجمة \* وبه قال (حدثنا يحيى ابن بكير) الخزومي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد (عن ابن شهاب) الزهري (عن ابي سلمة) بن عبد الرحمن (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى) بفتح الفاء المشددة أى الميت حال كونه (عليه الدين فيسأل) عليه الصلاة والسلام (هل ترك لدينه فضلا) أى قدر اذا دعا على مؤنة تجهيزه وللكشمه بن قضاة بدل فضلا وكذاه وعند مسلم وأصحاب السنن وهو أولى بدليل قوله (فان حدث) بضم الحاء مبنيا للمفعول (انه ترك لدينه وفاء) أى ما يؤتى به دينه (صلى) عليه (والا) بان لم يترك وفاء (قال للمسلمين صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتوح) من الغنائم وغيرها (قال انا اولى بالمؤمنين من انفسهم فمن توفى من المؤمنين فترك لدينا) وزاد مسلم أوضيعة (فعل فضاؤه) مما أفاء الله على (ومن ترك ما لا يورثه) واستنبط منه التحريض على قضاء دين الانسان في حياته والتوصل الى البراءة منه ولو لم يكن امر الدين شديدا لما ترك عليه الصلاة والسلام الصلاة على المديون وهل كانت صلته على المديون حراما أو جائزة وجهان قال النووي الصواب الجزم بجوازها مع وجود الضامن كما في حديث مسلم وفي حديث ابن عباس عند الحازمي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقتل انما الظالم في الديون التي حلت في البغي والاسراف فاما المتعفف ذوالعمال فانما ضامن له اؤدى عنه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعد ذلك من ترك ضياعا الحديث قال الحافظ ابن حجر وهو حديث ضعيف وقال الحازمي لا بأس به في المتابعات ففيه انه السبب في قوله عليه الصلاة والسلام من ترك دينه نافعا فهو ناسخ اترك الصلاة على من مات وعليه دين \* وحديث الباب أخرجه أيضا في النفقات ومسلم في الفرائض والترمذي في الجنائز

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الوكالة) بفتح الواو ويجوز كسرها وهن في اللغة التتويض وفي الشرع تفويض شخص امره الى آخر فيما يقبل النيابة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فادعوا أحدكم بورثكم هذه وقوله تعالى اذهبوا بتميمى هذا وهو شرع من قبلنا وورد في شرعنا ما يقرره كقوله تعالى فابعثوا حكماء من اهل الآيات وفي رواية ابي ذر تقدم كتاب على البسملة \* هذا (باب بالتزوين) (في وكالة الشريك) ولا يذر سقوط الباب وحرف الجز وانظروا كتاب الوكالة وكالة الشريك قال الحافظ ابن حجر وللنسقى كتاب الوكالة ووكالة الشريك بواو العطف واغیره باب بدل الواو (الشريك في القسمة) بدل من الشريك الاول وفي نسخة الشريك بالرفع على الاستئناف وفي أخرى الشريك بالنصب (وغیرها) أى والشريك في غير القسمة (وقد اشرك النبي صلى الله عليه وسلم عليا) هو ابن ابي طالب (في هديه) وهذا وصله الموائف في الشراكة من حديث جابر بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا أن يشيم على احرامه وأشرك في الهدى (ثم امره بقتلها) أى الهدايا \* وهذا وصله أيضا في الحج من حديث علي بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها \* وبه قال (حدثنا بيضة) بن عتبة العامري السكوفي السوائي قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن ابن ابي نجیح) عبد الله (عن مجاهد) هو ابن جبر الامام في التفسير (عن عبد الرحمن بن ابي ليلى) الانصارى المدني (عن علي رضى الله عنه) انه (قال امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اتصدق بجلال البدن) بفتح الدال المهملة بعد الموحدة المنهومة جمع بدنة والجلال بكسر الجيم جمع جل ما تلبسه الدابة (التي تحرت ويجلودها) بضم النون وكسر الحاء وفتح الراء وسكون التاء على البناء للمفعول والتاء للتأنيث ويجوز فتح النون والحاء وسكون الراء وضم التاء مبنيا للفاعل والضمير للفاعل والمراد به على رضى الله عنه \* ومطابقته لترجمة من كونه عليه الصلاة والسلام أشرك \* وهذا الحديث قد سبق في الحج وذكر هنا طرفا منه \* وبه قال (حدثنا عمرو بن خالد) بفتح العين ابن فروخ الخزازى الجزرى زيل مصر قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن يزيد) بن ابي حبيب (عن ابي الحبيب) مرثدين عبد الله بفتح الميم والمثناة فيهما را سا كنة وآخره دال مهملة (عن عتبة بن عامر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه غنما) للضربا (يقسمها على صحابته) بعد أن وهب جملتها لهم (فبقى عنود) بفتح العين المهملة وضم المثناة الفوقية وبهذ الواو الساكنة دال مهملة الصغرى من المعز اذا قوى أو اذا أنى عليه حول (فذكره لاني



صلى الله عليه وسلم فقال ضع انت) ولاي ذرعه به أنت وعلم منه انه كان من جملة من كان له نصيب من هذه  
 القصة فكانت له كأن شريكهم وهو الذي تولى القصة بينهم لكن اشتد شكه ابن المنذر باحتمال أن يكون صلى الله  
 عليه وسلم وهب لكل واحد من المقسوم فيهم ما صار اليه فلا تجمعه الشركة وأجاب بأنه سبأني الحديث في الاضاحي  
 من طريق أخرى بالنظر انه قسم بينهم ثم ما قال فدل على أنه عين تلك الغنم للخميا فذهب لهم بجلتها ثم أمر عقبة  
 بقسمتها فيصح الاستدلال به لما ترجم له قال في المصابع ينبغي أن يضاف الى ذلك أن عقبة كان وكيله على القسم  
 بتوكيل شركائه في تلك الخمايا التي قسمها حتى يتوجه ادخال حديثه في ترجمة وكالة الشريك اشريكه في القسم  
 وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الخمايا والشركة ومسلم في الخمايا والترمذي والنسائي وابن ماجه  
 فيها أيضا هذا (باب) بالتسوين (إذا وكل المسلم حرياً في دار الحرب أو) وكل المسلم حرياً كأننا (في دار الاسلام)  
 بأمان (عن) وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) بن يحيى القرشي العامري الأديسي المدني الأعرج  
 (قال حدثني) بالافراد (يوسف بن الماجشون) بكسر الجيم وتفتح وبضم الشين المججمة وبعد الواو الساكنة نون  
 مكسورة ومعناه المورد واسمه يعقوب بن عبد الله بن أبي سلمة المدني (عن صالح بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن  
 عوف) القرشي (عن أبيه) ابراهيم (عن جده عبد الرحمن بن عوف) أحد العشرة المبشرة بالجنة (رضي الله  
 عنه) أنه (قال كاتبت أمية بن خلف) بضم الهمزة وتخفيف الميم المفتوحة وتشديد التحتية أي كتبت اليه (كتاباً  
 بأن يهبطني في صاغيتي بمكة) بصادمه ملة وغين هجاء مالى أو حاشيتي أو أهلي ومن يصفي اليه أي يميل (واحفظه  
 في صاغيته بالمدينة فلما ذكره الرحمن قال لا أعرف الرحمن) قال ابن حجر أي لا أعترف به وحده وتعقبه العيني  
 فقال هذا لا يتنزه قوله لا أعرف الرحمن وانما معناه أنه لما كتب له ذكر اسمه بعبد الرحمن فقال ما أعرف  
 الرحمن الذي جئت نفسك عبد الله ألا ترى أنه قال (كاتبتني باسمك الذي كان في الجاهلية فكانت به عبد عمرو) بفتح  
 العين ورفع عبد كذا في الفرع وفي غيره عبد بالنصب على المفعولية (فلما كان في يوم) غزوة (بدر) في رمضان  
 في السنة الثانية من الهجرة وسط الجار لابي ذر (خرجت الى جبل لا حرزه) بضم الهمزة أي لا حفظه والضمير  
 المنصوب لأمية وفي نسخة لا حذره (حين نام الناس) أي حين غفلتهم بالنوم لا حزون دمه (فابصره) أي أمية  
 ابن خلف (بلال) الأوذن وكان أمية يعذب بلال بمكة لأجل إسلامه عذاباً شديداً (فخرج) بلال (حتى رقب على  
 مجلس من الانصار) ولاي ذر على مجلس الانصار فاستط حرف الجز (فقال) دونهكم أو الزموا (أمية بن خلف)  
 وفي الفرع وأصله تضبيب على أمية ولاي ذر أمية بن خلف بالرفع أي هذا أمية بن خلف (لا تجوت ان نجوا  
 أمية فخرج معه فريق من الانصار في أنارنا فلما خشيت ان يلحقوا فاختلعت لهم ابنة) عابيا (لا تغلهم) بفتح  
 الهمزة وقيل بشمها من الاشغال ولاي ذر لتغلهم بنون الجمع وفي نسخة المددوى يشغلهم باسقاط اللام وبالياء  
 بدل النون أو الهمزة عن أمية بانه (قتلوه) أي الابن والذي قتله قبل هو عمار بن ياسر (ثم ابوا) بالموحدة أي  
 امتنعوا وفي نسخة أو بالمشافة الفوقية من الاتيان (حتى يتبعوا ما كان) أمية (رجلاً فضيلاً) بضم الجيم (فلما  
 أدركوا ناقلت له) لأمية (أبرأ فبرأ فأتيت عليه نفسي لا منعه) منهم وانما قول عبد الرحمن ذلك لأنه كان بينه  
 وبين أمية بمكة صداقة وعهد فتصد أن يني بالعهد (فتخللوه) بالخاء المججمة (بالسيوف) أي أدخلوا أسياقهم  
 خللاً حتى وصلوا اليه وطعنوا بها (من تحت) من قولهم خللته بالرمح وأخلته اذا طعنته به ولاي ذر عن  
 لكتهم في المستمل فتخللوه بالخاء المهملة كما في الفرع وأصله وفي رواية فتخللوه بالجيم أي غشوه بالسيوف  
 ونسب هذه في فتح الباري للأصيلي وأبي ذر قال واغبرهم بالخاء المججمة قال ووقع في رواية المستمل فتخللوه بلام  
 واحدة مشددة انتهى والاولى أظهر من جهة المعنى أقول عبد الرحمن بن عوف فأتيت عليه نفسي فكانهم  
 أدخلوا سيوفهم من تحته كما تر (حتى قتلوه) والذي قتله رجل من الانصار من بني مازن وقال ابن هشام  
 ويقال قتله عاذ بن عفران وخارجة بن زيد وخبيب بن اساف اشتر كروا في قتله وفي مستخرج الحاكم ما يدل على  
 أن رفاعه بن رافع الزرقى من جملة المشاركين في قتله وفي مختصر الاستيعاب ان قتله بلال (واصاب احدهم)  
 أي الذين باشر واقتل أمية (رجلي بسيفه) وسكان الذي أصاب رجله الحباب بن المنذر كما عند البلاذري  
 (وكان عبد الرحمن بن عوف يرى ذلك الاثر في ظهر قدمه قال ابو عبد الله) البخاري (سمع يوسف) بن الماجشون  
 (صالحاً) هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (و) سمع (ابراهيم اباه) وفائدة ذلك تحقيق السماع وسقط قوله



قال أبو عبد الله إلى آخره في رواية غير المستعمل • ورجال هذا الحديث مدنيون وأخرجه أيضا في المغازي  
 مختصرا • (باب حكم الوكالة في الصرف) يعني في بيع البقر بالتقدي (و) الوكالة في (الميزان) أي في الموزون  
 (وقد وصل عمر) بن الخطاب (وابن عمر) فيما وصله سعيد بن منصور عنهم ما (في الصرف) • وبه قال (حدثنا  
 عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن عبد المجيد) بميم مفتوحة قبل الجيم (ابن مهدي بن  
 عبد الرحمن بن عوف) الزهري المدني وسهيل مضر (عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة  
 رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا) قبل هو سواد بن غزيرة بفتح السين المهملة  
 والواو الخفيفة وغزيرة بفتح مفتوحة وزاي مكسورة معجمتين ونخبة مشددة وقيل مالك بن صعصعة (على خيبر  
 فجاءهم بخرجنيب) بفتح الجيم وكسر النون وبعد النخبة الساكنة موحدة الكيس أو الطيب أو الصاب  
 أو الذي أخرج منه حشفه ورديته (فقال) له عليه الصلاة والسلام ولا في الوقت قال (أكل خرخير هكذا  
 فقال) الرجل (أنا أخذ الصاع من هذا بالصاعين) سقط في رواية أبي ذر من هذا في نسخة بصاعين منكرا  
 (والصاعين بالثلاثة فقال) عليه الصلاة والسلام (لا تفعل مع الجمع) أي القر الذي يقال له الجمع وهو خرخير  
 مرغوب فيه (دائه) بالدرهم ثم اتبع) أي اشتتر (بالدرهم) ثم (أجيبا وقال) عليه الصلاة والسلام  
 (في الميزان) أي الموزون (مثل ذلك) أي لا يباع رطل برطلين بل يع بالدرهم ثم اتبع بالدرهم • ومطابقته  
 للترجمة من قوله عليه الصلاة والسلام اعامل خيبر مع الجمع بالدرهم إلى آخره لانه فوش أمر ما يكال ويوزن  
 إلى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ويلحق به الصرف • وهذا الحديث قد سبق في باب إذا أراد بيع خرخير  
 منه من كتاب البيوع ويأتي أن شاء الله تعالى في المغازي والاعتصام • هذا (باب) بالتسوين (إذا أبصر الراعي)  
 للغنم (أو لو كبل) أي أبصر الوكيل (شاة) من الغنم (موت) أي أشرفت على الموت (أو) أبصر الوكيل  
 (شاة ينسد) أي أشرفت على الفساد (ذبح) الراعي الشاة لثلاث ذب مجانا (أو أصلح) الوكيل (ما يخاف عليه  
 الفساد) بإبقائه كما إذا كان تحت يده فأكهة مثلا أو غيرها مما يخاف عليه الفساد ولا يوي ذرو الوقت أو أصلح  
 ما يخاف الفساد وعزاها العيني كابن حجر لا يذروا النسق قال في الفتح وعليه جرى الاسماء على ولا بن شجوية  
 فأصلح بدل أو أصلح والفاء عاطفة على أبصر وجواب الشرط محذوف تقديره جاز وشو ذلك قال وفي شرح ابن  
 التين محذوف أو فصار الجواب أصلح ما يخاف الفساد وأما الأصل في فعنده أو شيئا ينسد ذبح أو أصلح انتهى •  
 وبه قال (حدثنا) ولا يذرحه ثني بالافراد (اصحاق بن ابراهيم) بن راهوية (سمع المعتمر) بن سليمان يقول  
 (أبانا عبيد الله) بالتصغير ابن عمر العمري واستعمل الانبياء بصيغة الجمع ولا فرق عنده كآخرين بين لفظ أبنا  
 وأخبرنا واحدة ثنا وخص المتأخرون الأول بالإجازة كما مر تفصيله في أوائل الكتاب (عن نافع) مولى ابن عمر  
 (انه سمع ابن كعب بن مالك) عبد الله كما جزم به المزي أو هو أخوه عبد الرحمن قال ابن حجر كالكرماني انه  
 الظاهر لانه روى طرفا من هذا الحديث كما عند ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن  
 كعب بن مالك (يحدث عن أبيه) كعب بن مالك الانصاري أحد الثلاثة الذين تب عليهم (انه) أي أن الشاة  
 (كانت لهم) بضمير الجمع ولا يذرعن الجوى والمستعمل له بضمير الافراد (غنم) شامل لثان والمعرز (ترعى بسلح)  
 بفتح السين المهملة وبعد اللام الساكنة عين مهملة جبل بطيبة (أبصرت جارية لنا) لم يعرف اسمها (بشاة  
 من غنمنا موتا) بنون الجمع ولا كنهم في من غنمها أي غنم الجارية التي ترعاها فلاضافة لثلاث للملك (فكسرت  
 حجرا) يجرح كالسكين (فدبحته) فيه جواز ذبيحة الحرة والامة والذبح بكل جارح الا السن والظفر وورد  
 استثنائهما كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بابهما (فقال لهم) كعب (لأننا كلوا) منها شيئا (حتى أسأل النبي)  
 ولا يذروا رسول الله (صلى الله عليه وسلم أو) قال حتى (أرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من يسأله) عن ذلك  
 شك الراوى (وانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك) أي عن ذبح الشاة وفي نسخة عن ذلك باللام  
 (أو أرسل) إلى النبي صلى الله عليه وسلم من يسأله فسأله (فأمره) عليه الصلاة والسلام (بأكلها) قال عبيد الله  
 ابن عمر العمري راوى الحديث بالاسناد المذكور إليه (فيجبني انما امة وانها ذبحت تابعه) أي  
 تابع المعتمر بن سليمان (عبد) بفتح العين المهملة ومكون الموحدة ابن سليمان الكوفي في روايته (عن  
 عبيد الله) المذكور وهذه المتابعة وصلها المؤلف رحمه الله في كتاب الذبايح وفي هذا الحديث نصديق الراعي  
 والوكيل فيما أوغن عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة والكذب قال في عمدة القاري وهو قول مالك وجماعة



وقال ابن القاسم اذا خاف الموت على شاة فذبحها لم يضمن ويصدق ان جاء بها مذبوحة وقال غيره يضمن حتى يبين ما قال وقال ابن القاسم اذا انزى على اناث الماشية بغير اذن مالكها فهلك فلا ضمان عليه لانه من صلاح المال ونعمائه وقال أشهب عليه الضمان \* ومطابقة الترجمة للحديث في مسألة الراعي لان الجارية كانت راعية للغنم فلما رأت شاة منها تموت ذبحتها ولم ترفع امرها الى النبي صلى الله عليه وسلم أمر بأكلها ولم ينكر على من ذبحها وأما مسألة الوكيل فملقة بها لان يد كل من الراعي والوكيل يد أمانة فلا يعملان الا بما فيه مصلحة ظاهرة ولا يمنع من ذلك كون الجارية كانت ملكا لصاحب الغنم لان الكلام في جواز الذبح الذي تضمنته الترجمة لافي الضمان \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الذبايح وكذا ابن ماجه \* هذا (باب) بالتدوين (وكالة الشاهد) أي الحاضر (والغائب جائزة وكتب عبد الله بن عمرو) هو ابن العاصي (الى قهرمانه) بفتح القاف والراء بينهما هاء ساكنة خازنه القائم بقضاء حوائجه ولم يعرف اسمه (وهو) أي والحال أنه (غائب عنه) أي عن عبد الله (ان يركب) بالزاي (عن ابيه الصغير والكبير) زكاة الفطر \* وبه قال (حدثنا ابو ذعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن سلمة) ولا بوى ذرو الوقت زيادة ابن كهيل بضم الكاف وفتح الهاء (عن ابي حمزة) ابن عبد الرحمن (عن ابي هريرة رضى الله عنه) انه (قال كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم جل) له (سنة) معين (من الابل نجاة) أي جاء الرجل النبي صلى الله عليه وسلم (بتقاضاء) أي يطلب أن يتضاه به الجمل المذكور (فقال) عليه الصلاة والسلام (أعطوه) بفتح الهمزة زاد في الباب الا حقه سنة مثل سنة وفيه جواز توكيل الحاضر بالبلد بغير عذره وهو مذهب الجمهور ومنعه ابو حنيفة الا يعذر مرض أو سفر أو برضا الخصم واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة \* وهذا موضع الترجمة لان هذا توكيل منه عليه الصلاة والسلام لمن أمره بالتضاه عنه ولم يكن عليه الصلاة والسلام مريضا ولا غائبا وأما قول الحافظ ابن حجر وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح وأما الغائب فببستقاده منه بطريق الاولى فتعقبه العيني بأنه ليس فيه شيء يدل على حكم الغائب فضلا عن الاولوية وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن وجه الاولوية أن وكالة الحاضر اذا جازت مع امكان مباشرة الموكل بنفسه فجوازها للغائب مع الاحتياج اليه أولى فمن لا يدرك هذا القدر كيف يتصدى للاعتراض (فطلبوا سنة فلم يجدوا له الاستافوقها) والمخاطب بذلك أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في حديثه (فقال) عليه الصلاة والسلام (اعطوه فقال) الرجل له عليه الصلاة والسلام (أوفيتني) أي أعطيتني واقبل (أوفى الله بك) وحرف الجر في المفعول زائد للتوكيد لان الاصل أن يقول أو قال الله تعالى (قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خياركم احسنكم قضاء) نصب على التمييز وأحسنكم خبر لقوله خياركم لكن امتشكل كون المبتدأ بلفظ الجمع والخبر بالافراد والاصل التطابق بين المبتدأ والخبر في الافراد وغيره وأجيب باحتمال أن يكون مفردا بمعنى المختار وحينئذ فالمطابقة حاصلة أو أن افعال التفضيل المضاف المقصود به الزيادة يجوز فيه الافراد والمطابقة لمن هو له والمراد الخبرية في المعاملات أو أن من مقدرة كما في الرواية الاخرى \* وفي هذا الحديث رواية تابعة عن تابعي عن صحابي وأخرجه أيضا في الاستقراض والوكالة والهبة ومسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام \* (باب) حكم (الوكالة في قضاء الديون) \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائحي البصري قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن سلمة بن كهيل) الحضرى الكوفي أنه (قال سمعت باسمة) عبد الله أو اسماعيل (بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (بتقاضاء) أي يطلب منه قضاء دين وهو بغير له سن معين كما مر قريبا (فأعطاه) للنبي صلى الله عليه وسلم لكونه كان يهوديا أو كان مسلما وشد في المطالبة من غير قدر زائد يقتضى كفرا بل جرى على عادة الاعراب من الجفاء في مخاطبة وهذا أولى ويدل له ما رواه الامام أحمد عن عبد الرزاق عن سفيان جاء اعرابي يتقاضى النبي صلى الله عليه وسلم بهيرا ووقع في ترجمة بكرين سهل من المعجم الاوسط للطبراني عن العرابي بن سارية ما ينهم انه هو لك كن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضى انه غيره وكان القصة وقعت للاعرابي ووقع للعرباض فحوها (فهم به اصحابه) عليه الصلاة والسلام ورضى الله عنهم أي أرادوا أن يؤذوا الرجل المذكور بالقول أو بالفعل لكنهم لم يفعلوا ذلك أدبامعه عليه السلام (فقال رسول الله



صلى الله عليه وسلم دعوه) أى اتركوه ولا تعترضوا له وهذا من حسن خلقه عليه الصلاة والسلام وكرمه وقوة  
 صبره على الجفاء مع قدرته على الانتقام منهم (فإن لصاحب الحق مدالا) أى صولة الطلب وقوة الحجلة لكنه على  
 من يظلمه أو يسيء إليه لئلا يكثر مع رعاية الأدب المشروع (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (اعطوه سنا مثل  
 سنة قالوا يا رسول الله لا نجد) سنا (الأمثل) أى أفضل (من سنة) وسقط في الفرع وأصله لا نجد فصار لفظه  
 قالوا يا رسول الله الأمثل من سنة (فقال) عليه الصلاة والسلام ولا بى الوقت قال (اعطوه فإن خيركم  
 ولا بى ذرعن الكشميين) فإن من خيركم (أحسنكم قضاء) ومطابقته للترجمة ظاهرة \* هذا (باب) بالتشوين  
 (إذا وهب) أحد (شأنو كيل) بالتشوين أى لو كيل قوم (أو) وهب شيئا (شبيع قوم) وجوابه الشرط قوله  
 (جاء لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو فدهوا زن) قبيلة من قبس والوفد قوم يجتمعون ويردون البلاد (حين  
 سألوهم) أن يرذ إليهم (المغانم) التى أصابها منهم (فقال النبي صلى الله عليه وسلم نصيبى) منها (لكم) وهذا طرف  
 من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصى أخرجه ابن اسحاق فى المغازى وظاهره كما قال ابن المنير يؤهم  
 أن الموهبة وقعت للوسائط الذين جاؤا شفعا في قومهم وليس كذلك بل المقصود هبة لكل من غاب منهم ومن  
 حضر فيدل على أن الالتقاط تنزل على المتعادل على الصور وأن من شفع لغيره في هبة فقال المشفوع عنده  
 الشفيع قد وهبتك ذلك فليس للشفيع أن يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه بل الهبة للمشفوع له \* وبه  
 قال (حدثنا سعيد بن عيسى) بضم العين المهملة وفتح الفاء اسم جده واسم أبيه كنيرونية بلجده اشتهر به (قال  
 حدثني) بالافراد (الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد أيضا (عتيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد  
 (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى انه (قال وزعم عروة) بن الزبير بن العوام والواو عطف على محذوف  
 وقول الحافظ ابن حجر انه محذوف على قصة الحديبية لم أعرف له وجهاً فليظن الزعم هنا بمعنى القول المحقق  
 كما قاله الكرماني وفى كتاب الاحكام عن موسى بن عقبة قال ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير (ان مروان بن  
 الحكم) بن أبي العاص الاثموى ابن عم عثمان بن عفان رضى الله عنه ولد بعد الهجرة بستين أو بأربع قال  
 ابن أبي داود لا ندرى اسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم لا قال فى الاصابة ولم أر من جزم بصحته فكأنه  
 لم يكن حينئذ مميزا ولم يثبت له أن يزيد من الرواية وارسل عن النبي صلى الله عليه وسلم (والمسور بن مخرمة) بكسر  
 الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو ومخرمة بفتح الميم والراء بينهما خاء معجمة ساكنة ابن نوفل الزهرى وكان  
 مولده بعد الهجرة بستين فيما قاله يحيى بن بكير وقدم المدينة فى ذى الحجة بعد الفتح سنة ثمان وهو ابن ست سنين  
 وقال البغوى حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث وحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم فى خطبة على  
 لابنة أبي جهل فى العصيين وغيرهما (أخبرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) ظاهره أن مروان بن الحكم  
 والمسور بن مخرمة حضر اذ كان مروان لا يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبة وأما المسور  
 فقد صح سماعه منه لكنه انما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة بعده لكنه كان فى غزوة حنين  
 مميزا فقد ضبط فى ذلك الاوان قصة خطبة على لابنة أبي جهل (قام حين جاء وفد هوازن) حال كونهم  
 (مسلمين) وكان فيهم تسعة نفر من أمراءهم (ذالوا ان يرذ إليهم اموالهم وسيبهم) وعند الواقدي كان فيهم  
 أبو برقان السعدى فقال يا رسول الله ان فى هذه الخطاير الاتهاتك وخالاتك وحواضنك ومرضعانك  
 فامن علينا من الله عليك (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الحديث الى اصدقهم) رفع  
 خبر قوله أحب (فاختاروا) أن أرذ اليكم (أحدى الطائفتين اما السبي واما المال وقد) بالواو ولا بوى ذر  
 والوقت فقد (كنت استأنت) بهم زمة ساكنة لئلا يكون موضع الهمة فى الفرع سكون فقط من غير همز  
 أى انتظرت (بكم) ولا بى ذرعهم (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظرهم) ليحضروا (بضع عشرة ليلة)  
 لم يقسم السبي وتركه بالجرانة (حين قيل) بفتح القاف والفاء أى رجع (من الطائفتين) الى الجرانة فقسم  
 القنائم بها وكان توجه الى الطائفتين فصارها ثم رجع عنها فجاء وفد هوازن بعد ذلك فبين لهم أنه  
 آخر القسم ليحضروا فاباؤا (فلما تيسر لهم) ظهر لو فدهوا زن (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد إليهم  
 الاحدى الطائفتين) المال او السبي (قالوا فاختار سينا) وفى مغازى ابن عتبة قالوا خيرتنا يا رسول الله  
 بين المال والحسب فالحسب أحب اليانا ولا تسكام فى شاة ولا بعير (مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم



في المسلمين فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن اخوانكم هؤلاء وقد هوانوا (قد جأؤنا) حال كونهم  
 (نايين واني قد رأيت ان ارد اليهم سيهم) هذا موضع الترجمة لأن الوفد كانوا وكلاء شفعاء في رده سيهم (فن  
 احب منكم ان يطيب بذلك) بضم أوله وفتح الطاء وتشديد المثناة التحتية المكسورة مضارع طيب بطيب تطيبا  
 من باب التفعيل ولا يذري بطيب بفتح أوله وكسر ثانيه وسكون ثالثه من الثلاثي من طاب بطيب والمعنى من  
 أحب أن يطيب يدفع السبي الى هوان نفسه مجانا من غير عوض (فليفعل) جواب من المتضمنة معنى الشرط  
 فلذا دخلت الفاء فيه (ومن احب منكم ان يكون على حظه) اي نصيبه من السبي (حتى نهطيه اياه) اي عوضه  
 (من اول ما ينفي الله علينا فليفعل) بضم حرف المضارعة من افاء ينفي والقي ما يحصل للمسلمين من اموال  
 الكفار من غير حرب ولا جهاد واصل التي الرجوع كأنه كان في الاصل اهلهم فرجع اليهم ومنه قيل للظل الذي  
 بعد الزوال في لانه يرجع من جانب الغرب الى جانب الشرق (فقال الناس قد طيبنا ذلك) بتشديد التحتية  
 أي جعلناه طيبا من حيث كونهم رضوا بذلك وطابت نفوسهم به (لرسول الله) أي لاجله (صلى الله عليه وسلم  
 اهلهم) ولا يذري الوقت قد طيبنا ذلك يا رسول الله لهم وسقط لابي ذر لفظه اهلهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما ندرى من اذن منهم في ذلك من لم يأذن فارجعوا حتى يرفعوا) بالواو على لغة اكلوا في البراغيث  
 ولكنهم ينفون حتى يرفع (الينا عرفاؤكم امركم) جميع عريف وهو الذي يعرف امور القوم وهو النقيب ودون  
 الرئيس وأراد عليه الصلاة والسلام بذلك التخصي عن أمرهم استجابة لنفوسهم (فرجع الناس فكلهم  
 عرفاؤهم) في ذلك فطابت نفوسهم به (ثم رجعوا) اي العرفاء (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه انهم)  
 أي القوم (قد طيبوا) ذلك (واذنوا) لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد السبي اليهم وفيه أن اقرار الوكيل  
 عن موكله مقبول لأن العرفاء بمنزلة الوكلاء فيما اقيموا له من امرهم وبهم هذا قال أبو يوسف وقيد أبو حنيفة  
 ومحمد بالحقاكم وقال الشافعية لا يصح اقرار الوكيل عن موكله بأن يقول وكلتك لتقرضني فلان بكذا فيقول  
 الوكيل اقررت عنه بكذا أو جعلته مقرابكذا لأنه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالتشهاد لكن التوكيل  
 فيه اقرار من الموكل لا شعاره بثبوت الحق عليه وقيل ليس باقرار كما أن التوكيل بالابراء ليس ببراء ومحمل  
 الخلاف اذا قال وكلتك لتقرضني فلان بكذا فلو قال اقرضني فلان بألف له على كان اقرارا مطلقا ولو قال اقرضه  
 على بألف لم يكن اقرارا قطعيا صرح به صاحب التهجيز وليس في الحديث حجة بخوار اقرار من الوكيل لأن  
 العرفاء ليسوا وكلاء وانما هم كالامراء عليهم فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم  
 عليه وهذا الحديث أخرجه ايضا في الخس والمغازي والعنق والهبة والاحكام وأخرجه أبو داود في الجهاد  
 والنساء في السير بقصة العرفاء مختصرا \* هذا (باب) بالنسبة يذكر فيه (اذا وكل رجل) زاد أبو ذر رجلا  
 (ان يعطى) شخصا (شبا ولم يبين) الموكل (كم يعطى فأعطى) أي الوكيل ذلك الشخص (على ما ينعرفه الناس)  
 أي في هذه الصورة فهو جائز وبه قال (حدثنا المسكين بن ابراهيم) بن بشير التميمي البجلي أبو السكن قال  
 (حدثنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء بن أبي رباح) بفتح الراء والموحدة وبعد الالف حاء مهملة  
 (وغیره) بالجر عطف على ما يشبه حال كون الغير (يزيد بعضهم على بعض) أي ليس جميع الحديث عند واحد  
 منهم بعينه بل عند بعضهم ما ليس عند الآخر (والحال أنه) (لم يبلغه) بضم أوله وفتح ثانيه وكسر ثالثه مشددا  
 أي لم يبلغ الحديث (كاهم) بل بلغه (رجل واحد منهم عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) قال  
 في الفتح وقد وقفت من تسمية من روى ابن جريج عنه هذا الحديث عن جابر على أبي الزبير وقد تقدم في الحج  
 شي من ذلك ونعقبه العيني بأنه ليس في الحج شي من ذلك وانما الذي تقدم في كتاب البيوع في باب شراء الدواب  
 والخير وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن العيني ظن أن المراد قصة رجل جابر وليس كذلك وانما المراد اللفظ  
 الواقع في السند الذي وقع الاختلاف فيه فانه قد تقدم في الحج بمن آخر يتعلق بالحج قال ولكن هذا المعارض  
 بهجم بالانكار قبل أن يتأمل انتهى وكذا قال في المقدمة في كتاب الوكالة انه أبو الزبير وانه تقدم في الحج وقد  
 استوعبت ما ذكره في المقدمة في الحج فلم اجد لذلك ذكرا فقلت اعلم (قال) اي جابر (كنت مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم في سفر) في غزوة الفتح كما مر في البيع (فكنت) راكبا (على جمل ثقال) بثلاثة مفتوحة وكسر هاءنا  
 خذنا فقاء خفيفة فألف فلام صفة لجمل أي بطي السير (انما هو في آخر القوم فترى النبي صلى الله عليه وسلم



فقال من هذا المتأخر عن الناس (قلت جابر بن عبد الله قال) عليه الصلاة والسلام (مالك) تأخرت (قلت اني  
على جبل فقال قال) عليه الصلاة والسلام (امعك قضيب قلت نعم قال اعطيه فاعطيه فضر به) به (فجره  
فكان) الجبل (من ذلك المكان) الذي ضرب به عليه الصلاة والسلام فيه (من اول القوم) ببركته عليه الصلاة  
والسلام حيث تبدل ضعفه بالقوة (قال) صلى الله عليه وسلم (بعينه) اي الجبل (فقلت) ولا يذر قال بدل  
فقلت (بل هو لك يا رسول الله) عطية من غير عن (قال بعينه) بالثمن ولا يذر قال بل بعينه (قد اخذته)  
وللكشمي قال قد اخذته (باربعة دنانير) وفي البيع فاشترأه مني بأوقية فحمل اربعة الدنانير على انها كانت  
يومئذ أوقية وقد اختلفت الروايات في قدر الثمن الذي وقع به البيع واضطربت في ذلك اضطرابا لا يقبل التلخيص  
ونكلف الجمع بينها بعيد عن التحقيق وقد تقدم شيء من مباحث ذلك في البيع قال العيني وبل للاضطراب عن قول  
جابر خذه بلا ثمن (ولك ظهرك) أي ركوبه (الى المدينة) اعارة (فلما دنونا) قربنا (من المدينة اخذت ارجل  
قال) عليه الصلاة والسلام (اين تريد قلت تزوجت امرأة) اسمها سهيل (قد خلا منها) أي ذهب منها بعض  
شبابها ومضى من عمرها ما جرت به الامور قال القاضي عياض ورواه بعضهم بالمد فصحف قاله في المصايع  
كالتمقيع وفي نسخة قد خلا منها زوجها أي مات وعليها شرح العيني كالكرمانى (قال) عليه الصلاة والسلام  
(فهل) تزوجت (جارية) بكرا (تلاعها وتلاعك) وفي رواية فهل تزوجت بكرا نضاحك ونضاحكها  
وتلاعك وتلاعها (قلت ان ابى) عبد الله (توفي وترك بنات) كن تسعا كما في مسلم ولم يسمين (فأردت ان انكح  
امرأة) بفتح الهمزة (قد جرت) حوادث الدهر وصارت ذات تجربة تقدر على تعهد أخواني وتفقد  
احوالهن قد (خلا منها) بعض شبابها او مات زوجها كما مر (قال) عليه الصلاة والسلام (فذلك) مبتدأ حذف  
خبره تقديره مبارك ونحوه (فلما قدمنا المدينة قال) صلى الله عليه وسلم (يا بلال اقضه) ثمن جله (ورده) على ثمنه  
(فأعطاه) أي أعطى بلال جابرا (اربعة دنانير) ثمن الجبل (وزاده قيراطا) وهذا موضع الترجمة فانه لم يذ كر قدر  
ما يعطيه عند امره باعطاء الزيادة فاعتمد بلال على العرف في ذلك فزاده قيراطا (قال جابر لا تفارقني زيادة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال عطاء (فلم يكن القيراط يفارق جراب جابر بن عبد الله) بكسر الجيم من  
جراب ولا يذر عن الكشمي وعزاها في فتح الباري لابي ذر والنسفي قراب بكسر القاف أي قراب سيفه وقد  
زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر فاخذها أهل الشام يوم الحرة وهذا الحديث أخرجه أيضا  
في الشروط ومسلم في البيوع \* (باب وكالة المرأة) بهمزة مكسورة بعد اللام الساكنة فيم ساكنة فراء  
مفتوحة ولا يذر المرأة أي حكم تركيل المرأة (الامام) بالنصب على المفعولية (في) عقد (النكاح) \* وبه قال  
(حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن ابي حازم) بالحاء المهملة والزاي سلمة بن  
دينار الا عرج (عن سهل بن سعد) بسكون الهاء في الاول والعين في الثاني ابن مالك الانصاري الساعدي انه  
(قال جاءت امرأة) لم تسم قال الحافظ ابن حجر وهم من زعم انها ام شريك (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
وهو في المسجد (فقات يا رسول الله اني قد وهبت لك من نفسي) بزيادة من للتوكيد واستشكل بانهم اشتروا  
زيادتها لثلاثة شروط \* احدها تقدم نفي او نهي او استفهام بهل نحو وما تسقط من ورقة الا بعلمها ونحو لا يتم  
من احد ونحو فارجع البصر هل ترى من فطوره الثاني تنكير مجرورها الثالث كونه فاعلا أو مفعولا به  
او مبتدأ أو الشرطان الاولان مفشوران هنا وأجيب بان الاخفش لم يشترطهما مستند لا بنحو ولقد جاءك من  
نبا المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم يحوّل فيها من أساور وكذا لم يشترط الكوفيون الاول \* وقال العيني  
كالكرمانى ويروى وهبت لك نفسي بدون كلمة من انتهى \* وفي الفرع علامة السقوط لا بوي ذر والوقت على  
قولها لك قاله أعلم وفي قولها قد وهبت لك نفسي حذف مضاف تقديره امر نفسي او نحوه والا فالحقيقة غير  
مرادة لان رقية الحرة لا تملك فكانها قالت أتزوجك من غير عوض (فقال رجل) لم يسم نعم في رواية معمر  
والثوري عند الطبراني فقام رجل احسبه من الانصار وفي رواية زائدة عنده فقال رجل من الانصار (زوجنيها)  
زاد في باب السلطان ولي من كتاب النكاح ان لم يكن لك بها حاجة قال هل عندك من نبي تصدقها قال ما عندي  
الا ازارى فقال ان اعطيتها اياه جلست لا ازاراك قال فالتمس شيئا قال ما أجد شيئا فقال التمس ولو خائما من  
حديث فلم يجد قال أمعك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور مماها (قال) عليه الصلاة  
والسلام (قد زوجنا كهبا معك من القرآن) الباء للتعويض كهي في نحو بعثك العبد بالظاهرة جواز



كون الصداق تعليم القرآن وليست هي للسبب أي لاجل ما معك من القرآن وفي رواية مسلم اذهب فاعلمها من القرآن وفي أخرى له علمها عشرين آية ويحتاج به من يجيز في الصداق أن يكون منافع ومنعه أبو حنيفة في الحر وإجازه في العبد وذهب الطحاوي وغيره إلى أن الباء للسبب وأن ذلك جائز له دون غيره لأنه لما جازت له الموهوبة جاز له أن يهبها ولذلك ملكها له ولم يشاورها وهذا يحتاج إلى دليل ولئن سلمنا أنها للسبب فقد يكون الصداق مسكوتاً عنه لأنه أصدق عنه كما كفر عن الذي وطئ في رمضان إذ لم يكن عنده شيء أو أنكحه إياها نكاح نفويض وأبقى الصداق في ذمته حتى يكتسبه ويكون قوله بما معك من القرآن حضاله على تعلمه وتكرمه لاهله وقد تعقب الداودي المصنف بأنه ليس في الحديث ما ترجم له فإنه لم يذكر فيه أنه صلى الله عليه وسلم استأذنها ولا أنها وكلته وانما زوجها الرجل بقول الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم انتهى قال في فتح الباري وكأن المصنف أخذ ذلك من قوالها قد وهبت نفسها لنفسها فقوت أمرها إليه وقال الذي خطبها زوجها أن لم يكن لك بها حاجة فلم تذكر هي ذلك بل استمرت على الرضا فكانها فقوت أمرها إليه بتزوجها أو تزوجها لمن رأى وفي حديث أبي هريرة عند النسائي وأبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني أريد أن أزوجهك هذا إن رضيت فقالت ما رضيت لي فقد رضيت ولم يرد أن الرجل قال بعد قوله عليه الصلاة والسلام زوجهتكها قبلت نكاحها وأجاب المهلب بأن بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن القول لما تقدم من الطلب والمعاودة في ذلك فن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحتاج إلى تصريح منه بالقبول لسبق العلم برغبته بخلاف غيره ممن لم تقم القرائن على رضاه انتهى فليست أملاً \* ومباحث هذا الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في محالها بعون الله وقوته وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في التوحيد والنكاح وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي في النكاح وابن ماجه فيه وفي فضائل القرآن \* هذا (باب) بالتسوين (إذا وكل) رجل (رجلاً) يحذف الفاعل وفي نسخة إذا وكل رجل يحذف المفعول (فرد الوكيل شيئاً) مما وكل فيه (فأجازة) وفي نسخة فأجابه (الموكل فهو جائز أن أقرضه) أي وإن أقرض الوكيل شيئاً مما وكل فيه (إلى أجل مسمى جائز) أي إذا أجازة الموكل (وقال عثمان بن الهيثم) بفتح الهاء والمثلثة بينهما مخفية ما كنهه آخره ميم (أبو عمرو) المؤذن وقد ساقه المؤلف من غير أن يصرح بالتحديث وكذا ذكره في قصة إبليس وفضائل القرآن لكن مختصراً ووصله النسائي والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان هذا قال (حدثنا عوف) بالقاء ابن أبي جيلة بالجيم المفتوحة الأعرابي العبدى البصرى روى بالقدر والتشيع لكن احتج به الجماعة وهو من صفار التابعين (عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظزكاة) الفطر من (رمضان فأنا نأت) كقاض (لجعل يحسنو) بجاء مهملة ومثلثة أي يأخذ بكفيه (من الطعام) وفي رواية أبي المتوكل عن أبي هريرة عند النسائي أنه كان على تمر الصدقة فوجد أثر كف كأنه قد أخذ منه ولا بن الضريس من هذا الوجه فإذا التمر قد أخذ منه ملء كف (فأخذته) أي الذي حثا من الطعام وزاد في رواية أبي المتوكل أن أبا هريرة شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لا فقال له إن أردت أن تأخذه فقل سبحان من ضررك لمحمد قال فقلته فإذا أنا به قائم بين يدي فأخذته (وقلت والله لا رفعنك) من رفع اللحم إلى الحاكم أي لا ذهبن بك (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليحكم عليكم عليك بقطع اليد لأنك سارق وسقط قوله والله في رواية أبي ذر (قال اني محتاج) لما أخذه (وعلى عيال) أي نفقة عيال أو على بمعنى لي وفي رواية أبي المتوكل فقال انما أخذه لاهل بيت فقراء من الجن (ولي) وللكشميين وبى بالموحدة بدل اللام (حاجة شديدة قال) أبو هريرة (نخليت عنه فاصبحت فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لما أتته (يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة) سمى أسير لأنه كان مربوطه بأسير لأن عادة العرب يرطون الأسير بالقد قال الداودي وفيه اطلاع صلى الله عليه وسلم على المغيبات وفي حديث معاذ بن جبل عند الطبراني أن جبريل جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأعلم بذلك (قال) أبو هريرة (قلت يا رسول الله شكاً حاجة شديدة وعيالا فرحمته نخليت سيده قال) صلى الله عليه وسلم (أما) بالتحفيف حرف استفتاح (أنه) بكسر الهمزة وفتحها في البوئينية والفتح على جعل ما بمعنى حقاً (قد كذبك) بتحفيف الذال في قوله أنه محتاج (وسيعود) إلى الأخذ (فعرفت أنه سيعود لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سيعود فرصته) أي ترقبته (جاء) ولا يذر عن الجوى فجعل بدل فجاء (يجتوم من الطعام فأخذته فقلت لا أرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم



(قال دعني فاني محتاج) الاخذ (وعلى عيال لا اعود فرحته تخليت سبيله فأصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم) بآيات لي هنا واسقاطها في السابق والتعبير بالنبي بدل الرسول (يا ابا هريرة ما فعل اسيرك) سقط هنا قوله في السابق البارحة (قلت يا رسول الله شكاجحة شديدة وعيالا فرحته تخليت سبيله قال) عليه الصلاة والسلام (أمانه) بالتخفيف وكسر الهمزة وفتحها (قد كذبتك وسيعود) لم يقل هنا فعرفت انه سيعود الخ (فرصدته) المرة (الثالثة فجاء) ولاي ذرعن الجوى فجعل (يحتوم من الطعام فأخذته فقلت لا رفعتك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا آخر ثلاث مرات لك) بفتح الهمزة (ترغم لانهود) صفة لثلاث مرات على أن كل مرة موصوفة بهذا القول الباطل ولاي ذر انك بكسر الهمزة وفي نسخة مقروءة على المبدوى انك ترغم انك لا تعود (ثم نعود قال دعني) وفي رواية أبي المتوكل خل عني (اعلم) بالجزم (كلمات) نصب بالكسرة (يتفعل الله بها) بجزم يتفعل قال الطيبي وهو مطلق لم يعلم منه أي النفع فيجمل على المقيد في حديث علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأها بعني آية الكرسي حين يأخذ منجمه آمنه الله تعالى على داره ودارجاره وأهل دويرات حوله رواه البيهقي في شعب الايمان انتهى وفي رواية أبي المتوكل اذا قلتم لم يقربك ذكر ولا شيء من الانس ولا من الجن (قل ما هو) أي الكلام للعموي والمستعمل ما هن أي الكلمات (قال اذا اويت) آتيت (الى فراشك) للنوم وأخذت منجبعك (فاقرأ آية الكرسي الله لا اله الا هو الحي القيوم حتى تختم الآية) زاد معاذ بن جبل في روايته عند الطبراني وخاتمة سورة البقرة آمن الرسول الى آخرها (فانك ان يزال عليك من الله) أي من عند الله أو من جهة أمر الله أو من قدرته أو من بأس الله ونسبته (حافظ) يحفظك (ولا يقربك) بفتح الراء والموحدة ونون التوكيد الثقيلة كذا في اليونانية وفي غيرها ولا يقربك باستقاط النون ونصب الموحدة عطفا على السابق المنسوب بلن (شيطان) وفي نسخة الشيطان (حتى تصبح تخليت سبيله فأصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعل اسيرك البارحة قلت) ولاي الوقت فقلت (يا رسول الله زعم انه يعلمني كلمات يتفعلني الله بها تخليت سبيله قال) عليه الصلاة والسلام (ما هي) الكلمات (قلت) ولاي الوقت قال بدل قلت (قال لي اذا اويت الى فراشك فاقرأ آية الكرسي من اولها حتى تختم) زاد أبو ذر الآية (الله لا اله الا هو الحي القيوم وقال لي ان يزال) وللكشمهني لم يزل (عليك من الله حافظ) وسقط قوله لي من رواية أبي ذر (ولا يقربك شيطان) بفتح الراء والموحدة ولاي ذر ولا يقربك بضم الموحدة من غير نون فيها كذا في الفرع وأصله قال البرماوي كالكرمانى بعد أن ذكر افتح الراء والموحدة وأصله يقربك بالنون المؤكدة قال في المصابيح لا أدري مادعاه الى ارتكاب مثل هذا الامر الضعيف مع ظهور الصواب في خلافه وذلك انه قال فانك ان يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح فعند ما فعل منصوب بلن وهو قوله يزال والاخر من قوله يقربك منصوب بالعطف على المنصوب المتقدم ولا زائدة لتأكيد النبي منها في قولك ان يقوم زيد ولا ينحك وأجربناها على طريقته في اطلاق الزيادة على لاهذه وان كان التحقيق انها ليست زائدة دائما لأرى انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمر واحتمل نبي محبي كل منهما على كل حال وثني اجتماعهما في النجى فاذا جى بلا كان الكلام نصا في المعنى الاول نعم هي زائدة في مثل قولك لا يستوي زيد ولا عمرو انتهى ولاي ذر ولا يقربك الشيطان (حتى تصبح وكانوا) أي الصحابة (أحرص شيء على) تعلم (الخير) وفعله وكان الاصل أن يقول وكنا لنستعنه على طريق الالتفات وقيل هو مدرج من كلام بعض رواه وبالجمله فهو مسوق للاعتذار عن تخليه سبيله بعد المرة الثالثة حرصا على تعلم ما يتفعل (فقال النبي صلى الله عليه وسلم أمانه) بالتخفيف وفتح الهمزة وكسرها كما مر (قد صدقت) بتخفيف الدال في نفع آية الكرسي ولما أثبت له الصدق أوهم المدح فاستدرك بصيغة تنبيه المبالغة في الذم بقوله (وهو كذوب) وفي حديث معاذ بن جبل صدق الحديث وهو كذوب (تعلم من تخاطب منذ) بالنون والعموي والمستعمل منذ ثلاث ليل بالباهرية قال لا اعلم (قال) عليه الصلاة والسلام (ذا الشيطان) من الشياطين قال في شرح المشكاة ونكر لفظ الشيطان بعد سبق ذكره منكر في قوله لا يقربك شيطان ليؤذن بأن الثاني غير الاول وأن الاول مطلق شائع في جنسه والثاني فرد من افراد ذلك الجنس قلوعرف لاوهم خلاف المقصود لانه أمان أن بشار الى السابق أو الى المعروف المشهور بين الناس وكلاهما غير مراد وكان من الظاهر أن يقال شيطانا بالنصب لان السؤال في قوله من تخاطب عن المفعول فعدل الى الجملة الاسمية وخصصه بامم الاشارة لمزيد التعيين ودوام



الاحتراز عن كيد ومكره فان قلت قد سبق في الصلاة انه صلى الله عليه وسلم قال ان شيطانا ظلت على الباردة  
 الحديث وفيه ولو لا دعوة اخي سليمان لاصبح مربوطا بسارية وفي حديث الباب ان ابا هريرة أمسك الشيطان  
 الذي رآه أجيب باحتفال ان الذي هم به النبي صلى الله عليه وسلم ان يؤثروا من الشياطين الذي يلزم من القكن  
 منه القكن من الشياطين فيضاهي حينئذ سليمان في تحييزهم والمراد بالشيطان في حديث أبي هريرة  
 هذا شيطانه بخصوصه أو غيره في الجملة فلا يلزم من تمكنه منه استتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن  
 أو الشيطان الذي هم به النبي صلى الله عليه وسلم بتدبيره في صفته التي خلق عليها وكذلك كانوا في خدمة سليمان  
 عليه السلام على هبنتهم والذي يتدبره في حديث الباب كان على صفة الاذنين فلم يكن في امساكه  
 مضاهاة الملك سليمان وقد وقع لابي بن كعب عند النساى وأبي أيوب الانصاري عند الترمذي وأبي اسيد  
 الانصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذلك الا انه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة  
 الا قصة معاذ وهو محمول على التعدد \* وموضع الترجمة قوله تخلت سبيله لان ابا هريرة ترك الرجل الذي حنا  
 الطعام لما شكوا الحاجة فاحبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه قال الزركشي كغيره وقبه نظر لان  
 ابا هريرة لم يكن وكيلًا بالعطاء بل بالحنظ خاصة قال في المصابيح النظر ساقط لان المقصود انطباق الترجمة على  
 الحديث وهي كذلك لان ابا هريرة وان لم يكن وكيلًا في الاعطاء فهو وكيل في الجملة ضرورة انه وكيل بحفظ الزكاة  
 وقد ترك مما وكل بحفظه شيئا وأجاز عليه السلام قوله فقد طابقت الترجمة قطعانهم في أخذ اقراض الوكيل الى  
 أجل مسمى من هذا الحديث نظر وقد قرر بعضهم وجه الاختلاف ان ابا هريرة لم يترك السارق الذي حنا  
 الطعام كان ذلك الاجل ولا يتحقق ما في ذلك من التكلف والضعف \* هذا (باب) بالتوين (اذا ياع الوكيل شيئا)  
 مما وكل فيه يباع (فاسد ابيعه مردود) يعني يرد \* وبه قال (حدثنا اسحاق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم  
 أو ابن منصور كما جزم به أبو علي الجبائي لان مسلما أخرجه هذا الحديث بعينه عن اسحاق بن منصور لكن قال  
 في الفتح وليس ذلك ملازم قال (حدثنا يحيى بن صالح) الوحاظي قال (حدثنا معاوية هو ابن سلام) بتشديد اللام  
 (عن يحيى) بن أبي كثير انه (قال سمعت عتبة بن عبد الغافر) الموزي يفتح العين المهملة وسكون الواو وبالذال  
 المجهمة (انه سمع ابا سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاء بلال) المؤذن (الى النبي صلى الله عليه وسلم يقررني)  
 بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر النون وتشديد التنوين قال في الصحاح ضرب من القر قال الرازي  
 المطعمان اللحم بالعشج \* وبالفرداء قلن البرنج  
 ما بدل من البياض مما زاد في المحكم انه اصغر مدور وهو أجود القرو في مسند أحمد مرورا خيرة تركم البرقي يذهب  
 الداء (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من اين هذا) القر البرقي (قال بلال كان عندنا) والعموي والمستقلى عندي  
 (مرددي) بتشديد المشاء التنوين في الفرع وأصله وفي غيره ردي بالهمزة على وزن فاعيل على الاصل من ردو  
 الشيء بردوداء فهو ردي أي فاسد واداءه فاسد فانه قاله الجوهرى تخفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها  
 وادعت الباء في الياء مقصور ردي بتشديد الياء كما مر (فبعث منه صاعين بصاع بطعم) بلال (النبي صلى الله  
 عليه وسلم) كذا في الفرع وأصله بطعم بضم المشاء التنوين وكسر العين وفي بعض الاصول لنظم بالنون  
 بدل التنوين والنبي نصب على الروايتين على المعنوية قال العيني كان بن جهر وهذه رواية أبي ذر وغيره بطعم  
 بفتح التنوين والعين من طم بطعم والنبي رقع به وقول البرماوى كالكرماني وفي بعضها لمطم بالميم أي  
 مفتوحة كالعين والنبي خفض بالاضافة لم أقف عليه في شيء من نسخ البخاري نعم هو في صحيح مسلم كذلك (فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك) القول الصادر من بلال (أوه أوه) هذا (عين الربا) هذا (عين الربا لا تفعل)  
 بتكرير كل من عين الربا وأوه مرتين وأوه بفتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء بمعنى التعز قال  
 السفاقي وانما أوه به يكون أبلغ في الزجر وقوله اما لا تألم من هذا الفعل وانما من سوء الفهم زاد  
 مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القضية فردوه ومعلوم ان بيع الربا يجب رده (ولا يمكن  
 اذا اردت ان تشترى) التمر الجيد (فبع القم) الردي (بيعه آخر ثم اشترى) الجيد (به) أي بمن الردي حتى لا تقع  
 في الربا وغير أبي ذر ثم اشترى أي القم الجيد \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا  
 النساى (باب الوكالة في الوقت ونفقته) أي الوكيل (وأن بطم صديقاه وبأ كل بالمعروف) أي

قوله كان ذلك الاجل كذا  
 بخطه وعبارة المصباح كان  
 ذلك كأنه نفس منه ذلك  
 الطعام الى اجل وهو  
 وتفرقة على الساكن لانهم  
 كانوا يجتمعونه قبل الفطور  
 بثلاثة ايام التفرقة فكانه  
 أمطه الى ذلك الاجل قلت  
 ولا ينبغي الخ



واطعام الوكيل صديقه وأكاجبها تعارفه الوكلاء فيه لانه حبس نفسه لتصرف موكله والقيام بأمره قياسا  
 على ولي التيميم • وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) بكسر العين قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) هو ابن  
 دينار أنه (قال في صدقة عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) لم يدرك ابن دينار عمره وهو مرسل غير موصول وقال  
 الحافظ ابن حجر قوله في صدقة عمر أي في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزني في الاطراف ويوضحه رواية  
 الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ونعشبه العيني بأن المزني لم يذكر هذا  
 في الاطراف أصلا وانما قال بعد العلامة بحرف الخاء المجهمة حديث عمرو بن دينار إلى آخر ما ذكره البخاري  
 ثم قال موقوف ثم قال العيني والتقدير الذي قدره هذا القائل يعني ابن حجر خلاف الأصل ولائحة داع يدعو  
 إلى ذلك قال وأما قوله ويوضحه رواية الاسماعيلي الخ فلا يلتزم ما ذكره من التقدير المذكور بالتعسف انتهى  
 قال في الانتقاص وما نفاه عن المزني هو المتدعي وهو انه جزم أن المروي في هذا الاثر بهذا السند كلام ابن عمر  
 فهو الذي عبر المزني عنه بقوله موقوف ومن لا يدري بأن معنى قول المحدث موقوف أن الصحابي لا يصرح  
 بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما في هذا الطريق فبالله والاعتراض على أهل الفن بكلام غير أهل  
 الفن • وصدقة مضاف لعمر في الفرع وغيره مما وقفت عليه من الأصول لكن قال الكرمانى في صدقة بالتسوين  
 عمر بالرفع فاعل وفي بعضها بالاضافة وفي بعضها عمر وبالأو قال القائل هو ابن دينار أي قال ابن دينار في الوقف  
 العمري ذلك (ليس على الولي) الذي يتولى أمر الوقف (جناح) ثم (ان يا كل) منه (ويؤكل) منه (صديقا)  
 زاد أبو ذر له أي للولي وهو في محل نصب صفة لصديقا حال كونه (غير متأثر) بهم مضمومة فتناة فوقية  
 مفتوحة وبعد الهمزة مثناة مشددة مكسورة أي غير جامع (ملا فكان ابن عمر) رضي الله عنهم ما قال ابن حجر  
 هو موصول بالاسناد المذكور كما هو في رواية الاسماعيلي قال العيني قد صرح الكرمانى بأنه مرسل فكيف  
 يكون المعطوف على المرسل موصولا انتهى قال في الانتقاص مجيبا عن هذا الاعتراض ليس بينهما مانعية جمع  
 (هو يلى صدقة عمر يهدى للناس) بضم أوله من الرابع من صدقة عمر ولا يذلل الناس (من أهل مكة) هم آل  
 عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العاصي (كان) ابن عمر (ينزل عليهم) أي على الناس وانما كان ابن عمر يهدى  
 منه أخذ بالشرط المذكور وهو أن يؤكل صدقته أو من نصيبه الذي جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان  
 يوفره ليهدي لأصحابه منه • (باب) جواز (الوصية في الحدود) كسائر الحقوق بل يتعين التوكيل  
 في قصاص الطرف وحد القذف كما سيأتى في موضعهما إن شاء الله تعالى • وبه قال (حدثنا أبو الوليد)  
 هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (أخبرنا) ولابي الوقت حدثنا (الليث) بن سعد الامام (عن ابن شهاب) محمد  
 ابن مسلم الزهري (عن عبيد الله) بالتصغير ولا يذري زيادة ابن عبد الله أي ابن عتبة (عن زيد بن خالد) الجهني  
 الصحابي (وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال واغديا أنيس) بصيغة التصغير  
 ابن الضمك الأسلمي واغديا أمر من غدا بالفتح المجهمة أي اذهب وهو عطف على شيء سبق وساقه هنا مقتضرا  
 على القدر المحتاج إليه ولفظه كما أخرجه في باب الاعتراف بالزنا كتاب المحاربين كما عند النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقام رجل فقال أنشدك الله الا قضيت ينساب كتاب الله فقام خصمه وكان أفقه منه فقال افض ينساب كتاب  
 الله وأذن لي قال قل قال ان ابني كان عسيقا على هذا فزني بأمرأة فافتديت منه بمائة شاة وخادم ثم سألت  
 أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام وعلى امرأته الرجم فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي  
 نفسي بيده لا قضيت ينساب كتاب الله المائة شاة والخادم ردة عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغديا  
 يا أنيس (على) وللكشميين إلى (امرأة هذا فان اعترفت) بالزنا (فارجعها) وانما خصه من بين الصحابة قصدا  
 إلى انه لا يؤتمر في القبيلة الأرجل منهم لنفورهم عن حكم غيرهم وكانت المرأة أسلية • وهذا الحديث أخرجه  
 أيضا في التدوير والمخاريب والصلح والاحكام والشروط والاعتصام وخبر الواحد والشهادات وأخرجه مسلم  
 وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الحدود والنساء في القضاء والرجم والشروط • وبه قال (حدثنا)  
 ابن سلام) بالتخفيف ولا يذري سلام بالتشديد البيهقي قال (أخبرنا عبد الوهاب النقي عن ايوب) السجستاني  
 (عن ابن أبي مليكة) عبد الله بن عبيد الله (عن عتبة بن الحارث) بن عامر القرشي النوفلي المكي له صحبة أسلم يوم  
 الفتح وله في البخاري ثلاثة أحاديث أنه (قال جى بالنعيمان) بضم النون مصغرا وغير أبي ذر النعمان بالتكبير



(أواب النعمان) بالتصغير أيضا والشك من الراوى ووقع عند الامام علي الشك في تصغيره وتكبيره وللاسماعيلي  
 أيضا في رواية جئت بالنعمان بغير شك فيستفاد منه تسمية الذي حضر به وهو عقبه والنعمان بن عمرو بن رفاعه  
 ابن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الانصاري ممن شهد بدرًا وكان من احمال كونه (شاربا)  
 مسكرا أي متصفا بالشرب لانه حين جى به لم يكن شاربا حقيقة بل كان سكران ويدل له ما في الحدود بلفظ وهو  
 سكران (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت ان يضربوا) بحذف الضمير المنصوب وفي نسخة  
 يضربوه باثباته (قال) عقبه بن الحارث (فكنت انا فمين ضربه فضر بنا بالنعال والجريد) وموضع الترجمة منه  
 قوله فيه فأمر من كان في البيت أن يضربوه فان الامام لما لم يتول اقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة  
 توكيله لهم في اقامته ولا يصح عند الشافعية التوكيل في اثبات الحد ولبنائنا على الدرهم قد يقع اثباتها  
 بالوكالة تبعاً بأن يقذف شخص آخر فيطأ به بحذاء القذف فله ان يدراه عن نفسه باثبات زناه بالوكالة فاذا ثبت  
 اقيم عليه الحد ويستفاد من الحديث كما قال الخطابي أن حد النحر لا يستأنى به الا فاقة كحد الحامل لتضع حملها \*  
 (باب حكم (الوكالة في) أمر (البدن) التي تهدي (و) حكم (تعاهدها) \* وبه قال (حدثنا اسماعيل بن عبد الله)  
 الاويسى المدني ابن أخت الامام مالك (قال حدثني) بالافراد (مالك) هو ابن أنس امام دار الهجرة (عن عبد  
 الله بن أبي بكر بن حزم) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي (عن) خالته (عمرة بنت عبد الرحمن) الانصارية (انها  
 اخبرته قالت عاتشة رضى الله عنها انما قلت فلان هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي) بتشديد الياء على  
 التثنية وهذا الحديث ساقه هنا مختصرا وفي باب من قلد القلائد يده من كتاب الحج أطول من هذا ونقطه عن  
 عمرة بنت عبد الرحمن انها اخبرته أن زياد بن أبي سفيان كتب الى عاتشة رضى الله عنها أن عبد الله بن عباس رضى  
 الله عنهما قال من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه قالت عمرة فقالت عاتشة رضى الله  
 عنها ليس كما قال ابن عباس انما قلت فلان هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي (ثم قلدها رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يديه) بالتثنية (سمعت) صلى الله عليه وسلم (بها) أي بالهدى وأنت النمر باعتبار البدنة لان  
 هديه صلى الله عليه وسلم الذي بعث به كان بدنة (مع أبي) أي بكر الصديق رضى الله عنه سنة تسع  
 عام حج أبو بكر رضى الله عنه بالناس (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احله الله له حتى يحرم  
 له هدى) بضم النون مبنيا للمجهول والهدى رفع نائب عن الفاعل أي حتى نحره أبو بكر رضى الله  
 عنه والحديث ظاهر فيما ترجم له من الوكالة في البدن وأما تعاهدها فيجمل أن يكون من مباشرة  
 النبي صلى الله عليه وسلم ايها بنفسه حتى قلدها يده \* هذا (باب) بالتثنية يذ كرفيه (اذا قال الرجل  
 لو كبله) الذي وكله (ضمة) أي الشيء الموكل فيه (حيث اراد الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت) أي  
 فوضعه حيث اراد جاز \* وبه قال (حدثني) بالافراد (يحيى بن يحيى) بن بكر بن زياد التميمي الخنظلي  
 (قال قرأت على مالك) الامام (عن اسحاق بن عبد الله) بن أبي طلحة (انه سمع) عمه (انس بن مالك رضى الله  
 عنه يقول) كان ابو طلحة (زيد بن سهل الانصاري) اكثر الانصار (ولا يذرا) اكثر انصارى قال البرماوى  
 كانكرمانى وهو من التفضيل على التفضيل أي أكثر من كل واحد واحد من الانصار ولذا لم يقل أكثر  
 الانصار (بالبدنة مالا) نصب على التمييز أي من حيث المال (وكان أحب أمواله اليه بجره) بكسر الموحدة  
 وسكون التحتية وضم الراء وبعد الحاء المهملة همزة مفتوحة بمد واولاى ذرير حاسن غير همز وفيها وجوه  
 أخرى ذكرتها في الزكاة) وكانت مستقبلة المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من  
 ما فيها طيب (بالحزبة ماء) فلما نزلت هذه الآية (ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون) من الصدقة  
 (قام ابو طلحة) منتها (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تعالى يقول في كتابه  
 ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وان أحب أموالى الى بجره) بكسر الموحدة وضم الراء مهموزا  
 مع الفتح والماضى الفرع لابي ذر (وانها صدقة لله ارجو بجره) خيرها (وذخرها) بالذال المضمومة والهاء  
 الساكنة المجتمعة أي اقدمها فأذخرها لاجدها (عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت فقال) عليه  
 الصلاة والسلام (بج) بفتح الموحدة وسكون الحاء المعجمة وتثنيها وبالخفض والتشديد فيها معنى  
 أربعة كلمة يقال عند مدح الشيء والرضى به (ذلك مال رائج) بالهمزة والحاء المهملة فى الفرع وأصله (ذلك



ومال رائج) بانكرار مرتين أى ذاهب فاذا ذهب في الخبره وأولى (قد) بغير وار قبل القاف (سمعت ما قلت فيها  
ارى أن يجعلها في الاقربين قال) أبو طهة (أفعل يا رسول الله) همزة قطع على أنه فعل مستقبل مرفوع  
(فقهها أبو طهة في اقاربه وبنى عمه) من باب عطف الخاص على العام (تابعه) أى تابع يحيى بن يحيى (إسماعيل)  
ابن أبي اويس (عن مالك) فيما وصله المؤلف في تفسير سورة آل عمران (وقال روح) بفتح الراء وسكون الواو  
وبالحاء المهملة ابن عبادة في روايته (عن مالك) أيضا (رائج) بالموحدة فيما وصله الامام أحمد عنه وفي غير القرع  
وأصله من الاصول في رواية يحيى رائج بالموحدة أى يرج فيه صاحبه وقال العيني رائج بالجمع من الرواج  
فلتأمل وموضع الترجمة من الحديث قول أبي طهة للنبي صلى الله عليه وسلم انها صدقة الخ فانه صلى الله عليه  
وسلم لم ينكر عليه ذلك وان كان ما رضعها بنفسه بل امره أن يضعها في الاقربين لكن الترجمة فيه تقريره عليه الصلاة  
والسلام على ذلك وهذا الحديث قد سبق في باب الزكاة على الاقارب من كتاب الزكاة (باب وكالة الامين في  
الخزانة) كسر الخاء المعجمة اسم للموضع الذي يخزن فيه (وتخوها) وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني  
بالافراد (محمد بن العلام) أبو كريب الهمداني قال (حدثنا أبو اسامة) جاد بن اسامة الليثي (عن يزيد بن  
عبد الله بنضم) الموحدة وفتح الراء مصغرا (عن أبي بردة) بنضم الموحدة وسكون الراء اسمه عامر او الحارث (عن  
ابي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رسم الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال الخازن الامين  
الذي يفتح ويربما قال الذي يعطى ما امر به) بنضم الهمزة وكسر الميم مبنيا للمفعول أى ما امر به سيده  
من الصدقة حال كونه (كاملا موفرا) بفتح الفاء المشددة (طيب نفسه) مبتدأ وخبره مقدم وفي الزكاة طيب  
به نفسه ولابي ذر والاصلي طيبا بالنصب على الحال (الى الذي امر به) لاغيره (أحد المتصدقين) خبر قوله  
الخازن والمتصدقين بفتح القاف بلفظ التثنية ومطابقته للترجمة من جهة أن الخازن الامين مفوض اليه  
الاتفاق والاعطاء بحسب امر الامر به وهذا الحديث سبق في باب اجر الخادم من كتاب الزكاة  
(بسم الله الرحمن الرحيم) (ما جاء في الحرث) أى الزرع (والمزراعة) وعلى المعاملة على الارض ببعض  
ما يخرج منها ويكون البذر من مالكها فان كان من العامل فهي مخبرة وهما ان افردتا عن المسافة باطلتان  
للهي عن المزارعة في مسلم وعن المخبرة في الصحيحين ولا تكتسب منفعة الارض ممكنة بالاجارة فلم يجز العمل  
عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشي بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقد الاجارة عليها فجوزت المسافة واختار  
في الروضة تبعاً لابن المنذر وابن خزيمة والخطابي صحتهما وحل أخبار النهي على ما اذا شرط لاحدهما زرع  
قطعة معينة وللاخر ائخرى وعلى الاول فيشترط تقديم المسافة على المزارعة بان يقول ساقيتك وزادعتك  
فلو قال زارعتك وساقيتك أو فصل بينهما لم يصح لا تقاء التبعية فان خبره تعالى يصح كالأفراد واختلفت  
المزارعة بأن المزارعة أشبه بالمسافة وورد الخبر بصحتها بخلاف المخبرة (باب فضل الزرع والغرس) قال  
في القاموس زرع كنع طرح البذر كازرع وأصله ازترع ابدلوه ادا لا تتوافق الراي والله انبت وغرس  
الشجر أنبته في الارض كأغرسه والغرس المغروس (إذا اكل منه) قيد في فضيلة كل منهما ولابي ذر كتاب  
الحرث بفتح الحاء وسكون الراء المهملة آخره مثله وله عن الجوى في الحرث واسقاط كتاب وله أيضا عن  
الكشميني كتاب المزارعة مع تأخير البسلة فيها وسقط له قوله ما جاء في الحرث والمزارعة وقوله باب وما بعده  
نابت عنده وحديثه فيكون قوله فضل الزرع مرفوعا على ما لا يخفى وهذا ما في القرع وأصله وفي فتح الباري عن  
التسني كالكشميني باب فضل الزرع والغرس إذا اكل منه بسم الله الرحمن الرحيم وزاد النسفي فقال باب  
ما جاء في الحرث والمزارعة وفضل الزرع ومثله للاصلي وكرهية الا انها حذفوا كتاب المزارعة وللمستحلي  
كتاب الحرث وقدم الجوى البسلة وقال في الحرث بدل كتاب الحرث (وقوله تعالى) بالجر عطفا على السابق  
ولابي ذر وقول الله تعالى بالرفع على الاستئناف (أفرأيتم ما تحرثون) تحرثون حبه (أنتم تزرعونه) تنبتونه  
(أم نحن الزارعون) المنبتون (لونساء لجعلناه حطاما) هشيما وانما ناسب سبحانه وتعالى الحرث البناء والزرع اليه  
جل جلاله وان كانت الافعال كلها له سبحانه حرثا وبذرا وغير ذلك لأن المراد بالزرع هنا الايات لا البذر  
وذلك من خصائص القدرة القديمة ووجه الاستدلال بهذه الآية على اباحة الحرث أن الله تعالى امتن علينا  
بآيات ما تحرثه فدل على أن الحرث جائز لا يمتنع بممنوع وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) قال (حدثنا أبو



عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري (ح) مهمله وينطق بها كذلك علامة الجويل السند قال المرفأ بالسند  
 (وحدثني عبد الرحمن بن المبارك) بن عبد الله العيشي بعين مهمله مفتوحة فحشية ساكنة فشين مجمعة  
 منسوب الى بنى عائش قال (حدثنا أبو عوانة عن قتادة) بن دعامة (عن انس) ولابي ذر أنس بن مالك (رضي الله  
 عنه) أنه (قال قال رسول الله) ولابي ذر النبي (صلى الله عليه وسلم) ما من مسلم يغرس غرساً) يعني المغروس  
 أى شجراً (أو يزرع زرعاً) من زرعاً أو للتبويغ لأن الزرع غير الغرس (فباكل منه طيراً أو إنساناً أو بهيمة  
 إلا كان له به صدقة) بالرفع اسم كان والتعبير بالمسلم يخرج الكافر فيختص الثواب في الآخرة بالمسلم دون الكافر  
 لأن القرب انما تصح من المسلم فان تصدق الكافر أو فعل شيئاً من وجوه البر لم يكن له اجر في الآخرة نعم  
 ما اكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا كما ثبت بسنده وأما من قال يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة  
 فيحتاج الى دليل وفي حديث عائشة عند مسلم قلت يا رسول الله ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطم  
 المسكين فهل ذلك نافعه قال لا ينفعه انه لم يقل يومارب اغفر لي خطيئتي يوم الدين يعني لم يكن مصداقاً بالبعث  
 ومن لم يصدق به كافر ولا ينفعه عمل ونقل عياض الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم اعمالهم ولا يثابون عليها  
 بنعيم ولا يخفف عذاب لكن بعضهم أشد عذاباً من بعضهم بحسب جرائمهم وأما حديث أبي ايوب الانصاري  
 عند احمد مر فوعا ما من رجل يغرس غرساً وحديث ما من عبد قطا هرهما يتناول المسلم والكافر لا يمكن يحمل  
 المطلق على المقيد والمراد بالمسلم الجنس فتدخل المرأة المسلمة (وقال لنا مسلم) هو ابن ابراهيم الفراهيدي  
 البصري قال العيني كان جرحاً كذا باثبات لئلا يصلي وكريمة وابي ذر وفي رواية النسفي وآخرين وقال مسلم  
 بدون لفظة لنا (حدثنا آبان) بن يزيد الطارقال (حدثنا قتادة) بن دعامة قال (حدثنا أنس) رضي الله عنه  
 (عن النبي صلى الله عليه وسلم) لم يسبق متن هذا السند لأن غرضه منه التصريح بالتحديث عن قتادة عن انس  
 وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم بن ابراهيم المذكور بلفظ ان نبي الله صلى الله عليه وسلم رأى نخلاً  
 لا ثم مبشراً امرأة من الانصار فقال من غرس هذا النخل اسم ام كافر قالوا مسلم بنحو حديثهم كذا عند  
 مسلم فأحال به على ما قبله وقد بينه ابو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن مسلم بن ابراهيم وباقيه لا يغرس مسلم  
 غرساً فأكل منه انسان أو طيراً أو دابة الا كان له صدقة وقد اخرج مسلم هذا الحديث من طرق عن جابر قال  
 في بعضها فباكل منه سبع أو طائراً أو شيئاً الا كان له فيه اجر وفي أخرى فباكل منه انسان ولا دابة ولا طيراً الا كان  
 له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاه أن ثواب ذلك مستمر مادام الغرس أو الزرع مأكولاً منه ولو مات غارسه  
 أو زارعه ولو انتقل ملكه الى غيره قال ابن العربي في سعة كرم الله أن يشيب على ما بهد الحياة كما كان يشيب ذلك  
 في الحياة وذلك في ستة صدقات جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوه أو غرس أو زرع أو رباط فللمرابط ثواب  
 عمله الى يوم القيامة انتهى ونقل الطبري عن يحيى السنه انه روى أن رجلاً مر بأبي الدرداء وهو يغرس جوزة  
 فقال اتغرس هذه وانت شيخ كبير وهذه لا نطم الا في كذا كذا ما فقال ما على أن يكون لي أجرة أو ياكل منها  
 غيره قال وذكر أبو الوفاء البغدادي انه مر أنوشروان على رجل يغرس شجرة الزيتون فقال له ليس هذا أو ان  
 غرسك الزيتون وهو شجر بطي الاثمار فأجاب به غرس من قبلنا فأكلنا ونغرس ايأكل من بعده نأكل انوشروان  
 زه أي احسنت وكان اذا قال زه يعطى من قبلت له اربعة آلاف درهم فقال ايها الملك كيف تعجب من شجري  
 وابطاء ثمرة فما اسرع ما أثر فقال زه فزيد اربعة الاف درهم اخرى فقال كل شجرة يثمر في العام مرة وقد اثمرت  
 شجرتي في ساعة مرتين فقال زه فزيد مثلهما فغضى انوشروان فقال ان وقفنا عليه لم يكفه ما في خزانتنا ثم ان حصول  
 هذه الصدقة المذكور يتناول حتى من غرسه لغيره اولئك فقهه لان الانسان يثاب على ما سرق له وان لم ينثر ثوابه  
 ولا يختص حصول ذلك بمن يباشر الغرس أو الزراعة بل يتناول من استاجر لعمل ذلك والصدقة حاصلة حتى فيما  
 عجز عن جمعه ككاسنبل المعجوز عنه بالحصيد فباكل منه حيوان فانه مندرج تحت مدلول الحديث  
 واستدل به على أن الزراعة افضل المكاسب وقال به كثيرون وقيل الكسب باليد وقيل التجارة وقد يقال كسب  
 اليد افضل من حيث الخل والزرع من حيث عموم الانتفاع وحينئذ فينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الحال  
 فحيث احتج الى الافوات اكثر تكون الزراعة افضل للتوسعة على الناس وحيث احتج الى التجر لانقطاع  
 الطرق تكون التجارة افضل وحيث احتج الى الصنائع تكون افضل والله اعلم وهذا الحديث أخرجه المصنف



أيضا في الادب والنمذى في الاحكام \* (باب) بيان (ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع) يحذر بعضهم  
 اَوْه وسكون ثانيه وفتح ثالثه مخففا ولا يذري يحذر بالتشديد (او تجاوز الحذ) قال الحافظ ابن حجر كذا الاصلي  
 وكريه ولا ينشوية أو يجاوز بالمتناة التحتية بدل الميم ولا يذري والتسني جاوز الحذ وفي رواية بالقرع أو جاوز  
 الحذ (الذي أمر به) سواء كان واجبا أو مندوبا وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا  
 عبد الله بن سالم الحمصي) أبو يوسف قال (حدثنا محمد بن زياد الالهاني) بفتح الهمزة وسكون اللام بعد هاها  
 فأنف فنون فياء نسب أبو سفيان الحمصي (عن أبي امامة الباهلي) انه (قال) (والحال انه رأى سكة)  
 بكسر السين المهملة وتشديد الكاف المفتوحة الحديدة التي تحرث بها الارض (وشبها من آلة الحرث فقال  
 سمعت النبي) ولا يذري سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل هذا بيت قوم) يعملون بها بأنفسهم  
 (الا ادخله الدل) يضم الهمزة وكسر الخاء المعجمة مبنيا للمفعول والذل رفع نائب عن الفاعل فلو كان لهم  
 من يعمل لهم وادخلت الآلة دارهم للمنظ فليس مرادا أو هو على عمومه فان الذي شامل لكل من ادخل على  
 نفسه ما يستلزم مطابقة آخره ولا سيما اذا كان المطالب من ظلمة الولاية ولا يذري عن الجوى والمستمل الا ادخله  
 الله بفتح الهمزة والخاء مبنيا للفاعل الذل مفعول للاسم الكريم وله عن التميمي الا ادخله الذل باسقاط  
 الهمزة وحذف الجلالة والذل رفع وفي مستخرج أبي نعيم الا ادخلوا على انفسهم ذلا لا يخرج عنهم الى يوم  
 القيامة أي لما يلزمهم من حقوق الارض التي يزرعونها وبطالهم بها الولاية بل يأخذون منهم الا أن فوق  
 ما عليهم بالضرب والحبس بل ويجعلونهم كالعبيد أو أسوأ من العبيد فان مات احد منهم أخذوا ولده عوضه  
 بالغصب والظلم وربما أخذوا الكثير من ميراثه ويحرمون ورثته بل ربما أخذوا من بلد الزراع فجعلوه زراعا  
 وربما أخذوا ماله كما شاهدنا فلاحا حول ولا قوة الا بالله وكان العمل في الاراضي اول ما اقتضت على اهل  
 الذمة فكان الصحابة يكرهون تعاطي ذلك قال في فتح الباري وقد اشار البخاري بالترجمة الى الجمع بين حديث  
 أبي امامة والحديث السابق في فضل الزرع والغرس وذلك بأحد امرين اما ان يحمل ما ورد من الذم على عاقبة  
 ذلك ومحل اذا اشتغل به فضيع بسببه ما امر بحفظه واما أن يحمل على ما اذا لم يضيع الا أنه جاوز الحذ فيه  
 (قال محمد) هو ابن زياد الراوي (واسم أبي امامة) الباهلي المذكور (صدى بن بخلان) بفتح العين المهملة  
 وسكون الجيم وبعد اللام الق وون وصدى بضم الصاد وفتح الدال المهملة آخره تحية مشددة آخر من مات  
 بالشام من الصحابة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخرين في الاطعمة والجهاد وهو ثابت هنا في بعض  
 النسخ وعليه شرح العيني وهو في هامش البوينية بازاء قوله في السند عن أبي امامة من غير إشارة لمحل من قوم  
 عليه علامة أبي ذر عن المستمل والتميمي وفي بعض النسخ وعزاه في الفتح وتبعه العيني للمستمل قال أبو  
 عبد الله أي البخاري بدل قوله قال محمد وهذا الحديث من افراد البخاري \* (باب اقتناء الكلاب) بالنسب أي  
 اقتنائه (للعث) وبه قال (حدثنا معاذ بن فضالة) بفتح الفاء أبو يزيد البصري قال (حدثنا هشام) الدستوائي  
 (عن يحيى بن أبي كثير) بالثالثة (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال) قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من أمسك كلبا فإنه ينقص كل يوم من أجره (عنه قيراط) وعند مسلم فإنه ينقص من أجره  
 كل يوم قيراطان والحكم للزائد لأنه حفظ ما لم ينقطه الا آخر أو أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أو لا ينقص قيراط  
 واحد فسمعه الراوي الاول ثم أخبر ثانيا بنقص قيراطين زيادة في التأكيذ للتشديد عن ذلك فسمعه الثاني أو ينزل  
 على حالين فنقص القيراطين باعتبار كثره الانحرار باقتنائه ونقص الواحد باعتباره وقتله وقد حكى الرويانى  
 في البحر اختلاف في الاجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل وفي محل نقصان القيراطين فقبل من عمل  
 النهار قيراط ومن عمل الليل آخر قيراط من الفرض قيراط ومن النفل آخر القيراط هنا مقدار معلوم عند الله  
 تعالى والمراد بنقص جزء أو جزأين من اجزاء عمله وهل اذا تعددت الكلاب تعدد القيراط وسبب النقص  
 امتناع الملازمة من دخول يته أو لما يلحق المارين من الاذى أو ذلك عقوبة لهم لانتهازهم ما يحسن عن  
 اقتنائه أو لأن بعضها شياطين أو لولوغها في الاواني عند غفلة صاحبها (الكلب حرث أو ماشية) فيجوز  
 والتشويح لا لترديد الاصح عند الشافعية اباحة اقتناء الكلاب لحفظ الدور والدروب قياسا على المنصوص  
 بما في معناه واستدل المالكية بجواز اقتنائه على طهارته فان ملابستها مع الاحتراز عن من شئ منها



أمر شاق والاذن في الشيء اذن في مكملات مقصوده كما أن في المنع من لوازمه مناسبة للمنع منه وأجيب  
بعموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستنكر إذا  
سوغه الدليل (قال) ولابي ذر وقال (ابن سيرين) محمد عما يتبعه الحافظ ابن حجر فلم يجده موصولا (وابو صالح)  
ذكو ان الزيات مما وصله ابو الشيخ الاصبهاني في كتابه الترغيب (عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم الا كلب غنم او) كلب (حرث او) كلب (صيد) فزاد أوصيد (وقال ابو حازم) بالهاء المهملة والزاي  
سلمان بسكون اللام الاشجعي مما وصله ابو الشيخ (عن ابي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم  
كلب صيد او) كلب (ماشية) فاسقط كلب الحرث ولابي ذر بالتقديم والتأخير \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن  
يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن يزيد بن خصيفة) بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مصغرا  
نسبه لجدته واسم ابيه عبد الله (ان السائب بن يزيد) من الزيادة كك السابق الكندي صحابي صغير حج به في حجة  
الوداع وهو ابن سبع سنين وولاه عمر سوق المدينة وهو آخر من مات بم امن الصحابة (حدثنا أنه سمع سفيان بن  
أبي زهير) بضم الراء مصغرا (رجلا) بالنصب قال العيني بتقدير أعنى أو أخص ولابي ذر رجل بالرفع خبر مبتدأ  
محذوف أي هو رجل (من ارد شذوثة) بفتح الهمة وسكون الزاي وشذوثة بفتح الشين المعجمة وبعد النون  
المضمومة همزة مفتوحة (وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
من اقتنى كلبا) وهذا مطابق للترجمة مفسر لقوله في الحديث السابق من امسك كلبا (لا يغني عنه زدا ولا ضرعا)  
كناية عن الماشية (نقص كل يوم من) ثواب (عمله فباط) قال السائب بن يزيد (قلت) لسفيان بن أبي زهير  
للتثبت في الحديث (انت سمعت هذا) الذي قاله (من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اي) سمعته منه صلى الله  
عليه وسلم (ورب هذا المسجد) اقسم للتأكد \* وفي هذا الحديث صحابي عن صحابي واخرجه مسلم في البيوع  
والنساء \* وابن ماجه في الصيد \* (باب استعمال البقر للحرث) \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (محمد بن  
بشار) بالموحدة والشين المعجمة المشددة المفتوحة عن العبدى البصرى ابو بكر بن عمار قال (حدثنا غندر) هو  
محمد بن جعفر البصرى قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن سعد) بسكون العين ولابي ذر زيادة ابن ابراهيم  
ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرى قاضى المدينة انه (قال سمعت اباسلمة) بن عبد الرحمن الزهرى المدني احد  
الاعلام يقال اسمه عبد الله ويقال اسماعيل وهو عم سعد بن ابراهيم السابق (عن ابي هريرة رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال بينما) بالميم (رجل) لم يسم (راكب على بقرة) وجواب بينا قوله (النفث اليه)  
أي البقرة وزاد في المناقب في فضل أبي بكر من طريق ابي اليمان فتكلمت (فصارت لم اخلق لهذا) أي للركوب  
بقريته قوله راكب (خلفت للحرث) وفي ذكر بنى اسرائيل من طريق علي عن سفيان ينادى رجل يسوق بقرة اذ  
ركبها فصرها فقالت انا لم تخلق لهذا انما خلقنا للحرث فقال الناس سبحان الله بقرة تتكلم (قال) النبي صلى الله  
عليه وسلم (وآمنت به) أي بنطق البقرة وفي ذكر بنى اسرائيل فاني أو من بهذا والنساء فيه جزاء شرط محذوف  
أي فإذا كان الناس يستغربونه ويحبون منه فاني لا استغربه وأو من به (انا وأبو بكر وعمر) فان قلت ما غائبة  
ذكر انا وعطف ما بعده عليه وهلا عطف على المستتر في أو من مستغنيا عنه بالخار والمجرور واجب بأنه لو لم يذكر  
أنا لاحتمل أن يكون وأبو بكر عطف على محل ان واسمها والخبر محذوف فلا يدخل في معنى التأكيدي وتكون  
هذه الجملة واردة على التبعية ولا كذلك في هذه الصورة فانه في شرح المشكاة واستدل بقولها انما خلقنا للحرث  
على أن الدواب لا تستعمل الا فيما جرت العادة باستعمالها فيه ويحتمل أن يكون قولها انما خلقنا للحرث اشارة الى  
تعظيم ما خلقت له ولم يرد الحصر في ذلك لأنه غير مراد اتفاقا لأن من جملة ما خلقت له أنها تسمع وتوكل بالاتفاق  
قال ابن بطال في هذا الحديث حجة على من منع اكل الخيل مستدلا بقوله تعالى لتركبوهما فانه لو كان ذلك دالا  
على منع اكلها لدل هذا الخبر على منع اكل البقر لقوله في الحديث انما خلقنا للحرث وقد اتفقوا على جواز اكلها  
فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من صيغة انما في قوله انما خلقنا للحرث عموم مخصوص (واخذ الذئب  
شاة) هو معطوف على الخبر الذي قبله بالاسناد المذکور (فتبعها) أي الشاة (الراعى) لم يسم وايراد المصنف  
للحديث في ذكر بنى اسرائيل فيه اشعار بأنه عنده عن كان قبل الاسلام نعم وقع كلام الذئب لاهبان بن اوس كما  
عند ابي نعيم في الدلائل (فقال الذئب) ولابي ذر فقال له الذئب وفي ذكر بنى اسرائيل وينما رجل في غنمه اذ عدا  
الذئب فذهب منها بشاة فطلبه حتى كأنه استنقذها منه فقال له الذئب هذا استنقذتها مني واستنقذ كل هذا



التركيب وخزجه ابن مالك في التوضيح على ثلاثة أوجه • أحدها أن يكون منادى محذوقا منه حرف التداء  
واعترضه البدر الدماميني بأنه ممنوع أو قليل • الثاني أن يكون في موضع نصب على الظرفية مشارا به إلى  
اليوم أي هذا اليوم استنقذتها • الثالث في موضع نصب على الصدرية أي هذا الاستنقاذ استنقذتها مني  
وقد وهم الزركشي في التنقيح وتبعه البدر الدماميني في المصاييح والبرماوى في اللامع الصبيح فذكروا هذه  
الكلمة المستشكلة في رواية هذا الباب ناقلين ما ذكرته عن ابن مالك في توجيهها وليس لها ذكر في هذا الباب  
أصلا والله أعلم وافظ رواية الحديث المذكور في المناقب بيناراع في غنمه عدا عليه الذئب فأخذ منها شاة  
فطلبه الراعي فالتفت إليه الذئب فقال (من إهنا) أي للشاة (يوم السبع) بضم الموحدة ويجوز فتحها وسكونها  
المفترس من الحيوان وجمعه أسبع وسباع كما في القاموس (يوم لا راعى لها غري) أي إذا أخذها السبع  
لم تقدر على خلاصها منه فلا يرعاها حينئذ غري أي أنك تهرب منه وأكون أنا قريباً منه أراعى ما يفضل لي منها  
أو أراد من لها عند الفتن حين تترك بلاراع نهبه للسباع فجعل السبع إهنا راعيا أذ هو منفرد بها أو أراد يوم  
أكل لها يقال سبع الذئب الغنم أي أكلها وقال ابن العربي هو بالاسكان والضم تصحيف وقال ابن الجوزي هو  
بالسكون والمحدثون يروونه بالضم وقال في القاموس والسبع أي يسكون الموحدة الموضع الذي يكون فيه  
الحشر أي من لها يوم القيامة ويعكر على هذا قول الذئب لا راعى لها غري والذئب لا يكون راعيا يوم القيامة  
أو يوم السبع عيداهم في الجاهلية كانوا يشتغلون فيه بلهوهم عن كل شئ قال وروى بضم الباء انتهى أي بغفل  
الراعى عن غنمه فيمكن الذئب منها وانما قال ليس لها راع غري بالغة في غنمته منها (قال) صلى الله عليه وسلم  
لما تعجب الناس حيث قالوا سبحان الله ذئب يتكلم كما في ذكر بنى اسرائيل (أصنت به) أي يتكلم الذئب (أنا  
وأبويكرو عمر قال أبو سلمة) بن عبد الرحمن الراوى بالسند المذكور (وماهما) أي العمران (يومئذ في القوم)  
أي لم يكونا حاضرين فيحتمل أن يكون أهبان على تقدير أن يكون هو صاحب القصة لما أخبر النبي صلى الله  
عليه وسلم بذلك كان العمران حاضرين فصدقا ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم الناس بذلك وهما غائبان  
فلذا قال عليه الصلاة والسلام فاني أو من بذلك وأبويكرو عمر وأطلق ذلك لما طلع عليه من أنه ما يصدق أن  
بذلك إذا سمعاه ولا يترددان فيه كغيره من قواعد العقائد وقال التورثي انما أراد عليه الصلاة والسلام  
فخص بهما بالتصديق الذي بلغ عن اليقين وكوشف صاحبه بالحقيقة التي ليس وراءها لثجب مجال انتهى  
ونطق البقر والذئب جائز اعتلا عن النطق اللفظي والنفسى معا غير أن النفسى يشترط فيه العقل وخلق  
في البقر والذئب جائز وكل جائز أخبر به صاحب المعجزة انه واقع علمنا عقلانه واقع ولا يحتمل توقف المتوقفين  
على أنهم شكوا في الصدق ولكن استبعدوه استبعادا عاديا ولم يعلموا علمنا مكينا أن خرق العادة في زمن النبوات  
يكاد أن يكون عادة فلا عجب إذا • وهذا الحديث أخرجه أيضا في المناقب وبنى اسرائيل ومسلم في الفضائل  
والترمذي في المناقب مقطعا • هذا (باب) بالتسوين (إذا قال) صاحب النخل لغيره (أكفنى مؤنة النخل) أي  
العمل فيه من السقي والقيام عليه بما يتعلق به (أو) مؤنة (غيره) كالكعب ولابي زرو وغيره بإسقاط الالف  
(وتشركنى) بضم أوله وكسر ثالثة مضارع أشرك ويجوز فتحهما مضارع شرك وكلاهما في الفرع وأصله ويجوز  
الرفع خبر مبتدأ محذوف أي وأنت تشركنى والواو لتعال والنصب بتقدير أن بعد الواو (في الثمر) الذي يحصل  
من النخل أو الكرم جاز هذا القول • وبه قال (حدثنا الحكم بن نافع) هو أبو اليمان الحمصي قال (أخبرنا  
شعيب) هو ابن أبي حمزة الحمصي اسم أبيه دينار قال (حدثنا أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج)  
عبد الرحمن بن هرم عن (عيسى بن مريم رضي الله عنه) انه (قال قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم) حين قدم  
المدينة يا رسول الله (أقسم بيننا وبين اخواننا) المهاجرين (النخل) بكسر الخاء ثم تحية ساكنة وللشعبيين  
النخل يسكون الخاء والنخل جمع نخل كالعبيد جمع عبده وجمع نادر (قال) صلى الله عليه وسلم (لا) أقسم  
وانما أبي ذلك لانه علم أن الفتوح ستفتح عليهم فكبره أن يخرج عنهم شيئا من رقبته فقبلهم التي بها قوام  
أمرهم شفقة عليهم فلما فهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلتين امتثال ما أمرهم به عليه الصلاة والسلام وتجميل  
مواساة اخوانهم المهاجرين (فقالوا) أي الانصار لله مهاجرين أي المهاجرون (تكنوننا المؤنة) في النخل  
بتعهد بالسقي والتربية (وتشرككم) بفتح أوله وثالثة قال ابن حجر حسب والذي في الفرع وأصله بالوجهين



كالسابق (في القصة) أي ويكون المحصل من الثمرة مشتركا يتناوبينكم وهذه عين المساقاة لكن لم يبينوا مقدار الانصباة التي وقعت والمقرر أن الشركة إذا أهمت ولم يكن فيها جزء معلوم كانت نصيبين أو كان نصيب العامل في المساقاة معلوما بالعرف المنضبط فترسكوا النص عليه اعتمادا على ذلك العرف وقد أخرج المؤلف هذا الحديث بهذا السند بلفظ أقسم يتناوبين اخواتنا النخل فقال لا فنان تكفوتنا المونة ونشر ~~حكمكم~~ في الثمرة قال البيضاوي وهو خبر في معنى الأمر أي اكفونا نصيب السيام بتأجير النخل وسبقها وما يترقب عليه اصلاحها (قالوا) أي الانصار والمهاجرون كلهم (سمعنا واطعنا) أي امتثلنا أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما أشار إليه فانه العيني وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الشروط وكتب هذا القسامي (باب) حكم (قطع الشجر والنخل) بسكون الخاء للحاجة والمصلحة كالكاء العدو (وقال انس) مما وصله في باب ينش قبور الجاهلية في المساجد من كتاب الصلاة (أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل قطع) وفيه الجواز للحاجة وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكي قال (حدثنا جويرية) بن أسماء (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله) بن عمر (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حرق نخل بني النضير) بفتح النون وكسر الصاد المجهة قوم من اليهود (وقطع) شجرهم (وهي البويرة) بضم الواو وسكون التحتية وبالراء موضع معروف من بلد بني النضير (ولها) للبويرة (يقول حسان) بدون الصرف على أنه من الحس بغير النون وبالصرف على أنه من الحسن بالنون وهو ابن ثابت الخزرجي الانصاري (وهان) بالواو ولا يذرع عن الحوى والمستقلى لهان باللام وللقابسي فيما ذكره العيني هان فيكون فيه العصب بالمجهة وهو خرم مفاعلتن (على سرة بني لوى) بضم اللام وبعد ها همزة مفتوحة فتحية مشددة ككبر قرين وسرة بفتح السين المهملة قال الجوهرى جمع السرى وهو جمع عزيز أي يجب مع فعل على فعلة ولا يعرف غيره وجمع السرة سرات وقد شدد السهيلي في الروض الاتف التكري هذه المسألة على التحاة وقال لا ينبغي أن يقال في سرة القوم انه جمع سري لا على القياس ولا على غير القياس وانما هو مثل كاهل القوم وسنامهم والعجب كيف خفي هذا على الخويعين حتى قلدا الخالف منهم السالف وساق فيه كلاما طويلا حاصله أن السرة مفرد لا جمع واستدل عليه بما وقف عليه من كلامه (حريق بالبويرة مستطير) أي منتشر ولما أشد حسان هذا أجابه سفيان بن الحارث بقوله

أدام الله ذلك من صنيع \* وحرق في نواحيها السعير

وفي ذلك نزلت ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة الآية وانما قال حسان ذلك لان قريشاهم الذين حملوا كعب ابن أسد صاحب عقد بني قريظة على نقض العهد بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى خرج معهم الى الخندق وقبل انما قطع النخل لانها كانت تقابل القوم فقطعت لئلا يكون مجالا للحرب \* هذا (باب) بالتدوين بغير ترجمة وبه قال (حدثنا محمد) ولا يذرع الوقت ابن مقاتل قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا يحيى بن سعيد) الانصاري (عن حنظلة بن فيس الانصاري) الزرقاني أنه (سمع رافع بن خديج) بفتح الخاء المجهة آخره جيم الانصاري (قال كذا كراهل المدينة مزدرعا) هو مكان الزرع أو مصدر أي كذا كراهل المدينة زرعاً ونصبه على التمييز وأصله مزترعا فأبدلت التاء الا لان مخرج التاء لا يوافق الزاى لشدها (كرا نكرى الارض) بضم النون من الكراء (بالساحية منها سمي) القياس مسماة لانه حال من الساحية ولكنه ذكره باعتبار أن ناحية الشيء بعضه أو باعتبار الزرع (لسيد الارض) أي مالكها تنزيلا لها منزلة العبد وأطلق السيد عليه (قال) رافع بن خديج (فما) أي كثيرا وما ولا يذرع عن الكسيمي فيهما (يصاب ذلك) البعض أي تقع عليه مصيبة ويتلف ذلك (وتسلم الارض) أي باقيا (ومما يصاب الارض ويسلم ذلك) البعض قال في المصابيح الظاهر تخريج جماع على انها بمعنى ربحا على ما ذهب اليه السهيلي وابتسا طاهر وخروف والاعلم وخزرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحدفون كذا انتهى ولا يذرعونهما كالأول والأولى لأن لهما نسبتان لا أحدهما ثلاث أحدهما نسبتان معنى الشرط فيما لا يعقل غير الزمان والثاني الزمان والشرط وأنكر الزمخشري ذلك والثالث الاستفهام ولا يناسب مهمما الا بالتعسف (فنهينا) عن هذا الكراء على هذا الوجه لانه موجب لحرمان أحد الطرفين فيؤدي الى الكل بالباطل (واما الذهب والورق) بكسر الراء ولا يصلي والفضة (فلم يكن يومئذ) يكرى به ما لم يردني وجودهما وهذا الباب بمنزلة الفصل



من السابق لكن استشكل ادخال الحديث فيه حتى قيل انه وضع في غيره موضعه من السائح واجيب بأن وجه دخوله من حيث ان من اكثري ارض المدة فله أن يزرع ويغرس فيها ماشاء فاذا تمت المدة فلصاحب الارض طلبه بقطعها فهو من اباحة قطع الشجر وهذا كاف في المطابقة وفيه أن كراء الارض يجوز مما يخرج منها منهي عنه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي . وفي هذا الحديث رواية تالفي عن تالفي عن العاصي وأخرجه المؤلف أيضا في المزارعة والشروط ومسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي في المزارعة وابن ماجه في الاحكام . (باب المزارعة بالشرط) وهو النصف (ونحوه وقال قيس بن مسلم) هو ابن الجدي الكوفي مما وصله عبد الرزاق (عن أبي جعفر) محمد بن علي بن الحسين الباقر أنه (قال ما بالمدينة اهل بيت هجرة) أي مهاجري (الاي زرعون على الثلث والرابع) الواو يعني أو قوله في الفتح عاطفة على الفصل لا على المحرور أي يزرعون على الثلث ويزرعون على الربع نعقبه في عدة القاري بأنه لا يقال الحرف يعطف على الفعل وانما الواو بمعنى أو فاذا أبقيناها على أصلها يكون فيه حذف تقديره والاي زرعون على الربع ولا يضر تفرد قيس الكوفي بروايته هذا عن أبي جعفر المدني عن المدنيين الراويين عنه فان اقراد الثقة الحافظ غير مؤثر على أنه لم ينفرده فقد وافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي ان شاء الله تعالى قريبا (وزارع علي) هو ابن أبي طالب فيما وصله ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن صليح عنه (وسعد بن مالك) وهو سعد بن أبي وقاص (وعبد الله بن مسعود) فيما وصله عنهما ابن أبي شيبة أيضا من طريق موسى بن طلحة (وعمر بن عبد العزيز) فيما وصله أيضا ابن أبي شيبة من طريق خالد الحذاء (والقاسم) بن محمد فيما وصله عبد الرزاق (وعروة بن الزبير) فيما وصله ابن أبي شيبة أيضا (وآل أبي بكر) الصديق (وآل عمر) بن الخطاب (وآل علي) بن أبي طالب فيما وصله ابن أبي شيبة أيضا وآل الرجل اهل بيته (وابن سيرين) محمد فيما وصله سعيد بن منصور (وقال عبد الرحمن بن الاسود) بن يزيد النخعي أبو بكر الكوفي فيما وصله ابن أبي شيبة (كنت اشارك عبد الرحمن بن يزيد) بن قيس النخعي الكوفي وهو أخو الاسود بن يزيد وابن أخي علقمة بن قيس (في الزرع) زاد ابن أبي شيبة فيه واحله الى علقمة والاسود فلورأياه بأسانتهاني عنه (وعامل عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (الناس على ان جاء) بكسر الهمزة (عمر بالبذر) بالذال المججمة (من عنده فله الشطرون جاؤا بالبذر) من عندهم (فلهم كذا) وهذا وصله ابن أبي شيبة عن أبي خالد الاسود عن يحيى بن سعيد أن عمر قد كرمهوه وهذا امرسل وأخرجه البيهقي من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال لما استخلف عمر أجلي أهل نجران وأهل فذل وتيمأوا هل خير واشترى عقرهم وأموالهم واستعمل بعلي بن أمية فأعطى البياض يعني بياض الارض على ان كان البذر والبقرو والحديد من عمر فلهم الثلث ولعمر الثلثان وان كان منهم فلهم الشطرون أعطى الفحل والعنب على أن له الثلثين ولهم الثلث وهذا امرسل أيضا فيستقوى أحدهما بالآخر وكان المصنف أبهم المقدار بقوله فلهم كذا لما وقع فيه من الاختلاف لأن غرضه منه أن عز أجاز المعاملة بالجزء . وفي اراد البخاري هذا الاثر وغيره في هذه الترجمة ما يقتضي أنه يرى أن المزارعة والخسارة بمعنى واحد وهو وجه عند الشافعية والآخرانها مختلفا المعنى فالمزارعة العمل في الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والخسارة مثلها لكن البذر من العامل (وقال الحسن) البصري (لابأس أن تكون الارض لاحد ما فينفقان جميعا) عليها (فأخرج) منها (فهو بينهما) وهذا وصله سعيد بن منصور فيما قاله لحافظ ابن حجر قال العيني لم أجده بعد الكشف (ورأى ذلك) الذي قاله الحسن (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال ابن حجر وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة نحوه فان العيني لم أجده عندهما (وقال الحسن) لابأس أن يجتنى القطن على النصف) بنهم التسمية وسكون الجيم وفتح القوقية مبنيا للمفصول والقطن رفع نائب عن الفاعل وهذا موصول فيما قاله الحافظ ابن حجر عند عبد الرزاق ومثل القطن العصور ولقطن الزيتون والحصاد وغير ذلك مما هو مجهول فأجازه جماعة من التابعين وهو قول أحد قياسا على القراض لأنه يعمل بالمال على بره منه معلوم لا يدري مبلغه (وقال ابراهيم) النخعي مما وصله الاثرم (وابن سيرين) محمد مما وصله ابن أبي شيبة (وعطاء) هو ابن أبي رباح (والحكم) بن عتبة فيما وصله عنهما ابن أبي شيبة كما قاله في التبع وقال في عدة القاري لم أجده ذلك عنده (والزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (وقادة) فيما وصله عنه ابن أبي شيبة (لابأس ان يعطى الثوب) أي الغزل للتساج يشبهه والطلاق الثوب عليه من باب الهماز ولا يذر عن الكسيمي



والمسقى الدور (بالثلاث أو الربع ونحوه) أى يكون الثلث أو الربع ونحوه للتساج والباقي لمالك الغزل (وقال  
 معمر) بفتح الميم وسكون العين المهمة بينهما ابن راشد عما وصله عبد الرزاق عنه وفي نسخة باليونينية وقرعها  
 معمر بالقوقبة فليظن (لابأس أن تكون الماشية) ولا بوى ذرو الوقت والاصيلي وابن عساكر تكرر  
 الماشية (على الثلث أو الربع الى اجل مسمى) أى ذلك الكراء الحاصل منها أى بأن يكرها لحل طعام مثلا الى  
 مدة معلومة على أن يكون ذلك بينهما اثلاثا وأرباعا ورأيت بهامش اليونينية ما لفظه وعند الحافظ أبي ذر  
 على قوله الى اجل مسمى علامة المسقى والكسبة هي وهو يدل على أنه عندهما دون الجوى وهو ثابت على  
 ما تراه في روايته في هذا الاصل وكذا كل ما أشار اليه في المواضع المعلوم عليها فاعلم ذلك وأمعن النظر فيه \*  
 وبه قال (حدثنا ابراهيم بن المنذر) الحزامي قال (حدثنا انس بن عياض) الليثي (عن عبيد الله) بالتصغير بن عمر  
 العمري (عن نافع) مولى ابن عمر (ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما اخبره عن النبي) ولا بى ذر أن النبي (صلى  
 الله عليه وسلم عامل) أهل (خير بئر) بنصف (ما يخرج منها من ثمر) بالثلثة اشارة الى المساقاة (اوزرع)  
 اشارة الى المزارعة (فكان يعطى ازواجه) رضى الله عنهن (مائة وسق) بفتح الواو وكسرها كما في التالين  
 في الفرع وأصله والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم منها (ثمانون وسق ثمر) منها (عشرون وسق  
 شعير) وسق نصب على التمييز في الموضعين مضاف فيهما للاحقه ولا كسبه هي ثمانين وعشرين بالنصب فيهما  
 (فقسم) بالقسم ولا بى ذر وقسم (عمر خير) كذا باثبات خير في الفرع وغيره مما وقفت عليه من الاصول  
 وقول الحافظ ابن حجر قوله وقسم عمر أى خير وصرح بذلك أحد في روايته عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر  
 مقتضاه أن رواية البخاري بحذفه ليس الا فليظن (غير ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان يقطع لهن) بضم  
 الياء وسكون القاف من الاقطاع (من الماء والارض او بعض لهن) أى يجري لهن قسمتهن على ما كان  
 في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان من الثمر والشعير (فمن من اختار الارض ومنهن من  
 اختار الوسق وكانت عائشة) رضى الله عنها (اختارت الارض) \* وفي هذا الحديث جواز المزارعة  
 والخبرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك واستمراره في عهد أبي بكر الى أن اجلاهم عمر رضى الله عنهما  
 وبه قال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وصنف فيهما ابن خزيمة جزءا بين فيه على الاحاديث الواردة بالنهي  
 عنهما وجمع بين أحاديث الباب ثم تابعه الخطابي وقال ضعف أحمد بن حنبل حديث النهي وقال هو مضطرب  
 وقال الخطابي وأبطلها مالك وأبو حنيفة والشافعي لانهم لم يقفوا على علته قال فالمزارعة جائزة وهي عمل  
 المسلمين في جميع الامصار لا يطل العمل بها أحد هذا كلام الخطابي والختار جواز المزارعة والخبرة وتأويل  
 الاحاديث على ما اذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا آخر أخرى والمعروف في المذهب ابطالهما فحقى أفردت  
 الارض بخبرة أو مزارعة بطل العقد واذا بطلت فكون الغلة لصاحب البذر لانها انما ماله فان كان البذر  
 للعامل فلصاحب الارض عليه أجرها أو المالك فللعامل عليه أجره مثل عمله وعمل ما يعلق به من آله كالبقران  
 حصل من الزرع ثمنى أولهما فاعلى كل منهما أجره مثل عمل الآخر بنفسه وآلاته في حصته لذلك فان أراد أن  
 يكون الزرع بينهما على وجه مشروع بحيث لا يرجع أحدهما على الآخر بثمنى فليست أجر العامل من المالك نصف  
 الارض بنصف منافعه ومنافع آله ونصف البذران كان منه وان كان البذر من المالك استأجر المالك العامل  
 بنصف البذر ليزرع له نصف الارض وبغيره نصف الارض الاخر وان شاء استأجره بنصف البذر ونصف منفعة  
 تلك الارض ليزرع له باقيه في باقيها وان كان البذر لهما أجره نصف الارض بنصف منفعته ومنفعة آله أو أعاره  
 نصف الارض وتبرع العامل بمنفعة بدنه وآله فيما يخص المالك أو كراه نصفها بدنه أو كراه  
 العامل ليعمل على نصيبه بنفسه وآله بدنه أو تقاصا \* وفي الحديث أيضا جواز المساقاة في النخل والكرم  
 وجميع الشجر الذي من شأنه أن ينثر كالنوخ والشمس يجوز معلوم يجعل للعامل من الثمرة وبه قال الجمهور وخصه  
 الشافعي في الجدي والنخل وكذا شجر العنب لانه في معنى النخل بجامع وجوب الزكاة وتأني الخرص في ثمرتهما  
 بخوزت المساقاة فيهما معا في ثمرهما وفقا للمالك والعامل والمساكين واختار النووي في تحصيله صحته على  
 سائر الاشجار المثمرة وهو القول القديم واختاره السبكي فيها ان احتاجت الى عمل ومحل المنع ان تفرد بالمساقاة  
 فان ساقاه عليها تبع النخل أو عنب صحت كالمزارعة والحق المقل بالنخل وقال أبو حنيفة وزفر لا تجوز المساقاة بهما  
 لانها اجارة ثمرة معدومة أو مجهولة وجوزها أبو يوسف ومحمد وبه يفتى لانها عقد على عمل في المال ببعض غنائه



فهو كالمضاربة لأن المضارب يعمل في المال يجزئه من ثمنه وهو معدوم ومجهول وقد صح عقد الاجارة مع أن  
 المنافع معدومة وكذلك هنا وأيضا فالقياس في ابطال نص أو اجماع مردود \* (باب) بالتسوية (إذا لم يشترط)  
 المالك للارض (السنين) المعلومة (في) عقد (المزارعة) \* وبه قال (حدثنا مسدد) \* هو ابن مسهر قال  
 (حدثنا يحيى بن سعيد) لقطان (عن عبيد الله) بن عمر العمري قال (حدثني) بالافراد (نافع) مولى ابن عمر  
 (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال عامل النبي صلى الله عليه وسلم) اهل (خبر بشطوط ما يخرج منها من غر)  
 بالثلثة (أوزع) للتسوية ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التقييد بسنين معلومة وفيه جواز ذلك فللمالك  
 أن يخرج العامل متى أراد وقد أجاز ذلك من أجاز المخاربة والمزارعة \* هذا (باب) بالتسوية من غير ترجمة  
 فهو بمنزلة الفصل من السابق \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال  
 عمرو) هو ابن دينار (قلت لادريس لو تركت المخاربة) وهي ككامل العمل في الارض ببعض ما يخرج منها  
 والبذر من العامل وجواب لو محذوف تقديره لكان خيرا أولولم تكن فلا تحتاج الى جواب (فانهم) أي رافع  
 ابن خديج وعمومته والثابت بن الضحاك وجابر بن عبد الله ومن روى منهم والقضاء للتعديل (يزعمون ان النبي)  
 أي يقولون انه (صلى الله عليه وسلم) عن أي عن الزرع على طريق المخاربة (قال) طاوس (أي عمرو) يعني  
 يا عمرو (اني) ولا يذرفاني (اعطيهم) بضم الهمزة من الاعطاء (واغنيهم) بضم الهمزة وسكون الغين المعجمة  
 من الاغناء وفي رواية وأغنيهم بضم الهمزة وكسر العين المهملة وبعد هاتين كنة من الاعانة كذا للمستعمل  
 والجوى كافي ففتح الباري وتبعه في عدة الناري وكذا هي في الاصل المقررة على المبدوء وصوب الحافظ  
 ابن حجر الثانية ولا يذرفني كافي الفرع واصله واعنيهم بضم الهمزة وسكون العين المهملة  
 وكسر الون بعدها تحتية ساكنة فليست (وان اعلمهم) أي الذين يزعمون انه صلى الله عليه وسلم نهي عن ذلك  
 (اخبرني يعني ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه) أي عن الزرع على طريق المخاربة  
 ولا يقال هذا يعارض النهي عنه لان النهي كان فيما يشترطون فيه شرطا فاسدا وعدمه فيما لم يكن كذلك  
 أو اراد بالاثبات نهي التزبه وبالنفي نهي التحريم (ولكن قال) عليه الصلاة والسلام (أن) بفتح الهمزة  
 وسكون النون (يمنع احدكم اخاه خيره) بمنع قول بمنع وآخره ولا يذرف بفتح الهمزة وسكون النون بمنع بمنع  
 قوله وسكون آخره وقول الحافظ ابن حجر ان الاولى تعليلية والاخرى شرطية تعقبه العيني فقال ليس كذلك  
 بل أن يمنع الهمزة مصدرية ولا م ابتداء مقدرة قبلها والمصدر المضاف الى احدكم مبتدأ خبره قوله خيره  
 وقد جاء أن بالفتح يعني ان بالكسر الشرطية فيمنع بمنع مجزوم به وجواب الشرط خبر لكن فيه حذف تقديره  
 فهو خبره وقول الزركشي وفي بمنع فتح النون وكسر هاء ضم اوله فانه يقال منعه وأمنه اذا أعطيه لم أف  
 عليه في شيء من نسخ البخاري كذا قال والله اعلم وقد وقع في رواية الطحاوي لأن بمنع احدكم خاء أرضه خبره  
 (من أن يأخذ) أي من أخذه (عليه خراج معلوم) أي أجرة معلومة \* ومناسبة هذا الحديث للباب السابق من  
 جهة أن فيه للعامل جزاء معلوما وهذا لو ترك مالك الارض هذا الجزاء للعامل كان خيرا له من أن يأخذ منه  
 وفيه جواز أخذ الأجرة لأن الاولوية لا تنافي الجواز \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في المزارعة والهمزة  
 ومسلم وأبو داود في البيوع والترمذي وابن ماجه في الاحكام والنسائي في المزارعة \* (باب) حكم  
 (المزارعة مع اليهود) أي وغيرهم من أهل الذمة \* وبه قال (حدثنا ابن قتيل) المروزي ولا يذرف محمد بن مقاتل  
 المروزي الجماري قال (اخبرنا عبيد الله) بن المبارك قال (اخبرنا عبيد الله) بالتصغير ابن عمر العمري (عن  
 نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى خيبر لليهود على ان  
 يعملوها) أي يعمادوا اشجارها بالسقي واصلاح شجاري الماء وتدابير الارض بالمساحي وقلع اللعثر وتقليم  
 الشجر وقطع المضرب بالشجر من الحشيش ونحوه وغير ذلك (ويزرعوها ولهم شطر) أي نصف (ما يخرج منها) زاد  
 في الرواية السابقة في باب اذ لم يشترط السنين في المزارعة من غير أوزع واعلم أن اليهود استقر واعلى هذه  
 المعاملة الى صدر من خلافة عمر رضي الله عنه فبلغه قول النبي صلى الله عليه وسلم في وجعه لا يجتمع في جزيرة  
 العرب دينان فأجلاهم عنها والذي ذهب اليه الاكثرون المنع من كراء الارض بجزء مما يخرج منها وحل بعضهم  
 هذا الحديث على أن المعاملة كانت مساقاة على التخل والبياض التخل بين التخل كان يسيرا فتقع المزارعة  
 تبعا لاساقاة وذهب غيره الى أن صورة هذه صورة المعاملة وليست اياها حقيقتهما فان الارض كانت قد ملكت



بالاعتناء والقوم صاروا عبيدا فالأموال كلها للنبي صلى الله عليه وسلم والذي جعل لهم منها بعض ماله لينتفعوا  
 به لا على أنه حقيقة المعاملة وهذا يتوقف على اثبات أن أهل خير استرقوا فإنه ليس بمجرد الاستيلاء يحصل  
 الاسترقاق للبالغين قاله ابن دقيق العيد وقد سبق ما في الحديث قريبا ومما إذا البخاري بهذه الترجمة الاعلام  
 بأنه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة \* (باب بيان ما يكره من الشروط في المزارعة)  
 \* وبه قال (حدثنا صدقة بن الفضل) أبو الفضل المروزي قال (أخبرنا بن عيينة) سفيان (عن يحيى) بن سعيد  
 الأنصاري أنه (سمع حمظلة) يفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة بينهما نون ساكنة ابن قيس (الزرقى عن رافع) هو  
 ابن خديج يفتح الحاء المعجمة وكسر الهمزة وبعد التحيّة جيم (رضي الله عنه) أنه (قال) كذا كثر أهل المدينة  
 (حقلا) يفتح الحاء المهملة وسكون القاف والنصب على التمييز أي زرعاً والمحاولة بيع الطعام في سبيله بالبر وقيل  
 اشتراء الزرع بالحنطة وقيل المزارعة بالثلث وبالربع وغيرهما وقيل كراء الأرض بالحنطة (وكان أحدنا يكرى  
 أرضه فيقول) بالفاء ولا يي الوقت ويقول (هذه القطعة) من الأرض (لى وهذه) القطعة منها (لث فرما  
 أخرجت هذه) بكسر الهمزة وسكون الهاء وبكسرهما كما في اليونانية ويكون بالاختلاس والاشباع والاصل  
 ذي يفي بالهاء للوقوف أو لبيان اللفظ إشارة إلى القطعة من الأرض وهي من الأسماء المهمة التي يشار بها إلى  
 المؤنث (ولم يخرج هذه) يعني ربما يخرج هذه القطعة المستقناة ولم يخرج سواها أو بالعكس فيفوز صاحب  
 هذه بكل ما حصل ويضيع حق الآخر بالكلية (فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم) عن ذلك لما فيه من حصول  
 المخاطرة المنهي عنها \* وموضع الترجمة قوله هذه القطعة الخ ولا ريب أن هذا يؤدي إلى النزاع على ما لا يخفى  
 وقد سبق هذا الحديث قريبا \* هذا (باب) بالتسوين (أذا زرع) أحد (بمال قوم غير ذنهم وكان في ذلك) الزرع  
 (صلاح لهم) لمن يكون الزرع \* وبه قال (حدثنا) ولابي الوقت حدثني (ابراهيم بن المنذر) الحزامي قال  
 (حدثنا أبو نضرة) يفتح الصاد المعجمة وسكون الميم أنس بن عياض قال (حدثنا موسى بن عقبة) بضم العين  
 المهملة وسكون القاف (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال)  
 (بينما) بالميم (ثلاثة نفر) لم يعرف اسمهم زاد الطبراني من حديث عقبة بن عامر من بني أسرائيل حال كونهم  
 (يعشون) وعند ابن حبان والبراز من حديث أبي هريرة والطبراني من حديث عقبة بن عامر أنهم خرجوا  
 يرتادون لأهلهم (أخذهم المطر فأووا) بتصغير الهمزة (إلى غار) كائن (في جبل) فأنحطت على قم غارهم فخر من  
 الجبل فانطبقت عليهم) وعند الطبراني من حديث النعمان بن بشير أذ وقع حجر من الجبل مما به بط من خشية  
 الله حتى سدّ فم الغار (فقال بعضهم لبعض انظروا أعمالا علمتموها صالحة لله) بالنصب صفة لأعمال ولا يي ذرع  
 الكشميني خالصة لله (فادعوا الله سبحانه العله يفرجها عنكم) بضم المشاء التحيّة وفتح الفاء وتشديد الراء  
 بكسرة ولا يي ذري ففرجها بفتح التحيّة وسكون الفاء وضم الراء ولا يي الوقت يفرجها كذلك لكن بكسر الراء  
 (قال أحدهم اللهم انه كان لي والدان شيخان كبيران ولي صبية) بكسر الصاد جمع صبي (صغار كنت أرى عليهم  
 فإذا رحت عليهم حلّبت) غني (فبدأت بوالدي استقيهما) بفتح الهمزة (قبل بني) الصبية (وإني استأخرت)  
 بالحاء المعجمة وعند مسلم من طريق أبي نعيم وأبي ذؤيب يوم الشجر أي أنه استأخرهم مع غنمه في الرعي إلى  
 أن بعد عن مكانه زيادة على العادة فلذلك استأخر (ذات يوم فلم) بالفاء ولا يي ذرو الوقت ولم (أت) بهمزة  
 مفتوحة مدودة أي لم أجي (حتى أمسيت) دخلت في المساء (فوجدتهم نائما) والكشميني نائم (فحلّبت)  
 الغنم) كما كنت أحلب فقامت عندهم وسههما أكره أن أوقظهما) من نومهما فبدش ذلك عليهما (واكره أن أسقي  
 الصبية) قبلهما (والصبية يصاغون) بالصاد والغين المعجمتين يصاغون بالكاء بسبب الجوع (عند قديمي)  
 بفتح الميم وتشديد التحيّة بلفظ التثنية (حتى طلع الصبح) زاد من طريق سالم عن أبيه فاستيقظا ففر باغبوقهما  
 (فان كنت تعلم أني فعلته ابتغاء وجهك) استشكل هذا من حيث أن المؤمن يعلم قطعا أن الله تعالى يعلم ذلك  
 واجيب بأنه تردّد في عمله ذلك هل له اعتبار عند الله أم لا فكانه قال ان كان علي ذلك مقبولا عندك  
 (فأفرج) بهمزة وصل مع ضم الراء ولا يي الوقت فأفرج بقطع الهمزة وكسر الراء (لما فرجة) بفتح الفاء في الفرع  
 وأصله وقال في القاموس والفرجة مثله (نرى منها السماء ففرج الله) بتخفيف الراء وتشديد أي كشف الله  
 (فأروا السماء وقال الآخر اللهم انها) أي القصة (كانت لي بنت عم أحببتها كاشت ما يحب الرجال النساء)



الكاف زائد أو أردت تشبيهه بحبته بأشد المحاب (فطلبت منها) ما يطلب الرجل من المرأة وهو الوطء (فأبت حتى) ولا بي ذر عن الكسبية حتى فأبت على حتى (أيتها) بهمزة مقصورة فوقية مفتوحة وبعد التثنية الساكنة فوقية أخرى ولا بي ذرا آتيا بعد الهزة وكسر الفوقية واسقط الأخرى (بمائة دينار فبغيت) بالموحدة وفتح الغين المعجمة وسكون التثنية أي نظرت وطلبت ولا بي الوقت فتعبت بفوقية وعن مهمل مكسورة فوحدة ساكنة من التعب (حتى جعته) واعطيتها أياها وخالتي بيني وبين نفسها (فلما وقعت بين رجليها) لا طأها (قالت يا عبد الله اتق الله ولا تفزع الخاتم) أي الفرج (أه بحمته) أي لا يحمل لك أن تطأني إلا بتزويج صحيح وبين في رواية سالم سبب اجابته بعد امتناعها فقال فامتعت مني حتى ألت بهم سنة أي سنة خط فجاءتني وفي حديث النعمان بن بشير عند الطبراني أنها تزددت إليه ثلاث مررات نطلب إليه شيئا من معروفه ويأبى عليها إلا أن تمسكته من نفسها فاجابت في الثالثة بعد أن استأذنت زوجها فاذن لها وقال لها أغني عما لك قال فرجعت فنأشدتني بالله فأبىت عليها فأسلمت إلى نفسها فلما كسفتها ارتعدت من تحتي فقلت مالك فقالت أخاف الله رب العالمين فقلت خفتيه على الشدة ولم أخفه في الرخاء (فكمت) أي وزكته والذهب الذي أعطيتها (فان كنت تعلم أني فعلته ابتغاء وجهك) وفي ذكر بني إسرائيل فان كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك وفي الطبراني عن علي من مخافتك وابتغاء مرضاتك (فأفرج) بهمزة وصل وضم الراء (عنا فرجة) بفتح الناء وتضم وتكسر لم يقل في هذه نرى منها السماء (فسرج) حذف الفاعل للعلم به أي ففرج الله (وقال الثالث اللهم أي استأجرت أجيرا) واحدا وفي رواية مسلم أحرأ (بفرق ارز) بفتح الفاء والراء بعد ها قاف وقد تسكن الراء قال في القاموس مكال بالمدينة يسع ثلاثة أصع أو يسع ستة عشر رطلا والاررفيه ست لغات فتح الالف وضمها مع ضم الراء وتضم الالف مع سكون الراء وتخفيف الزاي وتشديد ها والرواية هما بفتح الهزة وضم الراء وتشديد الزاي (فلما قضى عمله) الذي استأجرته عليه (قال) ولا بي ذر فقال (أعطني) بهمزة قطع مفتوحة (حتى تعرضت عليه) أي حقه (فرغب عنه) ولم يأخذه (فلم ارل اررعه) بالجزم (حتى جعت منه بقرا ورأيتها) بالافراد ولا بي ذر عن الجوى والمستمل ورعائها (بخافني فقال اتق الله فقال) ولا بي الوقت قلت (أذهب إلى ذلك) بالتذكير باعتبار اللفظ والمستمل إلى تلك (البقر ورعائها) بالجمع (نخذ) بإسقاط ضمير المفعول (فقال اتق الله ولا تستهزئ بي) بالجزم على الأمر (فقلت) ولا بي ذر فقال وهو من باب الالتفات (أني لا استهزئ بك نخذ) بإسقاط الضمير أيضا (فأخذه فان كنت تعلم أني جعت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج) عنا (مابق) من الخثرة (ففرج الله) أي عنهم وخرجوا يعيشون (قال أبو عبد الله) البخاري (وقال ابن عقبة) ولا بي ذر وقال اسماعيل بن عقبة وفي نسخة وقال اسماعيل بن ابراهيم بن عقبة أي في روايته وفي الفرع وأصله كخضة المغاني وقال اسماعيل أي ابن أبي اويس وقال ابن عقبة (عن نافع فبعث) بالسين والعين المهملتين بدل قوله في رواية عمه موسى بن عقبة فبعث وهذا التعليق عن اسماعيل بن عقبة وصله المؤلف في باب اجابة دعاء من بر والديه من كتاب الادب وهذه الرواية عن اسماعيل بن ابراهيم بن عقبة هي الصواب وأما ما وقع في نسخة أبي ذر وقال اسماعيل عن ابن عقبة عن نافع فهو وهم لان اسماعيل هو ابن ابراهيم بن عقبة ابن أخي موسى بن عقبة نبيه عليه الجاني وأما وضع الترجمة من الحديث في قوله فعرضت عليه حقه فرغب عنه الخ قال ابن المنذر لانه قد عين له حقه وممكنه منه فبرئت ذمته بذلك فلما ترك وضع المستأجر يده عليه وضعا مستأفنا ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق التضييع فاعتذر ذلك ولم يعد تعذبا يوجب المعصية ولذلك توسل به إلى الله عز وجل وجعله من أفضل أعماله واقر على ذلك ووقع الاجابة نه به ومع ذلك فلو هلك النرق لكان ضامنا له ثم يردن له في التصرف فيه فتدود الترجمة انما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا القصد ولا يلزم من ذلك رفع النعمان ككراهته عنه في فتح الباري وتبعه في عمدة القاري وهو متعقب لما قاله ابن المنذر أيضا في باب اذا اشترى شيئا بغيره بغير اذنه فرضي من كتاب البيوع حيث قال هناك فانظر في الفرق من الذرة هل ملكه الاجير ام لا والظاهر أنه لم يملكه لانه لم يستأجره بفرق معين وانما استأجره بفرق على الذرة فلما عرض عليه أن يقبضه امتنع فلم يدخل في ملكه ولم يعين له وانما حقه في ذمة المستأجر وجميع مانع انما يقع على ملك المستأجر وغاية ذلك انه احسن القضاء فأعطاه حقه وزبادات كثيرة هذا كلامه وهو مخالف لما قرره هنا قطعا ويحتمل أن يقال ان توسله بذلك انما كان لكونه اعطى الحق الذي عليه مضاعفا لا بتصرفه كما أن الجلوس بين رجل والمرأة كان معصية لكن التوسل لم يكن الا بترك



الزنا والمساخطة بالمال ونحوه. وهذا الحديث يأتي أن شاء الله تعالى في ذكر بني إسرائيل وقد أخرجه البزار والطبراني بإسناد حسن عن النعمان بن بشير أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الرقيم قال انطلق ثلاثة فكانوا في كهف فوق الجبل على باب الكهف فاصعد عليهم الحديث ففهموا أن الرقيم المذكور في قوله تعالى أم حسبت أن اصحاب الكهف والرقيم هووا غار الذي اصاب فيه الثلاثة ما اصابهم والله أعلم. (باب بيان حكم اوقاف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) بيان (ارض الخراج) بيان (من ارعيتهم ومعاملتهم) رضى الله عنهم (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) في حديث وصلة المؤلف في الوصايا (أمر) بن الخطاب رضى الله عنه لما صدق بماله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان بخلاف قال عمر يا رسول الله انى استفتدت ما لا وهو عندى فقيس فأردت أن اتصدق به فقال النبي صلى الله عليه وسلم (تصدق بأصله لا بإع) بكون القاف امره أن يتصدق به صدقة مؤبدة (ولكن ينفق عمره) بضم المنة التحتية وفتح الفاء مبنيا للمفعول وعمره رفع نائب عن الفاعل (تصدق به) عمر رضى الله عنه والضمير يرجع الى المال وحكى الماوردي أنها أول صدقة تصدق بها في الاسلام. وبه قال (حدثنا صدقة) بن الفضل المروزي قال (أخبرنا عبد الرحمن) بن مهيدي البصري (عن مالك) الإمام (عن زيد بن اسلم) العدوي مولى عمر المديني الثقة العالم وكان يرسل (عن أبيه) أسلم العدوي مولى عمر مخضرم أنه (قال قال عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) لولا آخر المسلمين ما فحنت قرية) بفتح الفاء وسكون الهمزة مبنيا للفاعل وقرية نصب على الفعولية كذا في الفرع وأصله وفي بعض الاصول فحنت بضم الفاء مبنيا للمفعول قرية رفع نائب عن الفاعل (الاقسمت بين اهلها) الغائبين (كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير) لكن النظر لآخر المسلمين يقتضي أن لا اقسما بل اجعلها وقفا على المسلمين ومذهب الشافعية في الارض المفتوحة عنوة انه يلزم قسمتها الا أن يرضى بوقفيتها عن غناها وعن مالك نصير وقفا بنفس الفتح وعن أبي حنيفة بخبر الامام بين قسمتها ووقفيتها. وهذا الحديث أخرجه ايضا في المغازي والجهاد وأبو داود في الخراج. (باب من أحيأ أرضا مواتا) غيره موروثة في الاسلام أو عمرت جاهلية ولا هي حريم لعمور بالزرع أو لغرس أو للسقي أو البناء فهي له وسميت مواتا تشبها بالمالية الغير المستفيع بها ولا يشترط في ثبتي العمارة التحقق بل يكفي عدم تحققها بأن لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر وجدروا وتاد ونحوها (ورأى ذلك) أي احياء الموات (على) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه) في ارض الخراب بالكوفة) قال في الفتح كذا وقع الاكثر وفي رواية التستبي في ارض بالكوفة مواتا والذي في اليونينية في ارض الخراب بالكوفة موات لكنه رقم على قوله في ارض علامة السقوط من غير عز ولا حد وعلى موات علامة السقوط أيضا لا يذرو في نسخة مقررة على المبدوي بالخراب موات بالكوفة لكنه رقم على موات علامة السقوط من غير عز ولا حد (وقال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه فيما رصده مالك في الموطأ (من أحيأ أرضا ميتة) بتشديد الياء (فهى له) بجزء الاحياء سوا اذن له الامام ام لا اكتفاء باذن الشارع عليه الصلاة والسلام وهذا مذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد نعم يستحب استئذنه خروج من خلاف أبي حنيفة حيث قال ليس له أن يحيي مواتا مطلقا الا باذنه (ويروى عن عمر) بضم العين أي ابن الخطاب (وابن عوف) عمرو بن يزيد المزني الصحابي وهو غير عمرو بن عوف الانصاري البصري والواو في قوله وابن عوف عاطفة وفي بعض النسخ المعقدة وهي التي في الفرع وأصله عن عمرو بن عوف بفتح العين وسكون الميم وبالواو واسقاط ألف ابن وصحح هذه الكرماني وقال الحافظ ابن حجر ان الاولى تصحيف ويؤيده قول الترمذي في باب ذكر من أحيأ ارض الموات وفي الباب عن جابر وعمر بن عوف المزني جد كثير وسيرة وقول الكرماني وابن عوف أي عبد الرحمن ليس بصحيح كما قاله العيني وغيره (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل حديث عمر هذا وهذا وصلة ابن أبي شيبة في مسنده (وقال) أي عمرو ابن عوف أي زاد على قوله من أحيأ أرضا ميتة قوله (في غير حق مسلم) فان كانت فيه حرم التعرض لها بالاحياء وغيره الا باذن شرعي لحديث العيصيين من أخذ شبرا من ارض ظلماته بطوقه من سبع ارضين ولو كان بالارض اثر عمارة جاهلية لم يعرف مالكها فالمسلم يملكها بالاحياء وان لم تكن مواتا كآثار كاز ولحديث عادي الارض لله ولرسوله ثم هي لكم في أي ايها المسلمون رواه الشافعي رضى الله عنه ولو كان بها أثر عمارة اسلامية قام بها انى الامام في حفظها أو بيعها وحفظتها الى ظهور مالكها من مسلم او ذمى كسائر الاموال الضائعة وان أحيأ ذمى أرضا ميتة بدارنا ولو باذن الامام نزعته منه فلا يملكها لما فيه من



الاستعلاء ولحديث الشافعي السابق ولا أجر عليه لان الارض ليست ملكاً أحد وقال الخفيف والحناطه اذا  
 أحيا مسلم أو ذى أرضاً لا يتفق بها وهي بعيدة اذا صاح من أقصى العامر لا يسمع بها صوته ملكها (وليس  
 لعرق) بكسر العين وسكون الراء والتسوين (ظالم) نعت له أى من غرس غرساً فى أرض غيره بغير إذنه فليس له  
 (فيه حق) أى فى الأبقاع فيها قال النووي فى تهذيب الاسماء واللغات واختار الامامان الشافعي ومالك تسوين  
 عرق وعبارة الشافعي العرق الظالم كل ما احتقر أو بنى أو غرس ظلماً فى حق امرئ تعين خروجه منه وقال مالك  
 كل ما احتقر أو غرس أو أخذ بغير حق وقال الازهرى قال أبو عبيد العرق الظالم أن يجزى الرجل الى أرض قد  
 أحياها رجل قبله فيغرس فيها غرساً وقال القاضى عياض أصله فى الغرس يفرسه فى الارض غير ربها ليستوجبها  
 به وكذلك ما شبهه من بناء أو استنباط أو استخراج معدن سميت عروقاً لشبهها فى الاحياء بعرق الغرس انتهى  
 وقال فى النهاية وهو على حذف مضاف أى ليس لذى عرق ظالم فى عمل العرق نفسه ظالماً والحق اصاحبه  
 أو يكون الظالم من صفة صاحب العرق وقال ابن شعبان فى الزاوى العروق أربعة عرفان ظاهران وعرفان  
 باطنان فالظاهر ان البناء والغراس والباطنان الآبار والعيون وفى بعض الاصول وليس لعرق ظالم بترك  
 التسوين فقط على الاضافة وحيث قد يكون الظالم صاحب العرق وهو الغارلس وسعى ظالم لآلته تصرف فى ملك  
 الغير بلا استحقاق وهذا التعليق وصله اسحاق بن راهويه قال حدثنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن  
 عمرو بن عوف حدثني أبى أن أباه حدثه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من أحيا أرضاً مواتاً من غير أن  
 تكون حق مسلم فهي له وليس لعرق ظالم حق وكثير هذا ضعيف وليس بحدته عمرو بن عوف فى البخارى سوى هذا  
 الحديث وله شاهد قوى أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد (ويروى فيه) أى فى هذا الباب (عن جابر)  
 هو ابن عبد الله الانصارى رضى الله عنه مما أخرجه الترمذى من وجه آخر عن هشام ومحممه (عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم) ولفظه من أحيا أرضاً ميتة فهي له وانما هو بلفظ يروى المفيد للترخيص لانه اختلف فيه على  
 هشام • وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة مصفراً وهو يحيى بن عبد الله بن بكير الخزرجى المصرى  
 ونسبه الى جده كثر به به قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عبيد الله) بضم العين مصفراً (ابن ابى جعفر)  
 يسار الاموى القرشى المصرى (عن محمد بن عبد الرحمن) أبى الاسود ديم عروة بن الزبير (عن عروة) بن الزبير بن  
 العوام (عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من أعمار أرضاً) بفتح الهمزة والميم من  
 الثلاثى المزيد قال عياض كذا رواه أصحاب البخارى والصواب من عمر من الثلاثى قال الله تعالى وعمروها  
 أكثر مما عمروها الآن يريد أنه جعل فيها عمارة وقال ابن بطال ويمكن أن يكون أصله من اعتمر أرضاً لأخذها  
 وسقطت التاء من الاصل قال فى المصابيح وهذا رد لاتفاق الرواة بمجرد احتمال يجوز أن يكون وأن لا يكون  
 وأكثر ما يعقد هو وغيره على مثل هذا وأما الارضى لاحد أن يقع فيه انتهى وأجيب بأن صاحب العين ذكر أنه  
 يقال امرت الارض أى وجدت بها عمارة ويقال اعمر الله بك منزلك وعمر الله بك منزلك وهو رضى بأن الجوهرى  
 بعد أن ذكر عمر الله بك منزلك وعمر الله بك ذكر أنه لا يقال أعمر الرجل منزله بالالف وقال الزركشى ضم الهمزة  
 أجود من الفتح قال فى المصابيح يقتصر ذلك الى ثبوت روايته وظاهر كلام القاضى أن جميع رواة البخارى  
 على الفتح انتهى وقد ثبت فى الفرع وأصله عن أبى ذر أعمر بضم الهمزة وسكون العين وكسر الميم أى أعمره غيره  
 وكان المراد بالغير الامام والمعنى من أعمر أرضاً (ليست لاحد) بالاحياء (فهو أحق) وحذف متعلق أحق للعالم  
 به وعند الاسماعيلى فهو أحق بها أى من غيره (قال عروة) بن الزبير بن العوام بالاسناد المذكور اليه (قضى  
 به) أى بالحكم المذكور (عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه فى خلافته) وهذا مرسل لأن عروة ولد فى خلافة عمر  
 قاله خليفة وما سبق أول الباب عن عمر هو من قوله وهذا من فعله قال البيضاوى مفهوم هذا الحديث أن مجرد  
 التعبير والاعلام لا يملك به بل لابد من العمارة وهى تختلف باختلاف المقاصد انتهى فمن شرع فى الاحياء لموات  
 من حفر اساس وجعل تراب ونحوهما ولم يتم أو نصب عليه علامة للاحياء كفر زخسبة فهو متعبر لا مالك لان  
 سبب الملك الاحياء ولم يوجد ولو تعبر فوق كفايته أو ما يميز عن احيائه فليس له احياء الزائد فان تعبر ولم يعمر  
 جلا عذراً أمره الامام بالاحياء أو يرفع يده عنه لانه ضيق على الناس فى حق مشركه فممنوع من ذلك وامهله مدة  
 قرينة يستعد فيها العمارة بحسب ما يراه فان مضت مدة المهلة ولم يعمر بطل حقه ولو بادراً بجنى فأحياء متعبر



الاخر ملكه وان لم ياذن له الامام وقال الحنفية من حجر أرضا ولم يعمرها ثلاث سنين دفعت الى غيره لقول عمر  
 رضي الله عنه ليس لتجبر بعد ثلاث سنين حق ولو أحيها غيره قبل انقضاء هذه المدة ملكها لأن الاقل كان  
 مستحقا لها من جهة التعلق لا من جهة القلق كما في السوم على سوم غيره \* وهذا الحديث من أفراد المصنف  
 ونصف اسناده الاول مصر يون بالميم والثاني مديون \* هذا (باب) بالتسوين من غير ترجمة فهو كالقصل من  
 سابقه \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الانصاري المؤتب المديني (عن  
 موسى بن عقبة) الاسدي المديني (عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ارى) بضم الهمزة مبنيًا للمفعول أي في المنام (وهو في معمره) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الراء  
 المفتوحة وبالسین المهملة موضع التهريس وهو نزول المسافر آخر الليل للاستراحة وكان نزوله عليه الصلاة  
 والسلام (بذي الحليفة) والله كشيء من ذی الحليفة (في بطن الوادي) أي وادي العقيق (فقبل له انك  
 يطعمنا مباركة فقال موسى) بن عقبة (وقد اناخ بنا سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (بالمناخ) بضم الميم آخره ضاء  
 معجمة أي المبرك (الذي كان عبد الله) ابوه (ينج) أي يبرك (به) راحته حال كونه (يتجزي) بالحاء المهملة  
 وتشديد الراء يقصد (معمر) بفتح الراء المشددة مكان تعريس (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) أي المكان  
 (اسفل) بالرفع (من المسجد الذي) كان اذ ذاك (ببطن الوادي منه) أي بين المعمرس (وبين الطريق وسط من  
 ذلك) بفتح السين أي متوسط بين بطن الوادي وبين الطريق وقد استشكل دخول هذا الحديث هنا وأجيب  
 بأنه أشار به الى أن ذا الحليفة لا يملك بالاحياء لما في ذلك من منع الناس النزول به وأن الموات يجوز لا تتفاح  
 به وانه غير مملوك لاحد وهذا كاف في وجه دخوله \* وبه قال (حدثنا اسحاق بن ابراهيم) بن راهويه قال (اخبرنا  
 شعيب بن اسحاق) الدمشقي (عن الاوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو أنه (قال حدثني) بالافراد (يحيى) بن أبي كثير  
 (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (عن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم) انه (قال اللبلة) بالنصب (انا آت من ربي) هو جبريل عليه السلام (وهو بالعقيق أن  
 صل) بفتح الهمزة (في هذا الوادي المبارك) أي وادي العقيق (وقل) هذه (عمرة في حجة) وللعموي والمستمل  
 وقال بلفظ الماضي عمرة بالنصب \* وهذان الحديثان قد سبقا في الحج \* هذا (باب) بالتسوين (اذا قال رب  
 الارض) ما لكها للمزارع (اقرئك) بضم الهمزة (ما اقرئك الله) أي مدة اقرار الله اياك (و) الحال أن رب  
 الارض (لم يذكر أجيال معلوما) أي مدة معلومة (فهما) أي رب الارض والمزارع (على تراضيهما) أي الذي  
 تراضيا عليه \* وبه قال (حدثنا احمد بن المقدم) بكسر الميم ابن سليمان أبو الاشعث الجعفي البصري قال (حدثنا  
 فضيل بن سليمان) بضم أولهما النخري قال (حدثنا موسى) بن عقبة قال (اخبرنا نافع) مولى ابن عمر (عن ابن  
 عمر رضي الله عنهما) انه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عبد الرزاق) بن همام الجعفي فيما وصله  
 الامام احمد ومسلم (اخبرنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال حدثني) بالافراد (موسى بن عقبة عن نافع  
 عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اجلي) بالجمع أي أخرج (اليهود والنصارى من ارض الحجاز) لانه  
 لم يكن لهم عهد من النبي صلى الله عليه وسلم على بقائهم في الحجاز اذ ما قبل كان موقوفا على مشيئته والحجاز  
 كما قاله الواقدي من المدينة الى تبوك ومن المدينة الى طريق الكوفة وقال غيره مكة والمدينة واليمامة  
 ومخاليفها وقال ابن عمر عما هو موصول له (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر) أي غلب (على خيبر  
 اراد اخرج اليهود منها وكانت الارض حين ظهر) أي غلب عليه الصلاة والسلام (عليها الله ورسوله صلى الله  
 عليه وسلم وللمسلمين) كانت خيبر فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة فالذي فتح عنوة كان جيعه الله ورسوله وللمسلمين  
 والذي فتح صلحا كان لليهود ثم صار للمسلمين بعقد الصلح (واراد) عليه الصلاة والسلام (اخراج اليهود منها) أي  
 من خيبر (فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقترهم بها) بضم الياء وكسر القاف ونصب الراء  
 ليسكنهم بخيبر (ان) أي بأن (يكفوا عملها) أي بكفاية عمل نخيلها وعرابها والقيام بتعهداتها وعماراتها فان  
 مصدرية (ولهم نصف الثمر) الحاصل من الانتجار (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم تقرم بها على ذلك)  
 الذي ذكرتموه من كفاية العمل ونصف الثمرة لكم (ما شئنا) استدلل به الظاهرية على جواز المساقاة مدة مجهولة  
 وأجاب عنه الجمهور بأن المراد أن المساقاة ليست عقدا مستقرا كالبيع بل بعد انقضاء مدتها ان شئنا عقدنا



فقد آخروا ن شئنا أخرجناكم (فقروا بها) بفتح القاف وتشديد الراء أى سكنوا بغير (حتى أجلاهم)  
 أخرجهم (عمر) رضى الله عنه منها (الى نجاء) بفتح الفوقية وسكون الباء التحتية مدودا قرية من أقطاب القرى  
 على البحر من بلاد طي (وأريحاء) بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون الباء التحتية وبالحاء المهملة مدودا قرية من  
 الشام سميت بأريحاء بن ملك بن أريخش بن سام بن نوح وإنما أجلاهم عمر لانه عليه الصلاة والسلام عهد عند  
 موته أن يخرجوا من جزيرة العرب \* ومطابقة هذا الحديث للترجمة في قوله نقر كم بها على ذلك ما شئنا \* وهذا  
 الحديث أخرجه موصولاً من طريق فضيل ومعلقاً من طريق ابن جريج وسأقه على لفظ الرواية المعلقة وسأني  
 أن شاء الله تعالى لفظ رواية فضيل في كتاب الخمس \* (باب ما كان أصحاب النبي) ولابي ذر من أصحاب النبي  
 (صلى الله عليه وسلم) يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والتمرة) ولابي ذر والنمر \* وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل)  
 أبو الحسن المروزي الجعفي بمكة قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (أخبرنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو  
 (عن أبي النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم وكسر الشين المعجمة عطاء بن صهيب التميمي (مولى رافع بن خديج)  
 أنه قال (سمعت رافع بن خديج بن رافع) الأنصاري (عن عمه ظهير بن رافع) بضم الظاء المعجمة مصغراً قال  
 ظهير لقد نهى ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امرئ كان بنا رافقاً) أى ذارفاً واتصاه على أنه خير كان واسمها  
 الضمير الذي في كان قال رافع (قات) ظهير (ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق) لانه ما ينطق عن  
 الهوى (قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فلما أتيت به (قال ما تصنعون بما قلتم) بفتح الميم والحاء  
 المهملة بوزاركم قال ظهير (قلت نواجرها على الربيع) بضم الراء والموحدة ونسكن ولابي ذر عن الجوى  
 والمستقلى على الربيع بضم الراء وفتح الموحدة وسكون التحتية تصغير الربيع وفي رواية على الربيع بفتح الراء وكسر  
 الموحدة وهو النهر الصغير أى على الزرع الذى هو عليه والمعنى أنهم كانوا يكرهون الأرض ويشتطون لانفسهم  
 ما ينبت على النهر (وعلى الأوسق من التمر والشعير) والواو بمعنى أو (قال) عليه الصلاة والسلام (لا تفعلوا)  
 وهذه صيغة النهي المذكورة قول الحديث حيث قال لقد نهانا (أزرعوها) أنتم بهزمة وصل تكسر وفتح الراء  
 (أو أزرعوها) بهزمة قطع مفتوحة وكسر الراء أى أعطوها لغيركم يزرعها بغير أجره (أو أسكوها) بهزمة قطع  
 مفتوحة وكسر السين أى اتركوها معطلة وأول التصدير لا لاشك (قال رافع قلت سمعاً وطاعة) نصب بتقدير أسمع  
 كلامك سمعاً وأطيعك طاعة ويجوز الرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره أى كلامك وأمر لك سمع أى مسموع وفيه  
 مبالغة وكذلك طاعة بمعنى مطاع أو أنت مطاع فيما تأمر به \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع والتساي  
 في المزارعة وابن ماجه في الأحكام \* وبه قال (حدثنا عبيد الله بن النضر) (ابن موسى) أبو محمد العباسي الكوفي  
 قال (أخبرنا الأوزاعي) عبد الرحمن (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن جابر) هو ابن عبد الله الأنصاري (رضى  
 الله عنه) والظاهر أن الأوزاعي كان يرويه عن أبي النجاشي عطاء وعن عطاء بن أبي رباح كل واحد منهما بسنده  
 أنه (قال كانوا) أى الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم (يزرعونها) أى الأرض وسقط لغير أبي ذر النون  
 قبل الهام من يزرعونها (بأثلاث والربع والنصف) مما يخرج منها والواو الموضعين أى أو (فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم من كانت له أرض فليرزقها أوليها) بفتح النون أى يجعلها منيحة أى عطية وهذه مفسرة لقوله  
 في الحديث السابق أو أزرعوها ولمسلم من كانت له أرض فليرزقها فان عجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يوزعها  
 (فان لم يفعل فليمنح أرضه وقال الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة (ابن نافع أبو توبة) بفتح الفوقية والموحدة  
 بينهما وأوسا كنه الحافظ الثقة وكان يمد من الأبدال وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق  
 وتوفي سنة إحدى وأربعين ومائتين فيما وصله مسلم (حدثنا معاوية) بن سلام بتشديد اللام (عن يحيى) بن أبي  
 كثير (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من كانت له أرض فليرزقها أوليها) (فان أبي) قبولها (فليمنح أرضه) وزاد في هذه أخاه كرواية  
 جابر في باب فضل النيحة \* وبه قال (حدثنا قبيصة) بفتح القاف وكسر الموحدة وفتح الصاد المهملة ابن عتبة  
 الكوفي قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن عمرو) هو ابن دينار أنه (قال ذكرته) أى حديث رافع بن خديج  
 المذكور أعلاه (لطوس فقال) طاوس (يزرع) بضم أوله وكسر ثالثة من الأزد أى يزرع غيره بالكراء (قال  
 ابن عباس رضى الله عنهما) نهليل من جهة طاوس لقوله يزرع (ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه) أى



لم يحرمه وصريح بذلك الترمذي ولقظه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة (ولكن قال  
 أن يفتح) بفتح الهمزة ونصب يفتح ولا يذران يفتح بكسر الهمزة على أن شرطيته ويمنح مجزوم بها أي يعطى  
 (أحدكم أخاه) المسلم أرضه ليزرعها (خبره من أن يأخذ) أي من أخذه (شيئا معلوما) لأنهم كانوا يتنازعون  
 في كراء الأرض حتى أفضى بهم إلى القتال بسبب كون الخراج واجبا لأحدهما على صاحبه فرأى أن النخبة  
 خير لهم من المزارعة التي توقع بينهم مثل ذلك وفي الطحاوي التصريح بعلة النهي ولقظه عن زيد بن ثابت أنه قال  
 بفقر الله لرافع بن خديج أنا والله كنت أعلم منه بالحديث انما جاء رجلان من الانصار إلى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قد اختلفا فقال ان كان هذا شأنكم فلا تتركوا المزارع فسمع قوله لا تتركوا المزارع قال الطحاوي فهذا  
 زيد بن ثابت يخبر أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تتركوا المزارع كالنهي الذي سمعه رافع لم يكن من النبي  
 صلى الله عليه وسلم على وجه التحريم وانما كان لكرهه وقوع الشر بينهم • وهذا الحديث قد سبق  
 في باب اذا لم يشترط السنين في المزارعة • وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائلي بمجملته فهملة قال (حدثنا  
 حماد) هو ابن زيد (عن ايوب) السختياني (عن نافع ان ابن عمر رضي الله عنهما كان يكرى) بضم أوله من  
 أكرى أرضه يكرى بها (مزارعة) بفتح الميم (على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان) أيام  
 خلافتهم (وصدرا من اماره معاوية) بكسر الهمزة ولم يقل خلافته لأنه أي ابن عمر كان لا يبيع لمن لم يجتمع  
 عليه الناس ومعاوية لم يجتمع عليه الناس ولذا لم يبيع لابن الزبير ولا لعبد الملك في حال اختلافهما ولم يذكر  
 علي بن أبي طالب فيجتمعا أن يكون لأنه لم يزرع في أيامه (ثم حدث) بضم الحاء المهملة وتشدید الدال  
 المكسورة ابن عمر (عن رافع بن خديج) والله كسبهني ثم حدث رافع بن خديج بفتح أول حدث وحذف  
 عن (ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع فذهب ابن عمر) رضي الله عنهما (إلى رافع) قال نافع  
 (فذهبت معه) أي مع ابن عمر (فأله) فسأل ابن عمر رافعا (قال) رافع (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 كراء المزارع فقال ابن عمر قد علمت) يا رافع (أما كان يكرى مزارعا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما  
 تنبت) على الاربعاء) بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الموحدة مدودا جمع ربيع وهو النهر الصغير (وبني من  
 التبن) بالموحدة الساكنة وحاصل حديث ابن عمر هذا أنه يكرى على رافع اطلاقه في النهي عن كراء الاراضي  
 ويقول الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم هو الذي كانوا يدخلون فيه الشرط الفاسد وهو أنهم يشترطون ما على  
 الاربعاء وطائفة من التبن وهو مجهول وقد بطل هذا ونصب غيره آفة أو بالعكس فتقع المزارعة ويبقى المزارع  
 أو رب الارض بلا شيء • ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان رافع بن خديج لما روى النهي عن كراء المزارع  
 يلزم منه عادة أن أصحاب الارض انما يزرعون بأنفسهم أو يمنحون بها لمن يزرع من غير بدل قصص فيه المواصلة •  
 وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة ونسبه لجدته لشهرته واسم أبيه عبد الله الخزومي قال (حدثنا  
 الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد الابلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه قال  
 أخبرني (بالافراد) سالم ان) أباه (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان الارض تكرى) بضم أوله وفتح الراء (ثم خشي عبد الله) بن عمر (ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد  
 احدث في ذلك شيئا لم يكن يعلمه) ولا يذرع له أي حكم بما هو نافع لما كان يعلمه من جواز الكراء (فترك كراء  
 الارض) • وهذا الحديث سافه هنا مختصرا وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث  
 عن أبيه مطولا وأوله ان عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج ينهى عن كراء الارض فلقبه  
 فقال يا ابن خديج ما هذا قال سمعت عني وكان قد شهد ابدرا يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 كراء الارض فقال عبد الله قد كنت أعلم فذكره وقد احتج بهذا من كراء اجارة الارض بجزء مما يخرج منها وقدم  
 قريبا • (باب) جواز (كراء الارض بالذهب والفضة وقال ابن عباس) رضي الله عنهما فيما وصله الثوري  
 في جامعه باسناد صحيح (ان أمثله) أفضل (ما أنتم صافعون أن تستأجروا الارض البيضاء) زاد الثوري ليس  
 فيها شجر (من السنة إلى السنة) • وبه قال (حدثنا عمرو بن خالد) بفتح العين ابن فروخ قال (حدثنا الليث) بن  
 سعد الامام (عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) واسمه فروخ مولى المنكدر بن عبد الله (عن حنظلة بن قيس) بالحاء  
 المهملة والطاء المجمة الزرقي الانصاري (عن رافع بن خديج) أنه قال (حدثني) بالافراد (عنه) أحدهما  
 ظهير بن رافع المذحكور قريبا وسعى الآخر بعض من منصف في المبهجمات مظهر ابيهم مضمومة وظاء



محبة مفتوحة وهاستندة مكسورة وراء كما ضبطه عبد الغني وابن ما كولا وقال الكلابي لم أقص على  
 اسمه وقيل اسمه مهريون أخيه ظهر مصغرا فعند أبي علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن رجل  
 ابن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن بعض عومته قال سعيد زعم قتادة أن اسمه مهريون  
 الحديث قال في الفتح فهذا أولى أن يعقد (انهم) أي العصاة (كانوا يكرون الأرض على عهد النبي صلى الله  
 عليه وسلم بما ثبت) فيها (على الأربعة) جمع ربيع وهو النهر الصغير (أو شئ) ولا يذرا وبشيء بموحدة كالأث  
 أو الربع (يستنبه صاحب الأرض) من المزروع لاجله (قضى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك) لما فيه من  
 الجهل قال حنظلة بن قيس (فقلت لرافع فكيف هي) أي كيف حكمها (بالدينار والدرهم فقال رافع) بطريق  
 الاجتهاد (ليس بها بأس بالدينار والدرهم) أو علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه أو علم أن جواز الكراء  
 بالدينار والدرهم غير داخل في النهي عن كراء الأرض بجزء مما يخرج منها وقد أخرج أبو داود والنسائي  
 بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة  
 والمزانية وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض ورجل من أرضها ورجل أكثر أرضا ذهب أو فضة وهو يربح  
 أن ما قاله رافع مرفوع لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن المحاقلة والمزانية وأن بقيته  
 مدرجة من كلام سعيد بن المسيب (وقال الليث) بن سعد الامام عمار هو موصول بالسند المذكور ولا يذرا  
 قال أبو عبد الله أي البخاري من هنا قال الليث أراه بضم الهمزة أي أظن شيئا ربيعة المذكور (وكان الذي  
 نهى) بضم النون وكسر الهاء (عن) ولا يذرا الوقت من ذلك ما لو نظرت فيه ذوو الفهم بالحلال والحرام  
 لم يجزوه) وفي رواية النسائي وابن شوية ذوالفهم بالحلال والحرام لم يجزوه بالافراد فيهما (لما فيه من الخطورة)  
 وهي الاشراف على الهلاك وهذا موافق لما عليه الجمهور من حل النهي عن كراء الأرض على الوجه المفضي الى  
 الغرور والجهالة لا عن كراهة مطلقا بالذهب والفضة وقد سقطت هذه المقالة المذكورة عن الليث جميعها عند  
 النسائي وابن شوية فيما قاله الحافظ ابن حجر فلهذا يكون مدرجة عندهما في نفس الحديث ولم يذكر النسائي  
 ولا الاسماعيل في روايتهم - ما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة قال التوربشتي لم يظهر لي هل هذه  
 الزيادة من الرواة أم من قول البخاري وقال البيضاوي الظاهر من السياق انها من كلام رافع انتهى قال الحافظ  
 ابن حجر وقد نيين برواية أكثر الطرق في البخاري انها من كلام الليث \* وفي هذا الحديث رواية تآبي عن تآبي  
 وهما ربيعة وحنظلة ورواية صحابي عن صحابين \* هذا (باب) بالنون مجرزة \* وبه قال (حدثنا محمد بن  
 سنان) بكسر السين المهملة وتخفيف النون وبعد الالف نون أخرى قال (حدثنا المص) بضم الميم وفتح اللام  
 وبعد التثنية الساكنة حاء مهملة ابن سليمان قال (حدثنا هلال) هو ابن علي المعروف بابن أسامة \* قال  
 المؤلف بالسند (ح وحدثنا) بالجمع ولا يذرا حدثني (عبد الله بن محمد) السدي قال (حدثنا أبو عامر) عبد الملك  
 ابن عمرو بن قيس القدي قال (حدثنا المص) هو ابن سليمان (عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار) بالتثنية  
 والمهملة المخففة (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوما يحدث) أصحابه (وعنده  
 رجل من اهل البادية) لم يسم والوال للجمال (ان رجلا من اهل الجنة) بفتح هـ مزنة أن لانه في موضع المفعول  
 (استأذن ربه) عز وجل أي يستأذن ربه فاخبر عن الامر الحق الاتي بلفظ الماضي (في) أن يباشر (الزرع)  
 يعني سأله تعالى أن يزرع (فقال) ربه تعالى (له أنت) وفي رواية محمد بن سنان أولست بزيادة واو استفهام  
 تقريرية في أولست كأننا (عما شئت) من المشيئات (قال بي) الامر كذلك (والصفي) بالياء بعد النون  
 ولا يذرا ولكن (احب ان ازرع) فأذن له (قال فبدر) بالذال المعجمة أي ألقى البذر على أرض الجنة (فبادر)  
 بالذال المهملة وفي رواية محمد بن سنان فأسرع فبادر (الطرف) بفتح الطاء وسكون الراء نصب على المفعولية  
 لقوله (نباته واستواؤه واستقصاءه) من الحصد وهو قلع الزرع (فكان امثال الجبال) يعني انه لما بذر لم يكن بين  
 ذلك وبين استواء الزرع ونجاء امره كله من الحصد والتذرية والجمع الاكلع البصر وكان كل حبة منه مثل الجبل  
 وفيه أن الله تعالى أغنى أهل الجنة فيما عن تعب الدنيا ونسبها (فيقول الله تعالى دونك) بالنصب على الاغراء  
 أي خذ (يا ابن آدم فانه) أي فان الشان (لا يشبعك نبي فقال الاعرابي) أي ذلك الرجل الذي من اهل  
 البادية (واقه لا يجده الا قرشيا وانصاريا فانهم) أي قرشيا وانصاريا (انصار) (انصار) أي اهل



البادية (فلست يا صاحب زرع فضحك النبي صلى الله عليه وسلم) فان قلت ما وجه ادخال هذا الحديث هنا اجاب ابن المنبر بانه للتنبيه على أن احاديث المنع من الكراهات المجابات على التذنب لا على الايجاب لان العادة فيما يجر من عليه ابن آدم أشد الحرص أن لا يمنع من الاستمتاع به وببقاء حرص هذا الحرص من أهل الجنة على الزرع وطلب الاتقاع به حتى في الجنة دليل على انه مات على ذلك لان المرء يموت على ما عاش عليه ويعت على ما مات عليه فدل ذلك على أن آخر عهدهم من الدنيا جواز الاتقاع بالارض واستثمارها ولو كان كراؤها محرم ما عليه لفظهم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت انتهى \* وهذا الحديث هو لفظ الاسناد الثاني ومتن السند الاول يأتي في التوحيد ان شاء الله تعالى \* (باب ما جاء في القرم) \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) قال (حدثنا يعقوب) القاري بغيره من نسبة الى قارة من العرب ولا يذريه يعقوب بن عبد الرحمن وأصله مدني سكن الاسكندرية (عن ابي حارم) سامة بن دينار الا عرج المدني (عن سهل بن سعد) الانصاري الساعدي (رضي الله عنه) قال اما كنا نخرج ولا يذري ذر والوقت عن الكشميين ان يسكون التون كالنفرح (يوم الجمعة كانت لنا عجوز) لم تسم (ناخذ من اصول سلق لنا) بكسر السين المهملة (كنا نقرسه في اربعائنا) نهرنا الصغير أو ما قبلتنا الصغيرة (فجعل في قدرها فجعل فيه حبات من شعير) قال يعقوب (لا اعلم الا انه قال يس فيه شعير ولا وذل) بفتح الواو والذال المهملة دسم اللحم (فاذا اصابت الجمعة زرناها) أي العجوز (فقربت بنا) زادت في الجمعة فزادته (فكنا نخرج يوم الجمعة من اجل ذلك) الذي تصنعه العجوز (وما كنا نتعدى ولا نقبل من القبولة) (الابعد) صلاة (الجمعة) وموضع الترجمة من الحديث قوله حصكنا نقرسه في اربعائنا وقد سبق في باب قول الله عز وجل فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض في آخر كتاب الجمعة \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري البصري قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) يسكون العين ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن اذ عرج) عبد الرحمن بن هرم عن (عن ابي هريرة رضي الله عنه) انه (قال يقولون ان ابا هريرة يكثر الحديث) أي روايته وفي كتاب العلم قال ان الناس يقولون أكثر أبو هريرة وسقط قوله هنا الحديث عند أبي ذر (والله اوعده) بفتح الهم وكسر العين المهملة بينهما واوساكنة وهو مصدر ميمي أو ظرف زمان أو مكان وعلى كل تقدير لا يصح أن ينسب به عن الله تعالى فلا بد من ضمير وتقدير في كونه مصدر أو الله الواعد واطلاق المصدر على الفاعل للمبالغة يعني الواعد في فعله للخبر والنشر والوعد يستعمل في الخير والنشر يقال وعدته خيرا ووعدته شرا فاذا سقط الخير والنشر يقال في الخير الوعد والعدة في الشر الابعاد والوعد بقرينة تقديره في كونه ظرف زمان وعند الله الموعد يوم القيامة وتقديره في كونه ظرف مكان وعند الله الموعد في الحشر والمعنى على كل تقدير قاله تعالى يحاسبني ان نعمدت كذبا ويحاسب من ظن بي السوء (ويقولون) أي الناس (مالهم حارب والانسار لا يتحدثون من ل احاديثه) أي أبي هريرة (ون اخوف من المهاجرين) كلمة من بيانية (كأنه يعلمهم) بفتح الغين المعجمة (الصديق بالاسواق) كناية عن التباعد (ون اخوف من الانصار كان يغلبهم عن امواهم) في الزراعة والغراسة وهذا موضع الترجمة (وكنتم امرأ مسكيننا) أي من مساكين الصفوة (ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على مل بطني) بكسر الميم (فأحضر) مجلس النبي صلى الله عليه وسلم (حين يغيثون) أي الانصار والمهاجرون (وأعي) أي احفظ (حين يفسون وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوما) من الايام (الذي يسط احد منكم نوبه حتى اقضى مقالتي هذه ثم يجتمع) بالنصب عطف على قوله ان يسط أي يجمع التوب (الى صدره فينسى من مقالتي شيئا أبدا) والمعنى أن البسط المذكور والنسيان لا يجتمعان لان البسط الذي بعده الجمع المتعقب بالنسيان منفي فعند وجود البسط ينعدم النسيان وبالعكس (فبسط عمره) بفتح التون وكسر الميم ردة من صوف يلبسها الاعراب والمراد بسط بعضها ثلا يلزم كشف عورته (ليس على توب غيرها) أي غير العورة (حتى قهرى النبي صلى الله عليه وسلم مقالته ثم جعلها الى صدرى فو) الله (الذي بعثه) صلى الله عليه وسلم الى الثقلين (بالحق ما نسيت من مقالته تلك الى يومى هذا) ولمسلم من رواية يونس فانيت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به وهو يدل على العموم لان تنكير شيئا بعد التقي يدل على العموم لان التكررة في سياق النفي تدل عليه فدل على العموم في عدم النسيان لكل شئ من الحديث وغيره لانه يخص تلك المقالة كما يسطيه ظاهر قوله من مقالته تلك ويصدق العموم ما في حديث أبي هريرة انه شكك الى النبي صلى



صلى الله عليه وسلم انه ينسى ففعل ما فعل ليزول عنه التسيان ويحتمل أن يكون وقعت له قضيتان فالتعبية التي رواها الزهري مختصة بتلك المقالة والاخرى عامة (وايه لولا آيات) موجودتان (في) وفي نسخة من (كتاب الله ما حدثتكم) فيه حذف اللام من جواب لولا وهو جائز والاصل لما حدثتكم (شيأ أبدا ان الذين يذكرون ما أنزلنا من البينات الى قوله الرحيم) ولا يذرم البينات والهدى الى الرحيم وفي هذا وعيد شديد لمن كتم ما جاءت به الرسل من الدلالات البينة العجيبة والهدى النافع للقلوب من بعد ما بينه الله تعالى لعباده في كتابه التي أنزلها على رسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين \* وقد مضى هذا الحديث في باب حفظ العلم في كتاب العلم أنصر من هذا والله الموفق والمعين

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب المسافة) هي مأخوذة من السقي المحتاج اليه فيها غالباً لأنه أنفع أعمالها وأكثرها مؤنة وحقيقتها أن يماثل غيره على نخل أو شجر غيب لينتهد به السقي والزيادة على أن الثمرة لهم ما والمعنى فيها أن مالك الاشجار قد لا يحسن تعهدها ولا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ فلا يملك الاشجار فيحتاج ذال الى الاستعمال وهذا الى العمل ولوا كثرى المالك لزمته الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتهامون العامل فيها فدعت الحاجة الى تجويزها \* هذا (باب) بالتخوين (في الشرب) بكسر الشين المججمة أي باب الحكم في قسمة الماء ولشرب بالكسر في الاصل النصيب والحظ من الماء وفي الفرع بضمها وعزاء عباس للاصيل قال والكسر أولى وقال السفاقي من ضبطه بالضم أراد المصدر وقال غيره المصدر مثلث وسقط لا يذرك كتاب المسافة ولفظ باب قال ابن حجر ولا وجه لقوله كتاب المسافة فان الترجمة التي فيه غالباً تعلق باجابه الموات (وقول الله تعالى) بالجزء عطف على سابقه (وجعلنا من الماء كل شيء حي) بالجزء لغة لشيء أي كل حيوان كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء أو كلمة اخفها من ماء لقرط احتياجه اليه وجه له وقلة صبره عنه كقوله تعالى خلق الانسان من عجل أو المعنى صبرنا كل شيء حي بسبب من الماء لا يحيى دونه وفي حديث أبي هريرة عند الامام احمد قال قلت يا رسول الله اني اذا رأيتك طابت نفسي وقرت عيني فأبشني عن كل شيء قال كل شيء خلق من الماء الحديث واسناده على شرط الشيخين لا بأبامهونة في رجال السنن راسمه - لم والترمذي يصح له وروى ابن أبي حاتم عن أي العائشة ان المراد بالماء النطفة (أفلا يؤمنون) مع نداء ورأيت (وقوله جل ذكره) أرايت الماء الذي تشربون أي العذب الصالح للشرب (أنتم انتموه من المزن ام نحن المنزلون) بقدرتنا (لونشاء جعلناه أجاباه ولا تشكروا) قال البخاري تعالى بي عبيد (الاجاج الماز) وقيل هو الشديد الملوحة أو المارة أو الحارة سكاها ابن فارس وقال المؤلف تعاقبادة ومجاهد فيما أخرج الطبري عنه (المزن السحاب) وقيل هو الايض وماؤه أعذب وفي رواية المسقلى أجابا منصبا وهو موافق لتفسير ابن عباس وقادة ومجاهد فيما أخرج الطبري المزن السحاب الاجاج الماز فرائنا عذبا وعن السدي فيما رواه ابن أبي حاتم العذب القرات الحلوة وقوله ثم اجابا وفرائنا ذكرهما هنا استطراد على عادته في زيادته فرائد الفوائد ولفظ رواية أبي ذر أرايت الماء الذي تشربون الى قوله المولانا تشكرون \* وقد أورد الزمخشري هنا قول الا فقال فان قلت لم أدخلت اللام على جواب لوفى قوله تعالى لونشاء جعلناه سخطا ما نزلت منه هنا وأجاب بأن لو لما كانت داخلة على جملتين هاتئة تانيتهما بالاولى فخلق الجزاء بالشروط ولم تكن مختصة بالشروط كان ولا عاملة مثلها وانما امرى فيها مع في الشرط اتفاقا من حيث افتادتها في مضمون جملتها أن الثاني امتنع لامتناع الاول اقتصرت في جوابها الى ما ينصب علماء على هذا التعليل فزيدت هذه اللام لتكون علماء على ذلك فاذا حذف بعد ما صارت علماء ورأى مكانه فلان الشيء اذا علم وشهر موقعه وصار له الوفاؤه أو سابه لم يبال باعقائه عن اللفظ استغناء بمعرفة السامع أو أن هذه اللام مفيدة معنى التوكيد لا عمالة فادخلت في آية الطهوم دون آية المشروب للدلالة على أن أمر الطهوم مقدم على أمر المشروب وأن الوعيد بفقده أشد وأصعب من قبل أن المشروب انما يحتاج اليه بعد الطهوم ولهذا قدمت آية الطهوم على آية المشروب انتهى \* هذا (باب) بالتخوين (في الشرب) بضم المججمة (ومن رأى) ولا يذرك من رأى (صدقة الماء موجهة ووجهه جائرة مقسوما كان أو غيره مقسوم وقيل عثمان) بن عفان رضى الله عنه فيما وصله الترمذي والنسائي وابن خزيمة (قال النبي صلى الله عليه وسلم من يشترى بئر رومة) بإضافة بئر الى رومة بضم الراء وسكون الواو فيم فيها بئر معروفة بالمدينة (فيكون دلوها فيها) أي في البئر لذكورة (كدلاء المسكين) يعني يوقها ويكون سخطها بكت غير منها من غير منية (فاشترها عما بن رضى الله عنه) ووقفها على الفقير والمحتاج



وابن السبيل وقد غلبت به من جوز الوقت على النفس وأجيب بأنه تعالى وقف على الفقر أتم صارفة وأما يجوز  
 له الأخذ منه وروضة قيل أنه علم على صاحب البئر وهو رومة الغفاري كما ذكره ابن مندة فقال يقال أنه أسلم رومي  
 حديثه عبد الله بن عمر بن أبان عن الحارثي عن أبي مسعود عن أبي سلمة بن بشر بن بشير الأسدي عن أبيه قال لما قدم  
 المهاجرون المدينة استنكروا الإمام وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة كان يبيع منها القرية بالمشغف قال له  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعنيها بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعالي غير حافظ ذلك عثمان  
 فاشترها بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتجعل لي مثل الذي جعلت  
 لرومة عينا في الجنة قال نعم قال قد استنكرتها وجعلتها للمسلمين قال في الإصابة تعلق ابن مندة على قوله أتجعل لي  
 مثل الذي جعلت لرومة طنا منه أن المراد به صاحب البئر وليس كذلك لأن في حديث الحديث أن رومة اسم البئر  
 وليس كذلك وإنما المراد بقوله جعلت لرومة أي لصاحب رومة أو نحو ذلك وقد أخرجه الأقوي عن عبد الله  
 ابن عمر بن أبان فقال فيه مثل الذي جعلت له فأعاد الضمير على الغفاري وكذا أخرجه ابن شاذان والطبراني من  
 طريق ابن أبان وقال البلاذري في تاريخه هي بقر قد عمت كانت ارتطمت فأتى قوم من مزينة حلفاء للانصار  
 فقاموا عليها وأصلحوها وكانت رومة امرأة منهم أو أمة لهم نسى منها الناس فسميت اليها انتهى ويأتي في الوقف  
 أن شاء الله تعالى أن عثمان رضي الله عنه قال ألسن تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حفر رومة  
 فحفرتها وهذا يقتضي أن رومة اسم العين لا اسم صاحبها ويحتمل أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف  
 اليه مقامه بجماديين الحديثين كما مر والله أعلم به قال (حدثنا سعيد بن أبي حمزة) هو سعيد بن محمد بن الحكم  
 ابن أبي حمزة الجعفي مولا لهم المصري قال (حدثنا أبو غسان) بفتح الغين المججمة وثشد يد المسكين المهمة وبعد  
 الألف نون محمد بن مطرف الليثي المدني نزل عسلة ثلاث (قال حدثني) بالافراد (أبو حازم) بالحاء المهمة والراي  
 سلة بن دينار الأحمري المدني (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه) أنه قال (قال ابن أبي عمير) صلى الله عليه  
 وسلم بضم الهمزة وكسر المثناة الفوقية والنبي رفع نائب عن الفاعل (يقدح) فيسه ماء أولين شيب به (فشرب  
 منه وعن يمينه غلام أصغر القوم) هو ابن عباس رضي الله عنهما كما في مسند ابن أبي شيبة (والاشباح) وفيهم  
 خالد بن الوليد (عن يساره فقال) عليه الصلاة والسلام (يا غلام أتأذن لي أن أعطيه الاشباح قال) الغلام  
 (ما كنت لأؤثر فضلي) قال الكرمانى وبعه العيني والبرماوى وغيرهما وفي بعضها بفضل (منك أحد يا رسول  
 الله فأعطاه إياه) ووجه دخول هذا الحديث هنا من جهة مشروعية قسمة الماء وأنه عاك أذولم يلك لما جازت  
 فيه القسمة به قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع الحصى قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة الحصى  
 (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه قال (قال حدثني) بالافراد (أنس بن مالك رضي الله عنه) أي القصة  
 ولا بد من الكشميني أنه أي الشأن (حلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاة داجن) هي التي تألف البيوت  
 وتقيم به أولم يقل داجنة اعتبارا بتأنيث الموصوف لان الشاة تذكر وتؤنث وفي النهاية هي التي تعلق في المنزل  
 (وهي) أي الداجن والوالل مال ولا بد من ذرو هو أي النبي صلى الله عليه وسلم (في دار أنس بن مالك) رضي الله  
 عنه (وشيب لبنها) بكسر الشين مبيضا للفعول ولبنها رفع نائب عن الفاعل أي خلط (بما من الثرائي في دار أنس  
 فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم القدح فشرب منه) عليه الصلاة والسلام (حتى أذا نزع القدح) أي قامه  
 (عن فيه) وللمسقى والحوى من فيه (وعلى يساره أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (وعن يمينه أعرابي) قيل أنه  
 خالد بن الوليد وروايته لا يقال له أعرابي وعبر بقوله وعلى في الأولى وبين في الثانية فقال الكرمانى لعل يساره  
 كان موضعاً صاعداً فاعتبر استعداده أو كان الأعرابي بعيداً عن الرسول صلى الله عليه وسلم (فقال عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه) (وخاف) أي والحال أن عمر خاف (أن يعطيه) أي يعطى النبي صلى الله عليه وسلم القدح  
 (الأعرابي أعط) بهمة مفتوحة القدح (أبا بكر يا رسول الله عندك) فانه تذكر للرسول عليه الصلاة والسلام  
 وأعلاماً للأعرابي بجلالة الصديق (فأعطاه) عليه الصلاة والسلام (الأعرابي الذي عن يمينه) ولا بد من  
 في نسخة وصحح عليها في الفرع وأصله عن بالنون بدل على باللام (ثم قال) عليه الصلاة والسلام قدموا (الأمين  
 فالأمين) قال الكرمانى وبعه البرماوى وغيره الأمين ضبط بالنصب على تقدير أعط الأمين وبالرفع على تقدير الأمين  
 أحق واستدل الضيق لترجيح الرفع بقرينة في بعض طرق الحديث الامنون الامنون قال أنس قبي مست



فهي سنة في سنة أي تقدمه إلا بين وإن كان مفضولاً لا خلاف في ذلك ثم خالف ابن حزم فقال لا يجوز منافية  
غير الإيمن الإباذن إلا بين وأما حديث ابن عباس عند أبي يولي الموصلي بإسناد صحيح قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا سقى قال ايدوا بالكبراء أو قال بالا كبر فمحمول على ما إذا لم يكن على جهة يمنة أحده بل كان  
الحاضرون تلقاء وجهه مثلاً وإنما استأذن عليه الصلاة والسلام الغلام في الحديث السابق ولم يستأذن  
الاعرابي هنا اتلفا للقلب الاعرابي وتطبيبا لنفسه وشفقة أن يسبق إلى قلبه شيء يملك به لقرب عهدته بالجاهلية  
ولم يجعل للغلام ذلك لانه قرابته وسنه دون المشيخة فاستأذنه عليهم تأذبا ولئلا يوحشهم بتقديمه عليهم وتعليقاً بأنه  
لا يدفع إلى غير الإيمن الإباذنه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الأشربة وكذلك أبو داود  
والترمذي وابن ماجه (باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي) بفتح أوله وثالثه من الري (لقول  
النبي صلى الله عليه وسلم) ألا ترى أن شاء الله تعالى موصولاً (لا يمنع) بضم أوله مبنياً للمفعول من فوعا نفي بمعنى  
المنهي ولا يذلل لا يمنع بالجزم على النهي (فضل الماء) بالرفع نائب عن الفاعل لأن مفعولاً هو أنه أحق بمائه عند  
عدم الفضل وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن أبي الزناد) عبد الله  
ابن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا يمنع (بضم أوله مبنياً للمفعول) (فضل الماء لا يمنع) مبنياً للمفعول أيضاً (به الكلا) بفتح الكاف والرفع  
العشب يابس ورطبه واللام في لمنع لام العاقبة كهي في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً  
ومعنى الحديث أن من شق ماء بفلاة وكان حول ذلك الماء كلا ليس حوله ماء غيره ولا يوصل إلى رعيه إلا إذا  
كانت المواشي ترد ذلك فهي صاحب الماء أن يمنع فضل مائه لانه إذا منعه منع رعي ذلك الكلا والكلا  
لا يمنع لما في منعه من الأضرار بالناس ويلحق به الرعاء إذا احتاجوا إلى الشرب لانهم إذا منعوا من الشرب  
امتنعوا من الرعي هناك والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية وقرى الشافعي فيما  
حكاه المزني عنه بين المواشي والزرع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وهذا  
محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم على ماء البئر المحفورة في الملك أو في الموات بقصد القلت  
أو الارتفاق خاصة فالأولى وهي التي في ملكه أو في موات بقصد الملك يملك ماؤها على الصحيح عند أصحابنا ونص  
عليه الشافعي في القديم والناية وهي المحفورة في موات بقصد الارتفاق لا يملك الحافر ماءها ثم هو أولى به إلى  
أن يرتحل فإذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك وفي كلا الحالتين يجب عليه بذل ما يفضله عن حاجته والمراد  
بحاجته نفسه وعياله وماشيته وزرعه لكن قال امام الحرمين وفي الزرع احتمال على بعد ما البئر المحفورة للمارة  
فأشوا مشتركة بينهم والحافر كاحدهم ويجوز الاستقاء منها للشرب وسقى الزرع فان ضاق عنهما فالشرب أولى  
وكذا المحفورة بلا قصد على أصح الوجهين عند أصحابنا وأما المحرزي فإنه لا يجب بذل فضله على الصحيح غير  
المضطر وملك بالاحراز هذا كلام الشافعية وكلام الحنفية والحنابلة في ذلك متقارب في الأصل والمدركة وإن  
اختلفت تفاصيلهم وجعل المالكية هذا الحكم في البئر المحفورة في الموات وقالوا في المحفورة في الملك لا يجب  
عليه بذل فضلها وقالوا في المحفورة في الموات لا تباع وصاحبها ورثته أحق بكفايتهم وهذا النهي للتحريم عند  
مالك والشافعي والأوزاعي والليث وقال غيرهم هو من باب المعروف ومطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث  
أن فضل الماء يدل على أن صاحب الماء أحق به عند عدم الفضل وأخرجه المؤلف أيضاً في ترك الحيل ومسلم  
في البيوع والتساعي في أحياء الموات وأبو داود والترمذي وابن ماجه وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) وهو يحيى  
ابن عبد الله بن بكير قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد الأيلي (عن ابن شهاب)  
محمد بن مسلم الزهري (عن ابن المسيب) سعيد (وأبي سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني اسمه عبد الله  
أو اسماعيل كلاهما (عن أبي هريرة) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء  
لا تمنعوا به فضل الكلا) والمنهي عنه منع الفضل لا منع الأصل وهل يجب عليه بذل الفضل من حاجته لزرعه غيره  
الصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية لا يجب وقال المالكية يجب عليه إذا خشي عليه الهلاك ولم يضر ذلك  
بصاحب الماء قال الأبي أبو عبد الله والحديث حجة لتساق القول بسد الذرائع لانه إنما نهى عن منع فضل الماء  
لما يوقى اليم من منع الكلا انتهى وقد ورد التصريح في بعض طرق الحديث بالنهي عن منع الكلا وهو







نسب بتقدير أضر أو أقم شهودك على حثك وفي نسخة شهودك بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي ثابت لحثك  
شهودك قال الأشعث (قلت مالي شهود قال) عليه الصلاة والسلام (فيه) أي فاطب بينه وفي نسخة فيه  
بالرفع أي فاجبة القاطعة بنكاحه (قلت يا رسول الله إذا يختلف) بنسب يختلف لا غير كما قاله السهيلي وكذا هو  
في الفرع وأصله لاستيفائها شروط أعمالها التي هي التصدروا والاستقبال وعدم الفصل ولا يجوز الغاؤها  
حينئذ قال الزركشي في أحكام عدة الأحكام وذكر ابن خروف في شرح سيبويه أن من العرب من لا ينسب بها  
مع استيفاء الشروط حكاه سيبويه قال ومنه الحديث إذا اختلف بأقرب وهو مصرح في أن الرواية بالرفع انتهى قال  
في المصايح استشهاداً بالحديث انما يدل على أن الرفع مروي لأنه هو المروي كما يظهر من عبارة الزركشي  
(فذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث) وهو قوله من حلف على عيني إلى آخره (فأنزل الله ذلك) أي قوله  
تعالى إن الذين يشتركون بهدا الله الآية (نصديقاه) صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً  
في الأشخاص والشهادات والإيمان والتذوُّر والتفسير والشركة ومسلم في الإيمان وكذا أبو داود والنسائي  
في القضاء وابن ماجه في الأحكام (باب ان من منع ابن السبيل) وهو المسافر (من الماء) الفاضل عن حاجته  
وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري بكسر الميم وفتح القاف قال (حدثنا عبد الواحد بن زياد)  
البصري (عن الأعمش) سليمان بن مهران (قال سمعت أبا صالح) ذكره كوان الزيات (يقول سمعت أبا هريرة رضي  
الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة) من الناس (لا ينظر الله إليهم يوم القيامة) فإن من سخط  
على غيره واستهان به أعرض عنه (ولا ينزلهن) ولا ينزلهن ولا يطهرهم (واهم عذاب أليم) مؤلم على ما فعلوه  
(رجل كان له فضل ماء) زائد عن حاجته (بالطريق فذمه) أي الفاضل من الماء (من ابن السبيل) وهو المسافر  
وقوله رجل مرفوع خبر مبتدأ محذوف وقوله كان له فضل ماء جله في موضع رفع صفة لرجل (و) الثاني من  
الثلاثة (رجل بايع أماً) أي عاقداً لإمام الأعظم والعموي والمستمل إمامه (لا يبايعه إلا الدنيا) بغير تنوين (فإن  
أعطاه منها رضى) الفاء تفسيرية (وإن لم يعطه منها سخط) والثالث (رجل أقام ساعته) من قامت السوق إذا  
نفتت (بعد العصر) ليس بتقدير خرج يخرج الغالب لأن الغالب أن مثله كان يقع في آخر النهار حيث يريدون  
الفرار عن معاملتهم نعم يحتمل أن يكون تخصيص العصر لكونه وقت ارتفاع الأعمال (فقال والله الذي لا اله  
غيره لقد أعطيت بها) بفتح الهجمة في الفرع وأصله أي دفعت لبائعيها بسببها وفي نسخة أعطيت بضم الهجمة  
مبتدأ للفعول أي أعطاني من يريد شراءها (كذا وكذا) ثمنها (فصدقه رجل) واشترها بذلك الثمن الذي  
حلف أنه أعطاه أو أعطيه اعتماداً على حلفه الذي أكد بالتوحيد واللام وكلمة قد التي هي هنا للتحقيق (ثم قرأ)  
عليه الصلاة والسلام (إن الذين يشتركون بهدا الله وإيمانهم غشاقيل) الآية والتخصيص على العدد في قوله  
ثلاثة لا يتق الزائد (باب سكر الأنهار) بفتح السين المهملة وسكون الكاف أي سدها وفي البونية بتنوين  
باب وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (قال حدثني) بالافراد  
(ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عروة) بن الزبير (عن) أخيه (عبد الله بن الزبير) بن العوام القرشي  
الأسدي أول مولود ولد في الإسلام بالدينة من المهاجرين وولي الخلافة تسع سنين إلى أن قتل في ذي الحجة سنة  
ثلاث وسبعين (رضي الله عنهما) أنه حدثه أن رجلاً من الأنصار) زاد في رواية شعيب عند المصنف في الصلح قد  
شهد بدر أو أوجه قبل جدياً أخرجه أبو موسى المديني في الذيل من طريق الليث عن الزهري قال ولم أر  
تسميته إلا في هذه الطريق انتهى وهذا مردود بما في بعض طرقه أنه شهد بدر وليس في البدرين أحد اسمه جدي  
وقيل هو ثابت بن قيس بن شماس حكاه ابن بشكوال في المهمات له واستبعد وقيل هو حاطب بن أبي بلتعة وقيل  
عطية بن حاطب قاله ابن بطيش قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات وقوله في حاطب لا يصح فإنه ليس  
بالأنصاري انتهى وأجيب بحمل الأنصار على المعنى اللغوي يعني من كان ينصر النبي صلى الله عليه وسلم لا يعني أنه  
مستكان من الأنصار المشهورين وهذا يرد ما في رواية عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عند الطبري في هذا  
الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس وأجيب باحتمال أن مسكنه كان في بني أمية لأنه منهم  
وقد روي ابن أبي حاتم بسنده عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى ولا وربك لا يؤمنون الآية أنها زلت في الزبير  
بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ما فقهني النبي صلى الله عليه وسلم أن يسبق الأهل ثم الأسفل قال



ابن كثير وهو مرسل ولكن فيه فائدة تسمية الانصاري (خاصم الزبير) بن العوام أحد العشرة المبشرة بالجنة رضي الله عنهم (عند النبي صلى الله عليه وسلم في شراح الحزرة) بكسر الشين المعجمة آخره جيم جمع شرح بفتح أوله وسكون الراء يؤزن بحرو ومجار ويجمع على شروج وانما أضيفت إلى الحزرة لكونها فيها والحزرة بفتح الحاء والراء المشددة المهملتين موضع معروف بالمدينة والمراد هنا مسايل الماء (التي يسقون بها النخل) وفي رواية شعيب كانا يسقيان به كلاهما وذلك لأن الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الانصاري فيجبهه لا كال سقي أرضه ثم يرسله إلى أرض جاره (فقال الانصاري) للزبير رضي الله عنه ملتسامة تعجل ذلك (مرح الماء) بفتح السين وكسر الراء المشددة وبالحاء المهملات أي أطلق الماء حال كونه (يمر فأبى عليه) أي امتنع الزبير على الذي خصمه من إرسال الماء (فاختصمما عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال) ولابي الوقت قال (رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير) بهمزة قطع مفتوحة كذا في الفرع وغيره وذكره الحافظ ابن حجر عن حكاية ابن التين له وقال انه من الرباعي وتعقبه العيني فقال هذا ليس بمصطلح فلا يقال رباعي الا لكلمة أصول حروفها أربعة أحرف وسقي ثلاثي مجرد فلما زيدت فيه الالف صار ثلاثيا من زيد فيه وفي بعض النسخ اسقى بهمزة وصل من الثلاثي وهي في الفرع أيضا وقدمه في فتح الباري على حكاية الاول وقال العيني اسق بكسر الهمزة من سقي يسقي من باب ضرب يشرب ولم يذكر الوصل والمعنى اسق شيئا يسيرا دون حقه (ثم ارسل الماء إلى جارك) الانصاري وهمزة أرسل همزة قطع مفتوحة (فغضب الانصاري فقال) أي الانصاري (أن كان) الزبير (ابن عمك) صفة بنت عبد المطلب حكمت له بالتقديم على وهمزة أن كان مفتوحة معدودة في الفرع وأصله صحيح عليها استفهام انكارى وحكام في الفتح عن القرطبي وقال انه لم يقع لسان في الرواية انتهى وكذا رأيت بالمد في الاصل المقروء على المبدوي وغيره وفي بعض الاصول وعليه شرح في الفتح والعمدة والمصابيح والمشكاة أن كان بفتح الهمزة وهي للتعليل متدرة باللام أي حكمت له بالتقديم والترجيح لاجل انه ابن عمك قال الكرمانى وفي بعضها ان كان بكسر الهمزة قال في الفتح على انها شرطية والجواب محذوف قال ولا أعرف هذه الرواية نعم وقع في رواية عبد الرحمن بن اسحاق عند الطبري فقال اعدل يا رسول الله وان كان ابن عمك والظاهر أن هذه بالكسر وابن بالنصب على الخبرية ولهذا القول نسب بعضهم الرجل إلى النفاق وآخرون إلى اليهودية لكن قال التوربشتي في شرح المصابيح وكلا القولين زائغ عن الحق اذ قد صح انه كان انصاري ولم تكن الانصار من جله اليهود ولو كان مغموصا عليه في دينه لم يصفوه به. هذا الوصف فانه وصف مدح والانصار وان وجد فيهم من يرمى بالنفاق فان القرن الاول والسلف بعدهم احتزوا أن يطلقوا على من ذكر النفاق واشتهر به الانصاري والاولى أن يقال ازاله الشيطان فيه يتمكنه عند الغضب وغير مستنكر من الصفات البشرية الابتلاء بمثل ذلك الامن المعصوم انتهى قال النووي قالوا ولو صدر مثل هذا الكلام من انسان كان كافرا تجرى على قائله أحكام المرتدين من القتل وانما تركه النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان في أول الاسلام يتألف الناس ويدفع بالتي هي أحسن ويصبر على أذى المنافقين ويقول لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل أصحابه (فتلون) أي تغير (وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) من الغضب لانتهاك حرمة النبوة وقبح كلام هذا الرجل (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (اسق يا زبير) بهمزة وصل (ثم احبس الماء) بهمزة وصل أيضا أي أمسك نفسك عن السقي (حتى يرجع) أي يصل الماء (إلى الجدر) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة ما وضع بين شريبات النخل كالجدار والحواجر التي تحبس الماء وقال القرطبي هو أن يصل الماء إلى أصول النخل قال ويروى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشريبات وهي الحفر التي تحفر في أصول النخل قال في شرح السنة قوله عليه الصلاة والسلام في الاول اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك كان أمرا للزبير بالمعروف وأخذًا بالمساحة وحسن الجوار لتترك بعض حقه دون أن يكون حكما منه فلما رأى عليه الصلاة والسلام الانصاري يجهل موضع حقه أمر صلى الله عليه وسلم الزبير باستيفاء تمام حقه (فقال الزبير والله اني لا احسب هذه الآية نزات في ذلك فلا وربك) أي فوربك ولا مزيدة لتأكيده القسم لا لتظاهرا في قوله (لا يؤمنون) لانها تزايد أيضا في الاثبات كقوله تعالى لا أقسم بهذا البلد (حتى يحكموا فيما شجر بينهم) فيما اختلف بينهم واختلط ومنه الشجر لتداخل أغصانه زاد في رواية شعيب ثم لا يجدر واني أنفسم حرجا مما قضيت ضيقا أي لا تضيق صدورهم من حكمك وقيل شكامن أجله فان السالك في ضيق من أمره حتى يلوح له اليقين ويسلموا بتقادوا ويذعنوا لما تأتي به من قضائك لا يعارضونه بشئ وتسليما تأكيده للفعل بمنزلة تكريره كأنه



قيل وينقادوا لحكمه اقتياداً لا شبهة فيه بظاهرهم وباطنهم وزاد في بعض النسخ هنا وهو في حاشية الفرع  
 مقابل السند وعليه علامة السقوط لابي ذر عن الجوى قال محمد بن العباس السلي الاصبهاني من اقران  
 البخاري وتاخر بعده توفي سنة ست وستين ومائتين قال ابو عبد الله البخاري ليس احديذ كعروة بن الزبير عن  
 عبد الله بن الزبير في اسناده الا اللبث بن سعد فقط والقائل قال محمد بن العباس هو انقريزي فان اراد مطلقاً ورد  
 عليه ما أخرجه النسائي وابن الجارود والاسماعيلي من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعاً عن ابن شهاب  
 أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير بن العوام وان أراد بقيد أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جعله من مسند  
 عبد الله بن الزبير فلم يأن روايته ابن وهب فيها عن عبد الله عن أبيه قال في المتقدمة قال الدارقطني أخرج  
 البخاري عن التميمي عن الليث عن الزهري عن عروة عن عبد الله بن الزبير أن رجلاً خاصم الزبير الحديث وهو  
 اسناده متصل لم يصله هكذا غير الليث عن الزهري ورواه غير الليث فلم يذكر وافية عبد الله بن الزبير وأخرجه  
 البخاري من طريق معمر أي كما سأتى ان شاء الله تعالى في الباب الملاحق ومن حديث ابن جريج بعد باب ومن  
 حديث شعيب أي في الصلح كلهم عن الزهري عن عروة عن سلا ولم يذكر وافية عبد الله بن الزبير كما ذكره  
 الليث انتهى قال ابن حجر وإنما أخرجه البخاري بالوجهين على الاحتمال لان عروة صح سمعاً من أبيه فيجوز  
 أن يكون سمعاً من أبيه وثبته فيه أخوه فالحديث كيفما دار فهو على ثبته وقد اشتمل على أمر يتعلق بالزبير  
 فدواعي أولاده متوفرة على ضبطه فاعتمد تصحيحه لهذه القرينة القوية وقد وافق البخاري على تصحيح حديث  
 الليث هذا مسلم وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وغيرهم مع أن في سياق ابن الجارود له التصريح بأن  
 عبد الله بن الزبير رواه عن أبيه وهي رواية يونس عن الزهري وزعم الحديث في جمعه أن الشيخين أخرجاه من  
 طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه وليس كما قال فإنه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها  
 من أصحاب الكتب الستة الا النسائي وأشار إليها الترمذي خاصة انتهى \* (باب شرب الاعلى قبل الاسفل)  
 ولا يذرع الجوى والمستمل قبل السنبل وبه قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله المروزي قال (أخبرنا عبد الله)  
 ابن المبارك قال (أخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عروة) بن الزبير أنه  
 (قال خاصم الزبير) بن العوام (رجل) بالرفع على الفاعلية ولا يذرع خادم الزبير رجلاً بالنصب على المفعولية  
 (من الانصار) قد سبق في الباب قبله ما قيل في اسمه زاد في الرواية السابقة في شراح الحرة التي يسقون بها النخل  
 (فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا زبير اسق) بمزة وصل أي شيئاً يسير ادون حقلك (ثم أرسل) زاد الكشميهني  
 الماء أي الى جارك كما في الحديث السابق وهذا موضع الترجمة لان ارسال الماء لا يكون الا من الاعلى الى  
 الاسفل (فقال الانصاري) له عليه الصلاة والسلام (الله) أي الزبير (ابن عمك) صفية وهمزة انه بالفتح والكسر  
 والكسر في فرع اليونانية قال ابن مالك لانها واقعة بعد كلام تام معمل بضمون ما صدر بها فاذا كسرت قدر  
 قبلها الفاء واذا فتحت قدر قبلها اللام والكسر أجود قال في التنتيح ويمكن ترجيح الفاء بكونه كلاماً مستقلاً  
 من متكلم آخر يتدى به كلامه وجاء الفتح لكونه علماً لما قبله قال وقوله أي ابن مالك اذا كسرت قدر ما قبلها  
 الفاء كلام مشكل لان تقدير الفاء انما يكون للتعليل والتعليل يقتضي الفتح لا الكسر قال في المصاييح هذا كلام  
 من لم يلم بفهم كلام القوم وذلك أن الكسر منوط بكون النحل محل الجملة لا المفرد والفتح بكون النحل للمفرد  
 لا للجملة وأما التعليل فلا مدخل له من حيث خصوص التعليل لاني فتح ولا في غيره ولكنه رآهم يقولون في مثل  
 أكرم زيداً انه فاضل بالفتح فتحت أن لارادة التعليل من لا فعلن انه الموجب للفتح وليس كذلك وإنما أراد واقعة  
 أن لا جل أن لام الجزم مرادة وهي في الواقع للتعليل فالفتح انما هو لاجل أن حرف الجزم مطلقاً لا يدخل الاعلى  
 مفرد فتحت أن من حيث دخول اللام باعتبار كونه للتعليل ولا بد أن ترى أن حرف الجزم المقدر لولم يكن  
 للتعليل أصلاً لكانت أن مفتوحة ثم ليس كل حرف دل على التعليل فتحت أن معه وإنما قد رآ ابن مالك الفاء مع  
 الكسر لياتي بحرف دال على السمية ولا يدخل الاعلى الجمل فيلزم كسر ان بعده ولا شك أن الناء الموضوع  
 للسمية كذلك أي تختص بالجل انتهى وقوله في فتح الباري ولم يقرأ هنا الا بالكسر وان جاء الفتح في العربية فيه  
 شيء فقد وجدت الفتح في الفرع وغيره من الاصول المعتمدة واپس للعصر وجه فليستأمل (فقال عليه السلام)  
 وفي نسخة فقال صلى الله عليه وسلم (اسق يا زبير) بمزة وصل (ثم يبلغ) ولا يذرع ذرو الوقت حتى يبلغ (الماء الجدر)



وسقط لا بوى ذرو الوقت لفظ الماء (ثم أمسك) بهمزة قطع أى نفسك عن السقي (فقال) ولا بوى الوقت وذو  
قال (الزبير) فأحسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) وثاني صفة  
ارسال الماء من الاعلى الى الاسفل في الباب اللاحق ان شاء الله تعالى (باب شرب الاعلى الى الكعبين) بكسر  
السين المعجمة لا بى ذراى نصيب الاعلى (وبه قال) (حدثنا) ولا بى ذرحه ثنى (محمد) ولا بى الوقت هو ابن سلام  
قال (اخبرنا محمد) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام ولا بى ذرحه ثنى بن يزيد الحراني (أما اخبرني)  
بالافراد (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي (قال حدثني) بالافراد (ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن عروة  
ابن الزبير) بن العوام (انه حدثه ان رجلا من الانصار) هو حاطب أوجيد أو ثابت بن قيس كما مر (خاصم الزبير  
في شراج من الحزة) بكسر السين المعجمة آخره جيم والحزة بفتح الخاء المهملة وتشديد الراء أى مجترى الماء الذى  
يسيل منها (يسقى بها) بفتح أوله أى يسقى بالشراج ولا بى ذر ليسقى به أى بالماء (التخل فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اسق يا زبير) بهمزة وصل (فأمره بالمعروف) من العادة الجارية بينهم في مقدار الشرب له وأمره بالقصد  
وهو الامر الوسط وأن يترك بعض حقه وهذه الجملة المعترضة من كلام الراوى وضبط في جميع الروايات فأمره  
فعل ماض وضبطه الكرمانى بكسر الميم وتشديد الراء على انه فعل أمر من الامر افعال في التفتح وهو محتمل (ثم  
ارسل) أى الماء ولا بى ذرع عن الجوى والكشميين ثم ارسله (الى جارك) والهمزة مقطوعة (فقال الانصارى ان  
كان) الزبير (ابن عمنك) صفة حكمت له بالتقديم وهمزة أن مدودة في الفرع وقدم ما فيها في باب سكر الانهار  
فليراجع (قتلون) أى تغبر (وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) من كلامه وجرأته على منصب النبوة  
ولم يعاقبه اصابه على الاذى ومصلحة تألف الناس صلوات الله وسلامه عليه (ثم قال) عليه الصلاة والسلام  
للازبير (اسق) تخلك (ثم احبس) نفسك عن السقي (حتى يرجع الماء الى الجدر واستوى) بالعين وفي نسخة  
واستوى في عليه الصلاة والسلام (له) أى للزبير (حقه) كاملا أى استوفاه واستوعبه حتى كأنه جمعه كله  
في وعاء بحيث لم يترك منه شيئا وكان أولا أمره أن يسأح ببعض حقه فلما لم يرض الانصارى استقصى الحكم  
وحكم به وأما قول ابن الصباغ وغيره انه لما لم يقبل الخصم ما حكم به أولا ووقع منه ما وقع أمره أن يستوى أكثر  
من حقه عقوبة للانصارى لما كانت العقوبة بالاموال ففيه نظر لان سياق الحديث يأبى ذلك لاسيما قوله واستوى  
للزبير حقه في صريح الحكم كما في رواية شعيب في الصلح ومعمر في التفسير فجمع الطرق قد دل على انه أمر  
الزبير أولا أن يترك بعض حقه وثانيا أن يستوفيه وقول الكرمانى تعالى الخطابي وامل قوله واستوى له حقه من  
كلام الزهرى اذ عادته الادراج فيه شئ لان الاصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحدا حتى يرد ما بين ذلك  
ولا يثبت الادراج بالاحتمال (فقال الزبير والله ان هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك  
فيما شجر بينهم) وسقط قوله فيما شجر بينهم لا بى ذرو وقد جزم هنا بأن الآية نزلت في ذلك وشك فيما سبق حيث قال  
احسب وجع بينهما بأن الشخص قد يشك ثم يتحقق الامر عنده وبالعكس (قال ابن جريج) ولا بى ذر فقال  
(الى ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (فتدبرت الانصار والناس) من عطف العام على الخاص (قول النبي صلى  
الله عليه وسلم) أى للزبير (اسق ثم احبس) بهمزة وصل فيهما (حتى يرجع الى الجدر وكان ذلكم) أى قوله اسق الخ  
(الى الكعبين) يعنى قدر الماء الذى يرجع الى الجدر فوجدوه يبلغ الكعبين وهذا هو الذى عليه الجمهور في سقي  
الارض بالماء غير المختص اذا تراخوا عليه وضاق عنهم فيسقى الاول فالاول فيحبس كل واحد الماء الى أن يبلغ  
الكعبين لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في مسيل مهزور بفتح الميم وسكون الهاء وضم الزاى وبعد الواو  
الساكنة راء ومذنب بذال معجمة ونون مصغرا واديان بالمدينة أن يمسك حتى الكعبين ثم يرسل الاعلى قبل  
الاسفل رواه مالك في الموطأ من مرسل عبد الله بن أبي بكر وله اسناد موصول في غرائب مالك لادارقطى من  
حديث عائشة وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
واسناده حسن وعن الماوردى الاولى التقدير بالحاجة في العادة لان الحاجة تختلف باختلاف الارض  
وباختلاف ما فيها من زرع وشجر ووقت الزراعة ووقت السقي ثم يرسله الاول الى الثاني وهكذا فان انخفض  
بعض من ارض الاهلى بحيث يأخذ فوق الحاجة قبل سقى المرتفع منها أفرد كلامهم ما سبق بأن يسقى أحدهما  
ثم يسقى الاخر فان احتاج الاول الى السقى مرة أخرى قدم أما اذا اتسع الماء فيسقى كلاهما متى شاء



وهل الماء الذي يرسله هو ما يفضل عن الماء الذي حبسه أو الجميع المحبوس وغيره بعد أن يصل في أرضه إلى  
 الكعبين الذي ذكره أصحاب الشافعي الأول وهو قول مطرف وابن الماجشون من المالكية وقال ابن القاسم  
 يرسله كله ولا يحبس منه شيء. وأورج ابن حبيب الأول بأن مطرفاً وابن الماجشون من أهل المدينة وبها كانت  
 القصة فهما أقعد بذلك لكن ظاهر الحديث مع ابن القاسم لأنه قال احبس الماء حتى يبلغ الجدر والذي يبلغ  
 الجدر هو الماء الذي يدخل الحائط فقطضي اللفظ أنه هو الذي يرسله بعد هذه الغاية وزاد في رواية أبي ذر عن  
 المستمل بعد قوله إلى الجدر الجدر هو الأصل وقد مر ما فيه قريبا فراجع والله الموفق والمعين. (باب فضل سقي  
 الماء) للعتاج إليه. وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الإمام  
 الأعظم (عن سمى) بضم السين المهملة وفتح الميم وتشديد التحتية زاد في المظالم مولى أبي بكر أي ابن عبد الرحمن  
 ابن الحارث بن هشام (عن أبي صالح) ذكر أن السمان (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال يئنا) بغير ميم (رجل) ليسم (يمشي) ولدا رقطي في الموطآت من طريق روح عن مالك يمشي  
 بفلاة وله من طريق ابن وهب عن مالك يمشي بطريق مكة (فاشتد عليه العطش) أي إذا اشتد قالناه هنا موضع  
 إذا كما وقعت إذا موضعها في قوله إذا هم يقنطرون (فتزل بئرا فشرب منها ثم خرج) من البئر (فإذا هو بكلب)  
 حال كونه (يلهث) بفتح الهاء وبالنسبة المثلثة أي يرتفع نفسه بين أضلاعه أو يخرج لسانه من العطش حال كونه  
 (يا كل الثرى) بفتح المثلثة أي يكدم بفيه الأرض الندية (من العطش) وفي رواية الجوى والمستمل من العطاش  
 بضم العين كغراب قال في القاموس هوداء لا يروى صاحبها وفان السفاقى داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى  
 وهذا موضع ذكر هذه الرواية وسماها الحافظ ابن حجر فذكرها في فتح الباري وتبعه العيني عند اشتداد العطش على  
 الرجل وعبارته في قوله فاشتد عليه العطش كذا لا أكثر وكذا هو في الموطأ ووقع في رواية المستمل العطاش قال  
 ابن النين هوداء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث  
 عنه هذا الداء كما قال وسباق الحديث بأباه فظاهرا أن لرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزى بالمغفرة  
 انتهى فتأمل (فقال) الرجل (لقد بلغ هذا) أي الكلب (مثل لذي بلغي) أي من شدة العطش وزاد ابن حبان  
 من وجه آخر عن أبي صالح فرجه وقوله مثل بالرفع في فرع اليونينية والنسخة المقررة على المبدوى وغيرها  
 مما وقفت عليه من الأصول المعتمدة وحكاها ابن الملقن عن ضبط الحافظ الشرف الدمياطي على أنه فاعل بلغ  
 وقوله هذا فعول به منقذم وقال الحافظ ابن حجر وتبعه العيني كالزركشى مثل بالنصب نعمت لمصدر محذوف  
 أي بلغه بلغا مثل الذي بلغني قال في المصابيح وهذا لا يهين لجواز أن يكون المحذوف منه هو لابه أي عطشا زاد  
 أبو ذر هنا في روايته فتزل بئرا (فلا تخفه) ولا ابن حبان فتزع إحدى خفيه (ثم أمسكه بنيه) ليصعد من البئر لعسر  
 المرتقى منها (ثم رقى) منها بفتح الراء وكسر القاف كصعد وزنا ومعنى ومتنفي كلام ابن النين أن الرواية ترقى بفتح  
 القاف وذلك أنه قال ثم رقى كذا وقع وصوابه رقى على وزن علم ومعناه صعد قال تعالى أو ترقى في السماء وأما رقى  
 بفتح القاف في الرقية وليس هذا موضع وخبره على لغة طي في مثل بقي يقي ورضى يرضى يأتون بالفتحة مكان  
 الكسرة فتقلب الياء ألفا وهذا أبهم في كل ما هو من هذا الباب انتهى قال العلامة البدر الدماميني ولعل  
 المتقضي لا يثار الفتح هنا انصح قصد المزاجية بين رقى وسقى وهو من مقاصدهم التي يعتقدون فيها تقيير الكلمة  
 عن وضعها الأصلي انتهى (فسقى الكلب) زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح فيما سبق في كتاب الوضوء حتى  
 أرواه أي جعله ريان (فشكر الله له) أثني عليه أو قبل عمله ذلك أو أظهر ما جازاه به عند ملائكته (فغفر له) وفي  
 رواية عبد الله بن دينار فادخله الجنة بدل قوله فغفر له (فأنا) أي العصابة وهي منهم مراقبة بن مالك بن جهم  
 فيأرواه أحمد وابنا ماجه وحبان (يا رسول الله) الأمر كما ذكرت (أو أن لتأني) سقى (البهائم) أو الاحسان إليها  
 (أجرا) أو بالاستفهام المؤكد للتعجب (قال) عليه الصلاة والسلام (في) أرواه (كل) ذى (كبد) بفتح الكاف  
 وكسر الموحدة ويجوز سكونها وكسر الكاف وسكون الموحدة (رطبة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات  
 أو هو من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤول إليه فيكون معناه في كل كبد حذى من سقاها حتى نصير رطبة (أجر)  
 بالرفع مبتدأ أقدم خبره والتقدير أجر حاصل أو كائن في أرواه كل ذى كبد حتى في جميع الحيوانات لكن قال  
 النووي إن عومه مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسببه ويلحق به أطعامه.



وفي هذا الحديث الحديث على الاحسان وأن الماء من أعظم القربان وعن بعض الصالحين من كثرت ذنوبه  
 فغلبه سقي الماء وأخرجه أيضا في المظالم والآداب ومسلم في الحيوان وأبو داود في الجهاد (تابعه حماد بن سلمة)  
 بفتح السين المهملة واللام (والريبع) بفتح الراء وكسر الموحدة (ابن مسلم) بكسر اللام المخففة البصري  
 (عن محمد بن زياد) وسقطت هذه المتابعة من بعض النسخ \* وبه قال (حدثنا ابن أبي مريم) هو سعيد بن  
 محمد بن الحسن بن أبي مريم الجمحي قال (حدثنا نافع بن عمر) بن عبد الله الجمحي المكي (عن ابن أبي مليكة)  
 بضم الميم وفتح اللام هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله الاحول المكي (عن أسماء  
 بنت أبي بكر) الصديق (رضي الله عنه) ما إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف فقال (أي  
 بعد أن انصرف منها) دنت (أي قربت) مني النار حتى قلت (أي رب) بفتح الهيمزة حرف نداء (وانامعهم)  
 بحذف همزة الاستفهام تقديره أو انامعهم وفيه تعجب وتعجب واستبعاد من قربه من أهل النار كأنه استبعد  
 قربه منهم وبينه وبينهم كبعد المشرقين (فإذا امرأة) لم تسم لكن في مسلم انها امرأة من بني اسرائيل وفي  
 أخرى انها حميرية وحير قبيلة من العرب وليسوا من بني اسرائيل قال نافع مولى ابن عمر (حسبت انه) أي ابن أبي  
 مليكة أو قالت أسماء حسبت انه أي النبي صلى الله عليه وسلم (قال بخدشها) بشين مبهمة بعد الدال المهملة  
 المكسورة أي تشد جلدها (هزة) بالرفع على الفاعلية (قال) عليه الصلاة والسلام وفي باب ما يقرأ بعد  
 التكبير قلت (ما شأن هذه) أي المرأة (قالوا حبسها حتى ماتت جوعا) وتقدم هذا الحديث بأنهم من هذا  
 في أوائل صفة الصلاة \* وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام (عن  
 نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عذبت امرأة  
 بضم العين وكسر المعجمة مبنيا للمفعول (في) شأن (هزة) أو بسبب هزة واحتج به ابن مالك على ورود في السببية  
 (حسبتها حتى ماتت جوعا قد خلت فيها) أي بسببها (النار قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (فقال) الله أو مالك  
 خازن النار (والله أعلم) بجملة معترضة بين قوله فقال وقوله (لا أنت اطعمتها) بأشباع كسرة التاء ياء كذا  
 في رواية المسنن والشمسي وفي رواية الجوزي أطعمتها بدون اشباع (ولا سقيتها حين حبستها) بأشباع  
 كسرة التاء فمما ياء وفي اليونانية حذف الياء من سقيتها (ولا أنت أرسلتها) بأشباع كسرة التاء ياء ولابي  
 ذر أرسلتها بغير اشباع وسقط في نسخة لفظ أنت (فأكلت) وللكشي في فتا كل (من خشاش الارض)  
 حشراتها وحكي الزركشي تثليث الخاء المعجمة وقال في المصابيح ليس فيه تصريح بأن الرواية بالتثليث ولم أتتحقق  
 ذلك فيبحث عنه انتهى قلت كذا هو بالتثليث في فرع اليونانية وقد سبق الزركشي الى حكاية التثليث صاحب  
 المشارق كن قال النووي ان الفتح أشهر \* ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان هذه المرأة لما  
 حبست الهزة الى أن ماتت الهزة جوعا وعطشا فاستحققت هذا العذاب فلو كانت سقتها لم تعذب ومن هنا يعلم  
 فضل سقي الماء وهل كانت هذه المرأة كافرة أو مؤمنة قال القرطبي كلاهما محتمل وقال النووي الصواب انها  
 كانت مسلمة وانما دخلت النار بسبب الهزة كما هو ظاهر الحديث وهذه المعصية ليست صغيرة بل صارت  
 باصرارها كبيرة وليس في هذا الحديث انها تخلف في النار وقد أخرجه مسلم في الآداب وفي الحيوان \* (باب من  
 رأى ان صاحب الخوض أو اقربيه أحق بمائه) من غيره \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا  
 عبد العزيز عن) أبيه (ابي حازم) سلمة بن دينار المدني (عن سهل بن سعد) الساعدي الانصاري الخزرجي المتوفى  
 سنة ثمان وثمانين أو بعد ها وقد جاوز المائة (رضي الله عنه) انه (قال أني رسول الله صلى الله عليه وسلم) بضم  
 الهيمزة مبنيا للمفعول (بتدح) فيه ماء (فشرب) زاد في باب الشرب منه (وعن يمينه غلام هو) ولابي ذر وهو  
 (أحدث القوم) سنا وكان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين رضي الله عنه (والاشياخ عن يساره) صلى الله عليه  
 وسلم وكان فيهم خالد بن الوليد (قال) عليه الصلاة والسلام ولاي الوقت فقال أي لابن عباس (يا غلام أتأذن لي  
 أن اعطى الاشياخ) القدح لبشربوا (فقال) ابن عباس (ما كنت لا وثر يميني منك احدا يا رسول الله  
 فأعطاه) عليه الصلاة والسلام (آياه) قال المهلب لا مناسبة بين الحديث والترجمة اذ لا دلالة فيه على أن صاحب  
 الماء أحق به وانما فيه أن الايمن أحق وأجاب ابن المنير بأن استدلال البخاري اللطف من ذلك لانه اذا استحققه  
 الايمن بالجلوس واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد اليسرى في تخصيصه وتعقبه العيني  
 فقال فيه نظرا لان الفرق ظاهر بين الاستحقاقين فاستحقاق الايمن غير لازم حتى اذا منع ليس له الطلب الشرعي



بخلاف صاحب اليد وأجاب في فتح الباري بأن مناسبتة من حيث الحاق الحوض والقربة بالقدح فكان صاحب  
القدح أحق بالتصرف فيه شربا وسقيا وتعقبه في عدة القاري فقال إن كان مراده القياس عليه فغير صحيح لما  
تقدم وإن كان مراده من الالحاق أن صاحب القدح مثل صاحب القربة في الحكم فليس كذلك على ما لا يخفى  
قال وقوله فكان صاحب القدح أحق بالتصرف فيه شربا وسقيا لا يخلو أن يقرأ قوله فكان بكاف التشبيه  
دخلت على أن يفتح الهمزة أو كان بلفظ الماضي من الأفعال الناقصة وإيما كان ففساده ظاهرا يعرف بالتأني  
لكن قد يقال إن صاحب الحوض مثل صاحب القدح في مجرد الاستحقاق مع قطع النظر عن لزوم وعدمه  
اتمى • وهذا الحديث قد مر في باب الشرب • وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بفتح الموحدة وذا زيد الدين  
المجته أبو بكر بن دار قال (حدثنا عنده) هو محمد بن جعفر البصري ربيب شعبة قال (حدثنا شعبة) بن الجراح  
(عن محمد بن زياد) القريشي الجمعي المديني أنه قال (سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم)  
أنه (قال) (والله الذي نفسي بيده) بقدرته (لا ذودن) بهمزة مفتوحة فذال مجزئة منه موهمة ثم وأوسا كنة  
ثم ذال مهملة أي لا طردن (رجالا عن حوضي) المـ قدم من نهر الكوثر (كأن ذاد) انطرد الناقة (القربة من  
الابل عن الحوض) إذا أرادت الشرب والحكمة في الدود المذكور أنه صلى الله عليه وسلم يريد أن يرشد كل  
أحد إلى حوض نبيه على ما سيجي إن شاء الله تعالى في ذكر الحوض من كتاب الرقاق أن كل نبي حوضا أو أن  
المذودين هم المنافقون أو المبتدعون أو المرتدون الذين بدّلوا • ومناسبتة للترجمة في قوله حوضي فإنه يدل على  
أنه أحق بحوضه وبما فيه • وهذا الحديث ذكره المؤلف معلقا وأخرجه مسلم موصولا في فضائل النبي صلى الله  
عليه وسلم • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (عبد الله بن محمد) المسندي بفتح النون قال (أخبرنا عبد الرزاق)  
ابن همام قال (أخبرنا عمر) بفتح الميم وسكون الهمزة (عن أبي راشد) (عن أيوب) السخري (عن كثير بن كثير)  
بالمثلثة فيهم ما ابن المطلب بن أبي وداعة السهمي الكوفي (يزيد أحدهما على الآخر) قال صاحب الكواكب  
كل • ثم ما يزيد وعز يد عليه باعتبار بن (عن سعيد بن جبير) أنه (قال قال ابن عباس رضي الله عنهما قال النبي  
صلى الله عليه وسلم يرحم الله أبا عمار) هاجر (لو تركت زعم) لما ضرب جبريل موضعا بعبقه حتى ظهر  
ماؤه ولم تحو ضمه (أو قال) عليه الصلاة والسلام (لولا تعرف من الماء) إلى القربة والشك من الراوي (الكانات  
عينا معينا) بفتح الميم أي ظاهر أجاريا على وجه الأرض لأن ظهورها نعمة من الله محضة بغير عمل عامل فلما  
خالطها تحو بض هاجر داخلها كسب البشر فتصرت على ذلك (واقبل جرحهم) بضم الجيم وسكون الراء حتى من  
الين وهو ابن قحطان بن عابر بن صالح بن أرغث • ذين سام بن نوح (فقالوا) لام اسماعيل (تأذنين) لنا (أن  
ننزل عندك فالت نعم ولا حتى لكم في الماء قالوا نعم) بفتح العين وفي لغة كناية وهذيل كسر ها وهي حرف تصديق  
و وعد وأعلام فالأول بعد الخبر كتمام زيد أو ما قام زيد والثاني بعد الفعل ولا تنهل وما في معناهما نحو هل  
لا تفعل وهلا ثم تفعل وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني والنساء المتعين بعد الاستفهام في نحو هل جاء زيد  
ونحو هل وجدتم ما وعد ربكم • فحاولم يذكر سبويه معنى الأعلام البتة بل قال وأما نعم فعدة وتصديق وأما بلى  
فيوجب بها بعد النبي وكأنه رأى أنه إذا قبل هل قام زيد فتقبل نعم فهي تصديق ما بعد الاستفهام والأولى ما ذكرناه  
من أنها للأعلام إذا لايصح أن يقال لقائل ذلك صدقت لأنه إنشاء لا خبر ولا يعلم أنه إذا قبل هل قام زيد فتصدقت نعم  
وتكذبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النبي وإذا قبل ما قام زيد فتصدقت نعم وتكذبه بلى ومنه زعم الذين كفروا  
أن إن يبعثوا قلا بلى ويمتنع دخول لا لأن النبي لا يثبت لالنبي وإذا قبل أقام زيد فهو مثل قام زيد أعني إنك  
إذا أثبت القيام نعم وإذا نفيه لا ويمتنع دخول بلى وإذا قبل ألم يقيم زيد فهو مثل لم يقيم زيد فتقول إن أثبت  
القيام بلى ويمتنع دخول لا وإن نفيه قلت نعم قال تعالى ألسن بركم قالوا بلى وعن ابن عباس أنه لو قيل نعم  
في جواب ألسن بركم كان كفرا أو الحاصل أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي وأن لا تأتي إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتي  
بعدهما وإنما جاز بلى قد جاءتك آياتي مع أنه لم تتقدم أداة نفي لأن لو أن الله هداني يدل على نفي هدايته ومعنى  
الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمعنى الآيات أي قد ارشدتك بذلك • وهذا الحديث أخرجه البضاري أيضا  
في أحاديث الأنبياء والتساوي في المناقب • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (عبد الله بن محمد) البضاري  
المسندي قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) هو ابن دينار (عن أبي صالح) ذكروان (السمان عن أبي



هزيمة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (قال ثلاثة) من الناس (لا يكلمهم الله يوم القيامة) عبارة  
 عن غضبه عليهم وتعريض بحرمانهم حال مقابلتهم في الكرامة والزلفى من الله وقيل لا يكلمهم بما يحبون ولكن  
 بنحو قوله اخسوا فيها ولا تكلمون (ولا ينظر اليهم) نظر راحة أو لهم (رجل حلف على سلعة) ولا يذرع على سلعته  
 (لقد أعطى) بفتح الهمزة والطاء لمن اشتراها منه (بها) أى بسببها ولا يذرع على بضم الهمزة وكسر الطاء  
 مبنيا للمفعول أى اعطاه من يريد شراءها (أكثر مما أعطى) بفتح الهمزة والطاء أى دفع له أكثر مما أعطى زيد  
 الذى استأمه (وهو كاذب) جملة حالية (و) الثانى (رجل حلف على عين كاذبة) أى محلف على عين فسمى بمينا مجازا  
 للملابسة بينهما والمراد ما شأنه أن يكون محل فاعليه والافهوقيل اليمين ليس محل فاعليه فيكون من مجاز  
 الاستعارة (بعد العصر) قال الخطابي خص وقت العصر بتعظيم اليمين فيه وان كانت اليمين الفاجرة محترمة كل  
 وقت لان الله عظم هذا الوقت وقد روى ان الملائكة تجتمع فيه وهو ختام الاعمال والامور بخواتيمها فغلظت  
 العقوبة فيه لثلاث يقدم عليها (ليقطع بها مال رجل مسلم) أى لا يأخذ قطعة من ماله (و) الثالث (رجل منع فضل  
 ماء) زائد عما يحتاج اليه ولا يذرع فضل ماله (فيقول الله اليوم امنعت فضلى) بضم العين (كما منعت فضل  
 مالم تعمل يد النعال على) هو ابن المدينى (حدثنا سفيان) بن عيينة (غير مرة عن عمرو) هو ابن دينارانه (سمع ابا  
 صالح) ذكر ان السيمان (يلغ به النبي) أى يرفع أبو صالح الحديث الى النبي (صلى الله عليه وسلم) فيه اشارة الى  
 أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيرا ولكنه صحيح الموصول لكونه سمعه من الحفاظ موصولا وقد أخرجه  
 أيضا عمرو الناقد فيما أخرجه مسلم عنه عن سفيان ومناسبة الحديث للترجمة من حيث ان المعاقبة وقعت على  
 منع الفضل فدل على أنه أحق بالاصل وقد مضى هذا الحديث في باب اثم من منع ابن السبيل من الماء \* هذا  
 (باب) بالتسوين (لاحى) لا سمى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم (الحى بكسر الحاء وفتح الميم من غير تنوين مقصورا  
 وهولعة المحظور واسطلاحا ما يحصى الامام من الموات وماشعها ويمنع سائر الناس الرعى فيه \* وبه قال  
 (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الواو وفتح الكاف قال (حدثنا الليث) بن سعد (عن يونس) بن يزيد الايلي  
 (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (عن عبيد الله) بالتصغير (ابن عبد الله بن عتبة) بضم العين وسكون  
 الناء (عن ابن عباس رضى الله عنهما ان الصعب بن جنامة) بفتح الصاد المهملة وسكون العين وجنامة بفتح  
 الجيم وتشديد المثناة اللينة (قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاحى) لاحى بضم الحاء ونحوه بفتح  
 ما شينه دون سائر الناس (الله) عز وجل (ورسوله) ومن قام مقامه عليه الصلاة والسلام وهو الخليفة  
 خاصة اذا احتج الى ذلك لمصلحة المسلمين كما فعل العـمران وعثمان رضى الله تعالى عنهم وانما يحصى الامام  
 ما ليس بملوك كبطون الاودية والجبال والموات وفي النهاية قيل كان الشريف في الجاهلية اذا نزل أرضا  
 في حيه استعوى كلبا فحصى مدى عواء الكلب لا يشركه فيه غيره وهو يشارك القوم في سائر ما يرعون فيه  
 فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأضاف الحى الى الله ورسوله أى ما يحصى للنجيل التى ترصد للجهاد  
 والابل التى يحمل عليها في سبيل الله تعالى وابل الزكاة وغيرها (وقال) أى ابن شهاب بالسند السابق  
 مرسلنا (بلغنا) ولا يذرع وقال أبو عبد الله أى البخارى بلغنا (ان النبي صلى الله عليه وسلم حى التقيع) بفتح  
 النون وكسر القاف وبعد التحية الساكنة عين مهملة وهو موضع على عشرين فرسخا من المدينة وقدره  
 ميل في ثمانية أميال كما ذكره ابن وهب في موطنه وهو في الاصل كل موضع يستنقع فيه الماء أى يجتمع فاذا  
 نصب الماء ثبت فيه الكلاء وهو غير نقيع الخضعات وقد توهم رواية أبي ذر حيث قال وقال أبو عبد الله بلغنا انه  
 من كلام المؤلف وانما الضمير المرفوع في بلغنا يرجع الى الزهرى كما صرح به أبو داود (وان عمر) بن الخطاب  
 رضى الله عنه (حى السرف) بفتح السين المهملة والراء كذا في فرعين للبونية كهى وفي النسخة المقررة  
 على المبدوى وغيرها السرف بكسر الراء ككتف موضع قرب التميم وذكر القاضي عياض انه الذى  
 عند البخارى وقال المصطفى انه خطأ وفي نسخة بالفرع وأصله الشرف بفتح السين المهملة والراء وهو كذلك  
 في بعض الاصول المعقدة وهو الذى في موطن ابن وهب ورواه بعض رواة البخارى أو أصله وهو الصواب  
 وأما سرف فلا يدخله الالف واللام كما قاله القاضي عياض (والربذة) بفتح الراء والموحدة والمهجة  
 موضع معروف بين الحمرين وقوله وان عمر الخ عطف على الاول وهو من بلاغ الزهرى أيضا وعند ابن



أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال (باب شرب الناموس في الدواب من الأنهار)   
 • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك بن أنس) الإمام (عن زيد بن أسلم) العدوي   
 مولى عمر المديني (عن أبي صالح) ذكر أن (السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه   
 وسلم قال الخيل لرجل أجر) أي ثواب (ولرجل ستر) أي ساتر لفقره وحاله (وعلى رجل وزر) أي أنمو ووجه   
 الحصر في هذه أن الذي يقتني الخيل إما أن يقتنيها للركوب أو للتجارة وكل منهما إما أن يقتني به فعل طاعة الله   
 وهو الأول أو معصيته وهو الأخير أو يتجرد عن ذلك وهو الثاني (فأما) الأول (الذي) هي (له أجر فرجل   
 ربطها في سبيل الله) أي أعدها للجهاد (فأطال بها) ولا يذرها باللام بدل الموحدة (في مراح) بفتح الميم وبعد   
 الراء الساكنة جيم أرض واسعة فيها كلاً كثير (أوروضة) مثل من الراوي (فما أصابت في طيلها ذلك)   
 بكسر الطاء المهملة وبعد التحتية المفتوحة لام الجبل الذي يربط به ويطول لها تروى ويقال طول بالواو   
 المفتوحة بدل الباء (من المرح أو الروضة كانت له) أي لصاحبها ولا يذركان لها (حسنات) بالنصب (ولو أنه   
 انقطع طيلها فاستنت) بفتح الفوقية وتشديد النون أي عدت بمرح ونشاط أي رفعت يديها وطرحت مامعها   
 (شرفاً وشرفين) بالثين المجمة المفتوحة والفاء فيهما أي شوطاً أو شوطين وسمي به لأن الغازي يشرف على   
 ما يتوجه إليه وقال في المصاييح كأنه تنقيج الشرف العالي من الأرض (كانت آثارها) في الأرض بجوارها   
 عند خطواتها (واروائها حسنات له) أي لصاحبها (ولو أنهم أمزت بنهر) بفتح الهاء وسكونها الغتان فصيحتان   
 (فشربت منه) من غير قصد من صاحبها (ولم يرد أن يسقي) بجذف ضمير المفعول (كان ذلك) أي شر بها وعدم   
 إرادته أن يسقيها (حسنات له فهي لذلك أجر) لربطها وهذا موضع الترجمة (و) الثاني الذي هي له ستر (رجل   
 ربطها تغنياً) بفتح الفوقية والغين المجمة وكسر النون المشددة أي استغناء عن الناس بطلب حاجتها (وتعففاً)   
 عن سؤالهم فيتجر فيها أو يتردد عليها متاجرة أو من أرفة (ثم لم ينس حق الله) المقروض (في رقابها) فيؤدى   
 زكاة تجارتها (ولا) في (ظهورها) فيركب عليها في سبيل الله أو لا يحملها ما لا تطيقه (فهي لذلك) المذكور (ستر)   
 لصاحبها أي ساتر لفقره وحاله (و) الثالث الذي هي له وزر (رجل ربطها فخراً) نصب للتعليل أي لاجل الفخر   
 أي تعاظماً (ورباً) أي اظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك (و) بكسر النون وفتح الواو ومدودا أي   
 عداوة (لاهل الاسلام فهي على ذلك) للرجل (وزر) اسم (وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجر) أي عن   
 صدقتها كما قال الخطابي والسائل هو صعصة بن ناجية جد القرزدي (فقال) عليه الصلاة والسلام (ما نزل   
 علي فيها شيء) منصوص (الاهذو الآية الجامعة) أي العامة الشاملة (الفائدة) بالذال المجمة المشددة أي   
 القليلة المثل المنفردة في معناها فانها تقتضي أن من أحسن إلى الحر رأى إحسانه في الآخرة ومن أساء إليها   
 وكلفها فوق طاقتها رأى إساءته لها في الآخرة (فن يعمل من قال ذرة خير أجرة ومن يعمل مثقال ذرة شراً)   
 والذرة الفلة الصغيرة وقيل الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء وقال الزركشي وهو أي قوله الجامعة حجة لمن   
 قال بالعموم في من وهو مذهب الجمهور قال في المصاييح وهو حجة أيضاً في عموم النكرة الواقعة في سياق الشرط   
 فهو من عمل صاحب نفسه • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الجهاد وفي علامات النبوة والتفسير   
 والاعتصام ومسلم في الزكاة والنساء في الخيل • وبه قال (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس قال (حدثنا)   
 ولا يوافق حديثي بالافراد (مالك) هو ابن أنس الإمام (عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) هو المشهور بربيعة   
 الرأي (عن يزيد مولى المنبت) بنهم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر العين المهملة بعدها مثناة المديني   
 (عن زيد بن خالد) ولا يوافق زيادة الجهني (رضي الله عنه) أنه (قال جاء رجل) قال في المسند هو عمير أبو مالك   
 كثر رواه الاسماعيلي وأبو موسى المديني في الذيل من طريقه وفي الاوسط للطبراني من طريق ابن أبي عمير عن عمارة   
 ابن غزيرة عن ربيعة عن يزيد مولى المنبت عن زيد بن خالد أنه قال سألت وفي رواية سفيان الثوري عن ربيعة   
 عند المصنف جاء أعرابي وذكر ابن بشكوال أنه بلال بن ربيعة بأنه لا يقال له أعرابي ولكن الحديث في أبي داود   
 وفي رواية صحيحة جئت أنا ورجل معي فيفسر الأعرابي بعمر أبي مالك ويحمل على أنه وزيد بن خالد جميعاً سأل   
 عن ذلك وكذلك بلال نعم وجدت في مجمع البغوي وغيره من طريق عتبة بن سويد الجهني عن أبيه قال سألت



رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عزفها سنة الحديث وسنده جيد وهو أولى ما فسر به المبهم الذي في الصحيح انتهى (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة) بضم اللام وفتح القاف لا يعرف المحذون غيره ويجوز ان كانا وهى لغة الشىء المنقوط وشرا عما وجد من حق ضائع محترم غير محرز ولا يمنع بقوته (فقال) عليه الصلاة والسلام له (اعرف عفاصها) بكسر العين المهملة وبالغاء والصاد المهملة الواو الذى تكون فيه (ووكاهها) بكسر الواو والذال الخيط الذى يشذبه الواو ومعنى الامر بمعرفة ذلك حتى يعرف بذلك صدق واصفها وكذبه وأن لا يختلط به (ثم عزفها سنة فان جاء صاحبها) قبل فراغ التعريف أو بعده وهى باقية وجواب الشرط محذوف للعلم به أى فردها اليه (والا) بان لم يجئ صاحبها (فسألك بها) أى قللكها وشأن نصب على انه مفعول بفعل محذوف وفي كتاب العلم ثم عزفها سنة ثم استفتح بها فان جاء ربه فأفادها اليه (قال) أى الرجل (فضالة الغنى قال) عليه الصلاة والسلام (هى لك) ان أخذتها وعزفتها ولم تجر صاحبها (اولا خيك) صاحبها ان جاء (اول الذئب) يأكله ان تركتها ولم يجئ صاحبها (قال) الرجل (فضالة الابل) يستدأ حذف خبره أى ما حكمها (قال) عليه الصلاة والسلام (مالك ولها) استفهام انكارى أى مالك وأخذها والحال انها (معها سقاؤها) بكسر السين والمد جوفها فاذا وردت الماء شربت ما يكفيها حتى ترد ماء آخر أو المراد بالسقاها العنق لانها ترد الماء وتشرب من غير ساق بسقيها أو أراد انها أجلد البهاثم على العطش (وحدأوها) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة والمد أى حدفها (ترد الماء وتناكل الشجر) فهى تقوى باخفافها على السير وقطع البلاد الشاسعة وورود المياه النائية فتسبها النبي صلى الله عليه وسلم بمن كان معه سقاء وحذاء فى سفره وهذا موضع الترجمة (حتى يلقاها ربهما) أى مالكها والمراد بهذا النهى عن التعرض لها لان الاخذ انما هو للحفاظ على صاحبها ما يحفظ العين أو يحفظ القيمة وهذه لا تحتاج الى حفظ بما خلق الله تعالى فيها من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل والشرب \* وهذا الحديث قد سبق في باب الغضب في الموعظة من كتاب العلم \* (باب بيع الحطب) المحطوب من الارض المباحة (والكلا) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة او هو العشب رطبه وبأبسه \* وبه قال (حدثنا علي بن اسد) العمى أبو الهيثم البصرى قال (حدثنا وهيب) بضم الواو ومصغرا ابن خالد البصرى (عن هشام عن ابيه) عروة ابن الزبير (عن الزبير بن العوام رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال لان يأخذ أحدكم أجلا) بهمزة مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وموحدة منضمومة جمع جبل ويجمع أيضا على حبال قال أبو طالب

أمن أجل جبل لأبالضربته \* بنسأة قد جز حبلك أجلا

واللام في قوله لان ابتدائية أو جواب لتسم محذوف أى والله لان ولا يذعن الكشيحي لان يأخذ أحدكم جبلا (فيأخذ) بالنصب عطفا على المنصوب السابق (حرمة) بضم الحاء المهملة ومكون الزاى والنصب على المفعولية (من حطب) ولا يلى الوقت حرمة حطب بالاضافة وسقوط حرف الجر (فيبيع فيكف الله به) أى فيمنع الله بمن ما يبيعه (وجهه) من أن يربق ماء بالسؤال من الناس وقوله فيبيع فيكف بالنصب فيها ما عطفا على السابق ولا يلى ذر فيكف الله بها عن وجهه فان الشخير باعتبار الحرمة (خير) خبر مبتدأ محذوف أى هو خبره (من أن يسأل الناس) أى ان لم يجد أحدكم الا الاحتطاب من الحرف فهو مع ما فيه من امتنان الرء نفسه ومن المشقة خبره من سؤال الناس (اعطى ام منع) بضم الهمزة وكسر الطاء فى الاول وضم الميم وكسر النون فى الثانى مبين للمفعول \* وهذا الحديث سبق في باب الاستعفاف فى المسألة من كتاب الزكاة ومطابقته للترجمة هنا فى قوله فيأخذ حرمة من حطب فيبيع \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لحدوه وامم أياه عبد الله قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد الابل (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى (عن ابي عبيد) مصغرا (مولى عبد الرحمن بن عوف انه سمع ابا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) والله (لان يحطب أحدكم حرمة) أى من حطب بأرض مباحة ثم يحملها (على ظهره) خبره من أن يسأل أحدا) أن مصدرية أى من سؤال أحد (فيعطيه او يئتمه) بضم الفعين عطفا على ما قبلهما وسقط قوله فى رواية أبوى الوقت وذو \* وبه قال (حدثنا) ولا يلى ذر حدة فى بالافراد (ابراهيم بن موسى) ابن يزيد الفراء الرازى المعروف بالصغير قال (اخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعانى الهماني قاضيها (ان ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي (اخبرهم قال اخبرني) بالافراد (ابن شهاب) الزهرى (عن علي

قوله خبر مبتدأ محذوف  
لا حاجة الى ذلك بل هو خبر  
عن المبتدأ المنسبك فى قوله  
لان يأخذ الخ كما هو ظاهر  
فأقل اه



ابن حسين بن علي (عن أبيه حسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنهم انه قال اصبت شارفا) بشين معجمة وبعد الالف راء مكسورة ثم فاء المسنة من النون قاله الجوهري وغيره وعن الاصمعي يقال للذكر شارف والاثني شارفة (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغنم يوم بدر) في السنة الثانية من الهجرة وفي نسخة في مغنم يوم بدر باضافة مغنم ايوم (قال واعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفا) مسنة (اخرى) من النون قبل يوم بدر من الخس من غنمة عبد الله بن جحش (فأنتحمتها يوما عند باب رجل من الانصار وانا ريد ان احل عليهما اذخرا) بكسر الهمزة وسكون الدال وكسر الخاء المجهتين بت معروف طيب الرائحة يستعمله الصواغون واحده اذخرة (لا يبعه ومعنى صاغ) بصاد مهملة وبعد الالف همزة وقد تسهل وآخرة غن معجمة من الصياغة ولا يذر عن المستمل طابع بطاء مهملة وموحدة مكسورة بعد الالف فعين مهملة وله أيضا عن الجوى طالع باللام بدل الموحدة أي ومعه من يذله على الطريق قال الكرمانى وقد يقال انه اسم الرجل (من بني قينقاع) بفتح القافين وضم النون وفتحها في الفرع ويجوز الكسر غير منصرف على ارادة القبيلة أو منصرف على ارادة الحى وهم رهط من اليهود (فأستعين به) أي بمن الاذخر (على وائمة فاطمة) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله فأستعين بالنصب عطفا على قوله لا يبعه (وحزرة بن عبد المطلب يشرب) خرا (في ذلك البيت معه قبنة) بفتح القاف وسكون التحتية وفتح النون ثم هاء تأنيث أي مغنمة (وقالت ألاء) للتنبية (ياحز) منادى مرخم مفتوح الزاى على لغة من نوى وفي نسخة يا حز بضم الزاى على لغة من لم ينو (للتشرف) بضم الشين المعجمة والراء جمع شارف وهى المسنة من النون (النوا) بكسر النون وتخفيف الواو عدد وراجع ناوية وهى السهمينة صفة للتشرف وفي جمعها وهما شارفان دليل على اطلاق الجمع على الاثنين والجار والمجرور يتعلق بمعدوف تقديره انهم قد استدعيه أن يخر شارفي على المذكورين ليطمأضبا فافه من لجهما وهذا مطلع قصيدة وبقيته \* وهن معقلات بالقناء \* وبعده

ضع السكين في اللبات منها \* وضرب جهن حزة بالدماء  
وعجل من أطايبها الشرب \* قديدا من طيبخ او شواء

وقوله بالقناء بكسر القاء المكان المتسع أمام الدار واللبات جمع لبة وهى المنحروضة جهن امر من التضريح بالضاد المعجمة والجيم التدمية وأطاب الجزور السنام والكبد أطايب المعجمة الجماعة يشربون الخمر وقديدا منصوب على أنه مفعول لقوله عجل والتقدير المطبوخ في القدر (قنار) بالمثلثة أى قام بهضة (الهما) أى الى الشارفين (حزة بالسيف) لما مع مقالة القبنة (الجب) بالجيم والموحدة المشددة قطع (أستعما) جمع سنام فهو على حد فقد صغت قلوبكما اذا مراد قلبا كما والسنام ما على ظهر البعير (وبقر) بالموحدة والقاف أى شق (خواصرهما) أى خصرهما (ثم أخذ من اكبادهما) لان السنام والكبد أطايب الجزور عند العرب قال ابن جرير (قات لابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (ومن السنام) بفتح السين أى أخذ منه (قال قد جب) قطع (أستعما فذهب بها) جمع الضمير على لفظ الاسنة وهذه الجلة مدرجة من قول ابن جرير (قال ابن شهاب قال على) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه فنظرت الى منظر) بفتح الميم والمعجمة (أفطعنى) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الظاء المعجمة والعين المهملة أى خوفنى لتضررهم بآخر الاقضاء بفاطمة رضى الله عنها بسبب فوات ما يستعين به قال (فأتيت نبي الله صلى الله عليه وسلم وعنده زيد بن حارثة) حبه عليه الصلاة والسلام (فأخبرته الخبر فخرج) عليه الصلاة والسلام (ومعه زيد) حبه (فانطلقت معه فدخل على حزمة) البيت الذى هو فيه (فتغيط) أى أظهر عليه الصلاة والسلام الغبط (عليه فرفع حزمة بصره وقال هل أنتم الاعبيد لا باني) أراد به التفخيز عليهم بأنه أقرب الى عبد المطلب ومن فوقه لأن عبد الله أبا النبي صلى الله عليه وسلم وأبا طالب عمه كأنما كالعبد لعبد المطلب فى الخضوع لحرمة وجواز نصرته فى مالهما وقد قاله قبل تحريم الخمر فلم يؤاخذ به (فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يقهر) أى الى ورائه زاد فى آخر الجهاد ووجهه لحزة خشية أن يزداد عيبه فى حال سكره فينتقل من القول الى الفعل فأراد أن يكون ما يقع منه بما رأى منه ليدفعه ان وقع منه شئ وعند ابن أبي شيبة انه اغرم حزمة غنم ما وحمل النهى عن القهترى ان لم يكن عذر (حتى خرج عنهم) أى عن حزمة ومن معه (وذلك) أى المذكور من هذه القصة (قبل تحريم الخمر) فلذلك عذره صلى الله عليه وسلم فيما قال وفعل ولم يؤاخذ به رضى الله عنه \* وموضع الترجمة منه قوله وأما أريد أن أحل عليهما



اذخر الاية فانه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب والاحتشاش والحديث قد سبق بعضه في باب ما قبل في السواغ من كتاب البيوع وباتي ان شاء الله تعالى في المغازي واللباس والخمس وقد أخرجه مسلم وأبو داود واستنبط منه فوائد كثيرة تأتي ان شاء الله تعالى في محالها والله الموفق والمعين \* (باب القطنع) جمع قطيعة وهي ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض فان اقطعه لالتكليف بل لتكسونه غلته له فهو كالتحجر فلا يقطعه ما يجز عنه ويكون المقطع احق بما اقطعه يتصرف في غلته بالاجارة ونحوها قال السبكي وهو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا قال ولم ار احدا من اصحابنا ذكره وتخرجه على طريق فقهي مشكل والذي يظهر انه يحصل للمقطوع بذلك اختصاص كاختصاص المتعبر واجبه لا يملك الرقبة بذلك لتظهر فائدة الاقطاع قال الزركشي وينبغي ان يستثنى هنا ما اقطعه النبي صلى الله عليه وسلم فلا يملكه الغير باحيائه قياسا على انه لا يتقضى ما حياه اما اذا اقطعه لملك رقبته فيملكه ويتصرف فيه تصرف المالك ذكره النووي في شرح المذهب في باب الركاز وفي حديث اسماء بنت ابي بكر عند المواثيق في اواخر الخمس انه صلى الله عليه وسلم اقطع الزبير أرضا من اموال بني النضير وفي الترمذي وشيخه انه صلى الله عليه وسلم اقطع وائل بن حجر أرضا بحضر موت \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائلي الازدى البصري قاضي مكة قال (حدثنا جاد) ولا يذرح جاد بن زيد واسم جده درهم الجهنمي \* (عن يحيى بن سعيد) الانصاري انه قال سمعت انصار رضي الله عنه قال اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يقطع (الانصار من البحرين) بلفظ التفتيش ناحية معروفة (فقات الانصار) لا تقطع لنا (حتى تقطع) لاخواننا من المهاجرين مثل الذي تقطع لنا (زاد البيهقي في روايته فلم يكن ذلك عنده أي ليس عنده ما يقطع منه) قال (عليه الصلاة والسلام) (سترون بعدى اثره) بفتح الهمزة والمثلثة وبضم الاولى وسكون الاخرى في الفرع وبهم ما قيد الجاني فيها حكمه ابن قرقول قال الزركشي ويقال بكسر الهمزة وسكون المثلثة وهو الاستئثار أي يستأثر عليكم بامور الدنيا ويقتل غيركم نفسه عليكم ولا يجعل لكم في الامور نصيبا (فاصبروا حتى تلقوني) زاد في غزوة الطائف فاني على الحوض \* وفي الحديث ان للامام ان يقطع من الاراضي التي تحت يده لمن يراه اهلا لذلك \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجزية وفضل الانصار \* (باب كتابة القطنع) لمن اقطعه الامام لتكون وثيقة بيده دفعا للنزاع (وقال الليث) بن سعد الامام (عن يحيى بن سعيد) الانصاري \* (عن انس رضي الله عنه) انه قال (دعا النبي صلى الله عليه وسلم الانصار ليقطع لهم بالبحرين) قال الخطابي يحتمل انه اراد الموات منها ليملكوه بالاحياء او اراد ان يخصهم بقنابل جزيتها وبه جزم اسماعيل القاضي (فقالوا يا رسول الله ان فعلت) أي الاقطاع (فاكتب لاخواننا من قريش بمنها فلم يكن ذلك) المثل (عند النبي صلى الله عليه وسلم) يعني بسبب قلة القنوح يومئذ (فقال) عليه الصلاة والسلام (سترون بعدى اثره) بضم الهمزة وسكون المثلثة وفتحهما وهذا من اعلام نبوة فان فيه اشارة الى ما وقع من استئثار الملوك من قريش عن الانصار بالاموال وغيرها (فاصبروا حتى تلقوني) أي يوم القيامة قبل فيه ان الانصار لا تكون فيهم الخلافة لانه جعلهم تحت الصبر الى يوم القيامة والصبر لا يكون الا من مغلوب محكرم عليه وفيه فضيلة ظاهرة للانصار حيث لم يستأثروا بشيء من الدنيا دون المهاجرين وباتي ان شاء الله تعالى مزيد لذلك في باب فضل الانصار \* وهذا الحديث أورده المؤلف غير موصول قال ابو نعيم وكأنه أخذه عن عبد الله بن صالح كتاب الليث عنه وقال ابن حجر لم اره موصولا من طريقه \* (باب حلب الابل) بفتح اللام ويجوز تسكينها أي استخراج ما في ضرعها من اللبن (على الماء) أي عند الماء كذا قاله ابن حجر ونارعه العيني بأن على لم يجز يعني عند بل هي هنا بمعنى الاستعلاء وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن كثيرا من أهل العربية قالوا ان حروف الجر تنابو رجل على على الاستعلاء يتنهي أن يقع المحلوب في الماء وليس ذلك مرادا انتهى \* وبه قال (حدثنا) ولا يذرح الوقت حدثني بالافراد (ابراهيم بن المنذر) الحزامي المديني قال (حدثنا محمد بن فليح) بضم الفاء وفتح اللام وبعد التحنية الساكنة حاء مهملة الاسلي أبو الخزاعي صدوق بهم وله عند المواثيق احاديث نوبع عليها (قال حدثني) بالافراد (ابي) فليح بن سليمان الاسلي صدوق لكنه كثير الخطأ وهو من طبقة مالك واحتج به البخاري وأصحاب السنن لكن لم يعمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة واضراجه ما وانما أخرج له احاديث أكثرها في المتابعات وبعضها في الرقائق (عن هلال بن علي) هو ابن أبي ميمونة القرشي العامري مولا همام المدني (عن عبد الرحمن بن أبي عمرة) بفتح العين المهملة وسكون الميم الانصاري البخاري قيل ولد في عهده صلى الله



عليه وسلم لكن قال ابن أبي حاتم ليست له محبة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
(قال من حق الابل) المعهود عند العرب (أن تحلب على الماء) أي عنده لما فيه من نفع المساكين الذين هنالك  
وزاد أبو نعيم في مستخرجه يوم ورودها (باب الرجل يكون له عتر) أي حق عتر (أو) يكون له (شرب) بكسر الشين  
نصيب (في حائط) بستان (أو) في (نخل) من باب اللق والنشر المرتب فالحائط يتعلق بالمعز والنخل يتعلق بالشرب  
(قال) ولا يوي ذرو الوقت وقال (النبي صلى الله عليه وسلم) فيما سبق موصولاً في باب من باع نخلاً قد أبرت  
(من باع نخلاً بعد أن تور) بتشديد الموحدة (فتمرتها للبائع) قال البخاري (وللبائع) بالفاء ولا يوي ذرو للبائع  
(المعز والسقي) للنخل لأجل الثمرة التي هي ملكه (حق) أي إلى أن (يرفع) أي يقطعها وفي النسخة المقروءة  
على المبدومى ترفع بضم الفوقية مبنياً للمفعول (وكذلك رب العربية) أي صاحبها لا يمنع أن يدخل في الحائط  
ليتعهد عربته بالأصلاح والسقي \* وبه قال (أخبرنا) ولا يوي ذرو الوقت حدثنا (عبد الله بن يوسف) التميمي  
قال (حدثنا) ولا يوي ذرو حده (أخبرنا) (الليث) بن سعد الإمام قال (حدثني) بالافراد (ابن شهاب) محمد بن مسلم  
الزهري (عن سالم بن عبد الله) بن عمر بن الخطاب (عن أبيه) عبد الله (رضي الله عنه) أنه (قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول من ابتاع نخلاً بعد أن تور فتمرتها للبائع) فله حق الاستطراق لا قطفاً فها وليس  
للمشتري أن يمنع من الدخول إليها لأن له حقاً لا يصل إليه إلا به (إلا أن يشترط المبتاع) أن تكون الثمرة له  
ويوافقه البائع فتكون للمشتري (ومن ابتاع) اشتري (عبد الله) أي للعبد (ما في يده) الذي باعه) لأن العبد  
لا يملك شيئاً أصلاً لأنه مملوك فلا يجوز أن يكون مالكاً له قال أبو حنيفة وهو رواية عن أحمد وقال مالك وأحمد  
وهو القول القديم للشافعي لو ما ~~سده~~ ما لا ملك له قوله وله مال فأضافه إليه لكنه إذا باعه بعد ذلك كان  
ماله للبائع وتأول المانعون قوله وله مال بأن الإضافة للاختصاص والارتفاع لا للملك كما يقال جل الدابة وسرج  
الفرس ويدل له قوله في يده فأنضاف المال إليه وإلى البائع في حالة واحدة ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد  
كله ملكاً لثنين في حالة واحدة فثبت أن إضافة المال إلى العبد مجازي لا اختصاص وإلى المولى حقيقة أي  
للملك (إلا أن يشترط المبتاع) كون المال جميعه أجزءه من منه له فيصح لأنه يكون قد باع شيئاً من العبد  
والمال الذي في يده ثمن واحد وذلك جائز ولو باع عبداً وعليه ثياب لم تدخل في البيع بل تستمر على ملك البائع  
إلا أن يشترطها المشتري لاندراج الثياب تحت قوله صلى الله عليه وسلم وله مال ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب  
وهذا أصح الأوجه عند الشافعية والثاني أنه اندخل والثالث يدخل سائر العورة فقط وقال المالكية  
تدخل ثياب المهنة التي عليه وقال الحنابلة يدخل ما عليه من الثياب المعتادة ولو كان مال العبد دراهم  
والثمن دراهم أردنا بغير واشترط المشتري أن ماله له ووافقه البائع فقال أبو حنيفة والشافعي لا يصح هذا  
البيع لما فيه من الربا وهو من قاعدة مدحوة ولا يقال هذا الحديث يدل للصحة لأننا نقول قد علم البطلان  
من دليل آخر وقال مالك يجوز لاطلاق الحديث وكأنه لم يجعل لهذا المال حصصاً من الثمن ثم إن ظاهر قوله  
في مال العبد إلا أن يشترط المبتاع أنه لا فرق بين أن يكون معلوماً أو مجهولاً لكن القياس يقتضي أنه لا يصح  
الشرط إذا لم يكن معلوماً وقد قال المالكية أنه يصح اشتراطه ولو كان مجهولاً وكذا قال الحنابلة إن فرغنا  
على أن العبد يملك بملك السيد صح الشرط وإن كان المال مجهولاً وإن فرغنا على أنه لا يملك اعتبر علمه وسائر  
شروط البيع إلا إذا كان قصده العبد لا المال فلا يشترط ومقتضى مذهب الشافعي وأبي حنيفة أنه لا بد  
أن يكون معلوماً (وعن مالك) الإمام أبو العطف على قوله حدثنا الليث فهو موصول غير معلق (عن  
نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر عن) أبيه (عمر) رضي الله عنه (في العبد) أن ماله لبياعه كذا رواه مالك  
في الموطأ عن عمر من قوله ومن طريقه أبو داود في سننه قال ابن عبد البر وهذا أحد المواضع الأربعة التي  
اختلف فيها سالم ونافع عن ابن عمر وقال البيهقي ~~كذا رواه سالم~~ وخالفه نافع فروى قصة النخل عن ابن  
عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقصة العبد عن ابن عمر عن عمر ثم رواه من طريق مالك كذلك قال وكذلك رواه  
أبو بصير السخيتاني وغيره عن نافع انتهى وقد اختلف في الأرجح من روايتي نافع وسالم على أقوال أحداهما ترجيح  
رواية نافع فروى البيهقي في سننه عن مسلم والنسائي ~~انهما~~ عن اختلاف سالم ونافع في قصة العبد فقالا  
القول ما قال نافع وإن كان سالم أحفظ منه \* الثاني ترجيح رواية سالم فنقل الترمذي في جامعه عن  
البخاري أنها أصح وفي التهذيب لابن عبد البر أنها الصواب فإنه كذلك رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر برفع



القصةين معا وهذا مرجح لرواية سالم \* الثالث تصحيحهما معا قال الترمذي في العلال انه سأل البخاري عنه  
 فقال له حديث الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وقال نافع عن ابن عمر عن عمر  
 أبيهما أصح قال ان نافعا خالف سالماني أحايث وهذا منها روى سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال  
 نافع عن ابن عمر عن عمر كأنه رأى الحديثين صحيحين وليس بين ما نقله عنه في الجامع وما نقله عنه في العلال  
 اختلاف فتحكمه على الحديثين بالصحة لا ينافي حكمه في الجامع بأن حديث سالم أصح بل صيغة أفعل تقتضي  
 اشتراكهما في الصحة قاله الحافظ زين الدين العراقي قال ولده أبو زرعة المنهوم من كلام الحديثين في مثل هذا  
 والمعروف من اصطلاحهم فيه أن المراد ترجيح الرواية التي قالوا انها أصح والحكم للراجح فتكون تلك الرواية  
 شاذة ضعيفة والمرجحة هي الصحيحة وحديثا في النقلين تناف لکن المعتمد ما في الجامع لانه مقول بالجزم  
 واليقين بخلاف ما في العلال فانه على سبيل الظن والاحتمال وما ذكر عن سالم ونافع هو المشهور عنهما وروى  
 عن نافع رفع القصةين رواه النسائي من رواية شعبة عن عبد ربه عن سعيد عن نافع عن ابن عمر فذكر القصةين  
 مرفوعتين ورواه النسائي أيضا من رواية محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر عن عمر مرفوعا بالقصةين  
 وقال هذا خطأ والصواب حديث لث بن سعد وعبيد الله وإيوب أي عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد  
 خاصة موقوفة ورواه النسائي أيضا من رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر  
 بالقصةين مرفوعا قال المزني والمحموظ انه من حديث ابن عمر \* وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) البكندى  
 قال (حدثنا سفيان) ابن عيينة (عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن نافع عن ابن عمر) بن الخطاب (عن زيد  
 ابن ثابت رضي الله عنهم) انه (قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم ان تباع العرايا بخرصها ثمرا) بفتح الخاء المعجمة  
 في الفرع وغيره قال الذوي وهو أشهر من الكسر فنفتح قال هو مصدرا أي اسم للفعل ومن كسر قال  
 هو اسم للشيء المخروص أي بقدر ما فيها اذا صار ثمرا بأن يقول الخارص هذا الرطب الذي عليها اذا جف يحيى  
 منه ثلاثة أوسق من التمر مثلا فيبيعه صاحبه لانسان بثلاثة أوسق من التمر وبتقايضان في المجلس فيسلم المشتري  
 التمر ويسلم باقع الرطب الرطب بالتخمية كذا عند الشافعي واحمد والجمهور وفي تفسيرها اقوال اخر سبق بعضها \*  
 ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان المعري ليس له أن يمنع المعري من دخوله في الحائظ لتعهد العربية \*  
 وهذا الحديث قدم في باب تفسير العرايا من كتاب البيوع \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) المسندى  
 قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء) هو ابن أبي رباح انه  
 (سمع جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) يقول (نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الخابرة) بضم الميم  
 وبعد الخاء المعجمة الفوق وقرأوه هي عقد المزارعة بأن يكون البذر من العامل (و) عن (المحاولة)  
 بالخاء المهملة والقاف يبيع الزرع بالبر الصافي (وعن المزانية) بالزاي والموحدة والنون يبيع الكرم بالزاي  
 ونحوه في الرطب والتمر (وعن يبيع التمر) بالمثناة والميم المفتوحتين (حتى يروى لاحها) بأن تذهب العاهة  
 وذلك عند طلوع الثريا ولا يذرع صلاحه بتدبير الضمير (وان لا تباع) الثمرة بالمثلثة بالتمر بالمثلثة واسكان  
 الميم فالاول اسم له وهو رطب على رؤس التخل والثاني اسم له بعد الجداد واليس واجمعوا على أن ذلك مزانية  
 وحقيقتها الجامعة لافرادها يبيع الرطب من الربوي باليساس منه (الا بالدينار والدرهم) الذهب والفضة  
 فيجوز (الا العرايا) فلا تباع بهم ما بل بخرصها ثمرا \* وبه قال (حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والزاي والعين  
 المهملة القرشي المكي المؤذن ولا يذرع يكون زاي قزعة قال (اخبرنا) ولا يذرع والوقت حدثنا  
 (مالك) الامام (عن داود بن حصين) بضم الحاء وفتح الصاد المهملة الاموي مولا هم أبي سليمان المدني ثقة  
 الا في عكرمة وروى برأي الخوارج لكن قال ابن حبان لم يكن داعية وقد وثقه ابن معين والبخلي والنسائي  
 وروى له البخاري هذا الحديث فقط وله شواهد (عن أبي سفيان) قيل اسمه وهب وقيل قزمان (مولى أبي  
 احمد) بن جحش ولا يذرع والوقت والاصيلي مولى ابن أبي احمد (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه قال  
 رخص النبي صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بخرصها من التمر متعلق ببيع العرايا والباء في قوله بخرصها  
 للسببية أي رخص في بيع رطبها من التمر بسبب خرصها يأكلونها رطبيا (فيما دون خمسة أوسق) جمع  
 وسق بفتح الواو وهو ستون صاعا والصاع خمسة ارطال وثلاث بالبعدادى (اوى خمسة أوسق شك داود)  
 ابن حصين (في ذلك) فوجب الاخذ بأقل من خمسة أوسق وتبقى الخمسة على التحريم احتياطاً لان الاصل



نحرم بيع الثمر بالرطب وجاءت العرايا رخصة وشك الراوى في خمسة أوسق أو دونهم فوجب الأخذ باليقين وهو  
دون خمسة أوسق وبقيت الخمسة على التحريم وهذا الحديث مخصص لعموم الأحاديث السابقة \* وبه قال  
(حدثنا زكريا بن يحيى) الطائي الكوفي قال (أخبرنا) ولا بوى ذرو الوقت حدثنا (أبو أسامة) حماد بن أسامة  
(قال أخبرني) بالافراد (الوليد بن كثير) المخزومي المدني ثم الكوفي صدوق روى رأى الخوارج وقال لا تجزى  
عن أبي داود وثقة إلا أنه أباضى والاباضية فرقة من الخوارج لكن مقالهم ليست شديدة الفعش ولم يكن الوليد  
داعية وقد وثقه ابن معين وغيره (قال أخبرني) بالافراد (بشير بن يسار) بضم الموحدة وفتح الشين المججمة في الاقول  
مصفر أبو يسار ضد المين الحارثي (مولى بن حارثة أن رافع بن خديج) بفتح الحاء المججمة وكسر الدال المهملة  
الانصارى الاوسى وأول مشاهده أحد ثم الخندق (وسهل بن أبي حنيفة) بفتح الحاء المهملة وسكون المثلثة ابن  
ساعة بن عامر الانصارى المخزومي المدني صحابي صغير ولد سنة ثلاث من الهجرة (حدثنا) أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى عن المزانية بيع الثمر بالمثلثة وفتح الميم على الشجر (بالتمر) بالمثناة الفوقية وسكون الميم  
موضوعا على الأرض لأن المساواة بينهما شرط وماعلى الشجر لا يحصر بكيل ولا وزن وإنما يكون مقدرًا  
بالحرص وهو حدس يظن لا يؤمن فيه التفاوت وبيع مجرور عطفا على المزانية عطفاً تفسيرا (الاصحاب العرايا  
فإنه) عليه السلام (أذن لهم) في بيعها بقدر ما فيها إذا صار ثمرها وفيه اشعار بأن العرايا مستثناة من المزانية (قال  
أبو عبد الله) أي البخاري (وقال ابن اسحاق) هو محمد بن اسحاق بن يسار صاحب المغازي (حدثني) بالافراد  
(بشير) هو ابن يسار السابق (مثله) ولا بوى ذرو الوقت قال وقال ابن اسحاق فأستقطا أبو عبد الله فله الرواية  
الاولى يكون معلقا قال الحافظ ابن حجر ولم أره موصولا من طريقته

(كتاب) بالتدوين ولغير أبي ذر باب بالتدوين بدل كتاب (في الاستقراض) وهو طلب القرض وهو بفتح  
القاف أشهر من كسرها ويطلق اسماء على الشيء المقرض ومصدر اسماء على الاقتراض وهو غلبك الشيء على أن يرد  
بدله وسمي بذلك لأن المقرض يتطوع للمقرض قطعة من ماله ويسميه أهل الجاز سلفا (وأما الديون) (في الخبر)  
بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم وهو في الشرع منع التصرف في المال (و) في (التفليس) وهو في اللغة النداء  
على المفلس وشهرته بصفة الافلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أخس الاموال وشرع عجز الحاكم على المفلس  
والمفلس لغة المعسر ويقال من صار ماله فلوسا وشرعاً من حجر عليه لانه من ماله عن دين لا دى وجع المواقف  
بين هذه الامور الثلاثة لقوله الاحاديث الواردة فيها ولعلنا لم يلق بعضها ببعض وقال الحافظ ابن حجر وزاد في غير رواية  
أبي ذر البسلة قبل كتاب وللتنسي في باب بدل كتاب وعطف الترجمة التي تليه عليه بغير باب انتهى والذي رأيته  
في الفرع البسلة بعد كتاب كتاب في الاستقراض بسم الله الرحمن الرحيم باب في الاستقراض مرقوم عليها  
علامتا أبي ذر والتقديم فليعلم \* (باب من اشترى) شيئا بالدين (و) الحال انه (ليس عنده عنه) أي عن الذي  
اشتراه (اوليس) عنه (بمحضرته) \* وبه قال (حدثنا محمد) غير منسوب وجرم أبو علي الجبائي بأنه ابن سلام  
وحكام عن رواية ابن السكن وهو كذلك في رواية أبي علي بن شوبة عن الثوري كما قاله الحافظ ابن حجر ولا بوى ذر  
محمد بن يوسف وهو البكندى قال (أخبرنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن المفيرة) بن مقسم بكسر الميم الضبي  
الكوفي الاعشى (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (عن جابر بن عبد الله) الانصارى (رضي الله عنه) انه (قال)  
غزوت مع النبي (وفي نسخة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) غزوة الفتح فأبطأ جلي وأعي (قال) عليه الصلاة  
والسلام ولا بوى ذرو الوقت فقال (كيف ترى بعيرك) قلت يا رسول الله قد أعي قتل يحجته \* بحجته ثم قال  
اركب فركبت فله رأيته كفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال عليه الصلاة والسلام (اتبعني)  
بنون الوطية ولا بوى ذر عن الحوى والمستمل أتبعه بالمقاطها (قلت نعم) أتبعه (فبعته أيام) بأوقية (فما قدم  
المدينة غدوت اليه بالعير فأعطاني عنه) \* ومطابقة الحديث للترجمة من حيث شراؤه صلى الله عليه وسلم الجلي  
في السفر وقضائه بالمدينة \* وبه قال (حدثنا علي بن اسعد) بضم الميم وفتح العين وثبت اللام المفتوحة  
العمى قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد البصري قال (حدثنا الاعشى) سليمان بن مهران (قال تذاكرنا عند  
ابراهيم) الضبي (الرهن في السلم) أي في السلف ولم يرد به السلم الذي يبيع الدين بالعين بأن يعطى أحد  
النقد في سلفة معلومة الى أجل معلوم (فقال) الاعشى (حدثني) بالافراد (الاسود) بن يزيد (عن عائشة)



رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودى اسمه أبو النشم (الى اجل) معلوم  
 (ورثته) عليه (درع من حديد) قيد يخرج به القميص لاطلاق الدرع عليه وهذا الدرع يسمى ذات الفضول  
 وهل البيع الى اجل رخصة أو عزيمة قال ابن العربي جعلوا الشراء الى اجل رخصة وهو في الظاهر عزيمة  
 لان الله تعالى يقول في محكم كتابه يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه فانزله أصلا  
 في الدين ورتب عليه كثيرا من الاحكام \* والحديث الاول سبق في باب شراء الدواب والثاني في باب شراء الطعام  
 الى اجل من كتاب البيوع \* (باب من اخذ اموال الناس) أى شياها بطريق القرض أو بغيره حال كونه  
 (يريد اداها) اذى الله عنه (أو) حال كونه يريد (اتلافها) اتلفه الله \* وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله  
 الاوبسى) بضم الهمزة قال (حدثنا سليمان بن بلال) القرشي التيمي (عن ثور بن زيد) بالثنية أخى حمرو الدبلى  
 بكسر الدال وهو غير ثور بن زيد بالفظ الفعل (عن ابى الغيث) يفتح الغين المجهة وسكون التحتية آخره مثله سالم  
 المدني مولى عبد الله بن المطيع (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال من اخذ  
 اموال الناس) بطريق القرض أو غيره بوجه من وجوه المعاملات (يريد اداها اذى الله) وللكتبة فى اداها  
 الله (عنه) أى يسره ما يؤذيه من فضله لحسن نيته وروى ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة  
 مرفوعا من مسلم يدان ديننا يعلم الله أنه يريد اداها الا اذاه الله عنه في الدنيا (ومن اخذ) أى اموال الناس  
 (يريد اتلافها) على صاحبها (اتلفه الله) في معاشه أى يذهب من يده فلا يتقرب به لسوء نيته ويبقى عليه الدين  
 فيه عاقبه به يوم القيامة وعن أبى امامة مرفوعا من تدان بدين وفى نفسه وفاؤه ثم مات فجاء الله عنه وأرضى  
 غريمه بما شاء ومن تدان بدين وليس في نفسه وفاؤه ثم مات اقتصر الله تعالى لغريمه يوم القيامة رواد الحاكم  
 عن بشر بن عمر وهو متروك عن القاسم عنه ورواها الطبرانى في الكبير أطول منه ولفظه قال من اذان ديننا وهو  
 ينوى أن يؤذيه اذا ما الله عنه يوم القيامة ومن استدان ديننا وهو لا ينوى أن يؤذيه فمات قال الله عز وجل يوم  
 القيامة ظننت انى لا آخذ لعبدى بحقه فيؤخذ من حسناته فجعل في حسنات الاخر فان لم يكن له حسنات  
 اخذ من سيئات الاخر فجعل عليه وعن عائشة مرفوعا من حل من أمتى ديننا ثم جهد في قضائه ثم مات قبل أن  
 يقضيه فأناؤه رواد أحمد باسناد جيد \* وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الاحكام \* (باب وجوب اداء  
 الديون) ولا يذرا الدين بالافراد (وقال الله) ولا يذرو قول الله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى  
 اهلها عام في جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق بها (واذا حكمتم بين الناس ان) أى بان (تحكموا بالعدل ان  
 الله نعمما) أى نعم شيا (بعظكم به) أو نعم الشئ الذى يعظكم به وانحصر من الممدوح محذوف أى نعم ما يعظكم به ذلك  
 وهو المأمور به من اداء الامانات والعدل فى الحكم (ان الله كان سمعا بصيرا) يدرى المسروعات حال حدوثها  
 والمبصرات حال وجودها ولا يذرا ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى اهلها الآية واسقط ما عدا ذلك \*  
 وبه قال (حدثنا) ولا يذرا وحديثى بالافراد (احمد بن يونس) بن عبد الله التميمي البريوى قال (حدثنا ابو شهاب)  
 عبد ربه الحناتى بطائفة المهملات والنون المشددة المعروف بالاصفى (عن الاعشى) سليمان بن مهران (عن زيد  
 ابن وهب) الهمدانى الجهنى (عن ابى ذر) جندب بن جنادة (رضى الله عنه) انه (قال كنت مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم فلما ابصر بعنى احدا) الجبل المشهور (قال ما احببته) أى أن احدا (تحويل ذهابا) بفتح المثناة  
 الفوقية كتفعل ولغيره أى ذر يحول بضم المثناة التحتية مبنيا للمفعول من باب التفعيل وفيه تحويل بمعنى صير  
 قال فى التوضيح وهو استعمال صحيح وقد خفى على أكثر النحويين حتى أنكروا بعضهم على الحريرى قوله فى الخبر  
 وما شئ اذا فدا \* تحويل فيه رشدا \* زكى العرق والده \* ولكن بش ما ولدا  
 وحينئذ فتستدعى مفعولين قال والرواية لما لم يسم فاعله رفعت أول المفعولين وهو الضمير فى تحويل الراجع الى  
 أحد ونصب الثانى خبرا لها وهو ذهابا (يكث عندى منه) أى من الذهب (دينار) رفع فاعله \* وكث والجملة  
 فى محل نصب صفة لذهبا (فوق ثلاث) من البالى (الادينارا) نصب على الاستثناء من سابقه ولا يذرا لا دينار  
 بالرفع على البدل من دينار السابق (ارصده) بضم الهمزة وكسر الصاد من الارصاد أى أعدته (الدين) والجملة  
 فى محل نصب صفة لدينارا وفى نسخة بالرفع وحكاها السفاقسى وابن فرقول أرصده بفتح الهمزة من رصده  
 أى رقبته (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ان الاكثرين) مالا (هم الاقلون) نوابا (الامن قال بالمال) أى الامن



صرف المال على الناس في وجوه البر والصدقة (هكذا وهكذا وأشار أبو شهاب) عبد ربه المذكور (بين يديه  
 وعن يمينه وعن شماله) وفيه التعبير عن الفعل بالقول فهو قولهم قال بيده أي أخذ أو رفع وقال برجله أي مشى  
 (وقليل ما هم) جملة اسمية فهم مبتدأ مؤخر وقليل خبره وما زائدة أو صفة (وقال) عليه الصلاة والسلام  
 (مكانك) بالنصب أي الزم مكانك حتى آتيك (وتقدم غير بعيد فسمعت صوتا فأردت أن آتيه) عليه الصلاة  
 والسلام (ثم ذكرت قوله) الزم (مكانك حتى آتيك فلما جاء قلت يا رسول الله) ما هو (الذي سمعت أو قال) ما هو  
 (الصوت الذي سمعت) ثلث من راوى (قال) صلى الله عليه وسلم (وهل سمعت) استفهام على سبيل الاستخبار  
 (قلت نعم) سمعت (قال) عليه الصلاة والسلام (أناني جبريل عليه الصلاة والسلام فقال من مات من أمتك  
 لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة قلت وان) ولا يذرع من المستحلى ومن (فعل كذا وكذا) أي وان زنا وان سرق كما جاء  
 في الرقاق مفسرا (قال نعم) ومطابقة الحديث للترجمة في قوله لا دينارا أرضه لدين من حيث أن فيه ما يدل  
 على الاهتمام بأداء الدين وفيه رواية التميمي عن الساجي عن الهباب وأخرجه أيضا الاستاذان والرفاق  
 وبه الخلق ومسلم في الزكاة والترمذي في الإيمان والنسائي في اليوم واليلة \* وبه قال (حدثنا) ولا يذرع  
 حدثني بالافراد (أحمد بن شبيب بن سعيد) بفتح المجمة وكسر الموحدة الأولى وسعيد بكسر العين الحبطي بفتح  
 الطاء والطاء المهملتين وبالموحدة الساكنة بينهما البصري قال (حدثنا أبي) سعيد (عن يونس) بن يزيد الأيلي  
 (قال ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (حدثني) بالافراد (عبد الله) بالنصغير (ابن عبد الله بن عتبة قال قال  
 أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان لي مثل) جبل (أحد ذهبا) نصب على التمييز  
 قال في التوضيح ووقوع التمييز بعد مثل قليل وجواب لوقوله (ما يسرني) فعل مضارع منفي بماركان الأصل أن  
 يكون ماضيا ولعله أوقع المضارع موقع الماضي أو الأصل ما كان يسرني فحذف كان وهو الجواب وفيه شهر  
 وهو اسمه وقوله يسرني خبره وسقط لا يذرع من قوله ما من قوله ما يسرني (ان لا يمر على) بتشديد الباء (ثلاث) من  
 الليالي (وعندي منه) أي من الذهب (شيئ) مبتدأ خبره عندي مقدما والواو في قوله وعندى للمحال ولا في ان  
 لا يمر على رواية أثبات ما يسرني زائدة (الأنثى) بالرفع بدل من شيء الأول (أرضه لدين) بضم الهمزة وفتحها  
 وكسر الصاد كما سبق وهما في اليونانية (رواه) أي الحديث (صالح) هو ابن كيسان (وعقبيل) بضم العين وفتح  
 القاف ابن خالد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب عما هو في الزهريات للذهلي \* وحديث الباب أخرجه  
 أيضا الرقاق \* (باب) جواز (استقراض الأبل) كغيرها من الحيوان نعم يحرم اقراض جارية لمن يحل له  
 ولو غير مشتهة لانه عند جائز ثبت فيه الرد والاسترداد وبما طأها المفترض ثم ردها في شبهة اعارة الجوارى  
 للوطاء وقول النووي في شرح مسلم ويجوز اقراض الأمة للخنثى تعقبه السبكي بأنه قد يصير وانها في طوها  
 وبردها وقال الأذري الأشبه المنع \* وبه قال (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا  
 شعبة) بن الجراح قال (أخبرنا سلمة بن كهيل) بفتح لام سلمة وضم كاف كهيل مصفرا (قال سمعت أبا سلمة) بن عبد  
 الرحمن بن عوف (بيتنا) أي منزل سكنتنا كذا في القراع وغيره ولا يوزن ذرو الوقت والاصلي بمعنى أي لما ج  
 (يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا) ولا جد عن عبد الرزاق عن سفيان جاءه اعرابي وفي المعجم الاوسط  
 للطبراني ما يفهم انه العرياض بن سارية لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي انه غيره  
 ولفظه عن عرياض بنت من النبي صلى الله عليه وسلم بكر أفايته أنقاضه فقال أجل لا أقضيه ~~بصكها~~ الا انضية  
 فقصاني فاحسن قضائي وجاءه اعرابي يقاضاه سنا الحديث وأخرجه ابن ماجه أيضا عن العرياض فذكر قصة  
 الاعرابي واسقط قصة العرياض فبين بهذا انه سقط من رواية الطبراني قصة الاعرابي فلا يقصر المهم بذلك  
 (تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي طلب منه قضاء دين له عليه ولا جد استقرض النبي صلى الله عليه  
 وسلم من رجل بعيرا (فأعاط له) بالثبديد في المطالبة لاسما وقد كان اعرابيا كما مر فقد جرى على عادته في الجفلة  
 والغلظة في الطلب وقبل ان الكلام الذي أغلظ فيه هو أنه قال يا بني عبد المطلب انكم مظل وكذب قائنه لم يكن  
 في أجاده صلى الله عليه وسلم ولا في أعمامه من هو كذلك بل هم أهل الكرم والوفاء ويعد أن يصدر هذا من مسلم  
 (فهم اصحاب) صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ولا يذرعهم به اصحابه أي عزموا أن يؤذوه بالقول أو بالفعل لكنهم  
 تركوا ذلك أدباً به صلى الله عليه وسلم (فقال) عليه الصلاة والسلام (دعوه فان اصحاب الحق متبالا) أي

قوله سمعت كذا في التسخ  
 وأهل صوابه شبيب بن سعيد  
 كما يعلم مما قبله تأمل هـ



صولة المطلب وقوة الحجة لكن مع مراعاة الادب المشروع (واشتروا له بعيرا) وعند أحمد عن عبد الرزاق الترمذي  
 مثل سنن بعيره (فأعطوه اياه وقالوا) ولا يذروا بالاسقاط الواو (لا يجدا الا افضل من سنه) أي فوق سنن بعيره  
 (قال اشتروه) أي الافضل (فأعطوه اياه) والمخاطب بذلك أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في مسلم  
 (فان خيركم احسنكم قضاء) أي من خياركم كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الهبة فان من خيركم أو خيركم على الشك  
 كما في بعض الاصول وسيأتي ان شاء الله تعالى ما فيه \* وفي هذا الحديث ما ترجم له وهو استقراض الابل  
 ويلحق به جميع الحيوان كما مر وهو قول مالك والشافعي والجمهور ومنع ذلك الحنفية لحديث النهي عن بيع  
 الحيوان بالحيوان نسيئة رواه ابن حبان والدارقطني عن ابن عباس مرفوعا باسناد رجاله ثقات الا أن الحفاظ  
 وبحوالا رساله وأخرجه الترمذي من حديث الحسن عن سمرة وفي سماع الحسن من سمرة اختلاف وقول الطحاوي  
 انه ناسخ لحديث الباب متعقب بأن النسخ لا يثبت بالا حقا وقال وقد جمع الشافعي رحمه الله بين الحديثين بحمل النهي  
 على ما اذا كان نسيئة من الجاهلين \* وحديث الباب قدم في الوكالة وهو من غرائب الصحيح قال البزار لا يروى  
 عن أبي هريرة الا بهذا الاسناد ومداره على سلمة بن كهيل وقد صرح في هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلمة كما سبق  
 \* (باب استحباب) (حسن التناضي) أي المطالبة \* وبه قال (حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم القراهيدي  
 البصري قال (حدثنا شعبه) بن الجراح (عن عبد الملك) بن عبد القريش الكوفي (عن ربي) بكسر الراء وسكون  
 الموحدة وكسر المهملة وتشديد التحتية ابن خراش (عن حذيفة) بن اليمان (رضي الله عنه) أنه (قال سمعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول مات رجل) لم يسم (ف قيل له) وفي باب من أنظر معسر امن طريق منصور عن ربي  
 قالوا أعلمت من الخير شيئا ولا يذرع عن المسقى هنا ف قيل له ما كنت تقول (قال كنت ابايع الناس فأبجوز)  
 بتشديد الواو (عن الموسر واخضع عن المعسر فغفر له) بضم الفين المجهمة مبنية للمفعول (قال ابو مسعود)  
 عتبة بن عمرو الانصاري البدرى بالاسناد السابق (سمعه) أي هذا الحديث (من النبي صلى الله عليه وسلم)  
 ولا يذرع عن الكشميهني عن النبي صلى الله عليه وسلم بالعين يدل الميم واللفظ مسلم اجتمع حذيفة وأبو مسعود قال  
 حذيفة اتى رجل ربه فقال ما علمت قال ما علمت من الخير الا أنى كنت رجلا ذاملا فكنت أطالب به الناس  
 فكنت أقبل الميسور وأتجاوز عن المعسور قال تجاوزوا عن عبدى قال أبو مسعود وهكذا سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول وفي رواية له من طريق شقيق عن أبي مسعود حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له  
 من الخير شي وهو عام مخصوص لان عنده الايمان ولذلك يجوز العفو عنه ان الله لا يغفر أن يشركه والالقي به  
 انه كان ممن قام بالفرائض لانه كان ممن وفي شرح نفسه فالعنى انه لم يوجد له من النوافل الا هذا ويحتمل أن له نوافل  
 آخر لكن هذا غلب عليه فلم يذكرها اكتفاء بهذا ويحتمل أن يكون المراد بالخير المال فيكون المعنى انه لم يوجد له  
 فعمل بترقي المال الا انظار المعسر والله أعلم \* هذا (باب) بالتزوين (هل يعطى) بفتح الطاء أي هل يعطى المقرض  
 للمقرض (اكبر من سنه) الذي اقترضه \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر بن مسر بن مغرل أبو الحسن  
 الاسدي البصري الثقة (عن يحيى) بن سعيد القطان (عن سفيان) الثوري أنه قال (حدثني) بالافراد (سلمة  
 ابن كهيل) الحضرمي أبو يحيى الكوفي (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا)  
 اعرايا (أتى النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه بعيرا) كان عليه السلام اقترضه منه (فقال) ولا يوى ذروا الوقت  
 (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه) بهزمة قطع مفتوحة وسلم فأمرا بأبارافع أن يقضى الرجل بكره  
 (فقالوا ما) ولا يذرع عن الكشميهني لا (يجدا الاسنا افضل من سنه) زاد في باب استقراض الابل اشتروه فأعطوه  
 اياه (فقال الرجل) له عليه الصلاة والسلام (أوفيتي) أي أعطيتني حتى وافيا كاملا (أو قال الله) بالهمزة قبل  
 الواو الساكنة فيهما (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه) أي الافضل (فان من خيار الناس احسنهم  
 قضاء) وهذا من مكارم أخلاقه وليس هو من قرض جر منفعة الى المقرض المنهى عنه لان المنهى عنه ما كان  
 مشروطا في القرض كشرط رد صحيح عن مكسر أو رده بزيادة في القدر أو الصفة والمعنى فيه أن موضوع القرض  
 الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فنعى صحته فلو فعل ذلك بلا شرط كما هنا استحب ولم يكره  
 ويجوز للمقرض أخذه لكن مذهب المالكية أن الزيادة في العدد منهي عنها واحتج الشافعية بعصوم قوله فان  
 من خيار الناس احسنهم قضاء ولو شرط اجلا لا يجزئ منفعة للمقرض بأن لم يكن له فيه غرض أو أن يرده الاردا



أو المكسر أو أن يقرضه قرضا آخر لغير الشرط وحده دون العقد لأن ما جزمه من المنفعة ليس للمقرض بل للمقرض  
والعقد عقد ارفاق فكانه زاد في الارفاق ووعدته وعدا حسنا لكن استشكل ذلك بأن مثله يفسد الرهن وأجيب  
بقوة داعي القرض لأنه مستحب بخلاف الرهن ويندب الوفاء بائنا ترايا الاجل كما في تأجيل الدين الحال قاله ابن  
الرفعة وهذا الحديث قد سبق قريبا \* (باب استحباب (حسن القضاء) أي أداء الدين \* وبه قال (حدثنا أبو  
نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن سلمة) أي ابن كهيل (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن  
أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال كان لرجل) أعرابي (على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الابل) استلفه  
منه وكان كما في مسلم بكر ابفتح المرحلة وسكون الكاف وهو الفتي من الابل كالغلام من الادميين فجاءه  
يتقاضاه (أي يطلبه منه) (فقال صلى الله عليه وسلم اعطوه) سنه (فطلبوا سنه) أي مثله (فلم يجروا له الا سنا  
فوفوها) أي أعلى منها ثمن أي من حيث الحسن والسنة وفي مسلم أنه كان رباعيا وهو ينفخ الرأ وتخفيف الموحدة  
مادخل في السنة السابعة (فقال) عليه الصلاة والسلام ولا ي الوقت قال (اعطوه) أي الاعلى (فقال) الرجل  
(ارفتني) حتى وافيا كاملا (وفي الله بك) بالهمزة قبل الواو الساكنة في الاولى وباسقاطها في الثانية ولا ي ذر  
أو في الله بك باثباتها ولا ي الوقت لك باللام بدل الموحدة (قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خياركم) وفي الهبة  
فان من خيركم (احسنكم قضاء) فيه استحباب الزيادة في الاداء كما مر لكن هذا ان اقترض لنفسه فان اقترض  
لمجبره أو لجهة وقف فليس له رد زائد \* وبه قال (حدثنا خلاد) غير منسوب ولا ي ذر خلاد بن يحيى السلي  
الكوفي قال (حدثنا مسعر) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملة بن كدام قال (حدثنا محارب بن  
دثار) بدل المهملة مكسورة فتلثة خفيفة ومحارب بضم الميم وكسر الراء السدوسي الكوفي (عن جابر بن عبد الله)  
الانصاري (رضي الله عنهما) أنه (قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد) بالمدينة (قال مسعر)  
الراوي (أراه) بضم الهمزة أي أظن أنه (قال ضحي فقال) عليه الصلاة والسلام (صل ركعتين) تحية المسجد  
(وكان لي عليه دين) وهو عن الجمل الذي اشتراه عليه الصلاة والسلام منه لما رجع من غزوة تبوك أو ذات  
الرفاع واستثنى جلالة الى المدينة وكان أوقية (فقضاني) أي أداني ذلك (وزادني) عليه قيراطا وروى ابن جابر  
قال قلت هذا القيراط الذي زادني رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفارقني أبدا فجعلته في كيس فلم يزل عندي  
حتى جاء أهل الشام يوم الحرة فأخذوه فيما أخذوا \* ويأتي الحديث ان شاء الله تعالى في الشروط ومطابقته لما  
ترجم به هنا واضحة وقد سبق في غير ما موضع \* (باب بالنسبين) (اذ قضى) المديون (دون حقه) أي صاحب  
الدين برضاء (أو حله) صاحب الدين من جميعه (فهو جائز) كذا وجهه ابن المنبر وبه يجاب عن قول ابن بطال  
أنه بالالف في النسخ كلها اذ الصواب وحله باسقاط الالف لكان في رواية أبي علي بن شبويه عن القبري  
والنسبي عن البخاري ومسنخرج الامام علي وحله بالواو كما صوبه ابن بطال \* وبه قال (حدثنا عبدان) هو لقب  
عبد الله بن عثمان بن أبي جيلة الأزدي العنكي المروزي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (أخبرنا يونس)  
ابن يزيد الايلي (عن الزهري) محمد بن مسلم أنه (قال حدثني) بالافراد (ان كعب بن مالك) هو عبد الله كما عند  
المزي أو عبد الرحمن كما عند أبي مسعود الدمشقي وخلف في الاطراف (ان جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي  
الله عنهما) أخبرنا ان أباه عبد الله بن عمرو بن حرام عهدين (قتل يوم احد) حال كونه (شهيدا وعليه دين)  
وفي رواية وهب بن كيسان في الباب الاخر عن جابر ان أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقا لرجل من اليهود  
(فاشتمت الغرما) يعني في الطلب (في حقوقهم) فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم (زاد في علامات النبوة من غير  
هذا الوجه فقلت ان أبي ترك عليه ديننا وليس عندي الا ما يخرج نخله ولا يبلغ ما يخرج سنين ما عليه فانطلق معي  
لكيلا يغمس على الغرما) (فسألهم) عليه الصلاة والسلام (أن يقبلوا تمر حائط) بالثناة واسكان الميم (وبحلووا  
أبي) أي يجعلوه في حل عما يتأخر عليه من الدين (فأبوا) أي امتنعوا أن يأخذوا تمر الحائط (فلم يعطهم النبي  
صلى الله عليه وسلم) تمر (حائط) وقال (عليه السلام) (منعدو عليك فعدا علينا حين أصبح فطاف في أهل ودعا  
في تمرها) بالثناة وفتح الميم (بالبركة فحدثها) بجيم مفتوحة فدالين مهملتين اولاهما مفتوحة والاخرى ساكنة من  
الجداد أي قطعت تمرها (ففضيتهم) حقه كله (وبن لنا من تمرها) بالثناة الفوقية وسكون الميم وفي نسخة من تمرها  
بالثناة وفتح الميم وفي رواية مفسدة في البيوع وبني عمرى كانه لم ينقص منه شيء \* (باب بالنسبين) (اذ اخاص)



بتشديد الصادق المهمل (أوجازفه) بالجيم والزاى من المجازفة وهي الخدس (في الدين) متعلق بكل من المقاصدة  
 والمجازفة أى عند الاداء زاد في رواية أبوى ذر والوقت والاصيل هنا فهو جائز أى سواء كانت المقاصدة  
 أو المجازفة (تجرا بتمرا وغيره) كبرير أو شير بشير والضمير في قاص يرجع الى المديون وكذا الضمير المرفوع  
 في جازفه وأما المنصوب فالى صاحب الدين وقد اعترض المهمل على الموافق بأنه لا يجوز أن يأخذ من له دين تمر  
 من غيره تمر المجازفة بدنيه لما فيه من الجهل والغرر وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة اذا علم الاخذ ذلك ورضى  
 انتهى وأجيب بأن مراد البخارى ما أثبتته المعترض لا مانعاً وغرضه بيان انه يقتضى في القضاء من المعاوضة  
 ما لا يقتضى ابتداء لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العرايا ويجوز في المعاوضة عند الوفاء \* وبه قال (حدثنا)  
 ولابي ذر حدثني (ابراهيم بن المنذر) بن عبد الله بن المنذر الحزامي بالزاى تكلم فيه أحمد من أجل القرآن ووثقه  
 ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني واعتمد البخارى واتفق من حديثه وروى له الترمذى  
 والنسائي وغيرهم ما قال (حدثنا أنس) هو ابن عباس أبو نمرة (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير (عن  
 وهب بن كيسان) بفتح الكاف القرونى مولا هم أبي نعيم المدينى (عن جابر بن عبد الله) الانصارى (رضى الله  
 عنهم ما أنه اخبره ان أباه) عبد الله (توفي وترت عليه ثلاثين وسقاً) من تمر دينا (رجل من اليهود) هو أبو النعمان رواه  
 الواقدي في المغازى في قصة دين جابر عن اسماعيل بن عطية بن عبد الله السلمي عن أبيه عن جابر وكذا ذكره  
 في المنتقى من تاريخ دمشق لابن عساکر وفي رواية فراس عن الشعبي في الوصايا ان أباه استشهد يوم أحد وترك  
 ست بنات وترك عليه دينا (فاستنظره جابر) طلب أن ينظره في الدين المذكور (فأبى) امتنع (ان ينظره) من  
 انظاره (فكلم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ايتبع له اليه بخاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلم) بالواو  
 ولابي ذر فكلم (اليهودى ليأخذ تمر نخله) بالثلاثة وفتح الميم (بالذى له) من الدين ولا بوى ذر عن الجوى والكشميهنى  
 بالتى أى باللا وسق التى له (فأبى) اليهودى (فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم النخل فشى فيها) وفي الباب  
 السابق فطاف في النخل ودعا في غرتها بالبركة (ثم قال لجابر جئت) أى اقطع (له فأوف له الذى له) بفتح همزة فاوف  
 (بجده) أى قطعه جابر (بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوفاه ثلاثين وسقاً) التى كانت له في ذمة  
 أبيه (وفضلت له سبعة عشر وسقاً) بالوحدة بعد السين المهمله وضاد فضلت مفتوحة في الفرع وبالسكر  
 ضبطها البرماوى وفي علامات النبوة فأوفاهم الذى لهم وبقي مثل ما أعطاهم وجمع بينهما بالحل على تعدد الغرماء  
 فكان أصل الدين كان منه ليهودى ثلاثون وسقاً من صنف واحد فأوفاهم وفضل من ذلك اليه سبعة عشر  
 وسقاً وكان منه لغير ذلك اليهودى أشياء أخرى فأوفاهم وفضل من المجموع قدر الذى أوفاه  
 ويؤيده قوله في رواية تميم الغزوى عن جابر عند الامام أحمد فكلت اهلهم من الحجوة فأوفاهم الله وفضل لثمان  
 التمر كذا وكذا ويأتى ان شاء الله تعالى مزيد لذلك في باب علامات النبوة بعبود الله وقوته (بخاء جابر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ليخبره بالذى كان) من البركة وفضل من التمر بعد قضاء الدين (فوجدته يصلى العصر فلما  
 انصرف اخبره بالفضل فقال) عليه السلام له (اخبر ذلك) الذى ذكرته من الفضل (ابن الخطاب) عمر رضي  
 الله عنه ولابي ذر ذلك بالسقاط اللام (فذهب جابر الى عمر فأخبره) بذلك (فقال له) أى لجابر (عمر لقد علمت حين  
 مشى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لباركن فيها) بضم النحبة وفتح الراء مبنياً للمفعول مؤكداً بالنون  
 الثقيلة قبل وخص عمر بذلك لانه كان مهتماً بقصة جابر وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الصلح وأبو داود  
 في الوصايا وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام \* (باب من استعاض) بالله (من الدين) أى من  
 ارتكابه \* وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد  
 ابن مسلم (ح) مهملة التحويل السند قال المؤلف (وحدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس وسقط لغير أبي ذر قوله  
 حدثنا أبو اليمان الى آخره وحدثنا اسماعيل (قال حدثني) بالافراد (أحى) عبد الحميد أبو بكر وهو يكنى به  
 أشهر (عن سليمان) بن بلال (عن محمد بن أبي عتيق) هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي  
 بكر الصديق التميمي المدينى (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن عروة) بن الزبير (ان عائشة رضى الله عنها اخبرته  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة ويقول اللهم اعوذ بك) ولابي ذر اللهم انى أعوذ بك  
 (من المأثم) الذى يأثم به الانسان أو هو الاثم نفسه وضاع المصدر موضع الاسم (والغرم) هو أيضاً مصدر وضع



موضع الاسم يريد به مغرم الذنوب والمعاصي وقيل كالغرم وهو الدين ويريد به ما استدين فيما يكرهه الله أو فيما  
 يجوز ثم عجز فأما دين احتاج اليه وهو قادر على أدائه فلا يستعاض منه أو المراد الاستعاضة من الاحتياج اليه  
 ولا تعارض بين الاستعاضة من الدين وجواز الاستدانة لأن الذي استعاض منه ليس هو نفس الدين بل غوائله  
 الدين المشار اليها بقوله (فقال قائل) هي عائشة رضي الله عنها كما في الرواية الأخرى (ما أكثر ما نستعبد) بالله  
 (يا رسول الله من المغرم قال) عليه الصلاة والسلام (إن الرجل إذا غرم حدث) قال البيضاوي أي أخبر عن  
 ماضى الأحوال لتهدم معذرتة في التقصير (فكذب) ولله شتم في كذب (وواعد) فيما يستقبل (فأخلف)  
 لا ينفي بوجهه وتلقبه في شرح المسكاة بأنه لم يرد بادخال إذا في حديث ووعد أنهم ما شرطان وكذب وأخلف  
 جزا أن بل أراد بيان ترتيب ما عليهم ما يحرف التعقيب فكيف يتصور ذلك وإن الشرط في الحديث غرم وحدث  
 جزا ووعد عطف عليه وكذب وأخلف مرتبان على الجزاء وما عطف عليه \* (باب) حكم (الصلاة على من ترك)  
 عليه (دنيا) \* وبه قال (حدثنا أبو الوائيد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن  
 عدي بن ثابت) الأنصاري الكوفي التابعي المشهور وروثه أحمد والعجلي والدارقطني إلا أنه كان يغلو في التشبيح  
 لكن أخرجه الجماعة ولم يخرج له في الصحيحين شي مما يوثق به عنه (عن أبي حازم) بالزاي بعد الحاء المهملة سلمان  
 الأشجعي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من ترك) بعد وفاته (مألا فلو رثته  
 ومن تركه كلاً) بفتح الكاف وتشديد اللام النقل من كل ما يترك والكل العيال قاله في النهاية ولا ريب أن الدين  
 من كل ما يترك والمعنى من مات وترك عيالا أو ديناً (قائلاً) يرجع أمره فنوفى دينه ونقوم بمصالح عياله \* وبه  
 قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (عبد الله بن محمد) المسندي بفتح النون قال (حدثنا أبو عامر) عبد الملك  
 ابن عمرو العقدي قال (حدثنا فليح) هو ابن سليمان الخزاعي أو الأسدي أبو يحيى المدني ويتقال فليح لقب واسمه  
 عبد الملك من طبقة مالك واحتج به البخاري وأصحاب السنن وروى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الألف  
 وهو ثقة لكنه كثير الخطأ وضعفه ابن معين وأبو داود وقال ابن عدي له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب وهو  
 عندي لا بأس به انتهى قال الحافظ ابن حجر لم يعتمد عليه البخاري اعتماداً على مالك وابن عيينة وانضراهم ما  
 وإنما أخرجه له أحاديث أكثرها في المتابعات وبعضها في الرقاق (عن هلال بن عني) العامري المدني وقد ينسب  
 إلى جده أسامة (عن عبد الرحمن بن أبي عمرة) بفتح العين وسكون الميم آخره هاء تأنيث الأنصاري البخاري يقال  
 ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن أبي حاتم ليست له عصبية (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال ما من مؤمن إلا وأنا) بالواو وولابي الوقت إلا أنا (أولى) أحق الناس (به في) كل شيء من  
 أمور (الدنيا والآخرة أقرؤا إن شئتم) قوله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) قال بعض الكبراء إنما  
 كان عليه الصلاة والسلام أولى بهم من أنفسهم لأن أنفسهم تدعوهم إلى الهلاك وهو يدعهم إلى النجاة  
 قال ابن عطية ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام أنا آخذ بجزكم عن النار وأنتم تقتحمون فيها ويترب على  
 كونه أولى بهم من أنفسهم أنه يجب عليهم إظهار طاعته على شهوات أنفسهم وإن شق ذلك عليهم وأن يحبوه  
 أكثر من محبتهم لأنفسهم ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه  
 وولده والحديث واستنبط بعضهم من الآية أن له عليه الصلاة والسلام أن يأخذ الطعام والشراب من  
 مالهما المحتاج إليهما إذا احتاج عليه الصلاة والسلام إليهما وعلى صاحبهما البذل وينبغي بهجته مهجة  
 نبيه صلوات الله وسلامه عليه وأنه لو قصد عليه الصلاة والسلام ظالم وجب على من حضره أن يبذل نفسه  
 دونه ولم يذكروا عليه الصلاة والسلام عند نزول هذه الآية ماله في ذلك من الخط وإنما ذكر ما هو عليه فقال  
 (فأما مؤمن مات وترك مالا) أي أو حقاوذاً كالمال خرج مخرج الغالب فإن الحقوق تورث كالمال (فليرثه  
 عصبته من كانوا) عبر عن الموصولة ليعم أنواع العصبية والذي عليه أكثر الفرضيين أنهم ثلاثة أقسام عصبية  
 بنفسه وهو من له ولا وكل ذكركن يبدل إلى الميت بلا واسطة أو بتوسط محض الذكور وعصبية بغيره وهو  
 كل ذات نصف معها ذكركن بها وعصبية مع غيره وهو أخت فأكثر غير أم معها بنت أو بنت ابن فأكثر (ومن  
 ترك ديناً أو ضياعاً) بفتح الضاد المجهة مصدراً أطلق على اسم الفاعل للمبالغة كالعدل والصوم وجوز ابن الأثير  
 الكسر على أنه جمع ضائع كجاء في جمع جائع وأنكره الخطابي أي من ترك عيالا محتاجين (فليأتني فأما مولاه)



أى ولىه أتولى أموره فان ترك ديننا وفيتة عنه أو عيالا فأنا كافلهم وإلى ملجأهم ومأواهم وقد كان عليه الصلاة والسلام في صدر الاسلام لا يصلى على من عليه دين فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصلى عليه ويوفى دينه فصار ذلك ناسخا لقوله الأول وهل كان ذلك محتمزا عليه أم لا فيه خلاف للشافعية حكاه الرويانى في الجرجانيات وحكى خلافا أيضا فى أنه هل كان يجوز له أن يصلى مع وجود الضامن قال النووي الصواب الجزم بجوازهم مع وجود الضامن انتهى قال فى شرح تقييد الاسانيد والظاهر أن ذلك لم يكن محتمزا عليه وإنما كان يفعله ليجزى من الناس على قضاء الدين فى حياتهم والتوصل إلى البراءة منه لئلا تفوتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصلى عليهم ويقضى دين من لم يخلف وفاء كما مر وهل كان ذلك واجبا عليه أو يفعله تكميلا وتفضلا فيه خلاف عند الشافعية أيضا والاشهر عندهم وجوبه وعذوه من الخصائص وعند ابن حبان وصححه أنا وارت من لا وارث له أعقل عنه وأثره فهو عليه الصلاة والسلام لا يرث نفسه بل يدره للمسلمين وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا فى التفسير \* هذا (باب) بالتسوين (مطل الغنى ظلم) \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرر هذا قال (حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى البصرى (عن معمر) هو ابن راشد (عن همام بن منبه أخى وهب بن منبه) بكسر الموحدة فيهما (أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مطلق العنى ظلم) قال الأزهري المطلق المدافعة وإضافة المطلق إلى العنى إضافة المصدر للفاعل هنا وإن كان المصدر قد يضاف إلى المفعول لأن المفعول أنه يحرم على العنى القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وقيل أنه مضاف إلى المفعول والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنيا ولا يكون غنا سببا لتأخير حقه عنه وإذا كان كذلك فى حق العنى فهو فى حق الفقير أولى وفيه تكاف وتغنى على ما لا يخفى وعن معمر بن زائدة شهادة المولى إذا مطلق لكونه سببا في ظالمه وعند الشافعية إذا تكرر \* وهذا الحديث قد سبق فى باب إذا حال على ملى من الحوالة \* هذا (باب) بالتسوين (لصاحب الحق مقال) فلا يلام إذا تكرر طلبه لحقه (ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثة (عن النبي صلى الله عليه وسلم) مما وصله أحمد وإسحاق فى مسندهما وأبو داود والنسائى من حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفى عن أبيه وإسناده حسن (لى الواحد) بفتح الهمزة وتشديد التثنية والواحد بالجيم أى مطلق القادر على قضاء دينه (بمحل) بضم أوله وكسر ثانيه (عرضه وعقوبته قال سفيان) هو الثورى مما وصله البيهقى من طريق القرطابى عنه (عرضه يقول مطلق) بباء الخطاب وللابوين مطلق أى حق (وعقوبته الحبس) تأديب له لانه ظالم والظلم حرام وإن قل \* وبه قال (حدثنا مسدد) بهملات قال (حدثنا يحيى) بن سعيد القطان (عن شعبة) بن الحجاج (عن سلمة) بن كهيل بضم الكاف وفتح الهاء (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل) أعرابى (يتقاضاه) أى يطلب أن يقضيه بكرا اقتضاه منه (فأغلظ له) فى الطلب بكلام غير مؤذ إذا بداؤه عليه الصلاة والسلام كفر (فهم به) أى بالأعرابى (اصحابه) رضوان الله عليهم أى عزموا أن يوقعوا به فعلا (فقال) عليه الصلاة والسلام (دعوه) أتركوه (فان لصاحب الحق مقالا) \* هذا (باب) بالتسوين (إذا وجد) شخص (ماله عند) شخص (مفلس) حكم القاضي بافلاسه (فى البيع) بأن يبيع رجل متاعا لرجل ثم يفسد المشتري ويجد البائع متاعه الذى باعه عنده (و) فى (القرض) بأن يقرض رجل ثم يفسد المقرض فيجد المقرض ما اقترضه عنده (و) فى (الوديعة) بأن يودع شخص عند آخر وديعة ثم يفسد المودع بفتح الدال وجواب إذا قوله (فهو) أى فكل من البائع والمقرض والمودع بكسر الدال (أحق به) أى بمتاعه من غيره من غرماء المفلس (وقال الحسن) البصرى (إذا أفلس) شخص (وتبين) أفلاسه عند الحاكم (لم يجزعه) أى إذا أحاط الدين بماله (ولا يبعه ولا يشرأوه) وكذا هبته ورهنه ونحوها ~~كثيرة~~ بالعين بغير إذن الغرماء لتعلق حقهم بالاعيان كالرهن ولانه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على مراغمة مقصودا بخبر كالسفيه قال الأذرى ويجب أن يستثنى من منع الشراء بالعين ما لو دفع له الحاكم كل يوم نفقة له ولعيله فاشترى بها فانه يصح جزا فبما يظهر ويصح تدبيره ووصيته لعدم الضرر لتعلق التفويت بما بعد الموت ويصح إقراره بالدين من معاملة أو غيرها كالوثب بالينة والفرق بين الانشاء والإقرار أن مقصودا بخبر منع التصرف فأبقى انشاءه والإقرار اخبارا بخبر لا يسلب العبارة عنه (وقال سعيد بن المسيب) مما وصله أبو عبيد فى كتاب الاموال واليهى



باسناد صحيح الى سعيد (قضى عثمان) بن عثمان (من اقضى) أى أخذ (من حقه) الذى له عند شخص شيا (قبل أن يفلس) الشخص الماخوذ منه ولفظ أبى سعيد قبل أن يبين افلاسه (فهو) أى الذى أخذه (له) لا يتعرض اليه أحد من الغرماء (ومن عرف متاعه بعينه) عند أحد (فهو أحق به) من سائر الغرماء • وبه قال (حدثنا) أحمد بن يونس (التميمي البرقي ونسبه بطه لشهرته به واسم أبيه عبد الله قال (حدثنا ربه) بالتصغير ابن معاوية الجعفي قال (حدثنا يحيى بن سعيد) الانصارى (قال اخبرني) بالافراد (ابو بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين المهملة وسكون الميم (ابن حزم) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي (ان عمر بن عبد العزيز) بن مروان القرشي الاموي الخليفة العادل رحمه الله تعالى (اخبرنا) ابابكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (المعروف براهب قریش الكثرة صلاته) اخبرنا انه سمع اباه ريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من ادرك ماله) أى وجده (بعينه) لم يتغير ولم يتبدل (عند رجل أو) قال عند (انسان) بالشك كأن ابتاعه الرجل أو اقترضه منه (قد أفلس) أو مات بعد ذلك وقبل أن يؤدى ثمنه ولا وفاء عنده (فهو أحق به من غيره) من غرماء المشتري المفلس أو الميت فله فسخ العقد واسترداد العين ولو بلا حاكم كخيار المسلم بانتطاع المسلم فيه والمكثري بانهم دام الدار يجامع نعتراستيفاء الحق وبشرط كون الرذ على الفور كالأرباب يجامع دفع الضرر و فرق المالكية بين الفليس والموت فهو أحق به في الفليس دون الموت فانه فيه اسوة الغرماء لحديث أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم قال أيعار رجل باع متاعا فافلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من الثمن شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة الغرماء واحجبوا بأن الميت خرب ذمته فليس للغرماء محل يرجعون اليه فلو اختص البائع بسلعته عاد الضرر على بقية الغرماء لحراب ذمة الميت وذهابها بخلاف ذمة المفلس فانها باقية ولنا ما رواه امامنا الشافعي من طريق عمرو بن خليفة قاضي المدينة عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيعار رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وجده بعينه وهو حديث حسن يحنج بمثله أخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم والدارقطني وزاد بعضهم في آخره إلا أن يترك صاحبه وفاء فقد صرح ابن خلدون بالتسوية بين الافلاس والموت فتمين المصير اليه لانها زيادة من ثقة وخالف الحنفية الجهور ففسالوا اذا وجد سلعة بعينها عند مفلس فهو كالغرماء لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فقنطرة الى مبصرة فاستحق النظر الى المبصرة بالآية وليس له ان يطلب قبلها ولان العقد يوجب ملك الثمن للبائع في ذمة المشتري وهو الدين وذلك وصف في الذمة فلا يتصور قبضه وحلوا حديث الباب على المقصوب والعواري والاجارة والرهن وما أشبهها فان ذلك ماله بعينه فهو أحق به وليس المبيع مال الياثع ولا متاعه وانما هو مال المشتري اذ هو قد خرج عن ملكه وعن ضمانه بالبائع والقبض واستدل الطحاوي لذلك بحديث حمزة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سرق له متاع أو ضاع له متاع فوجده في يد رجل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على البائع بالثمن ورواه الطبراني وابن ماجه وانه وقع التخصيص في حديث الباب انه في صورة البيع فروى سفيان الثوري في جامعه وأخرجه من طريقه ابن خزيمة وحبان عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد اذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء ولمسلم من رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد بسند حديث الباب أيضا في الرجل الذى يعدم اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذى باعه فقد بين أن حديث الباب وارد في صورة البيع وحيث فلا وجه للتخصيص بما ذكره الحنفية ولا خلاف أن صاحب الوديعة وما أشبهها أحق بها سواء وجدها عند مفلس أو غيره وقد شرط الافلاس في الحديث قال البيهقي وهذه الرواية الصحيحة الصريحة في البيع أو السلعة تمنع من حمل الحكم فيها على الودائع والعواري والمقصور مع تطبيقه آياه في جميع الروايات بالافلاس انتهى وأيضا فان الشارع عليه الصلاة والسلام جعل لصاحب المتاع الرجوع اذا وجده بعينه والمودع أحق بعينه سواء كان على صفته أو تغير عنها فلم يجز حمل الخبر عليه ووجب حله على البائع لانه انما يرجع بعينه اذا كان على صفته لم يتغير فاذا تغير فلا رجوع له وأيضا لا مدخل للقياس الا اذا قدمت السنة فان وجدت فهي حجة على من خالفها وأما حديث حمزة ففيه الجحاج بن ارطاة وهو كثير الخطأ والتدليس قال ابن معين ليس بالقوى وان روى له مسلم فنرون بغيره والله أعلم • وحديث الباب أخرجه أيضا مسلم



في البيوع وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام \* (باب من أخر) من الحكم  
 (القريم) أي مطالبته بالدين لربه (إلى الغدا ونحوه) كميومين أو ثلاثة (ولم يرد ذلك) التأخير (مطلا) أي  
 تسويفا عن الحق (وقال جابر) هو ابن عبد الله الأنصاري رضى الله عنهما فيما سبق قريبا موصولا من طريق  
 كعب بن مالك عن جابر (اشتد الغرماء) في الطلب (في حقوقهم في دين أبي فساء لهم النبي صلى الله عليه وسلم)  
 بعد أن أتته فقلت له إن أبي ترك ديننا وليس عندي إلا ما يخرج نخله ولا يافع ما يخرج سنين ما عليه فأنطلق معي  
 لكيلا يفرض علي الغرماء (أن يقبلوا ثم حاطي) بالنساء المثلثة وفتح الميم وفي باب إذا قضى دين حقه أو حله  
 بالمثلثة الفوقية وسكون الميم كذا في الفرع (فأبوا) أي امتنعوا أن يقبلوه (فلم يعطهم) النبي صلى الله عليه وسلم  
 (الحائط) أي غره (ولم يكسره) أي لم يكسر الثمر من النخل (لهم) أي لم يعين ولم يقسمه عليهم (قال) ولا يذروا قال  
 (سأغدو عليك غدا) ولا يذروا عليك كهم بيم الجمع وسقط عنده لفظ غدا (فقد اعطينا حين أصبح فدعا في غرها)  
 بالمثلثة أي في غر النخل (بالبركة) أي بعد أن طاف بها (فقضيتهم) حقهم \* وموضع الترجمة من هذا الحديث قوله  
 سأغدو عليك وقد سقطت الترجمة وحديثها هذا في رواية النسائي وتبعه أكثر الشراح وقد سبق الحديث في باب  
 إذا قضى دين حقه أو حله ويأتي بعد ما بين أن شاء الله تعالى \* (باب من باع) من الحكم (مال المظلس أو المعدم)  
 بكسر الهمزة والفتحة (فقسمه) أي عن مال المظلس (بين الغرماء) بنسبة ديونهم الحالة لا المؤجلة فلا بد خرمنه  
 شيء له أو جعل ولا يستدام له الحجر كما لا يجزى به فلولم يقسم حتى حل المؤجل التعلق بالحال (أو أعطاه) أي أعطى  
 الحاكم المعدم عن ما يباعه يوما بيوم (حتى ينفق على نفسه) أي وقريبه وزوجته انقضية ومعلوم كأم ولده نفقة  
 المعسرين ويكسوه بالمعروف لا طلاق حديث أبى نفسك ثم بين تقول ان لم يكن له كسب لائق به والأفلا بل  
 ينفق ويكسوم كسبه فان فضل منه شيء رد إلى المال أو نقص كل من المال فان امتنع من الكسب فقضية  
 كلام المنهاج والمطلب أنه ينفق عليه من ماله واختاره الاسنوي وقضية كلام المتولى خلافه واختاره السبكي  
 والاقول أشبه بقاعدة الباب من أنه لا يؤثر بتحويل ماله ليس يحصل \* وبه قال (حدثنا مسدد) بالسبب المهملة  
 هو ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بضم الزاي مصغرا قال (حدثنا حسين المعلم) بكسر اللام قال  
 (حدثنا عطاء بن أبي رباح) بفتح الراء والموحدة (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه) أنه قال  
 اعتق رجل) وزاد الكشي في مناولي وأبي داود والنسائي من رواية أبي الزبير اعتق رجل من بني عذرة ولهم  
 أيضا في لفظ ان رجلا من الأنصار يقال له أبو مذكو راعتق (غلاما له عن دبر) يقال له يعقوب وكان قبطيا  
 كما عند البيهقي وغيره وذكره ابن فحون في ذيله على الاستيعاب في الصحابة وأنه سماه في البخاري ومسلم لكن  
 ذكره البخاري وهم وعند النسائي وكان أي الرجل محتاجا وكان عليه دين وفي رواية له فاحتاج الرجل وفي لفظ  
 فقال عليه الصلاة والسلام ألت مال غيره فقال لا (فقال النبي) وفي نسخة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من  
 يشتره) أي العبد (منى) مقتضاه أنه عليه الصلاة والسلام باشر البيع بنفسه الكريمة وهو أولى بالمؤمنين من  
 أنفسهم وتصرفه عليهم ماض ليدل على أنه يجوز للمدبر بكسر الموحدة بيع المدبر بفتحها وأن الحاكم يبيع على  
 المديون ماله عند الفليس ليقسمه بين الغرماء (فاشتره نعيم بن عبد الله) بضم النون وفتح العين المهملة النحام بفتح  
 النون ونشيد الحاء المهملة القرشي وفي رواية للبخاري فباعه بثمانمائة درهم وعند أبي داود بسبع مائة  
 أو تسعمائة والصحيح الاقول وأما رواية أبي داود فلم يضبطها راويها ولهذا شك فيها (فاخذ) عليه الصلاة  
 والسلام (ثمنه فدفعه إليه) زاد في لفظ للنسائي قال أقض دينك ولمسلم والنسائي فدفعها إليه ثم قال أبدأ  
 بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل عن أهل شيء فلا ذى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء  
 فهكذا وهكذا يقول فيبين يديك وعن يمينك وعن شمالك ولم يذكر في هذا الحديث الرقيق ولعله داخل في الأهل  
 أولان أكثر الناس لا رقيق لهم فاجرى الكلام على الغالب أو أن ذلك الشخص مخاطب لا رقيق له وليس  
 المراد بقوله فهكذا وهكذا حقيقة هذه الجهات المحسوسة \* ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أنه عليه السلام  
 باع على الرجل ماله أكرونه مديانا ومال المديان أما أن يقسمه الإمام بنفسه أو يسلمه إليه ليقسمه بين غرمائه قاله  
 ابن المنبر \* وهذا الحديث قد سبق في باب بيع المدبر من كتاب البيوع \* (باب بالتسوين) (إذا أقرضه) أي إذا  
 أقرض رجل رجلا دراهم أو دنانيرا أو شيئا مما يصح فيه القرض (إلى أجل مسمى) معلوم (أو أجله) أي الثمن



(في البيع) فهو جائز فيهما عند الجمهور خلافا للشافعية في القرض فلو شرط أجل لا يجزئ منفعة للمقرض لغا  
الشرط دون العقد نعم يستحب الوفاء بشرط الأجل قاله ابن الرقعة (قال) ولا يبي ذرو قال (ابن عمر) بن  
الخطاب (في القرض إلى أجل) معلوم (لابأس به) كذا (ان اعطى) بضم الهمزة أي وان اعطى المقرض  
للمقرض (أفضل من دراهمه) كالصحيح عن المكسر (مما يشترط) ذلك فان اشترطه حرم أخذه بل يبطل العقد  
وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاصي أن يأخذ بعيرايه عيرين إلى أجل فمعه مول  
على البيع أو السلم إذ لا أجل في القرض كالصرف بجامع أنه يمنع فيه ما للتفاضل وقد رواه أبو داود وغيره  
بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اشتري بعيرايه عيرين إلى أجل وتعليق ابن عمر هذا واصله ابن أبي  
شيبه من طريق المغيرة قال قلت لابن عمر اني أسلف جبراني إلى العطاء فيقضوني أجود من دراهمي قال لا بأس  
به ما لم تشترط (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح (وعمر بن دينار) مما واصله عبد الرزاق عن ابن جريح عنهما (هو)  
أي المقرض (إلى أجله) المقرض بينهما وبين المقرض (في القرض) فلو طلب أخذه قبل الأجل لم يكن له ذلك وهذا  
مذهب المالكية خلافا للآلة الثلاثة فينبت عندهم في ذمة المقرض حالا وان أجل فبأخذه المقرض متى أحب  
(وقال الليث) بن سعد الامام مما واصله الموافق في باب الكفالة (حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شريحيل  
ابن جـ سنة الكندي المصري (عن عبد الرحمن بن هرم) الأعرج (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه ذكر رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل لم يسم وقيل هو النجاشي وحينئذ  
فتكون نسبته إلى بني اسرائيل بطريق الاتباع اهم لأنه من نساءهم (ان يسلمه) سقط هنا قوله في الكفالة ألف  
دينار (فدفعها) المسلف (اليه) اني المسلف (إلى أجل مسمى) معلوم (الحديث) بطوله في الكفالة وغيرها  
ولا يذوق كراهية الحديث واحتج به على جواز التأجيل في القرض وهو مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا  
وفي ذلك خلاف يأتي بالبحث فيه ان شاء الله تعالى في محله \* (باب الشفاعة في وصع) بعض (الدين) لاستقاطه  
كله \* وبه قال (حدثنا موسى) بن اسماعيل التبوذكي البصري قال (حدثنا ابو عوانة) الوضاح بن عبد الله  
اليشكري (عن مغيرة) بن مقسم بكسر الميم الضبي (عن عامر) الشعبي (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري  
(رضي الله عنه) وعن أبيه انه (قال اصيب) أبي (عبد الله) هو ابن عمرو بن حرام يوم أحد أي قتل (وترك عيالا)  
بكسر العين سبع بنات أو تسعا (ودينا) ثلاثين وسقيا كما مر مع غيره (فطلبت إلى اصحاب الدين) أي انتهى طلبي  
اليهم (ان يسهوا بعضا من دينه) وسقط لا يذوق قوله من دينه وفي روايته عن الجوى والمستمل ببعضها بدل قوله  
بعضا (فأبوا) أن يضعوا (فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاستشفعت به عليهم فأبوا) أن يضعوا بعد أن سألتهم  
عليه الصلاة والسلام في ذلك (فقال) عليه الصلاة والسلام لي (صنف ترك) اجعله أصنافا مميزة (كل شيء منه  
على حديثه) بكسر الحاء وتخفيف الدال على انفراد غير مختلط بغيره والهاء عوض من الواو مثل عدة (عدى  
ابن زيد) بكسر العين المهملة وفي نسخة بفتحها وسكون الدال المججمة والنصب بدلا من السابق وهو علم على  
شخص نسب اليه هذا النوع الجديد من التمر وقال الدمياطن المشهور عند زيد والعدنق بالغنخ الخنة وبالكسر  
البكاسة (على حدة) ولا يذوق على حديثه (والذين) بكسر اللام وسكون التحتية اسم جنس جمع واحد لهينة وهو  
من اللون فباؤه منقلبة عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها نوع من التمر أبيض أو وردي وقيل ان أهل المدينة  
يسمون النخل كلها ما عدا البرني والجوة اللون (على حدة) ولا يذوق على حديثه (والجوة) وهي من أجود  
التمر (على حدة ثم أحضرهم) بكسر الصاد المججمة والجرم فعل أمر أي أحضر الغرما (حتى آتيت) قال جابر  
(ففعلت) ما أمرني به عليه الصلاة والسلام من التصنيف واحضار الغرما (ثم جاء عليه السلام) وفي نسخة  
صلى الله عليه وسلم (فقد عليه) أي على التمر (وكان) من التمر (لكل رجل) من أصحاب الديون حقه (حتى  
استوفى) حقهم (وبني التمر كما هو) قال الكرمانى كلمة ما موصولة مبتدأ وخبر محذوف أو زائدة أي كمثل (كانه  
لم يمس) بضم التحتية وفتح الميم مبنيا لانه قول وقال جابر بالسند المذكور (وغزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم)  
غزوة ذات الرقاع كما قاله ابن اسحاق أو تبوك كما يأتي ان شاء الله تعالى في تعليق داود بن قيس في الشروط (على  
ناضح لنا) بالصاد المججمة والحاء المهملة جل يسقى عليه النخل (فأرحب) بهمزة مفتوحة فزاي فحاء مهملة فحاء  
أي كل وأعياء (الجل) بالميم وأصله أن البعير اذا تعب يجزئ رسته فكانهم كنوا بقتلهم ازحف رسته أي جرحه من



الاعياء ثم حذفوا المفعول لكثرة الاستعمال (فحذف على) أي عن القوم (فوكزه) بالواو بعد الفاء أي ضربه  
 (النبي صلى الله عليه وسلم) بالعصا (من خلفه) ولا يذرع عن الجوى والمستقلى فركزه بالراء بدل الواو أي ركز فيه  
 العصا والمراد بالمبالغة في ضربه بها فسبق القوم (فان) عليه الصلاة والسلام (بعينه) في رواية نسبت بوقية  
 (ولك ظهره الى المدينة) أي ركبوه وللنساء وأعرتك ظهره الى المدينة (فلما دونوا) قربنا من المدينة  
 (استأذنت فقلت يا رسول الله اني حديث عهد بعرس قال صلى الله عليه وسلم فاستزوجت بكرا أم) بالميم ولا بوي  
 ذروا الوقت أو (نبيا) بالثلثة أوله (قلت) تزوجت (نبيا أصيب عبد الله) أبي (وترك جوارى صفارا فتزوجت  
 نبيا تعلمن وتودعين ثم قال) عليه الصلاة والسلام (أنت اهلك فقدمت) عليهم (فاخبرت خالي) ثعلبة بن عمة  
 بفتح العين المهملة والثون ابن عدي بن سنان الانصاري الخزرجي (بيدع الجمل فلامني) يحتمل أن يكون لومه  
 لكونه محتاجا اليه أو لكونه باعه للنبي صلى الله عليه وسلم ولم يهبه منه وله حال آخر اسمه عمرو بن عمة واختمها  
 أنيسة بنت عمة بفتح العين أم جابر بن عبد الله وعند ابن عساكر بإسناده الى جابر ان اسم خاله الذي شهد به العقبة  
 الجدي بن قيس بالجيم والبدال المهملة ورواه الطبراني وابن منده من طريق معاوية بن عمار عن أبيه عن أبي الزبير  
 عن جابر بلفظ جاني خالي جد بن قيس وما أقدر أن أرى بحجر في السبعين راكبا من الانصار الذين وفدوا على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث في بيعة العقبة واسناده قوي ويقال انه كان منافقا فروى أبو نعيم وابن  
 مردويه من طريق الخليل عن ابن عباس انه نزل فيهم ومنهم من يقول ان ذلك لا يفتق فيجتمعون ان الجدي خال  
 جابر من جهة مجازية وأن يكون هو الذي لأمه على بيع الجمل لما اتهم به من النفاق بخلاف ثعلبة وعمرو وقد ذكر  
 أبو عمر في آخر ترجمة جد بن قيس أنه ناب وحسنت نوته (فاخبرته) أي خالي (باعياء الجمل وبأذي كان من النبي  
 صلى الله عليه وسلم وركزه) ولا يذرع عن الجوى والمستقلى وركزه (أياه فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم غدوت  
 اليه بالجمل فاعطاني عن الجمل) وزادني (و) اعطاني (الجمل وسهمي) من الغنمية بإسكان الهاء اسم مضاف الى  
 البياض مع نصبه عطفا على المنصوب السابق وفي البرماوي كالكرمانى ويروى وسهمي (مع القوم) بفتح الهاء  
 والميم فعل اتصل به نون الوقاية وضبطه في المصاييح كاستقبح بتشديد الهاء وهذا كما قال ابن الجزري من أحسن  
 التكميم لان من باع شيئا فهو في الغالب محتاج لثمنه فاذا انعوض الثمن بقي في قلبه من البيع أسف على فراقه  
 فاذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب أسفه وثبت فرحه وقضيت حاجته فكيف مع ما انضم اليه من الزيادة  
 في الثمن • (باب ما ينهى) أي النهي (عن إضاعة المال) صرفه في غير وجهه أو في غير طاعة الله  
 (وقول الله تعالى) في سورة البقرة (والله لا يحب الفساد) وعند النسفي مما ذكره في فتح الباري ان الله  
 لا يحب الفساد ولعله سهو من الناسخ والاقوال هو افظ التنزيل (و) قوله تعالى في سورة يونس (ان الله  
 لا يصلح عمل المفسدين) لا يجعله ينفعهم وقال ابن حجر ولا ينشبهون بالنسفي وان الله لا يحب بدل لا يصلح وهذا  
 سهو والاول هو التلاوة (وقال في قوله تعالى) في سورة هود (اصلوا تلك أأمرك ان تترك) أي بترك (ما يعبد  
 آباؤنا) من الاصنام (أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء) من البخرس والظلم ونقص المكال والميزان وقد يتبادر الى  
 بعض الأذهان عطف أن نفعل على أن تترك لانه يرى أن والفعل مرتين وبينهما حرف العطف وذلك باطل لانه  
 لم يامرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون وانما هو عطف على ما فهم معمول للترك أي بترك أن نفعل كذا  
 في المغنى لابن هشام وتفسير البيضاوي وغيرهما وقال زيد بن أسلم كان مما ينهاهم شعيب عليه السلام عنه وعذبوا  
 لاجله قطع الدنانير والدراهم وكانوا يقرضون من اطراف الصحاح لتفضل لهم القراض (وقال تعالى) في سورة  
 النساء (ولا تنفوا السفهاء) النساء والصبيان (أموالكم) يقول لا تعتمدوا الى أموالكم التي خولكم الله وجعلها  
 لكم معيشة فتعطونها الى أزواجكم وبنيتكم فيكونوا هم الذين يقومون عليكم ثم تظروا الى ما في أيديهم ولكن  
 أمسكوا أموالكم وأنفقوا أنتم عليهم في كسوتهم ورزقهم وعن أبي امامة عمار رواه ابن أبي حاتم بسنده قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النساء السفهاء الا التي أطاعت قيمها وعند أبي هريرة ولا تنفوا  
 السفهاء أموالكم قال الخدم وهم شياطين الانس وعند ابن جرير عن أبي موسى ثلاثة يدعون الله فلا يستجيب لهم  
 رجل كانت له امرأة سيئة الخلق فلم يطلقها ورجل اعطى ماله سفها وقد قال ولا تنفوا السفهاء أموالكم ورجل  
 كان له دين على رجل فلم يشهد عليه وقال الطبري الصواب عندنا انها عامة في حق كل سفية (والجبر في ذلك)  
 بالجتر عطفا على إضاعة المال أي والجبر في السفه والجبر في اللغة المنع وفي الشرع المنع من التصرفات المالية



والاصل فيه وابتلوا اليامي حتى اذا بلغوا النكاح الآية وقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيهاً وضعيفاً  
 الآية وقال ابن كثير في تفسيره ويؤخذ الجرح على السفيه من هذه الآية يعني قوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء  
 أموالكم \* والجرح نوعان \* نوع شرع لمصلحة الغير كالجرح على المقل للمعصية والراهن للمرتين في المهرين  
 والمريض للورثة في ثلثي ماله والعبد لسيدده والمكاتب لسيدده وقوله تعالى والمرئ للمسلمين \* ونوع شرع لمصلحة  
 المحجور عليه وهو ثلاثة بجر الجنون والصبي والسفيه وكل منها أعم مما بعده (وما ينهي عن الخداع) في البيع  
 وهو عطف على سابقه أيضاً \* وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن  
 عبد الله بن دينار) انه قال (سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رجل) هو حبان بن منقذ أو والده منقذ بن  
 عمرو (لنبي صلى الله عليه وسلم اني اخذع) بضم الهاء وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال آخره عين مهملة أي  
 أغبن (في البيوع فقال) عليه الصلاة والسلام له (اذا بايعت فقل لا خلاية) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام  
 وبعد الالف موحدة أي لا خديعة (فكان الرجل يقول) وهذه واقعة عين وحكاية حال فذهب الخفيفة  
 والشافعية أن الغبن غير لازم سواء قل الغبن أو كثروا وهو الاصح من روايتي مالك وقال البغداديون من أصحابه  
 للمغبون الخيار بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة وان كان دونه فلا وكذا قاله بعض الحنابلة \* وهذا الحديث  
 قد سبق في باب ما يكره من الخداع في البيع من كتاب البيوع ومطابقته لما ترجم له هنا من حيث ان الرجل  
 كان يغبن في البيوع وهو من اضعاء المال \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (عثمان) بن أبي شيبة قال  
 (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (عن ورائد)  
 بن شديد الرااء الكوفي (مولى المغيرة بن شعبه) وكتبه (عن المغيرة بن شعبه) بن مسعود الثقفي الصعابي المشهور  
 أسلم قبل الحديث وولي امرأة البصرة ثم الكوفة المتوفى سنة ثمان على الصحيح أنه (قال قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم ان الله عز وجل حرم عليكم عتوق الامة) وكذا حرم عتوق الاباء وخص الاتهام بالذكر لان  
 بتر من مقدم على بتر الاب في اللطف والحنو لضعفهن فهو من تخصيص الشيء بالذكر اظهارة لتعظيم موقعه  
 (وواد) بفتح الواو وسكون الهاء ذفن (البنات) احبا حين يولدن وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كراهية  
 يهن وقيل ان أول من فعل ذلك قيس بن عاصم التميمي وكان بعض أعدائه أغار عليه فأمر ابنته فأتته فالتفتها لنفسه  
 ثم حصل بينهم صلح فخير ابنته فاختارت زوجها فأتى قيس على نفسه أن لا تولد له بنت الا دفنها حية فتبعه العرب  
 على ذلك (ومنع) بفتح التاء بغير صرف ولا بذر ومنع بسكون النون مع تنوين العين أي وحرم عليكم منع  
 الواجبات من المحرق (وهات) بالبناء على الكسر فعل أمر من اليتاء أي وحرم أخذ ذملا يجل من أموال  
 الناس أو يمنع الناس رفقدهم يأخذ رفقدهم (وكره لكم قيل) كذا (وقال) فلان كذا مما يتحدث به من فضول  
 الكلام (وكثرة السؤال) في العلم للامتحان واظهار المراء أو مسألة الناس أموالهم أو عمالايهني وربما يكره  
 المسئول الجواب فيفضي الى سكونه فيحقد عليهم أو يلجئ الى أن يكذب وعدته منه قول الرجل لصاحبه ابن  
 كنت وأما المسائل المنهى عنها في زمنه عليه الصلاة والسلام فكان ذلك خوف أن يضرض عليهم ما لم يكن  
 فرضاً وقد أمنت الغائلة (و) كره أيضاً (اضعاء المان) السرف في انفاقه كما توسع في الاطعمة اللذيذة  
 والملابس الحسنة وقويه الاواني والسقوف بالذهب والفضة لما ينشأ عن ذلك من التسرف وغلظ الطبع وقال  
 سعيد بن جبيرة انفاقه في الحرام والاقوى انه ما أتفق في غير وجهه المأذون فيه شرعاً سواء كانت دينية أو دنيوية  
 فمنع منه لان الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد وفي تذييرها تنوير تلك المصالح اماناً في حق مضيهها واما  
 في حق غيره ويستثنى من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم ينفق حتماً أو يهاوهم  
 منه والحاصل أن في كثرة الانفاق ثلاثة أوجه الأول انفاقه في الوجوه المذمومة شرعاً فلا شك في منعه  
 والثاني انفاقه في الوجوه المحمودة شرعاً فلا ريب في كونه مطلوباً بالشرط المذكور والثالث انفاقه في المباحات  
 بالامالة كالأد النفس فهذا ينقسم الى قسمين أحدهما أن يكون على وجه يلبس بحال المنفق ويتدر ماله فهذا  
 ليس بأسراف والثاني ما لا يلبس به عرفاً وهو ينقسم أيضاً الى قسمين ما يكون لدفع مفسدة ناجزة أو متوقعة  
 فليس هذا بأسراف والثاني ما لا يكون في شيء من ذلك والجمهور على أنه اسراف وذهب بعض الشافعية الى انه  
 ليس بأسراف قال لانه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح واذا كان في غير معصية فهو مباح قال ابن دقيق

قوله بالبناء على الكسر صوابه  
 بالبناء على حذف حرف  
 العلة وقوله من اليتاء فيه  
 فليست قبل اه



العبد وظاهر القرآن يمنع ما قاله انتهى وقد صرح بالمنع القاضي حسين ونسبه الغزالي وجزم به الرافعي وسمع  
في باب الجبر من الشرح وفي المحرر انه ليس بتبذير وتبعه النووي والذي يترجح انه ليس مذموم لاذاته لكنه يفضي  
غالباً الى ارتكاب المحذور كسؤال الناس وما أدى الى المحذور فهو محذور • ورواه هذا الحديث كلهم  
كوفيون ومنصور وشيخه وشيخه تابعيون وسبق في باب قول الله تعالى لا يسألون الناس الخافاً من كتاب  
الزكاة • هذا (باب بالتزوين) (العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا بأذنه) • وبه قال (حدثنا ابو ايمان)  
الحكمي بن مافع قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه (قال اخبرني)  
بالافراد (سالم بن عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم) حل  
كونه (يقول كلكم راع و) كل راع (مسئول عن رعيته) أصل راع راعي بالياء فاعل اعلال فاض من رعي  
يرعى وهو حفظ الشيء وحسن التعمد له والراعي هو الحافظ المؤمن الملتزم صلاح ما قام عليه فكل من كان تحت  
نظره شيء فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه في دينه ودنياه ومته لقائه فان وفي ما عليه من الرعاية حصل له  
الحظ الا وفروا الجزاء الا كبروا ان كان غير ذلك طال به كل أحد من رعيته بحقه ثم فصل ما أجله فقال (قالا امام)  
الاعظم أو نائبه (راع) فيما استرعاه الله فعليه حفظ رعيته فيما تعين عليه من حفظ شرائعهم والذب عنها وعدم  
اهمال حدودهم وتضييع حقوقهم وترك حمايتهم عن جار عليهم ومجاهدة عدوهم فلا يتصرف فيهم الا بأذن  
الله ورسوله ولا يطلب أجره الا من الله (وهو مسئول عن رعيته والرجل في اهله) زوجته وغيرها (راع) بالقيام  
عليهم بالحق في النفقة وحسن المعاشرة (وهو مسئول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية) بحسن التدبير  
في أمريته والتعهد لخدمته وأضيافه (وهي مسئولة عن رعيته والخادم) أي العبد (في مال سيده راع)  
بالقيام بحفظ ما في يده منه وخدمته وسقط من رواية أبي ذر قوله راع (وهو مسئول عن رعيته فان) ابن عمر  
(سمعته) هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال والرجل في مال أبيه  
راع وهو مسئول عن رعيته فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) قال الطيبي القام في فكلكم جواب شرط  
محذوف الفضل وهو التي يأتي بها الحاسب بعد التفصيل ويقول فذلك كذا وكذا ضبط الحساب وتوقيان  
الزيادة والنقصان فيما فصله وقوله كلكم راع تشبيهه بمضمرة الاداة أي كلكم مثل الراعي وكلكم مسئول عن رعيته  
حال عمل فيه معنى التشبيه وهذا مظهر في التفصيل ووجه التشبيه حفظ الشيء وحسن التعمد لما استخفظه  
وهو القدر المشترك في التفصيل وفيه أن الراعي ليس مطلوب بالذاته وانما أقيم بحفظ ما استرعاه انتهى فمن لم يكن  
اماماً ولا اهل له ولا سيد ولا أب فرعايته على أصدقائه وأصحاب معاشرته واذا كان كل من راعياً في الرعية  
أجاب الكرماني أعضاءه وجوارحه وقواه وحواسه أو الراعي يكون مرعياً باعتبار آخر ككونه مرعياً  
للامام راعياً لاهله أو الخطاب خاص بأصحاب التصرفات • وهذا الحديث قد سبق في باب الجمعة في القرى  
والمدن من كتاب الجمعة

(في الخصومات) جمع خصومة (بسم الله الرحمن الرحيم) وسقط لغير أبي ذر قوله في الخصومات • (باب ما يذكر)  
بضم أوله وفتح ثالثه مبنياً للمفعول (في الأشخاص) بكسر الهمزة وسكون الشين وبالنحاء المجهتين أي احضار  
الغريم من موضع الى موضع ولا في ذر زيادة والملازمة وهي مناعة من اللزوم والمراد أن يمنع الغريم غريمه  
من التصرف حتى يعطيه حقه (و) ما يذكر في (الخصومة بين المسلم واليهود) ولا في ذر والاصيلي واليهودي  
بالافراد • وبه قال (حدثنا ابو الوائلي) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعيب) بن الحجاج (قال عبد  
المالك بن ميسرة) الهلالي الكوفي التابعي الزرادي رأى فراساً شدة (اخبرني) هو من تقديم الراوي على الصيغة  
وهو جائز عندهم (قال سمعت ابراهيم بن عبد الله بن النون والراي زاد أبو ذر عن الكشيبي بن ابن سيرة بفتح السين  
المهملة وسكون الواو) الموحدة الهلالي التابعي الكبير وذكره بعضهم في الصحابة لادراكه وليس له في البخاري  
سوى هذا الحديث عن ابن مسعود وآخر في الاثرية عن علي قال (سمعت عبد الله) يعني ابن مسعود رضي الله  
عنه (يقول سمعت رجلاً) قال الحافظ ابن حجر في المقدمة لم أعرف اسمه وقال في الفتح يحتمل أن يفسر بعمر  
رضي الله عنه (قرأ آية) في صحيح ابن حبان انها من سورة الرحمن (سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم خلافها  
فأخذت بيده فأثبت به رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في روايته عن آدم بن أبي إياس في بني اسرائيل  
فأخبرته ففرفت في وجهه الكراهية (فقال) عليه الصلاة والسلام (كلاً كما يحسن) فان قلت



كيف يستقيم هذا القول مع اظهار الكراهية أجيب بأن معنى الاحسان راجع الى ذلك الرجل لقراءته والى  
ابن مسعود لسماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تحزبه في الاحتياط والكراهية راجعة الى جداله مع  
ذلك الرجل كما فعل عمر بن الخطاب كما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى لأن ذلك مسبق بالاختلاف وكان الواجب  
عليه أن يقره على قراءته ثم يسأل عن وجهها وقال المظهرى الاختلاف في القرآن غير جائز لان كل لفظ منه اذا  
جاز قراءته على وجهين أو أكثر فلا أنكر أحد واحد من ذلك الوجهين أو الوجوه فقد أنكر القرآن ولا يجوز  
في القرآن القول بأى لان القرآن سنة متبعة بل عليهم أن يسألوا عن ذلك عن هو أعلم منهما (قال شعبه) بن  
النجاشى بالسند السابق (أخذه قال) صلى الله عليه وسلم (لا تختلفوا) أى في القرآن وفي فهم البغوى عن أبى  
جهيم بن الحارث بن الصمة انه صلى الله عليه وسلم قال ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فلا تغاروا في القرآن  
فان المراءى فيه كفر (فان من كان قبلكم اختلفوا فلهلكوا) وسقط لابي الوقت عن الشيخين لفظ كان  
ومطابقة الحديث للترجمة قال العيني في قوله لا تختلفوا لان الاختلاف الذى يورث الهلاك هو أئمة الخصومة  
وقال الحافظ ابن حجر في قوله فأخذت بيده فأثبت به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانه المناسب للترجمة انتهى  
فهو شامل للخصومة وللأشخاص الذى هو احضار القريم من موضع الى آخره والله أعلم به قال (حدثنا يحيى  
ابن قزعة) بالقاف والراى والعين المهملة المفتوحات قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن  
عوف الزهرى المدنى نزيل بغداد ثقة حجة تكلم فيه بلا فادح وأحاديثه عن الزهرى مستقيمة وروى له الجماعة  
(عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (عن ابى سلمة) بن عبد الرحمن (وعبد الرحمن) بن هرم (الأعرج)  
كلاهما (عن ابى هريرة رضى الله عنه) أنه (قال استبر رجلان من المسلمين) هو أبو بكر الصديق رضى  
الله عنه كما أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه وابن أبى الدنيا في كتاب البعث لكن في تفسير سورة الاعراف من  
حديث أبى سعيد الخدرى التصريح بأنه من الانصار فيجمل على تعدد القصة (ورجل من اليهود) زعم ابن  
شكوال أنه فخص بكسر الناء وسكون النون وعهملتين وعزاه لابن اسحاق قال في الفتح والذى ذكره ابن  
اسحاق لخصاص مع أبى بكر قصة أخرى في نزول قوله تعالى لقد مع الله قول الذين قالوا ان الله فقبر ونحن  
أغنيا (قال المسلم) أبو بكر رضى الله عنه أو غيره ولا يذوق قال المسلم (والذى اصطفى محمد على العالمين فقال  
اليهودى والذى اصطفى موسى على العالمين) وفي رواية عبد الله بن الفضل بينما يهودى يعرض سلعته أعطى بها  
شيئا كرهه فقال لا والذي اصطفى موسى على البشر (فرجع المسلم يده عند ذلك) أى عند سماع قول اليهودى  
والذى اصطفى موسى على العالمين لما فهمه من عجزه فقط العالمين فدخل فيه النبى صلى الله عليه وسلم وقد  
تقرر عند المسلم أن محمدا أفضل (فلطم وجهه اليهودى) عقوبة له على كذبه عنده (فذهب اليهودى الى النبى صلى  
الله عليه وسلم فأخبره بما كان من أمره وامر المسلم فذهب النبى صلى الله عليه وسلم المسلم فسأله عن ذلك فأخبره  
وفي رواية عبد الله بن الفضل فقال اليهودى يا أبا القاسم ان لى ذمة وعهدا فبال فلان لطم وجهى فقال  
لم لطمت وجهه فذكره فغضب النبى صلى الله عليه وسلم حتى رى وجهه (فقال النبى صلى الله عليه وسلم  
لا تخبروني على موسى) تخبر ابودى الى تنقبصه أو تخبروا يفضى بكم الى الخصومة أو قاله تواضعا أو قبل أن يعلم  
أنه سيد ولد آدم (فان الناس يسعقون) يفتح العين لمن صعق بكسر ها اذا أغنى عليه من الفزع (يوم القيامة  
فاصعق معهم فاصعقون أول من يفتق) لم يبين في رواية الزهرى محل الافاقة من أى السعقتين ووقع في رواية  
عبد الله بن الفضل فانه يفتح في المور فيصعق من في السموات ومن في الارض الامن شاء الله ثم يفتح فيه أخرى  
فأكون أول من يبعث (فأذا موسى باطش بجانب العرش) أخذ بناحية منه بقوة (فلا ادري اكان) بهمة  
الاستفهام ولا ي الوقت كان (فمن صعق فأفاق قبلى) فيكون ذلك له فضيلة ظاهرة (او كان ممن استثنى الله)  
في قوله تعالى فصعق من في السموات ومن في الارض الامن شاء الله فلم يصعق فهو فضيلة أيضا وهذا الحديث  
أخرجه أيضا في التوحيد وفي الرقاق ومسلم في الفضائل وأبو داود في السنة والنسائى في الدعوات به قال  
(حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقرى التبوذكى قال (حدثنا وهيب) بالتصغير ابن خالد قال (حدثنا هرون  
بهي) يفتح العين وسكون الميم (عن ابيه) بهي بن عمار الانصارى (عن ابى سعيد) سعد بن مالك (الخدرى  
رضى الله عنه) أنه (قال بينا) بالهم ولا يذوق الوقت بينا (رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس جاء يهودى)



قبل اسمه فخاص كما مر (فقال بأب القاسم ضرب وجهي رجل من اصحابك فقال) النبي صلى الله عليه وسلم  
 (من قال) اليهودي ضربني (رجل من الانصار) سبق أنه أبو بكر الصديق رضي الله عنه وهو معارض  
 بقوله هنامن الانصار فيجعل الانصار على المعنى الاعظم أو على التعدد (قال) عليه الصلاة والسلام (ادعوه)  
 فدعوه فحضر (فقال) عليه الصلاة والسلام له (اضربته قال) نعم (سمعت بالسوق يحلف والذي اصطفى موسى  
 على البشر) ولا يذعن الكشيمى على النبيين (قلت اى) حرف نداء أى يا (خيت) أأصطفى موسى (على محمد  
 صلى الله عليه وسلم) استفهام انكارى (فاخذتني غصبة ضربت وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا تخبروا دين الانبياء) تخيير تقيص والا فالنقضيل بينهم ثابت قال تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض  
 وتلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض (فان الناس يصنعون يوم القيامة فاكون اول من تنشق عنه الارض)  
 أى اول من يخرج من قبره قبل الناس أجمعين من الانبياء وغيرهم (فاذا انا بموسى) هو (آخذ بقاعة من  
 قوام العرش) أى بعمود من عمدته (فلا أدري اكان فيمن صعد) أى فيمن غشي عليه من نفخة البعث فأفاق قبل  
 (ام حوسب بصعقة) الدار (الاولى) وهى صعقة الطور المذكورة فى قوله تعالى وختر موسى صعقا ولا منافاة  
 بين قوله فى الحديث السابق أو كان ممن استثنى الله وبين قوله هنا أم حوسب بصعقة الاولى لان المعنى لأدري  
 أى هذه الثلاثة كانت من الافاقه والاستثناء أو المحاسبة \* ومطابقة الحديث للترجمة فى قوله عليه الصلاة  
 والسلام ادعوه فان المراد به اشخاصه بين يديه صلى الله عليه وسلم \* والحديث أخرجه المؤلف أيضا فى التفسير  
 والديات وأحاديث الانبياء عليهم الصلاة والسلام والتوحيد ومسلم فى أحاديث الانبياء وأبو داود فى السنة  
 مختصر الانخير وابن الانبياء \* وبه قال (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل التبوذكى قال (حدثنا همام) هو  
 ابن يحيى بن دينار البصرى (عن قتادة) بن دعامة (عن انس رضى الله عنه ان يهوديا رضى) بتشديد الصاد  
 المعجمة أى دق (رأس جارية) لم نسمه هى ولا اليهودى نعم فى رواية أبي داود انها كانت من الانصار (بين  
 حجرين) وعند الطحاوى عدا يهودى فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على جارية فأخذ أوضاحا كانت  
 عليها ورشح رأسها والواضح نوع من الحلى يعمل من الفضة ولمسلم فرضح رأسها بين حجرين وللترمذى خرجت  
 جارية عليها أوضاح فأخذها يهودى ورشح رأسها وأخذ ما عليها من الحلى قال فادركت وبارمق فأتى بها النبي  
 صلى الله عليه وسلم (قبل من فعل هذا) الرن (بك افلان) فعلة استفهام استخبارى (افلان) فعلة فانه مرتين  
 وفائدة أن يعرف المتهم لطالب (حتى سمى) القائل (يهودى) ولغيره أى ذر حتى سمى بضم السين وكسر الميم  
 مبنيا للمفعول اليهودى بالرفع نائب عن الفاعل (فأومت) ولا يذرفا ومأت بهمزة بعد الميم أى أشارت  
 (برأسها) أى نعم (فاخذ اليهودى) بضم الهمزة وكسر الخاء المعجمة واليهودى رفع (فاعترف) أنه فعل بها ذلك  
 (فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فرس رأسه بين حجرين) احتج به المالكية والشافعية والحنابلة  
 والجمهور على أن من قتل بشئ يقتل بثلثه وعلى أن القصاص لا يختص بالمحتمل بل يثبت بالثقل خلافا لابي  
 حنيفة حيث قال لا قصاص الا فى القتل بمعدنك المالكية بهذا الحديث المذهبهم فى ثبوت القتل  
 على المتهم بمجرد قول المجروح وهو غيبك باطل لان اليهودى اعترف كما ترى وانما قتل باعترافه فانه الثبوت  
 وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا فى الوصايا والديات ومسلم فى الحدود وابن ماجه فى الديات \* (باب من  
 رد أمر السفية) السفية ضد الرشيد الذى هو صلاح الدين والمال (و) أمر (الضعيف العقل) وهو أعم من  
 السفية (وان لم يكن حجر عليه الامام) وهذا مذهب ابن القاسم وقصره أصح على من ظهر سفهه وقال  
 الشافعية لا يرد مطلقا الا ما تصرف بعد الحجر (ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثة (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصارى  
 (رضى الله عنه عن النبي) ولا يذعن أن النبي (صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق) المحتاج لما تصدق به (قبل  
 النهي ثم نهاه) أى عن مثل هذه الصدقة بعد ذلك وعمراده ما رواه عبد بن حميد موصولا فى مسنده من طريق  
 محمود بن لبيد عن جابر فى قصة الذى أتى بعث البيضة من ذهب أصابها فى معدن فقال يا رسول الله خذها منى  
 صدقة فوالله ما لى مال غير هافأعرض عنه فأعاد خذفه بها ثم قال يانى أحدكم بما لا يملك غيره فيتصدق به  
 ثم يقعد بعد ذلك يتكفف الناس انما الصدقة عن ظهر غنى ورواه أبو داود وحميم بن خزيمة كذا قاله ابن حجر  
 فى المقدمة وزاد فى الشرح ثم ظهر لى أن البصارى انما أراد قصة الذى دبر عبده فباعه النبي صلى الله عليه وسلم  
 كما قاله عبد الحق وانما لم يجزم بل عبر بصيغة التريض لان القدر الذى يحتاج اليه فى الترجمة ليس على شرطه

قوله وهو غيبك باطل لا يفتنى  
 فما فى هذا التعبير من التبعج  
 واساءة الأدب مع الجهل  
 بالحكم فى المذهب فان المالكية  
 لا يثبتون القتل بمجرد قول  
 المجروح بل انما اعتبروه لو ثاب  
 لا بد معه من قسامة فصيح  
 الاستدلال على اعتبار ما ذلوا  
 كان لغوا لما كان لسؤالها  
 معنى ولا طلب الخصم بسببه  
 وأما اعترافه فقد أغنى عن  
 القسامة وحديثه فدعوى  
 البطلان هى الباطلة اهـ



وهو من طريق أبي الزبير عن جابر أنه قال اعتق رجل من بني عذرة عبد الله عن دبر فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا الحديث وفيه ثم قال ابد أنت نفسك فتصدق عليها فان فضل قتي فلا هلك الحديث وهذه الزيادة تفرد بها أبو الزبير وإس هو من شرط البخاري والبخاري لا يجوز غالباً إلا بما كان على شرطه (وقال مالك) الإمام الأعظم لما أخرجه ابن وهب في الموطأ عنه (إذا كان لرجل على رجل مال وله عبد لاشئ له غيره فاعتقه لم يجز عتقه) وهذا استنبطه من قصة المدير السابقة (ومن باع) بواو العطف على سابقه ولا بوي ذرو الوقت باب من باع (على الضعيف) العقل (وعوه) وهو الضعيف (فدفع) وللا بوي ودفع (عنه إليه) وأمره بالاصلاح والقيام بشأنه) وهذا حاصل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في بيع المدير (فان أفسد بعد) بالضم أي فان أفسد الضعيف العقل بعد ذلك (منه) من التصرف (لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعة المال) كما مر قريباً (وقال) عليه السلام (لذي يخذع في البيع) أي يغبن فيه (إذا بايعت قتل لا خلافة) كما مر أيضاً (ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله) أي مال الرجل الذي باع غلامه لانه لم يظهر عنده سفهه حقيقة إذ لو ظهر لثبته من أخذه وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري قال (حدثنا) ولا بوي ذرو حديثي بالافراد (عبد العزيز بن مسلم) القسبي المروزي ثم البصري قال (حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رجل) اسمه حبان بن منقذ الانصاري الصحابي ابن الصحابي المازني (يخذع في البيع) وكان قد شج في بعض مغازبه مع النبي صلى الله عليه وسلم فحجر من بعض الحصون فأصابته في رأسه مأومة فتغير بها لسانه وعقله لكنه لم يخرج عن التمييز (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم) بعد أن شكاليه ما يلقى من الغبن (إذا بايعت قتل لا خلافة) بكسر الخاء المجهدة وتخفيف اللام أي لا خديعة (فكان بقوله) وعند الدارقطني فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم له الخيار فيما يشتره ثلاثاً فلو كان الغبن منبئاً للخيار لما احتاج الى اشتراط الخيار ثلاثاً ولا احتاج أيضاً الى قوله لا خلافة فهي واقعة عين وحكاية حال مخصوصة بصاحبها لا تتعداه الى غيره وفي الترمذي من حديث أنس ان رجلاً كان في عقدته ضعف وكان يبيع وان أهله أنوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اجر عليه فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه فقال يا رسول الله اني لا اصبر عن البيع فقال انما اباعته فقل ها ولا خلافة واستدل به الشافعي وأحمد على حجر السقية الذي لا يحسن التصرف ووجه ذلك أنه لما طلب أهله الى النبي صلى الله عليه وسلم اطرح عليه دعاه فنهاه عن البيع وهذا هو الخبر وقال الترمذي وفي الباب عن ابن عمر حديث أنس حسن صحيح غريب والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وقالوا يحجر على الرجل الحز في البيع والشراء إذا كان ضعيف العقل وهو قول أحمد وإسحاق ولم يربطهم أن يحجر على الحز البائع انتهى وهو قول الحنفية • وسبق هذا الحديث في باب ما يكره من الخداع في البيع في كتاب البيوع • وبه قال (حدثنا عاصم بن علي) الواسطي قال (حدثنا ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن (عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التبي المدني (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه ان رجلاً) من الصحابة يسمى بأبي مذكور (اعتق عبداً له) يقال له يعقوب (ابن له مال غيره) واطلق اعتق هنا وقبده في الرواية السابقة بقوله عن دبر فيحمل المطلق على المقيد فجاء بين الحديثين (فردّه النبي صلى الله عليه وسلم) تديبره (فاتباعه منه) أي اتباع العبد من النبي صلى الله عليه وسلم بمائة مائة درهم (نعيم بن النعمان) بنون مفتوحة وحام مائلة مشددة وقوله ابن النعمان وقع كذلك في مسند أحمد وفي الصحيحين وغيرهما لكن قال النووي قالوا وهو غلط وصوابه فاشترى النعمان فان المشتري هو نعيم وهو النعمان معي بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة نعيم والنعمة الصوت وقيل هو السعة وقيل النعمة ونعيم هذا فرشي من بني عدى أسلم قديماً قبل اسلام عمر وكان يسمى بكم اسلامه قال مصعب الزبيري كان اسلامه قبل عمر ولكنه لم يهاجر الا قبل فتح مكة وذلك لانه كان ينفق على ارامل بني عدى وابائهم فلما أراد أن يهاجر قال له قومه أقم وذن بأى دين شئت وقال الزبير ذكروا انه لما قدم المدينة قال له النبي صلى الله عليه وسلم يا نعيم ان قومك كانوا اخبراك من قومي قال بل قومك خير يا رسول الله قال ان قومي أخرجوني وان قومك أقروا فقال نعيم يا رسول الله ان قومك أخرجوك الى الهجرة وان قومي حبسوني عنها انتهى فان قلت ما وجه المناسبة بين الترجمة وما ساقه معها فالجواب ما قاله ابن التبر وهو أن العلماء اختلفوا في سببه الحال قبل الحسب هل ترد



عقوده واختلاف قول مالك في ذلك واختار البخاري ردها واستدل بحديث المدبروذ كرقول مالك في ردعتي  
المدبان قبل الجرازا أحاط الدين بماله ويلزم مال الكارذ افعال سفيه الحال لان الجري في المديان والسفيه مطرد  
ثم فهم البخاري أنه يرد عليه حديث الذي يخدع فان النبي صلى الله عليه وسلم اطاع على انه يخدع وامضى افعاله  
الماضية والمستقبله فنبه على أن الذي ترد افعاله هو الظاهر السفيه البين الاضاعة كاضاعة صاحب المدبر وأن  
المخدوع في البيوع يمكنه الاحتراز وقد نبهه الرسول على ذلك ثم فهم أنه يرد عليه كون النبي صلى الله عليه وسلم  
اعطى صاحب المدبر ثمنه ولو كان يبعه لاجل السفيه لماسلم اليه الثمن فنبه على أنه انما اعطاه بعد أن اعلمه  
طريق الرشداً وأمره بالاصلاح والقيام بشأنه وما كان السفيه حينئذ فسقا وانما كان شيء من الغفلة وعدم  
البصيرة بمواقع المصالح فلما بينا كذاه ذلك ولو ظهر للنبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك انه لم يتدولم يرشده لمنعه  
التصرف مطلقا وجبر عليه (باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) أي فيما لا يوجب حدا ولا تعزيرا \* وبه قال  
(حدثنا محمد) هو ابن سلام كما ذكره أبو نعيم وخلف قال (أخبرنا أبو معاوية) محمد بن خازم بالخاء المججمة والزاى  
الضري (عن الأعمش) سليمان بن مهران (عن شقيق) أبي وائل هو ابن سلمة الاسدي الكوفي (عن عبد الله) بن  
مسعود (رضي الله عنه) أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عيمين أي مخلوف عيمين أو على  
شيء عيمين (وهو فيها) أي والحال أنه فيها (فاجر) ككاذب (ليقتطع بها) أي باليمين الفاجرة (مال امرئ مسلم)  
أو ذمتي والتقيد بالمسلم جرى على الغالب كما جرى على الغالب في تقيد بمال والا فلا فرق بين المسلم والذي  
والمعاهد وغيرهم ولا بين المال وغيره في ذلك لان الحقوق كلها في ذلك سواء ومعنى اقتطاعه المال أن يأخذه  
بغير حقه بل بغير ديمينه المحكوم بها في ظاهر الشرع (إني الله) عز وجل يوم القيامة (وهو عليه غضبان) جملة  
اسمية وقعت حالا والغضب من المخلوقين شيء يدخل قلوبهم ولا يليق أن يوصف البارئ تعالى بذلك فيقول ذلك  
على ما يليق به تعالى فيحمل على آثاره ولو أزمه فيكون المراد أن يعامله معاملة المغضوب عليه فيعذبه بما شاء من  
أنواع العذاب (قال فقال الأشعث) بن قيس الكندي (في رواية) كان ذلك كان بيني وبين رجل من اليهود  
اسمه الجشيش بالجيم المفتوحة والشينين المعجمتين بينهما تحنية ساكنة على الأشهر ولا يذر عن الجوى والمستقلى  
كان بين رجل وبينى (أرض) وأسلم أرض باليمن وفي باب الخصومة في البئر كانت لي بئر في أرض (فجعدني)  
فقد منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم يبينه) أي تشهد ذلك باستحقاقك  
ما أدعيت قال الأشعث (قلت لا) يمينه لي (قال فقال) عليه الصلاة والسلام (للهودي احلف قال) الأشعث  
(قلت يا رسول الله ادا يحلف) بالنصب باذا (ويذهب بمالي) ينصب يذهب عطفا على سابقه وهذا موضع الترجمة  
فانه نسبة إلى الحلف الكاذب لأنه أخبر بما كان يعلمه منه (فأنزل الله تعالى ان الذين يشتركون أي يستبدلون  
(بعهد الله) بما عاهدوا الله عليه من الايمان بالرسول والوفاء بالامانات (وأيمانهم) وبما حلفوا عليه (عنا)  
قليل) متاع الدنيا (إلى آخر الآية) في سورة آل عمران وأولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله أي بما  
يسرهم ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم وقيل نزات في احبار حرقوا التوراة وبتدوانت  
محمد صلى الله عليه وسلم وحكم الامانات وغيرهما وأخذوا على ذلك رشوة وقيل نزات في رجل أقام سلعة  
في السوق خلف لقد اشتراها بما لم يشتره \* وقد سبق هذا الحديث في المسافاة \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن  
محمد) المسندي بفتح التون قال (حدثنا عثمان بن عمر) بن فارس العبدي البصري وأصله من بخاري قال  
(أخبرنا) ولا يوي ذرو الوقت حدثنا (يونس) بن يزيد الايلي (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عبد الله  
ابن كعب بن مالك عن) أبيه (كعب رضي الله عنه انه تقاضى ابن أبي حرد) بفتح الحاء وسكون الدال  
المهمتين ثم راء مفتوحة ثم دال مهملة قال الجوهرى ولم يأت من الاسماء على فعل بـ كـ ر العين غير حرد  
واسمه عبد الله الاسلي (دينا) وعند الطبراني انه كان اوقيتين (كان له عليه في المسجد) متعلق بتقاضي  
(فارتفعت اصواتهما حتى سمعها) أي الاصوات (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج اليهما حتى  
كشفت سجب حجرتي) بكسر السين المهملة وسكون الجيم وبالفاء أي سترها أو هوأ حد طرفي الستة المقرج  
(قنادي) صلى الله عليه وسلم (يا كعب قال) كعب (لييت يا رسول الله قال) عليه الصلاة والسلام  
(ضع من دينك هذا فأوما) بالقاء أي أشار ولا يذر أو ما (إليه أي) ضع (الشطر) أي ضع النصف (قال)



كعب (لقد فعت يا رسول الله) عبر بالمأني مبالغة في امتثال الامر (قال) عليه الصلاة والسلام لا ين أبي  
 حرد (قم فافضه) الشطر الآخر \* ومطابقة الترجمة في قوله فارتفعت أصواتهم - مامع قوله في بعض طرق  
 الحديث قتل أحيا فان ذلك يدل على انه وقع بينهما ما يقتضي ذلك \* وهذا الحديث قد سبق في باب التقاضي  
 والملازمة في المسجد من كتاب الصلاة \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النسبي قال (أخبرنا مالك) امام  
 دار الهجرة ابن أنس الاصمجي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن عبد  
 الرحمن بن عبد) بالتورين غير مضاف لشي (القاري) بتسديد التحية نسبة الى القارة بطن من خزعة بن مدركة  
 وليس منسوب الى القراءة وكان عبد الرحمن هذا من كبار التابعين وذكر في الصحابة لكونه أتى به النبي صلى الله  
 عليه وسلم وهو صغير كما أخرجه البغوي في معجم الصحابة بإسناد لا بأس به (انه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله  
 عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام) بالحاء المهملة والزاي الاسدي وله ولاية صحبة وأسلم يوم الفتح  
 (يقرأ سورة الفرقان) وغلط من قال سورة الاحزاب (على غير ما قرأها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أقرأها وكذا ان أجعل عليه) بفتح الهمزة وسكون العين وفتح الجيم ولا يذرى نسخة أن أجعل عليه بنهم  
 الهمزة وفتح العين وتشديد الجيم المكسورة أي أن أحاصمه وأظهر بواذر غضبي عليه (ثم أمهله حتى أنصرف)  
 قال العيني كما كرماني أي من القراءة انتهى وفيه نظر فان في فضائل في باب انزل القرآن على سبعة أحرف من  
 رواية عقيل عن ابن شهاب فكذلك أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فيكون المراد هنا حتى أنصرف من  
 الصلاة (ثم لبته) بتشديد الموحدة الاولى وسكون الثانية (بردايه) جعلته في عنقه وحررت به لتلايمت وانما  
 فعل ذلك به اعتناء بالقرآن وذبا عنه ومحافظه على انطه كما سمعه من غير عدول الى ما تجوزة العربية مع ما كان  
 عليه من الشدة في الامر بالمعروف (بجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية عقيل عن ابن شهاب  
 فانطلقت به أقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقلت اني سمعت هذا يقرأ) زاد عقيل سورة الفرقان (على  
 غير ما أقرأتنيها فقال) عليه الصلاة والسلام (لي أرسله) أي أطلق هشام لانه كان معه وكلمه (ثم قال) عليه  
 الصلاة والسلام (له) أي لهشام (اقرأ فقرأ) زاد عقيل القراءة التي سمعته يقرأ (قال) عليه الصلاة والسلام  
 (هكذا انزلت) قال عمر (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (لي اقرأ فقرأت) كما قرأتني (فقال) عليه الصلاة  
 والسلام (هكذا انزلت) ثم قال عليه الصلاة والسلام تطيبا لعمرك لتلايمت كركر نصيب الشيشين المختلفين (ان  
 القرآن انزل على سبعة أحرف) أي أوجه من الاختلاف وذلك اما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة نحو  
 الجمل ويحسب بوجهين أو بتغيير في المعنى فقط نحو فتاتي آدم من ربه كلمات وآذ كريمة وأما في الحروف  
 بتغيير المعنى لا الصورة نحو تلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو وتلو  
 ذلك نحو بسطة وبسطة والسرط والسرط أو بتغييرهما نحو أشد منكم ومهم وياتل ويأل وقامضوا الى ذكر  
 الله وأما في التقديم والتأخير نحو فتتلون ويقتلون وجاءت سكرة الحق بالموت أو بالزيادة والنقصان نحو وأوصي  
 ووصي والذكر والانتفى فهذا ما يرجع اليه صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها لا يخرج عنه شيء وأما نحو  
 اختلاف الاظهار والادغام والروم والاشمام مما يعبر عنه بالاصول فليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ  
 أو المعنى لان هذه الصفات المتشعبة في ادائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا ولئن فرض فيكون من الاول  
 ويأتي ان شاء الله تعالى بعونه سبحانه مزيد لذلك في فضائل القرآن وفي كتابي الذي جمعته في فنون القراءات  
 الاربعة عشر من ذلك ما يكفي ويشفي (فاقرأوا منه) أي من المنزل بالسبعة (ما تيسر) فيه إشارة الى الحكمة  
 في التعدد وأنه للتيسير على القاري ولم يقع في شيء من الطرق فيما علمت تعيين الحرف التي اختلف فيها عمر  
 وهشام من سورة الفرقان ثم يأتي ان شاء الله تعالى ما اختلف في ذلك من دون الصحابة فمن بعدهم في هذه  
 السورة في باب الفضائل والغرض من الحديث هنا قوله ثم لبته بردائه ففيه مع انكاره عليه بالقول انكاره  
 عليه بالفعل \* وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في فضائل القرآن والتوحيد وفي استنباط المرتدين ومسلم  
 في الصلاة وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي في القراءة والنسائي في الصلاة وفي فضائل القرآن \* (باب  
 اخرج اهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة) أي باحوالهم على سبيل التاديب لهم (وقد أخرج  
 عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (أخت أبي بكر) الصديق رضي الله عنه أم فروة من بيتها (حين فاحت) لما توفي



أبو بكر أخوها وأبلادة ضربات فتفرق النوايح حين سمع ذلك كما وصله ابن سعد في الطبقات باسناد صحيح من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب • وبه قال (حدثنا محمد بن بشر) بفتح الموحدة وتشديد المجمة ابن عثمان العبدى البصرى أبو بكر بن داود قال (حدثنا محمد بن أبي عدي) نسبه لجدته واسم أبيه إبراهيم البصرى (عن شعبة) بن الجراح (عن سعد بن إبراهيم) يسكنون العين ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري رضى الله عنه (عن) (سعيد بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري (عن أبي هريرة) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال لقد هممت) أى قصدت (أن أمر بالصلاة فتقام) بالنصب عطفًا على المنصوب بأن وأل في الصلاة للعهد فني رواية أنما الله شاه وفي أخرى القبر وفي أخرى الجمعة أو الجنس فهو عام وفي رواية يتخلفون عن الصلاة مطلقًا فيحمل على التعدد (ثم خالف) أى أتى (إلى منازل قوم لا يشهدون الصلاة) في الجماعة (فأحرق) بالتشديد (عليهم) أى يوتنهم كما في الأخرى • وهذا موضع الترجمة لأنه إذا أحرقها عليهم بادروا بالخروج منها وسبق هذا الحديث في باب وجوب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة • (باب دعوى الوصى للميت) أى عنه في الاستطاق وغيره من الحقوق • وبه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) المسندى قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن الزهري) محمد بن مسلم (عن عروة) بن الزبير (عن عائشة رضى الله عنها أن عبد بن زمعة) بسكون الميم ولا بى ذر زمعة بقصها (وسعد بن أبي وقاص) أن عائشة بن أى وقاص لا ييه واسم أبي وقاص مالك بن أهب (اختصم) عام الفتح (إلى النبي صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة) أى جاريته واسم ابنها عبد الرحمن الصعابي (فقال سعد يا رسول الله أوصاني اخي) عتبة (إذا قدمت) بناء المتكلم أى مكة ولا بى ذر إذا قدمت بناء الخطاب (أن انظر ابن أمة زمعة) بسكون النون وقطع همزة انظر أبو وصل الهمزة فتكسر التون والراء (فأقبضه) بهمزة الوصل والجزم على الأمر ولا بى ذر فأقبضه بهمزة قطع وفتح الضاد (فانه ابنى) أى لكونه وطئها (وقال عبد ابن زمعة) هو (أخي وابن أمة أبي ولد على فراش أبي) زمعة (فرأى النبي صلى الله عليه وسلم) في عبد الرحمن الابن المتنازع فيه (شهابيًا) زاد أبو ذر والاصيل بعنية (وقال) عليه الصلاة والسلام (هو) أى الولد (لك) أى أخوك (يا عبد بن زمعة) برفع عبد ونصبه ونصب ابن كذا في القرع وقال البرماوى ينبغي أن يقرأ برفع عبد فقط لأنه علم ونصب ابن دائما على الأكثر فقد قال في التسهيل فرماض ابن اتباعا (الولد للفراش) أى لصاحبه زاد في الأخرى وللعاهر الجذر (واختبى منه) أى من الولد (باسودة) قطعًا للذريعة بعد حكمه بالظاهر فكانه حكم بحكمين حكم ظاهر وهو الولد للفراش وباطن وهو الاحتجاب لاجل الشبه وللرجل أن يمنع أمراته من رؤية أخيه • وهذا الحديث سبق في أوائل البيوع ويأتى أن شاء الله تعالى في كتاب الفرائض •

(باب) مشروعية (التوثق من تخشى معرفته) بفتح الميم والعين المهملة وتشديد الراء أى فساده (وقيد ابن عباس) رضى الله عنهما فيما وصله ابن سعد في الطبقات وأبو نعيم في الحلية (عكرمة) مولاه (على تعليم القرآن والسنة والفرائض) • وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن سعيد بن أبي سعيد) المقبرى (أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلاً) أى ركباً (فأقبل بجند) بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة نجد ومقابلها وكان أميرهم محمد بن مسلمة أرسله عليه الصلاة والسلام في ثلاثين راكباً إلى القرطاء سنة ست قاله ابن اسحاق • وقال سيف في الفتوح له كان أميرها العباس بن عبد المطلب وهو الذى أمر غمامة (بجاءت برجل من بنى حنيفة يقال له غمامة بن أنال) بضم المثلثة وتخفيف الميم وبعد الالف ميم أخرى مفتوحة وأنال بضم الهـزة وتخفيف المثلثة وبعد الالف لام (سيد أهل البصرة) بتخفيف الميم مدينة من اليمن على مرحلتين من الطائف (فربطوه بسارية من سوارى المسجد) للتوثق خوفاً من معرفته • وهذا موضع الترجمة وقد كان شريح القاضى إذا قضى على رجل أمر بحبس في المسجد إلى أن يقوم فإن أعطى حقه والأمر به إلى السجن (فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال (ولا بوى ذر الوقت فقال) ما عندك يا غمامة قال عندى يا محمد خير (وفى صحيح ابن خزيمة أن غمامة أسرف فكان النبي صلى الله عليه وسلم يغذو إليه فيقول ما عندك يا غمامة فيقول أن تقتل تقتل ذادام وان قتل قتل على شاكروان تزد المال نعطك منه ما شئت (فذكر الحديث) تمامه كما سيأتى أن شاء الله تعالى في المغازى (قال) عليه الصلاة والسلام ولا بوى الوقت وذرف قال (أطلقوا غمامة) أى بعد أن أسلم كما قد صرح به في بقية حديث ابن خزيمة السابق ولفظه فتر صلى الله عليه وسلم يومئذ ما أسلم فله وهو يرد على ظاهر قول البرماوى كالكسر مانى



أسره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أطلقه فأسلم بقاء التعقيب المقتضية لتأخر إسلامه عن حله • وقد سبق  
الحديث في باب الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضا في المسجد من كتاب الصلاة ويأتي إن شاء الله تعالى  
في المغازي • (باب الربط والحبس) للغريم (في الحرم واشترى نافع بن عبد الحارث) الخزاعي وكان من فضلاء  
العجالة وكان من جملة عمال عمر واستعمله على مكة (دارا للسجن بمكة) بفتح السين مصدر مجن بسجن من باب  
نصر ينصر مجنا بالفتح (من صفوان بن أمية) الجمعي المكي العجالي (على أن عمر) بن الخطاب رضي الله عنه بفتح  
الهمزة وتشديد النون (أن رضي) بكسر الهمزة وتشديد النون ولا يذرع على أن عمر رضي بكسر الهمزة وسكون  
النون أدخل على الشريطة نظرا إلى المعنى كأنه قال على هذا الشرط (فالببيع يبعه وإن لم يرض عمر)  
بالاتباع المذكور (فلفصوان) في مقابلة الانتفاع إلى أن يعود الجواب من عمر (أربعمائة) ولا يذرع زيادة  
دينار واستشكل بأن البيع بمثل هذا الشرط فاسد وأجيب بأنه لم يدخل الشرط في نفس العقد بل هو وعد  
يقتضيه العقد أوسع بشرط الخيار لم يرد أن أوقع العقدة كما صرح به في رواية عبد الرزاق وابن أبي شيبة  
والبيهقي حيث ذكره موصولا من طرق عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن قزوخ به قال في الفتح ووجهه ابن المنبر  
بأن العهدة في البيع على المشتري وإن ذكر أنه يشتري لغيره لأنه المباشر للعقد قال وكان ابن المنبر وقف مع  
ظاهر اللفظ ولم يربطه بما قلن أن الأربعمائة هي الثمن الذي اشترى به نافع وليس كذلك وإنما كان الثمن  
أربعة آلاف انتهى وقال العيني يحتمل أن تكون هذه الأربعة آلاف دراهم أو دينار لكن الظاهر الدراهم وكانت  
من بيت المال وبعد أن عمر رضي الله عنه كان يشتري دارا للسجن بأربعة آلاف دينار لشدة احترازه على بيت  
المال انتهى وليتظر قوله في رواية أبي ذر أربعمائة دينار (وسجن ابن الزبير) عبد الله أي المديون (بمكة) أيام  
ولايته عليها وهذا ابن سعد من طريق ضعيف وكذلك وصله خليفة بن خياط في تاريخه وأبو الفرج  
الاصمهاني في الأغاني • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (قال  
حدثني) بالأفراد (سعيد بن أبي سعيد) المقبري أنه (سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال بعث النبي صلى الله عليه  
وسلم خيلا) فرسانا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري  
المسجد • وهذا الحديث قد سبق في الباب المتقدم بأنهم وقد أشار المؤلف بما ساقه هنا إلى رد ما رواه ابن  
أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن طاوس أنه كان يكره السجن بمكة ويقول لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون  
في بيت رحمة فأراد المؤلف رحمه الله أن يعارضه بأثر عمرو بن الزبير وصفوان ونافع وهم من العجالة وقوى ذلك  
بقصة ثمامة وقد ربط في مسجد المدينة وهو أيضا حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه فانه في فتح الباري

(بسم الله الرحمن الرحيم • باب الملامرة) ولا يذرع بالسنين في الملازمة كذا في فرع البونينية ونسب  
في الفتح ثبوت البسالة قبل الترجمة لرواية الأصملي وكريمة وسقوطها للباقيين • وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم  
الموحدة مصغرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام قال (حدثني) بالأفراد (جعفر بن ربيعة) ولا يذرع عن  
جعفر (وقال غيره) أي غير يحيى بن بكير مما وصله الأصمعي من طريق شعيب بن الليث قال (حدثني) بالأفراد  
(الليث) بن سعد (قال حدثني) بالأفراد (جعفر بن ربيعة) قال العيني والفرق بين الطريقتين أن الأول روى عن  
والثاني يحدثني انتهى وهذا الذي قاله أنما يتأني على رواية أبي ذر أمانا على رواية الآخر فلا (عن عبد الرحمن)  
ولا يذرع عن الكشيبي عن عبد الله (بن هرمز) الأعرج (عن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري عن)  
أبيه (كعب بن مالك رضي الله عنه) أنه كان له على عبد الله بن أبي حدرد الأسلي دين) وكان أوقيتين كما عند  
الطبراني (فلقية فليزمه) أي فليزم كعب بن مالك ابن أبي حدرد (فتكلمما حتى ارتفعت أصواتهما فز بهما النبي  
صلى الله عليه وسلم) وكعب ملازمه ولم ينكر عليه ذلك (فتسال) عليه الصلاة والسلام (يا كعب وأشار بيده  
كأنه يقول) له ضع (النصف) من دينك (فأخذ) كعب (نصف ما) له (عليه وتزل) له (نصفا) • وقد سبق  
هذا الحديث غير مرة • (باب التفاضل) للدين أي المطالبة به • وبه قال (حدثنا إسحاق) بن راهوية قال  
(حدثنا وهب بن جرير) بفتح الجيم (ابن حازم) الأزدي البصري قال (أخبرنا شعبة) بن الحجاج (عن الأعمش)  
سليمان (عن أبي الضحى) مسلم بن صبح الكوفي (عن مسروق) بن الأجدع (عن خباب) بفتح الخاء الموحدة  
وتشديد الموحدة وبعد الألف موحدة أخرى ابن الأثران (قال كنت قينا) أي حدادا (في الجاهلية وكان)



وفي رواية وكانت (لى على العاص بن وائل دراهم) اجرة (فأتيه انتاضاه) أى اطلب منه دراهمى (فقال) أى العاص لى (لا اقصيك) دراهمك (حتى تكفر بعمد فقلت لا والله لا اكفر بعمد صلى الله عليه وسلم حتى يميتك الله ثم يميتك) خاطبه على اعتقاده أنه لا يبعث فكأنه قال لا اكفر أبدا زاد الترمذى قال وانى لميت ثم مبعوث فقلت نعم (قال فدعنى حتى اموت ثم ابعث) بالنصب عطف على المنصوب السابق (فأوفى مالا) بضم الهمزة وفتح التاء مبنيًا للمفعول (وولد اثم اقصيك) بالنصب عطف على السابق (فزلت افرأيت الذى كفر يا تاتا) بالقرآن (وقال لاوتين مالا وولدا) أى فى الجنة بعد البعث (الآية) وسقط لآبى ذر لفظ الآية

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب) بالتسوين (فى اللقطة) بضم اللام وفتح القاف ويجوز اسكانها والمشهور عند الحديث فتحها قال الازهرى وهو الذى سمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث ويقال لقاطه بضم اللام واقط بفتحها بلاها وهى فى اللغة الشئ الملقوط وشرعا ما وجد من حق ضائع محترم غير محذور ولا يمنع بقوته ولا يعرف الواجد مستحقه وفى الالتقاط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملتقط أمين فيما التقطه والشرع ولا يحفظه كالولى فى مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث ان له التملك بعد التعريف (واذا اخبر رب اللقطة) أى مالكها (بالعلامة) التى بها (دفع) الملتقط (اليه) اللقطة وفى النسخة المقررة على المبدوى دفع اليه بضم الدال ولا بى ذر باب بالتسوين اذا اخبره بالضمير المنصوب واغبر المستملى والنسبى بسم الله الرحمن الرحيم باب فى اللقطة واذا اخبر رب اللقطة الخ • وبه قال (حدثنا آدم) بن أبى اياس قال (حدثنا شعبه) بن الجراح قال المؤلف (وحدثنى) بالافراد والواو فى الفرع مر قوما عليها علامة أبى ذر وفى غير الفرع ح للتحويل حدثنى (محمد بن بشار) بالوحدة والمججمة المشددة بن دار العبدى قال (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبه) بن الجراح (عن سلمة) بن كهيل أنه قال (سمعت سويد بن غفلة) بفتح المججمة والقاء واللام وسويد بضم السين مصغرا الجعنى الكوفى التابعى المخضرم قدم المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم وكان مسلما فى حياته وتوفى سنة ثمانين وله مائة وثلاثون سنة (قال لقيت أبى بن كعب رضى الله عنه فقال اخذت) وللشعبين وجدت وللمستملى أصبت (صرة مائة دينار) بنصب مائة بدلا من صرة قال العيني ويجوز الرفع على تقدير فيها مائة دينار انتهى قلت كذا فى النسخة المقررة على المبدوى وجدت صرة فيها مائة دينار (فأتييت) بها (النبي صلى الله عليه وسلم فقال) لى (عرّفها حولا) أمر من التعريف كأن ينادى من ضاع له شئ فليطلبه عندى ويكون فى الاسواق ومجامع الناس وأبواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ونحوها لان ذلك أقرب الى وجود صاحبها لا فى المساجد كما لا تطلب اللقطة فيها نعم يجوز تعريفها فى المسجد الحرام اعتبارا بالعرف ولانه يجمع الناس وقضية التعليل أن مسجد المدينة والاقصى كذلك وقضية كلام النووي فى الروضة تحريم التعريف فى بقية المساجد قال فى المهمات وليس كذلك فالمنقول الكراهة وقد جزم به فى شرح المذهب قال الاذرى وغيره بل المنقول والصواب التحريم للاحاديث الظاهرة فيه وبه صرح الماوردى وغيره ولعل النووي لم يرد باطلاق الكراهة كراهة التنزيه ويجب أن يكون محل التحريم أو الكراهة اذا وقع ذلك برفع الصوت كما أشارت اليه الاحاديث أما لو سأل الجماعة فى المسجد بدون ذلك فلا تحريم ولا كراهة ويجب التعريف فى محل اللقطة ولو التقط فى الصحراء وهنالك قافلة تبعها وعرف فيها والا ففى بلدة يقصدها قربت أم بعدت ويجب التعريف حولا كما لا ان اخذها التملك بعد التعريف وتكون امانة ولو بعد السنة حتى يملكها والمعنى فى كون التعريف سنة انها لا تتأخر فيها القوافل وتعضى فيها الازمنة الاربعة ولو التقط اثنان لقطة عرف كل منهما سنة قال ابن الرفعة وهو الاشبه لانه فى النصف كالتقط واحد وقال السبكي بل الاشبه أن كلا منهما يعترفها نصف سنة لانها لقطة واحدة والتعريف من كل منهما مال كلها لا لنصفها وانما تقسم بينهما عند التملك ولا يشترط القور للتعريف بل المعتبر تعريف سنة متى كان ولا الموالاة فلو ترقى السنة كأن عرف شهرين وترك شهرين وهكذا جاز لانه عرف سنة ولا يجب الاستيعاب للسنة بل يعرف على العادة فينادى فى كل يوم مرتين طرفيه فى الابتداء ثم فى كل يوم مرة ثم فى كل اسبوع مرتين أو مرة ثم فى كل شهر قال أبى بن كعب (فعرّفها) أى الصرة (حولها) بالهاء والنصب على الظرفية وسقط لآبى ذر قوله حولها وثبت فى بعض الاصول قوله حولا بإسقاط الهاء بدل حولها (فلم أجد من يعرفها) بالتخفيف (ثم أتيت) صلى الله عليه وسلم (فقال عرفها حولا فعرّفها فلم أجد) أى



من يعرفها (ثم اتيت به عليه السلام) (ثلاثاً) أى مجموع اتيانه ثلاث مرات لأنه أتى بعد المرتين الأولىين ثلاثاً وان كان ظاهر اللفظ يقتضيه لأن ثم إذا تخلفت عن معنى التثنية في الحكم والترتيب والمهلة تكون زائدة لا عاطفة البتة قاله الاخفش والكوفيون (فقال) عليه الصلاة والسلام ولا في الوقت قال (احفظ وعاءها) الذى تكون فيه اللقطة من جلد أو خرقة أو غيرهما وهو كسر الواو وبالهزة ممدودا (وعدها ووكاهها) بكسر الواو الثانية وبالهزة ممدودا الخيط الذى يشده رأس الصرة أو الكيس أو نحوهما والمعنى فيه ليعرف صدق مدعيها ولا تختلط بماله وليتنبه على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جارية بالقائه إذا أخذت النفقة وهل الامر للوجوب أو للندب قال ابن الرفعة بالاول وقال الاذرى وغيره للندب وكذا يندب كتب الاوصاف المذكورة قال الماوردى وأنه التقطها من موضع كذا في وقت كذا (فان جاء صاحبها) أى فاردها اليه فحذف جزاء الشرط للعلم به وفي رواية أحمد والترمذى والنسائى من طريق الثورى وأحمد وأبى داود من طريق حماد كلهم عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث فان جاء أحد يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فأعطها اياه أى على الوصف من غيرينة وبه قال المالكية والحنابلة وقال الحنفية والشافعية يجوز للملتقط دفعها اليه على الوصف ولا يجبر على الدفع لأنه يدعى مالا في يد غيره فيحتاج الى البيعة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى فيحصل الامر بالدفع في الحديث على الاباحة جمعاً بين الحديثين فان أقام شاهدين بها وجب الدفع والالم يجب ولو أقام مع الوصف شاهداً لم يحلف معهما لم يجب الدفع اليه فان قال له يلزمك تسليمها الى قلته اذا لم يعلم صدقه الحلف أنه لا يلزمه ذلك ولو قال تعلم انها ملكي قلته الحلف أنه لا يعلم لان الوصف لا يفيد العلم كما صرح به في الروضة لكن يجوز له بل يستحب كما نقل عن النص الدفع اليه ان ظن صدقه في وصفها اعملاً بظنه ولا يجب لأنه مدع فيحتاج الى حجة فان لم يظن صدقه لم يجز ذلك ويجب الدفع اليه ان علم صدقه ويلزمه الضمان لان الزمته بتسليمها اليه بالوصف كما يرى ذلك كمالك وحنبلي فلا يلزمه العهدة لعدم تقصيره في التسليم وان سلمها الى الواصف باختياره من غير الزام كما لم يلق عند الواصف وأثبت بها آخر حجة وغرم الملتقط بداهة ارجع الملتقط بما غرمه على الواصف ان سلم اللقطة له ولم يقره الملتقط بالملك لحصول التالف عنده ولان الملتقط سلمه بناء على ظاهر وقديان خلافه فان أقره بالملك لم يرجع اليه مؤاخذه له باقراره (والا) بأن لم يجز صاحبها (فاستفتح بها) أى بعد التملك باللفظ كملكك وتكفى اشارة الاخرس كما اثر العقود وكذا الكتابة مع النية قال أبى (فاستفتحت) أى بالصرة قال شعبة (فلقينيه) أى لقيت سلمة بن كهيل (بعد) بالبناء على الضم حال كونه (بعكة) فقال (أى سلمة) (لا ادرى) قال سويد بن غفلة (ثلاثة احوال او) قال (حولاً واحداً) ولم يقل أحد بأن اللقطة تعرف ثلاثة احوال والشك يوجب سقوط المشكوك فيه وهو الثلاثة فوجب العمل بالجزم وهو رواية العام الواحد لكن قد روى الحديث غير شعبة عن سلمة بن كهيل وجماعة بغير شك وفيه هذه الزيادة أخرجهما مسلم من طريق الاعمش والثورى وزيد بن أبى انيسة كلهم عن سلمة وقال قالوا في حديثهم جميعاً ثلاثة احوال الاسناد بن سلمة فان في حديثه عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين حديث أبى هذا وحديث زيد بن خالد الا ترى ان شاء الله تعالى في الباب اللاحق فانه لم يختلف عليه في الاقتصار على سنة واحدة فقال يحمل حديث أبى بن كعب على مزيد التورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في التعفف عنها وحديث زيد على مالا بد منه أولاً احتياج الاعرابي واستغناء أبى وهذا الحديث أخرجه المؤلف هنامن طريقين والمتن للطريق النازلة وقد أخرجه مسلم في اللقطة وكذا أبو داود والترمذى في الاحكام والنسائى في اللقطة وابن ماجه في الاحكام (باب) حاكم التقاط (ضالة الابل) هل يجوز التقاطها أم لا وبه قال (حدثنا) ولا في ذرحه ثنى بالافراد (عمرو بن عباس) بفتح العين وسكون الميم وعباس بالوحدة وبعد الالف مهملة الباهلى البصرى قال (حدثنا عبد الرحمن) بن مهدي قال (حدثنا سفيان) الثورى (عن ربيعة) الراى بسكون الهزة أنه قال (حدثني) بالافراد (يزيد) من الزيادة (مولى المنبعت) بضم الميم وسكون التون وفتح الموحدة وكسر المهملة بعدها مثناة المدنى (عن زيد بن خالد الجهنى) المدنى (رضى الله عنه) أنه (قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عما يلتقطه) سواء كان ذهباً أو فضة أو لؤلؤاً أو غير ذلك مما عدا الحيوان وقد زعم ابن بشكوال أن السائل يلال وعورض بأنه لا يقال له اعرابي ورجح الحافظ ابن حجر أنه سويد والد عقبة بن سويد الجهنى لما في مجمع البغوى بسند جيد أنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة قال وهو أولى ما فسر به الميم الذى في الصحيح لكونه من رط زيد



ابن خالد ونعقبه العيني بأنه لا يلزم من كون سويد من رطل زيد أن يكون أحد بهما واحدا بحسب الصورة وان  
 كانا في المعنى من باب واحد (فقال) عليه الصلاة والسلام للسائل ولا ي الوقت قال (عزفها سنة ثم احفظ)  
 ولا يوي ذرو الوقت ثم اعرف (عفاصها) بكسر العين المهملة وبعد الفاء المخففة ألف ثم صاد مهملة أي وعاءها  
 الذي تكون فيه من العفص وهو الثني لان الوعاء يثنى على ما فيه (ووكاهها) الخيط الذي يشده رأس الصرة  
 أو الكيس ونحوهما ولم يقل في هذه وعددها فيقام بمعرفته خارجها معرفة داخلها كالجنس هل هي ذهب أم غيره  
 والنوع أم روية أم غيرها والقدر بوزن أو كيل أو عدد (فان جاء أحد بخبرك بها) أي باللقطة فأذها اليه خذف  
 جواب الشرط للعلم به (والا) بأن لم يجزئ أحدها (فاستنفقها) أي بعد أن تعزفها سنة فان جاء ربه فأذها اليه (قال)  
 أي السائل (يا رسول الله فضالة الغنم) أي ما حكمكم بها والا كثرون على أن الضالة مختصة بالحيوان وأما غيره  
 فيقال فيه لقطة وسوى الطماوى بين الضالة واللقطة ولا يوي ذرو الوقت ضالة الغنم بغیر فاء قبل الصاد (قال)  
 عليه الصلاة والسلام ولا ي الوقت فقال (لكن) ان أخذتها وعزفتها سنة ولم تجد صاحبها (اولا خيك) في الدين  
 ملتقط آخر (اولا الذئب) ان تركتها ولم يأخذها غيرك لانها لا تحمي نفسها وهذا على سبيل السبر والتقسيم وأشار  
 الى ابطال قسمين فتعين الثالث فكانه قال: فخصر الامر في ثلاثة أقسام أن تأخذها لنفسك أو تتركها  
 فيأخذها مثلك أو يأكلها الذئب ولا سبيل الى تركها للذئب فانه اضاعة مال ولا معنى لتركها الملتقط آخر مثل  
 الاول بحيث يكون الثاني أحق لانها استويا وسبق الاول فلا معنى لترك السابق واستحقاق المسبوق واذا بطل  
 هذان القسمان تعين الثالث وهو أن تكون لهذا الملتقط والتعبير بالذئب ليس بقيد فالمراد جنس ما يأكل  
 الشاة ويفترسها من السباع (قال) السائل ولا ي الوقت فقال (ضالة الابل) ما حكمكم بها (فقهر) بتشديد العين  
 المهملة أي تغير (وجه النبي صلى الله عليه وسلم) من الغضب (فقال) عليه الصلاة والسلام (مالك ولها) استفهام  
 انكارى (معها حذاؤها) بكسر الحاء المهملة وبالألف المججمة مدودا اخفافها فتقوى بها على السير وقطع البلاد  
 الشاسعة وورد المياه النائية (وسقاؤها) بكسر السين المهملة والمثجوفها أي حيث وردت الماء شربت ما يكفيها  
 حتى ترد ماء آخر أو السقاء العنق أي ترد الماء وتشرب من غير ساق يسقيها قال ابن دقيق العيد لما كانت مستغنية  
 عن الحافظ والمتعهد وعن النفقة عليها بماركب في طبعها من الجلادة على العطش والحفاة عبر عن ذلك بالحذاء  
 والسقاء مجازا وبالجملة فالمراد بهذا النهي عن التعرض لها لان الاخذ انما هو للحفظ على صاحبها اما بحفظ العين  
 أو بحفظ القيمة وهذه لا تحتاج الى حفظ لانها محفوظة بما خلق الله فيها من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل  
 والشرب كما قال (ترد الماء وتأكل الشجر) ويلحق بالابل ما يتبع بقوته من صغار السباع كالقطر والقرص  
 أو بعده كالارنب والظبي أو بطيرانه كالحمام فهذا ونحوه لا يحل التقاطه بغارة لانه مصون بالاستناع عن  
 أكثر السباع مستغن بالرعي الى أن يجده مالكا اذا كان التقاطه له للتملك ويجوز للحفظ صيانته له عن الخونة أما  
 اذا وجدته في العمارة فيجوز له التقاطه للتملك كما يجوز للحفظ وقبل لا يجوز كالمقازة وفرق الاول بأنه في العمارة  
 يضيع بامتداد الخاتمة اليه بخلاف المقازة فان طرد الناس به الايم ولو وجد في زمن نهب جاز التقاطه للتملك  
 والحفظ قطعاً في المقازة وغيرها والمراد بالعمارة الشارع والمسجد ونحوهما لانها مع الموان محال لللقطة  
 ولو التقط المتنع من صغار السباع للتملك في مقازة آمنة ضمنه ولا يبرأ برده الى مكانه فان سلمه الى الحاكم برئ  
 كما في الغصب وبالجملة فأخذ الجهور بظاهر الحديث أن ضالة الابل ونحوها لا تلتقط وقال الحنفية الاولى أن  
 تلتقط وهذا الحديث سبق في كتاب العلم في باب الغضب في الموعظة \* (باب) حكم التقاط (ضالة الغنم) \* وبه  
 قال (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (سليمان) التيمي مولا هم المدني  
 ولا يوي ذرو الوقت سليمان بن بلال (عن يحيى) بن سعيد الانصاري (عن يزيد بن مولى المنبعت) المدني (انه سمع  
 زيد بن خالد) الجهني (رضي الله عنه يقول مثل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة) ما حكمكم بها وفي الباب  
 السابق أن السائل اعرابي وقيل هو بلال وقيل غيره (فزعم) أي زيد بن خالد والاعم يستعمل في القول المحقق  
 كثيرا (انه) صلى الله عليه وسلم (قال اعرف عفاصها) ووعاءها الذي تكون فيه (ووكاهها) الخيط الذي  
 يربط به الوعاء (ثم عزفها سنة) أي متواليه فلو عزفها سنة متفرقة كأن عزفها في كل سنة شهرا  
 لم يكف ولو فرق السنة كأن عزف شهرين وثلث شهرين وهكذا اجاز لانه عزف سنة ولا يشترط أن يعزفها بنفسه



بل يجوز أن يوكل فان قصد التملك ولو بعد التقاطه للحفظ أو مطلقاً فثبوت التعريف الواقع بعد قصده عليه تملك  
 أم لا لان التعريف سبب لتمامه ولان الخطأ وان قصد الحفظ ولو بعد التقاطه للتملك أو مطلقاً فثبوت التعريف  
 على بيت المال ان كان فيه سعة والافعل المالك بأن يقتض عليه الحاكم منه أو من غيره أو بأمره بصرفها  
 يرجع كما في حرب الجبال وانما لم يجب على الملتقط لان الخطأ للمالك فقط قال يحيى بن سعيد الانصارى بالاسناد  
 السابق (يقول يزيد) مولى المنبعت (ان لم تعترف) بضم المثناة الفوقية وسكون المهملة وفتح الفوقية والراء  
 ولا بي ذرعن الكشميهني ان لم تعرف باسقاط الفوقية الثانية أى اللقطة (استنق بها) بفتح القاء والقاف  
 (صاحبها) أى ملتقطها (وكانت وديعة عنده) قال سليمان بن بلال (قال يحيى) بن سعيد الانصارى بالاسناد  
 السابق (فهذا الذى لا ادري) أى لا أعلم (افى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو) أى قوله وكانت  
 وديعة عنده (ام شئ من عنده) أى من عند يزيد من قوله وسياًنى ان شاء الله تعالى فى كلام المؤلف باب اذا جاء  
 صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه لانها وديعة عنده وفيه اشارة الى ترجيح رفعها وقد جزم يحيى بن سعيد برفعها  
 مرة أخرى فيما أخرجه مسلم عن القعنبى والاسماعيلي من طريق يحيى بن حسان كلاهما عن سليمان بن بلال  
 عن يحيى بلفظ فان لم تعرف فاستنقها أو امكن وديعة عندك (ثم قال) السائل يا رسول الله (كيف ترى فى ضالة  
 الغنم قال النبي صلى الله عليه وسلم خذها فانما هي لك أو لا خيك أو لذئب) أى انها ضعيفة لعدم الاستقلال  
 معرضة للهلاك مرددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك قبل والمراد بالاخ ما هو أعم من صاحبها أو ملتقط آخر  
 وعورض بأن البلاغة لا تقتضى أن يقرن صاحبها المستحق لها بالذئب العادى فالمراد ملتقط آخر والمراد جنس  
 ما يأكل الشاة فى قوله خذها تصریح بالامر بالاخذ فقيه ردّ احدى الروايتين عن أحمد فى قوله يترك التقاط  
 الشاة واستدل به المالكىة على انه اذا وجدها فى فلاة تملكها بالاخذ ولا يلزمه بدلها ولو جاء صاحبها واحتج لهم  
 بالتسوية بين الذئب والملتقط والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط كذا نقله فى الفتح والظاهر انهم تسكروا  
 بقوله فى الشاة هي لك واللام للتمليك بخلاف قوله فى غيرها فاستمتع بها اذ ظاهراً انه ليس على وجه القابض لها  
 اذ لو كان المراد التمليك التام لم يقتصر به على الاستمتاع الذى ظاهراً الانتفاع لأصل الملك بخلاف قوله فهي لك  
 وأجيب بأن اللام ليست للتمليك ومذهب الشافعية أن ما لا يمنع من صفار السباع كالعجل والفصيل يجوز  
 التقاطه للتملك مطلقاً سواء وجدته بمفازة أم لا صيانة له عن السباع والخنزيرة ويخبر أخذه من المفازة فان شاء عرفه  
 وتملكه بعد التعريف وان شاء باعه استقلالاً ان لم يجد صاحباً أو باذنه فى الاصح ان وجدته وتملك ثمنه بعد التعريف  
 وله أكله ان كان مأكولاً فى الحال ممتلكاً له بقيمة فيغرمها ان ظهر مالكه ولا يجب بعد أكله تعريفه فان أخذه  
 من العمران فله الخصلتان الاوّلان لا انشائية وهى الاكل على الاصح فى المنهاج والظاهر فى الروضة لسهولة  
 البيع فيه بخلافه فى المفازة فقد لا يجد فيها من يشتري ويشتري النقل الى العمران (قال يزيد) مولى المنبعت  
 بالاسناد المذكور (وهى) أى ضالة الغنم (تعرف أيضاً) أى على سبيل الوجوب كذا عند الجمهور راى كن قال  
 الشافعية لا يجب تعريفها بعد الاكل اذا وجدت فى الفلاة وأما فى القرية فيجب على الاصح (ثم قال) السائل  
 يا رسول الله (كيف ترى فى ضالة الابل قال) زيد (فقال) عليه السلام (دعها فان معها حذاؤها) بكسر الحاء  
 المهملة وبالألف المججمة أى خفها (وسقاءها) بكسر السين جوفها أو عنقها (ترد الماء وتأكل الشجر) فهى  
 مستغنية عن الحفظ لها بما ركب فى طباعها من الجلادة على العطش وتناول الماء كقول لطول عنقها ومصونة  
 بالامتناع عن أكثر السباع (حتى يجدها ربيها) أى مالكها فان أخذها للتملك ضمنها ولا يبرأ من النعمان بردها الى  
 موضعها كما مرّ هذا (باب) بالتنوين (اذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة) أى بعد التعريف سنة (فهى لمن  
 وجدها) اكتفاء بقصده عند الاخذ للتملك وهذا أحد الوجوه الثلاثة عند الشافعية وقيل يملكها بمنشئ الحول  
 والتصرف والظاهر التملك باللفظ كما مرّ وسواء كان المملك غنياً أو فقيراً أو خصها الخنثية بالفتير دون الذن لان  
 تناول مال الغير بغير اذنه غير جائز بالضرورة باطلاق النصوص وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) السيسى  
 قال (اخبرنا مالك) هو ابن أنس الامام (عن ربيعة بن عبد الرحمن) المشهور بالرأى الذى وامر أبوه فتروخ  
 (عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد) الجهنى (رضى الله عنه) انه (قال جاء رجل) أى عرابى كذا فى السابقة  
 أو هو بلال كما قال ابن بشكوال أو سويد والد عقبه كما رجحه ابن حجر وقد مرّ (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم



فسأله عن اللقطة (أي عن حكمها) (فقال) عليه الصلاة والسلام (اعرف غناصها) وعامها الذي هي فيه (ووكاها) الخيط الذي يشد به رأس الوعاء تعرف صدق مدعها عند طلبها (ثم عزفها سنة فان جاء صاحبها) أي فأذها إليه (والا) بأن لم يجي صاحبها (فشأنك بها) بالنصب أي الزم شأنك بها والشأن الحال أي تصرف فيها وسبق في حديث أبي بلطف فاستمتع بها والمسلم من طريق ابن وهب فان لم يأت لها طالب فاستنفقها واستدل به على أن اللاقط يملكها بعد انقضاء مدة التعريف وهو ظاهر نص الشافعي لكن المشهور عند الشافعية اشتراط التلفظ بالملك كما مر قريبا فاذا تصرف فيها بعد التعريف سنة ثم جاء صاحبها فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة أو البديل إن كانت استهلكك لقوله في الرواية السابقة ولتكن وديعة عندك وقوله أيضا عند مسلم ثم كاهما فان جاء صاحبها فأذها إليه فانه يقتضي وجوب ردّها بعد أكلها فيجوز على رد البديل وحينئذ فيجوز قول المصنف في الترجمة فهي لمن وجدها أي في إباحة التصرف اذ ذلك أو ما أمر ضمانها بعد ذلك فهو ساكت عنه (قال) السائل يا رسول الله (فضالة الغنم قال هي لك أو لأخيكت أو للذئب قال) السائل يا رسول الله (فضالة الابل) ما حكمها (قال) عليه السلام (مالك ولها مع سقاؤها وحذاؤها وترد الماء وتأك كل الشجر) أي ماله وأخذها والحال انها مستقلة بأسباب تعيشها (حتى يلقاها ربها) ماله كها هذا (باب) بالنوين (إذا وجد) شخص (خشبة في البحر أو) وجد (سوطا أو) وجد شيئا (نحوه) كعصا ماذا يصنع به هل يأخذها أو يتركها وإذا أخذها هل يملكه أو يكون سبيله سبيل اللقطة (وقال الليث) بن سعد الامام ميمون موصول عند المؤلف في باب التجارة في البحر في رواية أبوي ذر والوقت حيث قال في آخر الحديث حدثني عبد الله بن صالح قال حدثني الليث بن هذا (حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شريك بن حسنة القرشي المصري (عن عبد الرحمن بن هرم عن) الأعرج (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ذكر رجلا من بني اسرائيل) لم يسم (وساق الحديث) هنا مختصرا وبأنهم منه في الكفالة ولفظه وسأل بعض بني اسرائيل أن سلفه ألق دينار وقال ائتني بالشهداء اشهدهم فقال كني بالله شهيدا قال ائتني بالكفيل قال كني بالله كفيلا قال صدقت فدفعها إليه الى أجل مسمى وزاد في الزكاة فخرج في البحر فلم يجد من يكافأ أخذ خشبة فنقرها فادخل فيها ألف دينار فرمى بها في البحر (فخرج) أي الرجل الذي أسلفه وهو فيما قبل النجاشي كما مر في الزكاة والبيع والكفالة (ينظر لعل من يكافأ جاء بماله) الذي أسلفه (فأذا بالخشب) التي أرسلها المستلف وأغبر أبوي ذر والوقت فاذا هو بالخشبة (فأخذها لاهله حطباً فلما نشرها وجد المال) الذي بعته المستلف إليه (والحقيقة) التي كتبها بيعت المال المذكور • وموضع الترجمة قوله فأخذها وهو مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يات في شرعنا ما يخالفه لاسيما اذا ورد بصورة النساء على فاعله ولم يقع للسوط وضوءه في الحديث ذكره واجب بانه استنبطه بطريق الالتحاق • هذا (باب) بالنوين (إذا وجد) شخص (مرة) بالمتناة الفوقية وسكون الميم أو غيرها من المحقرات (في الطريق) جازله أخذ ذلك وأكله • وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) القريابي قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن طلحة) بن مصرف (عن أنس) هو ابن مالك (رضي الله عنه) أنه (قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمر) ملقة (في الطريق قال) ولا بوي ذر والوقت فقال بالفاء قبل القاف (لولا اني اخاف ان تكون من الصدقة) المحرمة على (لا كلتها) ظاهره أنه تركها تورعا خشية أن تكون من الصدقة فلولم يخش ذلك لا كلاً ولم يذكر تعريفاً فدل على أن مثل ذلك من المحقرات يملك بالآخذ ولا يحتاج الى تعريف لكن هل يقال انها لقطة رخص في ترك تعريفها أو ليست لقطة لأن اللقطة ما من شأنه أن يملك دون ما لا قيمة له (وقال يحيى) بن سعيد القطان مما وصله مستند في مسنده عنه وأخرجه الطحاوي من طريق مستند (حدثنا سفيان) الثوري قال (حدثني) بالافراد (منصور) هو ابن المعتمر (وقال زائدة) هو ابن قدامة مما وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن زائدة (عن منصور) أيضا (عن طلحة) بن مصرف أنه قال (حدثنا أنس) قال المؤلف (وحدثنا) وفي بعض الاصول ح للتحويل وحدثنا (محمد بن مقاتل) المروزي المجاور بمكة قال (اخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (اخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن همام بن منبه) بكسر الموحدة المشددة وتشديد ميم همام الصنعائي أخى وهب (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال اني لا قلب الى اهل فأجد التمرة) بسكون الميم وقال أجد



باللفظ المضارع استحضارا للصورة الماضية (ساقطة على فراشي فأرفعها لأكها) بالنصب (ثم أخشى أن تكون  
 صدقة فألقها) بضم الهجزة وسكون اللام وكسر القاف والرفع قال الكرمانى لا غير قال العيني معنى لا يجوز نصب  
 البناء لانه معطوف على فأرفعها فاذا نصب فربما يظن أنه معطوف على قوله أن تكون فيفسد المعنى انتهى نعم  
 في فروع اليونينية فألقها بالنصب وكذا في كثير من الاصول التي وقفت عليها وفي الفرع التكرري فألقها بالفاء  
 بدل القاف والنصب وعليها علامة أبي ذر معجما عليها وخرج بعض علماء العصر النصب على أنه عطف على تكون  
 بمعنى ألقها في جوفى أى أخشى أن أطرحها في جوفى وأما رواية الفاء والنصب فعلى معنى ثم أخشى أن  
 أجدها من الصدقة أى أن يظهر لي انها من الصدقة انتهى فليأتى ويحتمل تخريجها على نحو خذ اللص قبل  
 يأخذك بالنصب على تقدير قبل أن يأخذك كقوله سأترك منزلي لبي غيم \* وألحق بالجار فأستريحها  
 وقرئ شاذا فقدمه بالانبياء بالنصب قال في الكشف وهو في ضعف والذي في اليونينية فألقها بالفاء وسكون  
 البناء لا غير معجما عليها هذا (باب) بالتسوين (كيف تعرف) بفتح العين والراء المشددة مبنيا للمفعول (نقطة)  
 أهل مكة وقال طاوس) اليماني في ما وصله المؤلف في حديث في باب لا يحل القتال بمكة من الحج (عن ابن عباس  
 رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال لا يلتقط لقطتها) أى مكة وحرمها (الأم من عرفها) للحفظ  
 لصاحبها (وقال خالد) الحذاء مما وصله في باب ما قبل في الصواع من أوائل البيوع في حديث (عن عكرمة)  
 مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال (لا تلتقط) بضم أوله وفتح  
 ثالثة (لقطتها) بمعنى مكة (الاعرف) يحفظها المالكها ولا يولى ذرو الوقت لا يلتقط بفتح أوله وكسر ثالثة لقطتها  
 بالنصب على المفعولية الاعرف (وقال احمد بن سعد) بسكون العين مضيا عليه ولا يولى ذرو الوقت سعيد  
 بكسرهما وهو فيما حكاه ابن طاهر الرباطى وفيما ذكره أبو نعيم الدارمى (حدثنا روح) بفتح الراء وسكون الواو ثم  
 حاء مهملة هو ابن عبادة وقد وصله الاسماعيلي من طريق العباس بن عبد العظيم وأبو نعيم من طريق خلف بن  
 سالم عن روح بن عبادة قال (حدثنا زكريا) بن اسحاق المكي قال (حدثنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن  
 عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) أى عن مكة (لا يعصد) بضم التحتية وفتح الصاد  
 المحجمة والرفع في الفرع على النقي وجوز الكرمانى الجزم على النهى أى لا يقطع (عضاءها) بكسر العين المهملة  
 وفتح الصاد المحجمة وبعد الاثنا أن مرفوع نائب عن الفاعل شجر أم غيلان أو كل شجرة له شوله عظيم  
 (ولا ينقصها) بالرفع (ولا تحل لقطتها الا لمتشد) أى لعرف على الدوام بحفظها والافسار البلاد كذلك  
 فلا تظهر فائدة التخصيص فأما من يريد أن يعرفها ثم يملكها فلا قال النووي في الروضة قال أصحابنا ويلزم  
 الملتقط بها الاقامة للتعريف أو دفعها الى الحاكم ولا يجزئ الخلاف فمن التقط للحفظ هل يلزمه التعريف بل  
 يجزئ هنا بوجوبه للحديث والله أعلم وانما اختلفت مكة بأن لقطتها لا تملك لا مكان اتصالها الى ربها لانها كانت  
 للمكي فظاهر وان كانت للاتفاق فلا تخلو غالبها من وارد اليها فاذا عرفت هذا واجدها في كل عام سهل التوصل الى  
 معرفة صاحبها ولا تلحق لنقطة المدينة الشريفة بالنقطة مكة كما سرح به الدارمى والرويانى وقضية كلام صاحب  
 الانتصار أن حرمها كحرم مكة كما في حرمة الصيد وجرى عليه الباقي لما روى أبو داود وباسناد صحيح في حديث  
 المدينة ولا تلتقط لقطتها الا لمن اشاد بها وهو بالشيخين المعجمة ثم الدال المهملة أى رفع صوته وقال جمهور المالكية  
 وبعض الشافعية لنقطة مكة كغيرها من البلاد ووافق جمهور الشافعية من المالكية الباجى وابن العربي ثم كما  
 بحديث الباب لكن قال ابن عرفة منتصرا منهم ومذهب المالكية والاتصال عن التسليم به على قاعدة مالك  
 في تقديمه العمل على الحديث الصحيح سيما ذكره ابن يونس في كتاب الاقضية ودل عليه استقرار المذهب وقال  
 ابن المنبر مذهب مالك التسليم بظاهر الاستثناء لانه في الحل واستثنى التمسك والاستثناء من النقي اثبات  
 فيكون الحل ثابتا للمنشد أى المعرف يريد بعد قيامه بوظيفة التعريف وانما يريد على هذا أن مكة وغيرها هذا  
 الاعتبار في تحريم النقطة قبل التعريف وتخليها بعد التعريف واحدا والباقي يقتضى اختصاصها عن غيرها  
 والجواب أن الذى اشكل على غير مالك انما هو تعميم المفهوم اذ مفهوم اختصاص مكة بحل النقطة بعد  
 التحريم وتحررها قبله أن غير مكة ليس كذلك بل تحل لقطتها مطلقا وتحرم مطلقا وهذا لا قائل به فاذا آل الامر  
 الى هذا فالخطب سهل يسير وذلك انما انفقتنا على أن التخصيص اذا خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وكذلك



تقول هنا الغالب أن لقطة مكة يأس ملتقطها من صاحبها لتفرق الخلق عنها إلى الاتفاق البعيدة فربما داخله الطمع فيها من أول وهلة فاستحلها قبل التعريف فخصها الشارع بالنهي عن استحلال لقطتها قبل التعريف لاختصاصها بما ذكرناه فقد ظهر للتخصيص فائدة سوى المفهوم فسقط الاحتجاج به وانتظم الاختصاص حينئذ وتناسب السياق وذلك أن المأبوس من معرفة صاحبه لا يعرف كالموجود بالسواحل لكن مكة تختص بأن تعرف لقطتها وقد نص بعضهم على أن لقطة العسكر يدار الحرب إذا تفرق العسكر لا تعرف سنة لأنها إما لكافر فهي مباحة وإما لأهل العسكر فلا معنى لتعريفها في غيرهم فظهر حينئذ اختصاص مكة بالتعريف وإن تفرق أهل الموسم مع أن الغالب كونها لهم وإنهم لا يرجعون لأجلها فكأنه عليه السلام قال ولا تحل لقطتها إلا بعد الانشاد والتعريف سنة بخلاف ما هو من جنسها كجتمعات العساكر ونحوها فإن تلك تحل بنفس افتراق العسكر ويكفون المذهب حينئذ أقعد بظاهر الحديث من مذهب المخالف لأنهم يحتاجون إلى تأويل اللام وإخراجها عن التملك ويجعلون المراد ولا تحل لقطتها إلا بالمشقة فيحل له انشادها لا أخذها فيخالفون بظاهر اللام وظاهر الاستثناء ويحقق ما قلناه من أن الغالب على مكة أن لقطتها لا يعود لها صاحبها إن لم نسمع أحدا ضاعت له نفيقة بمكة فرجع إليها يطلبها ولا بحث في ذلك بل يأس منها بنفس التفرق والله أعلم (ولا يحتل) بضم التحتية وسكون المجرمة مقصودا أي لا يقطع (خلها) بفتح المجرمة مقصودا كلاًها الرطب (وقال عباس) بدون أل عمه عليه السلام (يا رسول الله إلا الأذخر) بكسر الهمزة وبالألف المجتمعتين والخاء المكسورة نبت معروف طيب الرائحة (وقال) عليه الصلاة والسلام ولا يبي الوقت قال (إلا الأذخر) بالنصب على الاستثناء كالأول قال ابن مالك وهو المختار على الرفع إما لكون الاستثناء متراجعا عن المستثنى منه فتفتون المشاكاة بالبداية وإما لكون الاستثناء عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصوداً أولاً \* وبه قال (حدثنا يحيى بن موسى) بن عبد ربه السخيتاني البطني المعروف بنخت (قال حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي أبو العباس الدهشقي قال (حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو قال (حدثني) بالأفراد (يحيى بن أبي كثير) بالثلاثة واسمه صالح (قال حدثني) بالأفراد أيضاً (أبو سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (قال حدثني) بالأفراد أيضاً (أبو هريرة) رضي الله عنه قال لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس) عقب ما قتل رجل من خراعة رجلا من بني إيثرا بكاء على راحلته فخطب (حمد الله واثني عليه ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل) بالفاء المكسورة والمنشاء التحتية الساكنة وهو المذكور في التنزيل في قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل وأغير السخيتاني كفاي الفتح القتل بالقاف المفتوحة والفرقية الساكنة والصواب الأول والذي في الفرع كاصله القتل بالوجهين لابي ذر عن السخيتاني (وسلط عليها) على مكة (رسوله والمؤمنين فأنها لا تحل) أي لم تحل (لاحد كان قبلي وإنها حلت لي) بضم الهمزة وكسر الحاء المهملة أي أن أقاتل فيها (ساعة من نهار) هي ساعة الفتح (وإنها لا تحل) ولابي ذر لن تحل (لاحد بعدى) ولابي ذر من بعدى (فلا ينقض صيدها) بالرفع نائباً عن الفاعل أي لا يجوز لمحرم ولا لحلال (ولا يحتل) أي لا يقطع (شوكها) بالرفع أيضاً كسابقه (ولا تحل) سابقتهما (لقطتها) (الانشاد) معترف بعرفها ويحفظها المالكها ولا يملكها كسائر اللقطات في غيرها من البلاد (ومن قتل) بضم القاف وكسر التاء (له فيل) بالرفع نائباً عن الفاعل (فهو بخير النافرين) أما أن يفدى بضم أوله وفتح ثالته مبنياً للمفعول أي يعطى الدية (وأما أن يقيد) بضم أوله وكسر ثانيه أي يقتص (فقال العباس) ابن عبد المطلب رضي الله عنه (إلا الأذخر فانا) وللهوى والمستقلى فانا (نجهله لقبورنا) نهداه به ونسده به فرج اللعد المتخللة بين اللبانات (و) سنف (بيوتنا) نجهله فوق الخشب والمعنى ليكن الأذخر استثناء من كلامك يا رسول الله فيتمسك به من يرى انتظام الكلام من متكلمين لكن التحقيق في المسألة أن كلاماً من المتكلمين إذا كان ناوياً لما يلفظ به الآخر كان كل متكلم بكلام تام ولهذا لم يكتف في هذا الحديث بقول العباس إلا الأذخر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر) وذلك إما بوجي أو إلهام أو اجتهد على الخلاف المشهور في مثله (فقام أبو شاه) بالهاء الأصلية منونة وهو مصروف قال عباس كذا ضبطه بعضهم وقرأه أنا معرفة ونكرة ونقل ابن الملقن عن ابن دحية أنه بالتاء منصوباً قال في المصابيح لا يتصور نصبه لأنه مضاف إليه في مثل هذا العلم دائماً وإنما مراده أنه معرب بالفتحة في حال الجزاء كونه غير منصرف وذلك لأن القاعدة في العلم ذي الإضافة اعتبار حال المضاف إليه بالنسبة إلى الصرف وعدمه وامتناع دخول اللام ووجوبها فيمتنع مثل



هذا ومثل أبي هريرة من الصرف ومن دخول الالف واللام وينصرف مثل أبي بكر وتجب اللام في مثل امرئ القيس وتجوز في مثل ابن العباس انتهى وأبو شاه (رجل من أهل اليمن) ويقال انه كلبى ويقال فارسي من الابناء الذين قدموا اليمن في نصرمة سيف ذي بن قال في الاصابة كذا رأيت بخط السلتي وقال ان هاهنا أصلية وهو بالفارسي ومعناه الملك قال ومن ظن انه باسم أحد الشياطين قد دهم انتهى (فقال) أي أبو شاه (اكتبوا لي يا رسول الله) يعني الخطبة المذكورة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لا بشاه) قال الوليد بن مسلم (قلت لأوزاعي) عبد الرحمن (ما قوله) أي أي شاه (اكتبوا لي يا رسول الله قال هذه الخطبة) بالنصب على المفعولية ولا في ذر قال هذه الخطبة بالرفع (التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم) \* وفي هذا الحديث ثلاثة من المدلسين على نسق واحد لكن قد صرح كل واحد من رواة الحديث فزال التهمة وفيه رواية تابعي عن تابعي عن الصحابي وأخرجه مسلم في الحج وكذا أبو داود وفي العلم والديان والنسابة في العلم والترمذي وابن ماجه في الديان \* هذا (باب) بالتسوين (لا يختل ما شئت أحد بغير إذن) بالتسوين ولا في ذر عن الكشيبي بغير إذنه بالهاء والماشية فيما قاله في النهاية تقع على الابل والبقر والغنم لكن في الغنم أكثر \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الامام (عن نافع) وفي موطأ محمد بن الحسن عن مالك أخبرنا نافع (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله) وفي رواية يزيد بن الهاد عن مالك عند الدارقطني في الموطآت له انه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم قال لا يجلبن) بضم اللام وفي رواية يزيد بن الهاد المذكورة لا يجلبن بكسر ها وزيادة مشناة فوقية قبلها (أحد ماشية امرئ) وكذا امرأة مسلمين أودع بين (بغير إذنه) يجب أحدكم أن تؤتي مشربته) بضم الراء وتحتها في الفرع وأصله وغيرهما أي موضعه المصون لما يخزن فيه كالغرفة (فبكسر) بضم التاء وفتح السين والنصب عطف على أن تؤتي (خزانته) بكسر الخاء وبالرفع نائب عن الفاعل مكانه أو وعاءه الذي يخزن فيه ما يريد حفظه (في مثل طعامه) بضم الياء وسكون النون وفتح التاء والتناف من فينقل منصوب عطف على المنصوب السابق (فانما تخزن) بضم الزاي وللکشيبي تخز بضم أوله وإعمال الخاء وكسر الراء بعد هازاي (أهم ضرور مواشيهم أطعماتهم) نصب بالكسرة على المفعولية لضرور والمراد اللبن فشبه عليه الصلاة والسلام ضرور المواشي في ضبطها الالبان على أربابها بالخزانة التي تحفظ ما أودعت من متاع وغيره (فلا يجلبن أحد ماشية أحد الا بآذنه) وفيه النهي عن أن يأخذ المسلم للمسلم شيئا بغير إذنه وانما خص الابن بالذكر لسهولة النام فيه فنبه به على ما هو أعلى منه وقال النووي في شرح المذهب اختلاف العلماء فيمن مربيستان أو زرع أو ماشية فقال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئا الا في حال الضرورة فيأخذ ويغرم عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال أحمد اذا لم يكن على البستان حائط جازه الا كل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولولم يخرج الى ذلك وفي الرواية الاخرى اذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالتين وعلى الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر صرفوا اذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة أخرجه الترمذي واستغربه قال البيهقي لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية قال الحافظ ابن حجر والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير من الاحكام بما هو دونها انتهى \* وحديث الباب أخرجه مسلم في القضاء وأبو داود في الجهاد \* هذا (باب) بالتسوين (اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لانها اوديعه عنده) \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء الثقفي مولا هم البغلاقي البلخي قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الانصاري المدني (عن ربيعة بن عبد الرحمن) التميمي مولا هم المدني المعروف بريعة الرأي (عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه ان رجلا) وفي السابقة أنه أعرابي وهو يرد على ابن بشكوال حيث فسره بـلال وفسره الحافظ ابن حجر بسويد والد عقبه بن سويد الجهني الحديث أخرجه الحميدي وابن السكن وغيرهما كما مر (سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة) ما حكمها (قال) صلى الله عليه وسلم (عرفها سنة) وجوابا ولا يجب الاستيعاب للسنة بل تعرف على العادة (ثم اعرف وكأها) بكسر الواو والخيط الذي يربط به وعاءها (وعفاها) بكسر العين وعاءها وهذا يقتضي أن التعريف يكون قبل معرفة علاماتها وفي باب ضالة الغنم اعرف عفاها وكأها ثم عرفها سنة وهي رواية الاكثر وهي تقتضي أن يكون التعريف متأخرا عن العلامات فجمع بينهما النووي بأن



يكون مأمورا بعرفة العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها كما مر ثم بعد تعرفها سنة اذا اراد أن يملكها يعرفها مرة أخرى يعرفها واصفها محققا لم قدرها واصفها قبل التصرف فيها (ثم استنفق بها فان جاء بها) أي مآلكها (فأذاها اليه) ان كانت موجودة والا فردتها ان كانت مثلية أو قيمتها يوم التملك ان كانت متقومة لانه يوم دخولها في ضمانه وضمانها ثابت في ذمته من يوم التلف ولا ريب أن المأذون في استنفاقه اذا أنفق لا تبقى عينه وان جاء المالك وقد بيعت اللقطة فله الفسخ في زمن الخيار لاستحقاقه الرجوع لعين ماله مع بقائه وقيل ليس له الفسخ لان خيار العقد انما يستحقه العاقد دون غيره لان شرط الخيار للمشتري وحده فليس للمالك الخيار ولو كانت موجودة لكنها نقصت بعد التملك لزم الملتقط ردّها مع غرم الارش لان جميعها منهون عليه فكذا بعضها وزاد المؤلف في الحديث المسوق في ضالة الغنم وكانت وديعة عنده (قالوا) ولا بوي ذرو الوقت فقال أي الرجل (يا رسول الله فضالة الغنم) ما حكمها (قال) عليه الصلاة والسلام (خذها فانما هي لك ولا خيك اول الذئب) أي ان تركتها ولم يأخذها غيرك يأكلها الذئب غالباً فبها على جواز التقاطها وتملكها وعلى مأهول العلة وهو كونها معرضة للضياع ليدل على اطراد هذا الحكم في كل حيوان يجز عن الرعية بفيراع والتخلف عن صفار السباع (قال) السائل (يا رسول الله فضالة الابل) ما حكمها (قال) زيد بن خالد (فغصب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اسمرت وجنتاه) ما ارتفع من وجهه الكريم (واجر وجهه) شك الراوي (ثم قال) عليه السلام (مالك ولها معها حدوها وسقاؤها) خذها وجوفها زاد في الرواية الاخرى ترد الماء وتاكل الشجر (حتى يلقاها ربيها) وأشار بالقييد بقوله معها سقاؤها الى أن المانع والفارق بينها وبين الغنم ونحوها استقلالها بالتعيش وهذا (باب) بالنسبة (هل يأخذ) الشخص (اللقطة ولا يدعيها) حال كونهما (تضبع) بتركها ايها (حتى لا يأخذها من لا يستحق) قال الحافظ ابن حجر سقطت لا بعد حتى في رواية ابن شبرية وأظن الواو سقطت من قبل حتى والمعنى لا يدعيها تضبع ولا يدعيها حتى يأخذها من لا يستحق وتضبعه العينى فقال لا يحتاج الى هذا الظن ولا الى تقدير الواو لان المعنى صحيح والمعنى لا يتركها ضائعة ينتهي الى أخذها من لا يستحق وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من كره اللقطة مستنداً بحديث الجارود مرفوعاً عند النساءى باسناد صحيح ضالة المسلم حرق النار ففتح الحاء المهملة والراء وقد نسكن الراء والمعنى أن ضالة المسلم اذا أخذها انسان ليملكها أدته الى النار وهو تشبيه بليغ حذف منه حرف التشبيه للمبالغة وهو من تشبيه المحسوس بالمحسوس ومذهب الشافعية استحبابها لأمين وثق بنفسه وتكره لقاسق لثلاث عود نفسه الى الخيانة ولا تجب وان غلب على ظنه ضياع اللقطة وامانة نفسه كما لا يجب قبول الوديعة وحملوا حديث الجارود على من لا يعرفها الحديث زيد بن خالد عند مسلم من أرى الضالة فهو ضال ما لم يعرفها • وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الواشي بمجوعة ثم مهملة قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن سلمة بن كهيل) بالتصغير الحضرمي أبي يحيى الكوفي أنه (قال سمعت سويد بن غفلة) بالتصغير سويد وفتح العين المججمة والفاء واللام من غفلة الجمع المخضرم السابعي الكبير (قال كنت مع سلمان بن ربيعة) بفتح السين وسكون اللام ابن يزيد بن عمر الباهلي يقال له صحبة وكان يلي الخيل أيام عمرو هو أول من استقصى على الكوفة (وزيد بن صوحان) بضم الصاد المهملة وسكون الواو وبالحاء المهملة العبدى السابعي الكبير المخضرم (في غزاة) زاد أحمد من طريق سفيان عن سلمة حتى اذا كابد العذيب وهو بضم العين المهملة وفتح الذال المججمة آخره موحدة موضع أو هو بين الجارود ينبع أو واد بظاهر الكوفة (وجدت سوطاً فقال لي) أحدهما ولا بوي ذر فقال لي أي سلمان وزيد (ألقه) قال ابن غفلة (قلت لا) ألقه (ولكن) ولا بوي ذر ولكني (ان وجدت صاحبه) دفعته اليه (والاستمعت به فلما رجعتنا فخرت بالمدينة فسألت أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه) عن حكم التقاط السوط (فقال وجدت سرقة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيها مائة دينار) استدل به لا بوجبة في تفرقه بين قليل اللقطة وكثيرها فيعرف الكثير سنة والقليل اياماً وحده القليل عنده ما لا يوجب القطع وهو ما دون العشرة (فأثبت بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولاً فعرفتها حولاً) أي فلم أجده من يعرفها (ثم أثبت) النبي صلى الله عليه وسلم (فقال) عليه الصلاة والسلام (عرفها حولاً فعرفتها حولاً) أي فلم أجده من يعرفها (ثم أثبت) عليه السلام (فقال) عليه السلام (عرفها حولاً فعرفتها حولاً) أي فلم أجده من يعرفها (ثم أثبت) الرابعة) أي بعد أن عرفتها ثلاثاً (فقال) أعرف عذتها وكأها ووعاءها فان جاء صاحبها (فأذاها اليه) (والا) بأن لم يجز (استمتع بها) بدون فاعمال ابن مالك في هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف ان



الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها أخذها أو نحو ذلك وان لا يجي فاستمع بها • وبه قال (حدثنا عبدان) واسمه عبد الله (قال اخبرني) بالافراد (اي) عثمان بن جبهلة يفتح الجيم والموحدة الازدي البصري (عن شعبة) بن الحجاج (عن سلمة) هو ابن كهيل (بهذا) الحديث المذكور (قال) شعبة بن الحجاج (فلقيته) أي سلمة بن كهيل كما صرح به مسلم (بعد) بالبناء على الضم حال كونه (بعكة فقال) سلمة (لا ادري) قال سويد (أثلاثة احوال او) قال (حولا واحدا) وقد مر في هذه المسألة من البحث وأن الشك يوجب سقوط المشكوك فيه وهو الثلاثة فيجب العمل بالجزم وهو التعريف سنة واحدة في أول اللقطة • (باب من عرّف اللقطة ولم يدفعها) بالذال المهملة ولا يذرع عن الكشميني ولم يرفعها بالراء (الى السلطان) • وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) الضريابي بكسر الفاء قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن ربيعة) الرأي (عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد) الجهفي (رضي الله عنه ان اعرابيا) مر الخلاف في اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة) ما حكمها (قال) عليه الصلاة والسلام (عرّفها سنة فان جاء احد يخبرك بعفاصها) وعافها (ووكلتها) فادفعها اليه (والا) بأن لم يجئ أحد أو جاء ولم يخبر بعلاطتها (فاستنفق بها) فان جاء صاحبها فردد لها (وسأله) الاعرابي (عن) حكم (ضالة الابل فتعمر) بتشديد العين المهملة أي تغير (وجهه) عليه السلام من الغضب (وقال مالك) ولها معها سقاؤها وحداؤها (بالذال المعجمة) زد الماء وتأكل الشجر) فهي مستغنية بذلك عن الحفظ (دعها) اتركها (حتى يجدها ربها) ماله ككها انما اذا وجد الابل أو نحوها في العمارة فيجوز له التقاطها للتمك كما مر مع غيره في ضالة الابل (وسأله) الاعرابي أيضا (عن) حكم (ضالة الغنم فقال) عليه الصلاة والسلام (هي لك) ان أخذتها (اولا خيلك) ملقط آخر (اولا ذئب) يأكلها ان تركتها ولم يأخذها غيرك لانها لا تسمى نفسها • هذا (باب) بالنوين بغير ترجمة وسقط لا يذرع وهو كلفصل من سابقه • وبه قال (حدثنا) ولا يذرع حدثني بالافراد (اصحاق بن ابراهيم) بن راهويه قال (اخبرنا النضر) بسكون الضاد المعجمة ابن شهيل مصغرا قال (اخبرنا اسرائيل) بن يونس بن أبي اسحاق (عن) جده (ابى اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي (قال اخبرني) بالافراد (البراء) بن عازب (عن ابي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) • وبه قال (حدثنا عبد الله بن رجاء) الغداني بضم الغين المعجمة والتخفيف البصري وثقه غير واحد قال (حدثنا اسرائيل) بن يونس (عن) جده (ابى اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي (عن البراء) بن عازب (عن ابي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) انه (قال انطلقت) وفي علامات النبوة من طريق زهير بن معاوية اسرائيل بن يونس ومن الغداني قام قائم الظهيرة وخلا الطريق لا يمر فيه أحد فرقت لنا حشرة طويلة لها ظل لم تأت عليه الشمس فزلنا عنده وسقوتنا للنبي صلى الله عليه وسلم مكانا يدي بنام عليه وبسطت فيه فروة وقلت نعم يا رسول الله وأنا أنفض لك ما حولك فنسام وخرجت أنفض ما حوله (فاذا انابراعي غنم بسوق غنمه فقلت) وسقطت الفاء غير أبي ذر وثبتت له في نسخة (لمن) ولا يذرع عن بالميم بدل اللام (أنت قال رجل من قريش سمعاه فعرفته) ولم يعرف اسم الراعي ولا صاحبه الغنم وذكر الحاكم في الاكليل ما يدل على أنه ابن مسعود قال الحافظ ابن حجر وهو وهم (فقلت هل في غنمك من ابن) بفتح اللام والموحدة وحكى عياض أن في رواية ابن بضم اللام وتشديد الموحدة جمع لابن أي ذوات ابن (فقال نعم) فيها (فقلت هل انت حالب لي) قال في الفتح الظاهر أن مراده بهذا الاستفهام أي أتعلم اذن في الحلب لمن يترك على سبيل الضيافة وبهذا يندفع الاشكال وهو كيف استجاز أبو بكر أخذ اللبن من الراعي بغير اذن مالك الغنم ويحتمل أن يكون أبو بكر لما عرفه عرف رضاه بذلك لصداقته له أو اذنه العام بذلك (قال) الراعي (نعم) أحلب لك قال أبو بكر رضي الله عنه (فامر به فاعتقل شاة من غنمه) أي حبسها والاعتقال أن يضع رجله بين نخذي الشاة ويحلبها (ثم امر به ان ينفض ضرعها) أي يذهبها (من الغبار ثم امرته ان ينفض كفيها) من الغبار أيضا (فقال) ولا يذرع الوقت قال (هكذا ضرب احدى كفيها بالآخرى فحلب كنية) بضم الكاف وسكون المثناة وفتح الموحدة أي قدر قدح أو شيئا قليلا أو قدر حلبة (من ابن وقد جعلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أداة ركوة) (على فيها) بالميم ولا يذرع والاصيلي عن الجوى والمستمل على فيها (خرقة) بالرفع (فمسبت على اللبن) من الماء الذي في الادوة (حتى برد اصفه) بفتح الموحدة والراء (فانتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في العلامات فوافقته حين استيقظ (فقلت اشرب يا رسول الله فشرب حتى رضيت) الحديث في شأن الهجرة



وقد ساقه بأنهم من هذا السياق في العلامات قال ابن المنير أدخل البحاري هذا الحديث في أبواب اللقطة لأن  
اللين اذ ذل في حكم الضائع المستهلك فهو كالسوط الذي اغتفر التقاطه وأعلى أحواله أن يكون كالشاة الملقطة  
في المضبحة وقد قال فيها هي لك أو لا خيك أو لذئب وكذا هذا اللين ان لم يحلب ضاع وتغيبه في المصاييح بأنه قد  
يمنع ضياعه مع وجود الراعي بحفظه وهذا يشهد في تشبيهه بالشاة لأنهم يعمل مضبحة بخلاف هذا اللين والله  
الموفق والمعين على اتمام هذا الكتاب والنفع به والاخلاص فيه

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب المظالم) جمع مظلة بكسر اللام وقحها حكاها الجوهري وغيره والكسر أكثر ولم  
يضبطها ابن سيده في سائر تصرفاتها إلا بالكسر وفي القاموس والمظلة بكسر اللام وكثامة ما يظلمه الرجل فلم يذكر  
فيه غير الكسر ونقل أبو عبيد عن أبي بكر بن القوطية لا تقول العرب مظلة بفتح اللام انما هي مظلة بكسر ها وهي  
اسم لما أخذ غير حق والظلم بالضم قال صاحب القاموس وغيره وضع الشيء في غير موضعه \* (في المظالم والغصب)  
وهو لغة أخذ الشيء ظلما وقيل أخذه جهر ا يغلبة وشرعا الاستيلاء على حق الغير عدوانا وسقط حرف الجر لا بي ذر  
وابن عساكر والمظالم بالرفع والغصب عطف عليه وسقط لفظ كتاب لغير المستقلى وللنسي كتاب الغصب باب في المظالم  
(وقول الله تعالى) بالجر عطف على سابقه (ولا تحسبن) يا محمد (الله غافلا عما يعمل الظالمون) أي لا تحسبه اذا  
أظلمهم وأجلهم أنه غافل عنهم مهمل لهم لا يعاقبهم على صنيعهم بل هو يحصى ذلك عليهم ويعده عذبا لما أراد تبيته  
صلى الله عليه وسلم أو هو خطاب لغيره ممن يجوز أن يحسبه غافلا لجهله بصفاته تعالى وعن ابن عيينة تسلية للظالم  
وتهديد للظالم (انما يؤخرهم) يؤخر عذابهم (ليوم تشخص فيه الابصار) أي تشخص فيه أبصارهم فلا تقر  
في أما كنهم من شدة الاحوال ثم ذكر تعالى كيفية قياسهم من قبورهم ومجيئهم الى المحشر فقال (مهطعين  
مقنعي رؤسهم) أي رافعي رؤسهم (المقنع) بالنون والعين (والمقنع) بالميم والحاء المهملة معناهما (واحد) وهو  
رفع الرأس فيما أخرجه القرطبي عن مجاهد وهو تفسير أكثر أهل اللغة وسقط قوله المقنع الى آخره في رواية غير  
المستقلى والكشميني وزاد أبو ذر هنا باب قصاص المظالم (وقال مجاهد) فيما وصله القرطبي أيضا (مهطعين)  
أي (مدعي النظر) لا يطرفون هيبة وخوفا وسقط واو وقال لا بي ذر ولا بوي ذر والوقت مدمنى النظر (ويقال  
مسرعين) أي الى الداعي كما قال تعالى مهطعين الى الداع وهذا تفسير أبي عبيدة في الجواز (لا يرتد اليهم  
طرفهم) بل تثبت عيونهم شاخصة لا تطرف لكثرة ما هم فيه من الهول والفكرة والخافة لما يحل بهم  
(وافقدتهم هواه) يعني جوقا) بضم الجيم وسكون الواو واو خالية (لا عقول لهم) لفرط الخيرة والدهشة  
وهو تشبيه محض لانهم البت بها حقيقة وجهة التشبيه يحتمل أن تكون في فراغ الاقدار من الخير والرجاء  
والطمع في الرحمة (وأندراناس) يا محمد (يوم يأتهم العذاب) يعني يوم القيامة أو يوم الموت فانه أول يوم  
عذابهم وهو مفعول ثان لا تذروا ولا يجوز أن يكون ظرفا لان القيامة ليست بموطن الانذار (فيقول  
الذين ظلموا) بالشرك والتكذيب (ربنا آخرنا الى اجل قريب) آخر العذاب عنا وردنا الى الدنيا وأمهلتنا  
الى آمد وحدث من الزمان قريب تدارك ما فرطنا فيه (نحب دعوتك وتبج الرسل) جواب للامر وتطيره قوله  
تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق (اولم تكونوا اقسمتم من قبل ما لكم من زوال) على ارادة  
القول وفيه وجهان أن يقولوا ذلك بطرا أو أشرا ولما استولى عليهم من عادة الجهل والسفه وأن يقولوا بلسان  
الحال حيث بنوا شديدا أو أتوا بعباد قوله ما لكم جواب القسم وانما جاء بلفظ الخطاب لقوله أقسمتم ولو حكى  
لفظ المقسمين لقبل ما لنا من زوال والمعنى أقسمتم انكم باقون في الدنيا لا تزالون بالموت والفناء وقيل لا تنتقلون  
الى دار أخرى يعني كفرهم بالبعث لقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت قاله الزمخشري  
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم) بالكفر والمعاصي كعاد وعهود (وتبين لكم كيف فعلنا بهم) بما شاهدون  
في منازلهم من آثار ما نزل بهم وما نواتر عندهم من أخبارهم (وضربنا لكم الامثال) من أحوالهم أي بينا لكم  
انكم مثلهم في الكفر واستحقاق العذاب أو صفات ما فعلوا وفعل بهم التي هي في الغرابة كالامثال المضروبة (وقد  
مكروا مكروهم) أي مكروهم العظيم الذي استغفر غوافيه جهدهم لا بطل الحق وتقرير الباطل (وعند الله  
مكروهم) ومكتوب عنده فعلهم فهو مجازيهم عليه بمكروهم أو عظم منه أو عنده ما مكروهم به وهو عذابهم الذي  
يستحقونه (وان كان مكروهم) في العظم والشدة (لنزول منه الجبال) مسوي لا زالة الجبال معدا لذلك وقيل  
ان نافية واللام مؤكدة لها كقوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم والمعنى ومحال أن تزول الجبال



بمكرهم على أن الجبال مثل لا يأت الله وشراثة لانهم بمنزلة الجبال الراسية ثباتا وتمكنا وتنصره قراءة ابن مسعود  
وما كان مكرهم وقرئ لتزول بلام الابتداء على معنى وان كان مكرهم من الشدة بحيث تزول منه الجبال وتنقلع  
عن اما كنها (فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله) يعني قوله انا لننصر رسلنا كتب الله لا غلبنا انا ورسلنا وأصله  
مخلف رسله وعده فتقدم المفعول الثاني على الاول اي انا بأنه لا يخلف الوعد أصلا ~~كك~~ قوله ان الله لا يخلف  
الميعاد واذا لم يخلف وعده أحد فكيف يخلف رسله (ان الله عزيز) غالب لا يماكر قادر لا يدافع (ذواتنا) ~~ذواتنا~~  
لاولياتهم من أعدائهم كما مر وانظر رواية أبي ذر ولا تحسبن الله غافلا عما يعميان عمل الظالمون الى قوله ان الله عزيز  
ذواتنا وعنده بعد قوله وانذر الناس الآية \* (باب قصاص الظالم) أي يوم القيامة وسقط التوبيخ  
والترجئة هنا لابي ذر وثبتا عنده بعد قوله المقنع والمقبح واحد وسقط الواو من قوله وقال مجاهد \* وبه قال  
(حدثنا اسحاق بن ابراهيم) هو ابن راهويه قال (اخبرنا معاذ بن هشام) البصري قال (حدثني) بالافراد (ابي)  
هشام بن عبد الله الدستوائي (عن قتادة) بن دعامة بن قتادة الدوسي البصري الا كنه أحد الاعلام (عن ابي  
المنوكل) على بن دؤاد بدل مضمومة بعدها واو بهمزة (الساجي) بالنون والجيم (عن ابي سعيد الخدري رضى  
الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انه (قال اذا اخلص المؤمنون) نجوا (من) الصراط المضروب على  
(النار حبسوا بقنطرة) ~~كك~~ كائنة (بين الجنة و) الصراط الذي على متن (النار في تقاصون) بالصاد المهملة  
المشددة المضمومة من القصاص والمراد به تتبع ما ينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض وللكتمة في تقاصون  
بالصاد المهملة المفتوحة المخففة (مظالم كانت ينهم في الدنيا) من أنواع المظالم المتعلقة بالابدان والاموال  
فبتقاصون بالحسنات والسيئات فمن كانت مظلمته أكثر من مظلمة أخيه أخذ من حسناته ولا يدخل أحد الجنة  
ولا أحد عليه تباعة (حتى اذا انقوا) بضم النون والقاف المشددة مبنيا للمفعول من التقية ولا يذر عن المستقلى  
تقصوا بفتح المثناة الفوقية والقاف وتشديد الصاد المهملة المفتوحة أي اكملوا التقاص (وهذبوا) بضم الهاء  
وتشديد الذال المحجمة المكسورة أي خلصوا من الآثام بمقاصصة بعضها ببعض (أذن لهم بدخول الجنة) بضم  
الهمزة وكسر المحجمة ويقتطعون فيها المنازل على قدر ما بقي لكل واحد من الحسنات (هو) الله (الذي نفس  
محمد صلى الله عليه وسلم بيده) استعارة لنور قدرته (لا حدهم) بالرفع مبتدأ وفتح اللام للتأكيده ~~كك~~ كنه  
في الجنة) وخبر المبتدأ قوله (ادل) بالذال المهملة (بمنزله) وللعموى والمستقلى بمسكنه (كان في الدنيا) وانما  
كان أدل لانهم عرفوا ما كنتم يرضها عليهم بالغداة والعشي \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا  
في الرقاق (وقال يونس بن محمد) المؤدب البغدادي فيما روى له ابن منده في كتاب الايمان قال (حدثنا شيبان)  
ابن عبد الرحمن التميمي مولا هم الهوى البصري نزيل الكوفة يقال انه منسوب الى نخوة بطن من الازد لالا الى  
علم النخوة (عن قتادة) بن دعامة قال (حدثنا ابو المنوكل) هو الساجي وغرض المؤلف بسباق هذا التعليق  
نصريح قتادة بالحديث عن أبي المنوكل \* (باب قول الله تعالى) في سورة هود (ألأعنة الله على الظالمين)  
وأولها ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أولئك يعرضون على ربهم ويقول الانهاد هؤلاء الذين كذبوا على  
ربهم ألأعنة الله على الظالمين قال ابن كثير بين تعالى حال المقترين عليه وفضيحتهم في الدار الآخرة على رؤس  
الخلائق من الملائكة والرسل وسائر البشر والجان وقال غيره من جوارحهم وفي قوله ألأعنة الله على الظالمين  
ثم ويل عظيم بما يحبهم حينئذ لظلمهم بالكذب على الله \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري بكسر  
الميم وسكون النون وفتح القاف قال (حدثنا همام) هو ابن يحيى بن دينار البصري العوزي بفتح العين المهملة  
وسكون الواو وكسر المحجمة (قال اخبرني) ولا يذر حديثي بالافراد فهم (قتادة) بن دعامة (عن صفوان بن  
محرز) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الزاء وبالزاي (المازني) وقيل الباهلي البصري انه (قال بينما)  
بالميم وفي رواية يينا (انا امشي مع ابن عمر رضى الله عنهما آخذيده) بعد الهمزة مرفوع بدلا من أمشي الذي هو  
خبر لقوله انا والجملة حالية والضمير في يده لابن عمر وجواب بينما قوله (اذ عرض) له (رجل) لم أعرف اسمه  
(فقال) له (كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في النجوى) وللكتمة في يقول في النجوى أي التي  
تقع بين يدي الله وعنده يوم القيامة وهو فضل من الله تعالى حيث يذكر المعاصي للعبد سر (فقال) ابن عمر رضى  
الله عنهما (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يقول ان الله) عز وجل (يدني المؤمن) أي يقربه



(فيضع عليه كنفه) بفتح الكاف والنون والقاء أي حفظه وستره وفي كتاب خلق الأفعال في رواية عبد الله بن المبارك عن محمد بن سواء عن قتادة في آخر الحديث قال عبد الله بن المبارك كنفه ستره (ويستره) عن أهل الموقف (فيقول) تعالى له (أتعرف ذنب كذا) أتعرف ذنب كذا (مرتين) ولا يذنبنا بالتسوين في الأخيرة (فيقول) المؤمن (ألم أرى رب) أعرفه (حتى إذا قرره بذنوبه) جعله مقرباً بأن أظهر له ذنوبه وأجاءه إلى الإقرار بها حتى يعرف منه الله عليه في سترها عليه في الدنيا وفي عفو عنه في الآخرة وسقط في رواية أبي ذر لفظ إذا (ورأى في نفسه أنه هلك) باستحقاقه العذاب (قال) تعالى له (سترتهما) أي الذنوب (عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم فيعطي) حينئذ (كتاب حسناته وأما الكافر) بالأفراد (والمنافقون) بالجمع في رواية أبي ذر عن الكشمي والمستملي وله عن الكشمي أيضاً والمنافق بالأفراد (فيقول الأشهاد) جمع شاهد وشهيد من الملائكة والنبين وسائر الأنس والجن (هؤلاء الذين كذبوا على ربهم) اللعنة الله على الظالمين \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التفسير والأدب والتوحيد ومسلم في التوبة والنساء في التفسير وفي الرقائق وابن ماجه في السنة \* هذا (باب) بالتسوين (لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه) بضم الياء وسكون المهملة وكسر اللام مضارع أسلم أي لا يلقيه إلى هلكة بل يحميه من عدوه \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير الخنزومي مولا هم المصري ونسبه إلى جده اشهرته به قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف بن خالد بن عقيل بالفتح الأيلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (أن سألما أخبره أن) أباه (عبد الله بن عمر رضي) رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (المسلم) سواء كان حراً أو عبداً بالعلم أو لا (أخوال المسلم) في الإسلام (لا يظلمه) خبر بمعنى النهي لأن ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسلمه) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه لا يتركه مع من يؤذيه بل يحميه وزاد الطبراني ولا يسلمه في مصيبة نزلت به (ومن كان في حاجة أخيه) المسلم (كان الله في حاجته) وعند مسلم من حديث أبي هريرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه (ومن فرج عن مسلم كربة) بضم الكاف وسكون الراء وهي النعم الذي يأخذ النفس أي من كرب الدنيا (فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة) بضم الكاف والراء جمع كربة (ومن ستر مسلماً) رآه على معصية قد انقضت فلم يظهر ذلك للناس فلورآه حال تلبسه بها واجب عليه الإنكار لا سيما أن كان مجاهر بها فانتهى والارفعه إلى الحاكم وليس من الغيبة المحترمة بل من النصيحة الواجبة (ستره الله يوم القيامة) وفي حديث أبي هريرة عند الترمذي ستره الله في الدنيا والآخرة \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الإكراه ومسلم وأبو داود والترمذي في الحدود والنساء في الرجم \* هذا (باب) بالتسوين (أعن أحلك) المسلم سواء كان (ظالماً أو مظلوماً) \* وبه قال (حدثنا) ولا ي الوقت (حدثني) بالأفراد (عثمان بن أبي شيبة) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة واسمه إبراهيم ابن عثمان أبو الحسن العبسي الكوفي قال (حدثنا هشيم) بضم الهاء وفتح المعجمة بالتصغير ابن بشير بالتصغير أيضاً الواسطي قال (أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس) بضم العين مصغراً ابن مالك الأنصاري (وحيد الطويل) سقط الطويل لا ي ذر أن كلامهما (سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول) ولا ي ذر سمعاً بالتثنية أي عبيد الله وحيد وقول العيني أن الضمير في سمع يلفظ الأفراد ويؤد على حيد لا يخفى ما فيه (قال رسول الله) ولا ي ذر قال النبي (صلى الله عليه وسلم أنصر أحلك) أي في الإسلام (ظالماً) كان (أو مظلوماً) زاد في الإكراه من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحيد فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره قال يحجزه عن الظلم فإن ذلك أنصره أي منعك إياه من الظلم أنصره إياه على شيطانه الذي يغويه وعلى نفسه التي تأمره بالسوء وتطغيه \* وبه قال (حدثنا مسدد) بمهمات وتشديد الدال الأولى ابن مسرهد ابن مسرهد الأسدي البصري قال (حدثنا معتمر) من الأعمار هو ابن سليمان بن طرخان التيمي (عن حيد) الطويل (عن أنس رضي الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قالوا) ولا ي الوقت في نسخة قال وفي الإكراه فقال رجل (يا رسول الله) ولم يسم هذا الرجل (هذا) أي الرجل الذي (تنصره) حال كونه (مظلوماً فكيف تنصره) حال كونه (ظالماً قال) عليه الصلاة والسلام (تأخذ فوق يديه) بالتثنية وهو كناية عن منعه عن الظلم بالعلم أن لم يمنع بالقول وعنى بالفوقية الإشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة وقد ترجم المؤلف بلفظ الإعانة وساق الحديث بلفظ النصرفاشار إلى ما ورد في بعض طرقه وذلك فيما



رواه حديد بن معاوية وهو بالمهملة وآخره جيم مصغرا عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا عن أخاك ظالمنا الحديث أخرجه ابن عدي وأبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه منه المؤلف قال ابن بطال النصر عند العرب الإعانة وقد فسر صلى الله عليه وسلم أن نصر الظالم منعه من الظلم لأنك إذا تركته على ظلمه أدام ذلك إلى أن يقتص منه فنعك له من وجوب القصاص نصرة له وهذا من باب الحكم بالشيء وتسميته بما يؤول إليه وهو من عجيب الفصاحة ووجيز البلاغة وقد ذكر مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر سبيل الحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه ولفظه اقتتل رجل من المهاجرين و غلام من الانصار فنادى المهاجري يا لله يا لله يا لله و نادى الانصاري يا لله يا لله فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا ادعوى الجاهلية قالوا لا ان غلامين اقتتلا فكسع أحدهما الآخر فقال لا بأس ولنصر الرجل أخاه ظالمنا أو مظلوما الحديث وذكر المفضل الضبي في كتابه الفسخر ان أول من قال انصر أخاك ظالمنا أو مظلوما جندب بن العنبر بن عمرو بن نعيم وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حجة الجاهلية لا على ما فسر النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم

إذا أنالتم أنصر أخى وهو ظالم • على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

قاله الحافظ ابن حجر • (باب نصر المظلوم) • وبه قال (حدثنا سعيد بن الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة وكسر عين سعيد العامري الحرثي قال (حدثنا شعبه) بن الجراح (عن الأشعث بن سيم) بضم السين وفتح اللام مصغرا والأشعث بالمجعة والمثلثة أبي الشعثاء الكوفي (قال سمعت معاوية بن سويد) بضم السين وفتح الواو ابن مقرن المزني الكوفي (قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهم قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بجمع ونمنا عن سبع فذكر عبادة الرض) وهي سنة إذا كان له متعهد أو فواجبة (واتباع الجنائز) فرض على الكفاية (وتسميت العاطس) إذا حمد الله سنة (وردة السلام) فرض كفاية (ونصر المظلوم) مسلما كان أو ذميا واجب على الكفاية ويتعين على السلطان وقد يكون بالقول أو بالفعل ويكتفه عن الظلم وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمر الله بعبد من عباده أن يضرب في قبره مائة جادة فلم يزل يسأل الله تعالى ويدعوه حتى صارت واحدة فامتلا قبره عليه نارا فلما ارتفع عنه أفاق فقال علام جلدتوني قالوا انك صليت صلاة بغير طهور وصرت على مظلوم فلم تنصره رواه الطحاوي ان كان هذا حال من لم ينصره فكيف من ظلمه (واجابة الداعي) سنة الا في وليمة النكاح فعند الشافعية والحنابلة انها فرض عين إذا كان الداعي مسلما وأن تكون في اليوم الاول وأن لا يكون هنالك منكر كشر بخمر (وابرار المقسم) بجمع مضمومة وكسر السين سنة أي الحالف إذا أقسم عليه في مباح يستطيع فعله ولا يذعن الكشيمى وابرار المقسم • وهذا الحديث قد سبق في الجنائز تأملا وساقه هنا مختصرا لم يذكر السبع المنهى عنها والمراد منه هنا قوله ونصر المظلوم • وبه قال (حدثنا محمد بن العلاء) بن كريب الهمداني الكوفي قال (حدثنا أبو أسامة) حاد بن أسامة (عن يزيد) بضم الموحدة مصغرا ابن عبد الله بن أبي بردة (عن) جده (أبي بردة) الحارثي أو عامر (عن) أبيه (أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال المؤمن للمؤمن) التعريف فيه للجنس والمراد بعض المؤمن لبعض (كالبنيان يشد بعضه بعضا) بيان لوجه التشبيه وللمكشيمى يشد بعضهم بعضا بجمع (وشبك) عليه الصلاة والسلام (بين أصابعه) كالبيان للوجه أي شدا مثل هذا الشدة وفيه تعظيم حقوق المسلمين بعضهم لبعض وحنهم على التراحم والملاطمة والتعاضد والمؤمن إذا شد المؤمن فتد نصره والله أعلم • (باب الانتصار من الظالم لقوله جل ذكره) في سورة النساء (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم) أي الجهر من ظلم بالدعاء على الظالم والانتظام منه وعن السيدي نزات في رجل نزل بشوم فلم يفتوه فرخص له أن يقول فيهم ونزولها في واقعة عين لا يمنع حلالها على عمومها وعن ابن عباس رضي الله عنهم المراد بالجهر من القول الدعاء فرخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه (وكان الله سميعا) لكلام المظلوم (علما) بالظالم ولقوله تعالى في سورة الشورى (والذين إذا أصابهم البغي) يعني الظلم (هم ينتصرون) ينتقمون ويقتصون (قال ابراهيم) التيمي مما وصله عبد بن حم وابن عينة في تفسيرهما (كانوا) أي السلف (يكرهون ان يستدلوا) بضم السين وفتح التاء والمجعة من الذل (فأذا قدروا) بفتح الدال المهملة (عموا) عن بني عليهم • (باب عدو المظلوم) عن ظلمه (لقوله تعالى) في سورة النساء (ان تبدوا خيرا) طاعة وبرا (او تحفوه) أي تفعلوه سرا (او تعفوا عن سوء)



لكم المؤاخذة عليه وهو المقصود وذكرا باده الخير واخفائه نسيب له ولذلك رتب عليه قوله (فان الله كان عفوا قديرا) أي يكثر العفو عن العصاة مع كمال قدرته على الانتقام فانتم أولى بذلك وهو حث للمظلوم على العفو بعد ما رخص له في الانتصار رجلا على مكارم الاخلاق وقوله تعالى في سورة حم عسق (وجزاء سبئة سبئة مثلها) ومعنى الثانية سبئة للآزد وواج ولا نهاتسو ومن تنزل به (فن عفا واصح) بينه وبين خصمه بالعفو والاعضاء (فأجره على الله) عدة مبسطة لا يقاس أمرها في العظم (انه لا يجب الظالمين) المتبدئين بالسبئة والتجبر والوزن في الانتقام (وان اتصبر بعد ظلمه) بعد ما ظلم فهو من اضافة المصدر الى المفعول (فاؤثرك ما عليهم من سبيل) من مأثم (انما السبيل) يعني الاثم والخرج (على الذين يظلمون الناس) يتدثرونهم بالاضرار يطلبون ما لا يستحقونه تجبرا عليهم (ويغفون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب أليم) على ظلمهم وبغيمهم (ولمن صبر) على الاذى ولم يقتصر من صاحبه (وعف) تجاوز عنه وفوض أمره الى الله (ان ذلك) الصبر والتجاوز (لمن عزم الامور) أي ان ذلك منه خذف للعلم به كما خذف في قولهم السمن منوان بدرهم \* ويحكى أن رجلا سب رجلا في مجلس الحسن رحمه الله فكان المسبوب يكظم ويعرق فيمسخ العرق ثم قام فذلا هذه الآية فقال الحسن عقلها والله وفهمها اذ ضربها الجاهلون وفي حديث أبي هريرة عند الامام أحمد وأبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبي بكر ما من عبد ظلم مظلة فعفا عنها الا أعز الله به انصره وقد قالوا العفو مندوب اليه ثم قد يعكس الامر في بعض الاحوال فيرجع ترك العفو مندوبا اليه وذلك اذا احتيج الى كف زيادة البغي وقطع مادة الاذى وسقط من الفرع قوله تعالى ومن يضال الله فخاله من ولي من بعده أي من ناصر يتولاه من بعده خذلان الله له وثبت فيه قوله تعالى (وترى الظالمين لما رأوا العذاب) حين يرونه فذكره بلفظ الماضي تحقيقا (يقولون هل الى مرد من سبيل) أي الى رجعة الى الدنيا وفي رواية أبي ذر فأجره على الله انه لا يجب الظالمين الى قوله مرد من سبيل فاسقط ما ثبت في رواية غيره \* هذا (باب) بالتوبين (الظلم ظلمات يوم القيامة) \* وبه قال (حدثنا احمد بن يونس) هو احمد بن عبد الله بن يونس أبو عبد الله التميمي اليربوعي الكوفي قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة واسمه دينار) (المجاهدون) بكسر الجيم وبالشين المعجمة المنصومة قال (اخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال الظلم) بأخذ مال الغير بغير حق أو التناول من عرضه أو نحو ذلك (ظلمات) على صاحبه (يوم القيامة) فلا يمتدى يوم القيامة بسبب ظلمه في الدنيا فر بما وقع قدمه في ظلمة ظلمه فهو في حفرة من حفر النار وانما يشأ الظلم من ظلمة القلب لانه لو استنار بنور الهدى لاعتبر فاذا سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتشفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يغنى عنه ظلمه شيئا قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يؤتى بالظلمة فيموضعون في تابوت من نار ثم يزجون فيها \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في الادب والترمذي في البر \* (باب الانتقاء والحذر من دعوة المظلوم) \* وبه قال (حدثنا يحيى بن موسى) بن عبد ربه البلخي الملقب بخت بفتح المعجمة وتشديد المثناة الفوقية قال (حدثنا وكيع) هو ابن الجراح الرؤاسي بضم الراء وهـ مزة ثم مهـ ملة الكوفي قال (حدثنا زكريا بن اسحاق المكي) الثقة (عن يحيى بن عبد الله بن صبيح) بالصاد المهملة المكي (عن ابي سعيد) نافذ بالقاء والمعجمة أو المهملة (مولي ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى أهل اليمن) والياعليهم سنة عشر بعلمهم الشرائع ويقبض الصدقات (فقال) له (اتق دعوة المظلوم) وان كان عاميا (فانها) أي دعوة المظلوم وللمستعلى فانه أي الشأن (ليس بينها وبين الله حجاب) كتابة عن الاستجابة وعدم الرد \* كما صرح به في حديث أبي هريرة عند الترمذي مرفوعا بلفظ ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حين يفطر والامام العادل ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام وتفتح لها أبواب السماء ويقول الرب وعزتي لا نصرك ولو بعد حين \* وحديث الباب قد سبق في باب أخذ الصدقة من الاغنياء من كتاب الزكاة بأنهم من هذا واقتصر منه هنا على المراد \* (باب من كانت له مظلة) بكسر اللام وحكى فتحها (عند الرجل) وفي رواية عند رجل (خلها له هل يبين مظلمته) حتى يصح التحليل منها أم لا \* وبه قال (حدثنا آدم بن أبي اياس) عبد الرحمن العسقلاني الخراساني الاصل قال (حدثنا ابن ابي ذئب) محمد بن عبد الرحمن قال (حدثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له مظلة) بكسر اللام وفي الرقاق من رواية مالك عن المقبري من كانت عنده مظلة (لاحد) ولا يبي ذر لآخيه (من عرضه) بكسر العين



المهمة موضع الذم والمدح منه سواء كان في نفسه أو أصله أو فرع (أو شئ) من الأشياء كالأموال والجراحات حتى اللطمة وهو من عطف العام على الخاص (فليحمله منه اليوم) نصب على الظرفية والمراد من اليوم أيام الدنيا لمقابلته بقوله (قبل أن لا يكون دينار ولا درهم) فيؤخذ منه بدل مظلته وهو يوم القيامة والمراد بالتحلل أن يسأله أن يجعله في حل وليطلبه براءة ذمته وقال الخطابي معناه يستوجب ويقطع دعواه عنه لأن ما حرم الله من الغيبة لا يمكن تحليله وجاء رجل إلى ابن سيرين فقال اجعلني في حل فقد اغتبتك فقال اني لا أحل ما حرم الله ولكن ما كان من قبلنا فانت في حل ولما قال قبل أن لا يكون دينار ولا درهم كأنه قيل فبايؤخذ منه بدل مظلته فقال (ان كان له) أي الظالم (عمل صالح اخذ منه) أي من ثواب عمله الصالح (بتدري مظلته) التي ظلمها اصحابه (وان لم يكن له حسنات اخذ من سيئات صاحبه) الذي ظلمه (فحمل عليه) أي على الظالم عقوبة سيئات المظلوم قال المازري زعم بعض المتدعة أن هذا الحديث معارض لقوله تعالى ولا تزروا زرة وزر أخرى وهو باطل وجهالة ينة لانه انما عوقب بفعله ووزره فتوجه عليه حقوق لغريمه فدفعت اليه من حسناته فلما فرغت حسناته اخذ من سيئات خصمه فوضعت عليه فحقبة العقوبة مسببة عن ظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه (قال أبو عبد الله) المواظ (قال اسماعيل بن أبي أويس) هو شيخ المؤلف (انما سمى) أي أبو سعيد المذکور في السند (المقبري لانه كان نزل) ولابي ذر ينزل (ناحية المقابر) بالمدينة الشريفة وقيل لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعله على حفر القبور بالمدينة وهو تابعي (قال أبو عبد الله) البخاري (وسعيد المقبري هو مولى بني ليت) كان مكاتباً لامرأة من أهل المدينة من بني ليت بن بكر بن عبد مناة بن كنانة (وهو سعيد بن أبي سعيد واسم أبي سعيد كيسان) بفتح الكاف ومات سعيد المقبري في أول خلافة هشام وقال ابن سعد مات سنة ثلاث وعشرين ومائة واتفقوا على توثيقه قال محمد بن سعد كان ثقة كثيراً الحديث لكنه اختلط قبل موته بأربع سنين وقد سقط قوله قال أبو عبد الله قال اسماعيل الخ في غير رواية الكشي في وثبت فيها والله أعلم \* هذا (باب) بالتسوين (إذا حله من ظلمه فلا رجوع فيه) سواء كان معلوماً أو مجهولاً وعند من يجيزه \* وبه قال (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) زاد الكشي في هذه الآية (وان امرأة خافت من بعلها اشوزا) نجاباً عنها وترفعاً عن صحبتها كراهة لها ومنعاً لحقوقها (أو اعراضاً) بأن يقل مجالستها ومحادثتها (قالت) عائشة (الرجل تكون عنده المرأة) حال كونه (ليس بمسكراً منها) أي ليس بطالب كثرة الصحبة منها أمالكبرها أو لسوء خلقها أو لغير ذلك وخبر المبتدأ الذي هو الرجل قوله (يريد أن يفارقها) أي لما ذكر (فتقول) المرأة (أجعلك من) أجل (شأني في حل) أي من حقوق الزوجية وتتركني بغير طلاق (فتزل هذه الآية في ذلك) وعن علي رضي الله عنه نزلت في المرأة تكون عند الرجل تكره مفارقتها فيصطلحان على أن يجيئها كل ثلاثة أيام أو أربعة وروى الترمذي من طريق سماعة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خشيت سودة أن يطلتها رسول الله صلى الله عليه وسلم فنالت يا رسول الله لا تطلقني واجعل يومى لعائشة ففعل ونزلت هذه الآية وقال حسن غريب \* وقد بين أن مورد الحديث انما هو في حق من تسقط حقها من القسمة وحينئذ يقول الكرمانى ان المطابقة بين الترجمة وما بعدهما من جهة أن الخلع عقد لازم لا يصح الرجوع فيه فيأتحق به كل عقد لازم وهم كتابه عليه في فتح الباري \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التفسير \* هذا (باب) بالتسوين (إذا أذن) رجل (له) أي لرجل آخر في استيفاء حقه (أو أحله) ولابي ذر عن الكشي في أو أحله (ولم يبين كم هو) أي مقدار المأذون في استيفائه أو المحلل \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن أبي حازم بن دينار) بالحاء المهمل والراى سلة الأعرج (عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ان رسول الله) وفي نسخة صحح عليها في اليونانية أن النبي (صلى الله عليه وسلم أتى بشراب) في قدح والشراب هو اللبن الممزوج بالماء (فشرب منه وعن عيمه غلام) هو ابن عباس (وعن يساره الاشياخ فقال) عليه الصلاة والسلام (للقلام اناذن لى أن أعطي) القدح (هؤلاء) أي الاشياخ (فقال القلام لا والله يا رسول الله لا أوثر بنصيبى منك أحداً) انما قال ذلك لانه عليه الصلاة والسلام لم يأمره به ولو أمره لا طاع وناهاره انه لو أذن له لا عطاءهم (قال قتله) بالثناء الفوقية واللام المشددة أي دفعه (رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده) ولم يظهر لى وجه المناسبة بين الترجمة والحديث



فأله أعلم وقد قيل انما تؤخذ من معنى الحديث لانه لو أذن الغلام له عليه الصلاة والسلام بدفع الشراب الى الاشياخ لكان تحليل الغلام غير معلوم وكذلك مقدار شربهم وشربه \* (باب انهم من ظلم شيئا من الارض) \* وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع الحمصي قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب (قال حدثني) بالافراد (طلحة بن عبد الله) بن عوف ابن أخي عبد الرحمن بن عوف (ابن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل) القرشي وقيل الانصاري المدني وليس له في البخاري الا هذا الحديث (أخبرنا ابن سعيد بن زيد) القرشي أحد العشرة المبشرة بالجنة (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ظلم من الارض شيئا) قليلا أو كثيرا وفي رواية عروة في بدء الخلق من أخذ شيئا من الارض ظلما ولا جد من حديث أبي هريرة من أخذ من الارض شيئا بغير حقه (طوقه) بضم الطاء المهملة وكسر الواو المشددة وبالضاد مبدئا للمفعول (من سبع ارضين) بفتح الراء وقد تسكن أي يوم القيامة قبل أراد طوق التكليف وهو أن يطوق حملها يوم القيامة ولا جد والطبراني من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من أخذ أرضا بغير حقه كأن أن يجعل تراها الى المحشر وفي رواية للطبراني في الكبير من ظلم من الارض شيئا كأن أن يحفره حتى يبلغ به الماء ثم يحمله الى المحشر وقبل انه أراد أنه يخسف به الارض فتصير الارض المقصورة في عنقه كالطوق ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما جاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره قال البغوي وهذا أصح ويؤيده حديث ابن عمر المسوق في هذا الباب ولفظه خسف به يوم القيامة الى سبع ارضين وفي حديث ابن مسعود عند أحمد بإسناد حسن والطبراني في الكبير قلت يا رسول الله أي الظلم أظلم فقال ذراع من الارض يقتصبها المرء المسلم من حق أخيه فليس حصاة من الارض يأخذها الا طوقها يوم القيامة الى قعر الارض ولا يعلم قعرها الا الله الذي خلقها أو المراد بالتطوق الاثم فيكون الظلم لازما في عنقه لزوم الاثم عنه ومنه قوله تعالى ألزمتها طائفة في عنقه وفي هذا تهديد عظيم للغاصب خصوصا ما يفعله بعضهم من بناء المدارس والربط ونحوه مما يماثلون به القرب والذكر الجليل من غصب الارض لذلك وغصب الالات واستعمال العمال ظلما وعلى تقدير أن يعطى فانه يعطى من المال الحرام الذي اكتسبه ظلما الذي لم يقل أحد بجواز أخذه ولا الكفار على اختلاف مللهم فيزداد هذا الظالم بارادته الخير على زعمه من الله بعد أن ما سمع هذا الظالم قوله صلى الله عليه وسلم من ظلم من الارض شيئا طوقه من سبع ارضين وقوله عليه الصلاة والسلام فيما يروى عن ربه ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي العهد ثم غدر ورجل باع حرًا أو كل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فامسأه وفي منه عمله ولم يعطه أجره روى البخاري \* وبه قال (حدثنا أبو عمر) عبد الله بن عمرو بن الحجاج المفضل البصري قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد قال (حدثنا حسين) المعلم (عن يحيى بن أبي صكينير) الطائي البجلي (قال حدثني) بالافراد (محمد بن ابراهيم) التيمي (ان أبا سلمة) عبد الله أو ابا معاذ بن عبد الرحمن بن عوف (حدثه انه كانت بينه وبين اناس خصومة) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على أسمائهم ووقع اسم من طريق حرب بن شداد عن يحيى وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض فضيه نوع تعيين للخصوم وتعيين المتخاصم فيه (فذكر لعائشة رضي الله عنها) أي ذلك كما في بدء الخلق (فصالت له يا أبا سلمة اجتب الارض) فلا تغصب منها شيئا (فان النبي صلى الله عليه وسلم قال) وفي رواية يقول (من ظلم قيد شبر) بكسر القاف وسكون الهمزة المتناة التحتية أي قدر شبر (من الارض طوقه من سبع ارضين) أي يوم القيامة وفي حديث أبي مالك الاشعري عند ابن أبي شيبة بإسناد حسن أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع ارضين وعند ابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا ايما رجل ظلم شيئا من الارض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع ارضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس \* وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في بدء الخلق ومسلم في البيوع \* وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) القراهيدي قال (حدثنا عبد الله بن المبارك) المروزي قال (حدثنا موسى بن عقبة) الامام في المغازي (عن سالم بن أبيه) عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه انه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من أخذ من الارض شيئا) فن أو كثر (بغير حقه خسف به) أي بالآخذ غضبا تلك الارض المقصورة (يوم القيامة الى سبع ارضين) فتصير له كالطوق في عنقه بعد أن يطوله الله تعالى أو أن هذه الحقائق تنوع لصاحب هذه الجنة على حسب قوة الفسدة وضعفها فيذهب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا وفي الحديث امكان غصب الارض خلافا لابي حنيفة وأبي



يوسف حيث قال الغضب لا يتحقق الا فيما يقل ويحول لان ازالة اليد بالنقل ولا نقل في العقار واذا غصب  
 عقار افهلكت في يده لم يضمن وقال محمد يضمنه وهو قول أبي يوسف الاول وبه قال الشافعي لتحقق اثبات اليد ومن  
 ضرورته زوال يد المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة فيتحقق الوصفان وهو الغصب  
 فصار كالتنقل ويجوز الوديعه ولهما معنى لابي حنيفة وأبي يوسف أن الغصب اثبات اليد بلزالة يد المالك بفعل  
 في العين وهذا لا يتصور في العقار لان يد المالك لا تزول الا باخراجه عنها وهو فعل فيه لافي العقار قاله في الهداية  
 واستدل لهما في الاختيار شرح المختار بحديث الباب من ظلم من الارض شيئا طوقه من سبع ارضين لانه عليه  
 الصلوة والسلام ذكر الجزاء في غصب العقار ولم يذكر الضمان ولو وجب لذكره وصور المسألة بما اذا سكن دار  
 غير مضمرة اذنه ثم خربت اما اذا هدم البناء وحضر الارض فيضمن لانه وجد منه النقل والتحويل فانه اتلاف  
 ويضمن بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب والعقار يضمن بالاتلاف وان لم يضمن بالغصب ولانه تصرف في العين  
 انتهى ومن فوائد حديث الباب ما قاله ابن المنير ان فيه دلالة على أن الحـكم اذا تعلق بظاهر الارض تعلق  
 بباطنها الى التضمين من ملك ظاهر الارض ملك باطنها من حجارة وأبنية ومعادن ومن حبس أرضا مسجدا أو غيره  
 يتعلق التحبيس بباطنها حتى لو أراد امام المسجد أن يحتفر تحت أرض المسجد ويبني مطاير تكون أبوابها الى  
 جانب المسجد تحت مصطبة أو نحوها أو جعل المطاير حوائط ومخازن لم يكن له ذلك لان باطن الارض  
 تعلق به الحبس كظواهرها فكلا لا يجوز اتخاذ قطعة من المسجد حائطا كذلك لا يجوز ذلك في باطنه (قال القريري  
 قال أبو جعفر بن أبي حاتم) واسمه محمد البخاري وراقي المؤلف (قال أبو عبد الله) البخاري (هذا الحديث) أي  
 حديث الباب (ليس بخبر اسان في كتاب ابن المبارك) ولا في ذرقي كتب ابن المبارك التي صنفها بها (املاء) أي  
 الحديث والمستمل والجوى انما أملى بزيادة انما وضم الهمزة وحذف النون المنصوب (عليهم بالبصرة) لكن  
 نعيم بن حماد المروزي ممن حمل عنه بخبر اسان وقد حدث عنه بهذا الحديث فيحتمل أن يكون حدث به بخبر اسان  
 والله اعلم وهذه الغائبة التي ذكرها القريري ثابتة في رواية أبي ذر ساقطة لغيره هذا (باب) بالتسوين (إذا أذن  
 انسان لا خريشا) أي في شيء (جاز) وبه قال (حدثنا حفص بن عمر) بن الحارث الحوضي قال (حدثنا شعبة)  
 ابن الحجاج (عن جبلة) بابليم والموحدة واللام المفتوحات ابن سميم بضم السين وفتح الحاء المهملة من الشيباني انه  
 قال (كان بالمدينة في بعض أهل العراق) وعند الترمذي في بعض أهل العراق (فأصابنا سنة) غلاء وجذب  
 (فكان ابن الزبير) عبد الله (برزقنا) أي يطعمنا (التم ففكان ابن عمر رضي الله عنهما يمر بنا) أي ونحن نأكله  
 (فيقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقران) بهمزة مكسورة بين اللام والقاف من الثلاث المزيد  
 فيه قال عياض والصواب القران باسقاط الهمزة وهو أن تقرن غمرة بقرعة عند الكل لان فيه اجحافا برفيقه مع  
 ما فيه من الشر المزري به صاحبه نعم اذا كان التمر ملكا له أنه يأكل كيف شاء (الا ان يستأذن الرجل منكم  
 أخاه) فبأذن له فانه يجوز لانه حقه له اسقاطه واختلف هل قوله الا أن يستأذن الخ مدرج من قول ابن عمر  
 أو مرفوع فذهب الخطيب الى الاول وعورض بحديث جبلة عند البخاري سمعت ابن عمر يقول نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن يقرن بين التمرتين جميعا حتى يستأذن أصحابه وهل انتهى للتحريم أو للتزنية فقل عياض عن  
 أهل الظاهر أنه للتحريم وعن غيرهم أنه للتزنية وصوب النووي التفصيل فان كان مشتركا بينهم حرم الا برضاهم  
 والا فلا وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الاطعمة والشركة ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه  
 في الاطعمة والنساء في الوليمة وبه قال (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدي قال (حدثنا  
 أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري (عن الأعشى) سليمان بن مهران (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة (عن  
 أبي معهود) عقبة بن عمرو الانصاري البدرى (ان رجلا من الانصار يقال له أبو شعيب كان له غلام لحام) يبيع  
 اللحم ولم يسم (فقال له أبو شعيب اصنع لي طعام خسة) لعلمه أن النبي صلى الله عليه وسلم سببته غيره (الغنى  
 أدعو النبي صلى الله عليه وسلم خامس خسة) أي أحد خسة (وابصر في وجه النبي صلى الله عليه وسلم الجوع)  
 جلة فعلية حالية يعني انه قال لغلامه اصنع لنا في حال رؤيته تلك (فدعاه) أي دعا أبو شعيب النبي صلى الله  
 عليه وسلم (فتبعهم رجل) أي سادس لم يسم أيضا (لم يدع فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا قد اتبعنا)  
 بتشديد التاء (اتأذن له) في الدخول (قال نعم) وهذا الحديث قدمه في باب ما قيل في اللعاب والجزار من



كتاب البيوع \* (باب قول الله تعالى) في سورة البقرة (وهو ألد الخصام) ألد أفعل تفضيل من اللد وهو شدة  
 الخصومة والخصام المخاصمة ويجوز أن يكون جمع خصم كصعب وضعب بمعنى أشد الخصوم خصومة أو أن  
 أفعل هنا ليست للتفضيل بل بمعنى الفاعل أي وهو ألد الخصام أي شديد المخاصمة فهو من إضافة الصفة المشبهة  
 وعن ابن عباس أي ذو جدال وقال السدي فيما ذكره ابن كثير نزلت في الأخنس بن شريق الثقفي جاء إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وأظهر الإسلام وفي باطنه خلاف ذلك وعن ابن عباس في نفر من المنافقين تكلموا في  
 خيب وأصحابه الذين قتلوا بالرجيع وعابوهم فأنزل الله ذم المنافقين ومدح خيب وأصحابه \* وبه قال (حدثنا  
 أبو عاصم) النبيل الضحاك بن مخلد (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي (عن ابن أبي مليكة) عبد الله  
 ابن عبيد الله واسم أبي مليكة زهير المكي الاحول (عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
 (قال ان ابغض الرجال إلى الله) عز وجل (الألد الخصم) بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة المولع بالخصومة  
 الماهر فيها واللام في الرجال للعهد فالمراد الأخنس وهو منافق أو المراد الألد في الباطل المستحل له أو هو تغليظ  
 في الزجر \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الأحكام والتفسير ومسلم في القدر والترمذي والنسائي في التفسير  
 \* (باب اسم من خصم في) أمر (باطل وهو يعلمه) أي يعلم أنه باطل \* وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله  
 الاويسى) قال حدثني (بالأفراد) (أبراهيم بن سعد) بسكون العين ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري  
 المدني زيل بغداد تكلم فيه بلا فادح (عن صالح) هو ابن كيسان مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز (عن ابن شهاب)  
 محمد بن مسلم الزهري أنه (قال احبرني) بالأفراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان زينب بنت أم سلمة) بنت أبي سلمة  
 عبد الله وكان اسمها برة فسمها النبي صلى الله عليه وسلم زينب (اخبرته ان أمها أم سلمة) هند بنت أبي أمية (رضي  
 الله عنها) زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سمع خصومة بين ابنة حجرته  
 التي هي سكن أم سلمة (تخرج اليهم) أي إلى الخصوم ولم يسموا (فقال انما نبشر) من باب البشر المجازي لانه  
 حصر خاص أي باعتبار علم البواطن ويسمى عند علماء البيان قصر القلب لانه أتى به للرد على من زعم أن من  
 كان رسولا يعلم الغيب فيطلع على البواطن ولا يخفى عليه المعلوم ونحو ذلك فأشار إلى أن الوضع البشري  
 يقتضي أن لا يدرك من الأمور الا ظواهرها فانه خلق خلقا لا يعلم من قضايا تجب عنه حقائق الأشياء فاذا ترك  
 على ما جبل عليه من القضايا البشرية ولم يؤيد بالوحي السماوي طرأ عليه ما يطرأ على سائر البشر (وانه يأتي  
 الخصم) وفي الأحكام وانكم تختصمون إلى (فاعلم بعضكم ان يكون ابلغ) أي أحسن ارادا للكلام (من بعض)  
 أي وهو كاذب وفي الأحكام واعلم بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض أي السن وأفصح وأبين كلاما وأقدر  
 على الحجة وفيه اقتران خبر اعل التي اسمها جنة بأن المصدريه (فأحسب) بفتح السين وكسر هاء الغتان والنصب  
 عطفا على أن يكون أبلغ وبالرفع أي فأظن لفصاحته ببيان حجته (انه صدق فأقضي له بذلك) الذي سمعته منه  
 (فن قضيت) أي حكمت (له بحق مسلم) أي أودى أو معاهدا فالتعبير بالمسلم لامفهوم له وانما خرج مخرج الغالب  
 كنظائره مما سبق (فانما هي) أي القصة أو الحالة (قطعة) طائفة (من النار) أي من قضيت له بظاهر يخالف  
 الباطن فهو حرام فلا يأخذ ما قضيت له لانه يأخذ ما يؤول به إلى قطعة من النار فوضع السبب وهو قطعة من  
 النار موضع السبب وهو ما حكم له به (فلما أخذها أو فليتر كها) ولا يذرا أو فليتر كها باسقاط الفاء قال النووي  
 ليس معناه التخيير بل هو التهديد والوعيد كقوله تعالى فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وكقوله تعالى اعلموا  
 ما شئتم انتهى ونعقب بأنه ان أراد أن كلنا الصيغتين للتهديد فمنوع فان قوله فليتر كها للوجوب وان أراد الاولى  
 وهو فلا أخذها فلا تخيير فيها بمجرد ما حتى يقول ليس للتخيير ثم ان أو بما بشر لفظا ومعنى والتهديد ضد الوجوب  
 وأجيب بأنه يحتمل ارادة الصيغتين لأعلى معنى أن كل واحدة منهما للتهديد بل الامر للتخيير المستفاد من مجموعهما  
 بدليل تنظيره بقوله تعالى فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وكلاهما نظير خذ من مالي درهما أو خذ دينار وكذلك  
 في معنى ذلك اعلموا ما شئتم لانه يدخل إلى اعلموا خيرا ان شئتم واعلموا شرا ان شئتم والتهديد هو التخويف ودلالة  
 هذه الصيغ عليها انما هي بقرينة خارجة عن اللفظ وهي ما قصد في الكلام من التخويف بعاقبة ذلك ويحتمل أن  
 الصيغة الاولى هي التي للتهديد وهو قريب من نحو فليتبوأ مقعده من النار وحيث قد قالوا للضرب والصيغة  
 الثانية على حقيقتها من الإيجاب أي بل ليدعها وقد قال سيبويه ان أو تأتي للضرب بشرطين سبق في أو نهى  
 وإعادة العامل والشرطان موجودان فيه لانا اذا جئنا فلما أخذها على التهديد كان معناه فلا يأخذها



بل يدعيها طاعة في العدة . وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاحكام والشهادات وترك الحيل ومسلم في القضاء  
وأبو داود في الاحكام . هذا (باب) بالتسوية في ذم من (إذا خاسم فجر) وفي نسخة بترك تسوية باب . وبه قال  
(حدثنا بشر بن خالد) بالموحدة المكسورة والمججمة الساكنة العسكرية قال (أخبرنا محمد) غير منسوب ولا ي  
ذرحم بن جعفر (عن شعبة) بن الحجاج (عن سليمان) بن مهران الاعمش (عن عبد الله بن مرة) الهمداني الخارفي  
بجاء مججمة وراة وفاة الكوفي (عن مسروق) هو ابن الابدع أبو عائشة الهمداني (عن عبد الله بن عمرو) بفتح  
العين وسكون الميم ابن العاصي (رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال اربع) أي أربع خصال  
(من كن فيه كان منافقا) عدا لا ايمانيا أو منافقا عرفيا لا شرعيا وليس المراد الكفر الملقى في الدرك الاسفل من  
النار (أو كانت فيه خصلة) أي خلة بفتح الخاء (من أربعة) ولا يذرا أربع (كانت فيه خصلة من النفاق حتى  
يدها) يتركها (إذا حدث) في كل شيء (كذب وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدر وإذا خاسم فجر) في الخصومة  
أي مال عن الحق والمراد به هنا الشتم والرمي بالاشياء القبيحة والبهتان وزاد في كتاب الايمان وإذا اتقن خان  
لكنه أسقطه هنا وأسقط وإذا وعد الخ هنالك لأن المسقط في الموضعين داخل تحت المذكور منهما فحصل من  
الروايتين خمس خصال وفي حديث أبي هريرة في كتاب الايمان أيضا آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد  
أخلف وإذا اتقن خان فأسقط الغدر في المعاهدة وفي رواية مسلم لحديث الباب الخلف في الوعد بدل الغدر  
كحديث أبي هريرة هذا فكان بعض الرواة تصرف في لفظه لأن معناه ما قد يتحدو على هذا فالزيد الفجور  
في الخصومة وقد يندرج في الخصلة الاولى وهي الكذب في الحديث ووجه الاقتصار على الثلاثة انها منبهة على  
ماعداتها إذا أصل الديانة ينحصر في ثلاثة القول والفعل والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد الفعل  
بالخيانة وعلى فساد النية بالخلف لأن خالف الوعد لا يقدح الا اذا كان العزم عليه مقارنا للوعد أما لو كان عازما  
ثم عرض له مانع أو بدله رأى فهذا لم توجد منه صورة النفاق وعند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم  
إذا وعد الرجل أخاه ومن يفته أن يفي له فلم يفي فلا اثم عليه قال الكرمانى والحق انها خمسة متغايرة عرفا وباعتبار  
تغاير الاوصاف والوازم أيضا ووجه الحصر فيها أن اظهار خلاف الباطن اما في المالمات وهو اذا اتقن خان  
واما في غيرها فهو اما في حالة الكدورة وهو اذا خاسم فجر واما في حالة الصفاء فهو اما مؤكدا باليمين وهو اذا عاهد  
أو لافهوا اما بالنظر الى المستقبل وهو اذا وعد واما بالنظر الى الحال وهو اذا حدث وقال البيضاوي يحتمل أن  
يكون هذا مختصا بأبناء زمانه فانه صلى الله عليه وسلم علم بنور الوحي بواطن أحوالهم وميز بين من آمن به صدقا  
ومن أذعن له نفاقا وأراد تعريف أصحابه عن حالهم ليحسبوا على حذر منهم ولم يصرح بأسمائهم لانه عليه  
السلام علم أن منهم من سيتوب فلم يفضهم بين الناس ولأن عدم التعيين أوقع في النصيحة وأجلب للدعوة الى  
الايمان وأبعد عن النفور ويحتمل أن يكون عاملا ليزجر الكل عن هذه الخصال على أكدر وجه ايدانا بأنهم اطلانغ  
النفاق الذي هو أسمع القبايح كأنه كفر محموم باستهزاء وخداع مع رب الارباب ومسبب الاسباب فعلم من ذلك  
انها منافقة لحال المسلمين فينبغي للمسلم أن لا يرتع حواها فان من رتع حول الحى يوشك أن يقع فيه انتهى وسئل  
الطبي أي الذائل أقبح فاجاب بأنه الكذب قال ولذلك علل سبحانه وتعالى عذابهم به في قوله ولهم عذاب أليم  
بما كانوا يكذبون ولم يقل بما كانوا يصنعون من النفاق ليؤذن بان الكذب قاعدة مذهبهم وأسه فينبغي للمؤمن  
المصدق أن يجتنب الكذب لانه مناف لوصف الايمان والتصديق ومنه الفجور في الخصومة . وقد سبق الحديث  
في علامة المنافق من كتاب الايمان . (باب قصاص المظلوم) الذي أخذ ماله (إذا وجد مال ظالمه) الذي ظلمه هل  
يأخذ منه بدرا الذي له ولو بغير حكم حاكم وهي مسألة الظفر والمفتي به عند المالكية انه يأخذ بتدرج حقه ان أمن  
فتنة أو نسبة الى رذيلة وهذا في الاموال وأما في العقوبات البدنية فلا يقتص منها لنفسه وان أمكنه لكثرة  
الفوائت (وقال ابن سيرين) محمد بن عمار واصله عبد بن جندب في تفسيره (يقاصه) بتسديد الصاد المهملة أي يأخذ من  
ماله (وقرأ) ابن سيرين (وان عاقبتهم فعاقبوا بمنزل ما عوقبتهم به) أي من غير زيادة ولا نقص . وبه قال (حدثنا  
أبو اليمان) الحاكم بن مافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب انه (قال  
حدثني) بالافراد (عمرو) بن الزبير بن العوام (ان عائشة رضي الله عنها قالت جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة) أم  
عطوية أسلمت يوم الفتح وتوفيت في خلافة عمر رضي الله عنه (فسميت بارسول الله ان اباسفيان) صخر بن سرب



زوجها والدمعوية (رجل مسكين) بكسر الميم وتشديد الميم في المشهور عند الحديث وفي كتب اللغة القمح  
والضيف أي بخل شديد المسك لما في يده (فهل على حرج) أي (ان اطم) بضم الهمزة وكسر العين (من  
الذي له عيال فقال) عليه السلام (لا حرج) لا اثم (عليك ان تطعمهم) أي باطعامك اياهم (بالمعروف) أي  
بقدر ما يتعارف أن يا كل العيال ومطابقة هذا الحديث للترجمة من جهة اذنه عليه السلام لهند بالاختصاص  
مال زوجها أبي سفيان اذ فيه دلالة على جواز اخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو بجده قدر حقه هو هذا  
الحديث قد مر وبأن ان شاء الله تعالى في النفقة وفيه فوائد وله في شرح السنن من فوائد أن القاضي له  
أن يقضي بعلمه لانه عليه الصلاة والسلام لم يكلفها البينة فيه نظر لانه انما كلن فتوى لا حكما وكذا استدلال  
جماعة به على جواز القضاء على الغائب لان أبي سفيان كان حاضرا بالبلد وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف)  
التبسي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد (يزيد) بن أبي حبيب (عن أبي الخير) مرثد  
بالمثناة ابن عبد الله البرقي (عن عقبة بن عامر) الجهني أنه (قال قلنا لنبى صلى الله عليه وسلم انك تبتغي فتننا فنزل  
بقوم لا يقرؤنا) بفتح أوله واسقاطون الجمع للتخفيف ولا يذرا لا يقرؤنا أي لا يضيفوننا (فخلى فيه فقال)  
عليه الصلاة والسلام (لن انزلتم بقوم فذا منكم) بضم الهمزة وكسر الميم (بما ينبغي للضيف فاقبلوا) ذلك  
منهم (فان لم يفعلوا فخذوا منهم) وللشمس بن نخذ وامنه أي من مالهم (حق الضيف) ظاهره الوجوب بحيث  
لو امتنعوا من فعله أخذ منهم قهرا وحكى القول به عن الليث وقال أحمد بالوجوب على أهل البادية دون القرى  
ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي والجمهور أن ذلك سنة مؤكدة وأجابوا عن حديث الباب بحمله على  
المضطرين فان ضيافتهم واجبة تؤخذ من مال المتع بعرض عند الشافعي أو هذا كلن في أول الاسلام حيث  
كانت المواساة واجبة فلما اتسع الاسلام نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام جازته يوم وليله والجارزة تفضل  
وايست بواجبة أو المراد العمال المبعوثون من جهة الامام بدليل قوله انك تبتغي فتننا فكان على المبعوث الهم  
طعامهم ومركبهم وسكناهم يأخذونه على العمل الذي يتولونه لانه لا مقام لهم الا بأقامة هذه الحقوق واستدل به  
المؤلف على مسألة الظفرو وبها قال الشافعي فجزم بالاخذ فيما اذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي بأن يكون منكرا  
ولا يئنه لصاحب الحق قال ولا يأخذ غير الجنس مع ظفرو بالجنس فان لم يجد الا غير الجنس جاز لاخذ وان أمكن  
تحصيل الحق بالقاضي بأن كان مقررا مطلقا أو منكرا أو عليه يئنه أو كان يرجو اقراره لو حضر عند القاضي  
وعرض عليه اليمين فهل يستقل بالاخذ أم يجب الرفع الى القاضي فيه للشافعية وجهان أحدهما عند أكثرهم  
جواز الاخذ واختلف المالكية والمفتي به عندهم أنه يأخذ بقدر حقه ان أمن قسنة أو نسبة الى رديلة وقال أبو  
حنيفة يأخذ من الذهب والذهب ومن الفضة الفضة ومن المكمل المكمل ومن الموزون الموزون ولا يأخذ غير ذلك  
وفي سنن أبي داود من حديث المقدم بن معدى كرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايا رجل ضاف قوما  
فأصبح الضيف محروما فان نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقري ليلته من زرعه وماله ورواه ابن ماجه بلفظ  
ليلة الضيف واجبة فن أصبح بفتائه فهو دين عليه فان شاء اقتضى وان شاء ترك فظاهره أنه يقتضى ويطلب  
وينصره المسلمون ليصل الى حقه لأنه يأخذ ذلك بيده من غير علم أحد (باب ما جاء في السقاية) جمع سقيفة  
وهي المكان المظلل (وجلس النبي صلى الله عليه وسلم وصحابه في سقيفة بني ساعدة) التي وقعت بالمباينة فيها  
بالخلافة لابي بكر الصديق رضي الله عنه وهذا طرف من حديث وماله المؤلف في الاشرية من حديث سهل بن  
سعد ومراد المؤلف التنبيه على جواز اتخاذها وهي أن صاحب جاني الطريق يجوز له أن يبنى سقفا على الطريق  
تتم المارة فتحنها ولا يقال انه تصرف في هراء الطريق وهو تابع لها يستحقه المسلمون لان الحديث دال على جواز  
اتخاذها ولولا ذلك لما أقرها النبي صلى الله عليه وسلم ولا جلس تحتها وبه قال (حدثنا يحيى بن سليمان) أبو سعيد  
الجبلي الكوفي (قال حدثني) بالافراد (ابن وهب) عبد الله المصري (قال حدثني) بالافراد أيضا (مالك) الامام  
قال ابن وهب (ح واخبرني) بالافراد أيضا (يونس) أي ابن يزيد اليبلي كلاهما (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم  
الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عبد الله بن عبد الله بن عتبة) بضم العين في الأول مصغرا وفي الثالث  
وسكون ثانيا (ان ابن عباس اخبره عن عمر رضي الله عنهم قال حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم ان الانصار  
اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة) نسبت اليهم لانهم كانوا يجتمعون اليها أولا لانهم تبوها وساعدة هو ابن كعب



ابن الخزرج قال عمر (فقلت لا بي بـ) الصديق (انطلق بنا) زاد في الحدود الى اخواتنا هؤلاء من الانصار فانطلقنا نريد هم (فجئناهم في سيفة بن ساعدة) الحديث بطوله في الحد ودوساقه هنا مختصر او القرض منعان العناية استمر واعلى الجلوس في السيفة المذكورة فليس ظمًا • والحديث أخرجه أيضا في الهجرة والحدود وسباني ما فيه من المباحث ان شاء الله تعالى • هذا (باب) بالتسوين في قوله عليه الصلاة والسلام (لا يمنع جار جاره ان يغرز خشبة) بالافراد لابي ذر وغيره خشبه بالهاء بصيغة الجمع (في جداره) ومعنى الجمع والافراد واحد لان المراد بالواحد الجنس كما نقل عن ابن عبد البر قال في الفتح وهذا الذي يمين للجمع بين الرويتين والافالمعنى قد يختلف باعتبار أن امر الخشبة الواحدة أخف في مساحة الجار بخلاف الخشب الكثيرة وقول عبد الغني ابن سعيد كل الناس يقولونه بالجمع الا الطعاوى فانه قال عن روح بن الفرج سألت أبا زيد والحارث بن بكر ويونس بن عبد الاعلى عنه فقالوا كلهم خشبة بالتسوين مردود بموافقة أبي ذر • وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) بن قعنب القعني الحارثي البصري المدني الاصل (عن مالك) هو ابن أنس الامام (عن ابن شهاب) محمد ابن مسلم الزهري (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع) بالجزم على أن لانهية وبالرفع وعزاها في الفتح لابي ذر على انه خبر بمعنى النهي ولا احمد لا يمنع (جار جاره) الملاصق له (ان يغرز خشبة) بالافراد وخشبه بالجمع كما مر وقال المزني فيما ذكره البيهقي في المعرفة بسنده حدثنا الشافعي قال أخبرنا مالك فذكره وقال خشبه بغير تنوين • وقال يونس بن عبد الاعلى عن ابن وهب عن مالك خشبة بالتسوين (في جداره) • الله الشافعي في الجديد على النذب فليس لصاحب الخشب أن يغرزها في جدار جاره الا برضاه ولا يجبر مالك الجدار ان امتنع من وضعها وبه قال المالكية والحنفية جميعا بين حديث الباب وحديث خطبة حجة الوداع المروى عند الحاكم باسناد على شرط الشيخين في معظمه واقطعه لا يحمل لامرئ من مال أخيه الا ما أعطا عن طيب نفس وفي القديم على الايجاب عند الضرورة وعدم تضرر الحائظ واحتياج المالك لحديث الباب فليس له منعه فان أبي جبره الحاكم وبه قال أحمد واصلح وأصحاب الحديث وابن حبيب من المالكية ولا فرق في ذلك عندهم بين أن يحتاج في وضع الخشب الى نقب الجدار أم لا لان رأس الخشب يستد المنفع ويقوى الجدار وجرم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نصه في البويطي وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار وأما حديث الخشب في الجدار فانه حديث صحيح ثابت لم نجد في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يعارضه ولا نصح معارضته بالعمومات وقد نص الشافعي في القديم والجديد على القول به فلا عذر لاحد في مخالفته وقد حمله الراوى على ظاهره وهو أعلم بالمراد بما حدث به يشير الى قوله (ثم يقول أبو هريرة) بهدروا به لهذا الحديث محافظة على العمل بظاهره وتخفيفه على ذلك لما رآهم فوقدواعنه (مالى اراكم عنها) أى عن هذه المقالة (معرضين) وعند أبي داود اذا استأذن أحدكم أخاه أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فتكسوا رؤسهم فقال أبو هريرة مالى اراكم قد أعرضتم (والله لا رمين بها) أى هذه المقالة (بين ا كافكم) بالثناة الفوقية جمع كف وفي رواية أبي داود لا تقبها أى لا صرخن بالمقالة فـ كـم ولا وجعنكم بالتقريع بها كما يضرب الانسان بالشيء بين كـكـفيه ليستيقظ من غفلته أو الضمير للخشبة والمعنى ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لا جعلن الخشبة على رقابكم كارهين وقصد بذلك المبالغة فانه الخطا به وقال الطيبى هو كناية عن الزامهم بالجهة القاطعة على ما ادعاه أى لا أقول الخشبة ترمى على الجدار بل بين ا كافكم لما وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبوا الاحسان في حق الجار ورجل ائتماله • وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وأبو داود في القضاء والترمذي في الاحكام وأخرجه ابن ماجه أيضا • (باب صب الخمر في الطريق) أى المشتركة بين الناس وفي رواية في الطرق بالجمع • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (محمد بن عبد الرحيم ابويحيى) المعروف بصاعقة قال (اخبرنا عثمان) بن مسلم السقاري وهو من شيوخ المؤلف روى عنه في الجنائز وغير واسطة قال (حدثنا حماد بن زيد) البصري واسم جده درهم قال (حدثنا ثابت) هو ابن أسلم البناني (عن انس رضي الله عنه) أنه قال (كنت ساقى القوم في منزل ابي طلحة) سهل الانصارى زوج أم أنس وقد جاءت أسامى القوم مفرقة في أحاديث صحيحة في هذه القصة وهم أبي بن كعب وأبو عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبو دجانة سمك بن خرشة وسهيل بن يضاء وأبو بكر رجل من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كلاب



وهو ابن شعوب الشاعر (وكان خروجه يومئذ الضخيم) بقاءه بمجتمعين بوزن عظيم اسم البسر الذي يصغر أو يصغر  
قبل أن يترطب وقد يطلق الضخيم على خبط البسر والربط كما يطلق على خبط البسر والتمر وكما يطلق على البسر  
وحده وعلى التمر وحده (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا) قال الحافظ ابن حجر لم أر التصريح باسمه  
(بنادي ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (إن الخمر قد حُرمت قال) أي أنس (فقال لي أبو طلمة) ولاي ذر قال  
خجرت في سكك المدينة جمع سكة بكسر السين في المفرد والجمع أي طرقها وأزقتها وفي السياق حذف تقديره  
حُرمت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإزقتها فأرقت فجرت في سكك المدينة فقال لي أبو طلمة (أخرج فأمرها)  
بقطع الهمزة في الفرع ووصلها في غيره والجزم على الأمر أي صيها قال أنس (فخرجت فخرجتها) بفتح الهاء  
والراء وسكون القاف والاصل أرقتها فأبدلت الهمزة هاء وقد يستعمل بالهمزة والهاء معا كما مر وهو نادى  
صبيها (فجرت) أي سالت الخمر (في سكك المدينة) وفيه إشارة إلى وارد من كانت عنده من المسلمين على إزقتها  
حتى جرت في الأزقة من كثرتها قال المهلب انما صبت الخمر في الطريق للاعلان برفضها وليشتهر تركها وذلك أريح  
في المصلحة من التأذي بصيها في الطريق ولو لا ذلك لم يحسن صيها فيه لأنها قد تؤذي الناس في شياهم ونحن نمنع  
من إزقة الماء في الطريق من أجل أذى الناس في ممشاهم فكيف أذى الخمر قال ابن المنبر انما أراد البخاري  
التنبيه على جواز مثل هذا في الطريق للحاجة فعلى هذا يجوز تفريغ الصهاريج ونحوها في الطرقات ولا بعد  
ذلك ضرر ولا يضمن فاعله ما يشاء عنه من زلق ونحوه انتهى ومذهب الشافعية لورث الماء في الطريق فزلق به  
إنسان أو بهيمة فإن رث لمصلحة عامة كدفع الغبار عن المارة فليكن كحفر البئر للمصلحة العامة وإن كان لمصلحة  
نفسه وجب الضمان ولو جاوزا قدر المعتاد في الرش قال المتولي وجب الضمان قطعاً كالوبل الطين في الطريق  
فانه يضمن ما تلحق به ويحتمل انما انما اريقت في الطرق المنحدرة بحيث ينصب إلى الأثرية والحشوش أو الادوية  
فتستملك فيها ويؤيده ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر بن عبد الله في قصة صب الخمر قال فانصبت حتى  
استنقعت في بطن الوادي (فقال بعض القوم) لم أقف على اسم القائل (قد قتل قوم وهي) أي الخمر (في بطونهم)  
وعند البيهقي والنسائي من طريق ابن عباس قال نزل تحريم الخمر في ناس شربوا فلما علموا عيبوا فلما جعل  
بعضهم يرى الأثر بوجه الآخر قذرات فقال ناس من المتكافئين هي رجس وهي في بطن فلان وقد قتل بأحد  
وروى البزار من حديث جابر أن الذين قالوا ذلك كانوا من اليهود (فأنزل الله) عز وجل الآية التي  
في سورة المائدة (ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا الآية) يعني شربوا قبل تحريمها  
ووقع في رواية الاسماعيلي عن ابن ناجية عن أحمد بن عبدة ومحمد بن موسى عن حماد في آخر هذا الحديث قال  
حماد فلا أدري هذا في الحديث أي عن أنس أو قاله ثابت أي مرسل لا يعني قوله فقال بعض القوم إلى آخر  
الحديث • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في تفسير سورة المائدة وفي الأشربة ومسلم وأبو داود  
في الأشربة • (باب) جواز تحميم (أفنية الدور) جمع فناء بكسر الفاء والمدة المكان المتسع أمام الدار  
كبنائه ساطب فيها إذا لم يضرب الجار والمارة (و) حكم (الجلوس فيها) حكم (الجلوس على الصدقات)  
بضم الصاد والعين المهملتين جمع سعد بن معبد كطريق وطرق وطرقات وزنا ومعنى ولاي ذر  
الصدقات بفتح العين وضيمها (وقالت عائشة) رضي الله عنها في حديث الهجرة الطويل الموصول في بابها (فأبقي  
أبو بكر مسجدًا بفسطاط داره يصلي فيه ويقرأ القرآن فيه تصف) بالقاف والصاد المهملة المشددة (عليه نساء  
المشركين وأبنائهم) أي يزدجون عليه حتى يسقط بعضهم على بعض فيكاد ينكسر واطلق تصف مبالغة  
(يحبسون منه) والنبي صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة) جملة حاله كقوله يحبسون منه • وبه قال (حدثنا معاذ  
ابن فضالة) بفتح الفاء والمجعة الزهري أبو زيد البصري قال (حدثنا أبو عمر) بضم العين (خص بن ميسرة)  
العقبلي بضم العين الصنعاني نزيل عسقلان (عن زيد بن أسلم) العدووي مولى عمر المدني (عن عطاء بن يسار)  
بالمثناة التحتية والسين المهملة المخففة الهلالي المدني (عن أبي سعيد) سعد بن مالك (الحدري رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال يا أيكم والجلوس) بالنصب على التحذير (على الطرقات) لأن الجلوس بها  
لا يسلم غالباً من رؤية ما يكره وسماع ما لا يحل إلى غير ذلك وترجم بالصدقات ولفظ المتن الطرقات ليفيد  
نساء ويمس في المعنى ثم ورد بلفظ الصدقات عند ابن حبان من حديث أبي هريرة (فقالوا ما لنا بذلك) أي غنى  
عنها (انما هي) أي الطرقات ولاي ذراعتها (بجبالنا) بضم الجيم (والحدري) المستعمل فيه بالتدوير



(قال) عليه الصلاة والسلام (فاذا أيتم الأجلالس) من الأباة وتشدبدا الأى ان أيتم الأجلالس فبعرعن  
الجلوس بالجلالس وللعموى والمستلى فاذا أيتم من الأيتان الى المجلالس (فأعطوا الطريق حقها) بهمزة قطع  
(قالوا) يارسول الله (وماحق الطريق قال) عليه الصلاة والسلام (غض البصر) عن المحرام (وكف الأذى)  
عن الناس فلا تحتقرنهم ولا تغتابنهم الى غير ذلك (وردا السلام) على من يسلم من الماترة (وأمر بالمعروف ونهى  
عن المنكر) ونحوها ما نذب اليه الشارع من المحسنات ونهى عنه من المقيحات وزاد أبو داود وارشاد السيل  
وتثبت العاطس والطبرى من حديث عمر وناثه الملهوف وقد تبين من سياق الحديث أن النهى للتنبيه لئلا  
يضعف الجلالس عن أداء هذه الحقوق المذكورة وفيه حجة لمن يقول ان سد الذرائع بطريق الاولى لا على الحتم لانه  
عليه الصلاة والسلام نهى أولا عن الجلوس حسب المادة فلما قالوا ما لنا بده فسمح لهم في الجلوس بها على شريطة أن  
يعطوا الطريق حننها وفسرها لهم بذكر المقاصد الاصلية فخرج أولا عدم الجلوس على الجلوس وان كان فيه مصلحة  
لان القاعدة تقتضى تقديم درء المفسدة على جلب المصلحة \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاستئذان ومسلم  
فيه وفي اللباس وأبو داود في الأدب \* (باب حكم الآبار) التي حفرت (على الطرق) ولا يذرع على الطريق  
بالأفراد (اذا لم يتأذنها) أحد من الماترة وفي اليونينية بضم تخنية يتأذوا الآبار جمع بزمؤثة وهو بهمزة  
مفتوحة وموحدة ساكنة ثم همزة مفتوحة قال في الصحاح ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول آبار بعد الهمزة  
وفتح الموحدة وبه ضبط في البخارى وهذا جمع قلة كأبوزروا بوزر بالهمز وزكره فاذا كثرت جمعت على بشار والآبار  
حافرها \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) العقبى (عن مالك) الامام الاعظم (عن سمى) بضم المهملة وفتح  
الميم وتشديد النخبة (مولى ابى بكر) أى ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (عن ابى صالح) ذكر وان (السمان  
عن ابى هريرة رضى الله عنه ان النبى) ولا يذرع أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم قال يينا) ولا يذرع يينا بالميم  
(رجل) لم يسلم (بطريق) وفي رواية الدارقطنى في الموطآت من طريق ابن وهب عن مالك بن مثنى بطريق مكة  
(استند) ولا يذرع فاستند بزيادة الفاء (عليه العطس) والقاء في موضع اذا (فوجد بئر اقفل فيها فشرب ثم خرج)  
منها (فاذا كب يلهت) بالمثلثة أى يرتفع نفسه بين اضلاعه أو يخرج لسانه من العطس حال كونه (بأكل الهري)  
بالمثلثة المفتوحة الارض الندية (من العطس) ويجوز أن يكون قوله بأكل الهري خبرا ثانيا (فقال الرجل لقد  
بلغ هذا الكلب) بالنصب على المفعول به (من العطس مثل الذى كان بلغ منى) برفع مثل فاعل بلغ (فنزول البئر  
فلا خفه ماء) ولا بن حبان خفيه بالنخبة (فسقى الكلب) بهذا أن خرج من البئر حتى روى (فشكر الله له)  
اثنى عليه أو قبل عمله (فغفر له) القاء للشيبة أى بسبب قبول عمله غفر الله له (قالوا) أى الصحابة ومنهم سراقه  
ابن مالك بن جهمم كما عند أحمد وغيره (يارسول الله) الامر كما قلت (وان لنا فى) سقى (البهايم لاجر افعال)  
عليه الصلاة والسلام (فى) ارواء (كل ذات كبد رطبة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات المتقدمة (اجر)  
أى أجر حاصل فى الارواء المذكور فأجر ميتا قدم خبره \* وفي الحديث جواز حفرة الآبار فى الصحراء لارتفاع  
عطشان وغيره بها فان قلت كيف ساغ مع مظنة الاستضرار بهم باسقاط دليل أروقوع بهيمة أو نحوها فيها أوجب  
بأنه لما كانت المنفعة أكثر ومتحقة والاستضرار نادرا ومظنون أغلب الارتفاع وسط النمان فكانت جبارا فلو  
تحقق الضرر لم يجوز ومن الحافره \* وهذا الحديث قد سبق فى باب سقى الماء من كتاب الشرب \* (باب إمالة  
الآذى) أى ازالته عن المسكين (وقال همام) بفتح الهاء وتشديد الميم ان منه أخو وهب عما وصله المؤلف فى باب  
من أخذ بالركاب من الجهاد (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم) أنه قال (يعطى الآذى)  
هو على حد قوله نسمع بالعيدى أى أن نسمع وأن يعطى الآذى فأن مصدره أى إمالة الرجل الآذى كتخية حجر  
أو شوله (عن الطريق صدقة) على أخيه المسلم لانه لما تسبب فى سلامته عند المرور بالطريق من ذلك الآذى فكانه  
نصدق عليه بذلك فحصل له أجر الصدقة \* (باب جواز سكنى العرقه) بضم العين المعجمة وسكون الراء وفتح القاء  
المكان المرتفع فى البيت (و) سكنى (العلية) بضم العين المهملة وكسرها وتشديد اللام المكسورة والمنشاء النخبة  
قال الكرماني وهى مثل العرقه وقال الجوهري العرقه العلية فهو من العطف التفسيرى (المشرفة) على  
المنازل (وغير المشرفة) بالشين المعجمة الساكنة والفاء وتخفيف الراء فيها صفتان للسابق (فى السطوح وغيرها)  
ما لم يطلع منها على حرمة أحد وقد تحصل مما ذكره أربعة \* عليه مشرفة على مكان على سطح \* مشرفة على مكان على

قوله قال في الصحاح الخ  
لعل في العبارة تنصا  
والاصل كما هي عبارة  
المصباح ومن العرب من  
يقرب الهمزة التي هي عين  
الكلمة ويقدمها على  
الباء ويقول آبار  
فتجمع همزتان فيقلب  
الثانية الفاء يقول آبار  
بعد الهمزة الخ تأمل اه



قوله في موضع جرده نقرا ما في بنى امية خبر كان ولعل حق العبارة أن يقول وقوله ابن زيد صفة لا بقية وغيره أمية

غير سطح \* غير مشرفة على مكان على سطح \* غير مشرفة على مكان على غير سطح \* وبه قال (حدثنا) وغير أبي ذر  
 - حدثني بالافراد (عبد الله بن محمد) المسدي قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان (عن الزهري) محمد بن مسلم بن  
 شهاب (عن عروة) بن الزبير بن العوام (عن اسامة بن زيد رضي الله عنهما) أنه قال اشرف النبي صلى الله عليه  
 وسلم على أطم (بضم الهمزة والطاء) (من أطام المدينة) بمد الهمزة جمع أطم وهو بناء مرتفع كالعلية المشرفة وقيل  
 الأطام حصون على المدينة (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (هل ترون ما أرى) بفتح الهمزة وزاد أبو ذر عن  
 المسدي أني أرى (مواقع الفتن) بنصب مواقع على المفعولية وعلى رواية غير المسدي بمحذف أني أرى يكون  
 بدل مما أرى (خلال يوتكم) بكسر الخاء المجهة أي وسطها واخلال نصب مفعول ثان قال شارح المشكاة  
 والاقرب إلى الذوق أن يكون حالا (كمواقع القطر) أي المطر وهو كناية عن كثرة وقوع الفتن بالمدينة والرؤية  
 هنا بمعنى النظر أي كشف لي فأبصرتم أعيانا \* وقد سبق هذا الحديث في أواخر الحج وبأنى أن شاء الله تعالى  
 يعون الله وقوته في كتاب التين \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لجلده واسم أبيه عبد الله الخزومي  
 مولا هم البصري قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بنم العيين ابن خالد الأيلي (عن ابن شهاب)  
 محمد بن مسلم الزهري أنه (قال أخبرني) بالافراد (عبد الله بن عبد الله بن أبي ثور) بالثلاثة وضم العين وفتح  
 الموحدة في العبد الأول المدني مولى بني نوفل (عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال لم أر لحر يصا  
 على أن أسأل عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه عن المرأتين من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتين قال الله  
 عز وجل (لهما أن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) حجت معه) ولا بن مردويه في رواية يزيد بن رومان عن ابن  
 عباس أردت أن أسأل عمر فكنت أهابه حتى مجئنا معه فلما قضينا جنا (فعدل) عن الطريق المسلوكة إلى طريق  
 لا تلك غالباً بقضي حاجته (وعدت معه بالاداة) بكسر الهمزة ناء صغير من جلد يتخذ للماء كالسطحية  
 (فتبرز) أي خرج إلى الفضاء لقضاء حاجته (حتى) ولا يذرم (جاء) أي من البراز (فسكرت على يديه) ماء (من  
 الاداة فتوضأ فقلت) له عقب وضوءه (يا أمير المؤمنين من المرأتين من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتان  
 قال لهما) ولا يذرم قال الله عز وجل لهما (ان تتوبا إلى الله) أي من التعاون والتظاهر على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم (فقال) ولا يذرم أن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما فقال أي عمر (واجبي لثيابا بن عباس) بكسر  
 الموحدة وسكون المثناة التحتية وللأصيل وأبي ذر عن الحوي وأعجب بالنسبين فهو يارجل في نسخة مقابلة على  
 اليونانية أيضا بالالف في آخر من غير تنوين نحو وازيد قال الكرماني يندب على التعجب وهو أمانعجب من  
 ابن عباس كيف خفي عليه هذا الأمر مع شهرته بينهم يعلم التفسير وأمان جهة حرصه على سؤاله عما لا يتنبه له  
 إلا الحريص على العلم من تفسير ما أهمهم من القرآن وقال ابن مالك في التوضيح وافي قوله وأعجب اسم فعل إذا تون  
 أعجبا بمعنى أعجب ومثله وي وجي بعد بقله أعجبا نو كيدوا إذا لم يتون فالاصل فيه واجبي فأبدلت المثناة التحتية  
 ألفا وفيه استعمال وافي غير الندية كما هو رأي المبرد وقال الزمخشري قاله تعجبا كأنه كرمه ما سأله عنه (وعائشة  
 وحفصة) هما المرأتان اللتان قال الله تعالى لهما ان تتوبا إلى الله (ثم استقبل عمر) رضي الله عنه (الحديث)  
 حال كونه (يسوقه فقال أني كنت وجار لي من الانصار) هو عتيان بن مالك بن عمرو الجعفي الخزرجي كما عند  
 ابن بشكوال والصحيح أنه أوس بن خولي بن عبد الله بن الحارث الانصاري كما سماه ابن سعد من وجه آخر عن  
 الزهري عن عروة عن عائشة في حديث وافظه فكان عمر مواخيا أوس بن خولي لا يسمع شيئا إلا حدثه ولا يسمع  
 عمر شيئا إلا حدثه فهذا هو اعتمد ولا يلزم من كونه صلى الله عليه وسلم أخى بن عتيان وعمران يتجاورا فالأخذ  
 بالنسب مقدم على الأخذ بالاستنباط وقوله وجار بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل الذي في كنت بدون  
 فاصل على مذهب الكوفيين وهو قليل وفي رواية في باب التناوب في كتاب العلم كنت أنا وجار لي وهذا على مذهب  
 البصريين لأن عندهم لا يصح العطف بدون اظهارة نأ حتى لا يلزم عطف الاسم على الفعل والكوفيون  
 لا يشترطون ذلك وجوز الزركشي والبرماوى النصب وقال الكرماني أنه الصحيح عطف على الضمير في قوله  
 أني قال في المصايح لكن الشأن في الرواية وأيضا فالظاهر أن قوله (في بنى امية بن زيد) بضم الهمزة خبر كان  
 وجعله كان ومعه مولى الخبر أن فاذا جعلت جازمه طوقا على اسم أن لا يصح كون الجملة المذكورة خبرا  
 لها لا بتشكاف حذف لا داعي له انتهى وقوله في بنى امية في موضع جرده سابقه أي وجار لي من



الانصار كامين في بني أمية بن زيد (وهي) أي أمية (من عوالي المدينة) القرى التي بقرها وأدناها  
 منها على أربعة أميال وأقصاها من جهة نجد غانية (وكما تناب النزول على النبي صلى الله عليه وسلم فينزل  
 هو يوم ما) أنا (انزل يوما) والفاء تفسيرية لتساوب المذكور (فأذارت جنته من خبر ذلك اليوم من الامر)  
 أي الوحي إذا اللام للامر المعهود بينهم أو الاوامر الشرعية (وغيره) من الحوادث الكائنة عنده صلى الله  
 عليه وسلم (وإذا نزل) أي جاري (فعل مثله) أي مثل الذي أفعله معه من الاخبار بأمر الوحي وغيره (وكما معشر  
 فريش تغلب النساء) أي شكم عليهن ولا يحكمن علينا (فقد منا على الانصار) أي المدينة (إذا هم)  
 أي فاجأناهم (قوم) ولا يذر عن الكشميين اذ هم يسكون الذال قوم (تغلبهم نساؤهم) فليس لهم شدة  
 وطأة عليهن (فطفق نساؤنا) أي أخذن (ياخذن من أدب نساء الانصار) بالذال المهملة أي من سيرتهن  
 وطريقتهن كذا وجدته في جميع ما وقفت عليه من الاصول اهتدته وقال الحافظ ابن حجر انه بالراء قال وهو العقل  
 (فصحت على امرأتى) أي رفعت صوتي عليهما (فراجعتني) ردت على الجواب (فأنكرت ان تراجعني) أي  
 ترادني في القول (فقلت ولم تنكر أن أراجعك فوالله ان أزواج انبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه) يسكون  
 العين (وان احدا من لتجره اليوم حتى الليل) بجزر الليل محي وفي رواية عبيد بن حنن عند المؤلف في تفسير  
 سورة التحريم وان ابتكرا جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان (فأفرغتني) كلامها ولا ي  
 ذرعن الكشميين فأفرغتني أي المرأة (فقلت خابت) بناء التأييد الساكنة وغير الكشميين خاب (من فعل  
 منهم) ذلك (بعظيم) أي بأمر عظيم وفي نسخة لعظيم بلام مفتوحة بدل الموحدة وللشيميين جاءت من المحي من  
 فعل منهم بعظيم (ثم جئت على ثيابي) أي لبستها جميعا (فدخلت على حفصة) يعني ابنته (فقلت أي) أي  
 يا (حفصة انغاضب احدا كن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم حتى الليل) بالجزر (فقلت نعم) انما راجعه  
 (فقلت خابت وسمرت) أي من غاضبه (اقام من) التي تغاضبه منكن (ان يغضب الله) عليها (لغضب رسوله  
 صلى الله عليه وسلم فتهلكين) بكسر اللام وفي آخره نون قال أبو علي الصدي والحواب اقامتني وفي آخره فتهلكي  
 أي يحدف النون كذا قال وليس بخطأ لا مكان توجهه وقال البرماوى كالكسر من القياس فنه حذف النون  
 فتأويله فانت تهلكين وقال في المصباح بكسر اللام وفتح الكاف وفاعله ضمير الاول (لأنه تنكرى على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم) أي لا تطالب منه الكثير (ولا تراجعني في شيء) أي لا تراديني في الكلام (ولا تجريه)  
 ولو هجرتك (واسأليني) يسكون السين وبعد هاء مزة مفتوحة ولا يذروني بفتح السين واسقاط الهمزة (ما  
 بدالك) أي ظهر لك من الضرورات (ولا يغزلك) بنون التوكيد الثقيلة (أن كانت) بفتح الهمزة وتخفيف النون  
 أي بأن كانت (جارتك) أي شريكك والعرب تطلق على الفرة جارة لتجارورها المعنوي وليكونها عند شخص  
 واحد وان لم يكن حسيبا (هي أوصا) بفتح الهمزة وسكون الواو وبعد الصاد الهمزة مفتوحة همزة من الوضاعة  
 أي ولا يغزلك كون شريكك أجل وأثقل (ملاك وأحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولغير أبي ذر أوصا  
 وأحب بالنصب فيه ما خبر كان ومعطوف فاعليه (يريد) عمر رضي الله عنه بجارتها الموصوفة بالوضاعة (عائشة)  
 رضي الله عنها والمعنى لا تغزى بكون عائشة تفعل ما ينشد عنه فلا يواخذها بذلك فأنها تدل بجمالها ومحبة النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيها فلا تغزى أنت بذلك لاحتمال أن لا تكوني عنده في تلك الميزة فلا يكون لك من الادلال  
 مثل الذي لها (وكما تحدثنا) وفي نسخة عليها علامة السقوط في اليونانية حدثنا باسقاط المشاة الفوقية وضم  
 الحاء وكسر الدال المهملة المشددة (ان غسان) بفتح الغين الحجة ونشيد السين المهملة وبعد الالف نون رهطا  
 من خطان زلوا حين تفرقوا من مارب بما يقال له غسان فمعوا بذلك وسكنوا بطرف الشام (تعمل) بضم المشاة  
 الفوقية وبعد النون الساكنة عين مهملة مكسورة الدواب (الغعال) بكسر النون وفيه حذف أحد المفعولين  
 للعلم به وللعموى والمستمل تتل بشناتين قويتين مفتوحتين بينهما نون ساكنة وفي باب موعظة الرجل ابنته من  
 النكاح تتل الخبل (لغزونا) معشر المسلمين (فتزل صاحبي) الانصاري المسمى عتيان بن مالك على النبي صلى الله  
 عليه وسلم يوم نوبته (فسمع اعتزال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زوجته) (فرجع) الى العوالي (عشاء)  
 نصب على الظرفية أي في عشاء فجاء الى (فصرب بابي ضربا شديدا وقال انما هو) بهمزة الاستفهام على سبيل  
 الاستخبار ولا يذر عن الكشميين والمستمل انما هو بفتح المثناة أي في البيت وذلك لبطء اجابته له فظن انه خرج

قوله وقال في المصباح  
 الخ عبارة المصباح  
 اقام من فاعله ضمير غيبة  
 مستتر عائد على احدا كن  
 فتهلك بكسر اللام وفتح  
 الكاف وفاعله ضمير  
 كالأول اه



من البيت قال عمر رضي الله عنه (ففرغت) بكسر الزاي أي خفت لاجل الضرب الشديد (تخرجت إليه وقال حدث أمر عظيم قلت ما هو اجابت غسان) وفي رواية عبيد بن حنين جاء الغساني واسمه كافي تاريخ ابن أبي خبيثة والمجهم الاوسط للطبراني جيلة بن الأحم (قال لابل اعظم منه وأطول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه) وعند ابن سعد من حديث عائشة فقالت الانصاري أعظم من ذلك ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قد طلق نساءه فوق طلق مقرنا بالظن وفي جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور طلق بالحزم فيحتمل أن يكون الحزم وقع من اشاعة بعض أهل النفاق قسنا قوله الناس وأصله ما وقع من اعتزاله صلى الله عليه وسلم بذلك ولم يخرج عاداته بذلك فظنوا أنه طلقهن (قال) أي عمر (قد حابت حصاة وخسرت) خصها بالذکر لكانها منه لكونها ابنته وليكونه كان قريب العهد بتحذيرها من وقوع ذلك (كنت اظن ان هذا يوشك) بكسر الشين (ان يكون) أي يقرب كونه لان المراجعة قد تنفي الى الغضب المنفي الى الفرقة (لجمعت على ثيابي) أي لبستها (فصليت صلاة العجرج مع النبي صلى الله عليه وسلم فدخل مشربة) بفتح الميم وسكون الشين المججمة وضم الراء وفتح الموحدة غرفة (له فاعتزل فيها فدخلت على حفصة فاذا هي تبكي قلت ما يبكيك اولم اكن حذرتك) أي من أن تغاضبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تراجيعة أو تهجريه زاد في رواية بمالك بن الوليد عند مسلم لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبك ولولا أنا لطلقت فبكيت أشد البكاء وذلك لما اجتمع عندها من الحزن على فراق النبي صلى الله عليه وسلم ولما تروقه من شدة غضب أيها وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه والله ان كان طلقك لا اكلمك أبدا ثم استفهمها عما سمعه فقال (اطلقك رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت لا ادري هو ذا في المشربة فخرجت) من بيت حفصة (لجئت المنبر فاذا حوله رط) لم يسعوا (يبكي بعضهم جلست معهم قليلا ثم غلبني ما أجد) أي من شغل قلبه بما بلغه من تعلقه عليه السلام نسائه ومن جلستن حفصة بنته وفي ذلك من المشقة ما لا يخفى (لجئت المشربة انتي هو) صلى الله عليه وسلم (فيها) وفي نسخة التي فيه وفي الفرع علامة السقوط على قوله هو فيها ثم كتب بالهامش الذي فيه بالتذكير واسقاط هو وجمع على ذلك (فقلت اغلام له اسود) اسمه رباح بفتح الراء والموحدة المخففة وبعد الالف حاء محلة وسقط لفظه في رواية أبي ذر (استأذن لعمر فدخل فسلم النبي صلى الله عليه وسلم ثم خرج فقال رزقك الله) عليه الصلاة والسلام (فصمت) قال عمر رضي الله عنه (فانصرفت حتى جلست مع الرط الذين عند المنبر ثم غلبني ما أجد فجلت فذكر مثله) ولا يذري فجلت للغلام أي استأذن لعمر فذكر مثله (جلست مع الرط الذين عند المنبر ثم غلبني ما أجد فجلت للغلام فقلت استأذن لعمر فذكر مثله فلما وليت) حال كوني (منصرفا فاذا الغلام) فاجأني (يدعوني قال أذن لك رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في الدخول (فدخلت عليه) صلى الله عليه وسلم (فاذا هو مضطجع على رمال حصير) بكسر الراء والاضافة ما رمل أي نسج من حصير وغيره (ليس بينه) عليه الصلاة والسلام (وبينه) أي الحصير (فراش قد أثر الرمال بجنبه) الشريف وهو (متكئ على وسادة من ادم) بفحيتين جلد مدبوغ (حشوها ليف) فسلمت عليه ثم قلت وأنا قائم طلقت) أي اطلقت (نسائه) فهمزة الاستفهام مقدرة (فرفع) عليه الصلاة والسلام (بسرته) الشريف (الي فقال لا ثم قلت وأنا قائم استأذنس) أي أتبعصر هل يعود صلى الله عليه وسلم الى الرضاء أو هل أقول قولا أطيب به قلبه وأسكن غضبه (يا رسول الله لورأيتني) بفتح التاء (وكنا معشر قريش يسكون العيين) تغلب النساء فلما قد منا على قوم تغلبهم نساؤهم فذكره (أي السابق من القصة) فتبسم النبي) ولغير أبي ذر وكرمة فتبسم رسول الله (صلى الله عليه وسلم ثم قلت لورأيتني ودخلت على حفصة فقلت لا يغرنك ان كانت جارتك هي أو ضامتك وأحب) بالرفع فيها لابي ذر وغيره أو ضا وأحب بنصبها ما خبر كان ومعطوفا عليه (الي النبي صلى الله عليه وسلم يريد عائشة فتبسم) عليه الصلاة والسلام (أخرى جلست حين رأيته تبسم ثم رفعت بصري) أي نظرت (في بيته فوالله ما رأيته فيه شيئا يرد البصر غير اربعة ثلاثة) بفتح الهمزة والهاء جمع اهاب جلد قبل أن يدبغ أو مطلقا ولا يذري عن الكشميين ثلاث بغير هاء (فقلت ادع الله) ليوسع (فليوسع على امتك) فالنساء عطف على محذوف فكثرة لفظ الامر الذي هو بمعنى الدعاء للتأكيده قاله الكرماني (فان فارس والروم وسع عليهم واعطوا الدنيا وهم لا يعبدون الله وكان) عليه الصلاة والسلام (متكئا) تجلس (فقال أو في شك انت يا ابن الخطاب) بفتح الهمزة والواو واللام لا نكار التوبيخ أي أنت في شك في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا



في الدنيا (اولئك) فارس والروم (قوم عجلت لهم طيبتهم في الحياة الدنيا فقلت يا رسول الله استغفر لي) أي عن جرائق هذا القول في حضرتك أو عن اعتقادي أن النجملات الدنيوية مرغوب فيها قال عمر رضي الله عنه (فاعزل النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك الحديث حين افستة حفصة الى عائشة) وهو أنه صلى الله عليه وسلم خلا بمارية في يوم عائشة وعلت حفصة بذلك فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اكني علي وقد حرمت مارية على نفسي فافست حفصة الى عائشة فغضبت عائشة حتى حلف النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يقربها شهرا وهو معنى قوله (وكان قد قال) عليه الصلاة والسلام (ما أبداخل عليهن) أي نسائه (شهر من شدة موجدته) بفتح الميم وسكون الواو وكسر الجيم وقصها في الفرع كما صله مصدر ميمي أي غضبه (عليهن حين عاتبه الله) وللكشميني حتى عاتبه الله أي بقوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك بتقبي مرضاة أزواجك والذي في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب عسلا عند زيب ابنة جحش ويكث عند هاقمواطان عائشة وحفصة على أن أيتهما دخل عليهما فقلت له أكانت مغافيراني أجسد منك ريح مغافير فقال لا ولكني كنت أشرب عسلا عند زيب ابنة جحش ولن أعود له وقد حلفت لا تخبري بذلك أحدا فقد اختلف في الذي حرّمه علي نفسه وعوتب علي تخريبه كما اختلف في سبب حلقه والاول رواه جماعة يأتون ذكرهم ان شاء الله تعالى في تفسير سورة التحريم وعند ابن مردويه عن أبي هريرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بمارية بنت حفصة فجاءت فوجدتهما معه فقالت يا رسول الله في بيتي نفعل هذا معي دون نسائك خلفها لا يقربها وقال هي حرام فيحتمل أن تكون الآية نزات في الشين معا ووقع عند ابن مردويه في رواية يزيد بن رومان عن عائشة ما يجمع القولين وفيه أن حفصة أهدبت لها عكة فيها عسل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل عليها حبسته حتى تلعقه أو تقيمه منها فقالت عائشة لجارية عند حاجبتي يقال لها خضر اذا دخل علي حفصة فانظري ما تصنع فأخبرتها بالجارية بشأن العسل فأرسلت الى صواحبها فقالت اذا دخل عليكن فقلن انا نجد منك ريح مغافير فقال هو عسل والله لا أطعمه أبدا فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي أباها فأذن لها فذهبت فأرسل الى جاريته مارية فأدخلها بيت حفصة قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه يقطر وحفصة تبكي فعاتبته فقال أشهدك أنها حرام انظري لا تخبري بهذا امرأة وهي عندك أمانة فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذي بينها وبين عائشة فقالت ألا أبشرك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرّم أمته فزات أي يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك (فلما مضت تسع وعشرون) ليلة (دخل) عليه الصلاة والسلام (على عائشة فبداها فقالت له عائشة انك أقدمت أن لا تدخل علينا شهر أو انا اصبحنا تسع وعشرين ليلة) باللام والهموي والمستمل بتسع بالوحدة بدل اللام (أعدت أعداء فقال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر) الذي آيت فيه (تسع وعشرون وكان ذلك الشهر) وجد (تسع وعشرون) وفي رواية تسع وعشرين بالنصب خبر كان الناقصة (قالت عائشة) رضي الله عنها (فازلات آية التحجير) الآية (فبدأ أبي أول امرأة فقال) ولابي الوقت قال (اني ذا كرت امرأ ولا عليك أن لا تعجل حتى تستأمرى ابويك) أي لا بأس عليك في عدم التعجيل ولا زائدة أي ليس عليك التعجيل والاستئثار (قالت فدا علم ان ابوي لم يكونا بأمراني بفراقه) ولابي ذر بفراقك (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ان الله عز وجل) قال يا أيها النبي قل لأزواجك الى قوله عظيما) سقط لفظ قوله لابي ذر وهذه آية التحجير المذكورة (قلت أي هذا استأمر ابوي فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة ثم خبر) عليه الصلاة والسلام (نساء فقلن مثل ما قالت عائشة) ربه الله ورسوله والدار الآخرة \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله قد دخل مشربة له لان المشربة هي الغرفة وكان البخاري يكتفي أن يكتفي من هذا الحديث بقوله مثلا ودخل النبي صلى الله عليه وسلم مشربة له فاعتزل كما هو شأنه وعادته والظاهر أنه تأمى بعمر رضي الله عنه في سياق الحديث بتمامه وكان يكتفي في جواب سؤال ابن عباس أن يكتفي بقوله عائشة وحفصة لكنه ساق القصة كلها في ذلك من زيادة شرح وبيان وفي هذا الحديث فوائد جمة يأتي الكلام عليها في محالها ان شاء الله تعالى بعنه وعونه وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (ابن سلام) بتخفيف اللام هو محمد قال (حدثنا) ولابي ذر أخبرنا (الفرزاري) بفتح الفاء والزاي المخففة وبالراء هو مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الكوفي زيل مكة ودمشق (عن حميد الطويل عن انس رضي الله عنه) أنه (قال آلي) بهمة مفتوحة معدودة أي حلف (رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهرا وكانت انغصبت قدمه) أي

قوله وجديشبرالي أن كان  
تامة ولا يخفى ما فيه من  
التسكين لأن اسم الإشارة  
فاعل كان التامة والشهر بدل  
منه أو عطف بيان ونسج  
وعشرون بدل ثان أو من  
البدل على ما فيه والاولى ان  
كان شائبة واسم الإشارة  
مبتدأ وتسع وعشرون خبره  
والجمله خبر كان الثانية اهـ



انفجرت والذئ انفراج المنكب أو القدم عن مفصله (بخس في عليه له فجاء عمر) رضي الله عنه اليه في عليه  
 (فقال اطاعت نساء لفتال) عليه الصلاة والسلام (لا وليكني آيت منهن شهر افكث) بضم الكاف (تسعا  
 وعشرين) يوما (ثم نزل) من العلية (ودخل على نساء) ولعمري والمستلى على عائشة \* وثاني ان شاء الله تعالى  
 مباحث هذا الحديث من وفاة في كتاب النكاح \* (باب من عدل) أي شد (بعيره) بالعتال (على البلاط) بفتح  
 الموحدة (أو) عتله (باب المسجد) وبه قال (حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم قال (حدثنا ابو عقيل) بفتح العين  
 وكسر القاف بشير بن عتبة الدورقي قال (حدثنا ابو المتوكل) علي (الناجي) بالثون والجيم (قال آيت جابر بن  
 عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهم) قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد فدخلت اليه وعقلت الجمل  
 أي الذي اشتراه منه صلى الله عليه وسلم في السفر (في ناحية البلاط) الحجارة المنروشة عند باب المسجد (فقلت)  
 يا رسول الله (هذا جملك) الذي ابتعته مني (خرج) عليه الصلاة والسلام من المسجد (فجعل يطيف) أي يلم  
 (بالجمل) ويثأربه (قال) عليه الصلاة والسلام (الشيء) أي عن الجمل (والجمل لك) \* ومطابقة الحديث للترجمة في  
 قوله وعقلت الجمل في ناحية البلاط فانه يستفاد منه جواز ذلك اذا لم يحصل به ضرر وقوله أبواب المسجد هو  
 بالاستنباط من ذلك وقال في المصباح يشير بالترجمة الى ان مثل هذا الفعل لا يكون موجبا للضمان قال ابن المنبر  
 ولا ضمان على من ربط دابة باب المسجد أو السوق لحاجة عارضة اذا رحت ونحوه بخلاف من يعتاد ذلك ويجعله  
 مرطبا الهاد اثما وغالبا فيمن \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع \* (باب جواز الوقوف والبول عند  
 سباطة قوم بضم السين المهملة الكسرة أو هي المزبلة ومعناها مقارب لأن الكسرة الزبل الذي يكس \* وبه  
 قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائلي بالمجعة والمهملة البصرية فأنشئ مكة (عن شعبه) بن الحجاج بن الورد الواسطي  
 البصري (عن منصور) هو ابن المعتمر السلي الكوفي أحد الاعلام (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة الكوفي (عن  
 حذيفة رضي الله عنه) أنه (قال) لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال لقد أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
 سباطة قوم بضم المهملة ودهمها موحدة من أئمتهم وكأسهم تكون بضاء الدور مر فقا لاهلها وتكون  
 في الغالب سلة لا يرتفع فيها البول على البائل وضافتم الى القوم إضافة اختصاص لملك لانهم لا تخلو عن  
 النجاسة (وبالقاء) لبيان الجواز والجرح كان في مأبضة أي باطن ركبة لم يتمكن لاجله من القعود أو يستغنى  
 به من وجع الصلب أو لغير ذلك مما سبق في كتاب الوضوء والغرض منه هنا جواز البول في السباطة وان  
 كانت لقوم معينين لأنها عادت لاقاء النجاسات المستقذرات والله اعلم \* (باب ثواب من أخذ ولا يذر  
 عن الكسبية من آخر) (الفصل) الذي يؤذى المارين (و) ثواب من أخذ (ما يؤذى الناس في الطريق)  
 وفي نسخة في الطرق بلفظ الجمع (فرئ به) في غير الطريق \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي وسقط  
 قوله ابن يوسف لغير أبي ذر قال (أخبرنا مالك) الامام (عن عبيد) بضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء مولى أبي  
 بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن همام (عن أبي صالح) ذكر ان الزيات (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال بينما) بالميم (رجل يمشي بطريق وجد عصا شوك) زاد أبو ذر على الطريق (فأخذه)  
 ولا يؤي ذرو الوقت والاصلي فأخذه (فشكر الله له) أي اثني عليه أو قبل عمله (فغفر له) \* هذا (باب بالتزوير  
 اذا اختلفوا في الطريق الميناء) بكسر الميم وسكون المثناة التحتية وبعد الفوقية ألف معدودة التي لعاقبة  
 الناس (وهي الرحمة) الواسعة (تكون بين الطريق ثم يرد اهلها) اصحابها (البيان فترك) ولا يي الوقت  
 في نسخة فترك (منها الطريق سبعة) وفي نسخة سبع (أذرع) بالذال المعجمة ولا يي ذر فترك منها الطريق  
 سبعة أذرع ليس ملكها الاحمال والاثقال دخولها وخروجها وتسع ما لا بد لهم من طرحه عند الابواب  
 ويتحقق بأهل البنيان من قعد للبيع في حافة الطريق فان كان الطريق يزيد من سبعة أذرع لم يمنع من  
 القعود في الزائد وان كان أقل منع منه لتلاصيق الطريق على غيره \* وبه قال (حدثنا موسى بن  
 اسماعيل) التبوذكي قال (حدثنا جابر بن حازم) بالجيم في الاول والحاء المهملة والزاى في الثاني ابن زيد  
 ابن عبد الله الأزدي البصري (عن الزبير بن خريز) بكسر الهمزة والمجعة والراء المشددة وبعد التحتية  
 الساكنة مثناة فوقية البصري (عن عكرمة) مولى ابن عباس أنه قال (سعت أبا هريرة رضي الله عنه قال  
 قضى النبي صلى الله عليه وسلم اذا تشابروا) بالشين المعجمة والجيم أي تخاصموا (في الطريق الميناء بسبعة



اذرع) متعلق بقوله قضى وسقط الميتاء في رواية المستمل والحرى كذا في فرع البونينية وقال الحافظ ابن حجر  
 وتبعه العيني زاد المستمل في روايته الميتاء ولم يتابع عليه وليست بمحفوظة في حديث أبي هريرة وإنما ذكرها المؤلف  
 في الترجمة مشيراً بها إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفتم في الطريق الميتاء فاجعلوها سبعة أذرع أي يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة  
 أذرع ثم يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما يتفجع به ولا يضر غيره قال الزركشي تبعاً للاذرع  
 ومذهب الشافعي اعتبار قدر الحاجة والحديث محمول عليه فإن ذلك عرف المدينة صرح بذلك الماوردي  
 والروائي (باب النهي) بضم النون وسكون الهاء وفتح الواو (بغير إذن صاحبه) أي صاحب الشيء المنسوب  
 (وقال عبادة) بن الصامت الانصاري عمار صله المؤلف في وفود الانصار (بابه النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 لا ينتهب) لأنه كان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات فوكت البيعة على الزجر عن ذلك وبه  
 قال (حدثنا آدم بن أبي اياس) بكسر الهمزة قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال (حدثنا عدي بن ثابت) الانصاري  
 الكوفي قال (سمعت عبد الله بن يزيد) من الزيادة الخطمي (الانصاري) ولتكنسهم في ابن زيد قال ابن حجر وهو  
 تصديف (وهو) يعني عبد الله بن يزيد (جده) أي جده عدي بن ثابت (أبو أمه) فاطمة واختلاف في سماع عبد الله  
 ابن يزيد هذا من النبي صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني له ولا ييه صحبة وشهد به الرضوان وهو صغير (قال نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن النهي والمنه) بضم الميم وسكون المثلثة العقوبة الساحشة في الاعضاء كجذع الانف  
 وقطع الاذن ونحوهما وبه قال (حدثنا سعيد بن عذبة) بضم العين وفتح الفاء (قال حدثني) بالافراد (الليث)  
 ابن سعد الامام قال (حدثنا عقيل) بضم العين ابن خالد الايني (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن أبي بكر  
 ابن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني (عن أبي هريرة رضي الله عنه) انه قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن) كامل (ولا يشرب) هو أي الشارب (الجر حين يشرب  
 وهو مؤمن) أي كامل ففي شرب ضمير مستمر رفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام  
 لان يشرب يستلزم شارباً وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يرني الزاني وليس راجع إلى الزاني لفساد المعنى وقول  
 الزركشي فيه حذف الفاعل بعد النفي فان الضمير لا يرجع إلى الزاني بل الفاعل مقدر دل عليه ما قبله أي  
 ولا يشرب الشارب الجر تعقبه العلامة البدر الدمايني فقال في كلامه تدافع فتأمل ووجه التدافع كونه قال  
 فيه حذف الفاعل ثم قال ان الضمير لا يرجع إلى الزاني بل الفاعل مقدر لان الفاعل عمدة فلا يحذف وإنما هو ضمير  
 مستتر في الفعل (ولا يسرق) أي السارق (حين يسرق وهو مؤمن) كامل (ولا ينتهب) التاهب (نبهة يرفع الناس  
 اليه) أي إلى المنتهب (فيها) أي في النبهة (ابصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن) كامل فالمراد سلب كمال الايمان دون  
 أصله والمراد من فعل ذلك مستحلاله أو هو من باب الانذار بزوال الايمان اذا اعتاد هذه المعاصي واستمر عليها وقال  
 في المصابيح انظر ما الحكمة في تقييد الفعل المنفي بالطرف في الجميع أي لا يرني الزاني حين يرني ولا يشرب الجر حين  
 يشربها ولا يسرق حين يسرق ولا ينتهب نبهة حين ينتهبها ويظهر لي والله أعلم أن ما اضيف إليه الطرف هو من باب  
 التعبير عن الفعل بإرادته وهو كثير في كلامهم أي لا يرني الزاني حين ارادته الزنا وهو مؤمن لتحقيق قصده واستقاء  
 ما عداه بالسهو لوقوع الفعل منه في حين ارادته وكذا البقية فذكر القيد لإفادة كونه متعمداً لا عذراً له انتهى  
 ومطابقة الحديث للترجمة في قوله ولا ينتهب نبهة يرفع الناس اليه فيها ابصارهم لانه يستفاد منه التقييد بالاذن  
 في الترجمة لان رفع البصر إلى المنتهب في العادة لا يكون الا عند عدم الاذن ومفهوم الترجمة انه اذا أذن جاز  
 ومحل في المنسوب المتاع كالطعام يقدم للقوم فلكل منهم أن يأكل مما يليه ولا يجذب من غيره الا برضاه وهذا  
 الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الحدود ومسلم في الايمان والنسائي في الاشربة وابن ماجه في الفتن (وعن  
 سعيد) هو ابن المسيب (وابن سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم منله) أي مثل حديث أبي بكر بن عبد الرحمن (الا نبهة) فلم يذكرها فانفرد أبو بكر بن عبد الرحمن  
 بزيادتها (قال القريري) محمد بن يوسف (وجدت بخط أبي جعفر) هو ابن أبي حاتم وراق المؤلف (قال أبو عبد الله)  
 أي المؤلف (تفسيره) أي تفسير قوله لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن (ان ينزع منه يريد الايمان) كذا في مرعين  
 للبونينية وروايته فيها عن المستمل بلفظ يريد من الارادة وقال في فتح الباري نور الايمان والايمان هو التصديق



بالحنان والاقرب باللسان ونوره الاعمال الصالحة واجتناب المناهي فاذا زنى أو شرب الخمر أو سرق ذهب نوره  
وبقي صاحبه في الظلمة \* (باب كسر الصليب وقتل الخنزير) \* وبه قال (حدثنا عيسى بن عبد الله) بن جعفر المديني  
البصري قال (حدثنا عفيان) بن عيينة قال (حدثنا الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال اخبرني) بالافراد  
(سعيد بن المسيب) انه (سمع ابا هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انه (قال لا تقوم الساعة)  
أي القسامة (حتى ينزل فيكم) أي في هذه الامة (ابن مريم) عيسى صلوات الله وسلامه عليه (حكماً) بفتح الحاء  
والكاف أي حاكماً (مقسطاً) عادلاً في حكمه فيحكم بالشريعة المحمدية (في كسر الصليب) الذي اتخذته النصارى  
زاعين أن عيسى عليه الصلاة والسلام صلب على خشبة على تلك الصورة وفي كسره له اشعار بانهم كانوا على  
الباطل في تعظيمه والقضاء في قوله في كسر الصليب تفصيلية لقوله حكمه مقسطاً (ويقتل الخنزير) نصب يقتل عطفاً  
على في كسر المنصوب وكذا قوله (وبضع الجزية) يتركها فلا يقبل من الكفار الا الاسلام (وبفيض المال)  
بفتح الميم وكسر الفاء والنصب عطف على السابق ولا يذرو بفيض بالرفع على الاستئناف أي يكسر (حتى  
لا يقبل أحد) لعلمهم بقيام الساعة وأشار المؤلف بإيراد هذا الحديث هنا إلى أن من كسر صليبا أو قتل خنزيراً  
لا يضمن لأنه فعل مأثور به لكن محله اذا كان مع المحاربين أو الذي اذا جاوز الحد الذي عوده عليه فإذا  
لم يجاوزه وكسره مسلم كان متعتباً لانهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في  
أحاديث الانبياء وتقدم من وجه آخر في باب قتل الخنزير في أواخر البيوع وأخرجه مسلم في الايمان وابن ماجه  
في الفتن \* (باب بالنوين) (هل تكسر الدنان) بكسر الدال جمع دنان الحب وهو الخاية فارسي معرب (التي  
فيها الخمر) صفة للدنان ولا يذرفها بخر بالتسكير (أو تحرق الزقاق) بضم التاء وفتح الخاء المجهمة والراء مبنية  
للمفعول عطف على هل تكسر الدنان والزقاق بكسر الزاي جمع زق أي التي فيها الخمر أيضاً تفصيل فان كانت  
الاوعية بحيث تراق واذا غسلت طهرت وينتفع بها لم يجزاة لافها راجاز وقال أبو يوسف وأحمد في رواية أن  
كان الدن أو الزق لم يضمن وقال محمد بن الحسن وأحمد في رواية يضمن لأن الراقعة بغير الكسر ممكنة وان  
كان الدن لذي فقال الخنفة يضمن بلا خلاف لأنه مال متقوم في حقهم وقال الشافعي وأحمد لا يضمن لأنه غير  
متقوم في حق المسلم فكذلك في حق الذمي وان كان الدن لحربي فلا يضمن بلا خلاف وعن مالك زق الخمر لا يطهره  
الماء لأن الخمر غاص فيه (فإن كسر صمناً) ما يتخذ الهام من دون الله ويكون من خشب وغيره حديد ونحاس  
وغيرهما (أو) كسر (صليبا أو طنبورا) بضم الطاء والموحدة يمانون ساكنة آله مشهورة من آلات الملاحى  
(أو) كسر (مالا ينتفع بحشبه) قبل الكسر كآلات الملاحى المتخذة من الخشب فهو قميم بعد تخصيص وجزاء  
الشرط محذوف أي هل يضمن أو يجوز أو فما حكمه (وأي) بضم الهمزة (شرح) هو ابن الحارث الكندي  
أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه واستقضاء عمر بن الخطاب على الكوفة أي أنه اثنان (في طنبور كسر)  
ادعى أحدهما على الآخر أنه كسر طنبوره (فلم يقض فيه بشئ) أي لم يحكم فيه بغرامة وهذا وصله ابن أبي شيبة  
\* وبه قال (حدثنا أبو عاصم الضحاك بن محمد) بفتح الميم وسكون الخاء المجهمة النبيل البصري (عن يزيد بن أبي  
عبيد) الاسلمى مولى سلمة بن الاكوع (عن سلمة بن الاكوع) هو سلمة بن عمرو بن الاكوع الاسلمى أبو مسلم شهد  
بيعة الرضوان وتوفي سنة أربع وسبعين (رضي الله عنه) ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى نيراناً توقد يوم غزوة  
(خيبر) سنة سبع (قال على ما توقد هذه النيران) باثبات ألف ما الاستنهامية مع دخول الجار عليها وهو  
قليل والنيران بكسر النون الاولى جمع نار والياء منقلبة عن واو والاصميلي قال علام بحذف ألف ما  
الاستفهامية ولا يذرف قال علام بقاء قبل القاف وحذف ألف ما (قالوا) ولا يذرف قال (على الخمر) يضمن  
المهملة والميم (الانبية) بكسر الهمزة وسكون النون نسبة الى الانس بن آدم وثبت قوله على لا يذرو سقطت  
لغيره (قال) عليه الصلاة والسلام (اكسروها) أي التدوير (وأهرقوها) بسكون الهاء ولا يذروها  
بحذف الهمزة وزيادة مثناة تحية قبل القاف والهاء مفتوحة أي صبوها (قالوا) مستفهمين (الأنهر يهها)  
بضم النون وفتح الهاء وبعد الراء المكورة تحية ساكنة أي من غير كسر (ونفسها قال) صلى الله  
عليه وسلم مجيباً لهم (اغسلوا) بحذف الضمير المنصوب أي اغسلوها أي القدور وانما قال ذلك عليه الصلاة  
والسلام لاحتمال تغير اجتهاده أو أوحى اليه بذلك وقال ابن الجوزي أراد التغلظ عليهم في طبعهم ما نهى  
عن اكلمه فلما رأى اذعانهم اقتصر على غسل الاواني وفيه رد على من زعم أن دنان الخمر لا سبيل الى تطهيرها



فان الذي دخل القدر من الماء الذي طخت به الحمر تطيره وقد اذن صلى الله عليه وسلم في غسلها فدل على امكان  
تطهيرها وهذا الحديث تاسع ثلاثيات البخاري وقد اخرج ايضا في المغازي والادب والذبايح والدعوات  
ومسلم في المغازي والذبايح (قال ابو عبد الله) البخاري (صكان ابن ابي اويس) اسماعيل وهو شيخ المواظ  
وابن اخت الامام مالك (يقول الحمر الانسية بنصب الالف والنون) نسبة الى الانس بالفتح ضد الوحشة  
قال في فتح الباري ونعيه عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين وان كان الاصطلاح اخيرا  
قد استقر على خلافه فلا يبادر الى انكاره انتهى وتعقبه العيني فقال ليس هذا بمصطلح عند النحاة المتقدمين  
والمتأخرين انهم يهرون عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب فمن ادعى خلاف ذلك فوله البيان فالهمزة ذات  
حركة والالف مادة هوائية لا تقبل الحركة والفتح من انقاب البناء والنصب من انقاب الاعراب وهذا مما لا يخفى  
على أحد وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا ابن ابي شيبة)  
بفتح النون وكسر الجيم وبعد التسمية الساكنة ما مهملة عبد الله بن يسار بالتصنية والسين المهملة المخففة  
(عن مجاهد) هو ابن جبر (عن ابن معمر) بفتح الميم وسكون المهملة بينهما عبد الله بن سفيان الا زدي الكوفي  
(عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) أنه (قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة) في غزوة الفتح في رمضان  
سنة ثمان (وحول البيت) وفي نسخة وهي التي في الفرع واصله الكعبة (ثلثانة وستون نصبا) بضم النون والصاد  
المهملة وبالموحدة حجرا كانوا ينصبونه في الجاهلية ويتخذونه صنما بعدونه والجمع انصاب والواو في قوله وحول  
البيت للجمال (جعل) النبي صلى الله عليه وسلم (يطعنها) بضم العين في الفرع ويجوز فتحها اي بطعن الاصنام  
(بعودى يده) صفة لعود وفيه اذلال للاصنام وعابديها واظهار أنهم لا تضر ولا تنفع ولا تدفع عن أنفسهم  
(وجعل) عليه الصلاة والسلام (يقول جاء الحق وزهق الباطل) اي هلك واضمحل (الآية) الى آخرها وهذا  
الحديث أخرجه المؤلف ايضا في المغازي والتفسير ومسلم في المغازي والترمذي في التفسير وكذا النساء \*  
وبه قال (حدثنا) ولا يذرحه ثني (ابراهيم بن المنذر) الخزاعي الأسدي قال (حدثنا انس بن عياض) اللبني  
ابو ضمرة المديني (عن عبيد الله) بالتصغير العمري ولا يذرحه زيادة ابن عمر (عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه  
القاسم) بن محمد بن أبي بكر اذ يقرى الله عنهم (عن عائشة رضي الله عنها انها كانت اتخذت على سهوة لها)  
بفتح السين المهملة كالصفة تكون بين يدي البيت أو الطاق يوضع فيه الشيء أو خزانه أو روف (سرافيه تماثيل)  
جمع تماثيل وهو ما صور من الحيوان (فهتكة) اي نزع أو خرقة (النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذت) عائشة رضي  
الله عنها (منه) اي من السر (عرقين) تنبيه عرقه بضم النون والراء وسادة صغيرة وقد تطلق على الطنفسة  
(فكائتا) يعني العرقين (في البيت يجلس عليهما) النبي صلى الله عليه وسلم فان قلت ما وجه دخول هذا الحديث  
في المطالم أجب بأن هتك السر الذي فيه التماثيل من ازالة الظلم لان الظلم وضع الشيء في غير موضعه وهذا  
الحديث من افراد (باب من قاتل دون ماله) اي عند ماله فقتل فهو شهيد \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن  
يزيد) من الزيادة القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المقرئ مولى آل عمر بن الخطاب قال (حدثنا سعيد هو ابن  
ابي ايوب) الخزاعي (قال حدثني) بالافراد (ابو الاسود) محمد بن عبد الرحمن بن عروة (عن عكرمة) مولى ابن  
عباس (عن عبد الله بن عمرو) بفتح العين وسكون الميم ابن العاصي (رضي الله عنهما) أنه (قال سمعت النبي)  
ولا يذرحه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد \* وهذا الحديث أخرجه النساء  
بهذا الاسناد بلفظ من قتل دون ماله مطلقا فله الجنة وفي الترمذي من حديث سعيد بن زيد مر فو عامن قتل  
دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد ثم  
قال حديث صحيح \* هذا (باب) بالتسوين (اذا كسر) شخص (قصعة) بفتح القاف انا من خشب (او) كسر  
(شيئا غيره) هو من باب عطف العام على الخاص اي هل يضمن المثل او القيمة بخواب اذا محذوف \* وبه قال  
(حدثنا سعد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا يحيى بن سعيد) القطان (عن حميد) الطويل (عن انس رضي الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه) هي عائشة (فأرسلت إحدى امهات المؤمنين) هي صفية  
تارواه أبو داود والنسائي أو حفصة رواء الدارقطني وابن ماجه وأمام سلمة رواء الطبراني في الاوسط واسناده  
اصح من اسناد الدارقطني وصاقه بسند صحيح وهو اصح ما ورد في ذلك ويحتمل التعدد (مع خادم) لم يسم



(بقصة فيها طعام) وفي الاوسط للطبراني بقصة فيها خبز ولحم من بيت أم سلمة (فضربت) عائشة (بيدها فكسرت القصة) زاد أحمد نصفين وعند التميمي من حديث أم سلمة فجاءت عائشة ومعها ففهر ففأثقت القصة (فضمها) عليه الصلاة والسلام أي القصة وفي رواية ابن علية عند المؤلف في النكاح فجمع النبي صلى الله عليه وسلم فلق القصة (وجعل فيها الطعام) الذي استمر منها (وقال) عليه الصلاة والسلام لأصحابه الذين كانوا معه (كأوا حبس الرسول) الذي جاء بالطعام (والقصة) بالنصب عطف على المنصوب السابق (حتى فرغوا) من الأكل وأتى بقصة من عند عائشة (فدفع القصة الصحيحة) إلى الرسول ليعطيها للتي كسرت صفحتها (وحبس) القصة (المكسورة) في بيت التي كسرت زاد الثوري وقال أنا كانا وطعام كطعام واستشكل بأنه إنما يحكم في الشيء بمثله إذا كان متشابه الأجزاء كالدرهم وسائر المثلثات والقصة إنما هي من المتفومات والجواب ما حكاه البيهقي بأن القصة من كتاب النبي صلى الله عليه وسلم في بيت زوجته فعاقب المكسرة بجعل القصة المكسورة في بيتها وجعل الصحيحة في بيت صاحبته ولم يكن ذلك على سبيل الحكم على الخصم (وقال ابن أبي حريم) هو شيخ المواقف سعيد (أخبرنا يحيى بن أيوب) قال (حدثنا حميد) الطويل قال (حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم) وغرض المواقف بسياق هذا بيان التصريح بتحديث أنس لحيد قاله في الفتح \* هذا (باب) بالتنوين (إذا هدم) شخص (حائطا) لشخص آخر (فأبين مثله) خلافا لمن قال من المالكية وغيرهم تلزمه القيمة \* وبه قال (حدثنا مسلم بن إبراهيم) القراهدي الأزدي البصري قال (حدثنا جريروا بن حازم) بالحاء المهملة والراء الزاوية ابن زيد بن عبد الله الأزدي البصري (عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رجل في بني إسرائيل يقال له جريج بضم الجيم الأولى وفتح الراء وسكون التحتية وفي رواية كريمة جريج الراهب (بصلي) أي في صومعته وفي أول حديث أبي سلمة كان رجل في بني إسرائيل تاجر أو كان ينقص مرة ويريد أخرى فقال ما في هذه التجارة خير لا تمن تجارة هي خير من هذه فبني صومعة وترهب فيها وهذا يدل على أنه كان بعد عيسى عليه الصلاة والسلام وأنه كان من أتباعه لأنهم الذين ابتدعوا الترهب وحبس النفس في الصوامع وهو رد قول ابن بطال أنه يمكن أن يكون نبيا (فجاءته أمه) لم تسم (فدعته) وفي رواية أبي رافع عند أحمد فأتته ذات يوم فنادته فقالت ابني جريج أشرف حتى أكلت أنا أملك (فأبى أن يجيبها فقال) في نفسه مناجيا لله تعالى سر من غير لفظ أو نطق وكان الكلام مباهيا في شربعتهم كما كان عندنا في صدر الإسلام (اجيبها أو أصلي ثم أتته) أي بعد ما رجعت وفي رواية أبي رافع فصادفته بصلي فقالت يا جريج فقال يا رب أمتي وصلاتي فاختار صلته فرجعت فأنته وصادفته بصلي فقالت يا جريج أنا أملك فكلمني فقال مثله وفي حديث عمران بن حصين عند الطبراني في الاوسط أنها جاءت ثلاث مرات متتاديه في كل مرة ثلاث مرات وقوله أمتي وصلاتي أي اجتمع على إجابة أمتي وإتمام صلاتي فوفقتي لأفضلهما (فقالت اللهم لا تغنني عن تزييه المومسات) جمع مومسة بضم الميم وسكون الواو وكسر الميم بعدها مهملة الزانية وفي رواية الأعرج في باب إذا دعت الامة ولدها في الصلاة من أواخر كتاب الصلاة حتى ينظر في وجوه المبائيس وفي رواية أبي ذر الوقت والاصلي حتى تزييه وجوه المومسات (وكان جريج في صومعته) يفتح الصاد المهملة وسكون الواو وهي البناء المرتفع المحدد أعلاه ووزنها فوعلة من صمعت إذا دقت لأنها دقيقة الرأس (فقالت امرأة) بغى منهم (لاقنت جريجا) ولم تسم نعم في حديث عمران بن حصين أنها كانت بنت ملك القرية لكن يعكر عليه ما في رواية الأعرج وكانت تأوى إلى صومعته راعية ترحى القمح وأجيب باحتمال أنها خرجت من دارها بغير علم أهلها متكررة للفساد إلى أن ادعت أنها تستطيع أن تفتن جريجا فاحتالت بأن خرجت في صورة راعية ليكنها أن تأوى إلى ظل صومعته لتوصل بذلك إلى قننه (فتعرضت له فكلمته) أن يواقعها (فأبى فأنت راعيا) قال القطب القسطلاني في المهمات له اسمه صهيب وكذا قال ابن حجر في المقدمة لكنه قال في فتح الباري في أحاديث الأنبياء لم أقف على اسم الراعي وزاد أحمد في رواية وهب بن جريروا ابن حازم عن أبيه كان يأوى غنمه إلى أصل صومعة جريج (فأمكنه من نفسها) فواقعها وحلت منه (فولدت غلاما) بعد انقضاء مدة الحمل فسئلت عن هذا الغلام (فقالت هو من جريج فأثوم وكسروا صومعته) وفي رواية أبي رافع فأقبلوا بؤسهم ومساحيمهم وفي حديث عمران فاشهر حتى سمع بالنفوس في أصل صومعته فجعل يسألهم

هذا  
في الأصل



مالككم فلم يجيبوه فلما رأى ذلك أخذ الحبل قدلى (فأنزله) ولا يذروا أثر لوه بالواو بدل الفاء (وسبوه) زاد  
 أحد في رواية وهب بن جرير وضره فقل ما شأنكم قالوا انك زيت بهذه وفي رواية أبي رافع عنده أحد أيضا  
 فجعلوا في عنقه وعنقها حبلا فجعلوا يطوفون بهما في الناس (فتوضأ) وفيه أن الوضوء ليس من خصائص هذه  
 الامة خلافا لما قال ذلك نعم من خصائصها الغزوة والتجديد في القيامة (وصلى) زاد في حديث عمران ركعتين  
 وفي رواية وهب بن جرير ودعا (ثم أتى الغلام فقال من ابوك يا غلام) وفي رواية الأخرج بابا يوس من أبوك  
 أي يا صغير وليس هو اسم هذا الغلام بعينه (قال) الغلام أبي (الراعي) وفيه أن الطفل يدعى غلاما وقد تكلم  
 من الاطفال ستة شاهد يوسف وابن ماشطة بنت فرعون وعيسى عليه السلام وصاحب جريح هذا  
 وصاحب الاخدود وولد المرأة التي من بني اسرائيل لما زها رجل من بني اسرائيل وقالت اللهم اجعل ابني  
 مثله فترك ثديها وقال اللهم لا تجعلني مثله \* وزعم الضمالة في تفسيره أن يحيى عليه السلام في المهد أخرجته النمل  
 فان ثبت صاروا سبعة \* ومباركة الامة في الزمن النبوي المجدي وتأتي دلائل ذلك ان شاء الله تعالى في احاديث  
 الانبياء (قالوا ان بني صومعك من ذهب قال) جريح (لا الامن طين) كما كانت فعلوا قال ابن مالك في التوضيح  
 فيه شاهد على حذف الجزوم بلا الناهية فان مراده لا تبنيوها الامن طين قال في المصاييح يحتمل أن يكون التقدير  
 لا اريد لها الامن طين فلا شاهد فيه \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله بنى صومعك الخ لان شرع من قبلنا  
 شرع لنا ما لم يأت شرعنا بخلافه لكن في الاستدلال بهذه القصة فيما ترجم به نظر لان شرعنا أوجب المثل  
 في المثلثات والحائط متقوم لا مثلي لكن لو التزم الهادم الاعادة ورضى صاحبه بذلك جاز بلا خلاف \* وفي  
 الحديث ايتار اجابة الام على صلاة التطوع لان الاستمرار فيها نافله واجابة الام وبرها واجب قال النووي وانما  
 دعت عليه وأجبت لانه كان يمكنه أن يخفف ويجيبها لكن اعلم خشي أن تدعوه الى مفارقة صومعته والعود  
 الى الدنيا وتعلقاتها انتهى \* وفيه بحث يأتي ان شاء الله تعالى وعند الحسن بن سفيان من حديث يزيد بن  
 حوشب عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان جريح فقيها لعلم أن اجابة أمه أولى من عبادة ربه \*  
 وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في احاديث الانبياء ومسلم في الادب

(بسم الله الرحمن الرحيم \* باب الشركة) بفتح الشين المعجمة وكسر الراء كما ضبطها في اليونانية وهي لغة الاختلاط  
 وشرعا ثبوت الحق في شئ لاثنين فأكثر على جهة الشبوع وقد تحدثت الشركة قهرا كالارث أو باختيار كالشراء  
 وهي أنواع أربعة \* شركة الابدان كشركة الحمايين وسائر المحرفة ليكون كسبهما متساويا ومتقافا وتامع اتفاق  
 الصنعة واختلافها \* وشركة الوجوه كان يشترك وجهان عند الناس لبيعت كل منهما بموئيل ويكون  
 المتبايع لهما فاذا باعما كان الفاضل على الاثمان بينهما وشركة المقايضة بأن يشتركا اثنان بأن يكون بينهما كسبهما  
 بأموالهما أو بأبدانهم ما يعرض من مفروم وسميت مقايضة من تفاوضا في الحديث شرعافيه جميعا  
 \* وشركة العنان بكسر العين من عن الشئ ظهورا لانها أظهر الانواع أولانه ظهر لكل منهما مال الآخر وكلها  
 باطلة الا شركة العنان لخلق الثلاثة الاول عن المال المشترك وكثرة الفرق فيها بخلاف الاخرى فهي العنقة ولها  
 شروط العاقدان وشروطها اهلية التوكيل والتوكل والصفة ولا بدقهما من لفظ يدل على الاذن من كل منهما  
 للاخر في التصرف بالبيع والشراء والمال المعقود عليه وتجوز الشركة في الدراهم والدنانير بالاجماع وكذا  
 في سائر المثلثات كالبر والحديد لانها اذا اختلطت بجنسها ارتفع عنها التمييز فاشبهت النقدين وأن يخلط قبل  
 العقد لينتفع معنى الشركة وستط لفظ باب في رواية أبي ذر وقال في الشركة بكسر المعجمة وسكون الراء كما في الفرع  
 ولم يضبطه في أصله وفي رواية النسفي وابن شيبويه كتاب الشركة (في الطعام) الا في حكمه في باب مفرد  
 (والنهد) بكسر النون ولا يذروا النهد بفتحها والهاء في الروايتين ساكنة وهو اخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد  
 الرفقة وخططها عند المرافقة في السفر وقد يتفق رفقة فيصنعونه في الحضر كما سيأتي ان شاء الله تعالى  
 (والعروض) بضم العين جمع عرض بسكون الراء مقابل النقود يدخل فيه الطعام (وكيف قسمة ما بكال ووزن)  
 هل تجوز قسمة (مجازفة او) لا بد من الكيل في الكيل والوزن في الموزن كما قال (قبضة قبضة) يعني متساوية  
 (لما) بفتح اللام وثبت الميم في أصلين مقابلي على اليونانية وغيرهما مما وقعت عليه وقال الحافظ ابن حجر  
 وتبعه العيني لما بكسر اللام وتحفيف الميم (لم ير المسلمون في النهد بأسان) أي بأن (يا كل هذا بعضا وهذا بعضا)



مجازفة (وكذلك مجازفة الذهب) بالفضة (والفضة) بالذهب لجواز التفاضل في ذلك كغيره مما يجوز التفاضل فيه مما يكال أو يوزن من المطعومات ونحوها (والقران) بالجزء عطفًا على سابقه وفي رواية والاقران (في التمر) وقد مر ذكره في المظالم والذي في اليونانية وفرعها رفع القران والاقران لا غير \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن وهب بن كيسان) بفتح الكاف (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل) في رجب سنة ثمان من الهجرة والساحل شاطئ البحر (فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح) بفتح الجيم وتشديد الراء وبعد الألف ماء مهملة واسم أبي عبيدة عامر بن عبد الله (وهم) أي البعث (ثلثمائة وألفهم) فخرجنا حتى إذا كنا بهض الطريق في الزاد) أي أشرف على القضاء (فأمر) الأمير (أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش لجمع ذلك كله فكان من ودي تمر) بكسر الميم واسكان الزاي وفتح الواو والذال وسكون المثناة التحتية ثمانية مائة من ودي ما يجعل فيه الزاد كالجواب (فكان بقوتنا) بتشديد الواو وحذف الضمير ولا يذرع عن الكشمهني بقوتنا (كل يوم) بالنصب على الظرفية (قليلًا قليلًا) بالنصب كذا في رواية أبي ذر عن الكشمهني وفي رواية عن الجوى والمستمل بقوتنا بفتح أوله وضم القاف وسكون الواو كل يوم قليل قليل بالرفع (حتى فني) أكثره (فلم يكن يصيبنا الاقرة غمرة) قال وهب ابن كيسان (فقلت) لجابر (وما نغني غمرة) أي عن الجوع (فقال) جابر (لقد وجدنا قد هاجت فنيتم) مؤثرا وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم فقلت كيف كنتم تصنعون بها قال نأكل منها كما يحسن الصبي ثم نشرب عليها من الماء فتكفيينا يومنا إلى الليل (قال) أي جابر (ثم اتهمنا إلى) ساحل (البحر فاذا حوت مثل الطرب) بظاء معجمة مثالة مفتوحة فراء مكسورة فوحدة أي الجبل الصغير وضبط ايضا في الفرع بكسر الظاء وسكون الراء أي منبسط ليس بالعمالي (فأكل منه ذلك الجيش) الثلثائة (ثمانى عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة) بن الجراح (بضلعين) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام (من أضلاعه منصبا) استشكل اسقاط تاء التانيث لأن الضلع موشة وأجيب بأن تأنيثها غير حقيق فيجوز التذكير (ثم أمر برأحه فحلت ثم روت تحتها) أي تحت الضلعين (فلم تصبها) \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش لجمع لأنه لما كان يفرق عليهم قليلًا قليلًا صار في معنى التهدوا عترض بأنه ليس فيه ذكر المجازفة لأنهم لم يريدوا المبايعة ولا البذل وأجيب بأن حقوقهم تساوت فيه بعد جمعهم قسنا ولوه مجازفة كما جرت العادة \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في الصيد والترمذي وابن ماجه في الزهد والنسائي في الصيد والسير \* وبه قال (حدثنا بشر بن مرحوم) هو بشر بن عيسى بالعين المهملة والموحدة والسين المهملة مصغرا ابن مرحوم الطائي البصري زيل الجاز ونسبه بلده لشهرته به قال (حدثنا حاتم بن اسماعيل) المدني الحارثي صدوق يهم (عن يزيد بن أبي عبيد) الاسلمي مولى سلمة بن الأكوع (عن سلمة) أي ابن الأكوع (رضي الله عنه) أنه قال خفت أزواد القوم) أي في غزوة هوازن كما عند الطبراني والعموي والمستمل أزودة القوم (وأملقوا) أي افتقروا (فأثر النبي صلى الله عليه وسلم في نحر ابلهم فأذن لهم) في نحرها (فلقبهم عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (فأخبروه) بذلك (فقال ما بقاؤكم بعد ابلكم) إذا نحرتموها لأن نوال المشي قد ينضى إلى الهلاك (فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما بقاؤهم بعد ابلهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ناد في الناس) فهم (يأتون) ولا غير أبي ذر فأتون (بفضل أزوادهم فبسط لذلك نطع) بكسر النون وفتح الطاء ويجوز فتح النون وسكون الطاء فهي أربع لغات (وجعلوه) أي فضل الأزواد (على النطع فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا وبرك) بتشديد الراء (عليه) أي على ما على النطع (ثم دعاهم بأوعيتهم) جمع وعاء (فاحتى الناس) بهمزة وصل وسكون الحاء المهملة وفتح المثناة الفوقية والمثلثة أي أخذوا حشبة حشبة وهي الأخذ بالكفين حتى فرغوا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا إله الا الله وأني رسول الله) إشارة إلى أن ظهور المعجزة مما يؤيد الرسالة \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله جمع أزوادهم لأنه أخذها منهم بغير قسمة متساوية وقد أخرجه أيضا في الجهاد وهو من افراده \* وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) هو القريابي كما قاله أبو نعيم الحافظ قال (حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو قال (حدثنا أبو النجاشي) بتخفيف الجيم وبعد الألف معجمة عطاء بن صهيب (قال سمعت رافع بن خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة وبعد المثناة التحتية



جيم (رضي الله عنه قال كان صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر فتصبر جزوا فتقسم شرق قسم) بكسر القاف  
 وفتح السين جمع قسمة (فأكل الحماضيجيا) بفتح التون وكسر المجهة آخره جيم أي مستويا (قبل أن تقرب  
 الشمس) والغرض منه قوله فتقسم شرق قسم فإن فيه جمع الانصباء مجازفة وهو من الأحاديث المذكورة في  
 غير مظنتها وفيه تعجيل العصر وقد ذكر في المواقيت من هذا الوجه تعجيل المغرب ولقظه حدثنا محمد بن مهران  
 حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي قال حدثني أبو النجاشي مولى رافع هو عطاء بن مهيّب قال سمعت رافع بن خديج  
 يقول كان صلى المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدنا وأنه ليصير مواقع نبه انتهى وبه قال  
 (حدثنا محمد بن العلاء) أبو كريب الهمداني الكوفي قال (حدثنا جاد بن أسامة) القرشي مولا لهم الكوفي  
 أبو أسامة (عن بريد) بضم الموحدة ابن عبد الله (عن) جده (أبي بردة) الحارثي وأما (عن) أبيه (أبي موسى)  
 عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الأشعريين) بتشديد  
 المثناة التحتية نسبة إلى الأشعر قبيلة من اليمن (إذا أرموا في الغزو) بفتح الهمزة والميم أي فني زادهم وأصله  
 من الرمل كأنهم اصقوا بالرمل من القلة كما قبل ترب الرجل إذا افتقر كأنه لصق بالتراب (أو قل طعام عيالهم بالمدينة  
 جمعوا ما كان عندهم في نوب واحد ثم اقسموه بينهم) وللحموى والمستحلى ثم اقسما وبجذف الضمير المنصوب  
 (في أنا واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم) أي متصلون بي أو فعلا أو فعلي في هذه المواضع وفيه منقبة عظيمة  
 للأشعريين وفي الحديث استحباب خلط الزاد سفر أو حضرا أو قول ابن حجر فيه جواز هبة الجهول تعقبه العيني  
 بأنه ليس في الحديث ما يدل له وليس فيه إلا مواضع بعضهم بعضها والاباحة وهذا لا يسمى هبة لأن الهبة عليك  
 المال والتملك غير الاباحة وأيضا الهبة لا تكون إلا بالايجاب والقبول ولا بد فيها من القبض عند جمهور العلماء  
 ولا تجوز فيما يقسم إلا محوزة مقسومة ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والحديث أخرجه مسلم في الفضائل  
 والنسائي في السير والله أعلم \* هذا (باب) بالنون (ما كان من خليطين) أي مخالطين وهما الشريك كان  
 (فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة) قيد بالصدقة لوروده فيها لأن التراجع لا يصح بين الشريكين  
 في الرقاب \* وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله بن المنثي) بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي  
 (قال حدثني) بالافراد (أبي) عبد الله (قال حدثني) بالافراد أيضا (عثامة) بضم المثناة وتخفيف الميم  
 (ابن عبد الله بن أنس) وعثمان عم عبد الله بن المنثي (أن) جده (أنسا) هو ابن مالك (حدثنا) أن أبا بكر الصديق  
 رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي فرض (رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما كان من  
 خليطين) تنبيه خلط وهو الشريك (فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية) أي أن الشريكين إذا خلط رأس مالهما  
 والربح بينهما فمن أنفق من مال الشراكة أكثر مما أنفق صاحبه ترأجا عند القسمة بقدر ذلك لأنه صلى الله عليه  
 وسلم أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وهما شريكان فدل ذلك على أن كل شريك في معناهما قاله أبو سليمان  
 الخطابي وتعقبه ابن المنير بأن التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب قسمة الربح وإنما أصله غرم  
 مستهلك لا فائدة من لم يعط استهلك مال من أعطى إذا أعطى عن حق وجب على غيره وقيل إنما يقدّم مستلفا  
 من صاحبه على ذلك الخلاف في وقت التقويم عند التراجع هل يقوم وقت الأخذ أو وقت الوفاء فالأول على أنه  
 استهلك والثاني على أنه استلف قال وفيه حجة لمذهب مالك رحمه الله أن من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه  
 وإن لم يكن أذن له في القيام عنه وأما لو ذبح أحد الخليطين أو الشريكين من الشراكة شيئاً فهو مستهلك فالقيمة  
 يوم الاستهلاك قولوا واحداً بخلاف ما يأخذه الساعي كذا نقله عن ابن المنير المصاحح والشيخ بنحوه مختصراً \*  
 وهذا الحديث بهذا السند قد ذكره المؤلف في مواضع مقطعا في عشرة مواضع سبق منها في الزكاة ستة وبقاها  
 في الشراكة والخمس واللباس وترك الحبل وأخرجه أبو داود في موضع واحد بجمعه \* (باب قسمة الغنم) أي بالعدد  
 \* وبه قال (حدثنا علي بن الحكم) بفتحين ابن طبيان بفتح المجهة وسكون الموحدة المروزي (الأنصاري)  
 المؤدب قال (حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري (عن سعيد بن مسروق) بن عدي والدينيان  
 الثوري (عن عباد بن رفاع) بفتح العين المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف مثناة تحتية مفتوحة ورفاعة  
 بكسر الراء (ابن رافع بن خديج) بفتح الخاء المجهدة وآخره جيم (عن جده) رافع بن خديج رضي الله عنه أنه  
 (قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة) زاد مسلم كالمؤلف في باب من عدل عشرة من الغنم يجوز



من تهامة وهو رذ على النوى حيث قال تبعاً للقاسي انه المهمل الذي يقرب المدينة قال السفاقي وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة في قضية حنين (فأصاب الناس جوع فأصابوا ابلا وغنما) بكسر الهمزة والموحدة لا واحد له من لفظه بل واحد بهير (قال) رافع (وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات القوم) بضم الهمزة للرفق بهم وجعل المنقطع (فمجلوا) بكسر الجيم وفي الفرع بفتحها ولم يضبطها في اليونانية (وذبحوا) بمأصاوه (ونصبوا القدور) بعد أن وضعوا اللحم فيها للطبخ (فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقدور) أن تكفأ (فأ كفت) بضم الهمزة الاولى أى أميت ليفرغ ما فيها يقال كفأت الأناة وكفأته إذا أملتته وانما كفت لانهم ذبحوا الغنم قبل أن تقسم ولم يكن لهم ذلك وقال النوى لانهم كانوا قد اتهموا الى دار الاسلام والمحل الذي لا يجوز الاكل فيه من مال الغنمة المشتركة فان الاكل منها قبل القسمة انما يباح في دار الحرب والمأمور به من الاراقة انما هو اتلاف المرق عقوبة لهم وأما اللحم فلم يلقوه بل يحمل على انه جمع ورد الى المغنم ولا يظن بأنه أتلقت مال الغنم لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعة المال نعم في سنن أبي داود بسند جيد أنه صلى الله عليه وسلم أكل كفاً القدور بقوسه ثم جعل يزبل اللحم بالتراب ثم قال ان النية ليست بأحل من الميتة أو ان الميتة ليست بأحل من النية شك هنا أحذروا انه وقد يجاب بأنه لا يلزم من تزيله اتلافه لا مكان تداركه بالغسل لكنه بعيد ويحتمل أن فعله صلى الله عليه وسلم ذلك لانه أبلغ في الزجر ولوردها الى المغنم لم يكن فيه كبر زجر إذا ما ينوب الواحد منهم من ذلك نزيه فكان افسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بهم او غلبة شهواتهم أبلغ في الزجر (ثم قسم) عليه الصلاة والسلام (فعدل) بتخفيف الدال (عشرة) باثبات تاء التأنيث في أصل أبي ذر والاصيلي وابن عساكر والاصل المسروع على أبي الوقت بقراءة الحافظ ابن السمعاني لكن قال ابن مالك لا يجوز اثباتها فالصواب فعدل عشرة (من الغنم بهير) أى سواها به وهو محمول على انه كان بحسب قيمتها يومئذ ولا يخالف هذا قاعدة الاضحية من اقامة بهير مقام سبع شياء لانه الغالب في قيمة الشياه والابل المعتدلة \* وهذا موضع الترجمة على ما ينبغي (فند) بفتح النون وتشديد الدال المهملة أى هرب وشرد (منها بهير فطلبوه فأعياهم) أى أعجزهم (وكان في القوم خيل يسيرة) أى قليلة (فأهوى) أى مال وقصد (رجل منهم) اليه (بهم) أى فرما به (خبره الله) أى بذلك السهم (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (ان لهذه البهايم) أى الابل (اوابد) جمع أبدة بالمد وكسر الموحدة المخففة أى نوافر وشوارد (كأوابد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا) أى ارموه بالسهم كالصيد قال عباية بن رفاعه (فقال جدى) رافع بن خديج (انارجواوا) قال (تخاف العدو غدا) والشك من الراوى الرجاء هنا معنى الخوف (ولست مدى) ولا بذر عن الكشميين والاصيلي وليست معنمدى وللعموى والمستقلى وليست لنامدى وهو بضم الميم وبالادال المهملة مقصود منون جمع مدية مثلث الميم سكنى أى وان استعملنا السيوف في الذبائح تكل ونعجز عند لقاء العدو عن المقاتلة بها (أفندج بالقص) ولمسلم فنذكى بالليط بكسر اللام وسكون المثناة التحتية وبالطاء المهملة قطع القصب أو قصوره (قال) عليه الصلاة والسلام (ما نهر الدم) أى صبه بكثرة وهو مشبه بجري الماء في النهر وكلمة ما موصولة مبتدأ والخبر فكلوه أو شرطية والفاء جواب الشرط وقال البرماوى كالزركشى وروى بالزاي حكاه القاضى عياض وهو غريب قال في المصابيح وهذا تحريف في النقل فان القاضى قال في المشارق ووقع للاصيلي في كتاب الصيد أنم زبالزاي وليس بشئ والصواب ما غيره أنه رأى بالراء كما في سائر المواضع فالقاضى انما حكى هذا عن الاصيلي في كتاب الصيد لا في المكان الذي نحن فيه وهو كتاب الشركة وكلام الزركشى ظاهر في روايته في هذا المحل الخاص وهو تحريف بلا شك انتهى (وذ كراهم الله عليه فكلوه) هذا تمسك به من اشترط التسجعة عند الذبح وهم المالكية والحنفية فانه علق الاذن في الاكل بجمعوع أمرين والمعلق على شئين يتنى بانتفاء أحدهما وأجاب أصحابنا الشافعية بأن هذا معارض بحديث عائشة رضى الله عنها ان قوما قالوا ان قوما يأتونا باللحم لاندري اذ كروا اسم الله عليه أم لا فقال سموا انتم وكلوا فنهو محمول على الاستحباب وبقيّة ما حدث ذلك تأتى ان شاء الله تعالى في كتاب الصيد والذبايح قال العلامة البدر الدمايينى فان قلت الضمير من قوله فكلوه لا يعود على ما لانهم اعبارة عن آله التذكية وهى لا تترك كل فعلى ماذا يعود وأجاب بأنه يعود على المذكى المفهوم من الكلام لان انهار الآلة للدم يدل على شئ أنه ردمه ضرورة وهو المذكى ولكن لا بد من رابط يعود على ما من الجملة أو ملابسها فيقدر محذوف ملابس أى فكلوا مذبوحه أو يقدر



ذلك مضافا الى ما ولكنه حذف فالتقدير مذبح ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه فان قلت يلزم عدم الارتباط  
حينئذ وأجاب بأن الربط حاصل قال وذلك انا نقدر التركيب هكذا ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه على مذكاه  
فكلوا فالضمير عائذ على ما ملتبس فحصل الربط وقد قال الكسائي وتبعه ابن مالك في قوله تعالى والذين يتوفون  
منكم ويذرون أزواجهن يتربصن ان الذين مبتدأ ويتربصن الخبر والاصل يتربصن أزواجهن ثم جيء بالضمير مكان  
الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان التوابع لا تضاف لكونها ضميرا وجعل الربط بالضمير القائم مقام  
الظاهر المضاف الى الضمير وهذا مثل مسألتنا (ليس السن والظفر) قال الزركشي والبرماوي والكرمانى  
والعيني ليس هنا للاستثناء بمعنى الا وما بعدها نصب على الاستثناء قال في المصابيح الصحيح انها ناسخة وان اسمها  
ضمير راجع لبعض المفهوم مما تقدم واستناره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب (وسأحدثكم عن ذلك)  
أى سأبين لكم علته وحكمته لتتفقهوا في الدين (اما السن وعظم) لا يقطع غالباً وانما يجرح ويدهى فتزحق النفس  
من غير تبين الذكاة وهذا يدل على أن النهى عن الذكاة بالعظم كان متقدماً فاحال بهذا القول على معلوم  
قد سبق قال ابن الصلاح ولم أجد بعد البحث أحداً ذكر ذلك بمعنى يعقل قال وكأنه عندهم تعبدى وكذا نقل  
عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه قال للشرع علة تعبد بها كما أن له أحكاماً تعبد بها أى وهذا منها وقال  
التووي المعنى لا تذبحوا بالعظام لانها تنجس بالدم وقد نهيت عن تنجيس العظام في الاستنجاء لكنهم زاد  
لخوانكم من الجن انتهى قال في جمع العدة وهو ظاهر (واما الظفر فدى الحبسة) ولا يجوز التشبيه بهم ولا  
بشعارهم لانهم كفار وهم يذمون المذبح بأظفارهم حتى تزحق النفس خنقا وتعذبا ويحلقونها محل الذكاة فذلك  
ضرب المثل بهم والاف واللام في الظفر للجنس فذلك وصفها بالجمع ونظيره قولهم اهلك الناس الدرهم البيض  
والدينار الصفر قال النووي ويدخل فيه ظفر الأدمى وغيره متصلاً ومنفصلاً طاهراً ونجساً وكذا السن  
وجوز أبو حنيفة وصاحباها بالمنفصلين \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الشركة والجهاد والذبايح ومسلم  
في الأضاحى وأبو داود في الذبايح والترمذي في الصيد والأضاحى وابن ماجه في الأضاحى والذبايح \* (باب)  
ترك (القران في التمر) هو الجمع بين التمرين عند الأكل (بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه) فيه حذف المضاف  
وهو ترك وإقامة المضاف اليه مقامه لوجود الدليل عليه والاصل ترك القران فحذف الترك لان الغاية المذكورة  
تدل عليه قاله البدر الدمايني وهو أحسن من قول غيره ان حتى كانت حين فتصحفت أو سقطت من الترجمة  
نقط النهى من أولها \* وبه قال (حدثنا خلاد بن يحيى) بن صفوان السلى الكوفي قال (حدثنا سفيان) النووي  
قال (حدثنا جله بن سحيم) بضم السين وفتح الحاء المهملة وبعد المثناة التحتية الساكنة ميم وجبلة بفتح الجيم  
والموحدة واللام التيمى (قال سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم) نهى تنزيه  
(أن يقرن الرجل) بفتح الياء وسكون القاف وضم الراء وصحح عليه في اليونانية وفي غيرها يقرن بكسر الراء قال  
الصغاني يقال فيه يقرن ويقرن بضم الراء وكسرهما مع فتح أوهما ويقرن بكسر الراء مع ضم الأول (بين التمرين  
جميعاً) في الأكل بين الشركاء (حتى يستأذن أصحابه) وهذا الحديث قد سبق في المظالم \* وبه قال (حدثنا  
أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن جله) بن سحيم أنه (قال كما  
بالمدينة فأصابنا سنة) عام مقطع لم تنبت الأرض فيه شيئاً سوا منزل غيث أول ينزل (فكان ابن الزبير) عبد الله  
(يرزقنا التمر) أى يقوتنا به (وكان ابن عمر) بن الخطاب رضى الله عنهما (يمزنا فيقول لا تقرنوا) بضم الراء  
في اليونانية وبكسرهما في غيرها من باب نصر ينصرون يضرب أى لا تجمعوا في الأكل بين تمرين (فإن النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقران) بكسر الهمزة من الثلاثى المزبد فيه وللحموى والمستمل عن القران  
بغيرهم من الثلاثى وهو الصواب والنهى للتنزيه لما فيه من الحرص على الأكل والشرع مع ما فيه من الدناءة  
وقال ابن بطال النهى عن القران من حسن الأدب في الأكل عند الجهور ولا على التحريم خلافاً للظاهرية لان  
الذى يوضع للأكل سبيله سبيل المسكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في الأكل لكن اذا استأثر بعضهم بأكثر  
من بعض لم يحمله ذلك (الا أن يستأذن الرجل منكم اخاه) في القران فلا كراهة \* (باب تقويم الاشياء)  
نحو الامتعة والعروض (بين الشركاء) حال كون التقويم (بقيمة عدل) واختلف في قسمتها بغير تقويم فأجازه  
الاكثر اذا كان على سبيل التراضي ومنعه الشافعى \* وبه قال (حدثنا عمران بن ميسرة) بفتح الميم وسكون



المثناة التحتية أبو الحسن البصري الآدمي قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد العبدي التنوري بفتح المثناة  
 القوية ونشد يد النون البصري قال (حدثنا أيوب) بن أبي عمير السخثاني (عن نافع) مولى ابن عمر  
 (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شقفا) بكسر الشين المجهة  
 نصيبا (له) قليلا كان أو كثيرا (من عبد) أي ذكر أو أنثى قال تعالى إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن  
 عبدا فإنه يتناول الذكروا لا أنثى قطعا (أو) قال (شركا) بكسر الشين أيضا (أو قال نصيبا) من عبد مشتركة بينه  
 وبين آخر (وكان له) أي الذي أعتق (ما يبلغ عنه) أي ثمن بقية العبد أما حصنه فهو موسر بها للمكة لها فعتق  
 على كل حال قال أصحابنا وغيرهم وبصرف في ثمن بقية العبد جميع ما يباع في الدين فيباع مسكنه وخادمه وكل ما  
 فضل عن قوت يومه وقوت من تلزمه نفقته ودست ثوب يلبسه وسكنى يومه والمراد بالثمن هنا القيمة لأن الثمن ما  
 اشترى به العين واللازم هنا القيمة لأن الثمن وبأني أن شاء الله تعالى في رواية أيوب في كتاب العتق بلفظ ما يبلغ قيمته  
 (بقية العدل) بفتح العين من غير زيادة ولا نقص (فهو عتق) أي معتق كله بعضه بالاعتاق وبعضه بالسراية  
 ويقاس الموسر ببعض الباقي على الموسر ب كله في السراية إليه وقبل لا يسرى إليه اقتصارا على الوارد في الحديث  
 (والا) أي وإن لم يكن له مال يبلغ عنه (فقد عتق) وللحموى والمستمل فأعتق (منه) أي من العبد ما عتق أي  
 المقدار الذي عتقه فقط وعتق في الموضوعين مفتوحة ولا يذرع عتق بضمها وكسر القوية وجوزة الداودي  
 وتعقبه السفاقي بأنه لم يقله غيره وإنما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتق بضم العين لأن  
 الفعل لازم غير متعد (قال) أي أيوب كما في باب إذا أعتق عبد ابن اثنين من كتاب العتق (لا أدري قوله) بالرفع  
 (عتق منه ما عتق قول من نافع) فيكون منقطعا مقطوعا (أو في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم) فيكون  
 موصولا مرفوعا وفي هذا بحث يأتي أن شاء الله تعالى مع بقية مباحث الحديث في كتاب العتق \* ومطابقته  
 للترجمة ظاهرة وأخرجه أيضا في العتق ومسلم في النذور والعتق وأبو داود في العتق والترمذي في الأحكام  
 والنساء في البيوع \* وبه قال (حدثنا بشر بن محمد) بكسر الموحدة وسكون المجهة السخثاني أبو محمد المروزي  
 صدوق لكنه روى بالارجاء قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا سعيد بن أبي عروبة) بفتح العين المهملة  
 وضم الراء وبالموحدة اسمه مهران اليشكري (عن قتادة) بن دعامة (عن النضر بن أنس) بفتح النون وسكون  
 الصاد المجهة ابن مالك الأنصاري (عن بشر بن نهيك) بفتح النون وكسر الهاء وبعد التحتية السا كنة كاف  
 وبشر بفتح الموحدة وكسر المجهة السلولي أو السدوسي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم) أنه (قال من اعتق شقفا) بفتح الشين المجهة وبعد القاف المكسورة تحية ما كنة فصاد مهمله نصيبا  
 وزنا ومعنى (من يملكه فعليه خلاصه في ماله) أي فعليه أداء قيمة الباقي من ماله ليتخلص من الرق (فإن لم يكن له)  
 أي للذي أعتق (مال قوم المملوك) أي كله (قيمة عدل) نصب على المفعول المطلق والعدل بفتح العين أي قيمة  
 استواء لا زيادة فيها ولا نقص (ثم استسعى) بضم تاء الاستفعال على البناء للمفعول أي ألزم العبد ألاكتساب  
 لقيمة نصيب الشريك له فلك بقية رقبته من الرق (غير مشقوق) أي مستند (عليه) في ألاكتساب إذا عجز وغير  
 نصب على الحال من الضمير المستتر العائد على العبد وعليه في محل رفع نائب عن الفاعل ولم يذكر بعض الرواة  
 السعاية فقل هي مدرجة في الحديث من قول قتادة ليست من كلامه صلى الله عليه وسلم وبذلك صرح النساء  
 وغيره والقول بالسعاية مذهب أبي حنيفة وخالفه صاحباه والجمهور \* وبأني أن شاء الله تعالى بقية المباحث  
 المتعلقة بذلك في كتاب العتق \* ومطابقة الحديث للترجمة لا تخفى وقد أخرجه أيضا في العتق وفي الشريعة ومسلم  
 في العتق والنذور وأبو داود في العتق والترمذي في الأحكام والنساء في العتق وابن ماجه في الأحكام \* هذا  
 (باب) بالتسوين (هل يقرع) بضم أوله وفتح ثالثة وكسره من القرعة (في القسمة) بين الشركاء (والاستهام  
 فيه) أي في أخذ السهم وهو النصيب قال الكرمانى والضمير في فيه عائد إلى القسم أو المال الذي تدل عليهما  
 القسمة وقال في الفتح على القسم بدلالة القسمة وتعقبهما في عمدة القاري فقال كلاهما معزل عن نهج الصواب  
 ولم يذكر هنا قسم ولا مال حتى يعود الضمير إليه بل الضمير يعود إلى القسمة والتذكير باعتبار أن القسمة هنا بمعنى  
 القسم وفي المغرب القسم اسم من أسماء الأقسام وجواب هل محذوف تقديره نعم يقرع \* وبه قال (حدثنا  
 أبو نعيم) الفضل بن دكين الكوفي قال (حدثنا زكريا) بن أبي زائدة خالد ويقال هبيرة بن ميمون بن فيروز



الحمداني الوادي الكوفي الثقة لكنه كان يدلس (قال سمعت عامرا الشعبي) يقول سمعت النعمان بن بشير  
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه (قال مثل القائم على حدود الله) الامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر (والواقع فيها) اي في الحدود والتارك للمعروف والمرتبك بالمنكر (كمثل قوم استهموا) اقرعوا  
 (على سفينة) مشتركة بينهم بالاجارة او الملك تشارعوا في المقام بها علوا أو سفلا (فأصاب بعضهم) بالقرعة  
 (اعلاها وبعضهم اسفلها فكان الذين) وللعموي والمستلي فكان الذي (في اسفلها اذا استقوا من الماء مزوا  
 على من فوقهم) قال في المصايح يظهر لي أن قوله الذي صفة لموصوف مفرد اللفظ كالجمع فاعتبر لفظه فوصف  
 بالذي واعتبر معناه فأعبد عليه ضمير الجماعة في قوله اذا استقوا وهو أولى من أن يجعل الذي مخففا من الذين  
 بحذف النون انتهى وفي الشهادات فكان الذي في اسفلها يمزون بالماء على الذين في اعلاها فتأذوا به (فقالوا  
 لو اننا حرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ) بضم النون وسكون الهمزة وبإزالة المجمة أي لم نضر (من فوقنا) وفي  
 الشهادات فأخذ فاسا فجعل ينقر أسفل السفينة فأثوهم فقالوا مالك قال تأذيتهم ولا بد لي من الماء (فان يتركوهم  
 وما أرادوا) من الخرق في نصيبهم (هلكوا جميعا) اهل العلو والسفل لانه من لازم خرق السفينة غرقها وأهلها  
 (وان أخذوا على ايديهم) منهم ومن الخرق (نجوا) أي لا أخذون (ونجوا جميعا) أي جميع من في السفينة  
 وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه والهلاك العاصي بالمعصية والسالك بالرضى  
 بها ومطابقة الحديث للترجمة غير خفية وفيه وجوب الصبر على أذى الجار اذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا  
 وأنه ليس لصاحب السفل أن يحدث على صاحب العلو ما يضر به وأنه ان أحدث عليه ضررا لزمه اصلاحه  
 وان لصاحب العلو منعه من الضرر وفيه جواز قسمة العقار المتفاوت بالقرعة قال ابن بطال والعلماء متفقون  
 على القول بالقرعة الا الكوفيين فانهم قالوا لا معنى لها لانها تشبه الاضرار التي نهى الله عنها وبأني مزيد  
 لما ذكرته هنا في باب الشهادات ان شاء الله تعالى وقد أخرج الحديث الترمذي في الفتن وقال حسن صحيح  
 (باب شركة البقيم واهل الميراث) أي مع اهل الميراث وبه قال (حدثنا الاويسى) بضم الهزة وفتح الواو  
 وسكون التثنية وكسر المهملة ولغير أبي ذر حدثنا عبد العزيز بن عبد الله العامري الاويسى قال  
 (حدثنا ابراهيم بن سعد) هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الترمذي الزهري (عن صالح) هو ابن كيسان  
 (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عروة) بن الزبير بن العوام (أنه سأل) خاله  
 (عائشة رضي الله عنها وقال اللبث) بن سعد الامام عمو له الطبري في تفسيره (حدثني) بالافراد (يونس)  
 ابن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) أمه اسماء بنت  
 أبي بكر الصديق (أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن) معنى (قول الله تعالى) في سورة النساء (فان خستم) بالفاء  
 في الفرع وفي النسخة المقروءة على الشرف المبدوي وان خستم بالواو (أن لا تقسطوا) تعدلوا (الى قوله ورباع)  
 وسقط لغير أبي الوقت أن لا تقسطوا (فقلت) أي عائشة ولا بي الوقت قالت (يا ابن اختي هي البينة تكون في حجر  
 وليها) القائم بما ورها زاد في تفسير سورة النساء من رواية أبي أسامة ووارثها (تشارك في ماله) زاد أبو اسامة  
 ايضا حق في العلق (فيجبه ماله واجالها فيريد وليها) التي هي تحت حجره (أن يتزوجها بغير أن يقسط) أن يعدل  
 (في صداقها) في النكاح في رواية عقيل عن ابن شهاب ويريد أن ينتقص من صداقها (فيعطها) بالنصب عطا  
 على معمول بغير أن اي يريد أن يتزوجها بغير أن يعطيها (مثل ما يعطيها غيره فتهوا) بضم النون والهاء على وزن  
 فعوا بحذف لام الفعل لان الأصل نهوا فانتقلت نية الياء الى الهاء فالتى ساكنا فحذفت الياء (أن ينكحوهن)  
 الآن يقسطوا الهن ويلقوا بهن اعلى سنتن) أي طر يقتهن (من الصداق وامروا أن ينكحوا ما طاب لهم من  
 النساء سواهن قال عروة) بن الزبير بالسند السابق (قالت عائشة ثم ان الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم) طلبوا منه الفتيا في أمر النساء (بعد) نزول (هذه الآية) وهي وان خستم الى ورباع (فأنزل الله) عز وجل  
 (ويستفتونك في النساء الى قوله وترغبون أن تنكحوهن) في أن تنكحوهن أو عن أن تنكحوهن (والذي ذكر  
 الله انه يتلى عليكم في الكتاب الآية الاولى التي قال) تعالى (فيها وان خستم أن لا تقسطوا في النكاح) أي ان خستم  
 أن لا تعدلوا في نكاح النساء اذا تزوجتم بهن (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) من غيرهن (قالت عائشة وقول  
 الله في الآية الاخرى وترغبون أن تنكحوهن هي رغبة احدكم) ولغير أبي ذر الوقت يعني هي رغبة احدكم



(التي في حجره ولا في ذرع عن الكشميني) يتيمة باسقاط اللام والكشميني والحوي والمستهلى من يتيمة  
(التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال) قال ابن حجر ولعل رواية عن أصوب وقد بين أن أولياء  
البناء كانوا يرغبون فيهن أن كن حيلات وبأكلونهن والهن والايعضلوهن طمعاً في ميراثهن (فمنه أن ينكحوا  
ما) أي التي (رغبوا في مالها وجمالها من يتامى النساء إلا بالقسط) بالعدل (من أجل رغبتهن عنهن) لقلة مالهن  
وجالهن فينبغي أن يكون نكاح اليتيمين على السواء في العدل وفي الحديث أن الولي أن يتزوج من هي تحت  
حجره لكن يكون العاقد غيره وسيأتي البحث فيه مع غيره إن شاء الله تعالى في كتاب النكاح وغيره وقد أخرجه  
أيضاً في الأحكام والشركة ومسلم في التفسير وأخرجه أبو داود في النكاح وكذا النسائي (باب الشركة  
في الأرضين وغيرها) كالعقارات والبساتين وبه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) (المسند) قال (حدثنا هشام)  
هو ابن يوسف الصنعاني البجلي قال (أخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي  
سالم) بن عبد الرحمن (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنهما) أنه قال إنما جعل النبي صلى الله عليه  
وسلم الشفعة في كل مال يقسم أي في كل مشترك لم يقسم من الأراضي ونحوها ومعه أنه ما لم يقسم يكون  
بين الشركاء (فاذا وقعت الحدود) جمع حد وهو هنا ما يتميز به الاملاك بعد القسمة وأصل الحد المنع في تحديد  
الشيء منع خروج شيء منه ومنع دخول غيره فيه (وصرفت الطرق) أي بينت مصارفها وشوارعها وراصفرت  
مشددة (فلا شفعة) وفيه أنه لا شفعة إلا في العقارة والحديث قد سبق في الشفعة بما حثه فليراجع هذا (باب)  
بالنوين (إذا قسم) ولا في ذرع قسم (الشركاء الدوراً وغيرها) كالبساتين ولا في ذرع غيرها (فليس لهم رجوع)  
لان القسمة عقد لازم فلا رجوع فيها (ولا شفعة) لان الشفعة في الشركة لا في القسمة لأنها لا تكون إلا في المشاع  
وبه قال (حدثنا مسدد) بالسبب الممهلة وتشديد الدال الممهلة الأولى ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الواحد)  
ابن زياد البصري قال (حدثنا معمر) بعين مهمله ساكنة بين ميم مفتوحتين ابن راشد (عن الزهري)  
محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي سالم) بن عبد الرحمن (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) أنه قال قضى النبي  
صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) دل بمنطوقه صريحاً  
على أن الشفعة في مشترك مشاع لم يقسم بعد فاذا قسم وتميزت الحقوق ووقعت الحدود وصرفت الطرق بأن  
تعددت وحصل لتصيب كل طريق مخصوص لم يبق للشفعة مجال فان قلت لا مطابقة بين الحديث والترجمة لان  
فيها لزوم القسمة وليس في الحديث الاثنى الشفعة أجاب ابن المذنب بأنه يلزم من ثني الشفعة ثني الرجوع اذ لو كان  
لشريك الرجوع لعاد ما يشفع فيه مشاعاً حينئذ تعود الشفعة (باب) جواز (الاشترار في الذهب والفضة)  
بشرط خلطهما حتى لا يتميز الا كدراهم سود خلطت ببيض وأن لا تكون الدراهم من أحدهما والدنانير من  
الأخر عند الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون إلا الثوري وأن لا تختلف الصفة كصباح ومكسرة عند  
الشافعي وظاهر اطلاق المؤلف يقتضي موافقة الثوري (وما يكون فيه الصرف) والا كثرون على أنه يصح  
في كل مثلي وهو الأصح عند الشافعية وقيل يختص بالنقد المضروب وبه قال (حدثنا) ولا في ذرع حدثني  
(عمر بن علي) بفتح العين وسكون الميم ابن حجر الباهلي البصري الصيرفي قال (حدثنا أبو عاصم) الضمالي بن  
محمد النبيل شيخ المؤلف أيضاً (عن عثمان بن عيسى بن الأسود) بن موسى بن باذان المكي أنه (قال أخبرني) بالافراد  
(سليمان بن أبي مسلم) الاحول (قال سألت أبا المنهال) بكسر الميم وسكون التون عبد الرحمن بن مظلم البناي  
بضم الواو وفتح نونين بينهما ألف مخففة البصري نزيل مكة (عن الصرف) وهو بيع الذهب بالذهب والفضة  
بالفضة أو أحدهما بالآخر (يدأيد) أي متقايضين في المجلس (فقال) أي أبو المنهال (أشربت أنا وشريك لي)  
لم يسم (شيثايداً ونسيته) أي متأخر من غير تقايض (فجاءنا البراء بن عازب) رضي الله عنه (فألنا) عن ذلك  
(فقال فعلم) ذلك (أنا وشريك) زيد بن أرقم وسألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ما كان يدأيد  
نقدوه وما كان نسيته نقدوه) بالذال المجهمة أي تركوه وفي رواية قد رده من الرد وفيه كما قال ابن المنبر جهة للقول  
بتقريب الصفة وأنه يصح منها الصحيح ويطل منها الفاسد ونعقب باحتمال أن يكون أشار إلى عقدين مختلفين وقال  
الحافظ ابن حجر وفي رواية اتسنى ردوه بدون الفاء لان الاسم الموصول بالفعل المتضمن للشرط يجوز فيه دخول  
الفاء في خبره ويجوز تركه (باب) جواز (مشاركة الذمي والمشركين في المزارعة) وعطف المشركين على الذمي



من عطف العام على الخاص والمراد بالمشركين المستأمنون فيكونون في معنى أهل الذمة . وبه قال  
(حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري التبوذكي قال (حدثنا جويرية بن أسماء) تصغير جارية الضبي بضم المجهة  
وفتح الموحدة (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال اعطى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) أرض (خير اليهود) وكانوا أهل ذمة (أن يعملوها ويرزعوها) أي يباض أرضها  
(ولهم شطر ما يخرج منها) من زرع وإذا جاز مشاركة الذمى في المزارعة جاز في غيرها خلا فلا جاد ومالك إلا أنه  
أجاز إذا كان يتصرف بحضرة المسلم خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحل كالأجر والخنزير وأجيب  
بمشرعية أخذ الجزية منهم مع أن في أموالهم ما فيها وبمعاملته صلى الله عليه وسلم يود خيرا وألحق بالذمى  
المشرك ثم مذهب الشافعية يكره مشاركة الذمى ومن لا يجترز من الربا ونحوه كإتقاه ابن الرفعة عن البزديجي  
لما في أموالهم من الشبهة (باب قسم الغنم) ولا يوز ذروا الوقت قسم الغنم (والعدل فيها) . وبه قال (حدثنا  
قتيبة بن سعيد) أبو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المجهة اشتق قال (حدثنا الليث) بن سعد الفهمي أبو  
الحارث المصري الإمام المشهور (عن يزيد بن أبي حبيب) أبي رجاء البصري واسم أبيه سويد (عن أبي الخير)  
مرثد باليم والمثناة بوزن جبر بن عبد الله الزنى بالتحبة والراى والنون (عن عقبة بن عامر) الجهني (رضي الله  
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه غنما يصممها على صحابته فمما باق عتود) أي منها والعتود بفتح  
العين المهملة وضم المثناة الفوقية ما بلغ سنة وقال في المشارق هو من ولد المعز إذا بلغ السفاد وقبل إذا قوى  
وشب (قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فسخ به أنت) واستدل به على أنه يجزئ في الاضحية الجذع من  
المعز وإذا جاز ذلك منه فمن الضأن أولى وقد دلت رواية النساء من طريق معاذ بن عبد الله بن خبيب عن عقبة  
ابن عامر على الضأن صريحا ولفظه  
في الاضحية وتبويب البخاري بقوله قسم الغنم والعدل فيها يدل على أنه فهم أن هذه القسم هي القسم  
المعروفة التي يعتبر فيها نسوية الاجزاء وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم انما امره بتفرقة غنم على اصحابه فاما أن  
يكون عليه الصلاة والسلام عين ما يعطيه لحن واحد منهم وانما أن يكون وكل ذلك الى رأيه من غير قيد عليه  
بالنسوية فان في ذلك عسرا وحرجا والغنم لا يتأق فيها قسم الاجزاء ولا تقسم الا بالتعديل وبحسب ذلك  
في الغالب الى رد لان استواء قسمتها على التعرير بعيد والظاهر أن هذه الغنم كانت للنبي صلى الله عليه وسلم  
وقسمتها بينهم على سبيل التبرع . وهذا الحديث قد سبق في أول الوكالة وأخرجه مسلم والنسائي والترمذي  
في الاضاحي (باب الشراكة في الطعام وغيره) مما يجوز عليك (وبذ كر) بضم أوله وفتح ثالثة فيما وصله سعيد بن  
منصور (ان رجلا) لم يسم (ساوم شيئا فغمره آخر) حتى اشتراه (فراى عمر) رضي الله عنه (ان له) أي الذي غمر  
(شركة) فيه مع الذي ساوم اكتفاء بالاشارة مع ظهور القرينة عن الصيغة والى هذا ذهب مالك رضي الله عنه  
وقال أيضا في السلعة تعرض للبيع فيقف من يشتريها بالتجارة فاذا اشتراها واحد منهم واشتراكه الاخر  
أن يشركه لانه انتفع بتكره الزيادة عليه . وبه قال (حدثنا اصبع بن الفرج) أبو عبد الله الاموى مولا هم الفقيه  
المصرى (قال اخبرني) بالافراد (عبد الله بن وهب) القرشي مولا هم أبو محمد المصري الفقيه الحافظ (قال  
اخبرني) بالافراد أيضا (سعيد) هو ابن أبي ايوب مقلص الخزاعي (عن زهرة بن معبد) بضم الزاى وسكون  
الهاه ومعبد بفتح الميم والموحدة بينهما عين مهملة ساكنة القرشي التيمي أبي عقيل المدني تزيل مصر (عن جده  
عبد الله بن هشام) واسم جده زهرة بن عثمان (وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم) قبل موته بست سنين فيما  
ذكره ابن منده (وذهبت به امه زينب بنت جندب) الصحابية (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في الفتح (فقات  
يا رسول الله بابعه) يسكون العين أى عافده على الاسلام (فقال) عليه الصلاة والسلام (هو صغير) خرج رأسه  
ودعاه (أي بالبركة) (وعن زهرة بن معبد) بالاسناد السابق (انه كان يخرج به جده عبد الله بن هشام الى السوق  
فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمر) عبد الله (وابن الزبير) عبد الله رضي الله عنهم (فيقولان له) أي لعبد الله بن  
هشام (أشركا) بوصل الهمزة في الفرع وفتح الراء وكسرها وفي غيره وهو الذي في اليونانية لا غير قطعها  
مفتوحة وكسر الراء أى اجعلنا شريكين لك في الطعام الذي اشتريته فان النبي صلى الله عليه وسلم قد دعا لك  
بالبركة فيشرركهم) بفتح الباء والراء في ذلك (فربما اصاب) أي من الربح (الراحلة كما هي) أي بتمامها

يخص له المؤلف ولفظه  
قال فيحسم مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يجذع من  
الضأن اه

قوله واسم جده الخ لعل  
الاصوب حذف هذه  
العبارة او وضعها في محل  
آخر يناسبها اللهم الا أن  
يجعل الضمير في جده عائدا  
على عبد الله فيصح ان كان  
نفسه في الواقع كذلك فامل  
اه



(فيبعثها الى المنزل) والراحلة يحتمل أن يراد بها المحمول من الطعام وأن يراد بها الحامل والاول اولى لان سياق الكلام وارد في الطعام وقد ذهب المظهرى الى المجموع حيث قال يعنى ربما يجدد اية مناع على ظهرها فيشتريها من الربح ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله اشركنا لكونهم ما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذى اشتراه فأجابهما الى ذلك وهم من العداية ولم يتقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون هبة والجمهور على صحة الشركة في كل ما يملك والاصح عند الشافعية اختصاصها بالمتلى لكن من أراد الشركة مع غيره في العروض المتقومة باع أحدهما نصف عرضه بنصف عرض صاحبه وتقابضا أو باع كل منهما بعض عرضه لصاحبه بثلث في الذمة وتقابضا كما صرح به في الروضة وأذن بعد ذلك كل منهما للآخر في التصرف سواء تجانس العرضان أم اختلفا وانما اعتبر التقابض ليستقر الملك وعن المالكية نكرو الشركة في الطعام والراجح عندهم الجواز (باب الشركة في الرقيق) بفتح الشين وكسر الراء وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال (حدثنا جويرية بن أسماء) الضبي (عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من اعتق شركا) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء نصيبا قال ابن دقيق العيد وهو في الاصل مصدر لا يقبل العتق وأطلق على متعلقه وهو المشترك وعلى هذا لا بد من اضممار تقديره جزء مشترك أو ما يقارب ذلك لان المشترك في الحقيقة هو جملة العين أو الجزء المعين منها اذا أفرد بالتعيين كاليد والرجل مثلا وأما النصيب المشاع فلا اشتراك فيه انتهى وحينئذ فيكون من اطلاق المصدر على المفعول أو من حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه أو أطلق الكل على البعض وهذا موضع الترجمة لان الاعتاق مبنى على صحة الملك فلو لم تكن الشركة في الرقيق صحيحة لما ترتب عليها صحة العتق وفي رواية سبقت من أعتق شقيا وفي أخرى شقيا (له في مملوك) شامل للذكور والإناث (وجب عليه أن يعتق) بضم أوله وكسر المثناة الفوقية (كلمة) قال في المصابيح الغالب على كل أن تكون تابعة فحجوا القوم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فانغالب أن لا يعمل فيها الا ابتداء وقعت هناك في غير الغالب قال ويحتمل أن يجزى فيه على غير الغالب بأن يجعل كلمة تأكيد الضمير محذوف أي يعتقه كله بناء على جواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد وقد قال به اماما أهل العربية الخليل وسيبويه انتهى وظاهر الحديث أنه لا فرق بين أن يكون المعتق والشريك والعبد مسلمين أو كفارا أو بعضهم مسلمين وبعضهم كفارا وبه قال الشافعية وعند الحنابلة وجهان فيما لو أعتق الكافر شركاه من عبد مسلم هل يسرى عليه أم لا وقال المالكية إن كانوا كفارا فلا سراية وإن كان المعتق كافرا دون شريكه فهل يسرى عليه أم لا أو يسرى فيما إذا كان العبد مسلما دون ما إذا كان كافرا ثلاثة أقوال وإن كانا كافرين والعبد مسلما فروايتان وإن كان المعتق مسلما يسرى عليه بكل حال (إن كان له مال قدر ثمنه يقيم) عليه (قيمة عدل) بفتح العين أي قيمة استواء لا زيادة فيها ولا نقص وقيمة نصب على المفعول المطلق (ويعطى) بضم أوله وفتح ثالثة مبنيا للمفعول (شركاؤه) رفع نائب عن الفاعل (حصتهم) نصب على المفعولية (ويحلى سبيل العتق) بفتح التاء الفوقية ويحلى مبنى للمفعول وسبيل نائب الفاعل وبه قال (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي البصري الملقب بعمار قال (حدثنا جري بن حازم) الأزدي البصري وثقه ابن معين وضعفه في قيادة خاصة ووثقه النسائي وقال أبو حاتم صدوق وقال ابن سعد ثقة الا أنه اختلط في آخر عمره انتهى ولم يحدث في حال اختلاطه واحتج به الجماعة ولم يخرج له البخاري عن قيادة الأحاديث توبع فيها (عن قيادة) بن دعامة (عن النضر) بسكون الضاء المعجمة (ابن انس) الانصاري (عن بشر بن نهيك) بفتح الموحدة وكسر الشين في الاول وفتح النون وكسر الهاء وبعد التحبة كاف في الثاني السلولي (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من اعتق شقيا) بكسر الشين زاد في غير رواية أبي ذر له (في عبد اعتق كله) بضم الهمزة (إن كان له مال والا) أي وإن لم يكن له مال (يستع) بضم التحتية وفتح العين من غير اشباع مبنيا للمفعول مجزوم على الامر بحذف حرف العلة ولا يدر يستعي بأشباع الفصحى وفي أخرى استعى بألف وصل وضم المثناة الفوقية وكسر العين وفتح الباء والمعنى أنه يكاف العبد الاكتساب لقيمة نصيب الشريك حال كونه (غير مشقوق عليه) بل مرفها مسامحا وبأق أن شاء الله تعالى في العتق ما في ذلك من البعث وقد سبق الحديث قريبا والله الموفق والمعين (باب الاشتراك في الهدى) بسكون الدال ما يهدي الى الحرم من النعم (والبدن) بضم الموحدة وسكون المهملة من عطف الخاص على العام (وإذا اشرك الرجل الرجل) ولا يدر الرجل رجلا



(في هديه بعد ما هدى) هل يجوز ذلك أم لا . وبه قال (حدثنا أبو النعمان) عمار محمد بن الفضل قال (حدثنا  
 حماد بن زيد) اسم جده درهم الأزدي الجهضمي أبو اسماعيل البصري قال (أخبرنا عبد الملك بن جريج) بضم  
 الجيم الأولى وفتح الراء (عن عطاء) هو ابن أبي رباح أسلم القرشي مولا لهم أحد أعلام التابعين (عن جابر) هو ابن  
 عبد الله الأنصاري (وعن طاوس) هو ابن كيسان عطف على قوله عطاء لأن ابن جريج سمع منهما لكن قال  
 الحافظ ابن حجر رحمه الله الذي يظهر لي أن ابن جريج سمع عن طاوس منقطع فقد قال الأئمة أنه لم يسمع من مجاهد  
 ولا من عكرمة وإنما أرسل عنهما وطاوس من أقرانهما وإنما سمع من عطاء لكونه تأخرت عنهما وفاته نحو عشر  
 سنين (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال) ولا يذروا كريمة قالوا أي جابر وابن عباس (قدم النبي صلى الله عليه  
 وسلم) أي مكة (صباح رابعة) وللكنهية لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صباح رابعة (من ذي الحجة)  
 حال كونهم (مهلين) محرمين وجمع على رواية من أسقط لفظ أصحابه باعتبار أن قدومه عليه الصلاة والسلام  
 مستلزم لقدم أصحابه معه وأما على إثباته فواضح وللمعوى مهلون بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هم محرمون  
 (بالحج لا بخلطهم) بفتح الباء وسكون الخاء المعجمة وكسر اللام (ثني) من العمرة أي في وقت الإحرام (فلما قدمنا)  
 أي مكة شرفها الله تعالى وجعلنا من ساكنيها (أمرنا) عليه الصلاة والسلام (لجملناها) أي تلك الحجة (عمرة)  
 فصرنا متمتعين (وان إلى نخل نسا تناقشت) بالقاء والشين المعجمة والفتحات أي فتشاعت وانتشرت (في ذلك) أي  
 في فسح الحج إلى العمرة (القالة) بالقاف واللام وللكنهية المقالة بزيادة ميم قبل القاف أي مقالة الناس  
 لا اعتقادهم أن العمرة غير صحيحة في أشهر الحج وانها من أجزأ القبور (قال عطاء) هو ابن أبي رباح بالسند السابق  
 (فقال جابر) الأنصاري (فبروح) استغفهم تعجب محذوف الأداة أي أفبروح (أحدنا إلى مني) أي محرما بالحج  
 (وذكره) أقرب عهد من الجماع (يقطرميا) وهو من باب المبالغة (فقال جابر يكفه) أشار به إلى النقطة واما  
 أشار إلى ذكره استهجا لذلك الفعل ولذا واجههم عليه الصلاة والسلام بقوله لا تأبروا أني وللكنهية  
 بكفه وهو من كفه إذا منعه أي قال جابر ذلك والحال أنه يكفه (فبلغ ذلك) الذي صدر منهم من القول (النبي  
 صلى الله عليه وسلم) حال كونه خطيبا فقال بلغني أن أقواما يقولون كذا وكذا والله لا تأبوا بلام التوكيد  
 مبتدأ أخبره قوله (أبى وأنتي لله عز وجل) (منهم) وفي الفرع علامة السقوط على لفظ الجلالة الشريفة وثبت  
 في أصله (ولو أني استقبلت من أمرى ما استدبرت) أي لو عرفت في أول الحال ما عرفت في آخره من جواز  
 العمرة في أشهر الحج (ما هديت) أي ما سقت الهدى (ولو لا أن معي الهدى لأحلت) من الإحرام لكن امتنع  
 الإحلال لصاحب الهدى وهو المفرد أو القارن حتى يبلغ الهدى محله وذلك في أيام النحر لا قبلها (وقام سراقه بن  
 مالك بن جعشم) بضم الجيم والمجعة بينهما عين مهملة المدبجة العصباني الشهير (وقال يا رسول الله هي) أي  
 العمرة في أشهر الحج (لنا) أي خاصة (أولاد فقال) عليه الصلاة والسلام (لا) أي ليست لكم خاصة (بل هي  
 للآل) أي إلى يوم القيامة مادام أدام سلام (فان) جابر (وجاء علي بن أبي طالب) رضي الله عنه أي من اليمن  
 (فقال أحدهما) وهو جابر (بقول) علي (لبيك يا أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الآخر) وهو ابن  
 عباس بقول علي رضي الله عنهم (لبيك بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط وقال الأولى في رواية أبي ذر  
 (فأمر النبي) بإسقاط ضمير النصب ولأبي ذر فأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يقيم على إحرامه (أي يثبت  
 عليه) (وأشركه) بفتح الهمزة والراء أي أشرك صلى الله عليه وسلم عليا (في الهدى) قال في فتح الباري فيه بيان أن  
 الشركة وقعت بعد ما ساق النبي صلى الله عليه وسلم الهدى من المدينة وهو ثلاث وستون بدنة وجاء علي من  
 اليمن إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع ما ساقه النبي صلى الله عليه وسلم من  
 الهدى مائة بدنة وأشرك عليا فيه انتهى وقال المهلب ليس في حديث الباب ما ترجم به من الاشتراك  
 في الهدى بعد ما هدى بل لا يجوز الاشتراك بعد الإهداء ولا هبته ولا يبيعه والمراد منه ما هدى علي من الهدى  
 الذي كان معه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل له ثوابه فيحتمل أن يشترط ثواب ذلك الهدى كله فهو شريك  
 له في هديه لأنه أهدي عنه عليه الصلاة والسلام متطوعا من ماله ويحتمل أن يشركه في ثواب هدى واحد فيكون  
 بينهما إذا كان متطوعا كما ضحى صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته يكبش وعن من لم يضح من أمته بأخر  
 وأشركهم في ثوابه فجعل ضمير الفاعل في أشرك علي رضي الله عنه لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القاضي



عياض عندي انه لم يكن شريكاً حقيقة بل أعطاه قدر ايدى بجه والظاهر انه صلى الله عليه وسلم هو البدن التي  
جاءت من المدينة وأعطى علياً من البدن التي جاءهم من اليمن \* (باب من عدل عشرًا) ولا يوي ذرو الوقت وابن  
عسا كروا الاصيل عشرة (من الغنم يجوز في القسم) بفتح القاف \* وبه قال (حدثنا) ولا يوي ذر حدثني (محمد)  
غير منسوب وعند ابن شعبة محمد بن سلام قال (اخبرنا وكيع) هو ابن الجراح الرؤاسي بضم الراء ثم همزة ثم سين  
مهمله الكوفي (عن سفيان) الثوري (عن ابيه) سعيد بن مسروق الثوري (عن عباية رفاعه) بفتح عين  
عباية وكسر راء رفاعه (عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه) انه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم يدي  
الحليفة من تهامة) خرج بقيد تهامة مبيقات اهل المدينة (فأصبنا غنما وابلًا) ولا يوي الوقت وذروا وابلًا (فجعل  
القوم) بكسر الجيم (فأغلوا بها) أي بطوم ما أصابوه (القدور فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بها)  
أي بالقدور أن تكفأ (فأكفئت) وللكنهية فكنت أريقت بما فيها من المرق واللحم ذبح الهم وقد مر ما فيه  
من البحث في باب قسمة الغنم قريًا (ثم عدل) في رواية فعدل (عشرًا) ولا يوي ذر عشرة باثبات فاء التانيث لكن  
قال ابن مالك لا يجوز اثباتها (من الغنم يجوز) أي سواها به (ثم إن بعيرًا منها نذ) أي هرب (وليس في القوم  
الاخيل يسيرة فرما رجول) وسقط ضمير النسب لابي ذر (خبره بسهم) أصابه وفي الرواية السابقة فخبه الله  
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لهذه البهائم) أي الابل (أوابد ككأوابد الوحش) كنفراثة (فما  
عليكم منها فاصنعوا به هكذا) أي ارموه بالسهم (قال) عباية (قال جدي) رافع بن خديج (يا رسول الله أنا  
زرجواو) قال (تخاف ان تلقى العدو وغدا وليس معنكم مدى) جمع مديّة أي سكين وان استعملنا السيوف في الذبح  
نكل عند لقاء العدو عن المقاتلة (افندج بالقبض فقال) ولا يوي ذر قال (ابن جهم) بفتح الجيم (أو) قال (ارني)  
بهمزة مفتوحة وراها كنة وفون مكسورة ويا حاصلة من اشباع كسرة النون وليست ياء اضافة على ما لا يخفى  
ولا يوي ذر أن بكسر الراء وسكون النون وهي بمعنى اعمل أي اعمل ذبحها لثلاعة خنقا فان الذبح اذا كان بغير  
حديد احتاج صاحبه الى خفة يد وسرعة (ما نهر الدم) أراقه بكثرة (وذ كرام الله عليه فكلوا) الضمير في  
فكلوا الا يصح عوده على ما ولا يوي من رابط يعود على ما من الجملة أو ملابسها فيقدر أي فكلوا مذبوحه ويحتمل  
أن يقدر ذلك مضافا الى ما ولكنه حذف والتقدير مذبوح ما نهر الدم وذ كرام الله عليه فكلوه (ليس السن  
والظفر) نصب على الاستثناء أو أن ليس فاسخة واسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم كما مر (وسأحدثكم  
عن) علة (ذلك اما السن فعظم) يتنجس بالدم وقد نهى عن تنجيسه بالاستنجاء لانه زاد اخوانكم من الجن  
(واما الظفر فدي الحبة) ولا يجوز التشبه بهم \* وهذا الحديث قد سبق قريبا في باب قسمة الغنم  
(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب) بالتسوين (في الرهن في الحضر) وللكنهية كتاب الرهن واغترابي ذر  
باب بالتسوين بدل كتاب في الرهن وفي النسخة المقررة على المبدوي كتاب الرهن باب الرهن في الحضر ولا يوي  
شبوية باب ما جاء الى آخره والرهن لغة الثبوت ومنه الحالة الراهن أي الثابتة وقال الامام الاختيار ومنه كل  
نفس بما كسبت رهينة وشرعا جعل عين متمولة وثيقة يدين يستوفى منها عند تعذر وفائه ويطلق ايضا على العين  
المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر (وقوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فراهان مقبوضة) بكسر  
الراء وفتح الهاء وألف بعدها جمع رهن وفعل وفعال يطرده كثير نحو كعب وكعب وكلاب ولا يوي ذر  
والوقت والاصيل فرهن بضم الراء والهاء من غير ألف جمع رهن وفعل يجمع على فعل نحو سقف وسقف وهي  
قراءة ابي عمرو وابن كثير وابن محيصن واليزيدي قال أبو عمرو بن العلاء انما قرأت فرهن للفصل بين الرهان في الخيل  
وبين جمع رهن في غيرها ومعنى الآية كما قال التامضي رحمه الله فارهنوا واقبضوا لانه مصدر درج جعل جزاء للشرط  
بالقاء فجري مجرى الامر كقوله فحزب ربيعة فحزب الرقاب وقيدته في الترجمة بالحضر إشارة الى أن التقيد بالفر  
في الآية خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر وهو قول الجمهور واحتجوا  
له من حيث المعنى بأن الرهن شرع على الدين لقوله تعالى فان آمن بعضكم بعضا فانه يشترط الى أن المراد بالرهن  
الاستيثاق واغترابه بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فأخرجه مخرج الغالب وخالف في ذلك مجاهد والخصال  
فيما نقله الطبري عنهما فقال لا يشترع الا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود واهل الظاهر وفي  
رواية أبي ذر وقول الله تعالى فرهن مقبوضة كذا في الفرع وهو ينافي قول الحافظ ابن حجر وكلامهم ذكر



الآية من أولها وبه قال (حدثنا مسلم بن إبراهيم) القراهدي قال (حدثنا هشام) الدستوائي قال  
 (حدثنا قتادة) بن دعامة (عن أنس رضي الله عنه) أنه قال ولقد رهن رسول الله (هو عطف على نبي محمد وف  
 يه احمد من طريق ابان العطار عن قتادة عن أنس أن يهودياد عارسل الله صلى الله عليه وسلم فأجابه ولقد رهن  
 رسول الله ولابي ذر النبي (صلى الله عليه وسلم درعه) بكسر الدال وسكون الراء (بشعر) أي في مقابلة شعر  
 قاله له مقابلة عند أبي الشعم اليهودي وكان قدر الشعر ثلاثين صاعا كما عند المؤلف في الجهاد وغيره قال أنس  
 (ومشيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بخبز شعر) بالاضافة (واهالة سنخة) بكسر الهمزة وتحقيف الهاء ما أذيب  
 من الشعم والالية وسنخه بفتح السين المهملة وكسر النون وفتح الخاء المجهمة صفة لاهالة أي متغيرة الريح وقال  
 أنس أيضا (ولقد سمعته) عليه الصلاة والسلام (يقول ما أصبح لآل محمد صلى الله عليه وسلم الا صاع ولا أمسى)  
 أي لهم الا صاع وعند الترمذي والنسائي من طريق ابن أبي عدي ومعاذ بن هشام عن هشام بلانظ ما أمسى  
 لآل محمد صاع ثم ولا صاع حب وسبق في أوائل البيوع من وجه آخر بلفظ بر بدل ثم والمراد بالآل أهل بيته  
 عليه الصلاة والسلام وقد يهينه بقوله (وانهم) أي آله (لتسعة آيات) أي تسع نسوة وأراد بقوله ذلك بيانا للواقع  
 لا تضجرا وشكايه حاشاء الله من ذلك بل قاله معتذرا عن اجابته لدعوة اليهودي ولرهنه درعه عنده وفيه  
 ما كان عليه الصلاة والسلام من التواضع والزهد في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها والكرم الذي أفضى به  
 إلى عدم الاحتياج إلى رهن درعه والصبر على ضيق العيش والقناعة باليسير وهذا الحديث قد سبق  
 في أوائل البيع (باب من رهن درعه) وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الواحد)  
 ابن زياد العبدى مولا هم البصري قال (حدثنا الاعمش) سليمان بن مهران (قال تذاكرنا عبد إبراهيم) النخعي  
 (الرهن والقبيل) بفتح القاف وكسر الموحدة هو الكفيل وزنا ومعنى (في السلف فقال إبراهيم بن يزيد النخعي)  
 (حدثنا الاسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي) اسمه  
 أبو الشعم كما في رواية الشافعي والبيهقي (طعاما) ثلاثين صاعا من شعر وعنده البيهقي والنسائي بعضين  
 وله كان دون الثلاثين فخير الكسر نارة وأغناه أخرى وعنده ابن حبان من طريق شيان عن قتادة عن أنس  
 أن قيمة الطعام كانت دينار (إلى أجل) في صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الاعمش أنه سنة  
 (ورهنه درعه) أي ذات الفضول كما يهينه أبو عبد الله التلمساني في كتاب الجوهرة وقد قيل أنه عليه الصلاة  
 والسلام افسكه قبل موته لحديث أبي هريرة وصححه ابن حبان نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه وهو صلى  
 الله عليه وسلم منزعه عن ذلك وهذا معارض بما وقع في أواخر المغازي من طريق الثوري عن الاعمش بلفظ توفي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة وفي حديث أنس عند احمد فما وجد ما يقضيه له به الوفاء واليه جئ  
 عن حديث نفس المؤمن معلقة بدينه بالحل على من لم يتركه عند صاحب الدين ما يحصل له به الوفاء واليه جئ  
 الماوردى وذكر ابن الطلاع في الاقضية النبوية أن ابا بكر اقتل الدرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم وفي  
 الحديث جواز البيع إلى أجل واختلف هل هو رخصة أو عزيمة قال ابن العربي جعلوا الشراء إلى أجل رخصة  
 وهو في الظاهر عزيمة لأن الله تعالى يقول في محكم كتابه يا أيها الذين آمنوا اذا تدانيتم بدين إلى أجل مسمى  
 فاكتبوه فانزله أصلا في الدين ورتب عليه كثيرا من الأحكام وهذا الحديث قد سبق في باب شراء النبي صلى  
 الله عليه وسلم بالتسبئة (باب رهن السلاح) وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) بن المديني قال (حدثنا  
 صفيان) بن عيينة (قال عمرو) بن العيزاب بن دينار (سمعت جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه يقول  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكعب بن الأشرف) اليهودي أي من يتصدى لقتله (فانه آذى الله)  
 ولابي ذر فانه قد آذى الله (ورسوله صلى الله عليه وسلم) وكان كعب قد خرج من المدينة إلى مكة لما جرى بيد  
 ماجري بن نوح ويكي على قتلى بدر ويحرض الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم وينشد الأشعار فقال  
 محمد بن مسلمة (بفتح الميم واللام ابن خالد) أنا لقتله يا رسول الله زادي المغازي فأذن لي أن أقول شيئا قال قل  
 (فاتاه) محمد بن مسلمة (فقال أردنا أن تسلفنا) وزادي المغازي فقال ان هذا الرجل قد سألنا صدقة وانه قد سألنا  
 واني قد أتيتك استسألتك (وسقا) بفتح الواو وكسر ها وهو ستون صاعا (أو وسقين) شك من الراوي (فقال)  
 كعب (ارهنوني) وللهوى والمستقى أترهنوني (نساءكم قالوا) يعني محمد بن مسلمة ومن معه



(كيف نرهنك نساء) ناوانت اجل العرب قال فارهنوني ابناءكم قالوا كيف نرهن (ولا يذري نسخة كيف نرهنك  
 (ابناء فاقبب احدهم) بضم المثناة التحتية وفتح المهملة وأحدهم رفع نائب عن الفاعل (فيقال رهن بوسق  
 او وسق) بضم الراء وكسر الهاء مبنيا للمفعول (هذا عار علينا ولكل نرهنك اللامة) بالهمزة وقد ترك تخفيفا (قال  
 سفيان) بن عيينة في تفسير اللامة (يعني السلاح فوعده) محمد بن مسلمة (ان يأتيه) زاد في المغازي فجاءه ليلا  
 ومعه أبو نائلة وهو أخو كعب من الرضاعة قد عاهم الى الحصن فنزل اليهم فقالت امرأته أين تخرج هذه الساعة  
 فقال انما هو محمد بن مسلمة وأخي أبو نائلة وقال غير عمرو قالت أسمع صوتنا كأنه يقطر منه الدم قال انما هو أخي  
 محمد بن مسلمة ورضي أبو نائلة ان الكريم لودعي الى طعنة بالليل لا جاب قال ويدخل محمد بن مسلمة معه برجلين  
 قبل لسيان سماهم عمرو وقال سمى بعضهم قال عمرو جاء معه برجلين وقال غير عمرو أبو عيسى بن جبر والحارث بن  
 أوس وعباد بن بشر فقال اذا ما جاء فاني نازل بشعره فأنشده فاذا رأيتوني استمكنك من رأسه فدوونكم فاضربوه  
 وقال مرة ثم اشمكم فنزل اليهم متوتعا وهو ينفع منه ريح الطيب فقال ما رأيت كاليوم ريحا أي الطيب وقال غير  
 عمرو قال عندي أعطر نساء العرب واكل العرب قال عمرو فقال أنا أذن لي أن أشم قال نعم فشمه ثم اشم أصحابه  
 ثم قال أنا أذن لي قال نعم فلما استمكن منه قال دونكم (فقتلوه ثم اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه) ففرح  
 ودعاهم قال ابن بطال وليس في قوله نرهنك اللامة دليل على جواز رهن السلاح عند الحرب وانما كان ذلك  
 من معاريض الكلام المباحة في الحرب وغيره وقال العيني المطابقة بين الحديث والترجمة في قوله ولكل نرهنك  
 اللامة أي السلاح بحسب ظاهر الكلام وان لم يكن في نفس الامر حقيقة الرهن وهذا المقدار كاف في وجه  
 المطابقة انتهى وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في المغازي وابوداود في الجهاد  
 والنسائي في السير هذا (باب) بالتسوين (الرهن مركوب ومحلوب) أي يجوز اذا كان ظهرا يركب  
 أو من ذوات الدار يحلب وهذا لفظ حديث أخرجه الحاكم ومعه على شرط الشيخين (وقال مغيرة) هو ابن  
 مقسم بكسر الميم وسكون القاف ما وصله سعيد بن منصور (عن ابراهيم) النخعي (تركب الضالة) ماضل من  
 البهايم ذكر كان أو أتنى (بقدر علفها ويحلب بقدر علفها) وفي نسخة لا يذري عن الكشميهني عملها قال في الفتح  
 والاول اصوب (والرهن) أي المرهون (منه) في الحكم المذكور يعني يركب ويحلب بقدر العلف وهذا وصله  
 سعيد بن منصور أيضا وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا كريب) بن أبي زائدة (عن عامر)  
 هو الشعبي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول الرهن) أي الظاهر المرهون  
 (يركب) بضم أوله وفتح ثالثة مبنيا للمفعول (ينفقته) أي يركب وينفق عليه (ويشرب لبن الدار اذا كان  
 مرهونا) بفتح الدال المهملة وتشديد الراء قال الكرماني وتبعه العيني وغيره مصدر بمعنى الدارة أي ذات  
 الضرع وقال الحافظ ابن حجر هو من اضافة الشيء الى نفسه وتعبه العيني بأن اضافة الشيء الى نفسه لا تصح  
 الا اذا وقع في الظاهر فيقول واذا كان المراد بالدارة فلا يكون من اضافة الشيء الى نفسه لان اللبن غير  
 الدارة واحتج به الامام حيث قال يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن اذا قام بمصلحته ولولم يأذن له المالك وأجمع  
 الجمهور على أن المرتهن لا ينتفع من الرهن بشئ قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء برده اصول  
 مجمع عليها وآثارنا شبه لا يختلف في صحته ما يدل على نسخة حديث ابن عمر أي الماضي في ابواب المطالم لا تحلب  
 ماشية امرئ بغير اذنه انتهى وقال امامنا الشافعي يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظاهر لم يمنع الرهن  
 من در وظاهر هافى محلوقة ومركوبة كما كانت قبل الرهن انتهى فيجوز للرهن انتفاع لا ينقص المرهون  
 ركوب ومكنى واستخدام وليس وانراة خل لا ينقصه وقال الحنفية ومالك واحد في رواية عنه ليس للرهن  
 ذلك لانه بنا في حكم الرهن وهو الحبس الدائم واحتج الطحاوي في شرح الآثار بأن هذا الحديث مجمل لم يبين فيه  
 من الذي يركب ويشرب اللبن فن ابن جازاهم أن يجعلوه للرهن دون أن يجعلوه للمرتهن الآن يقارنه دليل من  
 كتاب اوسنة او اجماع قال ومع ذلك فقد روى هشيم هذا الحديث بلفظ اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن  
 علفها وعن الذي يشرب وعلى الذي يشرب نفقتها ويركب فدل هذا الحديث أن المعنى بالركوب ويشرب اللبن  
 في الحديث الاول هو المرتهن لا الراهن فجعل ذلك له وجعلت النفقة عليه بدلا عما يتعوض منه عما ذكرنا وكان هذا  
 عندنا في الوقت الذي كان الربا مباحا قبل حرم الربا حرمت أشكاله وردت الاشياء المأخوذة الى ابدائها



المساوية لها وحرم بيع اللبن في الضرع فدخل في ذلك النهي عن النفقة التي يملكها المنفق ابناً في الضرع وذلك النفقة غير موقوفة على مقدارها واللبن أيضاً كذلك فارتفع بنسخ الربا أن تجب النفقة على المرتين بالمنافع التي تجب له عوضاً منها وباللبن الذي يحتلبه ويشربه وتعتب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا معذور والله أعلم . وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل) أبو الحسن الكسائي المروزي - نزيل بغداد ثم مكة قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال (أخبرنا زكرياء) بن أبي زائدة (عن الشعبي) بفتح الشين المجهمة وحكون العين المهملة وكسر الواو حدة عامر (عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن ولا يوى الوقت وذرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر (يركب بنفقة إذا كان من رهونا وابن اندر) أي ذات الضرع (يشرب بنفقته إذا كان من رهونا) أي يركبه الراهن ويشرب اللبن لأن له رقبتهما والمراد المرتين وهذا لا يخبر قول أحدكم أن في السابق واحتج له في المفتي بأن نفقة الحيوان واجبة وللمرتين فيه حق وقد أمكنه استيفاء حقه من غناء الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فجاء ذلك كما يجوز للمرأة أخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بغير إذنه (وعلى الذي يركب) الظهر (ويشرب) ابن الدائرة (النفقة) عليهم ما وكذا مؤنة المرهون غيرهما التي يتيقن بها كنفقة العبد وسقى الأشجار وأكروم وتخفيف الثمار وأجرة الاصطبل والبيت الذي يحفظ فيه المتاع المرهون إذا لم يتبرع بذلك المرتن وحكى الامام والمتولى وجهين في أن هذه المؤن هل يجبر عليها الراهن حتى يتوم بها من خالص ماله وجهان أحدهما لا جبار حفظاً للوثيقة وأما المؤن التي تتعلق بالمدواة كالتقصير والحجامة والمعالجة بالأدوية والمراهم فلا تجب عليه . (باب الرهن عند اليهود وغيرهم) . وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا جابر بن عبد الله) سليمان بن مهران (عن إبراهيم النخعي) (عن الأسود) بن يزيد (عن عائشة رضى الله عنها) أنها (قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي) هو أبو التميم بفتح التميم المجهمة وسكون الحاء المهملة اليهودي - من بني ظفر بفتح الظاء والقاف بطن من الأوس وكان حليفهم (طعاماً) وكان ثلاثين صاعاً من شعير كما مر (ورهنه درعه) ذات الفضول . وهذا الحديث قد سبق ذكره كثيراً ومراد المؤلف من سياقه هنا جواز معاملة غير المسلمين وإن كانوا ياباً كأول أموال الربا كما أخبر الله تعالى عنهم ولا يمكن مبايعتهم وأكل طعامهم مأذون لأنفسهم بأباحة الله وقد ساقاهم النبي صلى الله عليه وسلم على خير كما مر . هذا (باب) بالتزوين (إذا اختلف الراهن والمرتن) في أصل الرهن كأن قال رهنك كذا فأنكر أو في قدره كأن قال رهنك في الأرض بأشجارها فقال بل وحدثها أو تعينته كهذا العبد فقال بل الثوب أو قدر المرهون به كبشرة فقال بل بعشرين (ونحوه) كاختلاف المتبايعين (فالبيعة على المتعي) وهو من أذترك ترك (واليمين على المتعي عليه) وهو من أذترك تركه فيترك بل يجبر . وبه قال (حدثنا خلاد بن يحيى) ابن صفوان السلمي الكوفي قال (حدثنا نافع بن عمر) بن عبد الله الجعفي (عن ابن أبي مليكة) بنم الميم وفتح اللام وبعد التحية الساكنة كاف هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة واسمه زهير المكي - الأحمول كان قاضياً لابن الزبير أنه (قال كتبت إلى ابن عباس) رضى الله عنهم ما أرى أماله في قضية امرأتين ادعت أحدهما على الأخرى كما سأتى في تفسير سورة آل عمران فقيه حذف المفعول (فكتب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم) بكسر الهمزة على الحكاية وفتحها على تقدير الجاز أي بأن النبي صلى الله عليه وسلم (قضى أن اليمين على المتعي عليه) قال العلماء والحكمة في كون البيعة على المتعي واليمين على المتعي عليه أن جانب المتعي ضعيف لأنه يقول خلاف الظاهر فكأن الحجة النوية وهي البيعة وهي لا تجلب لنفسها انتفاعاً ولا تدفع عنها ضرراً فيقوى به ضعف المتعي وجانب المتعي عليه قوي لأن الأصل فراغ ذمته فاكنتي فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لأن الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة نعم قد يجعل اليمين في جانب المتعي في مواضع تستثنى لدليل كإيمان القسامة ودعوى القيمة في المتلفات ونحو ذلك كما هو مبسوط في محله من كتب الفقه ويأتى إن شاء الله تعالى في محله من هذا الكتاب ومذهب الشافعية في مسألة الرهن تصديق الراهن بيمينه حيث لا يثبت لأن الأصل عدم رهن ما ادعاه المرتن فان قال الراهن لم تكن الأشجار موجودة عند العقد بل أحدثتها فان لم يتصور حدوثها بعد فهو كاذب وطول مجواب الدعوى فان أصر على إنكار وجودها عند العقد جعل ناكلاً وحلف المرتن وإن لم يصر عليه واعترف بوجودها وأنكر رهنها قبل ثبوتها انكاره لجواز صدق في نفي الرهن وإن كان قد



بان كذبه في الدعوى الاولى وهي نفي الوجود وأما اذا تصور حدوثها بعد العقد فان لم يمكن وجودها عند صدق بلايين وان أمكن وجودها وعدمه عنده فالقول قوله يمينه لما مر فان حلف فهي كالأشجار الحادثة بعد الرهن في القلع وسائر الاحكام وقد مر بيانها هذا ان كان رهن تبرع فان اختلفا في رهن مشروط في بيع بأن اختلفا في اشتراطه فيه أو اتفقا عليه واختلفا في شيء مما سبق تحالفا كما ترصو بالبيع اذا اختلف فيها ثم ان اتفقا على اشتراطه فيه واختلفا في أصله فلا تحالفا لانهم لم يختلفا في كيفية البيع بل يصدق الراهن وللمرتهن الصريح ان لم يرهن \* وهذا الحديث أخرجه ايضا في الشهادات وتفسير آل عمران ومسلم والترمذي وابن ماجه في الاحكام وأبو داود والنسائي في القضايا \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء الثقفي قال (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن أبي رائل) شقيق بن سلمة انه (قال قال عبد الله) يعني ابن مسعود (رضي الله عنه من حلف على يمين) أي على محلوف يمين فسماء يميننا مجازا لله لا بسبب يمينها والمراد ما شأنه أن يكون محلوفاً عليه والافهوقبل اليمين ليس محلوفاً عليه (يستحق بها) أي باليمين (مالاً) لغيره (وهو فيها) أي في اليمين (فاجر) أي كاذب وهو من باب الكناية اذ الفجور لازم الكذب والواو في وهو الحال (لقي الله وهو عليه غضبان) من باب المجازاة أي يعامله معاملة المغضوب عليه فيعذبه (فأنزل الله) ولا يوبى ذرو الوقت ثم أنزل الله (تصدق ذلك) في كتابه العزيز (ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم عتاق لقلوبهم) إلى عذاب اليم) برفعهما على الحكاية (ثم ان الأشعث بن قيس) الكندي (خرج اليها) من المكان الذي كان فيه (وقال ما يحدثكم أبو عبد الرحمن) يعني ابن مسعود (قال فحدثناه) بسكون المثلثة (قال فقال صدق اني) بفتح اللام وكسر الفاء وتشديد التحيبة (والله انزلت) ولا يذري ذرات أي الآية (كانت بيني وبين رجل) اسمه معدان بن الاسود بن معدى كرب الكندي (خصوصة في بئر فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهدك) بالرفع والافراد ولا يوبى ذرو الوقت والاصلي شاهدك أي ليحضر شاهدك أو يشهد شاهدك فالرفع على الفاعلية بفعل محذوف أو على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أي الواجب شرعاً شاهدك أي شهادة شاهدك أو مبتدأ حذف خبره أي شهادة شاهدك الواجب في الحكم (أو يمينه) عطف عليه قال الأشعث (فأتى) يا رسول الله (أنه) أي الرجل (إذا يحلف ولا يمين) ينصب يحلف بأذ الوجود شرائط عملها التي هي التصديق والاستقبال وعدم الفصل وغير أبي الوقت يحلف بالرفع وذكر ابن خروف في شرح سيديويه أن من العرب من لا ينصب بهامع استيفاء الشروط حكاه سيديويه قال ومنه الحديث إذا يحلف ففيه جواز الرفع على ما لا يخفى (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين يستحق بها مالا هو) ولا يذرو وهو (فهيأقا جرتي الله وهو عليه غضبان) بغير تنوين للصفة وزيادة الالف والنون (فأنزل الله) ولا يذرو ثم أنزل الله (تصدق ذلك ثم اقرأ) صلى الله عليه وسلم (هذه الآية ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم عتاق لقلوبهم) ولهم عذاب اليم \* وهذا الحديث قد سبق في باب الخصومة في البئر من كتاب الشرب

(بسم الله الرحمن الرحيم \* في العتق وفضله) ولا يذرو ما جاء في العتق بسم الله الرحمن الرحيم وله عن المستمل كتاب العتق بسم الله الرحمن الرحيم ولم يقل باب وللتسقي \* كتاب في العتق باب ما جاء في العتق وفضله والعتق يعني الاعتاق وهو إزالة الرق عن الادمي (وقوله تعالى) بالرفع في اليونانية على الاستئناف وبالجزء عطفاً على المجرور السابق (فلترقية) برفع الكاف وخفض رقية (أو اطعام) بوزن اكرام وهذه قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحزرة على جعل فك خبر مبتدأ مضافاً إلى رقية واطعام مصدر أو لا يذرو فك رقية فعلاً ماضياً ورقية مفعوله أو أطم فعلاً ماضياً والمراد بفك الرقية تخليصها من الرق من باب تسمية الشيء باسم بعضه وانما خصت بالذكرة إشارة إلى أن حكم السيد عليه كالفعل في رقبته فإذا عتق فك من عنقه (في يوم) المراد مطلق الزمان لئلا كان أونها را (ذى مغربة) مجاعة (يتيماً) نصب بأطم أو بالمصدر لانه يعمل عمل فعله (ذامقربة) صفة ليتيم أي قرابة \* وبه قال (حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي البربوعي قال (حدثنا عاصم بن محمد) أي ابن زيد ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني رضي الله عنهم (قال حدثني) بالافراد ولا يذرو (حدثنا) (واقف بن محمد) بالقاف بن زيد أخو عاصم الراوي عنه (قال حدثني) بالافراد (سعيد بن مسعدة) بفتح الميم وسكون الراء بعد هاجيم وهو سعيد بن عبد الله ومرو جنة أمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث



(صاحب علي بن حسين) ولابي ذر صاحب علي بن الحسين بالتعريف عليهما السلام هو زين العابدين بن حسين ابن علي بن أبي طالب (قال قال لي ابو هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم ايمان رجل) بالجزء في اليونانية وغيرها وقال الكرماني وبالرفع على البدلية وكلمة أي للشرط دخلت عليها ما ولا اسماعيل بن من طريق عاصم بن علي عن عاصم بن محمد كسليم والنسائي من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة ايمان مسلم (اعتق امرأ مسلما استنقذ الله) أي خاص الله (بكل عضو منه عضوا منه من النار) زاد في كفارات الايمان حتى فرجه بفرجه وخص الفرج بالذكر لانه محل اكبر الكبار بعد الشرك قال الخطابي ويستحب عند بعض العلماء أن لا يكون العبد المعتق ناقص العضو بالعمور أو النسل ونحوهما بل يكون سليما ليكون معتقه قد نال الموعود في عتق أعضائه كلها من النار باعتاقه اياه من الرق في الدنيا قال وربما كان نقصان الأعضاء زيادة في الثمن كالحصى إذا صلح لما لا يصلح له غيره من حفظ الحريم وغيرها انتهى فقيه اشارة الى أنه يفتقر النقص المجهور بالمنفعة ولا شك أن في عتق الحصى فضيلة لكن الكامل أولى (قال سعيد بن مرجانة) بالسند السابق (فانطلقت الى) ولابي ذر به أي بالحديث الى (علي بن حسين) ولابي ذر ابن الحسين ومسلم فانطلقت حتى سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته له لي زاد أحمد وأبو عوانة من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة فقال علي بن الحسين أنت سمعت هذا من أبي هريرة فقال نعم (فعمد) بفتح الميم أي قصد (علي بن حسين رضي الله عنه) ولابي ذر ابن الحسين (الى عبده) اسمه مطرف كما عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجهم ما على مسلم (قد اعطاه به) أي في مقابلة العبد (عبد الله بن جعفر) أي ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين (عشرة آلاف درهم أو ألف دينار فاعتقه) وفي رواية اسماعيل عند مسلم فقال اذهب فأنت حر لوجه الله تعالى والثالث من الراوي وفيه اشارة الى أن الدينار اذ ذاك بعشرة دراهم واخرجه المؤلف ايضا في كفارات الايمان ومسلم في العتق وكذا النسائي والترمذي هذا (باب) بالتسوين (اي الرقاب افضل) اي للعتق وبه قال (حدثنا عبد الله بن موسى) بضم العين مصفرا ابن باذام العباسي الكوفي عن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام (عن أبيه عن أبي مرواح) بضم الميم وتخفيف الراء وكسر الواو آخره حاء مهملة الغفاري ويقال الليثي المدني من كبار التابعين وقيل له صحبة وقال الحاكم أبو أحمد أدركه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ولا يعرف اسمه وقيل اسمه سعد ولا يصح (عن أبي ذر) جندب بن جنادة الغفاري (رضي الله عنه) أنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل افضل قال ايمان بالله وجهاد في سبيله) قرنه مالات الجهاد كان اذ ذاك افضل الاعمال (قلت فأى الرقاب افضل) اي للعتق (قال اعلاها) بالعين المججمة ولابي ذر عن الجوى والمستمل اعلاها (عنا) بالعين المهملة ومعناها ما متقارب ومسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام اكثرها ثناء وهو بين المراد قال النووي محله والله اعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أمالو كان مع شخص ألف درهم مثلا فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين قال فالثنتان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السمينة أفضل لان المطلوب هنا رقبة وهناك طيب اللحم انتهى قال في فتح الباري والذي يظهر أن ذلك يحتاج باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به اضعاف ما يحصل من النفع بعتق اكثر عدد امته ورب محتاج الى كثرة اللحم لينثره على المحاييج الذين ينتفعون به اكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم والضابط أن أيهما كان اكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو اكثر (وانقسم اعلاها) بفتح الفاء أي اكثرها رغبة عند أهلها المحبة لهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الا خلاصا (قلت فان لم افعل) أي ان لم اقدر على العتق وللدارقطني في الغرائب فان لم استطع (قال فعين صانعا) بالصاد المهملة والنون من الصنعة كذا في اليونانية المقابلة بالاصول كاصل أبي ذر وأبي الوقت والاصيلي وغيرهم وكذا في جميع ما وقفت عليه من الاصول المعتمدة كالأصل المقررة على الشرف المبدوي وغيره وضبطه الحافظ ابن حجر وغيره ضائعا بالضاد المججمة والهمزة تكتب باء أي تعين ذائعا من فقر أو عيال أو حال قصر عن القيام بها وكذا هو بالمججمة في رواية مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح قال القاضي عياض مما نقله عنه النووي في شرح مسلم روايتنا في هذا من طريق هشام فتعين ضائعا بالمججمة قال وكذا في الرواية الأخرى أي من صحيح مسلم وهي رواية الزهري عن حبيب مولى عروة بن الزبير عن عروة عن أبي مرواح



فتعين الضائع بالمجته من جميع طرقنا عن مسلم في حديث هشام والزهرى الامن رواية أبى الفتح السمرقندى  
عن عبد الغافر الفارسى فان شيخنا أبا جرحم حدثنا عنه فيهما بالمهملة وهو صواب الكلام لمقا بلته بالآخرق  
وان كان المعنى من جهة الضائع محصا لكن سمعت الرواية عن هشام هنا بالصاد المهملة وكذا روى عنه في صحيح  
البخارى انتهى وجرم الحافظ ابن حجر بأنه بالمجته في جميع روايات البخارى قال وقد خط من قال من شراح  
البخارى انه روى بالصاد المهملة والنون فان هذه الرواية لم تقع في شئ من طرقه انتهى ويؤيد قول ابن الصلاح  
هو في رواية هشام بالمهملة والنون في اصل الحافظين أبى عامر العبدري وابن عساكر ولكنه ليس من رواية هشام  
وان كان صحيحا في نفس الامر ولكن روايته انما هي بالمجته وأما رواية الزهرى فالحفوظ عنه انما بالمهملة وكان  
ينسب هشاما الى التضعيف قال وذكر القاضى عياض انه في رواية الزهرى بالمجته الا رواية السمرقندى وليس  
الامر على ما حكاه في روايات اصولنا كتاب مسلم فكلها مقيدة في رواية الزهرى بالمهملة انتهى لكن قول الحافظ  
ابن حجر رحمه الله ان القاضى عياض جزم بأنه في البخارى بالمجته برده ما سبق عن القاضى من قوله سمعت الرواية  
عن هشام بالصاد المهملة وكذا روى عنه في صحيح البخارى فليأتمل وقال النووي يروى بهما فيهما والصحيح عند  
العلماء المهملة والاكثر في الرواية المجته انتهى ومن نسب هشاما الى التضعيف في هذه الدار فطغى وحكاه ابن  
المدني وقد تقرر عما ذكرناه ان رواية هشام بالمجته لا بالمهملة وان نسب الى التضعيف ويبقى النظر في تطابق  
الاصول التي وقعت عليها مع توافق أهل هذا الشأن على الاعتماد على الاصول المعتمدة على ما لا يخفى (أو نضع  
لاخرق) بفتح الهجزة والراء بينهما مجته ساكنة وآخرة فاف لا يحسن صنعة ولا يمتدى اليها (قال فان لم أقول قال  
تدع الناس من الشر) اى تكف عنهم شرك (فانها صدقة تصدق بها على نفسك) بحذف احدى التاءين والاصل  
تصدق والضمير في قوله فانها لله صدر الذي دل عليه الفعل وأتت لتأنيث الخبر وهذا الحديث من اعلى حديث  
وقع عند المؤلف وهو في حاكم الثلاثيات لان هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وان كان روى هنا عن  
تابعي آخر وهو أبو عروة وفيه ثلاثة من التابعين في نسق واحد هشام وأبوه وأبو هريرة وأخرجهم مسلم  
في الايمان والنسائي في المعتقد والبيهقي في المجته في الاحكام (باب ما يستحب من العتاقة) بفتح العين أى  
الاعتاق (في الكسوف والايان) كخسوف القمر والظلمة الشديدة وهو من عطف العام على الخاص ولا يوى  
الوقت وذرا وألايات بألف قبل الواو وبه قال (حدثنا موسى بن مسعود) هو أبو حذيفة التميمي بفتح النون  
البصري مشهور بكنيته اكثر من اسمه قال (حدثنا زائدة برقة) أبو الصلت النخعي الكوفي (عن هشام  
ابن عروة) بن الزبير (عن فاطمة بنت المنذر) بن الزبير بن العوام زوج هشام (عن أسماء بنت ابى بكر) الصديق  
(رضى الله عنهما) انها (قالت امرأ ابى صلى الله عليه وسلم بالعتاقة) أى فك الرقبة من العبودية بالاعتاق  
(في كسوف الشمس) لان الخبرات تدفع العذاب (تابعه) أى تابع موسى بن مسعود (على) قال الحافظ ابن  
حجر يعنى ابن المدني وهو شيخ البخارى وروى من قال المراد به ابن حجر انتهى اى بضم الحاء المهملة وسكون الجيم  
وبالراء والفتائل بأنه المراد هو الكرمانى قال العيني كل من ابن المدني وابن حجر شيخ المؤلف وروى عن اللاحق  
في الدليل على تخصيص ابن المدني ونسبة الوهم الى غيره (عن الدراوردي) بفتح الدال المهملة والراء المخففة  
والواو وسكون ازا وكسر الدال المهملة وتشديد التحتية نسبة الى دراورد قرية من قرى خراسان واسمها عبد  
العزيز بن محمد (عن هشام) اى ابن عروة عن فاطمة بنت المنذر الى آخره وقد مضى الحديث في أبواب الكسوف  
وبه قال (حدثنا محمد بن ابى بكر) المقدي قال (حدثنا عثمان) بفتح العين المهملة وتشديد المثلثة وبعد الالف  
ميم ابن على بن الوليد العامري الكوفي قال (حدثنا هشام) هو ابن عروة (عن) زوجته (فاطمة بنت المنذر)  
ابن الزبير (عن أسماء بنت ابى بكر) الصديق (رضى الله عنهما) انها (قالت كنا نؤمر عند الخسوف) بالحاء المهملة  
اى خسوف القمر (بالعتاقة) بفتح العين اى الاعتاق للرقبة وقد وضع برواية زائدة السابقة أن الأمر في رواية  
عنا هو (الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه تقوية للفتائل ان قول الصحابي) كنا نؤمر بكذالك حكم الرفع وهو الاصح  
هذا (باب بالتوبين) اذا اعتق الشخص (عبدا) مشتركا (بين اثنين) أرا كثر (أو) أعتق (أمة بين الشركاء)  
وانما قال في العبد بين اثنين وفي الأمة بين الشركاء محافظة على لفظ الحديث والا فالحكم واحد وبه قال  
(حدثنا علي بن عبد الله) المدني قال (حدثنا شعبان) بن عيينة (عن عمرو) هو ابن دينار (عن سالم عن أبيه)

قوله نسبة الى دراورد الذي  
في النووي على مسلم نسبة الى  
دراورد اه قاله نصر الهوري



عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من اعتق عبدا) أي أوامة  
 (بين اثنين) فأكثر (فإن كان) الذي أعتق (موسرا) صاحب يسار (قوم عليه) بضم القاف مبنيا للمفعول أي  
 قيمة عدل كما في الرواية الأخرى أي سواء من غير زيادة ولا نقص (ثم يعتق) أي العبد أو الأمانة فأقول يعتق  
 مضموم وثالثه مفتوح وقول ابن المنير قوله من أعتق عبدا بين اثنين فيه دليل لطيف على صحة إطلاق الجمع على  
 الواحد لأنه قال عبدا بين اثنين ثم قال فأعطى شركاه حصصهم والمراد شريكه قطعاً قال العلامة البدر الدمايني  
 هذا هو منه فإن الحديث الذي فيه من أعتق عبداً بين اثنين ليس فيه فأعطى شركاه حصصهم والذي فيه فأعطى  
 شركاه حصصهم ليس فيه من أعتق عبداً بين اثنين انما فيه من أعتق شركاه في عبداً انتهى وليس في قوله ثم يعتق  
 دليل للمالكية على أنه لا يعتق إلا بعد أداء القيمة كما سيأتي بيانه قريبا في هذا الباب إن شاء الله تعالى • وهذا  
 الحديث قد سبق في باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النسبي  
 (قال أخبرنا مالك) الإمام (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال من اعتق شركا) بكسر الشين أي نصيبا (له في عبد) سواء كان قايلاً أو كنيوا والشرك في الأصل  
 مصدر أطلق على متعلقه وهو المشترك ولا بد من ضمير أي جزء مشترك لأن المشترك في الحقيقة الجملة (فكان له)  
 أي للذي أعتق (مال يبلغ) وللعموي والمستمل ما يبلغ أي شيء يبلغ (عن العبد) أي قيمة بقيته (قوم العبد) بضم  
 القاف مبنيا للمفعول زاد أبو ذر والاصيلي عليه (قيمة عدل) بأن لا يزد من قيمته ولا ينقص (فأعطى شركاه  
 حصصهم) أي قيمة حصصهم وروى فأعطى بضم الهمزة مبنيا للمفعول شركاه بالرفع نائباً عن الفاعل (وعتق  
 عليه) بفتح العين والتاء ولا يبنى للمفعول إلا إذا كان به حمزة النعديّة فيقال أعتق ولابي ذر وعتق عليه العبد  
 (والا) بأن لم يكن موسرا (فقد عتق منه ما عتق) أي حصته • وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي  
 في العتق • وبه قال (حدثنا عبيد بن اسماعيل) بضم العين أبو محمد القرشي الهباري الكوفي من ولده هبار بن  
 الأسود واسمه في الأصل عبد الله وعبيد لقب غلب عليه (عن أبي اسامة) حماد بن اسامة (عن عبيد الله) بضم  
 العين ابن عمر العمرى (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من اعتق شركا له في مملوك فعليه عتقه كله) قال الزركشي وتبعه ابن حجر بالجزء على أنه لو كبد للنهر  
 المضاف أي عتق العبد كله وتعتقه العيني بأنه ليس هنا ضمير مضاف حتى يكون تأكيذا وفيه مساهلة جذا  
 وانما هو تأكيده لقوله في مملوك انتهى أي فعليه عتق المملوك كله والاحسن أن يقال أنه تأكيده للنهر المضاف  
 إليه (إن كان له) أي للذي أعتق (مال يبلغ عنه) أي قيمة بقيمة العبد (فإن لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على  
 المعتق) بكسر التاء ويقوم بفتح الواو المشددة صفة لقوله مال أي من لا مال له بحيث يقع عليه التقويم فإن العتق  
 يقع في نصيبه خاصة وليس المراد أن التقويم يشرع فيمن لم يكن له مال فليس يتوهم جوابا للشرط بل هو قوله  
 (فأعتق منه) بضم الهمزة وكسر الفوقية مبنيا للمفعول أي فأعتق من العبد (ما عتق) بفتح الهمزة والتاء أي  
 ما أعتق المعسر وقال الإمام البلقيني يحتمل أن يكون المراد فإن لم يكن له مال يبلغ قيمة حصة الشريك بل البعض  
 فيقوم لأجل ذلك ويكون حجة لأصح الوجهين في مذهب الشافعي أنه يعتق من حصة الشريك بقدر ما يوسره  
 أو يحكم على هذه اللفظة بالشدوذ والمخالفة لما رواه الناس فأنما لا تعرف الأمن هذا الطريق الذي أوردها به  
 البخاري انتهى وفي نسخة ما أعتق بضم الهمزة وكسر التاء والعموي والمستمل قيمة عدل على العتق بكسر العين  
 وسكون المثناة الفوقية وعند النسائي من رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله فإن كان له مال قوم عليه قيمة  
 عدل في ماله فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق • وبه قال (حدثنا مسدد) بالسين المهملة ابن مسرهد أبو الحسن  
 الاسدي البصري قال (حدثنا بشر) بكسر الموحدة وسكون المهجمة ابن الفضل (عن عبيد الله) بن عمر العمرى  
 (اختصره) مسدد بالاسناد المذكور فقد ذكر المقصود منه فقط قال في فتح الباري وقد أخرجه مسدد في مسنده  
 من رواية معاذ بن المنذر عنه بهذا الاسناد وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه من أعتق شركا له في مملوك فقد عتق  
 كله وقدرناه غير مسدد عن بشر مطو لا وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن بشر لكن ليس فيه أيضا قوله  
 عتق منه ما عتق فيحتمل أن يكون مراده أنه اختصر هذا القدر • وبه قال (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل  
 قال (حدثنا حماد) ولابي ذر حماد بن زيد (عن أيوب) السخيتاني (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي



صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من أعتق نصيباً له في عياله أو قال (شركاً له في عبد) شك أيوب (وكان) بالواو ولا يوى ذرو الوقت فكان (له من المال ما يبلغ قيمته) أي قيمة بقية العبد (بقية العدل) من غير زيادة ولا نقص (فهو) أي العبد (عتق) أي معتق بضم الميم وفتح المنة كله بعضه بالاعتاق وبعضه بالسراية فلو كان له مال لا يفي بحصصهم سرى إلى القدر الذي هو موسر به تنفيذ العتق بحسب الامكان وخرج بقوله أعتق ماذا أعتق عليه قهر بأن ورث بعض من يعتق عليه بالقراءة فانه يعتق ذلك القدر خاصة ولا سراية وبهذا صرح الفقهاء من أصحابنا الشافعية وغيرهم وعن أحمد رواية بخلافه وخرج أيضاً ما إذا أوصى باعتاق نصيبه من عبد فانه يعتق ذلك القدر ولا سراية لأن المال ينتقل إلى الوارث ويصير المبتعسراً بل لو كان كل العبد له فأوصى باعتاق بعضه أعتق ذلك البعض ولم يسركأفاله الجمهور ولا توقف السراية فيما إذا أعتق البعض على أداء القيمة لأنه لو لم يعتق قبل الأداء لما وجبت القيمة وإنما تجب على تقدير انتقال أو قرض أو اتلاف ولم يوجد الأخيران فتعين الأول وهو الانتقال إليه وهذا مذهب الجمهور والأصح عند الشافعية وبعض المالكية وفي رواية للنسائي وابن حبان من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاة فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته وللطحاوي نحوه ومشهور مذهب المالكية انه لا يعتق إلا بدفع القيمة فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ عتقه واستدل لهم بقوله في رواية سالم المذكورة أول الباب فان كان موسراً قوم عليه ثم عتق وأجيب بأنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة فان التقويم بقيد معرفة القيمة وأما الدفع فقد رزأه على ذلك وأما رواية مالك فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد فلا يقتضي ترتيباً لسياقها بالواو ولا فرق بين أن يكون العبد والمعتق والشريك مساكين أو كفاراً أو بعضهم مسلمين وبعضهم كفاراً ولا خيار للشريك في ذلك ولا للعبد ولا للمعتق بل ينفذ الحكم وإن كرهوا كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية وهذا مذهب الشافعية وعند الحنابلة وجهان فيما أعتق الكافر شركاء من عبد مسلم هل يسرى عليه أم لا وقال المالكية ان كانوا كفاراً فلا سراية وان كان المعتق كافراً دون شريكه فهل يسرى عليه أم لا أم يسرى فيما إذا كان العبد مسلماً دون ما إذا كان كافراً ثلاثة أقوال وان كان كافراً من والعبد مسلماً فروايتان وان كان المعتق مسلماً يسرى عليه بكل حال (قال نافع) مولى ابن عمر (والا) أي وان لم يكن له مال (فقد عتق منه ما عتق) بفتح العين والتاء فيهما وهو نصيبه ونصيب الشريك رقيق لا يكاف اعتاقه ولا يستسمى العبد في فكه ولا يذراً عتق ما أعتق بضم الهمزة في الأول وكسر التاء مبنياً للمفعول وفتحهما في الثاني واستنطاط منه (قال أيوب) السخيتاني (لا أدري شيء) أي حكم المعسر (قال نافع) من قبله فيكون منقطعاً موقوفاً (أو شيء في الحديث) فيكون موصولاً مرفوعاً وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع فيما رواه مسلم والنسائي ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر لكن اختلف عليه في اثباتها وحذفها والذين أثبتوها حفظاً فاثباتها عند عبيد الله مقدم وقد رجع الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة قال أمانا الشافعي رضي الله عنه لا أحسب عالماً بالحديث يشك في أن مالكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له منه حتى لو استويا فاشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك ويقوى ذلك قول عثمان الدارمي قلت لابن معين مالك في نافع أحب إليك أو أيوب قال مالك ومن جزم حجة على من تردد وزاد فيه بعضهم كما قاله الشافعي رضي الله عنه فيما نقله عنه البيهقي في المعرفة ورق منه مارق ووقعت هذه الزيادة عند الدارقطني وغيره من طريق اسماعيل بن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر يلفظ ورق منه ما بقي واستدل بذلك على ترك الاستسقاء لكن في اسناده اسماعيل بن مرزوق الكوفي وليس بالمشهور وعن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء \* وبه قال (حدثنا أحمد بن محمد) بكسر الميم وسكون القاف أبو الأشعث العجني البصري قال (حدثنا الفضل بن سليمان) بضم الفاء وفتح الضاد المجهة في الأول وضم السين وفتح اللام في الثاني النخعي قال (حدثنا موسى بن عقبة) بضم العين وسكون القاف قال (أخبرني) بالافراد (نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يفتي في العبد أو الأمة يكون بين الشركاء فيعتق) بضم التحتية وكسر القوقية (أحدهم نصيبه منه) من العبد أو الأمة (يقول) أي ابن عمر (قد وجب عليه عتقه كله) بالجر تأكيده للضمير المضاف إليه كما مر أي وجب عليه عتق العبد كله أو الأمة كلها (إذا كان للذي أعتق من المال ما يبلغ) أي قيمة نصيب شركائه فحذف المفعول (يقوم من ماله) أي من مال الذي أعتق (قيمة العدل)



بفتح العين أي قيمة استواء من غير زيادة ولا نقص وقيمة نصب مفعول مطلق (ويُدفع) بضم أوله مبنيا للمفعول  
(إلى الشركاء انصباؤهم) بالرفع نائب عن الفاعل (ويجلى) بفتح اللام مبنيا للمفعول (سبيل المعتق) بالرفع نائباً  
عن الفاعل والمعتق بفتح التاء أي المعتق ولا يذروا يدفع بفتح أوله إلى الشركاء انصباؤهم بالنصب على المفعولية  
ويجلى بكسر اللام مبنيا للفاعل أي المعتق بكسر التاء سبيل المعتق بنصب سبيل على المفعولية وفتح الفوقية من  
المعتق (يخبر ذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه) أي الحديث المذكور (الليث) بن سعد الإمام فيما  
وصله مسلم والنسائي (وابن أبي ذئب) محمد فيما وصله أبو نعيم في مستخرج (وابن إسحاق) محمد صاحب المغازي  
فيما وصله أبو عوانة (وجويرية) بن أسماء فيما وصله المؤلف في الشركة (ويحيى بن سعيد) الانصاري فيما وصله مسلم  
(واسماعيل بن أمية) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحيّة فيما وصله عبد الرزاق كلهم (عن نافع عن ابن عمر  
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصراً) بفتح الصاد يعني لم يذكروا الجملة الأخيرة في حق المعسر  
وهي قوله فقد عتق منه ما عتق \* وقد أخرج المؤلف حديث ابن عمر في هذا الباب من ستة طرق تشمل على فصول  
من أحكام عتق العبد المشترك كما ترى \* هذا (باب) بالتسوين (إذا عتق) شخص (نصيباً) له (في عبد وليس له  
مال) وجواب إذا قوله (استسعى) بضم تاء الاستفعال مبنيا للمفعول أي ألزم (العبد) السعي في تحصيل القدر  
الذي يخلص به باقيه من الرق حال كونه (غير مستقوق عليه على نحو) عقد (الكتابة) \* وبه قال (حدثنا) ولابي  
ذرح حدثني بالافراد (احمد بن ابي رجا) واسمه عبد الله بن ايوب أبو الوليد الحنفي الهروي قال (حدثنا يحيى بن  
آدم) بن سليمان القرشي الكوفي قال (حدثنا جري بن حازم) البصري (قال سمعت قتادة) بن دعامة أبو  
الخطاب السدوسي (قال حدثني) بالافراد (النضر بن انس بن مالك) بفتح النون وسكون الصاد المجهمة  
الانصاري البصري (عن بشير بن نهيك) بفتح الموحدة وكسر المجهمة وفتح النون وكسر الهاء في الثاني وآخره كاف  
السدوسي ويقال السلوي البصري (عن ابي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه  
وسلم من اعتق شقيقاً) بفتح الشين المجهمة وكسر القاف أي نصيباً (من عبد) كذا ساقه مختصراً وعطف عليه طريق  
سعيد عن قتادة فقال بالسند إليه (وحدثنا) وفي الفرع حديثاً بحذف واو العطف (مسدد) هو ابن مسهر قال  
(حدثنا يزيد بن زريع) بتقديم الزاي على الراء مصغراً أبو معاوية البصري قال (حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة  
مهران البشكري مولا هم أبو النضر البصري الثقة الحافظ ذو التصانيف كثير التدليس واختلط لكنه من  
أثبت الناس في قتادة وقد سمع منه يزيد بن زريع قبل اختلاطه (عن قتادة) بن دعامة (عن النضر بن انس)  
الانصاري (عن بشير بن نهيك) بفتح أولهما وكسر ثانيهما ووزنا واحداً (عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من اعتق نصيباً) قال (شقيقاً) بفتح أوله وكسر ثانيه والشك من الراوي (في علق) \*  
مشترك بينه وبين غيره (فخلاصه) كله من الرق (عليه في ماله) بأن يؤدي قيمة باقيه من ماله (ان كان له مال والا)  
بأن لم يكن للذي أعتق مال (قوم) بضم القاف مبنيا للمفعول (عليه فاستسعى) بضم التاء أي ألزم العبد (به)  
أي باكتساب ما قوم من قيمة نصيب الشريك ليفك بقية رقبته من الرق أو يخدم سيده الذي لم يدهته بقدر ماله  
فيه من الرق والتفسير الأول هو الأصح عند القائل بالاستسعاء لاسيما وفي رواية عبدة عند النسائي ومحمد بن  
بشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد ما يوضح أن المراد الأول ولفظه واستسعى في قيمته لصاحبه (غير مستقوق  
عليه) في الاكتساب اذا عجز وقال ابن التين معناه لا يستغنى عليه في الثمن وهو قول أبي حنيفة مستدلاً  
بهذا الحديث وما رواه مسلم واصحاب السنن وخالفه اصحابه وهو مذهب الشافعية والمالكية والحنابلة (تابعه)  
أي تابع سعيد بن أبي عروبة في روايته عن قتادة على ذكر السعاية (عجاج بن حجاج) بتشديد الجيم فيهما الاسلي  
الباهلي البصري الاحول عماري في نسخة عن قتادة من رواية احمد بن حنبل أحد شيوخ البخاري عن أبيه  
عن ابراهيم بن طهمان عن عجاج وفيها ذكر السعاية (وابان) بن يزيد الطارمي أخرجه أبو داود والنسائي  
من طريقه قال حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن انس ولفظه فان عليه أن يعق بقبته ان كان له مال والاستسعى  
العبد الحديث (وموسى بن خلف) العسقي فيما وصله الخطيب في كتاب الفضل للوصل من طريق أبي طاهر عبد  
السلام بن مطهر عنه كلهم (عن قتادة) بن دعامة وأراد المؤلف بهذا الرّد على من زعم أن الاستسعاء في هذا  
الحديث غير محفوظ وأن سعيد بن أبي عروبة تفرد به فاستظهر له برواية جري بن حازم لموافقه ثم ذكر ثلاثة



تابعوهما على ذكرها فتنى عنه التفرد ثم قال (اختصره) أي الحديث (شعبة) هو ابن الحجاج وكأنته جواب عن  
 سؤال مقدرو هو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لا يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه  
 ضعفا لانه أورد مختصرا وغيره بتمامه والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد ورواية شعبة أخرجهما مسلم  
 والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة بإسناده ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوك بين الرجلين  
 فيعتق أحدهما نصيبه قال يضمن ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظ من أعتق شقصا من مملوك فهو حر من ماله وقد  
 اختصر ذكر السعاية أيضا هشام الدستوائي عن قتادة لأنه اختلف عليه في إسناده فذهب من ذكر فيه النضر بن  
 أنس ومنهم من لم يذكره وقد أجاب أصحابنا الشافعية عن الأحاديث المذكورة فيها السعاية بأجوبة أحدها أن  
 الاستسعاء مدرج في الحديث من كلام قتادة لا من كلامه صلى الله عليه وسلم كما رواه همام بن يحيى عن قتادة بلفظ  
 إن رجلا أعتق شقصا من مملوك فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه وغرّمه بقية عنه قال قتادة إن لم يكن له مال  
 استسعى العبد غير مشقوق عليه أخرجه الدارقطني والخطابي والبيهقي وفيه فصل السعاية من الحديث  
 وجعلها قول قتادة وقال ابن المنذر والخطابي في معالم السنن هذا الكلام لا يثبت أكثر أهل النقل مسندا عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ويرغمون أنه من كلام قتادة واستدل له ابن المنذر برواية همام وقد ضعف الشافعي رضي  
 الله عنه أمر السعاية فيما ذكره عنه البيهقي بوجوه منها أن شعبة وهشام الدستوائي رواها هذا الحديث ليس فيه  
 استسعاء وهو ما أحفظ ومنها أن الشافعي رضي الله عنه سمع بعض أهل النظر والقياس والعلم بالحديث يقول  
 لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منقردا لاحتلفه غيره ما كان ثابتا قال الشافعي رضي الله عنه  
 في القديم وقد انكر الناس - فلفظ سعيد قال البيهقي - وهذا كما قال الشافعي فقد اختلط سعيد بن أبي عروبة في  
 آخر عمره حتى أنكر رواه حفظه إلا أن حديث الاستسعاء قد رواه أيضا جرير بن حازم عن قتادة ولذلك أخرجه  
 البخاري ومسلم في الصحيح واستشهد البخاري برواية الحجاج بن الحجاج وأبان وموسى عن قتادة فذكر الاستسعاء  
 فيه وإنما يضعف الاستسعاء في هذا الحديث رواية همام بن يحيى عن قتادة فإنه فصله من الحديث وجعله من قول  
 قتادة وأهل الذي أخبر الشافعي بضعفه وقف على رواية همام أو عرف أنه أخرى لم يقف عليها انتهى فخرم هؤلاء  
 الأئمة بأنه مدرج وأبي ذلك جماعة منهم الشيخان فصحما كون الجميع مرفوعا وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد  
 وجماعة لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره  
 وهشام وشعبة وإن كانوا أحفظ من سعيد لكنهم لم يتألفا ما رواه وإنما اقتصر من الحديث على بعضه وليس المجلس  
 متحدا حتى يتوقف في زياده سعيد فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر من ما سمع منه مالم يسمعه غيره وهذا كله  
 لو انفرد وسعيد لم ينفرد وقد قال النسائي في حديث قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف  
 فيه على قتادة هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام وما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردود  
 لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم  
 وآخرون معهم بطول ذكرهم وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه  
 فإنه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكما عا مافدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث  
 أبي هريرة أخرجه الطبراني من حديث جابر واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عند مسلم أن  
 رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا  
 ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعا لجز من كل واحد منهم  
 عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لورثته الميت وروى النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن  
 ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق عبدا وله وفاة فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما أساء  
 من مشاركتهم وليس على العبد شيء ورواه البيهقي أيضا من وجه آخر (باب حكم الخطأ والنسيان في العتاقة  
 والطلاق ونحوه) أي في كل منهما من الأشياء التي يريد الشخص أن يلفظ بشيء منها فيسبق لسانه إلى غيره كأن  
 يقول لعبدك أنت حر أو لا مرأته أنت طالق من غير قصد فقال الحنفية يلزمه الطلاق وقال الشافعية من سبق  
 لسانه إلى لفظ الطلاق في محاورته وكان يريد أن يتكلم بكلمة أخرى لم يقع طلاقه لكن لم تقبل دعواه سبق اللسان  
 في الظاهر إلا إذا وجدت قرينة تدل عليه فإذا قال طلقك ثم قال سبق لسانى وإنما أردت طلبك فقص الشافعي



رحمه الله انه لا يسع امره ان تقبل منه وحكي الروياني عن صاحب الحاوي وغيره ان هذا فيما اذا كان الزوج  
 منهما فاما ان ظنت صدقه بامارة فلها ان تقبل قوله ولا تخصه قال الروياني وهذا هو الاختيار نعم يقع الطلاق  
 والعق من الهازل ظاهر او باطنا ولا يدبر فيه ما (ولا عتاقة الا لوجه الله تعالى) أي لذاته أو بجهة رضاه ومراده  
 بذلك اثبات اعتبار النية لانه لا يظهر ككونه لوجه الله تعالى الامع القصد وفي حديث ابن عباس مرفوعا  
 كافي الطبراني لا طلاق الا لعنة ولا عتاقة الا لوجه الله (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما سبق موصولا  
 في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه (لكل امرئ ما نوى) الحديث (ولانية للناسي والخطي) وهو من أراد  
 الصواب فصار الى غيره وقال الحافظ ابن حجر والقباسي والخطاطي وهو من تعمدا لا ينبغي \* وبه قال (حدثنا)  
 ولابي ذر حدثني (الجدي) عبد الله بن الزبير بن عيسى قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا مسعر) بكسر  
 الميم وسكون السين وفتح العين المهملة بن كدام بكسر الكاف ودال مهملة تخففة (عن قتادة) بن دعامة  
 (عن زرارة بن ابي) هو من ثقات التابعين (عن ابي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال فان النبي صلى الله عليه  
 وسلم ان الله عز وجل (تجاوزني) أي لا جلي (عن امي ما وسوست به صدورها) جملة في محل نصب على  
 المفعولية وما موصول ووسوست صلته به عائد وصدورها بالرفع فاعل وسوست ولا بي ذر صدورها بالنصب  
 على أن وسوست بمعنى حدثت ونسب هذه في الفتح وغيره لرواية الاصيلي وبأنى ان شاء الله تعالى في الطلاق  
 بلفظ ما حدثت به أنفسها والمعنى ما حدثت به نفسه وهو ما يخطر بالبال والوسوسة الصوت الخفي ومنه  
 وسواس الخلق لا صوتها وقيل ما يظهر في القلب من الخواطر ان كانت تدعو الى الذنابل والمعاصي تسمى  
 وسوسة فان كانت تدعو الى الخصال المرضية والطاعات تسمى الهاما ولا تكون الوسوسة الامع التردد والتزلزل  
 من غير أن يطمئن اليه أو يستتر عنده (ما لم تعمل) في العمليات بالجوارح (أو تكلم) في القوليات باللسان على  
 وفق ذلك وأصل تكلم تكلم بشتاتين حدثت احداهما تخفيفا \* ومطابقة الحديث للترجمة من قوله ما وسوست  
 لان الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخطي والناسي لا توطن له ما وأما قول ابن العربي ان  
 المراد بقوله ما لم تكلم الكلام النفسي اذ هو الكلام الاصيل وان القول الحقيقي هو الموجود بالقلب الموافق  
 للعلم فراده به الاتصار لما روى عن الامام الاعظم مالك انه يقع الطلاق والعتاق بالنية وان لم يلفظ قال في المصابيح  
 وقد أشكل هذا على كثير من أصحابه لان النية عبارة عن القصد في الحال أو العزم في الاستقبال فكلا لا يكون  
 قاصدا للصلاة مصليا حتى يفعل المتصود وكذا قاصدا لركعة والنكاح وغيرهما كذلك ينبغي أن يكون قاصدا  
 الطلاق ثم قول الثائل يقع الطلاق بالقصد متدافع وحاصله يقع ما لم يوقعه المكلف اذ القصد ضرورة يفترق الى  
 مقصود النية فكيف يكون القصد نفس المقصود هذا قلب للعشائير فن هذا الشك الانكار حتى حمل على  
 التأويل والذي يرفع الاشكال أن النية التي أريدت هنا هي الكلام النفسي الذي يعبر عنه بقول الثائل أنت  
 طالق فالعنى الذي هذا لفظه هو المراد بالنية وايقاع الطلاق على من تكلم بالطلاق وانشاء حقيقة لا ريب فيه  
 وذلك أن الكلام يظن على النفس حقيقة وعلى اللفظي قيل حقيقة وقيل مجازا ولهذا نقول قاصدا لايمان  
 مؤمن لان المتكلم بالايمان كلاما نفسيا مصادقا عن معتقده مؤمن وكذلك معتقد الكفر بقلبه المصدق له كافر  
 وأما المتكلم في نفسه يا حرام الصلاة وبالقرأة قائما لم يعد مصليا ولا فارقا مجرد الكلام النفسي لتعبد الشرع  
 في هذه المواضع الخاصة باللفظي ألا ترى أن المتكلم باحرام الحج في نفسه محرم وان لم يلب وكذلك الخيرة  
 اذا استترت ونقلت قاشها ونحو ذلك كان ذلك اختيارا وان لم تكلم باللفظ لانها قد تكلمت في نفسها ونصبت هذه  
 الافعال دلالات على الكلام النفسي فان الدليل عليه لا يخص النطق بل تدخل فيه الاشارات والرموز والخطوط  
 ولهذا كانت المعاطاة عنده مع الدلالة على الكلام النفسي عرفا فاندفع السؤال وصار ما كان مشكلا هو  
 اللائح انتهى وهذا نقضه الخطابي بالظاهر فانهم أجعوا على انه لو عزم على الظاهر لم يلزمه حتى يلفظه قال  
 وهو في معنى الطلاق وكذلك لو حدث نفسه بالقذف لم يمكن قاذفا ولو حدثت نفسه في الصلاة لم يكن عليه  
 اعادة وقد حرّم الله تعالى الكلام في الصلاة فلو كان حديث النفس في معنى الكلام لبطلت الصلاة وقد قال عمر  
 ابن الخطاب رضي الله عنه اني لاجهز جيشي وأنا في الصلاة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الطلاق والتذور  
 ومسلم في الايمان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الطلاق \* وبه قال (حدثنا محمد بن كثير)



أبو عبد الله العبدى البصرى الثقة ولم يصب من ضعفه وقد وثقه أحمد (عن سفيان) الثورى قال (حدثنا يحيى بن سعيد) الانصارى التابى (عن محمد بن ابراهيم التميمى) القرشى المدنى التابى (عن علقمة بن وقاص الليثى) بالثامنة انه قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه (قال الاعمال انما تصح بالنية) بالافراد (ولا مرى) ثواب (مانوى) يحذف انما فى الموضعين ومعنى النية القصد الى الفعل وقال الحافظ المقدسى فى اربعين من النية والقصد والارادة والعزم معنى والعرب تقول نوال الله بحفظه أى قصدك وعبارة بعضهم انها تصميم القلب على فعل الشئ وقال الماوردى فى كتاب الايمان قصد الشئ مقترنا بفعله فان تراخى عنه كان عزمًا وقال الخطابي قصدك الشئ بقلبك وتحزى الطلب منك له وقال البيضاوى النية عبارة عن ابتغاء القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو ما لا والشرع خصها بالارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله وامتنال الحكمه والنية فى الحديث محمولة على المعنى اللغوى لتحسن تطبيقه وتقسيمه بقوله (من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا) وللكتبة هجرته الى دنيا (يصيها او امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه) فانه تفصيل لما اجله واستنباط للمقصود عما أصله والمعنى من قصد هجرته وجه الله وقع أجره على الله ومن قصد هجرته دنيا أو امرأة فهي حظه ولا نصيب له فى الآخرة فالاولى للتعظيم والثانية للتحقير ولا يقال اتحد الشرط والجزاء لا ناقول ليس الجزاء هنا نفس الشر وانما الجزاء محذوف اقيم هذا المذكور مقامه وتاولة ابن دقيق العيد بأن التقدير من كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصد فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرعا وفيه بحث سبق اول هذا الكتاب وأواخر الايمان فليراجع • وتنقسم النية الى أقسام كثيرة كالتمسك وهو اخلاص العمل لله تعالى والتميز كمن اقبض رب الدين من جنس دينه شيئا فانه يحتمل الهبة والقرض والوديعة والاباحة ونحوها ويحتمل أن يكون من وفاء الدين وكذا فى مواضع من المعاملات ونحوها ككتابة البيع والطلاق فانه لو لم ينو الطلاق لم يقع ولكن اكره على الكفر فتكلم به وهو ينوى خلافه فانه لا يكفر ونحو ذلك مما هو معروف فى كتب الفقه وزعم قوم أن الاستدلال بالحديث فى غير العبادات غير صحيح لانه انما جاء فى اختلاف مصارف وجوه العبادات والجواب أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب واستنبط المؤلف منه عدم وقوع العتاق والطلاق من الناسى والمخطئ لانه لانية لهم ما ولا يحتاج صريح الطلاق الى نية لان الصريح موضوع للطلاق شرعا فكان حقيقة فيه فاستغنى عن النية وقال الحنفية طلاق الخاطى والناسى والهازل واللاعب والذى نكلم به من غير قصد واقع لان كلام صحيح صادر من عاقل بالغ • هذا (باب) بالتسوين (اذا قال اعبد) ولغير أبوى ذرو الوقت اذا قال رجل اعبد (هو لله) الحال انه (نوى العتق) صح (والشهادة بالعتق) بجزر الاشهاد فى الفرع وأصله أى وباب الاشهاد وهو مشكل لانه ان قدر منونا احتاج الى جار والى خبره والا لزم حذف التسوين من الاول ليصح العطف عليه وهو بعيد ومن ثم قال العيني ومن جزر الاشهاد فقد جزر ما لا يطبق حمله فى نسخة والاشهاد بالرفع أى وباب بالتسوين يذكر فيه الاشهاد وهذا هو الوجه • وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله بن عمر) الهمداني بسكون الميم الكوفى أبو عبد الرحمن (عن محمد بن بشر) بكسر الموحدة وسكون الميم العبدى الكوفى (عن اسماعيل) بن أبى خالد سعد الاحمسي البجلي (عن قيس) هو ابن أبى خازم بالحاء المهملة والزاي واسمه عوف (عن أبى هريرة رضى الله عنه انه لما قبل) حال كونه (يريد الاسلام) وكان مقدمه فيما قاله الفلاس عام خيبر وكان فى المحرم سنة سبع وكان اسلامه بين الحادية وخير (ومعه غلامه) قال ابن حجر لم أقف على اسمه (صل) أى تاه (كل واحد من من صاحبه) فذهب الى ناحية (فأقبل) أى الغلام (بعد ذلك) ولا بى ذر بعد ذلك (وابو هريرة جالس مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا باهريرة هذا غلامك قد أتاك فقال أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم أى حقا (انى اشهدك انه حر قال فهو حين يقول) أى الوقت الذى وصل فيه الى المدينة (باليلة من طولها وعنائها) بفتح العين المهملة وتخفيف النون عدد ودائعها ومشقتها (على انها من دارة الكفر) أى الحرب (نجت) وهذا من بحر الطويل وفيه الخرم بالهمزة والراء الساكنة وهو أن يحذف من أول الجزء حرف لان أصله في اليلة وهذا الشعر لابي هريرة أو لغلامه أو لابي مرثد الغنوى فتمثل به أبو هريرة وفيه التألم من التصب والسفر • وبه قال (حدثنا عبد الله بن فضال) بن مصفرا (ابن سعيد) السرخسى الشكرى أبو قدامة قال (حدثنا أبو اسامة) جهاد بن أسامة



قال (حدثنا اسماعيل) بن ابي خالد الاحمسي البجلي (عن قيس) هو ابن ابي حازم (عن ابي هريرة رضي الله عنه) انه قال لما قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم) أي أريد الاسلام (قلت في الطريق يا ليلة من طولها وعنائها \* على انها من دارة الكفر نجت \* قال) أبو هريرة (وأبني) بفحات وحكي ابن القطاع كسر الموحدة أي حرب (من غلام لي في الطريق قال) أبو هريرة (فلما قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم بابعته) على الاسلام ولا بي ذر فبايعته (فبينما) بغير ميم (انا عنده) وجواب يناقوله (اذ طلع الغلام فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا هريرة هذا غلامك) يحتمل أن يكون وصفه أبو هريرة له عليه الصلاة والسلام فعرفه أو رآه مقبلا اليه أو أخبره المالك قال أبو هريرة (فقلت هو حر لوجه الله فأعتقه) أي باللفظ المذكور فالقضاء تفسيرية وليس المراد انه اعتقه بعد هذا باللفظ آخر (لم يقل) ولا بي ذر قال أبو عبد الله البخاري لم يقل (ابو كريب) هو محمد بن العلاء أحد مشايخه في روايته (عن ابي اسامة حرث) بل قال هو لوجه الله فأعتقه وهذا رصده في أواخر المغازي \* وبه قال (حدثنا) ولا بي ذر حدثني (شهاب بن عباد) بفتح العين وتشديد الموحدة أبو عمرو والعبدى الكوفي قال (حدثنا) ابراهيم بن حميد) الرواسي بضم الراء وبعد هاهمة فسبب مهمله الكوفي (عن اسماعيل عن قيس) هو ابن ابي حازم البجلي أنه قال لما قبل أبو هريرة رضي الله عنه ومعه غلامه) لم يسم (وهو يطلب الاسلام) جملة حالية (فضل احدهما صاحبه) بالنصب على نزاع الخلاف أي من صاحبه كما في الطريق الاولى (بهذا) اللفظ السابق وقوله فضل كذا هو في رواية أبي ذر لكنه ضب عليه في فرع اليونينية وقال في الهامش الصواب فأضل أي معدي بالهمزة وحيث لا يحتاج الى تقدير (وقال اما) بالتخفيف (اني أشهدك انه) أي الغلام (لله) وهذا من الكفاية كقوله لا مال لي عليك ولا سبيل ولا سلطان أو أزلت ملكي عنك وأما قوله هو حر أو محرر أو حرته فصرح لا يحتاج الى نية ولا أثر للخطأ في التذكير والتأنيث بأن يقول للعبد أنت حرة وللازمة أنت حر وفك الرقبة صريح على الاصح ولو كانت أمته تسمى قبل جريان الرق عليها حرة فقال لها يا حرة فان لم يخطر له التسداء باسمها القديم عتقت فان قصد النداء لم يعتق على الاصح وقيل يعتق لانه صريح ولو كان اسمها في الحال حرة أو اسم العبد حر أو عتيق فان قصد النداء لم يعتق وكذا ان أطلق على الاصح وفي فتاوى الغزالي أنه لو اجتاز بالملكاس تخاف أن يطالبه بالملكس عن عبده فقال هو حر وليس بعبد وقصد الاخبار لم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى وهو كاذب في خبره ومقتضى هذا أن لا يقبل ظاهرا ولو قبل لرجل استخبارا أطلقت زوجتك فقال نعم فاقربا بالطلاق فان كان كاذبا فهو زوجته في الباطن فان قال أردت طلاقا ما ضار راجعت صدق بيمينه في ذلك وان قيل له ذلك التماسا لانشاء فقال نعم فصرح لان نعم قائم مقام طلقها المراد بذلك في السؤال وانه لو قال لعبده افرغ من هذا العمل قبل العشي وأنت حر وقال أردت حرام من العمل دون العتق دين فلا يقبل ظاهرا ولو قال لعبده يا مولاي فكفاية ولو قال له يا سيدي قال القاضي حسين والغزالي هو لغزو وقال الامام الذي أراه انه كفاية ولو قال لعبده غيره أنت حر فهو اقرار بحريته وهو باطل في الحال فلملكه حكما بعتقه مؤاخذه له باقراره \* (باب) حكم

(ام الولد قال أبو هريرة) رضي الله عنه فيما تقدم بعناه موصولا في الايمان (عن النبي صلى الله عليه وسلم من اشراط الساعة ان تلد الأمة ربهما) أي سيدها لان ولدها من سيدها ينزل نزلة سيدها المصير مال الانسان الى ولده غالبا ولا دلالة فيه على جواز بيع أم الولد ولا عدمه كما سبق تقريره في كتاب الايمان فليراجع وقال ابن المنبر استدلل البخاري بقوله تلد الأمة ربهما على اثبات حرية أم الولد وانها لا تباع من جهة كونه من اشراط الساعة أي يعتق الرجل والمرأة أمتهما الأمة ويعاملانها معاملة السيد تقبحا لذلك وعده من اللعن ومن اشراط الساعة فدل على انها محترمة شرعا \* وبه قال (حدثنا ابو ايمان) الحكم بن نافع قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال حدثني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان عائشة رضي الله عنها قالت ان عتبة بن ابي وقاص) ولا بوي ذر والوقت والاصيلي كان عتبة بن ابي وقاص (عهد الى اخيه سعد بن ابي وقاص) أحد العشرة المبشرة بالجنة (ان يقبض اليه ابن وليدة زمعة ابن قيس العامري ولم تسم الوليدة نعم ذكر مصعب الزبيري في نسب قريش أنها كانت أمة بيمانية واسم ولدها عبد الرحمن (قال عتبة) بن ابي وقاص (انه) أي عبد الرحمن (ابني فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة (زمع الفتح اخذ سعد) بالنسب (ابن وليدة زمعة) عبد الرحمن بنصب ابن على المفعولية ويكتب بالالف



(فأقبل به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبل معه بعبد بن زمعة) أخى سودة أم المؤمنين (فقال سعد)  
 بالتسوين وفي اليونانية برفعه من غير تنوين (يا رسول الله هذا) أي عبد الرحمن (ابن أخي) عتبة (عهد إلى أنه  
 ابنه فقال عبد بن زمعة يا رسول الله هذا عبد الرحمن) أخى ابن وليدة (أبي) زمعة (ولا بوي ذروا الوقت هذا أخى  
 ابن زمعة) (ولاد على فراشه) من جاريته (فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ابن وليدة زمعة) عبد الرحمن  
 (فإذا هو أشبه الناس به) أي بعتبة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو) أي عبد الرحمن (لك) أخ  
 أمّا بالاستحقاق وأما من القضاء بعلمه لأن زمعة كان صهره صلى الله عليه وسلم فألحق ولده به لما علمه من فراشه  
 (يا عبد بن زمعة) بضم الدال على الأصل ونصب ابن (من أجل أنه ولد على فراش أبيه) زمعة (قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم احتجبي منه يا سودة بنت زمعة) بضم سودة ونصبها على الوجهين المشهورين في مثل يازيد بن  
 عمرو وذلك أن نوابغ المبنى المفرد من التأكيّد والصفة وعطف البيان ترفع على لفظه وتنصب على محله بيانه أن  
 لفظ سودة في يا سودة وعبد في يا عبد منادى مبنى على الضم فإذا أكد أو اتصف أو عطف عليه يجوز فيه الوجهان  
 وأما بنت زمعة فالنصب لا غير لأنه مضاف إضافة معنوية وما كان كذلك من نوابغ المنادى وجب نصبه وأما قول  
 الزركشي يجوز رفع بنت فقال في المصاييح هو خطأ منه أو من الناصح والامر هنا للندب والاحتياط عند الشافعية  
 والمالكية والحنابلة والافتد بت نسبه وأخوته لها في ظاهر الشرع قيل يحتمل أن يكون قوله هـ لـك أي ملكا  
 لأنه ابن وليدة أبيك من غيره لأن زمعة لم يقرب به فلم يبق إلا أنه عبد تبعه لأمه ولذا أمرها بالاحتجاب منه وهذا رده  
 قوله في رواية البخاري في المغازي هـ لـك فهو أخو لبني عبد وإذا ثبت أنه أخو عبد لا يهـ فهو أخو سودة لا يهـ  
 وإنما أمرها بالاحتجاب (بما رأى من شبهه بعتبة وكانت سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) قال إمامنا  
 الشافعي رحمه الله رؤية ابن زمعة لسودة مباحة ~~لـ~~ كنه كرهه للشبهة وأمرها بالتره عنه اختيارا انتهى وقد  
 استشكل الحديث من جهة خروجه عن الأصول المجمع عليها وذلك أن الاتفاق على أنه لا يدعى أحد عن أحد  
 إلا بتوكيل من المدعى له فكيف ادعى سعد وليس وكيل عن أخيه عتبة وادعى عبد بن زمعة على أبيه ولذا بقوله  
 أخى ابن وليدة أبي ولم يأت بيينة تشهد على إقرار أبيه زمعة بذلك ولا تجوز دعواه على أمة وأجيب باحتقال  
 أن يكون حكما مستوفيا للشر وطول نسبه وعيب الرواة القصة وقد سبق أن عتبة عهد إلى أخيه سعدان ابن وليدة  
 زمعة منى فاقبضه اليك وإذا كان وصى أخيه فهو أحق بكفالة ابن أخيه وحفظ نسبه فتصح دعواه بذلك وكذا  
 دعوى عبد بن زمعة المخاصمة في أخيه فانه كافله وعاصبه أن كان حرًا ومالكه أن كان عبدا فلا يحتاج إلى إثبات  
 وكالة ولا وصية لأن كلامهما يطلب الحضانة وهي حقه إذا أحدهما في دعواه عم والآخر أخ وغرض المؤلف من  
 الحديث قول عبد بن زمعة أخى ابن وليدة زمعة ولد على فراشه وحكمه صلى الله عليه وسلم لابن زمعة بأنه أخوه  
 فان فيه ثبوت أمة الامة لكن ليس فيه تعريض طريقتها ولا لرافقتها لكن قال ~~لـ~~ كرماني أنه رأى في بعض  
 النسخ في آخر هذا الباب مانصه فسمى النبي صلى الله عليه وسلم أم وليدة زمعة أمة ووليدة فدل على أنها  
 لم تكن عتيقة انتهى وحينئذ فهو ميل من المؤلف إلى أنها لا تعتق بموت السيد وأجيب بأن عتق أم الولد  
 بموت السيد ثبت بأدلة أخرى وقيل غرض البخاري بإيراده أن بعض الخنفية لما ألزم أن أم الولد المتنازع  
 فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت وكأنه قال قد ورد في بعض طرقه أنها أمة فن ادعى أنها عتقت  
 فعليه البيان وأجاب ابن المنير بأن البخاري استدلل بقوله الولد للفراش على أن أم الولد فراش ~~لـ~~ كالحرة  
 بخلاف الامة ولهذا سوى بينهما وبين الزوجة في هذا اللفظ العام \* وبقيّة مباحث هذا الحديث تأتي إن شاء الله  
 تعالى في الفرائض وقد اختلف السلف والخلف في عتق أم الولد وفي جواز بيعها فالثابت عن عمر عدم جواز  
 بيعها وهو مروي عن عثمان وعمر بن عبد العزيز وقول ~~لـ~~ كثر التابعين وأبي حنيفة والشافعي في أكثر كتبه  
 وعليه جمهور أصحابه وهو قول أبي يوسف ومحمد وزفر وأحمد وإسحاق وعن أبي بكر الصديق جواز بيعها وهو  
 كذا عن علي وابن عباس وابن الزبير وجابر وفي حديثه كذا يبيع سرايينا أمهات أولادنا والنبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم حتى لا يرى بذلك بأساً أخرجه عبد الرزاق وفي لفظ بعنا أمهات الأولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأبي بكر فلما كان عمرهما نائفا تهينا ولم يسند الشافعي القول بالمتع إلا إلى عمر فقال قلته تقليدا لعمر قال بعض  
 أصحابه لأن عمر لما نهي عنه فاتهموا أصحابه في فلا عبرة بحدوث المخالف بعد ذلك وإذا قلنا بالمذهب أنه



لا يجوز بيع أم الولد ففرض قاض بجوازها فحكى الرواية عن الأصحاب كما قاله في الروضة أنه يقتض قضاؤه وما  
 كان فيه من خلاف فقد انقطع وسار بجماع على منعه ونقل الإمام فيه وجهين والمستولدة مما سوى نقل الملك  
 فيها كالفئة فله اجارتها واستخدمها ووطؤها وأرض الجارية عليها وعلى أولادها التابعين لها وقيمتهم إذا قتلوا  
 ومن غصبها قتل في يده نعمتها كالفئة وفي تزويجها أقوال أظهرها للسيد الاستقلال به لأنه يملك اجارتها ووطؤها  
 كالمذبرة والثاني قاله في التقديم لا يزوجه إلا برضاها والثالث لا يجوز أن رضيت وعلى هذا أهل تزويجها  
 القاضي وجهان أحدهما أن بشرط رضاها ورضى السيد والثاني لا (باب جواز بيع المدبر) وهو الذي  
 خلق سيده عتقه على الموت وسمى به لأن الموت دبر الحياة وقيل لأن السيد دبر أمر دينه باستخدامه  
 واسترقاقه وأمر آخره باعتاقه • وبه قال (حدثنا آدم بن أبي إياس) بكسر الهمزة وتخفيف الياء قال (حدثنا  
 شعبه) بن الجراح قال (حدثنا هرون بن دينار) قال (سمعت جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه) ما قال (أنتق  
 رجل منا) أي من الأنصار يسمى بأبي مذكور (عبد الله) يسمى يعقوب (عن دبر) بضم الدال المهملة والموحدة  
 ومذكور بأبي ذؤيب أي بعد موته يقال دبرت العبد إذا علق عتقه بموته وهو التدبر كما مر أي أنه يعق بعد  
 ما يدبر سيده ويموت (فقد عا النبي صلى الله عليه وسلم) أي بالعبد (فباعه) من نعيم النعام بثمانمائة درهم  
 فدفعها إليه كما عند المؤلف وفي لفظ لابي داود في بيع سبع مائة أو تسعمائة (قال جابر) رضي الله عنه (مات  
 الغلام) يعقوب (عام أول) بالفتح عنى البناء وهو من باب إضافة الموصوف لصفة وله نظائر فالكوفيون يجيزونه  
 والبصريون ينعونه ويؤولون ما ورد من ذلك على حذف مضاف تشديده هنا عام الزمن الأول أو نحو ذلك  
 واختلف في بيع المدبر على مذاهب • أحدها الجواز مطلقا وهو مذهب الشافعي والمشهور من مذهب أحمد  
 وحكام الشافعي عن التابعين وأكثر الفقهاء كما نقله عنه البيهقي في معرفة الآثار لهذا الحديث لأن الأصل  
 عدم الاختصاص بهذا الرجل • الثاني المنع مطلقا وهو مذهب الحنفية وحكام النووي عن جمهور العلماء  
 والسلف من الجازيين والشاميين والكوفيين وتأولوا الحديث بأنه لم يبع رقبته وانما باع خدمته وهذا  
 خلاف ظاهر اللفظ وتمسكوا بما روى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين قال انما باع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم خدمة المدبر وهذا امر صريح لا حجة فيه وروى عنه موصولا ولا يصح وأما ما عند الدارقطني عن ابن عمر أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حرم من الثالث فهو حديث ضعيف لا يحتج بمثله • الثالث  
 المنع من بيعه إلا أن يكون على السيدين مستغرق فباع في حياته وبعد مماته وهذا مذهب المالكية  
 لزيادة في الحديث عند النساء وهي وكان عليه دين وفيه فاعطاء وقال اقض دينك وعورض بما عند مسلم ابتداء  
 بنفسه فصدق عليها اذ ظاهره أنه اعطاء الثمن لا نفاقه لالوفاه دين به • الرابع تخصيصه بالمدبر فلا يجوز في المذبرة  
 وهو رواية عن أحمد وحرم به ابن حزم عنه وقال هذا تفريق لا برهان على صحته والقياس الجلي عدم الفرق  
 • الخامس بيعه إذا اجتاج صاحبه إليه تمسكا بقوله في الرواية الاخرى ولم يكن له مال غيره • السادس لا يجوز  
 بيعه الا اذا اعتقه الذي ابتاعه وكان القائل بهذا رأى بيعه موقوفا كبيع الفضولي عند القائل به فان اعتقه  
 تبين أن البيع صحيح والا فلا وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد من منع بيعه مطلقا فالحديث حجة عليه  
 لأن المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن اجاز بيعه في بعض الصور يقول أنا أقول بالحديث في صورة كذا  
 فالواقعة واقعة حال لا عموم لها فلا تقوم على الحجة في المنع من بيعه في غيرها كما يقول مالك في بيع الدين وقال  
 النووي الصحيح أن الحديث على ظاهره وأنه يجوز بيع المدبر بكل حال ما لم يمت السيد • وهذا الحديث قد سبق  
 في البيع • (باب منع بيع الولاء) بفتح الواو والمذمورات المعتقد بالفتح (و) منع (هبة) • وبه قال (حدثنا أبو  
 الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الجراح (قال اخبرني) بالافراد (عبد الله بن دينار)  
 العدوي مولا هم أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر (قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول نهي رسول الله  
 ولابي ذر النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء) أي ولأه المعتق (وعن هبة) وقد اشتهر هذا الحديث عن  
 عبد الله بن دينار حتى قال مسلم في صحيحه الناس في هذا الحديث يحال عليه وقد اعتنى أبو نعيم الاصبهاني  
 بجمع طرق هذا الحديث عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة وثلاثين نفعيا من حديثه عن عبد الله بن  
 دينار وأخرج الشافعي من رواية أبي يوسف القاضي عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر الولاء لمة كلمة



النسب وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن اعين عن  
بشر فزاد في المتن لا يباع ولا يوهب ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار إنما الولاء نسب لا يصلح بيعه  
ولا هبته والمحموظ في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب موقوفا  
عليه الولاء كلمة النسب قال ابن بطال أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب وإذا كان حكم الولاء  
حكم النسب فكما لا ينقل النسب لا ينقل الولاء وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن  
ذلك وقال ابن العربي معنى الولاء كلمة النسب أن الله أخرجه بالحزبية إلى النسب حكما كما أن الأب أخرجه  
بالنطفة إلى الوجود حسالان العبد كان كالمعدوم في حق الأحكام لا يقضى ولا يلي ولا ينهد فأخرجه سيده  
بالحزبية إلى وجود هذه الأحكام من عدمها فلما شابه حكم النسب ينط بالمعتق فلذلك جاء إنما الولاء لمن اعتق  
والحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وعن هبته وأجاز بعض السلف نقله وأعلمهم لم يعلم الحديث وهذا الحديث  
أخرجه مسلم في العتق وأبو داود في الفرائض والنسائي \* وبه قال (حدثنا عثمان بن أبي شيبة) هو عثمان بن  
محمد الكوفي الثقة الحافظ الشهير لأنه كان له أوهام لكن وثقه يحيى بن معين وابن عبد البر والعجلي وجماعة قال  
(حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد بن قرط بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة الكوفي (عن منصور)  
هو ابن المعقر بن عبد الله السلمي (عن إبراهيم) النخعي (عن الأسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها) أنها  
(قالت اشترت بريرة فاشترط أهلها ولأهلهما) أن يكون لهم (فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقتل اعتقها)  
بهمزة قطع (فإن الولاء لمن أعطى الورق) بفتح الواو وكسر الراء الدراهم المضروبة وللتزمذي وإنما الولاء لمن  
أعطى الثمن قالت عائشة (فأعتقها فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم) أي دعا بريرة (فخبرها من زوجها) مفيت  
لأنه كان عبدا على الأصح (فقلت لو أعطاني كذا وكذا ما ثبت عنده فاختارت نفسها) ومراد الموائف من  
هذا الحديث كما قاله في فتح الباري أصله فأنما الولاء لمن اعتق وهو وإن كان لم يسقه هنا بهذا اللفظ فكانه  
أشار إليه كعادته ووجه الدلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه شيء \* هذا (باب بالتزويج  
إذا أسرا أخو الرجل أو عمه هل يفادي) بضم الباء وفتح الدال المهملة بأن يعطى مالا ويستنقذه من الأسر  
(إذا كان) أخوه أو عمه (مشركا أو قال أسرا) رضي الله عنه في حديث سبق موصولا في كتاب الصلاة (قال  
العباس) رضي الله عنه (لنبي صلى الله عليه وسلم فاديت نفسي وفاديت عقيلي) بفتح العين وكسر القاف  
ابن أبي طالب وكان العباس قد أسرى في وقعة بدر فأفدى نفسه بمائة أوقية من ذهب قاله ابن اسحق وقال ابن كثير  
في تفسيره وهذه المائة عن نفسه وعن ابني أخيه عقيل ونوفل قال البخاري (وكان علي) هو ابن أبي طالب (له  
نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل وعمه عباس) فلو كان الأخ ونحوه من ذوى الرحم يعق بمجرّد  
الملك اعتق العباس وعقيل في حصته من الغنيمة وكذلك في نصيبه صلى الله عليه وسلم وهو حجة على أبي حنيفة  
رحمه الله في أن من ملك ذارحم محرم عتق عليه وأجيب بأن الكافر لا يملك بالغنيمة ابتداء بل يتخير الإمام فيه  
بين القتل والاسترقاق والقتل والموت فالغنيمة سبب في الملك بشرط اختيار الأرقاق فلا يلزم العتق بمجرّد الغنيمة  
وبه قال (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) بن أبي أويش ابن أخت الإمام مالك بن أنس احتج به الشيطان ولم يخرج له  
البخاري مما يقرده سوى حديثين وروى له الباقر بن الأتسائي فإنه أطلق القول بضعفه لأنه أخطأ في أحاديث  
رواهما من حفظه لكن الذي أخرجه له البخاري من صحيح حديثه فلا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل  
ذلك وقدح فيه النسائي وغيره إلا أن يشاركه غيره فيعتبر به قال (حدثنا اسماعيل بن إبراهيم بن عتبة) بضم العين  
وسكون القاف وثقه النسائي ويحيى بن معين وأبو حاتم وتكلم فيه الساجي بكلام لا يستلزم قدحا وقد احتج به  
البخاري والنسائي لكن لم يكثر عنه (عن موسى) ولا يذري زيادة ابن عتبة الإمام في المغازي (عن ابن شهاب)  
الزهري أنه (قال حدثني) بالافراد (أنس رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار) لم يعرف الحافظ ابن حجر اسمهم  
(استأذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أئذن) زاد أبو ذر لنا (فلتركت لابن اختنا) بالمشاة القوقية  
(عباس) هو ابن عبد المطلب وليسوا بأخواله إنما هم أخوال أبيه عبد المطلب لأن أمه سلى بنت عمرو بن أحيمة  
بهمزتين مصغرا وهي من بني النجار وأما أم عباس فهي تيلة بالنون والمثناة القوقية مصغرا بنت جناب بالجيم  
والنون وبعد الألف واحدة وليست من الأنصار اتفاقا وإنما قالوا ابن اختنا لتكون المنه عليهم في إطلاقه بخلاف



ما لو قالوا الذين لنا فلتترك لعمرك (قد آمه) أي المال الذي يستنقذه نفسه من الأسر (فقال) عليه الصلاة والسلام  
 (لا تدعون منه) أي لا تتركوه من فدائه (درهما) وإنما لم يجزهم عليه الصلاة والسلام إلى ذلك لئلا يكون  
 في الدين نوع محاباة وكان العباس ذامال فاستوفيت منه الفدية وصرفت إلى الغانمين وأراد المؤلف بإيراد هذا  
 الإشارة إلى أن العم وابن العم لا يعتقان على من ملكهما من ذوى رحمهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ملك من  
 عمه العباس ومن ابن عمه عقيل بالقيمة التي له فيها نصيب وكذلك على رضى الله عنه قدم ملك من أخيه عقيل  
 وعمه العباس ولم يعتقا عليه وهو حجة على الخنفية كما سبق والحديث الذي تمسكوا به في ذلك المروى عند أصحاب  
 السنن من طريق الحسن عن حمزة استكره ابن المديني ورجح إرساله وقال البزار لا يصح وقال أبو داود ونسبه  
 جاد وكان يشك في وصله وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق على المرأة إلا أصوله ذكرها وإنا أنا وإن علوا وفروعه كذلك  
 وإن سفلوا إلا لهذا الدليل بل لآلة أخرى منها قوله صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه  
 فيعتقه رواء مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولادة  
 والعبدية وهذا مذهب مالك أيضا لكنه زاد الأخوة حتى من الأم وإنما خالف الشافعية في الأخوة قصة عقيل  
 وعلى كما مر على ما لا يخفى • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الجهاد والمغازي • (باب) حكم (عتق  
 المشرك) المصدر مضاف إلى الفاعل • وبه قال (حدثنا عبيد بن اسماعيل) بضم العين مصغرا غير مصاف واسمه في  
 الأصل عبد الله أبو محمد القرشي الكوفي قال (حدثنا أبو أسامة) جاد بن أسامة (عن هشام) قال (أخبرني)  
 بالافراد (ابن) عروة بن الزبير بن العوام (أن حكيم بن حزام) بكسر الحاء المهملة وبالألف وحكيم بفتح المهملة  
 وكسر الكاف ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي ابن أخي خديجة أم المؤمنين أسلم يوم الفتح  
 وصحب له أربع وسبعون سنة (رضى الله عنه اعتق في الجاهلية) وهو مشرك (مائة رقبة وحمل على مائة بعير فلما  
 أسلم حمل على مائة بعير وأعتق مائة رقبة) في الحج لما روى أنه حج في الإسلام ومعه مائة بدنة قد جملها بالحبشة ووقف  
 بمائة عبد وفي أعناقهم أطواق الفضة ففروا وأعتق الجميع وظاهر قوله أن حكيم بن حزام الإرسال لأن عروة لم  
 يدرك زمن ذلك لكن بقية الحديث أوضحت الوصل وهي قوله (قال) أي حكيم (فسألت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقلت يا رسول الله أ رأيت) أي أخبرني (أشياء كنت أصنعها في الجاهلية كنت أعتق بها) بالحاء المهملة  
 المفتوحة والنون المشددة والمثناة قال هشام بن عروة (يعني أتبرر) بالموحدة والراء من المهمتين أولاهما  
 مشددة أي اطلب (بها) البر والاحسان إلى الناس والتقرب إلى الله تعالى (قال) حكيم (فقال) لي (رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم) أسلمت على ما سلف لك من خير (ليس المراد به صحة التقرب في حال الكفر بل إذا أسلم ينتفع بذلك  
 الخير الذي فعله أو أنك بذلت ذلك كسب طباعا جميلة فانتفعت بذلك الطبايع في الإسلام وتكون تلك العادة  
 قد مهدت لك معونة على فعل الخير أو أنك بترك فعل الخير هديت إلى الإسلام لأن المبادئ عنوان الغيالات •  
 وهذا الحديث قد سبق في باب من تصدق في الشرك ثم أسلم من كتاب الزكاة • (باب من ملك من العرب رقبة فأنقذه  
 وباع وجامع وفدى) حذف مفعولات الأربعة للعلم بها ثم عطف على قوله ملك قوله (وسبي الذرية) قال في الصحاح  
 الذرية نسل الثقلين يقال ذرأ الله الخلق أي خلقهم إلا أن العرب تركت ههنا والمراد الصبيان والعرب هم الجبل  
 المعروف من الناس وهم سكان الأمصار وأعوام والأعراب منهم سكان البادية خاصة ولا واحد له من لفظه ويجمع  
 على أعراب قال في القاموس والعربية محركة ناحية قرب المدينة وأقامت قريش بعرب قنيسب العرب البها وهي  
 باحة العرب وباحة دار أبي الفصاح اسماعيل عليه الصلاة والسلام • وقد ساق المؤلف هنا أربعة أحاديث دالة  
 على ما ترجم به إلا البيع لكن في بعض طرق حديث أبي هريرة ذكره كما سيأتي إن شاء الله تعالى (وقوله تعالى) بالجز  
 عطف على قوله من ملك (ضرب الله مثلا عبدا) ولأبي ذر وقول الله تعالى عبدا (مملوكا لا يقدر على شيء ومن  
 رزقناه من رزقنا حسنا فهو ينفق منه سرا وجهرا هل يستوون) قال العوفي عن ابن عباس هذا مثل ضرب به الله  
 للكافر والمؤمن واختاره ابن جرير فالعبد المملوك الذي لا يقدر على شيء مثل الكافر والمرزوق الرزق الحسن  
 مثل المؤمن وقال ابن أبي نجيم عن مجاهد هو مثل مضروب الوثن والحق تعالى أي مثلكم في أشراككم بالله  
 الأوثان مثل من سوى بين عبده مملوك عاجز عن التصرف وبين حر مالك قد رزقه الله ما لا فهو يتصرف فيه  
 ويتفق منه كيف يشاء وتقييد العبد بالمملوك للتمييز من الحر لأن اسم العبد يقع عليهم جميعا لأنهم من عباد الله



تعالى وسلب القدرة في قوله لا يقدر على شيء التمييز عن المكاتب والمأذونين فانهما يقدران على التصرف وبجمله  
 قسم المال المتصرف فيبدل على أن المملوك لا يملك ومن في قوله ومن رزقناه موصوفة على الاظهر ليطابق عبدا  
 وجمع الضمير في يستوون لانه للنفسين أي هل يستوي الاحرار والعبيد (المدقق) شكر على بيان الامر بهذا  
 المثال وعلى اذعان الخصم كانه لما قال هل يستوون قال الخصم لا فقال المدقق ظهرت المجلة (بل أكثرهم  
 لا يعلمون) أبد اولاد اخلهم ايمان ووجه مطابقة هذه الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى أطلق القول في العبد  
 المملوك ولم يقيد بكونه مجتبا فدل على أن العبد يكون مجتبا وعريانه قاله ابن المنبر . وبه قال (حدثنا ابن أبي  
 مريم) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم الجمعي مولا هم البصري (قال اخبرني) بالافراد ولا يذرا خبرنا  
 (الليث) بن سعيد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد بن عقيل بالفتح وفي نسخة حدثني بالافراد عقيل (عن  
 ابن شهاب) الزهري انه (قال ذكر عروة) بن الزبير وفي الشروط اخبرني عروة (ان مروان) بن الحكم (والمسور بن  
 مخزومة) بفتح الميم وسكون الخاء المهمة (اخبراه ان النبي صلى الله عليه وسلم) وهذه الرواية مرسله لان مروان  
 لا صحبة له وأما المسور فلم يحضر القصة لانه انما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك  
 يستبين وحديثهم يصب من أخرجه من أصحاب الاطراف في مسند المسور أو مروان ووقع في أول الشروط  
 من طريق شيخ المؤلف يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني عروة بن الزبير أنه سمع  
 مروان والمسور بن مخزومة يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكروا قصة الخديجة (قام حين  
 جاء وفد هوازن) زاد في الوكالة مسلمين (فألوه أن يرذالهم أموالهم وسيهم فقال) لهم عليه الصلاة والسلام  
 (ان معي من ترون واحب الحديث الى أصدقته) بالرفع خبر المبتدأ الذي هو أحب (فاختاروا) أن أرذالكم  
 (احدى الطائفتين اما المال واما السبي وقد كنت استأيتهم) أي أخرت قسم السبي ليحضروا (وكان النبي  
 صلى الله عليه وسلم انظرهم) ليحضروا (بضع عشرة ليلة) لم يقسم السبي وتركه بالجعرانة (حين قفل) رجع  
 (من الطائف) الى الجعرانة وقسم بها القنائم (علمائهم لهم) أي للوفد (ان النبي صلى الله عليه وسلم غير رذالهم  
 الا احدى الطائفتين) المال أو السبي (قالوا افانا) وللهموى والمستقلى انا (نختار سبينا) زاد في مفازي ابن  
 عتبة ولا تكلم في شاة ولا بهير (فقام النبي صلى الله عليه وسلم في الناس فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد  
 فان اخوانكم جاؤنا) ولا يذروا ناسا لكونهم (تأبينوا) رأيت ان أرذالهم سيهم فمن أحب منكم ان  
 بطيب ذلك) بضم الباء وفتح الطاء وتشديد الباء أي من أحب أن بطيب يدفع السبي الى هوازن نفسه (فليفضل)  
 جواب من التضمنة معنى الشرط فلذا دخلت عليه القاء (ومن أحب) أي منكم (أن يكون على حظه) نصيبه  
 من السبي (حتى يعطيه اياه) أي عوضه (من أول ما يني) الله علينا فليفضل) أي يرجع اليامن أموال الكفار  
 من غنمة أو خراج أو غير ذلك ولم يرد اليه الاصطلاح وحده وبني بضم أوله من أقام (فقال الناس طيبنا ذلك)  
 وذلي ذرطينا لك ذلك (قال) عليه الصلاة والسلام (انا لا ندرى من أذن منكم) زاد في الوكالة في ذلك (ومن  
 لم يأذن فارجعوا حتى يرفع البناء فاذكم أمركم) أراد عليه الصلاة والسلام بذلك التفصي عن أمرهم استطابة  
 لنفوسهم (فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم) في ذلك فطابت نفوسهم به (ثم رجعوا) أي العرفاء (الى النبي صلى  
 الله عليه وسلم فاخبروه انهم) أي الناس (طيبوا) ذلك (واذنوا) له عليه الصلاة والسلام أن يرذال السبي اليهم  
 قال الزهري (فهذا الذي بلغنا عن سبي هوازن) وزاد في الهبة هذا آخر قول الزهري يعني فهذا الذي بلغنا  
 انتهى . ومطابقة الحديث للترجمة في قوله من ملك رقيقا من العرب فوهب (وقال انس) رضى الله عنه مما سبق  
 موصولا ونهت عليه قريشا في باب اذا أسرا أخو الرجل (قال عباس بن النضر) صلى الله عليه وسلم فاديت نفسي  
 وفاديت عقيل) وأوله أي النبي صلى الله عليه وسلم بمال من البحرين فقال اتروه في المسجد وفيه فجاء العباس  
 فقال يا رسول الله أعطني فأتى فاديت الى آخره . وبه قال (حدثنا علي بن الحسن) بفتح الخاء ولا يذرا زيادة  
 ابن شقيق أبو عبد الرحمن العبدى مولا هم المروزي قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك المروزي قال (أخبرنا ابن  
 عون) بالنون عبد الله بن اربطبان البصري (قال كبت) وفي نسخة كتب (الى نافع) مولى ابن عمر (فكتب الى)  
 بتشديد الباء أي نافع (ان النبي صلى الله عليه وسلم اعار) وسلم من طريق سليم بن أخضر عن ابن عون قال  
 كبت الى نافع أسأله عن الدعاء الى الاسلام قبل القتال قال فكتب الى انما كان ذلك في أول الاسلام قد أغار



رسول الله صلى الله عليه وسلم (على بن المصطلق) بضم الميم وسكون الصاد وفتح الطاء المهملين وبعد اللام  
 المكسورة قاف بطن من خراعة وهو المصطلق بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر (وهم غارون)  
 بالغين المجبة وتشديد الراء جمع غار بالتشديد أي غافلون أي أخذهم على غرة (وأنعامهم نسق) بضم الفوقية  
 وفتح القاف (على الماء فقتل مقاتلتهم) أي الطائفة الباغية (وسبي دراريمهم) بتشديد الباء وقد تخفف وفي هذا  
 جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة من غير أنذار بالإغارة لسكون الصحيح استحباب الانذار وبه قال  
 الشافعي والليث وابن المنذر والجمهور وقال مالك يجب الانذار مطلقا وفيه جواز استئذان قاق العرب لأن بنى  
 المصطلق عرب من خراعة كما مر وهذا قول أماننا الشافعي في الجديد وبه قال مالك وجهه راجع إلى ما به وأبو حنيفة  
 وقال جماعة من العلماء لا يسترقون أشرفهم وهو قول الشافعي في القديم (واصاب) عليه الصلاة والسلام  
 (يومئذ جويرة) بتخفيف المثناة التحتية الثانية وسكون الأولى بنت الحارث بن أبي ضرار بكسر المجبة  
 وتخفيف الراء ابن الحارث بن مالك بن المصطلق وكان أبوه أسيد قومه وقبل وقعت في سهم ثابت بن قيس وكانت به  
 نفسها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابتها وتزوجها فأرسل الناس ما في أيديهم من السبايا بالمصطائق  
 ببركة مصاهرة النبي صلى الله عليه وسلم فلا تعلم امرأة أكثر بركة على قومها منها \* قال نافع (حدثني)  
 بالافراد (به) أي بالحديث (عبد الله بن عمر) بن الخطاب (وكان في ذلك الجيش) \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن  
 يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) التيمي مولا هم المدني المعروف  
 بريعة الرأي (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة وبعد الألف نون (عن ابن محيرز)  
 بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتسكين التحتيتين بينهما راء وآخر زاي وهو عبد الله بن محيرز بن جنادة بن وهب  
 الجهمي بضم الجيم وفتح الميم بعد هاء مهملة المكى أنه (قال رأيت أبا سعيد) الخدرى (رضي الله عنه فسأله)  
 عن العزل (فقال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى المصطلق فاصبنا سبيا من سبي العرب  
 فاشتبهنا النساء فاشتدت علينا العزبة واحببنا العزل) أي نزع الذكرك من الفرج بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج  
 دفعا لحصول الولد المانع من البيع والمرأة تتأذى بذلك ولا يذروا حبينا الفداء (فسألنا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال ما عليكم أن لا تفعلوا) أي لا بأس عليكم أن تفعلوا فلا زائدة واختار أماننا الشافعي جوازه عن  
 الأمة مطلقا وعن الحرّة باذنها ثم هو مكروه لانه طريق إلى قطع النسل ولذا ورد العزل الوأد الخفي وفي حديث  
 جابر عند مسلم التصريح بالتجويز حيث قال اعزل عنها ان شئت وبأني مزيد لذلك ان شاء الله تعالى في النكاح  
 (ما من نسمة) أي ما من نفس (كائنة) في علم الله (اليوم القيامة الا وهي كائنة) في الخارج لا بد من مجيئها  
 من العدم إلى الوجود سواء عزلت أم فلا فائدة في عزلكم فانه ان كان الله تعالى قد خلقها سبقتكم الماء فلا  
 يتفككم الحرص وعند أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه من حديث أنس جاء رجل إلى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يسأل عن العزل فقال لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لا خرج الله منها أو يخرج  
 الله منها ولدا وليخلق الله نفسا هو خالقها \* وبه قال (حدثنا جرير) أبو خزيمة النساء ولد أبي بكر بن  
 أبي خزيمة ثقة روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث قال (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن عمارة بن القعقاع)  
 بضم العين وتخفيف الميم (عن أبي زرعة) بضم الزاي وسكون الراء وفتح العين المهملة هزم بن جرير بن عبد الله  
 البجلي (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال لا زال أحب بنى تميم) هو ابن مزين أذن طابخة بن الياس  
 ابن مضر \* قال المؤلف بالسند (وحدثني) بالافراد (ابن سلام) محمد قال (أخبرنا جرير بن عبد الحميد) بن قرط  
 بضم القاف وسكون الراء وهو السابق قريبا (عن المغيرة) بن مقسم بكسر الميم وسكون القاف الضبي مولا هم  
 أبي هشام الكوفي (عن الحارث) بن زيد العكلى التميمي الكوفي (عن أبي زرعة) هزم (عن أبي هريرة وعن  
 عمارة بن القعقاع) (عن أبي زرعة عن أبي هريرة) رضي الله عنه أنه (قال ما زالت أحب بنى تميم منذ) بالتون  
 ولا يذر (ثلاث) أي ثلاث ليال (سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيهم) أي في بنى تميم (سمعت  
 يقول هم أشد امتي على الدجال قال وجاءت صدقاتهم) أي صدقات بنى تميم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 هذه صدقات قومنا) لاجتماع نسبهم بنسبه الشريف عليه الصلاة والسلام في الياس بن مضر (وكانت سبية منهم  
 عند عائشة) بفتح السين وكسر الموحدة وتشديد التحتية لكن عند الاسماعيلي وكانت على عائشة نسمة من بنى



اسماعيل قال ابن حجر لم اقف على اسمها وعند أبي عوانة من رواية الشعبي وكان على عائشة محزون بين الطبراني في الاوسط من رواية الشعبي المراد بالذي كان عليها وانه كان نذرا وعندده في الكبير انها قالت يا بني الله اني نذرت عتيقا من ولد اسماعيل فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اصبري حتى يجي في بني العنبر غدا فجاء في بني العنبر فقال لها اخذي منهم أربعة فأخذت منهم رديحاً ومهملات مصغرا وزيبا بالزاي والموحدتين مصغرا أيضا وهو ابن ثعلبة وزخيا بالزاي والخاء المجتمعتين مصغرا أيضا وسمرة أي ابن أبي عمرو وفتح النبي صلى الله عليه وسلم على رؤسهم وبرك عليهم قال الحافظ ابن حجر والذي تعين لعنق عائشة من هؤلاء الأربعة امارديح واما زخى ففي سنن أبي داود من حديث الزيب بن ثعلبة ما يرشد الى ذلك انتهى (فقال) عليه الصلاة والسلام لعائشة (اعتقها) أي التهمة (فانها من ولد اسماعيل) وفيه دليل على جواز استرقاق العرب وتماثلهم كسائر فرق الأمم الآن عتقهم أفضل لكن قال ابن المنير تلك العرب لا بد عندى فيه من تفصيل وتخصيص للشفاء فلو كان العربي مثلا من ولد فاطمة رضي الله عنها فلو فرضنا ان حسينا أو حسينا تزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده قال واذا افاد كون المسي من ولد اسماعيل يقتضى استحباب اعتاقه فالذي بالمثابة التي فرضناها يقتضى وجوب حرثته حتما وقد ساق المؤلف حديث أبي هريرة هذا هنا عن شيخين له كل منهما حدثه به عن جرير لكنه فرقه لان أحدهما زاد فيه عن جرير اسنادا آخر وساقه هنا على لفظ محمد بن سلام ويأتى ان شاء الله تعالى في المغازي على لفظ زهير بن حرب وقد أخرجه مسلم في الفضائل عن زهير والله اعلم \* (باب فضل من أذب جاريته وعلمها) زاد النسفي واعتقها وسقط له ولا يذري لفظ فضل \* وبه قال (حدثنا اسحاق بن ابراهيم) المشهور بابن راهويه (سمع محمد بن فضيل) أي ابن غزوان (عن مطرف) هو ابن طريف الحارثي (عن الشعبي) عامر (عن أبي بردة) بضم الموحدة الحارث بن أبي موسى (عن) أبيه (أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه) انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له جارية فعالمها أي أنفق عليها من مال الرجل عيالها بعولهم اذا قام بما يحتاجون اليه ولا يذرعن الكشميني فعلمها من التعليم وهو المناسب للترجمة (فاحسن) ولا يذرعن الكشميني أيضا واحسن (البهاثم اعتقها وتزوجها كان له اجران) أجر بالنكاح والتعليم وأجر بالعتق قال المهلب فيه أن من تواضع في منكره وهو يقدر على نكاح أهل الشرف ربح له جزيل الثواب \* وتأتى مباحث هذا الحديث في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصماني وقد سبق في باب تعليم الرجل أمته وأهله من كتاب العلم وأخرجه مسلم في النكاح وكذا أبو داود والنسائي \* (باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم العبيد اخوانكم فأطعموهم مما تأكلون) وهذا واصله المؤلف بالمعنى من حديث أبي ذر ومن حديث جابر وصحابي لم يسم في الادب المفرد (وقوله تعالى) بالجز عطف على سابقه (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) صمنا أو غيره أو شيئا من الاشرار جليا أو خفيا (وبالدين احسانا) وأحسنوا بهم ما احسانا (وبذى القرني) وبصاحب القرابة (واليتامى والمساكين والجارذى القريب) الذي قريب جواره (والجار الجنب) البعيد (والصاحب بالجنب) الرفيق في أمر حسن كعلم وتصرف وصناعة وسفر فانه صديق وحصل بجنبك وقيل المرأة (وابن السيل) المسافر أو الضيف (وما ملكت ايمانكم) العبيد والاماء (ان الله لا يحب من كان مختالا متكبرا) يأنف عن اقاربه وجيرانه واصحابه وعبيده وامائه ولا يلتفت اليهم (خفورا) يتفاخر عليهم يرى أنه خير منهم فهو في نفسه كبير وهو عند الله حقير واقتصر في رواية أبي ذر من أول الآية الى آخر قوله تعالى والمساكين ثم قال الى قوله مختالا فخورا وزاد في روايته قال أبو عبد الله أي البخاري ذى القربى أي القريب وهو مروي عن ابن عباس فيمارواه عنه على بن أبي طلحة وافظه يعنى الذي يملك ويملك قرابة والجنب القريب الذي ليس يملك ويملك قرابة وقيل القريب المسلم والجنب اليهودي والنصراني رواه ابن جرير وابن أبي حاتم وفي غير رواية أبي ذر عن أبي اليونينية وغيرها الجار الجنب يعنى صاحب في السفر وهذا قاله مجاهد وقادة \* وبه قال (حدثنا آدم بن أبي اياس) عبد الرحمن العسقلاني الفقيه العابد قال (حدثنا شعبة) بن الخجاج قال (حدثنا واصل الاحدب) هو ابن حبان بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة الاسدي الكوفي (قال سمعت المعرور) بفتح الميم وكون العين المهملة وبضم الراء الاولى ولا يذرعن سمعت معرور (بن سويد) الاسدي أبابسة الكوفي عاش مائة وعشرين سنة (قال رأيت اباذر) جذب بن جنادة (الفقاري رضي الله عنه) زاد في الايمان من وجه آخر عن شعبة



بالرذة وهو موضع بالبادية على ثلاث مراحل من المدينة (وعليه حلة) من برودالين ولا تسمى حلة الا اذا كانت  
 فوبين من جنس واحد (وعلى غلامه حلة) مثلها ولم يسم الغلام (فسأله عن ذلك) بنعيم المفعول وسقط لابي ذر  
 والمعنى سأله عن السبب في لباسه غلامه مثل لبسه لانه على خلاف اليهود (فقال اني مايت) بفتح الموحدة  
 الاولى وسكون الثانية أي وقع بيني وبينه سبب بالتخفيف وهو من السبب بالتشديد وعند الاسماعيلي شاعت  
 (رجلا) قيل هو بلال المؤذن مولى أبي بكر وزاد مسلم من اخواني وزاد المؤلف في الايمان فعبرته بأمة (فشكاني  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعبرته بأمة) زاد في الايمان انك امرؤ فيك جاهلية  
 أي خصله من خصال الجاهلية وفيه دليل على جواز تعدية عبرت بالباء وقد انكره ابن قتيبة وتبعه غيره وقالوا  
 انما يقال عبرته أمة وأثبت آخرون انها لغة والحديث حجة لهم في ذلك (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ان  
 اخوانكم) أي عماليكم اخوانكم خبر مبتدأ محذوف واعتبارا خوة امام من جهة آدم أي انكم  
 متقرعون من أصل واحد أو من جهة الدين (خولكم) بفتح الخاء المعجمة والواو أي خدمكم سمو بذلك لانهم  
 يتخولون الامور ان يسلطونها ومنه الخولى لمن يقوم باصلاح البستان او التخويل التليك (جعلهم الله تحت  
 أيديكم) أي ملككم (فمن كان أخوه تحت يده) ملكه ولا يذريه بالتقنية (فليطعمه) على سبيل التنب (عما  
 يا كل وليبسه) على سبيل التنب أيضا (عما يلبس) أي من جنس كل منهما والمراد المواساة لا المساواة من كل  
 وجه ثم اخذ بالاكل وهو المساواة كما فعل أبو ذر أفضل فلا يستأثر المرء على عياله وان كان جائزا قال النووي  
 يجب على السيد نفقة المملوك وكونه بالمعروف بحسب البلدان والاشخاص سواء كان من جنس نفقة السيد  
 ولباسه أو فوقه حتى لو قتر السيد على نفسه تقبيرا خارجا عن عادة امثاله اما زهدا او شها لا يحل له التقير على  
 المملوك والزامه بموافقة الابراءه (ولا تكفوههم) أي من العمل (ما يغلبهم) اصعوبه أو عظمته وهذا على  
 سبيل الوجوب قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أي الامانة قدرتها فضلا ورحة وارشادا وتعلما  
 لنا كيف نفعل فيما ملكتنا على (فان كفتموهما يغلبهم) ولا يذرعن الكسبي عن ما يغلبهم وسقط ما يغلبهم في  
 كتاب الايمان كما مر وأما قول الحافظ ابن حجر هنا قوله فان كفتموهما أي ما يغلبهم وحذف العلم به فهو وهم هو صحيح  
 بالنسبة لما في كتاب الايمان كما مر يعني ان كفتم العبيد جنس ما يطبقونه فان استطاعوه فذالوا (فأعنيوهم)  
 عليه وهذا الحديث قد سبق في باب المعاصي من أمر الجاهلية في كتاب الايمان (باب بيان ثواب العبد اذا  
 احسن عبادة ربه) بأن اقامها بشر وطها (ونصح سيده) وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) بن قعنب القعني  
 الحارثي (عن مالك) الامام الاعظم ابن انس الاصمعي المدني امام دار الهجرة (عن نافع عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا نصح سيده) قال الكرماني النصبحة كلمة جامعة معناها  
 حيازة الحظ للمنصوح له وهو ارادة صلاح حاله وتخليصه من الخلل وتصفيته من الفس (واحسن عبادة ربه)  
 المتوجهة عليه بأن اقامها بشر وطها وواجباتها ومستحباتها (كان له اجره مرتين) لقيامه بالحقين وانكساره  
 بالرق واستشكل هذا من جهة انه يفهم منه انه يؤجر على العمل الواحد مرتين مع انه لا يؤجر على كل عمل  
 الا مرة واحدة لانه اني بعلمين وكذا كل آت بطاعتين يؤجر على كل واحدة أجزاها فلا خصوصية للعبد بذلك  
 وأجيب بأن التضعيف محتمل بالعمل الذي تصد فيه طاعة الله وطاعة السيد فعمل عملا واحدا يؤجر عليه  
 أجزئين بالا اعتبارين وأما العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الاجر فيه على غيره من الاحرار  
 أو المراترجع العبد المؤدى للعتق على العبد المؤدى لاحدهما وقال ابن عبد البر لانه لما قام بالواجبين كان له  
 ضعف أجر الحر المطيع لانه فضل الحر بطاعة من أمره الله بطاعته وعورض بان مزيد الفضل للعبد انما هو  
 لانكساره بالرق فلو كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يخص العبد بذلك وهذا الحديث أخرجه  
 مسلم في الايمان والنذور وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) ابو عبد الله العبدى وثقه ابو حاتم واجد بن حنبل  
 قال (اخبرنا سفيان) الثوري (عن صالح) هو ابن صالح بن حي ويقال ابن حبان قال احمد ثقة (عن الشعبي)  
 عامر (عن ابي بردة عن) ابيه (ابي موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري رضي الله عنه) انه (قال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم اعمار رجل كانت له جارية فأذنها) ولا يذري ذرو الوقت اتبها باسقاط الفاء  
 (فاحسن تأديها) ولا يذري ذريها (واعتقها وترجها فله اجران) اجر بالعتق واجر بالتعليم والتزويج

قوله أي عماليكم الخ هذا  
 مبنى على الرواية الاخرى التي  
 ليس فيها ان تأمل اه



وإجماعاً أدى حق الله وحق مواليه فله اجران) اجر في عبادة ربه واجر في قيامه بحق مواليه لكن الاجران  
 غير متساويين لان طاعة الله اوجب من طاعة الموالى قاله الكرماني وعورض بأن طاعة الموالى  
 المأمور به اهي من طاعة الله تعالى قال ابن عبد البر وفي الحديث أن العبد المؤدى لحق الله وحق سيده  
 أفضل من الحر وبعضه ما روى عن المسيح عليه الصلاة والسلام أنه قال مرادنيا حلوا الآخرة وحلوا الدنيا  
 مراد الآخرة وللعبودية مضاضة ومرارة لا تضيع عند الله تعالى \* وبه قال (حدثنا بشر بن محمد) المسخري  
 المروزي قال (اخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (اخبرنا يونس بن يزيد) (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال  
 (سمعت سعيد بن المسيب يقول قال ابو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعبد المملوك  
 الصالح) في عبادة ربه الناصح لسيدته (اجران) فان قلت يلزم أن يكون اجر المملوك اضعف من السيد اوجب  
 بأنه لا محذور في ذلك أو يكون اجره مضاعفاً من هذه الجهة وقد يكون لسيدته جهات اخرى يستحق بها اضعاف  
 اجر العبد قال ابو هريرة رضي الله عنه (والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى) اسمها  
 امية بالتصغير بنت صبيح أو صفيح بالموحدة أو الفاء ابن الحارث وهي صحابية ثبت ذكر اسلامها في صحيح مسلم  
 وبيان اسمها في الدلائل لابي موسى وجزء اسحاق بن ابراهيم بن شاذان والمعنى لولا القيام بمصلحة ائمتي في النفقة  
 والمؤمن والخدمة ونحو ذلك مما لا يمكن فعله من الرقيق (لا حيث ان اموت وانا مملوك) وانما استثنى ابو هريرة  
 ذلك لان الجهاد والحج يشترط فيهما اذن السيد وكذا بر الأتم قد يحتاج فيه الى اذن السيد في بعض وجوهه  
 بخلاف بقية العبادات البدنية وهذه الجلة من قوله والذي نفسي بيده الخ ليست مرفوعة بل هي مدرجة من  
 قول ابي هريرة رضي الله عنه كما جزم به غير واحد من أئمة المحدثين وبشهادته من حيث المعنى قوله وبرأى فانه  
 لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ام يبرها أو ما توجه الكرماني بأنه عليه الصلاة والسلام أراد به تعليم  
 ائمة أو أو رده على سبيل فرض حياتها أو المراد أئمة حليلة السعدية التي ارضعته فردود بما ورد من التنصيص  
 على الادراج فعند الاسماعيلي من طريق اخرى عن ابن المبارك والذي نفس ابي هريرة بيده الخ وكذا أخرجه  
 مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الاموي والبخاري في الادب المفرد من طريق سليمان بن  
 بلال وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر \* وبه قال (حدثنا اسحاق بن نصر) نسبة الى جده واسم أبيه ابراهيم  
 السعدي المروزي قال (حدثنا ابواسامة) حاد بن اسامة (عن الاعمش) سليمان بن مهران قال (حدثنا أبو  
 صالح) ذكر ان الزيات (عن ابي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم نعم ما) بكسر النون  
 وسكون العين وتخفيف الميم كذا في القرع وغيره وقال في الفتح بفتح النون وكسر العين وادغام الميم في الاخرى  
 قلت بها قرأ ابن عامر وحزرة والكسائي وخالف الاعمش في قوله تعالى نعم ما يعظكم به في سورة البقرة على  
 الاصل لان الاصل نعم كعلم ويجوز كسر النون اتباعاً لكسرة العين مع تشديد الميم وهي لغة هذيل وكسر النون  
 مع اسكان العين وهي قراءة قالون وأبي عمرو وأبي بكر وأبي جعفر واليزيدي والحسن واختاره أبو عبيد وحكام  
 لغة للنبي صلى الله عليه وسلم في قوله نعم المال الصالح ونصح الحاكم في المستدرک فتح النون وكسر العين رواية  
 اخرى فلا يمنع لكن بعضهم يجعل الاسكان من وهم الرواة عن أبي عمرو وعن انكره المبرد والزجاج والفارسي لان  
 فيه جمعاً بين ساكنين على غير حدتهما قال المبرد لا يقدر أحد أن ينطق به وانما يروم الجمع بين ساكنين فيحذف ولا  
 يشعروا قال الفارسي لعل أبا عمرو وأخى عنه فظنه الراوي سكوناً وأوجب بان الاصل في جامع شروط الرواية  
 الضبط واعتذر التفاءل ساكنين وان كان الاول غير متداعر وضه كالوقف وتجوز هذه الواجهة حكاه النووي في  
 شرح مسلم عند قوله نعم المملوك المضبوط في الرواية فيه بكسر النون والعين وتشديد الميم أما في رواية البخاري  
 فالذي رأيته في كثير من الاصول المعتمدة ورويته كسر النون وسكون العين وتخفيف الميم ومن حفظ غير ما ذكرته  
 في رواية البخاري فهو حجة وفاعل نعم ضمير مستتر فيها مفسر بقوله يحسن اي نعم المملوك (لا حدهم يحسن  
 عبادة ربه وينصح لسيدته) ولمسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة نعم المملوك أن يوفي يحسن  
 عبادة الله ونصحاً به سيده نعماله وأما قول ابن مالك رحمه الله تعالى ان ما مساوية للضمير في الابهام فلا تفسير لان  
 التمييز لبيان الجنس المميز عنه فقال العلامة البدر الدمايني رحمه الله تعالى في المصباح انه مدفوع بان ما ليس  
 مساوياً للضمير لان المراد شئ عظيم قال وموضع يحسن عبادة ربه الخ تفسير لما في المعنى فلا محل لها من الاعراب



(باب كراهية التطاول) أي الترافع (على الرقيق و) كراهية (قوله) أي الشخص لمن يملكه من الرقيق (عبدى  
 أو امتى) كراهية تنزيه (و) يجوز أن يقول ذلك (قال الله تعالى) في سورة النور (والصالحين من عبادكم وأماكم  
 وقال) عز وجل في سورة النحل (عبدوا ما لا يملككم) وفي سورة يوسف عليه الصلاة والسلام (والقياسيد هالدي الباب  
 وقال) تعالى في سورة النساء (من قياتكم المؤمنات) جمع قنات وهي الأمة (وقال النبي صلى الله عليه وسلم)  
 في حديث أبي سعيد عند المؤلف في المغازي (قوموا إلى سيدكم) يشير إلى سعد بن معاذ مخاطبا للأنصار كما سيأتي  
 أن شاء الله تعالى في قصة قريظة وقد قال عليه الصلاة والسلام في الحسن أن ابن هذا سيد (و) قال يوسف عليه  
 السلام للذي ظن أنه ناج (اذكرني عند ربك) أي (سيدك) ولا يذروا ذكرني عند ربك عند سيدك أي اذكر  
 حالي عند الملك كي يخلصني (و) قال صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه المؤلف في الأدب المفرد من حديث جابر  
 (من سيدكم) يا بني سلة قالوا الجد بن قيس يضم الجيم وتشديد الدال الحديث وسقط قوله ومن سيدكم لا يوي ذر  
 والوقت والنسب وقد دل ذلك على الجواز ووجهه عليه جميع العلماء حتى الظاهرية به قال (حدثنا مسدد)  
 بالمهمات وتشديد ما قبل الأخر ابن مسرهد أبو الحسن الاسدي البصري قال (حدثنا يحيى) القطان  
 (عن عبيد الله) يضم العين ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (قال حدثني) بالافراد (نافع) مولى ابن  
 عمر (عن عبد الله) بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال إذا فزع العبد  
 سيده) فقام بما يجب له عليه من الخدمة ونحوها (واحسن عبادة ربه كان له اجر مرتين) سمعاه عبد او مالكة  
 سيده ولا ريب أنه إذا قام بما عليه من طاعة ربه وخدمة سيده كره أن يتطاول عليه \* وهذا الحديث قد  
 سبق قريبا به قال (حدثنا محمد بن العلاء) أبو كريب الهمداني الكوفي قال (حدثنا ابواسامة) حماد بن  
 اسامة (عن يزيد) يضم الموحدة مصفرا ابن عبد الله (عن) جده (أبي بردة) الحارث (عن) أبيه (أبي موسى)  
 عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال المملوك) ولا يذر للمملوك  
 (الذي يحسن عبادة ربه ويؤدى إلى سيده الذي له عليه من الحق والصيحة والطاعة) فيما يسوع شرعا  
 (له اجران) خبر المبتدأ الذي هو المملوك وسقط لفظ له من قوله له اجران من رواية أبي ذر وسننذ فيكون قوله  
 اجران مبتدأ والمملوك خبره مقدما ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة به قال (حدثنا محمد) زاد ابن شيبويه  
 في روايته فقال محمد بن سلام وكذا سكاك الجاني عن رواية ابن السكن وسكاك عن الحاكم أنه الذهلي وقد أخرجه  
 مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيحتمل أن يكون هو شيخ البخاري فيه فقد حدث عنه في الصحيح أيضا قاله  
 في الفتح قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام قال (أخبرنا معمر) بفتح الميم وسكون العين المهملة بينهما ابن راشد  
 (عن همام بن منبه) بكسر الموحدة (أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
 (قال لا يقل أحدكم) لمملوك غيره (أطعم ربك) بفتح الهمزة أمر من الإطعام (وضئ ربك) أمر من وضأ يوضئه  
 (اسق ربك) بهمزة وصل ويجوز قطعها ~~كسورة~~ وفي نسخة مفتوحة ثبت في الابتداء ونسقط في الدرج  
 ويستعمل ثلاثا ورباعيا أمر من سقا يسخيه وسبب النهي عن ذلك أن حقيقة الر بويقة لله تعالى لأن الرب  
 هو المالك والقائم بالنهي ولا يوجد هذا حقيقة إلا الله تعالى قال الخطابي سبب المنع أن الإنسان مربيوب متعبد  
 بإخلاص التوحيد لله تعالى وترك الأشرار معه فكره المضاهاة بالاسم لا باليد خل في معنى الشرك ولا فرق في  
 ذلك بين الحر والعبد وأما من لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره أن يطلق ذلك عليه عند  
 الإضافة كقوله رب الدار والتوب فإن قلت قد قال تعالى اذكرني عند ربك وارجع إلى ربك اجيب بأنه ورد  
 لبيان الجواز والنهي للأدب والتنزيه دون التحريم أو النهي عن الأكرار من ذلك واتخاذ هذه اللفظة عادة ولم ينه  
 عن إطلاقها في نادر من الأحوال وهذا اختياره القاضي عياض وتخصيص الإطعام وما بعده بالذ كر لقلبة  
 استعمالها في مخاطبات ويدخل في النهي أن يقول السيد ذلك عن نفسه فإنه قد يقول لعبد اسق ربك  
 فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه بل هذا أولى بالنهي من قول العبد ذلك أو الاجنبى ذلك  
 عن السيد قال في مصابيح الجامع سابق المؤلف في الباب قوله تعالى والصالحين من عبادكم وأماكم وقوله  
 عليه الصلاة والسلام قوموا إلى سيدكم تبيينها على أن النهي انما جاء متوجها على جانب السيد  
 اذ هو في مظنة الاستطالة وإن قول الغير هذا عبد زيد وهذه أمة خالد جائز لأنه يقوله أخبارا ونعريقا



وليس في مظنة الاستعلاء والاية والحديث مما يؤيد هذا الفرق وفي الحكايات المأثورة ان سائلا وقت  
بعض الاحياء فقال من سيد هذا الحق فقال رجل انا فقال لو كنت سيدهم لم تقله وقال النووي  
المراد بالتمهي من استعماله على جهة التعظيم لان اراد التعريف (وليقل سيدي مولاي) ولا في الوقت  
ومولاي باثبات الواو وانما فرق بين السيد والرب لان الرب من اسماء الله تعالى اتفاقا واختلف في السيد هل  
هو من اسماء الله تعالى ولم يأت في القرآن انه من اسماء الله تعالى نعم روى المؤلف في الادب المفرد وأبو داود  
والنسائي والامام احمد من حديث عبد الله بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السيد الله فان قلنا انه  
ليس من اسماء الله تعالى فالفرق واضح اذ لا التباس وان قلنا انه من اسماء الله تعالى فليس في الشهرة والاستعمال  
كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك وأما من حيث اللغة فالسيد من السود وهو التقدم يقال ساد قومه اذا تقدم  
عليهم ولا شك في تقدم السيد على غلامه فلما حصل الاقتراح جاز الاطلاق وأما المولى فقال النووي يقع على  
سنة عشر معنى منها الناصر والولي والمالاء، وحينئذ فلا بأس أن يقول مولاي أيضا لكن يعارضه حديث مسلم  
والنسائي من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث لا يقل أحدكم مولاي فان مولايكم  
الله وأجيب بأن مساقاة بين الاختلاف في ذلك على الاعمش وأنهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها قال  
عياض وحذفها اصح وقال القرطبي روى من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكورا فيها فظهر أن اللفظ  
الاول ارجح وانما صرح بالترجيح للتعارض بينهما والجمع متعذر والعلم بالتاريخ مخففة ودل على ترجيح (ولا يقل  
أحدكم عبدي امي) لان حقيقة العبودية انما يستحقها الله تعالى ولان فيها تعظيما لا يليق بالخلق وقد بين صلى  
الله عليه وسلم العلة في ذلك حيث قال في هذا الحديث عند مسلم والنسائي في عمل اليوم والليلة من طريق  
العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة لا يقولن أحدكم عبدي فان كل من عبده الله وعند أبي داود  
والنسائي في اليوم والليلة أيضا من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة فانكم المملوكون والرب الله فتنهى  
عن التطاول في اللفظ كما تنهى عن التطاول في الفعل (وليقل فتاى وفتاى وغلامى) لانها ليست دالة على الملك  
كدلالة عبدي فارشد عليه الصلاة والسلام الى ما يؤدى الى المعنى مع السلامة من التعظيم مع انها تطلق على  
الحرة والمملوك لكن اضافته تدل على الاختصاص قال الله تعالى واذا قال موسى اقتناه وهذا النهي للترهيب دون  
التحريم كما مر وهذا الحديث أخرجه مسلم في الادب وبه قال (حدثنا أبو الزعمان) محمد بن الفضل عازم  
السدوسي البصري قال (حدثنا جابر بن حازم) الأزدي البصري اختلط في آخر عمره لكنه لم يحدث في حال  
اختلاطه (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من اعتق نصيبا له  
من العبد (بالتعريف) فكان له وقت العتق ولا في ذر كان له (من المال ما يبلغ قيمته) نصب على المفعولية أى  
قيمة بقيته (يقوم) ولا في ذر يقوم (عليه) باقية (قيمة عدل) نصب على المفعول المطلق والعدل بفتح العين  
الاستواء أى قيمة استواء لا زيادة فيه ولا نقص أى بقيمة يوم الاعتاق (واعتق) بضم الهمزة وكسر التاء  
(من ماله) بنفس الاعتاق ومشهور مذهب المالكية أنه لا يعتق الا بدفع القيمة (والا) بأن كان معسرا حال  
الاقتاق (فقد اعتق) بفتحات من غير همز (منه) أى ما اعتق المعتق فقط ويبقى نصيب الشريك رقيقا ولا في ذر  
اعتق بمزة مضومة وكسر التاء منه (ماعتق) بفتحات من غير همز قالوا والمطابقة بين الحديث والترجمة من  
جهة انه لو لم يحكم عليه بعتقه كله عند البسار كان بذلك متطاولا عليه وقد سبق هذا الحديث في باب اذا اعتق  
عبد ابن اثنين وبه قال (حدثنا مسدد) بهم لاث ابن مسرهد قال (حدثنا يحيى) القطان (عن عبيد الله) بضم  
العين بن عمر بن حفص العمري أنه قال (حدثني) بالافراد (نافع عن عبد الله) بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)  
وعن أبيه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلكم راع) كقاص أى حافظ لما قام عليه (مسؤل) بالفاء ولا في  
ذر ومسؤل (عن رعيته) فان وفي ما عليه من الرعاية كان له الحظ الاوفر والجزاء الا كبر والاطالبه كل أحد من  
رعيته بحقه (قالا مير الذي على الناس راع) فيما استرعاه الله ولا في ذر فهو راع عليهم (وهو مسؤل عنهم) وهذا  
تفصيل لما أجله (والرجل راع على اهل بيته) زوجته وغيرها يقوم عليهم بالحق في النفقة وحسن المعاشرة (وهو  
مسؤل عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده) أى وغيرهم كخدمه وأضيافه بحسن التدبير في أمرهم والقيام  
بمسألهم (وهي مسؤلة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسؤل عنه) وهذا موضع الترجمة لانه اذا كان ناصرا



في خدمته مؤدياً له الأمانة ناسب ان يعينه ولا يتناول عليه (الأفلاككم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) •  
 وهذا الحديث سبق في الجمعة وفي الاستقراض • وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) النهدى أبو غسان الكوفي  
 قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال (حدثني) بالافراد (عبيد الله) بضم  
 العين ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال (سمعت ابا هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد) الجهني المدني العاصي  
 المشهور رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال اذا زنت الأثمة فاجلدوها) أي خمسين جلدة  
 نصف جلد الحرة سواء كانت محصنة او غير محصنة لان الاحسان وصف كمال ولا يكون مع النقص من الرق وكذا  
 الصبا والجنون والمبعدة كالأثمة (ثم اذا زنت فاجلدوها ثم اذا زنت فاجلدوها في الثالثة او الرابعة يبعوها)  
 أي بعد جلدها ولا يولى ذروا الوقت والاصبلي فيبعضها بقاء في اوله (ولو بضعف) بالاضاد المجهة أي حبل مفتول  
 او مسوح من الشعر • ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الأثمة اذا زنت لا يكره التطاول عليها بل تجلد  
 فان عادت يبع وكل ذلك مبين للتعاطف عليها • وهذا الحديث سبق في باب بيع العبد الزاني من كتاب البيوع •  
 هذا (باب) بالتزويج (اذا اتاه) ولا يولى ذروا الوقت اذا أتى أي الشخص (خادمه) سواء كان حراً أو عبداً ذكر  
 أو أنثى (بطعامه) فليجلسه معه ليأكل • وبه قال (حدثنا حجاج بن منهال) الانماطي أبو محمد السلي مولاهم  
 البصري قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال اخبرني) بالافراد (محمد بن زياد) بكسر الزاي وتخفيف التميمية  
 أبو الحارث القرشي الجمحي النابغي (قال سمعت ابا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
 (قال اذا أتى أحدكم خادمه) بالرفع وأحدكم منصوب به (بطعامه فان لم يجلسه معه) معطوف على مقدر تقديره  
 فليجلسه معه وفي رواية مسلم فليقعده معه فليأكل كل وعند احمد والترمذي من رواية معبد بن أبي خالد عن أبيه  
 عن أبي هريرة فليجلسه معه فان لم يجلسه معه ولا بن ماجه من طريق أبي ربيعة عن الاعرج عن أبي هريرة  
 فليدعه فليأكل كل معه فان لم يفعل (فليتناوله) من الطعام (لقمة اولقمتين) شك من الراوي ورواه الترمذي باللفظ  
 لقمة فقط وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما اذا كان الطعام قليلاً (او اكلة او اكلتين) بضم الهمزة فيهما يعني لقمة  
 أو اقلعتين قال في المصابيح فان قلت ما هذا العطف قلت اهل الراوي شك هل قال عليه الصلاة والسلام فليتناوله  
 لقمة أو اقلعتين أو قال فليتناوله اكلة أو اكلتين فجمع بينهما واتى بحرف الشك ليؤذي المقالة كما معها ويحتمل أن  
 يكون من عطف أحد المترادفين على الآخر بكلمة أو وقد صرح بعضهم بجوازه (فانه) أي الخادم (ولي علاجه)  
 أي الطعام عند تحصيل آله وتحمل مشقة حرقه ودخانه عند الطبخ وتعلق به نفسه وشتم رائحته واختلف  
 في حكم الامر بالاجلاس فقال الشافعي انه افضل فان لم يفعل فليس بواجب او يكون بالخيار بين أن يجلسه  
 او يتناوله وقد يكون امره اختباراً غير حتم ورجع الرافي الاحتمال الاخير وحل الاول على الوجوب ومعناه أن  
 الاجلاس لا يمين لكن ان فعله كان افضل والاعتيت المناولة ويحتمل أن الواجب أحدهما لا يعينه والثاني أن  
 الامر للندب مطلقاً وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الاطعمة • هذا (باب) بالتزويج (العبد راع في مال  
 سيده ونسب النبي صلى الله عليه وسلم المال الى السيد) في حديث ابن عمر من باع عبداً وله مال قاله للسيد وهذا  
 مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة لأن الرق مناف لله • وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع الحمصي  
 قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة الحمصي (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال اخبرني) بالافراد  
 (سالم بن عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلكم راع  
 ومسؤول عن رعيته) وهذا على سبيل الاجال ثم فصله بقوله (فالامام) الاعظم او نائبه (راع ومسؤول عن رعيته  
 والرجل في اهله راع وهو مسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤلة عن رعيتهما والخادم  
 في مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته) فرعاية الامام ولاية امور الرعية والاحاطة من ورائهم واقامة  
 الحدود والاحكام فيهم ورعاية الرجل اهله بالقيام عليهم بالحق في النفقة وحسن المعاشرة ورعاية المرأة في بيت  
 زوجها بحسن التدبير في امره وأولاده وخدمته ورضايته ورعاية الخادم حفظ ما في يده من مال سيده والقيام  
 بشغله (قال) أي ابن عمر (فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم واحب النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 والرجل في مال أبيه راع ومسؤول عن رعيته فكلكم راع) أي مثل الراعي (وكلكم) ولا يلى الوقت فكلكم  
 (مسؤول عن رعيته) حال عمل فيه معنى التشبيه ووجه التشبيه حفظ النبي وحسن التعهد لما استخلفه وهو



القدر المشترك في التفسير قاله الطبري وسبق بآتم من هذا • هذا (باب) بالتونين (إذا ضرب) الرجل  
(العبد فليجنب الوجه) • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (محمد بن عبيد الله) مصفرا أبو ثابت  
المدني قال (حدثنا ابن وهب) عبد الله (قال حدثني مالك بن انس) الامام قال الحافظ ابن حجر وكان ابائات  
تفرد به عن ابن وهب فاني لم اراه في شيء من المصنفات الا من طريقه قال أبو ثابت بالسند (قال) اي ابن وهب  
(واخبرني) بالافراد (ابن فلان) وكان ابن وهب سمعه عن مالك وبالقراءة على الآخر وكان ابن وهب حريصا على  
تمييز ذلك زاد أبو ذر في روايته عن المسمل قال أبو اسحاق قال أبو حرب الذي قال ابن فلان هو قول ابن وهب  
وهو أي الميهم ابن اسحاق يعني عبد الله بن زيد بن سليمان بن نعمان المدني وقد أخرجه الدارقطني في غرائب  
مالك من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المجهة عن البخاري قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبد الله المدني  
وذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان ابن سمعان فكان البخاري كفى به عنه في الصحيح عند الضعيف فانه  
مشهور بالضعف متروك الحديث كذبه مالك واحد وغيرهما ولما حدث به البخاري خارج الصحيح نسبه لكن  
ليس له في الصحيح الا هذا الموضع على انه لم يسبق المتن من طريقه من كونه مقرونا بل ساقه على لفظ رواية همام  
عن أبي هريرة وقد أخرجه ابو نعيم في المستخرج من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت فقال ابن فلان وفي  
موضع آخر قال ابن سمعان (عن سعيد المقبري) بضم الموحدة (عن ابيه) أبي سعيد كيسان (عن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) قال المؤلف بالسند (ح وحدثنا) ولابي ذر وحدثني بالافراد (عبد  
الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام قال (اخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن همام) هو ابن  
منبه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال اذا قاتل احدكم فليجنب الوجه)  
ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة فليجنب وقاتل بمعنى قتل فالمصاعلة ليست على ظاهرها  
ويؤيده حديث مسلم من طريق الاعرج عن أبي هريرة بلفظ اذا ضرب ومثله للسهام من طريق هيلان ولابي  
داود من طريق أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وعند المؤلف في الادب المفرد من طريق محمد بن غيلان اخبرني  
سعيد عن أبي هريرة اذا ضرب احدكم خادمه ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصائل  
مثلا فينتهي دافعه عن القصد بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حد أو تعزير أو تأديب  
وفي حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت تأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجها  
وقال ارموا واتقوا الوجه وقد وقع في مسلم لتعليل اتقاء الوجه ففي حديث أبي هريرة من طريق أبي أيوب  
فان الله خلق آدم على صورته والاكثر على أن الضمير يعود على المضروب لما تقدم من الاضربا كرام وجهه  
ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها وقيل يعود على آدم أي على صفته فأمر  
بالاجتناب اكراما لآدم لمشابهة لصورة المضروب ومراعاة لحق الابوة وظاهر النهي التحريم ويؤيده حديث  
سويد بن مقرن عند مسلم انه رأى رجلا لطم غلامه فقال أما علمت أن الصورة محترمة

(بسم الله الرحمن الرحيم • في المكاتب) بضم الميم وفتح المثناة الفوقية الرقيق الذي يكتبه مولاه على مال يؤديه  
اليه فاذا أداه عتق فان عجز رد الى الرق وبكسر التاء السيد الذي تقع منه المكاتبه والكاتبه بكسر الكاف عقد عتق  
بلفظها بعوض منجم بنجمين فاكثروها خارجة عن قواعد المعاملات عندهم يقول أن العبد لا يملك لدورانها  
بين السيد ورفيقه ولا نهايبيع ماله بجماله وكانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فاقترها الشارع صلى الله عليه وسلم  
وقال الروائي انها اسلامية لم تكن في الجاهلية والاول هو الصحيح واول من كتب في الاسلام بريرة  
ومن الرجال سلمان وهي لازمة من جهة السيد الا ان عجز العبد وجأزة له على الراجح ولغير أبي ذر كما في الفتح كتاب  
المكاتب بدل قوله في المكاتب والبسمة ثابتة لكل • (باب اتم من قدف مملوكه) لم يذكر فيه حديثا  
اصلا وله يضره ليثبت فيه ما ورد في معناه فلم يقدّر له ذلك ثم ترجم في كتاب الحدود وقدف العبد وساق فيه  
حديث من قدف مملوكه وهو برى • مما قاله جلد يوم القيمة وقد سقطت هذه الترجمة عند أبي ذر والنسقي  
وهو الاول لما لا يخفى • (باب المكاتب) فتح التاء (ونجومه) بالجر عطف على مابقيه وبالرفع على الاستئناف  
(في كل سنة نجم) رفع بالابتداء وخبره الجار والمجرور والجملة في موضع رفع على الخبرية وسقط للنسقي قوله  
نجم فالجار والمجرور في موضع نصب على الحال من قوله ونجومه ونجم العتابة هو القدر المعين الذي يؤديه



المكتاب في وقت معين وأصله أن العرب كانوا يبنون أموره في المعاملة على طلوع النجم لانهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم إذا طلع النجم الغلاني أدبت حنك فسميت الاوقات فجوما بذلك ثم سمي المؤدى في الوقت فجما (وقوله) تعالى بالجزة عطف على السابق (والذين يتغنون الكتاب) المكتابة وهو أن يقول الرجل لملوكه كاتبك على ألف مثلاً فجما إذا أدبته فأت حروبين عدد النجوم وقسط كل نجم وهو ما أن يكون من الكتاب لأن السيد كتب على نفسه عتقه إذا وفي المال أولاته مما يكتب لتأجيله أو من الكتب بمعنى الجمع لأن العروض فيه يكون مجباً بنجوم يضم بعضها إلى بعض (مما ملكت أيما نكم) عبداً أو أمة والموصول بصلته مبتدأ خبره (فكاتبوهم) أو مفعول بضمير هذا تفسيره والقاء تضمن معنى الشرط واشترط الشافعي التأجيل وقروفا مع التسمية بناء على أن الكتابة من الضم وأقل ما يحصل به الضم نجمان ولأنه أمكن تحصيل القدرة على الاداء وجوز الخفية والمالكية الكتابة حالاً وموجلاً ومجباً وغير مجب لأن الله تعالى لم يذكر التجيم وأجيب بأن هذا احتجاج ضعيف لأن المطلق لا يعم مع أن العجز عن الاداء في الحال يمنع صحتها كافي السلم فيما لا يوجد عند المحل (ان علمهم فيهم خيراً) أمانة وقدرة على أداء المال بالاحتراف كما فسره به ما أماننا الشافعي رحمه الله وفسره ابن عباس بالقدرة على الكسب والشافعي ضم إليه الأمانة لأنه قد يضيع ما يكسبه فلا يعتق وفي المراسيل لابي داود عن يحيى بن أبي كزير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكاتبوهم ان علمهم فيهم خيراً قال ان علمهم فيهم حرفة ولا ترسلوهم كلاً على الناس وقيل المراد الصلاح في الدين وقيل المال وهما ضعيفان ولو فقد الشرطان لم تستحب لكن لا تكره لأن الخبر شرط الامر فلا يلزم من عدمه عدم الجواز وقال ابن القطان بكره والعصم الاول (وأؤوهم من مال الله الذي آتاكم) أمر الله والى أن يذلوهم شيئاً من أموالهم وفي معناه حط شيء من مال الكتابة وهو لا وجوب عند الأكثر ويكنى أقل ما يقول وذكر ابن السكن والماوردي من طريق ابن اسحاق عن خاله عبد الله بن صبيح عن أبيه وكان جذاً ابن اسحاق أباً أمته قال كنت عملو كالحاطب فسأله المكتابة نأبي فني أنزلت والذين يتغنون الكتاب الآية قال ابن السكن لم أره ذكر الا في هذا الحديث وصبيح ضبطه في فتح الباري بفتح الصاد المهملة ولم يضبطه في الاصابة لكنه ذكره عقب صبيح بالتصغير والدأبي النضى مسلم بن صبيح والامر في قوله فكاتبوهم للتدب وبه قطع جاهر العلماء لأن الكتابة معاوضة تتضمن الارفاق فلا يجب كغيرها إذا طلبها المملوك والابطال أثر الملك واحتكم الممايلك على المالكين (وقال روح) بهملتين أولاً مفتوحة بينهما واوسا كنة ابن عبادة مما وصله اسماعيل القاضي في أحكام القرآن وعبد الرزاق والشافعي من وجهين آخرين (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي قال (قلت لعطاء) هو ابن أبي رباح (أواجب على) إذا طلب مني عملوكي الكتابة (إذا علمت له ما لا ان كاتبه قال ما أراه) بضم الهمزة ولا يذر ما أراه بقضها (الا واجبا وقال عمرو بن دينار) بفتح العين (قلت لعطاء تأثره) ولا يذر تأثره بهمزة الاستفهام أي تأثره (عن أحد قال) عطاء (لا) أرويه عن أحد وظاهر هذا أنه من رواية عمرو بن دينار عن عطاء قال الحافظ ابن حجر وليس كذلك بل وقع في هذه الرواية تحريف يلزم منه الخطأ والصواب ما رأيته في الاصل المعتمد من رواية القسقي عن البخاري بلفظ وقاله أي الوجوب عمرو بن دينار وفاعل قلت لعطاء تأثره ابن جريج لا عمرو وحينئذ فيكون قوله وقال عمرو بن دينار معترضاً بين قوله ما أراه الا واجبا وبين قوله قلت لعطاء تأثره وبؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق والشافعي ومن طريقه البيهقي كما رأيته في المعرفة له عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج ولفظه قال قلت لعطاء أواجب على إذا علمت أن فيه خيراً أن كاتبه قال ما أراه الا واجبا وقالها عمرو بن دينار قلت لعطاء تأثرها عن أحد قال لا قال ابن جريج (ثم أخبرني) أي عطاء (ان موسى بن أنس) أي ابن مالك الانصاري قاضي البصرة (أخبره ان سير بن) بكسر السين المهملة أبا عمرة والد محمد بن سيرين الفقيه المشهور وكان من سبي عمن الترقرب الكوفة فاشتراها أنس في خلافة أبي بكر وذكره ابن حبان في ثقات التابعين (سأل أنسا) هو ابن مالك الانصاري (المكتابة وكان كثير المال فأبى) فامتنع أن يكتبه (فانطلق) سيرين (الى حمز) بن الخطاب (رضي الله عنه) فذكر له ذلك (فقال) عمر لانس (كاتبه فأبى فضربه بالدرية) بكسر الدال وتشديد الراء آله يضرب بها (ويتلو عمر) رضي الله عنه (فكاتبوهم ان علمهم فيهم خيراً) فإذا اجتهاداً على أن الامر في الاية ملوك وجوب وأنس الى التدب (فكاتبه) وقرأت في باب تعجيل الكتابة من المعرفة للبيهقي عن أنس



ابن سيرين عن أبيه قال كاتبني أنس بن مالك على عشرين ألف درهم فأتيت به كتابته فأتيت أن يقبلها مني إلا نجوما  
فأتيت عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال أراد أنس الميراث وكتب إلى أنس أن يقبلها من الرجل فقبلها وقال  
الربيع قال الشافعي روي عن عمر بن الخطاب أن مكاتبا لأنس جاءه فقال في أتيت بكاتبني إلى أنس فأتيت أن  
يقبلها فقال أنس يريد الميراث ثم أمر أنسا أن يقبلها أحسبه قال فأتيت فأتيت أخذها فأنشدها في بيت المال  
فقبلها أنس ووروي ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي بكر بن أنس قال هذه مكاتبة أنس عندنا هذا  
ما كاتب أنس غلامه سيرين كاتبه على كذا وكذا ألفا وعلى غلامين يعملان مثل عمله (وقال الليث) بن سعد  
الامام عمار موصلة الذهلي في الزهريات عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث قال (حدثني) بالافراد (يونس) بن  
يزيد (عن ابن شهاب) الزهري لكن قال في الفتح المحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة أنه قال  
(قال عروة) بن الزبير (قالت عائشة رضي الله عنها ان بريرة) بفتح الموحدة وكانت تخدم عائشة قبل أن تستريحها  
فلما كاتبها أهلها (دخلت عليها تستعينها في) شأن (كاتبها وعليها خمسة أواق) بكوار ولاي ذرخس أواق  
باسقاط ثاء التانيث من خمس واثبات التحتية في أواق (تجسمت) بضم النون مبنيا للمفعول صفة لاواق أي  
وزعت وفترقت (عليها في خمس سنين) المشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية أن شاء الله تعالى بعد ما بين أنها  
كانت على تسع أواق في كل عام أوقية ومن ثم جزم الامام علي أن هذه الرواية المعلقة غلط لكن جمع بينهما بأن  
التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وبه جزم القرطبي والمحجب الطبري وعورض بأن في رواية قتبية ولم تكن  
أدت من كتابتها شيئا وأجيب بأنها كانت حصلت أربع الاواق قبل أن تستعين بعائشة ثم جاءتها وقد بقي عليها  
خمس أواق والخمس هي التي كانت استحققت عليها بحول نجومها من جملة التسع الاواق المذكورة في حديث  
هشام وبؤيده قوله في رواية عروة عن عائشة السابقة في أبواب المساجد فقال أهلها ان شئت أعطيت ما تبقى  
(فقال لها عائشة ونفست) بكسر الفاء أي رغبت (فيها) وبالجملة حالية (أرأيت) أي أخبريني (ان عددت)  
الخمس الاواق (اهم عدة واحدة أبيعك أهلك فأعتقك) بضم الهمزة والنصب أي بأن مضرة بعد الفاء  
(فيكون) نصب عطفا على السابق (ولا ولدتني فذهبت بريرة إلى أهلها ففرضت ذلك) الذي قالت عائشة (عليهم  
فقالوا لا) تبعك (الآن يكون لنا الولاء) قالت عائشة فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك  
الذي قالوه (له فقال لها) أي لعائشة (رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتريها فأعتقها) بهسزة قطع (فأعيا الولاء  
لمن أعتق ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم) زادت في الشروط في الناس فحمد الله وأثنى عليه ويحتمل أنه أراد  
بقام ضد فمكون دليلا للخطبة من قيام ويحتمل أن يكون المراد بتمام إيجاد الفعل كقولهم قام بوظيفته  
والمعنى قام بأمر الخطبة (فقال ما بال) ما حال (رجل يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أي في حكم الله  
الذي كتبه على عباده وشرعه لهم (من اشترط شرط ليس في كتاب الله) عز وجل (فهو باطل شرط الله) الذي  
شرطه وجعله شرعا (أحق) أي هو الحق (وأوثق) بالمثلثة أي أقوى وما سواه واه فافعل التفضيل فبما ليس  
على بابه وهذا الحديث قد سبق في كتاب الصلاة في باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد وأورده في عدة  
مواضع بوجوه مختلفة وطرق متباينة وقد أفرد بعض الأئمة قوائمه فزادت على ثلثمائة • (باب ما يجوز من  
شروط المكاتب) بفتح التاء (ومن اشترط شرط ليس في كتاب الله) عز وجل (فيه) أي في الباب (ابن عمر) بن  
الخطاب ولاي ذرخس عن ابن عمر بن الخطاب (عن النبي صلى الله عليه وسلم) ومقط عن النبي صلى الله عليه وسلم  
لاي ذروك أنه أشار إلى حديث ابن عمر الآتي ان شاء الله تعالى في الباب التالي وهو قال (حدثنا قتبية) بن سعيد  
أبورجاء البغلاني قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام زاد في نسخة عن عقيل بضم العين ابن خالد بن عقيل بفتح  
العين (عن ابن شهاب) الزهري (عن عروة) بن الزبير (ان عائشة رضي الله عنها أخبرته ان بريرة جاءت) إليها  
(تستعينها في) مال (كاتبها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا) قالت لها عائشة ارجعي إلى أهلك (ساداتك) فان  
أحبوا أن أقضي عنك كتابتك (ولكنهم يني عن كتابتك) (ويكون) نصب عطفا على المنصوب السابق (ولا ولدتني)  
وجواب الشرط قوله (فعلت) وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا أدت جميع مال الكتابة وليس  
ذلك مرادها وكيف تطلب ولا من أعتقه غيرها وقد أزال هذا الاشكال ما وقع في رواية أبي أمامة عن هشام  
سبت قال بعد قوله ان أعداها لهم عدة واحدة واعتقك ويكون ولاولدتني ففعلت قتيين أن غرضها أن تستريحها



شراء محبها ثم فعتهم اذ العتق فرع ثبوت الملك (قد كرت ذلك) الذي فاته عائشة (بريرة لاهلها فأبوا) فاستنحوا  
 أن يكون الولاء لعائشة (وقالوا ان شئت) أي عائشة (ان تحسب) الاجر (عليك) عند الله (فلتفعل ويكون)  
 نصب مطلقا على أن تحسب (ولاؤنا) لاهلها (فذكرت) بريرة (ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 وفي الشروط فذهبت بريرة الى أهلها فقاتلهم فأبوا اعلم الخائن من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرت  
 عائشة النبي صلى الله عليه وسلم (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط لفظ لاهلها في روايه أبي ذر  
 (اتباع) لها (فاعتقه) هاجم حزة قطع (فانما الولاء لمن أعتق) قال ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما بال  
 اناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله (قال ابن خزيمة أي ليس في حكم الله جوازها أو وجوبها) لأن كل  
 من شرط شرط لم ينطق به الكتاب باطل لانه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يطل الشرط ويشترط في الثمن شروط  
 من أوصافه أو فجومه ونحو ذلك فلا يطل فالشروط المنسوعة صحيحة وغيرها باطل (من اشترط شرط ليس  
 في كتاب الله) عز وجل (فليس له وان شرط) ولا يذروا ان اشترط (مائة رزة) ولا يذروا عن المستعمل مائة شرط  
 فوكيد لان العموم في قوله من اشترط دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلا حاجة الى تفصيلها بالمائة  
 فلوزادت عليها كلن الحكم كذلك لمللت عليه الصيغة (شرط الله أحق وأدنى) ليس أفعال التفضيل فيها ما على  
 طيه فالمراد أن شرط الله هو الحق والقوى وما سواه واه كالمز و به قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التيسير  
 قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس امام دار الهجرة (عن نافع عن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن عمر) أنه قال  
 أرادت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها) وسقط لابي ذر أم المؤمنين (ان تشرى جارية) هي بريرة (لتعتقها)  
 يضم التاء والنصب وفي نسخة رقم عليها في الفرع وأصله علامة التثنية فاعتقها بشئ أوله مع اسقاط اللام  
 والرفع (مقال) ولا يذروا قال (أهلها) تبعكها (على ان ولاها) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعائشة  
 لا يمنعك) ولا يذروا لا يمنعك بنون التوكيد الثقيلة (ذلك) الشرط الذي شرطوه من شرائها وعتقها (فانما  
 الولاء لمن أعتق) وليس في حديثي الباب الا ذكر شرط الولاء وجمع في الترجمة بين حكمين وكأنه فسر الاول  
 بالثاني وان ضابط الجواز ما كان في كتاب الله أي في حكمه من كتاب أو سنة أو إجماع وقد اشترط لصحة الكتابة  
 شروط أن يكتب السيد المختار المتأهل للتبرع بجميع العبد فلا يصح كتابة بعضه لانه حينئذ لا يستقل بالتردد  
 لاكتساب العجوم الا أن يكون باقيه حرا أو يكتبه مالكه معلوما ولو بوجه كلة ان اتفقت العجوم جنسا وأجلا  
 وعددا فتصح لانها حينئذ تصيد الاستقلال وليس له في الثانية أن يدفع لاحد المال كين شيئا لم يدفع مثله للاخر  
 في حال دفعه اليه فان أذن أحدهما في دفع شيء للاخر لم يخصص به لم يصح القبض وتصح كتابة بعضه أيضا في صور  
 منها اذا وصى بكتابة عبده فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة وأن يقول مع لفظ الكتابة اذا ديت العجوم  
 الى فانت حرا أو بنوبة فلا يكفي لفظ الكتابة بلا تعليق ولا ية لانه يقع على هذا العقد وعلى الخارجة فلا بد من  
 تميزه بذلك وأن يقول المكاتب قبلت بنوبة تم الصيغة وأن تكون عوضا معلوما فلا تصح مجهول وأن لا يكون  
 العوض أقل من نجمين كما جرى عليه العصابة فن بعدهم فلا يجوز بيع عرض حال فان كتابته على دينار الآن  
 وخدمة شهر لم يجز لعدم تعميم الدينار أو على خدمة شهرين الآن ودينار عند تنصيبه أو قبله أو بعده في زمن  
 معلوم جاز لان المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقديرها والتوفية فيها والدينار انما يستحق المطالبة به في وقت  
 آخر واذا اختلف الاستحقاق حصل التجيم ولا بأس به فيكون المنفعة حالة لان التأجيل انما يشترط لحصول  
 القدرة وهو قادر على الاشتغال بالخدمة في الحال فالتجيم انما هو شرط في غير المنفعة التي عليه الشروع فيها  
 في الحال • (باب) جواز (استعانة المكاتب) أي طلبه العون من غيره ليعينه بشئ يمنعه الى مال الكتابة  
 (وسواله التاسع) • وبه قال (حدثنا عبد بن اسماعيل) يضم العين مصغرا من غير اضافة الهاء يفتح الهاء  
 والموحدة المشددة القرشي قال (حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة (عن هشام) ولا يذروا عن هشام بن عروة  
 (عن أبيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت جئت بريرة فقالت اني كاتبته أهني  
 أهني نسع أواق) وفي نسخة في البونية أوقية (في كل عام رقية) ولا يذروا رقية بزيادة همزة مضمومة قبل  
 الواو وهي أربعون درهما (فأعني) بصيغة الامر للمؤنث من الاعانة أي على مال كافي ولا يذروا عن  
 (الكسبي) فأعني بصيغة الخبر الماضي من الاعيان أي أعجزتني الاواق عن تحصيلها (فكانت عائشة) لبريرة (ان



أحب أهل أن أعدتها أي الواقي (لهم عدة واحدة واعتقك) نصب عطف على أن أعدتها (فعلت ويكون)  
بالنصب أيضا ولا يذرفيكون بالقاء (ولا أولي فذهبت إلى أهلها فأبوا ذلك عليها) فجاءت إلى عائشة (فقات)  
أي قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم) أي الأبا ن حذف منه حرف الجزأى الأ بشرط ذلك  
والاستثناء مفرغ لأن في أبي معنى التني قال الزمخشري في قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره قد أجرى أبي  
مجرى لم يرد ألا ترى كيف قول يردون أن يعطوه وانور الله بقوله ويأبى الله إلا أن يتم نوره فقوله ويأبى الله واقع  
موقع لم يرد قات عائشة (فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى فأخبرته فقال خذها) اشترها  
(فاعتقها) بمزة قطع (واشترطى لهم الولاء فأنما الولاء لمن أعتق) ولا يذرفان الولاء واستشكل قوله  
واشترطى لهم الولاء لأنه يفسد البيع ومتعين للبداع والتغريب وكيف أذن لأهلها بما لا يصح ومن ثم أنكر يحيى  
ابن أكرم فيما رواه الخطابي عنه ذلك وعن الشافعي في اللم الإشارة إلى تضعيف رواية هشام المصراحة بالاشتراط  
لكونه انفرد به بدون أصحاب أبيه وقال في المعرفة فيما قرأته فيها حديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من  
حديث هشام وأحسبه غلط في قوله واشترطى لهم الولاء وحسب حديث عمرة أن عائشة شرطت لهم الولاء  
بغير أمر النبي صلى الله عليه وسلم وهي ترى ذلك يجوز فأعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ان أعتقها  
فالولاء لها وقال لا يمنعك عنها ما تقدم من شرطك ولا أرى أنه أمرها أن تشرط لهم ما لا يجوز ثم قال بعد سياقه  
الحديث نافع عن ابن عمر السابق في الباب الذي قبل هذا ولعل هشاماً أو عمرو حين سمع أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لا يمنعك ذلك رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر انتهى  
وقد أثبت رواية هشام جماعة وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه واختلفوا  
في تأويلها فقبل لهم بمعنى عليهم كقوله تعالى لهم اللعنة أي عليهم وهذا رواه البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم  
الرازي عن حرملة عن الشافعي وقال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر  
الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم ينكره وقبل الأمر هنا لا باحة وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم  
فوجوده وعدمه سواء فكانه يقول اشترطى أو لا تشرطى فذلك لا يفسدهم وقال النووي أقوى الأجوبة  
أن هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت إلا بدليل وبأن  
الشافعي نص على خلاف هذه المقالة ويأتي مزيد لذلك إن شاء الله تعالى في الشروط (قالت عائشة فقام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في الناس) خطيباً (حمد الله وأتى عليه م قال أما بعد فإنا بالقاء في البوينة (بال) أي  
ما حال (رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله فما يشترط ليس) ولا يذرفي ذر كان ليس (في كتاب الله) أي  
في حكمه من كتاب أو سنة أو إجماع (فهو باطل وإن كان مائة شرط) قال القرطبي خرج مخرج التكنيع معنى أن  
الشروط غير المشروعة باطلة ولو كثرت (بقضاء الله أحق) أي بالاتباع من الشروط المخالفة له (ونشرط الله  
أوثق) باتباع حدوده التي حدّها وليست المضاعفة هنا على حقيقة ما إذا لمشاركة بين الحق والباطل (ما) بغير قاء  
في البوينة بال (رجال منكم يقول أحدهم أعتق يا فلان ولي الولاء فأنما الولاء لمن أعتق) ويستفاد من التعبير  
بأنما أثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه فلا ولا لمن أسلم على يديه رجل وفيه جواز سعي المكاتب وسؤاله  
واكتسابه وتمكين السيد له من ذلك لكن محل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبه وأن للمكاتب أن يسأل من حين  
الكتابة ولا يشترط في ذلك عجزه خلافاً لمن شرطه وأنه لا بأس بتجمل مال الكتابة إلى غير ذلك مما سبق إن شاء الله  
تعالى في محاله (باب جواز بيع المكاتب إذا رضی) وللعموي والمستمل بيع الكتابة قال في الفتح والاول  
أصح لقوله إذا رضی (وقالت عائشة) رضی الله عنها ومما وصله ابن أبي شيبة وابن سعد (هو) أي المكاتب (عبد  
ما يق عليه شيء) من مال الكتابة (وقال زيد بن ثابت) فيما وصله الشافعي وسعيد بن منصور (ما يق عليه درهم  
وقال ابن عمر) رضی الله عنهما ومما وصله ابن أبي شيبة (هو عبدان عاش وان مات وان جنى ما يق عليه شيء) وبه  
قال (سعد بن عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد  
الرحمن) الأنصارية المدينة (أن بريرة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها فقالت لها إن أحب أهل  
إن أصب لهم عنك صبة واحدة فاعتقك) بضم الهمزة والنصب عطف على أن أصب بالقاء ولا يذرفي ذر  
وأعتقك (فعلت فذرت بريرة ذلك لأهلها فقالوا لا إلا أن يكون ولا أولك) وللعموي والمستمل الولاء



(لنا قال مالك) الامام بالاسناد السابق (قال يحيى) بن سعيد (فرغت عمرة ان عائشة) الزعم يستعمل بمعنى القول المحقق اى قالت ان عائشة (ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال) لها (اشترها واؤتيتها فانما الولاء لمن اعتق) وظاهر هذا الحديث جواز بيع رقية المكاتب اذ ارضى بذلك ولولم يهجز نفسه واختاره المؤلف وهو مذهب الامام احمد ومنعه ابو حنيفة والشافعي في الاصح وبعض المالكية واجابوا عن قصة بريرة بانها عجزت نفسها لانها استعانت بعائشة في ذلك وعورض بأنه ليس في استعانتها ما يستلزم الهجز ولا سيما مع القول بجواز كتابتها من لا مال عنده ولا حرفة له قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة انها عجزت عن اداء النجوم ولا اخبرت بأنها قد حل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه استفعال النبي صلى الله عليه وسلم لها عن شيء من ذلك انتهى لكن قال الشافعي مما رأيت في المعرفة اذ ارضى أهلها بالبيع ورضيت المكاتب بالبيع فان ذلك ترك للكتابة \* هذا (باب) بالتزوين (اذا قال المكاتب) لاحد (اشترى) من سيدي ولاي ذرا شترني (واعتقني فاشتره ذلك) جاز وحذف جواب اذا \* وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا عبد الواحد بن ايمن) الخزومي مولا هم المكي (قال حدثني) بالافراد (ابي ايمن) الحبشي المكي (قال دخلت على عائشة رضي الله عنها فقلت) لها (كنت لعنبة بن ابي لهب) أي ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد المطلب رضي الله عنه وسلم أسلم عام الفتح ولا بوي ذرو الوقت والاصلي - كنت غلاما لعنبة بن ابي لهب (ومات) له في خلافة ابي بكر رضي الله عنه (وورثني بنوه) العباس وهاشم وغيرهما (وانهم باعوني من ابن ابي عمرو) بفتح العين وللكشمي - باعوني من عبد الله بن ابي عمرو بن عمر بضم العين ابن عبد الله الخزومي - (فأعتقني ابن ابي عمرو واشترط بنوعبة) عليه (الولاء) لهم - علي - (فقلت) عائشة (دخلت) علي - (بريرة وهي مكاتبه فقالت اشتريني واعتقيني) بواو والعطف ولاي ذرا فاعتقيني (قلت) عائشة فقالت لها (نم فالت) بريرة (لا يبيعوني) تعني اهلها (حتى يشترطوا) عليك أن يكون (ولاني) لهم (فقلت) عائشة فقلت (لا حاجة لي بذلك) علي أن يكون الولاء لهم (فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو) قالت (بلغه) شك من الراوي (فذكر ذلك) أي الذي سمعه أو بلغه (لعائشة) وسقط من اليونانية ذلك من قوله فذكر ذلك وثبت في فرعها (فذكرت عائشة) له عليه الصلاة والسلام (ما قالت لها) بريرة (فقال) عليه الصلاة والسلام لها (اشترها وأعتقها) بضمزة قطع بعد واو العطف ولاي ذرا فاعتقها (ودعهم يشترطون ما شاؤوا) ولاي ذرا يشترطوا باسقاط النون منصوبا بأن مقدرة (فاشترتها عائشة فاعتقتها) فيه دليل على أن عقد الكتابة الذي كان عقدا لها وما إليها انفسخ باتباع عائشة لها (واشترط اهلها الولاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق وان اشترط وامانة شرط) \* وفي هذا الحديث جواز كتابة الامة كالعبد وجواز سعي المكاتب والسؤال لمن احتاج اليه من دين او غرم أو نحوهما وغير ذلك مما سياتي ان شاء الله تعالى في محاله

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها) ولاي ذرا عن الكشمي - وابن شجبويه فيها بدل قوله عليها وأخر النبي - البسلة \* والهبة بكسر الهمزة مصدر من وهب يهب وأصلها وهب لانها معتلة الفاء كالعدة أصلها وعد فلما حذفت الفاء عوض عنها الهمزة فقبل هبة وعدة ومعناها في اللغة ابدال الشيء للغير بما ينفعه ما لا كان أو غير ما كان يقال وهبه له كودعه وهبا وهبا وهبة ولا تقل وهبكه وحكاه أبو عمرو عن اعرابي - والموهبة العطية وهي في الشرع تملك بلا عوض في الحياة وأورد عليه مالوا هدى اغني من لحم الضحية أو هدى أو عقيقة فانه هبة ولا تملك فيه ومالو وقت شيا فانه تملك بلا عوض وليس بهبة وأجيب عن الاول بمنع انه لا تملك فيه بل فيه تملك لكن يمنع من التصرف فيه بالبيع ونحوه كما علم من باب الاضحية وعن الثاني بأنه تملك منفعة واطلاقهم التملك انما يريدون به الاعيان وهي شاملة للهدية والصدقة فأما الهدية فهي تملك ما يمتنع غالبا بلا عوض الى المهدى اليه اكرامه فلا رجوع فيها اذا كانت لاجنبي - فان كانت من الاب لولده فلا رجوع فيها بشرط بقاء الموهوب في سلطنة المتب ومنها الهدى المنقول الى الحرم ولا يقع اسم الهدية على العقار لا متناع نقله فلا يقال اهدى اليه دارا ولا ارضابا بل على المنقول كالتياب والعبيد واستشكل ذلك فانهم صرحوا في باب النذر بما يخالفه حيث قالوا وقال الله علي - أن اهدى هذا البيت أو الارض أو نحوهما مما لا ينقل صح وباعه ونقل عنه وأجيب بأن الهدى وان كان من الهدية لكنهم توسعوا فيه بتخصيصه بالاهداء الى فتراء الحرم وتعميمه



في المنقول وغيره ولهذا لو نذر الهدى انصرف الى الحرم ولم يحمل على الهدية الى فقير وأما الصدقة فهي عليك  
يعطى بلا عوض للمحتاج لثواب الآخرة وأما الهبة فهي عليك بلا عوض خال عما ذكر في الصدقة والهدية  
بإيجاب وقبول لفظاً بأن يقول نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت ولا يشترطان في الهدية على الصحيح بل يكفي  
البعث من هذا والقبض من ذلك وكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس فلو حلف لا يهب له فتصدق عليه  
أو أهدى له حنت والاسم عند الإطلاق ينصرف الى الأخير واستعمل المؤلف المعنى الأعم فإنه أدخل فيها  
الهدايا وبه قال (حدثنا عاصم بن علي) أبو الحسين الواسطي مولى قرية بنت محمد بن أبي بكر الصدوق قال  
(حدثنا ابن أبي ذئب) هو محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذئب (عن المقبري) سعيد (عن أبيه) كيسان  
بفتح الكاف وسقط قوله عن أبيه في رواية الأصميلي وابن عساكر وكريمة قال في الفتح وضبط عليه في رواية  
النسفي والصواب إثباته (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال يا نساء المسلمات)  
بضم الهمزة منادى مفرد معترف بالقبال عليه والمسلمات صفة له فيرفع على اللفظ وينصب على التحمل ويجوز فتح  
الهمزة على أنه منادى مضاف والمسلمات حيثئذ صفة لموصوف محذوف تقديره يا نساء الطوائف أو نساء  
النفوس المسلمات فيخرج حيثئذ عن إضافة الموصوف الى الصفة وانكر ابن عبد البر رواية الإضافة وردّه  
ابن السيد بأنها قد صحت نقلاً وساعدتها اللغة فلامعنى للأنكار وفي النسخة المقررة على المبدوعى يا نساء  
المؤمنات ورواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نساء المؤمنين (لا تحقرن جارة) هدية مهداة (لجارتها)  
ولابي ذر الجارة (ولو) أنها تسمى (فرس شاة) بقاء مكسورة فراء مكسنة فسین مهملة مكسورة عظم قابل  
الجمع وهو للبعير موضع الخافر من الفرس ويطلق على الشاة مجازاً ويشير بذلك الى المبالغة في اهداء الشيء اليسير  
وقوله لا الى حقيقة الفرس لأنه لم تجر العادة باهدائه أي لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها  
لاستقلاله بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وان كان قليلاً فهو خير من العدم واذا توأصل القليل صار كثيراً  
وفي حديث عائشة المذكور يا نساء المؤمنين تهادوا ولو فرس من شاة فإنه يثبت المودة ويذهب الضغائن \* وحديث  
الباب أخرجه مسلم أيضاً وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه وزاد  
في أوله تهادوا فإن الهدية تذهب وحرا الصدر الحديث وقال غريب وأبو معشر مضعف وقال الطريقي أنه خطأ  
فيه لم يقل عن أبيه كذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعيد أخرجه أبو عوانة لكن من زاد فيه عن أبيه  
احفظ واضبط فروايتهم أولى قاله الحافظ ابن حجر \* وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) بن يحيى بن عمرو بن  
أويس (الأوبسي) بضم الهمزة وفتح الواو وسكون التحتية المدني قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (ابن أبي  
حازم) هو عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار (عن أبيه) أبي حازم سلمة بن دينار (عن يزيد بن رومان) بضم  
الراء مولى الزبير (عن عروة) بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعروة) بن الزبير (ابن اختي)  
بوصل الهمزة وتكسر في الابتداء وفتح النون على النداء وأداة النداء محذوفة كذا في روايتنا بوصل الهمزة  
وهو الذي في الفرع وقال الزركشي بفتح الهمزة قال ابن الدماميني فتكون الهمزة نفسها حرف نداء ولا كلام  
في ذلك مع ثبوت الرواية انتهى وأتم عروة هي أسماء بنت أبي بكر وفي رواية يحيى بن يحيى عن عبد العزيز عن مسلم  
والله يا ابن اختي (أن كانت نظر الى الهلال) ان هذه محقة من النقلة دخلت على الفعل الماضي الناسخ واللام  
في انتظار فارقة بينهما وبين النافية وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيرونها ان النافية ويجعلون اللام  
بمعنى الا (ثم الهلال ثم الهلال) بالجر عطفاً على السابق (ثلاثة أهلة) نكملها (في شهرين) باعتبار رؤية الهلال  
في أول الشهر الأول ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ثم رؤيته في أول الشهر الثالث فالمدة ستون يوماً والمرق  
ثلاثة أهلة وقوله ثلاثة بالنصب بتقدير ينتظر وبالجر (وما أوقدت) بضم الهمزة مبنياً للمفعول (في آيات رسول  
الله صلى الله عليه وسلم) بالرفع نائباً عن الفاعل وعند المؤلف في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن  
أبيه بلفظ كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً ولا منافاة بينهما وبين رواية يزيد بن رومان هذه وعند ابن ماجه  
من طريق أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها بلفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما نرى في بيت من بيوت  
الدخان الحديث قال عروة (وقلت) لعائشة رضي الله عنها (يا خالة) بضم التاء منادى مفرد ولابي ذر  
يا خالت بكسرهما (ما كان يعينكم) بضم المثناة التحتية وكسر العين وسكون التحتية من اعاشه الله  
عيشة ولابي ذر يعينكم بضم الباء الاولى وفتح العين وتشديد الباء الثانية وقول الحافظ ابن حجر



رحمه الله وفي بعض النسخ ما كان يغنيكم يسكون الغين المجمة بعد هانون مكسورة ثم تحية تعقبه العيني بانه  
 تصف عليه فله من الاغناء وليس هو الا من القوت كذا قال (قالت الاسودان) اي قالت عائشة كان يعيشتنا  
 (التمر والماء) من باب التغليب كالعمرين والتمرين والافالماء لالون له ولذلك قالوا الايضان اللبن والماء وانما  
 اطلقت على التمر اسود لانه غالب تمر المدينة وقول بعض الشراح تعالى صاحب المحكم ان تفسير الاسودين بالتمر  
 والماء مدرج تعقب بأن الادراج لا يثبت بالتوهم فانه في الفتح (الا انه قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جيران من الانصار) بكسر الجيم سعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن حرام وأبو ايوب خالد بن زيد وسعد بن زرارة  
 وغيرهم (كانت اهل منافع) جمع منجعة بفتح الميم وكسر النون وسكون التعتبة آخرها مهملة اي غنم فيهم بالن  
 (وكانوا ينعون) بفتح اوله وثانته مضارع منح اي يعطون (رسول الله صلى الله عليه وسلم من ألبانهم) وبضم اوله  
 وكسر ثالثه مضارع امنح والذي في اليونانية ينعون بفتح الياء والتون وفتح الياء وكسر النون اي يجعلونهم اله  
 منحة أي عطية (فيسقينا) وهذا موضع الترجمة لانهم كانوا يهدون اليه صلى الله عليه وسلم من ألبان منافعهم  
 وفي الهدية معنى الهبة وفي هذا الحديث الحديث والعننة ورواه كلهم مديون ورواية الراوي عن حالته  
 وثلاثة من التابعين على نسق واحد أولهم ابو حازم وأخرجه مسلم (باب القليل من الهبة) وبه قال (حدثنا)  
 ولابي ذر حدثني بالافراد (محمد بن بشر) بالوحدة المفتوحة والمجمة المشددة العبدى البصرى بدار قال  
 (حدثنا ابن أبي عدي) هو محمد بن أبي عدي وأمه ابراهيم البصرى (عن شعبة) بن الجراح (عن سليمان) بن  
 مهران الاعشى (عن ابي حازم) سلمان الاشجعي (عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم)  
 أنه (قال لودعيت الى ذراع) بالذال المجمة وهو الساعد وكان صلى الله عليه وسلم يحب اكله لانه مبادى الشاة  
 وابعده عن الاذى (أو كراع) بضم الكاف وبعده الراؤه ألف ثم عين مهملة مادون الركبة من الساق (لا جيت)  
 الداعي (ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبلت) وهذا يدل على جواز القليل من الهدية وأنه لا يرد والهدية  
 في معنى الهبة فحصل المطابقة بين الحديث والترجمة وانما حصل على قبول الهدية وان قلت لما فيه من التألف  
 (باب من استوهب من اصحابه شيئا) سواء كان عينا او منفعة جاز بغير كراهة في ذلك اذا كان يعلم طيب انفسهم  
 (وقال ابو سعيد) الخدرى في حديث الرقية بالقائمة الموصول بقائه في كتاب الاجارة (قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم اضربوا الى معكم سهما) وبه قال (حدثنا ابن أبي مريم) هو سعيد بن محمد بن الحكم بن أبي مريم  
 الجمحي المصري قال (حدثنا ابو غسان) بفتح الغين المجمة ونشد السبعين المهملة وبعده الالف نون محمد بن مطرف  
 اللبني (قال حدثني) بالافراد (ابو حازم) سلمة بن دينار (عن سهل) هو ابن سعد الساعدي الانصارى (رضي  
 الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل الى امرأة من المهاجرين) هذا وهم من أبي غسان والصواب اسم امن  
 الانصار نعم يحتمل أن تكون انصارية خالفت مهاجريا أو تزوجت به أو بالعكس واختلف في اسمها كما مر في الجمعة  
 قال في الفتح أغرب الكرماني هنا فزع اسم المرأة مينا وهو وهم وانما قيل ذلك في اسم التجارات تهى (وكان  
 لها غلام نجار) اسمه باقوم وقيل غير ذلك (قال لها مري عبدك) ولابي ذر فقال مري باسقاط لها واثنان الفاء  
 قبل الصاد (فليعمل لنا عواد المنبر) أي ليفعل لنا فعلا في عواد من نجر ونسوية وخرط يكون منها منبر  
 (فأمرت عبدها) بذلك (فذهب فقطع من الطرفاء) التي بالغابة (فصنع له) أي لاني صلى الله عليه وسلم (منبرا فلما  
 فضاء) أي صنعه وأحكمه (ارسلت الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه) أي عبدها (قد فضاء) أي المنبر (قال صلى  
 الله عليه وسلم) وسقط لفظ صلى الله الى آخره لابي ذر (ارسل به) اي بالمنبر (الى) وهمزة أرسلني مفتوحة  
 (بجأوا به فاحتمله النبي صلى الله عليه وسلم فوضعه حيث ترون) ومطابقته للترجمة لا تخفى والحديث سبق  
 في كتاب الجمعة وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) بن يحيى أبو القاسم القرشي العامري الاويسى  
 (قال حدثني) بالافراد (محمد بن جعفر) هو ابن أبي كثير الانصارى المدني (عن ابي حازم) سلمة بن دينار (عن  
 عبد الله بن أبي قتادة) الحارث (السلي) بفتح السين المهملة واللام الانصارى الخزرجي (عن ابيه) ابي قتادة  
 (رضي الله عنه) أنه (قال كنت يوما جالسا مع رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم نازل امامنا والقوم محرمون وانا غير محرم) لانه لم يتصدنسا وكان النبي صلى  
 الله عليه وسلم ارسله الى جهة ليكشف أمر عدو (فابصر واحاروا وحشا وانا مشغول اخصف نعلي) بخاء معجمة



ثم صاد مهملة مكسورة أي أخرزه قال تعالى وطفقا يحصقان أي يلزقان البعض البعض وكانت  
 انخرقت والواو في قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم وفي والقوم وفي وأنا غير محرم وفي وأنا مشغول كلها للحال  
 (فلم يؤذوني به) أي بالحجار (واحبوا الوأني ابصرته) وفي الحج فبصر أصحابي بحمار وحش فجعل بعضهم يفتحون إلى  
 بعض (فالتفت) بالقاء وفي نسخة والتفت (فأبصرته فسمت إلى الفرس) قال في المصاييح اسمه الجرادة كما رواه  
 البخاري في الجهاد (فأسرجته ثم ركبت) عليه (ونسيت السوط و لرح فقلت لهم ناولوني السوط والرح فقالوا  
 لا والله لا نعينك عليه بشيء) أي لأنهم محرمون (فقضيت فترات فأخذتها) السوط والرح (ثم ركبت فشددت على  
 الحمار فغقره) جرحته حتى مات (ثم جثت به وقدمات فوق عوافيه بأكاره ثم انهم شكروا في أكلهم إياه وهم حرم  
 فرحنا وخبأت العصد) من الحمار (معي فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) وكان تقدم (فسألتاه عن ذلك  
 فقال معكم منه شيء) استفهام محذوف الأداة (فقلت نعم فناولته العصد فأكلها حتى نفدتها) بتشديد القاء  
 وبالذال المهملة أي أفناها ولا يذرفنها بكسر القاء مخففة لكن رده ابن التين كما حكاه في الفتح (وهو) أي  
 وال حال أنه عليه الصلاة والسلام (محرم) قال محمد بن جعفر الرازي عن أبي حازم فيما سبق (أحدثني به)  
 بهذا الحديث (زيد بن أسلم) أبو أسامة أيضا (عن عطاء بن يسار) بالسین المهملة أبي محمد الهلالي مولى  
 أم المؤمنين ميمونة (عن أبي قتادة) المذكور في السند السابق (عن النبي صلى الله عليه وسلم) وسقط قوله  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عند المستمل والجوى \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله معكم منه شيء  
 فانه في معنى الاستيهاب من الأصحاب وزاد في الحج كواوا وأطعموني قال في الفتح ولعل المصنف أشار إلى هذه  
 الزيادة وإنما طلب عليه الصلاة والسلام ذلك منهم ليؤنسهم به ويرفع عنهم اللبس في توقفهم في جواز ذلك  
 وقد سبق هذا الحديث في الحج في أبواب \* (باب من استسقى) أي طلب من غيره ماء أو لبنا يشربه أو غير  
 ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه يجوز له (وقال سهل) هو ابن سعد الأنصاري رضي الله عنه مما وصله  
 المؤلف في السكاح (قال لي النبي صلى الله عليه وسلم استسقى) يسهل \* وبه قال (حدثنا خالد بن مخلد) بفتح الميم  
 وسكون الخاء القبطواني الكوفي قال (حدثنا سليمان بن بلال) قال (حدثني) بالافراد (ابو طولة) بضم الطاء  
 المهملة وتحقيف الواو والأنصاري قاضي المدينة وزاد في غير رواية أبي ذر اسمه عبد الله بن عبد الرحمن قال  
 سمعت أنس رضي الله عنه يقول أنا نأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في دارنا هذه فاستسقى فخلينا له شاة لما سقط  
 لفظه لا يذرف (ثم شربه) بكسر المجهمة وضمها أي خلطت اللبن (من ماء بئرنا هذه فأعطيته) ذلك (وابو بكر عن  
 يساره وعمر بن الخطاب) بفتح الهاء الأولى أي مقابله (واعرابي) لم يسم (عن عيسى) وهو من قال هو خالد بن الوليد  
 فشرب صلى الله عليه وسلم (فلما فرغ قال عمر هذا أبو بكر) أي أسقه (فأعطى) صلى الله عليه وسلم (الاعرابي)  
 فضله) وسقط لغير أبي ذر فضله (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (الآيمنون) مقدمون (الآيمنون) مقدمون  
 أو هو مرفوع بفعل محذوف تقديره يقدم الآيمنون وهذا الثاني ناسك كبد للآيمنون الأول (الآي) بفتح الهمزة  
 وتخفيف اللام للتنبيه (فيمنوا) أمر من الين وهو تأكيد بعد تأكيد (قال أنس فهمي) أي البداية بالآيمن  
 (سنة فهمي سنة ثلاث مرات) وزاد في رواية أبي ذر والوقت فهمي سنة وسقط لا يذرف وحده قوله ثلاث مرات  
 وإنما عطى الاعرابي ولم يستأذنه ليتألفه بذلك اقرب عهد به بالسلام وفيه جلوس القوم على قدر سبقهم  
 \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف في الأشربة \* (باب) جواز (قبول هدية) صائدا (الصيد وقبل النبي صلى الله  
 عليه وسلم من أبي قتادة عصف الصيد) سبق موصولا قبل الباب السابق \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب)  
 الأزدي الواسطي بالمجعة ثم المهملة البصري قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك)  
 الأنصاري (عن أنس رضي الله عنه) أنه (قال أنفجنا) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح القاء وسكون الجيم أي  
 أثرنا ونفرنا (أربنا) من موضعه (بجر الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء والطاء المجهمة وهو على مثال ثنية ظهر  
 من العلم المضاف والمضاف إليه فالأعراب للآول وهو مز والتثاني مجرور أيد بالاضافة موضع قريب من مكة  
 والأرب واحد الأرب اسم جنس يطلق على الذكرو الأنثى (فسمى القوم) نحوهم ليصطادوه (فلغبوا) بفتح  
 الغين المجهمة ولا يذرف لغبوا بكسر ها والاول أفصح بل انكسر بعضهم الكسر والكشيميني فتعبوا وهو معنى  
 لغبوا أي اعيوا قال أنس (فأدركتها) أي الأرب (فأخذتها فأنبت بها أباطلة) زوج أم أنس واسمها أم سليم  
 (فذهبوا وبعث بها) في رواية أبي داود أنه بعث بها مع أنس (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط لا يذرف



لقظ بها (بوركها) بفتح الواو وكسر الراء ويجوز كسر الواو وسكون الراء ما فوق الفخذ مع الافراد فيها (أو  
 نخذها) بكسر الخاء وفتح الدال المجتنبين مثني والشك من الراوي (قال) شعبة (نخذه بالاشك فيه) قال ابن  
 بطل وقول شعبة نخذه بالاشك فيه دليل على أنه شك في الفخذين أو لاثم استيقن (فقبله) بفتح القاف وكسر  
 الموحدة أي قبل المبعوث اليه (قلت واكل منه) عليه الصلاة والسلام (قال واكل منه ثم قال بعد) أي بعد  
 القول بالاكل (قبله) فشك في الاكل واستيقن القبول فجزم به آخر \* وهذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم  
 في الذبايح وأبو داود في الاطعمة والترمذي والنسائي وابن ماجه في الصيد \* (باب قبول الهدية) كذا ثبت  
 في رواية أبي ذر وسقط لغيره قال في الفتح وهو الصواب \* وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس (قال حدثني)  
 بالافراد (مالك) هو ابن أنس الامام (عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله بن عتبة  
 ابن مسعود عن عبيد الله بن عباس عن الصعب) بالصاد والعين الساكنة المهملتين (ابن جنادة) بفتح الجيم  
 وتشديد المثلثة (رضي الله عنهم) أي الصعب (أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو  
 بالابواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة والمدائح قرية من القرع من اعمال المدينة ينها وبين الحنفية بمادى المدينة  
 ثلاثة وعشرون ميلا (أبو ذر) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة آخره نون موضع أقرب الى الحنفية من الابواء  
 والشك من الراوي (فرد عليه) بحذف ضمير المفعول (فلما رأى) عليه الصلاة والسلام (ما في وجهه) أي وجه  
 الصعب من الكراهة لرد هديته عليه (قال) عليه الصلاة والسلام تطيبها لقلبي (أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم  
 (انما نرده) بتشديد الدال على الادغام وضمها وفتحها والوجهان في القرع واصله هنا والصواب الاول كما خر  
 المضاعف من كل مضاعف مجزوم اتصل به ضمير المذكر مراعاة للواو التي توجهها ضمة الهاء بعد هاولم يحفظ سبويه  
 في نحوه الا ذلك وصرح ابن الحاجب وغيره أنه مذهب البصريين وللشك في وحده لم نرده بفتح الادغام  
 فالدال الاولى مضمومة والثمانية مجزومة (عليك) وللعموي والمستمل اليك بالهمزة بدل العين لعله من العلل  
 (الانا حرم) أي محرمون وانما نرده عليه لأنه ظن انه صيد \* ومباحث هذا الحديث سبقت في الحج ومراد  
 الموافق منه هنا قوله لم نرده عليك الا انا حرم لأن مفهومه انه لو لم يكن محرما قبله \* (باب قبول الهدية) قال  
 الحافظ بن حجر كذا ثبت لابي ذر وهو تكرار بغير فائدة وهذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة قبول هدية الصيد من العام  
 بعد الخصاص ووقع عند النسفي باب من قبل الهدية \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (ابراهيم بن  
 موسى) الفراء الرازي الصغير قال (حدثنا عبدة) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة ابن سليمان قال (حدثنا  
 هشام) هو ابن هروث بن الزبير (عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ان الناس كانوا يتحزون) أي يقصدون  
 (بهذا يوم) نوبة (عائشة) حين يكون عليه الصلاة والسلام عندها حال كونهم (يتفقون) أي يطلبون (بها)  
 أي بهذا يومهم (أو يتفقون بذلك) أي بالتحرز (مرضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح ميم مرضاة مصدر  
 ميمي بمعنى الرضا وعند أبي ذر مرضاه بكتب النساء وفي الفرع واصله يتفقون في الموضوعين بوحدة بعدها  
 فوقية ثم غين مجمة من الابتغاء فالشك انما هو في بيا وبذلك وفي غيره يتبعون بها بتقديم المتنة مشددة وكسر  
 الموحدة وبالعين المهملة من الاتباع أو يتفقون بذلك بالغين المجمة من الابتغاء \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في  
 الفضائل والنسائي في عشرة النساء \* وبه قال (حدثنا ادم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح قال  
 (حدثنا جعفر بن اياس) بكسر الهمزة وتخفيف الباء كالسابق هو ابن أبي وحشية (قال سمعت سعيد بن جبير عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال اهدت أم حفيد) بالخاء المهملة المنصومة والفاء المفتوحة آخره مهملة  
 مصغرة واسمها هزيلة تصغير هزلة بالزاي وهي أخت أم المؤمنين ميمونة (وخالة ابن عباس الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم أقطا) بفتح الهمزة وكسر القاف بعدها طاء مهملة لتبنا محففا (ومحمنا وأضبا) بفتح الهمزة وضم الضاد المجمة  
 وتشديد الموحدة جمع ضب بفتح الضاد والهموي والمستمل وضباع على الافراد دوية لا تشرب الماء وتعيش  
 سبع مائة سنة فصاعدا ويقال انها تبول في كل اربعين يوما نظرة ولا يسقط لها سن (فاكل النبي صلى الله عليه وسلم  
 من الاقط والسمن وترك الضب) ولابي ذر ترك الضب بلفظ الجمع (تقدرا) بالتحاقف والدال المجمة والنصب على  
 التعليل أي لاجل التقدير كراهة (قال ابن عباس فاكل) أي الضب (على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولو كان حراما ما اكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الشافعي حديث ابن عباس موافق حديث



ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم امتنع من أكل الضب لانه عافه لانه حرمة فأكل الضب حلال انتهى •  
 ومباحث الحديث تأتي في الأطعمة ان شاء الله تعالى ومطابقة الحديث لما ترجم له في قوله فأكل النبي صلى الله  
 عليه وسلم من الأقط والسمن لان أكله دليل على قبول الهدية • وهذا الحديث أخرجه المؤلف ايضا في الأطعمة  
 والاعتصام ومسلم في الذبائح وابوداود في الأطعمة والنسائي في الصيد • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني  
 بالافراد (ابراهيم بن المنذر) الحزامي بالحاء المهملة والزاي الأستدي ولابي ذر ابن منذر بدون الالف واللام  
 قال (حدثنا من) هو ابن عيسى بن يحيى القزاز المدني (قال حدثني) بالافراد (ابراهيم بن طهمان) بفتح الطاء  
 المهملة وسكون الهاء الخراساني أحد الأئمة وثقه ابن معين والجمهور وتكلم فيه بالارضاء وقد ذكر الحاكم انه رجع  
 عنه (عن محمد بن زياد) القرشي الجمحي مولى آل عثمان بن مظعون المدني سكن البصرة (عن ابي هريرة رضى  
 الله عنه) أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى بطعام زاد احمد وابن حبان من طريق حماد بن سلمة  
 عن محمد بن زياد من غير أهله (سأل عنه هدية أم صدقة) بالرفع فيها ما على الخبر أي هذا ويجوز النصب بتقدير  
 أجنتم به هدية أم صدقة (فان قيل صدقة) بالرفع (قال لا يصح ما به كلوا ولم يأكل) لانها حرام عليه (وان قيل هدية)  
 بالرفع (ضرب يده) أي شرع في الأكل مسرعا (صلى الله عليه وسلم) وسقطت النصبة لابي ذر (فأكل معهم) •  
 ومطابقته الترجمة في قوله وان قيل هدية الخ لان أكله معهم يدل على قبول الهدية • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر  
 حدثني (محمد بن بشار) بالموحدة والمججمة المشددة ابن عثمان العبدى البصرى ابوبكر بن دار قال (حدثنا  
 غندر) هو محمد بن جعفر الهذلي البصرى قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن قتادة) بن دعامة (عن انس بن  
 مالك رضى الله عنه) أنه قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم (فسأل عنه) (فقيل تصدق) به (على بريرة قال  
 هو لها صدقة ولنا هدية) أي حيث اهدته بريرة لنا لان الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالبيع وغيره كتصرف  
 سائر المالك في أملاكهم • وهذا الحديث أخرجه أيضا في الزهد ومسلم في الزكاة وأخرجه أيضا ابوداود  
 والنسائي • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (محمد بن بشار) هو العبدى السابق قال (حدثنا غندر) الهذلي  
 قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي الفقيه أبي محمد  
 المدني الامام ولد في حياة عائشة رضى الله عنها (قال) أي شعبة (سمعت) أي الحديث الا أنى ان شاء الله تعالى  
 (منه) أي من عبد الرحمن (عن القاسم) أبيه (عن عائشة رضى الله عنها انها ارادت أن تشتري بريرة) من أهلها  
 (وانهم اشتروا) على عائشة (ولا هافذ كر) بضم الميم مبنيا للمفعول أي ذكر ما اشتروه على عائشة (للنبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لعائشة (اشترها فأعتقها فاعاها الولاء من اعتق) ثم مباحث هذا  
 سبقت مرأت (واهدى) بضم الهمزة (لها) أي لبريرة (لحم) وفي نسخة واهدت لها لحما (فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم ما هذا قلت تصدق) مبنيا للمفعول زاد في نسخة به (على بريرة) ولابي ذر بعد قوله لحم فقيل للنبي صلى  
 الله عليه وسلم هذا تصدق به على بريرة (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (هو لها صدقة ولنا هدية) ومفهومه أن  
 التحريم انما هو على العفة لا على العين وعلى الرواية الاولى يكون السؤال والجواب من قوله صلى الله عليه وسلم  
 والثانية اصوب (وخيرت بريرة) أي صارت مخيرة بين أن تفارق زوجها وأن تبقى تحت زكاحه (قال عبد  
 الرحمن) بن القاسم الراوى (زوجها) مغيب (حرأ وعبد قال شعبة) بن الحجاج سألت (وفي نسخة ثم سألت) عبد  
 الرحمن (بن القاسم) عن زوجها قال لا أدري احرام عبد (بهزمة الاستفهام وبالميم بعد الهمزة الاخرى ولابي  
 ذر حرأ وعبد والمشهور وهو قول مالك والشافعي انه عبد • وخالف اهل العراق فقالوا انه كان حرأ • وهذا  
 الحديث أخرجه مسلم في العتق والزكاة بقصد الهدية والنسائي في البيوع والفرائض والطلاق والشروط  
 • وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل ابو الحسن) الكسائي نزيل بغداد ثم مكة قال (اخبرنا خالد بن عبد الله)  
 الطحان الواسطي (عن خالد الحذاء) بالحاء المهملة والذال المججمة (عن حفصة بنت سيرين عن ام عطية) نسبية  
 الانصارية أنها (قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة رضى الله عنها فقال لها عندكم) ولابي ذر أعندكم  
 بائيات همزة الاستفهام (شيء قالت) عائشة (لا شيء) (الا شيء بعثت به أم عطية من الشاة التي بعثت اليها من  
 الصدقة) بفتح الموحدة وسكون المثناة وتاء الخطاب ولابي ذر بعثت بضم الموحدة مبنيا للمفعول قال في الفتح  
 وهو الصواب (قال) عليه الصلاة والسلام (انها) أي الشاة للعموى والمستقلى انه (قد بعثت محامها) بفتح الميم



وكسر الحاء المهملة يقع على الزمان والمكان أي صارت حلالا بانتقالها من الصدقة إلى الهدية \* وهذا الحديث قدم في باب إذا تحوأت الصدقة من كتاب الزكاة \* (باب من أهدى) شيئا (إلى صاحبه ومحزى) أي قصد (بعض نسائه دون بعض) \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) (الواشي) قال (حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي الجهمي البصري (عن هشام) (ولابي ذر عن هشام بن عروة) (عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت) كان الناس يحترقون يقصدون (بهداياهم يوم) الذي يكون فيه عندي رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد اسماعيل (عن حماد بن زيد) هذا الاسناد فاجتمع من صواحي إلى أم سلمة فقتل لها خبري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان (وقالت أم سلمة) أم المؤمنين له عليه الصلاة والسلام (أن صواحي) تعني أمهات المؤمنين (اجتمعن) عندي (فذكرت له) الذي قلن من أنه يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان (فأعرض) عليه السلام (عنها) أي عن أم سلمة لم يلتفت لما قالت وفي نسخة عنهن أي عن بقية أمهات المؤمنين \* وهذا الحديث أورده هنا مختصرا وأورده في فضائل عائشة مطولا وأخرجه الترمذي في المناقب \* وبه قال (حدثنا اسماعيل) ابن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (أخي) أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس (عن سليمان) بن بلال (عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها) أن نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كن حزينين بكسر الحاء المهملة وسكون الزاي تثنية حرب أي طائفتين (الحزب فيه عائشة) بنت أبي بكر (وحفصة) بنت عمر (وصفية) بنت حيي (وسودة) بنت زمعة (والحزب الآخر أم سلمة) بنت أبي أمية (وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم) زينب بنت جحش وميمونة بنت الحارث وأم حبيبة بنت أبي سفيان وجويرية بنت الحارث (وكان المسلمون قد علموا حب رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة) بضم الحاء (فاذا كانت عند أحدهم هدية يريد أن يعيدها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرها حتى إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة) يوم نوبتها (بعث صاحب الهدية إلى) ولابي ذر بها إلى (رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة فكلهم حرب أم سلمة فقتل لها كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس) يجوزم بكلم ويكسر لا لقاء الساكنين وبالرفع (فيقول) تفسير ليكلهم (من أراد أن يعدي) بضم الياء من أهدى (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فليهد) بضم الياء وتذكر الضمير أي الشيء المهدى وللعموي والمستمل فليهدا أي الهدية إليه وقال الحافظ ابن جرير فليهد في رواية الكشميهني يحذف الضمير انتهى وهو الذي في النسخة المقررة على المبدوي (حيث كان) عليه الصلاة والسلام (من نسائه) وأقرب أبي ذر من بيوت نسائه (فكلمته أم سلمة بما قلن) لها (فلم يقل لها) عليه السلام (شيئا فأنها) عما أجابها (فقات) أم سلمة (ما قال لي شيئا فقتل لها فكلهم) بالفاء ولابي ذر كلبه (قالت) أي عائشة وفي نسخة قال (فكلمته) أي أم سلمة (حين دار إليها) أي يوم نوبتها (أيضا فلم يقل لها شيئا فأنها فقات ما قال لي شيئا فقتل لها كلبه حتى يكلمك فدار إليها فكلتمه وقال لها لا تؤذيني في عائشة) لفظة في للتعليل كقوله تعالى فذالك كن الذي لتدني فيه (فإن الوحى لم يأتي وأنا في نوب امرأة الاعائشة قالت) أي أم سلمة (فقتل) وفي نسخة قالت أي عائشة فقات أم سلمة (التوب إلى الله من ادعى رسول الله ثم انهن) أي أمهات المؤمنين الذين هم حرب أم سلمة (دعون) بالواو وللشكشيهني دعين بالياء أي طلبن (فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت) أي فاطمة (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو عند عائشة (تقول) له عليه الصلاة والسلام (إن نساءنا) بتشديد النون وفي البيهقي تليس فيها غيره أن يجزئة على النون مخففة (بشدتك الله) بفتح الياء وضم المعجمة أي يسألك بالله وسقط لابي ذر لفظ الجلالة وقال في الفتح ولا أصلي يناديك الله (العدل في بنت أبي بكر) عائشة قال في الفتح أي التسوية بينهما في كل شيء من المحبة وغيرها وقال الكرماني ومحبة القلب فقط لأنه كان يسوي بينهما في الأفعال المقدورة وقد اتفق على أنه لا يلزمه التسوية في المحبة لأنها ليست من مقدور البشر (فكلمته) فاطمة رضي الله عنها في ذلك وعند ابن سعد من مرسل علي بن الحسين أن التي خاطبت فاطمة بذلك منهن زينب بنت جحش وإن النبي صلى الله عليه وسلم سألها أرسلتك زينب قالت زينب وغيرها قال أهى التي وليت ذلك قالت نعم (فقال يا بنية ألا تحبين ما أحب قالت بلى) زاد مسلم قال فاجبي هذه أي عائشة (فرجعت) فاطمة (إليهن فاخبرتهن) بالذي قاله (فقتلن أرحمى إليه فابت) فاطمة (أن ترجع) إليه (فأرسلن زينب بنت جحش فاته) عليه السلام (فاغاطت) في كلامها (وقالت إن نساءنا



يشهدك الله العدل في بنت ابن أبي خفافة) يضم القاف وبعد الحاء المهملة ألف فقاء فيها تأنيث هو والد أبي بكر  
 الصديق واسمه عثمان رضي الله عنهما (فرغت) زينب (صوتها حتى تناوت عائشة) أي منها (وهي قاعدة) جلة  
 اسمية (فمبتها) أي سبت زينب عائشة رضي الله عنها (حتى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لينظر الى عائشة هل  
 تكلم) بمحذوف إحدى التامين (قال فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى اسكتها قالت فنظر النبي صلى الله عليه  
 وسلم الى عائشة وقال انها بنت ابي بكر) أي انها شريفة عاقلة عارفة كأيها وكأنه صلى الله عليه وسلم أشار الى أن  
 أبا بكر كان عالما بمناقب مضر ومناهلها ولا يستغرب من بته تلقى ذلك عنه ومن يشابهه ايه غاظم والولد سرأيه قال  
 المهلب في الحديث انه لا حرج على الرجل في ايتار بعض نسائه بالتحف والطرف من المالك كل واعترضه ابن المنبر  
 بأنه لا دلالة في الحديث على ذلك وانما الناس كانوا يفعلون ذلك والزواج وان كان مخاطبا بالعدل بين نسائه  
 فالمهدون الاجانب ليس أحدهم مخاطبا بذلك فلهذا لم يتقدم عليه الصلاة والسلام الى الناس بشئ في ذلك  
 وايضا فليس من مكارم الاخلاق أن يعرض الرجل الى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ولا  
 يقال انه عليه الصلاة والسلام هو الذي يقبل الهدية فيملكها فيلزم التخصيص من قبله لاننا نقول المهدى لاجل  
 عائشة كأنه ملك الهدية بشرط تخصيص عائشة والتملك يتبع فيه تحجير المالك مع أن الذي يظهر انه عليه الصلاة  
 والسلام كان يشركهن في ذلك وانما وقعت المنافسة لكون العطية تصل اليهن من بيت عائشة ولا يلزم في ذلك  
 تسوية ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون وفيه رواية الاخ عن أخيه والابن عن أبيه ولما تصرف الرواة  
 في حديث الباب بالزيادة والنقص حتى ان منهم من جعله ثلاثة أحاديث (قال البخاري الكلام الاخير قصة  
 فاطمة يذكر عن هشام بن عروة عن رجل) لم يسم (عن الزهري) محمد بن مسلم (عن محمد بن عبد الرحمن)  
 ابن الحارث بن هشام عن عائشة وبغفر جهمالة الراوي في الشواهد والمتابعات (وقال ابو مروان) يحيى بن أبي  
 زكريا الغساني سكن واسطا (عن هشام عن عروة كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة) رضي الله عنها (وعن  
 هشام) هو ابن عروة (عن رجل من قريش ورجل من الموالي) لم يسميا (عن الزهري) عن محمد بن عبد الرحمن بن  
 الحارث بن هشام) انه قال (قالت عائشة كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنت فاطمة) الحديث قال  
 الحافظ ابن حجر في تعليق التعليق من المقدمة رواية هشام عن رجل ورواية ابي مروان عن هشام لم اجدهما \*  
 (باب ما لا يرد من الهدية) \* وبه قال (حدثنا ابو معمر) عبد الله بن عمرو بن الحجاج المنقري المقعد قال (حدثنا  
 عبد الوارث) بن سعيد قال (حدثنا عزرة بن ثابت) بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الراء (الانصاري) قال  
 (حدثني) بالافراد (ثمامة بن عبد الله) يضم المثناة وتخفيف الميم ابن انس قاضي البصرة (قال) أي عزرة (دخلت  
 عليه) أي على ثمامة (فناولني طيبا قال كان انس رضي الله عنه لا يرد الطيب قال وزعم) أي قال (انس ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب) لانه ملازم لما جاءه الملائكة كذا قاله ابن بطال ومفهومه انه من  
 خصائصه وليس كذلك وقد اقتدى به انس في ذلك والحكمة في ذلك ما في حديث أبي هريرة باسناد صحيح  
 عند أبي داود والنسائي مر فوعا من عرض عليه طيب فلا يردّه فانه خفيف المحمل طيب الرائحة وعند  
 الترمذي باسناد حسن من حديث ابن عمر مر فوعا ثلاثة لا ترد الوسائد والدهن واللبن قال الترمذي يعني  
 بالدهن الطيب \* وحديث الباب أخرجه المؤلف ايضا في اللباس والترمذي في الاستئذان في باب ما جاء  
 في كراهية رد الطيب وقال حسن صحيح والنسائي في الوليمة والزينة \* (باب من رأى الهبة) أي التي  
 تهب ولا يذرع عن الجوى والمستمل من يرى ولا يذرع أن الهبة (الغائبة جائزة) نصب مفعول ثان  
 لرأى وبالرفع خبر أن على رواية أبي ذر \* وبه قال (حدثنا سعيد بن أبي مرير) هو سعيد بن الحكم بن محمد  
 ابن سالم بن أبي مرير الجمحي بالولاء قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد (عقيل)  
 يضم العين ابن خالد بن عقيل بالفتح الا بلى بفتح الهمزة وسكون التحيّة الاموي مولا لهم (عن ابن شهاب)  
 محمد بن مسلم الزهري أنه (قال ذكر عروة) بن الزبير (ان المسورين محرمة رضي الله عنهم ما مروان) بن الحكم  
 (اخبراه ان النبي صلى الله عليه وسلم حين جاء وفد هوازن) زاد في الوكالة مسلمين فسألوه أن يرد اليهم  
 اموالهم وسيبهم (قام في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال اما بعد فان اخوانكم جاونا) حال كونهم  
 نائبين واني رأيت ان ارد اليهم سيبهم فمن احب منكم ان يطيب ذلك) يضم الياء وفتح الطاء وتشديد الباء أي  
 من احب أن يطيب نفسه يدفع السبي الى هوازن (فليفعل) جواب من التضمنة معنى الشرط (ومن احب)



أي منكم (أن يكون على حظه) أي نصيبه من السبي (حق نعطيه إياه) أي عوضه (من أول ما نبي الله عليه السلام  
 بضم الياء وكسر الفاء من أفاء أي يرجع اليان من أموال الكفار وجواب الشرط فليفعل وحذف هنا في هذه  
 الطريق (فقال الناس طيننا لك) زاد في العتق ذلك وقد سبق فيه أن هذه الرواية مرسله لأن مروان لا صحبة له  
 والمسور لم يحضر القصة ومراد المؤلف منه هنا قوله صلى الله عليه وسلم وإني رأيت أن أرد إليهم سيهم فمن أحب  
 منكم أن يطيب ذلك فليفعل مع قولهم طيننا لك ففيه أنهم وهبوا ما غنوه من السبي قبل أن يقسم وذلك في معنى  
 الغائب وتركهم إياه في معنى الهبة كذا قرره في فتح الباري وفيه من التعسف ما لا يخفى وإطلاق العتق على  
 الهبة بعيد وزعم ابن بطال أن فيه دليلا على أن للسلطان أن يرفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستئلاف  
 ونعقبه ابن المنبر بأنه لا دليل فيه على ذلك بل في نفس الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك إلا بعد تطيب  
 نفوس المالكين ولا يسوغ للسلطان نقل أملاك الناس وكل أحد أحق بماله ونعقبه ابن الدماغي من  
 المالكية فقال لنا في المذهب صورة ينقل فيها السلطان ملك الإنسان عنه جبرا كدار ملاصقة للجامع الذي  
 احتج إلى توسعته وغير ذلك لكنه لا ينقل إلا بالتمن قال وهو وارد على عموم كلامه \* وهذا الحديث قطعة من  
 حديث سبق في العتق \* (باب المكافأة في الهبة) بالهمز وقد يترك مفاعله بمعنى المقابلة وللكتيب في الهدية  
 بالدال المهملة بدل الهبة بالموحدة \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عيسى بن يونس) بن  
 اسحاق السبيعي بفتح السين المهملة وكسر الباء (عن هشام عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله  
 عنها) أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويشيب عليها أي يعطي الذي يهدي له بدلها  
 واستدل به بعض المالكية على وجوب الثواب على الهدية إذا أطاق وكان ممن يطلب مثله الثواب كالفقر للفقير  
 بخلاف ما يهبه الأعلى للادنى ووجه الدلالة منه موافقته صلى الله عليه وسلم على ذلك ومذهب الشافعية  
 لا يجب عطاء الهبة والهدية إذا لا يقتضيه اللفظ ولا العادة ولو وقع ذلك من الادنى إلى الأعلى كما في إعارته له  
 الحاقا لا لالعيان بالمنافع فإن أتابه المتهب على ذلك فهبة مبتدأة وإذا قيد هاتمتا فقد انشأ ثواب معلوم لا مجهول  
 صح العقدي ما نظرا للمعنى فإنه معاوضة مال بمال معلوم كالبيع بخلاف ما إذا قيداهما مجهول لا يصح له ذكره  
 به معاوضة نعم المكافأة على الهدية والهبة مستحبة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وأشار المؤلف بقوله (لم يذكر  
 وكيع) هو ابن الجراح فيما وصله ابن أبي شيبه (ومحاضر) بضم الميم وكسر الصاد المجهمة ابن المورع بتثنية الراء  
 المكسورة وبألفين المهملة الكوفي (عن هشام عن أبيه) عروة (عن عائشة) إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصول  
 هذا الحديث عن هشام وقد قال الترمذي والبرازيل لا نعرفه موصولا إلا من حديث عيسى بن يونس وهو عند  
 الناس مرسل قال ابن حجر ورواية محاضر لم أقف عليها \* ومطابقة الحديث للترجمة متجهة إذا أريد بلفظ الهبة  
 معناها الأعم والحديث أخرجه أبو داود في البيوع والترمذي في البر \* (باب حكم الهبة للولد) من الوالد  
 (وإذا أعطى) الوالد (بعض ولده شيئا لم يجز) له ذلك (حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر من مثله) وللدعوى والمستمل  
 ويعطى بضم أوله وفتح ثالثة الآخر بالافراد والرفع نائب عن الفاعل (ولا يشهد عليه) بمعنى لا يفعل ولا ضمير  
 في عليه للاب أي لا يسع الشهود أن يشهدوا على الاب إذا فضل بعض بنيه على بعض (وقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم) فيما وصله في الباب اللاحق من حديث النعمان (أعدوا بين أولادكم في العطية) هبة أو هدية أو صدقة  
 وسقط لفظ في العطية في الباب اللاحق (وهل للوالدان يرجع في عطيته) التي أعطاهما الولدان ثم له ذلك وكذا سائر  
 الأصول من الجهتين ولو مع اختلاف الدين من دون حكم الحاكم سواء أقبضها الولدان أم لا غنيا كان أو فقيرا  
 صغيرا أو كبيرا الحديث الترمذي والحاكم وصححه لا يحمل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد  
 فيما يعطى لولده والوالد يشمل كل الأصول إن حل اللفظ على حقيقته ومجازة والأحق به بقية الأصول بجامع  
 أن لكل ولادة كما في النفقة (و) حكم (ما يأكل) الوالد (من مال ولده بالمعروف) إذا احتاج (ولا يتعدى)  
 لكن قال ابن المنبر وفي اقتراحه من حديث الباب خفاء وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الحاكم  
 مرفوعا أن أطيبت ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا من مال أولادكم (واشترى النبي صلى  
 الله عليه وسلم) فيما وصله المؤلف في كتاب البيوع في حديث طويل (من عمر) بن الخطاب (بهراثم أعطاه) أي  
 البعير (ابن عمر ومال) عليه الصلاة والسلام (اصنع به ما شئت) فيه تأكيده للتسوية بين الأولاد في الهبة لأنه



عليه الصلاة والسلام لو سأل عمر أن يهبه لابن عمر لم يكن عدلا بين بني عمر فلذلك اشتراه صلى الله عليه وسلم ثم  
وهبه له وفيه دليل على أن الأجنبي يجوز له أن يخص بالهبة بعض ولده صدقة دون بعض ولا يعتد ذلك جورا  
وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن ابن شهاب) الزهري (عن حميد بن  
عبد الرحمن) بضم الحاء المهملة ابن عوف (ومحمد بن النعمان بن بشير) بفتح الموحدة وكسر المعجمة ابن سعد بن  
ثعلبة بن الجلاس بضم الجيم وتخفيف اللام آخره من مهملة النابغي (انهما حدثاه عن النعمان بن بشير ابن أبيه)  
بشير بن سعد بن ثعلبة (أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت) بفتح النون والحاء المهملة  
وسكون اللام أي أعطيت (ابن هذا) النعمان (غلاما) لم يسم (فقال) عليه الصلاة والسلام (أكل ولدك  
نخلت) أي أعطيت (منه) وهمزة أكل للاستفهام على طريق الاستخبار وكل منصوب بقوله نخلت ولمسلم من  
رواية أبي حيان فقال أكلهم وهبت لهم مثل هذا (قال لا) وفي الموطآت للدارقطني من رواية ابن القاسم  
قال لا والله يا رسول الله (قال فارجعه) بهمزة وصل ولمسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فاردده  
وعملك به من أوجب التسوية في عطية الأولاد وبه صرح البخاري وهو مذهب طاوس والثوري وحمل الجمهور  
الأمر على التدب والتهى على التزبه فيكره للوالدان إلا أن يهب لأحد ولديه أكثر من الآخر ولو ذكر الشلا  
يفضي ذلك إلى العقوق وفارق الإرث بأن الوارث راض بما فرض الله له بخلاف هذا وبأن الذكر والاثني انما  
يختلفان في الميراث بالعصوبة أما بالرحم المجردة فهما سواء كالأخوة والأخوات من الأم والهبة للأولاد أمر بها  
صلة للرحم نعم أن تناووا حاجة قال ابن الرفعة فليس من التفضيل والتخصيص المذور السابق وإذا ارتكب  
التفضيل المكروه فإنه أولى أن يعطى الآخر من ما يحصل به العدل ولورجع جازيل حكى في البحر استحبابه قال  
الاسنوي وينبغي أن يكون محل جوارزه أو استحبابه في الزائد عن أحد تصح التسوية ويجب أن يرجع عنه  
يجوز التفاضل إن كان له سبب كأن يحتاج الولد لزماته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب  
التسوية إن قصد بالتفضيل الأضرار • وفي هذا الحديث رواية لابن عن أبيه ورواه كلهم مديون الأشيخ  
المؤلف وأخرجه أيضا في الهبة والشهادات ومسلم في الفرائض والترمذي في الأحكام والنسائي في النخل وابن  
ماجه في الأحكام والله الموفق • (باب الشهادات في الهبة) • وبه قال (حدثنا حامد بن عمر) بن حفص بن  
عبد الله الثقفي قال (حدثنا أبو عوانة) الواح ابن عبد الله البشكري (عن حصين) بضم الحاء وفتح الصاد  
المهمتين ابن عبد الرحمن السلمي (عن عامر) الشعبي أنه (قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما وهو على  
المنبر) بالكوفة كما عند ابن حبان والطبراني (يقول أعطاني أبي) بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس بضم الجيم  
وتخفيف اللام وضبطه الدارقطني بفتح الحاء المعجمة وتشديد اللام الأنصاري الخرزجي (عطية) كانت العطية  
غلاما سألت أم النعمان أباها أن يعطيه إياه من ماله فكما في مسلم (فقال عمره) بفتح العين وسكون الميم  
(بنت رواحة) بفتح الراء وبالحاء المهملة الأنصارية أم النعمان لآبيه (لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) أنك أعطيته ذلك على سبيل الهبة وغرضها بذلك تثبيت العطية (فأبى) بشير (رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال اني أعطيت ابني) النعمان (من عمرة بنت رواحة عطية فأمرني أن أشهدك يا رسول الله) على  
ذلك (قال) عليه الصلاة والسلام (أعطيت سائر ولدك مثل هذا) الذي أعطيت النعمان (قال لا) وعند ابن  
حبان والطبراني عن الشعبي لا أشهد على جور وتمسك به الإمام أحمد في وجوب العدل في عطية الأولاد وأن  
تفضل أحدهم حرام وظلم وأجيب بأن الجور هو الميل عن الاعتدال والمكروه أيضا جور وقد زاد مسلم أشهد  
على هذا غيري وهو اذن بالشهاد على ذلك وحينئذ فامتناعه عليه الصلاة والسلام من الشهادة على وجه التزبه  
واستضعف هذا ابن دقيق العيد بأن الصيغة وإن كان ظاهرها الاذن بهذا إلا أنها مشعرة بالتنفير الشديد عن  
ذلك الفعل حيث امتنع عليه الصلاة والسلام من مباشرة هذه الشهادة معللا بأنها جور فتخرج الصيغة عن  
ظاهر الاذن به هذه الأقراش وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في مقصود التنفير (قال فأتقوا الله وأعدوا بين  
أولادكم قال فرجع) بشير من عند النبي صلى الله عليه وسلم (فرد عطيته) التي أعطاه للنعمان • وفي الحديث  
كراهة تحمل الشهادة فيما ليس بمباح وأن الشهادة في الهبة مشروع وليس بواجب وأن للإمام الأعظم أن  
يحمل الشهادة وتظهر قائدها إنما يحكم في ذلك بطله عند من يميزه أو يؤيدها عند بعض توابه وقول ابن المنبر إن  
فيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتطلع لأن عمرة لورضيت بما وجه زوجها لولده لما رجع فيه فلما اشتد



حرمها في ثبوت ذلك انتهى الى بطلانه تعقبه في المصايح بأن ابطالها ارتفع به جور وقوع في القضية فليس ذلك  
 من سوء العاقبة في شيء \* (باب حكمه) هبة الرجل لامرأته (حكم هبة) (المرأة لزوجها قال ابراهيم) بن يزيد  
 النضي فيما وصله عبد الرزاق (جائزة) أي الهبة من الرجل لامرأته ومنها له (وقال عمر بن عبد العزيز) فيما وصله  
 عبد الرزاق (لا يرجع من) أي الزوج فيما وهبه لزوجته ولا هي فيما وهبته له (واستأذن النبي صلى الله عليه  
 وسلم) عما هو موصول في هذا الباب (نساء في ان يترص في بيت عائشة) \* ووجه مطابقتها للترجمة من حيث  
 ان أتمهات المؤمنين وهبن له عليه السلام ما استحققن من الايام ولم يكن لهن في ذلك رجوع فيما ضي وان كان  
 لهن الرجوع في المستقبل (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما يأتي ان شاء الله تعالى آخر الباب موصولا  
 (العائد في هبته) زوجا كمن أو غيره (كالكلب يعود في قبته وقال الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب فيما وصله عبد  
 الله بن وهب عن يونس بن يزيد عنه (قيل قال لامرأته هي لي) أمر من وهب يهب وأصله أوهي حذفت واوه  
 تبع الفعل لان أصل يهب يوهب فلما حذفت الواو استغنى عن الهمزة فحذفت فصار هي على وزن على (بعض  
 صداق أو) قال هي لي (كلمه) فوهبته (ثم لم يمكث الا يرا حتى طلقها فرجعت فيه قال) الزهري (رد) الزوج  
 (اليها) ما وهبته (ان كان خطبا) بفتح الخاء المجهمة واللام والموحدة أي خذ عملها (وان كانت اعطته) وهبته ذلك  
 (عن طيب نفس) منها (ليس في شيء من أمره خديعة) لها (جلز) ذلك ولا يجب رد ما لها (قال الله تعالى)  
 في سورة النساء وآتوا النساء صدقاتهن نحلة (فان طين لكم عن شيء منه نفسا) قال البيضاوي القهر للصدقات  
 جلا على المعنى أو يجري مجرى اسم الإشارة قال الزمخشري كأنه قيل عن شيء من ذلك وقيل للآتياء ونفسا تميز  
 لبيان الجنس ولذا واحد والمعنى فان وهبن لكم من الصداق شيئا عن طيب نفس لكن جعل العدة طيب النفس  
 للمبالغة وعداء بعض تضمنه معنى التخليق والتجاوز وقال منه بعضا لهن على تقليل الموهوب وزاد أبو ذر في روايته  
 فكأوه أي أخذوه وأتقوه هنيئا أي حلالا بلا تبعة والى التفصيل المذكور بين أن يكون خذ عملها أن ترجع  
 والا فلا ذهب المالكية ان أقامت البينة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا وانى عدم الوجوب من  
 الجلائين مطلقا ذهب الجمهور وقال الشافعي لا يرد الزوج شيئا اذا خلعها ولو كان مضرا ايه القول نعم الى فلا جناح  
 عليهم ما فيها اقتدت به \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (ابراهيم بن موسى) القراء الرازي المعروف  
 بالصغير قال (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني البجلي (عن معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن  
 مسلم بن شهاب أنه (قال أخبرني) بالافراد (عبيد الله بن عبيد الله) بضم العين في الاقل ابن عتبة بن مسعود  
 (قالت عائشة رضى الله عنها لما نقل النبي صلى الله عليه وسلم) في وجهه (فاشدد وجهه) وكان في بيت ميمونة رضى  
 الله عنها (استأذن أزواجه ان يترص) بضم أوله وفتح الميم وتشديد الراء (في بيتي) وكان الخطاب لاتهمات  
 المؤمنين في ذلك فاطمة كما عند ابن سعد باسناد صحيح (فأذن) بتشديد النون (له) عليه الصلاة والسلام أن  
 يترص في بيت عائشة (فخرج) عليه الصلاة والسلام (بن رجلين بخط رجلاه الارض) بضم الخاء المجهمة ورجلاه  
 فاعل أي يؤثر برجليه في الارض كأنه يخط خطا (وكان بين العباس وبين رجل آخر فقال عبيد الله) بن عبد الله  
 (فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة) رضى الله عنها (وقال لي وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة  
 قلت لا) أدري (قال هو علي بن أبي طالب) رضى الله عنه \* وهذا الحديث قد سبق في كتاب الطهارة وغيرها  
 ويأتي ان شاء الله تعالى وبقيته مباحثه في باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم آخر المغازي \* وبه قال (حدثنا مسلم بن  
 ابراهيم) القراهيدي قال (حدثنا وهيب) بضم الواو وفتح الهاء مصغرا ابن خالد بن عمران البصري قال  
 (حدثنا ابن طاووس) عبد الله (عن أبيه) طاووس (عن ابن عباس رضى الله عنهما) انه (قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم العائد) زوجا أو غيره (في هبته) كالكلب يني ثم يعود في قبته (وزاد أبو داود قال ولا نعلم التي الاحراما  
 واحتج به الشافعي وأحمد على أنه ليس للواهب أن يرجع فيما وهبه الا الذي ينخله الاب لابنه وعند مالك أنه أن  
 يرجع في الاجنبي الذي قصده منه الثواب ولم يشبهه وبه قال أحمد في رواية وقال أبو حنيفة للواهب الرجوع  
 في هبته من الاجنبي مادامت قائمة ولم يعرض منها وأجاب عن الحديث بأنه عليه الصلاة والسلام جعل العائد  
 في هبته كالعائد في قبته فالتشبيه من حيث انه ظاهر التبع مروية وخلق لا شرعا والكلب غير متعبد بالحرام  
 والحلال فيكون العائد في هبته عائدا في أمر فذكر كالتقدير الذي يعود فيه الكلب فلا يثبت بذلك منع الرجوع



في الهبة ولكنه يوصف بالقبض \* (باب حكم) هبة المرأة لغير زوجها (حكم) عتقها جارية لها وفي نسخة بالرفع وأصله وعتقها بالرفع على الاستئناف (إذا كان لها زوج) ليست إذا الشرط بل هي للظرف لأن الكلام فيما إذا كان لها زوج وقت الهبة والعتق أما إذا لم يكن لها زوج فلا نزاع في جوازها (فهو) أي ما ذكر من الهبة والعتق (جائز إذا لم تكن سفية فإذا كانت سفية لم يجوز قال الله تعالى) ولا يذروا قال الله تعالى (ولا تزونا السفهاء أموالكم) وهذا مذهب الجمهور وعن مالك لا يجوز لها أن تعطى بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة إلا من الثلث قياسا على الوصية \* وبه قال (حدثنا أبو عامر) الفضال بن محمد (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن ابن أبي مليكة) بضم الميم وفتح اللام عبد الله بن عبيد الله (عن عباد بن عبد الله) بتشديد الموحدة بعد العين المفتوحة ابن الزبير بن العوام (عن) جده لا ييه (أسماء) بنت أبي بكر الصديق (رضي الله عنها) وعن أبيها أنها (قالت) قلت يا رسول الله مالي مال إلا ما دخل علي \* بتشديد الباء زوجي (الزبير) بن العوام وصبره ملكا لها (فانصت) بجذف أداة الاستفهام وللمسئلة بكافي الفتح أفانصتق بآياتها (قال) عليه الصلاة والسلام (انصتق ولا توعي) بضم أوله وكسر العين من الإيعاء (فيوعي عليك) بفتح العين أي لا تجمعي في الوعاء وتجنلي بالنفقة فتجاري بمثل ذلك \* وقد روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه والنسائي وصرح أيوب عن ابن أبي مليكة بتحديث عائشة له بذلك فيجمل على أنه سمعه من عباد عنها ثم حدثته به \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله نصتق فإنه يدل على أن المرأة التي لها زوج لها أن تنصتق بغير إذن زوجها والمراد من الهبة في الترجمة معناها اللقوى وهو تناول الصدقة وقد تقدم الحديث في أوائل كتاب الزكاة \* وبه قال (حدثنا عبيد الله) بضم العين ابن سعيد الشكري السرخسي قال (حدثنا عبد الله بن عمر) بضم النون وفتح الميم قال (حدثنا هشام بن عروة) بن الزبير (عن) بنت عمه (فاطمة) بنت المنذر بن الزبير بن العوام (عن) جده لا ييهما (أسماء) بنت أبي بكر رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) لها (أنفق) بهمة قطع وكسر الفاء (ولا تحصي) بضم أوله وكسر الصاد من الإحصاء (فيحصي الله عليك ولا توعي فيوعي الله عليك) بنصب المضارع الواقع بعد الفاء في جواب النهي فهما والإحصاء مجاز عن التضييق لأن العدم مستلزم له ويحتمل أن يكون من الحصر الذي هو بمعنى المنع وقال الخطابي لا توعي أي لا تحصي الشيء في الوعاء أي أن مادة الرزق متصله بانصال النفقة منقطعة بانقطاعها فلا تمنع فضلها فتحرمي مادتها وكذلك لا تحصي فإنها إنما تحصي للبقية والذخر فيحصي عليك بقطع البركة ومنع الزيادة وقد يكون مرجع الإحصاء إلى المحاسبة عليه والمناقشة في الآخرة \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير الخزومي (عن الليث) بن سعد الإمام (عن يزيد) بن أبي حبيب (عن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف ابن عبد الله الأشج (عن كريب مولى ابن عباس) رضي الله عنهما (أن سمينة بنت الحارث) أم المؤمنين الهلالية (رضي الله عنها) أخبرته أنها اعتقت وليدة) أي أمة وللنساء أي أنها كانت لها جارية سوداء قال الحافظ ابن حجر ولم أقف على اسمها (ولم تستأذن النبي صلى الله عليه وسلم قلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت أشعرت) أي أعلمت (يا رسول الله أني أعتقت وليدي قال) عليه الصلاة والسلام (أوفعت) بفتح الواو والهزة للاستفهام أي أوفعت العتق (قالت نعم) فعلته (قال أما) بفتح الهمة وتخفيف الميم (أنك) بكسر الهمة في الرفع وأصله على أن أما استفقاحية بمعنى ألا وفي بعض الأصول أنك بفتح الهمة على أن أما بمعنى حقا (لوأعطيتها) أي الوليدة (أخوالك) من بني هلال قال العيني ووقع في رواية الأصيلي أخوانك بالتاء بدل اللام قال عياض ولعله أصح من رواية أخوالك بدليل رواية مالك في الموطأ فلو أعطيتها أخيك ولا تعارض فيجتمعا أنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك كله (كان) أعطائك لهم (أعظم لاجرك) من عتقها ومفهومه أن الهبة لذوي الرحم أفضل من العتق كما قاله ابن بطال وليس ذلك على إطلاقه بل يختلف باختلاف الأحوال وقد وقع في رواية النسائي بيان وجه الأفضلية في إعطاء الأخوال وهو احتياجهم إلى من يخدمهم ولقظه أفلا فديت بها بنت اختك من رعاية الغنم على أنه ليس في حديث الباب نص على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين فان قلت ما وجه المطابقة بين الحديث والترجمة أجيب بأنها اعتقت قبل أن تستأمر النبي صلى الله عليه وسلم وكانت رشيدة فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدها إلى ما هو الأولى فلو كان لا يتخذها



تصرف في مالها لا بطله قاله في الفتح \* وفي هذا الحديث ثلاثة من التابعين على نسق واحد ونصف رجاله الاول  
 مصرعون والاخر مدينون واخرجه مسلم في الزكاة والنسائي في العتق (وقال بكر بن مضر) بفتح الموحدة  
 وسكون الكاف ومضر بضم الميم وفتح الصاد المجهمة ابن محمد بن حكيم المصري مما وصله المؤلف في الادب المفرد  
 وبر الوالد بن له (عن عمرو) بفتح العين ابن الحارث (عن بكير) المذكور (عن كريب) مولى ابن عباس  
 (ان ميمونة اعتقت) ولا يذعن الجوى والمستل اعنته بشمير النصب الرابع لكريب قال في الفتح وهو غلط  
 فاحش وفي هذا التعليق موافقة عمرو بن الحارث ليزيد بن أبي حبيب على قوله عن كريب قال وقد خالفهما محمد بن  
 اسحاق فرواه عن بكير فقال عن سليمان بن يسار بدل كريب أخرجه أبو داود والنسائي من طريقه قال  
 الدارقطني ورواية يزيد وعمرو أصح ورواية بكر بن مضر له عن عمرو عن بكير عن كريب ان ميمونة صورتها صورة  
 الارسل لكونه ذكراً فصار كذا الكن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه عن كريب عن ميمونة  
 أخرجه مسلم والنسائي من طريقه \* وبه قال (حدثنا حبان بن موسى) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة  
 المروزي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك المروزي قال (أخبرنا يونس) بن يزيد (عن الزهري) محمد بن مسلم  
 (عن عمرو) بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفرا  
 أقرع بين نسائه فأنتهت أي امرأة منهن (خرج سهمها) الذي باسمها (خرج) عليه الصلاة والسلام  
 (بها معه) في صحبته (وكان يقسم لكل امرأة منهن يوماً وليلتها غير أن سودة بنت زمعة) أم المؤمنين (وهبت  
 يومها وليلتها عائشة) رضي الله عنها (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونها (تبتغي) تطلب (بذلك رضي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله وهبت لعائشة اذ لو قلنا ان الهبة كانت  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقع المطابقة قاله الكرماني وقال ابن بطال ان هذا الحديث ليس من هذا الباب  
 لان السفينة أن تهب يومها لضررتها وانما السفه في افساد المال خاصة \* وهذا الحديث أخرجه ايضا في الشهادات  
 وأبو داود في النكاح والنسائي في عشرة النساء \* هذا (باب) بالتزوين بك فيه (عن يدا بالهدية) قال في الفتح  
 أي عند التعارض في أصل الاستحقاق (وقال بكر) هو ابن مضر (عن عمرو) هو ابن الحارث مما وصله المؤلف  
 في الادب المفرد وبر الوالد بن له (عن بكر) بضم الموحدة وفتح الكاف ابن عبد الله الاشج (عن كريب) زاد  
 في رواية غير أبي ذر مولى ابن عباس (ان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتقت وليدة) أمة (لها) لم تسم  
 (فقال لها) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الرواية السابقة بل ثبت في النسخة المقررة على اليدوي  
 كنسخ غيرها (ولو) بالواو في اليونانية وفي نسخة لو (وصلت بعض اخواتك) من بني هلال (كان اعظم لاجرك)  
 من عنتها وفي حديث سليمان بن عامر الضبي عن الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة وحسان مرفوعا  
 الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة والحق أن ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما سبق  
 تقريره قريبا \* وبه قال (حدثنا) ولا يذعن حذثي (محمد بن بشار) بالموحدة المقنوعة والمججمة المشددة العبدى  
 البصري الملقب ببندار قال (حدثنا محمد بن جعفر) غندر قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن أبي عمران) عبد  
 الملك بن حبيب (الجوني) بفتح الجيم وسكون الواو وبالنون (عن طلحة بن عبد الله) بن عثمان (رجل من بني نعيم  
 ابن مرة) بضم الميم وتشديد الراء (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت قلت يا رسول الله ان لي جارين فالى ايهما  
 اهدى قال الى أقربهما منك بابا) نصب على التمييز واقربهما أي أشدهما اقربا قيل الحكمة فيه أن الأقرب يرى  
 ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيشتوق لها بخلاف الأبعد \* (باب من لم يقبل الهدية لعلة) أي لاجل علة  
 كهدية المستقرض الى المقرض (وقال عمر بن عبد العزيز) فيما وصله ابن سعد وأبو نعيم في الحلية (كانت الهدية  
 في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة) يتلث الراء ما يؤخذ بغير عوض ويعاب أخذه  
 \* وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم  
 بن شهاب أنه (قال أخبرني) بالافراد (عبيد الله بن عبد الله) بضم العين في الاول (ابن عتبة) بن مسعود  
 (ان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره انه سمع الصعب بن جثامة الليثي وكان من أصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم) عاش الى خلافة عثمان على الأصح (بجبرانه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم جارية  
 وحسن وهو بالابواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة فريضة من القرع من عمل المدينة (أبو ذان)



بفتح الواو وتشديد الدال المهملة قرية جامعة قريبة من الحفة والشك من الراوى (وهو محرم) جلة حالة  
 (فرده) أى فرد عليه الصلاة والسلام الجار على الصعب (قال) ولا يذرف قال (صعب فلما عرف) عليه السلام  
 (في وجهى رده) مصدر مفعول عرف أى عرف أن التغير في وجهى من كراهة رده (هديتى قل ليس بنا) أى  
 بسببنا وجهتنا (رد عليك ولكنا حرم) أى وانما سبب الرد كوننا محرمين \* وهذا الحديث سبق في باب اذا اهدى  
 المحرم حناراً وحشياً من كتاب الحج \* وبه قال (حدثنا) ولا يذرف حدثنى بالافراد (عبد الله بن محمد) المسندى  
 قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن أبى  
 حميد) بضم الحاء المهملة وفتح الميم عبد الرحمن بن المنذر (الساعدي) الانصارى (رضى الله عنه) أنه (قال) استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الازد) بفتح الهمزة وسكون الراء (كون الراى آخر مدال مهملة) (يقال  
 له ابن الاتية على الصدقة) بسكون اللام وضم الهمزة وفتح الفوقية وكسر الموحدة وتشديد التثنية وفيه  
 اربعة اقوال سبق التنبيه عليها في كتاب الزكاة قال الكرمانى والاصح أنه باللام وسكون الفوقية وانها نسبة  
 الى بني لقبيلة معروفة واسمها عبد الله (فلما قدم) المدينة وفرغ من عمله حاسبه عليه السلام (قال) أى ابن  
 الاتية (هذا لكم وهذا اهدى لى قال) عليه الصلاة والسلام (فهلا جلس في بيت ابيه او) قال (بيت امه فينظر  
 يهدى) بحذف همزة الاستفهام ولا يذرف اهدى (له) وللعموى والمستلى اليه (أم لا) بنصب الفعل المضارع  
 المقترن بالقاء في جواب التخصيص المتقدم وهو هلا جلس في بيت ابيه أو بيت امه والظاهر أن النظر هنا بصري  
 والجملة الواقعة بعده مقترنة بالاستفهام في محل نصب وهو معلق عن العمل وقد صرح الزمخشري بتعليق النظر  
 البصرى لانه من طريق العلم ووقف فيه ابن هشام في مقفيه مرة وقال به أخرى حكاه في المصابيح وهذا موضع  
 الترجمة لانه عليه الصلاة والسلام عاب على ابن الاتية قبوله الهدية التى اهديت له لكونه كان عاملاً وفيه انه  
 يحرم على العمال قبول هدايا رعاياهم على تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى (والذى نفسى بيده لا يأخذ أحد منه)  
 أى من مال الصدقة (شيأ الا جاء به يوم القيامة) حال كونه (يحملة على رقبته ان كان) المأخوذ (بغير) أى  
 يحملة على رقبته بحذف جواب الشرط لدلالة المذكور عليه (له رغاء) بضم الراء وبالفين المتجمة بمد وداصفة  
 للبعير يقال رغاء البعير اذا صوت (أو) كان المأخوذ (بقرة) يحملةا على رقبته (لها خوار) بضم الخاء المتجمة صفة  
 للبقرة وهو صوتها (أو) كان المأخوذ (شاة) يحملةا على رقبته (تيمر) بفتح المثناة الفوقية وسكون التثنية وفتح  
 العين المهملة آخره راء صفة لشاة أى تصوت (ثم رفع) عليه الصلاة والسلام (بيده) وفي نسخة يده (حتى رأينا  
 عفرة ابطيه) بضم العين المهملة وسكون الفاء وفتح الراء آخره هاء تأنيث أى يياضهما المشوب بالسرة  
 ولا يذرف عفر باسقاط هاء التأنيث (اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثاً) أى قد بلغت واستفهام تقريرى  
 والتقريب للتأكيد ليسمع من لا سمع ويبلى الشاهد الغائب وفيه أن هدايا العمال تجعل في بيت المال وأن العامل  
 لا يملكها الا أن يطيبها له الامام كفاي قصة معاذ أنه عليه الصلاة والسلام طيب له الهدية فانقذهاله أبو بكر  
 رضى الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم \* وقد سبق حديث الباب في الزكاة وأخرجه أيضاً في الاحكام  
 والندور ووزل الحبل وسلم في المغازى وأبو داود في الخراج \* هذا (باب) بالتزوين (اذا وهب) الرجل (هبة)  
 لا آخر (او وعد) آخر وزاد الكشميهنى عدة (تم مات) الذى وهب أو الذى وعد أو الذى وهب له أو الذى وعده  
 (قبل ان تصل) الهبة أو الذى وعده به (اليه) الى الموهوب له أو الموهود لم ينسخ عقد الهبة لانه يؤول الى  
 اللزوم كالبيع بخلاف نحو الشركة والوكالة ومثل الموت الجنون والاعماء لا يمكن لا يقبضان الا بعد الاقامة  
 قاله البغوى وقام وارث الواهب في الاقباض والاذن ووارث المتب في القبض مقام المورث فان رجع  
 الواهب أو وارثه في الاذن في القبض أو مات هو أو المتب بطل الاذن ولو مات المهدى أو المهدى اليه قبل  
 القبض فليس للرسول اتصال الهدية الى المهدى اليه أو وارثه الا بالذن جديد كما هو مفهوم مما مر (وقال عبيدة)  
 بفتح العين المهملة وكسر الموحدة ابن عمر والسلماني بفتح السين وسكون اللام مما لم اعرف من وصله (ان مات)  
 أى المهدى وفي نسخة ان مات أى المهدى والمهدى له (وكانت فصلت الهدية) بالقاء المضمومة والصاد المهملة  
 المكسورة وفي نسخة فصلت فتصهما وهما من الفصل والمراد القبض وفي نسخة وصات بالواو بدل القاء فالفصل  
 بالنظر الى المهدى والوصل بالنظر الى المهدى اليه اذ حقيقة الاقباض لا بد لها من فصل الموهوب عن الواهب



ووصله الى المتب قاله الكرماني (والمهدي له حي) حال القبض ثم مات (فهي) أي الهدية (لورثته وان لم تكن)  
 أي الهدية (فصلت فهي لورثة الذي اهدى) بفتح الهمزة والدال قال في فتح الباري وتفصيله بين أن تكون  
 انفصلت أم لا مضمرة الى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وذهب الجمهور الى أن الهدية لا تنتقل  
 الى المهدي اليه الا بان يقبضها أو وكيله انتهى ومفهومه أن المراد بقوله فصلت أي من المهدي الى الرسول  
 لا قبض المهدي اليه لها وهو خلاف ما قاله الكرماني (وقال الحسن) البصري رحمه الله عمالم أعرفه موصولا  
 (أيهما) أي أي واحد من المهدي والمهدي اليه (مات قبل) أي قبل الآخر (فهي) أي الهدية (لورثة المهدي له  
 اذا قبضها الرسول) فان لم يقبضها فهي للمهدي أو لورثته وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المدني قال  
 (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا ابن المنذر) محمد قال (سمعت جابرا) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي  
 الله عنه قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم لو جاء مال البحرين) من الجزية (اعطيتك هكذا ثلاثا فلم يقدم) مال  
 البحرين (حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم) ارسله العلاء بن الحضرمي (فأرسل) والذي في الفرع فأمر (أبو بكر)  
 رضي الله عنه (مناديا) يحتمل أن يكون بلالا (فنادى من كان له) عند النبي صلى الله عليه وسلم عدة (وعده بها  
 (أودين) كقرض أو نحوه) (فليأتنا) نوفه ذلك قال جابر (فأتته) رضي الله عنه (فقلت) له (ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم وعدني) عدة (فخني لي) بالخاء المهملة والمثلثة (ثلاثا) أي ثلاث حبات من حبي يحنو واقتان  
 والحنية ما يملأ الكف والخفنة ما يملأ الكفين وذكر أبو عبيد انهما بمعنى وكانت ككل حبة خمسمائة وقول  
 الامام علي ان ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لجابر ليس هبة وانما هي عدة على وصف لكن لما كان وعد النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يتخلف نزول أو عدم منزلة الضمان في العدة فرقا بينه وبين غيره من الامة ممن يجوز  
 أن ينفي وأن لا ينفي فلا مطابقة بين الحديث والترجمة الا على هذا التأويل فيه نظروا يانه كما في المصابيح أن الترجمة  
 لشئين أحدهما اذا وهب ثم مات قبل وصولها فساو له هذا ما ذكره عن عبيدة والحسن فانهما اذا وعد ثم مات  
 قبل وصولها وساق له حديث جابر وهو قوله عليه الصلاة والسلام لو جاء مال البحرين اعطيتك هكذا ثلاثا وهذا  
 وعد بلارب فلم يتبع للموآلف رحمه الله اخلال بما وقع في الترجمة على ما لا يخفى وليس فعل الصديق واجبا عليه  
 ولم يكن لازما للرسول صلى الله عليه وسلم وانما فعله اقتداء بطريقة النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان اوفى الناس  
 بعهده وأصدقهم لوعده وبقيّة مباحث هذا الحديث تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الخس وغيره \* هذا  
 (باب) بالتسوين يذكر فيه (كيف يقبض العبد) الموهوب (والمنازع) الموهوب ويقبض مبنى للمفعول والعبد  
 نائب عن الفاعل (وقال ابن عمر) بن الخطاب رضي الله عنهما مما وصله المؤلف في كتاب البيوع في باب اذا اشترى  
 شيئا فوهبه من ماله (كنت على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف جل (صعب فاشتراه النبي صلى الله عليه  
 وسلم) من عمر بن الخطاب لا من ابنه (وقال هو لك يا عبد الله) فاكتفى في القبض بكونه في يده ولم يحتاج الى قبض  
 آخر لاجل الهبة وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن ابن أبي مليكة)  
 عبد الله (عن المسور بن مخرمة) بكسر الميم وسكون السين المهملة ومخرمة بفتح الميم وسكون الخاء المهملة ابن نوفل  
 الزهري (رضي الله عنهما) انه قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبية) بفتح الهمزة وسكون القاف وكسر  
 الموحدة جمع قباء بفتح القاف مدودا جنس من الثياب ضيقة من لباس العجم معروف (ولم يعط مخرمة منها) أي  
 من الاقبية (شيأ) أي في حال تلك القصة (فقال مخرمة) للمسور (يا بني انطلق بنا الى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم) وفي رواية حاتم في الشهادتين عسى أن يعطينا منها شيأ الحديث قال المسور (فانطلقت معه فقال ادخل  
 فادعه) عليه الصلاة والسلام (لي) زاد في رواية تأتي ان شاء الله تعالى فاعظمت ذلك فقال يا بني انه ليس بجبار  
 (قال فدعونه له فخرج) عليه الصلاة والسلام (اليه وعليه قباه منها) أي من الاقبية والجملة حالية (فقال)  
 عليه الصلاة والسلام (خبأ يا هذا) القباه (لث قال) المسور (فطرأ به) الى القباه مخرمة (فقال) عليه الصلاة  
 والسلام (رضي مخرمة) استفهام أي هل رضي ويحتمل كما قال ابن التين أن يكون من قول مخرمة \* ومطابقة  
 الحديث للترجمة من حيث ان نقل المتاع الى الموهوب له قبض واختلف هل من شرط صحة الهبة القبض أم لا  
 فالجمهور وهو قول الشافعي الجدي والكوفيون أنها لا تملك الا بالقبض لقول أبي بكر الصديق لعائشة رضي الله  
 عنهما في مرضه فيما نخلها في صحته من عشرين وسقا وددت انك حرته أو قبضته وانما هو اليوم مال الوارث



ولأنه عقد ارفاق كالقرض فلا يملك الا بالقبض وفي القديم تصح بنفس العقد وهو مشهور مذهب المالكية وقالوا  
 بطل ان لم يقبضها الموهوب له حتى وهما الواهب لغيره وقبضها الثاني وهو قول اشهب ومحمد وعن ابن القاسم  
 مثله وهو قول الغير في المدونة ولا بن القاسم انها الاولى قال محمد وليس بشئ والخارزافي وقال المرداوي من  
 الخنابلة وتصح بعقد وتلك به أيضا ولو بمعاطاة بفعل فتجيزه بجهار الى الزوج تملك وهو كبيع في تراخي قبوله  
 وتقديعه وغيرهما وتلزم بقبض كبيع باذن واهب الاما كان في يده متبها فيلزم بعقد ولا يحتاج الى مضي مدة  
 يتأني قبضه فيها وعنه أي من أحد يلزم في غير مكيل وموزون ومعدود ومن روع بمجرّد الهبة ولا يصح قبض الا  
 باذن واهب انتهى \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس والشهادات والخمس والادب ومسلم في الزكاة وأبو  
 داود في اللباس والترمذي في الاستئذان \* هذا (باب) بالنسبة (اذا وهب) رجل (هبة مقبضها الآخر)  
 الموهوب له (ولم يقل قبلت) جازت واشترط الشافعية الايجاب والقبول فيها كسائر التملكات بخلاف صحة  
 البراء والعق والطلاق بلا قبول لانها اسقاط ويستثنى من اعتبار ذلك الهبة الضمنية كأن قال لغيره أعتق  
 عبدك عنى ففعل فانه يدخل في ملكه هبة ويدعتق عنه ولا يشترط القبول ولا يشترط الايجاب والقبول في الهدية  
 والصدقة ولو في غير المطعوم بل يكفي البعث من المالك والقبض من المملك كما جرى عليه الناس في الاعصار ولهذا  
 كانوا يعثونهم ما على ايدي الصبيان الذين لا تصح عقودهم فان قيل كان هذا اباحة لهدية أوجب بانه لو كان  
 اباحة ما تصرفوا فيه تصرف المالك ومعلوم انه ليس كذلك \* وبه قال (حدثنا محمد بن محبوب) أبو عبد الله  
 البصري البنانى قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن  
 مسلم (عن حميد بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال جاء رجل)  
 سلمة بن صخر أو سلمان بن صخر أو أعرابي (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلكت) فقلت ما هو سبب  
 لهلاكى (فقال) عليه الصلاة والسلام (وما ذاك) ولا جد وما الذى اهلكك (قال وقعت بأهلى) أى وطئت  
 امرأتى (في رمضان) نهارا (قال) عليه الصلاة والسلام (تجد) ولا يذرا تجد (رقبة) المراد الوجود الشرعى  
 ليدخل فيه القدرة بالشراء ونحوه ويخرج عنه مالك الرقبة المحتاج اليها بطريق شرعى (قال) الرجل (لا) أجد  
 رقبة (قال) عليه الصلاة والسلام (فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال) الرجل (لا) استطيع ذلك  
 (قال) عليه الصلاة والسلام (فستطيع ان تقطع ستين مسكينا قال) الرجل (لا) استطيع (قال) لجاه رجل من  
 الانصار (قال) في مقدمة فتح الباري لم يسم وان صح أن المحرق سلمة بن صخر فالرجل هو قرة بن عمرو والبياضى  
 (بعرق) بفتح العين والراء المهملة قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المكمل) بكسر الميم ومكون  
 الكاف وفتح المثناة الفوقية وهو الزنبيل (فيه ثمر) زاد ابن أبى حفصة عند أحمد فيه خمسة عشر صاعا وعند ابن  
 خزيمة من حديث عائشة فأتى بعرق فيه عشرون صاعا وعند مسدد من مرسل عطاء فأمر له ببعضه وهو يجمع  
 بين الروايات فن قال عشرون أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة (فقال)  
 عليه الصلاة والسلام (أذهب بهذا) العرق (فتصدق به) بالجزم على الامر (قال) الرجل انصدق به (على) ناس  
 (أحوج منا يا رسول الله) الله (الذى بعثك بالحق ما بين لابتيها) بغير همزة أى حرقى المدينة المكنتين بها  
 (أهل بيت أحوج منا قال) عليه الصلاة والسلام ولا يوى ذروا الوقت ثم قال (أذهب فأطعمه اهلك) من تلزمك  
 نفقته أو زوجته وكان من مال الصدقة والكفارة باقية في ذمته كما سبق تقريره في الصيام قال في القح والغرض  
 منه هنا أنه صلى الله عليه وسلم اعطى الرجل القرف فقبضه ولم يقل قبلت ثم قال اذهب فأطعمه اهلك ولن اشترط  
 القبول أن يجيب عن هذا بأنها واقعة عين فلا حاجة فيها ولم يصرح فيها بذكر القبول ولا بنفيه \* هذا (باب) بالنسبة  
 (اذا وهب) رجل (دينا) له (على رجل) لا خرا ولمن هو عليه (قال شعبة) بن الجراح فيما وصله ابن أبى شبة (عن  
 الحكم) بن فضال بن عتبة (هو) أى فعل هبة الدين لمن هو عليه (جاء زو وهب الحسن بن على) أى ابن أبى  
 طالب (عليهما السلام رجل) له عليه دين (دينه) قال الحافظ ابن حجر لم اقف على من وصله ولم يسم الرجل  
 (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله مسدد في مسنده من طريق سعيد المقبرى عن أبي هريرة من فوعا  
 (من كان له) أى ل أحد (عليه حق فليعطه) اياه (اولئك الله منه) بالجزم على الامر والضمير في منه لصاحب  
 الحق قال الحافظ ابن حجر ووجه الدلالة منه لجواز هبة الدين انه صلى الله عليه وسلم سوى بين أن يعطيه اياه  
 أو يحلله منه ولم يشترط في التحليل قبضا (فقال) بالفاء وفي نسخة وقال بالواو (جاء رجل أبى) هو عبد الله الانصارى



وكان قتل يأخذ (وعليه دين) رقم في الفرع على قوله وعليه دين علامة السقوط (فسأل النبي صلى الله عليه وسلم  
 غرماء أن يقبلوا ثمر حاطي) أي بستاني (ويحلوا أبي) وهذا التعليق سبق موصولاً في القرض وسأله هنا بأنهم  
 منه كما قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن جبلة بفتح الجيم والموحدة العنكي بفتح الموحدة والمنناة الفوقية  
 المروزي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (أخبرنا يونس بن يزيد) (وقال الليث) بن سعد الامام عما  
 وصله الذهلي في الزهريات (حدثني) بالافراد (يونس بن يزيد) (عن ابن شهاب) الزهري (انه قال حدثني)  
 بالافراد (ابن كعب بن مالك ان جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) قال الكرمانى ابن كعب يحتمل أن يكون عبد  
 الرحمن أو عبد الله لان الزهري يروى عنهما جميعاً لكن الظاهر انه عبد الله لانه يروى عن جابر (أخبرنا ان أبا  
 عبد الله) (قتل يوم) وقعة (أحد شهيداً) وكان عليه دين ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود (فاشترى الغرماء) على  
 (في) طلب (حقوقهم) فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمته (أي ليشفع لي زاد في علامات النبوة من  
 وجه آخر فقلت ان أبي ترك عليه ديناً وليس عندي الا ما يخرج نخله ولا يبلغ ما يخرج سنين ما عليه) (فسألهم)  
 النبي صلى الله عليه وسلم (ان يقبلوا ثمر حاطي) بفتح المثناة والميم أي في دينهم (ويحلوا أبي) أي يجعلوه في حل  
 بآبائهم ذمتهم (فأبوا) أي امتنعوا (فلم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم نخل (حاطي ولم يكسره) بفتح  
 أوله وكسر ثالثة أي لم يكسر الثمر من النخل (لهم) أي لم يعين ولم يقسم عليهم قاله الكرمانى (ولكن قال) عليه  
 الصلاة والسلام (سأغدو عليكم) زاد أبو ذر ان شاء الله تعالى قال جابر (فغدأ علينا) صلى الله عليه وسلم (حين  
 أصبح) ولغير أبي ذر حتى أصبح والاول أوجه وضرب على الاخير في الفرع (فطاف في النخل ودعا) بالواو ولا يوى  
 ذرو الوقت فدعا (في غمره بالبركة) وعند أحمد عن جابر من وجه آخر فجاء هو وأبو بكر وعمر فاستقرأ النخل يقوم  
 تحت كل نخلة لا أدري ما يقول حتى مر على آخرها (جددتها) بالجيم والداين المهملتين أي قطعتهما (ففضبتهم  
 حقهم) الذي لهم وفي اليونانية وفرعها حقوقهم (وبقي لنا من غرها) بالمثناة المفتوحة ولا يى الوقت من غرها  
 بالمثناة الفوقية وسكون الميم أي غمر النخل (بقية) وفي علامات النبوة وبقي مثل ما أعطاهم) ثم جئت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو جالس (جولة حالية) فأخبرته بذلك) الذي وقع من قضاء الحقوق وقضاء الزيادة وظهور بركة  
 دعائه صلى الله عليه وسلم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب) (اسمع) ما يقول جابر (وهو) أي  
 عمر (جالس يا عمر فقال عمر ألا يكون) بالرفع وفي بعض الاصول بالنصب (قد علمنا انك رسول الله والله انك رسول  
 الله) بفتح الهمزة وتشديد اللام من ألا وأصلها أن المحققة ضمت اليها الالفية أي هذا انما يحتاج اليه من لا يعلم  
 انك رسول الله فكذلك في الخبر فيحتاج الى الاستدلال وأما من علم انك رسول الله فلا يحتاج الى ذلك ولا يذر  
 عن الكشيم في ألا بتخفيف اللام كما في فروع عدة لليونانية وأصول معتدة ووجه بأن الهمزة للاستفهام التقريري  
 واذا تقرره هذا فليظن في قول الحافظ ابن حجر في علامات النبوة ألا يكون بفتح الهمزة وتشديد اللام في الروايات  
 كلها وزعم بعض المتأخرين أن الرواية فيه بتخفيف اللام وأن الهمزة للاستفهام التقريري فانكر عمر عدم علمه  
 بالرسالة فأنجى انكاره ثبوت علمه بها قال الحافظ ابن حجر وهو كلام موجه الا أن الرواية انما هي بالتشديد وكذا  
 ضبطها عباس وغيره انتهى وقال الكرمانى ومقصوده صلى الله عليه وسلم نأ كيد علم عمر رضى الله عنه وقوته  
 ونظم حجة أخرى الى الحجج السالفة وقال في الفتح وقبل النكتة في اختصاصه باعلامه بذلك أنه كان معتمداً بقضية  
 جابر مهمة بشأنه مساعدته على وفاء دين أبيه ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ كما قاله في عمدة القارى من معنى  
 الحديث ولكنه بالكلف وهو أنه صلى الله عليه وسلم سأل غرماء أبي جابر أن يقبضوا ثمر حاطيه ويحلوه من بقية  
 دينه ولوقبلوا ذلك كان ابراهيم بن أبي جابر من بقية الدين وهو في الحقيقة لو وقع كان حبة للدين من هو عليه وهو  
 معنى الترجمة وقد اختلف فيما اذا ذهب دينه الى رجل لا آخر فقال المالكية يصح اذا أشهد بذلك وجمع بينه  
 وبين غريمه وقال الشافعية بالبطالان لا شرط لهم القبض (باب حبة الواحد) الشيء الواحد (للجماعة) مشاعاً  
 جازوا ان كان لا ينقسم كعبد لا أن الهبة عقد ملك والمشااع قابل للملك فيجوز هبته كبيعته وقال الحنفية تجوز  
 فيما لا ينقسم كالحمام والرحى لا فيما ينقسم الا بعد القسمة كما لا تجوز هبة سهم في دار لان القبض في الهبة منصوص  
 عليه مطلقاً فيصرف الى الكامل والقبض في المشاع ليس بكامل لانه في حيزه من وجه وفي حيزه من وجه  
 وتقسيمه لا يصل بالقسمة بخلاف المشاع فيما لم يقسم لان القبض الكامل فيه غير متصور فاكفى بالقاصر قاله



ابن فرشتاه في شرح الجمع وقبض المشاع يحصل قبض الجميع متقولا كان أو غيره فان كان متقولا وضع من  
القبض الشريك فيه ووكله الموهوب له في القبض له جاز في قبضه له الشريك فان امتنع الموهوب له من توكيل  
الشريك في قبض له الحاكم ويكون في يده اهما اما اذا لم يمنع الشريك من القبض بأن رضى بتسليم نصيبه أيضا  
الى الموهوب له فقبض الجميع فيحصل الملك ويكون نصيبه تحت يد الموهوب له وديعة (وقالت أسماء) بنت أبي  
بكر الصديق (للقاسم بن محمد) هو ابن أخي أسماء (وابن أبي عتيق) هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد  
الرحمن بن أبي بكر وهو ابن أخي أسماء (ورثت) وفي بعض الاصول الذي ورثت (عن أخي عائشة) زاد أبو ذر  
عن الكشميني مالا (بالقافية) بالغين المجهمة وبعد الالف واحدة موضع بالعوالي قريب من المدينة به أموال أهلها  
(وقد أعطاني به معاوية) بن أبي سفيان (مائة ألف) أي وما بعته منه (فهو لك) خطاب للقاسم وعبد الله بن أبي  
عتيق وقد كانت عائشة لما ماتت ورثها أختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أختها عبد الرحمن ولم يرثها أولاد أختها  
محمد لأنه لم يكن شقيقها فكان أسماء قصدت جبر خاطر القاسم بذلك وأشركت معه عبد الله لأنه لم يكن وارثا  
لوجود أبيه فآله في الفتح والجمع يطلق على الاثنين فتحصل المطابقة بينه وبين الترجمة ولم أر هذا التعليق موصولا  
• وجه قال (حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والمزاي القرشي المدني المؤذن قال (حدثنا مالك) الإمام (عن أبي  
حازم) سلمة بن دينار الأعرج (عن سهل بن سعد) الساعدي الأنصاري له ولاية محبة (رضي الله عنه) وعن أبيه  
(إن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بشراب) ابن مزوج بماء (فتسرب) عليه السلام منه (وعن عيمه غلام) هو ابن  
عباس (وعن يساره الاشياخ) منهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه (فقال) عليه السلام (للقلام) ابن عباس  
(إن أذن لي أعطيت هؤلاء) الاشياخ القديح (فقال) القلام (ما كنت لأورث به شي منك يا رسول الله أحدًا  
قتله) بالمشاة الفوقية وتشديد اللام أي رمى به صلى الله عليه وسلم (في يده) أي يد القلام قال الاسماعيلي ليس  
في هذا الحديث هبة لالا واحد ولا الجماعة وانما هو شراب أتى به النبي صلى الله عليه وسلم ثم سقى على وجه  
الاباحة والارفاق كما لو قدم للضيف طعاما يأكله وليس قوله للقلام أن أذن لي على جهة أنه حق له بالهبة لكن  
الحق من جهة السنة في الابتداء به وللأشياخ حق السن وأجاب في فتح الباري بأن الحق كما قال ابن بطال أنه  
صلى الله عليه وسلم سأل القلام أن يهب نصيبه للأشياخ وكان نصيبه منه مشاعا غير متبرقدل على هبة هبة المشاع  
• ويؤخذ من الحديث تقديم الصغير على الكبير والمفضل على الفاضل إذا جاس على عين الرئيس فيكون  
مخصوصا من عموم حديث ابن عباس عند أبي يعلى بسند قوي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سقى  
قال ابدا وبالا كبير ويكون الأيمن ما امتاز به جردا بالجلس في الجهة اليمنى بل لمخصوص كونها عين الرئيس والفضل  
انما فاض عليه من الفضل قال الزركشي ويؤخذ منه أنه إذا تعارضت الفضيلة المتعلقة بالمكان والمتعلقة  
بالذات تقدم المتعلقة بالذات واللام يستأذنه قال في المصابيح وقع في النظائر والاشياء لابن السبكي أنه بحث مرة  
مع أبيه الشيخ تقي الدين السبكي في صلاة الظهر عني يوم النحر إذا جعلنا منى خارجة عن حدود الحرم أن يكون  
أفضل من صلاتها في المسجد لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها منى والاقتداء به أفضل أو في المسجد لأجل  
المضاعفة فقال بل في منى وإن لم تحصل بها المضاعفة فإن في الاقتداء بأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم من الخير  
ما يربو على المضاعفة • وهذا الحديث قد سبق في المظالم ويأتي إن شاء الله تعالى في الاثرية • (باب الهبة  
المقبوضة) السابق حكمها (وغير المقبوضة) علم من حكم المقبوضة (والمقبوضة وغير المقبوضة) أما المقبوضة  
فهي ما ظهر وأما غير المقبوضة فهي المقصود بهذه الترجمة وهي مسألة هبة المشاع السابق تقريرها أول  
الباب السابق (وقد وهب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه) رضي الله عنهم مما وصله بأنهم منه في الباب التالي  
(لهوازن ما عنوا منهم) قال المؤلف تنقها (وهو) أي الذي غفوه (غير مقسوم) وفي الفرع وأصله علامة  
ال سقوط على قوله لهوازن وإثباتها بقوله غير مقسوم لا يذروني النظر في قوله منهم على هذه الرواية فليأت  
واستدل المؤلف بهذا التعليق على هبة المشاع وتعقب بأن غير المقسوم يلزم منه أن يكون غير مقبوض فلا  
يتم له الاستدلال وأجيب بأن قبضهم إياه وقع تقديره باعتبار حيازتهم له على الشيوع • وجه قال (حدثنا ثابت  
ابن محمد) أبو اسماعيل العابد الشيباني الكوفي وسقط ابن محمد لا يذروني غير أبي ذر ونسبته الحافظ ابن حجر لا ي  
زيد المروزي وقال ثابت بصورة التعليق وهو موصول عند الاسماعيلي وغيره في الأول بزم أبو نعيم في المستخرج



وقاتل لاكثر قال (حدثنا مسعر) بكسر الميم ابن كدام (عن محارب) بكسر الراء ابن ذئب (عن جابر) هو ابن  
 عبد الله الانصاري (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال آتيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد) المديني  
 (قضياني) أي على يد بلال عن الجمل الذي كان اشتراه مني بأوقية بطريق تبوك أو ذات الرقاع بعد أن أعيا ودعاه  
 حتى سار سير البس يسير مثله (وزادني) أي قراطا • وهذا الحديث قد سبق بأنهم من هذا في باب شراء الدواب  
 والجعر من كتاب البيوع وساقه هنا من طريق أخرى فقال بالسند السابق اليه (حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة  
 والمجعة المشددة المشهور ويندار العبدى البصرى قال (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر الهذلي البصرى قال  
 (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن محارب) هو ابن ذئب أنه قال (سمعت جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله  
 عنهم) يقول بعث من النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا في سفر فلما أتينا المدينة قال (عليه الصلاة والسلام) (آيت  
 المسجد فصل) فيه (ركعتين) وفي رواية وهب بن كيسان في البيوع قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة  
 قبلي وقدمت بالغداة فبحثت الى المسجد فوجدته فقال الآن قدمت قلت نعم قال فدع الجمل وادخل فصل ركعتين  
 (قوزن) أي عن الجمل (قال شعبة) بن الحجاج (أراه) بضم الهمزة أظنه قال (قوزن لي فأرجع) وهو على سبيل  
 الجواز لأن ذلك انما كان بواسطة بلال كما في مسلم ولقظه فلما قدمت المدينة قال لبلال أعطه أوقية من ذهب  
 وزده قال فأعطاني وقية وزادني قيراطا فقلت لا تفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم (فما زال منها)  
 وللشبهني فما زال معي منها (شي حتى أصابها أهل الشام يوم) وقعة (الحرّة) أي التي كانت حوالى المدينة عند  
 حرّتها بين عسكر الشام من جهة يزيد بن معاوية وبين أهل المدينة سنة ثلاث وستين • وبه قال (حدثنا قتيبة) بن  
 سعيد الثقفي أبو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المجعة (عن مالك) امام دار الهجرة (عن أبي حازم) سلمة بن  
 دينار الاخرج المديني القاص (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أتى بشارا (ابن شبيب بشار) (وعن عيسى بن غلام) ابن عباس (وعن يسار بن أشياخ) منهم أبو بكر الصديق رضي الله  
 عنه (فقال) عليه الصلاة والسلام (لغلام أنا ذن لي ان أعطي هؤلاء) الاشياخ القديح (فقال الغلام لا والله  
 لا أوثر نصيبي منك) زادني رواية الباب السابق يا رسول الله (أحدا فقله) أي روى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالقديح (في يده) أي في يد ابن عباس • وبه قال (حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة) بفتح الجيم والموحدة واللام  
 الملقب عبدان (قال أخبرني) بالافراد (أبي) هو عثمان بن جبلة (عن شعبة) بن الحجاج (عن سلمة) بن كهيل أنه  
 (قال سمعت) أباسلمة بن عبد الرحمن بن عوف (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال كان لرجل) اعراقي لم يسم  
 (على رسول الله صلى الله عليه وسلم دين) بعيرا فترضه عليه الصلاة والسلام منه (وهم به أصحابه) أي عزموا أن  
 يؤذوه بالقول أو بالفعل لكنهم تركوا ذلك أديامع النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لما أغلظ في المطالبة على عادة  
 الاعراب في الجفاء والغلاظة في الطلب (فقال) عليه الصلاة والسلام (دعوه فان صاحب الحق مقالة) أي صولة  
 في الطلب (وقال) عليه الصلاة والسلام (اشتر والله سنا) مثل من يغيره (فأعطوها إياه) بهمزة قطع في فأعطوها  
 وفي مسلم أن المخاطب بذلك أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقالوا اننا لا نجد سنا الا سنا هي أفضل  
 من سنا) في الثمن والحسن والسّن (قال) عليه الصلاة والسلام (فاشتروها) بهمزة وصل (فأعطوها إياه فان من  
 خيركم أحسنكم قضاء) بنصب أحسنكم اسم ان وخبرها الجار والمجرور وفي بعض النسخ فان من خيركم أحسنكم  
 بالرفع على حذف اسم ان أي ان من خيركم أنا ما أحسنكم ولا يذرفان خيركم بإسقاط حرف الجز والنصب  
 وأحسنكم بالرفع اسم ان وخبرها وفي بعض الاصول فان من خيركم أو خيركم على الشك أي أو ان خيركم  
 أحسنكم بالرفع خبر ان على ما لا يخفى وفي النسخة المقررة على المبدوء فان من خيركم أو خيركم بالجز عطف على  
 السابق وزيادة همزة في الاولى وسكون الحاء وعلى هذا فالشك في اثبات الهمزة وحذفها أحسنكم بالنصب اسم  
 ان لكن الالف مزيدة وجرمة الحاء وفتحون أحسنكم على كسط بغير خط كاتب الاصل ومداده كما هو  
 الظاهر وفي الفرع علامة السقوط لهذا الحديث اسنادا ومثالا في ذرو هذا الحديث قد مضى في الاستقراض  
 • هذا (باب) بالنون (اذا ذهب جماعة اقوم) شيأ وزاد أبو ذر عن الكشيبي أبو وهب رجل جماعة جازوه هذه  
 الزيادة لا فائدة فيها التمسك بها قبل • وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف نسبة الى جده  
 اشهر • واسم أبيه عبد الله الخزومي مولا هم المصري قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن فضيل) بضم



العين ومع القاف ابن خالد بن عقيل به مع العير وكسر القاف الألف إلى الألف مولا هب (عن ابن شهاب)  
 الزهري (عن عروة) بن الزبير بن العوام (أن مروان بن الحكم) الأموي (والمسور بن مخرمة) الزهري  
 وروايتهم هذه مرسله لأن الأول لا صحة له والأخر انما قدم مع أيه صغيرا بعد الفتح وكانت هذه القصة  
 الآتية بعده (اخبرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال) وفي الو كالة قام بالميم بدل اللام (حين جاء وفد هوازن)  
 القبيلة المعروفة حال كونهم (مسلمين فسالوه ان يرذاهم أموالهم وسبيهم فقال لهم) عليه الصلاة والسلام (معي  
 من ترون) من العير (أحب الحديث إلى أصدق) رفع خبروا أحب (فاختاروا) أن أردا اليكم (أحدي  
 الطائفتين أما السبي وأما المال وقد كنت استأنيت) بالهمزة الساكنة محذوفة في الفرع وأصله أي انتظر تكلم  
 (وكان النبي صلى الله عليه وسلم انتظرهم) ليحضروا (بضع عشرة ليلة) لم يقسم السبي وتركه بالجعرانة (حين  
 قتل) رجع (من الطائف) إلى الجعرانة فقسم الغنائم بها لما أبطأوا (فلما تبين لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 غير راد اليهم الا إحدى الطائفتين) السبي أو المال (قالوا فانا نختار سبينا) وفي مغازي ابن عتبة ولا تكلم  
 في شاة ولا بعير (فقام) عليه الصلاة والسلام (في المسلمين فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فان اخوانكم  
 هؤلاء) وفد هوازن (جاءونا) حال كونهم (تائبين وانى رأيت ان أرداهم سيهم فن أحب منكم أن يطيب ذلك)  
 بفتح الطاء وتشديد التحتية المكسورة وفي الو كالة بذلك بزيادة الموحدة أي يطيب بدفع السبي إلى هوازن نفسه  
 (فليفعل) ذلك (ومن أحب أن يكون) وفي الو كالة ومن أحب منكم أن يكون (على حظه) نصيبه من السبي  
 (حتى يعطيه إياه) أي عوضه (من أول ما ينق الله علينا) بضم حرف المضارعة من أفاء يني (فليفعل) جواب  
 من المتضمنة معنى الشرط كالسابق ومن ثم دخلت الفاء فيهما (فقال الناس طيبنا) بتشديد المثناة التحتية أي  
 جعلناه طيبا من جهة كونهم رضوا به وطابت أنفسهم به (بارسول الله لهم) أي لهوازن (فقال) عليه الصلاة  
 والسلام (لهم انا لا ندري من أذن منكم فيه ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع) بالنصب في الفرع وأصله وغيرهما  
 بأن مقدرة بعد حتى وقال الكرمانى قالوا هو بالرفع أجود انتهى ولم يبين وجه أجوديته وفي الو كالة حتى يرفعوا  
 بالواو على لغة أكلوني البراغيث (الينا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم) في ذلك فطابت  
 نفوسهم به (ثم رجعوا) أي العرفاء (إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه انهم طيبوا) أي ذلك وفي الو كالة قد  
 طيبوا (وأذنوا) له عليه الصلاة والسلام أن يرذاهم اليهم (وهذا) ولأبي ذر فهذا (الذي بلغنا من) خبر (سبي  
 هوازن) • قال البخاري (هذا آخر قول الزهري يعني فهذا الذي بلغنا) وسقط قوله وهذا الذي بلغنا الخ  
 في نسخة ورقم عليه في الفرع وأصله علامة السقوط كذلك وفي نسخة ثابتة بها مثها قال أبو عبد الله أي  
 البخاري قوله فهذا الذي بلغنا من قول الزهري • ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الغائبين وهم جماعة  
 وهبوا بعض الغنيمة لمن غنموا منهم وهم قوم هوازن وأما الدلالة لزيادة الكسبية فن جهة انه كان للنبي صلى الله  
 عليه وسلم هم معين وهو هم الصفي فوجه أهم أو من جهة انه صلى الله عليه وسلم استوهم من الغائبين سهامهم  
 فوجه هاله فوجهها هولهم قاله في فتح الباري • وهذا الحديث قد سبق في باب اذا ذهب شيالوكيل أو شبيع قوم  
 جاز من كتاب الو كالة ويأتى ان شاء الله تعالى بعون الله في غزوة حنين من المغازي • هذا (باب) بالتنوين (من  
 أهدى له هدية) بضم الهمزة مبنيا لله فقول وهدية بالرفع ناسعا عن الفاعل (وعنده جلساؤه) جمع جلس واصله  
 حالية وجواب من (فهو أحق) أي بالهدية من جلسائه (ويذكر) بضم أوله وفتح ثالته بصيغة التثنية (عن ابن  
 عباس) رضي الله عنه ما عماروى مرفوعا موصولا عند عبد بن جندب باسناد فيه منديل بن علي وهو ضعيف  
 وموقوفاه وأصلح من المرفوع (ان جلساءه شركاء) فيما يهدى له نداء وشركاء بحذف الضمير قال البخاري  
 (ولم يصح) هذا عن ابن عباس أولا يصح في هذا الباب شيء • وبه قال (حدثنا ابن مقاتل) محمد المروزي البخاري  
 بعه قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك المروزي قال (أخبرنا شعبة) بن الحجاج (عن سلمة بن كهيل) بصرف  
 الحضري الكوفي (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 أخذ سنا) معينا من الأبل من رجل قرضا (لجامه صاحبه يتقاضاه) أي يطلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن  
 يقضيه جله وأغظا بالتشديد في الطلب (فقالوا) أي الصحابة (له) وفي الاستقراض وغيره فهم بأصحابه وسقط لغير  
 أبي ذر فقالوا له (فقال) عليه السلام (ان لصاحب الحق حقالا ثم قصاه أفضل من سنا وقال) عليه الصلاة



والسلام (افضلكم) في المعاملة (احسنكم قضاء) • ووجه المطابقة انه عليه الصلاة والسلام ووجه التفضل بين  
السنين فامتاز به دون الحاضر بن بناء على أن الزيادة في الثمن تبرعاً حكمها حكم الهبة لا الخن أو فيها شائبة الهبة  
والثمن فنزل المؤلف الامر على ذلك • وبه قال (حدثنا) ولا يذروني (عبد الله بن محمد) المسندي قال  
(حدثنا ابن عيينة) بغير (عن عمرو) بفتح العين ابن دينار (عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه كان مع النبي صلى  
الله عليه وسلم في سفر (قال بن جرير لم اقف على تعيينه انتهى) (فكان) ولا يذروني ذرو الوقت وكان بالواو بدل القاء  
على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف ولد الناقة اول ما يركب (صعب) صفة ابكر أي نفور لكونه لم يذلل  
وكان (لعمري) أي والذي في الفرع وأصله تقديم لعمري على قوله صعب (فكان) البكر (يتقدم النبي صلى الله عليه  
وسلم فيدول ابوه) عمر بن الخطاب (يا عبد الله لا يتقدم النبي صلى الله عليه وسلم احد فقال له) أي لعمري (النبي صلى  
الله عليه وسلم بعينه) أي الجمل (فقال) ولا يذروني ذرو الوقت قال بإسقاط القاء (عمر هوان) يا رسول الله (فاستراه)  
عليه الصلاة والسلام من عمر (ثم قال) عليه الصلاة والسلام لا يذروني (هو) يا عبد الله فاصنع به ما شئت من أنواع  
التصرفات • ووجه المناسبة بين الحديث والترجمة فالذي يظهر كما قاله في فتح الباري أن البخاري أراد إلحاق  
المشاع في ذلك بغير المشاع وإلحاق الكثير بالقليل لعدم الفارق وقال ابن بطال هبته لابن عمر مع الناس فلم يستحق  
أحد منهم فيه شركة هذا ما رأيته في وجه المناسبة لهم والله أعلم فليأتنا • والحديث قد مر في باب إذا اشترى شيئاً  
فروبه من ساعته قبل أن يتفرقا • هذا (باب) بالتسوين (إذا وهب) رجل (بغير رجل وهو) أي والحال أن  
الموهوب له (راكبه) والذي في الفرع راكب بجذف الهاء أي البعير الموهوب (فهو جائز وقال الجدي) عبد  
الله أبو بكر المكي مما وصله الامم اعلى (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا عمرو) هو بن دينار (عن ابن عمر رضي  
الله عنهما) أنه (قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر وكنت على بكر صعب) لعمري رضي الله عنه (فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لعمري بعينه فبأعاه) بسكون الموحدة وبالمنة الفوقية عليه الصلاة والسلام منه ولا يذروني  
فبأعاه أي عمر له عليه الصلاة والسلام (فقال النبي صلى الله عليه وسلم هوانك) أي هبة (يا عبد الله) • ومطابقته  
لما ترجم به غير خافية فانه نزل الخلقة منزلة النقل فتصح الهبة • (باب) جواز (هدية ما يكره لبسها) انت باعتبار  
الحلة وفي نسخة بالفرع وأصله ونسبها الحافظ ابن جرير للنسبي أبسه بالتذكير والكراهة هنا أعظم من التنزيه والتعظيم  
• وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القعني (عن مالك) هو ابن انس امام دار الهجرة (عن نافع) مولى بن عمر  
(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال رأي عمر بن الخطاب حلة سيرة) بكسر السين المهملة وفتح المثناة  
الضمة وبالراء محذودا قال الخليل ليس في الكلام فعلا بكسر أوله مع المدسوى سيرة وحولاه وهو الماء الذي  
يخرج على رأس الولد وغنياء لغة في العنب وقوله حلة بالتسوين في الفرع وأصله وغيرهما على الصفة وقال عباس  
ضبطناه على متقن شيبوخنا حلة سيرة على الإضافة وهو أيضا في اليونانية وقال النووي انه قول المحققين  
ومتقن العربية وانه من إضافة الشيء لصفته كما قالوا ثوب خز قال مالك والسيراء والونى من الحرير وقال  
الاصمعي ثياب فيها خطوط من حرير أو قزوانما قيل لها سيرة لتسير الخطوط فيها وقيل الحرير الصافي والمعنى  
رأي حلة حرير تباع (عند باب المسجد) وفي رواية جرير بن حازم عن نافع عن عمر عطاردا التميمي بقم  
حلة بالسوق وكان رجلا يغشى الملوك ويصيب منهم (فقال يا رسول الله لو اشتريتها فلبستها يوم الجمعة وللوفد) زاد  
في اللباس إذا نزل (قال) عليه الصلاة والسلام (انما يلبسها) أي حلة الحرير (من لا خلق) أي لا حظ (له) منه  
أي من الحرير (في الآخرة ثم جاءت) رسول الله صلى الله عليه وسلم (حال) أي سيرة منها (فاعطى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عمر منها حلة) زاد في رواية جرير بن حازم وبعث الى اسامة بحلة وأعطى علي بن أبي طالب حلة  
ولا يذروني ذرو فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلة لعمري (وقال) بالواو أي عمر ولا يذروني ذرو فقال (أكرمونيها)  
بهمزة الاستفهام وفي رواية جرير بن حازم بخاء عمر يحمله فقال بعثت اليهم ذمة (وقلت في حلة عطاردا) هو  
ابن حاجب بن زرارة بن عدس بمهملات الدارمي وكان من حلة وفد بني تميم أصحاب الجرات وقد أسلم وحسن  
اسلامه (ما قلت) أي ما يدل على التحريم (يقال) عليه الصلاة والسلام (اني لم اكسها لبدنها) وفي اللباس  
فقال انما بعثت البكتيعة أو تكسوها (فكسا) بجذف الضمة المنصوب ولا يذروني ذرو فقال (عمر أنا  
له) من أمه أو من الرضاع وسماه ابن بشكوال في المبهمات نقلا عن الحسن بن حكيم قال الدماطي هو



السلي أخوخولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الاوقص قال وهو أخو زيد بن الخطاب لأمته فمن أطلق عليه أنه أخو عمر لأمته لم يصب وأجيب باحتمال أن يكون عمر ارتضع من أم أخيه زيد فيكون عثمان هذا أخا لعمر لأمته من الرضاع وقوله في محل نصب صفة لا خاى أنا كانه وكذا قوله (بمكة مشركا) صفة بعد صفة قبل اسلامه ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وسبق الحديث في الجمعة ويأتي ان شاء الله تعالى في اللباس بعون الله وقوته وبه قال (حدثنا محمد بن جعفر) أي ابن أبي الحسين الحافظ (أبو جعفر) الكوفي نزيل فيد بفتح الفاء وسكون التحتية آخره دال مهملة بلبدين بغداد وكذا وقال الحافظ ابن حجر يحتمل عندي أن يكون هو أبا جعفر القومسي الحافظ المشهور فقد أخرج عنه البخاري حديثا غير هذا في المغازي وانما جاوزت ذلك لأن المشهور في كنية القيدى أبو عبد الله بخلاف القومسي فكنيته أبو جعفر بلا خلاف وبالأول جزم الكلاباذي قال (حدثنا ابن فضيل) محمد (عن أبيه) فضيل بن غزوان (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال انى النبي صلى الله عليه وسلم يت فاطمة بنته) رضي الله عنها وسقط قوله بنته في كثير من النسخ (فلم يدخل عليها) زاد في رواية ابن عمر عن فضيل عند أبي داود وابن حبان قال وقل ما كان يدخل الأبائنا (وجاء على) زوجها رضي الله عنهما زاد ابن عمر فرأها مهمة (فذكرت ذلك) الذي وقع منه عليه الصلاة والسلام من عدم دخوله عليها (فذكره) على (النبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية ابن عمر فقال يا رسول الله اشتد عليا لك جنت فلم تدخل عليها (قال) عليه الصلاة والسلام (انى رأيت على بابها ستراموشيا) بفتح الميم وسكون الواو وكسر المجمة وبعد هاتمة أى مخططا بالوان شتى (فقال) عليه الصلاة والسلام (مالى وللدينا فأتاها على) رضى الله عنه (فذكر ذلك) الذي قاله عليه السلام (لها فقالت ليأمرنى) بالجزم على الامر (فيه) أى فى السر (بما شاء) قال (عليه الصلاة والسلام) لما بلغه قولها ليأمرنى فيه بما شاء (ترسل به) أى بالستر الموشى وترسل بضم اللام أى فاطمة ولا يذرتسلى بحذف الذون على لغة وقال فى المصاييح فيه شاهد على حذف لام الامر وبقاء عملها مثل قوله محمد تفد نفسك كل نفس • اذا ما خفت من أمر نبأ لا

ويحتمل وهو الاولى أن يخرج على حذف أن الناصبة وبقاء عملها أى أمر أن ترسل به (الى فلان أهل بيت) بالهاء والجز بدل من سابقه وفى نسخة آل به مزة ممدودة واسقاط الهاء (بهم حاجة) وليس ستر الباب حراما لكنه صلى الله عليه وسلم كره لابتته ما كره لنفسه من تجمل الطيبات قال الكرمانى أولان فيه صور او نقوشا وهذا الحديث أخرجه أبو داود فى اللباس • وبه قال (حدثنا حجاج بن منال) بكسر الميم السلي الانطاطى البصرى قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال أخبرنى) بالافراد (عبد الملك بن مبصرة) ضد الميمنة الهلالي الكوفي وفى اليونينية ابن مبصرة بخفض ابن والظاهر انه سبق قلم (قال سمعت زيد بن وهب) الجهنى أبا سليمان الكوفي الخضر (عن عتي) هو ابن أبي طالب (رضى الله عنه) أنه (قال اهدى) بفتح الهززة والدال (الى) بتشديد التحتية (النبي صلى الله عليه وسلم حلة سيرا) نوع من البرود يخالطه حر وروحه بالتسوين ولغيره أى ذرحله سيرا باسقاط التسوين للاضافة (فأبستها فرأيت الغضب فى وجهه) زاد مسلم فى روايه أبى صالح فقال انى لم أبعث بها اليك لتلبسها انما بعثت بها اليك لتشفقها خرا بين النساء (فشققها بين نسائى) أى قطعها ففترقتها عليهن خرا بضم الخاء المجمة والميم جمع خارب كسر أوله مع التخفيف ما تغطى به المرأة رأسها والمراد بقوله نسائى ما فسرونى رواية أبى صالح حيث قال بين الفرواطم قال ابن قتيبة المراد بالفرواطم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدة على ولا أعرف الثالثة وذكر أبو منصور الازهرى انها فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب وقد أخرج الطحاوى وابن أبي الدنيا فى كتاب الهدايا وعبد الغنى بن سعيد فى المسمات وابن عبد البر كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن أبى فاختة عن هيرة بن يريم بنحبة ثم رآه بوزن عظيم عن على فى نحو هذه القصة قال فشقت منها أربعة أخره فذكر الثلاثة المذكورات قال ونسب يزيد الرابعة وقال عياض لعلها فاطمة امرأة عقيل بن أبى طالب وهى بنت شيبه بن ربيعة وقيل بنت عتبة بن ربيعة وقيل بنت الوليد بن عتبة • ومطابقة الحديث للترجمة فى قوله فرأيت الغضب فى وجهه فانه دال على انه كره له لبسها مع كونه اهداها له وهذه الحلة كان اهداها له عليه الصلاة والسلام اكيد ردومة كما فى مسلم • وقد أخرج المؤلف حديث الباب أيضا فى النضقات واللباس ومسلم فى اللباس والنساء فى الزينة • (باب) جواز (قبول الهدية من المشركين) وقال أبو ذريرة



مما وصله في أحاديث الانبياء (عن النبي صلى الله عليه وسلم جابر ابراهيم) الخليل (عليه السلام بسارة)  
 زوجته وكانت من أجل النساء (قد دخل قرية) قبل هي مصر (فيها ملك او) قال (جابر) هو عمرو بن امرئ  
 القيس بن سبا وكان على مصر ذكره السهيلي وهو قول ابن هشام في التيجان وقيل اسمه صادق حكاه ابن قتيبة  
 وأنه كان على الاردن وقيل غير ذلك فقيل له ان ههنا رجلا معه امرأة من أحسن النساء فأرسل اليها فلما دخلت  
 عليه ذهب يتناولها بيده فأخذ فقال ادعي الله لي ولا أضرك فعدت فأطاق (فقال اعطوها آجر) همزة بدل الهاء  
 والجيم مفتوحة وفي نسخة هاجر أي هبة لها التخدمة لانه أعظمها أن تخدم نفسها وباني الحديث ان شاء الله  
 تعالى تأتاني أحاديث الانبياء (واهديت للنبي صلى الله عليه وسلم) بخير (شاة فيها سم) وهذا التعليق ذكره  
 في هذا الباب موصولا (وقال ابو حنيفة) عبد الرحمن الساعدي الانصاري مما وصله في باب خرص النمر من  
 الزكاة (اهدي) يوحنا بن روبة واسم امه العلماء بفتح العين وسكون اللام مدودا (ملك ابيه) بفتح الهمزة وسكون  
 التحتية بلد معروف بساحل البحر في طريق المصريين الى مكة وهي الآن خراب (للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة  
 بيضاء وكساء) بالواو والنبي صلى الله عليه وسلم ولا يذرف كساء (بردا وكعب) أي امر عليه الصلاة والسلام أن  
 يكتب (له) وفي نسخة لا يذروا الاصيل اليه (بجرهم) أي يبلدهم أي اهل بجرهم والمعنى انه أقزم عليهم بما التزمه  
 من الجزية وقد سبق افظ الكتاب في الزكاة ومناسبة هذا الترجمة غير خفية وبه قال (حدثنا) ولا يذرح حدثني  
 (عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا يونس بن محمد) المؤتب البغدادي قال (حدثنا شيمان) بفتح الشين  
 المجهمة وسكون التحتية بن عبد الرحمن النحوي (عن قتادة) ابن دعامة أنه قال (حدثنا انس) هو ابن مالك  
 (رضي الله عنه) أنه (قال اهدي للنبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس) بضم همزة اهدي وكسر ثائه وجبة  
 رفع نائب عن الفاعل والسندس مارق من الديباغ وهو ما تخرن وغلظ من ثياب الحرير (وكان) عليه السلام  
 (ينهى عن) استعمال (الحرير) والجللة الحالية (فحبب الناس منها فقال صلى الله عليه وسلم) زاد في اللباس  
 أن يحبون من هذا قلنا نعم قال (و) الله (الذي تنس محمد بيده لمناديل سعد بن معاذ) اذ وصي (في الجنة) أحسن من  
 هذا الثوب قيل وانما خص المناديل بالذكر لكونها تمنن فيكون ما فوقها أعلى منها طريق الاولى (وقال  
 سعيد) هو ابن أبي عروبة فيما وصله أحمد عن روح عنه (عن قتادة) بن دعامة (عن انس) رضي الله عنه (أن  
 اكيدر) بضم الهمزة وكسر الدال مصغرا ابن عبد الملك بن عبد الجحيم والنون وكان نصرانيا أسره خالد بن  
 الوليد لما أرسله النبي صلى الله عليه وسلم في سرية وقتل أخاه وقدم به الى المدينة فصالحه النبي صلى الله عليه  
 وسلم على الجزية وأطلقه وكان صاحب (دومة اهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم) ودومة بضم الدال المهملة  
 والمحتثون يفتحونها وسكون الواو وهي دومة الجندل مدينة بقرب تولبها نخل وزرع على عشر مراحل من  
 المدينة وثمان من دمشق والجندل الجارة والدومة مستدار الشيء ومجتمعه كأنها سميت به لان مكانها مجتمع  
 الاحجار ومستدارها مراد المؤلف من هذا التعليق بيان الذي اهدي لطابق الترجمة وبه قال (حدثنا عبد  
 الله بن عبد الوهاب) أبو محمد الحلي البصري قال (حدثنا خالد بن الحارث) الهجيمي البصري قال (حدثنا  
 شعبة) بن الجراح (عن هشام بن زيد) بن مالك الانصاري (عن انس بن مالك رضي الله عنه ان يهودية) اسمها  
 زينب واختاف في اسلامها (أنت النبي صلى الله عليه وسلم) في خيبر (بشاة مسمومة) وأكثرت من السم في  
 الذراع لما قبل لها انه عليه الصلاة والسلام يحبها (فأكل منها) وأكل معه بشر بن البراء ثم قال لاصحابه أسكروا  
 فانها مسمومة (بغى بها) أي باليهودية فاعترفت (فقيل ألا نقلها قال) عليه الصلاة والسلام (لا) لانه كان  
 لا ينتقم لنفسه ثم مات بشرفقتها به قصاصا قال انس (فما زلت اعرفها) أي تلك الاكلة (في اهوات رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم) بفتح اللام والهاء والواو جمع لها وهي اللحمة المعافاة في أصل الخنك وقيل هي ما بين منقطع  
 اللسان الى منقطع أصل الفم ومراد انس أنه صلى الله عليه وسلم كان يعثر به المرض من تلك الاكلة احبانا ويحتمل  
 أنه كان يعرف ذلك في اللهوات بتغير لونها او بنفوذها أو تخفيف قاله القرطبي فيما نقله عنه في فتح الباري وبه قال  
 (حدثنا ابو انعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا المعمر بن سليمان) بن طرخان التيمي البصري (عن  
 ابيه) سليمان (عن ابي عثمان) عبد الرحمن بن مل بلام مشددة والميم مثناة النهدى بفتح النون وسكون الهاء  
 مشهور بكنيته مخضرم عاش مائة وثلاثين سنة او أكثر (عن عبد الرحمن بن ابي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) أنه



(قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم طعام فاذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه) بالرفع عطفا على صاع والضمير للصاع (فجئتم بجام رجل مشرك) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع (مشعان) بضم الميم وسكون الشين المجهمة وبه مد ها عين مهملة آخره نون مشددة (طويل) زاد المستطلى جذا فوق الطول ويحتمل أن يصحكون تفسير المشعان وقال القزاز المشعان الجافي النار الرأس وقال غيره طويل شعر الرأس جذا البعيد العهد بالدهن الشعث وقال القاضي نار الرأس متفرقة (بضم يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم) له (بيعا) نصب بفعل مقدر رأى أتبع بيعا أو الحال أى اتدفعها بآئنها (أم عطية أو قال) عليه الصلاة والسلام (أم هبة) عطف على المنصوب السابق والشك من الراوى (قال) المشرك (لا) ليس هبة (بل) هو (بيع) أى مبيع واطلق عليه بيعا باعتبار ما يؤول اليه (عائى) عليه الصلاة والسلام (منه) أى من المشرك (شاة) وللكشمينى منها أى من الغنم شاة (فصنعت) أى ذبحت (وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بسواد البطن) منها وهو كبدها أو كل ما فى بطنها من كبدها وغيرها لكن الأول ابلغ فى المعجزة (أن يشوى وإيم الله) بوصل الهـ حزة قسم (ما فى الثلاثين والمائة) الذين كانوا معه عليه الصلاة والسلام (الأوقد حر البى صلى الله عليه وسلم) بفتح الحاء المهملة أى قطع (له حزة) بضم الحاء المهملة أى قطعة (من سواد بطنها أن كان شاهدا أعطاه إياها) قال الحافظ ابن حجر رأى إعطاء إياها فوه ومن القلب وقال البيهقى أى أعطى الحزة الشاهد أى الحاضر ولا حاجة إلى دعوى القلب بل العبارتان سواء فى الاستعمال (وأن كان غائبا خباله) منها (بجمل منها) أى من الشاة (قصعين فاكلوا اجمعون) تأ كيد للضمير الذى فى اكلوا أى اكلوا من القصعين بحجة عين عليهم ما فىكون فيه معجزة أخرى لكونهم ما وسعنا أيدي القوم كلهم أو المراد أنهم اكلوا منهم ما فى الجملة أعم من الاجتماع والافتراق (وشبه عنا فضلت القصعتان فحملناه) أى الطعام الذى فضل وفى رواية المصنف فى الاطعمة وفضل من القصعين ولغير أبى ذر فحملنا باسقاط ضمير المقبول (على البعير أو كما قال) شك من الراوى وفى هذا الحديث معجزة تكثير سواد البطن حتى وسع هذا العدد وتكثير الصاع وطعم الشاة حتى اشبعهم اجمعين وفضلت منهم فضلة حملوها اعدم حاجة أحد إليها وهذا الحديث مننى مختصر فى البيع ويأتى فى الاطعمة أن شاء الله تعالى (باب الهدية لدمشركين وقول الله تعالى) بالجر عطفا على الهدية فى سورة الممتحنة (لا ينهاكم الله عن) الاحسان إلى الكفرة (الذين لم يقاتلوكم فى الدين) قال ابن كثير كالنساء والضعفة منهم (ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم) أى تحسنوا إليهم وتصلوهم (وتقسطوا إليهم) قال السمرقندى تعدلوا معهم بوفاء عهدهم زاد أبو ذر أن الله يحب المقسطين أى العادلين وبه قال (حدثنا خالد بن مخلد) بفتح الميم وسكون المجهمة أبو الهيثم الجبلى القطوانى بفتح القاف والطاء الكوفى قال حدثنا سليمان بن بلال) التميمى مولا هم أبو محمد المدنى قال (حدثنى) بالافراد (عبد الله بن دينار) العدوى مولا هم أبو عبد الرحمن المدنى مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضى الله عنهما) أنه (قال رأى عمر) أبوه (حلة) زادت فى رواية نافع السابقة سيرا (على رجل) هو عطار بن صاحب (تاع) أى عند باب المسجد كما فى رواية نافع (فقال) عمر (لنبي صلى الله عليه وسلم اتبع) أشهر هذه الحلة تلبسها يوم الجمعة) يجزم تلبسها فى الفرع وأصله (وإذا جاءك الوعد فأنال) عليه الصلاة والسلام انما يلبس هذه (أى الحلة) ولغير أبى ذر هذا أى الجبرير (من لا خلق) أى لا حظ (له) منه (فى الآخرة) فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها بجلل فارس إلى عمر منها بحلة فقال عمر (له عليه الصلاة والسلام) كيف ألبسها وقد قات فيها وفى رواية نافع وقد قلت فى حلة عطار (ما قلت قال) عليه الصلاة والسلام ولا بوى ذر الوقت فقال (أنى لم أكنها تلبسها بآئنها أو تكسوها) بالرفع (فارس لها) أى بالحلة (عمر ألى أخ له) من الرضاة اسمه عثمان بن حكيم (من أهل مكة) زاد نافع مشركا (قبل أن يسلم) لم يقل نافع قبل أن يسلم وبه قال (حدثنا عبيد بن اسماعيل) بضم العين مصغرا واسمه عبد الله الهبارى بفتح الهاء وتشديد الموحدة قال (حدثنا أبو اسامة) حماد بن اسامة اللبى (عن هشام عن أبيه) عمرو بن الزبير بن العوام (عن أسماء بنت أبى بكر) الصديق (رضى الله عنهما) أنها (قالت) ولا بوى ذر الوقت قلت يا رسول الله (قدمت على أمى) قبلة بالقاف والفوقية مصغرا بنت عبد العزيز بن سعد زاد الليث عن هشام فى الادب مع ابنها واسمها كاذ كره الزبير الحارث بن مدركة قال الحافظ ابن حجر ولم أره ذكر فى العصابة فكانه مات مشركا وفى رواية ابن سعد وأبى داود الطيالسى والحاكم



من حديث عبد الله بن الزبير قدمت قبله بنت عبد العزى على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهدية وكان أبو بكر  
 طلقها في الجاهلية بهذا ريب ومن وقرط فابت أسماء أن تقبل هديتها أو تدخلها بيتها (وهي مشركة) جله  
 حالية (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في زمنه (فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت) وفي رواية  
 حاتم بن اسماعيل في الجزية فقلت يا رسول الله (أن أمي قدمت وهي راغبة) في شيء تأخذ أو عن دين أو في القرب  
 مني ومجاورتي والتوجه دالي لأنهم ابتدأت أسماء بالهدية ورغبت منها في المكافأة لا الإسلام لأنه لم يتبع في شيء  
 من الروايات ما يدل على إسلامها ولو حمل قوله راغبة أي في الإسلام لم يستلزم إسلامها فلذا لم يصب من ذكرها  
 في العصابة وأما قول الزركشي وروى راغبة بالميم أي كارهة للإسلام ساخطة له فيهم أنه رواية في البخاري  
 وليس كذلك بل هي رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود والأسما عيسى (أفأصل أمي قال عليه الصلاة  
 والسلام) (ثم صلى أمك) زاد في الأدب عن الجسدي عن ابن عيينة فأنزل الله فيها لا يهاكم الله عن الذين  
 لم يقاتلواكم في الدين \* هذا (باب) بالتسوين (لا يحمل لاحداث يرجع في هبته) التي وهبها (و) لاني (مصدقته) التي  
 تصدق بها \* وبه قال (حدثنا مسلم بن إبراهيم) (الأزدي القراهدي بالقاه) أبو عمرو البصري قال (حدثنا  
 هشام) (الدستوائي) (وشعبة) (بن الحجاج) (قالا حدثنا قتادة) (بن دعامه) (عن سعيد بن المسيب) (بفتح التحتية) (عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العائد في هبته كالعائد في قبته) زاد أبو داود  
 في آخره قال هشام قال قتادة ولا أعلم التي الأحراما \* وبه قال (حدثنا) (ولابي ذر) حدثني بالافراد وواو  
 العطف (عبد الرحمن بن المبارك) ليس أخا عبد الله بن المبارك المشهور بل هو العيشي بنحبة ومهجة البصري  
 قال (حدثنا عبد الوارث) (بن سعيد التنوري) بفتح المثناة وتشديد النون قال (حدثنا أيوب) (بن أبي نعيمه) كيسان  
 السخيتاني البصري (عن عكرمة) (مولى ابن عباس) (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم ليس لنا (وفي رواية منا) (مثل السوء) بفتح السين ومثل بفتح الميم والمثلثة (الذي يعود في هبته)  
 أي العائد في هبته (كالكلب يرجع في قبته) زاد مسلم في رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقرة فأكاه وله  
 في رواية بكرا غامض الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقة كمثل الكلب بقي ثم يأكل قبته والمعنى كما قال  
 البيضاوي لا ينبغي لسلمة المؤمن أن تتصف بصفة ذميمة يشابه بها أخص الحيوانات في أخص أحوالها  
 قال في الفتح ولعل هذا أبلغ في الزبر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلاً لا تعود وافي الهبة قال النووي  
 هذا المثل ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد قباضهما وهو محمول على هبة الاجنبي لا ما وهب  
 لولده وولد لولده كما صرح به في حديث النعمان وهذا مذهب الشافعي ومالك وقال الحنفية بكره الرجوع فيها  
 لحديث الباب ولا يحرم لأن فعل الكلب يوصف بالقبض لا بالحرمة فيرجع في الرجوع فيما يهبه لاجنبي بتراضيهما  
 أو بحكم ما لم لقوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته ما لم يهب منها أي ما لم يعرض عنها \* وبه قال  
 (حدثنا يحيى بن قزعة) (بفتح القاف والراي المكي) قال (حدثنا مالك) (الامام) (عن زيد بن أسلم) (عن أبيه) (أسلم  
 مولى عمر بن الخطاب أنه) (قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت علي بن موسى) (أي تصدقت به  
 ووهبته بأن يقاتل عليه) (في سبيل الله) (واسمه الوورد وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ثم المديني فأعطاه  
 عمر) (فأضاعه الذي كان عنده) بتقصيره في خدمته وموته قال عمر (فأردت أن أشتريه منه وطلعت أنه بآتعه  
 برخص فسألت عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتريه) نهى للتزير (وان أعطاه كبد درهم واحد) قال  
 في الفتح ويستفاد منه أنه لو وجدته مثلاً يباع بأعلى من ثمنه لم يتناوله النهي (فإن العائد في صدقة كالكلب يعود  
 في قبته) الفاء في فإن العائد للتعليل أي كما يقع أن بقي ثم يأكل كل كذلك يقع أن يتصدق بشيء ثم يرجعه إلى نفسه  
 بوجه من الوجوه \* هذا (باب) بالتسوين من غير ترجمة وهو كالفصل من السابق \* وبه قال (حدثنا) (ولابي ذر  
 حدثني بالافراد) (ابراهيم بن موسى) (الفراء الرازي المعروف بالصغير قال) (أخبرنا هاشم بن يوسف) (الصنعاني  
 يعني قاضيا) (ان ابن جريج) (عبد الملك بن عبد العزيز) (أخبرهم قال أخبرني) (بالافراد) (عبد الله بن عبيد الله بن  
 أبي مليكة) (بضم الميم وفتح اللام) (وتصغير عبد الثاني المكي) (أن بن مهيوب) (بضم المهملة وفتح الهاء) (ابن سنان  
 الرومي) (لان الروم) (سبوه صغيراً) (وبنوهم حمزة وحبيب وسعد وصالح وصبي) (وعباد وعثمان) (ومحمد) (مولى ابن  
 جدعان) (بضم الجيم) (ومكون المهمة عبد الله بن عمر بن جدعان) (كان اشتراه بمكة من رجل من كلب وأعتقه وقيل



بل هرب من الروم فقدم مكة فخالف فيها ابن جلدان والكشيم في نسخة والحوي بن جلدان (أدعوا) أي بنو  
صهيب عند مروان (يدين) ثنية يت (وحجرة) بضم الحاء المهملة وسكون الجيم الموضع المنفرد في الدار (أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى ذلك) الذي أدعوه من البيتين والحجرة أبيهم (صهيبا فقال مروان من يشهد  
لكم بصيغة الجمع) (قالوا) كلهم يشهد بذلك (ابن عمر) عبد الله (قد عاه) مروان (فشهد لا عطى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) بفتح لام لا عطى قال الكرمانى كأنه جعل للشهادة حكم القسم أو يقدر قسم أى والله لا عطى عليه  
الصلاة والسلام (صهيبا يدين وحجرة) وهى التى أدعى بها (ففضى مروان بشهادته لهم) أى بشهادة ابن عمر  
وحده ابني صهيب باليتين والحجرة فان قيل كيف قضى بشهادته وحده أجاب ابن بطال بأنه انما قضى لهم  
بشهادته وبغيرهم وتعقب بأنه لم يذكر ذلك في الحديث بل عبر عن الخبر بالشهادة والخبر وكذا بالقسم كثيرا وان كان  
السامع غير منكرو لو كانت شهادة حقيقية لاحتاج الى شاهد آخر ولا يحتج ما في هذا فليتأمل والقاعدة المستقرة  
تتقى الحكم بشهادة الواحد فلا بد من اثنين أو شاهد وبين فالجمل على هذا أولى من جملة على الخبر وكون الشهادة  
غير حقيقية وهذا الحديث نفرد به البخارى

(بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت السلسلة لابي ذر في اليونانية قال ابن حجر وثبتت للاصيلي وكريمة قبل الباب  
\* (باب ما قيل) أى ورد (في العمري) بضم العين المهملة وسكون الميم مع القسم مأخوذة من العمر (والرقي)  
بوزنها مأخوذة من الرقوب لان كلامهم ما رقب موت صاحبه وكانا عقدين في الجاهلية وتفسير العمري أن  
يقول الرجل لغيره (اعمره الدار فمضى عمري) أى (جعلته) ملكا مدة عمره وتكون هبة ولو زاد فان مت فهو  
لورثته هبة أيضا طول فيها العبارة (استعمركم فيها) أى (جعلكم عمارا) هذا تفسير أبى عبيدة في المجاز وقال  
غيره استعمركم أطال أعماركم أو أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها \* وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل  
ابن دكين قال (حدثنا شيبان) بن عبد الرحمن النخوى (عن يحيى) بن أبي كثير (عن أبي سامة) بن عبد الرحمن بن  
عوف (عن جابر رضى الله عنه) أنه (قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعمري أنها) أى حكم في العمري بأنها  
(لن وهبت له) بضم الواو مبني للمفعول زاد مسلم في رواية الزهري عن أبي سامة لا ترجع الى الذى أعطاها لانه  
أعطى عطاء وقعت فيه الموارث وله من طريق الليث عن الزهري فقد قطع قوله حقه فيها وهى لمن أعر ولعقبه  
فلو قال ان مت عاد الى أوالى ورثتى ان مت صحت الهبة ونها الشرط لانه فاسد ولا طلاق الحديث \* وحديث  
الباب أخرجه مسلم في الفرائض وأبو داود في البيوع والترمذى وابن ماجه في الاحكام والنساء فى العمري  
\* وبه قال (حفص بن عمر) الحوضي قال (حدثنا همام) هو ابن يحيى الشيباني البصري قال (حدثنا قتادة)  
ابن دعامه (قال حدثني) بالافراد (النضر بن أنس) الانصارى (عن بشير بن نزيك) بفتح الموحدة وكسر المعجمة  
ونهيك بفتح النون وكسر الهاء السلولى (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال  
العمري جائزة) أى للمعمر بفتح الميم ولورثته من بعده لاحق للمعمر فيها (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح بالاسناد  
السابق الموصول الى قتادة (حدثني) بالافراد (جابر) هو ابن عبد الله الانصارى (عن النبي صلى الله عليه وسلم  
نحوه) أى نحو حديث أبي هريرة رضى الله عنه ورواه مسلم عن قتادة عن عطاء بلفظ العمري ميراث لاهلها  
وله المراد بقوله نحوه لكن في رواية أبي ذر بلفظ مثله بدل نحوه قال النووي قال أصحابنا للعمري ثلاثة أحوال  
\* أحدها أن يقول أعرتك هذه الدار فاذا مت فهي لورثتك أو لعقبك فتصح بلا خلاف وبملك رقبة الدار وهى  
هبة فاذا مات فالدار لورثته والافليت المال ولا تعود الى الواهب بحال \* ثانيها أن يقتصر على قوله جعلتها لى  
عمري ولا يتعرض لما سواه ففي صحته قولان للشافعي أحدهما وهو الجديد صحته \* ثالثها أن يزيد عليه بأن يقول  
فان مت عادت الى ولورثتى ان مت صح ولغا الشرط وقال أحمد تصح العمري المطلقة دون المؤقتة وقال مالك  
العمري في جميع الأحوال تملك لمنافع الدار مثلا ولا تملك فيها رقبتهما بحال ومذهب أبى حنيفة كالشافعية  
ولم يذكر المؤلف في الرقي المذكورة في جملة الترجمة شيئا فله يرى اتحادهما في المعنى ككاتبهم وروى  
النسائى باسناد صحيح عن ابن عباس موقوفا للعمري والرقي سواء وقد منعها مالك وأبو حنيفة ومحمد خلافا



للمجهور وواقفهم أبو يوسف والنسائي من طريق أسير عن الكريم عن عطاء قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمري والرقبي قلت وما الرقبى قال يقول الرجل للرجل هي لك حيايتك فان فعلت فهو جائز أخرجه  
 من مسلا وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر عن قوالة عمري ولا رقبى  
 فن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته ورجاله ثقات لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر فصرح به  
 النسائي في طريق وتقاء في طريق أخرى وأجيب بأن معناه لا عمري بالشروط الفاسدة على ما كانوا يفعلونه  
 في الجاهلية من الرجوع أي فليس لهم العمري المعروفة عندهم المقتضية للرجوع فأحاديث النهي محمولة على  
 الارشاد (باب من استعار من الناس الفرس) زاد أبو ذر والداية وزاد الكشي وغيرهما قال الحافظ ابن حجر  
 وثبت مثله لابن شوية لكن قال وغيرهما بالتثنية وعند بعض السراخ قبل الباب كتاب العارية ولم أراه لغيره  
 والعارية بتشديد الياء وقد تخفف وفيها لغة ثالثة عارة بوزن غارة وهي اسم لما يعار ماخوذ من عار اذا ذهب  
 وجاء ومنه قيل للغلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجيئه وقيل من التعاور وهو التناوب وقال الجوهري كأنها  
 منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب وحقيقتها شرعا باحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه والاصل  
 فيه اقبل الاجماع قوله تعالى ويمنعون الماعون فسرهم بجهور والمفسر بن عباس استعيره الجيران بعضهم من بعض وبه  
 قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبه) بن الجراح (عن قتادة) بن دعامة أنه (قال سمعت أنسا) هو  
 ابن مالك رضى الله عنه (يقول كان فرج) بفتح الفاء والزاي خوف من العدو (بالمدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسا من أبي طلحة) زيد بن سهل زوج أم أنس (يقال له المدوب) زاد في الجهاد عن طريق سعيد عن  
 قتادة كان يقطع أو كان فيه قطاف بالشك أي بطئ المشي وقال ابن الاثير المدوب أي المطلوب وهو من النذب  
 الرهن الذي يجعل في السباق وقيل سمي به لندب كان في جسمه وهو أثر الجرح وقال عياض يحتمل أنه لقب  
 أو اسم بغير معنى كسائر الاسماء (فركبه) عليه الصلاة والسلام زاد في رواية جرير بن حازم عن محمد عن أنس  
 في الجهاد ثم خرج يركض وحده فركب الناس يركضون خلفه (فلما رجع قال ما رأيتنا من شيء) يوجب الفرع  
 (وان وجدناه) أي الفرس (البحرا) أي واسع الجري ومنه سمي البحر بحر السعة وتجر فلان في العلم اذا اتسع  
 فيه وقيل شبهه بالبحر لان جريه لا ينفد ~~كما لا ينفد ماء البحر~~ قال الخطابي وان هنا نافية واللام بمعنى الا أي  
 ما وجدناه الا بحرا وعليه اقتصر الزركشي قال في التوضيح وهو قصور وهذا انما هو مذهب كوفي ومذهب  
 البصريين أن ان مخففة من الثقيلة واللام فارقة بينها وبين النافية انتهى وقد سبقه اليه ابن التين قال الحافظ ابن  
 حجر وفي رواية المسقلى وان وجدنا بحرا الضمير وفي رواية جاد عن ثابت عن أنس في الجهاد أيضا استعيره لهم  
 النبي صلى الله عليه وسلم على فرس عري ما عليه سرج وفي عنقه سيف وأخرجه الاسماعيلي عن حماد وفي أوله  
 فرج أهل المدينة ليلة قتلقاتهم النبي صلى الله عليه وسلم قد سبقهم الى الصوت وهو على فرس بغير سرج واستدل  
 به على مشروعية العارية وكانت كما قاله الروباني واجبة أول الاسلام للآية السابقة ثم نسخ وجوبها فصارت  
 مستحبة أي أصالة فقد نجب كإعارة الذئب لدفع حرا وبرد وإعارة الخيل لانتقاد غريبي والسكين لذبح حيوان  
 محترم يخشى موته وقد تحرم كإعارة الصيد من المحرم والامة من الاجنبي وقد تمكره كإعارة العبد المسلم من كافر  
 وبشرط في الغير أن يملك المنفعة فتصح الإعارة من المستأجر لانه غير مالكها وانما أبيع له الانتفاع  
 لكن المستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله كأن يركب الدابة المستعارة وكيه في حاجته أو زوجته أو خادمه  
 لان الانتفاع راجع اليه بواسطة المباشرة وحكم العارية اذا تلفت في يد المستعير بأقعة مماوية أو تلفها هو  
 أو غيره ولو بالتقصير الضمان الحديث أبي داود وغيره العارية ممنوعة ولانها مال يجب رده لمالكه فيضمن عند  
 تلفه كالمأخوذ بجهة السوم فان تلفت باستعمال مأذون فيه كاللبس والركوب المعتادين لم يضمن لحصول التلف  
 بسبب مأذون فيه (باب الاستعارة للعروس) نعت يستوي فيه الذكر والانثى ماداما في اهراسهما (عند  
 البناء) أي الزفاف وقال ابن الاثير الدخول بالزوجة وقيل له بناء لانهم كانوا يبنون لمن يتزوج قبة ليدخل بها فيها  
 ثم أطلق ذلك على التزويج وبه قال (حدثنا أبو نعم) الفضل بن دكين قال (حدثنا عبد الواحد بن أيمن) بفتح  
 الهمزة وسكون التحتية وبعد الميم المفتوحة نون الخزومي المكي قال (حدثني) بالافراد (أبي) أيمن الحبشي قال  
 (دخلت على عائشة رضي الله عنها وعليها درع قطر) بكسر الهمزة وسكون الراء وقطر بكسر القاف  
 وسكون الطاء ثم راع مع إضافة درع لقطر ضرب من برود اليمن غليظ فيه بعض الخشونة ولا يذر عن الحموى



والمسقى قطن بضم القاف وآخره نون والجملة حالية (عن خمسة دراهم) برفع عن وجز خمسة في الفتح وأصله  
 وغيره ما من الأصول المعتمدة التي وقفت عليها وقال في الفتح عن بالنصب بنزع الخافض وخمسة بالجسر على  
 الإضافة أو عن خمسة بالرفع فيهما على حذف الضمير أي عنه خمسة دراهم ويروى عن بضم المثناة وتشديد الميم  
 المكسورة على صيغة الجهور من الماضي وخمسة بالنصب بنزع الخافض أي قوم بخمسة دراهم قال ووقع  
 في رواية ابن شوية وحده خمسة دراهم (فقال ارفع بصرك إلى جاري) قال الحافظ ابن جرير أعرف اسمها  
 (انظر إليها) بلنظ الأمر (فإنها ترهق) بضم أوله وفتح ثالثة تكبر (أن تلبسه في البيت) يقال رهق الرجل إذا تكبر  
 وأعجب بنفسه وهو من الأفعال التي لم ترد إلا مبنية للم بسم فاعله وإن كان بمعنى الفاعل مثل عنى بالأمر وتجت  
 الناقية لكن قال في الفتح أنه رأى في رواية أبي ذر ترهق بفتح أوله وقد حكاه ابن دريد لكن قال الأصمعي لا يقال  
 بالفتح (وقد كان لمنه) أي من الدروع (درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في زمنه وأيامه (فما  
 كانت امرأة تقبر) بضم حرف المضارعة وفتح القاف وتشديد التثنية آخره نون مبنية للمفعول أي ترين قال  
 صاحب الأفعال فإن الشيء قبانه أصله وقيل بجلى على زوجها (بالمدينة إلا أرسلت إلى تستعيره) أي ذلك الدرع  
 لأنهم كانوا إذ ذاك في حال ضيق فكان الشيء الخسيس عندهم نفيسا وهذا الحديث تفرد به البخاري وفيه من  
 الفوائد ما لا يحصى فتأمل \* (باب فضل المنحة) بفتح الميم والهاء المهملة بينهما نون مكسورة فضاء تحتية ساكنة  
 الناقية أو الشاة تعطيها غيرك بحتمها ثم ردة ما عليك والمنحة بالكسر العطية وسقط لفظ باب في رواية أبي ذر ففضل  
 مرفوع حيث \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو ابن عبد الله بن بكير ونسب به لحدته لشهرته به المخزومي قال  
 (حدثنا مالك) الإمام الأعظم (عن أبي الزناد) عبد الله بن زكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم المنحة) الناقية (اللقحة) بكسر اللام وسكون  
 القاف والرفع صفة سابقة الملقوحة وهي ذات اللبن القرية العهد بالولادة (الصفي) بفتح الصاد وكسر الفاء  
 صفة ثانية الكثيرة اللبن واستعمله بغيره قال الكرمانى لأنه أتم فاعيل أو فاعول يستوى فيه المذكر والمؤنث  
 وتعقبه العيني بأن قوله أتم فاعيل غير صحيح لأنه من معتل اللام الواو دون الياء وقال في المصابيح والأشهر  
 استعمالها بغيره قال العيني ويروى أيضا الصفية (منحة) نصب على التمييز قال ابن مالك في التوضيح فيه وقوع  
 التمييز بعد فاعل نعم ظاهرا وقد منع سيبويه الأمع انتماء الفاعل لمحوش للظمان بدلا وجوز المبرد وهو الصحيح  
 انتهى قال في المصابيح يحتمل أن يقال إن فاعل نعم في الحديث مضمر والمنحة الموصوفة بما ذكره هي الخصوص  
 بالمدح ومنحة تميز تأخر عن الخصوص فلا شاهد فيه على ما قال ولا يرد على سيبويه حيث \* (والشاة الصفي) صفة  
 وموصوف عطف على ما قبله (نعد وبأنا وتروح بأنا) أي تحلب أنا بالغداة وأنا بالعشي أو تغدو بأجر حلبها  
 في الغدو والروح والمنحة من باب الصلات لأن باب الصدقات \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التنبسي  
 (واسماعيل) بن أبي أويس (عن مالك) أنه (قال) في روايته للحديث السابق (نعم الصدقة) أي اللقحة الصفي  
 منحة قال في الفتح وهذا هو المشهور عن مالك وكذا رواه شعب عن أبي الزناد كما سيأتي إن شاء الله تعالى  
 في الأشربة أي بلفظ الصدقة \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التنبسي قال (أخبرنا ابن وهب) عبد الله  
 المصري قال (حدثنا يونس) بن يزيد الأيلي (عن ابن شهاب) الزهري (عن أنس بن مالك رضي الله عنه) أنه  
 (قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم معنى شيئا) وسقط لابي ذر معنى شيئا (وكانت الانصار أهل  
 الأرض والعقار) بالخفض عطف على السابق وجواب لما قبله (فقاسمهم الانصار على أن يعطوهم غنما أموالهم  
 كل عام ويكفونهم العمل والموتة) في الزراعة والمتن في حديث أبي هريرة السابق في الزراعة حيث قالوا قسم  
 بيننا وبين اخواتنا النخل قال لا مقاسمة الأصول والمراد هنا مقاسمة الثمار (وكانت أمه أم أنس) بدل من أمه  
 والضمير فيه يعود على أنس واسمها سهل وهي (أم سليم) بضم السين مصغرا بدل من المرفوع السابق أيضا (وكانت  
 أم عبد الله بن أبي طلحة) أيضا فهو أخوانس لأمه قال في الفتح والذي يظهر أن قائل ذلك الزهري عن أنس لكن  
 بقية السياق تقتضي أنه من رواية الزهري عن أنس فيكون من باب التجريد كانه ينتزع من نفسه شخصا فيضاطبه  
 (فكانت أعطت) أي ذهبت (أم أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم عذاقا) بكسر العين المهملة وتحتيف الذال  
 المهمة جمع عذق بفتح العين وسكون الذال العذلة نفسها وإذا كان جعلها موجودا والمراد غيرها ولا يذرعها



بفتح العين (بأعطاءه) أي التخلات (النبي صلى الله عليه وسلم أم أيمن) بركة (مولاته) وحاضنته (أم أسامة  
 ابن زيد) مولاه عليه الصلاة والسلام وهو أخو أيمن بن عبد الجبني لاته . وهذا الحديث أخرجه مسلم  
 في المغازي والتساوي في المناقب (قال ابن شهاب) الزهري بالسند السابق (فاخبرني) بالافراد (أنس بن مالك)  
 رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم لما مرع من قتل) وللاصلي من قتال (اهل خيبر فأنصرف الى المدينة  
 ردالمهاجرون الى الانصار من انهم اتوا كواهم من غارهم) لاستغنائهم بقتية خيبر (فرد النبي صلى الله  
 عليه وسلم الى امته) هي ام أنس ام سليم (عذاتها) بكسر العين ولا يذرعها بها بفتحها الى الذي كانت أعطته  
 وأعطاها هو لام أيمن (واعطى) بالواو ولا يذرعها (رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أيمن) مولاته (مكائنه)  
 أي بدلته (من حائطه) أي بستانه (وقال أحمد بن شبيب) بفتح الشين المجهة وكسر الموحدة الاولى البصري  
 (أخبرنا أبي) شبيب بن سعيد الخطبي بفتح الحاء المهملة والموحدة البصري (عن يونس) بن يزيد الايلي (هذا)  
 الحديث متناوئ اسنادا (وقال مكائنه) فوافق ابن وهب الا في قوله من حائطه فتقال (من خالصه) أي خالص  
 ماله وفي مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس ان الرجل كان يجعل للنبي صلى الله عليه وسلم التخلات من أرضه  
 حتى فتح عليه قريظة والنضير فجعل بعد ذلك يرد عليه ما كان أعطاه قال أنس وان أهلي أمروني أن آتي النبي  
 صلى الله عليه وسلم فأسأله ما كان أهله أعطوه أو بعضه وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم قد أعطاه أم أيمن فأنيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم فأعطانيهن فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي وقأت والله لا أعطيه ككهن وقد  
 أعطانيهن فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم يا أم أيمن اتركيه ولك كذا وكذا وتقول كلا والله الذي لا اله الا هو  
 فجعل يقول كذا وكذا حتى أعطاه عشرة أمثاله أو قريبا من عشرة أمثاله وانما فعلت ذلك لانها ظننت انها  
 هبة مؤيدة وتعليك لاصل الرقة فأراد صلى الله عليه وسلم استطابة قلبه في استرداد ذلك فما زال يزيد في العوض  
 حتى رضيت تبرعاً منه صلى الله عليه وسلم واكراماً لها من حق الحضنة زاد الله شرفاً وكراماً وبه قال (حدثنا  
 مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عيسى بن يونس) الهمداني (قال حدثنا الاوزاعي) عبد الرحمن (عن  
 حسان بن عطية) الشامي (عن أبي كبشة) بفتح الكاف وسكون الموحدة وفتح الشين المجهة (السائل) بفتح  
 السين المهملة وضم اللام الاولى أمه (قال سمعت عبد الله بن عمرو) هو ابن العاصي (رضي الله عنه) يقول قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعون حسنة (مبتدأ) ولا حمد أربعون حسنة بدل حسنة وقوله (اعلاه) (عن  
 مبتدأ) ثمان خبره (منجحة العنز) الاتي من المعز والجملة خبر المبتدأ الاول (ما من عامل يعمل بحسنة منها) أي من  
 الأربعين (رجاء نوابها) بنصب رجاء على التعليل وكذا قوله (وتصدق موعودها الا أدخله الله) عز وجل (بها  
 الجنة قال حسان) هو ابن عطية راوي الحديث بالسند السابق (وهذا ما دون منجحة العنز من رد السلام  
 وتشعبت العاطس واما طه الاذي عن الطريق ونحوه) مما وردت به الاحاديث (وما استطعن أن يبلع خن  
 عشرة حسنة) قال ابن بطال ما أبهمها عليه الصلاة والسلام الا المعنى هو أنفع من ذكرها وذلك والله أعلم  
 خشية أن يكون التعمين والترغيب فيها من هذا في غيرها من أبواب الخبر وقول حسان فما استطعن أن يبلع خن  
 يوجد غيرها ثم عدد خصالا كثيرة تعقبه ابن المنبر في بعضها فقال العدد سهل وان كان الشرط صعب وهو أن  
 يكون كل ما عتده من الخصال دون منجحة العنز لا يتحقق فيما عتده ابن بطال بل هو منعكس وذلك أن من جملة  
 ما عتده نصرة المظلوم والذب عنه ولو بالنفس وهذا أفضل من منجحة العنز والاحسن في هذا أن لا يعتدلان  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأبهمهما الرسول كيف يتعلق الامل بيبانه من غيره مع أن الحكمة في ابهامه  
 أن لا يحتقر شي من وجوه البر والبرهان قل وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الزكاة . وبه قال (حدثنا محمد بن  
 يوسف) البكندى بكسر الموحدة قال (حدثنا الاوزاعي) عبد الرحمن قال (حدثني) بالافراد (عطاء) هو ابن  
 أبي رباح ولا يذرع عطاء (عن جابر) هو ابن عبد الله (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (كان) كان لرجل منا  
 فضول أرضين (بفتح الراء) فقالوا نواجرها بالثلث والربع والنصف) بما يخرج منها والواو في الموضعين بمعنى  
 أو (فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو وليمنحها) بفتح الباء والتون والجزم على الاص  
 فيها ما أي يعطها (أخاه) المسلم (فان أبي) أمتنع (فلم يسكن أرضه) وسقط لفظ أخاه في هذا الحديث في باب  
 ما كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والثمار والغرض منه هنا قوله أو وليمنحها



أخاه (وقال محمد بن يوسف) اليكندي مما وصله الامم اعلي وأبو نعيم قال (حدثنا الاوزاعي) عبد الرحمن قال  
 (حدثني) بالافراد (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال (حدثني) بالافراد أيضا (عطاء بن زيد) من الزيادة  
 اللبني قال (حدثني) بالافراد أيضا (أبو سعيد) الخدرى رضى الله عنه (قال جاء اعرابي الى النبي) ولاي ذوالى  
 رسول الله (صلى الله عليه وسلم فسأله عن الهجرة) أى أن يبايعه على الإقامة بالمدينة ولم يكن من أهل مكة الذين  
 وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح (فقال) له عليه الصلاة والسلام (ويحك) كلمة ترحم وتوجب ان وقع فيهلكة  
 لا يستحقها (ان الهجرة شأنها) أى القيام بحجةها (شديد) لا يستطاع القيام به الا القليل (فهل لك من ابل قال نعم  
 قال) عليه الصلاة والسلام له (فتم على صدقتها) المفروضة (قال نعم قال) عليه الصلاة والسلام (فهل تمخ)  
 بفتح النون وكسرها فى الفرع كالحجاج (منها شيئا قال نعم) وهذا موضع الترجمة فان فيه اثبات فضيلة المنحة  
 (قال) عليه الصلاة والسلام (فصلها يوم وردها) بكسر الواو فى اليونينية بفتحها ولعله سبق قلم وفى النسخة  
 المقررة على المسدوى ورودها أى يوم نوبة شربها لان الحلب يومئذ وفق للناقة وأرفق للمعتاجين (قال نعم  
 قال) عليه الصلاة والسلام له (فاعمل من وراء البحار) بموحدة ومهمله أى من وراء القرى والمدن ولاي ذر  
 عن المستغنى والكثمين من وراء البحار بكسر المثناة الفوقية وبالجميد بدل الموحدة والهاء (فان الله ان يترك)  
 بفتح المثناة القصبة وكسر الفوقية أى ان ينقصك (من) ثواب (عملك شيئا) وهذا الحديث سبق فى الزكاة  
 فى باب زكاة الابل وبه قال (حدثنا محمد بن بشر) بن دار العبدى البصرى قال (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن  
 عبد الحميد البصرى قال (حدثنا أيوب) السخيتانى (عن عمرو) بفتح العين ابن دينار المكي (عن طاوس) هو  
 ابن كيسان البجلي أنه (قال حدثني) بالافراد (اعلمهم بذلك) ولاي ذر بذلك باللام وفى المزارعة قال عمرو قلت  
 لطاوس لو تركت الخبيرة فانهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها قال أى عمروانى أعظمهم وأعنيهم  
 وان أعلمهم أخبرني (يعنى ابن عباس رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى ارض تزرعا) أى  
 تترك بالنبات وترتاح أى لاجل الزرع (فقال) عليه الصلاة والسلام (لن هذه) الارض (فقالوا) كترها  
 فلان فقال) عليه الصلاة والسلام (اما) بالتخفيف (ام لو منحها) أى أعطاه المالك (ايام) أى فلانا الماكترى  
 على سبيل المنحة (كان خير الله من أن يأخذ) أى من أخذ (عليها أجرا معلوما) لانها أكثر ثوابا وسبق هذا  
 الحديث فى المزارعة وهذا (باب) بالسوون (اذا قال) رجل لا تسخر (أخذ منك هذه الجارية على مائة عارف  
 الناس) أى على عرفهم فى صدور هذا القول منهم أو على عرفهم فى كون الاخدام هبة أو عارية (فهو جائز)  
 جواب اذا (وقال بعض الناس) قال الكرمانى قبل أراد به الخنفة (هذه) الصفة المذكورة بقوله اذا قال  
 أخذ منك هذه الجارية مثلا فهو (عارية) قال الخنفة لانه صريح فى اعارة الاستخدام (وان قال كسوتك هذا  
 الثوب فهو) ولاي ذر فهذه (هبة) قال الله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولم تختلف الامة  
 أن ذلك عليك للطعام والكسوة فلو قال كسوتك هذا الثوب مدته معينة فله شرطه قاله ابن بطال وقال ابن المنبر  
 الكسوة للتمليك بلا شك لان ظاهرها الاصل لا يراد اذا أصلها المباشرة الالباس لكان علم أن الغنى اذا قال للفقير  
 كسوتك هذا الثوب لا يعنى اننى باشرت بالباسك اياه فاذا نذر حله على الوضع حل على العرف وهو العطية  
 وقال الكرمانى قوله وان قال كسوتك الخ يحتمل أن يكون من قلة قول الخنفة ومقصود المؤلف منه أنهم  
 يحكموا حيث قالوا ذلك عارية وهذا هبة ويحتمل أن يكون عطفا على الترجمة وبه قال (حدثنا أبو اليمان)  
 الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة قال (حدثنا أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن  
 الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هاجر  
 ابراهيم) الخليل صلى الله عليه وسلم (بسارة) زوجته فدخل قرية فيها جبار من الجبابرة فقبل ان هبنا رجلا معه  
 امرأة من أحسن الناس فارسل اليها فلما دخلت عليه ذهب يتناولها يده فأخذ فقال ادعى الله لى ولا أضرك  
 فدعت الله فأطلق فدعا بعض حبيبه (فأعطوها اجر) بمسرة بدل الهاء وفتح الجيم (فرجعت) سارة الى الخليل  
 (فضالت) له (أشعرت ان الله) عز وجل (كتب الكافر) أى صرفه وأذله (واخدم) أى الكافر (وليدة) جارية  
 أى وهبها لاجل الخدمة (قال ابن سيرين) محمد بن عمار وموصول فى أحاديث الانبياء (عن أبي هريرة) رضى الله  
 عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم فأخدمها هاجر) غرض المؤلف أن لفظ الاخداف للتبليك وكذلك الكسوة



لكن قال ابن بطلال استدلاله بقوله فأخدمهاهاجر على الهبة لا يصح وانما صحت الهبة في هذه القصة من قوله فأعطوهاهاجر قال في فتح الباري مراد البخاري انه ان وجدت قرينة تدل على العرف حمل عليها فان كان جرى بين قوم عرف في تنزيل الاخدام منزلة الهبة فأطلقه شخص وقصد التملك نفذ ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالف والله أعلم. وهذا الحديث قد مر تمامه في البيع في باب شراء المملوك من الحرى وساق هنا قطعة منه. وههنا فروع لو أعطى انسان آخر دراهم وقال اشتركت بها عمامة أو أدخل بها الحمام أو نحو ذلك تعينت لذلك مراعاة لغرض الدافع هذا ان قصد ستر رأسه بالعمامة وتنظيفه بدخول الحمام لما رأى به من كنف الرأس وشعث البدن ووجهه وان لم يقصد ذلك بل قاله على سبيل التبسيط المعتاد فلا يتعين ذلك بل يكفيها ويتصرف فيها كيف شاء وكذا لو طلب الشاهد من المشهود له مركوباً بالركب في أداء الشهادة فأعطاه أجرة المركوب فيأتي فيها التفصيل السابق لكن قال الاسنوى والصحيح أن له صرفه الى جهة أخرى كما ذكره في بابه والفرق أن الشاهد يستحق أجرة المركوب فله التصرف فيها كيف شاء والمذكور أولاً من باب الصدقة والبر فروعى فيه غرض الدافع وان أعطاه كفضلا لا يفي فكهفه في غيره فله رده له ان كان قصد استبرأ بآييه وما يحصله خادم الصوفية لهم من السوق وغيره يملكه دونهم لانه ليس بوكيل عنهم ووقاؤه لهم مروءة منه فان قصدهم الدافع معه فالملك مشترك أو دونه فمختص بهم ان كان وكيلاً عنهم. هذا (باب) بالتسوي (اذا حمل رجل) آخر غيره (على فرس) ولا يوى ذرو الوقت والاصلي اذا حمل رجلاً بالنصب على المفعولية والفاعل مضمراً أى حمل رجل رجلاً على فرس (فهو) أى فحكه (كالعمرى والصدقة) في عدم الرجوع فيه (وقال بعض الناس) أبو حنيفة رحمه الله (له أن يرجع فيها) في الفرس الذي حمله عليهم انا وبنا وبنا الهبة لانه يجوز عنده الرجوع في الهبة للاجتناب. وبه قال (حدثنا الجيلى) عبد الله بن الزبير المكي قال (أخبرنا سفيان) بن عيينة (قال سمعت مالكا) الامام الاعظم (يسأل زيد بن اسلم) العدوى مولى عمر المدنى (قال) ولا يذرف قال (سمعت أبى) أسلم (يقول) قال عمر بن الخطاب (رضى الله عنه حمل على فرس) أى تصدقت به (فى سبيل الله) عز وجل وليس المراد أنه حبه كما سبق وامم الفرس الورد (فرأيت ياع) وأردت أن اشتره (فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره) أى الفرس والنهى للتزبه ولغير أبى ذر لا تشترى بخذ الفخيم المنسوب زاد فى رواية يحيى بن قزعة وان أعطاك بدرهم (ولا تعد فى صدقتك) والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الشهادات) جمع شهادة وهى كفى القاموس خبر قاطع وقد شهد كعلم وكرم وقد تسكن هاؤه وشهده كسمعه شهودا حضره فهو شاهد الجمع شهود وشهد ولزى بكذا شهادة أذى ما عنده من الشهادة فهو شاهد الجمع شهد بالفتح وجمع الجمع شهود وأشهاد واستشهد سألته أن يشهد له والضميد وتكسر شينه الشاهد والأمين فى شهادته انتهى والفرق بين الشهادة والرواية مع انه مما خبران كفى شرح البرهان للمازرى أن الخبر عنه فى الرواية أمر عام لا يختص بعين شخوالا أعمال بالنيات والثقة فيما لم يقسم فانه لا يختص بعين بل عام فى كل الخلق والاعصار والامصار بخلاف قول العدل لهذا عند هذا ينافى انه الزام لمعين لا يتعداه وتعقبه الامام ابن عرفة بأن الرواية تتعلق بالجزئى كثير الحديث بخرب الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة انتهى وقد تكون مركبة من الرواية والشهادة كالاخبار عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة أن الصوم لا يختص بشخص معين بل عام على من دون مسافة التصرف رواية ومن جهة انه يختص بأهل المسافة ولهذا العام شهادة قاله الكرمانى وقد ثبتت البسمة قبل كتاب فى الفرع ونسب ذلك فى الفتح لرواية النسقى وابن شجبويه وفى بعض النسخ سقوطها. (باب ما جاء فى البيعة على المدعى) بكسر العين (لقوله) زاد أبو ذر تعالى ولا يذرى أبى عز وجل (يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين) أى اذا دابن بعضهم بعضا تقول دابته اذا عاملته نسبة معطيا أو أخذنا (الى أجل مسمى) معلوم بالايام والاشهر لا بالحصار وقدوم الحاج (فاكتبوه) قال ابن كثير هذا ارشاد من الله تعالى لعباده المؤمنين اذا تعاملوا بامارات مؤجلة أن يكتبوها ليكون ذلك احتفظا بقدرها ومقامها وأضبطا للشاهد ويقال مما ذكره السمرقندى من ادان ديناً ولم يكتب فاذا نسى دينه ويدعو الله تعالى بأن يظهره يقول الله تعالى أمرتك بالسكينة فصيت أمرى والجهور على أن الامر هنا الاستصحاب (وليكذب بينكم كاتب بالعدل) أى بالقسط من غير زيادة ولا نقصان (ولا ياب كاتب) ولا يمنع أحد من الكتاب (أن يكتب كما علمه الله)



مثل ما علمه الله من كتب الوثائق ما لم يكن يعلم (فليكتب) تلك الكتابة المعلمة (وليلل الذي عليه الحق) وليكن  
المعلم من عليه الحق لانه المقر المشهود عليه (وليتق الله ربه) أي المعلم أو الكاتب (ولا يجنس) ولا يتقص  
(منه شيئا) أي من الحق أو الكاتب لا يجنس عما مل عليه (فإن كان الذي عليه الحق سفيها) ناقص العقل مبذرا  
(أو ضعيفا) صيبا أو ضعيفا مختلا (أو لا يستطيع أن يدل هو) أو غير مستطيع للاطلاع بنفسه لخرس أو جهل  
باللغة (فليلل وليه بالعدل) أي الذي يلي أمره ويقوم مقامه من قيم إن كان صيبا أو مختل عقل أو وصي  
أو مترجم إن كان غير مستطيع وهو دليل جريان النيابة في الاقرار ولعله مخصوص بماتعاطاه القيم أو الوكيل  
(واشهدوا) على حاكم (شهادتين من رجالكم) المسلمين الأحرار البالغين وقال ابن كثير أمر بالشهادتين مع  
الكتابة لزيادة التوثيق (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) وهو مخصوص بالاموال عندنا وباعدا الحدود  
أو القصاص عند أبي حنيفة (من ترضون من الشهداء) لعلمكم بعد التهم (أن نضل احدا) حقا قد كرا احدا هما  
(الآخرى) أي لأجل أن احدا هما ان ضلت الشهادة بأن نسيها ذكرتها الاخرى وفيه اشعار بنقصان عقلهن  
وقلة ضبطهن (ولآيات الشهداء اذا مدعوا) لاداء الشهادة عند الحاكم فاذا ادعى لادائها فعليه الاجابة اذا  
نعيت والافه وفرض كفاية أو التحمل وهو ان شهداء تنزيلا لما يشارف منزلة الواقع وما من زيادة (ولأنهم) أو  
ولا تخلوا من كثرة مدعيائكم (أن تكتبوه) أي الدين أو الكتاب (صغيرا أو كبيرا) صغيرا كالحق أو كبيرا  
أو مختصرا كان الكتاب أو متبعا (إلى أجله) إلى وقت حلوله الذي أقربه المديون (ذلكم) الذي أمرناكم به من  
الكتابة (أقسط عند الله) أعدل (وأقوم للشهادة) وأثبت لها وأعون على اقامتها اذا وضع خطه ثم رأته ذكر به  
الشهادة لا احتمال أنه لولا الكتابة انسيه كما هو الواقع غالباً (وإني أن لا ترتابوا) وأقرب في أن لا تشكوا في جنس  
الدين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك ثم استثنى من الأمر بالكتابة فقال (إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها  
بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها) أي إلا أن تتبايعوا يدا يدا فلا بأس أن لا تكتبوا بعده عن التنازع  
والتسبيل (وأشهدوا اذا تباعدتم) هذا التباعد أو مطلقا لانه أحوط (ولا يضار كاتب ولا شهيد) فيكتب هذا  
خلاف ما علم ويشهد هذا بخلاف ما سمع أو الضرارين ما مثل أن يجعلا عن أمرهم ويكلفا الخروج عما أحدهما  
ولا يعطى الكاتب جعلا والشاهد مؤنة مجيء حيث كانت (وان تفعلوا) الضرار بالكاتب والشاهد (فإنه  
فسوق بكم) خروج عن الطاعة لا حق بكم (واتقوا الله) في مخالفة أمره ونهييه (ويعلمكم الله) أحكامه المتضمنة  
لمصالحكم (والله بكل شيء عليم) عالم بحقائق الأمور ومصالحها لا يخفى عليه شيء بل علمه محيط بجميع الكائنات  
ولفظ رواية أبي ذر بعد قوله فاكذبوا إلى قوله واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم وكذا ابن شبرويه  
وساق في رواية الأصيلي وكرية الآية كما قاله الحافظ ابن حجر (وقوله تعالى) في سورة النساء ولا يورى ذرو الوقت  
وقول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط) مواظبين على العدل مجتهدين في اقامته (شهداء  
لله) بالحق تقيمون شهادتكم لوجه الله (ولو) كانت الشهادة (على أنفسكم) بأن تقرروا عليها إلا أن الشهادة بيان  
الحق سواء كان الحق عليه أو على غيره (أو الوالدين والأقربين) ولو على أقاربكم (إن يكن) أي المشهود عليه  
أو كل واحد منهم ومن المذموم له (غنيا أو فقيرا) فلا تمتنعوا من اقامة الشهادة فلا تراعوا الغنى لغناه ولا الفقر  
لفقره (فإنه أولى بهما) بالغنى والفقير وبالنظر لهما فلولم تكن الشهادة لهما أو عليهما مالا لما شرعها (فلا  
تتبعوا الهوى إن تعدلوا) لأن تعدلوا عن الحق (وان تولوا) ألسنتكم عن شهادة الحق أو عن حكومة العدل  
(أو تعرضوا) عن ادائها (فإن الله كان بما تعملون خبيرا) تهديد للشاهد لكي لا يقصر في أداء الشهادة ولا يكتتمها  
ولا يذروا ابن شبرويه بعد قوله بالقسط إلى قوله بما تعملون خيرا ووجه الاستدلال بما ذكره على الترجمة كما قاله  
ابن المنبر أن المذموم لو كان مصداقا بالبيئة لم يخرج إلى الاضهاد ولا إلى كتابة الحقوق واملائها فالارشاد إلى ذلك  
يدل على الحاجة إليه وفي ضمن ذلك أن البيئة على المذموم ولأن الله تعالى حين أمر الذي عليه الحق بالاملاء  
اقتضى تصديقه فيما أقربه وإذا كان مصداقا فالبيئة على من ادعى تكذيبه ولم يبق المؤلف رجه الله حديثا  
اكتفاء بالآيتين • هذا (باب) بالنسبة (إذا عدل) بتسديد الدال (رجل احدا) ولا يذرع عن المستقلى  
رجلا بديل احدا (فقال) المعدل (لأنهم لا خير أوفال ما) ولا يورى ذرو الوقت أو ما (علمت الا خيرا)  
ما الحكم في ذلك زاد أبو ذر وساق حديث الافك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سامة حين عدله قال أهل



ولانعم الاخير اقال في الفتح ولم يقع هذا كله في رواية الباقر وهو اللائق لان حديث الافك قد ذكر في الباب  
موصولا وان كان اختصره به قال (حدثنا حجاج) هو ابن منهل قال (حدثنا عبد الله بن عمر) بضم العين وفتح  
الميم ابن غانم (النمري) بضم النون وفتح الميم قال (حدثنا ثوبان) كتب في اليونانية وفرعها على ثوبان علامة  
السقوط من غير رقم ولا بي ذكر حدثنا يونس بن يزيد الايلي (وقال الليث) بن سعد الامام ما وصله في تفسير سورة  
النور (حدثني) بالافراد (يونس) الايلي (عن ابن شهاب) الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير)  
ابن العوام وسقط اخبرني ذرا بن الزبير (وابن المسيب) سعيد (وعلقمة بن وقاص) بتشديد الصاد الليثي  
(وعبد الله بن عبد الله) بضم العين في الاول ابن عتبة بن مسعود وسقط ابن عبد الله اخبرني ذر (عن حديث  
عائشة رضي الله عنها وبعض حديثهم يصدق بعضها) أي وحديث بعضهم يصدق بعضها فيكون من باب المقلوب  
أو المراد أن حديث كل منهم يدل على صدق الراوي في بقية حديثه لحسن سياقه وجودة حفظه (حين قال لها  
أهل الافك) أسوأ الكذب (ما قالوا) ما رموها به وبترأها الله وسقط لغير الكشيميني قوله ما قالوا (فدعا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عليا) هو ابن أبي طالب (واسامة) الفاء في فدعا عاطفة على محذوف تقديره وكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قبل ذلك قد سمع ما قيل فدعا عليا واسامة (حين استلبت الوحي) استعمل من اللبث وهو  
الابطاء والتأخير والوحي بالرفع أي أبطأ نزوله (يستأمرهما) يشاورهما (في فراق أهله) عدلت عن قولها  
في فراقني الى قولها في فراق أهله لكرامتها النصريح بإضافة الفراق اليها (فأما اسامة فقال اهلك) بالرفع أي هم  
اهلك ولا بي ذرا هلك بالنصب على الاغراء أي الزم أهلك أي العنات المعروفة بالصيانة (ولانعم الاخير)  
وهذا موضع الترجمة على ما لا يخفى لكن اعترضه ابن المنبر بأن التعديل انما هو تنقيح للشهادة وعائشة رضي الله  
عنها لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة الى التعديل لان الاصل البراءة وانما كانت محتاجة الى نفي التهمة عنها حتى  
تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا مشبهة فيكفي في هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى  
في التعديل بقوله لا أعلم الا خبرا حجة انتهى ولا يلزم من انه لا يعلم منه الا خبرا أن لا يكون فيه شيء وعند الشافعية  
لا يقبل التعديل عن عدل غيره حتى يقول هو عدل وقيل عدل على ولي قال الامام وهو يبلغ عبارات التزكية  
ويشترط أن تكون معرفته به باطنة متقدمة بصحة أو جوار أو معاملة وقال مالك لا يكون قوله لانعم الاخير  
تزكية حتى يقول رضي ونقل الطحاوي عن أبي يوسف انه اذا قال لانعم الاخير اقبلت شهادته والعصم عند  
الحنفية أن يقول هو عدل جائز الشهادة قال ابن فرشتاه وانما أضاف الى قوله هو عدل كونه جائز الشهادة لان  
العبد والمحدود في قذف يكونان عدلين اذا تابا ولا تقبل شهادتهما انتهى (وقالت بريرة) خادمتهما حين سألها عليه  
السلام هل رأيت شيئا يريك (ان رأيت عليها امرأ) بكسر همزة ان النافية أي ما رأيت عليها شيئا (انعمه)  
بفتح الهمزة وسكون الغين المعجمة وكسر الميم وبصا دمه ملة أي أعجبها به (أكثر من انها جارية حديثة السن تنام  
عن نعيم أهلها) لوطوبة بدنها وسقط لابي ذر قوله جارية (فتأني الداجن) بدال مهمله وبعد الالف جيم الشاة  
تألف البيوت ولا تخرج الى المرحى (فتأكله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يعذرنا) أي من نصرنا أو من  
يقوم بعذرنا فيماري به أهلي من المكروه أو من يقوم بعذري اذا عاقبتني على سوء ما صدر مني ورجع النووي هذا  
الثاني (في) وللشيميني من (رجل) هو عبد الله بن أبي (بنغني اذاه في أهل يثني) فيماري به من المكروه (فوالله  
ما علمت من أهلي الا خبرا ولقد ذكر وارجله) هو صفوان بن معطل (ما علمت عليه) ولا بي ذر عن الكشيميني فيه  
(الاخيرا) وهذا الحديث أخرجه هذا مختصرا وأخرجه أيضا في الشهادات والمغازي والتفسير والایمان  
والنذور والتوحيد ومسلم في التوبة والنساء وفي عشرة النساء والتفسير (باب) حكم (شهادة المختبي) بالخلاء  
المعجمة والموحدة أي الذي يحتق عند حمل الشهادة (واجازه) أي الاختباء عند تحملها (عروة بن حريت) بفتح  
العين وسكون الميم وحريت بضم الحاء المهمل وبالمثناة آخره مصغرا الخزومي من صفار الصحابة رضي الله عنهم  
ولا يبه محبة أيضا وإيس له في البخاري ذكر الا هذا ورواه البيهقي (قال) أي عروة بن حريت (وكذلك يفعل)  
ما ذكر من الاختباء عند العمل (بالكاذب الفاجر) بسبب المديون الذي لا يعترف بالدين ظاهرا بل اذا خلا به  
صاحب الدين يعترف به فيسمع اقراره به من هو محتف على بذلك وبه قال الشافعي في الجديد ومالك وأحمد وقال  
أبو حنيفة لا (وقال الشعبي) بفتح المعجمة وسكون المهمل عامر فيما وصله ابن أبي شيبة (وابن سيرين) محمد



(وعطاء) هو ابن أبي رباح (وقنادة) بن دعامه (السمع شهادة) وان لم يشهد المقر (وقال) ولا في ذروا مكان  
 (الحسن) البصري (يقول) الذي سمع من قوم شيئا للقاضي (لم يشهدوني على شيء) ولا في ذروا مكان  
 (هم) يقولون (كذا وكذا) وهذا أصله ابن أبي شيبه \* وبه قال (حدثنا أبو اليمان) المحكم بن نافع قال  
 (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه قال (قال سالم سمعت) أبي (عبد الله  
 ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنهما) يقول انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بن صعب الا بصارى  
 يؤتمان النخل) أي يقصدانه ولا في ذروا عن الحوى والمستلى الى النخل (التي فيها ابن صياد) واسمه صافي (حتى  
 اذا دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم) في النخل (طفق) بكسر الفاء جعل (رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 وخبر طفق قوله (يتقى بجذوع النخل وهو يختل) بفتح المثناة التحتية وسكون الحاء المجهمة وكسر الفوقية آخره لام  
 أي حال كونه يطلب (أن يسمع من ابن صياد شيئا) من كلامه الذي يقوله في خلوة ليعلم هو وأصحابه أكان هو  
 أو سائر (قبل أن يراه) أي ابن صياد كما صرح به في الجنايز (وابن صياد من طبع) الواو للعمال (على فراشه  
 في قطيفة) كسائه لخل (له) أي لابن صياد (فيها) في القطيفة (مرمرة) براءين مهملتين بينهما ميم ساكنة وبعد  
 الراء الثانية ميم أخرى أي صوت خفي (أوز مرمرة) براءين مهملتين ومعناها ككالاولى والشك من الراوى  
 (فرأت أم ابن صياد النبي صلى الله عليه وسلم وهو) أي والحال أنه (يتقى) يخفى نفسه (بجذوع النخل) حتى  
 لا تراها أم ابن صياد (فقالت لابن صياد) أمه (أي صاف) كقاض أي باصاف (هذا محمد) صلوات الله وسلامه  
 عليه (فتسأله ابن صياد) أي رجع اليه عقله وتنبه من غفلته أو انتهى عن زمزمته (قال رسول الله) ولا في ذر  
 النبي (صلى الله عليه وسلم) لو تركته (أمه) ولم تعلمه بمجيئنا (بين) لنا من حاله ما نعرف به حقيقة أمره وهذا يقتضي  
 الاعتماد على سماع الكلام وان كان السامع مخفيا عن المتكلم اذا عرف صوته \* وهذا الحديث سبق في الجنايز  
 في باب اذا أسلم الصبي فبات هل يصلي عليه وأخرجه أيضا في بدء الخلق وغيره \* وبه قال (حدثنا) ولا في ذر  
 حدثني بالافراد (عبد الله بن محمد) المسمى قال (حدثنا سليمان) بن عيينة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن  
 شهاب (عن عروة) بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) انها (قالت جاءت امرأة رفاعه) بكسر الراء  
 (القرطى النبي) بالنصب والقرطى بضم القاف وفتح الراء وبالطاء المجهمة من بني قريظة وهو أحد العشرة الذين  
 نزل فيهم ولقد وصلناهم القول الآية كما رواه الطبراني عنه قال البغوي ولا أعلم له حديثا غيره واهم زوجته  
 سبيعة وقيل غير ذلك مما يأتي ان شاء الله تعالى في النكاح ولا في ذر جاءت الى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقالت  
 له عليه الصلاة والسلام (كنت عند رفاعه فطلقتني فأبى طلاقي) همزة مفتوحة وتشديد المثناة الفوقية كذا  
 في جميع ما وقعت عليه من النسخ في الاصول المعقدة فأبى بالهمز من الثلاث المزيديته وقال العيني فبت من  
 غيره همز من الثلاث المجردة قال وفي النساء فأبى من المزيديات هي نعم رأيت في النسخة المقررة على الميروي  
 فطلقتني فأبى فزاد فطلقتني ولم يقل بعد أبى طلاق وفي الطلاق عند المواظ طلقني فبت طلاق أي قطع قطعا  
 كليا بتحصيل البيئونة الكبرى بالطلاق الثلاث متفرقات (فتزوجت) بعد انقضاء العدة (عبد الرحمن بن الزبير)  
 بفتح الزاي وكسر الواو وحدة ابن باطال القرطى (انما) أي ان الذي (معه مثل هدية التوب) بضم الهاء وسكون  
 الدال المهملة طرفه الذي لم يتزوج به بعد العين وهو شعر جفنها ومراها ذكركه وشبهته بذلك لصغره  
 أو استرخائه وعدم انتشاره قال في العدة والثاني أظهر وجزم به ابن الجوزي لانه بعد أن يبلغ في الصغر الى حد  
 لا تغيب منه الحشفة التي يحصل بها التحلل (فقال) عليه الصلاة والسلام (اتريدن أن ترجعي الى رفاعه) سبب  
 هذا الاستفهام قول زوجها عبد الرحمن بن الزبير كما في مسلم انها ناشرت برفع رفاعه قال الكرماني وفي بعضها ترجعين  
 بالنون على لغة من يرفع الفعل بعد أن حلا على ما اختار (لا) رجوع لك الى رفاعه (حتى تذوق عسيلة) أي  
 عسيلة عبد الرحمن (ويذوق) هو أيضا (عسيلة) بضم العين وفتح السين المهملة بن مصغرا فيهما كناية عن الجماع  
 فشبهه لذته بالذة العسل وحلاوته واستعارها لذوقا وقد روى عبد الرحمن بن أبي مليكة عن عائشة عن فروعان  
 العسيلة هي الجماع زوا الدارقطني فهو مجاز عن اللذة وقيل العسيلة ماء الرجل والنطفة تسمى العسيلة وحيث نذ  
 فلا يجاز لكن ضعف بأن الانزال لا يشترط وان قال به الحسن البصري وأنت العسيلة لانه شبهها بالقطعة من  
 العسل أو ان العسل في الاصل يذ كروبوئت وانما صغره إشارة الى القدر القليل الذي يحصل به الحل قال



النورى واقفوا على أن تغيب الحشفة في قبلها كاف من غير انزال وقال ابن المنذر في الحديث دلالة على أن الزوج الثاني ان واقعها وهي نائمة أو مغمى عليها لا تحس باللذة انها لا تحس للأول لأن الدوق أن تحس باللذة وعامة أهل العلم انها تحل (وأبو بكر) الصديق رضى الله عنه (جالس عنده) صلى الله عليه وسلم (وخالد بن سعيد ابن العاص) الاموى (باب) الشريف النبوى (يقتظر أن يؤذن له فقال) أى خالد وهو باب (ياأبا بكر ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام (تسمع الى هذه ما يجهر به عند النبي صلى الله عليه وسلم) من قولها انما معه مثل الهدية وكأنه استعظم تلفظها بذلك بحضرة صلى الله عليه وسلم وهذا موضع الترجمة لأن خالد بن سعيد أنكر على امرأة رفاعة ما كانت تتكلم به عند النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه محجوبا عنها خارج الباب ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فاعتمد خالد على سماع صوته حتى أنكر عليها وهو حاصل ما يقع من شهادة السمع ولا معنى للشهاد الا الاسماع فاذا أسمعته فقد أشهده قصد ذلك أم لا وقد قال الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ولم يقل الاشهاد والسماع شهادة ولكن اذا صرح المقر بالشهاد فلا حسن أن يكتب الشاهد أشهدنى بذلك فشهدت عليه حتى يخلف من الخلاف وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه فى النكاح والنساء فى وفي الطلاق هذا (باب) بالتزوين (اذا شهد شاهد) بقضية (أو) شهد (شهود بنى فقال) بالفاء ولا بى ذروا طال جماعة (آخرون ما عدا ذلك) ولا بى ذر عن الجوى والمسمى بذلك (بحكم بقول من شهد) لانه مثبت فيقدم على النساقى (قال الحميدى) عبد الله بن الزبير المكي فيما وصله فى الحج (هذا) أى الحكم (كما أخبر بلال) المؤذن (ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى) جوف (المنكبة) عام الفتح (وقال الفضل) بن العباس (لم يصل) عليه الصلاة والسلام فيها (فاخذ الناس بشهادة بلال) فربحوا على رواية الفضل لان فيها زيادة علم واطلاق الشهادة على اخبار بلال تجوز وقال الكرمانى فان قلت ليس هذا من باب ما علمنا بل هما متساويان لأن أحدهما قال صلى والاخر قال لم يصل وأجاب بأن قوله لم يصل معناه انه ما علم انه صلى قال واصل الفضل كان مشتة لا بالدعاء ونحوه فلم يرد صلى فنفاء عملا بظنه (كذلك) الحكم (ان شهد شاهدان أن اعلان على فلان ألف درهم وشهد آخران بألف وخمسمائة) مثلا (يقضى بالزيادة) لان عدم علم الغير لا يعارض علم من علمه ولا بى ذر يعطى بدل يقضى قالبا فى الزيادة على هذا ساقطة أو زائدة وبه قال (حدثنا حبان) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة ابن موسى السلى المروزى قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك المروزى قال (أخبرنا عمرو بن سعيد بن أبي حمزة) بضم العين فى الاول وكسر هاءى الثانى وضم حاء حسين النوفلى المكي (قال أخبرنى) بالافراد (عبد الله بن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بالصغير واسمه زهير التميمى المدنى (عن عقبة بن الحارث) بن عامر ابن نوفل النوفلى المكي صحابى من مسلمة الفتح بقى الى بعد الخمين (انه تزوج ابنة لابي اهاب بن عزيز) بكسر همزة اهاب وعزيز بفتح العين المهملة وزاين مجتمين بوزن عظيم ولا بى ذر عن الجوى والمسمى على عزيز بضم العين وفتح الزاى الاولى لكن قال فى الفتح وتبعه العيني آخره راء فانه أعلم واءم المرأة غنية وهى أم يحيى (قائه امرأة) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسمها (فقال قد أرضعت) وعند المؤلف فى باب الرحلة فى المسألة النازلة من العلم فقالت انى قد أرضعت (عقبة) بن الحارث (و) المرأة (التي تزوج) بحذف بينا ثبوت فى رواية عنده فى باب الرحلة (فقال لها عقبة ما أعلم انك أرضعتنى ولا أخبرنى) بغير مشنة بحتية بعد الفوقية فيها ما فى رواية بساب الرحلة باثباتها فيها ما وعبر بأعلم المضارع واخبرنا الماضى لان نقي العلم حاصل فى الحال بخلاف نقي الاخبار فانه كان فى الماضى لا غير (فأرسل) عقبة (الى ابي اهاب يسألهم) أى عن مقالة المرأة ولا بى ذر والوقت فبئس لهم (فقالوا ما علمنا) بحذف الضمير المنصوب ولا بى ذر ما علمناه (أرضعت صاحبنا فركب) عقبة (الى النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (بالدينة) أى فيها (فسأله) أى سأل عقبة النبي صلى الله عليه وسلم عن الحكم فى هذه الواقعة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف) تبشرها وتفضي اليها (وقد قيل) انك أخوها من الرضا عنة ان ذلك بعيد من ذى المروءة والورع (فقارقهما) زاد فى الرحلة فنارقهما عقبة أى طلقها احتياطا وورعاً لا حكماً بنبوت الرضا ع قال ابن بطال ويدل عليه الاتفاق على انه لا يجوز شهادة امرأة واحدة فى الرضا ع اذا شهدت بذلك بعد النكاح لكن تعقب فى دعوى الاتفاق بأن شهادتها وحدها فيه قول جماعة من السلف ونقل عن أحمد حتى المالكية فان عندهم رواية انها تقبل وحدها لكن بشرط فشوا ذلك فى الخبران (ونكبت)



غنية بعد قراق عقبه (زوجا غيره) هو طريب بمجتمعة مضمومة ورا مفتوحة آخره موحدة ابن الحارث  
وه طابقة الحديث للترجمة من جهة أمره صلى الله عليه وسلم بالمفارقة تورعاً لجعل كالحكم وأخبارها كالشهادة  
وعقبه تنى العلم وسبق هذا الحديث في باب الرحلة من كتاب العلم (باب بيان (الشهادة العدول) جمع عدل  
وهو مسلم فلا تقبل شهادة كافر ولو على مثله قوله تعالى شهيد من رجالكم والكافر ليس من رجالنا باغ عاقل  
فلا تقبل شهادة صبي ومجنون حر فلا تقبل شهادة من فيه رفق لنقصه غير فاسق لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ  
فتبينوا ان كان فسخه بتأويل كذا بدعة قبلت شهادة بصير فلا تقبل من أعشى لانسداد طريق المعرفة عليه مع  
استنباه الاصوات الا في مواضع غير مغفل اذ المغفل لا يضبط ولا يوثق بقوله نعم لا يقدح الغلط اليسير لان أحدا  
لا يسلّم منه ذموروة وهو المتخلف بخلق أمثاله في زمانه ومكانه قالا كل والشرب في السوق لغبر سوقى والمشى  
فيه مكشوف الرأس وقبلته زوجته أو أخته بحضرة الناس و<sup>١</sup> شارح كليات مفهومة بينهم مسقط لاشعاره  
بالخسة (وقول الله تعالى) بالجر عطف على السابق (وأشهدوا ذوى عدل منكم) فالعدالة في الشاهد شرط  
(و) قوله تعالى (عن رضون من الشهداء) فاذا لم يرض بهم لما منع عن الشهادة لا تقبل شهادتهم كشهادة أصل  
الفرع أو هو لا صلة به وبه قال (حدثنا الحكم بن نافع) أبو اليمان البرهانى الحمصى قال (أحمد بن شعيب) هو ابن أبي  
حزرة (عن الزهرى) محمد بن مسلم بن شهاب أنه (قال حدثنى) بالافراد (حميد بن عبد الرحمن بن عوف) بنهم حاه  
حميد صغرا (ان عبد الله بن عتبة) بن مسعود وهو ابن أخى عبد الله بن مسعود الهذلى الكوفى المتوفى زمن عبد  
الملك بن مروان (قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول ان اناسا كانوا يؤخذون بالوحي) يعنى كان  
الوحي يكشف عن سررائر الناس في بعض الاوقات (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان الوحي وما انقطع  
بوفاته صلى الله عليه وسلم فلم يأت الملك به عن الله لبشر نطق النبوة) وانما نأخذكم الان بما ظهر اسما من اعمالكم  
فن أظهر لنا خيرا امناه) همزة مقصورة وميم مكسورة وفون مشددة من الامان أى جعلناه آمنا من الشر  
أو صبرناه عندنا آمنا (وقرئناه) أى أكرمناه وعظماؤه اذ نحن انما نحكم بالظاهر (وليس البنان سربره شئ  
الله بحاسبه) بمناة تحنية مضمومة وثابت ضمير النصب في الفرع وقال ابن حجر بحاسبه بعم أوله وها آخره ولا ي  
ذر عن الكشميين بحاسب يحذف ضمير المفعول ومناة تحنية مضمومة أوله (في سربره ومن أظهر لنا  
سواه) ولا يذر عن الكشميين شرا (لم نأمنه ولم نصدقه وان قال ان سربره حسنة) وبوخذه منه أن  
العدل من لم توجد منه رية وهذا الحديث من افراد (باب بيان (تعديل كم) نفس (يجوز) قال مالك  
والشافعى وأبو يوسف ومحمد لا يقبل أقل من رجلين وقال أبو حنيفة يكتفى الواحد (وبه قال (حدثنا  
سليمان بن حرب) الواشبي قال (حدثنا حماد بن زيد) هو ابن درهم الجهمى البصرى (عن ثابت) البناتى  
(عن انس) هو ابن مالك (رضى الله عنه) أنه (قال من) بضم الميم مبنيا للمفعول (على النى صلى الله عليه وسلم  
يجنازه فأنشوا عليها خيرا فقال) عليه الصلاة والسلام (وجبت ثم مرة أخرى فأنشوا عليها خيرا) واستعمل  
الثناء في الشر على اللغة الشاذة للمشكاة لقوله فأنشوا عليها خيرا (أو قال غير ذلك) شك الراوى (فقال)  
عليه الصلاة والسلام (وجبت فقبيل) الفائل عمر كى يأتى قريما ان شاء الله تعالى (بارسول الله قاسم لهذا)  
المنى عليه خيرا (وجبت ولهذا) المثنى عليه شرا (وجبت قال) عليه الصلاة والسلام (شهادة القوم المؤمنين)  
مقبولة تشهدا مبتدأ أو المؤمنين صفة القوم المحرور بالإضافة والخبر محذوف تقديره مقبولة كما مر (شهداء الله  
في الارض) خبر مبتدأ محذوف أى هم شهداء الله ولا يذر عن الكشميين شهادة القوم المؤمنون بالرفع مبتدأ  
وشهداء الله خبره وشهادة القوم مبتدأ حذف خبره أى شهادة القوم مقبولة وقال الحافظ ابن حجر ووقع في رواية  
الاصلي شهادة بالنصب ووجهه في المصايح بأن يكون النائب عن الفاعل ضمير المصدر مستكفى بالفعل وخبرا  
حال منه أى فأنشوا أى الشناء حالة كونه خيرا وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبريزكى قال (حدثنا  
داود بن أبي القرات) بلفظ الشراء واسمه عمرو الكندى قال (حدثنا عبد الله بن بريدة) بضم الموحدة وفتح الراء  
آخره هاء تانيث (عن أبي الاسود) ظالم بن عمرو بن سفيان الديلى أنه (قال آتيت المدينة) يقرب (وقد وقع بها  
مرض) جله حالية كتولة (وهم يقولون موتا ذريعا) بفتح المجهمة مير بعا (فجلست الى عمر) بن الخطاب (رضى  
الله عنه) فرب جنازة فأنشوا خيرا بضم الهمزة مبنيا للمفعول ووقع خبرنا بباعن الفاعل وحذف عليها ولا يذر  
والاصلي فأنشوا بضم الهمزة أيضا خيرا بالنصب صفة المصدر محذوف أى ثناء خيرا أو تبرع الخافض أى بخير

قوله ووجهه في المصايح  
لا يخفى أن توجيه المصايح  
انما هو في الحديث التالى عند  
قوله فأنشوا خيرا



(فقال عمر وجبت ثم مر) بضم الميم (ياخري فأثني خيرا) بضم الهمزة ونصب خيرا كأمير (فقال) أي عمر (وجبت ثم مر بالثالثة) ولابي ذر بالذات بحذف هاء التأنيث (فأثني شرا) بضم الهمزة ونصب شرا أيضا أي شرا شرا أو بشر (فقال) أي عمر (وجبت) قال أبو الاسود (فقلت ما) ولابي ذر عن الجوى والمستقلى وما أي وما معنى قولك (وجبت يا أمير المؤمنين قال قلت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إماما لم شهد له أربعة) من المسلمين (بخبر أدخله الله الجنة قلنا ولأنة قال) عليه الصلاة والسلام (وثلاثة قلنا واثنان قال) عليه السلام (واثنان ثم لم نسأله عن الواحد) استبعادا أن يكتفى به في مثل هذا المقام العظيم \* وسبق هذا الحديث في الجنازة (باب الشهادة على الانساب والرضاع المستفيض) الشائع الذائع (والموت القديم) الذي تطاول عليه الزمان (وقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعتني واباسلة) بالنصب عطفًا على المفعول وفتح اللام ابن عبد الاسد الخزومي زوج أم سلمة أم المؤمنين وتوفي سنة أربع قترج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة (نوية) بالثلاثة والموحدة مصغرا مولاة أبي لهب \* وهذا طرف من حديث وصله في الرضاع (والتثبت فيه) أي في أمر الرضاع وهذا من بقية الترجمة \* وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج قال (أخبرنا الحكم) بن يحيى بن عتبة مصغرا (عن عرابين مالك) بكسر العين المهملة وتخفيف الراء (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) انها (قالت استأذن علي أفلح) بتشديد الباء أي طلب الاذن في الدخول على بعد نزول الحجاب وأفلح هو أبو الجعد أخو أبي القعيس بضم القاف وفتح العين المهملة واسم أبي القعيس كما قال الدارقطني وائل الأشعري (فلم آذن له) بالمد في الدخول على (فقال) أي أفلح (انتهجيين مني وأنا عمك فقلت وكيف ذلك قال) ولابي ذر فقال (ارضعتك امرأة اخي) وائل (بلين اخي فقات) عائشة (سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط لغير الكشميين قوله عن ذلك (فقال صدق أفلح آذن له) زاد مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عرابين عن عروة لا ينتهي منه فانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واستشكل كونه عليه الصلاة والسلام عمل بمجرد دعوى أفلح من غير بينة وأجيب باحتمال اطلاعه عليه السلام على ذلك وفيه أن لبن الفعل يحرم وأن زوج المرضعة بمنزلة الوالد للرضيع وأخاه بمنزلة العم له \* ومباحث ذلك تأتي ان شاء الله تعالى في محالها \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في النكاح والتفسير وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه \* وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) القراهي دي باقاء البصري قال (حدثنا همام) هو ابن يحيى العوذى بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة البصري قال (حدثنا قتادة) بن دعامة (عن جابر بن زيد) السامي الأزدي ثم الجوزي بفتح الجيم وسكون الواو بعد هاء فاء أبو الشعثاء البصري (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم) أي لما قال له علي رضي الله عنه (في بنت حمزة) بن عبد المطالب عمه صلى الله عليه وسلم وأخيه من الرضاعة أَرْضَعْتِها نَوِيَّةَ مَوْلَاةِ أَبِي لَهَبٍ أَلَا تَتَزَوَّجُهَا) لا تحل لي (وكان اسمها مامة أو عمارة أو غير ذلك) (يحرم من الرضاع) ولابي ذر من الرضاعة (ما يحرم من النسب) يستثنى من هذا العموم أربع نسوة يحرم من النسب مطلقا وفي الرضاع قد لا يحرم ويأتي ذكرهن ان شاء الله في النكاح وكما أن الرضاع يحرم ما يحرم النسب يبيح ما يبيحه بالاجماع فيما يتعلق بالنكاح وتوابعه وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة وتنزيلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والخلوة والمسافرة لباقي الأحكام من التوارث وغيره مما يأتي ان شاء الله تعالى في محله (هي) أي بنت حمزة أمامة (بنت) ولابي ذر ابنة (اخي) حمزة (من الرضاعة) \* وهذا الحديث أخرجه أيضا المؤلف ومسلم والنسائي وابن ماجه في النكاح \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن عبد الله بن أبي بكر) اسم جده محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المدني (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الانصارية المدنية (ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها ان رسول الله) ولابي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها في بيتها (وانها سمعت صوت رجل) قال ابن جرير أعرف اسمه (بستأذن في بيت حفصة) بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين والجليلة في موضع جر حفصة لرجل (قالت عائشة رضي الله عنها فقلت يا رسول الله أراه) بضم الهمزة أي أظنه (فلان أم حفصة أم المؤمنين) (من الرضاعة فقات عائشة يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك) الذي فيه حفصة (قالت) عائشة (فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه) بضم الهمزة أظنه (فلان أم) أي عم (حفصة) من الرضاع (لم يسم عم حفصة



هذا وسقط قوله قالت عائشة فقالت يا رسول الله اراء الخ في الاصل المقرر على المبدؤى وثبت في عدة من الفروع  
 المقابلة باصل اليونانية وكذا رآيته فيها وسقطه أولى كما لا يخفى (فقالت عائشة) له عليه الصلاة والسلام  
 (لو كان فلان حيا لعلمها) اللام بمعنى عن أى عن عمها (من الرضاة دخل على) بتشديد الياء أى هل كان يجوز أن  
 يدخل على قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسم عم حفصة وهم من فسروا بأفلح اخى ابي القعيس لان أبا القعيس  
 والد عائشة من الرضاة وأما أفلح فهو أخوه وهو عمها من الرضاة وقد عاش حتى جاء يستأذن على عائشة  
 فأمرها عليه الصلاة والسلام أن تأذن له بعد أن امتنعت فالمدكور هنا عم آخر وأبيها أبى بكر من الرضاة  
 أرضعتها امرأة واحدة وقيل هما واحد وغلطه النووي بأن عمها في حديث أبى القعيس كان حيا والاخر  
 كان ميتا وإنما ذكرت عائشة ذلك في المم الثاني لانها جوزت تبذل الحكم فسأت مرة أخرى (فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم) في جوابها (نعم) أى يجوز دخوله عليك ثم عالج جواز ذلك بقوله (ان الرضاة محرم) بتشديد  
 الراء المكسورة مع ضم أوله ولا يذرع عن الكسبية يحرم منها بفتح المنة التحية وضم الراء مخففا (ما يحرم) بفتح  
 أوله مخففا (من الولادة) أى مثل ما يحرم من الولادة فهو على حذف مضاف وتعبيره بقوله ما يحرم من الولادة  
 في الرواية الاخرى من النسب قال القرطبي دليل على جواز الرواية بالمعنى أو قال عليه الصلاة والسلام  
 اللفظين في وقتين وقطع بالاخير في الفتح مع الإلحاح بأن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوى \* وهذا  
 الحديث أخرجه في التلمس أيضا والنكاح ومسلم والنسائي في النكاح \* وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) بالثلاثة  
 أبو عبد الله العبدى البصرى وثقه أحمد وروى له المؤلف ثلاثة أحاديث في العلم والبيع والتفسير نوبع عليها  
 قال (أخبرنا صفيان) الثورى (عن أشعث بن أبى الشعثاء) بالشين المججمة والمثناة والعين المهملة فيهما والآخر  
 مدود (عن أبيه) أبى الشعثاء سليم بن الأسود (عن مسروق) هو ابن الأجدع (ان عائشة رضى الله عنها قالت  
 دخل على النبى صلى الله عليه وسلم وعندي رجل) الواو للعمال وأخو عائشة هذا لا أعرف اسمه وقول الجلال  
 البلقينى فيما نقله عنه في المصابيح انه وجد بخط مغلطاي على حاشية أسد الغابة ما يدل على أنه عبد الله بن يزيد  
 نعقبه في مقدمة فتح البارى بأنه غلط لانه تابعى انتهى يعنى وهذا هو الذى لانه صلى الله عليه وسلم رآه بلارب عند  
 عائشة نعم عبد الله التابعى هذا المذكور أخوها من الرضاة كما صرح به في رواية مسلم في الجنائز وكثير بن  
 عبد الله الكوفى أخوها أيضا كما عند المؤلف فى الادب المفرد وسنن أبى داود وسبق التنبيه على ذلك فى باب  
 الغسل بالصاع (قال) عليه الصلاة والسلام ولا يذرع قال (يا عائشة من هذا قلت احى من الرضاة قال  
 يا عائشة انظرن) به حزة وصل وضم الظاء المججمة من النظر بمعنى التفكير والتأمل (من اخوانكن) استفهام  
 (فانما الرضاة) الفاء تعليلية لقوله انظرن من اخوانكن أى ليس كل من ارضع ابن امها تكن بصراخا كن بل  
 شرطه أن يكون (من الجماعة) بفتح الميم من الجوع أى أن الرضاة المعتبرة فى المحرمية شرعا ما كان فيه تقوية  
 للبدن واستقلال لشد الجوع وذلك انما يكون فى حال الطفولية قبل الحولين كما سأتى ان شاء الله تعالى تقريره  
 فى باب يعون الله وقوته \* وهذا الحديث أخرجه أيضا فى النكاح وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه  
 (تابعه) أى تابع محمد بن كثير (بن مهدي) عبد الرحمن بفتح الميم فى روايته الحديث فيما وصله مسلم وأبو يعلى  
 (عن صفيان) الثورى ثم ان المطابقة بين الترجمة والاحاديث المسوقة فى بابها مستفادة منها فاما التسبب فن  
 احاديث الرضاة فانه من لازمه وأما الرضاة فبالاستفاضة وأما الموت القديم فبالالحاق قاله ابن المنير والله  
 أعلم \* (باب حكم شهادة القاذف) بالذال المججمة الذى يقذف أحدا بالزنا (والسارق والزانى) هل تقبل بعد  
 نوبتهم أم لا (وقول الله تعالى) بالجر عطف على سابقه ولا يذرع وجل (ولا تقبلوا لهم شهادة) قال القاضى  
 أى شهادة كانت لانه مصر وقيل شهادتهم فى القذف ولا يتوقف ذلك على استبقاء الجلد (ابدا) ما لم يتب وعند  
 أبى حنيفة الى آخر عمره (واولئك هم الفاسقون) المحكوم بفسقهم (الا الذين تابوا) عن القذف (من بعد ذلك  
 واصلحوا) أى أعمالهم بالتدارك ومنه الاستسلام للعدا والاستحلال من المذوف فان شهادتهم مقبولة لان الله  
 استثنى التائبين عقب النهى عن قبول شهادتهم وقال الحنفية ذكره بالتأييد يدل على انها لا تقبل بعد استيفاء  
 الحد بكل حال والاستثناء منصرف الى ما يليه وهو قوله واولئك هم الفاسقون اذ التوبة تجب ما قبلها من الذنوب  
 فلا يكون التائب فاسقا وأما شهادته فلا تقبل أبدا لان ردها من تمة الحد لانه يصلح جزاء فيكون مشاركا للاول



في كونه حذو قوله واولئك هم الفاسقون لا يصلح أن يكون جزاءه لأنه ليس بخطاب للامة بل اخبار عن صفة  
قائمة بالقاذفين فلا يصلح أن يكون من تمام الحد لأنه كلام مبتدأ على سبيل الاستئناف منقطع عما قبله لعدم صحته  
على ما سبق لأن قوله واولئك هم الفاسقون جملة خبرية ليس بخطاب للامة وما قبله انشائية خطاب لهم وقوله  
ولا تتبلاوا انشائية يصح عطفها على ما قبله واذا شهد قبل الحد أو قبل تمام استيفائه قبلت شهادته فاذا استوفى  
لم تقبل وان تاب وكان من الاتقياء لا برار تعلقها باستيفاء الحد وتعقبه الشافعي بأن الحدود كفارات لاهلها  
فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف ترد في خبر حالته وتقبل في شرهما ولأن أبا في كل شيء على ما يليق به كما لو قيل  
لا تقبل شهادة الكافر أبدا أي مادام كافرا (وجلد عمر) بن الخطاب رضي الله عنه فيما وصله الشافعي (أبا بكر)  
نصيب بن الحارث بن كدة بالكاف واللام والادال المهملة المفتوحات الصحابي (وشبيل بن معبد) بكسر الشين  
وسكون الموحدة ومعبد بفتح الميم وسكون الميملة وفتح الموحدة ابن عبيد بن الحارث الجلي أخا أبي بكر لأمه سمية  
وهو معدود في المخضرمين (وما نفا) هو ابن الحارث أخو أبي بكر لأمه أيضا (بغذف المغيرة) بن شعبة وكان أمير  
البصرة لعمر رضي الله عنه لما رأوه وكان معهم أخوهم لامهم زياد بن أبي سفيان متبطن الرقطاء أم جميل بنت  
عمر بن الاقثم الهلالية زوج الحجاج بن عتبة بن الحارث بن عوف الجشمي فرحلوا الى عمر فشكوه فعزله وولى  
أبا موسى الأشعري وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا ولم يثبت زياد الشهادة وقال رأيت منظر أقصيا  
وما أدري أخطأها أم لا وعند الحاكم قتال زياد رأيتهما في لحاف واحد وممعت نضعا عاليا وما أدري ما وراء  
ذلك فأمر عمر بجلد الثلاثة حد القذف (ثم استتابهم وقال من تاب قبلت شهادته) نصب مفعول قبلت (واجاره)  
أي الحكم المذكور وهو قبول شهادة المحدود في القذف (عبد الله بن عتبة) بضم العين وسكون المثناة الفوقية  
ابن مسعود فيما وصله الطبري من طريق عمران بن عمر عنه (وعمر بن عبد العزيز) الخليفة المشهور فيما وصله  
الطبري أيضا واللال من طريق ابن جريج عن عمران بن موسى عنه (وسعيد بن جبير) التابعي المشهور فيما  
وصله الطبري من طريقه (وطاوس) هو ابن كيسان البجلي (ومجاهد) هو ابن جبر المالكي فيما وصله عنهما سعيد  
ابن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي شيبة (والشعبي) عامر بن شراحيل فيما وصله الطبري من طريق  
ابن أبي خالد عنه (وعكرمة) مولى ابن عباس فيما وصله البغوي في الجعديات عن شعبة عن يونس هو ابن عبيد  
عنه (والزهري) محمد بن مسلم بن شهاب فيما وصله ابن جريج عنه (ومحارب بن دثار) بكسر الدال وبالمثلثة ومحارب  
بضم الميم وبعد الحاء المهملة ألف فراء مكسورة آخره موحدة الكوفي قاضيا (وشريح) القاضي (ومعاوية بن  
قرة) بن اياس البصري فيما قاله العيني لكن قال ابن حجر لم أر عن واحد من الثلاثة أي الأخيرة التصريح باقبول  
(وقال ابو الزناد) عبد الله بن ذكوان فيما وصله سعيد بن منصور (الامر عندنا بالمدينة) طيبة (اذا رجع القادف  
عن قوله فاستغفر ربه قبلت شهادته) وهذا بخلاف الحنفية كما مر (وقال الشعبي) عامر بن شراحيل (ونفاة)  
فيما وصله الطبري عن حماد بن عمار (اذا كذب) القادف (نفسه جلد) حد القذف (وقبلت شهادته) لقوله تعالى  
الا الذين تابوا وقد سأل ابن المنبر فقال ان كان صادقا في قذفه فم يتوب اذا واجب بأنه يتوب من الهتك ومن  
التحدث بما رآه ويحتمل أن يقال ان المعايين للفاحشة مأمورا بأن لا يكشف صاحبها الا اذا تحقق كمال النصاب  
معه فاذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من المعصية في الاعلان لا من الصدق في علمه وتعقبه في القبح بأن أبا بكر  
لم يكشف حتى تحقق كمال النصاب ومع ذلك أمره عمر بالتوبة ليقبل شهادته قال ويجاب عن ذلك بأن عمر أمره  
لم يطلع على ذلك فأمره بالتوبة ولذلك لم يقبل منه أبو بكر ما أمره به لعلمه بصدقه عند نفسه انتهى (وقال  
الثوري) سفيان بن عمار في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه (اذا جلد العبد) بالرفع ناسعا عن الفاعل  
(ثم اعتق) بضم الهمزة مبنيا للمفعول (جازت شهادته وان استغضى الحدود) بسكون السين وضم الفوقية  
وسكون القاف وكسر الضاد الموحدة أي طلب منه أن يحكم بين خصمين (فقضيا بم جائزة وقال بعض الناس) يعني  
أبا حنيفة رحمه الله (لا يجوز شهادة القاذف وان تاب) عن جريرة القذف لقوله تعالى ولا تتبلاوا لهم شهادة أبدا  
كما مر (ثم قال) أي أبو حنيفة (لا يجوز نكاح بعير شاهدين فان تزوج بشهادة محدودين) في قذف (جار) النكاح  
لانهما اهل للشهادة تحملا وعدم قبولها عند الاداء لا يمنع تحققها اذا ادا من عمراتها وفوت الثمرة لا يدل على  
فوت الاصل وانفقاد النكاح موقوف على حضور الشاهدين لا على أدائهما الشهادة كذا علوه وفي الحقائق  
من كتبهم أن محل الخلاف في الحدود بن قسطل ظهور التوبة اذ بعده يتعقد اجماعا (وان تزوج بشهادة عهدين



لم يجز) لان الشهادة من باب الولاية = ومنها نافذة على الغير رضي أو لم يررض والعبد ليس من اهل الولاية  
(واجاز) بعض الناس المذكور (شهادة المحدث) أي في قذف بعد التوبة (والعبد والامة لرؤية هلال رمضان)  
لجريانه مجرى الخبر وهو مخالف للشهادة في المعنى قال البخاري (وكيف تعرف توبته) أي القاذف وهذا من  
كلام المصنف من تمام الترجمة وقد قال الشافعي كما ذكر السلف لا بد أن يكذب نفسه وعن مالك اذا ازداد خيرا  
كفي ولا يتوقف على تكذيبه نفسه لجواز أن يكون صادقا في نفس الامر والى هذا مال المؤلف رحمه الله  
ثم استدلل لذلك بقوله (وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم الزاني سنة) فيما يأتي موصولا قريبا وسقط قد لا يذر  
(ونفي النبي صلى الله عليه وسلم عن) ولا يذر ونهي عن (كلام كعب بن مالك وصاحبيه) وهما هلال بن امية  
ومرارة بن الربيع (حق مضي خمسون ليلة) كما يأتي ان شاء الله تعالى موصولا في غزوة تبوك ونفسه برأه ووجه  
الدلالة من ذلك انه لم يقل انه صلى الله عليه وسلم كلفها ما بعد التوبة بقدر زائد على النفي والهجران \* وبه قال  
(حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس (قال حدثني) بالافراد (ابن وهب) (عن يونس) بن يزيد الايلي (وقال  
الليث) بن سعد الامام بما وصله ابوداود لكن بغير هذا اللفظ فظهر أن اللفظ لابن وهب (حدثني) بالافراد (يونس)  
الايلي (عن ابن شهاب) الزهري أنه قال (اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان امرأة) هي فاطمة  
بنت الاسود بن عبد الاسد المخزومية على الراجح كما سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحدود (سرق في غزوة  
النخ) وزاد ابن ماجه وصححه الحاكم أن الذي سرقته كان قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتي  
في الحدود ان شاء الله تعالى بالجمع بينه وبين ما رواه ابن سعد أن الذي سرقته كان حليا (فأق) بضم الهمزة مبنيا  
للمفعول (بها) أي بالمرأة السارقة (رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم امر) عليه الصلاة والسلام وزاد ابودر  
عن الكشي مبنيا بها (فقطعت يدها) أي اليمنى وعند النساء من حديث ابن عمر قه يا بلال نخذي يدها فاقطعها بعد  
ما ثبت عنده عليه الصلاة والسلام المقنضي للقطع وعند أبي داود قه لينا عن صفية بنت أبي عبيد بن جوح حدثت  
المخزومية وزاد فيه قال فشهد عليها (قالت عائشة) رضي الله عنها زاد في الحدود وفتايت (فخسنت توبتها) \*  
وهذا موضع الترجمة وقد نقل الطحاوي الاجماع على قبول شهادة السارق اذا تاب وكان المؤلف أراد الحاق  
القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده (وتزوجت) وللاسماعيلي في الشهادات فنكحت رجلا من بني سليم  
(وكانت تأتي بعد ذلك) أي عندي (فأرفع حاجتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعند الحاكم في آخر  
حديث مسعود بن الحكم قال ابن اسحاق وحدثني عبد الله بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك  
برحما وبصلا \* وهذا الحديث يأتي ان شاء الله تعالى بقية مباحثه في غزوة الفتح وكتاب الحدود \* وبه قال  
(حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة مصغرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين مصغرا  
ابن خالد بن عقيل بفتح العين الايلي (عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن عبد الله)  
ابن عتبة بن مسعود (عن زيد بن خالد) الجهني المدني المتوفى بالكوفة سنة ثمان وستين أو سبعين وله ثمانون سنة  
(رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أمر فبين زني ولم يحصن) بكسر الصاد ولا يذر ولم يحصن  
بفتحها بمعنى الفاعل وهو الذي اجتمع فيه العقل والبلوغ والحرية والاصابة في النكاح الصحيح والواو للعال  
(بجلد مائة) الباء تتعلق بأمر (وتغريب عام) وامتشكل الداودي اراد هذا الحديث في هذا الباب يعني فانه  
ليس مجرد الغربة عاما توبة لوجب قبول الشهادة باتفاق فكيف يتجه قول البخاري وأجاب ابن المنير بأنه أراد  
أن الحال يتغير في العام وينتقل الى حال لا يحتاج معها الى تغليب وكانها مظنة كسر سورة النفس وهي جان  
الشهوة \* هذا (باب) بالتنوين (لا يشهد) الرجل وفي بعض الاصول لا يشهد بالجزم على التهي (على شهادة جور)  
ظلم أو حيف أو ميل عن الحق (اد الشهد) بضم الهمزة مبنيا للمفعول \* وبه قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله  
ابن عثمان المروزي قال (حدثنا عبد الله) بن المبارك المروزي قال (اخبرنا ابو حيان) بالحاء المهملة والمثناة  
التيمة المشددة وبعد الالف نون يحيى بن سعيد (اليمى) الكوفي (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (عن النعمان  
ابن بشير رضي الله عنهما) أنه (قال سألت ابي) عمرة بنت رواحة بفتح الراء والواو المخففة وبالحاء المهملة (ابي)  
بشير (بعض الموهبة لي) مصدر ميمي بمعنى الهبة (من ماله) والموهبة عبد أو أمة كما صرح به في رواية أبي ذر  
وفي رواية غلام من غير شك ولم يسم وفي رواية حديثه وجهها ابن حبان على حالتين (ثم بدله) بعد أن امتنع أولا



(فوهي إلى) الأمة أو الحديقة (فقال) أمي (لا أرضى حتى تشهد النبي صلى الله عليه وسلم) الملك أعطيه  
(ما حد) أبي (بيدي واما غلام فاني بي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان أمتك بنت راحة سالني بعض الموهبة  
أهذا قال) عليه الصلاة والسلام ولا بي الوقت فقال (ألك ودمي) قال نعم قال (أي النعمان) (فأراه) يضم  
المهززة أظنه عليه الصلاة والسلام (قال) لبشير (لا تشهدني على جور) بفتح الجيم وبعد الواو والسا كنز را  
(وقال أبو حريز) بفتح الحاء وكسر الراء المهملة وبعد التحيه السا كنز زاي بوزن سعيد عبد الله بن الحسين  
الازدي قاضي سجستان مما وصله ابن حسان في صحيحه والطبراني (عن السجعي) عامر بن شراحيل أي عن  
النعمان في هذا الحديث (لا تشهدني على جور) واستدل به الحنابلة على وجوب العدل في عطية الاولاد وأجاب  
الجمهور بأن الجور هو الميل عن الاعتدال والمكروه أيضا جور وسبق في الهبة مزيد لذلك ووقع في اليونانية انه  
أنبت قوله وقال أبو حريز الخ هنا بعد ما قدمه على قوله حدثنا عبدان وضبط عليه والاولى تأخيرها لما لا يخفى •  
وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح قال (حدثنا أبو جرة) بالجيم والراء نصر بن  
عمران الضبي (قال سمعت زهد بن مضرب) بفتح الزاي وسكون الهاء وفتح الدال المهملة ابن مضرب بضم  
الميم وفتح الصاد المجهمة وتشديد الراء المكسورة الجرمي البصري (قال سمعت عمران بن حصين) بضم الحاء وفتح  
الصاد المهملة (رضي الله عنهم ما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم خيركم) أي خير الناس أهل (قرن) أي  
عصري مأخوذ من الاقتران في الامر الذي يجتمعهم والمراد هنا الصحابة قبل والقرن ثمانون سنة أو أربعون  
أو مائة أو غير ذلك (ثم الذين يلونهم) أي يتربون منهم وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم اتباع التابعين (قال  
عمران) بن حصين عما هو موصول بالاسناد السابق (لا أدري أذكر النبي صلى الله عليه وسلم بعد) بالبناء على  
الضم انسية الاضافة ولا بي ذر عن الجوى والمستمل بعد قرينة (ورين أو ثلاثة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان  
بعد ثم قوما) بالنصب اسم ان قال العيني وهي رواية التسي وقال الحافظ ابن حجر ولبعضهم قوم بالرفع فيجتمعل  
أن يكون من الناصح على طريقة من لا يكتب الالف في المنصوب وقال العيني مرفوع بفعل محذوف أي ان  
بعدكم يحي قوم (يخونون) بالحاء المجهمة من الخيانة (ولا يؤمنون) لخباياهم الظاهرة بحيث لا يعتمد عليهم  
(ويشهدون ولا يشهدون) أي يتحملون الشهادة من غير تميل أو يؤذونها من غير طلب الاداء وهذا  
لا يعارضه حديث زيد بن خالد الروي في مسلم مرفوعا لا أخبركم بخبر الشهادة الذي يأتي بالشهادة قبل أن  
يسألها لان المراد حديث زيد من عنده شهادة لانسان بحق لا يعلم بها صاحبها فيأتي اليه فيخبر بها أو يموت  
صاحبها العالم بها ويخاف ورنة فيأتي الشاهد اليهم أو الى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك أو ان الاول في حقوق  
الآدميين وهذا في حقوق الله تعالى التي لا طالب لها والمراد بها الشهادة على الغيب من أمر الناس يشهد  
على قوم انهم من أهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاوهام وهذا حكم الطعاوي وتبعه جماعة منهم  
الزركشي وتعبه في المصابيح فقال هذا مشكل لان الذم ورد في الشهادة بدون استشهاد والشهادة على الغيب  
مذمومة مطلقا سواء كانت باستشهاد أو بدونه (ويذرون) بفتح حرف المضارعة وبكسر الدال المجهمة ولا بي ذر  
ويذرون بضم الدال (ولا يفون) من الوفاء (وبطهر فيهم السمن) بكسر السين المهملة وفتح الميم أي يعظم  
حرصهم على الدنيا والتمتع بلذاتها وابتار شهراتها والترف في نعمها حتى تفس أجسادهم والمراد تكثرهم بها  
ليس فيهم وادعائهم الشرف والمراد به هم المال وعند الترمذي من طريق هلال بن يساف عن عمران بن  
حصين ثم يحي قوم يسمنون ويحبون السمن • ومطابقة الحديث للترجمة في قوله يشهدون ولا يشهدون لأن  
الشهادة قبل الاستشهاد فيها معنى الجور وقد أخرجه المواب أيساف في فضل الصحابة وفي الرقاق والنذور ومسلم  
في الفضائل والنسائي في النذور • وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) بالثلثة العبدى البصري قال (أخبرنا عبيان)  
الثوري (عن منصور) هو ابن العتمر (عن ابراهيم) التميمي (عن عبيدة) بفتح العين السلي (عن عبد الله) بن  
مسعود (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (كان خير الناس) أهل (قرن) بمعنى أصحابه (ثم الذين  
يلونهم) يعني أتباعهم (ثم الذين يلونهم) يعني أتباع التابعين وهذا يقتضي أن الصحابة أفضل من التابعين  
والتابعون أفضل من أتباع التابعين لكن هل هذه الافضية بالنسبة الى المجموع أو الافراد محل بحث والى  
الثاني ذهب الجمهور والاول قول ابن عبد البر وفي كتاب المواهب اللدنية بالمخ محمد بن مسعود ذلك ويلقى ان  
شاء الله تعالى مزيد لذلك في فضائل الصحابة بعون الله تعالى وقوة (ثم يحي) أوام بسبب شهادة أحدهم بميم



وعينه شهادته) أى فى حالين لا فى حالة واحدة لانه دور قال البيضاوى وتبعه الكرماني هم الذين يحرصون على الشهادة مشغوفين بترويحها يخلصون على ما يشهدون به فتارة يحلفون قبل أن يأتوا بالشهادة وتارة يعكسون ويحفل أن يكون مثلاً فى مرة الشهادة واليمين وحرص الرجل عليهم ما والتسرع فيهما حتى لا يدري بأيهما يتبدى فكانه يسبق أحدهما الاخر من قلة مبالاة بالدين قال النووى واحتج به المالكية فى رد شهادة من حلف معها والجهور على أنها لا ترد (قال ابراهيم) انتهى بالاستناد السابق (وكأنوا بضربوتنا) زاد المؤلف فى الفضائل ونحن صغار (على الشهادة والعهد) أى قول الرجل أشهد بالله وعلى عهد الله ما كن كذا على معنى الحلف حتى لا يصير ذلك لهم عادة فيحلفون فى كل ما يصلح وما لا يصلح والله أعلم \* (باب ما قيل فى شهادة الزور) أى من التغليظ والوعيد (قول الله) أى لاجل قول الله ولا يذوق قوله (عز وجل) والذين لا يشهدون الزور) أى لا يقيمون الشهادة الباطلة أو لا يحضرون محاضر الكذب والفسق والكفر أو اللغو والغناء وقال ابن حجر أشار أى المؤلف الى أن الآية سبقت فى ذم منعاطى شهادة الزور وهو اختيار منه لاجل ما قيل فى تفسيرها وتعبه العيني فقال ما سبقت الآية الا فى مدح ناركى شهادة الزور وقوله وهو اختيار لاجل ما قيل فى تفسيرها لم يقل به أحد من المفسرين وحينئذ فإراد المؤلف الآية فى معرض التعليل لما قيل فى شهادة الزور من الوعيد لوجه له لأنها ما سبقت الا فى مدح الذين لا يشهدون الزور انتهى وما قاله ابن حجر أقعد ليكون ما قاله المؤلف مطابقاً لما استدلل له ولعله كالمؤلف وقف على ذلك من قول بعض المفسرين وجزم العيني بأنه لم يقل به أحد من المفسرين ودعواه الحصر فيه نظر لا يفتى ونقل فى الفتح عن الطبري انه قال وأولى الأقوال عندنا أن المراد به مدح من لا يشهد شيأ من الباطل (و) ما قيل فى (كتمان الشهادة) بكسر الكاف (أقوله) تعالى (ولا تكتموا الشهادة) أيها التهود اذا دعيت لتأديتها عند الحاكم (ومن يكتمها فانه آثم قلبه) أى يأثم قلبه واستناد الانتم الى القلب لان الكتمان يتعلق به لانه مضمر فيه (والله بما تعملون) من كتمان الشهادة واقامتها (عليهم) فيجوزى على كتمان الشهادة وأدائها وسقط لغو أى ذر لقوله الثابتة قبل قوله ولا تكتموا الشهادة وقوله تعالى فى سورة النساء وان (تلقوا) بمعنى (السننكم بالشهادة) كذا فى نسخة ابن عباس فيمارى عنه من طريق على بن أبى طلحة كما عند الطبري وروى عنه من طريق العوفي قال تلوى لسانك بغير الحق وهو اللبسة فلا تقم الشهادة على وجهها والى هو التحريف وتعهد السند وأنى المؤلف رحمه الله بكلمة مفردة من التنزيل فى معرض الاحتجاج ولم يقل وقوله وان ولم يفصل بين الكلمة القرآنية وتفسيرها \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن منير) بضم الميم وكسر الهمزة آخره راء أبو عبد الرحمن المروزي الزاهد انه (سمع وهب بن جرير) هو ابن حازم الأزدي (وعبد الملك بن ابراهيم) مولى بنى عبد الدار القرشي (فلا حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عبيد الله بن ابى بكر بن أنس) بن عبيد (عن) جده (أنس) هو ابن مالك (رضي الله عنه) أنه (قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن سكران) جمع كبيرة واختلف فيها وا الأقرب انها كل ذنب رتب الشارع عليه سدا أو صرح بالوعيد فيه (قال) عليه الصلاة والسلام البكر (الاشهر النبالة) رفع خبراً عن المبتدأ المقدّر (وعفوق الوالدين) بأن يفعل الولد ما يأتى به تأذيا ليس بالهين مع كونه ليس من الافعال الواجبة (وقتل النفس) أى بغير حق قال تعالى ومن يقتله مؤمناً متعدياً جزاءه جهنم خالداً فيها الآية (وشهادة الزور) الواو فى الثلاثة لا عطف على السابق وليس المراد حصر البكر فيما ذكر بل اقتصر على أكبرها والشر لك أعظمها \* وهذا الحديث أخرجه إرضافى الادب والديات ومسلم فى الايمان والترمذى فى البيوع والتفسير والنسائى فى القضاء والقصاص والتفسير (تابعه) أى تابع وهب بن جرير فى روايته عن شعبة (عند) هو محمد بن جعفر (وأبو عامر) عبد الملك العقدي فيما وصله أبو سعيد النقاش فى كتاب الشهود وابن منده فى كتاب الايمان (وبه) بفتح الموحدة وبعد الهاء الساكنة زاي ابن أسد العمى فيما وصله أحمد (وعبد الصمد) بن عبد الوارث فيما وصله المؤلف فى الديات الاربعة (عن شعبة) أى ابن الحجاج المذكور \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا بشر بن الفضل) بن لاحق الرقاشى بقاف ومججمة البصرى قال (حدثنا الطبري) بضم الجيم وفتح الراء الاولى سعيد بن اياس الأزدي (عن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن ابيه) أبى بكرة تبيع بضم التون الثقفي (رضي الله عنه) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم) سقط لابي ذر قال الاولى (ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام للتثنية لتدل على تحقق ما بعدها



(ابنكم) بالتشديد والذي في اليونانية بالتخفيف أي أخبركم (يا كبار البكائر) قال ذلك (ثلاثا) تأكيد التسمية السامع على احضار فهمه (قالوا يارسول الله) أي أخبرنا (قال) عليه الصلاة والسلام أكبر البكائر (الاشترى بالله وعقروا الدين) وهذا يدل على انقسام البكائر في عظمها الى كبيروا كبيروا يؤخذ منه ثبوت الصغائر لان الكمية بالنسبة اليها أكبر منها وأما ما وقع للاستاذ أبي اسحاق الاسفرايني والقاضي أبي بكر الباقلاني والامام وابن القسيري من أن كل ذنب كبيرة ونفيم الصغائر نظرا الى عظمة من عصي بالذنب فقد قالوا كما صرح به الزركشي أن الخلاف بينهم وبين الجمهور واقفي قال القرافي وكانهم كرهوا تسمية معصية الله صغيرة اجلالا له عز وجل مع انهم وافقوا في الجرح على أنه لا يكون بطلاق المعصية وأن من الذنوب ما يكون قادحا في العدالة وما لا يقدر هذا الجمع عليه وانما الخلاف في التسمية والاطلاق والصحيح التغاير لورود القرآن والاحاديث به ولأن ما عظم مفسدته أحق باسم الكبيرة بل قوله تعالى ان تجتنبوا بكائرا ما تهون عنه صريح في انقسام الذنوب الى بكائر وصغائر ولذا قال الغزالي لا يليق انكار الفرق بينهما وقد عرفنا من مدارك الشرع انه لا يلزم من كون هذه المذكورات أكبر البكائر استواء رتبتهما في نفسها كما اذا قلت زيد وعمر وأفضل من بكر فانه لا يقتضي استواء زيد وعمر في الفضيلة بل يحتمل أن يكونا متفاوتين فيها وكذلك هنا فان الاشتراك أكبر الذنوب المذكورة (وجلس وكان متعظا) تأكيد كيدا للعرصة (فقال ألا وقول الزور) ولا يذروا كان متعظا ألا وقول الزور فقال وفصل بين المتعاطفين بحرف التنبيه والاستفتاح تعظيما للشأن الزور لما يترتب عليه من المفساد وازدادة القول الى الزور من اضافة الموصوف الى صفته وفي رواية خالدة عن الجريري ألا وقول الزور وشهادة الزور قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون من الخصاص بعد العام لكن ينبغي أن يحمل على التأكيده فانا لو حملنا القول على الاطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقا كبيرة وليس كذلك ومراتب الكذب متفاوتة بحسب تفاوت مفسده (قال) أنس (فأزال) عليه الصلاة والسلام (يكترها حتى قلنا بته) عليه الصلاة والسلام (سكت) قال في النسخ أي شفقة عليه وكرامته لما يربحه وفيه ما كانوا عليه من كثرة الادب معه صلى الله عليه وسلم والمحبة له والشفقة عليه وقال في جمع العدة هو تعظيم لما حصل لتركب هذا الذنب من غضب الله ورسوله ولما حصل للسامعين من الرعب والخوف من هذا المجلس \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في استنباه المرتدين والامتنان والادب ومسلم في الايمان والترمذي في البر والشهادات والتفسير (وقال اسماعيل بن ابراهيم) ابن عليه وهي أمه مما وصله المؤلف في كتاب استنباه المرتدين (حدثنا الجريري) سعيد بن اباس الازدي منسوب الى جرير بن عبادة قال (حدثنا عبد الرحمن) هو ابن أبي بكرة \* (باب) بيان حكمكم (شهادة لا عني) (بيان امره) في تصرفاته (ونكاحه) بامرأة (وانكاحه) غيره (ومبايعته) بيعه وشراؤه (وقبوله في التأذين وغيره) كاقامته الصلاة وامامته اذا تولى النجاسة (وما يعرف بالاصوات) عند تحققاتها اما عند الاشتباه فلا اتفاقا (أجاز شهادته فاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة مما وصله سعيد ابن منصور (والحسن) البصري (وابن سيرين) محمد فيما وصله ابن أبي شيبة عنهما (والزهري) محمد بن مسلم بن شهاب فيما وصله ابن أبي شيبة أيضا عنه (وعطاء) هو ابن أبي رباح فيما وصله الاثرم وهذا مذهب المالكية وعبارة المختصر وان اعني في قول أو اصم في فعل يعني فلا يشترط في الشاهد أن يكون سمعا بصيرا وعند الشافعية كجمهور لا تقبل شهادة الاعمي لانعدام طريق المعرفة عليه مع اشتباه الاصوات الا في أربعة مواضع في ترجمته لكلام الخصوم أو الشهود للقاضي لانها تفسير للفظ فلا تحتاج الى معانية وإشارة والنسب ونحوه مما ثبت بالاستفاضة كما وثق والمالك ان كان المشهود له معروف الاسم والنسب وما تحمله قبل العمى ان كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب بخلاف مجهوليه أو أحدهما أو أن يقبض على المقتز حتى يشهد عليه عند القاضي بما سمعه من نحو طلاق أو عتق أو مال لشخص معروف الاسم والنسب (وقال الشعبي) عامر ابن شراحيل مما وصله ابن أبي شيبة (بجوز شهادته اذا كان عاقلا) أي فطنا مدركا لدقائق الامور بالقرائن وليس احترامًا عن الجنون اذا العقل شرط في البصير والاعمى (وقال الحكم) يقتضيان ابن عتيبة فيما وصله ابن أبي شيبة أيضا (رب شئ تجور فيه) شهادته (وقال الزهري) محمد بن مسلم مما وصله الكرايحي في أدب القضاء (أرأيت ابن عباس لو شهد على شهادة أكنت تردّه) مع كونه كان أعمى (وكان ابن عباس) رضى الله عنهما فيما وصله عبد الرزاق بعنه (يعت رجلا) لم يسم (اذا غابت الشمس) يغيص عن غروب الشمس لا لافطارها اذا أخبره أنها



غربت (أفطر) من صومه (ويسأل عن الفجر فاذا قيل) زاد في رواية غير أبي ذر له (طالع صلى ركعتين) ولا يرى شخص الخبر له وإنما يسمع صوته (وقال سليمان بن يسار) ضد اليمن أبو أيوب (استأذنت) في الدخول (على عائشة رضي الله عنها فعرفت صوتي فأتت) ولا يذرف غمالت (سليمان) بحذف حرف النداء (أدخل فأنك) مولى ماني عليك شيء) أي من مال الكتابة وكان مكانه لآل المؤمنين بمكة وفيه أن عائشة كانت لا ترى الاحتجاب من العبد سواء كان في مكة أو في ملك غيرها (وأجاز سمرة بن جندب شهاده امرأة منتقبة) يسكون النون وفتح المشاة الفوقية بعد هاء فاف مكسورة من الانتقاب ولا يذرف منتقبة بتقديم المشاة على النون وتشديد القاف من التثنية التي على وجهها انتقاب قال الحافظ ابن حجر ولم أعرف اسم هذه المرأة وبه قال (حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون) بضم عين عبيد مصغرا من غير إضافة القرشي النبي مولا هم المدني وقيل كوفي الثباني قال (أخبرنا عيسى بن يونس) بن أبي اسحاق السبيعي (عن هشام عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا) هو عبد الله بن يزيد الأنصاري القاري وزعم عبد الغني أنه الخطمي قال ابن حجر وليس في روايته التي ما فيها نسبته كذلك وقد فرق ابن منده بينه وبين الخطمي فأصاب والمعنى هنا سمع صوت رجل (يقرا في المسجدة قال) عليه الصلاة والسلام (رحمه الله) أي القاري (لقد أذكرني كذا وكذا آية) وسقط لابي ذر قوله وكذا الثانية (اسقطهن) أي نسيتهن (من سورة كذا وكذا) كلمة مبهمه وهي في الأصل مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ثم نقلت فصارت يكتفي بها عن العدد وغيره قال في الفتح ولم أقف على تعيين الآيات المذكورة واغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية لأن ابن عبد الحكم قال فحين أقرأت عليه كذا وكذا درهمما أنه يلزمه أحد وعشرون درهما وقال الداودي يكون مقراب درهمين لأنه أول ما يقع عليه ذلك انتهى وقال المالكية واللفظ للشيخ خليل وكذا درهمما عشرون وكذا وكذا أحد وعشرون وكذا كذا أحد عشر وقال الشافعية ويجب عليه بقوله كذا درهم بالرفع درهم لكون الدرهم تفسيرا لما بهمه بقوله كذا وكذا الوصل الدرهم أو خفض أو سكن أو كسر كذا بلا عطف في الأحوال الأربعة لذلك ولا احتمال التوكيد في الأخيرة وإن اقتضى النصب لزوم عشرين لكونه أول عدد مفرد ينصب الدرهم عقبه إذ لا نظير في تفسير المبهم إلى الأعراب ومتى كثرها وعطف بالواو أو بهم ونصب الدرهم كقوله له على كذا وكذا درهمما أو كذا درهمما تكررا الدرهم بعدد كذا فيلزمه في كل من الثنائين درهمان لأنه أقر بعشرين وعقبهما بالدرهم منصوبا فالظاهر أنه تفسير لكل منهما عتقني العطف غير أنما تقتدره في صناعة الأعراب غير أن لا أحدهما ونقدته لئلا تخرفوا خفض الدرهم أو رفعه أو سكنه لا يتكرر لأنه لا يصلح تميزا لما قبله (وزاد عباد بن عبد الله) بفتح العين وتشديد الموحدة في الأول ابن الزبير بن العوام التابعي فيما وصله أبو يعلى (عن عائشة) رضي الله عنها (تسجد) أي صلى (النبي صلى الله عليه وسلم في بيته سمع صوت عباد) هو ابن بشر الأنصاري الأشعري الصحابي (يصل في المسجد قال يا عائشة أصوت عباد هذا) بهمزة الاستفهام (قلت نعم قال اللهم ارحم عبادا) وظاهره أن المبهم في الرواية السابقة هو هذا المفسر في هذه أذمة فتضى قوله زاد أن يكون المزيد فيه والمزيد عليه حديثا واحدا فتحد القصة لكن جزم عبد الغني بن سعيد في مبهمة بأن المبهم في الأولى هو عبد الله ابن يزيد كما زعم فيجتمعا أنه صلى الله عليه وسلم سمع صوت رجلين فعرف أحدهما فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسأل عنه والذي لم يعرفه هو الذي تذكر قرأته الآيات التي نسبها وفيه جواز التسيان عليه صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريقه البلاغ \* وبقيته مباحته تأتي إن شاء الله تعالى في فضائل القرآن ومطابقته لما ترجم له هنا من كونه عليه الصلاة والسلام اعتمد على صوت الرجل من غير رؤية شخصه \* وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) بن زياد بن درهم التهمدي قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بفتح اللام واسمه الماجشون بكسر الجيم وبعد هاء مبهمة مضمومة المدني نزيل بغداد قال (أخبرنا ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن بلا يؤذن للصبح (بليل) أي في ليل (فكلموا واشربوا حتى) أي إلى أن (يؤذن أو قال حتى تسهوا أذان ابن أم مكتوم) عمرو وعبد الله بن قيس القرشي والشك من الراوي (وكان ابن أم مكتوم رجلا أعمى لا يؤذن حتى يقول له الناس أصبحت) في الأذان أصبحت أصبحت مرتين \* ومطابقته لما ترجم له الاعتماد على صوت الأعمى وقد سبق في أذان الأعمى من كتاب



الاذان • وبه قال (حدثنا زياد بن يحيى) بن زياد أبو الخطاب البصري قال (حدثنا حاتم بن وردان) أبو صالح  
البصري قال (حدثنا أيوب) بن أبي نعيم كيسان الحنظلي (عن عبد الله بن أبي مليكة) نسبه لجدته لشهرته به  
 واسم أبيه عبد الله بالتصغير واسم أبي مليكة زهير (عن المسور بن خزيمة) الزهري (رضي الله عنهما) أنه قال  
 قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم أقبية) وفي الهبة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبية ولم يعط مخزومة منها  
 شيئا (فقال لي أبي مخزومة انطلق بنا إليه) صلوات الله وسلامه عليه (عسى أن يعطينا منها شيئا فقام أبي على الباب  
 فتسكلم فعرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج) بالقاف ولابي ذر عن الحوري والمستقلى خرج (النبي صلى الله  
 عليه وسلم ومعه قباء) وفي الهبة فخرج إليه وعليه قباء منها (وهو يريه محاسنه وهو يذوق خبأت هذا لك خبأت  
 هذا لك) مرتين • ومطابقة الحديث للترجمة كالذي قبله كما لا يخفى • (باب) جواز (شهادة النساء وقوله تعالى)  
بأبجر عطا على سابقه (فان لم يكونا) أي فان لم يكن الشاهدان (رجلين فرجل وامرأتان) فليشهدا أو فالشاهد  
 رجل وامرأتان كذا قاله البضاوي كذا يخشى قال في المصابيح الانساب فان لم يكن الشاهدان رجلين  
 فالشاهدان رجل وامرأتان أو فليشهد رجل وامرأتان لان المأمور بهم المخاطبون لا الشهاداء انتهى وهذا  
 مخصوص بالاموال عندنا وعندنا عند الحدود والقصاص عند الحنفية • وبه قال (حدثنا أبو مريم) سعيد  
الجمعي قال (أخبرنا محمد بن جعفر) هو ابن أبي كثير (قال أخبرني بالافراد) زيد هو ابن أسلم (عن عيسى بن  
عبد الله) بن سعد بن أبي سرح يفتح الهبة وسكون الراء بعدها حاء مهمله القرشي العامري المكي (عن أبي  
سعيد الخدري رضي الله عنه) وسقط لابي ذر الخدري (عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أليس) ولابي ذر قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم أليس (شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل) لقوله تعالى فرجل وامرأتان (قلنا)  
 بالالف بعد النون ولابي ذر قال (بلى قال فذلك) بكسر الكاف (من نقصان عقلاها) لان الاستظهار بأخرى  
 يؤذن بقلة ضبطها وهو يشهد بقلتها وهذا موضع الترجمة • وأنواع الشهادات سبعة • ما يقبل فيه شاهد  
 واحد وهو رؤية هلال رمضان لحديث ابن عمر أخبر النبي صلى الله عليه وسلم فسام وأمر الناس بصيامه ورواه  
أبو داود وابن حبان • وما يقبل فيه شاهد وعين في الاموال خاصة لحديث مسلم وغيره عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما • وما يقبل فيه شاهد وامرأتان في الاموال وعيوب النساء خاصة • وما يقبل فيه شاهدان في الحدود  
 والنكاح والقصاص ما روى مالك عن الزهري مضت السنة انه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح  
 والطلاق وقيس بالثلاثة ما في معناها كقصاص ورجعة واسلام وردة وبرج وتعديل وموت واعسار • وما  
 يقبل فيه شاهدان وعين وهو في مسائل دعوى رد المبيع بالعيب ودعوى البكر أو الثيب العنة على الزوج  
 ودعوى الجراحة في عضو باطن ادعى الخصم انه غير سليم ودعوى اعسار نفسه اذا عهده مال وعلى الغائب  
 والميت وولي الصغير والمجنون وفيما اذا قال لامرأته أنت طالق أمس ثم قال أردت انها طالق من غيري فيقيم  
 في هذه الصورة البينة بما ادعاه ويخلف معها طالبا للاستظهار والمراد بالخلاف في الاولى قدم العيب وفي الثانية  
 عدم الوطء • وما يقبل فيه أربعة من الرجال في الشهادة على الزنا ثم يكفي في الشهادة على الاقرار به اثنان  
 وأجاز الكوفيون شهادة النساء في النكاح والطلاق والنسب والولاة واختلف فيما لا يطلع عليه الرجل هل يكفي  
 فيه امرأة واحدة فعند الجمهور لا بد من اربع وعن مالك ثماني شهادة البعض وقال الحنفية يجوز شهادتها  
 وحدها • وهذا الحديث قد مر بأنهم من هذا في كتاب الحيف • (باب) حكم (شهادة الاماء والعبيد) أي في حال  
 الرق (وقال انس فيما وصله ابن أبي شيبة من رواية المختارين فلفل (شهادة العبد) الرقيق (جائزة اذا كان عدلا  
 وأجازه) أي حكم شهادة العبد (تريح) القاضي فيما وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور في الشيء اليسير اذا  
 كان مرضيا وعنه جوارها الالسيده (و) أجازه أيضا (زرارة بن اوفى) قاضي البصرة (وقال ابن سيرين) محمد  
 مما وصله عبد الله بن الامام أحمد (نهائيه) يعني العبد (جائزة لا العبد لسيده وأجازه) أي حكم شهادة العبد  
 (الحسن) البصري (وابراهيم) النخعي فيما وصله ابن أبي شيبة عنهما من طريقين (في الشيء السافه) بالمشاة  
 الفوقية وكسر الفاء الحقيق (وقال تريح) القاضي مما وصله ابن أبي شيبة أيضا (كلكم بنو عبيد واما) ولابي  
 السكن كلكم عبيد واما فأسقط بنو وهذا قاله لما شهد عنده عبد وأجاز شهادته فقبل انه عبيد واتفق الاثمة  
 الثلاثة على عدم قبول شهادة العبد مطلقا لانه ناقص الحال قليل المبالاة فلا يصلح له هذه الامانة وقال الحنابلة



واللفظ للمرداوى في تنقيحه وتقبل شهادة عبد حتى في حدوقه ونصا وعنه لا تقبل فيه ما هو أشهر به قال  
 (حدثنا أبو عاصم) الضحاك بن محمد (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن ابن أبي مليكة) عبد الله (عن  
 ابن الحارث) بن عامر بن نوفل بن عبد مناف التوفلى المكي الصحابي من ملة الفتح وبقى الى بعد الحسين (ح)  
 لنحويل \* قال المؤلف بالسند (وحدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا يحيى بن سعيد) القطان (عن ابن  
 جريج) عبد الملك أنه (قال سمعت ابن أبي مليكة) عبد الله (قال حدثني) بالافراد (عنه بن الحارث) وسقط  
 في بعض النسخ من قوله وحدثنا علي الى آخره قوله عقبه بن الحارث (أو سمعته منه انه تزوج أم يحيى) غيبة  
 أوزينب (بنت أبي اهاب) بكسر الهمزة (قال فجاءت أمه سوداء) لم تسم (فقات فدأرضعنيكم) زعمى عقبه  
 والى تزوجها قال عقبه (فذكر ذلك) الذي قالته الامة (للنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عني قال فتجيت)  
 أى من تلك الناحية الى قبل وجهه (فذكر ذلك) الذي قالته (له) عليه الصلاة والسلام (قال وكيف) خبر  
 مبني محذوف أى كيف ذلك أو كيف بقاء الزوجية (و) الحال أن (قد زعمت) أى قالت الامة (انها)  
 وللعموى والمستلى أن (قد أَرْضَعْنِيكُم فَنَهَاهَا عَنْهَا) وهو يقتضى فراقها بقول الامة المذكورة فلو لم تكن شهادتها  
 مقبولة ما عمل بها وأجيب بأن في بعض طرق الحديث فجاءت مولاة لاهل مكة وهو لفظ يطلق على الحرة التى  
 عليها الولاء فلا دلالة على انها كانت رقيقة وتعقب بأن رواية حديث الباب فيها التصريح بأنها امة فتعين انها  
 ليست بحرة وقد قال ابن دقيق العيد ان أخذنا بظاهر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الامة وتعقبه  
 بعضهم فيما ادعاه من لزوم شهادة الامة بأنه ورد في النكاح عند البخارى بلفظ فجاءتنا امرأة سوداء وفى الباب  
 الا لاحق فجاءت امرأة فلم يقيد بالامة وأجيب بأن محيى رواية بوصف يجب أن يكون بينا نال رواية الاطلاق فتبين  
 أن المراد الامة اللهم الا أن يدعى أنه أطلق عليها امة مجازا باعتبار ما كانت عليه وانما هي حرة بدليل قوله  
 في الحديث مولاة لاهل مكة فاذن ليس هذا من شهادة الامة فى شئ على أنه لم يعمل بشهادتها فى حديث البخارى  
 وانما له عليه السلام على طريق الورع \* (باب شهادة المرضعة) \* وبه قال (حدثنا أبو عاصم) الضحاك بن محمد  
 (عن عمر بن سعيد) بكسر العين وعمر بنهم العين ابن حسين التوفلى القرشي المكي (عن ابن أبي مليكة) عبد الله  
 (عن عقبه بن الحارث) التوفلى أنه (قال تزوجت امرأة) هي أم يحيى بنت أبي اهاب كفى الاخرى (فجاءت  
 امرأة) لم يقل أمة فالاولى مقيدة لهذه وقد مر ما فى ذلك قريبا (فقات الى فدأرضعنيكم) زاد المؤلف فى العلم من  
 طريق عمر بن سعيد عن أبي حسين عن ابن أبي مليكة ما أَرْضَعْنِي وَلَا أَخْبَرْنِي بِهِ بِذَلِكَ قَبْلَ التَّزْوِجِ (فأثبت النبي  
 صلى الله عليه وسلم) وفى العلم فركب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله (فقال) عليه الصلاة  
 والسلام (وكيف وقد قيل دعها) اتركها (عنك أو تحوه) احتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها وأجاب  
 الجمهور بحمل النهى فى قوله فى السابقة فنهأ عنها على التنزيه والامر فى قوله فى هذا دعها عنك على الارشاد  
 (حديث الاصل) هذا ساقط عند أبي الوقت \* (باب تعديل النساء بمصنوع) \* وبه قال (حدثنا أبو الربيع  
 سليمان بن داود) الزهراني العسكي بفتح العين المهملة والمنناة الفوقية بصري دخل بغداد (وأهملنى بعضه)  
 بعض معانى الحديث ومقاصد لفظه (احمد) مجزأ عن النسب ولم يبينه أبو على الجبائي وفى الاطراف خلف  
 انه ابن يونس وجرم به الدمشاقى وكذا ثبت فى حاشية الفرع كامله ورقم عليه علامة ق وقال ابن حجر انه رآه  
 كذلك فى نسخة المافظ أبي الحسن البونينى قلت وكذا رأيت وقد أهمله فى جميع الروايات التى وقعت له الا هذه  
 وقال ابن عساكر والمزى انه وهم وفى طبقات القراء لذهبي أنه ابن النضر وزعم ابن خلفون انه ابن حنبل واحد  
 ابن يونس هذا هو أحمد بن عبد الله بن يونس البربوعى المعروف بشيخ الاسلام وهل أحمد المذكور هنا رفيق لابي  
 الربيع فى الرواية عن فليح فيكون المؤلف حله عنهم اعماعا على الصفة المذكورة أو رفيق للمؤلف فى الرواية عن أبي  
 الربيع قال (حدثنا فليح بن سليمان) الخزاعى أو الاسلمى أبو يحيى (عن ابن شهاب الزهرى عن عروة بن الزبير) بن  
 العوام (وعبد بن المسيب) بفتح المنناة التحتية المشددة وصكرها (وعلقمة بن وفاس البني) العتوارى  
 (وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة) بن مسعود الاربعة (عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
 حين قال لها اهل الاول) بكسر الهمزة ابان ما يكون من الافتراء والكذب (ما قالوا فبرأها الله منه قال الزهرى)  
 محمد بن مسلم بن شهاب (وكاهم) أى عروة فن بعده (حدثني طائفة) قطعة (من حديثها) وقد اتفقت على الزهرى



روايته لهذا الحديث ملفقا عن هؤلاء الأربعة وقالوا كان ينبغي له أن يفرد حديث كل واحد عن الآخر حكاه  
 عباس فيما ذكره في الفتح (وبعضهم أوعى) أحفظ لاكثر هذا الحديث (من بعض وأثبت له اقتصاصا) أي سباقا  
 (وقد وعيت) بفتح العين أي حفظت (عن كل واحد منهم الحديث) أي بعض الحديث (الذي حدثني) به منه  
 (عن) حديث (عائشة) فاطلق الكل على البعض فلا تنافي بين قوله وكلهم حدثني طائفة من الحديث وبين قوله  
 وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث كما ثبت عليه الكرمانى والحاصل أن جميع الحديث عن مجموعهم لأن  
 مجموعهم عن كل واحد منهم (وبعض حديثهم يصدق بعصارعها عائشة) أي قالوا إنها (قالت) كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يخرج سفرا) أي إلى سفر فهو نصب بنزع الخافض أو ضمن يخرج معنى ينشئ  
 فالتصيب على المفعولية (أقرع بين أزواجه) تطيبها لقلوبهن (فأيهن) بناء التانيث قال الزركشي فيما نقله عنه  
 في المصابيح ولم أره في النسخة التي وقعت عليها من التنقيح أنه الوجه ويروى فأيهن بدون تاء تانيث ونعقبه  
 الدماميني فقال دعواه أن الرواية الثانية ليست على الوجه خطأ إذ المنصوص أنه إذا أريد بأي المؤنث جاز  
 الحاق التاء به موصولا كان أو استقفاها ما أو غيرها انتهى ولم أقف على الرواية الثانية هنا نعم هي في تفسير سورة  
 النور أغرب أبي ذر والمعنى قاي أزواجه خرج سمها حرج بها معه) ولا يذرع عن الحوى والمسمى أخرج بزيادة  
 همزة قال في التلخيص والاقول هو الصواب ولعل ذا الهمزة أخرج بضم الهمزة مبنيا للمفعول (فأقرع) عليه الصلاة  
 والسلام (بيننا في غزاة غزاهما) هي غزوة بني المصطلق من خزاعة (فخرج سهمي) فيه اشعار بانها كانت في تلك  
 الغزاة وحدها ويؤيده ما في رواية ابن اسحاق باللفظ فخرج سهمي عليهن فخرج بي معه وأما ما ذكره الواقدي من  
 خروج أم سلمة معه أيضا في هذه الغزوة فضعيف قالت عائشة (فخرجت معه) عليه الصلاة والسلام (بعد ما نزل  
 الحجاب) أي الأمر به (فأنا أحمل في هودج وانزل فيه) بضم الهمزة فيهما مبنين للمفعول والهودج بهاء ودال  
 مهملة مفتوحين بينهما واو ساكنة آخره جيم محمل له قبة تستر بالثياب ونحوها يوضع على ظهر البعير يركب فيه  
 النساء ليكون استراهن (فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوه تلك وقيل) بنات فناء أي  
 رجع من غزوته (ودنونا) أي قربنا (من المدينة آدن) بالمد والتخفيف ويجوز القصر والتشديد أي اعلم (ليلة  
 بالرحيل) وفي رواية ابن اسحاق عند أبي عوانة فنزل منزلا فبات به بعض الليل ثم آذن بالرحيل (فتمت حين آذوا  
 بالرحيل) بالمد والقصر كما مر (فثبت) أي لقضاء حاجتي منفردة (حتى جاورت الجيش فلما قضيت شأني) أي الذي  
 توجهت له (أصابت إلى الرحل) إلى المنزل (فأنت صدي فادع بدلي) بكسر العين قلادة (من جزع الظمار) بفتح  
 الجيم وسكون الراء بعد هاء عين مهملة مضاف لقوله اظفارهم همزة مفتوحة ومهجمة ساكنة والجزع خرز معروف  
 في سواده يبيض كالعروق وقد قال السفياني لا يتبين بلبسه ومن تتلوه كثرت همومه ورأى منامات رديئة وإذا  
 علق على طفل سال له به وإذا الف على شعر الماطقة سمات ولادتها ولا يذرع عن الكشميين ظنار بابتساق الهمزة  
 وفتح الظاء وتنوين الراء فيهما كما في القصر وغيره قال ابن بطال الرواية اظفار بالف وأهل اللغة لا يقرؤنه بالف  
 ويقولون ظنار وقال الخطابي الصواب الحذف وكسر الراء مبنية بالين قالوا فدل على أن رواية  
 زيادة الهمزة وهم على تقدير صحة الرواية فيجوز أن كان من الظفر أحد أنواع القسط وهو طيب الرائحة  
 يتجزئه فلعله عمل مثل الخرز فاطلقت عليه جرع عائشها به ونظمته قلادة اما الحسن لونه أو لطيب ريحه وفي رواية  
 الواقدي كما في الفتح فكان في عنقي عقد من جزع ظفار كانت أي قد أدخلتني به على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم (قد انقطع) وفي رواية ابن اسحاق عند أبي عوانة قد انسل من عنقي وأنا لا أدري (فرجت) أي إلى المكان  
 الذي ذهبت إليه (فالتفت عني حبيبي ابتعاه) أي طلبه وعند الواقدي وكنت أظن أن القوم لوليتوا  
 نهر الميعنوا بهيري حتى أكون في هودجي (فأقبل الذين يرحلون لي) بفتح أوله وسكون الراء مخففة أي يستدون  
 الرحل على بعيري ولم يسم أحد منهم نعم ذكر منهم الواقدي اباموسيبية وقال الهلاذري أنه شهد غزوة المريسيع  
 وكان يخدم بعير عائشة ولا يذرع حولن بضم أوله وفتح الراء مشددا (فاحملوا هودجي فرحلوه) بالتخفيف  
 ولا يذرع حوله بالتشديد أي وضعوا هودجي (على بعيري الذي كنت أركب) أي عليه وفي قوله فرحلوه على  
 بعيري يجوز لأن الرحل هو الذي يوضع على ظهر البعير ثم يوضع الهودج فوقه (وهم يحسبون أني فيه)  
 في الهودج (وكان النساء إذا دخلن خفاقال ينقلن) بكثرة الاكل (ولم يفتنهن اللحم) لم يكتر عليهن (وأما يا كلن



(العلمة) يضم العين وسكون اللام وبالقف أي القليل (من الطعام فلم يستنكر النوم) بالرفع على الفاعلية (حين  
 رموه ونقل الهودج فاحملوه) ونقل بكسر المثلثة وفتح التاف الذي اعتادوه منه الحاصل فيه بسبب ما ركب منه  
 من خشب وحيال وستور وغيرها ولشدته تخافة عائشة لا يظهر بوجودها فيه زيادة ثقل وفي تفسير سورة النور  
 من طريق يونس خفة الهودج وهذه أوضح لأن مرادها إقامة عذرهم في تحميل هودجها وهي ليست فيه  
 فكانها الخفة جسمها بحيث أن الذين يحملون هودجها لا فرق عندهم بين وجودها فيه وعدمها ولهذا اردفت  
 ذلك بقواها (وكنت جارية حديثة السن) لم تكمل اذ ذلك خمس عشرة سنة (فبعثوا الجمل) أي أناروه (وساروا  
 فوجدت عهدي بعد ما استمر الجديش) أي ذهب ماضيا وهو استعمل من مر (لجئت منازلهم وليس فيه أحد)  
 وفي التفسير لجئت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب (فأمت) بالتخفيف فتصدت (منزلي الذي سكنت فيه  
 فظننت) أي علمت (أنهم سيفقدوني) بكسر القاف وحذف النون تخفيفا ولا يوي ذروا الوقت سيفقدوني  
 (فيرجعون إلى قبينا) بغير ميم (أنا جالسة) وجواب بينا قوله (غلبتني عيناى فمت) أي من شدة الغم الذي  
 اعتراه أو أن الله تعالى لطف بهم فألقى عليها النوم لتستريح من وحشة الانفراد في البرية بالليل (وكان صفوان  
 ابن المعطل) بفتح الطاء المشددة (السلي) يضم السين وفتح اللام (ثم الذكوى) بالذال المجمة منسوب إلى  
 ذكوان بن زعلبة وكان صحابيا فاضلا (من وراء الجيش) وفي حديث ابن عمر عند الطبراني أن صفوان كان  
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعله على الساقة فكان إذا رحل الناس قام يصلي ثم اتبعهم ثم سقط له شيء  
 أتاه به وفي حديث أبي هريرة عند البراء وكان صفوان يتخلف عن الناس فيصيب القدح والجراب والادواة  
 وفي مرسل مقاتل بن حيان في الأكل فيجعله فيقدم به فيعرفه في أصحابه (فأصبح عند منزلي) كأنه تأخر  
 في مكانه حتى قرب الصبح فركب ليظهر له ما يسقط من الجيش مما يخفيه الليل أو كان تأخره مما جرت به عادته من  
 غلبة النوم عليه (فرأى سوادا ناسا) أي شخص انسان (بأنهم) لا يدري أرجال أم امرأة (فأثاني) زاد  
 في التفسير فعر فني حين رأي (وكان رأي فل الحجاب) أي قبل نزوله (فأثني طعت) من نومي (بأسترجاعه) أي  
 بقوله أنا لله وأنا لله راجعون (حين أراح راحته) وكأنه شق عليه ما جرى لعائشة فلذا استرجع ولا يذرعن  
 الكشيبي حتى أناخ راحته (فوطئ يدها) أي وطئ صفوان يد الراحلة ليسهل الركوب عليها فلا يحتاج إلى  
 مساعد (فركبتها فانطلق) صفوان حال كونه (يسودني راحته حتى أتيت الجيتر بعد ما نزلوا) حال كونهم  
 (معترسين) بفتح العين المهملة وكسر الراء المشددة بعدها سين مهملة نازلين (في بحر الطهيرة) حتى بلغت الشمس  
 منهاها من الارتفاع وكانهم أوصلت إلى الصر وهو أعلى الصدر أو أواها وهو وقت شدة الحر (فهلك من هلك)  
 زاد أبو صالح في شأني وفي رواية أبي أوبس عند الطبراني فهناك قال أهل الأفك في وفيه ما قالوا (وكان الذي  
 نولى الأفك) أي تصدى له وتقلده رأس المنافقين (عبد الله بن أبي سؤل) يضم الهمزة وفتح الموحدة  
 وتشديد المثناة التحتية وابن سؤل يكتب بالالف والرفع لأن سؤل بفتح السين غير منصرف علم لأم عبد الله فهو  
 صفة لعبد الله لا لابي واتباعه مسطح بن اثانة وحنان بن ثابت وجماعة بنت جحش وفي حديث ابن عمر فقال عبد  
 الله بن أبي جريح ادرب الكعبة وأغانه على ذلك جماعة وشاع ذلك في العسكر (فقد من المدينة فاشتكيت) مرضت  
 (بها شهرا) زاد في التفسير حين قدمتها وزاد هنا بدل لها بها (والناس يقيصون) يضم أوله يشبهون (من قول  
 أصحاب الأفك) وسقط للعموى والمستهمل قوله والناس (وبرييني) بفتح أوله من رابه ويجوز ضعه من أراه أي  
 يشككني ويوهمني (في وجمي أي لا أرى من النبي صلى الله عليه وسلم اللطف) يضم اللام وسكون الطاء عند ابن  
 الخطيب عن أبي ذر كذا في حاشية فرع اليونينية كهي وفي منتهى ما زيادة فتح اللام والطاء أي الرفق (الذي  
 سكنت أرى منه حين أمرس) بفتح الهمزة والراء (انما يدخل) عليه الصلاة والسلام (فيسلم ثم يقول)  
 وللعموى والمستمل فيقول (كيف تيكلم) بكسر المثناة الفوقية وهي في الإشارة للمؤث مثل ذا كم في المذكر قال  
 في التنقيح وهي تدل على لطف من حيث سؤاله عنها وعلى نوع جفاء من قوله تيكلم (لأشعر بشئ من ذلك) الذي  
 ينوله أهل الأفك (حتى نقهت) بفتح النون والقاف وقد تكسر أي أفقت من مرضى ولم تكامل لي الصحة  
 (نخرجت أباؤم مسطح) بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء المهملة آخره حاء مهملة (قبل المناصع) بكسر  
 القاف وفتح الموحدة والمناصع بالصاد والعين المهملتين موضع خارج المدينة (متبرزنا) بفتح الراء المشددة  
 والرفع أي وهو متبرزنا أي موضع قضاء حاجتنا وانفـبرأبي ذر متبرزنا بالجر يبدل من المناصع (لا تخرج إلا ليلـا



الى بل وذلك قبل أن تتخذ الكف) يضم الكاف والتون جمع كنيف وهو السائر والمراد به هنا المكان المتخذ  
للقضاء الحاجة (قريبا من يوتنا واما امرنا العرب الاول) يضم الهمزة وتحتيف الواو وكسر اللام في الفرع  
وغيره نعت للعرب وفي نسخة الاول بفتح الهمزة وتشديد الواو يضم اللام نعت للامر قال النورى وكلاهما  
صحيح وقد ضبطه ابن الحاجب بفتح الهمزة وصريح يمنع وصف الجمع بالضم ثم خرجه على تقدير ثبوته على أن  
العرب اسم جمع فتحته جوع فيصير مفردا بهذا التقرير قال والرواية الاولى أشهر وأقعد انتهى أى لم يخلقوا  
بأخلاق أهل الحاضرة والعجم في التبرز (في البرية) بفتح الموحدة وتشديد الراء والمثناة التحتية خارج المدينة  
(أوى التنزه) بمثناة فوقية فنون ثم زاي مشددة طلب التزاحة والمراد البعد عن البيوت والشك من الراوى  
(فأقبلت أنا وأتم مسطح) سلمى (بفت أبى رهم) حال كوتنا (عنى) أى ماشين ورهم يضم الراء وسكون الهاء  
واسمه ايس (فعترت) بالعين المهملة والمثناة والراء المفتوحات أى أتم مسطح (في مرطها) بكسر الميم كساء من  
صوف أو خراوكان قاله الخليل (فقاتت بعض مسطح) بكسر العين المهملة وفتح الفوقية قبلها آخره سين مهملة  
وقد تفتح العين وبه قيد الجوهرى أى كب لوجهه أو هلك أولزمه الشر (فقلت لها بئس ما قلت أنسبين رجلا  
ثم بدرا) وعند الطبرانى أنسبين ابنك وهو من المهاجرين الاولين (فقاتت يا هنتاه) بفتح الهاء وسكون النون  
وقد تفتح وبعد المثناة الفوقية ألف ثم هاء ساكنة في الفرع كأصله وقد انضم أى يا هنتاه لبعيد مخاطبتها  
خطاب البعيد كونهما نسبتهما لله وقلة المعرفة بمكاييد النساء (ألم تسمى ما قالوا فأخبرتني بقول الافك)  
ولكنهم في أهل الافك (فازددت مرضا الى) أى مع ولا يوى ذرو الوقت على (مرضى) قال في الفتح وعند  
سعيد بن منصور من مرسل أبى صالح فقاتت وما ندرين ما قال قالت لا والله فأخبرتها بما خاض فيه الناس  
فأخذتها الحى وعند الطبرانى بإسناد صحيح عن أيوب عن ابن أبى مليكة عن عائشة قالت لما بلغنى ما تكلموا به  
هممت أن آتى قاييا فأطرح نفسى فيه (فلما رجعت الى بيتي دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم فقال  
كيف تبيكم فقلت ائذن لى) أن آتى (الى أبوى قات) وأنا حينئذ أريد أن استيقن الخبر من قبلهما) بكسر القاف  
وفتح الموحدة أى من جهتهما (فأذن لى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فى ذلك (فأتيت أبوى فقلت لائى) أتم  
رومان زادنى التفسير يا أمنا (ما يتحدث به الناس) بفتح المثناة التحتية من يتحدث ولا ي ذر ما يتحدث الناس  
به بتقديم الناس على الجار والمجرور (فقاتت يا بنية هوى على نفسك الشان فوالله لقلما كانت امرأة قطو ضيئة)  
بالرفع صفة لامرأة أو بالنصب على الحال واللام فى لقل للنا كيد وقل فعل ماض دخلت عليه مالا تأكيد  
والوضيئة بالاضاد المجهة والهمزة والمد على وزن عظمية من الوضاعة وهى الحسن والجمال وكانت عائشة رضى  
الله عنها كذلك ولمسلم من رواية ابن مائة من الحظوة أى وجهية رفيعة المترلة (عند رجل بجهها ولها  
ضرائر) جمع ضرة وزوجات الرجل ضرائر لان كل واحدة يحصل لها الضرر من الاخرى بالغيرة (الا أكثرن) أى  
نساء ذلك الزمان (عليها) القول فى عيبها ونقصها فالاستثناء منقطع أو بعض اتباع ضرائرها كخمنة بنت جحش  
أخت زينب أم المؤمنين فالاستثناء متصل والاول هو الراجح لان امة هات المؤمنين لم يهينها سلمنا انه متصل لكن  
المراد بعض اتباع الضرائر كقوله تعالى حتى اذا استبأس الرسل فأطلق اليباس على الرسل والمراد بعض  
اتباعهم وأرادت أمها بذلك أن تتوّن عليها بعض ما سمعت فان الانسان يتأسى بغيره فيما يقع له وطيب خاطرها  
بإشارتها بما يشهر بأنها فاتكة الجمال والحظوة عنده صلى الله عليه وسلم (فقلت سبحان الله) تعجباً من وقوع مثل  
ذلك فى حقها مع برايتها المحقة عندها وندطق القرآن الكريم بما تلفظت به فقال تعالى عند ذلك سبحانك  
هذا بهتان عظيم (ولقد يتحدث الناس بهذا) بالمضارع المفتوح الاول ولا ي ذر يتحدث الناس بالماضى وفى رواية  
هشام بن عروة عند البخارى فاستعبرت فبكيت فسمع أبو بكر صوفى وهو فوق البيت يقرأ فقال لا ي ما شأنها  
قالت بلغها الذى ذكر من شأنها ففاضت عينا فقال أفتعت عليك يا بنية الاربعيت الى بيتك فرجعت (قالت)  
أى عائشة (فبت تلك الليلة حتى أصبحت لا يرقأ لى دمع) بالقاف والهمزة أى لا يقطع (ولاً تصل بنوم) لان  
الهموم موجبة للسهر وسيلان الدموع وفى المغازى عن مسروق عن أم رومان قالت عائشة سمع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قالت نعم قالت وأبو بكر قالت نعم فخرت مغشياً عليها فأتاها فى الاوطى حتى ناضى فطرح  
عليها ثيابها فغطتها (ثم أصبحت قد عار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن أبى طالب) رضى الله تعالى عنه



(واسامة بن زيد حين استلبت الوحي) حال كونه (بستبرهما) لعله بأهليتهما للمشورة (في فراق أهله) لم نقل في فراق لكرهنا التعمير بحضافة الفراق إليها والوحي بالرفع في القرع أي طال لبث نزوله وقال ابن العسراق ضبطناه بالنصب على أنه مفعول لقوله استلبت أي استبطأ النبي صلى الله عليه وسلم الوحي وكلام النووي يدل على الرفع (فأما اسامة فأشار عليه) صلى الله عليه وسلم (بالذي يعلم في نفسه من الوذاهم فقال اسامة) هم (أهلك) العقائد اللائقات بك وتبرأ بالجمع إشارة إلى تعميم اتهامات المؤمنين بالوصف المذكور وأراد تعظيم عائشة وليس المراد أنه تبرأ من الإشارة ووكّل الأمر في ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أشار وبرأها وجوز بعضهم النصب أي أمسك أهلك لكن الأولى الرفع لرواية معمر حيث قال هم أهلك (يا رسول الله ولا تعلم والله) (الآخر) إنما حلف ليتقوى عنده عليه الصلاة والسلام براءتها ولا يشك وسقط لفظ والله لابي ذر (وأما علي بن أبي طالب) رضي الله عنه (فكان يا رسول الله لم يصيق الله عليك) وللعموي والمستملي لم يصيق عليك بحذف الفاعل للعلم به وبناء الفعل للمفعول (والنساء سواها كثير) بصيغة التذكير لكل على إرادة الجنس وللواقدي قد أحل الله لك وأطاب طلقها وأنكح غيرها وإنما قال ذلك لما رأى عنده عليه السلام من القلق والغم لاجل ذلك وكان شديد القيرة صلوات الله وسلامه عليه فرأى على أن يفرأها يسكن ما عنده بسببها إلى أن يتحقق براءتها ففراجهما فبذل النصيحة لاراحته لاعداءه لعائشة وقال في جملة النفوس مما قرأته فيها لم يجزم على - بالإشارة بفرأها لانه عقب ذلك بقوله (وسل الجارية) بريرة (تصدقك) بالجزم على الجزاء ففوض على - الأمر في ذلك إلى نظره عليه الصلاة والسلام فكانه قال إن أردت تعجيل الراحة فنارقها وإن أردت خلاف ذلك فابحث عن حقيقة الأمر إلى أن تطلع على براءتها لانه كان يتحقق أن بريرة لا تخبره إلا بما علمته وهي لم تعلم من عائشة إلا البراءة المحضة (قد عارض رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة) قال الزركشي قبل أن هذا وهم فان بريرة إنما اشترتها عائشة واعتنتها قبل ذلك ثم قال والمخلص من هذا الاشكال أن نصير الجارية ببريرة مدرج في الحديث من بعض الرواة فلما منه إنها هي قال في المصابيح وهذا أي الذي قاله الزركشي ضيق عطن فانه لم يرفع الاشكال إلا بنسبة الوهم إلى الراوي فلك والمخلص عندي من الاشكال الراجع لتوهم الرواة وغيرهم أن يكون اطلاق الجارية على بريرة وإن كانت معتقة اطلاقاً مجازياً باعتبار ما كانت عليه فاندفع الاشكال والله الحمد انتهى وهذا الذي قاله في المصابيح بناء على سبقية عتق بريرة وفيه نظر لأن قصتها إنما كانت بعد فتح مكة لأنها لما خبرت فاختارت نفسها كان زوجها يتبعها في مكة المدينة يكي عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس يا عباس ألا تعجب من حب مغيب بريرة وفيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة أو العاشرة لأن العباس إنما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في أواخر سنة ثمان ويؤيد ذلك قول ابن عباس أنه شاهد ذلك وهو إنما قدم المدينة مع أبيه وأيضاً فنقول عائشة إن شاء مواليتك أن أعدت هاهم عدة واحدة فيه إشارة إلى وقوع ذلك في آخر الأمر لأنهم كانوا في أول الأمر في غابة الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وقصة الافك في المربع سنة ست أو سنة أربع وفي ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وحله على ذلك قوله هنا قد عارض رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة واجيب باحتمال أنها كانت تخدم عائشة قبل شرائها واشترتها وأخرت عتقها إلى بعد الفتح وأدام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل لها الفسخ وطلبت أن تزده به بعد جديد أو كانت لعائشة ثم باعتها ثم استعادتها بعد الكتابة (فقال) عليه الصلاة والسلام (يا بريرة هل رأيت فيها شيئاً يري) بفتح أوله يعني من جنس ما قيل فيها فأجابت على العموم ونفت عنها كل ما كان من النقائص من جنس ما أراد صلى الله عليه وسلم السؤال عليه وغيره (فقلت بريرة لا والذي بعثك بالحق إن رأيت) بكسر الهمزة أي ما رأيت (منها امرئ أغصه) بمزة مفتوحة فغين معجمة ساكنة فيم مكسورة فساد مهملة أعية (عليها) في كل أمرها ولا يذرعن المستملي قط (أ) لتر من أنها جارية حديثة السن تنام عن العجين) لأن الحديث السن يغلبه النوم ويكثر عليه (فتأني الداجن فتأكله) بدال مهملة ثم جيم الشاة التي تألف البيوت ولا تخرج إلى المرمى وفي رواية مقسم مولى ابن عباس عن عائشة عند الطبراني ما رأيت منها شيئاً منذ كنت عندها إلا أني عنت عجيناً لي فقلت احفظي هذه العجينة حتى اقتبس نارا لاخبرها ففطنت فجاءت الشاة فاكلتها وهو تفسير المراد بقوله فتأني الداجن وهذا موضع الترجمة لانه عليه الصلاة والسلام سأل بريرة عن حال عائشة وأجابت ببراءتها واعتمد النبي صلى الله عليه وسلم على قولها حين خطب فاستعذر من ابن أبي - لكن قال



القاضي عياض وهذا ليس بين اذ لم تكن شهادة والمسألة المختلف فيها انما هي في تعدلهم للشهادة فنع من ذلك مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وأجازوه أبو حنيفة في المرأتين والرجل لشهادتهما في المال واحتج الطحاوي لذلك بقول زينب في عائشة وقول عائشة في زينب فقصهما الله بالورع قال ومن كانت بهذه الصفة جازت شهادتها وتعتب بأن امامه أبا حنيفة لا يجوز شهادة النساء الا في مواضع مخصوصة فكيف يطلق جواز تركتهن (فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من يومه) على المنبر خطيبا (فاستعذر) بالذال المجمة (من عبد الله ابن أبي ابن سلول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعد ربي) بفتح حرف المضارعة وكسر الذال المجمة من يقوم بعذري ان كائناته على قبيح فعله ولا يلومني أو من ينصرتني (من رجل بلغني اذاء في أهلي فوالله ما علمت على أهلي الا خيرا وقد كروا رجلا) زاد الطبراني في روايته صالحا (ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على أهلي الا معي فقام سعد بن معاذ) وهو سيد الاوس وسقط لا يوي ذرو الوقت ابن معاذ واستشكل ذكره معدين معاذ هنا بان حديث الافك كان سنة ست في غزوة اليرسيع كاذ كره ابن اسحاق وسعد بن معاذ مات سنة أربع من الرسة التي رمي بالخندق وأجيب بأنه اختلف في اليرسيع وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة انها كانت سنة أربع وكذلك الخندق فتكون اليرسيع قبلها لان ابن اسحاق جزم بأنها كانت في شعبان وان الخندق كانت في شوال فان كانا في سنة استقام ذلك لكن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة أن اليرسيع سنة خمس فباني البخاري عنه من انها سنة أربع سبق قلم والراجح أن الخندق أيضا في سنة خمس خلافا لابن اسحاق فيصح الجواب (فقال يا رسول الله انا والله) ولا يذر عن المستقلى والله أبا (اعذر لمنه) بكسر الذال (ان كان من الاوس) قبيانا (ضرنا عنه) وانما قال ذلك لانه كان سيدهم كما ترجم بأن حكمه فيهم ناقد ومن آذاه صلى الله عليه وسلم وجب قتله (وان كان من اخواتنا من الخزرج) من الاولى تهمة وضمة والثانية بيانية ولا يذر من اخواتنا الخزرج باسقاط من البيانية (امرتنا فعلنافيه امرنا) وانما قال ذلك لما كان بينهم من قبل فبقيت فيهم بعض ألفة أن يحكم بعضهم في بعض فاذا أمرهم صلى الله عليه وسلم بأمر امتثلوا أمره (فقام سعد بن عبادة) شهد العتبة وكان أحد النقباء ودعاه صلى الله عليه وسلم فقال اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة رواء أبو داود (وهو سيد الخزرج) بعد ان فرغ سعد بن معاذ من مقالته (وكان قبل ذلك رجلا صالحا) أي كاملا في الصلاح (واكن) ولا يوي ذرو الوقت وكان (احمقنا) من مقالة سعد بن معاذ (الحية) أي اغضبته (فقال) لابن معاذ (كذبت) زاد في رواية أبي امامة في التفسير أما والله لو كان من الاوس ما أحببت أن تضرب أعناقهم (لعمر الله) بفتح العين أي وبقائه الله (لا تقتله) ولا يذر عن المستقلى والله لا تقتله قال في الفتح وفسر قوله لا تقتله بقوله (ولا تقدر على ذلك) لا تمنعك منه ولم يرد سعد بن عبادة الرضى بما نزل عن عبد الله ابن أبي ولم ترد عائشة رضى الله عنها انه ناضل عن المنافقين وأما قوله قبل ذلك وكان رجلا صالحا أي لم يتقدم منه ما يتعلق بالوقوف مع ألفة الحية ولم تقمه في دينه لئلا كان بين الحيين مشاحنة قبل الاسلام ثم زالت بالاسلام وبقي بعضها بحكم الألفة فتكلم سعد بن عبادة بحكم الألفة وتو أن يحكم فيهم سعد بن معاذ وقد وقع في بعض الروايات بيان السبب الحامل لسعد بن عبادة على مقالته هذه لابن معاذ في رواية ابن اسحاق فتعال سعد بن عبادة ما قلت هذه المقالة الا انك علمت انه من الخزرج وفي رواية يحيى بن عبد الرحمن بن جابط عند الطبراني فقال سعد بن عبادة يا ابن معاذ والله ما بك نصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكننا قد كانت بيننا ضغائن في الجاهلية ونحن لم نحل لنا من صدوركم فقال ابن معاذ الله أعلم بما أردت وقال في بهجة النفوس انما قال سعد بن عبادة لابن معاذ كذبت لا تقتله أي لا تجادل قتله من سبيل لمبادرتنا فبك اقتله ولا تقدر على ذلك أي لو امتنعنا من النصرة فانت لا تستطيع أن تأخذ من بين أيدينا لتقتلنا قال وهذا في غاية النصرة اذ أنه يخبر أنه في القوة والتمكين بحيث لا يقدر له الاوس مع قوتهم وكثرتهم ثم هم مع ذلك تحت السمع والطاعة للنبي صلى الله عليه وسلم فحماته الحية مثل ما حلت الاقل أو أكثر فلم يستطع أن يرى غيره فقام في نصرة صلى الله عليه وسلم وهو قادر عليها فقال لابن معاذ ما قال وانما قالت عائشة ولكن احملته الحية لتبين شدة نصرة في القضية مع اخبارها بأنه صالح لان الرجل الصالح أبا يعرف منه السكون والناموس ~~اسكنه~~ زال عنه ذلك من شدة ما قال عليه من الحية لثيبه صلى الله عليه وسلم انتهى وهو محل حسن يتقنى ما في ظاهر اللفظ مما لا يخفى (فقام



(سيد بن الحضير) بضم الهمزة من أسيد والحاء المهملة وفتح الميم من الحضير مصغر بن زاذ في التفسير وهو ابن عم  
 سعد بن معاذ أي من رطله ولا بن ذر ابن حضير (فقال) لابن عبادة (كذبت لعمر الله والله لنقتله) أي ولو كان  
 من الخزرج إذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وليست لكم قدرة على منعه فابل قوله لابن معاذ  
 كذبت لا تقتله بقوله كذبت لنقتله (فأنك منافق) قال له ذلك مبالغة في زجره عن القول الذي قاله أي أنك  
 تصنع صنيع المنافقين وفسره بقوله (بجادل عن المنافقين) قال المازري لم يرد نفاق الكفر وإنما أراد أنه يظهر  
 الود لللاوس ثم ظهر منه في هذه القضية ضد ذلك فأشبه حال المنافقين لأن حقيقة اظهار شئ واخفاء غيره وقال  
 ابن أبي جرة وإنما صدر ذلك منهم لاجل قوة حال الحجة التي غطت على قلوبهم حين سمعوا ما قال صلى الله عليه وسلم  
 فلم يمالأ أحد منهم الا قام في نصرته لان الحال اذا ورد على القلب ملكه فلا يرى غير ما هو اسيله فلما غلبهم حال  
 الحجة لم يراعوا الافاظ فوقع منهم السباب والتشاجر لغيتهم لشدة انزعاجهم في النصرة (فتار الحيات الاوس  
 والخزرج) بثلاثة والحيات بضم الهاء فضيحة مشددة تنبيه على أي نهض بعضهم الى بعض من الغضب (حتى هموا)  
 زاد في المغازي والتفسير أن يقتتلوا (ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فنزل فحفههم حتى سكتوا وسكت)  
 عليه الصلاة والسلام (وبكى يوم) بكسر الميم وتخفيف الهمزة (لا يرقأ) بالهمزة لا يسكن ولا يقطع (لي دمع  
 ولا أكتحل بنوم) لان الهم يوم يجب السهر وسيلان الدمع (فأصبح عندي ابواي) ابوبكر الصديق وأم رومان  
 أي جا إلى المكان الذي هي فيه من بينهما (قد) ولا بوي ذرو الوقت وقد (بكيت ليلتين) بالفتحة ولا بوي ذر عن  
 الجوى والمسقى ليلتي بالافراد (وبوما) ولا بوي الوقت عن الكشميني ويوم بكسر الميم وتخفيف الباء ونسبتهما  
 الى نفسها لما وقع اهافهما وقال الحافظ ابن حجر في رواية الكشميني ليلتين ويوما أي الليلة التي اخبرتها فيها أم  
 مسطح الخبر واليوم الذي خطب فيه عليه الصلاة والسلام الناس والتي تليها (حتى اظن ان البكاء فالتى كبدي  
 قالت فيهما) أي ابواها (جالسان عندي وانا ابكي) بجملة حالية (اذا استأذنت امرأة من الانصار) لم ندم  
 (فاذنت لها فجلست تبكي معي) فجمعا لما نزل بعائشة وتحزن عليها (فبينما) بغير ميم (نحن كذلك اذ دخل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم) ولا بوي اسامة عن هشام في التفسير فأصبح ابواي عندي فلم يزل حتى دخل على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وقد صلى العصر ثم دخل وقد اكتمنى ابواي عن عيني وشمالى (جلس) عليه الصلاة  
 والسلام (ولم يجلس عندي من يوم قبل في) بتشديد الباء ولا بوي ذرو يوم بالتونين ولا بوي ذرو الوقت (ما قبل  
 فلهما وقد مدت نهر لا يوحى اليه في شأني) امرى وحالى (شئ) ليعلم المتكلم من غيره ولا بوي ذرو الوقت عن  
 الكشميني شئ (قالت) عائشة (قد شهد) عليه الصلاة والسلام وفي رواية هشام بن عروة حمدا لله وأثنى عليه  
 (ثم قال يا عائشة فانه بلغني عنك كذا وكذا) كناية عما رويت به من الافك (فان كنت بريئة فسيبرئك الله) بوحى  
 ينزله (وان كنت ائمت) زاد في رواية ابوي ذرو الوقت عن الكشميني بذهب أي وقع منك على خلاف العادة  
 (فاستغفرى الله وتوبى اليه) وفي رواية ابوي ذرو الوقت عن الكشميني بذهب أي وقع منك على خلاف العادة  
 (فان العبد اذا اعترف بذنبه ثم تاب) أي منه الى الله (تاب الله عليه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مقالته قلص دمي) بفتح القاف واللام آخره صاد مهملة أي انتقطع لان الحزن والغضب اذا اخذا حدهما فقد  
 الدمع لفرط حرارة المصيبة (حتى ما احس) بضم الهمزة وكسر المهملة أي ما اجد (منه قطرة) وقلت لاى أجب  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لاى اجيب  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال قالت والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت  
 عائشة (وانا جارية حديثة السن لا اقرأ كثيرا من القرآن فقلت انى والله لقد علمت انكم سمعتم ما يتحدث به الناس  
 ووقرى انفسكم وصدقتم به ولئن قلت لكم انى بريئة والله يعلم انى لبريئة) بكسر الميم (لا تصدقوني) ولا بوي ذر  
 لا تصدقوني (بدلت ولئن اعترفت لكم بما رواه الله يعلم انى بريئة تصدقني) بضم القاف وادغام احدى التونين في  
 الاخرى (والله ما اجد لى ولكم مثالا الا ابا يوسف) يعقوب عليه السلام (اذ) أي حين (قال فصبر جميل) أي  
 فأمرى صبر جميل لاجزعه فيه على هذا الامر وفي مرسل حبان بن أبي جيلة قال سئل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن قوله فصبر جميل فقال صبر لا شكوى فيه أي الى الخلق قال صاحب المصايب انه رأى في بعض النسخ صبر  
 بغير فاء معصما عليه كرواية ابن اسحاق في سيرته (والله المستعان على ما تصفون) أي على ما تذكرون عنى



ما يعلم الله برأى منه (ثم تحوت على فراشي) زاد ابن جرير في روايته ووليت وجهي نحو الجدار (وانا أرجو أن  
 يترني الله ولكن) بتخفيف النون (واقه ما ظننت أن ينزل الله) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه وحذف  
 الفاعل للعلم به (في شأني وحيا) زاد في رواية يونس تلي (ولا ما احقر في نفسي من ان يتكلم بالقرآن في امرى)  
 بضم ياء يتكلم وعند ابن اسحاق يقرأ في المساجد ويصلي به (والكني كنت أرجو أن يرى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في اليوم رؤيا يترني الله) بها ولا بوي ذرو الوقت تبرئني بالثناء القوية وحذف الفاعل (فوالله ما رام)  
 أي ما فارق صلى الله عليه وسلم (بجلسه ولا خرج أحد من أهل البيت) أي الذين كانوا اذ ذاك حضورا (حتى  
 أنزل عليه) زاده الله شرفا لديه ولا بوي ذر عن الكشميني حتى أنزل عليه الوحي (فأخذه) عليه الصلاة والسلام  
 (ما كان يأخذه من البراء) بضم الموحدة وفتح الراء ثم هملة تمدودا العرق من شدة ثقل الوحي (حتى أنه  
 ليتخدر) بتشديد الدال واللام للتأكيدي ينزل ويقطر (منه مثل الجمان) بكسر الميم وسكون المثلثة مرفوعا  
 والجمان بضم الجيم وتخفيف الميم أي مثل اللؤلؤ (من العرق في يوم شات فلما سرى) بضم المهملة وتشديد الراء  
 المكسورة أي كشف (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصيح) سرورا (فكان أول كلمة تكلم بها) ينصب  
 أول (أن قال لي يا عائشة إحدى الله) وعند الترمذي البشري يا عائشة إحدى الله (مقدرا لله) أي مما نسبته  
 أهل الافك اليك بما أنزل من القرآن (فقات) ولا بوي ذر قات (لي أمي قومي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 لاجل ما بشرني به (فقلت لا والله لا أقوم اليه ولا احدا الا الله) الذي أنزل برأى وأتم على بما لم أكن أتوقعه  
 من أن يتكلم الله في بقرآن تلي وقات ذلك ادلالا عليهم وعينا لكونهم شكوا في حالها مع علمهم بحسن طرائقها  
 وجبل أحوالها وارتفاعها عما نسب اليها مما لا حجة فيه ولا شبهة (فأنزل الله تعالى ان الذين جاؤا بالافك) بأبلغ  
 ما يكون من الكذب (عصبة منكم) جماعة من العشرة الى الأربعين والمراد عبد الله بن أبي زيد بن رفاعه  
 وحسان بن ثابت ومسطح بن اثانة وحنة بنت جحش ومن ساعدتهم (الآيات) في برأى لها وتغظيم شأنها وتحويل  
 الوعيد لمن تكلم فيها والثناء على من ظن فيها خيرا (فلما أنزل الله) عز وجل (هذا في برأى) وطابت النفوس  
 المؤمنة وناب الى الله تعالى من كان تكلم من المؤمنين في ذلك وأقيم الحد على من أقيم عليه (قال أبو بكر الصديق  
 رضي الله عنه وكان ينق على مسطح بن اثانة) بكسر الميم وسكون المهملة واثانة بضم الهمزة وبمثلثين ينهما  
 ألف (لقربته) أي لاجل قربته (منه) وكان ابن خالة الصديق وكان مسكينا لا مال له (والله لا انق على مسطح  
 شيئا) ولا بوي ذر عن الكشميني بشي (أبدا بعد ما قال لعائشة) أي عنها من الافك (فأنزل الله تعالى) يعطف  
 الصديق عليه (ولا ياتل) أي لا يحلف (اولوا الفضل منكم) أي من الطول الاحسان والصدقة (والسعة)  
 في المال (الى قوله غفور رحيم) ولا بوي ذرو الوقت والسعة أن يؤثروا الى قوله غفور رحيم أي فان الجزاء من  
 جنس العمل فكما تغفر يغفر لك وكما تصفح يصفح عنك (فقال أبو بكر الصديق) عند ذلك (بلى والله اني لاحب أن  
 يغفر الله لي فرجع) بتخفيف الجيم (الى مسطح الذي كان يجري عليه) من النفقة ويجري بضم أوله (وكان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يسأل) ولا بوي ذرو أبي الوقت سأل بلفظ الماضي (زينة بنت جحش) أم المؤمنين (عن  
 امرى فقال يا زينة ما علمت) على عائشة (ما رأيت) منها (فقات يا رسول الله احسن سمعي) من أن أقول سمعت  
 ولم أسمع (وبصرى) من أن أقول ابصرت ولم أبصر (واقه ما علمت عليها الا خيرا قات) أي عائشة (وهي) أي  
 زينب (التي كانت تساميني) بضم التاء وبالسين المهملة أي تضاهيني وتفاخرني بجمالها ومكاتها عند النبي صلى  
 الله عليه وسلم مفاعلة من السمو وهو الارتفاع (وعسمها الله) أي حفظها ومنعها (بالورع) أي بالمحافظة على  
 دينها تقول بقول أهل الافك (قال) أبو الريع سليمان بن داود شيخ المؤلف (وحدثنا فليح) هو ابن سليمان  
 المذكور (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن) أبيه (عروة عن عائشة) رضي الله عنها (وعبد الله بن الزبير مثله)  
 أي مثل حديث فليح عن الزهري عن عروة (قال) أي أبو الريع أيضا (وحدثنا فليح) المذكور (عن ربيعة بن  
 أبي عبد الرحمن) شيخ مالك الامام (ويحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد بن أبي بكر) الصديق (مثله)  
 والماصل أن فليحاروي الحديث عن هؤلاء الأربعة لطيفة قال صلاح الصفدي رأيت بخط ابن خلدكان أن  
 مسلما ماظر نصرانيا فقال له النصراني في خلال كلامه محتقنا في خطابه بفتح آثامه يا مسلم كيف كان وجه زوجة  
 نبيكم عائشة في تخلفها عن الركب عند نبيكم معتذرة بضياع عقد ما فقال له المسلم يا نصراني كان وجهها كوجه



بنت عمران لما أتت بعيسى تحمله من غير زوج فبما اعتقدت في دينك من براءة مريم اعتقدنا مثله في ديننا من  
 براءة زوج نينا فانقطع النصراني ولم يخرجوا به وقد أخرج المؤلف الحديث في المغازي والتفسير والایمان  
 والنذور والجهاد والتوحيد والشهادات أيضا ومسلم في التوبة والنساء في عشرة النساء والتفسير وبقيته  
 ما فيه من المباحث والفوائد تأتي ان شاء الله تعالى والله الموفق والعين هذا (باب) بالتسوين (اذا زكى رجل)  
 واحد (رجلا كفاه) فلا يحتاج الى آخر معه والذي ذهب اليه الشافعية والمالكية وهو قول محمد بن الحسن  
 اشترط اثنين (وقال أبو جيلة) بفتح الجيم وكسر الميم واسمه سبغ بن بضم السين المهملة وفتح التون الاولى مصفرا  
 فيمارواه البخاري (وجدت منبوذا) بالذال المعجمة أى لقطا ولم يسم (فلما رأى عمر) بن الخطاب رضى الله عنه  
 (قال عسى الغوير) بضم القين المعجمة تصغير غار (ابنوسا) بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعد هاء مزة مضمومة  
 فسبغ مهملة جمع بؤس واتصب على انه خبر ليكون محذوفة أى عسى الغوير أن يكون ابنوسا وهو مثل مشهور  
 يقال فيما ظاهره السلامة ويخشى منه العطب وأصله كما قال الاصمعي أن ناسا دخلوا بيتون في غار فانهم عليهم  
 فقتلهم وقيل أول من تكلم به الزباء بفتح الزاي وتشد يد الموحدة مدودا لما عدل فصر بالاحمال عن الطريق  
 المألوفة وأخذ على الغوير ابنوسا أى عساه أن يأتي بالبأس والشر وأراد عمر بالمثل لعك زيت بامه واذعته  
 لقطا قاله ابن الاثير وقد سقط قوله قال عسى الغوير ابنوسا فقير الاصمعي وأبي ذر عن الكشيبي (كانه ينهضنى)  
 أى كأن عمر يهضم أباجيلة قال ابن بطلان أن يكون ولده أى به ليفرض له في بيت المال (قال عريبي) القيم بامور  
 القبيلة والجماعة من الناس إلى امورهم ويعترف الامير احوالهم واسمهم سنان فيما ذكره الشيخ أبو حامد  
 الاسفراخي في تعليقه (انه رجل صالح قال) عمر لعريفه (كذلك) هو صالح مثل ما تقول قال نعم فقال (أذهب)  
 به زاد مالك فهو حر ولك ولاؤه أى تربيته وحضاته (وعلى نفقته) أى في بيت المال بدليل رواية البيهقي  
 ونفقته في بيت المال وهذا موضع الترجمة فان عزا كتنى بقول العريف على ما يفهمه قوله كذلك ولذا قال  
 اذهب وعلى نفقته وبه قال (حدثنا) ولا يوى ذرو الوقت حدثني بالافراد (ابن سلام) بتخفيف اللام ولا ي  
 ذر محمد بن سلام قال (اخبرنا) ولا ي ذر حدثنا (عبد الوهاب) بن عبد المجيد الثقفي البصري قال (حدثنا خالد  
 الحذاء) بالمهملة والمهجمة مدودا ابن مهران البصري (عن عبد الرحمن بن ابى بكرة عن ابيه) أبى بكرة تقيع بن  
 الحارث الثقفي أنه (قال اتى رجل على رجل) لم يسميا ويحتمل كما قال في المقدمة والفتح أن يسمى المثني فمن ابن  
 الادرع والمثنى عليه بعد الله ذى الجادين كما سأتى في الادب ان شاء الله تعالى (عند النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال وبك) نصب بعامل مقدر من غير لفظه (قطعت عنى صاحبك قطعت عنى صاحبك) مرتين وهو استعارة  
 من قطع العنق الذى هو القتل لا شترأ كهما في الهلاك قالها (مرارثم قال) عليه الصلاة والسلام (من كان  
 منكم مادحا خاها لا محالة) بفتح الميم لا بد (فليقل احسب) بكسر عين الفعل وفتح أى أظن (فلا والله حسبه)  
 أى كافيه فاعيل بمعنى فاعل (ولا زكى على الله احدا) أى لا أقطع له على عاقبته ولا على ما فيه ضميره لان ذلك مغيب  
 عنا (احسبه) أى أظنه (كذا وكذا ان كان يعلم ذلك) أى يظنه (منه) فلا يقطع بتركه لانه لا يطلع على باطنه  
 الا الله تعالى ووجه الخطا بقاء انه صلى الله عليه وسلم اعتبر تركه الرجل اذا اقتصد لانه لم يعب عليه الا الاسراف  
 والتغالى في المدح وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الادب ومسلم في آخر الكتاب وأبو داود وابن ماجه  
 في الادب (باب ما يكره من الاطناب) بكسر الهمزة أى المبالغة (في المدح وليقل) أى المادح في المدح  
 (ما يعلم) ولا يتجاوز به وبه قال (حدثنا محمد بن الصباح) بالصاد والحاء المهملتين بينهما موحدة مشددة فألف  
 البزار أبو جعفر البغدادي الثقة الحافظ قال (حدثنا اسماعيل بن زكريا) بن مرة الخلقاني بضم الخاء المعجمة  
 وسكون اللام بعد ها قاف الكوفي الملقب بشقوصا بفتح الشين المعجمة وضم القاف المحففة وبالصاد المهملة قال  
 (حدثنا) ولا ي ذر حدثني بالافراد (بريد بن عبد الله) بضم الموحدة وفتح الراء مصفرا (عن) جده (أبي بردة)  
 الحارث أو عامر أو اسمه كنيته (عن) أبيه (أبي موسى) عبد الله بن قيس (رضى الله عنه) أنه (قال سمع النبي  
 صلى الله عليه وسلم رجلا يأتى على رجل) لم يسميا أو هما من وذو الجادين السابقان في الباب السابق (ويطريه)  
 بضم أوله من الاطراء أى يبالغ (في مدحه) ولا يوى ذرو الوقت في المدح (فقال) عليه الصلاة والسلام  
 (اهلككم أو) قال (قطعت ظهر الرجل) خاف عليه العجب والشك من الراوى ولم يأت الموقف بما يدل لجزء الترجمة

قوله وأخذ على الغوير الخ  
 كذا بخطه وأصله سقط من قوله  
 قال عسى الغوير الخ  
 تنسبه عبارة الدمايني



الاخير ويحفل أن يقال ان الذي يطيب لابد أن يقول ما لا يعلم أو ان حديثي أبي بكر وأبي موسى متخذان وقد  
 قال في حديث أبي بكر ان كان يعلم ذلك منه ولا كراهة في مدح الرجل الرجل في وجهه انما للمكروه الاطناب  
 • (باب) حد (بلوغ الصبيان) حكم (شهادتهم) هل هي معتبرة أم لا (وقول الله تعالى) بالجزء عطفًا على المجرور  
 السابق ولا يذرع زوج بل بدل قوله تعالى (واذا بلغ الاطفال) الذين انما كانوا يستأذنون في العورات الثلاث  
 (منكم الحلم فليستأذنوا) على كل حال يعني بالنسبة الى أجاتيهم والى الاحوال التي يكون الرجل مع اهله وان  
 لم يكن في الاحوال الثلاث قال الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير اذا كان الغلام رباعيا فانه يستأذن في العورات  
 الثلاث على أبيه فاذا بلغ الحلم فليستأذن على كل حال (وقال مغيرة) بن مقسم الضبي الفقيه الاعشى الكوفي  
 (احتلت وانا ابن ثقي عشرة سنة) وقد قالوا ان عمرو بن العاص لم يكن بينه وبين ابنة عبد الله في السن سوى ثقي  
 عشرة سنة (وبلوغ النساء) يجوز بلوغ عطفًا على قوله بلوغ الصبيان فهو من الترجمة والذي في الفرع الرفع مبتدأ  
 وخبره قوله (في الحيض) ولا يوزن ذرو الوقت الى الحيض (لقوله عز وجل واللاتي ينسن من الحيض الى قوله)  
 ولا يوزن ذرو الوقت من نسائكم الى قوله (أن يضمن حملهن) فعلق الحكم في العدة بالاقرار على حصول الحيض  
 وأما قبله وبهذه قبل الاشهر فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم وقد أجمعوا على ان الحيض بلوغ في حق  
 النساء قاله في الفتح (وقال الحسن بن صالح) الهمداني الكوفي العابد عما وصله الدينوري في المجالسة من طريق  
 يحيى بن آدم عنه (ادركت جارة لنا جدّة) نصب بدلا من جارة (بنت احدى وعشرين) زاد أبو ذر في روايته عن  
 الكشيمن سنة و بنت نصب صفة بلدة وزاد في المجالسة وأقل أوقات الحمل تسع سنين انتهى وقال الشافعي اجعل  
 ما سمعت من النساء يحضن نساء تهامة يحضن لتسع سنين وقال أيضا انه رأى جدّة بنت احدى وعشرين سنة  
 واهما حاضتا لاستكمال تسع سنين ووضعت بنتا لاستكمال عشر ووقع لبنها مثل ذلك • وبه قال (حدثنا عبيد  
 الله) بضم العين مصغرا (ابن سعيد) بكسر العين أبو قدامة السرخسي وحزم البيهقي في الخلافات بأنه عبيد بن  
 اسماعيل بالتحريك أيضا من غير اضافة وهو الهباري القرشي الكوفي أحد مشايخ البخاري قال (حدثنا  
 أبو اسامة) حماد بن اسامة (قال حدثني) بالافراد (عبيد الله) بضم العين مصغرا ابن عمر بن حفص بن عاصم بن  
 عمر بن الخطاب (قال حدثني) بالافراد (نافع) مولى ابن عمر (قال حدثني) بالافراد (ابن عمر) عبد الله (رضي الله  
 عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضه يوم أحد) في شوال سنة ثلاث (وهو ابن أربع عشرة سنة فلم  
 يجزني) بضم أوله من الاجازة وقال الكرمانى فلم يثبتني في ديوان المقاتلين ولم يقدر لي رزقًا مثل أرزاق الاجناد  
 وكان مقتضى السياق أن يقول عرضه فلم يجزه بدل قوله فلم يجزني أو أن يقول ثم عرضه بدل قوله عرضني  
 كالاولى لكنه على طريق الالتفات أو التجريد وقد وقع في رواية يحيى القطان عن عبد الله بن عمر في المغازي فلم  
 يجزه ولمسلم عن ابن عمر عن أبيه عن عبد الله عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في القتال فلم يجزني  
 وله أيضا من رواية ادريس وغيره عن عبد الله فاستصغرنى (ثم عرضني يوم الخندق) سنة خمس وخرج المؤلف الى  
 قول موسى بن عقبة ان الخندق في شوال سنة أربع والمرجح قول ابن اسحاق واكثر اهل السير ان الخندق في سنة  
 خمس كما سأتى ان شاء الله تعالى (وانا ابن خمس عشرة) راد أبو الوقت وأبو ذر عن الجوى سنة واستشكل هذا  
 على قول ابن اسحاق اذ مقتضاه أن يكون سن ابن عمر في الخندق ست عشرة سنة وأجاب البيهقي بأنه كان  
 في أحد دخل في أربع عشرة سنة وفي الخندق تجاوزها فألقى الكسر في الاولى وجبره في الثانية (فاجازني)  
 استدل بذلك على أن من استكمل خمس عشرة سنة قرية تحديدية ابتداء من انفصال جميع الولد يكون بالغًا  
 بالسن فيجوز عليه أحكام البالغين وان لم يحتمل ذلك بالعبادات واقامة الحدود ويستحق سهم الغنمة وغير ذلك  
 من الاحكام وقال المالكية يلوغهم ثمان عشرة وبه قال أبو حنيفة لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي  
 أحسن حتى يبلغ أشده فصره ابن عباس بثمان عشرة سنة والجارية تسبع عشرة لان نشوالات وبلوغهن  
 أسرع فتقص عن ذلك سنة وقال أبو يوسف ومحمد بخمس عشرة في الاسلام والجارية وهي رواية عن أبي حنيفة  
 قال ابن فرشتاه وعليه الفتوى لان العادة جارية على أن البلوغ لا يتأخر عن هذه المدة وأجاب بعض المالكية  
 عن قصة ابن عمر بأنها واقعة عين لا عموم لها فيصحت أن يكون صادف انه كان عند ذلك السن قد احتلم فاجازه  
 وقال آخر الاجازة المذكورة حكم منوط باطاقة القتال والقدرة عليه فاجازته عليه الصلاة والسلام ابن عمر



في الخمس عشرة لانه رآه مطبقا للقتال في هذا السن ولما عرضه وهو ابن أربع عشرة لم يره مطبقا للقتال فردّه  
قال فليس فيه دليل على أنه رأى عدم البلوغ في الاول ورآه في الثاني انتهى وهذا امر دود بما أخرجه أبو عوانة  
وابن حبان في صحيحهما وعبد الرزاق من وجه آخر عن ابن جريج أخبرني نافع بنافع بعرضت على النبي صلى الله  
عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس  
عشرة سنة فاجازني ورآني بلغت قال الحافظ ابن حجر وهذه زيادة صحيحة لا يظن فيها جلافة ابن جريج وتقدمه  
على غيره في حديث نافع وقد صرح بالحديث فأتى ما يحتجى من تدليس وقدر نص ابن عمر بقوله ولم يرني بلغت  
وابن عمر أعلم بما روى من غيره لاسيما في قصة تتعلق به (قال نافع) مولى ابن عمر بالسناد السابق (فقد تمت على  
عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فحدثه هذا الحديث) الذي حدثه به ابن عمر (فقال ان هذا) السن وهو خمس  
عشرة سنة (الحديثين الصغير والكبير وكتب الى عماله ان يفرضوا) أي بقدروا (من بلغ خمس عشرة) سنة رزقا  
في ديوان الجند وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الحدود وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال  
(حدثنا سليمان بن عيينة قال) (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (صفوان بن سليم) بضم السين المهملة وفتح  
اللام المديني الرهري مولا هم (عن عطاء بن يسار) بالثناة التحتية والمهملة الخفيفة أبي محمد الهلالي المديني مولى  
ميمونة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال غسيل يوم الجمعة) لصلاتها  
(واجب) أي كالواجب (على كل محتمل) أي بالغ وفيه الإشارة الى أن البلوغ يحصل بالانزال فيستفاد مقصود  
الترجيح بالقياس على سائر الاحكام من جهة تعلق الوجوب بالاحتلام \* وقد تقدم هذا الحديث مع شرحه  
في كتاب الجمعة \* (باب سوال الحاكم المديني) بكسر العين وسكون التحتية وفي اليونانية فتحها (هل لك بينه)  
تشهد بما تدعي (قبيل) عرض (اليمين) على المدعي عليه والمدعي هو من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه  
من يوافقه ولذلك جعلت البيعة على المدعي لانها أقوى من اليمين التي جعلت على المذكر ليخبر بضعف جانب  
المدعي بقوة حجته وضعف حجة المنكر بقوة جانبه وقيل المدعي من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعي عليه  
من لا يجزى ولا يكفيه السكوت فاذا طالب زيد عمر ابحق فانكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عمرو ولو سكت  
ترك وعمر يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعي عليه وزيد مدع على القواين ولا يختلف موجههما  
غالبه وقد يختلف مثل أن يقول الزوج وقد أسلم هو وزوجته قبل الوطأ أسلما معا فالتكاح باق وقالت بل  
أسلما مرتبا فالتكاح مرتفع فالزوج على الاصح مدع لان وقوع الاسلامين معا خلافا للظاهر وهي مدعي  
عليها وعلى الثاني هي مدعية لانها لو سكت تركت وهو مدعي عليه لانه لا يترك لو سكت لانها انفساخ التكاح  
فهو الاول تخلف الزوجة ويرفع التكاح وعلى الثاني يخالف الزوج ويستقر التكاح ولو قال لها اسلمت قبلي فلا  
تكاح بيننا ولا مهر لك وقالت بل أسلما معا صدق في الفرقة بلا يمين وفي المهر بيمينه على الاصح لان الظاهر معه  
وصدقت بيمينها على الثاني لانها لا تترك بالسكوت لان الزوج يزعم سقوط المهر فاذا سكتت ولا يمينه جعلت  
فاكلة وحلف هو وسقط المهر والامين في دعوى الرد مدع لانه يزعم الرد الذي هو خلاف الظاهر لكنه يصدق  
بيمينه لانه أثبت به لغرض المالك وقد اتفقنا فلا يمين تكليفه بيمينه الرد وأما على القول الثاني فهو مدعي عليه  
لان المالك هو الذي لو سكت ترك وفي التحالف كل من الخصمين مدع ومدعي عليه لاستوائهما \* وبه قال (حدثنا  
محمد) قال في مقدمة الفتح جزم ابن السكن بانه محمد بن سلام ونسبه الاصيلي في بعضها كذلك وقد صرح البخاري  
بالرواية عن محمد بن سلام عن أبي معاوية في النكاح وغيره قال (أخبرنا أبو معاوية) محمد بن حازم بمجتبهين الضرب  
الكوفي (عن الاعمش) سليمان بن مهران (عن شقيق) أبي وائل (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه) انه  
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على) محلوف (يمين) سماء يميننا مجازا للملابسة بينهما والمراد  
ماشأنه أن يكون محلوفاً عليه والافهوقيل اليمين ليس محلوفاً عليه فيكون من مجاز الاستعارة (وهو فيها فاجر)  
كاذب والوالوالعمال (ليقتطع بها) باليمين (مال امرئ مسلم) او ذى أو مطا هديان يأخذه بغير حق بل بمجرد يمينه  
المحكوم بها في ظاهر الشرع والتقيد بالمسلم جرى على الغالب وفي مسلم من حديث اياس بن ثعلبة الحارثي من  
اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار قالوا وان كان شيئا يبرأ قال وان كان قضيبا  
من ازاله فيه انه لا فرق بين المال وغيره (لحق الله وهو عليه غضبان) اسم فاعل من غضب يقال رجل غضبان



وامرأة غصبى والغضب من الخلقين شئ يداخل قلوبهم وأما غضب الخالق تعالى فهو انكاره على من عصاه  
ومخبطه عليه ومعاقبته له قاله في النهاية والحاصل أن الصفات التي لا يليق وصفه تعالى بها على الحقيقة نوقل  
بما يليق به تعالى فتحمل على آثارها ولو أزمها كحمل الغضب على العذاب والرحمة على الاحسان فيكون ذلك  
من صفات الافعال أو يحمل على أن المراد بالغضب مثلاً ارادة الاتقام وبالرحمة ارادة الانعام والافضال فيكون  
من صفات الذات (قال) أي ابن مسعود (فقال الأشعث بن قيس) الكندي (في والله كان ذلك كان بيني)  
ولا بوى الوقت وذرع عن الجوى والكشميني كان ذلك بيني (وبين رجل من اليهود) اسمه الجندشيش بجيم  
مفتوحة ففأسا كنة فشينين معتمدين بينهما ما تحتية سا كنة وسقط لابي ذر من اليهود (ارض) زاد مسلم باليمن  
(فجعدني فقد منته الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألك بينة) تشهد لك  
باحتقاقك ما ادعيت (قال) الأشعث (قلت لا) بينة لي (قال فقال) عليه الصلاة والسلام (لليهودي احلف)  
ولا بى ذرع عن المستملى قال احلف (قال) الأشعث (قلت يا رسول الله اذ يحلف) بالنصب باذا (ويذهب بسالى)  
ينصب يذهب عطفا على سابقه وفي الفرع كأصله يحلف ويذهب برفعهما أيضا على لغة من لا ينصب باذا  
ولو وجدت شرائط عملها التي هي التصديق والاستقبال وعدم الفصل كما حكاه سيبويه (قال فأنزل الله تعالى)  
ولا بى ذرع وجل (ان الذين يشتركون به عهد الله وييمانهم ثم نافقوا لى آخرة) من سورة آل عمران فان قلت  
كيف يطابق نزول هذه الآية قوله اذ يحلف ويذهب بسالى أجيب باحتمال كانه قيل للأشعث ليس لك عليه  
الاحلف فان كذب فعليه وباله وفيه دليل على أن الكافر يحلف في الخصومات كما يحلف المسلم \* وهذا  
الحديث سبق في الخصومات \* هذا (باب) بالتسوين (اليمين على المدعى عليه) دون المدعى (في الاموال  
والحدود) وقال النكوفون يختص اليمين بالمدعى عليه في الاموال دون الحدود (وقال النبي صلى الله عليه وسلم)  
فيما وصله قريبا (شاهد الأوعينه) برقع شاهد الخبر مبتدأ محذوف أى المبتدأ لدعواه أو الجملة لك شاهدك  
أو مبتدأ خبره محذوف أى شاهدك هما المطلوبان في دعواه أو شاهدك هما المبتدآن لدعواه وعينه عطف  
عليه (وقال قتيبة) أي ابن سعيد وفي بعض النسخ كما نقل عن الشيخ قطب الدين الحلبي حديثا قتيبة قال (حدثنا  
سفيان) هو ابن عيينة (عن ابن شبرمة) بضم المجهة والراء بينهما ما واحدة سا كنة هو عبد الله بن شبرمة بن  
الطنيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة المتوفى سنة أربع وأربعين ومائة أنه قال (كفى أبو الزناد) عبد الله بن  
ذكوان قاضي المدينة (في) القول بجواز (شهادة الشاهد وبين المدعى) وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك  
كأهل بلده لانه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد وبين رواه مسلم من حديث ابن عباس وأصحاب السنن من  
حديث أبي هريرة والترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة من حديث جابر ومذهب ابن شبرمة  
خلافه كأهل بلده فلا يعمل بالشاهد واليمين وهو مذهب الحنفية قال ابن شبرمة (فقلت) أي لابي الزناد مخفجا عليه  
(قال الله تعالى واستشهدوا) على حاكم {شهادتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون  
من الشهادة} العدول (أن افضل احدهما فقد كرا حدهما الاخرى) الشهادة قال ابن شبرمة (قلت اذا كان  
يكفى) بضم أوله وفتح الفاء (بشهادة شاهد وبين المدعى) وجواب الشرط (فما يحتاج أن تذكر احدهما  
الاخرى) وما نافية في قوله فما يحتاج واستفهامية في قوله (ما كان يصنع بك) بموحدة ومجبة مكسورتين  
وسكون الكاف وفي نسخة تذكر فوقية ومجبة مفتوحة وتنضم الكاف مشددة (هذه الاخرى) وفي نسخة  
تذكر بضم الفوقية وسكون المجهمة وكسر الكاف والمفعول اذا جاز أن يكفى بالشاهد واليمين فلا احتياج الى  
تذكر احدهما الاخرى اذا اليمين يقوم مقامهما فما فائدة ذكر التذكير في القرآن وأجيب بأنه لا يلزم من  
التنصيص على الشئ تنفيه عما عداه وغاية ما في ذلك عدم التعرض له لا التعرض لعدمه والحديث قد تضمن  
زيادة مستقلة على ما في القرآن بحكم مستقل وقد أجاب امامنا الشافعي عن الآية كافي المعرفة بأن اليمين مع  
الشاهد لا تخالف من ظاهر القرآن شيئا لانا نحكم بشاهدين وشاهد وامرأتين ولا يمين فاذا كان شاهد حكمنا  
بشاهد ويمين بالسنة وليس هذا مما يخالف ظاهر القرآن لانه لم يحرم أن يجوز أقل مما نص عليه في كتابه ورسول  
الله صلى الله عليه وسلم أعلم بما أراد الله عز وجل وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما اتانا به وننتهي عما نهانا عنه  
ونسأل الله العزة والتوفيق انتهى \* وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا نافع بن عمر)



ابن عبد الله بن جيل الجمعي القرشي المكي المتوفى سنة تسع وستين ومائة (عن ابن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة بضم الميم وفتح اللام مصنفه (قال كتب ابن عباس رضي الله عنهما) أي بعد أن كتبت إليه أسأله عن قصة المرأتين اللتين ادعت أحدهما على الأخرى أنها جرحتها كما في تفسير سورة آل عمران وزاد أبو ذر إلى (أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه) وعند البيهقي من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن جريج وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة بلفظ كنت قاضيا لابن الزبير على الطائف وذكر قصة المرأتين فكتب إلى ابن عباس فكتب إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لاذى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر واستاده حسن وإنما كانت البينة على المدعى لأن حجته قوية لاستفاء التهمة وبجانبه ضعيف لأنه خلاف الظاهر فكانت الحجلة القوية وهي البينة بقوى بها ضعفه وعكسه المدعى عليه فاكنتي بالحجة الضعيفة وهي اليمين ثم قد تجعل اليمين في جانب المدعى في مواضع مستثناة لدليل كإيمان القسامة لحديث الصحيحين المخصص لحديث الباب وفي البيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البينة على من ادعى واليمين على من أنكر إلا في القسامة ودعوى القيمة في المتلفات وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي والجمهور أن اليمين متوجهة على المدعى عليه سواء كان بينه وبين المدعى اختلاط أم لا وقال مالك وأصحابه إن اليمين لا تتوجه إلا على من بينه وبينه خلطة لئلا يتدل السفهاء أهل الفضل بتحليفهم مرارا في اليوم الواحد فاشتطت الخلطة لهذه المنسدة وهذا الحديث قد سبق في الرهن ويأتي أن شاء الله تعالى في تفسير سورة آل عمران \* هذا (باب) بالنسبة من غير ترجمة وهو ساقط عند أبي ذر والوقت \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (عثمان بن أبي شيبة) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العباسي مولاهم الكوفي الحافظ قال (حدثنا جري) هو ابن عبد الحميد (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة أنه (قال قال عبد الله) هو ابن مسعود (من حلف على) محلف (يمين يستحق بها) باليمين (مالا) لغيره (لحق الله) أي يوم القيامة (وهو عليه غضبان) غير مصروف للصفة وزيادة الالف والنون مع وجود الشرط وهو أن لا يكون المؤنث فيه بناء التأنيث فلا تقول فيه امرأة غضبانية بل غضي والمعاد من الغضب لازمه أي فيه عذبة أو ينقم منه (ثم إن الله عز وجل تصديق ذلك أن الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم إلى عذاب أليم) برفعهما على الحكاية ولا يوي ذر والوقت وإيمانهم ثمنا قليلا إلى أليم (ثم إن الأشعث بن قيس) الكندي (خرج البنا) من الموضع الذي كان فيه (فقال ما بعدتكم أبو عبد الرحمن) بن مسعود (حدثنا بما) حدثنا به (قال فقال صدق) ابن مسعود (لحق) بلام مفتوحة ففاء مكسورة فتحية مشددة (أزات) بضم الهمزة زاد في الرهن والله أزات هذه الآية ولا يوي ذر نزات بامقاط الهمزة وفتح النون والراي ولا يوي الوقت نزات بضم النون وكسر الراي مشددة (كان بيني وبين رجل) اسمه معدان بن الأسود بن معدى كرب الكندي وألقبه الجفشي يسبحيم مفتوحة فقاء مساكنة فشينين مجتمعتين بينهما تحنية ساكنة (خصومة في شئ) في الرهن في يثروفي رواية في أرض وزاد مسلم أرض باليمن ولا يمنع أن تكون الخاصة في الكل فتر ذكر الأرض لأن البرد اخذته فيها ومرة ذكر البر لأنها المقصودة لشيء الأرض (فاختصمنا إلى رسول الله) ولا يوي ذر والوقت إلى النبي (صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك أو عيینه) قال القاضي عياض كذا الراية بالرفع فهم ما تقدره عليك شاهدك أو عليه عيینه أو بقدر لك شاهدك أو عيینه أي لك إقامة شاهدك أو طلب عيینه فحذف المضاف من كل من المتعاطفين وأقيم المضاف إليه مقامه قال الأشعث (فقلت له) عليه الصلاة والسلام (أنه) أي معدان (إذا حلف) بالرفع على لغة من لا ينصب إذا (ولا يالي) أي لا يكثر وربما حذف ألفه فقبل لم أبل وزاد مسلم وأصحاب السنن الأربعة في نحو هذه النص من حديث وائل بن حجر ليس لك إلا ذلك واستدل بهذا الحصر على رد القضاء بالشاهد واليمين وهو مردود بأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك وبأن المراد بقوله شاهدك أي يثبتك سواء كانت رجلين أو رجلا وامرأتين أو رجلا ويمين الطالب فالعني شاهدك أو ما يقوم مقامهما (فقال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين) الحلف هو اليمين فخالف بين اللفظين تأكيذا لعقده وسماها عينا مجازا للملابسة بينهما والمراد ما شأنه أن يكون محل فاعليه والافه وقبل اليمين ليس محل فاعليه (يستحق بها) باليمين (مالا) ليس له والحجة صفة ليمين أو حال (وهو



(فيها) في العين (فاجر) كاذب (ان الله) زاد أبو ذر عز وجل (وهو عليه غنسان) اسم فاعل من غضب يقال رجل غضبان وامرأة غضبية وهو من باب المجازاة أي يعامله معاملة المغضوب عليه فيعذبه والواو في وهو في الموضعين للمحال (فأنزل الله تعالى تصديق ذلك ثم اقترأ) صلى الله عليه وسلم (هذه الآية) أي السابقة وهي أن الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم إلى عذاب أليم \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله شاهدك أو يمينه \* هذا (باب) بالتشوين (إذا ادعى) رجل بشي على آخر (أو قذف) رجل رجلاً أو قذف امرأته بأن رماها بالزنا (فله) لادمعي أو للقاذف (أن ياتمس البينة وينطلق) بالنصب عطفًا على أن ياتمس أي يهل (الطلب البينة) ونحوها كالنظر في الحساب ثلاثة أيام فقط وهل هذا الامهال واجب أو مستحب قال الروياني وإذا أمهلتنا ثلاثا فأحضر شاهدًا بعد ما وطلب الانتظار لبأني بالشاهد الثاني أمهلتنا ثلاثة أخرى \* وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والمجعة المشددة ابن عثمان العبدي البصري أبو بكر سندار قال (حدثنا ابن أبي عدي) هو محمد واسم أبي عدي إبراهيم (عن هشام) هو ابن حسان القرطبي البصري أنه قال (حدثنا عكرمة) مولى ابن عباس ولا يذرعن الجوى والمستمل عن عكرمة (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية) الانصاري الواقفي (قذف امرأته) قبل اسمها خولة بنت عامر ورواه ابن منده أي رماها بالزنا (عند النبي صلى الله عليه وسلم بشرى بن يحيى) بفتح السين وسكون الحاء المهملة بن اسم أمه وأما أبو جعفر فبفتح العين المهملة والموحدة ابن معتب بن ميم وفتح العين المهملة وتشديد التوقية آخره موحدة كذا ضبطه الذروري وضبطه الدارقطني مغيب بالغين المعجمة وسكون التحتية آخره مثناة (فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة) نصب أي أحضر البينة ويجوز الرفع أي الواجب عليه البينة (أو حدها) بالنصب بفعل مقدر والرفع أي الواجب عند عدم البينة حد (في ظهره) أي على ظهره كقولهم ولا صلبكم في جذوع النخل (فقال) هلال ولا يذرعن قال (بارسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً يطلق) حال كونه (بائمس) يطلب (البينة جعل) عليه الصلاة والسلام (يقول البينة والاحد) بنصب البينة ورفع حد أي تحضر البينة وإن لم تحضرها جازأوك حد (في ظهره) حذف ناصب البينة وفعل الشرط والجزاء الأول من الجملة الجزائية والنفاء قال ابن مالك وحذف مثل هذا لم يذكر التحاة أنه يجوز لا في الشعر لكنه يرد عليهم وروده في هذا الحديث الصحيح ولا يوجب الوقت وذر أوحد أي تحضر البينة أو يقع حد في ظهره قال في المصابيح وفي هذا التقدير محافظة على تشا كل الجملةين لفظا وفي نسخة البينة بالرفع والتقدير إنما البينة وأما حد في ظهره (فذكر) أي ابن عباس (حديث اللعان) الآتي تمامه في تفسير سورة النور مع ما فيه من المباحث أن شاء الله تعالى والغرض منه هنا تبيين القاذف من إقامة البينة على زنا المتذوف لدفع الحد عنه ولا يرد عليه أن الحديث ورد في الزوجين والزواج له شجر عن الحد باللعان أن يجوز عن البينة بخلاف الاجنبي لا فانتقول انما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان الزوج والاجنبي سواء وإذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدع من باب أولى قاله في الفتح ومن قبله الزركشي في تنقيحه وقال في المصابيح انه كلام ابن المنبر يعني \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف في التفسير والطلاق وأبو داود في الطلاق والترمذي في التفسير والطلاق \* (باب العين بعد العصر) أي بيان ما جاء في فعلها بعد العصر \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا جري بن عبد الحميد) بن قريط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهمة الضى الكوفي نزيل الري وقاضياها (عن ادم) سليمان بن مهران (عن أبي صالح) ذكوان السمان (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة) من الناس (لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم) فإن من سقط على غيره أعرض عنه زاد في المسافة يوم القيامة (ولا يبرز لهم) ولا يطهرهم (ولهم عذاب أليم) مؤلم على ما فعلوه (رجل على فضل ماء) فضل عن كفايته (بطريق يجمع منه) أي من الفاضل من الماء (ابن السبيل) المسافر (ورجل يبيع رجلاً) وفي المسافة يبيع أماً ما والمراد الامام الاعظم (لا يبايعه) الا لانيان فان أعطاه ما يريد وفيه (بتخفيف الفاء) يقال وفي بعده وفاء بالمد والمبالغة فيستعمل في توفية الحق واعطائه (والا) بأن لم يعطه ما يريد (لم يفله) بما عاقده عليه (ورجل سارم رجلاً بسلعة) جار ومجور وور ولا يوجب ذر والوقت سلعة بالنصب على المفعولية (بعد العصر خلف بالله لقد أعطى) بفتح الهمزة بآنها الذي اشتراها منه ولا يذرعن أي أعطاه من يريد شراءها (جم) أي بسببها واغبر الشمس يعني به أي



بالمناخ الذي يدل عليه السلعة (كذا وكذا) ثمنها (فاخذها) أي السلعة الرجل الثاني بالثمن الذي حلف عليه المالك اعتمادا على حلفه وتخصيص هذا الوقت بتعظيم الائم على من حلف فيه كاذبا قال المهلب لشهود ملائكة الليل والنهار ذلك الوقت قال في الفتح وفيه نظر لان بعد صلاة الصبح مشاركتة في شهود الملائكة ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الاعمال \* وهذا الحديث قد سبق في باب اثم من منع ابن السبيل من الماء \* هذا (باب) بالتسوين (يحلف المدعي عليه حية ثم وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع الى غيره) للتغليظ وجوبا وهذا قول الحنفية فلا يغلط عندهم مكان كالتحليف في المسجد ولا بزمان كالتحليف في يوم الجمعة قالوا لان ذلك زيادة على النص وقال الحنابلة واللفظ للمرداوي في تنقيحه ولا تغلط الا فيما له خطر بكناية وطلاق ان قلنا يحلف فيه ما قال الشافعية تغليظا ولبا ولم يطلب الخصم تغليظها لا بتكرير اليمين لا اختصاصه باللعان والقسامة وجوبه فيما ولا بالجمع لا اختصاصه باللعان بل بتعدد أسماء الله تعالى وصفاته وبالزمان والمكان سواء ان المحلوف عليه مالا أم غيره كالقود والعقود والحل والولاء والوكالة والوصاية والولادة لكن استثنى من المال أقل من عشرين ديناراً أو مائتي درهم فلا تغليظ في ذلك الا أن يراه القاضي بحسرة في الحالف فله ذلك بناء على الاصح أن التغليظ لا يتوقف على طلب الخصم (قضى مروان) بن الحكم الاموي وكان والي المدينة من جهة معاوية بن أبي سفيان فيما وصله في الموطن (باليمن) على زيد بن ثابت على المنبر لما اختصم هو وعبد الله بن مطيع اليه في دار (دعاه) أي زيد (احلف له مكاني) زاد في الموطن فقال مروان لا والله الا عند مقاطع الحقوق (جعل زيد يحلف) ان حقه ملحق (وابي ان يحلف على المنبر فجعل مروان يحجب منه) أي من زيد قال الشافعي لو لم يعرف زيد أن اليمين عند المنبر سنة لا نكر ذلك على مروان كما أنكر عليه مبايعة السكول وهو احترز منه تبيها وتعظيما للمنبر قال الشافعي ورأيت مطرفا يصنعاء يحلف على المنبر وذلك عند حسن (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما تقدم موصولا في حديث الاشعث (شاهدنا أوعيناه) قال المؤلف تفقها منه (فلم) بالفاء ولا بوي الوقت وذرو لم (بخص) عليه الصلاة والسلام (مكنا دون مكان) واعترض عليه بأنه ترجم لليمن بعد العصر فأثبت التغليظ بالزمان ونفاها هنا بالمكان وأجيب بأنه لا يلزم من ترجمته لليمن بعد العصر تغليظ اليمين بالزمان ولم يصرح هنا بشئ من النفي والاثبات \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد العبدى مولا هم البصري (عن الاعشى) سليمان بن مهران (عن ابي وائل) شقيق بن سلمة (عن ابن مسعود) عبد الله (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من حلف على عين) أي على شئ مما يحلف عليه سمي المحلوف عليه عينا ليلسه باليمين (ليقطع بها) أي باليمين (مالا) ليس له (أق الله) عز وجل يوم القيامة (وهو عليه غضبان) أي يعامله معاملة المغضوب عليه \* وهذا الحديث قد سبق قريبا ولم تظهر لي المطابقة بينه وبين ما ترجم له فالتفوق للصواب نعم قال شيخ الاسلام زكريا مطابقة من حيث انه لم يقيد الحكم بكان \* هذا (باب) بالتسوين (اذا تبارع قوم في اليمين) حيث وجبت عليهم جميعا أيهم يبدأ أولا \* وبه قال (حدثنا) ولا بوي ذر والوقت حدثني بالافراد (اسحاق بن نصر) هو اسحاق بن ابراهيم بن نصر السعدي البخاري قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني قال (أخبرنا معمر) بفتح الميم بينهما عين مهملة ساكنة ابن راشد الأزدي مولا هم البصري (عن همام) هو ابن منبه الصنعاني (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عرس على قوم) تنازعوا عينا ليست في يد واحد منهم ولا بينة (اليمن فأسرعوا) أي الى اليمن (فأمر) عليه الصلاة والسلام (ان يسلم) أي يقرع (بينهم في اليمين أيهم يحلف) قبل الآخر وعند المساء وأبي داود من طريق أبي رافع ان رجلين اختصما في متاع ليس لواحد منهما بينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم استهما على اليمين الحديث ورواه أحمد عن عبد الرزاق وقال اذا كره الاثنان اليمين أو استجباها فبستهما ان عليهما فاذا ادعى اثنان عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بينة مطلقا التاريخ أو متفتتة أو أحدهما مطلقا والاخرى مؤرخة ولم يقر لواحد منهما نه عارضتا وتساقتا وكان لا بينة وأما حديث الحاكم ان رجلا اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعير فأقام كل واحد منهما بينة انه له فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما فأجيب عنه بأنه يحتمل أن البعير ان يدهما فأبطل البيعة وقسمه بينهما ما وأما حديث أبي داود ان خصمين أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتت ل واحد منهما ما بشهود فأسلم بينهما وقضى لمن خرج له السلام فأجيب عنه







عليه وسلم) زاد في باب الزكاة من كتاب الايمان من أهل نجد نثر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا (فاذا هو يسأله) أي الرجل يسأل النبي صلى الله عليه وسلم (عن الاسلام) أي عن اركانه وشرائعه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو (خمس صلوات في اليوم والليلة فقال) الرجل (هل على غيرها) بالرفع على الخبرية لهل الاستفهامية ولا يوى الوقت وذرع عن المستعمل غيره بتذكير الضمير أي غير المذكور (قال) عليه الصلاة والسلام (لا) نبي عليك غيرها أي الصلوات الخمس (الا ان تطوع) أي لكن التطوع مستحب لك أو الاستثناء متصل فيستدل به على أن من شرع في تطوع يلزمه اتمامه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام رمضان) ولا يذره رمضان (قال) أي الرجل ولا يذره فقال (هل على غيره) أي صيام رمضان ولا يذره عن الحوى والكشمير في غيرها بالتأنيث أي باعتبار الايام المقدرة في صيام رمضان (قال) عليه الصلاة والسلام (لا الا ان تطوع) لكن التطوع مستحب ولا يلزمك اتمامه أو الا اذا تطوعت فليزمنك اتمامه (قال) طلحة (وذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة قال) الرجل (هل على غيرها) ولا يذره عن المستعمل غيره أي غير ما ذكر من حكمها (قال) عليه الصلاة والسلام (لا الا ان تطوع قال) طلحة رضى الله عنه (فأدبر الرجل) ولى (وهو يقول والله لا أزيد) في التصديق والقبول (على هذا ولا انقص) أي منه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افلح) أي فاز الرجل (ان صدق) في قوله هذا زاد في الصيام فآخيره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام ويدخل فيها جميع الواجبات والمنهيات والمندوبات \* ومطابقة الحديث لما ترجم به في قوله والله لا أزيد لانه يستفاد منه الاقتصار على الحلف بالله دون زيادة قاله في الفتح وقال في العمدة لان فيه صورة الحلف بلفظ اسم الله وبالباء الموحدة والحديث سبق في كتاب الايمان \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) أبو سلمة المنقري البصري قال (حدثنا جويرية) بن اسماء (قال ذكرنا فع) مولى ابن عمر (عن عبد الله) أي ابن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وعن أبيه (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان حالفاً) أي من أراد أن يحلف (فليحلف بالله) أي باسم الله أو صفة من صفاته (او بصمت) بضم الميم وزاد في التنقيح وكسرها قال في المصابيح يعني أنه مضارع ثلاثي أو رباعي يقال صمت بصمت صمتا وصمتا ساكتا وصمت مثله كذا في الصحاح ولكن الشأن في الضبط من جهة الرواية انتهى ولم أره في الاصول التي وقفت عليها الا بالضم أي أو لبسكت كما في بعض الروايات والمعنى فلا يحلف أصلاً وفيه أن الحلف بالخلق لا يسبق لسان مكروه كالنبي والكعبة وجبريل والصحابه وفي الصحاح ان الله سبحانه أن تحلفوا بأيمانكم وعند النساءى وصححه ابن حبان لا تحلفوا بأيمانكم ولا بأيمانكم ولا تحلفوا الا بالله قال الامام وقول الشافعي أخشى أن يكون الحلف بغير الله معصية محمول على المبالغة في التنفير من ذلك فلو حلف به لم ينقض عينا كما سيجي في الروضة فان اعتقد في الحلف بغير الله ما يعتقده في الله كفر أو ما إذا سبق لسانه اليه بلا قصد فلا كراهة بل هو لغوي عيني وعليه يجعل حديث الصحاحين في قصة الاعرابي الذي قال لا أزيد على هذا ولا أنقص أفلح وأيمه ان صدق أو هو على حذف مضاف أي ورب أبيه أو هو قبل النهي وضعف لانه يحتاج الى التاميم فان قلت قد أقسم الله تعالى ببعض مخلوقاته كالليل والنهار الشمس وأجيب بأن الله تعالى له أن يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيهاً على شرفها \* وبقيّة مباحث هذا تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الايمان والندور \* (باب من أقام البيعة بعد البيتين) الصادرة من المدعى عليه تقبل بيته وهو مذهب الكوفيين والشافعي وأحمد وقال مالك في المدونة ان استخلفه ولا علم له بالبيعة ثم علمها قبلت وقضى لها وان علم بها وتر كها فلا حوق له (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله في باب انهم من خاص في كتاب المظالم وذكره في هذا الباب (اهل بضعكم ألحن) اعرف (بمحبتهم من بعض وقال طاوس) هو ابن كيسان (وابراهيم) هو التميمي (وشريح) القاضي (البيعة العادلة) المرضية (أحق من البيتين الفاجرة) وأحق ليس على باب من الافضية اذ البيتين الفاجرة لا حق فيها وصورة ذلك ما إذا شهدت على الجائفة بأنه أقر بخلاف ما حلف عليه فانه يظهر بذلك أن عينة فاجرة قال الحافظ ابن حجر ولم اتفق على قول طاوس وابراهيم موصولين وأما شريح فوصله بغوى في الجعديات من طريق ابن سيرين عن شريح لكن بلفظ من ادعى قضائي فهو عليه حتى تأتي بيعة الحق أحق من قضائي الحق أحق من عينة فاجرة \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) بن قعنب القعنبي (عن مالك) الامام (عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن زيب عن أم سلمة رضى الله عنها ان رسول الله صلى

قوله بالرفع على الخبرية لهل  
كذا بخطه وهو عجيب  
والصواب ما قدمه في كتاب  
الايمان أن على خبر مقدم  
وغيرها بالرفع مبتدأ مؤخر  
كما هو واضح اهـ

قوله وبالباء الموحدة صوابه  
وبالواو كما هو سريح الرواية  
اهـ



الله عليه وسلم قال انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ألحن بحجته (أي ألسن وأفصح وأمين كلاماً وأقدر على  
 الحجّة (من بعض) وفيه حذف أي وهو كاذب بدليل قوله في الرواية السابقة في المظالم فأحسب أنه صدق (فن  
 قضيت له بحق أخيه شيئاً بقوله) الظاهر المخالف للباطن وفي المظالم بحق مسلم ولا مفهوم له لأنه خرج مخرج  
 الغالب والافلاحي والمعاهد كذلك (فانما قطع له قطعة من النار فلا يأخذها) اطلق عليه ذلك لأنه سبب  
 في حصول النار له فهو من مجاز التشبيه كقوله انما يأكلون في بطونهم ناراً وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي  
 وأحمد والجمهور من علماء الاسلام وفقهاء الامصار أن حكم القاضي الصادر منه فيما باطن الامر فيه بخلاف  
 ظاهره بأن ترتب على أصل كاذب يتخذ ظاهره الا باطناً فلا يحل حراماً ولا عكسه فاذا شهد شاهد ازور لانسان  
 بمال فحكم به بظاهر العدالة لم يحل للمعكوم له ذلك المال ولو شهد عليه بقتل لم يحل للولي قتله مع علمه بكذبهما  
 وان شهد عليه أنه طلق امرأته لم يحل لمن علم بكذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق وقال أبو حنيفة  
 ينفذ القضاء بشهادة الزور ظاهره فيما بيننا وباطن في ثبوت الحل فيما بينه وبين الله تعالى في العقود كالنكاح  
 والطلاق والبيع والشراء فاذا ادعت على رجل أنه تزوجها واقامت عليه شاهد زور حل له وطؤها عند  
 أبي حنيفة وكذا اذا ادعى عليها نكاحاً وهي تتجعد وهذا عند بخلاف الاموال بخلاف صاحبيه قال النووي  
 وهذا بخلاف هذا الحديث الصحيح والاجماع من قبله ومخالف القاعدة وافق هو وغيره عليها وهو أن الابضاع  
 أولى بالاحتياط من الاموال فان قلت ظاهر الحديث أنه يقع منه صلى الله عليه وسلم حكم في الظاهر مخالف  
 للباطن وقد اتفق الأصوليون على أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ في الاحكام أجيب بأنه لا معارضة  
 بين الحديث وقاعدة الأصول لان مرادهم فيما حكم فيه باجتهاده هل يجوز أن يقع فيه خطأ فيه خلاف  
 الاكثرون على جوازها وأما الذي في الحديث فليس من الاجتهاد في شيء لانه حكم بالبينه فلو وقع منه ما يخالف  
 الباطن لا يسمى الحكم خطأ بل هو صحيح على ما استقر عليه التكليف وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً فان كانا  
 شاهدي زوراً ونحو ذلك فالتصريح بهما وأما الحكم فلا حيلة له فيه ولا عتب عليه بسببه قاله النووي \* وموضع  
 استنباط الترجمة على اقامة البينة بعد اليقين من هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل اليقين الكاذبة  
 قاطعة لحق المحق بل ينهي الكاذب بعد يمينه عن الاخذ فاذا نظر صاحب الحق بينة فهو باق على القيام بها \*  
 وقد سبق الحديث في باب اثم من خاضع في باطل وهو يعلمه من المظالم \* (باب من امر بانجاز الوعد) أي الوفاء به  
 (وفعله) أي انجاز الوعد (الحسن) البصري (وذكر) الله عز وجل (اسماعيل) في كتابه فقال (انه كان صادق  
 الوعد) وغير التسنن واذكر في الكتاب الخ وهذا شأن من الله تعالى عليه قال ابن جرير فيما نقله عنه ابن كثير  
 وغيره لم يدر به عدة الا انجزها وعند ابن جرير أنه وعد رجلاً مكاً ما أن يأتيه فجاء ونسي الرجل فظل به اسماعيل  
 وبات حتى جاء الرجل من القد فقال ما برحت من ههنا قال لا قال اني نسيت قال لم أكن لابرح حتى تأتيني  
 فلذلك كان صادق الوعد وقال سفيان الثوري بلغني أنه اقام في ذلك المكان ينتظره حوله حتى جاءه وقال ابن  
 شاذب بلغني أنه اتخذ ذلك المكان مسكناً فصدق الوعد من الصفات الحميدة كما أن خلفه من الصفات الذميمة  
 (وهضى ابن الاشوع) همزة مفتوحة فشين مجتمة سا كنه فواو مفتوحة فعين مهملة غير منصرف وهو سعيد بن  
 عمرو بن الاشوع الهمداني الكوفي قاضيها في زمان اماره خالد القسري على العراق بعد المائة ولا يوي ذرو الوقت  
 ابن اشوع (بالوعد) أي بانجازه (وذكر) ابن اشوع (ذلك عن سمرة) ولا يوي ذرو الوقت زيادة ابن جندب وقد  
 وقع ذلك في تفسير اسحاق بن راهويه (وقال المسور بن مخرمة) رضى الله عنه (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
 وذكر صهره) يعني أبا العاص بن الربيع زوج زينب بنته صلى الله عليه وسلم (قال) ولا يوي ذرو فقال (وعدني  
 موقى) بتخفيف الفاء الثانية ولا يوي ذرو الوقت فرعدني فوقاني ولا يوي الوقت وحده فأوفاني وكان  
 أبو العاص مصافياً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وسأله المشركون أن يطلق زينب فأبى فشكره عليه الصلاة  
 والسلام ذلك ولما أطلقه من الامر شرط عليه أن يرسل زينب الى المدينة فعاد الى مكة وأرسلها فلذا قال صلى  
 الله عليه وسلم حدثني فصدقني ووعدني فوفاني (قال أبو عبد الله) البخاري (ورأيت اسحاق بن ابراهيم) أي  
 ابن راهويه وسقط الواو من قوله ورأيت عند أبي ذر (يخرج بحديث ابن اشوع) الذي ذكره عن سمرة بن  
 جندب في وجوب انجاز الوعد وفي حاشية الفرع كامله مانعه عند أبي ذر مخطوط على قال أبو عبد الله رأيت



اصحاب الى ابن اشوع بجاه هكذا ————— فبذلك انه ثابت عند أبي ذر عن الجوى وحده . وبه قال  
(حدثنا) ولا يوى ذر حدثني بالافراد (ابراهيم بن حمزة) بالحاء المهملة والزاي المجهة أبو اسحاق الزبيري المديني  
قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) يسكون العين ابن ابراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري القرشي (عن صالح)  
هو ابن كيسان (عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله) بضم العين في الاول ابن عتبة بن مسعود  
(ان عبد الله بن عباس رضى الله عنه — ما أخبره قال اخبرني ابو سفيان) — بخبرين حرب (ان عرقل) بكسر الهاء  
وفتح الراء وسكون القاف ملك الروم (قال) — (أي لابي سفيان) (ما أتتك ماذا يا مكرم) عليه الصلاة والسلام به  
(فزعمت انه امركم) ولا ي ذرياً امر (بالصلاة) المعهودة (والصدق) وهو القول المطابق للواقع (والعفاف)  
أي الكف عن المحارم وخوارم المروءة (والوفاء بالعهد وأداء الأمانة قال) أي عرقل (وهذه صفة نبي) وقد  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صادق الوعد لا يعدأ حداً شيئاً الا وفي له به . هذا (باب) بالتسوين وسقط من  
غير القرع كاصله . وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء البغلافي قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الزرق  
الأنصاري أبو اسحاق (عن أبي حميل) بضم السين مصغراً (نافع بن مالك بن أبي عامر) الأصمجي التيمي المدني  
(عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آية المنافق) أي علامته (ثلاث)  
اسم جمع ولفظه مفرد والتقدير آية المنافق معدودة بالثلاث (اذا حدث كذب) بتخفيف الدال المجهة أي أخبر  
عن الشيء على خلاف ما هو به (واذا ائتمن) بضم التاء (خان) في أماته بأن تصرف فيها على خلاف الشرع  
(واذا وعد) أحد أخيراً (أخلف) فلم يبق لكن لو كان عازماً على الوفاء فعرض له مانع فلا تم عليه ولو وجدت  
الثلاثة في مسلم فهل يكون منافقاً قال الخطابي هذا القول انما خرج على سبيل الانذار للمسلم والتعذير له أن  
يعتاد هذه الخصال فيفضي به الى النفاق لأن من ندرت منه أو فعل شيئاً منها من غير اعتباره منافق . وقد  
سبق هذا الحديث في باب علامات المنافق من كتاب الايمان . وبه قال (حدثنا ابراهيم بن موسى) بن يزيد الفراء  
أبو اسحاق الرازي المعروف بالصغير قال (اخبرنا هشام) هو ابن يوسف أبو عبد الرحمن البجلي قاضيها (عن ابن  
جريح) عبد الملك بن عبد العزيز أنه (قال اخبرني) بالافراد (عمرو بن دينار عن محمد بن علي) أي ابن الحسين بن  
علي بن أبي طالب (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم) أنه (قال لما مات النبي صلى الله عليه وسلم جاء ابا بكر  
الصديق رضى الله عنه) (مال من قبل العلاء بن الحضرمي) بكسر القاف وفتح الموحدة وكان عاملاً لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم على البحرين وأقره الشيخان عليها الى أن مات سنة أربع عشرة (فقال ابو بكر) رضى الله عنه  
(من كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين أو كات به) بكسر القاف وفتح الموحدة جهته (عدة) بتخفيف  
الدال أي وعد (قلنا آتينا) نف له بذلك (قال جابر فقات) له بعد أن أتته (وعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
يعطيني هكذا وهكذا فبسط يديه) بالثنائية (ثلاث مرات قال جابر فعدت) أبو بكر رضى الله عنه (في يدي  
خمسائة ثم خمسائة ثم خمسمائة) ثلاثاً كما وعدته صلى الله عليه وسلم ثلاثاً لما كان من خلقه الوفاء بالوعد ففذه  
أبو بكر بعد وفاته صلى الله عليه وسلم . وقد سبق هذا الحديث في باب من تكفل عن الميت ديناً من الكفالة ويأتي  
ان شاء الله تعالى في باب فرض الخمس بعون الله وقوته . وبه قال (حدثنا) ولا يوى ذر والوقت حدثني بالافراد  
(محمد بن عبد الرحيم) أبو يحيى صاعقة قال (اخبرنا سعيد بن سليمان) بكسر الهمزة وسكون الراء وهو البغدادي قال  
(حدثنا مروان بن شجاع) مولى مروان بن محمد بن الحكم القرشي الأموي الحزري (عن سالم الافطس) بن  
عجلان (عن سعيد بن جبیر) الاسدي مولا هم الكوفي أنه (قال سألتني يهودي من اهل الحيرة) بكسر الحاء المهملة  
بلده معروف بالعراق قال الحافظ ابن حجر ولم أقف على اسم اليهودي (أي لا جابر قضي موسى) اطولهما  
أو اقصرهما لما قال له صهره اني اريد أن أتكني احدى ابنتي هاتين على أن تأجرني أي أن تأجر نفسك مني ثمانين  
حجج أي سنين فان اتهمت عشر افن عندك أي فاعتمه من عندك تفضلاً لمن عندك الزاماً عليك فتجيب البراءة  
من العهدة بفعل الاقل ولذا قال ايما الاجاز قنيت فلا عدوان علي أي لا اخرج علي قال سعيد بن جبیر (قلت)  
اليهودي (لا أدري حتى اقدم) أي مكة (على حبر العرب) بفتح الحاء المهملة وسكون الموحدة ابن عباس وعند  
أبي نعيم من حديث ابن عباس مرفوعاً ان جبیر بن سماعة بذلك (فأسأله) عن ذلك (فقدمت) مكة (فسألت  
ابن عباس) رضى الله عنه — ما (فقال قنيتي أسكنهما واطيبهما) في نفس شعيب (ان رسول الله)  
موسى (صلى الله عليه وسلم) أو من اتفق بالرسالة ولم يرد نبياً بعينه (اذا قال فعمل) لأن محمداً من



الاخلاق النبوية مقتضية لذلك . وهذا رواه سعيد موقوفا وهو في الحكم مرفوع لان ابن عباس كان لا يعتقد  
 على اهل الكتاب وقد صرح برفعه عكرمة عن ابن عباس كما عند ابن جرير عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال سألت جبريل أي الاجلين قضى موسى قال انهما واكملهما وعنده ابن أبي حاتم من مرسل يوسف بن مرح  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الاجلين قضى موسى قال لا علم لي فسأل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم جبريل فقال لا علم لي فسأل جبريل ملكا فوقع فقال لا علم لي فسأل ذلك الملك ربه فقال الرب عز وجل ابترهما  
 واتقاهما وقال ارجعهما وزاد الاسماعيلي من الطريق التي أخرجهما البخاري قال سعيد فلقني اليهودي  
 فأعلمته ذلك فقال صاحبك والله عالم . هذا (باب) باتنوين (لا يسأل) بضم أوله مبنيا للمفعول (أهل الشرك)  
 بالرفع فاتباعن الفاعل (عن الشهادة) (لا غيرها) اذ لا تقبل شهادتهم خلافا للحنفية حيث قالوا بقبولها من  
 أهل الذمة على بعضهم وان اختلفت مللهم لانه عليه الصلاة والسلام رجم يهوديين زنيا بشهادة أربعة منهم  
 (وقال الشعبي) عامر بن شراحيل فيما وصله سعيد بن منصور (لا تجوز شهادة أهل المال) بكسر الميم أي ملل  
 الكفر (بعضهم على بعض) زاد سعيد بن منصور الا مسلمين (لقوله تعالى) ولا يذرعن وجل (فأغرينا) فالزمننا  
 من غري بالشيء اذا أصق به (بينهم العداوة والبغضاء) ولا يزالون كذلك الى قيام الساعة وكذلك طوائف  
 النصارى على اختلاف اجناسهم لا يزالون متباغضين متعادين يكذب بعضهم بعضا فالملكية تكفر بالعقوبة  
 وكذلك الآخرون كل طائفة تلعن الاخرى في هذه الدنيا ويوم يقوم الاشهاد (وقال أبو هريرة) فيما وصله  
 في تفسير سورة البقرة (عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تمتدقوا أهل الكتاب) أي فيما لا تعرفون صدقه من قبل  
 غيرهم (ولا تكذبوهم وقلوا آمنا بالله وما انزل الآية) وفيه دليل لرد شهادتهم وعدم قبولها وسقط قوله الآية  
 عند أبي ذر والوقت . وفيه قال (حدثنا يحيى بن بكير) ويحيى بن عبد الله بن بكير الخزومي مولاهم المصري  
 وسقط قوله يحيى عند أبي ذر والوقت قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن  
 شهاب) الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) بن مسعود (عن ابن عباس) ولا يذرعن والوقت عن عبد  
 الله بن عباس (رضي الله عنهما) قال يامعشر المسلمين صيف تسألون أهل الكتاب من اليهود والنصارى  
 والاستنهام لانكار (وكابكم) القرآن (الذي انزل) بضم الهمزة ولا يذرعن بفتحها (على نبيه) محمد (صلى  
 الله عليه وسلم) حدث الاخبار بالله (بفتح الهمزة أي اقرب انزلوا اليكم من عند الله عز وجل فالحدث بالنسبة  
 الى المنزل اليهم وهو في نفسه قديم واحد رفع خبر كابكم وانزل منته (تثروته لم يشب) بضم أوله وفتح ثانيه  
 لم يخلط ولم يغير ولم يبدل (وقد حدثكم الله) في كتابه (ان أهل الكتاب) صنف من اليهود وعن ابن عباس هم  
 احبار اليهود وعنه ايضا هم المشركون وأهل الكتاب (بدلوا ما كتب الله وعبروا بأيديهم) م الكتاب  
فقالوا هو ولا يذرعن صيف فقلوا هذا (من عند الله ليشتروا به ثمننا قليلا) قال الحسن  
 الثئي القليل الدنيا بهذا فغيرها (افلا ينهاكم ما) ولا يذرعن والوقت عن المستقلى عما (جاكم من العلم  
 عن مسائلتهم بيمين مضمومة فبينهم حلة وبعد الاثنا عشرة ثمينة مفتوحة ولا يذرعن مسائلتهم بيمين بعد  
 الاثنا بدل القيمة مدودا) ولا والله ما رأينا رجلا منهم قط يسألهم عن الذي انزل عليكم) فأنتم بالطريق  
 الاولى أن لا تسألوهم ولا في قوله ولا والله تاكيد لاني . وهذا الحديث أخرجه ايضا في التوحيد والاعتصام  
 . (باب) مشروعية (القرعة في) الاشياء (المشكلات) التي يقع النزاع فيها بين اثنين أو أكثر ولا يذرعن  
 الجوى والمسقلى من يدل في أي لاجل المشكلات كقوله تعالى مما خفاياهم أي لاجل خطاياهم (وقوله) زاد أبو  
 ذر عز وجل أي في قصة هريم (اذ يلقون) أي حين يلتقون (افلامهم) اقتداهم لا قراع وقبل اقترعوا بافلامهم  
 التي كانوا يكتبون بها التوراة تبركا (ايهم يكذب حريم) متعلق بمحذوف دل عليه يلقون افلامهم أي يلقونها  
 ليعلموا ايهم يكفها أي يفتها الى نفسه ويريه اربعة في الاجر وذلك لما وضعت آياتها منة وأخرجتها في خرقها  
 الى بني الكاهن بن هارون أخو موسى بن عمران وهم يومئذ يلقون من بيت المقدس ما يلى الحجة من صيف  
 فقالت لهم دونكم هذه النذرة فاني حررتها وهي ابنتي وأما لا ارد هذا الى بيتي فقلوا هذه ابنة اماننا وكان عمران  
 يؤتمهم في الصلاة فقال زكريا ادفعوها الى فان خالتا حتى فقالوا لا تطيب نفوسنا هي ابنة اماننا فعند ذلك  
 اقترعوا عليها (وقال ابن عباس اقترعوا بجرث الافلام) التي ألقوها في نهر الاردن (مع الجريرة) بكسر الجيم  
 أي جريرة الماء الى الجهة السفلى (وعال) بعين مهملة بعد الالف لام أي ارتفع (فلم زكريا الجريرة) فاخذها



وقسمها الى نفسه وللأصلي وعلى بالقب بعد اللام ولا يذر عن الكشميني وعدا بالبدال بدل اللام كذا في القرع  
 واصله وقال في فتح الباري وفي رواية الكشميني وعلا أي بعين قلام فأب من العلوق قال وفي نسخة وعدا بالبدال  
 وهذا واصله ابن جرير عتاه (فلا لها زكريا وقوله) تعالى بالجز عطف على قوله الاقول في قصة يونس (عساهم) قال  
 ابن عباس فيما أخرجه ابن جرير أي (أفرع فكان من المدحسين) قال ابن عباس أيضا فيما أخرجه ابن جرير  
 أي (من المسهومين) وأشار المؤلف بما ذكره من قصة مريم ويونس عليه الصلاة والسلام الى الاحتجاج  
 بصحة الحكم بالقرعة وهو مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يرد ما يخالفه (وقال أبو هريرة) رضى الله  
 عنه مما واصله قريه في باب اذا تبارع قوم في اليمين (عرض النبي صلى الله عليه وسلم على قوم اليمين فأسرعوا)  
 الى اليمين (فأسر) صلى الله عليه وسلم (ان يسهم بينهم) بكسر هاء يسهم أي يقرع (في اليمين أيهم يحلف) قبل  
 الآخر وفيه دلالة لمشروعية القرعة على ما لا يخفى \* وبه قال (حدثنا عمر بن حفص بن غيث) بكسر الفين  
 المعجمة آخره مثله ابن طلق بفتح الطاء وسكون اللام الكوفي قال (حدثنا أي) حفص قال (حدثنا الأعمش)  
 سليمان بن مهران (قال حدثني) بالافراد (الشعي) عامر بن شراحيل (انه سمع النعمان بن بشير رضى الله  
 عنهم يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم مثل المدح (ضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر الهاء) آخره نون  
 أي الذي يراني (في حدود الله) المضيق لها (والواقع فيها) ارتكباها (مثل قوم استهموا) اقترعوا (سفينة)  
 مشتركة بينهم تنازعوا في المقام بها علوا أو سفلا فأخذ كل واحد منهم نصيبا من السفينة بالقرعة (فسار بعضهم  
 في أسفلها وصار بعضهم في أعلاها) كان الذين في أسفلها يمزون بالماء على الذين) وللأصلي وأبي ذر عن الجوى  
 والمستمل على الذي (في أعلاها فنادوا) أي الذين في أعلاها (به) بالماء عليهم بالماء حالة السقي أو بالماء الذي  
 مع الماء (فأخذ) الذي مر بالماء (فأسا) بهمة ساكنة وقد تبدل ألفا (فجمل بنقر) بضم القاف أي يحفر  
 (أسفل السفينة) ليخرقها (فأثروا) الذين أعلاها (فقالوا مالك) تحضر السفينة (قال تأذيتي ولا بد لي من الماء  
 فان اخذوا على يدي) بالثنية أي منعوه من الحفر ولا يذر على يدي بالافراد (القبوه) أي الحافر (وتجروا  
 أنفسهم) بتشديد الجيم من الغرق (وان تركوه) يحفر (اهلكوه واهلكوا أنفسهم) ومن فوائد هذا الحديث  
 تعيين الحكم بضرب المثل ووقع في الشراكة من وجه آخر عن عامر وهو الشعي مثل القائم على حدود الله  
 والواقع فيها قال في فتح الباري وهو أصوب لان المدح والواقع في الحكم واحد والقائم مقابله وعند  
 الاسماعيل في الشراكة مثل القائم على حدود الله والواقع فيها والمراني في ذلك ووقع عنده هنا أيضا مثل الواقع  
 في حدود الله والنهي عنها وهو المطابق للمثل المضروب فانه لم يقع فيه الا ذكر فرقتين فقط لكن اذا كان المدح  
 مشتركا في الذم مع الواقع فيها صار بمنزلة فرقة واحدة وبيان وجود الفرق الثلاث في المثل المضروب أن الذين  
 أرادوا خرق السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله ثم من عداهم اتمانكرو وهو القائم وانما ساكت وهو المدح  
 وهذا الحديث قد سبق في باب هل يقرع في القسمة في الشراكة \* وبه قال (حدثنا أبو أيمن) الحكم بن نافع قال  
 (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة الاموي مولاهم واسم أبيه دينار (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه  
 (قال حدثني) بالافراد ولا يذر حدثنا (خارجة بن زيد الانصاري) أحد الفقهاء السبعة التابعي الثقة (ان ام  
 العلاء) بفتح العين محدودا بنت الحارث بن ثابت يقال انها تم خارجة الراوي عنها (امرأة) بالنصب صفة للسابق  
 (من نسائهم قد بايعت النبي صلى الله عليه وسلم) أي عاقدته (اخبرته) في موضع رفع خبر أن (ان عثمان بن  
 مظعون) بفتح الميم وسكون الطاء المعجمة وضم العين المهملة الجمعي القرشي (طار) أي وقع (ه) ولا يوزن  
 والوقت لهم (سهمه في السكنى حين اقترعت الانصار) وفي الفرع اقترعت الانصار (سكنى المهاجرين) لما دخلوا  
 المدينة ولم يكن لهم مساكن (فالت ام العلاء فسكن عندنا عثمان بن مظعون فاشتكى) أي مرض (فرضناه)  
 بتشديد الراء أي قنابا مره (حتى اذا توفي وجه لنا في نياحه) أي كفاته بعد أن غسلناه (دخل عليه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقلت رجة الله عليك) يا أبا السائب (بالسين المهملة كنية عثمان) (فشهداى علي) أي لك  
 (لقد أكرمك الله فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم وما يدريك) بكسر الكاف أي من اين علمت (ان الله أكرمه  
 فقلت لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما عثمان فقد جاءه والله  
 اليقين) أي الموت (واني لا رجوه الا خير والله ما أدري وانا رسول الله ما يفعل به) أي بعثمان بن مظعون



وفي الجنائز في رواية غير الكشمي في ما يفعل بي وهو موافق لقوله تعالى في سورة الاحقاف وما أدري ما يفعل بي ولا بكم مسبق ما فيه ثم (قالت) أم العلاء (فوالله لا أذكر أحد بعده أبدا وأحزني) بالواو ولا بي ذرفا حزني (ذلك) الذي قاله عليه السلام (قالت فميت فأريت) بمزة مضمومة فميت مكسورة ولا بي ذرفا حزني الكشمي في فأريت (لعثمان عينا بجري فجئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته) بما رأيت لعثمان (فقال) عليه السلام (ذلك) بلام وكسر الكاف ولا بي الوقت بقصها ولا بي ذرفا ذلك (عنه) قال الكرمانى وقبل انما عبر الماء بالعمل وجربانه بجربانه لان كل ميت يتختم على عمله الا الذي مات مرابطا فان عمله ينفو الى يوم القيامة • وهذا الحديث سبق في الجنائز ويأتى ان شاء الله تعالى في الهجرة والتفسير والتعبير • وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل) بكسر التاء المروزي المجاور وبكسر قال (اخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (اخبرنا يونس بن يزيد الاينى) عن (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب انه (قال اخبرني) بالافراد (عروة) بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضى الله عنها) انها (قالت) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفر افرع بين نسائه (نظيما لقولهن) (فانيهن خرج سهما) الذي باسما منهن (خرج بهامعه) في سفره (وكان يشتم لكل امرأة منهن يوما وليلتها غبران سورة بنت زينة) أم المؤمنين رضى الله عنها (وميت يوما وليلتها عائشة) رضى الله عنها (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونهم (يتفق بذلك رصاص رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهذا الحديث قد سبق في الهبة • وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرحه ثنى (اسماعيل بن أبي أويس عبد الله الاصمعي) (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام الاعظم (عن سمى) بضم أوله وفتح الميم آخره تحته مشددة (مولى ابى بكر) أى ابن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام (عن ابى صالح) ذكر ان الزيات (عن ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء) أى الاذان (و) ما في (الصف الاول) الذي يلي الامام من الخير والبركة (ثم لم يجحدوا) شبا من وجوه الاولوية بأن يقع التساوى (الا أن يستهموا) أى يقرعوا (عليه) أى على المذكور من الاذان والصف الاول (لا يستهموا) أى لا قرعوا عليه (ولو يعلمون ما في التهجير) أى التبرك الى الصلوات (لا يستبقوا اليه ولو يعلمون ما في) نواب أداء صلاة (الغنة) أى العشاء في جماعة (و) نواب أداء صلاة (الصبح) لا تؤهها ولو حبوا) على البدن والركبتين • وقد سبق هذا الحديث في الاذان وقد وقع في رواية أبوى ذرو الوقت حديث عمر بن حفص بن غياث المسوق في هذا الباب مؤخر اها بعد قوله ولو حبوا وغرض المواف رجه الله بسباق هذه الاحاديث الاشارة الى مشروعية القرعة لفصل النزاع عند التشايع في حق ثبت لاثنين فأكثر ويكرن في الحقوق المتساوية وفي تعيين الملك من الاول امامة الكبرى اذا استروا الى صفاتها وفي الاذان والصف الاول كما في حديث أبى هريرة رضى الله عنه وفي امامة الصلاة وكذا اذا تنازع اخوان أو زوجتان في غسل الميت ولا مرجح لاحدهما أفرع بينهما وكذا الواجتماع اثنان في الصلاة على الميت واستوت خصالهما المعروفة وتشاحا وكذا لو سبق اثنان الى مقعد من شارع وتنازعاه فيه ولو جأ الى معدن ظاهر ككبريت معا أفرع بينهما ولو التقط النظم معا واستويا في الخصال ولو اجتمع أو اياه في درجة واحدة ونساوا في الصفات وتشاحوا أو أراد كل منهم أن يزج أفرع أيضا وفي ابتداء القسم بين الزوجات والسفريات فميت كما في حديث عائشة والحاضنات اذا كن في درجة واحدة وولاة القصاص عند الاستواء وكذا اذا ازدحم خصوم عند القاضي وجهل الاسبق أو جأوا معا وكذا عند تعارض البيتين فيما اذا شهدت بينة انه اعتق في مرضه سالما وأخرى انه اعتق غائما وكل واحد منهما ثلث ماله وانحد نارخ البيتين وان أطلقا قبل يقرع والمذهب يعتق من كل نصفه ولو اعتق ثلاثة وقسمه مالا يعظم ضرره بالاجراء ككلى من حبوب ودراهم وادهان وغيرها ودار منفقة الابنة واراض مشبهة الاجراء فيجبر المتع عليها فتعقل السهام ككلى او وزنا في الموزون أو ذرعافى المذروع بعدد الانصاء ان استوت كالانثلاث لزيد وعمر ووبكر ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء مميز بجهة أو جهة وتدرج في بنادق مستوية وزنا وشكلا من طين مجفف أو شمع ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الاول ان كتب الاسماء فيعطى من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الاجراء فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتعين الثالثة للباقى ان كانت ثلاثا وتعين من يتدأ به من الشركاء فان اختلفت الانصاء كنصف وثلث وسدس في ارض جزت الارض على أقل

قوله ولو اعتق ثلاثة هكذا  
في التسخ وأهل فيه حدفا  
نحو عتق من كل ثلثة أو نحو  
ذلك فيجزر اه



السهام وهو السدس فتكون ستة أجزاء وقسمت كما سبق والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) بإثبات البسملة (كتاب الصلح • ما جاء في الإصلاح بين الناس) زاد الاصيلي وأبو ذر عن الكشي في اذا تنافسوا وسقط لغير الاصيلي وأبي الوقت كتاب الصلح ولا يذرم جاء وزاد في الفتح ثبوت كتاب الصلح للتسني أيضا قال ولغيرهم باب • والصلح لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو أنواع فنه ما يكون بين المتداعيين ونارة يكون على اقرار ونارة على انكار والاول يكون على عين كدار أو حصة منها وعلى منفعة في دار • يكون الصلح أيضا بين الزوجين عند الشقاق وفي الجراح كانه فوعلى مال وبين الفئة الباغية (وقول الله تعالى) بالجزء عطفًا على قوله في الإصلاح ولا يذرم عز وجل (لا تخبروا كثر من نجواهم) من تناسى الناس (الامن امر بصدقة أو معروف) الانجوى من أمر على أنه مجرور وبلا من كذبر كما تقول لا خير في قيامهم الا قيام زيد ويجوز أن يكون منصوبًا على الانقطاع بمعنى ولكن من أمر بصدقة فني نجواه الخبر والمعروف كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل وفسره هنا بالقرض واغناء الملهوف وصدقة التطوع وسائر ما فسر به (أو اصلاح بين الناس) أو اصلاح ذات البين (ومن يفعل ذلك) الذي ذكر (ابتغاء مرضاة الله) طلب الثواب لا لرياء والسعة (فسوف نؤتيه اجرًا عظيمًا) وصف الاجر بالعظم تنبيهًا على حقارة ما فاته في جنبه من أعراض الدنيا ووقع في رواية أبي ذر والوقت الاقتصار من الآية على قوله من أمر بصدقة ثم قال الى آخر الآية وعند الاصيلي الى قوله ابتغاء مرضاة الله ثم قال الآية وأشار به هذه الآية الى بيان فضل الإصلاح بين الناس وأن الصلح مندوب اليه وعن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين فان فساد ذات البين هي الحالقة رواه أحمد (وخروج الامام) بالجزء أيضا عطفًا على قوله وقول الله وهو من بقية الترجمة (الى المواضع ليصلح بين الناس باصحابه) • وبه قال (حدثنا سعيد بن أبي مرزوق) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم أبو محمد الجمعي مولا هم البصري قال (حدثنا) ولاصيلي أخبرنا (ابو غسان) محمد بن مطرف اللبني المدني (قال حدثني) بالافراد (ابو حازم) بالحاء المهملة والزاي سلمة بن دينار (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه ان اناس من بني عمرو بن عوف) بفتح العين وسكون الميم لم يسموا وكانت منازلهم بشاء (كان بينهم شيء) من الخصومة حتى تراموا بالجاراة ولا يذرم عن الكشي في شترضة الخير (خرج اليهم النبي صلى الله عليه وسلم في اناس من اصحابه) سمى منهم أبي بن كعب ومهيل بن بيشاء في الطبراني (يصلح بينهم فخرت الصلاة) هي العصر (ولم يأت النبي صلى الله عليه وسلم) مسجدهم (يخاء بلال فاذن بلال بالصلاة) سقط قوله فجاء بلال لا يذرم الوقت والاصيلي وفي نسخة المبدوي فجاء بلال فاذن بالصلاة فاقطع لفظ بلال الثاني (ولم يأت النبي صلى الله عليه وسلم فجاء) بلال (الى أبي بكر) الصديق رضي الله عنه (فقال) له (ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس) بضم الحاء مبنيا للمفعول بسبب الإصلاح (وقد حضرت الصلاة فهل لك ان تؤتم الناس فقال نعم ان شئت فاعام الصلاة فقدم ابو بكر) ودخل في الصلاة (ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يمشي في الصفوف حتى قام في الصف الاول) وهو جازل للامام مكروه لغيره (فأخذ الناس بالتصفيح) بالحاء المهملة وأوله موحدة ولا يذرم في التصفيح بني بدل الموحدة وله عن الكشي في بالتصفيح بالموحدة والقاف وهما بمعنى أي ضرب كل يده بالآخرى حتى سمع لها صوت (حتى اكثروا) منه (وكان أبو بكر) رضي الله عنه (لا يكاد يلتفت في الصلاة) لانه اختلاس بمقتله الشيطان من صلاة الرجل كما عند ابن خزيمة (فالتفت) لما اكثروا التصفيح (فأذا هو بالنبي صلى الله عليه وسلم وراه فأشار اليه) عليه السلام (بيده) الكريمة (فأمره يصلي) ولاصيلي وأبي الوقت وأبي ذر عن الكشي في أن يصلي (كما هو فرغ أبو بكر يديه) بالافراد (محمد الله) أي بلسانه زاد في باب من دخل ليؤتم الناس من الصلاة على ما أمره أي من الولاية في الدين زاد الاصيلي واثني عليه (ثم رجع) أبو بكر (الفهري وراه) حتى لا يستدير القبلة ولا ينصرف عنها (حتى دخل في الصف وتقدم) بالواو ولا يذرم الوقت والاصيلي فتقدم (النبي صلى الله عليه وسلم فصلي بالناس فلما فرغ) عليه السلام من الصلاة (اقبل على الناس فقال يا أيها الناس اذا نابكم) أي اصابكم (شيء في صلاتكم اخذتم بالتصفيح) بالموحدة والحاء ولا يذرم عن الكشي في بالتصفيح بالموحدة والقاف ولذا المظرفية المحضة لا للشرطية وفي حاشية الفرع كاصلة مكتوبًا صوابه ما لكم اذا نابكم فغضب على لفظ الناس فليتامل



(انما التصفيح للناس من نابه نبي في صلانه فليقل سبحانه الله) وزاد الابوان عن الجوى سبحانه الله (فانه لا يسمعه احد) يصلي معه (الا تصف) اليه (يا ابا بكر ما منعك) قال الكرمانى مجاز عن دعائك جلالا لتقيض على التقيض قال السكاكى والتعلق بين الصارف عن فعل الشئ والداعى الى تركه يحفل أن يكون منعك مراد به دعائك (حين اشربت البكت) ولا يوى ذرو الوقت والاصلي اشرب بضم الهمزة مبنيا للمفعول (لم فصل بالناس هناك ما كان ينبغي لابن ابي حنيفة ان يصلي بين يدي النبي) وللاصلي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أى قد امة اماما به ولم يقل ما كان ينبغي لي ولا لابي بكر تحقيرا لنفسه واستغفارا لمرتبه وفي الحديث مشروعية الاصلاح بين الناس والذهاب اليهم لذلك وبه قال (حدثنا مسدد) بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد المهملة الاولى ابن مسرهد قال (حدثنا مسدد) بضم الميم الاولى وكسر الميم الثانية (قال سمعت ابي) سليمان بن طرخان (ان انسا) هو ابن مالك (رضي الله عنه قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم لو آتيت عبد الله بن ابي) أى ابن سلول الخزرجى وكان منزله بالعالية ولولتني فلا تمنحناج الى جواب أو على اصلها والجواب محذوف أى لكان خبرا ونحو ذلك (فانطلق اليه الذى صلى الله عليه وسلم وركب حمارا) جملة حالية (فانطلق المسالون) حال كونهم (يعشرون معه) عليه السلام (وهى) أى الارض التى مرفها عليه السلام (أرض سبعة) بكسر الموحدة ذات سبأخ تعالوها الملوحة لا تكاد تثبت الا بعض الشجر (فلما اتاه النبي صلى الله عليه وسلم هناك) أى عبد الله بن ابي له عليه الصلاة والسلام ولا يوى ذرو الوقت والاصلي قال (البكت) أى نخ (عنى والله لقد آذاني تن حمارك) وفى نفسه بر مقاتل مرفى الله عليه وسلم على الانصار وهو راكب حماره بعفور فبال فأمسك ابن ابي بانه وقال للنبي صلى الله عليه وسلم خل للناس سبيل الريح من تن هذا الحمار (فقال رجل من الانصار منهم) هو عبد الله بن رواحة (والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم اطيب ريحهم من) برفع اطيب خبر الحمار واللام للتأكيده (فذهب عبد الله) أى لاجل عبد الله بن ابي (رجل من قومه) قال ابن جرير لم أعرفه (فشما) بالتنبيه من غيرته أى شتم كل واحد منهما الآخر ولا يوى ذرع عن الكشمي في شتمه (فغضب لكل واحد منهما الصحابة فكان بينهما ضرب بالجرىد) بالجيم والراء الغصن الذى يجرد عنه الخوص ولا يوى ذرع عن الكشمي بالجرىد بالحاء والدال المهملة من الاقول أصوب (والا يدي والنعال) قال أنس بن مالك (بلغنا انها) أى الآية (ارباب) بهمزة مضمومة ولا يوى ذرو الوقت والاصلي نزلت (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما) واستشكل ابن بطال نزول هذه الآية في هذه القصة من جهة أن الخاصة وقعت بين من كان معه صلى الله عليه وسلم من الصحابة وبين اصحاب عبد الله بن ابي وكانوا حينئذ كفارا وأجيب بأن قول أنس بلغنا انها أنزلت لا يستلزم النزول في ذلك الوقت ويؤيده أن نزول آية الجرات متأخر جدا وقال مغلطاي فيما نقله عنه في المساميع وفى نفسه بر ابن عباس واعان ابن ابي رجال من قومه وهم مؤمنون فاقتتلوا قال وهذا فيه ما يزيل استشكل ابن بطال وذو كرسعيد بن جبير أن الاوس والخزرج

• (باب) بالنون (ليس الكاذب الذى يصلح بين الناس) أى ليس من يصلح بين الناس كاذبا فهو من باب القلب قاله فى الفتح وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) الاويسى قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) يسكون العين ابن عبد الرحمن بن عوف (عن صالح) هو ابن كبسان (عن ابن نهاب) الزهرى (ان حميد بن عبد الرحمن) بضم الحاء وفتح الميم مصفرا ابن عوف (احبره ان امة ام كلثوم) بضم الكاف وبالثلثة (بنت عتبة) بضم العين وسكون القاف ابن ابي معيط اخت عثمان بن عفان لأمه (اخبرته انها سمعت رسول الله) وللاصلي النبي (صلى الله عليه وسلم يقول ليس الكذاب الذى) ولا يوى الوقت والاصلي بالذى (يصح بين الناس) بضم الياء من الاصلاح والجملة فى محل نصب خبر ليس (فيقضى خبرا) بفتح المثناة التحتية وسكون النون وكسر الميم يقال غيب الحديث بالتخفيف انمسه اذا بلغته على وجهه الاصلاح وطلب الخبر فاذا بلغته على وجهه الافساد والنميمة قلت غيبته بالتشديد كذا قال أبو عبيدة وابن قتيبة والجمهور وقال الخري هي مشددة واكثر الحديثين بخفة ها وهذا لا يجوز ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلعن ومن خف لزمه أن يقول خير يعنى بالرفع قال ابن الاثير وهذا ليس بشئ فان خبرا ينصب بينى كما ينصب يقال (او يقول خيرا) شك من الراوى وليس المراد تنى ذات الكذب بل تنى امة قال كذب كذب سواء كان للاصلاح أو غيره وقدير خص فى بعض الاوقات فى الفساد القليل الذى يؤمل فيه الاصلاح الكثير وعند مسلم والنسائى

وكذا سائر ما فى الاصل واهل حارة الساجين مختلفوا



من رواية يعقوب عن ابراهيم بن سعد عن أبيه في آخر هذا الحديث ولم أسمع به برخص في شيء مما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث يعني الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امراته لكن هذه الزيادة مدرجة كما بين ذلك مسلم من طريق يونس عن الزهري فجوز قوم الكذب في هذه الثلاثة وقاس بعضهم عليها أمثالها وقالوا ان الكذب مذموم فيما فيه مشرعة أو مالمس فيه مصلحة ومنعه بعضهم مطلقا وجعلوا المذموم وهذا على التورية كأن يقول للظالم دعوت لك أمس يعني اللهم اغفر للمسلمين ويعد امراته بعطية شيء ويريد ان قدر الله وأن يظهر من نفسه قوة في الحرب قال المهلب وانما أطلق عليه السلام للمصلح بين الناس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين ويسكت عما سمع من الشر بينهم لأنه يخبر بالشيء على خلاف ما هو عليه وقال في المصابيح وليس في تبويب البخاري ما يقتضي جواز الكذب في الاصلاح وذلك أنه قال ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس وسأب الكاذب عن الاصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذبا لجواز أن يكون صدقا بطريق التصريح أو التعريض وكذا الواقع في الحديث فانه ليس فيه الكذب الذي يصلح بين الناس واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل انما هو فيما لا يسقط حقا عليه أو عليها أو أخذ مالمس لها أو له وعلى جواز الكذب عند الاضرار كما لو قصد ظالم قتل رجل هو محتف عنه فله أن ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأثم \* وهذا الحديث ثابت في رواية أبي ذر عن الجوى والمستمل ساقط عند غيرهما \* (باب قول الامام لا صحابه اذ هبوا بنا نصلي) بالرفع \* وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي فيما جزم به الحاكم قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الاويسى) هو من مشايخ المؤلف وروى عنه بلا واسطة في الباب السابق (واسحاق بن محمد الفروي) بفتح الفاء وسكون الراء من مشايخه أيضا (قالا حدثنا محمد بن جعفر) هو ابن أبي كثير (عن أبي حازم) سلمة بن دينار (عن سهل بن سعد) الانصاري (رضي الله عنه ان اهل قباء) بالصرف وفي أول كتاب الصلح أن فاسا من بني عمرو بن عوف (اقتتلوا حتى تراموا بالجارية فأخبر رسول الله) بضم الهمزة وكسر الموحدة وللأصملي النبي (صلى الله عليه وسلم بذلك فقال) لبعض أصحابه وسمى منهم أبي بن كعب وسهيل ابن بيضاء كما في الطبراني (اذ هبوا بنا نصلي بينهم) برفع نصلح على تقدير نحن نصلح ولا في ذر نصلح بالجزم على جواب الامر \* وفي الحديث خروج الامام في أصحابه للاصلاح بين الناس عند شدة تنازعهم \* وهذا الحديث طرف من الحديث السابق أول كتاب الصلح ومطابقته لما ترجم به هنا ظاهرة \* (باب قول الله تعالى) في سورة النساء مخبرا ومشرعا عن حال الزوجين تارة في نفور الرجل عن المرأة وتارة في حال اتفاقهما معها وتارة عند فراقهما (ان يصلحا بينهما صلحا) أصله أن يتصالحا فأبدلت التاء صاد او ادغمت في ناليتها أي يصطلحا بأن تحط له بعض المهر أو القسم أو تهب له شيئا تستعمله به وقرأ الكوفيون أن يصلحا من أصلح بين المتنازعين وعلى هذا جاز أن ينتصب صلحا على المفعول به وبينهما ظرف أو حال منه أو على المصدر كما في القراءة الاولى والمفعول بينهما أو هو محذوف (والصلح خير) من الفرقة وسوء العشرة أو من الخصومة ويجوز أن لا يراد به التفضيل بل بيان أنه من الخير كما أن الخصومة من الشرور وقاله البيضاوي \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) الثقفى أبو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة قال (حدثنا عفيان) بن عيينة (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها) في تفسير قوله تعالى (وان امرأة خافت من بعلها) ترقعت منه لما ظهر لها من الخبايل (نشوزا) تجانبها عنها وترفعها عن صحبتها كراهية لها (او اعراضا) بأن يقل مجالستها ومحادثتها (قالت هو الرجل يرى من امرأته ما لا يحبها كبرا) يكسر الكاف وفتح الموحدة أي كبر السن والهرم وفي الفرع كبر بسكون الموحدة وليس هو في اليونانية (او غيره) من سوء خلق أو خلق ولا في ذر عن الجوى والمستمل وغيره بإسقاط الالف وله أيضا عن الكشيحي وغيره بمناة فوقية بدل الهاء (فيريد فراقها فتقول) أي المرأة لزوجها (امسكني) ولا تفارقني (واقسم لي ما شئت) من النفقة وغيرها (قالت) عائشة (قلا) بالقامول لا في ذر ولا (باس) بذلك (إذا تراضيا) أي الرجل وامرأته \* وتلقى مباحث ذلك في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى بعون الله \* هذا (باب) بالتسوين (إذا اصطلحا) أي المتخاصمون (على صلح جور) بالاضافة أي ظلم وجوز في المفتح وغيره تسوين صلح فيكون جور مصفاه (فالصلح) بالقاء جواب اذا المتضمنة معنى الشرط ولا يوجب ذر والوقت والاصملي فهو (مردود) \* وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا ابن أبي ذئب) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب



قال (حدثنا الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود (عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما) أنهما (قالا جاء اعرابي فقال يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله) القرآن أو يحكم الله مطلقا والثاني أولى لأن النبي والرحم ليسا في القرآن نعم يؤخذ من الأمر بطاعة الرسول في قوله وما آتاكم الرسول فخذوه ونحوه وفي حديث عبادة بن الصامت عندهم من فوق ما أخذوا عنى خذوا عنى قد جعل الله لهم سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونقي سنة والبيب بالبيب جلد مائة والرحم فوضع دخوله تحت السبيل المذكور في الآية فيصير التعريب في القرآن من هذا الوجه لكن زيادة الجلد مع الرحم منسوخة بأنه صلى الله عليه وسلم رجم من غير جلد ولا ريب أنه عليه السلام إنما يحكم بكتاب الله فالمراد أن يفصل بينهم ما بالحكم الصريح لا بالصالح اذ لمعنا كم أن يفعل ذلك برضاء الخصوم (فصام خصمه) هو في الأصل مصدر خصمه يخصمه إذا نازعه وغالبه ثم أطلق على الخصام وصار اسما له ولذا يطلق على الواحد والاثنيين والأكثر بلفظ واحد مذكرا كان الخصام أو مؤنثا لأنه بمعنى ذو كذا على قول البصريين في رجل عدل ونحوه قال تعالى وهل أأنالك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وربما تثنى وجع فحولا تحت خصمان ولم يسم هذا الخصم (فقال صدق أقض) وللاصميلي وأبوي الوقت وذرعن الكشميني والمستمل فاقض (بيننا بكتاب الله فقال اعرابي ان ابني) لم يسم (كان عسيفا) وفي الشروط فقال الخصم الآخر هو أفقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل قال ان ابني كان عسيفا وظاهر هذه الرواية أن القائل ان ابني كان عسيفا هو الثاني لا الأول وجرم الكرمانى بأنه الأول لا الثاني ولعله تمسك بقوله هنا فقال اعرابي ان ابني لكن قال الحافظ ابن حجر ان قوله فقال اعرابي ان ابني زيادة شاذة وان المحفوظ في سائر الطرق غير ما هنا انتهى والعسيف بالسبب المهملة المخففة والفاء أي أجيرا (على هذا) لم يقل لهذا ليعلم أنه أجبر ثابت الاجرة عليه لكونه لا يس العمل وأعمه (فرزى) ابني (بامرأته) لم تسم (فقالوا لي على ابنك الرجم) أي ان كان بكرا واعترف (فقدت ابني منه بانه من الغنم ووليدة) أي جارية ومن في قوله منه للبدلية كما في قوله تعالى أرضيتهم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة (ثم سألت أهل العلم) الصحابة الذين كانوا يفتنون في عصره صلى الله عليه وسلم وهم الخلفاء الاربعة وثلاثة من الانصار أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وزاد ابن سعد في الطبقات عبد الرحمن بن عوف (فقالوا انما على ابنك جلد مائة) باضافة جلد المائة في الفرع اليونيني وفي الفرع المقروء على المسدومي جلد باتسوين مائة بالنصب على التمييز وقال القاضي عياض انه رواية الجمهور وقال وجاء عن الاصميلي جلد مائة بالاضافة مع اثبات الهاء يعني باضافة المصدر الى ضمير الغائب العائد على الابن من باب اضافة المصدر الى المفعول قال وهو بعيد الآن ينصب مائة على التفسير أو ينضم مضاف أي عدد مائة أو نحو ذلك (وتعريب عام) ونقي عن البلد الذي وقعت فيه الجناية (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا قضين بينكما بكتاب الله) أي يحكمه (اما الوليدة) الجارية (والغنم) اللذان افتديت بهما ابنك (فرد) أي مردود (عليك) فأطلق المصدر على المفعول ولا بوي الوقت وذرع عن الحموي والمستمل قرئ على صيغة المجهول من المضارع قال ابن دقيق العيد فيه دليل على أن ما أخذ بالمعاوضة الفاسدة يجب رده ولا يملك (وعلى ابنك جلد مائة وتعريب عام) بالاضافة فيه ما زاد في باب اذارى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم من حديث عبد الله بن يوسف عن مالك عن ابن شهاب وجالد ابنه مائة وغزبه عاما (وأما أنت يا أنيس لرجل) من أسلم وهو بضم الهمزة وفتح النون مصفرا هو أنيس بن النخاعة الأسلي لا ابن مرثد ولا خادمه عليه السلام (فاغدا على امرأة هذا) أي انتهأ غدا أو أمس اليها (فارجها) ان اعترفت كما في الرواية الأخرى (فغدا عليها أنيس فارجها) بعد أن اعترفت وانما خص عليه السلام أنيسا بهذا الحكم لأنه من قبيلة المرأة وقد كانوا يتقرون من حكم غيرهم لكن في بعض الروايات فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجت قال القرطبي وهو يدل على أن أنيسا انما كان رسولا لسمع اقرارها وأن تنفذ الحكم كان منه عليه السلام وبش كل عليه كونه اكتفى في ذلك بشاهد واحد واجيب بأن قوله فاعترفت فأمر بها فرجت هو من رواية اللبث عن الزهري وقد رواه عن الزهري مالك بلفظ فاعترفت فرجها لم يقل فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فرجت وعند التعارض حديث مالك أولى لما تقرر من ضبط مالك وخصوصا في حديث الزهري فإنه من أعرف الناس به فإظهار أن أنيسا كان ما كما وثق سلمنا أنه كان رسولا لغيره في الحديث نص على انفراده بالشهادة فيجوز أن غيره شهد عليها وبقيّة مباحث هذا الحديث تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحدود •



وقد سبق بعض الحديث في باب الو كالة في الحدود من كتاب الو كالة \* ومطابقته لما ترجم به في قوله أما الوليدة والغنم فردة عليك لأنه في معنى الصلح عما وجب على العفيف من الحد ولم يكن ذلك جائزا في الشرع فكان جورا وبه قال (حدثنا يعقوب) هو ابن ابراهيم الدوري كذا في المغازي في باب من شهد بدرا قال البخاري حدثنا يعقوب ابن ابراهيم قال أبو ذر في روايته أي الدوري وبذلك رجه الحافظ ابن حجر حاشا لاطلاقه البخاري هنا على ما قبله في المغازي قال وهذه عادة البخاري لا يهلل نسبة الراوي الا اذا ذكرها في مكان آخر فمطهرها استغناء عنها بما ذكره قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) بسكون العين (عن أبيه) سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (عن القاسم بن محمد) هو ابن أبي بكر الصديق المدني (عن عائشة رضي الله عنها) انها (قالت قال رسول الله) ولا بوى الوقت وذو النبي (صلى الله عليه وسلم من احدث في أمرنا) دينا (هذا ما ليس فيه) مما لا يوجد في كتاب ولا سنة ولا بوى الوقت وذو مننه (فهو رذ) من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول أي فهو مردود أي باطل غير معتد به وهذا الحديث أخرجه مسلم في الاقضية وأبو داود وابن ماجه في السنة (رواه) أي الحديث المذكور (عبد الله بن جعفر) أي ابن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة (الخرمي) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بينهما خاء معجمة ما كنهه فراه مفتوحة نسبة الى جده الاعلى فيما وصله مسلم من طريق أبي عامر العقدي والبخاري في خلق أفعال العباد (وعبد الواحد بن أبي عون) المدني فيما وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه وليس احمد الواحد في البخاري سوى هذا (عن سعد بن ابراهيم) بن عبد الرحمن بن عوف وسعد بسكون العين \* هذا (باب) بالتسوية (كيف يكتب) بضم أوله وفتح ثالثة مبنيا للمفعول أي كيف يكتب الصلح \* يكتب (هذا) ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان) فيكتب في ذلك ان كان مشهورا (ولم) ولا بى ذر عن الكشيهمي وان لم ينسبه الى قبيله او نسبه (ولا بى ذر والاصميلي في نسخة الى قبيله) باسقاط المثناة الفوقية التي بعد اللام اذا كان مشهورا بدون ذلك بحيث يؤمن اللبس والافتقار الى النسبة \* وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بالوحدة والمجعة المشددة أبو بكر العبدى البصرى المعروف ببندار قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن أبي اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني الكوفي أنه (قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهم قال لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الحديبية) بتخفيف الياء في الفرع كاصله وغيره قال القاضي عياض كذا ضبطناه عن المتقنين وعامة الفقهاء والمحدثون يشددونها وهي قرية ليست بالكبيرة سميت بئر هناك عند مسجد الشجرة (كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه) بأمره صلى الله عليه وسلم وسقط لغير أبي ذر والوقت ابن أبي طالب (بينهم) أي بين المسلمين والمشركين (كتابا) بالصلح على أن يوضع الحرب بينهم عشر سنين وأن يؤمن بعضهم بعضا وأن يرجع عنهم عامهم (فكتب محمد رسول الله) فيه حذف أي هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله زاد في رواية غير أبي ذر صلى الله عليه وسلم (فقال المشركون لا تكتب محمد رسول الله لو كنت رسولا لم نقاتلك فقال) صلى الله عليه وسلم (ألمى) رضى الله عنه (الحج) بضم الحاء في الفرع كاصله وفي نسخة بفتحها أي الحج الخط الذي لم يريدوا انبائه يقال محوت الكتابة ومحيته (فقال) ولا بوى ذر والوقت قال (علي) رضى الله عنه (ما أبا الذي احياه) ليس بخالفة لأمره عليه الصلاة والسلام بل علم بالقرينة أن الأمر ليس للإيجاب (فحماه رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد أبو ذر عن الكشيهمي والمستمل يده (وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه) في العام المقبل مكة (ثلاثة أيام ولا) بالواو ولا بى ذر فلا (يدخلوها الا بجلابان السلاح) بضم الجيم وسكون اللام ويضعها وتشد يد الموحدة وقال عياض وبالتشديد ضبطناه وصوبه ابن قتيبة وبالتخفيف ضبطه الهروي وصوبه وانما اشترطوا ذلك ليكون أمانة للسلم لتلايظن انهم دخلوها قهرا (فسألوه ما جلبان السلاح) بتخفيف الموحدة وتشديد ها (فقال) ولا بى ذر قال (القراب بما فيه) \* ومطابقته للترجمة في قوله فكتب محمد رسول الله ولم ينسبه لآبيه وجده وأقره صلى الله عليه وسلم على ذلك لامن اللبس \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي وأبو داود في الحج \* وبه قال (حدثنا عبيد الله بن موسى) بضم العين مصغرا أبو محمد العباسي مولا هم الكوفي (عن اسراييل) بن يونس بن أبي اسحاق (عن) جده (أبي اسحاق) السبيعي (عن البراء) وللأصميلي زيادة ابن عازب (رضي الله عنه) أنه (قال اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة) بفتح القاف في الفرع كاصله وغيرهما (فأبى اهل مكة أن يدعوه) بفتح الدال أي امتنعوا أن



بتركه (يدخل مكة حتى قاضاهم) من القضاء وهو احكام الامر وامضاؤه (على ان يقيم بها ثلاثة ايام) فقط  
 (لما كتبوا الكتاب) بخط علي (كتبوا هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله) زاد في غير رواية أبي ذر رضي الله  
 عليه وسلم (فقالوا) أي المشركون (لا تقربها) أي بالرسالة (فلو) بالقضاء ولا يذروا (نعم) انك رسول الله  
 ما منعناك من دخول مكة وعبر بالمضارع بعد لولا التي للماضى لتدل على الاستقرار أي استقر عدم علمنا برسالتك  
 في سائر الأزمنة من الماضي والمضارع وهذا كقوله تعالى لو يطعكم في كثير من الامر لعنتم قاله في شرح  
 المشكاة (لكن انت محمد بن عبد الله قال انما رسول الله وانما محمد بن عبد الله ثم قال لعلي (ع) رسول الله) بالرفع على  
 الحكاية ولا يذري الوقت (ع) رسول الله بالنصب على المفعولية (قال) أي على (لا والله لا يحول أبدا) لعلمه  
 بالقرائن أن الامر ليس للإيجاب (فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب فكتب) اسناد الكتابة اليه صلى  
 الله عليه وسلم على سبيل المجاز لانه الامر بها وقيل كتب وهو لا يحسن بل أطلقت يده بالكتابة ولا يتأني هذا  
 كونه أمثالا يحسن الكتابة لانه ما حرك يده تحريك من يحسن الكتابة انما حرك كهاجها المكتوب صوابا من غير  
 قصد فهو مجزوء ودفع بأن ذلك مناقض للمجزوءة اخرى وهو كونه أمثالا يكتب وفي ذلك الحام الجاحد وقيام الحجة  
 والمجرات يستحيل أن يدفع بعضها بعضا وقيل لما أخذ القلم أوحى الله اليه فكتب وقيل ما مات حتى كتب  
 (هذا) إشارة الى ما في الذهن مبتدأ خبره قوله (ما قاضى) ومفسر له زاد أبو ذر عن الكشيبي عن علي (محمد بن عبد  
 الله لا يدخل) بفتح أوله وضم ثالثة (مكة سلاح) بالرفع وللأصلي أن لاوله ولا يذري الوقت بسلاح بزيادة حرف الجز  
 ولا يذري الوقت وذري لا يدخل بضم أوله وكسر ثالثة مكة سلاحا بالنصب على المفعولية (الاي القرب) وقوله  
 لا يدخل مفسر لقوله قاضى وكذا قوله (وان لا يخرج) بفتح أوله وضم الراء (من أهلها باحد) أي من الرجال (ان  
 اراد أن يتبعه) بتشديد المثناة الفوقية ولا يذري ولا يصلي يتبعه بسكونها (وان لا يجمع احدا من أصحابه اراد أن  
 يقيم بها) أي بمكة (فلما دخلها) أي مكة في العام التالي (ومضى الاجل) وهو الايام الثلاثة أي قرب انقضاءها  
 كقوله تعالى فاذا بلغن أجلهن قال الكرمانى ولا بد من هذا التأويل لئلا يلزم عدم الوفاء بالشروط (أنواعها)  
 رضى الله عنه (فقالوا قل اصحابك) أي النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذري عن الجوى والمستعملى لاصحابك النبي  
 صلى الله عليه وسلم ومن معه (أخرج عناف قد مضى الاجل) زاد البيهقي فخذنه بذلك على (فقال نعم) (أخرج النبي  
 صلى الله عليه وسلم قبة منهم ابنة) وللأصلي بنت (حزرة) اسمها عمارة أو امامة (يا عم يا عم) مرتين أي تقول له  
 عليه السلام يا عم لانه عمها من الرضا (فتناولها على) وللأصلي على بن أبي طالب (فأخذ بيدها وقال  
 لفاطمة عليها السلام دونك) بكسر الكاف أي خذي (ابنة عمك جلتها) بلفظ الماضي ولعل الفاء سقطت وقد  
 ثبتت في رواية النساء من الوجه الذي أخرجه منه البخارى ولا يذري عن الكشيبي احليها وعند الحاكم من  
 مرسل الحسن فقال على لفاطمة وهي في هودجها أمسكها عندك (فاختصم فيها) أي بعد أن قدموا المدينة  
 كافي حديث على عند أحد الحاكم (على وزيد) هو ابن حارثة (وجعفر) أخو على في أعم تكون عنده (فقال  
 على أنا أحق بها وهي ابنة عمي) زاد في حديث على عند أبي داود وعند ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهي أحق بها (وقال جعفر ابنة عمي وخالتها) أي أسماء بنت عيسى (تحتي) زوجتي (وقال زيد ابنة أخي) لانه  
 صلى الله عليه وسلم أخى بين زيد وأبيها حزة (فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم خالتها) زوجة جعفر وفي حديث  
 ابن عباس عند ابن سعد في شرف المصطفى بسند ضعيف فقال جعفر أولى بها فخرج جانب جعفر باجتماع قرابة  
 الرجل والمرأة (وقال) عليه السلام (احالة بمنزلة الام) في الحضانة لأنها تقرب منها في الحق والشفقة  
 والاهتمام الى ما يصلح الولد ولم يقدح في حضانتها كونها من زوجة بمن له مدخل في الحضانة بالعصوبة وهو ابن  
 العم واستنبط منه أن الحالة مقدمة في الحضانة على العمة لأن صفة بنت عبد المطلب كانت موجودة حينئذ  
 واذا قدمت على العمة مع كونها أقرب العصبية من النساء فهي مقدمة على غيرها وفيه تقديم أقارب الأم  
 على أقارب الأب وغير ذلك مما يأتي ان شاء الله تعالى في محله (وقال) عليه السلام (لعلي أنت مني وأنا منك)  
 أي في النسب والسابقة والمحبة وغيرها (وقال جعفر اشبهت خلقي وخلق) بفتح الخاء في الاولى وضمها في الثانية  
 وهي منقبة جليلة لجعفر (وقال لزيد انت اخونا) في الايمان (ومولانا) من جهة أنه اعتقه فطيب صلى الله عليه  
 وسلم قلوبهم بنوع من التشريف على ما يليق بالحال وان كان قضى لجعفر فقديين وجه ذلك وهذا الحديث



أخرجه الترمذي أيضا ويأتي بقية مباحثه ان شاء الله تعالى في عمدة القضية \* (باب) حكم (الصلح مع المشركين فيه عن أبي سفيان) مخبرين حرب في شأن هرقل المسوق أول الكتاب والقرض منه هنا الإشارة إلى مدة الصلح المذكورة في قوله ونحن منه في مدة وغير ذلك (وقال عوف بن مالك) بفتح العين المهملة وسكون الواو آخره فاء الانصبي القطفا في فيما وصله المواقف بقامه في الجزية من طريق أبي إدريس الخولاني (عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تكون هدنة) بضم الهاء وسكون الدال أي صلح (بينكم وبين بني الأصفر) هم الروم (وفيه) أي في الباب روى (سبل بن حبيب) بضم الحاء المهملة الانصاري الأوسي فيما وصله في آخر الجزية وللأصلي وفيه عن سهل ابن حنيف (لقدر أيتنا يوم أبي جندل) بفتح الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة آخره لام العاص بن سهيل حين حضر من مكة إلى المدينة يرسف في قيوده إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان يكتب هو وأبوه سهيل بن عمرو كتاب الصلح وكان أبو جندل قد أسلم بمكة فحبسه أبوه فهرب وجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ أبوه سهيل بجزء ليردّه إلى قريش فجعل أبو جندل يصرخ بأعلى صوته ياء عشر المسلمين أردت إلى المشركين يقتلون في ديني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا جندل اصبر واحتسب فإن الله جاعل لك وللمن معك من المستضعفين بمكة فرجا ومخرجا وانا قد عقدنا بيننا وبينهم صلحا وعهدا ولا تغدر بهم وسقط قوله لقدر أيتنا يوم أبي جندل لغير أبي ذر كما في الفرع وأصله وقال في القح ولم يقع في رواية أبي ذر والأصلي لقدر أيتنا يوم أبي جندل وللأصلي كما في الفرع وأصله رأيتنا بمزة فقوية سا كنه فنون فألف فليتا مل (و) في الباب أيضا روت (اسماء) بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما فيما وصله في الهبة يلفظ قدمت على أي راعبة في عهد قريش لأن فيه معنى الصلح (والمسور) بن مخزومة فيما وصله في كتاب الشروط (عن النبي صلى الله عليه وسلم) ويأتي ان شاء الله تعالى بعد سبعة أبواب (وقال موسى بن معمر) أبو حذيفة التمدني فيما وصله أبو عوانة في صحيحه وغيره (حدثنا سفيان ابن سعيد) هو الثوري (عن أبي إسحاق) هو السيمي (عن البراء بن عازب رضي الله عنهما) أنه (قال صالح النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم المدينة) بالتحفيف (على ثلاثة أشياء) على أن من اتاه من المشركين ردّه إليهم بدل من قوله ثلاثة أشياء (ومن اتاهم من المسلمين لم يرده) إليه (وعلى أن يدخلها من قابل) أي مكة من طم قابل والواو في ومن وعلى للعطف على السابق (ويقيم) بالنصب عطفا على السابق (بها) أي بمكة (ثلاثة أيام) أي لا غير (ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح) بالتحفيف الموحدة وتشديد هاء (السيف والقوس ونحوه) بالجر ضمها بدلا من سابقة ما قال في التنقيح كذا وقع مفسرا هنا وهو مخالف لقوله في السياق السابق فسألوا ممجلبان السلاح قال القرباب بما فيه وهو الأصوب قال الأزهرى الجلبان يشبه القرباب من الأدم يضع فيه الرأكب سيفه مغمودا ويضع فيه سوطه وأداوته وبعقلها في آخره الرجل أو وسطه انتهى قال في المصاييح فطلى ماطة الأزهرى لا يخالف ما في هذا الحديث السابق الأول أصلا فانه هنا مفسر السلاح الذي يوضع في الجلبان بالسيف والقوس ونحوه ولم يفسره في الأول حيث قال القرباب بما فيه فأى تخالف وقع قتالها (جفاء) ولا يذرع عن الجوى والمستقل لجعل (أبو جندل) عبد الله أو العاص بن سهيل (يحجل في قيوده) بفتح الباء وسكون الحاء المهملة وضم الجيم أي يمشي مثل الجمل الطير الذي يرفع رجلا ويضع أخرى لأن المتبذل لا يمكنه أن يقتل رجليه معا (فردّه) صلى الله عليه وسلم (إليهم) محافضة للعهد ومراعاة للشرط ولأن أباة في الغالب لا يبلغ به الهلاك (قال لم يذكر) ولا يوزن ذرو الوقت والأصلي في نسخة قال أبو عبد الله أي البخاري لم يذكر (مؤمل) بتشديد الميم الثانية مفتوحة ابن اسماعيل في روايته لهذا الحديث (عن سفيان) الثوري (أبا جندل) فتابع موسى بن اسماعيل الأفي قصة أبي جندل فلم يذكرها (وقال) بدل قوله الأجلبان السلاح (الأجلب السلاح) بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وأصقط الالف والنون ولم يشدد الموحدة في الفرع \* وطريق مؤمل هذا أخرجه موصولا أحد في مسنده عنه \* وبه قال (حدثنا محمد بن رافع) بالقاه والعين المهملة العماد بن أبي يزيد أبو عبد الله القشيري النيسابوري قال (حدثنا سريج بن النعمان) بسين مهملة مضمومة آخره جيم البغدادي الجوهري وهو من شيوخ المواقف قال (حدثنا قاسم) هو ابن سليمان بن المغيرة واسمه عبد الملك فشهد بقطبه فليح (عن نافع) مولى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة حال كونه معمرًا خال كفار قريش بينه وبين البيت الحرام أي منقوه (فصره ديه وحلق رأسه) ناويا التحلل من



عمره (بالحدية) وهي من الحل (وقاضاهم) أي صالحهم (على أن يعقر العام المقبل ولا يحمل) ولا يولى الوقت  
 وذرعن الجوى والمستلى ولا يحمل بمثابة فوقية بعد الحاء (سلاح عليهم الأسير فاولا يقيم بها) مكة (الاما حبوا)  
 وفي الرواية السابقة ويقيم بها ثلاثة أيام (فأعقر من العام المقبل فدخلها) عليه الصلاة والسلام (كما كان  
 صالحهم) من غير حمل سلاح الاما استثنى (فلما قام بها ثلاثا) ولا يلى الوقت في نسخة ثلاثة (امرؤه) عليه الصلاة  
 والسلام (أن يخرج) من مكة (تخرج) عليه الصلاة والسلام وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسدد قال  
 (حدثنا بشر) بموحد متكسرة فثني معجزة ما كتبه ابن الفضل قال (حدثنا يحيى) بن سعيد الانصاري (عن بشر  
 ابن يسار) بضم الموحدة وفتح المجهمة مصفرا ابن يسار بالمهملة المحقة المدنى (عن مهمل بن أبي حنيفة) بفتح الحاء  
 المهملة وسكون المثانة عامر بن ساعدة الانصاري المدنى العنابي انه (قال ائقن عبد الله بن مهمل) الانصاري  
 الحارثي (ومعجزة بن مسعود بن زيد) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشد يد المثانة التخصة المكسورة وبالصاد  
 المهملة الحارثي (الى خير وهي) أي خير ولا يذرعن الكشميرى وهم أي اهل اليهود ولا صلي وهو (يومئذ  
 صلح) مع المسلمين \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجزية والادب والديان والاحكام ومسلم في الحدود  
 وأبو داود في الديان وصححه الترمذي وابن ماجه وأخرج النسائي في القضاء والقسم \* (باب الصلح  
 في الدية) \* وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك) الانصاري (البصري  
 قاضيها) قال حدثني (بالافراد) حميد الطويل (أن أنسا) هو ابن مالك رضي الله عنه (حدثهم ان الربيع) بضم  
 الراء وفتح الموحدة وصححه المتألف التخصة المشددة آخره عن مهمل (وهي ابنه النضر) بفتح النون وسكون  
 الضاد المجهمة الانصارية عمه أنس بن مالك (كسرت قبة جارية) أي شابة لارقيقة ولم تسم (فطلبوا) أي قوم  
 الجارية (الارض وطلبوا) منهم أيضا (العفو) عن الربيع (فأبوا) أي امتنع قوم الجارية فلم يرضوا بأخذ الارش  
 منهم ولا بالعفو عنها (فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم) وتخاصموا بين يديه (فأمرهم) ولا يذرعن فأمروهم بحذف شعبه  
 النصب (بالقصاص فقال انس بن النضر) وهو عم أنس بن مالك المستشهد يوم أحد المتزل نفسه قوله تعالى من  
 المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه (أنه سرية الربيع يا رسول الله لا) الله (الذي بعثك بالحق  
 لا تكسر قبتها) قال ايضا وي لم يرد به الرد على الرسول والانكار لحكمه وانما طاله توقعوا رجا من فضله تعالى  
 أن يرضى ختمها ويطبق في قلبه أن يعفو عنها ابتغاء مرضاته وقال شارح المشكاة لا في قوله لا والذي بعثك بالحق  
 ردًا للحكم بل نفي لوقوعه وقوله لا تكسر اخبار عن عدم الوقوع وذلك لما كان له عند الله من القرب والرفق  
 والثقة بفضل الله واطقه في حقه انه لا يجيبه بل يلهمهم العقول عليه قوله في رواية مسلم لا والله لا يتقص منها  
 أبدا وأنه لم يكن يعرف أن كتاب الله القصاص على التعيين بل ظن التخيير لهم بين القصاص والدية أو أراد  
 الاستشفاق به صلى الله عليه وسلم المهم (فقال) ولا يولى ذرو الوقت والاصلي قال (يا انس كتاب الله القصاص)  
 برقمها على الابتداء والخبر والمعنى حكم الكتاب على حذف المضاف وأشار به الى نحو قوله تعالى من اعتدى  
 عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله والسن بالسن ان قلنا شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد له نسخ  
 في شرعنا قال في المصابيح كالتعقيب ويروي كتاب الله بالنصب على الاغراء أي عليكم كتاب الله القصاص بالرفع  
 مبتدأ حذف خبره أي القصاص واجب أو مستحق أو نحو ذلك (فرضي القوم وعفوا) عن الربيع وقد كوا  
 القصاص (فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو أسهم على الله لآثره) في قيمه وهو ضد الخنث  
 وجعله من زمرة المخلصين واولياء الله الطيبين (رأه الفزاري) بفتح الفاء وتخفيف الزاي والراء مروان بن  
 معاوية الكوفي سكن مكة فيما وصله المؤلف في سورة المائدة (عن حميد) الطويل (عن انس فرضى القوم وقبلوا  
 الارش) \* وهذا موضع الترجة لان قبول الارش عوض عن القصاص لم يكن الا بالصلح \* وهذا الحديث أخرجه  
 في التفسير والديان ومسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه \* (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم) سقط لفظ  
 باب لا يلى ذر فيكون قول النبي رفع على ما لا يجنى (لعمري بن علي رضي الله عنهما بن هذا سيد) هذا مبتدأ  
 مؤخر وسيد خبر بعد خبر واللام في لعمري بمعنى عن (ولعل الله أن يصلح به بين فتيين عظيمين) الفتيه التي من  
 جهته والتي من جهة معاوية عند اختلافهما على الخلافة (وقوله جل ذكره) بالجر عطفا على الجور والاختلاف  
 وبالرفع عطفا على رواية سقوط لفظ باب وسقط قوله جل ذكره في رواية أبي ذر (فأصلوا بينهما) فيه إشارة الى

قوله فطلبوا أي قوم الجارية  
 فكذا في النسخ وصوابه أن  
 فطلبوا أي قوم الربيع من  
 الجارية الارش أي أن يقب  
 منهم الارش اه



أن الصلح مندوب إليه . وفيه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن أبي  
 موسى) إسرائيل بن موسى البصري أنه (قال سمعت الحسن) البصري (يقول استقبل والله الحسن بن علي  
 معاوية) نصب على المقعولية ابن أبي سفيان رضي الله عنهم (بكتاب) بالثناء الفوقية أي يجيئون (أمثال  
 الجبال) أي لا يرى طرفها أكثرها كما لا يرى من قابل الجبل طرفيه (فقال عمرو بن العاصي) بإثبات الباء محترضا  
 لمعاوية على قتال الحسن (أني لا أرى كتاب لا تولى) لا تدبر (حتى تقتل أقرانها) بفتح الهمزة جمع قرن بكسر القاف  
 وهو الكف والنظير في النجاعة والحرب (فقال له معاوية) جوابا عن مقالته (وكان والله خيرا رجلين) جملة  
 معاوية من قول الحسن البصري أي وكان معاوية خيرا من عمرو بن العاص لأنه كان يحرص معاوية على  
 القتال ومعاوية بتوقع الصلح وأن الحسن يبايعه وبما أخذ منه ما يريد من غير قتال (أي عمرو) حرف فداء ومنادي  
 مبني على الضم (أن قتل هؤلاء هؤلاء هؤلاء هؤلاء) الأول مر فوع على الفاعلية والثاني منصوب على  
 المقعولية في المرخمين أي أن قتل جيشنا جيشه أو قتل جيشه جيشنا (من لي) أي من يتكفل لي (بأمور الناس)  
 هو جواب الشرط في قوله أن قتل يعنى أنه المطالب عند الله على كلا التقديرين (من لي) ولا يذر من لنا  
 (بنسائهم من لي بضييعتهم) بفتح الضاد المجمة وسكون التحتية وبالعين المهملة أي عيالهم قال العيني وروى  
 بصييتهم يعنى بالصاد المهملة والموحدة قال وعلى هذه الرواية فسر ها الكرماني بقوله والصيغة المراد بها  
 الأطفال والضعفاء لأنهم لو تركوا بحالهم أضاعوا لعدم استقلالهم بالمعاش انتهى والذي في النسخة التي  
 وقعت عليها من الكرماني والصيغة بالضاد المجمة نعم روى المواقف الحديث في القرن بلفظ قال معاوية من لئلا يرى  
 المسلمين ومفهومهم هذا أن معاوية كان راغبا في الصلح وترك الحرب ليسلم من تبعه الناس دنيا وأخرى رضي الله  
 عنه (فبعث إليه) أي بعث معاوية إلى الحسن (رجلين من قريش من بني عبد شمس عبد الرحمن بن سمرة) بالنصب  
 بدلا من رجلين ابن حبيب بن عبد شمس القرشي من مسلمة الفتح (وعبد الله بن عامر بن كزيم) بضم الكاف وفتح  
 الراء وسكون التحتية آخره زاي وسقط قوله ابن كزيم في رواية الأصميلي (فقال) معاوية له ما أذهب إلى هذا  
 الرجل الحسن (فاعرض عليه) الصلح (وقولا له وأطلب إليه) قال الكرماني أي يكون مطلوبكم ما موقضا إليه  
 وطلبكم منتهيا إليه أي التزاما مطالبه (فأتياه فدخلا عليه فتكلموا) ولا يوي ذرو الوقت وتكلموا بالواو بدل الفاء  
 (وقالاه) ولا ي ذروا وحده فقالاه (وطلبا) بالواو ولفظ أبو ذرو الوقت والأصميلي فطلبا (إليه فقال لهم ما) أي  
 لارسولين ولا يوي الوقت وذرع عن الجوى والمستمل فقال لهم (الحسن بن علي) أي لارسولين ومن معهما (أجابوا  
 عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال) بالخلافة ما صارت أنسابه عادة في الانفاق والافضال على الأهل والحاشية  
 فان تخلف من أمر الخلافة قطعت العادة (وان هذه الامة قد عانت في دماها) بعين مهملة فأف فثلاثة فتنة  
 فوقية أي اتسعت في القتل والافساد فلا تنكف إلا بالمال (قال) عبد الرحمن وعبد الله (فأه) أي معاوية  
 (يعرض عليك كذا وكذا) أي من المال والاقوات والثياب (ويطلب اليك ويسألك) وكان الحسن فيما قاله  
 ابن الأثير في الكامل قد كتب إلى معاوية كتابا وذكر فيه شروطا وأرسل معاوية رسوله المذكورين قبل  
 وصول كتاب الحسن إليه ومعهم صحيفة بيضاء محتوم على أسفلها وكتب إليه أن اكتب إلى في هذه الصحيفة  
 التي ختمت أسفلها بما شئت فهو لك (قال) الحسن (فمن لي) أي فمن يتكفل لي (بهذا) الذي ذكرته (قالا نحن)  
 نتكفل (لأنه فاسألهما) الحسن (شيئا إلا فلا نحن) نتكفل (لأنه) وسقط من قوله فاسألهما إلى آخره في رواية  
 أبي ذرع عن الجوى والكشميني (فصالحه) الحسن على ما وقع من الشروط رعاية لمصلحة دينية ومصلحة الامة  
 وقبل أن معاوية أجاز الحسن بثلثمائة ألف ألف ثوب وثلثين عبدا ومائة رجل وقرأت في كامل ابن الأثير أن  
 الحسن لما سلم معاوية أمر الخلافة طلب أن يعطيه الشروط التي في الصحيفة التي ختم عليها معاوية فأبى ذلك  
 معاوية وقال قد أعطيتك ما كنت تطلب وكان الذي طلب الحسن منه أن يعطيه ما في بيت مال الكوفة ومبايعه  
 خمسة آلاف ألف وخارج دار الجرد من فارس ثم انصرف الحسن إلى المدينة قال الكرماني وقد كان يومئذ  
 الحسن أحق الناس بهذا الأمر فدعاه ورعه إلى ترك الملك رغبة فيما عند الله ولم يكن ذلك لعله ولا لقلته  
 فقد بايعه على الموت أربعون ألفا وفيه دلالة على جواز النزول عن الوظائف الدنيوية والدنيوية بالمال وجواز  
 أخذ المال على ذلك واعطائه بعد استيفاء شرائطه بأن يكون المنزول له أولى من النازل وأن يكون المبذول



من مال الباذل (فقال) ولا بوى ذرو الوقت والاصلي قال (الحسن) أي البصري (وقد سمعت بابكرة) نفع  
 ابن الحارث الثقفي (يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل  
 على الناس مرة وعليه أخرى) الواو في قوله والحسن وفي قوله وهو يقبل للحسان (ويقول أن ابني هذا سيد ولعل  
 الله أن يصلح به بين فئتين) تنبيه فقه أي فريقي (عظيمين من المسلمين قال قال لي علي بن عبد الله) المديني ولا بوى  
 الوقت وذروا الاصلي قال أبو عبد الله أي البخاري قال لي علي بن عبد الله (انما نبت لنا سمع الحسن  
 البصري (من ابني بكرة) نفع المذكور (بهذا الحديث) لانه صرح فيه بالسمع وفي رواية أبي ذر لهذا باللام  
 بدل الموحدة \* وقد أخرج المؤلف هذا الحديث عن علي بن المديني عن ابن عيينة في كتاب الفتن ولم يذكر هذه  
 الزيادة وأخرجه أيضا في علامات النبوة وفضل الحسن وأبو داود في السنة والترمذي في المناقب والنسائي فيه  
 وفي الصلاة واليوم والليلة \* هذا (باب) بالتزوين (هل يشير الامام) لأحد الخصمين أولهما جميعا (بالصلح)  
 وحرف الاستفهام ساقط لغير أبي ذر عن لجوى والمسمى \* وبه قال (حدثنا اسماعيل بن أبي اويس قال حدثني)  
 بالافراد (أخي) عبد الحميد بن أبي اويس (عن سليمان) بن بلال (عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن أبي الرجال  
 محمد بن عبد الرحمن) الانصاري وكان له أولاد عشرة رجالا كما بين في كني بابي الرجال (أن الله عمرة) بفتح العين  
 وسكون الميم (بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الانصارية (فالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول سمع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم) بضم الخاء جمع خصم (بالباب عالية اصواتهم) بجر عالية صفة  
 لخصوم وفي نسخة عالية بالنصب على الحال من خصوم وان كان نكرة لتخصيصه بالوصف أو من النهر المستكن  
 في الطرف المستقر وأخير الكشميين في اصواتهما بالتثنية فالجمع باعتبار من حضر الموعظة وانتفضت باعتبار الخصمين  
 أو التخصيص وقع من الجانبين بين جماعة فجمع ثم ثني باعتبار جنس الخصم قال الحافظ ابن حجر ولم أفهم على تسمية  
 واحد منهم (وإذا احدهما) أحد الخصمين مبتدأ خبره (بوضع الآخر) بطلب منه أن يضع من دينه شيئا  
 (ويسترفقه في شيء) بطلب منه أن يرفقه في الاستيفاء والاطالبة (وهو يقول والله لا أفعل) ما سأله من  
 الخطيئة (تخرج) ولا بوى ذرو الوقت والاصلي خرج بحذف التاء (عليها) على المتخاضعين (رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقال ابن المتألى على الله) بضم الميم وفتح المشاة الفوقية والهمزة وتشديد اللام المكسورة الحالف  
 المبالغ في اليمين (لا يفعل المعروف فقال أبا بار رسول الله) المتألى (وله) أي الخسبي (أي ذلك أحب) من وضع  
 المال والرفق ولا بوى ذرو الوقت فله بالتاء بدل الواو أي بالنصب وللاصلي له بإسقاط القاء والواو \* واسعة نبط  
 من الحديث فوائد لا تخفى على المتأمل وفيه ثلاثة من التاميين وكل رجاله مديون وأخرجه مسلم في الشريعة  
 \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف مصغرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن  
 جعفر بن ربيعة عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم أنه (قال حدثني) بالافراد (عبد الله بن كعب بن مالك عن  
 كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرد) بفتح الحاء وسكون الدال وفتح الزاء آخره دال مهملة  
 (الاسلي مال) وكان اوقيتين كما أفاده ابن أبي شيبة في رواية (فدسيه) ولا بوى ذر عن الكشميين قال فلقبه (فلزمه  
 حتى ارتفعت اصواتهما) زاد في باب التقاضي والملازمة في المسجد من كتاب الصلاة حتى سمعها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو في بيته تخرج اليهما (فترجمهما النبي صلى الله عليه وسلم) وهما في المسجد (فقال يا كعب)  
 زاد في الباب المذكور قال لبيك يا رسول الله (فاشار) عليه السلام (بيده كأنه يقول) ضع عنه من دينك  
 (النصف فاخذ) كعب (نصف ماله عليه) وسقط لغير أبي ذر لفظه والنسائي في حديثه (وترك نصفه)  
 \* وهذا الحديث قد سبق في الصلاة مع مباحثه \* (باب فضل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم) \* وبه قال  
 (حدثنا اسحاق بن منصور) ابو يعقوب الكوفي المروزي وسقط لغير أبي ذر ابن منصور قال (اخبرنا عبد الرزاق)  
 ابن همام قال (اخبرنا معمر) بفتح الميم منهم ما عين مهملة ساكنة ابن راشد (عن همام) بفتح الهاء وتشديد الميم  
 الاولى ابن منبه (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلامي) بضم السين  
 المهمة وتحفيف اللام وفتح الميم مقصود أي كل مفصل من المفصل الثمانية والستين التي في كل واحد (من  
 الناس عليه) في كل واحد منها (صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس) بنصب كل ظرفا لما قبله وفي الفرع كل بالرفع  
 مبتدأ والجمله بعده خبره والعائد يجوز حذفه شكر الله تعالى بأن جعل عظامه مفصل تقدر على القبض والبسط



وتخصيهما من بين سائر الاعضاء لان في اعمالهما من دقائق الصنائع ما تحير فيه الافهام فهم من اعظم نعم الله على الانسان وحق المنعم عليه أن يقابل كل نعمة منها بشكر يخصها فيعطى صدقة كما أعطى منفعة لكن الله تعالى خفف بأن جعل العدل بين الناس ونحوه صدقة كما قال (يعدل) مبتدأ على تقدير العدل كقوله تسمع بالمعدي خبر من أن تراه أي أن يعدل المكلف (بين الناس) وخبره (صدقة) وهذا موضع الترجمة لان الاصلاح كما قال الكرماني نوع من العدل وعطف العدل عليه في الترجمة من عطف العام على الخاص \* وهذا الحديث أخرجه في الجهاد أيضا ومسلم في الزكاة \* هذا (باب) بالتسوين (إذا أشار الامام بالصلح فأبى) أي امتنع من عليه الحق من الصلح (حكم عليه بالحكم البين) الظاهر \* وبه قال (حدثنا ابو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال أخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) أباه (الزبير) ابن العوام (كان يحدث أنه خاصم رجلا من الانصار قد شهد بدرا) هو جندب بن رواحة أبو موسى في الذيل بسند جيد (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في سراج) بالشين المججمة المكسورة آخره جيم أي مسابيل الماء (من الحرة) بالماء المفتوحة والراء المشددة المهملتين موضع بالمدينة (كاناب - قبان به كلاهما) تأكيد (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير) بهمزة وصل في الفرع وسبق في المساقاة أن فيه القطع أيضا (ثم أرسل) بهمزة قطع مفتوحة أي الماء (الى جارك) الانصاري (فغضب الانصاري فقال) أي الانصاري (بارسول الله أن كان) بهمزة في الفرع معجماع عليه على الاستفهام وسبق في المساقاة أن فيه القصر أي لاجل أن كان الزبير (ابن عمك) صفية بنت عبد المطلب \* كمت له بالتقديم (فقلون) تغير (وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) من الغضب لانهاله حرمة النبوة (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (اسق) بهمزة وصل زاد في المساقاة يا زبير (ثم احبس) بهمزة وصل أي الماء (حتى يبلغ) الماء (الجدر) بفتح الجيم وسكون الدال أي الجدار قبل والمراد به هنا اصل الحائط وقيل اصول الشجر وقيل جدر المثار بضم الجيم والدال التي يجتمع فيها أي الماء في اصول الثمار (فاستموى) أي استوى (رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ حقه للزبير) كاملا بحيث لم يترك منه شيئا (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك أشار على الزبير برأي سعة) بالنصب أي للسعة أي مساحمة (له وللانصاري) وتوسعا عليهما على سبيل الصلح والجمالة وفي الفرع كاصلة سعة بالجر صفة لسابقه (فلما حفظ) بهمزة مفتوحة مخافة مهملتها ساكنة ففأفججة أي اغضب (الانصاري رسول الله صلى الله عليه وسلم استموى للزبير حقه في صريح الحكم) وزعم الخطابي أن هذا من قول الزهري أدرجه في الخبر وفي ذلك نظر لان الاصل أنه حديث واحد ولا يثبت الادراج بالا حتمال (قال عروة قال الزبير والله ما احسب هذه الآية) التي في سورة النساء (نزلت الا في ذلك فلا وربك) أي خذ ربك (لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم الآية) الى آخرها \* (باب الصلح بين الغرماء واصحاب الميراث والمجازفة في ذلك) عند المعارضة (وقال ابن عباس) رضي الله عنهما ما وصله ابن ابي شيبة (لا بأس ان يتخارج الشريكان) أي اذا كان لهما دين على انسان فأفلس أو مات أو جحد وحلف حيث لا يثبت فخرج هذا الشريك مما وقع في نصيب صاحبه وذلك الآخر كذلك في القسمة بالتراضي من غير قرعة منع استواء الدين (فياخذ هذا ديناه وهذا عينا فان نوى) بفتح الفوقية وكسر الواو ولا ي ذر بفتح الواو على لغة طي أي هلك (لا أحدهما) شيء مما أخذه (ثم يرجع على صاحبه) قال في النهاية أي اذا كان المتاع بين ورثة لم يقسموه أو بين شركاء وهو في يد بعضهم دون بعض فلا بأس أن يتبايعوه بينهم وان لم يعرف كل واحد منهم نصيبه بعينه ولم يقبضه صاحبه قبل البيع وقدر واه عطاء عنه مفسر اقال لا بأس أن يتخارج القوم في الشركة تكون فياخذ هذا عشرة دنانير نقد وهذا عشرة دنانير والتخارج تفاعل من الخروج كأنه يخرج كل واحد عن ملكه الى صاحبه بالبيع \* وبه قال (حدثني) بالافراد ولا ي ذر حدثنا (محمد بن بشار) بالموحدة والمججمة المشددة العبدى البصرى قال (حدثنا عبد الوهاب) بن عبد الحميد بن الصلت الثقفي البصرى قال (حدثنا عبيد الله) بضم العين مصغرا ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب (عن وهب بن كيسان) بفتح الكاف (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) أنه (قال توفي أبي) عبد الله (وعليه دين) ثلاثون وسقارجل من اليهود (فعرضت على غرمائه أن يأخذوا القرض) بالثناة الفوقية وسكون الميم (بمعا عليه) من الدين (فأبوا ولم يردوا فيه وفاء) بمالهم عليه (فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال اذا جد دته) باهمال الدالين في الفرع واصل



وغيرهما وبالمجتبى كافي المصايح كالشفيع أي قلعه (فوضعه في المريد) بكسر الميم وفتح الواو وحدة الموضع الذي  
تخفف فيه الثمرة وجواب إذا قوله (أذنت) بهمة مدودة وتاء الضمة منه مفتوحة أي اعلمت (رسول الله صلى  
الله عليه وسلم) ووضع المظهر موضع الخضر لتقوية الداعي أو للاشعار بطلب البركة منه ونحوه وفي القرع ضم  
التاء أيضا (جاء) عليه السلام (ومعه أبو بكر وعمر) رضي الله عنهما (جلس عليه) أي على التمر (ودعا) فيه  
(بالبركة) ثم قال ادع غرما لك فأوفهم) دينهم قال جابر (فأزكت أحدا له على أبي دين) اليهودي وغيره (الاقضية  
وفضل ثلاثة عشر وسقا) بفتح الصاد المجهمة من فضل ولابي ذر وفضل بكسر هاء قال ابن سيده في المحكم فضل الشيء  
بفضل أي من باب دخل يدخل وفضل بفضل من باب حذر يحذر ويفضل بادر جعلها سبيبه كت موت وقال  
الليثاني فضل بفضل كسب يحسب فادر كل ذلك بمعنى والفضالة ما فضل من الشيء (سبعة عروة) هي من أجود  
تمور المدينة (وسنة لون) نوع من التخل وقيل هو الدقل (اوسنة عروة وسبعة لون) شك من الراوي (فوافيت مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فذكرت ذلك له فحكك فقال أنت أبا بكر وعمر) رضي الله عنهما (فأخبرهما)  
لكونهما كانا حاضرين معه حين جلس على التمر ودعا فيه بالبركة مهمتين بقصة جابر (فقالا) لما أخبرهما جابر (لقد  
علمنا صنع) أي حين صنع (رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع ان سيكون ذلك) بفتح الهمزة مفعول علمنا  
(وعال هشام) هو ابن عروة فيما وصله المؤلف في الاستقراض (عن وهب) هو ابن كيسان (عن جابر صلاة  
العصر) بدل قوله في رواية عبيد الله عن وهب المغرب (ولم يذكر) هشام (أبا بكر) بل اقتصر على عمر (ولا) ذكر  
قوله في رواية عبيد الله (حكك وقال وتر لنا أبي عليه ثلاثين وسقا) بنا وقال ابن اسحاق (محمد في روايته) عن وهب  
عن جابر صلاة الظهر) فاختلفوا في تعيين الصلاة التي صلاها جابر معه صلى الله عليه وسلم حتى اعلم بقصته وهذا  
لا يقدح في صحة اصل الحديث لان الغرض منه وهو توافقه على حصول بركته صلى الله عليه وسلم قد حصل  
ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة كبير معنى وهذا الحديث قد مضى في الاستقراض في باب إذا قاضي أو جازفه  
في الدين ونأني بقية مباحثه ان شاء الله تعالى في علامات النبوة (باب الصلح بالدين والعين) وبه قال (حدثنا  
عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا عثمان بن عمر) بن فارس وسقط ابن عمر في رواية أبي ذر قال (أخبرنا يونس)  
ابن يزيد الايلي (وقال الليث) بن سعد فيما وصله الذهلي في الزهريات (حدثني) بالافراد (يونس) بن يزيد (عن  
ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه قال (أخبرني) بالافراد (عبد الله بن كعب ان) أباه (كعب بن مالك) أخبره  
انه تقاضى ابن أبي حردد) عبد الله (دينا) وكان اوقيتين (كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في المسجد متعلق بتقاضي) فارتفعت (ولابي ذر عن الجوى والمستلى في المسجد حتى ارتفعت) اصواتهما حتى  
سمعها) أي الاصوات (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيت) من بيوتهم جلة حالية ولابي ذر في بيته (تخرج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما حتى كشف سبج بجرته) بكسر السين المهملة وسكون الجيم ستر يثله (فنادى  
كعب بن مالك فقال يا كعب قتال) أي كعب ولابي ذر قال (ليكن يا رسول الله فأشار) اليه عليه السلام (بيده)  
الكريمة (ان صاع الشطر) من دينك (فقال كعب قد فعلت) ذلك (يا رسول الله) ما امرتني به وعبر بالماضي مبالغة  
في امثال الامر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه) بكسر الهاء ثم القيرم المذكر كورا ثم الشطر  
الباقى من الدين بعد الوضع وفيه اشارة الى أنه لا يجتمع الوضعة والتأجيل وهذا الحديث قد سبق قريبا  
وفي الصلاة أيضا

(بسم الله الرحمن الرحيم) كتاب الشروط جمع شرط وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم لمن وجوده  
وجود ولا عدم لذاته فخرج بالقيد الاول المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب فانه يلزم من وجوده  
الوجود وبالثالث مقارنة الشرط للسبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع  
النصاب الذي هو سبب للوجوب ومقارنة المانع كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم العدم  
فلزوم الوجود والعدم في ذلك لوجوب السبب والمانع لا ذات الشرط ثم هو عطف على الحياة للعلم بشرعي كالطهارة  
للصلاة وما دى كمنصب السلم لصعود السطح ولغوى وهو المخصص كافي اكرم بنى ان جاؤا أي الجائين منهم  
فينعدم الاكرام المأمور به بانعدام المحي ويوجد بوجوده اذا مثل الامر قاله الجلال المحلى وسقط قوله كتاب  
الشروط لغیر أبي ذر (باب ما يجوز من الشروط) عند الدخول (في الاسلام) كشرط عدم التكليف بالنقل  
من بلد الى آخرى لأنه لا يصح على مثلا (و) ما يجوز من الشروط في (الاحكام) أي العقود والنسب وغيرهما



من المعاملات (والمبايعة) من عطف الخاص على العام \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) الخزومي مولا هم  
المصري ونسبته الى جده لشهرته به واسم ابيه عبد الله قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيـل) بضم  
العين وفتح القاف ابن خالد الاموي مولا هم (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (قال اخبرني) بالافراد  
(عروة بن زبير) بن العوام (انه سمع مروان) بن الحكم ولا صحبة له (والمسور بن محزمة) وله سماع من النبي  
صلى الله عليه وسلم لكنه انما قدم مع ابيه وهو صغير بعد الفتح وكانت قصة الحديبية الا في حديثها هنا مختصرا  
قبل سنتين (رضي الله عنهما) يخبران عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهم عدول لا يقدح عدم معرفة  
من لم يسم منهم (قال) كل منهما (لما كاتب سهيل بن عمرو) بضم السين مصغرا وعمر و بفتح العين وسكون الميم  
أحد اشراف قريش وخطيبهم وهو من مسلمة الفتح (يومئذ) أي يوم صلح الحديبية (كان فيما اشترط سهيل  
ابن عمرو على النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يأتيك منا أحد) من قريش (وان كان على دينك الا ردده اليك  
وخلدت بيننا وبينه فكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه) بعين مهملة تضاد معجمة أي غضبوا من هذا الشرط  
وأنفوا منه وقال ابن الاثير شق عليهم وعظم (وابي سهيل الا ذلك) الشرط (فكاتبه النبي صلى الله عليه وسلم  
على ذلك فرد) عليه السلام (يومئذ ابا جندل) العاصي حين حضر من مكة الى الحديبية يرسف في قيوده  
(الى ابيه سهيل بن عمرو) لانه لا يبلغ به في الغالب الهلاك (ولم يأت) بكسر الهماء عليه السلام (أحد من الرجال  
الارده) الى قريش (في تلك المدة وان كان مسلما) وفاء بالشرط (وجاء المؤمنات) ولا يذعن الحوي والمسلمي  
وجاءت المؤمنات (مهجرات) نصب على الحال من المؤمنات (وكانت ام كلثوم) بضم الكاف وسكون  
اللام وضم المثلثة (بنت عتبة بن ابي معيط) بضم العين وسكون القاف وفتح الموحدة ومعيط بضم الميم وفتح العين  
المهملة وسكون التحيمة (من خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ وهي عاتق) بعين مهملة فأف فثناة  
فوقية فقاف وهي شابة أول بلوغها الحلم (فجاء اهلها يسألون النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجعها اليهم) بفتح  
ياء المضارعة لان ماضيه ثلاثي قال تعالى فان رجعت الله (فلم يرجعها) عليه السلام (اليهم لما) بكسر اللام  
وتخفيف الميم (انزل الله فيهن) في المهاجرات (اذا جاءكم المؤمنات) سمعن به اتصدقتهن بألسنتهن ونطقهن  
بكلمة الشهادة ولم يظهر منهن ما يخالف ذلك (مهجرات) من دار الكفر الى دار الاسلام (فامتنوهن)  
فاختبروهن بالخلاف والنظر في العلامات ليعلم على ظنكم صدق ايمانهن (الله اعلم بايمانهن) منكم لان عنده  
حقيقة العلم (الى قوله) تعالى (ولا هم يحلون اهن) لانه لا حل بين المؤمنة والمشركة (قال عروة) بن الزبير متصل  
بالاسناد السابق اولا (فأخبرتني عائشة) رضي الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحنهن)  
يختبرهن (بهذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الى عفور رحيم) وسقط لفظ  
فامتنوهن لا يذر (قال عروة) قالت عائشة من اقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قد بايعتكم (حال كونه) كلاما يكلمها به والله ما مست يده) عليه السلام (يد امرأة قط في المبايعة) بفتح الباء  
(وما يابعهن الا بقوله) وهذا الحديث اخرجه ايضا في الطلاق ويأتي ان شاء الله تعالى تاما قرييا من وجه آخر  
عن ابن شهاب \* وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا صفوان) الثوري (عن زياد بن علاقة)  
بعين مهملة مكسورة وبتفان التعليل بالمثلثة والعين المهملة الكوفي انه (قال سمعت جريرا) بفتح الجيم وكسر الراء  
الاولى (رضي الله عنه يقول بايعة رسول الله) ولا يذر النبي (صلى الله عليه وسلم فاشترط على والنصح  
بالنصب (لكل مسلم) وفي نسخة في الفرع وأصله وغيرهما وعليها شرح الكرمانى والنصح بالجز عطف على مقدر  
يعلم من الحديث بعده أي على اقام الصلاة وايتاء الزكاة \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال  
(حدثنا يحيى) بن سعيد القطان (عن اسماعيل) بن ابي خالد الجبلي أنه (قال حدثني) بالافراد (قيس بن ابي  
حازم) بالحاء المهملة والزاي الجبلي ايضا (عن جرير بن عبد الله) الجبلي (رضي الله عنه) انه (قال بايعة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقام الصلاة) حذف تا اقامة لان المضاف اليه عوض عنها وايتاء الزكاة  
والنصح (بالجز عطف على السابق (لكل مسلم) ولا يذر والنصح بالرفع كما في الفرع وأصله هذا (باب)  
بالنوين (اذا باع) شخص (تخلا) حال كونه (قد أبرت) بضم الهمزة وتشديد الموحدة ولا يذر أبرت  
بضمها وهو الاكثر أي لقت وزاد في رواية أبي ذر عن الكشميهني ولم يشترط التمرة أي المشتري وجواب



الشرط محذوف تقديره فالتمرة للبائع إلا أن يشترط المشتري • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال  
 (أخبرنا مالك) الإمام (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال من باع نخلا قد أبرت) مبيع للمفعول مع تشديد الواو لا يذرت بفتحينها (فتمرتها للبائع)  
 بالمثلثة وبالمثناة بعد الراء ولا يذرفتمرها بحذف المثناة (إلا أن يشترط المتاع) أي المشتري • وتقدم هذا  
 الحديث في باب من باع نخلا قد أبرت من كتاب البيوع • (باب الشروط في البيع) ولا يذرف البيوع بالجمع •  
 وبه قال (حدثنا) ولا يذرف نسخة أخبرنا (عبد الله بن مسلمة) بن قعنب الحارثي القصباني قال (حدثنا الليث) بن  
 سعد الإمام ولا يذرف نسخة الليث (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عمرو) بن الزبير (أن عائشة رضي  
 الله عنها أخبرته أن بريرة جاءت عائشة تستعينها في كتابتها ولم تكن) بريرة (قضت) لمواليها (من كتابها شئنا)  
 وكانت كاتبهم على تسع أواق في كل عام أوقية (قالت لها عائشة ارجعي إلى أهلنا) بكسر الكاف أي مواليك  
 (فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك) واعتقك (ويكون) بالنصب عطفا على السابق (ولا وزن) الذي هو سبب  
 الارث (لما فعلت) ذلك (فذكرت ذلك) الذي قالته عائشة (بريرة إلى أهلها) ولا يذرف لاهلها (فأبوا) امتنعوا  
 (وعلوا أن يشاءن أن يحتسب عليهن) بكسر الكاف (فلم يعمل ويكنون) بالنصب عطفا على المنصوب السابق  
 (لتأولوا ولقد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها ابتاعيها) (فأعتني) لها به - مرة قطع وحذف  
 الضمير المنصوب في الموضعين للعلم به (فأعنا الولاء لمن أعنى) وفيه دليل لقول الشافعي في القديم أنه يصح بيع  
 رقة المكاتب ويملكه المشتري مكاتباً ويعتق بأداء التجوم إليه والولاء له أما على الجديدة فلا يصح وترجة الموائف  
 هنا مطلقة فتحمل جواز الاشتراط في البيع وعدم الجواز ومذهب الشافعية لا يجوز بيع بشرط كبيع بشرط  
 بيع أو قرض انتهى عنه في حديث أبي داود وغيره إلا في ست عشرة مسألة أولها شرط الرهن ثانيها الكفيل  
 المعينين لثن في الذمة للماجة اليه ما في معاملة من لا يرضى إلا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع فإن شرط  
 رهنه بالثمن أو غيره بطل البيع لاشتماله على شرط رهن مالم يملكه بعد ثلثها إلا شهادته قوله تعالى وأشهدوا إذا  
 تباعتم رابعها الخيار خامسها الأجل المعين سادسها العتق للمبيع في الأصح لأن عائشة رضي الله عنها اشترت  
 بريرة بشرط العتق والولاء ولم ينكر صلى الله عليه وسلم الا شرط الولاء لهم بقوله ما بال أقوام يشترطون شروطاً  
 ليست في كتاب الله إلى آخره لأن استعقاب المبيع العتق عهد في شراء الشريب فاحتمل شرطه والثاني البطلان  
 كما لو شرط بيعه أو رهته وقبل يصح البيع ويظل الشرط سابعها شرط الولاء لغير المشتري مع العتق في اضعف  
 القوانين فيصح البيع ويظل الشرط لظاهر حديث بريرة والأصح بطلانها لما انتقز في الشرع من أن الولاء لمن  
 أعتق وأما قوله لما أنشأ واشترطى لهم الولاء فأجيب عنه بأن الشرط لم يقع في العقد وبأنه خاص بقضية عائشة  
 وبأن أهم معنى علمهم ثامنها البراءة من العيوب في المبيع ثامنها نقله من مكان البيع لأنه نصريح بمقتضى  
 العقد عاشرها وحادي عشرها قطع الثمار أو تبييتها بعد الإصلاح ثاني عشرها أن يعمل فيه البائع عملاً معلوماً  
 كأن باع ثوباً بشرط أن يخطيه في اضعف الأقوال وهو في المعنى بيع واجارة يوزع المسمى عليهم ما باعتبار القيمة  
 وقيل يظل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى والأصح بطلانها لاشتمال البيع على شرط عمل فيما  
 لم يملكه بعد ثالث عشرها أن يشترط ككون العبد فيه وصف مقصود رابع عشرها أن لا يسلم المبيع حتى  
 يستوفي الثمن خامس عشرها الرد بالعيب سادس عشرها خيار الرؤية فيما إذا باع مالم يره على القول بصحته  
 للصاحبة إلى ذلك • وهذا الحديث قد سبق في البيع والعتق وغيرهما • هذا (باب) بالثمنين (إذا اشترط  
 البائع) على المشتري (مهر الدابة) أي ركوب ظهر الدابة التي باعها (إلى مكان مسمى) معين (جاء) هذا البيع  
 • وبه قال (حدثنا أبو يعقوب) الفضل بن دكين قال (حدثنا زكريا) بن أبي زائدة الكوفي قال (حدثنا عامر) الشامي  
 (يقول حدثني) بالأفراد (جابر) هو ابن عبد الله الأنصاري (رضي الله عنه أنه كان يسير على جملته) في غزوة  
 تبوك أو ذات الرقاع (قد أعيا) أي تعب (فتر) به (النبي صلى الله عليه وسلم فضر به فداه) بالقاء فيها وكتابه  
 عقب الدعا له بضره ولمسلم واحد من هذا الوجه فضر به برجله ودعا له ولا أحد من هذا الوجه أيضاً قلت يا رسول  
 الله أبطأ جلي هذا قال أنفخه واناخر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال أعطني هذه العصا واقطع لي عصا من  
 الشجرة ففعلت فاخذها فحتمه بها فحسنت ثم قال اركب فركبت (مساريسير) بلقظ الجار والمجرور والمصدر



ولابي ذر سيرا باسقاط حرف الجر (ليس يسير مثله) بلفظ المضارع ولا بن سمد من هذا الوجه فانبعث فما كدت  
امسكه ولمسلم من رواية أبي الزبير عن جابر فكنيت بعد ذلك احبسي خطامه لاسمع حديثه (ثم قال) عليه السلام  
(بعينه) أي الجمل (بوقية) بفتح الواو مع اسقاط الهمزة ولا بي ذر بأوقية همزة مضمومة والتخفيف مشددة فيها  
(فلا) أي به وللنساء من هذا الوجه وكانت لي اليه حاجة شديدة وقال ابن التين قوله لا غير محفوظ الا أن  
يريد لا يعكده هولاك بغير عن وكأنه نزه جابر عن قوله لا لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم لكن قد ثبت قوله لا لكن  
التي متوجه لترك البيع وعند أحمد من رواية وهب بن كيسان عن جابر أي يعني بجلك هذا يا جابر قلت بل أهبه  
لك (ثم قال) عليه السلام ثانيا (بعينه بوقية) ولا بي ذر بأوقية (بعينه) بها امثالا لامره عليه السلام والافقد  
كان غرضه أن يهبه للرسول صلى الله عليه وسلم (فاستثنت) أي اشترطت (حلته) بضم الحاء المهملة وسكون  
الميم أي حله أي اى حذف المفعول (الى اهل فلما قدمنا) الى المدينة (أنته بالجمل) وفي الاستقراض في باب  
التساقطة في وضع الدين من طريق مغيرة عن الشعبي فلما دنونا من المدينة استأذنت فقلت يا رسول الله اني  
حديث عهد بعرس قال صلى الله عليه وسلم فارتزجت بكرا أم ثيبا قلت ثيبا أصيب عبد الله وترك جوارى  
صغارا فترزجت ثيبا تعلمهن وتوديهن ثم قال انت أهلك فقدمت فاخبرت خالي يبيع الجمل فلامني زاد في رواية  
وهب بن كيسان في البيوع قال فدع الجمل وادخل فصل ركعتين (ونقذني) بالنون والقف أي اعطاني (عنه)  
على يد بلال زاد في الاستقراض وسهمي مع القوم (ثم انصرفت فارسل) عليه السلام (على اثرى) بكسر  
الهمزة وسكون المثلثة فلما جثته (قال ما كنت لا آخذ بجلك فخذ بجلك ذلك) هبة (فهو مالك) برفع اللام وعند  
أحمد من رواية يحيى القطان عن زكريا قال اظننت حين ما كنتك اذهب بجمالك فخذ بجلك وعنه فهو مالك  
والماكة المناقصة في الثمن وأشار بذلك الى ما وقع بينهم من المساومة عند البيع (قال) ولا بي ذر وقال  
(شعبة) بن الحجاج فيما وصله البيهقي من طريق يحيى بن كعب عنه (عن مغيرة) بن مقسم الكوفي (عن عامر)  
الشعبي (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (افقرني) بفتح الهمزة وسكون الفاء فقف مفتوحة فراء (رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ظهره) أي حلقى عليه (الى المدينة وقال اصحاب) بن راهويه مما وصله في الجهاد (عن  
جرير) هو ابن عبد الحميد (عن مغيرة) بن مقسم الكوفي عن عامر عن جابر (فبعته على أن لي فقار ظهره حتى ابلغ  
المدينة) فيه الاشتراط بخلاف التعليق السابق (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح (وغیره) أي عن جابر مما سبق  
مما قولاني باب الوكالة (لأن) ولا بي ذر ولك (ظهره الى المدينة) وليس فيه دلالة على الاشتراط (وقال محمد بن  
المنكدر) مما وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه (عن جابر شرط ظهره الى المدينة وقال  
زيد بن اسلم عن جابر ولك ظهره حتى ترجع) أي الى المدينة وكذا وصله الطبراني أيضا وليس فيه ذكر الاشتراط  
أيضا (وقال أبو الزبير) محمد بن اسلم بن تدرس مما وصله البيهقي (عن جابر أفقرنا لظهره الى المدينة) وهو عند  
مسلم من هذا الوجه لكن قال قلت على أن لي ظهره الى المدينة قال ولك ظهره الى المدينة (وقال الاعمش)  
سليمان بن مهران مما وصله الامام احمد ومسلم (عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر يبلغ) بوقية وموحدة  
مفتوحتين ولا م مشددة فغبن مجة بصيغة الامر (عليه الى اهالك) وليس فيه ما يدل على الاشتراط وللنساء  
من طريق ابن عيينة عن أيوب وقد أعرتك ظهره الى المدينة (قال أبو عبد الله) البخاري (الاشتراط) في العقد  
عند البيع (أكثر) طرفا (واصح عندي) مخرجان الرواية التي لا تدل عليه لأن الكثرة تفيد القوة وهذا وجه  
من وجوه الترجيح فيكون اصح ويترجح أيضا بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فيكون  
حجة وليست برواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره لأن قوله لك ظهره وأفقرنا لظهره وتبلغ عليه  
لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك وبهذا الحديث تمسك الحنابلة لصحة شرط البائع فقام معلوما في البيع وهو  
مذهب المالكية في الزمن اليسر دون الكثير وذهب الجمهور الى بطلان البيع لأن الشرط المذكور ينافي  
مقتضى العقد وأجابوا عن حديث الباب بأن ألفاظه اختلفت فتم من ذكر الشرط ومنهم من ذكر فيه ما يدل  
عليه ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان بطريق الهبة وهي واقعة عين بطرقها الاحتمال وقد عارضه حديث  
عائشة في قصة بريرة ففيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى العقد وضح من حديث جابر أيضا النهي عن بيع الثياب  
أخرجه أصحاب السنن واسناده صحيح وورد النهي عن بيع وشرط وقال الاسماعيلي قوله ولك ظهره وعقد قام



مقام الشرط لأن وعده لا خلاف فيه وهبه لا رجوع فيها لتنزيه الله تعالى له عن دناءة الاخلاق فلذلك ساع  
لبعض الرواة أن يعبر عنه بالشرط ولا يجوز أن يصح ذلك في حق غيره وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد  
وانما وقع سابقاً ولاحقاً فبرع بمقتضاه أولاً كما تبرع برقبته آخره وسقط في رواية غير أبي ذر قال أبو عبد الله إلى  
آخره (وقال عبيد الله) مصعرا ابن عمر العمري فيما وصله المؤلف في البيوع (وابن اسحاق) محمد مما وصله أحد  
وأبو يعلى والبخاري (عن وهب) يسكون الهاء ابن كيسان (عن جابر) رضى الله عنه (اشترى النبي صلى الله عليه  
وسلم بوقية) ولابي ذر بأوقية (وتابعه) ولابي ذر باسقاط الواو أي تابع وهب (زيد بن اسلم عن جابر) في ذكر الاوقية  
وهذه المتابعة وصلها البيهقي (وقال ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز فيما وصله البخاري في الوكالة (عن  
عطاء) هو ابن أبي رباح (وغیره) بالجر عطف على المجرور السابق (عن جابر أخذته) أي قال عليه السلام أخذت  
الجل (بأربعة دنانير) ذهباً قال البخاري (وهذا) أي ما ذكر من أربعة الدنانير (يكون وقية) ولابي ذر بأوقية  
(على حساب الدينار) الواحد (بعشرة دراهم) قال الكرماني وتبعه ابن حجر الدينار مبتدأ وقوله بعشرة دراهم  
خبره والحساب مضاف الى الجملة أي دينار من الذهب بعشرة دراهم وأربعة دنانير تكون أوقية من الفضة  
وتعقبه العيني فقال هذا تصرف عجيب ليس له وجه أصلاً لأن لفظ الدينار وقع مضافاً اليه وهو مجرور بالاضافة  
ولا وجه لقطع لفظ حساب عن الاضافة ولا ضرورة اليه والمعنى أصح ما يكون انتهى وسقط قوله دراهم  
في رواية أبي ذر (ولم يبين الثمن مغيرة) بن مقسم فيما وصله في الاستقراض (عن الشعبي) عامر (عن جابر) كذا  
لم يبين الثمن (ابن المنكدر) محمد فيما وصله الطبراني (وابو الزبير) محمد بن اسلم فيما وصله التميمي (عن جابر) ثم وقع  
في رواية أبي الزبير عندهم لم تعينها بنحو خمس أواق وفي فوائد تمام بأربعين درهماً (وقال الاعمش) سليمان بن  
مهران فيما وصله أحمد ومسلم وغيرهما (عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر بوقية ذهب) ولابي ذر بأوقية ذهب  
(وقال ابو اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي عمالم يقف الحافظ ابن حجر على وصله (عن سالم عن جابر بمائتي درهم)  
بالتثنية (وقال داود بن قيس) الفراء الدباغ أبو سليمان (عن عبيد الله بن مقسم) بكسر الميم وسكون القاف وقع  
السين المهملة وعبيد الله بضم العين مصغراً القرشي المدني (عن جابر اشراه) أي اشترى النبي صلى الله عليه وسلم  
الجل (بطريق نبوك) وجزم ابن اسحاق عن وهب بن كيسان في روايته المشار إليها قبل بأن ذلك كان في غزوة  
ذات الرقاع قال ابن حجر وهي الراجحة في نظري لأن أهل المغازي اضطرب لذلك من غيرهم (احسبه قال بأربع  
أواق) كفاض ولا بوي ذر الوقت والاصيلي أواق بإثبات الياء فجزم بزمان القصة وشك في مقدار الثمن وقد  
وافقه على ما جزم به علي بن زيد بن جدعان عن أبي المتوكل عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم مر بجابر في غزوة  
تبوك (وقال ابو نضرة) بنون مفتوحة فضاء مجمة ساكنة المنذر بن مالك العبدي فيما وصله ابن ماجه (عن جابر  
اشترى بعشرين ديناراً) قال المؤلف (وقول الشعبي) عامر بن شراحيل (بوقية) ولابي ذر بأوقية (أكثر) من  
غيره في أكثر الروايات (الاشراط أكثر) طرقاً (واسم عندي) مخرجا (قاله ابو عبد الله) أي البخاري وهذا قد  
سبق قريبا وزيد هنا في نسخة وسقط في نسخ والحاصل من الروايات في الثمن أنه في رواية الاكثر أوقية وأربعة  
دنانير وهي لا تختلفها وأوقية ذهب وأربع أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون ديناراً وعند أحمد والبخاري  
من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر ديناراً وقد جمع القاضي عياض بين هذه الروايات بأن سبب  
الاختلاف الرواية بالمعنى وان المراد أوقية الذهب وأربع الاواق والخمس بقدر ثمن الاوقية الذهب وأربعة  
الدنانير مع العشرين ديناراً محمولة على اختلاف الوزن والعدد وكذلك رواية الأربعين درهماً مع المائتي درهم  
قال وكان الاخبار بالفضة عما وقع عليه العقد وبالذهب عما حصل به الوفاء أو بالعكس (باب الشروط  
في المعاملة) من أربعة وغيرها وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة  
قال (حدثنا أبو الزناد) عبيد الله بن ذكوان الزيات (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضى  
الله عنه) أنه (قال قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم) لما قدم المدينة مهاجراً يا رسول الله (اقسم بيننا وبين  
اخواتنا) المهاجرين (التخيل) بكسر الخاء المجمة (قال) عليه السلام (لا) اقسم كراهية أن يخرج عنهم شيئاً من  
رقبة نخلهم الذي به قوام امرهم شفقة عليهم (فقال الانصار) أيها المهاجرون (تدمرونا) ولابي ذر بـ (تدمرونا)  
(الموتة) في التخيل تبعه في السقي والتربة والجداد (وتشرككم) بفتح أوله وثالثه أو بضم ثم كسر (في الثمرة)  
وهذا موضع الترجمة لأن تدبيره ان تكفونا الموتة تقسم بينكم أو تشرككم وهو شرط لغوى اعتبره صلى الله عليه



وسلم (قالوا) أي المهاجرون والانصار (سمعنا واطعنا) \* وهذا الحديث قد سبق في المزارعة في باب اذا قال  
 اكفى مؤنة الخيل \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التيوذكي وسقط لابي ذر ابن اسماعيل قال (حدثنا  
 جويرية بن أسماء عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال اعطى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر اليهود أن) وفي باب المزارعة مع اليهود من طريق عبيد الله عن نافع على أن  
 (يعملوها) أي يتعاهدوا أشجارها بالسقي واصلاح مجارى الماء وغير ذلك (ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها)  
 من عمر أو زرع \* ومطابقته للترجمة ظاهرة لكن الا كثرون على المنع من كراهة الارض بجره مما يخرج منها لكن جملة  
 بعضهم على أن المعاملة كانت مساقاة على الخيل والبياض المتخلل بين الخيل كان يسير افتقع المزارعة تبعا  
 للمساقاة وسبق الحديث في المزارعة \* (باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح) بضم العين وسكون القاف  
 أي وقت عقده (وقال عمر) هو ابن الخطاب رضي الله عنه فيما وصله ابن أبي شيبة (أن مقاطع الحقوق عند  
 الشروط ولت ما شرطت وقال المسور) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو ابن مخزومة فيما وصله في الخمس  
 (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم دسره ربه) هو أبو العاصم بن الربيع من مسلمة الفتح (فأثنى عليه) خبرا  
 (في مصاهره) وكان قد تزوج زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة (فأحسن) الثناء عليه (قال  
 حدثني وصدقني) بتخفيف الدال في حديثه بالواو في اليونينية وفي الفرع فصدقني بالفاء بدل الواو (ورعدني)  
 أي أن يرسل الى زينب وذلك أنه لما أسر يدر مع المشركين فدنه زينب فشرط عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 أن يرسلها اليه (فوقى لي) بذلك فأثنى عليه لاجل وفائه بما شرط له \* وهذا الحديث يأتي ان شاء الله تعالى  
 في كتاب النكاح \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا اللبت) بن سعد الامام (قال  
 حدثني) بالافراد (يزيد بن أبي حبيب) من الزيادة البصري واسم أبيه سويد (عن أبي الخير) مرشد بفتح الميم  
 والمثناة ابن عبد الله الزني (عن عقبة بن عامر) الجهني (رضي الله عنه) أنه قال (قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم احق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج) معناه عند الجمهور وأولى الشروط وحله بعضهم على  
 الوجوب قال أبو عبد الله الابن وهو الاظهر لأنه على الاول يلزم أن لا يجب شرط مطلقا لأنه اذا كان الشرط  
 الذي تستباح به الفروج ليس بواجب فغيره أحرى ومعلوم أن لنا في البياعات وغيرها شروطا لازمة لأن لفظ  
 الشروط هنا عام وانما كان النكاح كذلك لأن امره احوط وبابه اضيق والمراد شروطا لا تنافي مقتضى عقد  
 النكاح بل تكون من مقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف وأن لا يتصرف في شيء من حقوقها ما شرط يخالف  
 مقتضاه كشرط أن لا يتسرى عليها ولا يسافر بها فلا يجب الوفاء به بل يلغو الشرط ويصح النكاح به المثل فهو  
 عام مخصوص لانه يخرج منه الشروط الفاسدة وقال احمد يجب الوفاء بالشرط مطلقا لحديث أحق الشروط  
 قاله النووي في شرح مسلم لكن رأيت في تنقيح المرداوي من الخبايا تفصيلا في ذلك يأتي ان شاء الله تعالى في باب  
 الشروط في النكاح من كتابه مع بقية ما في الحديث من المباحث \* وقد أخرج هذا الحديث أبو داود والترمذي  
 وابن ماجه في النكاح والنساء وفي الشروط \* (باب الشروط في المزارعة) هذه الترجمة اخص من سابقة  
 السابقة \* وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) بن زياد بن درهم أبو غسان النهدي الكوفي قال (حدثنا ابن  
 عيينة) سفيان قال (حدثنا يحيى بن سعيد) الانصاري (قال سمعت حنظلة الزرقني) بن قيس (قال سمعت رافع بن  
 خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال وبعد التحمية جيم (رضي الله عنه يقول كلما انصار حقلا) بجاء  
 مهملة مفتوحة وقاف ساكنة منصوب على التمييز أي زرعاً (فكان نكري الارض) بضم نون نكري وفي بيان  
 ما يكره من الشروط في المزارعة عن صدقة بن الفضل وكان احداً نكري ارضه فيقول هذه القطعة لي وهذه لك  
 (فربما أخرجت هذه) القطعة من الارض (ولم تخرج هذه) بذال مبهمة مكسورة وهاء مكسورة مع الاختلاس  
 أو الاشباع وحذف الهاء قبل المعجمة والاصل ذي نجي بالهاء للوقف أي ولم تخرج القطعة الاخرى فيفوز  
 صاحب تلك بكل ما حصل ويضيع الاخر بالكلية (فهيئنا) وفي حديث صدقة بن الفضل المدكور فيها هم النبي  
 صلى الله عليه وسلم (عن ذلك) لما فيه من حصول الخطأ والمنهى عنها (ولم ته) بضم النون الاولى وسكون  
 الثانية وفتح الهاء مبنيا للمفعول أي لم يهنا النبي صلى الله عليه وسلم (عن الورق) بكسر الراء أي عن الكراهة  
 بالدرهم \* (باب ما لا يجوز من الشروط في عقد النكاح) \* وبه قال (حدثنا مسدد) بضم الميم وفتح المهملة



وتشديد المهمله الاولى ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بتقديم الزاي على الراء مصفرا أبو معاوية البصري قال (حدثنا معمر) يمين مفتوحين فيهما عين مهملة ساكنة ابن راشد الأزدي مولا هم البصري زيل اليمين (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن سعيد) هو ابن المسيب (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال لا يبيع) بآليات التخصية بعد الموحدة على أن لا فاقية ولا أصلي لا يبيع بحذفها وسكون العين على أنها فاقية (حاضر لباد) متاعا بدميه من البادية ليبيعه بمعرومه بأن يقول له اتركه عندي لا يبعه لك على التدرج بأعلى (و) قال عليه السلام (لا تتاجثوا) الأصل تتاجثوا حذف أحدي التاء من تخفيفا من التجس بالنون والجيم والمجبة وهو أن يزيد في الثمن بلا رغبة بل ليفزع غيره (ولا يريدن) بنون التاكيد الثقيلة وفي البيع من حديث علي بن المديني عن ابن عيينة ولا يبيع الرجل (على يبيع أخيه ولا يخطبن) بنون التوكيد الثقيلة (على خطبته) بكسر الخاء المجبة (ولانسأل المرأة) بكسر اللام لالتقاء الساكنين على النهي (طلاق اختها) قال النووي نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلا طلاق زوجته وأن يتزوجها هي فيصير لها من نفقتها ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلة وعبر عن ذلك بقوله (تستكني) بسين مهملة ساكنة بين المثنتين فوقيتين أي لتقلب (أفاهها) قال والمراد باختها نسبا أو رضاعا أو دينيا وبلحق بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن اختا في الدين أما لان المراد الغالب أو أنها اختها في الجنس الآدمي وقال ابن عبد البر المراد الضررة وهذا الحديث سبق في البيوع ويأتي إن شاء الله تعالى في النكاح (باب الشروط التي لا تحمل في الحدود) وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء البغواني قال (حدثنا ثابث) بلام واحدة ابن سعد الامام (عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله) مصفرا (ابن عبد الله بن عتبة) بضم العين وسكون المثناة فوقية (ابن مسعود) عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما ما قالان رجلان (أعراب) لم يسم كغيره من المهمات في هذا الحديث (أني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انشدك الله) بفتح الهمزة وضم المجبة والمهملة أي سألتك الله أي بالله ومعنى السؤال هنا القسم كانه قال أقسمت عليك بالله أو ذكرك الله بشدة الكاف وحينئذ فلا حاجة لتقدير حرف جر فيه (الاقضية) أي ما أطلب منك الاقضاء (لي بكتاب الله) أي بحكم الله أو المراد به ما كان من القرآن متلو أو فقهه وتلاوته وبقي حكمه وهو الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله (فقال الخصم الآخر وهو أفضقه منه) أي بحسن مخاطبته وأدبه وأفاقته منه في هذه القصة لوصفها على وجهها (ثم فاقض بيننا بكتاب الله) الفاء جواب شرط محذوف (وانذني) هو بمزتين الأولى همزة وصل تحذف في الدرج والثانية فاء الفهل ساكنة فاذا ابتدأت بها ظهرت همزة الوصل وقلت همزة الفهل بـ من جنس حركة الهمزة قبلها على قاعدة اجتماع الهمزتين وحذف المفعول المهذى بحرف الخفض للعالم به من السباق والتقدير وانذني في أن أقول وهذا الاستئذان من حسن الادب في مخاطبة الكبير (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل قال ابن أبي عسيق) انقائل أن ابن الخ هو الخصم الثاني كما هو ظاهر السباق وجرم الكرماني بأنه الأول وعبارته ولفظ انذني عطف على اقض إذا المستأذن هو الرجل الاعرابي لخصمه انتهى والظاهر أنه استدلل لذلك بما تقدم في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أبي ذئب فقال الاعرابي أن ابن أبي ذئب قوله في الحديث جاء اعرابي وفيه فقال خصمه لكن قال الحافظ ابن حجر ان هذه الزيادة شاذة بمعنى قوله فقال الاعرابي والمحموظ في سائر الطرق كما هنا انتهى وينظر في قول الكرماني إذا المستأذن هو الرجل الاعرابي لخصمه حيث جعله على لقوله انذني عطف على اقض لأن ظاهره التدافع على ما لا يخفى وكذا قول العيني في باب الاعتراف بالزمان كتاب الحدود وقوله وانذني أي في الكلام لا تكلم وهذا من جملة كلام الرجل لخصمه وهذا من جملة فقهه حيث استأذن بحسن الادب وترفع الصوت انتهى فليأمل والعسيف بالسين المهملة والفاء أي كان اجبرا (على هذا فزني) أي ابنه (بامراته) بامراته الرجل (وانى اخبرت) بضم الهمزة وكسر الموحدة (ان على ابن الرجم) لكونه كان بكرا واعترف (فاقديت) ابني (منه بمائة شاة) من الغنم (ووليدة) جارية (فأنت اهل العلم) العصاة الذين كانوا يفتنون في العصر النبوي وهم الخلفاء الاربعة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت الانصاريون وزاد ابن سعد عبد الرحمن بن عوف (فأخبروني أن ما على ابن جلد مائة) مضافة جلد الى مائة ولا يذم مائة جلدة (وتغريب عام) من البلد الذي وقع فيه ذلك (وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله



صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين ينسكيا بكتاب الله) أى بحكمه أو بما كان قرأنا قبل نسخ لفظه  
(الوليدة والغنم رد) أى مردود (عليك) فأطلق المصدر على المفعول مثل نسج اليمن أى يجب ردهما عليك  
وسقط قوله عليك لغير أى ذر (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) لأنه كن بكر أو اعترف هو بالزنا لأن اقرار الأب  
عليه لا يقبل نعم ان كان هذا من باب الفتوى فيكون المعنى ان كان ابنك زنى وهو بكر فخذ ذلك (اغديا انيس)  
بضم الهمزة وفتح النون مصغرا (الى امرأة هذا فان اعترفت) بالزنا وشهد عليها اثنان (فارجعها) لانها كانت  
محصنة (قال فقد اعلمها) انيس (فاعترفت) بالزنا (فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعت) يحتمل أن  
يكون هذا الامر هو الذى فى قوله فان اعترفت فارجعها وأن يكون ذكره أنها اعترفت فأمره ثانيا أن يرجعها  
وبعث أنيس كما قاله النووي محمول عند العلماء من أصحابنا على اعلام المرأة بأن هذا الرجل قد فها بآينه فلما  
عليه حد القذف فتطالب به أو تعفو عنه إلا أن تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل عليها حد الزنا وهو  
الرجم قال ولا بد من هذا التأويل لأن ظاهره أنه بعث ليطالب إقامة حد الزنا وهذا غير مراد لأن حد الزنا  
لا يحتاج له بالتجسس بل لو أقر الزانى استحب أن يعرض له بالرجوع \* ومطابقة الحديث للترجمة قيل فى قوله  
فاقتديت منه بمائة شاة ووليدة لان ابن هذا كان عليه جلد مائة وتغريب عام وعلى المرأة الرجم فجعلوا فى الحد  
الفداء بمائة شاة ووليدة كأنهما وقعوا شرطا لسقوط الحد عنهما فلا يحل هذا فى الحدود وكذا قالوا وفيه تعسف  
لا يخفى لان الذى وقع انما هو صلح \* وهذا الحديث ذكره البخارى فى مواضع مختصرا ومطولا فى الصلح  
والاحكام والمحاربين والوكالة والاعتصام وخبر الواحد وأخرجه بقية الجماعة \* (باب ما يجوز من شروط  
المكاتب اذ ارضى بالبيع على ان يمتق) بضم أوله وفتح ثالثة وكلمة على للتعليل كهى فى قوله تعالى ولتكبروا الله  
على ما هداكم أى اذ ارضى بالبيع لاجل عتقه \* وبه قال (حدثنا خلاد بن يحيى) بفتح الخاء المجهة وتشديد  
اللام ابن صفوان السلى أبو محمد الكوفى نزيل مكة صدوق روى بالاربعة قال (حدثنا عبد الواحد بن ايمن) ضد  
أبى راحبة مولى ابن أبى عمرو والنخزوى القرشى (المسمى عن ابيه) ايمن أنه قال دخلت على عائشة رضى الله  
عنها (قبل آية الحجاب او من وراء الحجاب) قالت دخلت على بريرة وهى مكاتبة (الواو للعمال ولم تكن قضت من  
كاتبها شيئا وكانت كاتبهم على تسع اواق فى كل سنة وقية) فقالت يا أمة المؤمنين اشترينى فان اهلى يبيعونى  
ولا بى ذريعتى بنونين على الاصل (فأعطينى) بهمة قطع (قالت) عائشة فقلت لها (نعم) اشتريتك فأعتقتك  
(قالت) بريرة (ان اهلى لا يبيعونى) ولا بى ذر لا يبيعونى (حتى يشترطوا ولاءى) الذى هو سبب الارث أن  
يكون لهم (قالت) عائشة فقلت لها (لا حاجة لى بىك) حيثئذ (فسمع ذلك النبى صلى الله عليه وسلم اوبغىه) شك  
الراوى (فقال ما شأن بريرة) أى فذكرت له شأنها (فقال) ولا بى ذر قال (اشتريها فأعتقها) بهمة وصل  
فى الاولى وقطع فى الاخرى (واشترطوا) بلام ساكنة ولا بى ذر وشترطوا باسقاطها (ماشاوا قالت) عائشة  
(فاشتريتها فأعتقتها) ولا بى ذر قال أى الراوى فاشترتها أى عائشة فأعتقتها (واشترط اهلها ولاءها) أن يكون  
لهم (فقال النبى صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعنق وان اشترطوا مائة شرط) \* ومطابقته للترجمة من كون بريرة  
شرطت على عائشة أن تعتقها اذا اشترتها وقد تكرر ذكر هذا الحديث مرات \* (باب الشرط فى الطلاق وقال  
ابن المسيب) سعيد (والحسن) البصرى (وعطاء) هو ابن أبى رباح فيما وصله عبد الرزاق (ان بدا) بغير همز  
فى الضرع وأصله وفى غيرهما بائياته فى الشرط (باطلاق) بأن قال انت طالق ان دخلت الدار (أو آخر) بأن قال  
ان دخلت الدار فأنت طالق (فهو احق بشرطه) \* وبه قال (حدثنا محمد بن عرعرة) النابجى السامى بالسعين  
المهملة القرشى البصرى قال (حدثنا عبيد) بن الحجاج (عن عدى بن ثابت) الانصارى الكوفى (عن أبى حارم)  
بالحاء المهملة والراء سمان الانبجى (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
التلقى) للربكان اشراء متاعهم قبل معرفة سعر الباد (وان يتاع) يشتري (المهاجر) أى المقيم (للاعرابى) الذى  
يسكن البادية (وان تشترط المرأة) عند العقد (طلاقا حتما) اعم من أن تكون معها فى العصمة كالضرة  
اولا تكون فى العصمة كالأجنبية \* وهذا موضع الترجمة كما قاله ابن بطال لان مفهومه انها اذا اشترطت ذلك  
فطلق أختها وقع الطلاق لانه لو لم يقع لم يكن للنهى عنه معنى (وان يستام الرجل على سوم اخيه) بأن يقول لمن  
اتفق مع غيره يبيع ولم يهقداه أنا اشتريه بازيد أو أنا أبيعك خيرا منه بارخص منه فيحرم بعد استقرار الثمن  
بالتراضى صريحا وقبل العقد (ونهى) عليه السلام أيضا (عن التجسس) بنون مفتوحة فجيم ساكنة فشين موحدة وهو



أن يزيد في الثمن بلا رغبة بل ليغتر غيره (ومن التصرية) وهي ربط البائع ضرع ذات اللبن من ما كول اللهم ليكثر  
 لبنها تغير المشتري. وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي (تابعه) أي تابع محمد بن عروة  
 في تصحيحه برفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم (معاذ) أي ابن معاذ بن نصر بن حسان الغنوي البصري  
 فيما وصله مسلم (وعبد الصمد) بن عبد الوارث فيما وصله مسلم أيضا (عن شعبة) بن الحجاج (وقال غدير) محمد بن  
 جعفر فيما وصله مسلم أيضا وأبو نعيم في مستخرجيه كما في المقدمة (وعبد الرحمن) بن مهدي (نهي) بضم النون  
 وكسر الهاء مبنيا للمفعول (وقال آدم) بن أبي إياس عن شعبة (نهي) بضم النون وكسر الهاء مع ضمير الجمع  
 (وقال النضر) بفتح النون وسكون الضاد المجهة ابن شمير (وحجاج بن منهل) بكسر الميم وسكون النون  
 (نهي) بفتح النون والهاء مبنيا للمعلوم من الماضي المفرد ولم يعين الفاعل وبعد هاء نهى ياء وفي رواية أبي ذر  
 كما في الفرع نهايا ليل بدل الياء قال الحافظ ابن حجر في المقدمة ورواية آدم وعبد الرحمن والنضر لم أقف عليها  
 أي موصولة ورواية حجاج وصلها البيهقي وقال في الفتح رواية آدم ورواها في نسخته وأما رواية النضر فوصلها  
 اسحاق بن راهويه في مسنده عنه (باب الشروط مع الناس بالقول) أي دون الالتماد والكتابة. وبه قال  
 (حدثنا إبراهيم بن موسى) بن يزيد الفراء أبو اسحاق الرازي قال (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف أبو عبد الرحمن  
 الصنعاني قاضها (ان ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (أخبره) ولا يذرا خبرهم عيم الجمع (قال أخبرني)  
 بالافراد (يعلى بن مسلم) علي وزن يرضى ابن هريرة (وعمر بن دينار) بفتح العين وسكون الميم (عن سعيد بن  
 جبير) الكوفي (يزيد) أحدهما على صاحبه وغيرهما (أرفع عطفا على فاعل أخبرني) قد سمعته (الضمير المرفوع  
 لابن جريج والمنصوب للغير) يحدثه عن سعيد بن جبير (أنه) قال (أما عند ابن عباس) بفتح اللام للتأكيد (رضي  
 الله عنهم ما قال حدثني) بالافراد (أبي بن كعب) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موسى  
 رسول الله) مبتدأ وخبر أي صاحب الخضر هو موسى بن عمران كليم الله ورسوله لا موسى آخر كما يزعم نوف  
 البكالي (قد ذكر الحديث) في قصة موسى والخضر (قال) أي الخضر لموسى (الم أقل انك ان تستطيع معي صبرا  
 كانت) المسألة (الاولى) من موسى (نسيانا) بالنصب خبر كان (و) المسألة (الوسطى شرط) يعني كانت بالشرط  
 بالقول (و) المسألة (الثالثة عمدا) وأشار إلى الأولى بقوله (قال لا تأخذني بمانيت) أي بالذي نسبته  
 أو بنسياني أو بشي نسبته يعني وصيته بان لا يعترض عليه وهو اعتذار بالنسيان أخرجه في معرض النهي عن  
 المؤاخذه مع قيام المانع لها قاله البيضاوي وقال السمرقندي قال ابن عباس هذا من معاريض الكلام لان  
 موسى لم ينس ولكن قال لا تأخذني بمانيت اذا كان مني نسيان فلا تأخذني به (ولا ترهني من امرى  
 عمرا) لا تكلفني من امرى شدة وأشار إلى الوسطى التي كانت بالشرط بقوله (أما غلاما فقتله) وإلى الثالثة  
 بقوله (فانطلقا فوجداه جدارا يريد ان ينقض) أي تداني إلى أن يستطفاستعبرت الارادة للمشارفة (فأقامه)  
 بعمارته أو بعمره ودهمه وقيل مسجحه بيده فقام (قرأها ابن عباس) أي وراههم من قوله تعالى أما السقيفة  
 فكانت مساكن يعملون في البحر فاردت أن أعيها وكان وراههم (أما هم ملك) ومطابقة الحديث للترجمة  
 في قوله والوسطى شرط لان المراد به قوله ان سألتك عن شي بعد هاء فلا تصاحبن والتم موسى بذلك ولم يكتف  
 ذلك ولم يشهد أحد اوفيه دلالة على العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط فان الخضر قال لموسى لما خلف الشرط  
 هدا فراق بيني وبينك ولم ينكر عليه. موسى صلى الله عليه وسلم. وهذا الحديث أخرجه المؤلف في مواضع  
 كثيرة تزيد على العشرة مطولا ومختصرا (باب الشروط في الولاية) وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس  
 الأصمجي ابن أخت امام الاثمة مالك بن انس قال (حدثنا مالك) هو خاله الامام الاعظم (عن هشام بن عروة)  
 وسقط لابي ذر ابن عروة (عن ابيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن عائشة) رضي الله عنها انها (قالت جاءني  
 بريرة فقالت كاتبت اهلي) موالى (على تسع اواق) بالتسوين من غير ياء (في كل عام ارقية فاعينيني) وفي كتاب  
 المكاتبة مما ذكره معلقا ووصله الذهلي في الزهريات عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة  
 ان بريرة دخلت عليها تستعينها في كتابتها وعلماها خمسة اواق فجمعت عليها في خمس سنين لكن المشهور ما في رواية  
 هشام بن عروة تسع اواق وجرم الاسماعيلي بان الرواية المتعلقة غلط لكن جمع بينهما بان الخس هي التي كانت  
 استخفت عليها بحلول فجومها من جملة التسع الاواق المذكورة في حديث هشام وبشهادة أن في رواية عروة



عن عائشة في أبواب المساجد فقال أهلها ان شئت اعطيت ما يتي (فقلت) عائشة لبريرة (ان احبوا) اهلك  
 (ان اعدها لهم) أي الاواني التسع وهو يشكل على الجمع الذي ذكرته فليست مثل (ويكون) نصب عطفا على  
 المنصوب السابق (ولا ولى) بعد أن اعتقك وجواب الشرط (فقلت فذهبت ببريرة الى أهلها فقالت لهم) ما قالته عائشة (فابوا عليها) أي فامتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (لجأت من عندهم) الى عائشة (ورسول  
الله صلى الله عليه وسلم جالس) عندها (فقالت اني قد عرضت ذلك) بكسر الكاف (عليهم) تعني أهلها (فابوا الا  
أن يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال خذوها) اشتريها  
فأعتقها (واشترطى لهم الولاء) أي عليهم فاللام بمعنى على كذا رويته عن حرملة عن الشافعي لكن ضعفه  
الذروي بانه عليه السلام أنكر الاشتراط فلو كانت بمعنى على لم ينكره قال وأقوى الاجوبة ان هذا الحكم  
خاص بعائشة في هذه القصة ونعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت الا بدليل أو المراد التوزيع لهم لانه  
صلى الله عليه وسلم قد بين لهم أن الشرط لا يصح فلما جاوز في اشتراطه قال ذلك أي لا تنال به سواء شرطتبه أم لا  
والحكمة في اذنه ثم ابطاله أن يكون أبلغ في قطع عادتهم وجرهم عن مثله وقد أشار الشافعي في الام إلى تضعيف  
رواية هشام المصمري بالاشتراط لكونه انقردم ادون أصحاب أبيه لكن قال الطحاوي حدثني المزني به عن  
الشافعي بافظ وأشترطى لهم الولاء بهمزة قطع بغير مشاة فوقية ثم وجهها بان المعنى أظهرى لهم حكم الولاء  
ولا يلزم أن يكون مانقله الطحاوي عن المزني مذكورا في الام (فأعنا الولاء لمن اعتق ففعلت عائشة) الشراء  
والعتق (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس) خطيبا (حمد الله واثني عليه ثم قال ما من رجل  
ما شأنهم) يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أي ليست في حكمه وقضائه (ما كان من شرط ليس في كتاب  
الله فهو باطل وان كان ماله شرط) أو أكثر (فصا الله احق) أي الحق (وشرط الله) الذي شرطه وجعله شرعا  
(اوثق) أي القوي وما هو واه فافعل التفضيل فيها ليس على بابها (وانما الولاء لمن اعتق) وهذا الحديث  
قد ذكره المؤلف في مواضع كثيرة بوجوه مختلفة وطرق متباينة قال العيني وهذا هو الرابع عشر موضعا • هذا  
(باب) بالتسوين (إذا اشترط) صاحب الارض (في) عقد (المزارعة اذا شئت اخرجتك) • وبه قال (حدثنا  
أبو احمد) غير مسمى ولا منسوب ولا بذي ذروا بن السكن عن القريبي أبو أحمد مزاري بن جويه بفتح الميم وتشديد  
الراء الاولى وأبوه بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم الهمداني بفتح الميم والمجعة النهاوندي وليس له كشيخه  
في البخاري سوى هذا الحديث ويقال انه محمد بن يوسف البكندى ويقال انه محمد بن عبد الوهاب القراء قال  
(حدثنا محمد بن يحيى) بن علي (ابو غسان) بفتح الغين المجعة والنسب المهملة المشددة (الكافي) قال (اخبرنا  
مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال لما دفع) بالقاء والادال والعين المهملتين محركتين  
وضبطه الكرماني كالصغاني بالغين المجعة وتشديد الدال المهملة من الفدغ وهو كسر الشئ المجوف (أهل  
خبر) بالرفع على الفاعلية ومفعوله (عبد الله بن عمر قام) أبوه (عمر) رضي الله عنه (خطيبا فقال ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان عاملا يهود خيبر على اموالهم) أي التي كانت لهم قبل أن يفيشها الله على المسلمين (وقال)  
لهم) (نقرتم) بضم النون وكسر القاف فيها (ما اقرتم الله) أي ما قدر الله اناتر ككم فاذا شئنا فاجزناكم منها  
بين أن الله قد أخر جكم (وان عبد الله بن عمر خرج الى ماله هالك) بخفض ماله (فعدى عليه) بضم العين وكسر  
الدال المحفظة أي ظلم على ماله (من الليل) والقوه من فوقيت (فقدعت) بضم الفاء الثانية وكسر الدال مبنيا  
للمفعول والنائب عن الفاعل قوله (بدأ ورجلاه) قال في القاموس الفدع محركة اعوجاج الرسغ من اليد  
والرجل حتى ينقلب الكف أو القدم الى انسيها أو هو المشى على ظهر القدم أو ارتفاع أخمص القدم حتى لو وطئ  
الافدع عصفورا ما آذاه أو هو عوج في المفاصل كنهها قد زالت عن موضعها أو أكثر ما يكون في الارساغ خلفه  
أوزيغ بين القدم وبين عظم الساق ومنه حديث ابن عمر ان يهود خيبر دفعوه من بيت ففدعت قدمه (وليس لنا  
هناك عدو غيرهم هم عدونا وفتح الهاء ولا بذي ذروهم متباينكون الهاء أي الذين تنههم  
وقد رأيت اجلاءهم) بكسر الهمزة وسكون الجيم عدودا اخر اخرجهم من أوطانهم (فلما جمع عمر على ذلك) أي  
عزم عليه (اتاه احد بني أبي الحقيق) بضم الحاء المهملة وفتح القاف الاولى وسكون التحتية رؤساء اليهود (فقال  
يا أمير المؤمنين أخرجنا) بهمزة الاستفهام الانكارى (وقد أقرنا محمد صلى الله عليه وسلم) الواو في وقد الحال



(وعاملنا على الاموال) بفتح الميم واللام من وعاملنا (وشروط ذلك) أى اقرارنا في أوطاننا (لنا فقال) له (عمر) أظننت بهمزة الاستفهام الانكارى (انى نسيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف بك اذا اخرجت) بضم الهمزة مبنيا للمفعول وتاء الخطاب (من خير تعدو) بدين مهملة أى تجرى (بك فلو صد لي له بعد ليلة) بفتح القاف وضم اللام والصاد المهملة بينهما واو ساكنة الناقصة الصابرة على السير أو الاتى أو الطويلة القوام وأشار صلى الله عليه وسلم الى اخراجهم من خير فهو من أعلام النبوة (فقال) أحد بنى أبي الحقيق (كانت هذه) ولعمري والمستغنى عن ذلك (هزيلة من أبي القاسم) بضم الهاء وفتح الزاى تصغير هزلة ضد الجذ وفي اليونانية هزيلة بكسر الزاى أى لم تكن حقيقة وكذب عدو الله (قال) عمرو لابي ذر فقال (كذبت يا عدو الله فأجلاهم عمرو وأعطاهم) بعد أن أجلاهم (قيمة ما كان لهم من الثمر) بالثلثة وفتح الميم (حالا وابلا وعروضا) نصب تمييزا للقيمة (من اقتاب وجبال وغير ذلك) والاقتاب جمع قتب وهو كاف الجمل وانما ترك عمر مطالبهم بالقصاص لانه قد عذله وهو نام فلم يعرف عبد الله من قدعه فأشكل الامر (رواه) أى الحديث (حماد بن سلمة) فيما وصله أبو يعلى (عن عبيد الله) مصغرا العمري (احسبه عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم اختصره) حماد وشك في صحته ورواه الوليد بن صالح عن حماد بن عيسى في حديثه البغوى (باب) بيان (الشروط في الجهاد) بيان (المصالحة مع اهل الحروب) وفي الفرع كاصله أيضا الحرب بفتح الحاء وسكون الراء (وكتابه الشروط) زاد أبو ذر عن المستغنى مع الناس بالقول قال في الفتح وهي زيادة مستغنى عنها لانها تقدمت في ترجمة مستغنى الا أن تحمل الاولى على الاشتراط بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول والفعل معا انتهى فليست مثل مع قوله وكتاب الشروط وبه قال (حدثني) بالافراد ولا بى ذر حدثنا (عبد الله بن محمد) المسندى قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام البجلي قال (اخبرنا معمر) بفتح الميم وسكون المهملة بينهما ابن راشد (قال اخبرني) بالافراد (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال اخبرني) بالافراد أيضا (عروة بن الزبير) بن العوام (عن المسور بن مخرمة ومروان) بن الحكم وروايتهم امرسلة لان مروان لا صحبة له ومسورا وان كان له صحبة لكنه لم يحضر القصة وانما سمعها من جماعة من الصحابة شهدوها (يصدق كل واحد منهما) من المسور ومروان (حديث صاحبه) والجسملة خالية (قالا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) من المدينة (زمن الحديثية) بالتخفيف يوم الاثنين ليلال ذى القعدة سنة ست من الهجرة في بضع عشرة مائة فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى وأشعره وأحرم منها مرة وبعث بسر ابضم الموحدة وسكون السين المهملة ابن سفيان عينا الخبر قريرش (حق كانوا) ولا بى ذر حتى اذا كانوا (بعض الطريق قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خالد بن الوليد باغصم) بفتح الغين المججمة وكسر الميم بوزن عظيم وفي المشارق بضم الغين وفتح الميم قال ابن حبيب موضع قريب من مكة بين رابغ والخيفة (في خيل قريرش) وكانوا كما عند ابن سعد ما تلى فارس فيهم عكرمة بن أبي جهل حال كونهم (طلبة) وهي مقدمة الجيش ولا بى ذر طليعة بالرفع (لخذوا ذات اليمين) وهي بين ظهري الخضر في طريق تخرجه على ثنية المرار بكسر الميم وتخفيف الراء مهبط الحديدية من أسفل مكة قال ابن هشام فسلك الجيش ذلك الطريق فلما رأته خيل قريرش فقرة الجيش قد خالفوا عن طريقهم ركضوا راجعين الى قريرش وهو معنى قوله (فوالله ما شعرهم خالد حتى اذا هم بفترة الجيش) بفتح القاف والفتحة الفوقية وسكون الكاف في الفرع غباره الاسود (فانطلق) خالد حال كونه (يركض) بضرب برجله دابته استعجالا للسير حال كونه (نذرا) منذرا (لقريرش) بمجي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان بالثنية) أى ثنية المرار بكسر الميم (التي يهبط) بضم أوله وفتح ثالثة مبنيا للمفعول (عليهم) أى على قريرش (منها بركت به) عليه السلام (راحلة فقال الناس حل حل) بفتح الحاء المهملة وسكون اللام فيهما ازجر للراحلة اذا حلتها على السير وقال الخطابي ان قلت حل واحدة فبالسكون وان اعدتها نوت الاولى وسكنت الثانية وحكى السكون فيهما والتسوية كظنهم في محج وهو معنى قوله في التاموس حل حل منوتين أو حل واحدة انتهى لكن الرواية بالسكون فيهما (فالت) بتشديد الحاء المهملة وفتح الهمزة أى تمادت في البرول فلم تخرج من مكانها (فقالوا) خلا ل القصور خلا ل القصور مزينة وخلات بفتح الخاء المججمة واللام والهمزة والقصور بفتح القاف وسكون الصاد المهملة وفتح الواو هموزا مردودا اسم لناقته عليه السلام أى حزن وتصبعت (فقال النبي



صلى الله عليه وسلم ما خلا من القسواء (أي ما حُرِّت) وما ذاك لها بخلق) بضم الخاء المعجمة واللام أي ليس  
 الخلا لها بعبادة كما حسبتم (ولكن حسبها) أي القسواء (حابس الصل) زاد ابن اسحاق عن مكة أي حسبها الله  
 عن دخول مكة كما حسب الصل عن مكة لأنهم لو دخلوا مكة على تلك الهيئة وصدهم قر يش عن ذلك لوقع بينهم  
 ما يفضي إلى سفك الدماء ونهب الأموال لكن سبق في العلم القديم أنه يدخل في الإسلام منهم جماعات (ثم قال)  
 عليه السلام (والذي نفسي بيده لا يسألوني) أي قر يش ولا بني ذر لا يسألوني بنو نين على الأصل (خطة) بضم  
 الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أي خصلة (يعظمون فيها حرمان الله) يكفون بسببها عن القتال في الحرم  
 تعظيمها له (الاعطيتهم إياها) أي أجبتهم إليها وإن كان في ذلك التحمل مشقة (ثم زجرها) أي زجر عليه السلام  
 الناقة (فونبت) بالمثلثة وآخره مشاة أي قامت (قال فعديل) عليه السلام (عنهم) وفي رواية ابن سعد فولي  
 راجعاً (حتى نزل بأقصى الحديبية على عهد) بفتح التاء والميم آخره دال مهملة (قليل الماء) قال في القاموس  
 القند ويحترق وكتاب الماء القليل لا مادة له أو ما بقي في الجلد أو ما يظهر في الشتاء ويذهب في الصيف انتهى  
 وقوله قليل الماء قيل تأكيد لدفع توهم أن يراد لغة من يقول إن الحمد الماء الكثير وعورض بأنه اغماض وجهه أن  
 لو ثبت في اللغة أن الحمد الماء الكثير واعترض في المصايح قوله تأكيد بأنه لو اقتصر على قليل أمكن أجمع إضافته  
 إلى الماء فيشكل وذلك لأنك لا تقول هذا ماء قليل الماء نعم قال الداودي الحمد العين وقال غيره حفرة فيها ماء  
 فإن صح فلا اشكال (تبرضه) بالموحدة المقصورة بعد المثنتين التحتية والفوقية فراء مشددة فضاء معجمة أي  
 يأخذه (الناس تبرصا) نصب على أنه مفعول مطلق من باب التفعّل للتكلف أي قليلاً قليلاً وقال صاحب العين  
 التبرص جمع الماء بالكنتين (فلم يلبثه) بضم أوله وفتح اللام وتشديد الموحدة وسكون المثناة في الفرع وأصله  
 وغيرهما معهما عليه ونسبه في الفتح وتبعه في العمد لقول ابن التين وضبطناه بسكون اللام مضارع ألبث  
 أي لم يتركوه يلبث أي يقيم (الناس حتى زحوه) لم يبقوا منه شيئاً يقال زححت البئر على صبغة واحدة  
 في التعدي وال لزوم (وشكى) بضم أوله مبنياً للمفعول (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العطش) بالرفع ثانياً  
 عن الفاعل (فانتزع سهماً من كتفه) بكسر الكاف جعته التي فيها النبل (ثم امرهم أن يحولوه) أي السهم  
 (فيه) في الحمد وروى ابن سعد من طريق أبي مروان حدثني أربعة عشر رجلاً من الصحابة أن الذي نزل البئر  
 ناجية بن الأعم وقيل هو ناجية بن جندب وقيل البراء بن عازب وقيل عباد بن خالد حكاه عن الواقدي ووقع في  
 الاستيعاب خالد بن عباد قاله في المقدمة وقال في الفتح ويمكن الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره (فوالله  
 ما زال يجيئ) بفتح أوله وكسر الجيم آخره شين معجمة بعد تحمية ساكنة يفور ويرتفع (لهم بالرى) بكسر الراء  
 (حتى صدروا عنه) أي رجعوا رواد بعد ورودهم وزاد ابن سعد حتى اغترفوا بأيديهم جلوساً على شفير البئر  
 (فيئنا) بالميم ولا بني ذر عن الكتف فيئنا باسقاطها (هم ككذلك إذا جابدين بن ورقاء) بضم الموحدة وفتح  
 الدال المهملة مصغراً وأبوه بفتح الواو وسكون الراء وبالضاد مدوداً (الحزاعي) بضم الخاء المعجمة وفتح الزاي  
 وبعد الألف عين مهملة الصحابي المشهور (في نفر من قومه من خزاعة) منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية فيما  
 قاله الواقدي وخارجة بن كرز وزيد بن أمية كما في رواية أبي الأسود عن عروة (وكانوا) أي بديل والنفر الذين  
 معه (عيسى نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح العين المهملة وسكون التحتية وفتح الموحدة ونصح بضم  
 النون أي موضع سره وأمانته فشيء الصدر الذي هو مستودع السر بالعينية التي هي مستودع خير الثياب  
 وكانت خزاعة (من أهل تهامة) بكسر المثناة القوية مكة وما حولها زاد ابن اسحاق في روايته وكانت خزاعة  
 عيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلماً ومشر كمالاً لا يخفون عنه شيئاً كان بمكة (فقال) بديل (أي تركت  
 كعب بن لؤي وعامر بن لؤي) بضم اللام وفتح الهمزة وتشديد الياء فيهما (نزلوا أعداء مياه الحديبية) بفتح  
 الهمزة وسكون العين المهملة جمع عدا بالكسر والتشديد وهو الماء الذي لا انقطاع لمادته كالعين والبئر وفيه أنه  
 كان بالحديبية مياه كثيرة وأن قر يش أسبقوا إلى النزول عليها ولذا عطش المسلمون حين نزلوا على الحمد المذكور  
 وذكر أبو الأسود في روايته عن عروة وسبقت قر يش إلى الماء ونزلوا عليه (ومعهم العود) بضم العين المهملة  
 وسكون الواو آخره ذال معجمة جمع عائد أي النوق الحديبية التي ذات اللين (المطافيل) بفتح الميم والطاء  
 المهملة وبعد الألف فاء مكسورة فتنة تحمية ساكنة فلام الاتهام التي معها أظفاله و مراده أنهم خرجوا



معهم بذوات الالبان من الابل ليتزودوا بالبانها ولا يرجعوا حتى ينعوه وقال ابن قتيبة يريد النساء والصبيان  
 ولكنه استعار ذلك يعني انهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لارادة طول المقام وليكون ادعى الى عدم  
 الفرار ويحتمل ارادة المعنى الآخر وعند ابن سعد معهم العوذ المطا قبل والنساء والصبيان (وهم مقاتلون  
 وصادون) أي ما تقول (عن البيت) الحرام (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) انما عبي لخال أحد ولكم  
 جنة ستمين وان قريشا قد نهكتهم الحرب) بفتح أوله وفتح الهاء وكسر هاء الفرع كاصلة أي ابغضت فيهم  
 حتى أضعفت قوتهم وهزلتهم أو أضعفت أموالهم (واضربت بهم فان شاؤا ما ددتهم) أي جعلت بيني وبينهم  
 (مدة) معينة انزل قتالهم فيها (ويحلوا بيني وبين الناس) أي من كفار العرب وغيرهم زاد أبو ذر عن المستقل  
 والكشميني ان شاؤا (فان اظهر) بالجزم (فان شاؤا) بشرط معطوف على الشرط الاول (ان يدخلوا فيما دخل  
 فيه الناس) من طاعني وجواب الشرطين قوله (فعلوا والا) أي وان لم اظهر (مقدجوا) بفتح الجيم وتشديد  
 الميم المضموه أي امترأحو من جهد القتال ولا بن عائد من وجه آخر عن الزهري فان ظهر الناس على ذلك  
 الذي يغنون فصرح بما حذفه هنا من القسم الاول والتردد في قوله فان اظهر ليس شكافي وعد الله انه سينصره  
 ويظهره بل على طريق التنزل وفرض الامر على ما زعم الخصم (وان هم أبوا) امتنعوا (فوالذي نفسي بيده  
 لا قاتلهم على امرى هذا حتى تنفرد ساقني) بالسين المهملة وكسر اللام أي حتى تفصل رقبتي أي حتى أموت  
 أو حتى أموت وأبقى منفردا في قبري (وليفقدن الله أمره) بضم المثناة التحتية وسكون النون وبالدال المعجمة  
 وتشديد النون وضبطه في المصاييح كالتمجج بتشديد الفاء مكسورة أي امضين الله أمره في نصر دينه (فقال  
 بديل سابلهم) بفتح الموحدة وتشديد اللام (ما تقول قال فانطلق) بديل (حتى ان قريشا قال انا قد جئناكم  
 من هذا الرجل) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (وسمعه يقول قولاً فان شئتم ان نعصره عليكم فعلا فقال  
 سفاؤهم) قال في الفتح سمي الواقدي منهم عكرمة بن أبي جهل والحكم بن أبي العاص (لا حاجة لنا ان نخبرنا  
 عنه بشئ) وقال دوارى من هات (يكسر التاء أي أعطى) (ما سمعه يقول قال سمعه يقول كذا وكذا  
 فحدثهم بما قال النبي صلى الله عليه وسلم فقام عروة بن مسعود) هو ابن معتب بضم الميم وفتح العين المهملة  
 وكسر القوقبة المشددة النقي أسلم ورجع الى قومه ودعاهم الى الاسلام فقتلوه (فقال أي قوم) أي يا قوم  
 (السم بالولد) أي مثل الاب في الشفقة لولده (فالوايلي قال ألسنتم بالولد) مثل الابن في النصيح لوالده (قالوا  
 بلى) وعند ابن اسحاق عن الزهري ان أم عروة هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف فأراد بقوله ألسنتم بالولد  
 انكم قد ولدتموني في الجملة لكون أمي منكم ولاي ذر فيما قاله الحافظ ابن حجر ألسنتم بالولد وألسنتم بالولد والاول  
 هو الصواب وهو الذي في رواية أحمد وابن اسحاق وغيرهما (قال سهل تهـ موني) ولاي ذر تهـ موني بنو نين  
 على الاصل أي هل تنسبونني الى التهمة (قالوا لا) تهـ مكم (قال ألسنتم تعلمون اني استعرت أهل عكاظ) بضم  
 العين المهملة وتخفيف الكاف وآخره ظالم معجمة غير منصرف لا يذر ولغيره بالتسوين أي دعوتهم للقتال  
 نصرة لكم (فلا بدوا على) بالموحدة وتشديد اللام المفتوحين ثم حاء مهملة مفتوحة امتنعوا أو عجزوا (جئكم  
 بأهلي وولدي ومن أطاعني قالوا بلى قال فان هذا) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (قد عرس لكم) ولاي ذر عن  
 الجوى والمستمل عليكم (خطة رشد) بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أي خصلة خير وصلاح وانصاف  
 (اقبلوها ودعوني) انز كوني (آية) بالذو والياء على الاستئناف أي أنا آية ولاي ذر أنه يجوز ما بحذف الياء  
 على جواب الامر والهاء مكسورة أي أجي اليه (قالوا الله) بهمة وصل فهمة قطع ساكنة فخنة فوقية  
 مكسورة فهام مكسورة أمر من أتى يأتي (فأنا) عليه السلام عروة (لجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم) لعروة (نحو من قوله لبديل) السابق وزاد ابن اسحاق وأخبره أنه لم يأت يريد حرباً  
 (فقال عروة عند ذلك) أي عند قوله لا قاتلهم (أي محمد) أي يا محمد (أرأيت) أي أخبرني (ان استأصلته امر  
 قومك) أي استهلكتهم بالكلية (هل سمعت باحد من العرب اجماع) بتقديم الجيم على الخاء المهملة أهالك  
 (أهلك قبلك) بالكلية ولاي ذر في نسخة أصله كذا في الفرع كاصلة وضبط على الاولى (وان تكن الاخرى) قال  
 الكرمانى وتبعه العيني وان تكن الدولة لتو ملك فلا يخفى ما يفعلون بكم لجواب الشرط محذوف وفيه رعاية  
 الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث لم يصرح الا بشئ غاليته وقال في المصاييح التقدير وان تكن  
 الاخرى لم ينفعك أصحابك وأما قول الزركشي التقدير وان كانت الاخرى كانت الدولة لا بد وكان الظفر اهم



عليك وعلى أصحابك فقال في المصايح هذا التقدير غير مستقيم لما يلزم عليه من اتحاد الشرط والجزاء لان  
 الاخرى هي اتصاف العدد وظفرهم فيقول التقدير الى انه ان اتصرا اعداؤك وظفروا سكك انت الدولة لهم  
 وظفروا (فاني والله لا اري وجوها) أي أعيان الناس (واني لا اري اشوايا من الناس) بفتح الهمزة وسكون  
 الشين المجهمة وتقدم بها على الواو اخلاط من الناس من قبائل شتى ولا يذعن الكشميري أو شيا بتقديم الواو  
 على المجهمة ويروي أو شيا بتقديم الواو والوحدة اخلاط من السفلة (خليفة) بالخاء المجهمة والصاد حقيقا  
 (ان يفزوا) أي بأن يفزوا (وبدعوك) بترك كوك لان العادة جرت أن الجيوش المجهمة لا يؤمن عليها الفرار  
 بخلاف من كان من قبيلة واحدة فانهم يأتقون الفرار في العادة وما علم عروة أن موودة الاسلام أبلغ من موودة  
 القرابية (فقال له أبو بكر رضي الله عنه) ولا يذعن أبو بكر الصديق وكان خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاعدا فيما ذكره ابن اسحاق (امصص) بهمزة وصل فيم ساكنة فصادين مهملين الاولي مفتوحة بصيغة الامر  
 من مصص بمصص من باب علم يعلم ولا يذروا كماها ابن التين عن رواية القاسي امصص بضم الصاد وخطاها  
 (ينظر اللات) بفتح الموحدة بعد الجارة وسكون المجهمة قطعة تبقى بعد اثنان في فرج المرأة وقال الداودي النظر  
 فرج المرأة قال السفاقي والذي عند أهل اللغة انه ما يخفض من فرج المرأة أي يقطع عند خفافها وقال  
 في القاموس النظر ما بين اسكنى المرأة الجمع بطور كالبظر والبظر بالنون كقنفذ والبطارة وتفتح وأمة بطراء  
 طوبلته والاسم البظر محركة واللات اسم أحد الاصنام التي كانت قريش وثقف يعبدها وقد كانت عادة  
 العرب الشتم بذلك تقول لمصص بطراء أمه فاستعار ذلك أبو بكر رضي الله عنه في اللات لتعظيمهم اياها فقصده  
 المبالغة في سب عروة باقامة من كان يعبد مقام أمه ووجهه على ذلك ما أغضب به من نسبته الى الفرار ولا يذعن  
 بظن باسقاط حرف الجر (أفمن نهر عنه ونده) استهزاء من انكاره (فقال) أي عروة (من ذا) أي المتكلم  
 (قالوا أبو بكر قال) عروة (أما) بالتخفيف حرف استفهام (والذي نفسي بيده لو لا بد) أي نعمة ومنه (كانت  
 لك عندى لم اجرك) بفتح الهمزة وسكون الجيم وبالزاي أي لم أكاكفك (بها لا جيتك) وبين عبد العزيز الامام  
 عن الزهري في هذا الحديث أن البلاء المذكورة أن عروة كان يحمل بديته فأعانه فيها أبو بكر بن عوف حسن  
 وفي رواية الواقدي عشر قلائص قاله الحافظ ابن حجر (قال وجهه) عروة (بكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلمها  
 تسكلم) زاد أبو ذر عن الحموي والكشميري كلمة والذي في اليونانية كلمة بدل قوله تسكلم وفي نسخة فكلمها كلمة  
 (أخذ بلحيته) الشريفة على عادة العرب من تناول الرجل لحبة من يكلمه لاسيما عند الملاحظة (والمغيرة بن  
 شعبه فأنم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم ومعه السيف) فصد الحراسته (وعليه) أي على المغيرة (المغيرة  
 بكسر الميم وسكون المجهمة وفتح الفاء ليستغنى من عروة عمه) فكلمها هو عروة يده الى حبة النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم ضرب يده) اجلالا للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيما (بثقل السيف) وهو ما يكون أسفل القراب من فضة  
 أو غيرها (وقال له أحر يدك عن حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد عروة بن الزبير فانه لا ينبغي لشرك أن  
 يمس (فرفع عروة رأسه فقال من هذا) الذي يضرب يدي (قالوا) ولا يذعن (المغيرة بن شعبه) وعنده  
 ابن اسحاق فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة  
 ابن شعبه قال في التفتح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبه نفسه باسناد صحيح  
 وأخرجه ابن حبان (فقال) عروة مخاطبا للمغيرة (أي غدر) بضم الغين المجهمة وفتح الدال أي باغدر معدول  
 عن غادر مبالغة في وصفه بالغدر (أست اسمي في غدرتك) أي أست اسمي في دفع شر خيانتك يسذل  
 المال (وكان المغيرة) قبل اسلامه (محب قوما في اجداهيه) من ثقيف من بني مالك لما خرجوا زائرين  
 المقوقس بمصر فأحسن اليهم وقصر بالمغيرة فخصت له المغيرة منهم لانه ليس من القوم فلما كانوا بالطريق  
 شربوا الخمر فلما سكروا وناموا غدر بهم (فقتلهم) جميعا (وأخذ أموالهم) فلما بلغ ثقيفا فقتل المغيرة تداعوا  
 لقتل فسمي عروة عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفسا واصطلموا فها هو سبب قوله أي غدر  
 (ثم جاء) الى المدينة (فاسلم) فقال له أبو بكر ما فعل المالكيون الذين كانوا معك قال قتلهم وجمعت بأسلحتهم الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس أو يرى رأيها فيها (فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الاسلام) بالنصب على  
 المفعولية (فأقبل) باقظ المضارع أي أقبله (وأما المال فليست منه في شيء) أي لا أنقض له لكونه أخذ  
 غدره لأن أموال المشركين وان كانت مغنومة عند الفهر فلا يحل أخذها عند الامن فاذا كان الانسان

قوله وفي نسخة فكلمها كلمة  
 كذا بخطه وهو موافق لما  
 في اليونانية فليست له



مصاحبهم فقد آمن كل واحد منهما صاحبه فسلك الماء وأخذ الأموال عند ذلك غدروا القدر والكفار  
 وغيرهم محظورون وأما فعل أموالهم بالحاربة والمغالبة ولعله صلى الله عليه وسلم ترك المال في يده لا مكان أن يسلم  
 قومه فبرز إليهم أموالهم (ثم إن عروة جعل يرمي) بضم الميم أي يلحق (أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعينيه)  
 بالتحية (قال فوالله ما تنضم رسول الله صلى الله عليه وسلم بخامة) بضم التون ما يصعد من الصدر إلى القم  
 (الأوقفت في كف رجل منهم فذلك بها) أي بالخامة (وجهه وجلده) تبركاً بفضله وزاد ابن إسحاق  
 ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذوه (وإذا امرهم ابتدروا امره) أي أمرعوا إلى فعله (وإذا أوتوا ضاروا)  
 يقتلون على وضوءه) بفتح الواو وضوء الماء الذي توشأه أو على ما يجتمع من القطرات وما يسيل من الماء الذي  
 بأشرا أعضاء الشربة عند الوضوء (وإذا تكلم) عليه السلام ولا يذروا فأتاكموا أي الصحابة (خضوا  
 أصواتهم عنده وما يجدون) بضم التحية مبنياً للمفعول في اليوقية بالحاء المهملة (ألبس النظر) أي  
 ما يتأمله ولا يدعون النظر إليه (تعليلها فرجع عروة إلى أصحابه فقال أي قوم) أي يا قوم (والله لقد وفدت  
 على المولود وفدت على قومصر) غير منصرف للجمعة وهو لقب لكل من ملك الروم (وكسرى) بكسر الكاف  
 وفتح اسم لكل من ملك الفرس (والجاني) بفتح التون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين مبهمة ونشيد التحية  
 وتخفيف لقب من ملك الحبشة وهذا من باب عطف الخاص على العام وخمس الثلاثة بالذكر لأنهم كانوا أعظم  
 ملوك ذلك الزمان (والله إن) بكسر الهمزة نافية أي ما (رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد  
 صلى الله عليه وسلم محمد والله إن) بكسر الهمزة نافية أي ما (تضم) بلفظ الماضي ولا يذرون ضم (بخامة  
 الأوقفت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده وإذا امرهم ابتدروا امره وإذا أوتوا ضاروا يقتلون على  
 وضوءه وإذا تكلم) عليه السلام ولا يذروا فأتاكموا أي الصحابة (خضوا أصواتهم عنده) بضم  
 له وتوقراً (وما يجدون ألبس النظر تعليلها والله) بكسر الهمزة عليه السلام (قد عرض عليكم خطة رشدة) بضم  
 الخاء المجهمة ونشيد المهملة أي خصلة خبر وملاح (فأقبلوها) بهمزة وصل وفتح الموحدة (فقال رجل من بني  
 كنانة) هو الحليس بهملين مصفراً ابن علقمة سيد السائيس كاذكره الزبير بن بكار (دعوني آتية) بضم آتية  
 الهاء ولا يذرونه بحذفها مجزوماً مع كسر الهاء (فقالوا آتية) بهمزة ساكنة وكسر الهاء فأتى (فلما أشرف على  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن)  
 بضم الموحدة وسكون الدال المهملة جمع بدنه وهي من الأبل والبقر (فأبعثوها) أي أثيروها (فبعثت له  
 واستقبله الناس) حال كونهم (يلبسون) بالعمرة (فلما رأى) الكناني (ذلك) المذكور من البدن واستقبال  
 الناس له بالتلبية (قال) متعجباً (سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا) بضم أوله وفتح الصاد المهملة أي يمنعوا  
 (عن البيت فلما رجع إلى أصحابه قال) لهم (رأيت البدن قد فلتت) بضم القاف وكسر اللام المشددة أي علق  
 في عنقه شيء يعلم أنها هدى (وأشعرت) بضم أوله وسكون المجهمة وكسر المهملة أي طعن في صنمها بحيث سال  
 دمها ليكون علامة لله أي أيضاً (فأرى) بفتح الهمزة (أن يصدوا عن البيت) زاد ابن إسحاق وغضب وقال  
 يا معشر قريش ما على هذا عاقدناكم أبصد عن بيت الله من جاء معظماً له فقالوا كفى عنا يا حليس حتى نأخذ  
 لأنفسنا ما نرضى (فقام رجل منهم يقال له مكرز بن حصص) بكسر الميم وسون الكاف وفتح الراء بعد هاء زاي ابن  
 الأخيف بجاء مبهمة فتحية فضاء وهو من بني عامر بن لؤي (قال دعوني آتية) ولا يذرونه بحذف التحية  
 (فقالوا آتية فلما أشرف عليهم) على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه (قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا مكرز  
 وهو رجل فاجر أي غادر لانه كان مشهوراً بالقدور ولم يصد منه في قصة المدينة بخور ظاهر (فجاء) أي مكرز  
 بكلمة النبي صلى الله عليه وسلم فيمنياً بالميم (هو) أي مكرز (بكلمة) عليه السلام (أدباً سهيل بن عمرو) تصغير  
 سهيل وعمرو بفتح العين (قال معمر) هو ابن راشد بالاسناد السابق (فاخبرني) بالانفراد (أبوب) هو الضبياني  
 (عن عكرمة) مولى ابن عباس (أدباً سهيل بن عمرو) سقط لابي ذر ابن عمرو (قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لقد) ولا يذرونه (سهيل لكم من امركم) بفتح السين المهملة وضم الهاء وهذا امر سهل وله شاهد موصول عند ابن  
 أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال بعثت قريش سهيل بن عمرو وحويط بن عبد العزى إلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم ليصاطروه فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم سهيلاً قال قد سهل لكم من امركم وهذا من باب

قوله مبنياً للمفعول كذا  
 يخطم وصوابه للفاعل وعبارة  
 العيني بضم الياء وكسر الحاء  
 من الإحدا وهو شدة النظير



المتفاوت وكان عليه السلام يحبه فقال الحسن وأتى عن التبعيض في قوله من أمركم إذا بان السهولة  
 الواقعة في هذه القصة ليست عظيمة قبل ولعله عليه السلام أخذ ذلك من التصغير الواقع في سهيل فان تصغيره  
 يقتضي كونه ليس عظيماً (قال معمر) بالسناد السابق أيضاً (قال الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (في حديثه)  
 السابق لحديث عكرمة معترض في إثباته (جاء سهيل بن عمرو) في رواية ابن إسحاق قلنا انتهى إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب عشر سنين وأن يؤمن بعضهم بعضاً وأن  
 يرجع عنهم عامهم (فقال) سهيل (هات) بكسر التاء (اكتب بيننا وبينكم كتاباً فداها النبي صلى الله عليه وسلم  
 الكتاب) هو علي بن أبي طالب (فقال) له (النبي صلى الله عليه وسلم) اكتب بسم الله الرحمن الرحيم (قال) ولا ي  
 ذر فقال (سهيل) أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو (ولا ي ذر عن الجوى والمسقل) ما هي تأنيث الضمير أي كلمة  
 الرحمن (ولكن) اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب (وكان عليه السلام يكتب كذلك في بدء الإسلام كما كانوا  
 يكتبونهم في الجاهلية فلما نزلت آية الفل كتب بسم الله الرحمن الرحيم فادر كتهم حجة الجاهلية (فقال المسلمون  
 والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لعلي رضي الله عنه (اكتب باسمك  
 اللهم ثم قال) عليه السلام اكتب (هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله فقال سهيل والله لو كنا نعلم أنك رسول الله  
 ما صدقناك عن البيت ولا فالتنازل ولكن) اكتب محمد بن عبد الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله أي رسول  
 الله وان كذبوني يتشديد المعجمة وجرأؤه محذوف (اكتب محمد بن عبد الله قال الزهري) محمد بن مسلم بن  
 شهاب بالسند السابق (وذلك) أي أجابته أسوال سهيل حيث قال اكتب باسمك اللهم واكتب محمد بن عبد الله  
 (لقوله) عليه السلام السابق (لا يسألوني) أي قريش ولا ي ذر لا يسألوني بثونين على الأصل (خطه) بضم  
 الخاء المعجمة خصلة (يعطون فيها سرام الله) يكفون بها عن القتال في الحرم (الاعطيتهم إياها) أي أجبتهم  
 إليها (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على أن تخلوا بيننا وبين البيت) الضيق (فتطوف به) بالتخفيف وبالنصب  
 عطفاً على المنصوب السابق وفي نسخة فتطوف بالرفع على الاستئناف وفي أخرى فتطوف بتشديد الطاء والواو  
 وأصله تطوف وبالنصب والرفع (فقال سهيل والله لا) تخلني بينك وبين البيت الحرام (تحدث العرب إذا أخذوا  
 بضم الهمزة وكسر الطاء) بضم الصاد وسكون الغين المجتبين والنصب على التمييز قهراً وبالجملة  
 استئنافية وليست مدخولة لا (ولكن ذلك) أي التخلية (من العام المقبل فكتب) على ذلك (فقال سهيل وعلى  
 أنه لا يأتين منا رجل وان كان على دينك الا ردته إلينا) وفي رواية عقيل عن الزهري في أول الشروط لا يأتين  
 منا أحد وهي ثم الرجال والنساء فدخل في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فهن أولم يدخلن الا بطريق العموم  
 فخص من (قال المسلمون) قال في الفتح وقائل ذلك يشبه أن يكون عمر لما سألني وعن قال أيضاً أسيد بن حضير  
 وسعد بن عباد كما قاله الواقدي وسهل بن حنيف (سبحان الله كيف يرذال المشركين وقد جاء) حال كونه  
 (مسلياً فيهم) كذلك (بالميم في ينفار) ادخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو بالجيم والنون بوزن جعفر وسهيل  
 بضم السين مصغراً وعمر وفتح العين واسم أبي جندل العاص وكان حبس حين أسلم وعذب فخرج من السجن  
 وتشكب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين حال كونه (يرسف) بفتح أوله وسكون الراء وضم السين  
 المهملة آخره فاه يمشي (في قيوده) مشى المقيد المنقل (وقد خرج من أسفل مكة حتى رى بنفسه بين أظهر المسلمين  
 فقال) أبوه (سهيل هذا يا محمد أول ما) ولا ي ذر عن الكشمي من (اقاضيت عليه أن رده إلى فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم انالم نقض الكتاب بعد) بنون مفتوحة ففاف ساكنة فضاء معجمة أي لم نفرغ من كتابته ولا ي ذر  
 عن المسقل والجوى لم نقض بالقاء وتشديد المعجمة (قال) سهيل (فوالله إذا) بالتسوين (لم أصالحك) وفي نسخة  
 لا أصالحك (على شيء أبداً قال النبي صلى الله عليه وسلم فأجزه) بهمزة مفتوحة فميم مكسورة فزاي ساكنة أي  
 أمض (لي) فعلى فيه فلا أرده إليك (قال) سهيل (ما أنا بجيزه) ولا ي ذر بجيز ذلك (لك قال) عليه السلام (بلى  
 فافعل قال) سهيل (ما أنا بفاعل قال مكرز) بكسر الميم وسكون الكاف وبعد الراء المفتوحة زاي ابن حفص  
 وكان هن أقبل مع سهيل بن عمرو في التماس الصلح (بل قد أجزناه) بحرف الاضراب والكشمي في كافي الفتح  
 بلى أي نعم وفي نسخة قال مكرز قد أجزناه (لك قال أبو جندل أي معشر المسلمين أرده) بضم الهمزة وفتح الراء  
 (إلى المشركين وقد جئت) حال كوني (مسلياً لا ترون ما قد لقيت) بفتح القاف في اليونانية فقط وفي غيرها



لقيت بكسرها (وكان قد عذب عذابا شديدا في الله) زاد ابن اسحاق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا  
 جندل اصبر واحتسب فان لا تغدروا ان الله جاعل لك فرجا ومخرجا وقول الكرمانى فان قلت لم رد أبا جندل الى  
 المشركين وقد قال مكرزاً جزاء لك وجوابه بأن التصدي لعقد المهادنة هو سهل لا مكرزاً فلا اعتبار بقول  
 المباشر لا بقول مكرز متعقب بما نقله في فتح الباري عن الواقدي انه روى أن مكرزاً كان ممن جاء في الصلح مع  
 سهيل وكان معهم ما حويط بن عبد العزى وانه ذكر في روايته ما يدل على أن اجزة مكرز لم تكن في أن لا يرده  
 الى سهيل بل في تأمينه من التعذيب وأن مكرزاً وحويطاً أخذاً أبا جندل فأدخله فسطاطاً وكفأ بأباه عنه  
 وقال الخطابي انما رده الى أبيه والغالب أن أبا لا يبلغ به الهلاك (فقال) ولا يذوق (عمر بن الخطاب) رضى  
 الله عنه (فأنت نبى الله صلى الله عليه وسلم نقلت) له (أأنت نبى الله) بالنصب خبر ليس (حقاً قال) عليه  
 السلام (بلى قلت ألسنا على الحق وعدونا على الباطل قال) عليه السلام (بلى قلت فلم يعطى الدية) بفتح الدال  
 المهملة وكسر النون وتشديد التثنية والاصل فيه الهمزة لكنه خفف وهو صفة لمحذوف أى الحالة الدنية  
 الخبيثة (في دينا اذا) بالنون أى حينئذ (قال أى رسول الله ولست اعصيه وهو ما جرى) فيه تنبيه لعمر  
 رضى الله عنه على إزالة ما حصل عنده من القلق وانه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك الا لامر أطلعه الله عليه  
 من حبس الناقة وانه لم يفعل ذلك الا بوحي من الله قال عمر رضى الله عنه (قلت) له عليه السلام (اوليس كنت  
 تحذثنا اناسنا في البيت منطوف به) بالتخفيف وفي نسخة منطوف بتشديد الطاء والواو وعند الواقدي انه صلى  
 الله عليه وسلم كان رأى في منامه قبل أن يعمرانه دخل هو وأصحابه البيت فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم (قال)  
 عليه السلام (بلى فاخبرتك اننا نأية العام) هذا (قال) عمر (قلت لا قال فانك آتية ومنطوف به) بتشديد الطاء  
 المقصورة والواو والمكسورة المشددة أيضاً (قال) عمر (فأنت اب بكر فقلت يا اب بكر أليس هذا نبى الله حقاً)  
 وفي البيهقي النبى الله بالنصب (قال بلى قلت ألسنا على الحق وعدونا على الباطل قال بلى قلت فلم يعطى) الخصلة  
 (الدية) الخبيثة (في دينا اذا) أى حينئذ (قال) أبو بكر رضى الله عنه مخاطباً لعمر رضى الله عنه ما (أبها  
 الرجل انه رسول الله) ولا يذوقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يعصى ربه وهو باصره فاستحسن به رده  
 بفتح الغين المعجمة وبعد الراء الساكنة زاي وهو لا بل بمنزلة الركاب للقرس أى فمكنت بأمره ولا تخالفه  
 كما تمكك المرء ركاب الفارس فلا يفارقه (فوالله انه على الحق) قال عمر (قلت أليس هذان) عليه الصلاة  
 والسلام (يحدثنا اناسنا في البيت ومنطوف به) ولا يذوقه منطوف بالفاء بدل الواو والتشديد (قال) أبو بكر (بلى  
 أفأخبرك) عليه السلام (انك تأتية العام) هذا قال عمر (قلت لا قال فانك آتية ومنطوف به) بالتشديد مع كسر  
 الواو وفي ذلك دلالة على فضيلة أبي بكر ووفور علمه لكونه أجاب بما أجاب به الرسول صلى الله عليه وسلم (قال  
 الزهرى) محمد بن مسلم بن شهاب بالسند السابق (قال عمر) رضى الله عنه (فعمت لذلك) التوقف في الامتثال  
 ابتداء (اعمالاً) سالحة وعند ابن اسحاق فكان عمر يقول ما زلت أنتصتق وأصوم وأصلى واعتق من الذى  
 صنعت يومئذ مخافة كلامى الذى تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر رضى الله عنه لقد  
 اعتقت بسبب ذلك رقاباً وصمت دهرى الحديث ولم يكن هذا شكاً منه في الدين بل ليتفد على الحكمة في القضية  
 ويتكشف عنه الشبهة والحث على اذلال الكفار كما عرف من قوته في نصرة الدين وقول الزهرى هذا منقطع بينه  
 وبين عمر (قال فلما فرغ من قضية الكتاب) وأشهد على الصلح رجالاً من المسلمين منهم أبو بكر وعمر وعلى ورجالاً من  
 المشركين منهم مكرز بن حفص (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابة قوموا فاعرروا) الهدى (ما احتقوا)  
 رؤسكم (قال فوالله ما قام منهم رجل) رجاء نزول الوحي بإبطال الصلح المذكور لآيتم قضاؤهم ولا اعتقادهم  
 أن الامر المطلق لا يقتضى القصور (حتى قال) عليه السلام لهم (ذلك ثلاث مرزات فلما لم يبق منهم احد دخل)  
 عليه السلام (على أم سلمة) رضى الله عنها (فذكرها ما اتى من الناس) من كونهم لم يفعلوا ما أمرهم به (فقلت  
 أم سلمة يا نبى الله احب ذلك) وعند ابن اسحاق قالت أم سلمة يا رسول الله لا تلهم فانهم قد دخلهم أمر عظيم مما  
 أذنت على نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فخر ويحتمل انما افهمت من الصحابة انه احتل عندهم  
 أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم أمرهم بالتحلل أخذاً بالرخصة في حقهم وانه هو يستمر على الاحرام أخذاً  
 بالعزيمة في حق نفسه فاشارت عليه أن يتحلل لينتفى عنهم هذا الاحتمال فقالت (اخرجتم لانكم احد منهم كلمة



حتى تخرجك (بضم الموحدة وسكون المهملة) (وتدعو حلقه) ينصب الفعل عطفًا على الفعل المنصوب قبله  
 (فصلك فخرج) عليه السلام (فلم يكلم أحد منهم حتى فعل ذلك فخر به) بضم الموحدة وسكون المهملة  
 وكانوا سبعين بدنه فيها جل لابي جهل في رأسه برة من فضة ولا يذرع عن الكعبي (ودعا حلقه) هو  
 خراش عجمي بن أمية بن الفضل الخزاعي الكعبي (خلقه فلما رأوا ذلك قاموا ففروا) هديهم بمثلين ما أمرهم  
 به اذ لم يبق بعد ذلك غايه تنتظر (وجعل بعضهم يحلق بعضا حتى كاد بعضهم يقتل بعضا غيا) أي ازدحاما وفيه  
 فضيلة أم سلمة ووقور عقلها وقد قال امام الحرمين في النهاية قبل ما أشارت امرأة بصواب الا أم سلمة في هذه  
 القضية (ثم جاءه) عليه السلام (نسوة مؤمنات) بعد ذلك في اثنا عشرة الصلح (فأنزل الله تعالى يا أيها الذين  
 آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) نصب على الحال (فامتنوهن) فاختبروهن بما يغلب على ظنكم موافقة  
 قلوبهن (حتى بلغ بعض الكوافر) بما تقتضيه به الكافرات من عقد ونسب جمع عصمة والمراد من المؤمنين عن  
 المقام على نكاح المشركات وبقيته الآية الله أعلم بما يمانن فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار  
 أي الى أزواجهن الكفرة لقوله لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما أنفقوا أي ما دفعوا اليهن من  
 المهور وهذه الآية على رواية لا يأتيك منا أحد وان كان على دينك الا ردته تكون مخصصة للسنة وهذا من  
 أحسن أمثلة ذلك وعلى طريقة بعض السلف ناسخة من قيل نسخ السنة بالكتاب أما على رواية لا يأتيك منا  
 رجل فلا إشكال فيه (فطلق عمر) رضي الله عنه (يومئذ امرأتين) قرية بنت أبي أمية وابنة جرجول الخزاعي  
 كافي الرواية التالية (كاتبه في الشرك) لقوله تعالى في الآية لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقد كان ذلك  
 جائز في ابتداء الاسلام (فتزوج احدهما) وهي قرية (معاوية بن أبي سفيان والآخر صفوان بن أمية)  
 وفي الرواية اللاحقة وتزوج الاخرى أبو جهم (ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فجاءه أبو بصير)  
 بفتح الموحدة وكسر الصاد المهملة (رجل من قريش) بدل من أبو بصير ومعنى كونه من قريش انه منهم بالخلف  
 والافه وثقفي واسمه عتبة بضم العين المهملة وسكون الفوقية ابن أسيد بفتح الهمزة على الصحيح ابن جارية بالجيم  
 الثقفي حليف بن زهرة وبنو زهرة من قريش (وهو مسلم) بجملة حالية (فارسلوا) أي قريش (في طلبه رجلين)  
 هما خنيس بن حذاف ومضمومة ونون مفتوحة آخره سين مهملة مصفرا ابن جابر وأزهر بن عبد عوف الزهري  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقالوا العهد الذي جعلت لنا) يوم الجديبية أن ترد البنا من جاء منا وان  
 كان على دينك وسالوه أن يرد إليهم أبا بصير كما وقع في الصلح (فدفعه) عليه السلام (الى الرجلين) وقاه بالعهد  
 (فخرجا به حتى بلغا ذا الحليفة فترلوا بايكون من تمر لهم فقال أبو بصير لاحد الرجلين) في رواية ابن سعد لخنيس  
 ابن جابر ولابن اسحق للعامري (واقه أي لاري سيفك هذا يا فلان جيدا فاستله الآخر) أي أخرج السيف  
 صاحبه من غمده (فقال اجل) نعم (واقه انه لجيد لقد جرت به ثم جرت فقال أبو بصير انظر اليه  
 فأمكنه منه) ولا يذرع عن الحوى والمستقلى به بدل منه أي يده (فصره) أبو بصير (حتى برد) بفتح الموحدة  
 والراء أي مات (وقرأ الآخر) وعند ابن اسحاق وخرج المولى يشتد أي هرب وهو مولى خنيس واسمه كوز  
 (حتى أتى المدينة فدخل المسجد بعدد) بالعين المهملة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه لقد رأي  
 هذا دعرا) بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة خوفا (فلما انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم قال قتل)  
 بضم القاف مينا للمعول ولا يذرع عن القاف والتاء أي قتل أبو بصير (والله صاحبي واني لمقتول) أي  
 ان لم تردوه عني (جاء أبو بصير فقال يا بني الله قد واقه أو في الله ذمتك) كان القياس أن يقول واقه قد أو في  
 الله ذمتك لكن القسم محذوف والمذكور مؤكده ولغير أبي ذر اليك ذمتك (فرددتني اليهم ثم انجاني الله  
 منهم قال النبي صلى الله عليه وسلم ويل أمه) برفع اللام في رواية أبي ذر خبر مبتدأ محذوف أي هو ويل لأمه  
 وقطع همزة أمه ونشد يد مبهما مكسورة وفي نسخة ويل أمه بحذف الهمزة تخفيفا وفي أخرى ويل  
 أمه نصب اللام على انه مفعول مطلق قال الجوهري واذا أضفته قلبي فيه الا نصب وفي اليونانية  
 ويل أمه بكسر اللام وقطع الهمزة قال ابن مالك تبع الخليل وي كلمة تعجب وهي من أسماء الأفعال واللام  
 بعدها مكسورة ويجوز ضمها اتباعا للهمزة وحذف الهمزة تخفيفا وقال القراء أصل قولهم ويل فلان وي  
 فلان أي حزن له فكثير الاستعمال فالحقوا به اللام فصارت كأنها منها واعربوها (مسرح) بكسر الميم

قوله وهو مولى خنيس كذا  
 بخطه وسياتي انه مولى الازهر  
 ابن عبد عوف والخنيس بن  
 شريق



وسكون السنين وفتح العين المهملة بالنصب على التفسير والحال مثل قوله فارسا ولا يذرمه  
بالرفع أي هو مصر وحرب مجرور بالاضافة وأصل ويل دعاء عليه واستعمل هنا للتعجب من اقدامه في الحرب  
والايقاد لتأريها وسرعة النهوض لها (لو كان له احد) بنصره لا معار الحرب لا نار الفتنة وأفسد الصلح (فلما  
سمع) أبو بصير (ذلك عرف انه) عليه السلام (سيرة اليهم فخرج حتى اتى سيف البحر) بكسر السين المهملة  
وسكون التحتية وبعد هاء أي ساحله في موضع يسمى العيص بكسر العين المهملة وسكون التحتية آخره صاء  
مهملة على طريق أهل مكة اذا قصدوا الشام (قال وبنقات) بالقاء والمثناة الفوقية أي ويخلص (منهم)  
أبو جندل بن سبل (لئى من أبيه وأهله من مكة وعبر بصيغة الاستقبال إشارة الى ارادة مشاهدة الحال على حد  
قوله تعالى الذي أرسل الرياح فتثير سحابا وفى رواية أبي الاسود عن عروة وبنقات أبو جندل في سبعين راكبا  
مسين (فلحق بأبي بصير) بسيف البحر (لخمل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم الا لحق بأبي بصير حتى اجتمعت  
منهم عصابة) بكسر العين جماعة لا واحد لها من لفظها وهي تطلق على الاربعين فساد ونم الكن عند ابن اسحاق  
انهم بلغوا نحو من سبعين بل جزم به عروة في المغازي وزاد وكرهوا أن يقدموا المدينة في مدة الهدنة خشية  
أن يعادوا الى المشركين وسمى الواقدي منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة (قواته مايسعون بعير) بخبر عير بكسر  
العين فاقوله (خرجت) من مكة (للقريش الى الشام الا اعتراضوا لها) وقفوا لها في طريقها بالعرض وذلك كتابة  
عن منهم لها من المسير (فقتلوه وخذوا اموالهم فأرسلت قريش) أباسفيان بن حرب (الى النبي صلى الله  
عليه وسلم تناسده بالله والرحم) تقول له سالتك بالله وبحق القرابة ولا يذرتنا شدة الله والرحم (لما) بالتشديد  
أي الا (أرسل) الى أبي بصير وأصحابه بالامتناع عن ايداء قريش (فن اتاه) منهم مسلما (فهو آمن) من الرد الى  
قريش (فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم اليهم) زاد في رواية أبي الاسود فقدموا عليه وفيها فعل الذين كانوا  
أشاروا بان لا يسلم أباجندل الى أبيه أن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير مما كرهوا (فأنزل الله تعالى  
وهو الذي كف ايديهم عنكم) أي أيدي كفار مكة (وايديكم عنهم يظن مكة من بعد أن أظفركم عليهم) أي  
أظفركم عليهم (حتى بلغ الحجة حجة الجاهلية) أي التي تمنع الاذعان للحق وسقط لابي ذر قوله يظن مكة من بعد  
أن أظفركم عليهم وقوله الحجة من قوله حتى بلغ الحجة (وكانت حجتهم انهم لم يقرؤا الله نبي الله ولم يقرؤا بيسم الله  
الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت) وظاهر قوله فانزل الله وهو الذي كف ايديهم انما انزلت في شأن أبي بصير  
وفيه نظار والمشهور انما انزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا المسلمين غرة فظفروا بهم فغزا  
عنهم النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت رواء مسلم وغيره زاد أبو ذر عن المسقل قال أبو عبد الله البخاري مفسرا  
لبعض غريب في بعض الآيات من الجمار لا يعبدة معزة مفعلة من العربض العين وتشديد الراء الجرب بالجيم  
يعني أن المعزة مشتقة من عزه اذا داه ما يكره ويشق عليه والعز هو الجرب قال الجوهرى العز بالفتح الجرب  
وبالضم قروح مثل الثوب يخرج بالابل متفرقة في مشافرها وقوائها يسيل منها مثل الماء الاصفر قرقى  
الصباح لتلاعد بها المراض تزيلوا انما زوا أي تميز بعضهم وقوله انما زوا ليس في الفرع وأصله وجبت القوم  
منعتهم من دخول الشمر والاذى اليهم ومصدره حامية على وزن فعالة بالكسر وأجبت الحى بكسر الحاء وفتح الميم  
تصورا جعلته حتى لا يدخل فيه ولا يقرب منه وهو ضم الباء وفتح الحاء مبنيا للمفعول وأجبت الحديدة في النار  
فهو محي وأجبت الرجل اذا اغضبته ومصدره احما بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة (وقال عليل) بضم  
العين فيما تقدم وهو ولا في الشروط (عن الزهري) محمد بن مسلم (قال عروة) بن الزبير (فاخبرني عائشة) رضى  
الله عنها (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحنهن) أي يختبر المهاجرات بالخلاف والنظر في الامارات قال  
الزهري فيما وصله ابن مردويه في تفسيره (وبلغنا انه لما انزل الله تعالى ان يردوا الى المشركين ما انفقوا على  
من هاجر من ازواجهم) أي من الاصدقاء (وحكم على المسلمين ان لا يسكوا به صم الكوافر أن عمر) بن الخطاب  
رضي الله عنه (طلق امرأتين قريية) بضم القاف وفتح الراء وبعد التحتية موحدة وللكشيمى قريية بفتح القاف  
وكسر الراء (بنت أبي أسية وابنة جرويل) بفتح الجيم وسكون الراء أم عبد الله بن عمر (الخزاعي) بالخاء المعصومة  
والزاي المجهين (فزوج قريية) والعموى والمسقل قريية بضم القاف (معاوية بن أبي سفيان وتزوج الاخرى  
أبوجهيم) بفتح الجيم وسكون الهاء عامر بن حذيفة الاموى (فلما أبى الكفار ان يقرؤا بآباء ما انفق المسلمون



علي أزواجهم) المأمورية في قوله تعالى واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا أي وطالبوا بما أنفقتم من جهور  
 نسائكم الا حقات بالكفار وليطالبوا بما أنفقوا من جهور أزواجهم الملاقي هاجرن الى المسلمين (انزل الله تعالى  
 وان فاتكم) وان سبقكم وانفلت منكم من ثدا (ثني) أحد (من أزواجكم) وايضا عشي موقع أحد لتعقير  
 والمبالغة في التعميم أو شئ من جهورهن (الى الكفار فعاقبتم والعقب) بفتح العين وسكون القاف في الميمنية  
 وقد نفخ هو (ما يؤذي المسلمون) من المهر (الى من هاجرت امرأته) المملة (من الكفار) الى المسلمين (فأمر) الله  
 تعالى (ان يعطى) بضم الياء مبنيا للمفعول (من ذهب له زوج من المسلمين) الى الكفار مرتدة مثل (ما نفق)  
 عليهن من المهر مفعول ثان ليعطى (من صدق نساء الكفار) الجار والمجرور متعلق بـ يعطى (اللاقي) اسلم  
 و (هاجرن) الى المسلمين اذ تزوجن ولا يعطى الزوج الكافر شيئا (وما تعلم احدا) ولا يذروا ما تعلم أن احدا (من  
 المهاجرات ارتدت بعد ايمانها) قال الزهري (وبلغنا ان أبابصير بن اسيد) بفتح الهمزة (الثقفي) بالمثلثة فالقاف  
 فالفاء وهذا من مرسل الزهري بخلافه في رواية معمر فانه موصول الى المسور (قدم على النبي صلى الله عليه  
 وسلم) حال كونه (مؤمنًا) ولا يذروا من الجوى والمستمل من منى قال الحافظ ابن حجر وهو تخفيف (مهاجرا)  
 حال من الاحوال المترادفة أو المتداخلة (في المدة) التي وقع الصلح عليها (فكتب الاخنس) بهجمة مفتوحة  
 فخاء مبهمة ساكنة وبعد النون المفتوحة سين موحدة (ابن شريق) بشين مبهمة مفتوحة فراء مكسورة وبعد  
 التحتية الساكنة قاف (الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله أبابصير) أن يردّه اليهم وفاء بالعهد (فذكر الحديث)  
 الى آخره وفي الرواية السابقة فارسا في طلبه رجلين وقد سماهما ابن سعد في طبقاته خنيس ومجعة وتون مصغرا  
 ابن جابر ومولى له يقال له كوثرو قال ابن اسحاق فكتب الاخنس بن شريق والازهر بن عبد عوف الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كتابا بعنا به مع مولى لهما ورجل من بني عامر أسنأجرا يكرين انتهى قال في الفتح  
 والاخنس من تخفيف رهط أبي بصير وأزهر من بني زهرة حلفاء أبي بصير فكل منهما المطالبة برده (باب  
 الشروط في القرض وقال ابن عمر) بن الخطاب (وعطاء) هو ابن أبي رباح (رضي الله عنهما اذا اجله) الى أجل  
 معلوم (في القرض جاز) أي التأجيل أي صح القرض بشرطه وهذا قد سبق معناه في باب اذا أقرضه الى أجل  
 مسمى (وقال الليث) بن سعد الامام فيما وصله في باب التجارة في البحر من رواية أبي ذر عن المسقل في قتال حدثني  
 عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال (حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شريك بن جندب بن حسنة القرشي  
 عن عبد الرحمن بن هرم (الاعرج) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ذكر  
 رجلا سأل بعض بني اسرائيل ان يسلفه ألف دينار فدفعها) المسلف (اليه) أي المستلف (الى أجل مسمى)  
 معلوم والذي أسلم هو النجاشي كما سماه في مسند الصحابة الذين نزلوا مصر لمحمد بن الربيع الجيزي باسناد له فيه  
 مجهول من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي مرفوعا والحديث سبق تاما في باب الكفالة في القرض وهذا  
 الباب جميعه ثابت في رواية أبي ذر عن الجوى والمسقل سابقا لغيرهما وقال في الفتح انه ساقط للنسفي لكن زاد  
 في الترجمة التي تليه فقال باب الشروط في القرض والمكاتب الخ وفي الفرع كأمه علامة تأخير الحديث عن  
 الاثره (باب حكم) المكاتب وما لا يجعل من الشروط التي يخالف كتاب الله) أي حكم كتاب الله وهو أعم من  
 أن يكون نصا أو استنباطا (وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) مما وصله سفيان الثوري في كتاب القراءات  
 له من طريق مجاهد عن جابر (في المكاتب شروطهم) أي شروط المكاتب وساداتهم (يهم) معتبرة (وقال ابن  
 عمر) أي أبوهم (عمر) بن الخطاب كذا وقع بالشك ولم يقل في رواية النسفي أو عمر (رضي الله عنهما كل شرط خالف  
 كتاب الله) أي حكم كتاب الله (فهو باطل وان اشترط مائة شرط وقال أبو عبد الله) البخاري (يقال عن كليهما  
 عن عمرو بن عمر) كذا في رواية كريمة وسقط قوله وقال أبو عبد الله الى آخره عند أبي ذر وبه قال (حدثنا علي  
 ابن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن يحيى) بن سعيد الانصاري (عن عمرة) بن عبد الرحمن  
 الانصاري (عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت) انها بريرة تسألهما أن تعينها (في كتابها) وفي رواية عمرة  
 عن عائشة تستعينها في كتابها (فقالت) عائشة لها (ان شئت أعطيت أهلك) ثمك واعتقتك (ويكون الولاء)  
 عليك (لي) فذكرت ذلك بريرة لاهلها فابوا الا أن يكون الولاء لهم (فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 لعائشة (ذكره ذلك) بتخفيف كاف ذكره ولا يذروا كثره بتسديد ها وفتح الراء وسكون القوية وفي نسخة



يسكون الراي وضمن القوقبة (قال النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعها) بهزمة وصل (فأعتقها) بهزمة قطع (فأنما  
الولاء لمن اعتق) لاغيره (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر) خطيبا (فقال ما بال) ما شأن (أقوام  
يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أي ليست في حكم الله الذي كتبه على عباده وشرعه لهم وليس المراد به  
خصوص القرآن لأن كون الولاء للمعتق غير منصوص في القرآن ولكن الكتاب أمر بطاعة الرسول واتباع  
حكمه وقد حكم بأن الولاء لمن أعتق (من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط)  
التقييد بالمائة للتأكيده لأن العموم في قوله من اشترط دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلوزادت  
الشروط على المائة كان الحكم كذلك لما دلت عليه الصيغة وهذا الحديث قد سبق غير مرة (باب بيان  
ما يجوز من الاشراف والتبني) بضم المثناة وسكون الذون بعدها تحية مقصورة الاستثناء (في الاقرار  
و) بيان (الشروط التي يتعارفها) ولا يذرع عن الكشيم في تعارفه (الناس بينهم) كشرط نقل المبيع من مكان  
البائع فانه جائز لانه نصريح بمقتضى العقد أو شرط قطع الثمار أو بقبولها بعد الصلاح أو شرط أن يعمل فيه  
البائع علامة ما كان باع نوبا بشرط أن يخطه في أضعف الأقوال وهو في المعنى بيع واجارة يوزع المسمى  
عليه ما باعتبار القيمة وقيل يطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى والاصح بطلانها لاشتمال  
البيع على شرط عمل فيما لم يملكه بعد (وإذا قال) لقان على (مائة الواحدة أو اثنين) بكسر المثناة وهذا  
استثناء قابل من كثير لا خلاف فيه فيصح ويلزمه في قوله الواحدة تسعة وتسعون درهما وفي قوله الا اثنين  
ثمانية وتسعون (وقال ابن عون) بفتح العين المهملة وبعد الواو الساكنة نون عسدا الله بن اربطان البصري  
عما وصله سعيد بن منصور عن هشيم عنه (عن ابن سيرين) محمد (فار رجل) ولا يذرع عن الكشيم في قال الرجل  
بالتعريف (لكرية) بفتح الكاف وكسر الراء وتشديد التثنية بوزن فعل المكارى وقال الجوهري يطلق على  
المكرى وعلى المكترى أيضا (أدخل) بهزمة مفتوحة قدال مهملة ما كنة فاعلمجة مكسورة أمر من  
الادخال ولا يذرع عن الكشيم في ارجل بهزمة مكسورة فراء سا كنة فاعلمجة مفتوحة (ركابك) بكسر الراء  
منسوب بأدخل الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة لا واحدة من لفظها أي أدخلها فداء لا لرجل معك يوم  
كذا وكذا (فإن لم أرحل معك يوم كذا وكذا فلك مائة درهم فلم يخرج) أي لم يرحل معه (فقال شريح) القاضي  
(من شرط على نفسه) شيئا حال كونه (طائما) مختارا (غير مكره) عليه (فهو) أي الشرط الذي شرطه (عليه)  
أي يلزمه وقال الجوهري عدة فلا يلزم الوفاء بها (وقال ايوب) السخستاني عما وصله سعيد بن منصور (عن ابن  
سيرين) محمد (إن رجلا باع طعاما) لاخر (وقان) المشتري للبائع (إن لم آت الأربعة) بكسر الموحدة أي يوم  
الأربعة (فليس بيني وبينك بيع) (فقال شريح) القاضي (للمشتري) عند الصالح (كم إليه  
(أنت اخلفت) الميعاد (فتضى عليه) برفع البيع وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه (فقال شريح) القاضي (للمشتري)  
البيع ويطل الشرط) وفيه قال (حدثنا ابو اليان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شريح) هو ابن أبي حمزة الحمصي  
قال (حدثنا ابو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابي هريرة رضي الله عنه  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله تسعة وتسعين اسما) بالنصب على التثنية وليس فيه نفي غير ما قد نقل  
ابن العربي أن الله ألف اسم قال وهذا قليل فيها ولو كان البحر مدادا لأمه ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ أسماؤه  
ربي ولو جئنا بسبعة أبحر مثله مددا وفي الحديث سألت بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك  
أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك وانما خص هذه لتعريفها ولما كانت معرفة أسماء  
الله تعالى وصفاته بوقفية انما تعلم من طريق الوحي والسنة ولم يكن لنا أن نصرف فيها بما لم يحدد اليه مبلغ  
علمنا ونهت عن عقولنا وقد منعنا عن اطلاق ما لم يرد به التوقيف في ذلك وإن جوزه العقل وحكم به القياس كان  
الخطأ في ذلك غير عيب والخطأ فيه غير معذور والنقصان عنه كالزيادة فيه غير مضر وكان الاحتمال في عدم  
الخطأ واقعا باشتباه تسعة وتسعين في زلة الكاتب وهفوة القلم بسبعة وسبعين أو تسعة وتسعين وسبعين  
فينشأ الاختلاف في المسموع من المسطورا كده حمال للمادة وإرشادا إلى الاحتياط بقوله (مائة) بالنصب  
على البدلية (الا) أسماء (واحد) ولا يذرع الواحدة بالتأنيث ذهابا إلى معنى التسمية أو الصفة أو الكلمة (من  
أسماءها) علما وإيمانا أو عذالا حتى يستوفى فلا يقتصر على بعضها بل يتنوع على الله ويدعوه بجميعها أو من



عتاقها وأحاط بمعانيها أو حفظها (دخول الجنة) وبقيّة مساحت هذا الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في محالها  
 وكان المتوافق أو رده يستدل به على أن الكلام أعني بمآخذه فإذا كان فيه استثناء أو شرط عمل به وأخذ ذلك  
 من قوله مائة إلا واحد أو هو في الاستثناء مسلم فلو قال في البيع بيعت من هذه المائة مائة صاع إلا صاعا واحدا  
 وعمل به وكان باعنا تسعة وتسعين صاعا وكذا في الأقرار كما مر ولا يترد بنا أول كلامه ويلقى آخره ~~لا~~ يمكن  
 في استنباط ذلك من هذا الحديث فلو كان قوله مائة إلا واحد انما ذكرنا كيدا للمائة قدم فلم يستفد به فائدة  
 مستأنفة حتى يستقطب منه هذا الحكم بلصول هذا المقصود بقوله تسعة وتسعين صاعا وأما الشروط فليست  
 صورة الحديث قاله الولي بن العراقي \* وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في التوحيد والترمذي  
 في الدعوات والنسائي في النعوت وابن ماجه في الدعاء \* (باب الشروط في الوقف) \* ويقتل (حدثنا قتيبة بن  
 سعيد) أبو رجاء الثقفي البغلاني قال (حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري) قال (حدثنا ابن عون) بفتح المهملة  
 وبالنون محمد بن عبد الله البصري (قال ابن أبي) بالافراد أي أخبرني والانساء يطلق على الإجازة أيضا كما عرف  
 في موضع (ناهم) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أباه (نمر بن الخطاب) رضي الله عنه (أصاب  
 أرضا يبيعها في النبي صلى الله عليه وسلم يسأله) أي يشتريه (فيها فقال يا رسول الله اني أصبت أرضا  
 بجنين) نسي ثمن بفتح المثلثة وسكون الميم وبالفين المجهمة (لم أصب مالا قط أنفوس) أي أجود (عندي منه  
 فأتا مني به) أن أفعل فيها (قال) عليه السلام (إن شئت حبست) بتشديد الواو حدة أي وقفت (أصلها  
 وتصدت بها قال فصدق بها عمر أنه لا يباع) أصلها (ولا يوجب ولا يورث وتصدق بها في الله قراء  
 وفي القرى) القرابة في الرحم (وولي) فذلك (الرقاب) وهم المكاتبون بأن يدفع إليهم شيء من الوقف تغلّب به رقابهم  
 (ولي سبيل الله) منقطع الحاج ومنقطع الفزاة (وابن السبيل) الذي له مال في بلدة لا يصل إليها (والضعيف)  
 من عطف العمام على الخصاص (لا جناح) لا اثم (على من وليها) ولي التحديث على تلك الأرض  
 (إن يأكل منها) من ريعها (بالمعروف) بحسب ما يحتمل ريع الوقف على الوجه المعتاد (ويطعمهم) بالنصب  
 عطف على المنصوب بضم الباء من الإطعام بأن يطعمهم غيره حال كونه (غير موقول قال) ابن عون  
 (حدثت به) بهذا الحديث (ابن سيرين) محمد (فقال غير متائل) بضم الميم وفتح الفوقية وبعد الهمزة  
 المفتوحة مثلثة مشددة مكسورة فلام أي جامع (مالا) وقول الزركشي ما لا نسب  
 على التميز قال الامام بدر الدين الدماميني انه خطأ وانما نصب على انه مفعول به  
 أي متائل \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الوصايا وكذا مسلم  
 وأخرجه النسائي في الاحباس والله تعالى أعلم \* وهذا  
 آخر الجزء الرابع من شرح صحيح البخاري للعلامة  
 القسطلاني من تجزئة عشرة يلو ان شاء  
 الله تعالى الجزء الخامس  
 أوله بكتاب  
 الوصايا  
 تم

صححه وما قبله الشيخ نصر الهوري بالمقابلة على أصله في دفتره ١٢٧٦ هـ

هذا الجزء خالص الصك مكرر











